



1

ایضاح شرح مفصل



405



Süleymaniye Kütüphanesi  
 Kışık AKCA ZADE  
 Hüseyin PASA  
 Eski No: 405









الثابتة لانهم لا يتبعون غير ارضهم والشر الأوسط والبطح المسيل الواسع  
 وقيل البطح من نزل بطحا عذبة وقيل الصواحي من خرج عنها  
 والنازلون البطح اخيرهم والنازلون وسطها خبير الخبير الى الاسود والاحمر  
 ابي العري والعجم لان الشقرة عليهم اغلب ومنه الحديث بعثت الى الاسود  
 والاحمر وقوله ولاله الطيبين على طريقه الله احمد واصله اهل  
 وعلب على الاتباع بالرضوان بالرضا الشقاق العداوة والمجانبة لان كلاهما  
 يكون في شق وفي عداوة وفي جانب والعدوان الظلم يعضون من العربية يحطون من  
 قد زها من غرض اي نقص من منازها اي من قد زها واصله العلم هندی به في الطريق  
 ثم قيل لكل ذي قدر مشهور رفيع المنار ويعني بالذين يعضون علما ناجية لانه  
 غالب في كثير منهم حيث لم يجعل اي عضون من اجل ذلك جعله الحامل لهم على  
 الغرض ولا يبعدون خبر لعل ولقد بالغ حتى ناقض لان ذلك يكون كفر او من اعنه  
 وقد اخبر بانهم لا يبعدون عن الشعوبية ثم جعلهم به دون الشعوبية وانما  
 يعضون منها لانهم يرون غير ما هم منها والخيرة بفتح اليا اسم المختار  
 واصله الاختيار يقال محمد خيرة الله اي مختاره قال الله تعالى  
 ما كان لهم الخيرة اي الاختيار والخيرة تبتلون ليا بمعنى الخبير وخبير كنية  
 اي افضل واصله افعل ولذلك يقال هما خبير القوم وهم خبير القوم وقوله  
 الابعب الناعي خيري بني اسد  
 4  
 يعمر بن سعبود وبالسيد الصمد  
 مارك خيري فخفف منابذة مجازية والبلح المشرق من بلح سلع ومنه  
 الحق الباطل الخالج وزغيا ملام عن سواعن وسط والمنهج الطريق الواضح ومنابذة

علما  
 ناجية  
 لغريه  
 فثبت لهم كفره

وزغيا نصبت على المفعول من اجله لما تضمنه معنى لا يبعدون كانه قيل يقربون منهم  
 من اجل المناذرة او ابتغى بعدهم من اجل المناذرة لا يبعدون فانه يفسد المعنى وكذلك لو قدر  
 جلا بمعنى منابذة يعني منه العجب بنى اي شلغ نهاية من قضي حاجة او يفعل من قضيت  
 كذا فعلته او جعل منه بالعجب من قضيت كذا اي حكمت به والعجب يكون للتعجب وما يكون  
 منه التعجب وقول الاصمعي العربي تقول ما دلت اقضي العجب العامة تقول قضيت العجب  
 لم يوافق عليه والتحقيق بانه كان الثمن مستبما بعد كاد او لم يلد حال اوضح من حاله وثابت  
 الحال اكثر ويقتل ايضا الواحد الحال حاله الحاجة وحاج الانصاف المصنف وهو  
 اعطى الحق من النصف كانه لم النصف المخصوص به ولذلك سمي نضفا ايضا قال الزركلي  
 ولكن نضفا الواسع وسبني والفرط تجاوز الحد والجور الميل عن القصد والاعتساف  
 شلوك غير الطريق لا يدفع لا يسكن لا يستقر مشحونه مملوءة والاستظهار  
 الاستعانة والتسبب التعلق باهداب باطراف جمع هديب وهديبه وهي الخصلة  
 منافلتهم مفاعلة من النقل اي ينقل اليهم ويقولونه ويجاوزهم من اجعتهم والمناظر  
 اما من قولهم دور مناظر اي متقابلة لانها متقابلتان واما من النظر وهو البحث  
 لان كل لا يطر فيما يطر فيه الاخر واما من النظر وهو الرؤية واما من النظر  
 وهو المثل الصلوك والنجالات الكسب وملتبسون متصلون واصله الاخلاط  
 اية سلكوا اي اى جهة سلكوا ايها وجهوا اي موضع توجهوا كل عيان وقيل حيث  
 سيروا اي ساروا في تصاغيف ذلك اي في اثناء ما ذكرت من مواضع اشتغالهم  
 العربية بخدرون فضلتها وصف لهم اما بالبلة والعقلة واما بانكار الحق مع  
 العلم به والحصل ما افاض عليه في الرمي ثم غلب في الفضل والغلبة لكونه



ما بالمرح فبكون مثله

ارسله ويدفون عن قوتها اي يغار قوت عظيمها او يغفلون ويغفلون اي يمزقون اي يمزقون  
جلد ما ذمهم لها ويمضون كحمها اما ذاية عن الدم مثل يمزقون اي يمزقون اما كما  
عن الانقاع والمثل السائر في دم الحسين الشيعي يوكل ويدم قطع الاشباب  
يبنى وينيه استغارة في ازالة الوصلة فيطيسوا فيمحو انقضت عباد كذا اعني استغارة  
في اذهاب البنية وفي الفرق بين ان ان معني مثل انت طالق ان دخلت الدار وان  
دخلت الدار وتقال ان الكسائي سأل ابا يوسف في حضرة الرشيد ولقطبان  
مفتوحة فقال تطلون ان دخلت الدار فتقال الكسائي اخطأت وبين انها للتعليل  
ومخرن الحسن الشيباني صاحب اي حيفة له كتاب في الايمان فيه سبائل  
كثير منها على العربية ومن عنيها انه لو قال ان دخل داري هذه احد فانت  
طالق فدخلها لم ينجث وان قال هذه الدار فدخلها جثت فجعل الاضافة اليه قرينة  
تختص احد اخرجهم منهم ومنها لو قال انت طالق ان دخلت الدار ثم قال لا  
بل هذه فدخلت الاولى تلقا معا ولو دخلت الثانية فقط لم تطلق واحدة منها  
وهو صحيح ان لم يكن نية ولا عرف لم يترابطوا لم يتكلموا بالجمية وخلق جمع  
خلقته وهو نادر وعن اي عمر وخلقته وخلق وعنه الاصمعي خلقه وخلق كبد  
ويذكر الالهة العظيمة والالهة ما يشرأبه والالهة الذي هي ذرا الضحكة وضحكة  
هذا اي خذ هذا الذي ذكرت ثم انبدا في امر اخر فيه فقال وان الاعراب  
وجوزوا ان الفتح او هذا بابي ثم انبدا في باب اخر فيه اجدي انفع من تفريق  
العصا مثل يضرب في كثرة المنافع لانها تنفع بها عصا في كسر فتخذ  
منها ساجور فينكسر منه عزاز وهو عود يجعل في انف الخبيث فينكسر

عن حمزة

هو

لكثرة مشا  
فيها

في خنثي  
في خنثي

أطفي بالمرح  
فبكون مثله

فبتخذ منه نوديه وهو عود القصره واصله ان امرأ كانت لها ابن حنجر كذا فبتخذ  
ارسله حتى استغنت فقالت ان اجلف المروءة بالصفا انك اجدي من تفريق العصا  
والعد يد العود فاجتر افا قدم وتعاطي الشيء لا خد فيه والعيا العاية وهو الباطل  
والعشوا الناقة التي لا تبصر قدما فبتخطي كل شيء فقيل لعل من ركب امرأ من غير بصيرة  
حبط خط عشوا والفقول والافتر الدب والهرا القول الخطا وراهم عني بري  
وهو مصدر وصف به وهواي الاعراب المرقاة الدخلة بفتح الميم وكسر زها  
فالفتح على الموضع والكسر على الالة الى علم البيان وهو العلم بالمعاني الحاصلة عن  
الاعراب والمطلع والظالم والموكل صفات لعلم البيان لأن تلك المعاني الحاصلة عن  
الاعراب هي المطلعة على نكت نظم القرآن للكاول الصائم والموكل المجول وكذا ليه  
والعادل مواضع الذهب والفضة فاستعان بذلك ونكت نظم القرآن المعاني  
الدقيقة المضمومة منه فالصاد عنه فالصارق عن الاعراب والمزيد والكامر بيد  
والوارد جمع مورد وهو موضع وزود الما اي موارد الخير ان تعاويذ تترك تدبني  
دعاني من الادب من الحاحه الشفقة الخو والرقه والحب العطف والاشباع  
الاشباع والجند الخدم جمع خايف والانشا الاختراع محيط جامع كانه قد احدث به  
والربيب وضع كل شيء في ربيته اي منزله والامد الغاية واقرّب الشعي ادناه  
وسجالم دلاوهم وقد اتضح منه باعقار قبل كتابة الي تعلم العرشه للكتاب  
صالح للتعليم فانشأت اي وكان ما تقدم سببا للانشا والى صاب الاصل والمركز  
الموضع الاجازة الاختصار غير المحل مقصود لانه لا يكاد ينفك عنه والتلخيص التبيين  
غير الممل بطوله لانه لا يكاد ينفك عنه لمقتضى سببه لمستفيد به يقال اقبسته

ل







وَحَرْفٌ وَحَرْفٌ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ فَالْأَسْمُ مَعَ الْأَسْمِ أَحَدُ الْقِسْمَيْنِ  
وَالْفِعْلُ مَعَ الْفِعْلِ لَا يَفِيدُ لَعَدَمِ الْخَبَرِ عَنْهُ وَاحَرْفٌ مَعَ الْحَرْفِ لَا يَفِيدُ لَعَدَمِ  
جَمْعِهِ وَالْأَسْمُ مَعَ الْفِعْلِ هُوَ الْقِسْمُ الْآخَرُ وَالْأَسْمُ مَعَ الْحَرْفِ لَا يَسْتَقِيمُ لَعَدَمِ  
الْخَبَرِ أَوِ الْخَبَرِ فَإِنْ أُوْرِدَ بِأَزِيدٍ وَهُوَ حَرْفٌ مَعَ اسْمٍ وَهُوَ مُفِيدٌ فَالْجَوَابُ  
إِنْ بَقِيَ مَقَامُ الْجُمْلَةِ عَلَى قَوْلِ كَثَرِ الْخَبَرَيْنِ وَعَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنْ بَقِيَ  
لِلْفِعْلِ فَعَلَى كَلَا الْقَوْلَيْنِ لِمَا بَرَزَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ أُوْرِدَ عَلَى قَوْلِ الْخَوَيْنِ أَنَّ  
الْحَرْفَ لَا يَجِبُ عَنْهُ أَنَّهُ يَهَابُ لِأَن قَوْلَهُ لَا يَخْبُرُ عَنْهُ خَبَرٌ عَنْهُ وَكَذَلِكَ  
قَوْلُهُمُ الْحَرْفُ أَحَدُ أَنْوَاعِ الْكَلِمَةِ وَذَلِكَ كَثِيرٌ وَلَكِنَّ الْخَطِيئَةَ وَالْجَوَابُ  
أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَصِحَّ صَبْحُ الْحَرْفِ مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَاهَا لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنْهَا فَلَا يُوْجَدُ  
لَفْظُهُ مِنْ وَلَا غَيْرِهَا مِنْ تَوْعِ الْحَرْفِ مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَاهَا وَهِيَ تَخْبُرُ عَنْهَا فَإِنَّ دَعَى  
الاشْتِكَالَ وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ فِي أَنَّ الْفِعْلَ أَيْضًا لَا يَخْبُرُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ  
وَيَسْتَمِي الْجُمْلَةُ يُجْزَأَنَّ تَكُونُ بِأَلْيَا وَالنَّاسِطُ هَذَا أَنَّ كُلَّ لَفْظَيْنِ وَضَعْنَا  
لِلذَاتِ وَاحِدًا وَوَاحِدَهُمَا مَوْثِقَةً وَالْآخَرَى مُذَكَّرَةً وَتَوْسِطُهُمَا ضَمِيمَتَيْنِ جَارَتَيْنِ  
الضَّمِيمَتَيْنِ وَتَذَكُّيرُهُمَا تَانِثُهُمَا هَذَا أَحْسَنُ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَوْثِقَةً وَهِيَ جَبَرَتْ عَنْهَا  
نَمْ اخْتِيارُكُمْ عَلَى الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ وَأَوَّلُهَا قِسْمُ الْأَسْمَاءِ وَاسْمُ هَذَا السُّوْعِ  
أَسْمَاءُ السُّوْعِ وَهُوَ الْغُلُوْلُ لِأَنَّهُ رَفَعَ أَوْ عَلَا كَالْعِلْمِ عَلَيْهِ أَوَّلًا لِأَنَّهُ يَرْفَعُ سَمَاءَهُ عِنْدَ  
ذِكْرِهِ إِلَى الْأَذْهَانِ وَعِنْدَ الْكَافِرِينَ مِنَ السَّمَةِ وَهِيَ الْعَلَامَةُ وَصَغِيرُهُ عَلَى  
سَمِيٍّ وَجَمْعُهُ عَلَى أَشْيَاءٍ حُجَّةٌ وَاصِحَةٌ لِلْبَصَرَيْنِ ثُمَّ قَالَ فِي حَيْثُ الْأَسْمُ مَا دَلَّ عَلَى  
مَعْنَى فِي نَفْسِهِ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الْإِفْرَاقِ فَاحْتِجَابًا لَا يَدَانِ يَكُونُ مِنْ جَبَا

مِنْ جَبَرٍ وَفَصْلٌ فَالْجَبَرُ خَطُّ الْمَجْدُودِ وَغَيْرُهُ وَالْفَصْلُ يُفَصِّلُهُ عَنْ غَيْرِهِ فَقَوْلُهُ مَا دَلَّ  
عَلَى مَعْنَى حَصْرِ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَاحَرْفٌ وَقَوْلُهُ فِي نَفْسِهِ فَصْلُ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ  
عَنِ الْحَرْفِ وَقَوْلُهُ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الْإِفْرَاقِ فَصْلُ الْأَسْمِ عَنْهَا قَالَ  
الْمُشَارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْحَدُّ زِدْ عَلَيْهِ أَمْرًا وَاحِدًا هَذَا الْعَبْقُوقُ وَالصُّبُوحُ لَا يَدْخُلُ  
فِي هَذَا الْحَدِّ لِأَنَّهُ عَلَى الزَّمَانِ وَهُوَ مِنْ فَيْسَلِ الْأَسْمَاءِ بِالْأَنَاءِ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ  
لَا يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ مِنَ الْأَزْمِنَةِ الْمَلْتَمَةِ وَأَمَّا يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ  
النَّهَارِ وَآخِرُهُ وَقَدْ قَيَّدْنَا الْأَزْمِنَةَ بِالْمَاضِي وَالْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبَلِ فَجَبَّ دُخُولُهُ فِي  
الْجَبَرِ فَإِنْ قِيلَ فَالْأَفْعَالُ الْخَضَارِغَةُ لِأَدَلَّةِهَا عَلَى أَحَدِ الزَّمَانَيْنِ بَعِيْنُهُ تَحْتَمِلُ  
الْحَالِ وَتَحْتَمِلُ الْأَسْتِقْبَالَ كَالْعَبْقُوقِ وَالصُّبُوحِ فِي اخْتِمَالِهِمَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَزْمِنَةِ  
الْمَلْتَمَةِ فَلْيَكُنْ كَالْعَبْقُوقِ فَتَدْخُلْ فِي حَيْثُ لَا سَمَاءَ وَهِيَ أَعْمَالُ الْأَنَاءِ وَالْجَوَابُ  
أَنَّ الْفِعْلَ الْخَضَارِغَةَ يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الزَّمَانَيْنِ فَلَا يَنْطِقُ الْعَرَبِيُّ وَلَا مَنْ يَتْلَمُ بِكَ لَدَيْهِ  
الْأَوَّلُ وَقَاصِدٌ بِدَلَالَتِهِ عَلَى أَحَدِ الزَّمَانَيْنِ وَإِنَّمَا انْتَقَى دَلَالَتُهُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا  
فَيَقَعُ اللَّبْسُ عِنْدَ عَدَمِ الْقِرَاطِ عَلَى السَّامِعِ فَيَقُولُ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهُ وَلَيْسَ كَالْعَبْقُوقِ  
وَالصُّبُوحِ فَإِنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الْمَلْتَمَةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ وَلَا يَشْتَرِكُ  
وَإِنَّمَا اخْتِمَالُهُمَا لِلْأَزْمِنَةِ اخْتِمَالٌ وَجُودِيٌّ وَغَرَضُنَا الدَّلَالَةُ لِللُّغَوِيَّةِ لَا الْأَحْمَالَاتِ  
الْوُجُودِيَّةِ قَالَ الْمُشَارِحُ وَاشْتِكَالُ مَا بَرَزَ عَلَى هَذَا الْجَدِّ الْأَفْعَالُ الَّتِي لَا  
تَصَرَّفُ مِثْلَ نَعَمٍ وَلَيْسَ وَلَشَرٍّ وَجَبَدٌ وَعَسَى فَاهْتَدَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ  
زَمَانٍ فَجَبَّ دُخُولُهَا فِي حَيْثُ الْأَسْمِ وَهِيَ أَعْمَالُ الْبَصَرَيْنِ وَالْجَوَابُ  
أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى الْأَزْمِنَةِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ دَلَالَةً تَقْدِيرًا فِي بَعْضِهَا وَجَوْدِيَّةً

فِي نَفْسِهَا  
فِي نَفْسِهَا  
فِي نَفْسِهَا



في بعضها والآفات إذا خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة  
 لا يخرجها ذلك عن صحتها وأعرابها لا ترى أنك إذا قلت بعث وأنت تريد  
 الاستيفاء لادلالة لها على زمان أصله مع ذلك فأنك تحكم بأنه فعل  
 ماضٍ وكذلك إذا قلت ما أحسن ريدا فأنك تقول بامتناد وأحسن فغسل  
 ماضٍ وفاعل وريدا مفعول للمفعول عليه ولا يصح ذلك إلا على تقدير أصل  
 كان فيه ذلك واللام هو بعد إرادته للتعجب لا ينهم منه هذا المعنى أصلا إذ  
 ليس لك غرض في أن تخبر أن شيئا أحسن ريدا بل قصدك إلى التعجب لا غير وإنما  
 ذلك شيء يُقدَّر إلهاله ثم نقل عنه إلى هذا المعنى مع إعرابه إلى النقل إلى هذا  
 المعنى كما كان في الأصل وكذلك قول من يقول إن أصله استفهام أو إنهم مفعول  
 ومن ثم كان المخاراة لا يلزم من كل بيان أن يكون له حقيقة ولما قامت  
 الدلالة على فعليتها بالخصائص كان هذا التقدير أخف لبوت مثله ولذلك إذا  
 قلنا صار ب فأنه يدل على معنى في نفسه من غير زمان قد يستعمل إذا أُلغِيَ  
 الزمان فهو ممررت برجل صار ب ريدا ومع ذلك فلم يخرجها عن الاستيفاء لأن  
 أصل وضعه لادلالة فيه على الزمان فكذلك هذه الأفعال أصل وضعها  
 الدلالة على الزمان ثم استعملت لمعانيها الخاصة مجردة عن الزمان فلا يخرجها  
 ذلك عن حقيقة الفعلية كما لم يخرج صار بادلالة على الزمان عن حقيقة الاسم  
 وقد أورد على حد الاسم قوهم المستقبل والماضي ونحوه فأنها تدل على الحدث  
 والزمان لا يجب بأمر من أحدهما أن المستقبل والماضي ياد بهما نفس الزمان  
 وإذا قيل للفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم جُذِفَ للذكر

أي مثل تقدير  
 في نحو خشي  
 أصله زمان

والشأن شأنا أنه للفعل لأن لادلالة له على الزمان الوضع وإنما لزم الزمان المستقبل  
 من حيث المفعول كقولك الاستقبال والماضي والأستبان ونحوه لأن المستقبل  
 إنما يدل على ما يدل فذلك متعلق الاستقبال فلو كانت له دلالة على الزمان  
 لكان للاستقبال واللام على قوهم في نفسه والضمير فيما دل على معنى في  
 نفسه يرجع إلى معنى أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر إليه في نفسه  
 لا باعتبار أنه أمر خارج كقولك الدار في نفسها جملها كذا أي باعتبار أمر خارج عنه  
 ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غير رأي حاصل في غير رأي باعتبار  
 متعلقه لا باعتبار في نفسه ومن قال الضمير في نفسه يرجع إلى ما دل أي اللفظ  
 الدال على معنى بنفسه من غير ضمنية محتاج إليها في دلالتها الإفرادية  
 بخلاف الحرف فإنه محتاج إلى ضمنية في دلالة على كل معناه الأفرادية  
 يرد عليه أن لا يستعمل هذا المعنى وأن المقابل وهو الحرف لا يجري فيه  
 القيص فإنه إذا قيل الحرف ما دل على معنى في غير بعد أن جعل في غير  
 ثمة كقولك ما دل فيكون المعنى ما دل بغيره أي لفظ آخر معه فإذا جعل  
 في غير بصفة المعنى كان المعنى ما دل على معنى حاصل في غير رأي باعتبار  
 متعلقه فيطابق الحدان في مقصود الثقابل قال صاحب الباب وله  
 خصائص قال السائح الفرق بين الحد والخاصة أن الحد لا بد أن يكون  
 في جميع أحوال الحدود والخاصة هي التي تكون في بعض أحوال خاصة فتسوله  
 منها جواز الأسناد إليه هاهنا الأجواز عنه بأن يقع مبتدأ أو ما هو في معناه  
 لأن أصل وضعه ليخبر به عنه واختصر بلام التعريف ليختصر فيفيد الأخبار عنه

كسملين



وقول الشاعر ما انت بالحلم التضي كلومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجل  
ونحوه من ردود ولا يعتد به كانه لما راى ماهبا الالف واللام بمعنى الذي  
وصلها بما وصل به الذي قال الشاعر لان الالف واللام منزلة منزلة الصفة  
والدليل على انها بمنزلة الصفة انك اذا قلت رجل سم قلت الرجل فلو لا المحو  
تيتك وبين مخاطب لم يكن ذلك كلاما والصفات لا يكون الا للاسم والدليل  
عليه ان العرب وضعت للاسم وضعاعاما وهو كونه يجبر عنها وهما وضعت  
ما سواها اعني الافعال وضعاعا فمخرج الى ذلك فيه وانما اختص بالحب  
لان المضاف اليه يجبر عنه من حيث المعنى والافعال وضعت ليحجب بها لا ليجبر عنها  
فلما وضعت لها اخر جتها عن وضعها الاصل والتون ايضا من المحو كاذكر  
والاضافة كذلك الا انه لم يرد بها الاضافه مطلقا فان اسما الزمان مضاف  
الى الفعل وانما اذا المضاف او زاد اجمع لانه انما يضاف الى الفعل ساويا  
بالمصدر قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم اسم الجنس وهو ما  
علق على شيء وعلى كل ما اشبهه قال الشاعر هذا الجذ اذ يصلح للشيء ولكل ما اشبهه  
المعارف كلها غير العلم تدخل في هذا الجذ اذ يصلح للشيء ولكل ما اشبهه  
والصحيح ان يقال هو ما علق على شيء لا بعينه وقوله وينقسم الى  
اسم عين واسم معنى يعني اسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ويعني باسم المعنى  
خلافه كعلم وهو لا يقوم بنفسه وهي عند النحويين مشاهير المعاني لا يشوبها  
صفات وقوله وكلاما ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة يعني  
بكل ما اسم العين واسم المعنى والاسم غير الصفة من الاعيان جل ومن

الاسماء

ومن المعاني علم وجهل والصفة من الاعيان الب وجالس ومن المعاني مفهوم  
ومفهوم ويعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار هو المقصود والاسم غير الصفة  
بخلافه فجعل من ذلك اربعة اقسام مثل لكل قسم مثالين وقوله ومن  
اصناف الاسم العلم ثم قال ما علق على شيء بعينه عن متناول ما اشبهه فلما مضى  
على قوله ما علق على شيء لدخل عليه المعارف كلها فميزه بقوله غير متناول ما  
اشبهه وهذا مما يؤكد وزود الدخيل عليه في حد اسم الجنس ثم قال بان  
العلم ينقسم ثلثة اقسام الى الاسم والكنية واللقب والدليل على حصنها انه  
لا يخلو هذا العلم اما ان يكون مضافا اليه او ام اولافان كان فهو الكنية  
وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون فيه دالة على مدح او ذم او لا فان  
كان فهو اللقب وان لم يكن فهو الاسم وقوله وينقسم الى مفرد ومركب  
ومنفرد ومن اجل ظاهر كلامه ان العلم ينقسم اربعة اقسام وليس كذلك بل ازيد  
ان العلم ينقسم الى مفرد ومركب ثم شرع ان يبين هذا العلم ينقسم الى امر آخر  
وهو كونه منفردا ومن تجلوا المفرد ما كان من كلمة ولجده والمركب ما  
كان اكثر من ذلك وهو لا يخلو ان يكون بينهما ارتباط قبل التسمية او لا فان  
كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو ان يكون ارتباطا جمليا او لا فان  
كان جمليا فهو نحو روف حزنه وتابط شرا وذي حب اوسات قرنا وما شاكه  
وان كان غير جمل في تركيب الاضافه كعلم زيد وان لم يكن بينهما ارتباط  
قبل ذلك فهو نحو بعلبك ومعدني كزب وهو التركيب المذكور في باب  
شعر صرف وقول الشاعر ثلثت احوالي بني رند البيت لا يخلو رندي اما

الفساد

العلم



ان يكون مفعول من قولك زيد المال او المال زيد فان قلت من قولك يزيد  
 المال كان مفعول او وحب ان يعرب اعراب المفردات ولم يفعل به هاهنا  
 ذلك فدل على انه منقول من قولك المال زيد فكون جملة والجملة  
 اذا سمي بها وجب جملتها والدليل على ان الجملة اذا سمي بها تحلى ان كل  
 اسم مركب علم حكمه بعد التسمية في الاعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم  
 يمنع مانع وهذا قبل التسمية جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملة لان المعنى  
 للاعراب منقود وذلك ان المعنى للاعراب عنوان المعاني المختلفة على المفردات  
 والجملة ليست كذلك ووجه بان ان التسمية بالجملة غرضه بقاؤه والجملة فيها ولو  
 اعربت خرجت عن صورة الجملة ووجه ثالث وهو انه يتعدى اعرابها لا نها  
 لو اعربت لم يتخل اما ان يعرب الاول والثاني او جميعا وباطل اعراب  
 الاول لانه في المعنى مشابه الزاي من زيد والاعراب لا يكون سقطا وباطل  
 اعراب الثاني لانه يودي الى ان يكون الاول معزبا مبتدئا وباطل اعرابها  
 جميعا لان اعرابا واحدا من وجه واحد لا يستقيم ان يكون لشين قول  
 بني زيد لا يحسن ان يكون زيد لان البدل هو المقصود بالذكر ولو جعلته  
 بدلا لاحتاج الى موضوع مقدر وهم الاخوال او ما يقوم مقامهم ولا حاجة  
 الى هذا المقدر مع الاستغناء فتعين ان يكون صفة وقد يجوز البدل  
 على وجه وقوله علينا لم قد ندخله في موضع المفعول الثالث ليست  
 وظل مفعول من اجله والعامل فيه لم او معنى قوله علينا لم قد بداي بقدر  
 لاجل الظلم اي يصحون وقد يكون منصوبا على الحال على ضعفها

مطلق  
 الجملة اذا سمي بها  
 وجب مكانتها

لان العامل بمعنى فعل وقد احيى ان يكون ظلما مفعولا لا بالتابعي ظالمين ويكون  
 ما بعده كالتفسير له وكان نحو روق حظه له برق ففعل برق حظه ففعل  
 ونابط شر اجعل سيفه حجت بطه يوما وخرج فسيئت عنه امه فقالت لا  
 ادري الا انه نابط شر وخرج فسمي نابط شر او ذري حبا كان بذري الحبت  
 فغلب عليه ذلك قال ان طامركا اذ ربا كانه جهه ذري حبان  
 وشاب قريتها سميت بذلك لقول الشاعر في ابائها ان كنتم وبيت الله لا  
 تشجونا بني ثياب قريتها نصير ونحلب اي بني التي شاب جانيها في  
 الصبر والحلب كجادة الراعيات فغلب عليها ذلك وقول بعضهم امما هو  
 بنت اخولي بني زيد تنطع منه ويحجب بانه قد علم ان في العرب رند بالنا واليه  
 ينسب البرود والترندية وهو من ذود من وجهين احدهما ان الزاوية هاهنا  
 بالياء والثاني ان رند بالنا في كلامهم مفعول لاجمله قال  
 بعثرن في حد الطباء كائما تسببت برؤديني رندا لا ذرع فاستعماله كالجمله  
 خطأ ومثل زيد في اللغة ما اسند فغلب ان يولد اذا مشى ويروى على العشاء  
 وعمره وسببونه فيه وجهان لهما البناء على الشك كاهم اخرو مجزئي الصوت  
 لما شبهه او لما كان اعجميا لا معني له عندهم او لغيره من التركيب  
 مع الاعجمي وشبهه مع العربي واليه اسال يسويه والمالي ان يعرب آخره اعراب  
 عليك وقوله والمفعول على ستة انواع قال الشارح المفعول  
 ما كان موضوعا لشي قبل ذلك ثم سمي والدليل على حصره في ستة انواع  
 انه لا يخلو اما ان يكون مفعولا عن مفعول او لا الثاني هو القسم السادس

اي انما ان يقول  
 بعيد عن الصواب



وهو المركب على اختلاف أنواعه كقولك نابطش أو ذر اجنا وساب فن تاهسا  
وعبد الله وشبهه وان كان مقولاً عن مفرد فلا يخلو ان يكون اسماً او فعلاً او حرفاً  
وقد تقدم حصراً فلا حاجة الى ذكره فان كان اسماً فلا يخلو ان يكون صواباً  
او لا الصواب هو القسم الخامس منه وان كان غير صوتي فلا يخلو ان يكون  
صيفاً او لا وان كان فهو القسم الثالث وان كان غير صفة فلا يخلو اما ان  
يكون اسماً عينياً او اسماً معنئياً فان كان اسماً عينياً فهو القسم الاول وان لم  
يكن فهو القسم الثاني والفعل هو القسم الرابع والحرف لم يحد فلهذا ذكره  
ونابله اسم صتم فاعله من مال بنال او مال بنول وايام من مصدر في الاصل من  
اسه او شوا واياما اي اعطاه ولا يحسن ان يكون من الش مقلوب ليس  
لان مصدر المقلوب انما يأتي على الاصل ولولا ان اصل ايش ليس للزم ان يقال  
ايش في العرب شق قال فهل انما مرش بن شرجيه وهل ايا لا حتى قيل  
ان شراوه وهو غير منصرف بانفاق النخول ويقال كعسب الرجل  
اذا مسى مسياً مسان باخطاه وهو منصرف عند سوييه واكن النخول حلاً لا عيسى  
ان عمر النخول وسند دمه به بما بعد ان شا الله تعالى وقوله عن امر كلامه  
قال هو اسم لهن معروفة من صمت بصمت وان شهادته باليت مستقيم على وجهين  
احدهما ان ثبت ان فعل محي على فعل وفعلاً والوجه الثاني ان ثبت صمت  
بصمت ولا يستقيم على غير ذلك وقول بعضهم يجوز ان يكون اصله اصمت  
ثم عجز اثباته لثابت بغيره ثبت واصله ان جلاً قال اصاحبه فيها اصمت نحو عاصمت  
به وقد قيل ان وحش اصمت علم على كل مكان فلهذا سامة وان كان وحش

في اصله بمعنى خلا ولا يخرج بذلك عن ان يكون اصمت علماً منقولاً لا كذا  
من تحلا كحمار فستان ونحوه من الإضافات امسك كلمة او كلاً باسلو فيه بمانت  
هي اي الكلمة وبات ايضا اي يحش اصمت واحسن لانه مقدم في المعنى  
لاشلي او لبات الاولى في اصلها او داي في ظهورها انما جاج وهو دليل  
القوة ويجوز ان يكون وحش اصمت لكل مكان فلهذا معنئياً مثل وحش  
اصمت وكذلك قولهم بلد اصمت وبلده اصمت وقوله على اطر فباليات  
الحيام الا التمام والا العصي قبله عرفت الدائر كرم الدويلة بزره  
الكاتب الجبري ان على اطر فاطر قاسم بغيره معروفه ايضا يقال ان اصله  
ان جلاً قال اصاحبه بها اطر فاطر فاسمى به وباليات الحيام حال من الدائر  
والا التمام استثناء منقطع والا العصي معطوف عليه وبعض الناس  
يشبهه باليات الحيام بجعله مبتدأ وبعضهم يشبهه الا التمام والا العصي  
بالرفع وليس بصواب وانما يجوز فيها على وجهين احدهما انه يجوز الاستماع  
على المعنى دون اللفظ فيقول اعجبني ضرب زيد العاقل بالرفع والثاني  
انما على قولهم ما جاني احد الا حمار على اللغة التميمية فقوله باليات  
الحيام من فوهة من حيث المعنى فكأنه قال باليات حيامها فيكون قوله  
الا التمام على اللغة التميمية وانما على ان لا يمتابه غيره وكل ضعيف  
انما اعصى ضرب زيد العاقل فلان زيداً معرباً والتابع انما جري على  
مبتهها على حسب اعرابها وانما ما جاني احد الا حمار فلان ذلك انما  
تدبر في المعنى انه فيه ضعيف لان احاد ليس من جنس الاحاد من فلا

الحمار في البيت



يكون له لا لا بعضا ولا كذا ولا شئما لا لأن بدل الاشتمال يكون بينه وبين  
 المبدل منه ملائمة وهذا ليس كذلك فصارت مشابهة البدل العاطف فلا يخفى سقوطه  
 وأما قول الأمامية عجز شرط في الفصح أن يكون تابعه مجمع من غير  
 مختص بذلك مفقود ويرد على استشهاده بآثاره أن كل تقسيم صحيح ذكرت  
 فيه أنواع باعتبار صفات صحيحة للتقسيم يجب أن يكون صفة كل قسم شبيهة  
 عن بقية الأقسام واللام يصح التقسيم باعتبار مثال ذلك إذا قلت انقسمت  
 إلى حيوان وغير حيوان فيجب أن يكون الحيوان متشعبا عن القسم وما هنا  
 التقسيم قد ذكر فيه المركب فيجب أن يكون المركب متشعبا عن بقية الأقسام  
 فتمثله بقوله أطرقا في غير قسم المركب ليس مستقيم وبه جكاه صوت  
 الصغير يقال إن أمه قالت وهي رقيقة فلان لا يخرجه جارية خدته  
 مكرمة محبة فيجب أهل الكعبة أن تغلب عليه قال والمرجل  
 على ضربين إلى آخره قال الشارح القياس ما كان على قياس  
 كلام العرب والشاذ ما ليس كذلك فطفان نظيره نزلان وعمران نظيره سحران  
 وحمدان نظيره سكران ونظيره فقن جعفر وإن صح ما قيل من فقن  
 فقنسه أي ذل كان منقولاً ونظيره حنكف أو جعفر والشاذ نحو محبب  
 وموهب ومكوزة وحيوة أما محبب فقياسه الادغام لأن كل متفعل عينه ولما  
 من جنس واحد يجب ادغامه فكأن يجب أن يقال محبب وأما موهب  
 وموهب فكان مقتضى أن يقال بالكسر لأنه ليس في كلام العرب متفعل  
 فأوه وأوه مكوزة كان مقتضى أن يقال بالالف لأن كل متفعل عينه

وموجب

وأوه واجب قلبها الفاء وحيوة يجب أن يكون حية لأنه إذا اجتمعت الواو والياء  
 وسبقت أحدهما بالساكن يكون قلب الواو ما واذ غمت فيها وموجب اسم مكان  
 قال صاحب الدب وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب إلى آخره  
 قال الشارح لما ذكر العلم بما هو علم فشرح بكلمة في أحكام العلم  
 وكان ينبغي أن يذكر بعد هذا الفصل عقيب ذكر العلم لأنه منه وإنما فصل  
 بينهما بهذا الفصل لأن هذا العلم لا يكون للعلم المذكور بعده فلما كان بينه  
 وبين الأول ملازمة ذكره عقيباً قال الشارح ذكر اللقب  
 مطلقاً والمراد به اللقب الذي هو عين صفة لأن اللقب الصفات لا يضاف إليها  
 إلى موضوعاتها ومنه ذكر في الجوريات يعني تعليل امتناع إضافة الصفة إلى  
 موضوعها والموصوف إلى صفتها وتلك تقيده اعتماداً منه على التمثيل فإنه  
 لا يمثل إلا بعين الصفات وقوله أضيف ظاهراً في وجوب الإضافة  
 كما إذا قيل الفاعل يكون مفعولاً وهو ظاهر كلام البصريين وقد أجازوا الرجاء  
 الاتباع وروى القرائين فقهة ويحيى عسان وهو رجل كان ضمن العيين فلقب  
 بذلك وقد جاء ابن قيس الرقيات منوناً فيكون عطف بيان أو لا فيكون  
 ترك تقيده اعتماداً منه على ظهور الوجه الآخر فذكر الوجه المشكل خاصة وترك  
 ذلك الوجه الظاهر عنده وأما لأنه مذنبه ووجه استكراهها اسمان  
 لذات واحدة فتعد إضافة أحدهما إلى الآخر دليل اتفاقهما على منع أشد السبع  
 أو سبع الأمتد وشبهه وسبب الامتناع أن الإضافة لغرض تخصيص الأول  
 أو تعريفه فإذا كانا شئ واحد تعدد أن يخص أحدهما بالآخر أو يوضح وجه صحة

مفعول  
 إضافة  
 إلى الآخر



اللفظ قد يطلق ويراد  
به نفس اللفظ ويطلق  
ويراد به المدلول

الاضافة في هذا الكلام امران احدهما ان اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ ويطابق  
ويراد به المدلول دليله قولك ذات رند فالذات المدلول هي اللفظ فذلك يجوز ان  
يقال ان رندا قصد به ما هنا قصد الذات وبطه قصد به قصد اللفظ وكأنه قال انتهى  
هذا اللفظ الذي هو وقع وهذا الاعتبار غير المدلول لان فيه فيصح لاضافة قصير مشابهة  
قولك غلام رندا والوجه الاخر انه لما توهم التلخيص في رندا عند قصد لضافته للاختصاص  
صان مشابهة قولك كل او غلام فاضيف للتبيين او التعريف كما اضيف كل و غلام هو هذا الشيء  
ما ت رندا المعادل من حيث انه اضافة العلم الا ان هذا لازم او ادعى ذلك ضعيف باننا  
ولم عند اضافة اضافة الاسم الى اللقب ولا يجوز العيش لان اللقب انما يكون  
لقبا عند اشتها رندا و اضافة غير الاشهر الى الاشهر هو الوجه وقوله وان كان مضافا  
او كية اجري اللقب على الاسم ففعل هذا عبد الله بطه وهذا ابو زيد بقية قال  
الشارح بتعين الوجه القياسي اما عطف البيان واما البدل فتعذر اضافة وجه  
تعذرهما انك لو اذنت لم تخلص اما ان تضعهما او احدهما وكلاهما باطل وبيان تعذر  
اضافتهما من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ ولان المضاف حقه  
ان يعثره لا عراب لاختلاف العوامل واذا اذنتها في موضع الرفع فيجب ان يرتفعها  
جميعا لاستحبابها ذلك باعتبار الفاعلية فيكون الثاني من فروعها محفوظا وهو  
ممتنع ومن حيث المعنى هو ان الاسم اما يضاف الى الاسم المعرفة للتعريف فيتعذر  
اضافتهما جميعا الى امر اخر لكون الثاني لا فائدة فيه اذ اضافة الاول الى الثالث تستغنى  
به عن الثاني ووجه ثالث وهو ان الشبه انما يضافان واسطة الاشهر الى جنس  
العطف ولو جرت حروف العطف هاهنا لا تمنع العلمية ووجه رابع وهو ان



المضاف انما يضاف باعتبار خصوصية بينه وبين المضاف اليه ليست لغيره ولو اذنتها  
الى ثالث لزم ان يكون الاول والثالث اختصاصا لنفس لغيره في ذلك المعنى فيؤدي الى  
التناقض وسأله وموانك لما اذنت الى الاول كان معناه ان له به خصوصية ليس  
لغيره واذا اذنت الى الثالث لزم هذا ايضا فكانت قلت ليس له بالثاني خصوصية  
في هذا المعنى المعين دون غير رندا وفي الثالث خصوصية في هذا المعنى بعينه دون  
غيره فكانت قلت له به خصوصية ماله به خصوصية ولا يجوز اضافة الاول  
لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف وكذلك الثاني وقوله وقد سماوا  
الى اخره اعوجج رجل من الخيل كان لكده اشهر خيلهم والاشهر انسابا اليه تنسب  
بنات اعوجج والاعوججات ولا حرج في الخيل كغيرها معاوية وعلي رندا الخيل وتسمى الخيل  
من الابل كان للنعمان المذروعيان الحبيب في اهل مخطه غيرة وفي المثل يمدح الله  
مغري حينها خطه وهيلة ذلك وضمان كلب للناغرة وكتاب كلبه للبيد  
وقوله وما لاحد ولا اولف فحاج الى التبيين بين افراد الى اخره  
قال الشارح هذا الفصل يرد اشكالا على العلم لان حد العلم هو الموضوع  
لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه وهذا يوضع لشيء قبلما اشبهه فقد فقدت منه  
حقيقة العلمية ويجب عز ذلك باجوبه منها انه موضوع للجنس باشهره واذا كان  
موضوعا للجنس باشهره فهو غير متناول ما اشبهه ولو كان الامر كذلك لكان  
الجواب مستعصما وانما هو يوضع للجنس بكمله ويوضع لكل واحد من اجزائه  
فهو وجه الاشكال والجواب المرضي فيه ان يقال ان العرب وضعت هذه  
الاعمال واعمالها معاملة العلمية في منع الضرف فما اجتمع فيه منع العلمية عليه

هذا هو الوجه  
الذي هو المستحسن



أخرى ومنع الألف واللام والأضافة فلا بد من التحيل في تعديها أعلاما قال  
 سيبويه كلاما معينا أن هذه الألفاظ موضوعه للحقايق المعقولة المتجدة في  
 الدهر منك ومن مخاطبك وإذا صح أن يصنع اسمها بالالف واللام للعبود الدهني  
 فلا بد أن يضع العلم له وقال إذا قلت هذا اسما فقلت  
 هذا الذي صغته كنت وكنت معنى في الدهر وهو الذي أراه النحوي بقوله فإذا كنت  
 أبو راقش فقلت قلت الضرب الذي من شأنه كنت وكنت فإذا تحتمل أنه المفعول في  
 الدهر فإذا أطلقوه على الواحد في الوجود فاما أرادوا أنه الحقيقة المفعولة في الدهر  
 وصح إطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة ووجا التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار  
 موضوعه ولا مشاحه في أن الحقيقة الدهنية الوجود فإذا أطلق على الوجود  
 أطلق لغز ما وضع له لا ناعنا أنهم عاملوا بالمرئ في التسمية معاملة المتواطئ بديل  
 قولك ألت الخبز وسرت الماء واشباهه ولا معهود وأزاده الجرس أطلق بديل  
 صحة قولك الإنسان حيوان أطلق الحد الذي شرط صحته على الوجود في الماهية  
 كل منهما الآخر في العقولية واما على التوهم أنها لا من واحد والفرق من قولك أنت  
 واسما أن أنت موضوع لو أحد من اتحاد الجنس في أصل وضعه واسما موضوع  
 الحقيقة المتجدة في الدهر فإذا أطلقت أنت على واحد أطلقت على أصل وضعه  
 وإذا أطلقت اسما على الواحد فاما أردت الحقيقة ولكن من إطلاقه على الحقيقة  
 باعتبار الوجود والتعدد نجا التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار أصل الوضع قوله  
 ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم يعنى بالأجناس لاشياء التي لا أحد  
 ولا توفى منها ما له اسم جنس واسم علم فاسم جنس موضوع لو أحد لا

بأصل وضعه واسما علم للحقيقة على ما تقدم وقوله ما لا يعرف اسم  
 غير العلم حيوان مقصود مما ذكرنا قال الشارح اشتغوا باسم العلم  
 عن اسم الجنس لما علوا أنه يوضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير موديا في المعنى  
 ما يوديه اسم الجنس باعتبار الوجود فاستغنوا به عن اسم الجنس وأضغوا للأعلام  
 من الأسماء أسماء وضعوا هذه أيضا أسماء وكيفية والمضاف إليه في هذه الأعلام  
 كلها معدة في كلامهم على ما يعامل معاملة في منع الصرف أن كان فيه علمه أخرى  
 ومنع اللام إلا أن يكون سمى وفيه اللام كأنهم لما جردوه بعد العلية مجرى  
 المضاف والمضاف إليه في الأعراب وهو معرفة قدره والثاني علما ليكون  
 على قياس المعارف في الأصل الذي يجري مجراه إذا لضاف معرفة إلى كنه  
 فذلك منع صرف قدره في انفسه وهو متعبد للعلم في طبق في طبق  
 وجوده وإن لم يقع على أفراد مستعملا علما ولذلك قال شاعرا  
 فان مما وافقنا استعدها بما لا يرى منهم يغور ولا جسد  
 كأم حنين لم ير الناس غير ما وغاب جنس حنين غاب بوشعده  
 وقوله نبات الأوبرى نبات أوبر وهو علم لصرف من الحياة وأم الجبر قال  
 ولقد جنيتكم كموا وعسافلا ولقد جنيتكم عن نبات الأوبر  
 يقول الجاثون عمرو بن لبيد سوى أم الحين وراس فيل  
 واما على أنه أصل كأم الحيت كأنهم قد وضعوها معا واما على أنه التسمية  
 كالزبد واما على الضرورة وقال اللوميون أيد أبو راقش طائر بناون  
 كأي راقش كل يوم لونه يتحول ومنه بوشعده الشبيبي

مطلب في معرفة الأعلام

أي لعدم موضوعه  
 على قوله مستوعلا  
 علما



لَوْ تَنَزَّلَتْ وَارِدَاتُهَا قَالَ سَاعَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَتَاقٌ وَكَتِبَتْ لَهَا غَزَابٌ وَكَتِبَتْ لَهَا غَزَابٌ وَكَتِبَتْ لَهَا غَزَابٌ  
جَاسَتْ لَهَا نَفْسٌ لِمَا كَانَ نَعَمَ عَلَى دَائِمِ الْبَعِيرِ كَمَا شِئِيَ ذَلِكَ وَأَبْنُ قُرَيْشٍ حَبِيبُهُ  
قَصِيرَةٌ حَبِيبَتُهُ وَقِيلَ لِكُلِّ لَأَفَاعِي وَنَبَتْ طَبَقُ حَبِيبَةٍ إِذَا نَامَتْ كَانَتْ كَالطُّنُوقِ وَهِيَ  
كُنُوزُ الدَّاهِيَةِ فَقَالُوا أَحَدُهُ نَبَاتٌ طَبَقُ وَابْنُ مَعْرُوفٍ قَالَ الْحَمَامُ وَحَمَارُ قَبَاكَ  
دَوِيْبَةٌ قَالَ لَنْ يَأْخُذَ الْقَدَائِبُ عَجَابًا قَبَاكَ شَوْقُ زَيْنَانَ وَابْنُ صَبِيْرَةٍ  
طَائِرٌ يَشْبَهُ لَوْنَ الصَّرَامِ رَأَى طَائِرٌ فِي ظَهْرِ حُمْرَةٍ يَأْكُلُ الْعِنَبَ قَوْلُهُ وَقَدْ  
أَجْرُوا الْمَعَانِي فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْأَعْيَانِ وَالشَّارِحُ وَصَنَعُوا  
لِلْأَعْيَانِ أَعْلَامًا وَمَعْنَى الْعِنَبِ مِثْلُهَا فِي تَابِ شَامَةٍ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لِكُلِّ فَرْجٍ  
مِنْهَا بِاعْتِبَارِ مَا تَقْدَمُ قَوْلُهُ فَتَمَثَّلُوا النَّسَبُحَ سُبْحَانَ قَوْلِ هَذَا لَيْسَ يَسْتَقِيمُ  
وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ سُبْحَانَ لَيْسَ اسْمًا لِلنَّسَبِ لِأَنَّ النَّسَبَ مَصْدَرٌ وَمَعْنَى سُبْحٍ  
قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَدْلُولُهُ لَفْظٌ وَمَدْلُولُ سُبْحَانَ نَزْرُهُ لِأَنَّ لَفْظَ قَبِيْلَيْنِ أَنَّهُ لَيْسَ  
اسْمًا لِلنَّسَبِ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِدِ النَّسَبُ مَعْنَى التَّنْزِيهِ لَكَانَ كَذَلِكَ  
أَمَّا إِذَا وَرَدَ فَلَا اشْكَاكَ أَنَّ الْقَوْلَ عَلَى أَنَّهُ عِلْمٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ  
قَدْ قُلْتُ لِمَا جَانِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاحِشِينَ وَلَوْ لَا أَنَّهُ عِلْمٌ لَوَجِبَ صَرْفُهُ  
لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي عَيْنِ الصِّنَافِ أَمَّا تَمَثُّلُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ وَلَا يَسْتَعْمَلُ سُبْحَانَ  
عِلْمًا أَلَا شَأْنًا أَوْ كَثْرًا اسْتَعْمَالِهِ مِثْلًا فَإِذَا كَانَ مِثْلًا فَلَيْسَ يَعْلَمُ لِأَنَّ الْأَعْلَامَ  
لَا صَافٍ وَهِيَ أَعْلَامٌ لِأَنَّهُمَا مَعْرُوفَةٌ وَالْمَعْرُوفَةُ لَا تُصَافُ وَقِيلَ أَنَّ سُبْحَانَ فِي الْبَيْتِ  
جَزْءٌ مِنَ الْمَصَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ مَرَادُ الْعِلْمِ بِهِ وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقِيلَ  
سُبْحٌ الْجُودِ وَالْجَمْدُ مَصْرُوفٌ عِنْدَ سَبِيْبِيَّةٍ وَقَوْلُهُ وَالْمَلِيَّةُ بِشُجُوبٍ

أَصْدَقُ

وَيُجَازِ

وَوَضَعُوا  
لِلْمَعَانِي أَعْلَامًا

لِلْفَرْجِ

وَصَوَّافُ جَمَلٍ  
مَعْرُوفَةٌ

يَدُلُّ عَلَى لَوْنِهِ عِلْمًا امْتِنَاعَ صَرْفِهِ وَلَا يَتَوَقَّرُ النَّاسِثُ الْمَعْنَى فِي مَنَعِ الصَّرْفِ لِأَمْعِ الْعِلْمِيَّةِ  
وَأَمْتِنَاعِ اللَّامِ وَالْأَصْلَافِ وَقَوْلُهُ وَأَمَّ تَشْعِمُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ عِلْمًا امْتِنَاعَ دُخُولِ  
الْأَمِّ عَلَيْهِ لَا تَقُولُ أَمَّ الْقَشْعِمُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِلْمًا لَعَرَفَ بِاللَّامِ كَقَوْلِ ابْنِ ابْنِ  
وَأَبْنِ ابْنِ ابْنِ وَقَوْلُهُ وَالْمَعْنَى بِكَيْسَانَ الْعَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سُبْحَانَ وَقَوْلُهُ  
وَالْمَبْرُورِيَّةُ وَقَالَ لَحْنٌ أَقْسَمْنَا خَطِيئَتَنَا بِمِثْلِهَا فَجَلَّتْ رَدَّةٌ وَاجْتَلَتْ فَجَارَانِ  
وَالنَّاسِثُ عَلَى كَوْنِهِ عِلْمًا مَنَعَ صَرْفَهَا وَلَيْسَ قَوْلُهَا إِلَّا النَّاسِثُ وَالنَّاسِثُ لَا يَبْعَثُ فِي  
مَنَعِ الصَّرْفِ لِأَمْعِ الْعِلْمِيَّةِ وَهُوَ كَشُعُوبٍ قَوْلُهُ وَالْفَرْجُ فَجَارُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَجَارَ  
عِلْمٌ أَنَّ مَدْلُولَهُ مَدْلُولُ الْفَرْجِ وَالْفَرْجُ مَعْرُوفَةٌ فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ فَجَارَ مَعْرُوفَةٍ وَإِذَا  
كَانَ مَعْرُوفَةً فَتَعْرِيفُهُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ إِلَهُ أَوْ بِالْقَصْدِ لِأَنَّهُ مَعْدُومَةٌ فَجَبَّ أَنْ  
يَكُونَ الْقَصْدُ وَمَوْلَى الَّذِي يَعْنِي بِهِ الْعِلْمِيَّةُ وَوَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ فِعْلَ الْمَبْنِيِّ الَّذِي  
لَيْسَ مَصْنُوعًا نَاتٍ الْأَعْلَامَ لِحْدَامٍ وَقَطَامٍ وَهَذَا ذَلِكَ فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا إِذَا  
أَمَلْنَا وَأَمَّا عَلَى لَغْوِهِ نَحْيُ تَمِيمٍ فَوَاحِشٌ وَقَوْلُنَا الَّذِي لَيْسَ مَصْنُوعًا احْتِزَارًا مِنَ الصَّرْفِ كَقَوْلِهِ  
فَسَاقٍ فَهِيَ الْبَيْتُ بِالْعِلْمِ وَقَوْلُهُ وَالْكَلِمَةُ بَرَزَتْ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا عِلْمًا مَنَعَ صَرْفَهَا  
وَلَيْسَ قَوْلُهَا إِلَّا لِلنَّاسِثِ الْمَعْنَى فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمِيَّةُ مَعَهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ  
يَكُونَ بَرَزَتْ وَمِنْهُ وَكُلُّ صَرْفٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَكَانَ مَمْنُوعًا مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ وَهُوَ  
لَا يَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ وَأَمَّا مَوْضِعُ اخْتِلَافٍ فِيمَا إِذَا كَانَ فِيهِ عِلْمٌ وَاحِدٌ بَيَانُ أَنَّهُ لَمْ  
أَنْ يَكُونَ مَصْرُوفًا لِغَيْرِ عِلْمٍ أَنَّ النَّاسِثَ الْمَعْنَى مَشْرُوطٌ فِي كَوْنِهِ عِلْمًا الْعِلْمِيَّةُ  
فَإِذَا دُرِّبْنَا انْتِفَا الْعِلْمِيَّةُ زَالَ كَوْنُ النَّاسِثِ عِلْمًا لِزَوَالِ شَرْطِهِ وَصَدْرُهُ إِذَا كَانَ  
أَوْ مِنْ شَوْخٍ بِحَرْبٍ عَدَّتْ عَلَى بَرَزَاتٍ وَبَعْدَ قَوْلِهِ إِذَا مَا دَعَا لَيْسَ أَنَّ

قَصِيرَةٌ



اذالك في سعد واماك منهم  
 غريبا فلا يعرفك خالك من سعد  
 فان ابن اخت القوم يصنع اناؤه  
 اذ لم يراهم خاله باب جسدك  
 وقوله وقالوا في الاوقات الى اخره قال الشارح وضعوا الاوقات  
 اعلاما كما وضعوا للمعاني الموجودة وان لم يكن الاوقات شيئا مخرجا اجزا لها  
 مجزيا الامور الموجودة ثم مثل بقوله واللسل علي انه علم قولهم سبين على فربه  
 غدوه فغدوه غير مضروب ولو لم يكن علما لوجب صرفه اذ ليس فيه الا التانيث  
 اللغطي والتانيث اللغطي فالتا لا يمنع الاعم العلمية وقد يستعمل نكرة فيعرف  
 باللام كغيره واما نكرة فقد استعمل معرفة ونكرة كما استعمل غدوه الا انه لم  
 يتصرف كصرف غدوه فيقال سبين نكرة ولا نقول سبين علي فربك نكرة ولا  
 نكرة ومعنى قولنا استصرفه انها استعمل ظرفا وعين ظرف وعين المتصرفه لا  
 يستعمل الا ظرفا واما يجوز فليست تعمل معرفة ونكرة فاذا استعمل نكرة  
 كان متصرفا واذا استعمل معرفة كان عين متصرف والذي يدل على انه علم قولهم حث  
 يوم الجمعة سيجر عين متصرف وليس فيه ما يمنع من الصرف الا ان يفرد  
 العلمية مع العدل ولو قيل انه مبني لتضمنه معنى الالف واللام لم يبعد  
 عن الصواب كما ان استعمل على اهل الحجاز مبني لتضمنه معنى الالف واللام ولا  
 يكون علما علي هذا لان العلم انما يكون علما بالقصد لا بتقدير حرف تعريف  
 واما ائنه فليست تعمل نكرة فاذا استعملت معرفة امتنع من الصرف  
 للتانيث والتعريف واستعمل تعريفها باللام واذا استعملت نكرة صرفتها وجاز  
 تعريفها باللام ووضع الاعلام للاوقات كوضعها في باب اسما لا كوضعها في

مذهب  
 وضعوا للاوقات  
 اعلاما كما وضعوا  
 للمعاني الموجودة

باب زبد وعمر والاسماء استعملها لكل فرد فرد من الاوقات المخصوصة كما يصح استعمال  
 اسما لكل فرد من الاساد ولو كانت من باب زبد لاختصت بواحد واحتاجت في الثاني  
 الى وضع ثان ويقع في بعض النسخ وقالوا في الاعداد ستة ضعفت ثلثه وثمانية ضعفت  
 اربعة والظاهر انه كان ائنه ثم اشتق له ضعفه ووجه اثباته ان ستة مبني فلو لا  
 انها علم لكانت مبني بالند من غير شرط وايضا فانها من ادبها كل ستة فلو لا انها  
 علم لكانت مستعملة مفردة كذكر في الاثبات للعموم واذا كان علما لوجب منع صرفه  
 ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة  
 الا يصح استعمالها لذلك مثل رجل خير من امرأه ومجرب وهو باطل ولينم ان  
 يمنع الصرف في امرأه في رجل خير من امرأه ومن امرأه وجرادة في قولهم من حبيب  
 من جرادة والشموع خلافه وانما صح الابتداء للوجه بمعنى كل ثمرة وذلك جاز  
 في كل نكرة فقامت قرينة على ان الحكم عين مختص فجنسها حتى جاز ذلك في  
 عين المستد مثل علمت نفس ما احضرت نحوه وقوله ومن الاعلام الامثلة التي  
 يوزن بها في قولك فلان الذي موثقه فعلى وافعل صفة لا ينصرف قال  
 الشارح هذه الامثلة انما وقعت في اصطلاح النحويين وضعوا الموزونات اعلاما  
 على طريق الاجازة والاختصار وهي في الاعلام لموزونات مماثلة اسما على قول  
 ثم لا تخلو اما ان تستعمل وزنا للافعال على حدها او يعرف ذلك فان استعملت للافعال  
 كان حكمها حكم موزونات فاقول استعمل حدها لداو كذا وان وقعت لغير الافعال  
 فلا تخلو اما ان تضع لجنس ما يوزن بها او لافان وضعت لجنس ما يوزن بها سواء لاسما  
 لاسما للافعال كان حكمها حكم نفسها وان كان منها ما يمنع الصرف منع وان لم



تمت عمل الحسن ما يؤذن بها فلا تخلوا ما ان موضع في الكلام دأبه عن مؤدواتها اولاً وان  
 وقعت حاية عن مؤدواتها كان لها حكم مؤدواتها لا حكم نفسها على الاكثر وان لم يكن  
 كذلك وكان مؤدواتها مذكورة معها كقولك وزن فاعلة فلان نحو من في مذهبها  
 منهم من حجة مجزى الاول فحعل له حكم نفسه ومنهم من جعل حكمها حكم الماني مقول  
 على المذهب الاول وزن فاعلة لان فيه علمين العلمة والماديت وهو مذهب  
 صاحب الكتاب ومقول على المذهب الثاني وزن فاعلة مضافاً لان مؤدواته  
 مضافون وقال صاحب الكتاب في مثله فعلا ان الذي مؤنه فعلى وافعل صفة لا  
 ينصرف فوصف فعلا ان بالصفة التي تمنع مؤدواته الصرف لخصه بقرينه لا  
 ينصرف لان غرضه ان يبين كيف استعمل هذا الوزن في كلام النحويين ولذلك  
 تقيده بفعل بكونه صفة واختبر عنها جميعاً بجنس واحد استغنى عن خبر  
 الاخر فقدر مسله للاول ولو قال فعلا ان الذي يدخله الهاي صرف لكان في  
 التمثيل استيعاباً الا ان وقوع الاول في كلامهم الذي قلنا لخصه واما وجه  
 الاول فهو انه لما كان علماً باعتبار الجنس كاسما وجب اجراؤه على كل واحد من  
 مفرداته كما يجزى اسما فاذا اطلقه على واحد من مفرداته كان علماً كما اذا اطلق  
 اسما على واحد من الاسماء كان اسماً علماً ووجه المذهب الثاني هو ان باب اسما في  
 جرده على كل واحد من المشتقات التي تخبر بها الالهام لكونها في المعنى فذكر  
 وحكمها حكم الاعلام حتى اجتبل في استقامتها بان قدرت اعلاما للحقائق العقوليه وصح  
 اجراؤها على الاحاد لوجود الحقيقة فيها ولو لان العرب منع صرف اسما عند  
 جنه على الواحد لم يثبت في انه نكرة واذا كان باب اسما خارجاً عن باب الاعلام اذا

اي من صاحب  
 الكتاب اضاف  
 المصدر الى الفاعل

ان المذهب الاول  
 وهو اعطاه حكم  
 نفسه

وضع النحويون اعلاماً فاعطوا ما حكم الاعلام القياسية اولى من اعطائها حكم اسما  
 الخارج عن القياس فعلى هذا لا يكون افعال في قولك ووزن اصبع افعل علماً ومرد  
 على هذا ولا انه اذا لم يكن علماً وجب ان يكون نكرة فوجب ان يقال وزن طلحة فعلة  
 وليس فيه ما يمنع الصرف لانه الان العلمة مقتودة واما الماديت شرطها في الماشي  
 العلمة فلا علة لهذا الجواب عنه ان يقال هذا وان لم يكن علماً فليكن  
 اللفظ مقصوداً في نفسه واما الغرض به معرفة مؤدواته فاجزى مؤدواته ومثلاً او رده  
 سببونه كل افعال اذا كان صيغة لا ينصرف وقال قلت له يعني للتحليل كيف يصرفه وقد قلت  
 لا اصره فتعال افعل هاهنا ليس بوصف واما غرضه ان ما كان على هذا المثال وكان  
 وصفاً لا يضاف فظن بعض النحويين انه لما قال انه هاهنا ليس بصفة فيصرف ان كل  
 وزن ليس بصفة ينصرف ولم ير ذلك او انما اراد في تحييل في هذا المحل المخصوص لانه  
 لما قال كل افعال لم تحيّل العلمة للرجوع الى وزن الفعل متخوفاً لا يسمي تحييل في منع  
 صرفه الاستبعاد بالصفة فاجاب في هذا التحييل المحقق صرفه فلا يلزم على هذا ان  
 لا يمنع من الصرف من الاوزان الاما كان صفة وهذا التحييل قال المادي في قول  
 سببونه بعد ذلك افعال وان في غير مصروف اجزاء سببونه وجب عليه ان يصرفه  
 لانه غير صفة ولا ينصرف جمع ماله قال ابو علي لم يصح المادي شيئا واراد به ابو علي  
 ان المادي تحييل ذلك التحييل المقدم ذكره فصرح او قد غلبت بعض الاسماء  
 الشايعة على احد المسمين به وقال الشارح غرضه في هذا الفصل ان يذكر  
 كيف وضع الاعلام وانها تنقسم قسمين قسم نضعه واضع وقسم يثقل عليه وحكمها  
 والاول الاول ولذلك قال وقد غلبت فاي حرف التثنية واما ذكره ليلالين ثم

قوله في المذهب الثاني

واما انهم من الاعمال  
 في المذهب الاول  
 في المذهب الثاني  
 في المذهب الثالث

وهو ان الاوزان لا تنقسم  
 الحق الا ما كان صفة



مَنُومٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عِلْمُ الْأَبْوَضِ وَاضِعٌ خَصُوصٌ وَتَسْوِيلُهُ الْأَيْمَنُ الشَّايِعَةُ بِرَدِّ الْأَيْمَنِ  
 الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ تَوْضَعَ عَلَى أَحَادٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا وَلَا تَعْنِي أَنَّهَا تَكُونُ نَكْرَةً لِأَنَّ  
 الْأَيْمَنَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْمَعَارِفِ مُشْرُوطٌ فِي اسْتِعْمَالِهَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْرُوفُ مِنَ الْمُنْكَمِ وَالْمُخَاطَبُ بِاعْتِبَارِ  
 تِلْكَ النِّسْبَةِ كَمَا يَسْتَرْطِفُ فِي الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فَإِنْ عُرِفَ بِأَخْصَالِهَا لِإِطْلَاقِ عَلَى  
 كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلَادِهِ مُشْرُوطٌ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُنْكَمِ وَالْمُخَاطَبُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ يَتَلَقَّ عَلَيْهِ  
 مَعْنَى النِّسْبَةِ إِلَيْهِ مَحْضٌ بِقَصْدِهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ الرَّجُلُ وَالْعِلَامُ أَمَّا بِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ أَوْ بِاعْتِبَارِ  
 الْفَرْقِ كَمَا بَعْدَهُمْ فِي تَحْوِيلِ الْحَبْزِ وَشَرْبِ الْمَاءِ فَإِذَا عَلِمْتَ عَلَى أَحَدِهِمْ صَارَ عَلَامًا عَلَيْهِ عَرِضًا  
 فِيهِ إِلَى بَعْضِ الْأَعْيَانِ جُزْئِيَّةً وَلَا إِلَى نِسْبَةِ أَحَدٍ إِلَى الْآخَرِ بِصِيرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْئِهِ كَأَخَادِ  
 حُرُوفٍ جَعَلَتْ قَوْلًا الْحَيُّ فِي مِثْلِ عِلَامٍ زَيْدٍ أَيْ مَعْنَى عِلَامٍ لَزِيدٍ عَنِ الْمُسْتَقِيمِ  
 عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنَّ عِلَامَ زَيْدٍ مَعْرُوفٌ بِأَعْيَانِهِ لَزِيدٍ نَكْرَةً بِأَعْيَانِهِ وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ  
 الْمَقْطُوعُ مَعْنَى وَاحِدٍ وَاحِدًا مَعْرُوفًا وَالْآخَرُ نَكْرَةً وَأَمَّا قَصْدُهُ أَنْ يَتَوَاعَلَ فِي الْخُصْ  
 فِي الْمَضَافِ إِلَيْهِ رَاجِعٌ إِلَى ذَلِكَ وَإِنَّهُ مُشْمَلٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى وَزِيَادَةُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي  
 الْمَعْنَى أَيْلَ إِذَا قُلْتَ عِلَامَ زَيْدٍ مَعْنَى وَاحِدٍ مِنَ الْعِلَامِ الْمَشْهُورِينَ إِلَى زَيْدٍ فَالْفَرْقُ صَالِحٌ  
 لِوَاحِدٍ لِبَعْضِهِ مِنْ جَمِيعِ الْعِلَامِ الْمَشْهُورِينَ إِلَى زَيْدٍ إِذَا قُلْتَ عِلَامَ زَيْدٍ فَتَامًا تَعْنِي وَاحِدًا  
 بِخُصُوصٍ مِنَ الْعِلَامِ بِاعْتِبَارِ عَهْدِ بَيْنِكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ بِخُصُوصِهِ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ الرَّجُلُ  
 وَالْعِلَامُ عَلَى مَا بَعْدَهُ وَكَأَنَّ أَطْلَاقَ الرَّجُلِ وَالْعِلَامِ عَلَى الْوَاحِدِ بِالْعَهْدِ الَّذِي هُنَا  
 صَحَّ إِطْلَاقُ الْمَضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِسَوَالِهِ وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ يَدْخُلُهُ لَامُ التَّعْرِيفِ وَهِيَ  
 عَلَى تَوْحِيدٍ لَزِيمٍ وَعَرِضٍ لَزِيمٍ قَالِ السَّارِحُ الْأَعْلَامُ بِاعْتِبَارِ الْأَلِفِ  
 وَاللَّامِ عَلَى قِسْمَيْنِ ضَرْبٌ لَا يَدْخُلُهُ وَضَرْبٌ يَدْخُلُهُ فَالَّذِي يَدْخُلُهُ عَلَى ضَرْبِ الْأَلِفِ

في قولهم علم زيدا  
 علم زيدا

ضَرْبٌ يَدْخُلُهُ لَزِيمًا وَضَرْبٌ يَدْخُلُهُ جَوَازًا فَأَمَّا الَّذِي لَا يَدْخُلُهُ فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ غَيْرِ صِفَةٍ وَلَا مَصْدَرٍ  
 وَلَيْسَ فِيهِ الْفَتْحُ وَلَا مِثْلُ الْأَصْلِ وَضَرْبٌ كَرَجُلٍ سَمِيَّةٍ بِأَسْمَاءٍ أَوْ جَعْفَرٍ أَوْ مَا أَشَبَّهُهُ وَأَمَّا الَّذِي  
 يَدْخُلُهُ وَجَوَازًا فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ غَلَبَ بِاللَّامِ مُطْلَقًا أَوْ شَمِقًا بِاللَّامِ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ وَلَا مَصْدَرٍ  
 وَأَمَّا الْقِسْمُ الَّذِي يَدْخُلُهُ جَوَازًا فَهُوَ كُلُّ مَا وَضَعَ صِفَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ مَصْدَرًا كَمَا مَثَلَتْهُ وَفِيهِمْ  
 مَنْ قَالَ الْأَعْلَامُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ لَا يَدْخُلُهُ وَجَوَازًا وَضَرْبٌ يَدْخُلُهُ وَجَوَازًا فَأَمَّا  
 الَّذِي لَا يَدْخُلُهُ وَجَوَازًا فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ سَمِيَ الْآلِفُ وَاللَّامُ وَالَّذِي يَدْخُلُهُ وَجَوَازًا كُلُّ اسْمٍ سَمِيَ الْوَيْه  
 الْفَتْحُ وَلَا مِثْلُ الْأَصْلِ وَلَيْسَ عِنْدَهُمَا وَلَا جَوَازًا أَصْلًا وَلَيْسَ مُسْتَقِيمٌ لِعِلْمِنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ الْحَسَنُ حَسَنٌ  
 مَا سَمِيَ وَاحِدًا وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَقَالَ إِلَّا أَمَّا الْجَسَنُ وَأَمَّا حَسَنٌ وَقَدْ  
 عَلِمْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَهُ بِالْوَحِيدِ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ حَرْفَ الْجَوَازِ وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ أَنْ حَسَنٌ حَسَنٌ  
 بِجَوَازِيَّةٍ اللَّامِ فَإِنَّ سَمِيَّ الْحَسَنِ كَلِمَةٌ لَا تَدْخُلُ فِي الْفَرْقِ مِنْ مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ  
 الصَّغِيرُ وَبَيْنَ مَنْ سَمِيَ بِالصَّغِيرِ فِي لَزِيمِ اللَّامِ فِي الْأَوَّلِ وَجَوَازِيَّةً فِي السَّابِقِ إِيَّاهُ إِلَى الصَّغِيرِ  
 الْعَالِيَةِ فِي أَصْلِهَا سَادَةٌ مَقْصُودَةٌ لِلْمَعْنَى فَلَزِمَتْ كُلُّوْمُ أَصْلِهَا وَالْمُسَمَّى بِالصَّغِيرِ  
 كَانَ مُسْتَقِيمًا عَنِ اللَّامِ فَلَمْ يَحْضُرْ فِيهِ مَقْصُودَةٌ لَامٍ لَزِيمَةٍ وَإِنَّمَا جَاءَتْ لِلْمَعْنَى الصِّفَةِ  
 وَلَيْسَ ذَلِكَ بِاللَّامِ فِي الْأَعْلَامِ غَيْرِ صِفَاتٍ تَخَارُجُ عَنْهَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ إِذَا شِئِيَ  
 بِهِمَا وَفِيهِمَا الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي لَزِيمِ الْأَوَّلِ وَجَوَازِيَّةً فِي أَنَّ اللَّامَ فِي الْأَسْمِ لَيْسَتْ  
 عَلَى مَا ذَكَرْتُ فِي الصِّفَةِ فَلَوْ أَنَّكَ مَقْصُودَةٌ قَصْدُ الْجَمِّ مِنْ جَعْفَرٍ لَمْ يَكُنْ يَكُونُ مَعْنَى  
 كَذَلِكَ الدَّرَجَاتُ وَالْعِيُوقُ وَالسَّمُولُ وَالزُّوْمُ مَوْهُومٌ أَنَّهُ صِفَاتٌ تَخَارُجُ عَنْهَا كَالصَّغِيرِ وَلَيْسَ الْأَلِفُ  
 بِأَصْلٍ وَأَمَّا فِي أَسْمَاءِ مَوْضُوعَةٍ بِاللَّامِ فِي الْأَصْلِ أَهْلًا بِاسْمِيَّتِهَا وَلَا تَخْرُجُ عَنْ صِفَاتٍ

أي سواء كان صفة أو  
 مصدر أو غيرهما

هذا الوجه

هذا الوجه  
 فان دخل اللام منه  
 كان جوازيا واحدا  
 على ذلك القول  
 هو قوله  
 باللام وليس صفة  
 الاصل او مصدر

طاء الفرق  
 من الاسم والمفعول اذا سمي  
 بهما الاول والثاني  
 لزم الاول وجوازهما في  
 الجيم من صغره وجب  
 لا يتيان لهما في وجب  
 لا يتيان بالجيم من صغره

بل سمي هذين بمتكر  
 لان اللام لانه لو كانا  
 صفتين غاربه



انما التسمية  
بما يقع

فلو ثبت للام لذلك لما فهم ان ذلك ليس قال بعده وما لم يعرف باستحقاق من هذا النوع فالحق  
بما عرف قال الشارح ناول العلم هذا التاويل فليقل ذلك اني بعد التي  
تدل على التقليل مع الفعل المضارع وقد صرح به في آخر الفصل بقوله وهو دليل والدليل  
على ضعفه ان العلم اما موضع شئ بعينه غير متناول ما اشبهه فاذا لم يقد استعملته  
على خلاف ما وضع له ووجهه ما ذكره من انه لما وضعه الواضع لم يسمي ثم وضعه لم يسمي  
صارت نسبته الى الجميع نسبة واحدة فاشبه رجلا فان نسبته الى سميانية نسبة واحدة  
فاجرى مجراؤه ومضروبه واما انما زار من معدن عند ان اصف كل واحد الى ما ورتب من  
وزن مضراحم او هي الذهب ووزن سبعة ايجال وانما العلم قسوله وذل مشي او مجموع  
من الاعلام فعرّفه باللام الاخوة ابان الى آخره قال الشارح اذ دخل القنا  
في خبر المبتدأ اتبها على ان يشبه العلم وجمعه شبيب لادخال لام التعريف عليه ولا  
لكون شئ او مجموع من الاعلام الاوقية اللام وما ذكره الايام من ان الاعلام اذا قصد تشبها  
وجمع واجب سلكين هاهنا ان قصد تعريفها عرفت باللام غير مستقيم فانهم لم يستعملوا هاهنا  
ومجوعه تكثر اطلاقا التي حله على ذلك علمه بان العلم انما يكون معرفة على تعدد افراد  
لأنه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد اليه تشبيه وجمعه فقد زال معنى العامية  
منه فلم على انهم استعملوه تكثر ثم عرفت ان قصد تعريفه ولا شك ان تشبيه الاعلام  
وجمعها على خلاف القياس من وجهين احدهما ما ذكره الثاني ان التشبيه في الاسماء اجاز  
الاسم الزيادة المعنوية لتدل على ان معناه مثله من جنسه ولا شك ان الاعلام وان تعدد  
مدلولاتها ليست موضعها وضعها واحد حتى تكون تشبها تكثر على سبيل من جنس واحد  
ولكن العرب لما وضعت الاسم المشي والجمع للايجاز والاختصار ذكره تكثر ازا للفظ الواحد

كما مرخ  
المستحق فانه  
لا يدور للتسمية  
من المعنى الاصل  
وبينها لكن لم يمتد  
لا يكون لما عرف  
لا تكثر ما عرف  
مناسه الروع منها  
كذلك حال تشبهها

من اراد استعدده وراوا ان العلم احق بذلك لكونه اغتفره امر خرج بالوجهين المتعددين لما  
قصدوا فيه الاختصار المقصود في التشبيه واجمع ثم انهم اذ خال اللام فيه عرفوا له عتبا  
لافت من العلم من مفردية وهذه اللام هي لام التعريف التي للعهد وذلك ان العلم  
في الحقيقة موضوع لمعنى الا انه لما كان موضوعا له باصل وضعه لم يمتد الى زيادته فجعله ولما  
كان مجزعا وعلام موضوعا لاجد من اجناسه احتاج عند جعله لمعنى ان يراوده ما يجعله  
له ولما فقدت خصوصية الافراد عند تشبيه العلم به وبه كانت لالتة على ذلك المعهود اذ خالوا  
لام العهد باعتبارهما اجتماعا ولم يستعملوا العلم بعد تشبيهه الا ذلك ليلادى الى  
اخره عن وضعه من كل وجه وهذا معنى مناسب يقضى لزوم اللام له وعليه جاءت  
لغتهم فاحكم على لغتهم باستعمال العلم شئ او مجوعا تكثر محكم على لغتهم من غير تيق وذلك  
عن حار بن جوزا لانيان منكر اعلى اللغة الضعيفة في الزيد وزيد ثم فاذا شئ زيد بعد  
تدرك قيل زيدان وليس الكلام على هذه اللغة هاهنا قوله الاخوة ابان  
استبان سقطع الارى ان ابان ليس تشبيه لشئ كل واحد منهما ابان كما كان هو لك  
الزيدان وانما هو اسم محل احدهما ابان والاخر متعلق وضعوا لهما جميعا ابان فهو اسم  
لفظه لفظ التشبيه وضع علما لهدن ايجالين كل واحد سميت رجلا زيدا من اول الامر  
ولا يستقيم ان يقال يكون تشبه على تقدير ان يكون اسم الاخر ابانا فانهم فعلوا بخلاف ذلك  
في قولهم الزيدان والفران وهذا شئ وان كان مفردا ليس في التحقيق على ما تقدم ولكن  
على كل واحد منهما دانه مستمعي بمر لا ناستول لو كان كذلك لوجب ان يقال  
لانيان على ما موقفا لهما في مثله واذا احمل الشئ بقدر زيدا لهما لا يودى الى  
الامر يودى الى مجزور فان كتاب ما لا يودى الى مجزور هو الواجب ولما كان



هذا التقدير يروى الى تقدير الالبان ليس بجاز كان معديا الى ما لا يجوز فلا يجوز قبح ان  
يُجعل استثناء مقطوعا لم يقدّر صحة ذلك في الماس فهو ممتنع المقيد في نحو اذ رعيت لانه  
ليس معنا اذرعته واذرعته واذرعته جمعها اذرعات بل ولاشي اسمها اذرعته وانما وضع  
اذرعات وصفا او لا موضع مخصوص كذلك عرفات فان قيل عرفات يقال فيه عرفه  
فما المانع من ان يكون عرفات جمعا له فالجواب ان عرفه وعرفات جميعا  
علمان لهذا المكان المخصوص ولو كان جمعا لوجب ان يكون له احد كل واحد منها اسمه عرفه وليس  
ثم امكنه متعدده اسم كل واحد منها عرفه ثم جمعت عرفات بل عرفه وعرفات مدلولها واحد فعلم  
بذلك انه ليس جمعا له وانما استثناءه وان كان ضعيفا ينبغي على ان هذه الالفاظ وان  
كان فيها اللفاظ المشي والمجموع لا يجوز دخول اللام عليها وان كان واجبا فمما تقدم لانها في  
الحقيقة عين شاة ولا مجموعا ولو قيل اراد بقوله وكل مشي اللفظ مشي مندرج نحو  
اباين ثم استثناءه من دخول اللام لكن جهوا والمخاري ونحو القمري والعزم ونحوه على ما جا  
باللام انه على باب الزندى لا على باب اباين وان اشبهه من جهة اختلاف اسمي سماه  
ويقدّر ان لاخر مستمى بالاسم المحو علامه المشي لان وضع الاعلام مشاة لمخلو الاسم  
ولم يبق نادرو لو كان اباين اللام لا حوته ولو قيل نحو العزم علم عليها ما باين  
لكنه وضع في اصله باللام لم يكن بعيدا لان التشبه باعتبار اسمين مختلفين لم يثبت  
عميان خيلان واذرعان بالاسم ثم مثل بعض ما وقع في كلام العرب من مشي الاعلام  
وجمعها وانه لم يستعمل الا باللام وهو قوله الخالدان العجبان والعامزان القيسان  
والحمدون والطلحات ووقع في الفصل قيس من صرمة بفتح الهاء والزاي واما قوله  
هلهة بذال فجمعه مفتوحا والحمدون مخرج خفي ومخرز لكر ومخرز خطير كان

يلزمهم التسمية لم يقدّر ان يخلل فاراد اعطاهما لم يقدّر ان يخلل له ما ولا الحمدون  
بالباب مما لم يقدّر ان يخلل له ما ولا الحمدون  
استرك لما صرح القوم بشوه  
صحيحا كافي ان كنت فيهم  
وليس الخداع من تقيا في التصادم  
ثم امر بردها وخطها وتعينتها ثم دخل به فخرج واجده باسم واحد وطلحة  
الطلحات طلحة من غيب الله الخراج لانه فاق في اجود خمسة اجواد اسم كل واحد منهم طلحة  
وهم طلحة الخير وطلحة القياض وطلحة اجود وطلحة الدمام وطلحة الندي وقيل  
كان في اجاد جماعة اسم كل واحد طلحة وان قيل الرقيات عبد الله قال الاصمعي  
لم يثبت لسناء واحد رقية وقيل كانت له جدات كذلك وقيل كان تشبث كذلك  
والا فليشهدا على الوجه الضعيف في اضافته الى ذلك فاما اذا جعل الرقيات لقيا القيس  
كانت الاضافة من باب قيس فقه اما على الوجوب او على الاصح وزاوية نون قيس  
سوى الوجه الثاني وقوله

قل لان قيس اخي الرقيات  
ما احسن العرف بالمصيبة  
يقوى الوجه الاول وانما لم يثبت نحو عبد الله وابي بكر اذا تى لكونه لا يدخله  
اللام لما علم ان المشي والمجموع هو الاسم الاول وانه مضاف الى علم ما تقدم  
وان احكام الاضافة باقية عليه فكان كالمعلوم ثم قال كذلك الاسماء والاسماء  
بعضي ان الاعلام الموضوعه بازا المعاني الذهبية محري تجري الاعلام الموضوعه  
بازا الاشخاص في وجوب ادخال اللام عند تشبها وجمعها لانهم لما اجروها اعلاما  
بغير الذي تشبه عليه شيوته ووجه ما علم من اعطاهم اياها حكم الاعلام



اجتمعوا انشا في الشيء والجمع مجراها لانها عندهم اعلام مثلها وكما انها في الآخر ادخلها خلم الاعلام  
 وتعتاها معاها بالما قبل المذكور وجبان كون في الشيء كذلك وتقولون ولا  
 وابو فلان الى اخره قال الشارح انها وضعت اعلاما لعلام الاناسي والدليل على  
 انها اعلام منع فلانه من الصرف فلو لا تدبر العلميه لم يجر منع صرفه فوجب تقديرها في ولايه  
 وجب تقديرها في فلان لان نسبة فلانه الى الموت نسبة فلان الى المذكر والمذكر والمات  
 لا اثر له في منع العلميه ولا اشارة واذا لم تكن لها اثر في ذلك وقد وجب لفلانه العلميه الثاني  
 انهم امتنعوا من دخول الالف في اللام علمها ولو لا العلميه بجاء دخول اللام عليها واذا ثبت  
 انها اعلام فليست كوضع زيد وعمر واما هي كوضع اسامه وابيه والدليل عليه صحة اطلاقها  
 كايه عن كل علم وكذلك اسامه بخلاف زيد وعمر ومدلولها اعلام الاناسي واعلام  
 الاناسي لها حقيقة كحقيقته لاسند كما صح ان يوضع لذلك الحقيقة علم صح ان يوضع لهذه  
 الحقيقة علم ولم ثبت استعمالها الاحكامه لانها اسم اللفظ الذي هو علم لاسم مدلول  
 العلم فلذلك لا يثبت جاني فلان ولكن يقال ان جاني فلان قال الله تعالى يقول  
 يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا او اذن اسم الاسم قال  
 واذا كوا عن اعلام البهايم ادخلوا اللام في اللام والفلان والفلانه كانهم ارادوا ان يشرقوا  
 بين كابات اعلام الاناسي وكابات اعلام البهايم هذه الزيادة وكانت هذه اولى لوجهين  
 احدهما ان ملك الثروة اقل فتناسب ان يكون الزيادة في الاول والاخر ان تلك هي  
 الاصل المحتاج اليه في التحقيق وهذه محموله عليها واذا كان الفرع اولى من ادخالها  
 على الاصل زادوا الالف في اللام دون غيرها لانه معروفة فلما اضطر الى زياد  
 امر للفرق زادوا عليه ما لا ينافي معناه في التعريف الا ترى انه في المعنى كالتعريف

لذلك فاذا  
 وجب تقديرها  
 في فلان

علما كان كالمكره وتصد الى زيادة امر فيه للفرق بينه وبين اعلام الاناسي كان الاولي  
 به دخول اللام التي كان مقتضاه في المعنى دخولها لو لا منع الصرف الذي ذكرنا  
 ان تقدير العلميه ومولم بالفرج خما للفلان عند سبويه وان اختصر استعماله بالندا  
 الاعلى شدد للضرورة لقوله في لجه اسك فلانا عن ول واما ما واسم مخفف  
 عن فلان بالجنف كيم لانه لو كان مر جاع فلان لكان ناولا ولم يقل ناوله ولباد  
 يافل بالفتح على الحناز والوفيقون على انه ترخيم لفلان على عاز قيس ولذلك  
 قالوا لا تقول يا فلان عني على القياس واما من ومنه فليس بعلم واما ما واسم يوضع  
 عند المستقيجات وتقول دايه في من ومنه ليس لقوله كانه عن اسماء الاعلام  
 في فلان لان ذلك علم موضوع دال على اسم علم وهذا اسم موضوع بازاء مدلول  
 اسم آخر لان مدلوله اسم ولذلك يقول كات بينهم هنات ليس هنات الفاظا  
 واما معنى اشيا قبحه ولد لكفى من عن نفس الفرج لاجل لفظ الفرج واما  
 صح ان يقول كانه لانه يبدل عن ذلك اللفظ الى هذا لما في ذلك من الاستحسان  
 والاستقناع فهذا الذي سوغ اطلاق الدايه عليه واما او زده ليعلم انه ليس  
 من قبيل الاعلام ولو كان علما لوجب منع صرف منه ولو جب ان لا يضاف وان لا  
 يدخله الالف في اللام ولا خلاف في صحة اضافيه وادخال اللام عليه كالمكرات  
 وقد كني به عما لا يراد التصريح به لغرض كشيء له مخاطبة حسن من زندي  
 الله اعطاك فضلا من عطيقه على من ومنه فليس بعلم واما ما واسم مخفف  
 وابرهم بن حسن بن حسين كانهم كانوا وعدوه شيئا فوحي به حسن ومن قال  
 عنهم بكني به عن الاعلام ايضا ونحو قولهم في النداء لهذا يا هذا وللوثيق يا هذا



والها في ما هتاه نذكر عن الواو عند البصريين كان اصله فعال فما السكت عند اللوميين ضمنت  
لما وصلت مسوله ومن اصناف الاسم المرب قال الشارح قدم قبل الشروع  
اعتذارا عن ذكره في قسم الاسماء من حيث كان حكمه ان يذكر في المشترك لان المشترك  
موضوع لكل حكم اشترك فيه مثلته اقسام او اسنان منها والاعراب قد اشترك فيها اسان  
منها فكان جمعها ان يدعى المشترك واعتد عنه باعتبار ان احدهما قوله ان حوال الاعراب للاسم  
في اصله والفعل اما انطلق عليه بسبب المضارعة وهذا عند اعرابي فان فيه تسليم  
الاستعمال ولم يفرق بينهما الا باعتبار كون ذلك اصلا وهذا فرع عما قد وقع في المشترك  
في ذلك فان الاعمال اصل في الاعمال وقرع في الاسماء ومع ذلك فقد ذكر في قسم المشترك  
ومتفق على ان يذكر المعتل من الاعمال في الافعال لانها اصل فيه والمعتل من الاسماء في  
الاسماء لانه فرع ما ذكر ذلك في الاعراب الوجه السامى الذي ذكره انه لا بد من تسليم  
معرفته الاعراب للخاص في اشار الابواب يعني ان الحاجة لما كانت لمن يشتغل بهذا العلم داعية  
الى تقديم معرفته الاعراب اقضى ذلك بعدمه وان كان من قبيل المشترك وهذا ايضا  
غير شديد فانه لو كان كذلك لوجب ان يقدم ايضا اعراب الافعال لان الحاجة اليه كالحاجة  
الى اعراب الاسماء وعنى بقوله في اشار الابواب في بيانه الابواب لان باب المرب خرج  
اولا من باب المشترك خرج او استعمل شاي معنى جميع وان كان قلنا لانه لا حكم في كلامهم  
الا بتركيب جملة ولا تركيب الا باعراب وكان الاولى ان يعلل بغير ذلك وذلك ان  
الاعراب في الاسماء ليس هو الاعراب في الافعال في المعنى وان اشركا في سمية الاعراب  
وفي الفضاظة وذلك ان الاعراب في الاسماء موضوع بارامعان يدل عليها فالرفع علم  
الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافه وليس الاعراب في الافعال

الحق  
باب

ما لا يتركب في كلامهم  
ان يتركب جملة ولا  
تركيب الا باعراب

على استعمال سائر معاني  
جميع قليل

بارامعان فلم يتركب منها استرال من حيث المعنى ولذلك ذكر كل اعراب في موضعه اعتذارا  
ثان وهو ان الاعراب المقصود منه معرفة عوامله فاذا كان المقصود هي العوامل ولا يستلزم  
بين الاسماء والافعال في العوامل واذا وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب  
ذكر اعرابه لانه اثره ولا يفرق بين ذكر الاثر وذكر العوامل فامتنع ذلك ان يذكر كل اعراب  
في موضعه الاخر هو ان من جملة اعراب الاسماء الجوز ولا يستلزم بين الاسماء والافعال  
فيه واذا وجب ذكر الجوز في الاسماء لانه لا يستلزم فيه وجب ذكر لغوي لانه لا يمتنع  
الفرق بين انواع الاعراب والجر نوع من انواعه واذا وجب ذكره وجب ذكر لغوي  
معه ثم شرع في ذكر اعراب المرب فقال ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا بجر كذا او حرف  
او محلا وقد اعترض على هذا الحد بانه حد الشئ بما هو متوقف على حقيقة وذلك  
انه انما يختلف آخره باختلاف العامل بعد فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على  
معرفة كونه معربا وتوقف كونه معربا على معرفة اختلاف آخره ولو لم يعرف حقيقة  
به توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقة انك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب  
ثم ركبت فاعلم تعلم ان الاسم من قبيل المرب تغدر عليك ان تحكم باختلاف آخره  
فتحتش ان اختلاف الآخر لا خلاف العامل متوقف على فهم كونه معربا فغير منه  
دور فان قيل نحن نعرف اختلاف الآخر لا خلاف امر مع القول عن حقيقة  
المرب فليس المقصود اختلاف يصبح لغة وذلك متوقف ولا يقال فاعلم ما  
يحصلان معا فلا دور لا نقول قد بينا توقف التقدم وايضا فان ذلك لا يستلزم  
في الحدود لاستلزامه نفي التعريف لان التعريف يستلزم سبق التعريف على التعريف  
فما اوقفهم في ذلك امر ان احدهما ان العرب يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف

لا يقال فاعلم ما  
يحصلان معا فلا  
دور لا نقول  
قد بينا التقدم و  
ايضا فان ذلك  
لا يستلزم في الحدود  
لاستلزام نفي التعريف  
لان التعريف يستلزم  
سبق التعريف  
على المعرف



الآخره من حركه او حرف موهم ان حقيقه العرب ما حصل فيه ذلك ففسره ولو كان الامر  
 كذلك لوجب ان يكون مغربا بل هو الاغريب الشاى ان العرب اسم مفعول من اجرت  
 الكلمة اذا جعلت ذلك فيها فماتت انه يصح تفسيره بذلك كغيره وهو عاقل فان مفعول  
 اجرت بغير العرب لغيا بدليل صحة ما اجرت الكلمه وفي خبره من قال ضرب خاله  
 جعفره باسكانها وبالعين في ها ولاء ولو كان كذلك لكان ناقضا نعم سمي العرب  
 المقصود مغربا لاستلزامه ذلك في وضع اللغه ويجب ان يفرق بين حقيقه الشئ  
 وبين تعليل التسميه فقد سمي الشئ اعتبارا لادى موقعه على الحقيقه وبغير ذلك  
 بما لا يصح تفسيره به ولا يؤخذ من تعليل التسميات حقايق التسميات ولا لوازمها نعم  
 لو فسر العرب الذي هو مفعول اجرت حقيقه بذلك لكان مستبعدا لغيره لانه مستبعد  
 والاولى في حركه وركب نسبي غير متشبه بمشي الاصل في التركيب تبيينه على السبب  
 وفي الساني تبيينه على المانع فالذي وجد فيه موجب لغراب يأتي التفسير من حيث  
 وهو التركيب الذي انشأ عنه المانع هو الملقب بالعرب في الاصطلاح والاعراب  
 مطلقا مصدر الاعراب وهو واضح ويطلق على ما يختلف اخر العرب به من حركه  
 وحرفه وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره كثير باختلاف الآخر للعامل فان  
 ارادوا ما اردناه فلا مشاحه في التفسير وان ارادوا خلافا فغير مستقيم لثبوت ما اردناه  
 وفساد ذلك لو جهل الاول ان الاصاق على ان انواعه رفع ونصب وجوه ان  
 الضمه في قام رند رفع والفتحه في ضربت رندا نصب والكسره في مزرت برند جرح ونوع  
 الجرح ليس يستلزم حقيقته موجب ما ذكرناه الباني ان الاختلاف امر مفعول  
 لا يحصل الا بعد التعدد فيجب ان لا يكون حركه الاولى في التركيب الا حركه

ط  
 لا يؤخذ من تعليل التسميات  
 حقايق التسميات ولا  
 لوازمها



في كلمتها اعرابا اذ لا اختلاف في حال واحد وهو باطل ولو مدرجه فمستغنى عنه  
 قالوا لا يوافق على انها حركات الاعراب وحروف الاعراب وعلامات الاعراب يدل  
 على انها غير طائفة من اضافة الاعم على الاخص لان الحركات والحروف والعلامات  
 تكون اعرابا وغيره فاضيفت الى الاعراب تليفا وبياناً بانه المازد لا من اضافة الشئ الى  
 نفسه وذلك جائز باساق وقد اعترض ايضا على حد العرب ايضا باموز قريبه احدها  
 هو انه حده متحد يدخل فيه الفعل لانه قال ما اختلفت اخره باختلاف العامل والفعل  
 ايضا اختلفت اخره باختلاف العامل الماى انه قد اختلف اخره باختلاف العامل  
 كقولك منو ومنا ومنى وليس لغرب باساق الماى ثبوت هذا من هذا ان اختلف  
 بالعامل اختلاف رجلين وليس عند المحققين مغربا احب عن الاول بانه لم يقصد  
 الا الاسم فكانه قال هو الاسم الذي اختلف اخره وعن الثاني بانه لم يرد الا اخلا  
 باختلاف العوامل في لفظ المتكلم به لاني لفظ غيرته واختلاف منا ومنو ليس بعوامل  
 في لفظ المتكلم بها وانما هي لقصدك ان تحلى اعراب ما استعملت عنه وعن الثالث  
 بان اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء وحده ان محل على انها صاع مختلفة  
 للرفع والنصب في اصل وضعها بالضماء وكذا لا يحسن في الضمائر ان يقال اختلف  
 باختلاف العامل فلذلك قد وجد بوجوب البناء وسوله لفظا او تعددا  
 بيقين بعد تمام الجحد فلا يضر وان كان باولا لانه بعد ان تم الجحد وسوله حركه او حرف  
 نفس لفظا وسوله او بحلا معطوف على لفظا نفس لفظا للاختلاف فصارت  
 ملته اقسام لفظي حركه ولفظي حرف وحلي ثم شرع في ذكر كل واحد منها فقال فاختلفه  
 في حركه في كل ما كان حرف اعرابه صحيحا او جارا مجزاه ويعني الصحيح ما ليس



اخوة الفاء ولا با ولا واو او الجازي بحراء فثمان قسم بحري بحراء في جميع الاعراب  
 وهو كل ما كان اخره واو او يا قبلها ساكن وقسم بحري بحراء في بعض وجوه الاعراب  
 دون بعضه وهو ما اخره يا قبلها كسر لقولك قاض وعازر وهذا في النصب بحري  
 بحري الصحيح في كونه معربا بحركه لفظا نقول ناي عازرا وقاضيا وفي الرفع واجت  
 معرب تقدير على ما شئت في لم يتعرض لتمثيل الجازي بحراء لانه سيذكره مفصلا  
 مينا في صنف الاعتلال ثم قال واخلافه لفظا بحرف وهو القسم الثاني  
 يقال في ثلثة مواضع في الاسماء الستة مضافا وذكرها الى اخرها وهذه رفقها  
 بالواو ونصبها بالالف وخفضها بالياء ولم يذكر ذلك انما على انه معزوف  
 لمن شرع في قراءته مثل ذابره قال الشارح اختلف الناس في هذه الحروف  
 فمنهم من يقول هي حروف اعراب ومنهم من يقول ليست حروف اعراب  
 ولا يحق ذلك الا بالتفصيل فحرف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتبر  
 الاعراب لفظا او تقدير اكدال من زيد واللف عصا ويطلق على الحرف الذي يعتبر  
 بالاعراب وطامر مذهب سيبويه ان الاعراب ينقسم الى حركات ولفظ بالحروف  
 لانه قدر الحركه وانهم سموها ما قبلها للاتباع ثم سكون الاستقبال وقال  
 في الواو علامه الرفع فعلى هذا تكون حروف اعراب الاعتبار من معاو وموضعت  
 لانه خارج عن قياس كلامهم لتقدير لم تعد مثله ومولعا بان في كلمة  
 وقال ابو الحسن الرعي اصله ابوا بقلتي بحركه على ما قبلها اشتقاقا لا  
 وبقلتي الحرف وقلبت الفاء وموضعت مما تقدم لان فيه زياده ان الاعراب  
 بالحركات على غير الاخر ويكون حروف اعراب الاعتبار من نظرا الى الاصل

يا وقلبت  
 يا الفاء  
 وقلبت

والحال وبالاغتبار الثاني دون الاول نظر الى الحال وقال ابو عثمان  
 الاعراب الحركات والحروف لا شباها وهو ضعيف اذا لم يعمد مثل ذلك فصحا  
 فليست حروف اعراب بالاعتبار من معاو وقال الفراء والكشائي الصمة اعراب  
 بالحركه والواو اعراب بالحرف وهو ضعيف لم يعمد مثله ويكون حروف اعراب الاعتبار  
 الثاني فقط وهو الصحيح انها معربة بالحرف المصلي او حروف بدل عنها اعراب  
 الشبه وجميع بحرفي الشبه وجميع وانما اعربت بالحرف لشيء بها بالشيء وجميع  
 على حرف ما من حيث كان التعدد لازما لها واخرها حروف على ملأ ان تغير لغير  
 العامل كالشبه وجميع السلامة ولا تعرف خلافا لتحقيق في التثنية وجميع وما حكي  
 عن الفراء انها حروف اعراب في بيته الحركه ان اراد ان الحركه مقدرة عليها تقديرها  
 في عصا وحج ان يكون اصلها يا او واو او الفاء بحرف لا اصل لها بانها وانما  
 فانه نوجب ان نقول الياء في الحرف والنصب الفاء ايضا فانه لم يثبت تقدير في معرب  
 والاخلاف فيه حاصل لفظا فصيح تشبيهه بالشيء وبطل قول المخالف وما حكي  
 عن الزجاج لو كانت الالف دليل الاعراب وفي علامه التثنيه لو حب ان يكون انما وهما  
 معربا لوجود علامه التثنيه قول لم يثبت عن فطانه ومولس سيبويه انها حروف  
 اعراب بحمول على الاعتبار الثاني وذلك واضح من كلامه لا على الاول كما حكي  
 عن الفراء صرحا وقد تقدم بطلانه واما من جعل التثنيه بالالف ابداهي حروف  
 اعراب على هذه اللغة لتقدير الاعراب عليها قال

ترو دمنابن اخناه ضربه دعه الى هابي التراب عقيم ن وابوالعباس شكر هذه اللغة  
 ان قيل اذا جعلتم حرف العلة دالا للاعراب ادى الى ان يكون في كلام العرب



اسم ممن يحسن على حرف واحد فاجواب عنه من اوجه ليدل على ذلك انما يكون  
 اذا لم يكن فيه بدل منه الا ترى انك اذا قلت قد كانت الميم بدل لا واو في قولنا  
 بدل وان وافقت الحرف الاصل في اللفظ بدليل ما تقدم ولا بعد ان يكون الشيء  
 لغني مع انه بدل لا ترى ان الما في اخذ للناس مع كونها بدل لا عن المجد وفي  
 ولا بعد ان يكون الواو في قولك لا عراب مع كونها بدل لا ان الالف في الزيدان  
 حرف عراب مع كونها للنسبة فقط الفرق بينهما وبين ما الزم من ان يكون على حرف  
 واحد الوجه الثاني ان ذلك ذكر في العرب بالحركات وهذا ليس معربا بالحركات  
 والاخر انه معارض لان القول به يؤدي الى ان يكون في كلام العرب ما اخره  
 واوقبلها ضمة في اللفظ وهو مرفوض في الاسماء بانفا وفت قوله مضاف  
 اجترار منها عن مفرده فان حكمها على غير ذلك وبعضهم يقول مكبره اجترار من  
 الضمير وقول العجاء خالط من سلمي جاشيم وفان مزدود علك  
 ومن قال ان قول ما كني وترعم الى ما حو مثله غلط فان الواو هنا واضحة في  
 الاطلاق لا يحل على ما لم يثبت وهو كعند البصريين منها فلذلك ذكره وكثير  
 على انها كيد حصول بكسر الكاف لان الاحمال اقارب روج المراد فالحاطب بذلك  
 النساء وهذه الاسماء فصل اي فتسوله مضافا الى مضمير اخلف الناس في اصل  
 كلامه اصله الواو واصله الياء فمنهم من قال اصله الواو والدليل عليه قولهم كلنا  
 والواو تبدل منها الساكن كثيرا وقول بعضهم انها للتانيث كما فاعية مزدودان  
 تلك لا يكون سطا وقول بعضهم لا يحاق مردود كما يلزم من كلوي ومنهم من قال  
 اصلها الياء والدليل عليه انهم اياها اذ لا يميلون بها تالسا على غير الشكل

مطلب  
 لا بعد ان يكون الشيء  
 لغني مع انه بدل  
 ان التانيث في اخذ للناس  
 مع كونها بدل لا عن الواو  
 في قولك

على هذه القاعدة  
 ان يفتي فيها هو  
 وان ربه فاعلم ذلك

الاما ان من ذوات الياء لم لها جهمتان فاجدهما الاضافة الى الطاء من اذ اصبحت  
 الياء عرابا بالحركات فقد راو الدليل عليه انها اسم مفرده اخره فوجب ان يعرب  
 بالحركات تقدير العصا ورحى الدليل على انه مفرده ان حقيقته النسبة والجمع فيه مفعول  
 وايضا قال الفصيح فيه كلا الخليل جاني ولو كان شئ لوجب جاني لقولك الرجلان  
 جاني قال الله تعالى لئن اخلصنا احببنا انت اللهم وايضا فانه كان يجب ان يقال رايك  
 كلا الرجلين وقال الكوفيون شئ فان اردت مدلوله فصح وان اردت انه زيد في اخره  
 ليدل كالمشي لفظا فاسد فانه لا يعرف كل ولا هت من كلامهم لشئ مفرده ولو سلم  
 وكان يلزم ان يكون للايين من المشي بكسر وكنت قوله  
 في كلت رجلا ما سلامي واحد ٥ كلناهما مقرونة بزيادة  
 مردود ولو سلم فالمراد كلت والمعني عليه والمطلوب كلت للواحد ولو سلم فكان  
 يلزم ان يكون معربا بالحروف مطلقا والاخرى اذا اصبحت الى المضمير وهو  
 الذي ذكره وفيه لغتان اقبسها وهو اقلها اجراؤه بحري عصا ورحى كالحكم اذا  
 اضيف الى الظاهر والاخرى وهي التثنية ان بحري بحري المشي معرب بالحروف  
 ووجهه انما اصبحت الى مشي مضمير متصل صار كانه معه كلمة واحدة فتوى امر  
 النسبة بها لفظا ومعنى فاجريت بحري المشي في الاعراب وكذلك البواتي وكان  
 شغى ان يذكر لفظ اشير في ان حكمه هذا الحكم ايضا ولا يستقيم تركه فانه لا بد حل  
 في باب المشي لانه ليس بمسمى او حقيقته المشي مفعول فيه وهو مع ذلك معرب اعراب  
 المشي وقال اكثر الصريين معرب تقدير اطلعا والعه في الضب والجر ياتيها  
 بالتاء لاني وعلي في لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لاني وعلي



لاعتقان في الرفع فنسب على حالها وهو حيد الا ان ما ذكرناه اولى لقوله المناسب المذكور  
على ما ذكرناه ولا نلقب الالف في لدى وعلى خلاف القياس واصفا لها بالثبات  
في المشي فلا يلزم مسئلة في العزب ولا لانه اسم معرب احلف اخره عند اختلاف العامل  
فوجب ان يكون لغزا بالغيره ثم ذكر القسم الثالث فقال وفي السيرة واجمع على  
جدها ونعني بصوله على حدها اجمع الصحيح قال وانما على حدها لانه يسلم فيه بنا  
الواحد كما سلم في المسمى وذلك ان المسمى لا يكون الا لذلك فاجمع انقسم قسمين  
قسم لذلك وقسم ليس كذلك فعرف ما هو كذلك بانه الذي على حد التشبه  
وجعلنا ما قسمنا واحدا وان كانا في الحقيقة قسمين لا شتر ايهما ذكره من انهما  
براد على الواحد فيهما تلك الزيادة والانهما على ما كان في الحقيقة معني لغزا وكان  
يتبعي ان يذكر لفظ اوله لانه يرفع بالواو ويضرب ويخفض بالياء ولا يدخل في قسم من  
اقسامه لانه ليس بجمع ولا مسمى وكذلك كان ينبغي ان يثبت على عشرين بابا لانها  
ليست بجماع لما اتصلت به الزيادة اما في عشرين فواضح واما في غيره فليست بالثون  
فلما جموعه لما يلزم من صحة اطلاقها على تسعة ولذلك البواني قال وحالها  
محلا في نحو العصا وسعدى فالأخلاف المحلى للزيادة والتعددية وتارة للاستئصال  
فالتعددية في مكانين احدهما ما اخره الف فيكون معربا تقديرا في جمع وجوهه  
للتعددية المحركة على الالف والقسم الاخر ما اخره تاء تكلم وهو معرب بالحركات  
تعددية القول على غلامى ودلوى فهذا قد استحسن ما قبله السابقه الكسرة قبل بحى الاعراب  
فلما جاء الاعراب وجد محله بنا في وجوده وجوب بعده كالالف اذا لم يكن ان يكون  
الحرف الواحد مضموما مملوكا او لا مفتوحا مكسورا او لا مكسورا بالياء

ولما تعددت له حركاته ومن زعم انه مبني غلط فان الاضافة الى المصنف لا توجب  
بناء ولا حوزة في قياس لغتهم ومن زعم انه في حال الخفض معرب لفظا وفي غيره تقديرا  
فمحملة وجود الكسرة وسطه ان تحقق ان المفرد ثابت قبل التركيب وقد ثبت للمفرد  
ليس له لوجب فلا يلزم طاروا والعزب محلا للاستئصال ما في اخره ما قبلها كسرة  
وذلك في حال الرفع والحركة كقولك جاني قاض ومررت قاض وكان مملوكا ان يقال  
هذا قاض ومررت بقاضى الا انه مستغنى عن قاض للاستئصال وحذف الضمة  
والكسرة عن الالف المتى شاهدان والثون بعد ما حذف لامقاء الساكنين فصار  
قاض الرفع والحركة جميعا ولا عرف احدا ذكر الاعراب المحلى بالحرف وهو باب  
من غير شك في مثل صار في نحو في حال الرفع وسانه ان اصله صار يوتى باماق  
جرف النون للاضافة ثم كتبت الواو للاستئصال هذا معنى تقديرا بالحركات وايضا  
فلو لم يكن معربا تقديرا وجب ان يكون معربا لفظا او مبني او ذلك مستغنى سابق  
مسو له والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والثون ويسمى  
النصرف الى اخره قال الشارح طاهر كلامه وكلام النحوي ان  
هذه القسم في كونه مضرا وغير مضرف حاصره جميع المعرب وتفسيرهم كل  
واحد من القسمين ينبغي احصاء وذلك انهم فسروا النصرف بانه يدخله الحركات  
الثلاث والثون لعدم شبهة الفعل وفسروا غير المضرف بانه الذي يحترل عنه الجرح  
والثون لشبه الفعل وتحرك بالفتح في موضع الجرح على هذا سقى اسماء كونه لا يدخل  
حت واحد منها ما جمعت المذكور السالم فانه لا يدخله الحركات الثلاث والثون  
لا يكون مضرا ولا يحترل عنه الجرح والثون لا يحرك بالفتح ولا يكون



غير منصرف فلا يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما عرب بالجنوف فانه لا  
يدخل فماد كد فدل على انهم لم يبدوا الحصة واما اردون ان الائمة العرب منها ما هو  
منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يعرضوا لما عداها لما كان المقصود انما هو المنصرف  
وغير المنصرف واما لو قيل المنصرف ما ليس فيه علان من التسع وغير المنصرف  
ما فيه علان فبايزها فيما لو لا هي لكان فيه ثلث الحركات وسون التكمين كان حصا  
فمكون على هذا رجلا ن اسم امره غير منصرف ورجلان شبه رجل منصرف  
ووقع في بعض النسخ بعد قوله كاحمد ووزان الا اذا اصف او دخله لام التعريف  
وهو مستقيم غير مستغنى عنه وهو اشتداد من قوله تخترل عنه الجر والتنوين  
اي جمع الاحوال الا في هذه الحال فانه لا يخترل عنه الجر باساق ثم اختلف في  
كونه منصرا وغير منصرف بناء على ان يشرها ذهاب الجر والتنوين او ذهاب السون  
وكان الجر تبع للذهاب السون لها فلما زال السون تغير ذلك فقد مضى وجب روال  
الجر وذهب الرجاء ومتابعوه الى انه منصرف لان ذلك من خواص الاسماء فقله من  
شبه الفعل وكان ما عدا ذلك الى اصله وقد التزم اذا وقع فاعلا او متعولا او دخل  
عليه حرف خفض واجب بان هذه في معنى العوامل فلا بد من انضمامها الى  
ما ذكر ليصرف فاذا انكرت لم تؤثر وايضا فان اللام والاصافه يقومان مقام التنوين  
فكانه متون بخلاف غيرهما وايضا فان ذلك شعيرة نفس المدلول والعوامل لا يعينه  
عن مدلوله وذهب جماعة الى انه غير منصرف لما تقدم وقال ابو علي لا نوك  
منصرف لوجود العلان ولا غير منصرف لان التنوين لم يذهب بهما وقول ابو علي  
قول من لم يبد ما هو المنصرف وما هو غير المنصرف فتسوله والاسم بمشعر

الصرف متى اجمع فيه اسان من اسباب تشعبه او تكرر واجبا الى اخره قال  
الشارح كل واحد من هذه الاسماء يسمى سببا في اصطلاح النحويين وان لم ينسب  
في اسات الحكم والدليل عليه قوله اذا اجمع فيه شيان ولو لم يكن كل واحد يسمى سببا  
لم نقل فيه شيان ثم اذكرها واحدا واحدا قال وهي العلية وقد تقدم معناها  
وهي سبب لاشراطه بل اي على ان يكون وجودها معها اثر والتأثير للادم لفظا او معني  
يعني بالادم الذي لم يفارق الكلمة توجه وذلك انما يكون اذا كان الفاعل منصوبا  
او ممدودا او كان مع العلية فان لم يكن كذلك لم يكن سببا بدليل قوله من زدت  
باسمها ما يمد فلو كان الماسد محمدا سببا لامتنع فائمة هاهنا من الصرف لان  
فيه الماسد والصفة ولكنه لما كان غير لازم لم يعتد به ومعنى سببا الزوم انك  
يعول قائم للذات التي قام بها الاسم كما يعول في المملكات التي قام بها الاسم ايضا  
فصارب التائيد وتحدث بحاله فلو سميت رجلا او امرأة فقام به لكان الماسد  
معدا به لانه صار لازما للعلية فصار الزوم انما يحصل في مثل ذلك بالعلية واما  
واما امتنع الاسم عن الصرف عند اجتماع سببين من هذه الاسباب لان هذه  
الاسباب كلها ترفع واذا اجمع في الاسم شيان صار هما فرعا من جهتين يشبه  
الانفصال لانهما ترفع من جهتين احدهما ان الاسم مخبر به وخبر عنه والفعل مخبر به  
لا عنه وما الخبر به وعنه كان اصلا لانه يستقبل كلاما فلو لم يكن افعال لا سفلت  
الاسماء بالدلالة فهو مستغن عن الفعل غير مستغن ان لا لانهما لما وضعت للاخبار  
بها خاصة على سبيل الاجازة والاختصار فمما سبق به الاسماء كانت داخله  
المعدا مستقلا لها فكانت فرعا لذلك واما فرعية هذه الاسباب



فالعرفه فرع السكينة معني ولفظا اما المعنى <sup>لأن</sup> من عرفه مشبوق بحمله واللفظ واضح  
 والباقى فرع التذكير معني ولفظا اما المعنى فالتغليب المذكور وان شئت اطلق على الاسماء  
 كلها واللفظ فرع واضح كقولك فليم ثم تقول فليمه ووزن الفعل فرع على وزن  
 الاسم والوصف وما بعده واضح والوحى المسمى ان الافعال مستغنى عن الاسماء  
 والمشتق فرع من المشتق منه فلما كان فرعاً من جهتين اشبهته الاسماء التي هي  
 فرع من جهتين فقطعت عما قطع عنه الافعال وهو الجر والسنون وقطع عن  
 الشؤن وتبعه الجر لانه ملازمه فاذا انتفى عن غير عوض اشى معه وان قس  
 كون الاسم عاملاً فرع على الفعل فينبغي على هذا اذا انضم الى الاسم العلم سبب  
 اخر ان يمتنع من الضرف والجواب عنه من وجهين احدهما ان الاسم  
 الفرعية بل هما سواء في انضمام العمل والعمل انما هو بانضمام الكلمة في المعنى فكما  
 ان الفعل يعصى متعلفاً فالاسم المعصى متعلفاً لذلك لا يرى ان ضارياً في انضمام  
 ضارب وضرب كضرب في انضمام ذلك الشاى ان كونه عاملاً فرع الا انه لم يعتبر  
 الامعان بصير الاسم بها فرعاً عن غير لامعان اشتركت فيها الاصل والفرع الا ترى  
 العجمة انما اختلفت لان الاسم اذا مات به العجمة صاراً اعتمداً فيكون فرعاً  
 على العجمة فالذي اعتبر انما هو معاني فروع بنوم بالاسم فيصير فرعاً على امر ذلك  
 المعين غير موجود وما ذكرتموه انما هو معنى اشتركت فيه الاسم والفعل جميعاً فلا  
 يحتق فيه كون الاسم فرعاً عما ليس ذلك فيه بل فرع عما ثبت ذلك فيه فافترق البابان  
 والمعنى كذلك كقيل فانه للموت ولا يعتبر المائتة لامع العلميه فليست ان  
 المائتة للفظي بالما والمسنوي مشروط بسببته بالعلميه فلو شئت مذكراً

موضوع في الاصل الموت مجرد عن الماعلى او غير علم راسداً على ما له حرف نحو ربي وعناق  
 لم تضره بخلاف رجل سميت بنائب لانه ليس للموت في الاصل لانه اسم للشباب  
 وكذلك حايض وطالق ونحوه لانه مذكور في الاصل ووصف به موت في اكثر استعماله المذكور  
 كرمع شاغ الوجان وفي نحو شمال وجنوب وجنان بنا على انها صفات او اسما مؤنثه  
 موله ووزن الفعل الذي يغلب عليه في نحو افعل فانه فيه الهمزة في الاسم  
 هذا قول الماسحون واما المعدمون فيقولون المغير اماره الفعل التي اطار زباده  
 من زادات الافعال او المحضه وهذا اقل لاننا اذا اخذنا العلميه فلاشت لنا ان افعل  
 في الافعال الهمزة في الاسماء بل ربما شئت عكس ذلك فان افعل اسماً يبنى من كل  
 فعل بلاى للفضيل فيما ليس يكون ولا عيب ونسب من الألوان والعيوب لغیر الفضيل  
 وقد يكون من غير فعل كازب وشبهه وافعل في الفعل انما يكون عن بعض اوزان  
 فعل وليس باللازم ويكون عن غير فعل نادراً لقولك اشكل واخذت ان افعل في الاسم  
 الهمزة في الفعل وقد اعتبر انما هو انضمام فان اعل في الاسماء قليله نادره كخاتم وفي  
 الافعال كضارب وقائل ولم يعتبر بانضمام فانك لو شئت رجلاً خاتم صرفته بانضمام  
 وقال او محضه في نحو ضرب ان شئت به لانه لا يدخل في الاسماء الا يجعله علماً مستقلاً  
 والافليس مخصوصاً بالفعل واما ما جاء من نحو ذول اسم دونه شبهه ابن عرين وقد جاني  
 شعر كعب بن مالك نصف جيش ابي سفيان حسن غزا المدينة بعد بدر وماسى راكب  
 حاو الحيش لو قيس معرسته ن ما كان لا كعرس الذول  
 عاز من النصر والاثار من ن ابطال اهل النكا والاسل  
 جميعاً الخشن بما نقل عن الفعل تغير معقده لشدة وده واما اسم القبيله فلا يبرد

يعني او اسماً  
 وهو اسم لمسى  
 لا يعرفه واحد الا ان  
 صفة لم يعتبر لا في  
 صدر في الاصل للمذكور

يعني الذول اذا كان  
 اسماً

او



كثر لوسمي به واما بد زو عا و خضم فاعلام مسوله عن الفعل واما بقم واسم جسيم اعجمي  
 ولو سميت به لم ينصرف للعلية ووزن الفعل لا للعجمة وقد ذهب عيسى بن عمر عن الكوفيين  
 فعلا في الاصل معبر في الاسباب كضرب وعلم اذا سمي به واجتمع يقول سجين  
 لما ابرجلا وطلايع الشا ماني اضع العمامة تعرفوني و هو عند سيبويه محمول  
 على تقدير الجمله اما محكيه صفة لمقدراي رجل حلا او سمي بها والمعتبر في ذلك الفعل  
 الصيغة حتى لو غيرت على جهة تخرج عن العلبة والاختصاص لم يعتبر كالوسمي ضرب  
 بعد تخفيفه باسكان الراء والوسمي يقل وسيع ورد وخو لان المعبر الصيغة التي لا اسم  
 عليها وقد رجع بالاعلال الى انه الاسماء بخلاف كوهيب واشد واخسن اما هب فلا  
 لم يرجع بالاعلال الى انه اسم واما استند اخسن لان المعبر في فعل اوله زيادة  
 كزيادة وذلك باول لان الادغام والتخفيف في نحو ذلك شائع وهو فعل وكوا سمر قاسر  
 وسع وهو ووجه ان جعلت اوله زائدة لم تقصره ولا اصرقته ولو سمي باسماء لم يقبله  
 واردين لم ينصرف لانها مثل اجمار واحمر ولو سمي باعطي ضم الهزة ماضيا او مضارها  
 لم ينون في حال الرفع والجر على قول سيبويه واذ سمي باضرب وخو قطعت الالف  
 ليكون مماثلا للاسماء كاشد بخلاف ابر وامر وعلم واسوله والوصفية في نحو احمر المنراد  
 بالوصفية كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو الموصوف وقد غلب بعض  
 الصفات في استعماله اسما مطرا ووصفيتها فيكون الوصفية الاصلية معتبرة  
 كقولهم ادم للقيد وادقم للحيه قال سيبويه لم تختلف العرب في منع صرفها  
 واسود للحيه مثلها في التحق واما اجل للصدق واخيل الطائر فيه خيلان وافي الحب  
 فقد فعل سيبويه ان بعض العرب ترك صفة وهو وهم لانها ليست بصفات

ويزيد قيل اسم سيبويه  
 في المدينية ونسب  
 اسم رجل وعمر اسم  
 مكان وخضم اسم  
 العنبر رجل من  
 بني تميم

الاعتبار في الضمين  
 احسن وفي اشدا شدة  
 من حيث ان هذه  
 الاحوال عارضة غير  
 مغيرة لما فيها من  
 الزيادة وهذا التقدير  
 من التغير لا التثبات  
 فيه فافهم الحكم في الا  
 اعتبار من احد

ان جعلت اليه زائدة  
 في اسماء دون فاعلم  
 ان جعلت اليه زائدة  
 او ينون في نحو فاعلم  
 ويون في نحو فاعلم  
 والية لا يستقبل الا بعد  
 في معنى الفاعل اذا كان  
 واسم في معنى الفاعل  
 واسم في معنى الفاعل  
 واسم في معنى الفاعل  
 واسم في معنى الفاعل  
 واسم في معنى الفاعل

الوصف فوصفت الوصفية للكون اجيل وهو الجرح وهو القوة واحل الخيلان وهو ان انفي  
 بمعنى حلف واخيل ذو خيلان جرى الخلاف في اول ما على انه افعول كقول سيبويه او فاعل  
 لقول بعضهم والفرق بين اسماء الاسود اسما للحيه خلافا للمعجيد الاخضر ان ازل اما اسم  
 في الاصل وصف به كاذب بخلاف اسود او انه وصف قائل للساكن العمل بان ورد اسود  
 للحيه الا اني احب باها طاربه بعد استعماله اسما مسوله والعدل عن صفة الى اخري  
 في نحو عمر وبلات والعدل على ضرب من ضرب علم عدليته بالنظر اليه في نفسه وصرت لا تعلم  
 الا علم منهم صر به من الاول معلوم احاد وثلاث ورباع وموجود ومشي ومثلث  
 ومربع فهذا يعلم عدليته لان الاصل في اسما الاعداد الالفاظ المشهورة وهي واحد  
 اسنان ثلثة وكان قياس ذلك ان يقال ثلثة ثلثة فلما غير والوصفية كان عدلا محققا  
 وقد حازه قوم الى عشار فقالوا اصح قياسا على انه قد جاء في شعر الكمي  
 ولم يسبق مثول حتى ربيت فوق الرجال خصا لا عشاران وفي شعر خدش  
 نطل الطير عالقه عليه مرتقة وانجبه عشاران وزعم قوم انه يقال وجدان  
 الى عشاران وزعم قوم ان المانع في ذلك تكرار العدل لانه معدول في اللفظ عن  
 امين وفي المعنى عن اشهر اشهر وقول بعضهم انه معرفة لاستماع اللام وقول اخرون  
 انه جمع لزيادة معناه على الواحد ذي ومنها فعل في الماكذ جمع وكنع وبضع وشيع  
 اما عن جمع وكنع فانه قياسها على قول اذ منفر ما جمعا حمر او حمر واما عن جمعا ول  
 ذم ذكره اجمعون واعتراض ابي علي انه لا يستقيم ان يكون عن جمع لان فعلا  
 المجموع مذكور بالواو والنون ليس قياسه فعلا واضح ومنها اخر وهو جمع لاخري  
 في باب اخر من باب افعال التفضيل وقاس جمع بايه اذا قطع عن المضافه

الاول اصل اوال على وزن  
 افعول فقلت الهمزة التي هي  
 عين الفعل واوا واذا غنت  
 الهمزة التي هي فاء الفعل فيها  
 فصار اول هذا من تعبت  
 سيبويه وقال بعضهم وول  
 فقلت الواو الاولى هي  
 فصار اول ثم ادخلت  
 الهمزة بعد الواو لثبوت  
 ادخلت في  
 خروجهم في الواو التي  
 هي عين الفعل  
 فصار اول ثم  
 فصار وانه الان  
 فعل



فما لا يستعمل إلا باللام فاستعمله بغير لام عدول عما فيه اللام واعتراض على ما في

ان لا يستعمل إلا باللام فاستعمله بغير لام عدول عما فيه اللام واعتراض على ما في  
 ركان ذلك لو حب ان يكون معرفه كغيره ظاهر واجب بانه لا يثبت في  
 استعماله نكرة بعد حذف اللام المانعة والاولى ان يكون معدولا عن آخر من كذا الالة  
 قياس ما قطع عن اللام والاضافه ويندفع الاعتراض وجميع الباب معدول على الاول  
 ولكنه لم يوتر في آخر كون غيره لا يقبل الماشا وتقبل ولكن علان غيره وجميعه معدول  
 على الثاني الاخر المفرد فانه باق على صيغته ويجوز حذف من لا يوجب عدولا واخر  
 بانه لما فيه من الاشتقاق افضى وضعه ان يكون بعد ذكر متقدم والنزول ان يكون من  
 جنسه ولما كان المتقدم هو الما ابعينه لو اتوا بها كانوا في غنى عنها فالترمو احدثها لذلك  
 ولما التزموا واحد فاعلموا معاملة ما ليس فيه من الصفات والثاني من المعدول  
 وهو الذي لا يعرف الا بمعهم صرفه نحو قولهم عمر وزجل وشبهه فخذ ذلك لا محال  
 للقياس فيه وانما يمنع من الصرف ما منع منه ونصرف ما صرف فاذا منع حكم  
 عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف ليس فيه  
 ما يملن بقدره مع العلية من الاستباب سوي العدل وذلك ظاهر فلو لم يعد ولو حب  
 ان يكون السبب الواحد مانعا من الصرف وهو حرم قاعده معلومه الاطاد  
 اوصرفه وهو خلاف لغة العرب واذا صرف وجب ان يقدر اطلاقا عن معدول  
 اذ يقدر غير العدل تغيير مع الاستغناء والاكروى لغتهم منع صرف فعل  
 علما وجا الصرف فلما لم يهمل هذا اودمصرفه فاوذلك لبد اسم النش المعروف  
 واما فتح اسم رجل وموضع بالمد لفة وقوس فتح غير مصروف فلو سمي بقا  
 ما ليس مستعمل في لغة العرب او لم يثبت كعبه استعماله فيقول الاولى منع

ولما ان يعدل  
 غير من قوله وجميع  
 الباب معدول  
 على الاول ان اخر  
 للمعدول المذكور معدول  
 وليس للعدل به  
 تأثير لان في الحقيقة  
 ووزن الفعل وذا  
 حكم يكون اخر معدولا  
 فاقض بهذا قوله  
 المعدول ووزن الفعل  
 متفادان واقبل  
 ايضا تعليل الذي  
 ذكره على هذا بناء  
 على اجتماعها في اخر  
 الهم الا ان يقال مراد  
 ان وزن الفعل والعدل  
 المتفادان  
 فحينئذ يتبين كلامه  
 ويندفع الشك عنه

لجاءه على الاكروىل الاولى صرفه لان القياس يقدر العدل على خلاف القياس  
 وفي كلامه سبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا من فعل منع والا صرف ومشتقا  
 من غير وهو معدول عن النحر الذي هو قياس تعريف مثله من اللام قبل العلية وجعل  
 علما امس عندي تميم في الامر واما اهل الحجاز فبنوا المن لضمته معنى لام التعريف  
 ووجب تقدير ذلك للحكام الدالة عليه في اللغة ولو قيل في نحر انه مبتدئ كاسم لم  
 يكف بعدا وان اخلقت الحركات اما نحو سحر او ضحى وعشا وعمة ومساوات ربيد  
 ضحى يومك وعشية وعمة للملك مساهما وسحر عينه لو قصد فيه الى العلية مع  
 العدل لمنع الصرف ولكم جعلوه معدولا عما فيه اللام لاعلم اقل ذلك انصرفا عما  
 لم يقدر العلية دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعمة للعلمية والمالست  
 وهي مصروفة بانفاق ومن ثم لم يعمل ان المانع في جمع دابة العدل والتعريف لما  
 يلزم من منع صرف عشية على كل بعد وولد لك اسطرط المحمقون ان يكون  
 التعريف بالعلمية والمالست عند العدل والضفة الاصلية المقدره فيه كان اصله  
 بمعنى مجتمع واذا سمي نحو جمع واخر فعن سبويه منع الصرف وعن الاخضر والوثن  
 الصرف ساعلى اعشبا رعدله الاصلى او لا ولو سمي سحر فعن سبويه صرفه عكس  
 ما تقدم وقول الحليل في جمع هو معرفه بمنزله كلام يعنى ان الاضافة في المعنى  
 مقدرة بيان الصحة جريه على المعرفة توكيدا لبيان المانع من الصرف ثم قال  
 وان يكون جمعا ليس على واحد مشاجد ومصابيح فالاولى ان يقال واجمع الذي  
 هو صيغة مشي الجموع من غير تاء تايث يخرج على ما رتبته واحد تاء المالت كراية  
 بالباء يكون على ربه كراهية فليشبه المفرد فتضعف قوة صيغته مشي الجموع

في قوله  
 المعدول  
 على الاول  
 ان اخر  
 للمعدول  
 المذكور  
 معدول  
 وليس للعدل  
 به  
 تأثير لان  
 في الحقيقة  
 ووزن الفعل  
 وذا  
 حكم يكون  
 اخر معدولا  
 فاقض بهذا  
 قوله  
 المعدول ووزن  
 الفعل  
 متفادان  
 واقبل  
 ايضا تعليل  
 الذي  
 ذكره على هذا  
 بناء  
 على اجتماعها  
 في اخر  
 الهم الا ان  
 يقال مراد  
 ان وزن الفعل  
 والعدل  
 المتفادان  
 فحينئذ يتبين  
 كلامه  
 ويندفع الشك  
 عنه



اي وان لم يكن  
فان لم يكن  
اي وان لم يكن

وَقَوْلُهُ وَانْ يَكُونَ جَمْعُ الشَّيْءِ عَلَى زَيْتِهِ وَلِجَدِّهِ قَوْلٌ شَبِيهُهُ وَأَمَّا لَمْ يَصْرِفْ لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ  
يَكُونُ وَاحِدًا عَلَى هَذَا الْبَنَاءِ وَادِّسْتُوهُ وَأَمَّا لَمْ يَصْرِفْ لِمَجْمُوعِ الَّذِي هُوَ صِيغَةُ مُتَنَاهٍ لِمَجْمُوعِ  
لِذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ خَوْفَ ارْتِدَائِهِ وَفِيهِمْ ذَلِكَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَالْأَمْرُ عَلَى مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ  
بِحَرْفِهِ وَهُوَ الْعِلْمُ بِالنَّهْيِ عَنْ فِعْلٍ وَأَفْعَلُهُ فَانَّهُ لَيْسَ عَلَى زَيْتِهِ وَاحِدًا وَالجواب عن افعول  
بقوله اصبح ضعيف لانها قد اتهم انه لا يكون على زيتها واحد فلم يعتد به لشدته وذهبه كما  
تقدم في دليل والجواب بالاثبات اسم مكان في قوله تطاول ليلى بالآمدن  
وبادرج اسم مكان في قوله فان ابا موسى عشيته ادرج ن واضعف فانه كالمشاجه  
لومني به والجواب بانه لم يزل ذلك لانه فيها ضعيف لانها اذا لم تقترب  
وذلك وجه ان لا يقترب في كذا الجواب بانها وارز واشد فاضعف  
لان اذا اعجمي وايضا فليس جعله افعلا باولى من فاعل وارز اعجمي وايضا فزيعا راضه  
واشد جمع شدة دليل قوله بلعنها فاجمعت اشدى وظاهرة ولكون هذه العلة لم تبلغ  
تبلغ غيرها في القوة جازم فيها كبر في الشعر وفي الكلام للتواصل مثل قوارير الاول  
وللتناسب مثل سلاسل او غلا لا وشعيرا او مثل قوارير الثاني حتى توهم بعضهم ان  
منع الصرف ما غير محتم وصيغه هذا الجمع المانع ان يكون باله القاء بعد لالف  
حرفا فصاعدا او حرف مشد ليس بعد ذلك ما ناسيت قوله الا ما اعتل  
آخرة نحو حوار وشبهه لاختلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب واما حال  
انخفاض فكثر العرب يقولون مزرت جوار ومنهم من يقول مزرت جوارى واذا  
ذلك ابو زيد والكشاف وقد جاء على هذه اللغة قول الفرزدق  
ولا كسر عبد الله مولى مولى محبته

اي اصدار صيغة  
من مجموع يعين  
ماء الناس

فانه لعله  
اصبح

انما يسمونه  
فرازة

وهنا بعض النسخ هكذا  
فأرز بياضه وعضاه  
لما جاء منه أرز بيم  
المنز وليم هذا  
الافعال المحبة وعدم  
يجر افعال فكون هه  
اصلة واذا كان لاف  
اصلة بعض اللغات  
اصلة ايضا الواح  
فكون أرز مع المنز  
فعلا لا افعلا ينقطع  
اسم لا لم به على مح  
افعل ولا اسم الفاعل  
وهنا بعض النسخ فزرت عارضة

وهنا بعض النسخ فزرت عارضة  
وهنا بعض النسخ فزرت عارضة  
وهنا بعض النسخ فزرت عارضة  
وهنا بعض النسخ فزرت عارضة

فانما حال النصب فواضح لان قولك حوارى مثل قولك مساجد فلا اشتغال ولا خلاف  
وجال الخفض في اللغة الصعبة وواضح ايضا لانهم قد ذروه في اقل امنه غير مصرف  
فوقعت حركته فتحته فاحتملها ما جعلها في النصب وجال الرفع وجال الجر في اللغة  
الفضيحة تختلف في تقديرها منهم من يقول اصله جوارى ومزرت جوارى  
لان اصل الاسماء الصرفة في الاعلال قبل النظر في منع الصرف فلما اعل صار  
كهاض ثم نظر فلم يثبت على الزية التي فترت او لا يثبت منصرفا لا سيما مانع الصرف  
لان لفظه كلفظ سلام وكلام فانصرف مثله ونقل عن شيبويه ان اصله جوارى  
لغير شون حدثت الياء لعلتن مع الاشتغال بحرف العلة ثم عوض عن الياء شون  
وهو ضعيف لا يستلزام الوجه الضعيف في الجر لانه يلزم ان يقال ان جوارى المنصوب  
فلا وجه لغيره ونقل عن ابي العباس ان اصله جوارى فاعل ساكن المايم عوض الشون  
عن الاعلال فالتقى ساكنان محدوت الماء والشون شون عوض وهو اضعف ومنهم من  
يقول اصله حوارى ومزرت جوارى فاعل كاسم في الاول ثم لما منع الصرف  
بعد الاعلال لانه على وزن ما لا ينصرف فتدبر الحذف منه شون الصرف عوض  
عن الاعلال شونا اخر فامنع حركتها الياء في الجر كحذفها لالمقاء الساكنين وفي الرفع واضح  
فهو عند الجميع غير منصرف والشون شون عوض وعلى الوجه الاول منصرف والشون  
شون الصرف وليس يصحح وقولهم انه ليس على زيتها اجمع غير مستقيم لان المقدار فيه  
كالوجود والذى يدل عليه وجوب كسر الزاوي ونحوها في حال الرفع ولو كان نحو سلام وكلام  
لقل جوارى فاعل كلام فلما لم يدل على ارادتها وتغيرها باعتبار الاحكام اللفظية وما نحن  
بحكم لفظي ولو كان ما ذكره صحيحا لوجب ان يقال في اعلالها بالشون لان اصله اعل

اي وان لم يكن  
فان لم يكن  
اي وان لم يكن

وهنا بعض النسخ فزرت عارضة  
وهنا بعض النسخ فزرت عارضة  
وهنا بعض النسخ فزرت عارضة  
وهنا بعض النسخ فزرت عارضة



اعلم انما يتقلبها الفاعل وحده لا لغيره السالكين كان سعي على قولهم ان يخرج على زنه الفعل  
 بفتح الالف محيد مثل رند ولما اعتبرت المانع من حذنها لفظا حتى منع الاسم من الصرف  
 وجب اعتبارها في جوار والذى يدل على ان السون عوض عن اعلان اليا لا تنزل الصرف  
 اطاعتهم في تصدير اعل على مواويل منك وشبهه وقد ثبت ان الصغير في فعل غير مضر  
 في منع الصرف بدليل اجماعهم هو افضل منك غير منصرف وقد ثبت ان حروف العلم  
 في الفعل في حكم الوجود بدليل اجماعهم هو افضل منك فان لا ان السون عوض لوجب  
 ان يقال هو افضل منك ومردف باعيل منك لوجوده منع الصرف وهو الصفة  
 ووزن الفعل ولا اول للتصغير ولا لاعلال اليا لا ما دنت الفاعل ما سوله  
 حضاجر وشراويل رد اصر لفا على هذا الجمع من وجهين قولهم لا نظيره في الاحاد والآخر  
 قولهم ان علمه منصرف من الصرف اجمعيه فاجاب عنها جميعا بحجاب واحد وهو انما في التقدير  
 جمع والجمع المقدر كالمجمع المحقق يدل عليه انك لو سميت رجلا مساجد لنته من الصرف  
 للجمع المقدر في الاصل وهو حوالت ظاهره الصخره وحضاجر لانه جمع محقق سميت به الصبح  
 وهو جمع حصى فهو مساجد لو سميت به وانما سواويل فلا يجب ان يكون مثله لانه ثلثه  
 والفعل في مثل ذلك انما طافي الاغلام لانها اجناس فلذلك اخلفت اجوبه العلماء  
 فيه فمنهم من يقول هو اجمعي منصرف فلا يرد عليه السؤل لانه يقول اردت  
 بقولي لا واحد على زنه في اوزان العرب وهذا اجمعي فلا يدخل تحت العموم ولا يرد عليه  
 منع الصرف لانه تصرفه ومنهم من يقول اجمعي عن منصرف فيفصل عن السؤل  
 الاول بما انفصل فيه من قبله وتفصل عن السؤل الثاني فان هذه اللفظ مما اشتهر  
 من كلام العرب المنع عن الصرف اجريت مجراه فيقول لهم فالما نفع اجمع او ما

في باب  
 النصب

فالزومه ومنهم من يقول عن منصرف فيفصل عن الاول بكونه ساذا لا اعتداد به كما  
 تقدم من ذلك ولا يرد منع الصرف وانما زايح وثمان وثمان فياوه للنصب وقد  
 جازماني في النصب شاذا قال سعد وثمانى مولعا بلقاجها ن وذلك على التوقم  
 والجواب عن شراويل وبراقش ومعافى كضاجر وعن ثلاث انه من محل بصيغه اجمع  
 فكان كالمجمع وفي حجاز ارباب مذكر حزابيه وجهان ساعلى انه كمان اجمع وقيل  
 ركبت حمارا حيا على الاول وحزاني على الثاني اذا سمي نحو مساجد فسعيد لا خشن  
 تقول بصرفه وليس منقسم اما اذا صغر العلم منه فالقياس صرفه الا ان يكون مؤنثا  
 كسراويل للعلميه والما دنت وقد يكون الاسم منصرفا مذكر او مصغرا او غير منصرف  
 رثما ومنصرفا مكثر اخاصه وعكسه كزبد واحد وخصم وعمر ومنهم من يقول هو عن  
 غير منصرف فالجواب الاما ذكره الزحشرى وهو ضعيف كما تقدم وانما يقول بعد  
 ثبوت كونه عربيا او كونه غير منصرف لما يورث من منع صرف بغيره على الاستماع  
 وكان ارباب ذلك لا زما ونقل عن سيبويه ان سواويل اسم اعجمي اعرب كما اعرب  
 الاجر الا انه اسبه من كلامهم ما لا ينصرف ثم قال فان حقرها اسم رجل لم تعد فيها  
 لا تصرف عناق اسم رجل وقيل ظاهره انه عند غير منصرف وهو الصحيح وقيل  
 بالعكس من قوله كما اعرب الاجر وهو منصرف وهو قاسد لانه قال لا وقيل من قوله  
 فان حقرها لم يصرفها وهو ضعيف لان الغرض الان بيان ان الجمع خلفه غيره والتركيب  
 في نحو معدى كرب وتعليك التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي ولا  
 اسنادي كقولك تعليك ولا يكون الامع العلميه لان المركبات من هذا الباب  
 تحتاج الى العلميه وانما جازي نحو عشرة عشر واثنتين اذا سمي بها البناء ايضا على

وزيد الفاعل  
 من احدى ياي  
 النصب

في باب  
 النصب



حكاه أصلها وسببها في الكلام على لغات بعلبك في باب البناء الألف والنون المضارعان  
 لا في الماسية ومضارعهما هما كونها زائدين في آخر الاسم قوله يمتنع دخول  
 الماسية عليهما م اسم الذي هو فيه إما أن يكون صفة وإما أن يكون غير صفة فإن  
 كان صفة نظرت وإن كان مما جأله فعلى في مؤنثه امتنع من الماسية فامتنع من الصرف  
 كشكران وغضبان وإن كان مما جأله فعلاً صرفة لانه لم يمتنع من دخول الماسية  
 كدماز وإن كان مما لم يشك فيه واحدة منها فقد اختلف فيه فمنهم من لم يصرفه وهم الأكرون  
 نظراً إلى امتناع دخول التاء ومنهم من صرف نظراً إلى أنه يناس فعلانه لا امتناع على  
 في مؤنثه ومثاله قولك الله رحمن رحيم وإن كان غير صفة لم يحل من أن يكون علماً  
 أو غير فعيل العلم لا يكون إلا مضافاً لانه لا يستحق اجتماع عليه أخرى وإن كان علماً امتنع  
 من الصرف لوجود عشرين فعلى ذلك لو سميت رطليند مان لا يمتنع من الصرف إلا  
 بعد علميته أو يمتنع دخول التاء عليه فامتنع من الصرف حصول عشرين وإذا امتنع  
 تمان من الصرف بعد التسمية فتحوش كزان وعمران أحد رواه إذا اجتمعت النون  
 بعد الألف الزائدة والأصله وسببه علماً جازعاً معاً لها بالأم من كتمان علماً فاته  
 يحتمل أن يكون من الحسن ومن الحسن وزمان من رم أو من من أي أقام وشيطان من  
 شاط أي هلك أو شطن أي بعد قال والعجبة في الأعلام خاصة شرط  
 العجبة في اعتبارها سبباً العلميه الأصلية في كلام العرب حتى لو كان الاسم عجيباً ولكنه  
 اسم جليل ثم طرأت عليه العلميه لم تعتبر العجبة كما لو سمي يد ساج وابوسم وجام فاته  
 يصرف وإن كان عجيباً وإن شرط العلميه فيها لانه إذا كان اسم جليل مترج بكنائمه  
 في أحكام متعدده فضعف امر العجبة وإذا كان مع العلميه لم تعوزه تلك الأحكام



فاعتبرت العجبة جيداً لعمومها والحق العجوبين بشرط في اعتبار العجبة الزائدة على الملة  
 لا يجوز أن يوضع ولو ط الألف والنون على أنه لا اعتداد بمحل الأوسط وبعضهم  
 يعتبره وهو الصحيح ويدل عليه اعتبار سقر اتفاقاً وقولك سقوب كل من ذكر سقياً ثلثه  
 أحرف من غير حرف تانيث مصروف العجبة كان أو عربياً إلا أن يكون فعل أو نحو جداً أو نحو  
 ضرب منقوض كبحر وليس مما استنداه وقولهم الماسية أقوى ملغى فإن العدل المفرد  
 اضعف العلة لانه امر بقدر متى متوقف على منع الصرف ولذلك جاء بمثاله مضروفاً  
 وإذا اعتبر في شجر وباب عمر فاعتباره في العجبة أولى والاسم الأعجمي إذا وافق لفظة  
 عرباً وقصد إليه بالسمية فلا اعتداد بالعجبة كما لو سمي بأشجان وقصد المحدث أو  
 ينعقوب وقصد ذكر المحل ويحذف ذلك فإن قيل يجب أن يكون اعتبار العجبة في  
 نوح ونحوه مسائل وسطه أولى كذهب المصنف لانه اعتبر في نحو هند فقلت  
 قد ثبت الغامضة الماسية مع التحول ولا يلزم من الغامضة مع التحول الغامضة مع  
 السكون اضعف السكون لكون الكلمة به في أعلا درجته الحقة ولذلك لم يحى بأن  
 موح الأمضرة وأثبت في هذا الوجهان ومدح صاحب اللباب أن العجبة تمنع نحو إذا  
 مع شكون الوسط الماسية المعنوية على ما سببنا في آخر الباب قوله إلا  
 إذا اضطر الشاعر فصرف مستثنى من قوله والاسم يمتنع من الصرف فكل ما لا ينصرف  
 يجوز صرفه للصرف ورد ذلك إلى أصله وقد منع اللوحيون صرف باب الفعلين  
 للصرف وأستندوا بأنه لم يمتنع مع كونه وعلاو أن منك قويت بها العجبة  
 لمعاقبتها اللام والإصافه اللدني يعاقبان السون ولا يندفع بحرف منك لا موجب  
 في النون لانه زوايه شبيهاً في زوايه مزداس قد دل على بطلانه مستنداً لانه لو

في عمل العدل  
 خوارق



كان طارما بعدل عنه الى شيخي لكونه اقل في المعنى ضعيف فان الشاعر الفصيح بعدل عن  
 مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد استدل الكوفون ايضا بقول ذي الاصبع  
 ومن ولدوا عايز ذوا الطول وذو العرض ن ولش شيب ايضا صحة عمله على المسلة  
 واستدلوا ايضا بقول ابن الرقيات ن ومصعب حين خط الامر الكثرها ن واما ما ليس  
 به سبب فلا يجوز منع صرفه بحال واما ما فيه سبب واحد فمختلف في منع صرفه للضرورة  
 فالصرون ممنعون حوازا المنع والكوفون يجوزون منع الصرف في الضرورة فتسوله  
 وما تعلق به الكوفون في اجازته منعه في الشعر ليس شيب اي لش حجة والذبي اجازته  
 في الشعر ليس حجة تعلق به الكوفون قول الشاعر ن فما كان فليس ولا جابن يغوا فان  
 مرداس في مجمع ن فان اراد به انه ليس حجة لان الرواية تقولان شيب في مجمع كما تقول  
 بعض البصريين في زدة فليس مستقيم وان صححت هذه الرواية الاخرى صحبه من قوله  
 في الكنت الصحا كصح مسلم وغيره ونكفي في التمسك به رواية صحبه  
 وان روي عنهما من جهة اخرى فلا يضرك ادليس بينهما تعارض وان اراد بقوله ليس حجة لانه  
 على خلاف القياس واستعمال الفعل مستقيم عند الاكثرين وقد استعمل ذلك في  
 وقت نظر غير موضع وقول من قال ان شوبت روايه شحني تنافي روايه من دانين قدل على  
 بطلانيه مستند لانيه لو كان طارما بعدل عنه الى شيخي لكونه اقل في المعنى  
 ضعيف فان الشاعر الفصيح بعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد استدل  
 الكوفون ايضا بقول ذي الاصبع ن ومن ولدوا عايز ذوا الطول وذو العرض ن  
 ولش شيب ايضا صحة عمله على القبيلة واستدلوا ايضا بقول ابن الرقيات ن  
 ومصعب حين خط الامر الكثرها ن واما ما ليس

والمعنى

حق

في الشعر  
 في الشعر

الحضره عنه وقال ما احد سببه او اسبابه العلميه الى اخره انما انصرف مما يشك  
 مما لا ينصرف اذا كان فيه العلميه وهي مؤثره الا وهي شرط في جميعها او فيما شوي  
 واحد منها وذلك لان العمل تسع احدها العلميه بقيت ثمان الوصف لا يكون مع  
 العلميه لمصادمها والتايت شرط العلميه ان كان لا او معنونا وان كان لا لايف  
 فلا ار لاجل العلميه فسقط التايت ايضا والعجمه ايضا شرطها العلميه والتايت كذلك  
 واجمع لا يور الاعم العلميه فسقط ايضا والالف والنون ان كان تمالس موصيه فعلى  
 مسرطه العلميه والا فلا يجمع العلميه فسقط ايضا بقى العدل او وزن الفعل وهما لا  
 يجمعان وسانه ان للعدل زنايت مخصوصه ليس بها شئ على وزن الفعل فلا يجمع  
 مع وزن الفعل فاذا ثبت انه لا يكون مع العلميه مؤثره الا ما العلميه مسرطه او واحد  
 من العدل وزن الفعل ولا يطرأ الشك اعتبارا لما لم يكن معتبرا الا في باب  
 احمر على خلاف وجب ان يكون ماعداه اذ انكر انصرف لقاويه بلائسب ان  
 لم يكن معتبرا فيه عدل او وزن فعل او على سبب ان كان عدل او وزن فعل ولا بد  
 رجل سمي مشاجدا وصحرا وما اشبهها لان العلميه في مثل ذلك لا اثر لها والحكم  
 ثابت بالجمع على انفرادهم والالف على انفرادها فسقط ايرادها قال الا نحو  
 اخر فانه مستثنى من هذه القاعدة عند شيبويه لوجوب اعتبار الضمه بعد  
 الشكر وجاز عليها عند الاخفش فاذا سمي باخر وشبهه مما فيه الضمه قل العلميه  
 ثم تكرر فيسويته بمفعلة الصرف والاخفش يصرفه ووجه قول الاخفش ان  
 العلميه سافي الوصفه فاذا سمي به فقد خرج عن الوصفه وبقي ممنوعا من الصرف  
 العلميه ووزن الفعل فاذا انكر ذلك العلميه وبقي على سبب واحد فانصرف على



فما من ما ذكرنا من ذلك انصر على منع صرف فصل اذا سمي وصرفه اذا نكر وهو مثل  
اجر وجه قول سيبويه ان الصرف ومنعه من الاحكام اللفظية بمعنى في امرها الوضعية  
الاصلية كما اعتبرت في حيزه واذا خال اللام عليه ولد لك والوا في جمع اخن جمر  
وان كان علما وقالوا الا حركوا لا اعتبارا الوضعية لم يجر ذلك فيه ولذلك لم يجر  
ان يقال في جمع اخن جمر ولا الا حركوا بل قالوا الحرك لانه ليس بصفة فقد ثبت انهم  
تعتبرون الوضعية الاصلية في اعتبارها ايضا ما منسا لانهما احكام لفظية مثلها  
والذي يحق ذلك منعهم صرف ادم وارقم واسود بعد خروجه عن الوضعية الى  
الاسمية فلو لا اعتبار الوضعية الاصلية لم يستقيم وكان يجب صرفه فاجماعهم على منع  
صرفه دليل واضح في باب اجر اذا نكر على مدح سيبويه وقولهم توافقنا في افضل العلم  
وهو مثله مغالطة لانه ليس مثله لان افضل لا يكون صفة حتى يتصل به من حيث يكون  
صفة وعند ذلك نحن وهم متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف فما جعلوه حجة لهم  
انما هو حجة عليهم قالوا لو كانت الوضعية الاصلية يصح اعتبارها في منع الصرف  
لصح اعتبارها مع العلمية كما يصح اعتبارها في الجمع والالف واللام مع العلمية  
لما لم يصح لم يصح ويبان انه لم يصح انك لو سميت رجلا بضارب وما اشبهه من  
الصفات لا تصرف بالاجماع ولو اعتبرت الوضعية الاصلية لوجب ان يكون  
غير متصرف فلما لم يصح اعتبارها مع العلمية لم يصح اعتبارها بعد النكيز لانه  
انما نكر نفس العلم بعد انتفاء اعتبار الوضعية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك وهو  
مشكل والجواب انه لم يغير الوضعية مع العلمية في حكم واحد  
لثاني موثما في المحقق فلما هو انقدر شيئين متساويين في شأن حكما واحدا بخلاف

الجمع ودخول الالف واللام فانه لم يغير الوضعية لاستقراره للعلمية معها فيه  
فاذا نكر نحو اخر فقد زالت العلمية التي كان بعد اعتبار الوضعية معها في الحكم الواحد  
فلم يغير اعتبار الوضعية بعد النكيز لانه جدير بامثال اخر في الجمع ودخول  
الالف واللام بخلاف ما قبل النكيز فقد ظهر الفرق بين الوضعية مع العلمية وبينها  
بعد النكيز وقال وما فيه ضياع من اللاتى السان الحشو كوخ ولو ط  
منصرف في اللغة الفصحى التي عليها المنزلة انكر الناس على صرف نوح ولو ط  
وجوبا لعدم من استراط الزيادة او تحول الاوسط على الاصح وان كان لا لشر  
على استراط الزيادة تعيينا وخالفهم الزحري فيهما معا الشبهة وهو انهم متفقون  
على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه الصرف وجواز صرفه لمقاومة السكون  
احد السائر متفقون على وجوب منع الصرف في ماء وجور فلو كانت الجملة لا  
اثرها في ساكن الاوسط لان حكم ماء وجور حكم هند ودعد في منع الصرف وجواز  
ولما كان القاد على اعتبار الجملة في السان الاوسط ثبت ان نحو هند كوخ ولو ط  
وهو موقوف جدا بالنظر الى المعنى الا انه لم يسمع منع صرف نحو نوح ولو ط مع كره  
استعماله والمحامد منع صرف باب هند موجب اخذ في الجملة وهو ان يستلزم  
في اعتبارها الزيادة او الجمله على القول لآخر وحشد يقع الفصل بين نوح وبين  
هند والجواب عن ماء وجور ان السكون انما يقاوم البائت بشرط ان  
لا يسبق الجملة ولا يلزم من كون الجملة مقبولة في امتناع مقاومة السكون  
ان يكون يساها سكون وسطه فتدفع بذلك الشبهة فصوله والندر  
في نحو شرى وصجر او مساجد ومصابيح اللام في النكر لغيره العهد لما تقدم



في قول الفصل من قوله ويكثر واحد لأن المعنى أو حصل تكثر ويكون ذلك في موضعين  
 أحدهما ألف التانيث الممدودة أو المقصورة نزولا في الهمزة منزلة ثابتة محذرة  
 والثاني الجمع المقدم صيغة وهو صيغة مشي الخروج الأخرى أنك تقول قلب واللب  
 ثم جمع ألبا على ألب لأنه قد جمع من بين فكر رفيه الجمع فذلك قام مقام عليين  
 وحمل ساجد شبهة عليه لشاكلة في وزنه وأمساع جمعه وإن لم يكن جمعين  
 محققين ينزله منزلة للمشاكل المذكورة فذلك قام مقام عليين القول  
 في وجوب اعراب الاسم قوله والفاعل واحد ليس إلا قال الشارح يريد أن  
 نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الاستناد لا تختلف لذلك لم سعد الفاعل ونسبته  
 الفعل إلى المفعول ليست على جهة الاستناد إنما هي على جهة التعلق والتعلق مختلف  
 فانه يتعلق به على أنه الذي فعل وهو المفعول المطابق وانه يتعلق به على أنه فعل به أي يعلق  
 به التعلق المنفرد هو الية في المعنى وهو المفعول به وانه يتعلق به على أنه الذي فعل  
 فيه وهو المفعول فيه وانه يتعلق به على أنه فعل من أجله وهو المفعول من أجله وانه  
 يتعلق به على أنه فعل معه وهو المفعول معه فذلك محي الفعل إلى الفاعل واحد وقد  
 يحى بفاعيل متعدده قوله وأما التوابع إلى آخره قال الشارح اختلف  
 الناس في عامل التوابع فمنهم من يقول ينبغي علم العامل إلى القيلاب جميعا على التابع  
 والمتبوع ومنهم من يقول بقدر عامل مثله في المتبوعات كلها ومنهم من يقول هو  
 في البدل والمطوف بالحرف مقدرو في غير ذلك والفرق أن البدل في حكم تكرر  
 العامل بدليل محي ذلك صرح في قوله تعالى الذين استضعفوا من آمن منهم والعطف  
 بالجزوف فيه ما يقوم مقام العامل وكأنه موحى ذلك فرق بين مدين والجمع

في لا يجمع  
 كالكاتب

الفاعل

سائر اعراب في عامل التوابع

أما التوابع

ومن ماعداهما ومن العامل فيها كونهما صفة وقيل العامل عامل الصفة والنسبة معاً  
 وكذا تلك بعينه التوابع والصحيح الأول لأنه به يقوم المعنى المقضي للاعراب ولأن  
 المعنى عليه بدليل استررب الجازية بضعها وجراني علام زبد وعمر الأخرى أنه لو قدر  
 الأول فسد المعنى وفساد غير البدل العطف أولى وبه يتبين فساد القول الثالث  
 ومن صحح الثاني بدليل المحي قيام زيد وعمر وقسم زيد لا ينسب إلى عمر ومردود  
 ما أن العيام لم ينسب إلى عمر وبعد سببه إلى زيد وإنما نسبة المنكلم في الأمر  
 إليهما مثل قام الزبدان وإذا وحب صحة ذلك من غير تعدد زوج صحة الأمر الآخر  
 ومن صحح الثالث بخبرهم سقيا حب بان حروف الجر في نحو ذلك للتأكد ويضعف  
 الرابع بلزوم لزوم اعراب وانه ليس بانه يقوم المعنى المقضي للاعراب والخاص  
 قريب ورل ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه عند فاعل لأنه منسوب إليه  
 الفعل ومن قال ليس بفاعل لأن فاعله لا دلالة لها على الحدث لزم منه أن يكون  
 افعالا وسمي الرفع رفعا لاستعلاء الشئ عند كما أن الخفض سمي خفضا لرفا  
 الشئ عن مكانه عند والحرمانا لأنه بمعنى الخفض من جرجل وهو أسفله وأما  
 لأنه يدل على معنى جر الفعل إلى الاسم أي إيصاله فسمي باسم مدلوله وأما النسب  
 فلا لأنه من الألف التي لا تصاب من صفها ذكر المفعولات الفاعل قال  
 صاحب اللباب الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهة لم ينصرف على قوله هو  
 المسند إليه فعل أو شبهة ليلاد عليه من قولك زيد قام بمسند إليه وليس فاعل  
 مقبل مقدما عليه ليخرج ذلك عنه وهو في الحقيقة غير لازم لأن يد أي قولك  
 يد قام ليس مسند إليه الفعل أو شبهة الفعل وأما المسند إليه الفعل مع ما أسند

في قولهم اعراب  
 في نحو ذلك

الفاعل



هذا هو المقام

اليه الفعل فالنقل أو شبهه مستند إلى ما هو موخر وهو الضمير وهو ما جئنا مستندان  
إلى زيد وإنما اتفق أن الصيغة التي في مايم أو في قام في قولك زيد هو في المعنى بعد  
فتوهم أنه وإن دللنا على أنه لا لغو في مايم وإنما هي دلالة عقلية ولذلك لم يخل  
في أنه مستند إلى الضمير لا إلى زيد وجب عن ذلك باعتبار لفظ هذا الحد  
فإن قولنا من فعل أو شبهه لم يأت به قصد إلى أنه من جملة الحد لما فيه من البرزخ  
الذي هو مناف للحد ودواما التي به كالنضيلة مبيها أقسام المستند فلما لم يكن  
ذلك مقصودا في الحد وجب دخول عليه لو اقتصر عليه زيد فقام أبو وشبهه  
لأنه مستند إليه ولو اقتصر عليه له هو المستند إليه لدخول ذلك الحد فاحتاج أن  
يقول مقدماته أبدا أم من قال الفاعل هو المستند إليه الفعل وشبهه بعد  
جعل ذكر الفعل وشبهه من جملة حده وعند ذلك لا احتاج إلى ذكر وجوب التقديم لما  
بين أنه لا يكون إلا ذلك ثم مثل بأقسام الفعل وشبهه ولما قصد إلى ذكرهما أولا  
وسببنا في ذكر ما يتصل بمثله الفعل في ذلك في آخر قسم الأسماء قال الشارح  
ومفعول ما لم يسم فاعله عند فاعل والذي يدل عليه أنه داخل في الحد وأنه لم يذكر  
في المرفوعات قد دل على أنه داخل في حد الفاعل إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه  
وأنه قد مر في ذلك في بعض فصول كتابه وهو قوله وتضاف الصيغة إلى فاعلها لقوله  
معنور الدار ومودب الخدام ومن لم يجعله فاعلا احتاج في حد الفاعل إلى حد لا يدخل  
فيه مفعول هو المستند إليه وقدم عليه على طريقه فعل أو على طريق القيام  
قال وجه الدفع أن ذلك لا يترتب عليه لا على أن خبر بانه مرفوع فإن  
ذلك قد علم من أصل كلامه في المرفوعات والوجه الذي استحق به الترفع

وكلما استأنى الكلام  
اللعنوة ومن  
العقلية

اجتمع إلى الأعراب العسائي الحسائي للاسم وكان الفاعل متحد بعينه متعدي وغيره متعدي كان  
المتعدي أولى بالحركة المستقلة ليقبل الفعل والمتعدي أولى بالحركة الحكيمة ولذلك قيل  
لأنه الأول فاعطى النقل قبل الكلام بما بعده قال — وزافعه ما أسند إليه معنى الفعل  
وشبهه ويعني زافعه ما شئنا عاملا في اصطلاح النحويين ومعنى العامل هو الأمر الذي  
يتحقق به المعنى المقصود للأعراب ومعلوم أن مقتضى الأعراب في الفاعل هي الفاعلية  
على ما تقدم ولا يستقيم الفاعلية ولا يحقق الاستدلال من الفعل وشبهه يعلم أن ما  
استند إليه هو العامل ولا فرق في الفاعل من أن يكون متبعا أو متبعا فزيد في قام زيد  
فما حرمه مثله في قام زيد لأنه إنما كان فاعلا باعتبار ذكر الفعل معه فالأصل من هو  
له وهو ذلك أنت أو نقي قال — والأصل أن إلى الفعل لأنه أحد جزئي الجملة  
المفترقة إلى ذكرها وقد وجب تقديم الفعل فيبقى أن يليه الجزء الآخر المفترق إليه لا غيره  
من الفضلات إذا لم يفرق اليه بالذكر أو في من المستغنى عنه قال — فإذا تقدم  
عليه غير وكان في اليه موخر أو هو أو ما تقدم ثم أسند على ذلك مسليين أحدهما جاز  
والأخرى مشعة ولا وجه للفرق بينهما إلا اعتبار ما تقدم ذكره ووجه الدلالة هو  
أنه قد علم أن الضمير لا ندله من عود على مذكور أما لفظا ومعنى وأما لفظا لا معنى  
وأما معنى لا لفظا فإن كان غير عائد على شيء من ذلك كان منعيا وقد جازت علامه  
رند وامنح ضرب علامه رندا فلو كان كل واحد منهما على شئ جازت المسألة أن لا يشعرا  
ولما جازت أحدهما واشتبع الآخر ولا يصح شئ ما ذكرناه وهو مناسب فوجب  
التعليل وأما قول الشاعر حرى به عني عدي حطم جرا الكلاب لعاويبات وقد فعل  
فقد ورد عند المحققين ومنه قول شبيب بن شعبد

واحد لفظا لا معنى  
واحد معنى لفظا  
ضرب بعلامه زيد  
ضرب بعلامه

المتعدي أولى بالحركة  
المتعدي أولى بالحركة



جرى مؤداه بالعبارة عن كره وحسن فعل كما يجري شتمان ومن جبر ضرب علامة رندا  
تخرج به وهو ضعيف فصل ومضرة في الاستناد اليه كظاهرة الى اخره قال  
الشارح رديا به يصح وقوع المضمر فاعلا كما يصح وقوع المظهر فاعلا وهذا وان كان  
غير ملتبس الا انه ذكره لاستتماله على مسئلة تلبس على المستدبر وهو مثل رديا  
وكذلك امتنع الكلام فيها واستدل عليها ولا عرصه ان يسوق باب الفاعل المجهول  
الى شيء واحد فاحتمال على الاتيان به بذكر الفاعل المضمر في الذكر باعتبار احد مسائله  
ثم تسوق المسائل قال فمقول رديا ضرب فتوى في ضرب فاعلا وهو ضمير  
يرجع الى رديا الى اخره وعرضه ان ثبت ان رديا في رديا ضرب ليس فاعلا للفعل المناخر ولا  
ان الفاعل محذوف فان الامر قد يوهمان فاستدل على ذلك بجواب انضرت انت  
ضرت فلو كان رديا فاعلا لوجب ان يكون انا فاعلا ولو كان انا فاعلا لوجب حوازا انضرت  
ولما لم يحذف رديا على انه ليس بفاعل وكذلك لو كان الفاعل محذوفا في رديا ضرب لجاز  
حذفه في انا ضرب ولما لم يحذف العلم باستوائهما في مصحح الجواز والامتناع ولا يجوز  
اضماره مستترا في انا ضرب ليعقدان الاستدلال في الماضي بشرط ان يكون المفعول  
غايبا وهذا ليس بغايب ولما فقد شرط الاستدلال ولا بد من الفاعل وجب ذكره على  
حسب ما نصيبه الوضع له لفظ بارز موجب ان يوثق به وسياتي الكلام في المضمرات  
بتفاصيله فصل ومن اضمار الفاعل على قولك ضربت رديا ان  
اخره قال الشارح الاضمار في هذه المسئلة من هذا الفعل ليس على  
باب الاضمار المقدم بل هو اضمار قبل الذكر ولذلك ثبت عليه ولكنه لما كان اضمارا  
صح ابرتيان اذ كلامه في مثله باعتبار الاضمار ولما شاق هذه المسئلة وتكلم عليها

والذي وضع  
له ٩٩  
ان الفاعل  
في قولنا  
ضربت رديا

وهذا هو خبر السلي  
في خبره

باعتبار توجه فعلها مع فعل اخر الى ظاهر بعد ما ذكرنا لانها من باب التوجه فذكر  
الاضمار احدى المسائل وجرد ذكرها باعتبار امر اشملت عليه من باب اخر ذكر جميع المسائل  
وهذا الباب صابطه ان يكون فعلا او شبهها من وجهين في المعنى الى شيء واحد  
ذكر بعد ههنا ظاهر ان قد يكون وجهين على جهة الفاعلية وقد يكون على  
جهة المفعولية وقد يكون الاول على الاول والماني على الثاني وقد يكون على  
العلش مثل الاول قام وقعد رديا وضرت واكرمت رديا وضرت وقام رديا فاذا  
اعمل الماني في الظاهر بعد ما لا تخلو الاول من ان يكون موجها على جهة الفاعلية وهي المتبادر  
التي هي اصل الفعل وجب الاضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند الجمع بين قول  
ضراحي وضرت الرندي وشبهه وامتنعت على مذهب القرا وجاز من غير اضمار  
على مذهب الكسائي الدليل على جواز ما ورد ومثلها في كلام الغزبي كقول  
جرى موهبا واستعرت لون مذهب ونظار ما اذا ثبت جوازها وجب الاضمار  
ليلا يودى الى فعل من غير ذكر الفاعل وليس ذلك من لغتهم فثبت ما ذكره المحققون  
واما مذهب القرافة لما راي المسئلة لا تخلو من احد من كل واحد منهما على خلاف  
الاصول حكم بمنعها لانه ان اضمار اضمر قبل الذكر وان حذف حذف الفاعل فوجب  
اعمال الاول فيها ولو قال في نحو قام وقعد رديا ليعامل في رديا الفعلان معا ولا ضمير في  
واحد منهما وموجب عن مثل جرى موهبا انه على خلاف القياس واستعمال النضار  
واما الكسائي فانه لما ثبت عند الجواز راي انه لم يلزم من الاضمار قبل الذكر راي  
ان الحذف اقرب وهو بعيد فان الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع وحذف الفاعل لم  
يكن لازما لم يلزم من احد ههنا الاضمار اقرب وان كان الاول محتاجا الى مفعول

او عطف  
المفعول  
فانه كان على  
جهة الفاعل  
عليه وجه  
من المسئلة  
في الفصل



وَجَبَّ حَذْفُهُ لَكَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ الزَّيْدُونَ وَلَا سَوَّلَ ضَرَبْتُهُمْ وَضَرَبْتُ الزَّيْدُونَ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ  
 لِلْأَصْمَارِ مَقْشُودٌ وَهُوَ كَوْنُهُ فاعِلًا وَأَمَّا الْمَفْعُولُ فَفَضْلُهُ فِي كَلَامِهِمْ بِجَوْزِ حَذْفِهِ فَلَدَلَتْ وَجَبَ  
 الْحَذْفُ لِيَلَا يُوَدِّي إِلَى الْأَصْمَارِ قُلُوبَ الذَّكَرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَقَدْ اسْتَمْتَحَلْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَفْعُولِ  
 الْبَاقِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ فِي مِثْلِ طَبِئْتُ وَطَبِئْتُ رَدًا قَائِمًا فَانْتَبَهْتُ بِحَبِّ دُرِّهِ ظَاهِرًا لَدَى أَنْ أَصْبَرَ  
 مَفْعُولُ قُلُوبَ الذَّكَرِ وَأَنْ حَذَفَ حَذْفُ مَفْعُولٍ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ وَفِيهِ بَيِّنَةٌ أَنَّ ذَلِكَ خَبَرُ الْمُبْدَأِ  
 فَإِذَا جَارَ حَذْفُ خَبَرِ الْمُبْدَأِ لِلْقَرِينَةِ جَارَ حَذْفُ ذَلِكَ فَإِنْ أَعْمَلَ الْأَوَّلُ فَلَا يَحِلُّوَالثَانِي مِنْ أَنْ  
 يَكُونَ لِلْفَاعِلِ أَوْ لِلْمَفْعُولِ فَإِنْ كَانَ لِلْفَاعِلِ وَجَبَ الْأَصْمَارُ بِأَنْ يَكُونَ الْأَصْمَارُ أَقْبَلَ  
 الذَّكَرِ فَيَتَوَقَّعُ امْتِنَاعَهُ لَكَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ لِأَنَّ الزَّيْدِينَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ الْمَقْدَمِ  
 فَهُوَ فِي الْمَعْنَى مَقْدَمٌ عَلَى الْفِعْلِ الْبَاقِي فَكَانَ الْأَصْمَارُ عَادًا عَلَى مَذْكَورٍ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ  
 لِلْمَفْعُولِ فَالْأَخْسَرُ أَنْ يُضْمَرَ وَبِجَوْزِ حَذْفِهِ وَأَمَّا أَحْسَنُ الْأَصْمَارِ لِأَنَّ الْحَذْفَ يُوَدِّي إِلَى  
 لَيْسَ وَالْأَصْمَارُ رُسُومُهُ وَسَيَّانَ ذَلِكَ أَنْ يَنْقَلِ قَوْلُهُ كَيْفَ بِي قَوْلِي أَطْلُبُ فَلَيْلُكَ يَوْمٌ أَنْ  
 يَكُونَ أَطْلُبُ الْقَبْلَ وَبِجَوْزِ أَنْ يَكُونَ لَغَيْرِهِ وَلَوْ قَالَ لَمْ أَطْلُبْهُ لَأَسْفَى ذَلِكَ اللَّيْلُ فَلَا كَانَ ذَلِكَ  
 وَلَيْسَ قَدْ أَصْمَارَ قَبْلَ الذَّكَرِ كَانَ أَحْسَنُ مِنَ الْحَذْفِ وَهَذَا جَارٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ لَوْ قُلْتُ قَامَ  
 زَيْدٌ وَضَرَبْتُ أَصْرَبْتُ مَفْعُولُهُ زَيْدٌ فَكَانَ الْأَخْسَرُ أَنْ يَقُولَ وَضَرَبْتُهُ فَلَدَلَتْ هَاهُنَا وَجَارَ  
 الْحَذْفُ مِنْ حَبِّ كَانَ الْمَفْعُولُ فَضْلُهُ يَسْتَعْنِي عَنْهُ فَلَا جَارَ إِلَى دُرِّهِ وَقَدْ اسْتَدْرَكَ  
 عَلَى ذَلِكَ الْمَفْعُولِ الْبَاقِي إِذَا كَانَ غَيْرَ مَطْمَئِنٍّ لَمْ يَكُنْ رَاحًا وَطَبِئْتُ وَطَبِئْتُ فَلَا يَكُنْ رَاحًا  
 قَائِمِينَ فَانْتَبَهْتُ بِحَبِّ دُرِّهِ ظَاهِرًا لَدَى أَنْ أَصْبَرَ  
 ضَمِيرُ الْمَفْرُودِ لِلْمُسْتَعْنِي وَإِنْ قُلْتُ وَطَبِئْتُ هَاهُنَا مَحَلُّ الْمَفْعُولِ الْبَاقِي مُشْتَقٌّ فِي الْأَوَّلِ مِنْهُ وَأَمَّا الْبَاقِي  
 فَلَا أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ وَلَا يَحْذَرُ فِيهِ نَظَرٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا أَنَّ الْأَصْمَارَ قَدْ

أي على ذلك  
 المحذوف واللام  
 ضمير

في قوله  
 لا يَحْذَرُ فِيهِ  
 نظراً

عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْشُودِ الْوَارِثَ وَلَا يَحْذَرُ فِيهِ هَاهُنَا لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى شَبَهَ الْقِيَامِ وَأَمَّا الْحَذْفُ  
 فَكَانَتْ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ خَبَرُ الْمُبْدَأِ لَكَوْلِكَ زَيْدٌ وَالْعَمْرَانِ بَيِّنَةٌ وَلَا خِلَافَ أَنَّ أَعْمَالَ كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْ أَعْمَالِنَا جَارٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَإِنْ كَانَ الْبَصْرِيُّونَ يَحْتَارُونَ أَعْمَالَ الْبَاقِي وَالْقَوْمُونَ يَحْتَارُونَ  
 أَعْمَالَ الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ يَحْتَارُونَ فِي ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ بِمِثْلِ مَسْئَلِهِ  
 أَنْتَ أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا وَهَؤُلَاءِ أَفْرَأُوا دَابِيَهُ وَوَجْهَ الْأَسْتَدْلَالِ هَوَانُهُ لَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلُ  
 لَكَانَ الْأَخْسَرُ أَفْرَأُوهُ وَلَمْ يَأْتِ أَفْرَأُوهُ قَدْ لَعَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَسْتَمِ أَنْ يَقَالَ  
 حَاطَ عَلَى الْحَدِّ الْجَارِ مِنْ قُلُوبِ تَالَمَ مُخْتَلِفٌ فِي الْحَوَارِ وَأَمَّا اخْتِلَافُنَا فِي الْأَخْسَرِ وَأَذَابَتِ أَنَّ أَعْمَالَ  
 الْأَوَّلِ لَيْسَ بِأَخْسَرَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَعْمَالَ الْبَاقِي أَحْسَرَ مِنْ الْأَوَّلِ لِأَنَّ تَالَمَ ثَالِثٌ وَلَوْ كَانَ  
 قَالُوا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 الْأَخْسَرُ وَالْأَعْمَالَ لِلأَوَّلِ فَانْتَبَهْتُ بِحَبِّ دُرِّهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْأَجْمَاعُ عَلَى مَذْكَورٍ لَيْسَ بِأَخْسَرَ  
 وَمِثْلُ ذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ الْجَمْعُ عَلَيْهَا أَصْلًا قَبْلَ أَنْ يَصَارَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ أَوَّلِي وَمِنْ  
 حَسْبِ الْمَعْنَى هَوَانُهُ أَصْلُ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُنْ عَامِلُهُ وَهَذَا الظَّاهِرُ بِلَى الْبَاقِي فَكَانَ وَلَمْ يَكُنْ  
 عَامِلًا لَدَى مَا فَضَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَاصِلٌ وَأَنْشُدُ سَبِيحَهُ مُسْتَدِلًّا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ يَحْذَرُ وَيُضْمَرُ  
 اسْتِعْنَاعُهُ بِقَوْلِهِ نَحْنُ مَعْنَا دَابَا وَنَتَّ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ  
 وَهُوَ وَاضِحٌ وَبِقَوْلِهِ وَمَنْ يَكُنْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحَلَهُ فَأَيُّ وَفِي بَابِ الْغَرَبِ يَسُ  
 وَيَقُولُ ضَائِي الْبَرْحَى رَمَانِي بِمَرْكَبٍ مِنْهُ وَوَالِدِي بِرَأْيٍ مِنْ أَجْلِ الطَّوْبِ بَاقِي  
 أَوْ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ أَنِّي ضَمَيْتُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ لِي وَبِأَيِّ وَكُنْتُ غَيْرَ عُدُورٍ  
 وَاصْتَرَضَانَهُ لَا يَنْهَضُ لِي قَبِيلًا وَفَعُولًا صَالِحًا لِلتَّعَدُّدِ فَلَا جَارَ إِلَى مَقْدَرِ الْحَذْفِ  
 وَبِأَيِّ وَجَبَ الْقَوْمُونَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ خِلَافِهِ الْأَصْمَارُ قَبْلَ الذَّكَرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ فَكَانَ

أي على ذلك  
 المحذوف واللام  
 ضمير



فَلَوْ أَنَّ مَا اسْتَعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ غَيْرِ حَاضِرٍ مَوْجِبًا أَنْ تَكُونَ سَعْيُهُ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ غَيْرِ  
جَائِزٍ لِأَنَّهُ مُسْتَفْتٍ فِي سَبَاقٍ لَوْ فَكَوَّانَ لَمْ يُطْلَبْ مُوجِبًا إِلَى قَلِيلٍ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي سَبَاقِ  
جَوَابِ لَوْ جَوَّابًا لَوْ طَالِبًا لِلْقَلِيلِ فَمَا كَوْنُ قَالِمًا فِي صَدْرِ الْبَيْتِ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ الْقَلِيلُ  
وَفِي غَيْرِهِ أَنَّهُ طَالِبٌ لِلْقَلِيلِ وَمَوْسِنًا حِصْرًا وَإِضَافَتُهُ قَالَ بَعْدَهُ وَلَئِنْ مَا اسْتَعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ  
وَفَهْمٍ مِنْ سَبَاقٍ كُلِّهِمْ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ إِلَّا لِلْمَلِكِ فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يُطْلَبْ مُوجِبًا إِلَى  
قَلِيلٍ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ طَالِبًا لِلْقَلِيلِ فَمَا كَوْنُ الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ مَا أُطْلِبَ إِلَّا  
الْمَلِكُ وَفِي قَدْرِ الْبَيْتِ أَنَّهُ يُطْلَبُ الْعَلِيلُ وَمَوْسِنًا حِصْرًا وَإِذَا بَيَّنَّتْ أَنَّهُ لَيْسَ مُوجِبًا الْقَلِيلِ  
أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِذْ شَرَطَهُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلَانِ مُوجِبَيْنِ إِلَى سَعْيٍ فِي أَحَدٍ هَذَا الْبَابِ  
فَصَدْرُهُ سَبَبِيَّةٌ وَجَرَى الزَّمَانُ عَلَى مَا أَزَادَهُ وَأَمَّا صَاحِبُ الْإِصْبَاحِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُقَدِّمٌ  
حِجَّهُ أُخْرَى وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يُعْطِ عَلَى قَوْلِهِ لَمَّا بَيَّنَّا فُلُزَمَ مَا مَقْدَمٌ وَلَكِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ

الحال إذا كانت أحوال لم يلزم أن يكون الطلب متبنا بل يجب أن يكون متبنا على ظاهر  
فكانه قال لو كنت متابعيا لحيشه ديتيه لكان في العليل غير طالب له فيكون  
اللعن ان محض وهذا السعد يوضح ان يكون من هذا الباب ويكون مداعل الاول والظاهر  
مع شموله إذا استعمل أو العطف الكثرة وأيضاً فانه قد فهم من مساو كلام الشاعر  
انه لم يقصد الى معنى طلب الملك في سياق قوله ولما استعجى لمجد موثيل وانه تفسير  
للمفعول الذي حذف في قوله ولم اطلب ولو كان من هذا الباب لا يقتضي أن تكون أحوال  
الاول اولى لأن الفصح قد عدل عن أعمال الثاني مع امكانه الى أعمال الاول  
على وجه يستلزم ضعفاً فلولا انه أولى ما اعتقر من اجله الضعف الذي لزمه وهو حذف الصبر  
من ولم اطلب وإذا انصرف في نحو كسوت وكسائي اياها او كسلها زبداجه فان كانت الحجة  
واحدة فلا اشكال وان كانت متعددة وجب أن يكون التقدير مثلها فحذف المضاف للعلم  
به لأن الصدر وكسائي حجة والضمير لها لما يلزم من كون الصبر بغيره وهو بعيد وإيضاً  
فانه يؤدي الى أن يكون الصبر بغير من يعود عليه وإيضاً منطلق في قولك طنبت طنبتي  
اياء او وطنيته زيداً منطلقاً اشكل لأن الظاهر بغيره وفي ضمير صيره وإيضاً به بوجوب  
تعيينه والحواس — انه لما لم يكن مقصوداً به الذات والصبر مجرداً عن الصبر صحيح  
لغيره ومضمراً أو المتعدي الى الله لم يحذف هذا الباب سموها منعه الجرمي وإجازه اخرون وقالوا اني  
لعل وعسى زيدان مخرج وذلك يستلزم حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا لو اعمل الاول لقالوا  
لعل وعسى زيداً خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيداً خارجاً وهو أيضاً يستلزم  
حذف مفعول عسى والـ — ومن ضمارة مؤلفه إذا كان هذا فاسي وهذا الضمارة جاز  
لليام فله ذلك عليه وليس ضمارة قبل الذكر لأن العرائع واميها مقام مقدّر والذكر وان يمتد امرؤ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ای نور اللہ علیہ السلام  
مکملہ الہامیہ طبعی

تقریر المصراع

تقر ولا شك في ما ذكره لآلام الحرق  
وهذا من فنت وتفتينه او اياته  
انها من الغائب اشياء لان شرطها  
المتكلم اذ يوجب العلم فلا يرجع اليه غير  
ان لم يتقدم بداهة المتكلم في الغائب  
في المتكلم بداهة المتكلم في الغائب  
مطلقا واما في الغائب  
فانما هو في الغائب من قام به  
فانما هو في الغائب من قام به  
فانما هو في الغائب من قام به  
فانما هو في الغائب من قام به

في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٢٠٠ هـ  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين



أمر واحدا ان يكون محذورا ان يكون له ان يكون فعل مخصوص بذلك  
 والافالمعنى اذا كان ما يحسن عليه من السلامة وهو الذي يشترط به لانه مستثنى عما بعده  
 من القرار فذلك شتره بقوله اذا كان ما يحسن عليه غذا ولو ارفع عدل كان جازا ونعني ان يكون فاعلا  
 وانما جاز وجوب الاضمار ضرورة نصب غير وجوب ان يكون متعلقا بالان يكون ان النامة ويجوز  
 ان يكون متعلقا بخذوف على ان يكون ان النامة نصب فصل وقد يحى الفاعل ورافعه مضمرة  
 انما ذكر الفعل لتعلق الفاعل به اذ لم يفعل حقيقة لا بدركه فلما فرع من ذكر المقصود ذكر حكم ما هو  
 عليه وهو الفعل ولم يذكر وقوعه ظاهرا للعلم به وان كان ذلك فهو ما في قوله وقد يحى حذف  
 الفعل ضربين واجب وحائز والواجب ان تقوم به تارة على خصوصية الفعل ويكون معه ما يمنع  
 جامع للفعل والجاز فاما عند ذلك ثم ذكر الجاز فتسوله ليسمع له فيها بالعدو والاصال رجال  
 وليك ريدن وشبهه وذلك لانه لما قيل يستخرج علم ان ثم نسخا فانه دال عليه فلما  
 قيل بعد ذلك رجال علم ان المراد نسخ رجال وذلك ليك ريدن وتقدره فاعلا احسن  
 فقد رخص مبتدأ لان القرينة فعلية وكانت بقدر الفعل اولى والبيت ليك ريدن ضارح  
 لخصوصية ن ومختبط مما يطعم الطولح ن والضارح الدليل والمختبط السائل لانه كان  
 يحيرهما وتسوله مما متعلق بمختبط اى ابتداء من ذلك او مختبط من اجل ذلك والطولح  
 جمع مطيحه على غير قياس كل واحد جمع ملغ وقبله سقى جذا امسى يدوم ما ويا من الدلو والحوزا  
 عاد ورايح ن وروى ليك ريدن مع اليا وكسر الكاف ونصب ريدن فهو واضح ويخرج  
 بذلك عن الاستشهاد به وكذلك اذا قلت في جواب قول من ضرب ريدن فانه نفهم ان المعنى  
 ضرب ريدن وكذلك ما استشه به وذلك من الواجب هل ريدن وان كان هو ما ان المسئلة لا شذوذ  
 فيها وانها شايعة في ان يخرج وليس الامر كذلك بل هو ريدن خرج ساد وهو في شذوذ

عنه

قوله اذا كان ما يحسن عليه  
 من القرار فذلك شتره  
 وانما جاز وجوب الاضمار  
 ان يكون متعلقا بخذوف

قوله ليك ريدن  
 وذلك ليك ريدن  
 وتقدره فاعلا احسن

خرج

شكها

مقدر الى ما ذكره وانما لم يحسن عندهم هل ريدن حرج وشبهه اما لان كل بمعنى قد على  
 ما نقوله مستثويه وكانت الفعل اولى واذا وقع بعدها الاسم كان كوقوعه بعد قد ولا  
 لينوع ذلك فلا ينوع هذا وانما لان كل موضوع للاستيفهام مقتضى للفعل في المعنى  
 فكان ذكر الفعل بعده لفظا هو القياس ولا يرد عليه ان يرد حرج فان الهمزة تصرفوا فيها ما  
 لم يصرفوا في كل ولذلك حار ان يرد ضربت ولم يجره هل ريدن ضربت ولذلك حسن ان ريدن  
 اكسر مني الرمنه ولا في غيرها من ادوات الجزا الا في ضرورة الشعر كقولهم  
 صغده نوره في طائر اينما الروح تملها <sup>نقيل</sup> وقال <sup>نقيل</sup> فمق وأغل برزهم يحثوه  
 ويعطف عليه كاسي الشاقق والمرفوع بعد اذا الشرطية جازية عند سبويه الامران  
 فاذا ثبت ذلك وجاءت هذه المسئلة على وجه شد ودخولها على وجه مستقيم اولى  
 من حملها على وجه آخر من السدود مستدرها بالالف اولى من تعديها بالابتداء فانه اذا قدر الفعل  
 وقصر عليها ما يقتضيه واذا قدر الابدال لم يفر عليها ما يقتضيه لفظا ولا تقدر اذ كان ذلك  
 اولى ويحل عن الجرمي انه مبتدأ ونفعل عن سبويه جواز الامر من مذهب سبويه في  
 ان يرد حرج جواز الامر من هو الصحيح وعنه اذا الشرطية جواز الامر من ايضا فذلك لو  
 انك حثني ولو انتم تملكون والمخاراة فاعل في الجميع ومن ذلك قوله وان احدث من الشركين  
 استشار فانه قد دللت القرينة على خصوصية الفعل ووقع ضمته مما لا يصح ذكر الفعل معه  
 وهو الفاعل المفسر لانه لو ذكر لادى الى ان الجمع من المفسر والمفسر فمفسر غير مفسر  
 وقد صحح بعضهم كونه مبتدأ وكذلك قوله تعالى ولوانهم صبروا وهو كل موضع وقع  
 ان المفعول فيه بعد لوانا وحب حذفه ليقيم القرينة الدالة عليه وهو ما في ان  
 من مع الشوب ومعه ما هو في المعنى مفسر فكان مثال استجارك في قوله وان احد

والاستيفهام

ولم يحسن  
 الكوفي اكرمه



ولذلك لو قيل ولو صبرهم لم يجز ولو قتل ولو انهم صبروا كان جازا من حيث انما يدلك على انهم فيه  
 الى الفاعل وقد راعى العرب في ان هاهنا ان يكون فعلا ان امكن محافظة على صورة الفعل  
 من حيث اللفظ معقول لو ان زيد اتمت ولا يقولون لو ان زيدا اتمت فاذ لم يكن اتمت  
 لانه راجع الى نفس لفظي فاعتبار المعنى اجد معقولون لو ان زيدا يقول لا اتمت ومنه  
 قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجر اقلام وسائر حطبها في ذلك فصل الحرف ومنه  
 قولهم لو ذات سوار لطمني ويحتمل ان يكون للمعنى ان يكون شرطية ولا يخرج ذلك عن القليل  
 واذا اقدت شرطية قد جازها بخلافها واذا اقدت للمعنى لم يخرج الى تقدير وهو للمعنى  
 بجي علمه ليم كان اصله ان خلا سريفا لطمته امة فقال ذلك على معنى لكانت محتملة  
 فكون شرطية او على معنى التمني فكون للمعنى قال ومنه المثل الاخطية فلا الية  
 ويروى هذا المثل منصوبا ومنزوعا فاذا نصب فليس من هذا الباب وانما يكون من باب خبر  
 كان المحذوف عاملة على ما سأتي واذا رفع كان من هذا الباب وبحسب حذوفه لان القصة  
 في الاصل ذلك على المبدأ وقد اشتهرت على امر لا يجوز جماعة الفعل معه وهو كونه مثلا  
 وتقديره لا يكون له خطية ويجوز ان يندرك ان امة وما مضى اذ لا يخل ذلك المعنى  
 ويقال ان ذلك خطأ لان لا خطية عنها امره بل امره في هذا لم نال جهدا في ان خطية عند فطاعتها  
 ولم يخط فمات الاخطية فلا الية اي لا يثبت تلك الخطية ما التفت جهدا في ان خطية عند فطاعتها  
 ولم يخط فقال الاخطية فلا الية اي لا يثبت تلك الخطية ما التفت جهدا في ان خطية عند فطاعتها  
 وان لم يزل لك خطية واذا نصب فالعبد ان لم ان خطية فكون ناقصة وصار مثالا في  
 في المداواة والتجيب لاذر ال التعرض فلا ينفذ قوله فلا الية ان نصب فظاهر ويكون  
 نصبه نصب خطية وكان ممددة واذا رفع جاز ان يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره ولا يفسر الية

امرو

وتبين ان  
 لا حسن

لا حجة

الالة وضع لاموضع غير من غير نكرار ودلك قليل وساع لكونه متلاوا مما جازد للتوفيق مع  
 النكرار ونحوه لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اي لا الية حاصل وهو ايضا قليل المبتدأ  
 والخبر هما الاسمان المحذوران للاسناد قال الشارح هذا المبتدأ والخبر جدير وليد  
 لعل ذلك مما يخص صيته اسميهما ومثل ذلك غير مستقيم اذ لا يستقيم ان يحد بخلافان  
 حقيقة واحد فاما لا يمتنع ان يقال الانسان والفرس جنس متحرك وتصدق احدهما فلذلك هذا  
 فان زعم انه حد بما استملا عليه من الامر العام وهو كون كل واحد منهما مجردا عن العامل لم  
 يشتم الا على تقدير ان يذكر اسميهما من تلك الجهة العامة مثال ذلك ان يقول الحيوان جنس  
 متحرك فصدق على الفرس والاسنان فان الاطلاق محذوف الاعم خطأ فالا انسان على الفرس  
 باعتبار كونه حيوانا لا بما دله تضمن وهي غير مستعملة ويمكن هاهنا ان يقال المرفوعان  
 بالابتداء هما الاسمان المحذوران للاسناد وانما اترك ذلك ليعلم بما ورد عليه لو افرد ذلك  
 انه لو افرد المبتدأ وقد علم ان الخوثن انما يميزونه بكونه مستندا اليه لو رد عليه اقام الرتبة  
 فانه اسم ليس مستندا اليه وهو مع ذلك مبتدأ عند من يخرج من الحد ما هو صفة فلا يخل  
 وان لم ير اذ جاز الخبر بكونه مستندا به ورد عليه اقام الرتبة لان مستند به وليس بخبر فلا  
 يطردها لم يملكه افرادها لذلك ولم تراخى عن اصطلاحهم جمعها بجذر وليد ليدل  
 ذلك عليه فيه وكان مملكة ان يحد بكونه مستندا اليه ويردوه اليه اسم الاخر وهي الصفة التي تعد  
 حرف النفي وحرف الاستعظام رافعة لظاهر الالة كره التوزيع في الحد والتحقق ان المعنى  
 الذي كان به المبتدأ مستندا معني ولجذ كونه اسما مجردا عن العوامل لصدر الكلام في الاصل  
 فهذا هو المعنى الذي سمي باعتبار مستندا وانما عدل الخوثن عن تعريه بما يودي  
 اليه من الدور في حوال المبتدأ لانه لا يعرف ان له صدر الكلام في الاصل حتى يعرف

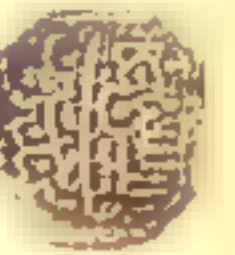
المبتدأ والخبر

يحد

الاختصاص  
 باعتبار



كونه مبتدأ وإذا لم يعرف كونه مبتدأ لا بد لك أن تدور بعد لواعنه لقله فأيده إلى كونه مبتدأ  
مستند إليه وإن لم منه مركب قسم منه لما فيه من الفائدة للمتعلم لأن ذلك القسم في حكم  
العدم لقلته وتدوره وخبر المبتدأ وإن كان يكون فعلا جازا أو مجزورا أو جملة اسمية راجع  
إلى كونه اسميا في التقدير ولذلك لا يغتفر قولهم فيه انما قسم لأنه في المعنى مفرد محتمل بمعنى المبتدأ  
اليه والمؤنحدا ما أن يكون فعلا أو ما أن يكون اسميا أو ما أن يكون حرفا لأجابه أن يكون  
حرفا لما تقدم من أنه لا يكون لحد حرم الحمله ولأن يكون فعلا لما تقدم من أن الفعل انما  
يُستند إلى ما بعده فوجب أن يكون اسما وأما حارز وقوع غيره في الصيغة لأنه بناؤه  
لأن الفعل الذي وقع بناؤه الاسم قال الشارح فذكر اجناس العوامل للفظية الداخلة على  
التي هي ان قال الشارح فذكر اجناس العوامل للفظية الداخلة على  
المستد والجزم ثم بين أن دخولها عليها مما يحجزها عن ذلك لكونها راجعان لمعولين قال  
تلقب باحد هما وإن كانا كثرهما انما سلبت باحد هما انما على إزاده أن الرفع الحاصل بعد  
دخولهما غير الرفع الذي كان قهما وانما على معنى إزاده التفصيل بعد الاجال أي بعضها  
سلبت بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك جار بقول الزيدان ضربا العزم فلا  
لمزم أن يكون كل واحد منهما ضربا واحدا وعليه الاستدلال جميعا بل يجوز وجوز أن يكون  
كل واحد منهما ضربا واحدا وعليه قوله تعالى فقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا  
او نصارى وقال اليهود والمصارى نحن انباء الله واجباؤه قال وأنما اشرط  
في التحديد أن يكون من اجل الاستدلال لأنه المعنى الذي حصل به التركيب مقتضى  
للاعراب أدلوا ذلك لكان على ما ذكره من حكم الأصوات التي لا اعراب فيها وشبهها  
بالأصوات في كونها غير معربة لا ينفاء مقتضى الأعراب ثم ذكر في الأصوات في البناء



تألف على أن ساهما كان مانع كثرها من المبنيات مجاز ذلك سافضا ههنا وهو أن يكون في  
الأعراب لاسفاء السببية لوجود المانع واسفاء السبب بينا في وجود المانع ويجوز أن  
يكون إزاد بالأصوات التي سطرها من غير تركيب مثل الف ما وشبهها ههنا من المفردات  
التي لا قصد منها تركيب فيستدفع الاعتراض ثم ذكر العامل ففتا لكونها مجزأة للاستناد  
موزاهما وقد تقدم أن العامل هو المعنى الذي تخفوه مقتضى الأعراب وللجوابين في  
بعضيه ههنا مداهب فذهب البصريون المناخرون إلى ما ذكره وهو كونها مجزأة من  
الاستناد وذهب المعدون منهم إلى أن يكون المبتدأ مجردا عن الاستناد رافع له وهو  
والمبتدأ جميعا زاعان الخبر وذهب القومون إلى أن المبتدأ عامل في الخبر والعجز عامل في  
المبتدأ فوجه الأول أنه معنى امضاء الأمر من جميعا اقتضا ولطفا في تحقيق مانه ثبت  
الأعراب فوجب أن يكون هو العامل قهما في طنت ولا بد من أحد التحديد بانفاق لأنه  
لولا التحديد لاشغى ذلك المعنى الذي به يكون هذا الأعراب فوجب اعتباره  
ووجه الثاني أنه عدى فوجب أن يضار إليه على أفراد الإضروره ولا ضروره في اعتبار  
الخبر فوجب أن يكون المستد امعة جزا في العمل وهذا الشئ سي في التحقيق فانه وإن كان  
عدا فغيره اعتبارا لوجود وهو الاستناد فلم يكن عدا ماضيا ومعه وجود فصارت  
الزيادة التي اعتبروها لأجل الوجود لا معنى لها ولم يدر عدا ما ليس هو ههنا موجبا  
ولاستنباط التحقيق وإنما هو كالعلامة للشئ وقد يكون العلامة عدا ثم تحصيل الخبر  
بزيادة مع استنوا الاستناد اليهما علم محض فلو صح أخذ المستد عاملا في الخبر لصح أن يكون  
الخبر عاملا والمستد ووجه قول القومين أن كل واحد منهما لا يكون مستندا ومستدا  
اليه الشارح فذكر اجناس العوامل للفظية الداخلة على



الآية وهذا ليس مستعصم فالعنى الذى يقتضى ان يكون الآخر خبرا فصار المقصود  
 الاعراب فيها واحدا فيجب ان يكون هو العامل فيها اصله طنت زيدا فاما فانما تنكون  
 على ان العامل في المفعول طنت لما كان هو المقصود لها جميعا الاستغناء الذى به يقوم  
 المعنى المقصود للاعراب وهذا لك وايضا فان هذه العوامل كالعلامات واذ جعل  
 كل واحد منها علامة على رفع الاخر ادى الى ان يكون العلامة متاخرة عن المعنى عليه  
 وهو خلاف القياس العقلى فان قيل فقد علم انما في مدعو ومدعو في ابي نحو قوله  
 اياما مدعو اجيب بان اسما الشروط انما علمت من جهة تضمنها معنى وان كانت  
 متعولة من جهة معنى الاسمية فالحال في خبران ايضا فاما فاطعون بوجود ما ذكره  
 في مثل كان زيدا قائما فيجوز ان يكونا مرفوعين على ما كانا عليه لوجود الرفع  
 لكل واحد منهما ولا يستعصم اخذ النجوى لهم في ذلك لان من مذهبهم ان قائم مرفوع على ما  
 كان مرفوعا به قبل دخول كان ولا عمل للكان فيه ولو اخذوا الخبرين قبل ما ذكره  
 ولا ينفي عنهم هذا الاعتراض الذى علم على ان يلاحظوه كونهم توفوا انه عدم محض  
 فتركوه لذلك فتركوا ما ذكرناه ثم سرع وشبهها بالفاعل على ما تقدم من المرفوعات  
 كلها متشبهة بالفاعل فتشبه المتبدا من حيث كونه مستند اليه وشبه الخبر من حيث  
 كونه خرابا من اجله وقد شبهها بافتقار كل واحد منهما الى خبر مضم اليه وكل ذلك قريب  
 من قوله وللمبتدأ على توجيها معروفة وهو القياس قال الشارح لانه محكوم  
 عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقوله ونكره يعنى ان مفرقه من العرف  
 ونزولها من ان يكون موصوفة لانها اذا انصفت تخصصت فترتب من العرف ومثل  
 بقوله ولعن مؤمن خير من مشرك والمراد كل عهد مؤمن ومثل ذلك ليس بمتشبهة

انما ان ظنت  
 ان تقضى فضاء  
 واحدا في المفعول  
 بحيث يقوم باقتضا  
 الواصل المقصود  
 حرا بواحد  
 للاداء بواحد للمفعول

فيه صحة للاسناد بل مثلها في قولك في الدار رجل عالم والذي نصحه ذلك صحة  
 قولك رجل خير من امراه ودر مختار من جراده وذلك جار في كل نكرة لم تصد بها واحدا  
 مختص وكان في معنى العموم وذلك صحة مستغنى واما غير موصوفه كالذكر  
 الداحل عليها مفرقة الاستغناء وام المصلة فانها اذا دخلت عليها دللت على ان  
 الحكم عالم ماشاء الحكم لاحد مما الا انه لا يعلمه بعينه فهو تسال عن التغير واذ كان  
 الحكم مطلقا صار الخبر في المعنى كوصفه فكانت في المعنى ككرة موصوفه واما نكرة  
 في سائر النفي كقولهم ما اخبر منك فان النكرة في سياق النفي نعم واذ اعمت دلت  
 للجمع فكانت في المعنى بالمعرفة واما ان يكون في كلام مقدر بالفاعل كقولهم شر اهر دانا ب  
 فان معناه ما اهر دانا بالشر واذ كان في معنى الفاعل صح الاستغناء لان الفاعل  
 محكوم عليه قبل ذكره فكانه موصوف فالوجه الذى صح الاخبار به عن الفاعل هو  
 المصحح للاستغناء بالنكرة التى في معنى الفاعل ومنه شر يجر الى محنة غروب يضرب في  
 شدة الضرورة المحوجة الى ما لا يليق ومنه مارية لادفاوه اى حجة جات بك لاهاب  
 بنا وذلك جار في كل نكرة اخبر عنها بجملة فعلية على ما ذكر من المعنى وقد قيل ان المصحح  
 كونه موصوفا في المعنى اى شر عظيم ومادته عظيمة وقيل لما فيه من معنى التوجب وقال  
 سنسويه وقد ابتداء بالذكورة على غير هذا وذلك انما في خبر لا فيك اى على غير باب  
 شر اهر دانا ب وسلام عليكم لانه ليس على معنى شر ولا على معنى الدعا وانما المعنى  
 مدح بانه لا اعوجاج فيه قال وهو شاذ واما نكرة مقدما عليها خبرها  
 وموظف اوجار ويجز وروقد كرام الناس في مثله فعامة البصريين لا يحرون رجل  
 في الدار واستقوا على حوز في الدار رجل فاما اللويون فمساوا فاعل مثل في الدار زيد عندهم

ادعوا



انصبا بفعل المقدور و رده البصرتون لجواز ان يكون في الدار زيد وجواز في داره زيد  
 لان الضمير نوحيت ان يكون المقدور ردي في داره وذلك يمنع كونه قاعلا وقائلا  
 البصرتون هو مستدام اخذوا في تعليله فقال قوم انما جاز في الدار رجل لانه تعين به  
 الخبرية ولم يجز رجل في الدار لاحتمال ان يكون صفة فيستطر الخبر مع السامع الخبر فلا  
 يلزم من جواز في الدار رجل مع تقي الاحتمال جواز رجل في الدار مع تقي الاحتمال وهذا غير  
 مستقيم لان مثل هذا الاحتمال لا يمنع بدليل فلو لم زيد القاسم فانه خبر له بايقاق مع انه  
 يجوز ان يكون صفة ويجوز ان يكون خبرا فيستطر السامع الجواب فلم يلبس هذا الاحتمال  
 بما في الثاني هو ان العرض ان يبين قرب البكرة من المعرفة في الموضع الذي وقعت فيه البكرة  
 مبتدأ وهذا الفرق لم يحصل للبكرة تقريرها من المعرفة في الموضع الذي وقعت فيه البكرة  
 في الدار رجل لان الخبر في معنى الضمير لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يأت الابعاد ان  
 صار كانه موصوف بالانterior الناعل لما كان الحكم عليه مقدما ما جاء معرفته ونكره  
 مرد طنه جواز فإيم رجل على انه خبر مقدم وجواب اما بقره تضمنهم في الظرف فاما  
 بقوله معنى الفاعل فيه حتى قال كبر ان الفعل مقدرا مراد واما ما يكون الطرف بتعريفه  
 الخبرية وقوله والخبر على تعين مفرد وجمله فالمفرد على ضربين حال عن الضمير  
 ومتضمن له قال السارح الخبر الذي تضمن هو دل اسم من اسم الفاعلين  
 والمفعولين والصفات كلها وانما اختصت بالضمير لانها تعمل عمل افعالها وان كانت في  
 الحقيقه للمبتدأ استندت الى ضمير في المعنى وان كانت كثيرة فلا بد من تعلو ذلك الضمير  
 بضميره والاكتبت بخبرها لاجتناب عن الاول واما غير ما فلا عمل لها فامحتم الى ضمير  
 وزعم اللوتمون ان كل خبر لمبتدأ في خبر غير المشبوه بالمشبوه وهو متضمن خبر

شامها شامها  
 والضمير في

يحتاج اليه قوله والجملة على اربعة اضرب وانما هي على ضربين كما تقدم في  
 اول الكتاب ولكنه قسم الفعلية فالمجردة عن الشرط والجزأ شامها فعلية والمضمنة  
 للشرط شامها ظرفية والاكثر على ان المنعول المحذوف في الطرف فعلها اختاره  
 وقد رده استغنى فيها لان اصل المنعول للافعال فاذا وجب الفدر فالاصل اقرب واستدل  
 بانه يقع صلة فوجب تقدير الفعل ليكنو جملة ولجب بانه تعين الفعل لان الصلة لا  
 يكون الاجمله خلاف غيرهما وزعم قوم ان المنعول انما يقدرة مستغنى لانه خبر  
 مبتدأ والاصل فيه ان يكون مفردا فكان ان في الذي يصفه الاتفاق على صحه دخول  
 الفاء في مثل كل رجل في الدار فله درهم والوقوف فيها في مثل كل رجل عالم فله  
 درهم ثم ان الاكثر على ان الظروف تضمنت الضمير ومعنى الاستغناء اما صا رسيا  
 منسيا لا يبدلوا استدلالا على ان ذلك باسناج فاما ما زيد في الدار وشبهه بقوله  
 كلمته فاه اليه وبينه بابا بابا في ان الاصل جاعلا ومفعلا ولكنه مرفوض فاه  
 اليه وبابا بابا جاتي صار الضمير فيه واستدل ايضا بقول كثير  
 فان يك جثمانا يارض سواكم فان فوادي عندك الدهر اجمع  
 اذا قلت مداحين اسود كثرها فظلمها نفسي يتوق وتشرع  
 وتبريزه انه لو كان الفعل مقدرا لكان الضمير محذورا فامعه فيكون اجمع موكدا لغيره مذکور  
 واستدل بانه كان يجب ان يرتفع زيد في الدار زيد بالفعل عليه لا بالابتداء او انفقوا على انه  
 لا خبر بطرف الزمان عن الجشت لوضوحه فلا فائدة بخلاف طرف المكان بخلاف  
 المعاني وقوله الليلة الهلال مناول اي جدوت الهلال وكذا لبقوله اكل عام نعم  
 تحرقه واما مثل قوله اليوم يومك فوجهه ان المعنى اليوم حصول الخير المنسوب اليك

ولو كان الفعل مستغنى  
 في الظرف فاما ما كان  
 مستغنى عن الظرف

على ضربين  
 الظرف



بسم الله الرحمن الرحيم

لأنه قد يطلق اللفظ بمعنى الخبر مثل انك توفلان امير ونحوه بما جازاه اللغويون من اليوم عشر  
اي جموع عشر بنو ما واما ما جازاه بعض العربيين من قولهم اليوم الجمعة والسبت فصعبت  
ياباه المعنى وجاهه بغيره الايام لصعفت ثم قال ولا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ  
من ضمير يعود عليه وانما كان ذلك ليحصل ربطا بين الخبر والخبر عنه والا كان اخباريا وقد  
يكون الخبر معلوما للثمة ذلك النوع من الكلام فيستغنى عن التوضيح كما مثل قوله ويجوز  
تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ هو الذي يسمي انا ومشتق من شتاول وشبهه قال الشارح  
انما حسن تقديم الخبر على المبتدأ لان المتكلم اذا قال زيد قام بنفس السامع اجتمعات شتى من  
انه فاعدا وقيامهم الى ما لا يحصى كثيرة فاذا قدمت الخبر انفع هذا الاشكال وتول اللغويين لا يجوز  
تقديم الخبر في غيرنا اوجه استنباطها ونحوه يزدود بقوله ثم يسمي انا ومشتق من شتاول وسوا  
تجاءروا وما هم ومثل بقوله سوا عليمهم انذرهم ام لم تنذرهم في تقدير الخبر وقال المعنى سوا  
عليهم الانذار وعنده واما يسمي مثالا لما ذكره اذا جعل سوا خبر مبتدأ متفرد واما اذا جعل  
سوا خبرا وان انذرهم ام لم تنذرهم فاعلها خارج عن هذا الباب وهو لفظ اكثر من الناس ولكن  
الذي ذكره هو قول الأكثر وهو الصحيح لان سوا ليس بصفة في اصل الوضع فاجراءه على  
باب الاسمية اولى من اجرايه على باب الوصفية ولو كان صفة في الاصل لكان تقديره فاعلا  
اجسن الانري ان قولك مررت برند قايم ابوه احسن من قولك مررت برجل قايم ابوه  
وقولك مررت برجل سوا هو وابوه احسن من قولك مررت برجل سوا هو وابوه فيكون  
سوا خبرا وان واما قوله انذرهم ام لم تنذرهم فهو فعل مفرد بالمصدر واصله كما  
مثل واما عدل به عن اصله تقوية لمخناه في معرض التنويه فان منه الاستنباط وانه  
نص في استواء ما وقع بعدهما فاما فصيلا في تقدير معنى الاستواء استعمال ذلك اللفظ مجازا

عن الاستنباط مستقولا للاستواء خاصه وهم يقولون الكلام وان كان الاصل المعنى آخر  
لاجل بعض ذلك المعنى الذي ادرى انهم يقولون اما انا فاعل لذا انها الرجل ولا يعنون المبدأ واما  
تصدقون اختصاصا لما في النداء من معنى الاختصاص ومثله ذلك معنى تميمي انا الشيعر  
بانه عنده من قبيل الجاهل ولانه قطعه عن قوله وقد التزم حيث ذكره قبله والظاهر انه تميمي  
الترم فيه التقديم لانه لم يسمع خلافه مع كثرة وشدة ما فهم من المبالغة في معنى الاستواء حتى  
فعلوا اما ذكرناه من التغير فناسب تقديمه بغيره على المبالغة على التغير وقول على  
سوا مبتدأ مرفوع لان الجملة لا تكون مبتدأ فان المعنى سوا عليهم الاستغفار وعنده  
وبانه كان يلزم عود ضمير الله ولا ضمير يعود عليه في هذا المعنى كله وقد تقدم الكلام  
على تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان ظرفا او جارا او محمورا واما قولهم سلام عليكم  
وقيل له فاوردته اعراضا على قوله وقد التزم تقدمه فيما وقع فيه المبتدأ انكره والخبر ظرفا وهذا  
نكره وحرر طرف ولم يلزم تقدمه قال هذا المصحح للابتداء بغيره التقديم  
كما ان المصحح كقولك رجل عالم في الدار غير المسمى ثم تنس المصحح فيه لكونه لم تقدم ذكره وان  
كان بانه ما تقدم ومن ان المصحح كونه في المعنى بمنزلة المصدر المنسوب كان معلوما نسبته  
فاعل فعله فيخصص لان معنى سلاما سلمت سلاما عليك فالسلام المذكور سلام فاعل الفعل  
المقدر وهو في الرفع على ذلك المعنى وهو مخصص في المعنى اذ تقدم به سلامي او سلام  
منى فقد صار مقرا من المعرفة لذلك ثم قال في توهم ان زيد وكيف عمر  
ومنى القبال عطفا على مسوله ما وقع في قوله وقد التزم تقدمه فيما وقع في المصدر انكره  
والخبر ظرفا وهذا التزم فيه تقدم الخبر على المبتدأ فلا يكون لامقدا ولا يكون الاخبارا  
واما ما تقدمه لانه قسم من اشياء الكلام وكل باب من ابواب الكلام والقاس ان تقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

سرد فوه

واذا كان المعنى بغيره  
المصدر المنسوب



اوله ما يدل عليه لخر في الشرط والاستعانة بالنفي والتمني والشيء والتأويل بالان  
كذلك لانهم قصدوا ان يبين القسم القصور بالتعبير عنه ليعلمه السامع من اول الامر ليعرف  
فهمه لماعداه لانه لو كان مؤخر الجوز السامع عند سماعه اول كلامه ان يكون ذلك من  
كل واحد من اقسام الكلام فينبغي خبره واشتغاله باظهاره وانما كانت خبر الانك اما ان  
تجعل ان مبتدا وزندا الخبر لا باطل ان يكون هو وانما لها مبتدا لان المبتدا والخبر شي واحد  
والمبتدا يكون مرفوعا ومحال ان يكون لا يثبت هو زيد او ربيعه هو لا يثبت واذا ثبت ذلك فلا  
يجوز ان يكون الخبر او اذا كانت خبرا كان طرفا متعلقا بمحذوف وذلك المحذوف هو في  
الغنى ذلك المبتدا المذكور قال ويجوز حذف احد هما قال السارح  
الحذف على قسمين واجب وجاز فاجاز ان تقوم قرينه لفظية او حالية على الحذف فمن حذف  
المبتدا اذا كانت عليه القرينة قول السهل الملاك الله وذلك عند تراسي الناس الهلاك  
وشبهه والحذف الذي يكون واجبا ان يقع مع ما تقدم لفظ مرفوع الخبر سنده محيد  
يكون المحذوف لجا وسنان اشبه تدل على ذلك ثم قال ومن حذف الخبر فقولهم  
خرجت واذا السبع اذا ما هنا للمفاجاة وهي تدل على الوجود ولا تخلو اما ان زيد وجودا  
مطلقا او لا يند ذلك فان اردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر وان لم يرد الوجود  
ولكن اردت فيما او فعودا او ما اشبه ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس فيه ما يدل عليه كما اذا  
قلت ديت في الدار اما ان يند الوجود او امر النحر كما تقدم فان اردت الوجود فلا ياتي به وان  
اردت غيره لم يند منه اذ ليس فيه ما يدل عليه وقوله عز وجل فصبر جميل فاعمل  
الاخرين يعني من حذف المبتدا او حذف الخبر قال السارح الا ان حذف  
المبتدا اولى من اوجه احدها ان خبر المبتدا اكثر وجعل الشيء على الاثر اولى من جعله على الاقل

والاحكام مسبق للتمتع بمحصل الصبر له يجعل المبتدا محذوف فاجعل هذا المعنى وجعل  
الخبر محذوف فاجعل له لانه خبر بان الصبر اجمل اجمل ممن قام به فلا بد ان يقول المنكلم  
الصبر اجمل اجمل ولم يترز منه شيء الثالث ان المصدر المنصوبه اذا ارتفعت ينبغي  
ان تكون على غنى عما هو منصوبه وهي النصيب اذا قلت صبر صبر اجمل فانك  
في حال النصيب خبر بان الصبر واذا جعلت المبتدا محذوف في حال الرفع كنت خبر بان الصبر هو  
موافق للمنصوب فكان اولى والاخر هو ان المبتدا اذا كان محذوف ما دلت قرينه حالية وهو  
ميسام الصبر به دليلا على المبتدا المحذوف في محسن حذفه واذا كان الخبر هو المحذوف  
وليس من قرينه لفظية ولا حالية تدل على خصوص الخبر المحذوف كان ما ذكرته من حذف  
المبتدا اولى ثم قال وقد البرم حذف الخبر في موطر لو لا يند لكان كذا  
شبه الجواب مسده وقد تقدم ضابط ذلك وقد قيل في المرفوع بعد لولا انه فاعل  
يعمل مقدما اي لو لاحصل او وجد وليس بعد والاستدلال لهم بانه لو كان مبتدا لكانت  
انما مسنود لا ينهض لا تهم اما وقعها وقع الاسم المجرى بل ان الخبر ملزم ما حذفه والاستدلال  
عليهم بانه لو كان فاعلا لم تدل ان لا ينهض انها عندهم حبيد وانفعه من وقع الفاعل لانها  
دخلت على الفاعل ثم قال وبما البرم فيه حذف الخبر لسند غير مسده قولهم  
اقام الزيدان قال السارح ليس هذا من باب المبتدا المحذوف على الحقيقة  
كما تقدم الكلام عليه في اول المبتدا وانما سماه مبتدا لما تقدم من ان المبتدا في الخمس  
الاسم المجرى الذي له صدر الكلام ولا يحتاج في التحقيق الى خبر لانه في معنى يقوم الزيدان  
مقام خبر عنه كالاخبار بالعلل والزيدان فاعل مثله في يقوم الزيدان وانما ذكر الحذف  
في الخبر على سبيل المسامحة تقربا على المبتدا في التحقيق فيما ذكرناه فاجوابهم زيد يجوز







ان خبر عن شيعه من الاول بالحصول لقول الشرعي السويق ملتوا فنعين ذلك ما ذكرنا وعلى  
 المذهب الاول الاخبار عن الشرع غير مقيد بالثبوت خبر اعنه حصوله ملتوا بالثبوت  
 الشرع اخرى غير الملتوث لكان متناقضا وعليه المعنى وايضا فانه يخرج عن هذا الباب لان  
 الاتفاق على ان الحال المتعلقة بالمصدر المبتدأ لا تمنع من ذكر الخبر اذ لا خلاف في جواب  
 ضرب من زيد فاما خبر من ضرب عمر ونحوه فلا يكون مما الهم فيه حذف الخبر وكذلك ضرب  
 زيد فاما انهم الجمعه فان قلت فهذا يصح على كل تقدير قلت انما يصح عندنا  
 اذا كان يوم الجمعة متعلقا بتمام لان يكون خبرا وفساد المذهب الثالث من وجهين  
 حث اللفظ فلا يكون لو كان ومنه حث المعنى اما اللفظ فلا يكون لو كان المتعلق فاما مقام الفعل  
 لا يستعمل بفاعله كما استعمل اسم الفاعل بفاعله في قولك فاعلم زيد ان اذ لو قلت ضرب  
 او ضرب زيد لم يكن كلاما وانما من حيث المعنى فان لاخبار يقع ضرب من زيد في حال  
 القسام ولا يمنع هذا المعنى ان يكون ثم ضرب في غير حال القسام الا اني انك اذ قلت  
 ضرب زيد تمام لم يمنع من ان يكون ضرب قاعدا وموقفا ما ذكرناه في بطلان مذهب اهل  
 اللوثة وقد ذكر بعض المحققين لبعض هذه المسائل في جهاز اربعاء وواظت ما يكون  
 الامير فاما وشبهها فزعم ان ما يجوز ان يكون ظرفا فيكون خطب زيدا ضرورة ان الفعل  
 لا يضاف الا الى ما هو مفعول له ويكون الخبر اذا انقضى اذا المقدره من غير متعلق لانها هي  
 الخبر بوجه كما لو قلت خطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع في يوم الجمعة ولو قيل  
 هذا المذهب في جميع المسائل لا يستقام على تقدير حذف مضاف بعده زمان ضرب  
 زيدا فاما فلا يحتاج الى حاصل الى هذا وانما خصوصه بما فيه ما للشرع وقومع المصدرية ظنا  
 ولم يجز في غير ما فيه ما لعله وقومع المصدرية ظنا فان قيل العلة

المتعلق

باب عنه من وجهين احدهما انه لو كان خبر الكان لم يكن فيه دلالة على الطرف والجمال  
 له دلالة عليه وقد اخبرني قوله الحرب اول ما يكون فيه شئ منها الكل جمل  
 اربعة اوجه رفع اول وقتها وضربها ورفع الاول وضرب الثاني وعكسه واشكلها نصبها  
 والوجه ان يجعل شئ الخبر واول طرفا وفسد حال من الضمير فيكون وقوله كل  
 رجل وصيغته اي وحرقته فيه مدحها ان الخبر محذوف ويكون الواو ما هنا  
 بمعنى مع مدح على المقارنة فكون معناه مقرونا لآخراته ليس خبر محذوف اصلا  
 بل انه الواو بمعنى مع فلما انك اذا قدرت مع لم تنجح الى الخبر فذلك ما هنا فان قيل  
 لم تنصيب فالجواب ايضا انما تنصيب اذا كان قبلها فعل او معنى فعل ولا فعل ولا معناه فلا  
 نصب وكان شئ ان يمثل في حذف الخبر لزوما مثل التمر لا فعل ايضا وقالوا اني انت  
 اعلم وربك انه منه فان التقدير ورنك مجازيك كانه جرى مجرى المثال فاستعني باعلم الاول  
 ولما كان المعنى المقدر المجازاة فستره قوله وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين كقولك زيد  
 المظنون والله الهنا ونحمد بينا قال الشارح يرد على هذا ان الاخبار هي  
 بطل الفوائد ذلك لا يحصل الا بجملة الخطاب اما اذا كان بعرفه فالأخباره لا  
 فائدة فيه اذ هو حاصل عنده والجواب ان الاخبار ما هنا لم يقع بالعلم الذي  
 هو القسام ونحوه وانما وقع بالذات فائدة اخباره عما كان محورا انه متعدي وانه وليد  
 في الوجود وهذا يكون اذا كان المخاطب قد عرف سميته في ذمته او احدهما في ذمته  
 والاخر في الوجود في مجور ان يكونا متعددين فاذا اخبره الخبر باحدهما عن الاخر كان فائدة  
 انما في الوجود ذات واحد وهذا انما كان من غير اللفظ نحو قولك زيد المظنون وان كان  
 لفظ لفظا فلا يستقيم فيه هذا التقدير وانما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار

وجوه اخرى من وجهين احدهما انه لو كان خبر الكان لم يكن فيه دلالة على الطرف والجمال  
 له دلالة عليه وقد اخبرني قوله الحرب اول ما يكون فيه شئ منها الكل جمل  
 اربعة اوجه رفع اول وقتها وضربها ورفع الاول وضرب الثاني وعكسه واشكلها نصبها  
 والوجه ان يجعل شئ الخبر واول طرفا وفسد حال من الضمير فيكون وقوله كل  
 رجل وصيغته اي وحرقته فيه مدحها ان الخبر محذوف ويكون الواو ما هنا  
 بمعنى مع مدح على المقارنة فكون معناه مقرونا لآخراته ليس خبر محذوف اصلا  
 بل انه الواو بمعنى مع فلما انك اذا قدرت مع لم تنجح الى الخبر فذلك ما هنا فان قيل  
 لم تنصيب فالجواب ايضا انما تنصيب اذا كان قبلها فعل او معنى فعل ولا فعل ولا معناه فلا  
 نصب وكان شئ ان يمثل في حذف الخبر لزوما مثل التمر لا فعل ايضا وقالوا اني انت  
 اعلم وربك انه منه فان التقدير ورنك مجازيك كانه جرى مجرى المثال فاستعني باعلم الاول  
 ولما كان المعنى المقدر المجازاة فستره قوله وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين كقولك زيد  
 المظنون والله الهنا ونحمد بينا قال الشارح يرد على هذا ان الاخبار هي  
 بطل الفوائد ذلك لا يحصل الا بجملة الخطاب اما اذا كان بعرفه فالأخباره لا  
 فائدة فيه اذ هو حاصل عنده والجواب ان الاخبار ما هنا لم يقع بالعلم الذي  
 هو القسام ونحوه وانما وقع بالذات فائدة اخباره عما كان محورا انه متعدي وانه وليد  
 في الوجود وهذا يكون اذا كان المخاطب قد عرف سميته في ذمته او احدهما في ذمته  
 والاخر في الوجود في مجور ان يكونا متعددين فاذا اخبره الخبر باحدهما عن الاخر كان فائدة  
 انما في الوجود ذات واحد وهذا انما كان من غير اللفظ نحو قولك زيد المظنون وان كان  
 لفظ لفظا فلا يستقيم فيه هذا التقدير وانما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار



فيهم

خالين كقولهم شعري شعري وانا انا ونقد ر شعري الان مثل شعري ومما تقدم اي المعنى المشهور  
 بالصفات النامة ونقد ل به دري ما اجر صدي تمام عيني وعزادي شعري  
 مع العفاريت بارض قفري وكذلك قولهم الناس اني الناس الذين تعرف قسوله ونقد  
 محي للبند اخبار مضاعدا لقولك هذا جوا ماض قال الشارح ان كل  
 كلف صح الاخبار بامر من مضاد في حال واحد فاجواب انه حاض من كل  
 وجه او حاض من كل وجه وانما اذا دان فيه طرفا من هذا وطرفا من ذلك وهذا ليس منافي  
 ولذا وقع في بعض النسخ وتجمع ما قولك مرة فالأخبار المتعددة على قسمين قسم لا  
 يستغل المعنى فيه الا بالجموع وقسم يستغل بكل واحد منها فبقي على قسمين وما  
 يورد على نحو حاض من ان كان في كل واحد منها ضمير فاسند يودي الى ان  
 يكون كل خبر على حiale وان كان احدهما فتحكم وان لم يكن فاسند فالجواب على  
 بالقسم الاول ولا يلزم من ان يكون كل خبر على حiale ان المقصود جميع الطعين  
 والضمير ان على اصلا والمعنى ان في جملته وجموده فكان اليباس جمعها بالعطف  
 الا ان خبر البند من نحو عالم عاقل شايخ فيه الامران مع الاستقلال فكان هذا الجذر  
 وتصميم باختيار معنى من ضمير اخر عابدا على البند او اسند بقوله تعالى وهو الغفور  
 الودود ذو العرش المجيد يقال لما يرد على ان البند له خبر ان لان هو مضمير فلا يكون  
 موصوفا تعين ان يكون ما بعد خبر عنه فقد مثل بما هو مستعبر كما ذكر قولك اذا انظر  
 البند معنى الشرط جاز دخول العا في خبره قال الشارح انما تضمن البند  
 الشرطي في هذه الصورة التي ذكرها من حيث كانت دالة على معنى العموم لان الذي  
 في قولك الذي ياتي له درهم للعموم لا العهد وكذلك لذكره في كل اجل

لم يرد

نقد

وله درهم وقسوله اذا كانت الضمة او الصلة فعلا او ظرفا لان الفعل يشعر بالسببية  
 ولذلك الظرف لا تستعمل بالفعل على القول الصحيح ثم مثل بقوله الذين ينفقون  
 انوالهم بالليل والنهار سيرا وعلاية ويقسوله وما يلزم من نعمه فمن الله قال فيها اشكال  
 من جهة ان الشرط وما شبيهه به يكون الاول فيه سببا للثاني بقول اسلم يدخل الجنة  
 فالسلام سبب لدخول الجنة وما هنا على العكس وهو ان الاول استقرا  
 النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله تعالى فلا يستقيم ان يكون الاول فيه سببا  
 للثاني من جهة كونه فرعا وتاويله ان لا يهجر بها الاجاز قوم استغرت بهم نعم  
 جهلوا معطيها او شلو اوفيه فاستقرا ما شكوكه او جموله سبب للاخبار  
 بكونها من الله فيجوز اذا ان الشرط والمشرط على ايه وان ذلك صح من حيث  
 ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون معنى الشرط فيه اما مضمونها واما  
 الخطاب بها فمثال المضمون بقوله الذين ينفقون انوالهم بالليل والنهار الاية  
 ومثال الخطاب بها قولك ان اكبر مني اليوم اكبر منك امين والمعنى  
 بالمضمون معنى تسببه الجملة لقوله فلم اجرهم فثبوت الاجر لهم هو مضمون  
 الجملة وهو مستتب بالافتقار والمعنى بالخطاب بها ان يكون نفس الاعلام بها  
 هو المشرط لا مضمونها الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله فمن الله هو  
 المشرط لكان المعنى ان استغرت انما سبب حصولها من الله فيصير الشرط  
 مسببا للشرط ومن ثم ومن ثم قال ان الشرط قد يكون مسببا واذا جعل  
 الاخبار بعين الجملة هو المشرط ارفع الاشكال فاقوله فاذا دخلت  
 لي ان يدخل الفبا بالاجماع وفي دخول ان خلافة بين الاخفش وصاحب



الكتاب فحجة صاحب الكتاب ان يقال انه حرف متبرع دخوله على الشرط فلا يدخل  
على ما اشبه الشرط فيا شاع على ليت ولعل وتقرره ان الشرط لا يعمل فيه ما  
قبله لانه فمهم من اقسام الكلام وقد تقدم وان لا يليها الا حو لها فلو دخلت على  
الشرط فلا يحلو اما ان تعمل او لا وتكلاما منقطع ووجه اشاعه ظاهر وايضا فان كلاما  
ينها له صدره الكلام فيتنافيان قال الاخفش دخولها في خبر ان حازر والدليل عليه  
وقد ورد ذلك في القرآن في كلام العزب فالوازد في القرآن قوله ان الذين قتلوا المؤمنين  
والمؤمنات الى قتلهم فلهي عذاب جهنم وما اجمع به سببونه انما يصح ان لو اقبلت  
الواضع ولما لم تعتبر دل على انه ملغى وليس له في الاخفش رد وعلية الاصل  
على مدح في الاخفش غير ما ذكر سببونه وهو ان ليت ولعل انشأت وما منع حيا  
لهم فخر محمل للصدق والكتاب ولا يجوز الجمع بينهما من وجه واحد لانه لو دعي  
الى ان يكون ما وقع بعد الفاعل لاوله سببونه في الاصل المنفصل عنه اهما حرفان  
تقتضي كل واحد ان يكون مصدر الكلام ولا اجتماع لانه لو دعي الى الشافض  
والجواب ان ذلك ليس في المشبه بالشرط فلا يلزم مع انه قد ثبت الفاء  
واعند لسببونه عن قوله تعالى قل ان الموت الذي يرون منه فانه ملا في كسرها  
لثمة احدها فالوا ان الفاء اريد وهذا ليس بشيء لان سببونه لا يقول بزيادة الفاء  
فكأن محمول له سبب لا يقول به والتكافي ان على الذي ويجوز كلامنا في ان التي  
تدخل على الموصوف او تدخل على الصف والمالك ان قالوا ان الفاء ليست بزايدة  
واما في عاطفة جملة على جملة ويكون خبر ان قد تم بقوله الذي يرون منه وهذا  
اقواما وهذا كله تحت المناخرين والظاهر انه متبني على نقل الزحزحي في قوله فحجة

معلل في غير المفصل وهو بعيد من جهة النقل واللفظ اما النقل فقد استشهد سببونه  
في كانه بعد قوله الذين يبقون بقوله قل ان الموت الذي يرون منه واما الفقه فيبعد  
منه وفوقه في مخالفه الواضحات وقد يوزد على مثل قل ان الموت المعنى يرون  
ان الفرار ليس سببا للموت فكأن احب به واحب من وجهين احدهما ان  
للمعنى الفرار المظنون سببا للنجاة سبب للاخبار بملا فاه الموت معه كما ذكره  
في غيره والتالي ان ما يلزم على كل حال يحسن ان يجر افعلى بعد الاحوال  
فيحى الباقي من طريق الاولى مثل نعم العبد صرحت لو لم يخف الله لم يعصيه وتوكله  
ومن قباب اسباب المنيه يلغها وان اقام اسباب السماء يستلم وان اذاجاز ذلك في  
صريح الشرط فالمشبه به اولى وفي دخول نحو المذم لم ياتي كبره في هذا الباب  
نظروا ذلك كل دخل كبره فاني اكرمه ونحوه مما وصل باسم الفاعل او المنقول  
او نحوهما قال صاحب الكتاب خبر ان واخواتهم قال هو المرفوع في قولك  
ان هذا اخول ولعل اشرا صا جك قال الشارح انما لم يحد خبر ان لانه  
انما يحد باختيار المعنى او باعتبار اللفظ فاما باعتبار المعنى فقد تقدم ما مرشد اليه  
وهو خبر المبتدأ واما من حيث اللفظ فقد قال هو المرفوع والعامل عند البصريين  
هو ان ودليله انه شئ كمنى شين ايضا ولما كان هاما لا واللو يرون يقولون  
انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول ان وجبت ان زيد اذ ان هاما لا في اخول  
لا مضايه اياه وذلك لا مضايه في هذا فاسد لان الاضما في اخول با في اضما  
في زيد فلو كان الاضما قبل دخول ان لقيت على حاله لوجب ان لا يصيب زيد بان  
وقد استدل على انه ليس بواقف الواضحة عن معاني الاعمال فلا يعمل في الخبرين



عمل الأفعال وببيان منفعها قوله لا يترك فيهم شطيرا أي إذا أهلك أو أطيب لها  
 ينصيب أهلك وقوله أن يشرد ما خرد ومثل كاهن قيات لعن كل من يدين من الشمس  
 ومثل أن يرد قوم يردونك بالنقص والشقا شقان وقد أقر أني إذا أهلك على معني  
 راني أقول والقول حذف كبرا أو على حذف أقول والباقي على ضمير الشأن وإتمام  
 منصوبها على مرفوعها لأوجه ثلث أحدها التزويق منها وبين ما شئت به وشهها  
 بالأفعال ظاهر فلم يفتح إلى ذكره والباقي أن الفعل الذي شئت به له إعلان عمل أصلي  
 وعمل فرعي فالأصلي أن تقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي أن تقدم منصوبه على  
 مرفوعه وهذه فرقة فعلت عمل الفرع الثالث أي إتمامه ليلا يودي إلى محذوف  
 وهو الإضمار في الحروف لأنك أن قلت أن فاعلم أن فاعلم مكان زيد صميرا  
 للثبات أما أن يأتي به متصلا أو منفصلا وكلاهما فاسد فالذي يودي إلى الفساد سبانه  
 أنك لو أنشيت به متصلا لم يحل أن يكون نورا ضمير التصيب أو الرفع فإن كان ضمير  
 الرفع فهو فاسد لأنه يودي إلى الاستسار في الحروف وإن أنشيت به منصوبا  
 لم يستقم لوضعك المنصوب موضع المرفوع وإن كان متصلا لم يجز أن يكون  
 مرفوعا أو منصوبا لا يستقيم أن يكون مرفوعا لأن الضمير إذا ولي عامله وحسن أن يكون  
 والمنصوب فاسد من الوجهين جميعا فتسوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من  
 أصنافه وأحواله وشرايطه قائمه فيه ما خلا جواز تقدمه إلا إذا وقع ظرفا لبعض  
 مضافه كونه معرفة أو نكرة ومعد أو مجملته وأحواله كونه مقدما ومؤخرا ومحدوفا  
 وشرايطه أنه إذا كان جملة فلا بد له من ضمير وإذا حذف فلا بد من قرينه إذا خالية  
 أو مقالية وإذا كان ظرفا والمبتدأ نكرة فلا بد من نعتهم الخبر فإن قيل بلان من

قوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرايطه قائم فيه أن خبره أن هذا  
 أصريه لأنه يجوز زيد أصريه فالجواب من وجهين أحدهما أنه لم يترك  
 ذلك أصلا وإذا لم يترك فاعلم بأشتر إجماعهما فيما ذكر لا فيما لم يذكر فتسوله وجميع  
 ما ذكر إنما أراد وجميع ما ذكره لأنه أراد وجميع ما صح أن يكون خبر المبتدأ  
 يصح أن يكون خبره لأن الثاني فهو الأقوى فتسوله الجواب عن هذه  
 الصورة وعرفها أنه لم يرد بقوله وجميع ما ذكر إلى آخره إلا أن خبره أن مشارل خبر المبتدأ  
 في الأحكام بعد أن ثبت كونه خبرا لأن شرايطه واستفاء موافقه لأن كل موضع صح  
 أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يكون خبرا لأن ذلك لا يلزمه أن يكون خبرا لأن من أبوك  
 وإن جاز من أبوك وأمر بد مبدأ وخبره لا يتناق فان قيل فمضد يودي إلى الدور  
 لأنه قصد إلى تعريف خبره أن إذا لم يعرف خبرها إلا بعد دخولها ودخولها لا يعين  
 إلا بعد تحقيق صحة كونه خبرا لها كان دورا شلتنا أنه ليس بدورا لأنه سبطل فأيده التعريف  
 لأنه إذا إلى تعريف خبره أن كونه خبرا للمبتدأ متضمنا باعتبار خبره أن فضحه بعضه واستناع  
 بعضه كان تعريفًا للاختصاص بالاعم والحوائس — أنه لا يتوقف كونه صالحا لأن يكون  
 خبره بل تعرف ذلك قبل دخول أن بل يقال كل مبتدأ وخبر لا منافاة بينهما وبين  
 أن يصلح أن يكون خبرا للمبتدأ خبرا لأن متبني الدور وأما الثاني فإتمامه لو كان  
 قصد إلى التعريف به ولا أحد يعرف خبره أن ذلك وإتمامه بكلامه معناه أن الخبر  
 الذي صح دخول أن عليه وعلى مبدأه فتسوله هو المرفوع في قولك أن زيدا أخوك  
 ولعل بشر صاحبك فلم يثبت أنه خبر لأن — إتمامه أحكام الخبر من حكمه لأنه  
 إتماما أحكام خبر المبتدأ بعد صحة كونه خبرا لأن وأما موضع متبني فيه أن يكون خبرا

في خبر المبتدأ  
 في خبر المبتدأ



لان من اهل العلم عليه شي قول وقد حذف في نحو قولهم ان حالاً وان لانا  
 الى اخره وهذا ظاهر على ما بينه ولما قول الاعشى ان محلا وان من محلا وان السفر اذ هو لا  
 فواضح ايضا ان لانا محلا وان من محلا وهو موضع اسناده اي ان لانا محلا في الدنيا وموت محلا  
 عنها الى اخره وان السفر الراجح عنهما محلا او انها لا اي طولاً وروي مثلاً اي لانا  
 منهم مثلاً وروي في كتاب سننهم وان السفر ما مضوا وما مضوا فيكون ما مضى به قد مضى  
 مضياً فيكون السند زبد لا يستمال وبعيدان محلا  
 اسرار الله بالبقا والعدل ولي الملامه الرجال ونقول ان غيرها بالاشارة الى ان  
 امته وخلا او غير ذلك فقال لك هل لك غيرها ما تقول ان غيرها بالاشارة اي ان لانا  
 غيرها وتحمل ان يكون بالاشارة على التميز من غيرها او بدلا من غيرها او موصفاً لغيرها  
 وقد تقدم عليه فلا بد ان يصح من تقدم الخبر لئلا يؤدي الى ان يكون ما ليس  
 باسمها ولا خبرها وقال باليت ايام الصبي راجعاً وللان في ثلثة مدهاب  
 احدها وهو مذهب البصريين ان راجعاً منصوب على احوال وخبر ليت محذوف تقديره  
 ليت ايام الصبي لانا راجعاً فيكون جالاً من الضمير في لانا اي باليت ايام الصبي مستغرة  
 لانا في حال كونها راجعاً ومذهب القائلين ان نصيب الاسمين جميعاً على لغة بعض العرب  
 لان ليت معنى تمتد وهم يقولون تمتد زيدا فيما لك هذه ومذهب اللساني ان  
 راجعاً منصوب باضمار يكون فيكون من باب ما ضممت فيه كان قال  
 ومذهب البصريين اني اذ قلت حذف الخبر مع ازادته وهو غير ما حملوه واما مذهب  
 القائلين ثبت ان عاملة نصبا في الخبر فحمل عليه التثنية ولا يثبت ذلك الا بثبت  
 واما مذهب اللساني ان كان خبر من مذهب القائلين ثبت اضمار كان في بواضع لان



ان

مذهب البصريين اني لانا محلا وقد حذف الخبر وقوله اضمار كان وقد في بعض النسخ وقد التزم  
 حذفه في قولهم ليت شعري والظاهر انه اراد ابيات ذلك في كتابه ثم رجع عنه وهذا  
 الكلام مجرد وغير مستقيم اذ لم يسمع عن العرب ولا سجعهم ان يقول احد ليت  
 شعري بقصر من غير اضمار شي اخرتها واما المعروف وليت شعري اي الرجلين عندك  
 اريد عندك ام عمرو ووجود ذلك قول ليت شعري باقر من اي عمرو وليت بقولها الخرون  
 محمول على الحذف للقرينة والمعنى اجمع ام لا وانعود كالتثنية وخوة لانه يورثه ونصب  
 مستقر من على اليد ومعني ليت شعري من ابول وخوة ليت على متعلق ما حجاب به هذا  
 القول الا ترى الى مثل ذلك في كلامهم كقولهم علت من ابول ولا خلاف ان من هاهنا  
 استعظام ويراد هاهنا علت ما حجاب به هذا الاستعظام فرأى اولاً انه من قبل  
 ما حذف خبره وقام كلام اخر مقامه لولا ان كان كذا فاقبته فيما حذف فيه  
 الخبر ثم رأى انه يصح ان يطلق عليه الخبرية كما يطلق على الجار والمجرور انه خبر لدلالة  
 على المتعلق الذي لا بد منه فكانه مذكوزاً فاسقطه او يكون الامن بالعكس قول  
 في خبر لا شيء لفي الجنس هو في قول اهل الحجاز لا رجل افضل منك ولا احد خير منك  
 قال الشاعر لا يدل على ابيه عند اهل الحجاز اذ يحمل ان يكون صفة على محمل لا  
 وكونه على مذهب الحجازين خبر او في مذهب البصريين صفة تخم واما ثبت مذهب  
 الحجازين اذا كان المنفي مضافاً ولا محل له اذ ليس بمنفي يقع بعد مرفوع فذلك لا يدل  
 الواضح على ان ما خبر امر مرفوعاً ولو كان صفة لكان منصوباً على جميع المدهاب  
 والذي يوضح ذلك جوابه باحتمال الصفة في قوله ولا كبر من الولدان منصوح  
 وهو انما استشهد به لاهل الحجاز وبعضهم يحتمل والجزم في ملائمتك هذا والله ما جئني

يقولون  
 يقول لا يذوق  
 يقول لا يذوق

ارطولا فانه  
 يكون مفعولاً



عند الشتاء اذا ما هبت الريح ن ورد جازرهم فاصمروه في الارض فيها وفي الاصطلاح  
تلمح ن اذا اللقاح غدت ملقى لصرها ولا يريم من الولدان صبوح ن وفي كلام  
شبهوه ما يدل على ان خبر لا بالابتداء الذي كان افعلا قبل دخول لا لان لا وما علمت  
في موضع زفع وهو ضعيف لازم في ان وذو الفقار شيع كان الله بن الحجاج  
فانته رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يذوذو الفقار وعلي في قوله  
لا شيع الا ذو الفقار ولا فتى الا صلى قال السارح لا يصح ان  
يلون خبر الا انه مستثنى من مذكوز والمستثنى كذلك لا يصح ان يكون خبر افعل المشتق  
منه لانه لم يذكر الا ليس ما قصد بالاستثنى منه ذكر المنصوبات قال صاحب  
الكتاب المفعول المطلق هو المصدر ولم يعرض كذا في ظاهر كلامه استغنا عنه بما دل  
عليه من اسمه في قوله المفعول المطلق الذي فعل على الحقيقة من غير تشديد فلما  
كان الاسم يدل على الحقيقة استغنى عنه لانه لو ذكر لم يزد عليه ثم قال هو  
المصدر قد ذكر اسماء الاسماء التي هي اشهر اسماء هذه النحوس ولا سيما الناحرون  
فانهم لا يكادون يقولون لا المصدر ولا سبعم يقولون المفعول المطلق ويجوز ان  
يلون حصه بهذا الاسم نسيها على الرد على مذهب اللوحيين في انه مشتق من الفعل  
ولذلك عرقن بقوله هو المصدر فقال سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه واذا كان  
هو وغيره شوا في تفسيره وخرج هذا الاسم لمعنى مقصود وان لم يكن متعلقا بما هو  
فيه كان اولى من غيره لزيادته بغيره مخصوصه مقصوده ثم ذكر بعد الاسماء التي ليس  
فيها ما يثبت وهو الحدث والحدثان ثم ذكر بعدهما الاسم الذي هو افعلا ذكر او هو قوله  
الفعل وهو مقتضى مذهب اللوحيين ان سمي المصدر صادرا والفعل مصدرا لا بالاصد

نحو المصدر وهو عندهم الفعل والصادر من حصل له الصدور وهو المصدر عندهم  
واجاب ان الابرار به مصدر بمعنى مفعول لانه اصدروا عن الفعل مثل مركب فانه بمعنى  
مركوب ومشرب بمعنى مشروب واجيب بانه لم يسم مفعلا بمعنى فعل ولو سلم فادري بعد  
وقال بعضهم المصدر ما حصل به الصدور وحصل الصدور للمحل المصدر وعنه  
حصل للصادر واجيب بانه تخطيط اسم المكان الفاعل وقيل سمي مصدرا لانه ذو صدور  
واجيب بانه ملزم ان سمي الفاعل مفعلا لانه ذو فعل وهذا تحت لفظي وقد استدلل  
البصريون بان معنى الاستعاق موافقة لفظين بحروفهما الاصول ومعنى  
الاضل فاذا جعل الفعل اصلا لم يستعمل لانهما لم يتقيا في معنى الاصل وان جعل المصدر  
اصلا استقام واذا لم يشترط في اللفظين معنى الاصل لم يستعمل معنى الاستعاق  
لانه اما ان يعتبر معنى اي معنى كان او لا او لا يعتبر معنى اصلا لهما ظاهرا من الفساد  
واستدل الزجاج بان لو كانا مولى من مصدر الاول فعل يكون الصدور عنه وليس واضح  
لانه مشترك الا لزام اذ قال لو كان الامر بالعكس لكان كل فعل له مصدر ويكون  
الفعل فرعه نحو نعم ويبيش وليس افعالا ولا مصدرا واستدل ابن السراج لو كانت  
المصادر مستقاة من الافعال لم تخلف كلام خلف ابنه الفاعلين والمفعولين ونحوهما  
وهو ضعيف ومشتكك الا لزام واستدل اللوحيون بان المصدر افعلا لا افعالا  
فكان فرعا واجيب بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعية اصله فان لم يرم فرع اعلال  
الكرم واعد فرع اعلال بعد وليس فرعا في غيره والوا الذب والتاكيد فرع واجيب  
بما تقدم والوا عمل في المصدر والمفعول فرع واجيب بان الحرف عامل وليس معوله  
فرعا قال وسقنم الى منهم وموقت ويعني اليهم ما دل لا يدل على الكرم ما دل عليه



الفعل فلا يفيد سوى المالكه يعني الوقت ما استعبد منه زياده لم تستعبد من الفعل وعلى  
ضرب ضرب يستعاده منه النوع وضرب يستعاده منه العدد قوله وقد يفيد الفعل  
غير مصدره مما هو معناه الى اخره قال الشارح به على انه لا يشترط  
في المفعول المطلق ان يكون مطابقا للفعل الذي ينصب به في اللفظ بل يجوز ذلك يجوز  
خلافه ولذلك كان الحد شامل للمعنيين جميعا ولكن الشرط فهم جميعا المعنى ثم قال  
وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فانت اسم المصدر لأنواع المصدر وبقاء ولا  
نسبهم ان لا نوع شئ ونسب اسم جنس عنه والجواب ان المصدر الثاني لم يزد  
بهما الزيد بالمصدر في اول الباب من قوله هو المصدر والمصدر يطلق باختيارين أحدهما  
كل استعمله فاعل فعل ويطلق ويراد به كل استعمله له فعل اشتق منه لهو ذلك  
ضربت ضربا وفعل قللا لا قول هو الذي يقصد في المنصوبات والثاني هو الذي يقصد  
بالذكر في باب افعال المصادر فاذ انت ذلك فقول هو على ضربين مصدر يعني المصدر  
الذي له فعل استعمله فجاز ان ينسب المصدر عن بعض اقسام الاول لأنه لم يطلق  
باختيار المصدر الاول فثبت ان الذي معناه غير الذي يثبت والناقض انما يلزم اذا كان  
ما ثبت هو غير ما نفي واما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضروري ولا يلزم منه  
ساقض باتفاق ثم قسم المصدر باختيار الثاني على قسمين قسم يكون الفعل المذكور معه  
موافقا له في أصل الاشتقاق وقسم ليس كذلك فالاول بحوقله ابتكروا من الأرض  
نباتا وبثل الله نبيل لا يبيلا وان كان له فعل بحري عليه فليس مصدر لبثل ولكنه  
يلقيه في أصل الاشتقاق اذا جميع من باب واحد وهو الباء والتاء واللام ولذلك ابتكروا  
من الأرض نباتا وفي مثله قولان أحدهما ان يبتلا بمعنى يبتلا وهو ظاهر قوله

وما هو معناه وذلك ان ابتكروا من الأرض نباتا الله لما كان يبتل مطاوع بل كان معناه وذلك  
ابتكروا ان كان على العكس من يبتل ويلزم على الاول الوقوف على المسموع فلا يقال  
كسره انكسار او لا انكسر كسر اذ لم يثبت كونه بمعناه وعلى الثاني لا يلزم والثاني  
بحوقله يبتل ونباتا ونباتا لان جاوزا وان كان له فعل مشتق منه فليس مصدر  
لقدت ولا يلاقيه في الاشتقاق ولكنه معناه لان ذلك مشترك في جميع الباب ثم  
قال غير المصدر وقد بين ان اريد غير المصدر المطلق الذي ليس له فعل بحري عليه  
مذكور ولا غير مذكور كقولك ضربته انواعا لان النوع ليس مصدر باختيار ان له فعلا بحري  
عليه مذكور ولا غير مذكور كقولك ضربته انواعا لان النوع ليس مصدر باختيار ان لها  
فعلا بحري عليه اذ النوع انما هو موضوع لقسم من اقسام الشئ على اي صفة كان  
ولكنه استعمل في هذا الجمل المخصوص مزاياه ضرب مخصوص بالمافعلة الفاعل  
فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لاستعماله على الحقيقة التي كل صفة لها ذلك  
ولذلك اي ضرب ولما ضرب ثم قال ومنه رجع القهقري فثبت على انه نوع من  
من غير المصدر بالغير المذكور من حيث كان انما من اسماء الفعل لا مطلقا على غيره بخلاف  
قولك انواع اذا انواع يكون للفعل وغيره ومنه النوع خلاف في ان نصب  
القهقري وشبهه على كونه مفعولا مطلقا بل كونه اسما من الاسماء الافعال  
فصدها ههنا بيان ما فعله فاعله اوصيه الرجوع مخصوص جديف موضوعا واهتمت  
مقامه فانصب نصبه وعمليت معاملته والاختيار الاول ولذلك بية عليه  
فقال لانها انواع من الرجوع والاشتمال والقعود والذي يدل عليه استعملها  
كذلك لانه من موضوعها مطلقا ولو كانت صفة لجرت على موضوعها اما لا رما واما

والثاني



حازر اولم بحر على موصوف كانت كالاسماء التي لشت بصيقات ثم قال ومنه ضرورة  
 سوطايتها على ان هذا مخالف ما تقدم من حيث ان وضعه للاله الجنيد الا انه استعمل  
 في هذا المحل المخصوص لضرته به بيان ما فعله فاعل الفعل فوجب ان يكون منعولا مطلقا  
 لذلك قال والمصادق المنصوبه بانفعال مضمر منها ما يستعمل اظهاره واضماره  
 ومنها ما لا يستعمل اظهار فعله برك ذكر المنصوب بفعل مظهر لقدم ذكره بالمقابل في جميع  
 ما تقدم فلم يبق الا المنصوب بفعل مضمر وذكر الله انقسام فيما يستعمل اظهار فعله الى اربعة  
 وليس بالحيث فان القسم الاول شامل لان جميع المقنوم والحصر معلوم بين التقي والاب  
 وليس من همداد رحمة الله بحملها قسم لان هذا القسم الثالث اما ان يستعمل اظهار فعله  
 له فيكون من الاول واما ان لا يستعمل فيكون من الثاني ولعله اذا بالتالي  
 ما لا يستعمل اظهار فعله ولا فعل له مشتق منه ومبني له في القسم يدل عليه لانه مثل  
 في النوع الثاني امثله كلها افعال مشتقة منها ولم يمتثل في النوع الثالث الا بما لا فعل  
 له مشتق منه كقوله ذفر او سر او شبهه فدل ذلك على انه مقصود من ان قيل هذا  
 بقدر من وجه آخر وهو انه يلزم من كل ما لا فعل له مشتق منه وهو منصوب على المضمر  
 انه لا يجوز اظهار فعله ومعلوم ان ضرته سوطا من ذلك واظهاره جازا بانفاق والجواب  
 ان هذا غير لازم لان التوهم في قسمها ما يستعمل اظهار فعله ولا يلزم ان يكون بينهما ما  
 يظهر فعله وما ذكر يكون من القسم الاول وهو الذي يستعمل اظهار فعله واضماره فثبت  
 انه غير لازم ولا يستقيم ان يكون اذا بقوله وما لا يستعمل اظهار فعله مما له  
 فعل مضمر وما لا يستعمل اظهار فعله مما لا فعل له ينصبه فانه قائم من جهة انه لا  
 مصداق له فعل ينصبه في التقدير فالنوع الاول لقولك للقدام من شئ راجع

وله فعل مشتق  
 منه فيكون الثالث  
 ما لا يستعمل اظهار  
 فعله

مقدم وهو ما قامت فيه قرينة تدل على ان الفعل المحذوف من غير زيادة ولم يقرط في  
 مواعيد اي تردد فيهما ولا يفي مواعيد عرقوب وعرقوب من العارقه سالة اخوة  
 شيئا فاستعمله الى اطلاق محله فلما اطلعت سالة فقال حتى تبلغ ثم حتى تنهي ثم  
 حتى ترطب ثم حتى تصبر ثم اذ صار ثم اجد لنلا ولم يعطه شيئا فضرب مثلا في خلاف  
 الوعد قال السماخ واوعدني ما لا احاول نفعه مواعيد عرقوب اخاه يثرب  
 وقال الاشجعي وعدت وكان الخلف منك بجملة مواعيد عرقوب اخاه يثرب  
 وقال كانت مواعيد عرقوب لها مثلالا ومنرت سانسطين وفتح الواو  
 موضع قرب البماحة وانكر ابو عبيد على من قال يثرب لان العارقه لم تكن بالمدينة  
 وعصب الحبل على اللجم يقال لمن غضب على من لم يبال به لان الحبل لا يبال بغصبا  
 على اللجم وقبولة او فواخير من جت مثل من حصل منه المقصود بالخوف دون  
 غيره ويقال زبال خير من رحمال ورت فروج خير من حب وزوي ان الحجاج لما جئ  
 القبان بن السعدي ثم جاداب عبد الملك بان تطلق كل سجون اخضره فقال له انك  
 لسر فقال ضف الامير شمين فقال القابل لاهل العراق عشوا الجدي قبل ان تغدوا  
 قال ما نفعك قايها ولا ضررت من قس في قال انجني باعصيان قال او فواخير من  
 حيث قد همت مثلا واذا ثبت ان المشل جرى كذلك ضعف اظهار الفعل في مثله  
 والفرق بينه وبين مواعيد عرقوب ان لفظ مواعيد عرقوب لم يجر مثلا وانما ذكر  
 مع فعله او مع عدمه على سبيل التمثيل والفرق بينه وبين غضب الحبل انه قال  
 غضبت غضب الحبل ثم احصر فقيل غضب الحبل نجازا الوهمان لو ثبت ان المشل  
 في اصل غضب الحبل القياس وجوب حذف الفعل ايضا والنوع الثاني وهو الذي

والى الذي اظهره  
 في هذا النوع  
 من الكلام

ان



[illegible]

الملاحه



حجاز وهو ايضا قسم قاسي بضابطه ان تقدم قبل المصدر جملة مشتبهة على اسم الغنة  
 وعلى من هو مشوب اليه في المعنى كقولك لزيد صوت صوت حجاز فقولك لزيد صوت  
 جملة على الضمة المدكوزة فاستغنى عن الفعل بما في قولك صوت لئلا عليه  
 ووقع موضعه لفظا غنى لفظا ومعنى ولو قلت في الدار صوت صوت حجاز كان  
 ضعيفا لان الفعل الذي يقدره لابد ان ينسب الى فاعل وهو غير معلوم فلهذا ضعف  
 ولو قلت لزيد صوت حجاز لم يحذف لان ما يدل على الفعل وتبين الامثلة  
 مثل قال سيبويه لانك زررت به في حال تصويت ومعالجه يعني انه دال  
 على الحدوث كالفعل وكان قولك لصوت مشبه فاذا هو صوت وظاهر كلامه  
 انه منصوب بمعنى قولك له صوت لانه بمعنى صوت والصحيح انه منصوب بفعل  
 متقدر كقولك دل ذلك عليه اي صوت صوتا مثل صوت حجاز ويجوز رفعه  
 على البديل او الضمة اي مثل صوت حجاز اما نحوه علم علم الفقهاء قالوا في رفع لما  
 مفاد من فهم المعالج الدال على الفعل لانه على الحدوث بخلاف العلم فانه  
 متدرج به كالحضال النابت كاليد والارض لا ترى ان تحي قول له علم علم الفقهاء  
 وهدي هدي الضلح اما من يدبونه واستقراره ولم يرد فاذا هو متفعل كما اردت  
 في فاذا له صوت فاما نحوه صوت حسن فكال سيبويه الرفع وجعل الثاني توكيدا  
 وحسن صفة وكان له صوت مثل صوت الحجاز وله صوت ايما صوت واجاز التحليل  
 له صوت صوتا حسنا على المصدر او الحال وكذلك مثل وايماء وقد قال  
 روية فيها ازيد هات ايما ازيد هات بالصيب مع انه لم يدرك ضاحجه وكان لضعف  
 ومنه ما يكون توكيدا لغيره كقولك قد عبت الله حجت او الحق لا الباطل ولا ايضا

ذكر  
 نزل منزله

١٠

موضع تعرفت بالقياس وضابطه ان تقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه فان احتملت  
 غيره فهو توكيد لغيره وان لم يحتمل في المعنى غيره فهو توكيد لنفسه وسمى دلالة  
 توكيد الغير لانه حي لا اجل غيره ليرفع احتماله وسمى الثاني توكيد لنفسه لانه لا  
 معنى لغيره فلم يكن سواء ومدلوله هو مدلول الاول ثم مثل في النوع الاول  
 بقوله قد عبت الله حقا لان الخبر عن شيء شيء يحتمل ان يكون الامر على ما ذكره  
 ويحتمل ان يكون الامر على خلافه فاذا حقا فقد اجد المحتملين فلهذا كان توكيد لغيره  
 وكذلك قوله الحق لا الباطل بعد قولك قد عبت الله وشبهه من هذا زيد خبر ما تقول  
 لان الخبر بقوله هذا زيد يجوز ان يكون موافقا لقول مخاطبه ويجوز ان يكون مخالفا  
 فاذا امكن قال غير ما تقول فقد جعله لاحد المحتملين كان توكيد لغيره وقوله  
 بعدك لا تفعل كذا اصله لا تفعل كذا احدا لان الذي يشي الفعل عنه يجوز ان يكون محب  
 منه ويجوز ان يكون من عرجه فاذا قال جذا فقد ذكر احدا محتملين ثم ادخلوا  
 ههنا الاستفهام لئلا ياتي الامر سعي ان يكون كذلك على سبيل التقدير فقد  
 المصدر من اجل ههنا الاستفهام فصار اجدا لا تفعل كذا اسم لما كان معناه تقرير  
 ان يكون الامر على وفوق الخبر صار في معنى باليد كلام المتكلم في كلامه من يقصد  
 الى المالك وان كان ما تقدم هو الاصل الجازي على قياس لغتهم ويجوز ان يكون  
 معنى اجدا في مثله اتبعه جدا منك على سبيل الانذار لفعله جدا ثم هاهنا  
 او اخبر بانه لا يفعله فيكون اجدا كجملة مقدره دل شيئا والكلام عليها واما  
 يدك على انهم يقولون فعلة جذا قولك اي طالع اذن لا تبغناه على كل حال من  
 الامر غير قول الفاعل ومن التوكيد لغيره فعلة البتة ثم مثل في النوع الثاني



يقول له على ألف درهم عرفاني غير افا ومعلوم ان من قال له على ألف درهم فقد  
 اخترف ولا يجتهد غيره فاذا قال غير افا فقولك ما دل عليه الاول وتعين له  
 فكان يؤكد لنفسه على ما تقدم تفسيره ومنه قول الخصم الثالث  
 لان ان يؤكد للجمله والنفسم يؤكد للجمله المفسم عليها فاذا قيل اني اتيك فقد علم الله  
 الد فاذا قال قسما فاما ذلك ما تعين بالجمله الاولى وهو معنى قوله يؤكد لنفسه  
 ومنه قول صنع الله بعد قوله ونرى اجمال لان ذلك معلوم بما تقدم ومنهم  
 من يزعم انه يؤكد لما تقدم قبل ذلك من فعله ويوم يفتح في الصور ففزع  
 من السموات ومن في الارض لا من شأ الله وليتها قدرت فهو يؤكد لنفسه  
 وقوله اكبر دعوه الحق كانوا يتدعون بها ليعلموا بها من اهل الحق الصريح ان  
 يكون يؤكد لنفسه قال ومنه ما يكون مني هذا التوجه له جهان  
 سماعه وما سببه فالسماعية ان يسمع كونه مني هذا المعنى فلا يقاس عليه  
 فبشي غير مسمع والقياسية ان كل ما جاء مني حديث فعله وجوبا من غير ان  
 يحتاج الي سماع ومعنى التبيين في ذلك الكبرار والتكثير وقال ال  
الجلل في حنايك معناه لما كنت في حبه سلك فلكن موضوعا لا باخر وليس من  
 الب على لدا اي اوم وكان المعنى اوم دوما بعد دوما على طاعتك وقه  
 ناتي مسعدك مع لسك خاصه بمعنى مساعده بعد مساعده ودوايك من المداولة  
 اي مداولة بعد مداولة قال اذا شق برذشوب بالبرذشوبه دوايك حتى كلنا  
 غير لايس ل وهذا ذكرك هذا اي اشرع اي قد انقذه قال ال  
 ضرابك ذكرك وطعنا وخصا قال ومنه لا يصرّف ووقع في بعض

الشيخ ما لا يصرّف وهو غلط واما غلط فيه من جهة التمثيل سبحان وقد ذكر ان  
 سبحان غير مضرّف موقوم انه ذكر من هذه الجهة وليس كذلك ولا يقال سبحان  
 ما هيست انه غير مضرّف واما ذلك اذ انك لم به مضرّدا على ما تقدم في باب  
 سبحان ثم لوصح في سبحان بعد في معاذ وعمر ك وقعدك واما اذا انه لا يصرّف  
 اي لا يستعمل الا منصوبا على المصدر على الظروف غير المضرّفة وهي التي يلزم  
 الظرفية او اذا انها لا تستعمل الا منصوبا غير مقطوع عنها في اللغة الفصيحة  
 والاعتماد استعمل سبحان في قوله سبحان من علمه الفاضل وهو شاد ومعنى  
 سبحان اي سبحت الله تسبيحا اي زهدته تزيها ويكون سبحان بمعنى زهدت  
 لا بمعنى قل سبحان الله وعن ابن عباس ابريه من السوء براه وعن ابن عباس  
 جاتي امرأه فقال انت اكلت نعم فقلت اكلت سبحان شبهه بشت عوف من ابي  
 ادفاها عليها اخيها ردت بريت شبهه ومن كلامه سبحان الله ورحمته  
 والمعنى واستر زافه اي واستر زافه استر زافا من الروح وجاءت الباء اما لان اصله  
 فعلان واما القلب الواو ما خفيقا وعمر ك الله مصدر مستبوبة ونقدرة  
 ان معنى عمر ك الله عمر ك اي سالت الله عمر ك واذا وصح ان عمر ك بمعنى عمر ك  
 وجب ان يكون مصدرا وقد ثبت انهم يقولون عمر ك الله وعمر ك الله بمعنى فكون  
 منصوبا اسم الله منصوبا بعمر ك على قول او بالفعل المقدر على قول وفيه معنى  
 السؤال ولذا لك حجاب بما حجاب به قسم السؤال وقيل منصوب بجزء مقدر  
 اي سالت الله عمر ك اي سالت وفيه الحس في القسم خفيقا والفرق بين وبين  
 سالت الله وان كان معنى سالت الله تعالى يقال ان عمر ك على مذهب



سَيُؤَيِّدُ بِمَعْنَى عَمَلِكَ الْمَلَكُ مِنْ حَيْثُ وَهُوَ النَّاصِبُ لَهُ وَأَقَمَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَفْعُولَ  
الْمَلَكُ وَعَلَى الْفَعْلِ الْإِسْمُ الْغَرْلُ وَأَسْمُ اللَّهِ مَفْعُولَانِ لِسَائِلِ الْمُفْعَلِ وَأَجَازًا أَحَقُّ  
عَمَلُ اللَّهِ وَفَعْلُ اسْمِ اللَّهِ أَيْ سَأَلَ اللَّهُ بَأْسَ عَمَلِكَ فَتَرْتَفِعُ بِعَمَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْمَفْعُولُ  
كَذَلِكَ وَقَدْ كَلَّمَ اللَّهُ عِنْدَ سَبْئِهِ مِثْلَ عَمَلِكَ اللَّهُ يُجْعَلُهُ مَعْنَى فَعْلٍ مَعْنَى  
مَنْ لَمْ يَكُنْ حَفِظْتُكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَانَتْ قِيلَ حَفِظْتُكَ اللَّهُ مِنْ قَوْلِهِ عَنْ الْيَمِينِ  
وَالشِّمَالِ فَعَيْنُ إِحْيَا فِظُّ وَوَضَحَ ذَلِكَ عَمَلُ اللَّهِ لَا سَبْعَالِ فَعْلِهِ وَأَذَاخَقُّ أَنْ  
مَعْنَى فَعْلُ اللَّهِ مَعْنَى الْفَعْلِ الْمُفْعَلِ الْمَذْكُورِ وَضَحَ أَضْمًا مَعْنَى السُّوَالِ لِعَمَلِ اللَّهِ  
فَأَنَّ فَعْلُ اللَّهِ الْأَسْمُ مَعْنَى مِلَامَةٍ وَلَا تَكُنْ قُرْحَ الْبَرَجِ فَيَجْعَلُ وَهُوَ  
وَالنَّوْجُ الْمَالُ مِنْ الَّذِي يَلْمُهُ أَضْمًا فَعْلِهِ وَلَا فَعْلَ لَهُ مُسْتَوٍ مِنْ لَفْظِهِ بِخِلَافِ  
الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ فَإِنَّهُ فَعْلًا مِنْ لَفْظِهِ عَلَى مَا بَعْدَهُ ثُمَّ مَثَلًا بِأَمْتَلِهِ الْمَذْكُورُ  
وَكُلُّهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ وَجُوبِ الْأَضْمَارِ وَلَا فَعْلَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا وَتَرْتَفِعُ بِمَعْنَى تَقْصِيرِهَا  
الْمَرَادُ لَا يَهْرَأُ مِنْ هَرَأَ اللَّهُ أَيْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَلَا مِنْ هَزَرَ أَيْ غَلَبَهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ  
تَعَاوَدَ قَوْمِي أَنْ يَنْبَغُونَ بِحَاجَتِهِ هَزَرًا لَمْ يَهْرَأْ مِنْ هَرَأَ وَأَفَ وَبَعْدَهُ بِمَعْنَى  
تَنَاسُلِ لَيْسَ لَكَ فَعْلٌ وَوَجَلَّ وَبَيَّكَ وَوَيْلَكَ كُلُّهَا بِمَعْنَى الْوَيْلِ ثُمَّ لَمْ يَرْجَعْ  
حَتَّى صَارَتْ سَمْعًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ دَعَاوٍ قِيلَ وَجَلَّ وَوَيْلَكَ رَحِمَ وَمَا يَنْشُدُ مِنْ  
مَقُولِهِ فَمَا وَالَ وَلَا وَاحَ وَلَا وَاسَ أَبْعَدُ مِنْهُ لَمْ يَجْهَوْلْ قَوْلُهُ وَقَدْ تَجَرَّى اسْمًا غَيْرَ مُضَادٍّ  
ذَلِكَ الْمَجْرَى فَالْـ الشَّارِحُ وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْفَصْلِ اسْمًا غَيْرَ مُضَادٍّ فِي الْأَصْلِ  
بُصِّتَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلُوقِ وَقَدْ بَعْدَهُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ وَلَكِنَّهُ ذَكَرْنَا  
لِغَرَضٍ آخَرَ وَهُوَ كَوْنُهَا أَنْصَبَتْ بِصَبِّ الْمَضَادِّ وَلَمْ يَزَلْ أَضْمَارًا فَعْلًا أَنْصَبَتْ لَهَا

الْبَابُ

بِالْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا لِأَجْلِهِ مَا هُنَا غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا لَمْ يَزَلْ مِنْ أَجْلِهِ أَوَّلًا لَمْ يَزَلْ  
تَذَكَّرْنَا أَوَّلًا بِأَعْتَادِ لِرُؤْمِ أَضْمَارِ الْفَعْلِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ذَلِكَ الْمَجْرَى إِشَارَةً إِلَى مَا بَعْدَهُ  
مِنْ لِرُؤْمِ أَضْمَارِ الْفَعْلِ ثُمَّ قَسَمَهَا قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا هُوَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ الْأَجْنَاسِ وَالْآخَرُ هُوَ  
مَوْضُوعُ وَضْعِ الصِّفَاتِ ثُمَّ قَصَدَ بِهَا إِلَى قَصْدِ مَذْلُولِ الْفَعْلِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا  
بِطَلْقِ ذَلِكَ الْفَعْلِ الْأَوَّلِ نَحْوُ مَا وَجَدَ لَا وَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ لِهَيْئَةٍ  
الْأَجْنَاسِ الْمَعْرُوفَةِ الْآنَ الْمُنْكَسِرُ يَقُولُ رَبِّ إِنِّي أَلْعَلُّمُ رَبُّدِيهِ إِلَّا اللَّهُ مَا أَذْهَبَ ذَلِكَ  
وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا إِذَا لَفَزَ قَوْلُهُ حِينَئِذِينَ قَوْلُهُ رَبُّوهُ وَكَذَلِكَ جَسَدًا لَا  
مَعْنَاهُ أَهْلًا كَأَوَّلِ مَا أَذْهَبَ ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَحْمَلَ بِالمَصْدَرِ وَلَكِنَّهُ قَوْلُهُ فَأَمَّا لِفَيْكَ  
عِنْدَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ لِهَيْئَةٍ وَالْقِسْمِ لِلدَّاهِيَةِ وَقَوْلُ الْقَائِلِ فَأَمَّا لِفَيْكَ دَاعِيًا لَمْ  
يُرْدِيهِ الْقِسْمُ وَإِنَّمَا قَصَدَ الْحِجَبَ وَالضَّاهِيَةَ كَأَنَّهُ قِيلَ دَهَيْتُ دَهْيًا وَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ  
وَجَبَ الْحَمْلُ بِالمَصْدَرِ وَقِيلَ أَصْلُهُ جَعَلَ اللَّهُ فَأَمَّا لِفَيْكَ ثُمَّ لَمْ يَرْجَعْ صَارَ جَبَارَةً عَنْ أَضْمَارِهَا  
وَالنَّوْجُ الْمَالُ حَقُّ قَوْلِهِ هُنَا مَرَسًا لِأَنَّ أَصْلَهُ صَفَةٌ أَذْهَبَ مِنْ قَوْلِكَ هُنَا وَمَرَأَوْهِي  
وَمَرَى فَذَا قُلْتَ هُنَا مَرَأً فَأَمَّا قَصَدْتَ هُنَا اللَّهُ وَمَرَأَهُ كَقَوْلِهِ  
مَنْبِيَا لِأَبَابِ الْيَتِيمِ سَوَهِرَ لِلْعَرَبِ الْمُسْلِمِينَ مَا يَنْتَسِرُ أَيْ هُنَا هُمُ اللَّهُ وَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ  
وَجَبَ الْحَمْلُ بِالمَصْدَرِ وَقَوْلُهُمْ أَفَامَا وَقَدْ تَعَدَّ النَّاسُ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْأَصْلِ مِنْ قَامَ يَقُومُ  
وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ مَا مَنَّا الْأَمْعَى يَقُومُ وَقَدْ تَعَدَّ النَّاسُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْضِعَ الْفَعْلِ  
وَجَبَ الْحَمْلُ بِالمَصْدَرِ وَقَوْلُهُ وَأَفَامَا وَقَدْ تَعَدَّ الرَّبُّ بِشَلُّهُ فِي أَنْ الْمَعْنَى أَنْتَقَعَدُ  
وَقَدْ تَعَدَّ الرَّبُّ فَسَوَّلَهُ وَمِنْ أَضْمَارِهِ قَوْلُهُمْ عَمِلَ اللَّهُ أَنْظَنُ مَنْظِلًا أَيْ لَطْفًا طَيِّبًا بِالْـ  
السَّارِحِ هَذَا الْأَضْمَارُ عَلَى قِيَاسِ بَابِ الْمَضْمَرَاتِ لِقَدَمِ بَابِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْفَعْلُ بِخِطِّهِ أَنْ



ثم لأن ما يتعلق بالاضمار في الأسماء مخصوص بذلك الباب والذي حشر ذكره فاهنا ليس به  
على أنه يصح أن ينصب نصب المفعول المطلق مع لونه مضمرا لأنه يسبق إلى الوهم خصوصية  
ذلك بالظاهر ثم مثل بقوله عبد الله أظنه منطلق ذلك أن الضمير في أظنه لا يجوز  
أن يكون راجعا إلى عبد الله لأنه لو رجع إليه لكان منصوبا على أنه مفعول أول فيجب  
أن يكون منطلقا منصوبا على أنه مفعول ثان وهو مرفوع وبطل أن يكون الضمير لعبد  
الله وإذا بطل أن يكون لعبد الله بعين ضمير المصدر ولو كان عند الله مبتدا ومطلق  
خبره والظن ملغى ويجوز إلغا الظن إذا توسط أو آخر وهذا متوسط نجاز الفاعل وأضمار  
المصدر لا يمنع الإلغا لأن المفعولين متعلقان بضمير المصدر ولا يربط الفعل بذكر المصدر مفعولا  
ولا ينقص إلا ترى أنك إذا قلت أعطيت أطرا بذا نوالا كان بعد به مع المصدر كعقده مع  
عدمه فيصح أن يكون الضمير في أظنه ضمير المصدر على ما تقدم نعم الغائب في الظن  
مع ذلك المصدر ضعيف لأجل لونه تأكيد أو ما حسنته كونه مضمرا في قوله الطاهر  
وأما قوله وأجعله الوارث منا فحمل على ما ذكره وأما قال فيه فحمل ولم نقل في  
الأول لأن الأول متغير بخلاف الثاني وسيان الثاني الاحتمال أن قوله وأجعله يجوز  
أن يكون ضمير المفعول الأول راجعا إلى ما تقدم من ذكر الأسماء والأبصار ويكون  
الوارث هو المفعول الثاني يدل عليه أنهما ما روي من قولهم وأجعل ذلك  
الوارث مشاهدا نفسه وهو مفعول أول راجع إلى ما ذكرناه والثاني أن المقصود  
بأن يكون هذه الأعضاء المذكورة لازمة له عند موته لزوم الوارث لأنه لما قال  
متعنا اللهم بأسمائنا وأبصارنا فذكره بأن يكون الوارث في لزومها واستمرارها  
باعتبار العادة هذا يحتمل كون الضمير لغير المصدر وإنما قد قوم عن عودها إلى المفعول

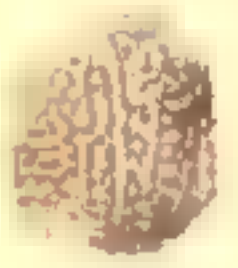
60  
وجعلوه المصدر لأن من أحدهما أن الأسماء والأبصار جمع ولا يصح عود الضمير المفرد إلى  
الجمع ولو كان لها المكان بكون وأجعله أو وأجعلها فلما قال وأجعله دل على أنه ليس له  
والماني هو أنه يلزم أن يكون الوارث مفعولا مائيا ولا يستقيم في الظاهر أن يكون  
منه وارثه ولا مثل الوارث أنه إذا ذهبت الملاممة جواب ما نه قد تقدم ما يدل على  
ذلك وهو قول متعنا فجعله بمعنى آخر من غير ما قيل أولى من تكرير المعنى الأول  
بوجه من الماويل وهو أن يكون الضمير ضمير المصدر والوارث مفعولا أو لا ومنا في  
موضع المفعول الثاني على معناه وأجعل الوارث من نسلنا لا كلاله خارجا عنا وهذا  
معنى مقصود العلماء والصالحين فمنه قوله تعالى يحب إلى من لذلك ولما يري ويرث  
من آية يعقوب وإذا كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر كما تقدم من أجل ذلك حمل  
صاحب الباب الضمير على المصدر وقد أحسب عن عود الضمير المفرد إلى الجمع ما  
على معنى أجعل المذكور كما يصح أن يساير إليه ذلك وقوى بقوله وإن لم في الأنعام  
بغيره شققتهم بما في بطونه وهذا وإن كان سائغا إلا أنه بالظن ليس بالظاهر وقول  
سقيتكم بما في بطونه عند سقيتونه إنما هو اسم جمع فعلى ذلك جاء الضمير في بطونه  
والمفعول به قوله هو الذي يقع عليه فعل الفاعل قال السراج  
إذا بالو فوع المتعلق المعنوي المفعول لا الأمر المحسوس ليس كل الأفعال المتعدي به  
وأفعله على مفعولها حسا كقولك علمت زيداً وأزده وشافته وخاطبته وما أشبه  
ذلك والتعلق المعنوي هو الذي سئل الجميع فوجب حمله عليه كما قال وهو المفارق  
بمن المتعدي من الأفعال وغير المتعدي وذلك أن الفعل المتعدي هو الذي له تعلق  
شوقه فليته فما كان متعديا لا باعتبار هذا المتعلق وهو الذي يسمى مفعولا وإذا كان



كذلك وجب ان يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي الا ترى انك لو قطعت النسخة  
كانت الافعال كلها سواء في عدم التعدي ولو قد زعمنا جميعا انك كانت كلها متعديا وانما  
انقسمت باعتبار ان بعضها له هذا العلق وبعضها غيري فمأست له هذا العلق فهو متعدي  
وما عرى عنه فهو غير متعدي هو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي على  
التحقق وسبب هذا العلق المفعول به لانه لو وقع الفعل به او تعلو به او لانه جواب من فعلت  
به هذا الفعل والكلام في كونه مفعولا وفي نصبه في مثل ما ضربت ذنبا كالكلام في الفاعل  
قال ويجوز ان يفصل على الى اللته وذلك ان الفعل يتوقف عقليته بارة على متعلق واحد  
فيجب ان يكون متعديا الى واحد كقولك اكلت وشملت ولمست وارة يتوقف على اثنين  
فمحتمل ان يكون متعديا الى اسن كقولك اعطيت وكسوت وخطيت وجسبت وركعت  
وقلت المتعلق بالسبب وارة يتوقف على لته كقولك اعطيت اذا قصدت تصبيرة علما  
بالمركبات وليس في الافعال يتوقف عقليته على اكثر من ذلك قوله ويجوز منصوبا  
بما يلزم من متعديا لظاهرة ولازم انما رة فسم عامل المفعول الى ظاهر ونصهر والنجي  
تقدم تمثيل للظاهر فاستغنى عن ذكره على ما هو صادق في الاستغناء وذكر المظهر لكونه  
لم تقدم له ذكر وقسمه الى ما يجوز اظهاره والى ما لا يجوز والذي يجوز اظهاره هو ان  
يكون معه قرينه شعير خصوصية ذلك الفعل المحذوف مجزا من صدر وقوع لفظ آخر  
في موضعه او ما يقوم مقامه مثل اقله مثلا كالناس هنة ثم مثله بامثله فثبت قوله  
من اخذ ضرب القوم او قال اخذ ضرب شر الناس زيد لان اخذ قرينه حاله شعير بقصوده  
في قصد الفعل قوله المنصوب المستعمل اظاهرة هو في الجملة راجع الى كل  
موضع قامت قرينه تدل على خصوصية الفعل المحذوف وليس موضع لفظ

ملزم يقوم مقامه ولا كره ملغت مبتغا يستغنى بها عن الفعل ثم شرع مثلها بما ذكره  
قال هو قولك لمن اخذ ضرب القوم فالقوم مفعول مضرب المفعول بها والمثال  
انما هو زيد او لا يستقيم ان يكون القوم مثلا للمنصوب بالفعل المحذوف لا من  
احدهما انه ليس قبل قوله شي يصلح ان يكون ما بعد ما معطوفا عليه والثاني انه لو كان  
ذلك للزم ان يكون المثال احدا الامرين لا الامر ان جميعا لا يجب او هذا المعنى فالامر  
مخلافه لان الغرض التمثيل بانواع كلها من الباب لان احدها من الباب وافيلا الجلاء  
يعني من منع واغلاق باب وتصنيف ونحوه وافيلا جمع افعال ومن ركت اي يقول عن  
ركت وكذلك لمن سدد دسما والمستعملين والاكاذيب ويصنف وانصرم بالخطاب  
ومعنى ركت علمت بالقران ونفع في بعض الشخ وما شرا اي ما رايت شرا واهما ر الفعل  
بعد النفي من غير تفسير ضعيف وهو في شيبوبة وما شرا ومثل بالقران الحالية والمفالية  
ثم اورد البيت وهو لمن تراها وقريته لفظية لانه لما اثبت بعد النفي نصب بعد  
الاثبات علم ان المراد اثبات الفعل المنفي او لا وهو ترى والشاهد الا ترى لها وابو  
العباس لم يثبت ان تراها وقال هو مجهول ومنه قولهم كالنوم رجلا والقرينة هاهنا  
تقديرية في الاصل ثم لثراستعمالها حتى صار كان القرينة فيه موجوده وليس ذلك  
منزله ما لزم فيه اجدف اذ لم يبلغ عندهم ذلك المبلغ ورجلا منصوب بالفعل المقدر  
المضمين هو الممثل به في مقصود الباب وكاليوم في موضع نصب صفة في الاصل قد رثت  
فصارت منصوبة على الحال وتقدر بها الرجل اليوم ثم حذف رجل المتخفوض بالكاف ثم قدم  
مع خافضه قبل المفعول وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب ويجوز ان يكون  
كاليوم هو المنصوب بالفعل نصب المفعول اي ما رايت رجلا مثل رجل اليوم حذف الموصوف

المتعدي





وأما الصفه مقامه فقال ما رأيت كاليوم ثم تترجلا أما تميزا وأما عطف بيان والظاهر  
 ما تقدم لما فيها بعده من كبره التقدير أثبت ومنه هـ  
 حتى إذا الخلاب قال لها كاليوم مطلوبها ولا طلبا لذكر العال لما فرجها عن نفسه ونفسه لها  
 قال وهذه حجج ودل على أنهم لم يترجموه أنهم قد نظروا فيه فيقولون اللهم أجمع فيها  
 أو اجعل فيها وقول بعض العرب لم أفهمكم فقال الصبيان أي أي لم الصبيان ما لما  
 فهمته لم أفهمكم من معنى اللوم وإما ما فهم من قرينه الحال وقيل لبعضهم أما بكان  
 لا أو جذا فقال يلوجا لأن معنى ذلك أما تعرف فقال لي أعرف والوجه الموضع الذي  
 تستبغ فيه الماء وكان يشألون عن ذلك لثردية والمنعوب باللوم لصارته منه  
 المنادى قال الشارح لم تحده لا شكك العر وذلك أنه ان حده بأختيار المعنى  
 وزد عليه قول التاليل مخاطبة محل وانت المراد بهذا الخطاب وما أشبهه وإن  
 حل باعتبار اللفظ وزد عليه المندوب والمخصوص في قولك أفعل أيها الرجل ونحن  
 نفعل لذا أيها القوم والتخصيص أن يقال في حده هو المطلوب أقباله بحرف ثاب  
 متاب ادعوا لفظا أو تعدوا فالطلب أقباله جلت له ولغيره وحرف ثاب متاب  
 ادعوا فاصل وخرج المندوب عنه بأصل الجلس فإنه ليس مطلوباً أقباله وسكاي  
 ذكره بحده وتماذك على أنه أشكل عليه حله أنه جعل المندوب منادى لما فصل  
 أكلام المنادى في الإعراب والبناء فقال في آخر الفصل أو مندوبا لقولك بإزاده  
 وقد اختلف الخوون في المنادى هل هو مفعول به مفعول التزم أمارة ويلقون من  
 هذا الباب وعليه الألفون وهو مفعول باسم فعل وهو يا وأيا وهما بجعلها ولأ  
 حروف النداء أسماء أفعال والمنادى منصوب بها لفظا ويجعلها على ما يقول المحققون



مجمع المنادى

في الصب اللفظي والمحل والوجه القول الأول لو حجب أحدهما أنه لا يستقيم أن يكون  
 هذه اللمات أسماء الأفعال لأن أسماء الأفعال لابد لها من مرفوع ولا مرفوع لها  
 هنا فوجب أن لا يكون أسماء الأفعال فإن زعم زاعم أن الفاعل مضمرة فيها مثله في زيد  
 ردا واشباهه فغير مستقيم لأنها لا تخلو أما أن يكون مبتدأ والمخاطب أو مخاطب  
 لا جاز أن يكون لغائب إذا لم تقدم له ذكر وليس المعنى أضاع عليه ولا جاز أن يكون  
 المنكسر لأن ضمير المتكلم لا يكون مستترا في الأفعال ولا جاز أن يكون مخاطب لأنه  
 ليس المعنى عليه إذ لم يرد أن المخاطب هو الذي وأما المراد أنه المدعو فلا يستقيم  
 أن يكون فاعلا مع كونه واقعا عليه الفعل الوجه الثاني هو أن أسماء الأفعال ليس  
 فيها ما هو أول من حروف وهذه الحروف من حليها الممززة وهي حرف واحد إذا  
 بطل أن يكون الممززة اسم فعل بطل البواقي إذا لا فائدة للفروق أن يجمع في معنى  
 واحد بالانفاق وإذا وجب أن يكون بعضها ليس باسم فعل وجب أن يكون البواقي  
 كذلك وأما من قال أن حروف النداء مع المنادى بنفسه استقل كلاما وليست أسماء  
 أفعال ولا فعله فقد رفقول ليس مستقيم لأنها إذا علمت أن الجملة هي التي تتركب  
 عن كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى وعلمنا أن وضع الحرف لا يسند ولا يسند  
 إليه علم بهاتين المقدمتين أن الحرف والاسم لا ينظم منهما كلام وإذا ثبت هذان  
 الأصلان بانفاق فلا وجه لمن يقول أن الحرف مع الاسم كلام لأنه مخالف لما  
 علم بوثه إذ يلزم منه أن يكون الحرف مسندا إليه أو مسندا به وكلاهما باطل  
 أو يلزم أن يكون كلام من غير استناد وهو باطل فلما لم يثبت بطلان أحد  
 الأصلين المذكورين المسوق عليهما علم أنه باطل إذا ما أدى إلى الباطل باطل وقول



من قال انه ليس بحمله ولكنه بعض حمله مع ما عتد به من الكلام اذ المنادى كما انما يدرك  
بسلام ندركه بعد ندائه فاجمله ما ندركه بعد النداء والتداعيه كالفضلات التي تكون  
في الجمل وهذا قول بعض اصحاب الاصول وليس مستقيم فانه مختل من جهة اللفظ والمعنى  
اما من جهة المعنى فانا نقطع بان القائل قد قدم كلامه فاذ قال بعد ذلك عمر ومطلق  
او جاني زيد او يفعل كذا ان جملة مستقلة مثلها في قولك افعل كذا من غير قولك  
يا زيد وقد يقول القائل يا زيد لا لخبره بشئ بل ليعلم حضوره او غيبته وكذلك  
قال المحققون ان الوقف على الجملة النائية مجازي لا تهاجمه مستقلة وما بعدها  
جملة اخرى وان كانت الاولى لما علق من حيث كانت تنسبها في المعنى واما من  
جهة اللفظ فهو ان الاسم لا بد له من اعراب من جهة التركيب وجهات التركيب  
محصورة فلا تدخل في واجب منها على تقدير ان يكون حرا فبطل ايضا ذلك فالوجه  
ما قال المحققون في انه منصوب بفعل فقد يدل عليه هذا الحرف المشتمل  
حرف النداء وكان الاصل يا ادعوزيد وانا ندى ندو وما اشبهه على معنى الانشأ  
فلما استعمل له حذفوا الفعل تخفيفا واقتصرواعليه وكان الموجب لغيره  
لثبوته استعماله ووقع حرف دل عليه في جملة وحذف الفعل لما يدل عليه  
وليس يبدع في اللغة بل واقع كثير الاستيلاء في ليس المعنى لثبوته الاستعمال في ذلك  
وفي مثله انهم تكلموا به على الاصل كثيرا ثم خففوه لان ذلك يستلزم خروجه  
في كلامهم لذلك كثيرا واما المعنى اتمموا انهم فعلوا انهم فكثير استعماله ففعلوا ذلك  
به من قول من ان قلنا انهم الواضعون باصطلاحهم وان قلنا ان الله تعالى علمهم  
ذلك فافصح واذا تقررت معنى المنادى في نفسه فالكلام بعد ذلك في اعرابه

وساويه والمضطر فانه ان يكون منصوبا لانه مفعول بمر لا ان يعرض ما يوجب بناءه على الصم  
او بناءه على الفتح او اعرابه بالمضطر فاما ما يوجب خفضه ودخول لام الاستغناء  
واما دخول لام التعجب فليست في التحقيق دلالة على المنادى لما تقررت ان المنادى  
من المطلوب افعاله والتحقيق ان المنادى في قولهم يا للماء والماء ليس الماء ولا  
الداهي واما المنادى باقوم او ياها ولاء ولا اعجبوا للماء للداهي ولذلك سميت لام  
التعجب بخلاف لام المستغاث فانه في الحقيقة مطلوب الإقبال كما اذا قلت  
يا زيد واما ادخلوا اللام عليه تنبها على انه مستغاث به وليس بخفيو مثل  
ذلك في الماء والداهي اذ لا معنى للطلب مثل ذلك واما الموضع الذي يبنى  
على الصم فهو ان يكون مفردا معروفة واما ببنى على الضم لطر وسبب اوجب البناء  
وهو مناسبتة ما لا يخل له في الاعراب وهو شبهه بالمضمر لا ترى انك اذا قلت  
يا زيد فاصله في المعنى ادعوك وانا ديك لانه مخاطب وموضع الخطاب ان يكون  
بضمير الخطاب فلما عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان وضعه موضع المضمر  
فكان شبيها موجبا للبناء لا ترى الى قول بعض العرب يا ياك وقول ابن ازاره  
يا من يابن واقع يا انت الذي طلقت عام جفنا حيث اوقع لفظ المضمر مخاطب محله  
حين كان المعنى عليه وان كان شادا او قد قبل اما اذا بدا هذا انت وبهذا  
اياك اعني كما تقول يا زيد انت فعلت كذا او يا زيد اياك حضرت ثم من المحوئين  
من يند فيند اخر وهو كونه مفردا ويجعل السبب الموجب للبناء شبهه بالمضمر  
لفظا ومعنى فلا يرد عليه المصاف ولا الطول ولا النكرة لانه ان ورد  
المصاف والطول احسب بانه ليس مفردا فقد فقد منه احد جزئي العلة ومن



النحوين من يقتصر على العلة المعنوية فاذا ورد عليه باعتبار الله وبارز فيقال بالعبادة وشبهه  
اجاب بان فيه مانعا من السبب وقد سعى الحكم لاستثناء السبب وقد يقتضي لوجود  
مانع ويجعل المانع وجودا لاضافه التي هي من خواص الاسماء وهي مناسبة لقوة الاعراب  
وثبوته فلم يقتض السبب لاثبات ما ينافي لاضافه من البناء ومثاله عندهم بنا لا  
رجل واعراب لا غلام رجل وليس الا افراد والاضافه الذي يمنع البناء في غلام رجل  
مع وجود السبب هو الذي منع البناء في غلام زيد مع وجود السبب وقد رد عليهم  
بان المبنيات لا تغير الاضافه ودخول الالف واللام عن بناءها واذا كان كذلك  
ذكرتم خلاف ما عليه اللغة والذي يدل عليه الاجماع على قولك خمسة عشر رجلا  
والخمسة عشر وخمسة عشر كانه منى اضعفه او ادخلت عليه الالف واللام او افردته  
واذا كان كذلك فلا معنى لاثبات ذلك مانعا من البناء مع وجود البناء في جميع ما  
نضاف من المبنيات ولا يدخله الالف واللام وقد اجيب عن ذلك بان البناء  
فيه اصل سبب قوي والبناء معا راض شبه بعيد فلا يلزم من منع المانع عمل السبب  
الضعيف منعه عمل السبب القوي وقرر واذللك بما تقدم من بنا لا رجل واعراب  
لا غلام رجل وقالوا السبب في الموضع كلها قوي الا انه انشوي بعضها استمراره فكان  
البناء لازما ملازمة بسببه وانشوي بعضها انتفاء في بعض الصور فانسف سببه  
ولا يوصف السبب بالقوة والضعف لوجوده نازع وانتفاءه اخري كما لا يوصف  
بالقوة لكونه دائما فمن سبب قوي يقوى وجوده نازع وهدمه اخري ورب سبب  
ضعيف سيقو استمراره ودوامه وقد ثبت ان الاضافه لا تحل البناء ولا تعارض  
السبب المحب له بما ذكرنا من كل مسي ويصح دخول ذلك عليه في محل

النزاع وما ذكرتموه من انه ضعيف ايضا من جهة كون السبب بعيدا عن مستقيهم  
فاما تعلم ان اشياء الاشارة وشبهه بما لا يمكن له توجه بعيد ومع ذلك فان  
الاضافه لا تحل بناءه ليل وجوب ذلك في قولك رايت غلاما ما ولاء وما ذكره  
من الاصل في لا غلام ولا غلام رجل للسبب المانع عندنا ذلك بل المانع امر اخر وهو انه  
لو بني لادى الى امتزاج ثلث كلمات وهم لا يفعلون ذلك فان زعم زاعم انه كذلك في  
يا غلام زيد لم يستقيم له ذلك لما في لا من معنى ما بني له رجل وهو اصدار الجرف  
فيه خلاف يا غلام زيد فانه لا يحتاج الى يا في ذلك ويدل ذلك ذلك جواز حذف  
يا وامتزاج حذف لا وايضا مما تضعفه لان لا غلام السبب فيه تسمى معنى  
الجرف وهو اقوى الانساب فبطل ان يقال ان سبب البناء ضعيف فليدلك  
قابلية الاضافه واجيب بان المعنى بصعفه كونه في هذا الموضع خاصة  
فلم يثبت في لغتهم مثل ذلك في لغتهم في المضاف وما ذكرتموه مبنى بالاصالة في  
كل موضع وما ذكرتموه من غلام ما ولاء لا يفيد قال الكلام في المضاف  
لا في الثاني وما ذكرتموه في لا غلام من التركيب بعيد مع انه مستغنى عنه بضمن  
الجرف وما ذكرتموه من انه امتنع في لا غلام رجل كراهه تركيب ثلث كلمات  
مردود على مذهبكم مثل لا رجل طرف بينا مامعا وهو واضح في انهم لم  
يركبو لامع رجل واذا لم يركبو ابطال ما ذكرتموه وتعين ما ذكرناه والامر في ذلك كله  
قريب وقول القائل انما ارادت العرب يا زيدا ثم حذفته وهو كالمضاف فكان  
كقيل وبعد ولما قام الاسم الثاني مقام الزادة نصبت اذ ليس منصوبا بفعل  
ولا اذ اذ لو كان يفعل لصحت منه ايجال ضعيف وامتنعت ايجال لمن المعنى



دعاه على كل حال وقول الخليل انما انصبوا المضاف كما نصبوا قبله حين طال  
وزعموا المفرد قبل وبعد اضعف وقول السامي زعموا المفرد بغير تنوين  
فوقاينه وبين المرفوع بعامل صحيح ونصبوا المضاف حملا له على اثر الكلام للفرق  
بينه وبين المفرد اضعف والاتقان على انه اذا اضطر الشاعر في المفرد نونه  
وقال الخليل سيبويه والمارة في مضمومها وقال عيسى بن عمر وابو عمرو ويونس  
نصبوا باردا الى الاصل وانشد سيبويه

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ن وقال لمن سماع من العرب  
من يقول يا مطر واستدل بقول الناصب بقوله ه ه  
فيا زاكما اما عرضت فبلغت اماي من حمران الانافيان وقد صرح الفداء  
الفراد والكناسي بجوز بارجلار اربا المعين جعلوه من المشبه بالمضاف ومن ثم اجاز  
يا زاكبا المعين وفي كلام سيبويه ما يشعر بحواره وفيه اشكال فانه يستلزم حواره  
لارجلار اربا واما نحو يا شاعر لا شاعر اليوم مثله ويا رجل يضرب عمر انا نقاش  
والفرق بينه وبين لارجل يضرب عمر انه في راجلا تعد رجعله مصادي مفرد لان  
يضرب لا يصلح صفة ولا يجوز ايجال خلاف لارجل وايضا فانه قد ثبت جعل الاسمين  
في التثنية واحد بدليل لارجل منطلق بالفتح فمنها واما الموضع الذي نبي على  
الفتح فان يدخل الف الاستغناء كقولك يا زاكبا وهذه الالف تدل على ان ال اسم  
مستغاث به لدلالة اللام في قولك يا زاكبا وذلك لا يجمع بينهما فيقال يا زاكبا  
ووجب البناء على الفتح ضرورة ان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا والالف في  
واجب لوالف لا ترى انك لو خذتها لوجب ضمها ولم تخف الى ذكر نحوها ولا

ويجوز لانه مبني فلا يتغير البناء ولا الى ذكرنا غلابي كان معزا او مبني على القولين  
فيه قال صاحب الداء تمثيلا للخبير للمبني على الفتح او مندوبا لقولك يا زاكبا  
وليس منسبهم لما نقر من ان المندوب ليس مننادي فلا ينبغي ان يذكر حكمه  
في باب المنادي وان اتق بعض القاطن لفظ المنادي ولذلك ذكر المندوب  
على جماله في فصل برأسه والتمثيل بما ذكرناه هو الوجه فصلا نوابغ الملوك  
المضموم اليهم اذا افردت حملت على لفظه وحمله قال الشاعر ذكر نوابغ  
المنادي الموصوف بالصفة المذكورة في باب النداء اولي لانه من اثاره في التحقيق  
فقال نوابغ المنادي المضموم غير المبهمة اجزرا من المنادي المنسوب فان تابعه على  
قماش باب الوابع وقال غير المبهمة اجزرا من المبهمة فانه لا يكون فيه ما ذكره من  
الحملين على الخناز لقولك ياها الرجل وياها الرجل ولو لم يجتز منه لكان دخلا  
في ان تابعه بجوز فيه الوجهين وليس كذلك الا عند بعض النحويين وليس بالجد وسيأتي  
ذكره وقوله اذا افردت تفيد للتوابع فانها قد يكون مفردة وقد يكون  
مضافه والحكم الذي ذكره محض بالمفردة ولذلك وجب تعيينها به قال  
حملت على لفظه وحمله قد ذكر الحكم الذي يكون لهذه التوابع المخصوصة اما حملها  
على حملها فهو الغشاق لانه يعمل منصوب المحل فوجب ان يكون تابعه منصوبا بجميع  
المبتدات لقولك ضربت ها ولاء الرجال لا يجوز غير ذلك واما حملها على لفظه  
فلانه لما كان في البناء عارضا اشبه بالاعراب في عروضه واشبه بوجه عام  
الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الاعراب في تنوعه  
لانهم لما اشبهوا بوجه عام الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة



المشبه بحركة الأعراب في شيوه لانهما لا يشبهوا موجب هذه الحركة بالعامل لشبهها  
بحركة الأعراب اجزوا التوابع بحركتي توابع المفرد وط حلم ذلك المشبه بالعامل  
الاستحباب على التابع حكم العامل المحقق في الاستحباب على التابع كما شئت بحركته في  
يازيد بحركه جازيئ شبيهه الموجب بها وهو ايا بالموجب لها في زيد فذلك لشبهوا التابع  
في يازيد العاقل بالتابع المعرب المحقق جازيئ العاقل وهو من مشكلات ابواب  
الغوم من حيث كان بالغا مغربا اعرب بحركه مشبوهه المبني مع استحقاقه اعرابا  
تخالفا له وايضا چه بما ذكرناه وانما لم يلتزم ان الرفع في العاقل هو العاقل وان كان  
وجهها مستقيم لما ثبت في تمام مجموعون فحلم جواز الرفع فيه على الانباع ووقع  
الاتفاق على ان هذه التوابع معربه وان كانت على لفظ المتبوع المبني لعدم الموجب  
للبناء فانه لم يحصل ذلك في اعرابها ووجهه ما تقدم ذكره من المذكور والفرق  
بينه وبين المتبوع هو ان المتبوع وجدت فيه علة البناء فوجب بناءه والتابع لم يوجد  
فيه فلم يجز بناءه ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع اذا فقدت علة البناء الا  
تري انك تقول جاني هذا العاقل فيكون المتبوع متبعا لوجود علة البناء **الا**  
والتابع معرب ليقدر ان علة البناء في ان كان هو في المعنى المشار اليه فذلك اذا  
قلت يازيد الطويل بني زيد للونه واقعا موقع المضمير المخاطب باقتضابا ذكرناه ولم  
يبن الطويل لانه لم يرد ذلك الورد وانما قصد به التوضيح والبيان كما في قولك  
جاني هذا العاقل والاعتبار بكونه هو الذات المنداه في المعنى كما لا اعتبار بمثل  
ذلك في الطويل في قولك هذا الطويل لا ترفع هذه الصغار لم يقصد بها قصد  
الذات فتكون واقعة ذلك الموقع وانما قصد به المعاني خاصه ولذلك حيث

البناء

عن المعنى الموجب للبناء في مشبوهانها وقد اعترض على ذلك بانهم قد بنوا الصفة كبناء  
موصوفها في قولك لا رجل ضارب في الدار فلم لا يكون هذه الصفة ايضا مبنيه  
بناضارب في قولك لا رجل ضارب في الدار وفرق بينهما بان المراد هنا في رجل  
مطلقا فلم ينف رجل مطلقا او لانه لم يوصف وانما في رجل موصوف هذه الصفة  
فصار بهذا الاعتبار كأنهما شي واحد لان النفي لهما جميعا بخلاف يازيد الطويل فانه  
قد تم النفي في قولك يازيد ولو قلت ثم لا رجل هو المقصود لاحلف المعنى الا  
تري ان نفي رجل ضارب لا يلزم منه نفي رجل مطلقا فيختل المعنى عند تقدير  
ان النفي داخل على رجل مطلقا ثم يصير معهما محصيا وهو باطل بخلاف  
قولك يازيد الطويل فانك تعلم ان المندى زيد ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل  
اليه وحين فيه في كونه هو المندى حتى يصح تقديره جرابه فان قلت فما ذكرت من  
المعنى ممكن مثله في مثل قولهم ام اشاعر الاشاعر اليوم مثله جبريل وكن كليب يوضع  
وشبهه من المندى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد الى النداء او لا ثم  
يوصف به بعد تمامه وانما قصد الى ان يحقق بالوصف قبل النداء فصارت  
الصفة والموصوف في قصد المندى مثلها في قصد النافي قولك لا رجل في الدار  
فالجواب ان الارتباط بينهما حاصل مثله فيما تقدم الا انه بالطول فان  
الموجب للبناء موجب الأعراب لان المندى اذا كان مضافا او طويلا وجب اعرابه فلو  
عله البناء فانفق ان هذا الربط يحصل لزم منه نوات علة البناء موجب الأعراب  
ولو كانت علة البناء قائمة لوجب البناء فيما ذكرناه حتى انه لو لم يكن لكان نقصا  
مطلقا المذكورناه في جواب عنه فان قيل لو كانت الصفة توجب طول المندى



لَوْ جَبَّ نَصَبٌ بِشَيْءٍ قَوْلًا يَزُجُّ إِذَا أُوصِفَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَاجِبٌ بِالْزَوَامِ كَمَا تَقَدَّمَ وَالْفَرْقُ  
بَيْنَ مَا وَصَفَ بِالْمَقَرِّ وَبَيْنَ مَا وَصَفَ بِالْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ إِذَا أُوصِفَ بِالْمَقَرِّ أَتَى تَامَ الْأَوَّلِ  
دُونَهُ وَعَرَفَ الثَّانِي مَجْعَلُ وَصْفِهِ وَإِذَا كَانَ جُمْلَةً لَمْ يَسْتَقِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَتَّ  
يَسْتَقِيمُ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ اسْتِقْلَالَ الْأَوَّلِ فِي أَنَّهُ دُونَ وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ بِالْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ  
بَلَدُهُ وَهُوَ بَاطِلٌ وَالْخَطْبُ وَسَيُتَوْنَهُ خَتَارَانِ فِي بَابِ يَزِيدُ وَاجْتِزَتْ الرِّفْعُ وَأَبُو عَمْرٍو  
وَلَوْ شِئْتَ خَتَارَانِ النَّصَبِ وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَنْ كُنْتَ اللَّامُ الْخَرُوفُ وَالْخَلِيلُ وَالْأَنْكَابِيُّ  
عَمْرٍو ثُمَّ مَثَلُ التَّوَابِعِ الَّتِي إِذَا دَهَنَتْ اسْتَقْبَلَتْ الْبَدَلَ وَخَوَزِيدُ عَمْرٍو مِنْ الْمُطَوِّفَاتِ  
وَمَثَلُهُ وَخَوَزِيدُ عَمْرٍو مِنْ الْمُطَوِّفَاتِ يَعْنِي بِهِ كُلُّ مُطَوِّفٍ أَتَى أَنْ  
يَدْخُلَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ وَإِنَّمَا اخْتَصَرَ بِالْبَدَلِ وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْمُطَوِّفَاتِ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ  
الْبَدَلُ فِي حِلْمٍ تَلْزِمُ الْعَامِلَ وَكَانَ كَأَنَّهُ مُوجُودٌ فِي الثَّانِي فَاجْرِي جَرِي الْمُسْتَقْبَلِ  
بِنَفْسِهِ أَنْ قُلْتَ أَنَّ الْبَدَلَ يُخَالِفُ التَّوَابِعَ فِي جُمْلَةٍ تَلْزِمُ الْعَامِلَ وَإِنْ قُلْتَ أَنَّهُ  
مَثَلًا فَإِنَّمَا خَالَفَهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالذِّكْرِ الْأَوَّلِ كَمَا تَوَلَّيْتُهُ لَهُ فَلَمْ يَكُنْ  
أَنْ يَجْعَلُوا مَا هُوَ الْمَقْصُودُ غَيْرَ مَحْكُومٍ لَهُ بِالْحِلْمِ الْمَقْصُودِ وَجَعَلُوا غَيْرَ الْمَقْصُودِ مَحْكُومًا  
لَهُ بِالْحِلْمِ الْمَقْصُودِ مَعَ كَوْنِهِ أَوَّلِي فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْغَرَضِ وَإِنَّمَا الْمُطَوِّفُ الْمُخْصُوصُ  
بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَرْفِ الْعَطْفِ كَالْفَاهِمِ مَقَامَ الْعَامِلِ فَصَارَتْ بِمِثْلِهِ فَكَأَنَّهُ  
مَنْ لَوْ جَعَلَ حِلْمُهُ حِلْمَ الْمَذْكُورِ مَعَهُ أَوْ لَأَنَّ الْمُطَوِّفَ وَالْمُعْطُوفَ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ  
وَإِخْوَانِهِ فِي الْمَعْنَى مُشْتَرِكَانِ مُتَشَابِهَانِ فَكُنُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِأَحَدِ الْمُتَشَابِهَيْنِ  
شَاءًا لَيْسَ لِمُسَاوِيَتِهِ وَهَذَا ثَابِتٌ فِي الْوَاوِ وَالْفَاوِ ثُمَّ وَحْتَى ثُمَّ اجْرَتْ بِنَفْسِهَا جَاءَ  
لَوْ أَنَّهَا مِنْ بَابِ وَاجِبٍ مَثَلُ الْبَدَلِ بِقَوْلِكَ يَزِيدُ زَيْدٌ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ قَدْ مَثَلُ

أَبُو عَلِيٍّ الْغَارِثِيُّ وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّالِيدِ اللَّفْظِيِّ وَالْأَوَّلِي أَنْ يَمَثُلَ غَيْرُهُ فَيُقَالُ  
يَا رَجُلُ زَيْدٌ أَوْ يَزِيدُ عَمْرٍو عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ فَذَا أَقْلَسَ فَإِذَا كَانَ مِنْ بَابِ  
التَّالِيدِ اللَّفْظِيِّ بَطُلَ أَنْ يَكُونَ التَّوَابِعُ غَيْرَ الْبَدَلِ وَخَوَزِيدُ عَمْرٍو مَعْرِفَةُ لَفْظًا  
وَيَحْتَاجُ أَنْ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْجَوَابِ إِنَّمَا نَقَصْتُ بِالتَّالِيدِ الْمُنْقَدِمِ إِلَّا التَّالِيدَ الْمُنْفُوعَ  
لَا التَّالِيدَ اللَّفْظِي وَالتَّالِيدَ اللَّفْظِي فَقَدْ عَلِمَ أَنْ حِلْمَهُ حِلْمُ الْأَوَّلِ حَتَّى كَأَنَّهُ هُوَ لَا  
رَى لَكَ تَقُولُ يَار زَيْدُ زَيْدُ الْبَعْلَاتِ بِمَا تَنَى بِهِ عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ فَلَيْتَ لَكَ مَا هُنَا  
وَلَوْ بَرَزَ ذَلِكَ وَاسْتَقْبَلَتْهُ مَعَ الْبَدَلِ خَوَزِيدُ لَكَ أَنَّ نَفْسَ الْبَشَرِ وَابْنِ الْحِلْمِ فِيهِ  
ثُمَّ دَكَرَ الْعِشْمَ الْآخَرَ مِنَ التَّوَابِعِ الَّتِي تَدْعَى الْمُفِيدَ الْمَذْكُورَ وَلَا هُوَ الْمُضَافُ فَقَالَ  
وَإِذَا أُصِفَتْ فَالنَّصَبُ وَإِنَّمَا نَصَبَتْ لِأَنَّهُ تَبَوَّعَهَا مُنْصُوبٌ وَإِنَّمَا وَجِبَ النَّصَبُ  
وَلَمْ يَجْزِ الْآخِرُ عَلَى اللَّفْظِ كَالْتَّوَابِعِ الْمَفْرُودَةِ لِأَنَّهُمَا تَمَّ جَارُ ذَلِكَ مِمَّا اجْرَى فِي الْمَنَادِي  
الْمُسْتَحْبَّ حِلْمُ حَرْفِ التَّنَادِ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ أَوْ تَشَبُّهًا بِهِ بِعَوَامِلِ الْأَعْرَابِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ  
قَدَّرَ مُشَبَّهَاتِهَا **وَصَح** كَانَتْ حَرَكَتُهَا حَرْكَةً الْمَشْبُوعِ فَلَا تَشَبُّهَ بِعَامِلِ الْأَعْرَابِ  
جَعَلَتْ حَرَكَتَهُ الَّتِي كَانَتْ الْأَعْرَابُ حَرَكَتَهُ الَّتِي كَانَتْ تَلَوُّنُهُ لَوْ بَاقِيَةً هَذَا  
الْمُقَدَّرَ عَامِلًا أَوْ إِذَا كَانَ مُضَافًا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَوْحَبَّ لَهُ النَّصَبُ عَلَى تَقْدِيرِ  
إِذَا تَقَدَّرَ عَلَى أَصْلِ التَّوَابِعِ لِلْمَبْنِيَّاتِ فَوْحَبُ النَّصَبِ وَتَقَدَّرَ عَلَى أَنَّهُ مُشَبَّهٌ  
حِلْمُ مَا شَبَّهَ بِالْعَامِلِ فَوْحَبُ لَهُ أَيْضًا النَّصَبُ إِذَا مُضَافٌ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ  
حَرْفُ التَّنَادِ لَا يَلْزَمُ إِلَّا الْمُنْصُوبُ بِالْوَاوِ حَبُّ لَهُ النَّصَبُ عَلَى تَقْدِيرِ مَثَلِ التَّوَابِعِ الْمُنْقَدِمَةِ  
وَمَا اسْتَبَدَّتْ مَا هُنَا بَدَلٌ وَلَا غَيْرُهُ لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ النَّصَبُ فِي غَيْرِ الْبَدَلِ  
خَوَزِيدُ عَمْرٍو مِنْ الْمُطَوِّفَاتِ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً مَعَ كَوْنِهَا كَانَتْ جَوَزِيَّتُهَا الرِّفْعُ

ثُمَّ



اذا كانت مفردة فلان يجب النصب في البدل ونحو زيد وغيره وان كان مضافا مع كونه كان  
في حكم المنادى اذا كان مفردا من طريق الاولى وبمقام  
ارتدادا ورقا ان كنت تاراف قد ظهرت اجنا حوق فخاصم و مثل قوله يا تميم كلم  
او كلم واتى بحرف الخطاب فحمله مخاطبا نازا وصرح وعايا اخرى لانه باعتراف  
المعنى مخاطب لجاز الانيان بضمير الخطاب كذلك وباعتبار اللفظ ظاهر كالعائيب  
بجاء الانيان بضمير الغائب لذلك وهذا اصل مطرد في كل ما كان له جهتان من حيث  
المعنى واللفظ كقولك انت الذي فعلت لنا وانت الذي فعلت لنا ونحوه  
الخطاب والاعتبار بالمعنى اول اذا كانا في حكم الجزر الواحد لانه المقصود واللفظ  
متوسل به اليه في التحقيق وكان اوفيا بالاسم والى ذلك كان موهم بتميم كلم  
اولى فان قلت سعى على هذا ان يكون انت الذي فعلت لنا اولى من انت الذي  
فعل لنا او الامر بخلاف فانهم لم يخلفوا في انه ضعيف فالجواب ان هذا جزء  
مستعمل وانت جزء اخر مستعمل وليس كذلك بتميم كلم فانه يؤكد له فيها جميعا  
لجزر واحد فصار هذا كالعائيب لفظا ومعنى واختياره في نفسه لانه مستعمل فان  
قلت فلو قدر انه شتمه للاول لان يكون جزءا واجب فيه على هذا ما وجب في  
بتميم كلم من اختيار الخطاب قلت لو امكن ذلك لكان ولكنه لا يمكن  
فانه لا يصلح للمضمر المخاطب ان يكون موصوفا ولا مبدل لانه بدل الشك  
وليس بمعطوف ولا مؤلف فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق الا ان يكون مستقلا  
من ثم جاب المخالفة بينه وبين بتميم كلم قال صاحب الكتاب  
يا تميم وابن ابنه الى اخره قال السارح ابن وابنه حكاه في نفسه

واحد وانما وجب حكاه في نفسه اذا وقع بين علمين صفة والحكم هو تخفيفه وعلته كثرة  
في اللفظ والاستعمال اما اللفظ فلانه طيات متعدي في حكم كلمة واحدة وانما  
لاستعمال فلان لا بيان بان مضافا الى العلم صفة التزم بحسبه مضافا الى غيره  
فلما لم يزد من الوصفين خفوة بابتدال الصفة فحمله ونحوه الحذف من وجهين  
لحدهما ان الصفة اخف من الصفة في نفسها والاخر ان فيها ابتاعا والابتاع اخف  
من مخالفة الحركات والصحيح ان حركته زيد في يار زيد بن عمرو وحركته بنا وحركته ابن على حالها  
وزعم قوم انها حركتها بنا لما التزمه صار كانه قيل يار زيد عمر وما ذلن حكاه عند  
وقوع ابن بن علمين في المنادى ذكر ايضا حكاه تخفيفا اوجه ووقع ابن بن علمين  
صفة في المنادى وهو حذف النون والعلامة ما عديم الا ان الحكم هاهنا حذف  
النون والحكم ثم القبح وشرط وجود الابن جميعا بان يكون صفة واقعا بين علمين  
حتى لو اتفعا او واحد هما لم تخفف فمثال ابتاعا ما قولك زيد ابن اخي ومثال  
استفا الصفة قولك زيد ابن عمي وهذا وان كان واقعا بين علمين الا انه ليس  
بصفة ومثال كونه صفة وليس واقعا بين علمين قولك جاني زيد ابن اخي فخذ  
وان كان صفة فليس بين علمين ومثال حصول الشرطين قولك  
جاني زيد بن عمرو فوجب التخفيف لوجود الشرطين الا في ضرورة الشعر لقوله  
جاريه من بشر بن تغلبه قبا ذات سرة متعبه ن وزعم قوم ان ابن تغلبه  
بدل وقصده ان يخرج من الشدة وهو بعيد لان المعنى على الوصف كغيره وايضا  
فان خرج عن الشدة وباعتبار النون لم يخرج بغير استعمال ابن بن لا وظاهره  
كلامه بذلك على تخفيف القبح في المنادى اذا وقع ابن بعد بين علمين وعليه بعض



الخوارج الصواب انه ليس يستحقون ترك ذكره اما لان هذا هو الاصح واما  
 لان ذلك كالمعلوم وانشدت قوله للحاج باعمره من معمر لا مشطروا روى في قوله  
 يا حاكم بن المنذر بن الحارود على الوحيين فصل والمنادي المبهمة شيان اي  
 واسم الاشارة الى آخره قال السارح يجب في تابع المنادي المبهمة  
 الرفع عند المجتئين من الخوارج وارجاز المازني النصب قياسا وليس بشيء وتوقع  
 بعضهم الفرق بين يائها الرجل ويأخذ الرجل بجوازها فجاز في هذا الرجل  
 الوحيين قال اذا جواز النصب بغير افعلي مستفهم وان اذا جواز على الانواع  
 فليس بشيء وانما وجب الرفع لانه لما رواه هو المنادي في المعنى وما قبله وحله  
 له كونه جعله حركته الاعرابية حركته التي كانت تكون له لو كان ما شربا للثابتين  
 على انه هو المنادي في المعنى وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على بازديا الطويل  
 لظهور الفرق بينهما ما ذكرناه الوجه الآخر ان يقال لما كانت صفة المبهمة  
 مع المبهمة كالشيء الواجب بخلاف صفة غير المبهمة بدليل جواز مرتبة يزيد في النار  
 الكرم واستماع مرتبة يزيد في النار اللهم صارا الرجل في قولك يا هذا الرجل  
 كانه منتهى الاسم فعملوا حركته الاعرابية حركته التي تكون له لو كان منتهى الاسم  
 جعفت قال واسم الاشارة لا يوصف الا بما فيه الالف واللام  
 وانما كان كذلك لان وصف الاشارة اصله ان يكون اسما الاجناس لانه مبهم  
 الذات وكان وصفه بما يدل على ذاتية اولاهو الوجه لان الوصف بالمعاني  
 الخارجة فرج على معرفة الذات ولذلك كان المبهمة مستبعدا بصحة الوصفية باسم  
 الاجناس وهو معرفة وجب تعريفها بالالف واللام وقول السارح

واصح يا ذا الضامير العنصر والرجل والافان والجل قال السارح  
 يرد عليه انه لا يستقيم وضع الضامير في المعنى لانه عطف على العنصر قوله والرجل والافان  
 فيصير المعنى الضامير العنصر والافان وهي لا توصف بالضمور فاذا انبعث يا ذا الضامير  
 بالحفظ كاستدلال اللوثة ويسقط الاستدلال لانه يصير من باب آخر ليس من باب نداء  
 المبهمة ويجب عنه بوجهين يميز أحدهما ان لا يستدل بالاشارة هذا النصب على انفراد  
 وان كان غير شاعر على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما منه الاخره هو انه يكون الرجل  
 معطوفا على العنصر على سبيل الخوارج لان معنى الضامير العنصر الذي ضعف او بلي عنه فطف  
 الرجل باعتبار المعنى كانه قال الذي ضعف او بلي عنه ورجله وفي الضامير العنصر اشكال  
 في جواب رقيه مع لونه ~~مضمو~~ مضافه والصفة المضافة تكون منصوبة على ما نقرر في  
 اول المنادي في الفعل والماني واجب عنه جوابين احدهما ان الضامير العنصر موصول  
 والموصول في علم المفرد لانه كالمركب كانه قال الذي ضمير عيشته بعد حركته لم تكن  
 الا زعافا لذلك ما كان مثله الآخر هو ان الضامير العنصر وقع صفة لموصوف مفرد  
 مرفوع لان صفة تتم الاشارة لان يكون لذلك على ما تقدم فوجب ان يكون  
 هذا الوصف مفعلا بفاعله واعرابه رفع فوجب ان يكون مفعلا والكلام على قوله يا  
 ذا الخوفا كالللام في البيت المقدم والاعتراض الاعتراض والجواب الجواب وسبب  
 قول عبيد اذا الخوفا بمقتل شيخه جزم مني صاحب الاطلاء  
 لا سكتا ستمها ولا سادانا واجعل رجالا لجل لابن ارقط ام ان قوم عبيد  
 مثلوا ابا امرئ القيس فقال له ذلك تمامه الا بهذا الباعث الواحد نفسه لشيخه عن يد المقادير  
 فجاء في الوجه الرفع على الفاعل والنصب على المفعول من اجله واذا اخبر في مثل يائها

في قوله  
 يا ذا الخوفا



الجاهل ذو الشري من النصب فاما هو على معنى اعني لا على معنى الانكاح لان الجاهل زرع على  
 كل تقدير وقول وقالوا من غير الصفة يا هذا زيد وزيد قال الشارح لا تحلو  
 اما ان يراد عطف الياء على البدل معطوف اليان يجوز فيه الوجهان على اللفظ وعلى المعنى اما  
 اللفظ فهو التقدير وان اريد البدل فالضم ليس الا وقول يا هذا اذا اجمعه على البدل  
 لا غير لانه لا يصح ان يكون مؤكدا لا لفظا ولا معنى اما المعنى فهو اللفظ الفاظ محظوظة وليس  
 هذا واجل منها واما اللفظ فهو اعاده الاول بعينه وليس هذا كذلك ولا يصح ان يكون لا  
 بيانا ولا شفا اما الشق فلعده بالحرف واما البيان فانه يكون الاشياء اجزائا وهذا معنى  
 المشتق ولا يصح ان يكون صفة لان اشياء الاجناس لا توصف الا بالذات واللام على ما  
 تقدم فتعين ان يكون لا كل من كل فصلا وليا دي ما فيه  
 الالف واللام الا الله وجهه قال الشارح على بعين كل واحد منها  
 جرحا ليدلها لزم الكسرة والآخرى كونها بدلا من المحدث اذ اصلها الاله فنبذت  
 حركة الهمزة الى اللام فصار الله فاجتمع المتان فجازا الادغام فصار الله فصارت الالف  
 واللام عوضا من الهمزة فاعل ايضا بانه توكيد لها او يا هذا لظلم يوزن فيه  
 اولم يستقم لهم في المعنى ان يشير الى ما تشبه عليه الاشارة في التخييل ولو قيل لا  
 او يا له لغيره والاسم ولا الواما فصد به التعظيم وقال صاحب الكتاب  
 من اجلك يا هذا التي تسمى فلي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ لانه ليس فيه الوجهان واما  
 جعل وجهه واحدا قائل الشاعر م  
 فيا العلامة اللذان من اياكما ان يفسبا ناسرا فالترشيد دانه اذ ليس  
 فيه وجهه منهما لا لزم ولا عوض نقصا واذا ذكر المندى في غير حال الاضافة

الى آخره قال الشارح وقع في بعض النسخ في حال الاضافة وهي ترجمة سبويه لانه قال  
 هذا باب تكرر فيه الاسم في حال الاضافة وكلاهما مستقيم في المعنى لان معنى التكرار  
 ذكره من اولي ثم مرة ثانية وليس خصوصا باحدهما فيصح بعينه باعتبار الاول فقال  
 في غير حال الاضافة وباعتبار الثانية فقال في حال الاضافة وتقوى ترجمه سبويه ان  
 المعنى واذا ذكر المندى ثانيا في حال الاضافة فمقتضى المرة الثانية اولى لانها المرادة والاسم  
 مضاف بها فكان في حال الاضافة اظهر وفيه وجهان الغنى والضم والنصب وجهان  
 احدهما ان يكون ضم الاول مضاف الى عدي والثاني مؤكدا للمضاف فوجب نصب الاول  
 لانه مضاف ووجب نصب الثاني لانه مؤكدا للمضروب وهو مذهب سبويه والتحليل  
 وشبهه بقوله لا باللك في ان اللام ردت توكيدا ولو لا زيادتها لقال لا لولاك وقوله  
 يا بون للحرب التي وضعت اراها فاستراحوا ولو لا زيادتها لقال يا بون للحرب الوجه  
 الثاني ان يكون كل واحد منهما نصب لانه مضاف الى الاله حذف المضاف اليه من  
 احدهما استغناء عن الآخر وبقيت احكام الاضافة لقوله الاعلالة او دانه سايح  
 ومثل له على نصف ورابع درهم وما هو المحدث فسد به فيه وجهان احدهما ان المحدث  
 منه المضاف اليه هو الاول ويتم الثاني مضاف الى عدي وهذا هو الظاهر والدليل  
 عليه انا لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لادى الى امرين محدوين احدهما  
 التقديم والتأخير من غير فايده والآخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه والمدح والذم  
 ان يتم الاول مضاف الى عدي المذكور ويتم الثاني مضاف الى عدي يحدو به وجهه  
 انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون المناظر لفظا ومعنى الا على منقيد والمعتول  
 ان المتهم يدل على المتأخر والجواب عن الاول انا قد جرحنا المضاف

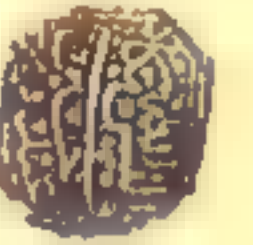


اليه من الثاني نقي الاسم عن باقي فاجز المضاف اليه الاول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون  
الاول تاما بما بعده وهما الاسمان جميعا الا ترى انك اذا قلت يا ايهم عدي لم تعوض عن تابع  
واذا انكرت فقلت باسم ثم عدي عوضت عن عدي المحذوف لفظا مثله وصارت ثم عدي  
بالنسبة الى الاول كالتام فلا جد ذلك كان التقديم والتأخير واما في الرفع فعلى ان  
يكون علما مفردا ثم اتى المضاف اما عطف البيان واما بدلا واشدد بيت جبريل  
ما ثم ثم عدي لا باللام لا يلقينكم في سورة عسرن على الوجهين مدغمين في الجاهل  
قوله عليه لا يقول انا اخوك نسبة بعده اجزئت سمايا يابني لجاوه وخطرت  
بني عن احسانها مضرون اي غالت فاجزابه عمر بن الجاه م  
لقد كذبت وشتر القول كذبه ما خاطرت بك عن احسانها مضرون الشئ نزوة خوار على امه  
لاستيق الحليات اللوم الخورن ما قلت من مده الا سا نقضها بان الا ان شئ ينقض المراد  
ولذلك شدد ما زيد زيدا ليعلم ان الذيل نظاير للذيل هليلك فانزل ن والبرز  
يقول مؤيد بن واحة قصص او قالوا في المضاف الى ما المنكسر الى آخره  
قال الشارح وفي الاضافة قولان احدهما ان اصلها الفتح وجا السكون  
تخفيفا وهو الاكثر والآخر ان اصلها ان تكون ساكنة ونحت تقوية لها  
لضعفها وحقها وادليل الوجه الاول انها اسم على حرف واحد فيجب ان يبنى على حركة  
كسائر الاسماء التي هي على حرف واحد كالكا في ضربك وما اشبهه ولو  
قلنا مضمر على حرف واحد كان ايضا حسنا ويرد على هذا القول ان في الاسماء  
مفردة مبنية على السكون كالواو في ضربوا وشبهه فيقول على هذا مضمر  
موحرف مدولبن فوجب ان يبنى على السكون قياسا على الواو في ضربوا ويكن

ان تعرف منها من حيث ان الواو تستقل عليها الحركة بعد الحركة وليس كذلك الياء  
الا تراهم يقولون دأيت الفاضل ولن يسرع في الاسماء والافعال ولا يقولون دأيت  
قلشوا ولن يقولون دأيت الفاضل لن يسرع في الاسماء لان الافعال  
تحمّل ما لا يحتمله الاسماء دل على انه لا يلزم من تحريك الياء تحريك الواو ولما ظهر من  
الفرق بينهما وقد توهم قوم ان شرط الحذف في نحو باعلام ان لا يكون بعد ما حصل به  
سب حرّات وليس مستقيم وقد علله بان اجتماع ذلك مفرد ومزج كلام العرب  
وهو علط سان ولو علل بان حذف الياء من مثل ذلك انقل من اثارها كان للتعليل وجه  
ولا يخلف في جواز عدم ضرب فرسه وكذلك اكل عمر وشرب وقدر عشر حرّات  
واما يمتنع خمس حرّات فصاعدا في الشعر لقوات الوزن المعصود وزعم سيبويه ان  
بعض العرب يقول يارب وما غلام ومرادهم يارب ووجه انهم لما اخذوا شبه  
المفرد فجعلت حرّكته حركة والتا في يارب ويا ايمت الى آخره قال الشارح  
للتاير فيها مذهبان مذهب اهل اللوثة ان التا التانيث ويا الاضافة مقدرة بعدها كانه  
قال يا ايتي ويا ايتي مذهب البصريين ان التا التانيث عوض عن يا الاضافة واستدلوا  
بوجهين احدهما انها نقلت ما وكانت بالاضافة مقدرة بعدها لم يحذفها ما لا فاجبت  
متوسطة والمتوسط لا نقلت ما والآخر هو انه لو لم يكن عوضا جاز ان تجمع بينهما  
ويكن التانيثا لا ايتي كما تقول ايتي ولما لم يقولوا يا ايتي دل على انها عوض عنها ومن  
سرا التا وهو لا دل عليها مناسبتها للحرف المبدل منه التا فكانت أولى ومن فتح وهي  
عن ان غا من فلا تاجر كالحرف المبدل منه وزعم قوم ان التا تفرع يا ايتي فحذف  
الالف وليس بشئ قوله وقالوا ان ازل الى قوله جعلوا الاسمين كاسم واحد



معنى انهم جعلوا ابن الحُصاف الى ام وابن الحُصاف الى عم لما اضافوا فيها الى المثلث حُصاف  
عاملا معها بالضعف تعاملته لما ذكر من حُرمان ابن ابي عمى بخلاف يا غلام عمى يا غلام  
اننى لقلنه وجاز الفتح في ابن عمى واما ان لم يزد استعارة فهو لغ في حقيقته بالتر من حقيقته  
يا غلام وزعم قوم انه فرغ على ابن ابي الحُصاف في الالف وهو تعسف وقيل  
في تفسير جعلوا الاسمين كاسم واحد يعنى مرجوا ابن مع امر او عم وصير وصما واحدا فنيا  
لخمس عشر ثم اضافوا اضعفت خمسة عشر وليس بشئ وقيل جعلوها كخمس  
عشر حيث فتحوا اخر الاسمين لم يفتحوا في يا غلام فبنوها معا كما بنى خمس عشر وكل  
ذلك بعيد عن الصواب لانا فاطعون بان الحركة في ابن ابي الحُصاف الميم مثلها في ابن ابي  
ماشات الساوكت مستقيم ان بنى الاسم مع التركيب بغير موجب فان زعم انهم قالوا  
في يادى ياد وهو الذى بنا بالبناء مع ان اصله معرب للمصار الاسمان كاسم واحد فكذلك  
هذا المصار ان اعرابه عن القرب ولو لم يقصد اضافة جري مجرى ذلك قبله لولا السكون  
في يادى قايدي فلم يقبل احد بذلك احد اللهم لما شككوا امكان ان يقال وايضا فان  
مثل ذلك موجب لبنا الاول خاصة فان موجب بنا السابى فصول المندوب  
قال السابى هو المنفع عليه بما او واو اختصروا وحلمه في الاعراب  
والبناء حكم المندوبين وتوابعه كقوابله فانهم اخرجوه مخرج المندوب في اللفظ ليولن ابلغ  
في التجميع ولذلك كان الانصاح الايمان بالمدرة في آخره وانما قالوا الف وقد يكون غير  
الف لانها الغالب وانما يعدل الى غيرهما ولا يخلو من ان يكون اخر حركه او ساكن  
فان كان حركه فلا يخلو اما ان يكون اعرابا او بنا فان كان اعرابا فليس الا الالف كقولك  
وازيده واعبد المطلباء واعلام احكامه بخلاف مدته الانكار فانك تقول فيها عبيد



المطلبية ومدته الذكر ايضا فانك تبنى بها على حُصاف حركه الآخر كانت ما كانت فان كانت  
حركه الآخر حركه بنا استعتهامده من حُصاف فقلت في اعدام ولحد امينه وفي امير المؤمنين  
وامير المؤمنين وفي غلامك المراه المخاطبة واعلامكيه وان كان اخر سادنا  
فلا يخلو اما ان يكون مدته او غير ذلك فان كانت مدته استعتهامده فقلت في غلامك  
اسمه اضربى واضربيه وفي غلامك واعلامكيه وفي غلامك واعلامكاه ولا فرق بين  
الواو المقدرة والمخففة فلذلك قلت في يا غلامك فممن اسكن الميم واعلامك  
لان الواو مراد مدته ولذلك وجب اضم في قولك غلامك اليوم زدا الميم الى اصلها  
كما وجب مدا اليوم ان لك فاما ابا الالف في المغيرات فلانها اسما بمنزلة زيد وعمر و  
ولا يشتر فيها الحذف لالفاظ في آخرها كما الحقت في غلامك واعلامكاه لا لبس المذكر  
بالمؤنث ولو طفت في غلامك واعلامكاه لا لبس المشي بالجموع ثم اجري مشي الاخذ  
بجري واحد اما اختيارهم في يا غلامك اسكن الباء واعلامكاه فلان اصلها الفتح  
مردت اليه وجوز المبرد واعلامكاه وليس بجيد واعلامكاه اوجه اما بنا على ان اصلها  
السكون فلا اشكال الا ترى انك لو قلت فيمن اسمه اضربى او ضربوا فقلت  
واضربه وواضربوه واما بنا على ان السكون العارض كالأصل في هذا الباب دليل  
انك اذا قلت فيمن اسمه مشى او مغل على قلت وامشاه وامضاه ولا يزد الالف الى اصلها  
فلذلك فاش السابى شكها بخلاف التثنية فانك تغلبها للزوم الف التثنية للاسم  
المشي وامشوا فقلت فيمن اسمه مشى او مغل على قلت وامشاه وامضاه وقال اللغويون وفسرناه  
وهما جازان في التحقيق بنا على ان اعرابه بالجر وف او بحر كات ولو سميت باشى عشر فقال  
سبحون والشاعره لانه عندهم اسم مفرد فوجب ان يكون حاله جال المرفوع وقال



اللوثيون والشي عشره لانه عندهم في علم المضاف فوجب ان يكون مضافا واختلف جاري  
 فشره وانما عشر الحقت اللام ولم يلحق قوله ولا يلحق الصفه عند الخليل لان الاسم  
 المنفرد عليه قد تم والصفه ليست من جملته وانما هو اسم آخر جري به معنى آخر وهو التوضيح  
 وليس كالمضاف والمضاف اليه لانه لا على المسمى محلتها فالمضاف اليه مع المضاف كالمال  
 من زيد فلما لحقت العلامة الدال من زيد فكذلك هنا وليس كذلك الصفه ومذهب يونس  
 جواز ذلك وقاله اشهر اشياء واجد كالمضاف مع المضاف اليه وقد ظهر الفرق بينهما  
 وقال الخليل لو جاز وازيد الطريقه كجاء جازيد الطريقه وتقرئ انه لو جاز للحقت  
 العلامة ما ليس باسمه من قريب ولا لحقت العلامة ما ليس باسمه من قريب جاز كالمال في جاز  
 زيد الطريقه وان لم يكن من قريب او قد قبل عن يونس انه يجوز وازيد انت الفساح  
 البطلاء وهذا بعد وقد نصح يونس بقوله وكما تحتمى الشاشه وانما جازم الرؤس  
 والشاشه من صفه للجمحين وهذا الوجه فساد لا يعمل عليه ولا شذوذ الا الاسم المعروف  
 اي الدال على المنادى وبخصوص لفظه اما التكرار واسما الإشارة فليست من  
 هذا القبيل لان المنادى عرجه الجواز يدكر من سجع عليه اما التعريف به واما  
 لانامه عند زبدي ذلك ولا يحصل هذا المعنى الا ان يكون الاسم كذا كراهه ولا فرق  
 بين ان يكون علما او كالمعلم وعلى ذلك نزل وامر جازيد زبدي ما منزه قولك واعبد  
 الطلبة قال الخليل وكذا لا يقال وامر لا يعينني ولا يعذر من يجمع بذلك لا  
 يعذر من يجمع به منهم يعني انه لا يعرف من يعينه قصصا ويجوز حذف  
 حرف النداء لا يوصف به اي قال الشارح ذكر المقيد وهو مشعر بالعله  
 ووجه التعليل به ان قولك يا رجل اصله يا هذا الرجل فخذوا

جمله

الالف واللام استغنا عنها بيا وحيثما لا يلام ما اتواها الى وصله الي نيل ما فيه الالف  
 واللام يبقى يا رجل وتكرهوا ان يخذوا حرف الالف فيجوز حذف اشياء كثيرة وفي  
 قولك يا زيد وشبهه لم يحذف منه الاحرف الالف فلا يلزم من جواز حذف شي واحد  
 جواز حذف اشياء متعددة ومن الناس من قال لم يجوز حذف في قولك يا رجل لقايد  
 بهما وفي قولك يا زيد جاز لكونه غير منهم فلا يلزم من جواز حذف في الموضع الذي  
 يعلم المنادى فيه جواز الحذف في الموضع الذي لا يعلم واورد على هذا قوله هذا  
 فانه فيه تعريف رشدا الى المقصود بالنداء فلجزم كما جاز قولك زيد واجيب عنه  
 ان قلنا لانه اذا حذف بقي منهما وهذا هو مهم ايضا ولذلك سمي التثنية منهما  
 وما ذاك الا لترديه بين اشياء متعده عند الإشارة وليس شئ لا يجوز ان  
 تقول غلام هذا وان كان قل تعريف من قولك هذا لا ترددين المتشابهين  
 والعلم ان جميعا فكان المنع اولى ولم يمنع دل على الجواب ليس شئ واما اصح ليل  
 فليجزيه مثلا ضرب في شد مطلب الشئ وقيل اول من قاله امر اطرقها امرؤ  
 القيس وكانت مبعضة فحلت تقول اصيحت فافتي فيقول لا فرجعت الى  
 خطاب الليل كأنها شئت عطفه لفظه فحلت فافتي فافتي فافتي فافتي فافتي فافتي  
 مثل المحض على خالص النفس من الشدايد والطرق كروي مثل لمن شئكم ويحضر من  
 هو اوتي منه بذلك كان اصله خطاب للسكران لا لطراق لوجود النعام ولذلك  
 يقال ان تمامه اطرق كروي ان النعام في القرى وقال ان اللوان تخاف من  
 النعام وكرام من هم على لغة من يقول يا جاز بالهم وقول العجاج شاذ  
 يقال انه كان يصلي حلساه فمرت به جارية فاجت بالنظر اليه متعجبه فقال



جاري لا تستنكر عذري شيري فاشفاق على عذري واجدري ما ليس بالمتحذر  
عذري مبتدأ خبره ما بعده او مفعول تستنكر وما بعده اما خبر تجد وفي عذري  
واما بدل من عذري المذموم والتموا حذفه في اللهم لان اللهم عوض عن البصيرين  
وقال القوا اصله يا الله امنا بخير ثم كثر حتى خفف وهو بعيد جدا وقوله  
اني اذا ما حدثت اما اتوك يا اللهم اللهم واتكوله وما عليك ان تقول  
كلما سمحت اوصليت اللهم ان ارد علينا شيئا مسلما فاننا من خير من نخذما  
يحمل على الضرور ومع كونه يحمي لاد في حواز وصف اللهم خلاف جعله سبويه لما  
كان مخصوصا بالنداء مثل ما هنا وجوز قوم وصفه كما يوصف في الله واستدلوا بمثل قل  
الله مالك الملك قل اللهم فاطر السموات وجهله سبويه على نداء ان فصل وفي  
كلامهم ما هو على طريقه النداء ونقصه به الاختصاص لا النفاك الشارح  
اعلم ان في كلامهم خلا المعاني الاصل لم يقلوها الى معان اخرى مع تحريكها عن اصل  
معناها الاصل وهذا في ابواب منها ان افعل صيغة الامر في الاصل ثم نقلت الى  
التعجب لقوله تعالى اسمع همرو واصبر لم يقصد به هاهنا الى امر وانما قصد التعجب  
فلذلك قولهم ما احسن زيد اصله اما خبر واما استتفها على الخلاف ثم نقل الى  
التعجب وكذلك قولهم امنت او تعدت سؤال عن تعين مع الشبهة ثم ما تم نقل  
الى الخبر بمعنى الشبهة من غير سؤال كقولك شوا على امنت ام تعدت ولذلك  
قولهم ايها الرجل اصله تخصيم المنادي لطلب اقباله عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص  
بجدة اعن معنى طلب الاقبال في قولك اما انا فافعل لانا ايها الرجل وكل ما يستعمل من  
باب الى باب فان اغرابه يكون على حسب ما كان عليه وكذلك نقول فافعل

الهم زيد اكسرم فعل امر ونقول في ايها الرجل اي فانا ماضي مفرذ والرجل ضمة له  
كما نقول في المنادي الحقيقي ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون  
لفظه لفظ الندا كقولك اما انا فافعل لانا ايها الرجل ومنه ما ليس على لفظ الندا كقولك  
عن العرب فهذا لا يكون اغرابه الا بما يقتضيه في نفسه لانه لا يصح ان يكون منقول  
عن الندا ومنه ما لا يحمل الامر من كقولك اما معشر الصعاليك مجاز في اغرابه الامر ان  
جميعا الا ان الاولي ان يقال منصوب نصب العرب اذا نقل على خلاف القياس  
فجعله اصلا في نفسه مع صحته او لا من جعله منقول لا وتول اي سعيدي ايها الرجل  
هذا مبتدأ او الخبر تجد وفي اي المراد وخبر المبتدأ محذوف اي المراد الرجل ليس  
يستوي وتقع في الشخ علامة قطع بين قوله الا انفسهم وبين ما انواعه وكان هاء ولاء  
فهو والله استئناف خبره كانه قيل اي كانه قيل فيه والذي سلم عليه ان عطفه على  
انفسهم يقتضي المغايرة وليس بمغاير وما ارنكبو مفيد للمعنى بانه يكون قوله قبل  
تفسيره لقوله وما كنوا عنه وليس هذا تعديرا له بانفاؤه واما هو فبشر لفظها ايها  
الرجل واذا تبين جعله لما تقدم وجب العطف ونحو العطف على غير طاهر وفي الخاتمة  
او جعل وما كنوا عنه خبر مبتدأ تجد وفي اي وهو ما كنوا انفسهم وقوله الا انهم  
سوغوا دخول اللام هاهنا معنى من غير ان يذكر انها زائدة وتكلم النص على اصل  
الباب وذكر اسم الله تعالى ليعلم ان النص لا يربح فيما يجوز دخول با عليه وفيما لا يجوز  
اذا لم تدخل يا وقبل قوله ويا وي الى الشبهة عطل فاوردها مرصدا حافظا  
به من النجى لطيفا كالطاهر معينا معيدا لكل القيس دافاة ملحما للعيال  
ويا وي اعني اوردا غير الا ان مرصدا اي مكانا مرصدا به الصايد الوحش حافظة ابن



الذي يعني الصائغ ثم اخذ في وصفه لاطيها كالطال اي ملتصقا بالارض الخفي عن الصيد  
 ثم وصف بلزومه الصيد لفقيره وقول بعضهم انه قصد التشوه الى عطل  
 وشعره باباه النصب لانها خبيث في معنى الصفه الواحدة فلا يستقيم خبري اخلاها  
 وقطع الاخرى فصلا ومن حوّل الندا الترقيم وله شرايط الى اخره الترقيم من  
 قولهم ترخم صوته اذا رفته وكلام ترخم اي ضعيف وعن الاصمعي قال على التحليل يا اشم  
 الصوت الضعيف قلت الترخم فعل بالترخم وقد ضعفت قول الاصمعي بان قبل  
 التحليل جماعة من النحاة كابي عمرو وابن ابي اسحق ولم ينقل عنهم اسم غيره ولا ضعف  
 ليجرد ذلك نعم ان تكلموا فيه هذا الاسم بين ضعفه والافجوز القصر بكونه بغير هذا  
 الاسم او ما تكلموا فيه اصلا وان ثبت ما روي عن ابي عبيد الله انه لما سمع قراءة ابن مسعود  
 وقالوا يا مال قال ما اشغل امر النار عن الترخم كان مضجعا والافجوز بغيره قول  
 الا اذا اضطر الشاعر ترخم في غير الندا اعني فحوز على الوجهين وهو مدح سيبويه  
 واجازه المبرد في الشعر على لغة ياجاز بالنظم خاصه دون الاخرى وان لم ياجزه سيبويه  
 وغيره وقد استدل سيبويه بالاضمحج جالما وما اوضح مثل شاعبه اما ما  
 وهو واضح فيما ادعاه ورده المبرد بان الرواية وما عهدي كهدل يا اما ما وهو  
 من تشفيانه وجا ايضا ان ابن جابر ان استوفى لرويته وامدحه فان الناس قد علموا  
 ومن كثر ونون وتغل الحركة تعسف وقال غيره  
 يبعوز عتار والرياح كاتها اشدان في مكان الادهر يروي فتح الرازي  
 وليس يروي جوار ان يكون المفيد را حذر فيسقط الاستدلال اول  
 اوى ان جلم عباد بصرته ان ان جلم امشجه الوادي فان ثبت ان اسم

اسم ما يقوله سيبويه فخص وان ثبت انه اسم امه كما يقوله المبرد لم يهض واما الاخرى  
 فيه فافتقار وله شرايط الى اخره قال السارح فيها شرطان عامان في كل  
 شئ هما لونه غير مضاف والاخر كونه غير مستغاث ولا مند وبشرطان خاصان  
 في غير ما فيه التانيث وهما العلية والزيادة واما لونه علما فلان الاعلام كثر نواها  
 فتناسب التحفيف واما لونه غير مضاف فلان اسم المضاف حمله بعد التسميه  
 حكمه قبل التسميه لانها اسمان معا بان يقرابين مختلفين فلو رجمت فاما ان رخم الاول  
 واما ان رخم الثاني الاول لا يستقيم لان الترخم ينفي في وسط الجملة من حيث  
 المعنى وذلك على خلاف الترخم والتاني لا يستقيم لانه ليس بمادي لان الذي  
 وقع عليه الندا لفظا هو الاول واما المندوب والمستغاث فلان المقصود بهما التبدل  
 الصوت والترخم مضاد ذلك واما الزيادة على الثلاثة فلانه لو رخم الثالث لم يبق  
 على صورة ليس مثله في المتكاتب اذ ليس في كلامهم اسم مملكن على حرفين لاسيما  
 على لغة من يقول يا حار و قوله الا ما كان اخره التانيث فان العلية والزيادة  
 على الزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطين اما العلية فانها ظاهرا غير ما هو  
 التانيث لان التانيث يقتضي التحفيف لثقله كما يقتضي العلم بالثنية واما لونه ليس  
 فاما على لثنه فلان شرط ذلك اما كان لما يودي اليه الترخم من الاخلال واما ما  
 فيه التانيث فاما حذف منه التا وحذف التا لا يودي الى اخلال لانها زائدة  
 فلا اخلال بالترخم فلا حجة الى الزيادة وقد اجاز القرأ واللوقيون ترخم العلم الثلاثي  
 الذي حرك وسطه لانه يصير مثل بل فيقولون فمن اسمه كنف وقد مات وبات  
 وليس بالحذف فان حوّل ما صار كذلك ينوع من الاخلال ولا يلزم جواز مثله في الترخم



ومن ثم قال القرامشي وغيره في كسر الميم في قوله في قول أو ش  
من كسر ميم بعد معرفه ليس بعد النصب في الشباب الملامح أن اليا لا يكون كالم  
من كسر ميم بعد معرفه ليس بعد النصب في الشباب الملامح أن اليا لا يكون كالم  
قوله وقالوا تعالى لم ير أي تخريم فقلت لهم أي طيفت بقلوبه أنه لا يابنه حديث  
لا لقول السالكين ومن يذهب أن السالكين حذف مع الآخر في نحو قطر قوله والترقيم حذف  
في آخر الاسم على سبيل الاعتباط لخرج ما حذفت لكونه جرت عليه لموجب مثل فاضل أو الخفف  
مثل الفاضل من حذف وقال سيبويه إن نحو فاعلم وقاصده إذا كان غير فاعلم لا يجوز  
على لغة ما طار الصيم ليل لا يلبس المذكر والظاهر خلافه فاعلم أي فاعلم في اللغة لا في  
ولذلك نقول في محذوف وعرفوه بالتحدي وباعرف في في قطوان وكروان فاعلم أي بالاعضا  
وفي سيبويه يردون استلوا يردون في مثله يابنائه بالهاء يردوها إلى أصلها حين اختفت  
إلى الرد إذ ليس في كلامهم تمكن على حرفين أي الكف وقد ثبت ردّها إلى الأصل عند  
الاحتياج في مثل شؤنه وشيائه وفي المسمى بطليسانا بطليسان وزعم أبو عثمان أنه لا يجوز  
لأنه ليس في كلامهم فاعلم في الصحيح قال وسألني لأخفش فأخطأنا بابهته  
نتبته وقد اجاز ذلك غيره إذ لا يعتبر وجود نفس الربه وإنما إذا حذفت على قياس  
كلامهم وهو الصحيح ولذلك قيل في ترقيم سند وسق وتردق وهو قول علماء بالسدي  
وأنفردوا عنه وليس ذلك من أبيهم ونقول في شفاوه وحمزوا أن شفاوا وجرأ بالهمز  
وفي نحو لا يحول بالهمز وفي نحو ما حيوا ولا يدغم لما ثبت من شدوده فيه وفي غيره  
ومنه ما ورد في لأن الرد لم والعين مكسورة يعني لأخفش نقول ما وشي ما ودي  
بشأنه ما ردا إلى الأصل وفي أسرار علماء أبا اسحاق الفتح عند سيبويه على العصبية واللبس  
عند قوم وأما نحو ما ردا وأما علماء بالكسر لا فيروا أما على اللغة القليلة والضم في

70  
الميم وقالوا في فاضون علماء ما فاضى أثبات الميم على اللغتين وفي نحو فاعلم ما أثبات  
الألف ولو قيل بحذف ذلك في اللغة الميم لم يبعد وقالوا في محرم فاعلم عن اسم فاعلم  
بما محرم وسكون الراء على الميم والقرآن يكثر ما عن اسم فاعلم ونفتح في غيره وهو قياس  
من قال ففاضون ففاضى أثبات اليا الميم الذي حذف منه حرفان كل اسم آخره  
زيادة نون ففاضى أثبات اليا الميم الذي حذف منه حرفان كل اسم آخره  
زيادة نون ففاضى أثبات اليا الميم الذي حذف منه حرفان كل اسم آخره  
ثلاثة أحرف لأنه قال وأما حرف صحيح وقبلة مده قبلها لثلاثة أحرف فصاعدا وقد  
أقبل قوله قبلها لثلاثة أحرف لأنه قال وأما حرف صحيح وقبلة مده ولم يرد كانه  
استغنى مما مثله في مضور وعمار وبما تقدم في مثله أمور ولو لا تقدم تصريح  
في مورد ونحوه بأثبات الواو لوقم أن مذهب مذهب الفراء وقد اختلف في أسماء  
هل هي مما آخره زيادة نون وزنه عنده فعلا من الوسم انقلب الواو همزة على غير  
قياس كالتب في آناه ولحد وقد ذهب غيره إلى أن أسماء أفعال جمع اسم سمي به الموت  
واستغنى من الصرف للنايذ المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون آخره جزا أصليا  
وفي مده فيكون مثل قولك عمار ومذهب سيبويه أقرب إلى المعنى ومذهب  
غيره أجري على مقتضى الألف وسيل المعنى أن الأسماء الأعلام أكثرها صفات  
ولم يسم بالجمع إلا نادرا فإذا نردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة كان حمله على  
الوصفية أولى وأعنف سيبويه قلب الواو همزة محافظة على هذا المعنى وحججه غير  
أن قلب الواو همزة إذا نردد سماعا على خلاف القياس كوعيد وجرأ وورد واشباهه  
ولا ضرورة تلجأ إلى ذلك وإذا لم يكن الواو منقلبة وجب أن يكون أفعالا وهذا وإن  
كان قولنا ما خلا لغة سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقبلة بالجمع فإلى أن قلب



الواو همزة اقرب من تسميتها بالجمع وقولها وقبلها يعنى اية والاولى نحو مختار  
 وترخمه يا تخما ما له الالف واما المركب فانه حذف آخر الاسم بكاء والفرق بينه وبين  
 المضاف ان المضاف مع المضاف اليه اسمان معا وان اعرابيهما مختلفين فظهر التعدد فيهما  
 لفظا والرخيم حكم لفظي فلم يحذف في التعدد لفظا واما معدى كرب فلم يحذف في التعدد لفظي  
 فحذف في قولك جعفر وعمران بدل ليل اعرابه اعرابه واخره اخره فلما لم يتعد تعدد اللفظ  
 جرى مجرى المفردات عند التركيب آخر الاسمين كماله لانها كلمة زبدت على الكلمة الاولى  
 فاشبهت بالثاني والالف بالثاني واذا قلت يا خمسة في خمسة عشر وقتفت وقتفت  
 على الالف اللغتين وكذا الورحمت نحو سلمات قال سيبويه لانها تلك الالف التي  
 كانت في خمسة عشر تقول في انا عشر اسماء يان وانا لان عشر منزهة النون حيث تعاملت  
 تعامله اثنان فتعما الالف على قياس لغتهم وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه  
 ومن جهة ان الالف لا تتجاوز ابدانها ومن قال ياشي عشر بالها فقياسه ياشي على الكبير  
 وياشي على القليله واما ناطشرا فهو شبه شئ المضاف مع المضاف اليه لان التعدد  
 فيه مقصود بعد التسمية الا ترى ان شرا في قولك ناطشرا منصوب في احواله كلها  
 فلما كان التعدد باقيا تعدد الترخم كما تعدد في المضاف والمضاف اليه قال  
 سيبويه ناطشرا الورحمت لترخمته رجلا يسمى اذا زعمه بالجواز تكلف واما قول  
 فاجروا ناطشرا لا ابا لالم صاعا بصايع فان الالف معجوب فشد وشد على شدة واما  
 عند القسمين المذكورين هو الذي تحذف منه حرف واحد وقد تحذف المنادى ما  
 ذكره قولك الا ماشاءوا على قراه الانسانى من ذلك لانه يقف يا وسيدى انجدها  
 بضم همزة وقولك على شعان من جار حال او ضمير اي على حيرة فصلا

ومن المنصوب باللام اضمارة قولك في المجاز الى اخره قال الشانح هذا  
 يتقسم الى قسمين منه ما هو شاعري وعليه حذف فعليه ما تقدم في قولك زعيما وشقيا  
 وما به ومنه ما هو قياسى والقياسى ما بدا به في قولك اياك والاشد وهو كل موضع كان  
 الاسم فيه محذوفا وذا المخذوف منه بعده بحرف العطف او حرف الجر كقولك اياك والاشد  
 وقولك اياك عن الاشد واصله نيج الا ان الصمغين اذا كانا شيئا واحدا وجب ابدال الثاني  
 بالنفس فغوى افعال الغلوب فصارا المقدوم نحو نفسك ثم حذف الفعل لفاعله فزال  
 الحجب لتغير اضمارة الثاني فوجب رجوعه الى اصله الا انه لا يمكن الايان به متصلا  
 لعدم ما يتصل به فوجب ان يكون متصلا وهذا المذخور بعد ان كان حرف الجر فظاهرا  
 تعلقه بالفعل المحذوف وان كان بالواو فهو معطوف على اياك كانت قلت نحو نفسك ونحو  
 الاشد لا يجوز ان يقول اياك الاشد كما رسم البعض الخو من ونص سيبويه على ذلك لانه  
 ان كان من قولك اياك والاشد فلا يجوز حذف العطف وان كان من قولك اياك عن الاشد  
 يحذف الجر لا يحذف في مثل ذلك واما قولك اناك ولن تقوم واماك عن ان تقوم فهذا  
 جائز ان تقول اياك ان تقوم وحينئذ يجب ان يحمله على اياك ان تقوم وحذف حرف  
 الجر لان حرف الجر محذوف عن ان قاشا ولا يجوز ان يكون من قولك اياك ان تقوم  
 لان حرف العطف لا يحذف عن ان ولا عن غيرها وقد جاني شعرا ذا ه ه  
 اياك اياك المرافاة الى الشر دعاء للشر خالب ل وحمله الخليل على انه منصوب  
 بفعل مقدر كانه قال بعد تمام الكلام ليجذر المير او حمله ان اى اشق على ان اصله  
 اياك عن المير المحذوف حرف الجر لما كان المير بمعنى ان يمارى محمله عليه من حيث المعنى  
 على شدة وده ومنه ما زار اشك والشفق وما زار رخم عن ما زار قيل رخم



ما رآي وفيه شدة ود من وجهين ترخيم ما ليس يعلم وحذف حرف قبل النسب والذي علم  
على ذلك ما نقل ان كذا المارزي شره جبر الفهرى مجافعتب البرنوعى ليقول الفهرى  
فحال المارزي ذوقا شديدا فقال له تعجب ما رآيتك والتيف فان كان المبدل مفهوما  
او سميا باسم اية اشتعاهم والافيريك الشدة وان مجرى المثل وقد رستوه اياى  
والشر مستصوابا مفعول للمتكلم كانه امر لنفسه يعنى معنى لا ما عدا نفسه عن الشر ولا كونه  
الشر عنى وانكروا غيره وقال المعنى على انه مخاطب غيره على معنى باعدى واليه  
ذهب الرخشي وكلا المفيدين مستقيم وقول عمر اياى وان يحذف احكام  
الارزب مثله وقد رد الزخاج اياى واناكم وازاد عمر النهى عن حذف الارزب بالعصا  
لان ذلك ينقلها فلا تحذف فقال لذلك لم اسلب الراح والسهم واياى ان يحذف احكام  
الارزب ما لم فى هبهم ان قال باعدى الى عن حذفه جعله من الامر الذى يطلب منهم  
البعد عنه ليعطيه او يطلب من نفسه البعد عنه وهو بلغ من ان يقال لا تحذفوا الارزب  
الى وما بعد ذلك شماعى قولك املك والليل اى اذ الليل وساده امة الليل  
والحضر عندك تفسير شديدا وعادرك تفسير المعضل بن سلمه كانه استبعد ان يكون  
فعل مصدر غير صواب كالتيح والمريد والصيل والصير يوصف به هذا ولان عما تلب  
كان المخاطب وعدها بشي انهم راي الموعد على حال دونها فقال الموعد هذا  
اى ارضى هذا ولا رعايتك اى لا اتوهم رعايتك وقولهم ليلها وتمر مثل بلرم حكاية  
كالامثال قبل ان اصله ان عمر المجدي كان من يدية قرض تمر وزيد فقال له رجل  
اطعنى من فضلك وزيد فقال عمر وكيهها وتمر اى اطعمك ليلها وازيدك تمرها  
قال سستونه ومنهم من يقول كلاما ومثلا اى كلاما باشار في ذلك تراو

قال كحل شوي لاشيتم حراي كل شى اسم والمشهور فيها النصب ومنه انها خيرا لكم  
قال سستونه لانك من قلت انك فانت تريد ان يخرجك من امر ودخله في امر فكان  
وابل حاش خيرا لك وقال النرا المعنى انها خيرا لكم وقال النرا المعنى انها  
لن خيرا لكم وما ذكره سستونه اظهر والمعنى عليه وذلك لظهوره في مثل انه وانبه  
امرا فاصدا وقول الرخشي منه انه امر افاصدا على انه واجب فيه حذف الفعل  
غلط ومثل انه امر افاصدا قوله تروحي اخذ ان يعطى وورال او سنع لك مثل  
في الزجر عن الاقدام على الشى يقال ان ابن الحماة الشامي اخطيئة فقال للسلام  
عليكم فقال ذلك فقال وليس له جواب فقال ايج فقال وراى او سنع لك فقال  
انا ابن الحماة فقال كن من اي طير الله شئت ومنه من انت زيد ايقال  
لمن ذكر عظيم اسو ولمن شبه نفسه برجل عظيم ولك ان لا تفر لفظ زيد ولك ان  
تذكر اسم ذلك الرجل ومنه مرجبا الى اخره وقد كثر ذلك حتى صار بمعنى الدعاء  
فلو قيل انها منصوبة على المصدر لان صوابا وان تاتي فامل الليل والنهار اى فانك  
تاتي ومعناه الارام لان المرء يكرم في اهله ليلا ونهارا وجمع ذلك كله ان  
كثرت حتى صار معلوما وجرى مثلا او كالمثل لكثرة فصل ومن المنصوب  
باللام اضماء ما اضمرا عليه على شرطه التفسير قال الشارح ضابطه ان  
يتقدم اسم ويجوز فعل او ما هو في معنى الفعل مسلط على ضمير ذلك الاسم من  
جهة المفعولية او ما سئلوا بضميره لوسلط على الاول لكان معمولاً ومهما رفعت  
فعل الاندوا اذا نصبت فعلى تقدير فعل فاذا نصبت في مثل زيد اضربه فالتقدير نصبت  
زيد او في مثل زيد اترت به جاوزت زيدا وفي مثل زيد اضربه فالتقدير نصبت



اخاه واهنت وفي مثل زيد اشبهت به لانه ثبت ففقد على ذلك ورغم المبدأ ان الرفع في  
 مثل اذا ابن اي موسى يتغير فعل رافع كانه قيل اذا بلغ لاهل لا يتبدل ويلزمه ان يحذف منه  
 في غيرهم سقيم الى اقسام ما يختار فيه الرفع وما يختار فيه النصب وما يستوي  
 فيه الامران ومنه ما يجب فيه النصب فاما الموضع الذي يختار فيه الرفع فان يكون  
 مجردا عن القران التي ذكرها في باب الاقسام لقولك زيد ضربته واما الموضع الذي  
 يختار فيه النصب فان تقع بعد الاستفهام وحرف النفي واذا وحيت وان تعطف هذه  
 الجملة على جملة فعلية واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان تعطف هذه الجملة  
 على جملة فعلية ذات وخمسين لقولك زيد ضربته وعمر الرمثه واما الموضع الذي  
 يجب فيه النصب فان تقع الجملة بعد حرف لا بكية الا الفعل لقولك ان زيد انكره  
 الرمثه فاما قولك زيد قام وزيد ضرب وشبهه فليس من هذا الباب وليس فيه الا  
 الرفع لان الفعل لم يتسلط على الضمير على وجه المفعولية وانما تسلط على وجه الفاعلية  
 وانما اخير الرفع في القسم الاقل لانه اذا ارتفع ارتفع بالابتداء واذا انصب انصب  
 بفعل ضمير دل عليه ما بعده فليس قرينه تقوى امر ارضاء فكان علي ما لا اهما فيه  
 اولى فلذلك كان زيد ضربته احسن من قولك زيد ضربته واما اخير النصب في الوجه  
 الاول لوجود قران يقتضي تقدير الفعل ليتوفر علمها ما يقتضيه اولى من ذلك  
 لاستفهام لقولك انك اضربه لان الاستفهام بالرفع اولى فكان تقدير الفعل  
 ليتوفر علمه اولى ما يقتضيه اولى فكان تقدير الفعل اولى في مكان النصب  
 اولى بل ذلك كان زيد اضربه احسن من قولك زيد ضربته لاني الرفع ولا في النصب  
 لاقتضاها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا بخلافه في الهمزة لنصبه فيها او لا

مل في اصلها بمنزلة قد وامثله بغيره الاسم سواء منه عطف الجملة المتكلم فيها على  
 جملة فعلية وذلك انك اذا قدرت الفعل في الثانية تناسبت الجملة ان يكونها  
 فعلية فكان تقدير الفعل اولى فيحصل التناصب فكان النصب اولى واما حشر الرفع  
 مع اتمام تقديم الجملة الفعلية انها تقطع ما بعدها عما قبلها وكذا اذا انقلب لفظها  
 واذا نصب مثل قوله فاما ثمود فهدى ياهم على القراء الشاذة فالتقدير فاما ثمود فهدى  
 لان الفعل لا يليها وزوي قوله فاما ثميم ثميم من من فالقائم القوم روي نيا ما بالرفع  
 والنصب وقد بوهم قوم ان النصب بعد ما لا يقتضي الفعل لما فيها من الشرط وليس بشيء  
 لانه يستلزم اختيار وهو ضعيف مع تقدم الجملة الفعلية وهو في غير ذلك احد  
 واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وخمسين مشبهة  
 على جملة اسمية وجملة فعلية فكون الرفع على ناول الاسمية والنصب على ناول  
 الفعلية فان عم زاعم ان هذا المعنى يقتضي تقاطعها فيرجع الى ما كان عليه وهو  
 اختيار الرفع فاجواب ان قرينه النصب اقوى من قرينه الرفع لقربها من الثانية  
 لان الفعلية منها هي التي تلي الثانية فلما رجحت عليها قابل ما فيها من الرجحان ذلك  
 الاصل وما قلت شي باعتبار نفسها الجملة الاسمية فاستوى الامران لذلك فلذلك  
 كان زيد قام وعمر الرمثه مستويان واما القسم الرابع الذي يجب فيه النصب فلانه  
 ولي الجملة ما لا يجوز ان يكون بعده الا الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما  
 يقتضيه واذا وجب تقدير الفعل وجب النصب اذ الرفع لا يكون الا بالابتداء وقد  
 بين ان الموضع موضح لا يقع فيه المبدأ لقولك ان زيد الرمثه الا ترى انك لو رجعت  
 لا وقعت المبدأ بعد حرف الشرط وهو غير جائز فوجب تقدير الفعل والقران انه منبسط



فوجب تقديره متعديا اليه فوجب نصبه لتعلقه به تعالى المفعول به ولذلك وجب نصب  
مثل قولك لا تجزئي ان تنفسي اقلته وذلك هذا بضم نونه وما كان مثله واما  
قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مشطرا على ضمير الاول لا على  
ما يتعلق به تسلط المفعول به وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه ان يكون  
مبتدأ ان لم يكن قوله ما يرجح به تقدير الفعل على المختار واما ان كان حقه ما يرجح  
تقدير الفعل واما على الوجه ان كان معه ما يرجح تقديره فالاول لقولك زيد قام  
والثاني لقولك زيد قام فالذي اوجب النصب على وجه المفعول به في قولك ان زيدا  
ضربه هو الموجب للرفع على الفاعلية في قولك ان زيدا قام لان الموضع موضع  
فيه تقدير الفعل واذا اوجب تقدير الفعل كان الاسم معمولا على حسب ما يقتضيه  
ولذلك تعين النصب في ان زيدا ضربه وتعين الرفع في ان زيدا قام فصل  
وحذف المفعول به في كثير الى آخره قال الشارح ذلك على نوعين تارة  
تحدث فيعلم من يرجع اليه وانه لا يعلم من يرجع اليه فالقسم الذي يعلم من يرجع اليه  
على ضربين مضمرة قد تقدم ما يقتضيه كالمضمر الواقع مفعولا في صلة الذي ارجح  
المبتدأ او صلة الموصول او حال ذي الحال ومفعول ظاهر غير مضمرة فلا يكون الا  
في سياق النفي لقوله تعالى لا تقدر وامين على الله ورسوله لانه اذا قدر لا تقدر  
شيئا كان نكوه في سياق النفي فتعلم الجنس والجنس معلوم واما القسم الثاني فهو على  
ضربين ضرب تقدير المفعول به من حيث الجملة كقولك ضربت فهذا لا يعلم بالحق  
بالتحصيل ولا بالتعظيم ولكن تقديره مضمرا لا غير القسم الاخر ان يكون المنكسر قد  
الى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه كقولهم فلان يعطي كانه موقع الاعطى وموقع المنع

فجعل المفعول به لشيئا متبعا لانه من جنس الافعال غير المتعدي به المفعول به فيه انما لم  
يذكر حده لما في المفعول به من الدلالة عليه كانه قال المفعول به هو الذي فيه الفعل  
قوله ولما انقسم اليهم وموت قسم طرف الزمان والمكان اليهم وموت  
والذي يقع طرفا من المكان ليس الالبهم فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانية والمكانية  
مطلقا اليهم وموت قسم خلف عبارات الخويين في تعريف الالبهم والموت فمنهم  
من ظن ان الالبهم هو النكر والموت هو المعرفة وهذا فاسد ظاهر الفساد ووجه  
الفساد قولنا باننا ضربه مكانا وهو معرفة ولو كان موقتا لم يصح ان يقع طرفا  
ومنها من ظن ان الموت هو المجدود والالبهم غير المجدود وهو غير مستقيم لان  
الفرسخ والبريد وما اشبهه من الظروف محدوده بقياس مخصوص وهي تنصب  
انصباء الظروف بالاختلاف ولو كان الطرف الموت هو المجدود لانتفع نصب هذه  
الظروف ومنها من قال ان الموت له اسم باعتبار ما هو داخل في سماء والالبهم ما  
له اسم باعتبار ما ليس داخل في سماء وهذا هو الذي طردف الدار على هذا الموت  
والفرسخ مبهم لان الدار فيها اسم من جهة ما دخل في سماءها من البناء والسقف  
وغيره والفرسخ له اسم باعتبار قياس غير داخل في سماء من السطح ثم يستثنى من  
الموت في كونه يقع طرفا الا قولهم ذهبت الشام بالاختلاف ودخلت باعتبار كل  
موت هذا قول اكثر الخويين وقال بعضهم بل الدار مفعول والاختلاف  
مبنى على ان دخلت فل هو متعديا وغير متعدي فمن قال هو غير متعدي حكم بان الدار  
طرف ومن قال بانه متعدي حكم بان الدار مفعول فيمن قال بانه غير متعدي قال  
لان ضربه خرجت وخرجت غير متعدي باننا فكذا دخلت ومن قال انه متعدي

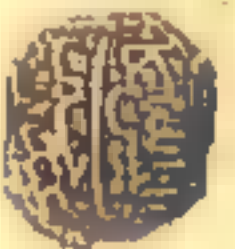


قال المتعدي هو الذي لا يعقل الا متعلق وغير المتعدي هو الذي يعقل نفسه من غير متعلق  
وهذا لا يفهم الا متعلق لانك لو قدرت انتفا المفعول اليه من الذين لم يفهم معنى التركيب  
بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفا الموضع عن الذين لفهمت معنى القيام فليس  
الموضع باعتبار القيام كالموضع باعتبار الخول عندها ولا ادعقل معنى القيام مع  
الذمول عن الموضع فدل على انه متعدي ثم قال ومنها ما يستعمل موقفا وظرفا وهو ما جاز  
ان تختص به العوامل كما ذكر ومنها ما لا يستعمل الا ظرفا وهو انه كثير في استعماله  
ولم يحى الا منصوبا على الظرفية فدل ذلك على انه لو كان مابقع غير ظرف لوقع في كلام  
ما غير ظرف كما ان سقيا ورعيا في المصادر كذلك فلامثله قوله شرا ذات مرة وشبهه  
من قوله ومثله عند وشوا وشوا في الامكنة الا ان عند متدخل عليها من فلم يلزم الظرفية  
واما وشوا فللناس فيها مذهبان احدهما انها بمعنى غير متعرب اعراب غير مذهب  
سببونه انها منصوبة على الظرف ابدوا لا تستعمل غير ظرف والدليل على ذلك  
ان سوي لا يحى الا منصوبة الا فيما شئت من قولهم وما قصدت من اهلها السواي كان  
واذا لم تستعمل الا منصوبة فهو ما اردناه من كونها غير متصرفه وسوي مثلها  
ولا فائلا للفرق فيه بيان الظرفية فيها هو ان العزب تجري الظروف المعنوية المنفردة تجري  
الظرفية الحقيقية فيقولون جلس فلان مكان فلان ولا يعنون الا بمنزلة في الذين  
مقدرة نصبوه نصب الظرف الحقيقية فذلك اذا قالوا من ردت برجل سوال وسوالك  
انما تعنون مكانك وعوضا منك من حيث المعنى فان نصب ذلك الانصاب واما جهة من  
ما ك انما بمعنى غير تعنوها الاعراب على اختلاف وجوهه بالنقل والمعنى اما المعنى  
فقولهم مررت برجل سوال مثل مررت برجل غيرك واما النقل وقول الشاعر

ولم تنسوي العدا وان نام كما دانوا ويقول ماضيت سوال واجوابت ما ذكرناه  
من ان سوي لم تستعمل الا منصوبا وبمعنى غير منصوب شاذ ولا فائلا بالفرق  
بينه وبين سوا واما ما ذكره من المعنى فمردود لانه يؤدي الى رفع سوا ولم تستعمل  
فرداه الى الظرف اولى بوافق كلام العرب وان كان مخالفا للظاهر واما البيت وعين  
من الكلام فهو صفة لموصوف بحدوث ذلك الحدث وهو الذي دخل عليه العامل وجهه  
تقدم لما يلزم من رفع سوا وخفضها ولم يأت فحمله على وجه يوافق استعمالهم وان  
كان بعد اولى من حمله على وجه مخالف استعمالهم وان كان قريبا ولا خلاف في  
ان هذا هو الاصل قولهم وما تخاذل ان يلم فيه الظرفية صفة الاحيان كقولك سير  
عليه بطولانا انما الخبير المنصب لان في مخالف النصب خروج عن  
القياس من وجهين احدهما حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه والآخر وقوع  
الظرف موقع الفاعل اذا قلت سير عليه كثيرا قوله وقد جعل المصدر حيا  
لشعه الكلام الى اخره ثم مثل بقوله مقدم الحجاج قال الشارح مقدم  
الحجاج عندي لا يلبق ان مثله هاهنا لانه يحتمل ان يكون مصدرا ويحتمل ان يكون  
زمانا باصل وضعه لان متفعل من يفعل يكون للزمان ويكون للمصدر فجعله  
هاهنا للمصدر بالاضالة معدولا عنه الى الظرف خروج عن القياس والمثل  
بالمثال مبدل على حكم ادعاه لامتثال ما هو على خلاف ما ذكرنا هرا بل ولا يحتمل وهذا  
هو على حذف المضاف مع كونه مجوزا قوله وقد ذهب بالظرف عن ان  
تقدر فيه معنى في استماعا قال الشارح انما انشعب على الظرف انما  
الظاهرة دون المضمرة كقولك خرجت يوم الجمعة ولا تقول يوم الجمعة خرجت علي



ان يكون الضمير ظرفا وسره هو انهم قصدوا الي ان يكون اللفظ اشعارا بالطرفية فعلى هذا  
 اذا قلت يوم الجمعة خرجته كان جازا يجرى المفعول به على الاشباع ولا يتسع الا فيها  
 كان له شبهة بتعدى مثله فلذلك اتسع فيه في غير المتعدي تشبيها له في غير المتعدي  
 بالمتعدي الي ان قيل فيقول اليوم خرجته زيد اشبهها بقولك زيد اعطيتك درهما ولم يتسع  
 في المتعدي الي ان قيل لا يتسع اليوم اعلمته زيد اعلمته زيدا لانه ليس في كلامهم متعديا الي  
 اربعة حتى تشبه هذا به في الاشباع واختلف في المتعدي الي الخبر هل يتسع فيه في  
 الظرف او لا فجاز بعضهم اليوم اعطيتك زيدا درهما تشبيها بقولهم زيدا اعلمته عمرا  
 قائما ومنعه بعضهم لان المتعدي الي ان لا يخلو محصور بخلاف المتعدي الي واحد او الي  
 اثنين فلا يلزم من اشباعهم فيما كان مشتركا اشباعهم فيما كان تشبيها قليلا  
 قوله ووصاف اليه هذا متحضر المفعول به اشباعا لان المضاف اليه اما ان  
 يكون ناعلا او مفعولا به ولو كان مفعولا به لكان منصوبا وهذا ما يقوى اشتراكه في  
 به قوله غايته على شرطية التفسير وضابطه ان تقدم ظرف وبعد فعل  
 او ما هو في معنى الفعل لقولك يوم الجمعة انت ضارب فيه مسلط على خبر ذلك  
 الظرف بطهارته في اذ لم يطهر في لكان تشبيها فيه كما تقدم في الفعل قبله المفعول  
 معه قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الثانية بمعنى مع قال  
 الشارح قوله هو المنصوب بعد الواو الثانية بمعنى مع اما يكون ذلك معروفا لما هو  
 موجود مما تكلم فيه متكلم فاما اذا قصد تعريف حقيقته ليميز عند المشتكى للكلام  
 ليعطيه بعد عقله ما يستحقه من الاعراب انتهى ذلك الى الدور لانه انما يعطيه  
 النصب بعد معرفه كونه مفعولا معه فاذا جعل النصب حذاه فقد توقف كل



واحد منها على الآخر لانه لا يستعمل حتى يكون منصوبا ولا يكون منصوبا حتى يعقله  
 وانما قال هو المنصوب لان ثم اشياء اليه الواو فيها بمعنى مع ومع ذلك ليس مفعولا  
 معه لقولك كل رجل مضيقه وما شان زيد وعمر فقال هو المنصوب ليميز به عن  
 هذا قال الشارح شرطه ان يكون مشتركا بينه وبين فاعله قبله اما لفظا  
 واما معنى فان كان لفظا فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف جاز  
 الوجهان على الشوا القبول خرجت اما وزيد وان لم يصح العطف فالنصب هو الوجه  
 لقولك خرجت وزيد وان كان معه فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف  
 فهو اولك لقولك ما لك زيد وعمر وان لم يصح العطف فالنصب الوجه لقولك  
 مالك وزيد وان صح العطف على ضعف جاز النصب على ضعف قوله تعالى  
 فاجمعوا امرهم وشركا ثم على قرأه اجماعه مفعول معه باعتبار انه في المعنى مشترك  
 بينه وبين فاعله اجمعوا وبيان انه من خمين احدهما انه لو لم يكن كذلك  
 لكان معطوفا على امر ثم وجمعوا شركا لكان التقدير اجمعوا امر ثم وجمعوا شركا ثم  
 ولا يقال لا يجمع امرى وجمعت شركا في الاخر ما ثبت من قرأه يعقوب  
 شركا و لم بالرفع واذا اجمع قرأا ما لا يخلو اما ان لا يخلو اما ان لا يخلو اما ان لا يخلو  
 كان حمله على المواقف او لي لا يودي الي اختلاف المعاني والاضل انبأ بها  
 المفعول له قال صاحب الكتاب هو عمله الاقدام على الفعل قال  
الشارح قياس قوله في المفعول معه ان يقول ما هنا هو المنصوب لعله الاقدام  
على الفعل لانه اذا لم يقل المنصوب دخل تحت كل ما يكون عمله ومن جملة المتحققين  
فيستدل بحج لان كلامنا في المنصوبات قال كلما يدور مفعول

المفعول  
 على

لانه



من اخله فهو على الاقدام على الفعل فاذا قلت ضربته ناديتا فالنادي سبب الضرب  
فان قلت كيف يكون الضرب سببا لشيء فذلك الشيء سبب له ونحن نقطع بان الضرب  
سبب للنادي فاجوابنا ان النادى له وجهان هو باعتبار احدى  
سبب وبالاخر سبب فاعتبار عقليته ومعلوميته وفائدة سبب للضرب  
واعتبار وجوده سبب للصرف فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي  
كان سببا وانما يتناقض ان لو كان سببا سببا لشيء واحد من وجهين فهو  
سبب لوجود امر فان مغوليه ذلك الامر سبب للاقدام على الفعل لقولك  
استم ندخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة ومعقولية دخول الجنة وفائدة  
سبب للاقدام على الاسلام وكذلك قولهم اني استظلاله والبناء سبب  
للاستظلال ومعقولة الاستظلال هو اجمال على البناء قال صاحب الكافي  
وله ثلث شرائط الى آخره قال الشارح انما اشترط ذلك ليقوى  
معنى التعليل فيصح حذف الخبر الدال عليه فوزانه وزان الطرف باعتبار حذف  
في شرطه ان يكون استظلالا ليقوى امر الطرفية فيصح حذف في وجه قوله  
التعليل عند الشرائط انما الغالب في التعليلات فكان فيما بينها على التعليل فيصح  
حذف اللام لمقربها من القوة فاذا فات شيء منها ضعف دلاله التعليل واحتج  
الى حرف التعليل كما انه اذا غير اسم الزمان لظاهريه ضمرا واشاره وجب البيان  
بحرف الطرف لقولك يوم الجمعة جرحته وخبرته في هذا اذا كانت لاشارة  
الى زمان ولو قلت يوم الجمعة جرحته لم يستقم الا على الاستماع لا على الطرف  
الحال قال قدم شبه احوال على جهة واقسامه ولم يفعل ذلك في غيره

لانه اول المشبهات فنه على استدلاله بما ذكر الشبهة اول الامر انك لو قلت ما قوله  
ومجمل البيان منه الفاعل او المفعول لان حيا الالفاظ انما هو باعتبار موضوعها  
فيه تميز بعضها عن بعض لما كان موضوع الحال لهذا المعنى صحيح ان محله فضلا  
لما وان كان العبارة على اصطلاح المتكلمين في نظم الجود والاله على التحقيق  
مستقيم لان الغرض بالجد تميز الجود وهو حاصل بذلك حصوله من نظمه لاصلاح  
المتكلمين واذا قصد تحية على المصطلح قيل احوال اللفظ الدال على شيء فاعل او  
مفعول وقد افترض على مثل ذلك بانه قد دخل فيه الصفة فيكون غير مطرد  
وبيان دخولها اذا قلت جاني رجل عالم فهو دال على شيء الفاعل والركبت رجلا  
علما وهو لفظ دال على شيء مفعول فهذا وجد فيه الحد وليس بالحد ودخل  
انه غير مانع واجيب عنه بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دال على ما  
ذكرنا واذا كان احوال هو الدال على شيء الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لان  
قوله جاني رجل عالم لا يدل الا على شيء ذات وانما اخذ كونه فاعلا من غير جهة دلالتها  
بخلاف احوال فانها موضوع دالة على شيء فاعل او مفعول بنفسها ويثبت ذلك بانك تقول  
زيد رجل عالم فتجد دالة عالم في مثل ذلك لانه فيما تقدم ولا يقول زيد قائما  
احول لانفا الفاعل والمفعول فيثبت ان وضع احوال الدلالة على شيء الفاعل لا  
عليه والصفة دالة على شيء ذات مطلقا من غير قيد وقد وجد بعضهم احوال قوبان  
قال اللفظ الذي من لفيه وتوقع الفعل وهو في المعنى ايضا مستقيم وان  
كان الاول اوضح في باب الجود لانه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع لان ماهية  
الالفاظ الموضوعات انما هو باعتبار موضوعها وليس في هذا الادراك الملائم وهو



كيفية وقوع الفعل والحال في قولك جازيت زيداً ليس ما هيتهما في الوضع سبيل كيفية وقوع  
الفعل وإنما موضوعها ذات قام بها المعنى المشتقة هي منه ولأنهم وضعوها مقيدة بالفاعل  
خاصة بخالد من لزمها لأنه من ما هيته موضوعها وأما قول بعض الجوهريين في جدها  
نكرة جات بعد معرفة قد تم الكلام دونها فيما لا يحل له لأن هذا اللفظ إنما يكون  
باعتبار ما لا يلائم ما تقدم وهذا الخلل عن المعنى وأما قوله قد تم الكلام  
فلينسب أيضاً معنى سبيل لول الحال وإنما هو لا يلائم كون مع الحال قسرين أن هذا الخلل  
غير عن مدلول الحال من حيث أنه فاسد من حيث أن الخلل كبراً من اللفظ سواقه  
لما ذكره وليس حال كقولك صررت رجلاً وصررت يوماً وصررت نادياً وأشياء ذلك كلها  
نكرة جات بعد معرفة قد تم الكلام دونها وليس سبيل حال فصل قال الشارح  
نبي في هذا الفصل على أن الفاعل المقيد بفعله حال قد يكون فاعلاً لفظاً ومعنى وقد  
يكون فاعلاً معنواً لا لفظاً ولذلك المفعول فقال الفاعل فيها إما فاعلاً أو شبهة من الصيغ  
أو معنواً وأما معنواً فهو الذي يكون صاحب الحال فاعلاً معنواً وبمفعولاً معنواً  
لا لفظاً فمثال الفاعل كقولك زيد في الدار قائماً فالحال من الصيغ في الدار  
لأنه في المعنى فاعل فصيح أن تقيده باعتباره ما هو في المعنى فاعل له ولذلك فاعلهم عن  
النداء معرضين لأن المعنى ما يصحون معرضين حال من الصيغ باعتباره كونه فاعلاً في  
المعنى فصيح تقيده لذلك ومثال المفعول قولك زيد قائماً وهذا على شحاق قائماً  
وشحاق حال من المشار إليه لأنه مفعول في المعنى فصيح تقيده لذلك لأن المقدر أن يشير  
إليه في حال كونه قائماً ولو لا ذلك لم تستقيم الحال لا ترى أنك لو قلت زيد قائماً أو  
لم تستقيم ولو قلت هذا قائماً أو لم تستقيم ومثل أيضاً في المعنوي ليس فاعل

وكان لأنها ليست بفعل وإما هي مشبهة بها فإذا قيد موضوعها أو موضوعها بالحال كان  
تقيدها باعتبار معناها الذي أشبهت به الفعل وكان معنواً لذلك فإذا قلت كان زيداً راجداً  
الاستدكان كان راجداً من زيد لأن المعنى أشبه زيداً راجداً فلما كان كذلك صح تقيده ولو لا  
هذا المعنى لم يصح تقيده بأن الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه وأما المعنى فلا يجوز  
تقديم الحال عليه وإتمامه على الفعل وشبهه لأنه الأصل في الفاعلية والمفعولية  
وهذا مشبه به ويجوز عليه فلم يبق الفرع قوة الأصل ولأنه عامل منصرف فتصرف  
في معموله وهذا غير منصرف وقد اختلف في مثل زيد في الدار قائماً يجوز بعضهم تقديمه  
والظاهر أن المجرور له يذهبون إلى أن العمل للظرف ويجعلون الفعل وشبهه على  
استقرار واستقرار إذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقق أو شبهه فعل فيكون  
من القسم الأول والفايلون المنع يجعلون العمل للظرف ويجعلون الفعل وشبهه على  
التقدير نسبياً منسياً وصار الظرف عندهم في المعنى فكلاً القولين مستقيم والقول  
الأول أنجح من وجهين أحدهما أنه لم يثبت مثل زيد قائماً في الدار في فصيح الكلام  
فدل ذلك على أنه من قبيل المعنى إذا كان من قبيل ما تقدم لوقع على لزمه مقدماً  
في الأول والثاني أنه إذا صار ذلك نسبياً منسياً صار في حكم العدم وصارت المعاملة  
للنائب عنه فدل على أن العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ولذلك كان مذنب  
المحقق في قوله شقار زيداً أن يند موضوعاً بشتياً لا بالفعل المحذوف لأنه صار  
نسبياً منسياً بخلاف قولك زيداً صرراً فإنه موضوعاً بالفعل المقدر لا بالمصدر المحذوف  
اللفظية فزجج بذلك الوجه الأول وقد منعوا في مذهب زبارة أن يكون خلا  
من المجرور قال الشارح تقدم الحال على المجرور إذا كان



صاحب الحال هو الجوزور مختلف فيه فالأثر البصرى على منعه وكثير من الجوزور على تجوز  
وجه الجوزور أنه حال عن فعل معمول لفظي محال التصرف فيه بالمقدم والناخير كسائر  
أحوال الأفعال فتسكوا في جواز بدخوله تحت مفردات أحوال الأفعال وقد علم  
بالاستقرار جواز تقديمه ألا ترى أنك إذا قلت جاني رايك زيد لم تحتج في جواز التقديم  
إلى سماع مخصوص بل تعلم بالجواز نظرا إلى عموم القاعدة والمعلومة من استقرار كلامهم  
كافي في رفع جاريته ونصب خبره رندا ووجه المنع هو أنه كثر الجوزور في كلامهم ولم  
نسمع من الفضحا تقديمه ولو كان تقديمه جائزا لوقع في كلامهم مقدما فلما لم يقع دل  
على امتناعه وأجاب عما ذكره الجوزور أن الحكم بما ذكره من القياس  
مشروط فيه لاختلف الأنواع بوجه صحيح بخالف الحكم بسببه وهما هنا معنى مناسب  
ليس الأصل صحيح أن يخالف الأصل بسببه وهو أن حال الجوزور وصفه لصاحبه انتهى  
في المعنى بحرف الجوزور لأنهم تصوفوا الغرض البعل من الصفه وأحال كما أن معمول  
الحال استعمل عليه بفتح معمول الجوزور لأن التقديم على الجوزور ثابت أن في هذا المعنى  
معنى مناسبانقطعه عن تلك القاعدة المذكورة من تقديم الحال وإذا صح ذلك انقطع  
إحجافه بذلك إلى أن ثبت بوجه آخر وممنوع وقد ثبت امتناعه بما ذكره من الدليل  
السالم عن الاعتراض فثبت أن الوجه امتناعه فصل وقد يقع  
المصدر جالا إلى آخره والشأن من هذا الفصل أنهم استعملوا  
الفاظ المصادر الواقعة في معني الحال كما وقعوا الأحوال الواقعة مصادر ثم مثل بوقوع  
الفاظ الأجوال مصادر كقولهم قايما ومعناه ثم قايما لأن قايما لا يستقيم أن  
يكون حال لا لتعذر تقديم الحال فيه لأنك إذا جعلته جالا لم تكن إلا من المضمير الفاعل

ثم وإذا جعلت جالا من المضمير وجب أن يكون له مقيد ولا يستقيم أن يكون قايما  
مقيدا للقيام لأنه هو موضوع كلف يكون مقيدا له فوجب أن يعدل به إلى معنى المضمر  
فيكون المقيد ثم قايما والمضمر يوتى به تأليفا للمفعول فيصح تقديمه وكذلك قول  
ولا خارجا من زور كلامه ن تقديمه ولا يخرج خروجا لا في قوله ولا خارجا معطوف على  
قوله لا أشتم وهو الذي خلف عليه فلا بد أن يكون جملة وإذا وجب أن يكون جملة وجب  
المعطوف عليه جملة ولا أن يكون جملة إلا بتقديمه ولا يخرج فوجب تقديمه ذلك  
فصار مثل قولهم ثم قايما فوجب تقديمه ذلك فيخرج خروجا فصلا للمعنى خلقت لا أشتم  
مثلا ولا يخرج من زور كلامه ثم الذي يخرج خروجا ثم وضع خارجا موضع خروجا  
وقد نعلم بعض الجوزور المتعدية من خارجا حال على يابه وجعل قوله ولا أشتم حالا من  
قوله عامدت أي عامدت ربي وأنا على هذه الحال ثم عطف الحال الأخرى التي هي  
خارجا لأنه قال عامدت ربي في حال كوني غير شاتم وغير خارج من زور كلام  
والأول أظهر وهو قول سيبويه لأن الثاني إذا جعله حالا فإن المحلوف عليه غير  
مذكور وعرضه أن سيبويه عامد على ما ذكره من نفي الشتم ونفي قول الزور ولا يستقيم  
هذا المعنى إذا جعله حالا لأن المعنى حينئذ أي أنا الآن على هذه الحالة فجوز أن يكون  
العامة عليه وعلى ضده وعلى غيرها ألا ترى أنه لو قال عامدت ربي في هذا الموضع  
في حال كوني غير شاتم ولا قايلا زورا أني بعد ذلك لا أترك الشتم لأن مستقيما فدل  
ذلك على أن مقصود هذا العايد ذكره للعامة عليه وأنه ترك الشتم وقول الزور لا  
أنه عامد في هذا الحال على شيء لم يذكره فالوجه مذنب سيبويه ثم مثل المصادر الواقعة  
أجوا لا وقد اختلف المحققون في هذه المصادر على وجهين الأول أن هذه المصادر أنفسها



استعملت معنى الحال اوهى على حرف المضاف والثاني ان هذه المصادر المستعملة في هذا  
الاستعمال فليس معنى قائم او مخصوصة بما سمع منها فذهب الاثرون الى انها موضوعه  
بمعنى الحال لا على حرف مضاف فاذا قلت جاريت شيئا معناه ماشيا لا على ان  
التقدير انشئ وهو مذهب المصنف لانه صرح بذلك وجعله في هذا الموضع كالحال  
الواقعة مصدا ولا خلاف ان الحال معنى المصدر بنفسه لا على حرف نصير مصدا  
وذهب الاثرون في الوجه الثاني انها شاعرية لا قياسية وذهب المبرك في رابعه  
الى انها قياسية بشرط ان يكون الفعل لا له عليها ومعنى لا له الفعل عليها  
ان يكون في المعنى نفسية مات الفعل كالمشي والركض والعدو بالنسبة الى المحي فخير جاني  
رندعدا ومشيما وزكوا وحيا واشياء ذلك لانها في المعنى في اقسام المحي ومما  
جارت محكا وبكوا ولا وشرا وما اشبه ذلك لانها ليست في المعنى من اقسام  
الفعل ولذلك جاز انما ارجله وسرعه لانه مثل قولك انا ماشيا ولم يحزه سبيونه  
لانه مخصوص عنه بالسماع ولم يسمع ذلك **قصر** والاسم غير الصفة  
والمصدر مكررا في هذا الباب يعني منزله الصفة والمصدر في صحوة وقوعه  
حالا وذلك بنية منه على ان المقدم للحال كونها دالة على فقه فلا ينظر الى ما يقوله كثرة  
من الجوت من انما مشتقة ولذلك جاز هذا بشرط الطيب منه رطبا وظاهرا من الاسماء  
الدالة على الميات ومعنى هذا بشرط الطيب منه رطبا شغل هذه التمرة في حال كونها بشرط  
عليها في حال كونها رطبا وقد اختلف الخوتون في العامل في بشراف قال بعضهم العامل فيه  
الاشارة وقال بعضهم العامل فيه كان تدبره معلقة بظرف كانه قبل هذا اذا كان بشرط  
اطيب منه اذا كان رطبا والعامل في اذا الاشارة وقال بعضهم العامل في بشرط الطيب

وقال بعضهم العامل كان والعامل في اذا الطيب والخلاف في الحقيقة هل العامل اسم  
الاشارة او طيب واذا اورد كان نفع الخلاف في العامل في اذا هل هو الاشارة او طيب  
وقد ذهب ابو علي الفارسي وكثير من الخوت الى ان العامل هذا وذهب اخرون الى  
ان العامل الطيب وهذا هو الصحيح والقول الاول وهم يحضرون الدليل على ان العامل الطيب  
من وجوه احدها انما يتفقون على جواز رند قايما احسن منه رانبا وتمر تخلي بشرط الطيب  
منه رطبا والمعنى فيه كالمعنى سوا في المفضل والمفضل عليه ولا عامل سوى طيب  
واحسن واذا وجب ان يكون طيب هو العامل والمشكلة الاخرى بمعناها وجب ان  
يلون العامل فيها الطيب الوجه الثاني هو انه لو كان العامل هذا لوجب ان يكون في حال  
الخبر عنه بشرط لانه حال من المشار اليه فوجب ان يكون في حال الاشارة اليه كذلك  
ويجوز للعون ان يكون على غير ذلك بدليل قولك له وهو رطب هذا بشرط الطيب  
منه رطبا ولذلك لو كان يلحا والوجه الثالث انه لو كان العامل فيه هذا لوجب ان يكون  
الخبر عن الثالث مطلقا لانه يقتضي المشار اليه باعتبار الاشارة لا بوجوب تقييد الخبر بدليل  
قولك هذا قايما اتي بالخبر لا بوجوب وقعت مطلقة عن الذات المشار اليها واذا ثبت  
ذلك وجب ان يكون الخبر باحسن وقع عن المشار مطلقا وكذلك هذا طيب منه رطبا  
اذا وجود الحال وعدمها اذا كان العامل الاشارة باعتبار الخبر على سوا او اذا ثبت ذلك  
فسد المعنى لانك فضلت شيئا على نفسه من غير تقييد له يحصل به الافضل  
الوجه الرابع اذا لم يكن العامل احسن لم يكن الاحسن مقيدا بالبشر لان المقييد  
بالحال هو العامل فيها المقيد بها واذا لم يكن الاحسن مقيدا بالبشر ففسد المعنى  
لان الخبر يقتضي الاحسن بالبشر مفضلة على الرطبة وهذا معنى العامل في



الحال واذا است أن الأحسنية متعدي بالسريرة وجب أن يكون معمولاً لأحسن حيث ما ذكرنا  
أن القول الصحيح قول من قال لعل العالم أطيب فأنما من قال أن العالم هذا فهو العالم  
في بشره وقد ثبت أن العالم في رطباً لا أدى إلى أن يكون الشيء الواحد مقبلاً في الحال  
وهو محال وهذا ليس بشيء فإن لأحسن خشن لأن عناءه زاد حسنة فعمل في شراً باعتبار أن  
وعمل في رطباً باعتبار لأحسن حتى لو فلك هذا قلنا هذا زاد شراً في الطبيب على طبيبه في حال  
كونه طبيباً فستقيم في المعنى المطلوب فثبت أن ما ذكرناه وهم محض وشبهه أخرى قالوا لا ينضم  
معمول الفعل دليل امتناع زيد مثلاً لأحسن وإذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال وإذا لم يتقدم فالعالم  
هذا إذا لم يعمل سواء وهذا أيضاً غير مستقيم لأن امتناع تقدم منه بعد تسليمه إنما  
كان لأنه في معنى المضاف إليه دليل أن قوله زيد لأحسن منك لقولك زيد لأحسن الناس في قيام  
أحدهما مقام الثاني فلما قام مقام المضاف إليه لكونه المفضل عليه في المعنى لم يمتنع كما  
لم يمتنع المضاف إليه على المضاف لأنه خلاف لغتهم وإن كان ذلك من لغة غيرهم فلا يلزم  
من امتناع معمول هو المضاف إليه امتناع المفعول الذي هو الحال مع كون العالم من المشبهات  
بالفعل وأيضاً فإن العرب في الشيء إذا افتشوا على نفسه باعتبار حالين من تقدم أحدهما على  
العالم وإن كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك لكانت أعضاؤه بالتيه بالتقدم على أنه المفضل  
وكذلك إذا فضلوا الذين باعتبار حالين وكذلك إذا شتموا باعتبار حالين فيقولون زيد قائماً  
أحسن منه فاعداً وزيد قائماً أحسن منك فاعداً وزيد قائماً مثله فاعداً وزيد قائماً مثلك فاعداً  
ويقولون زيد قائماً أعز وقاعداً وإذا جاز تقدم هذا المفعول على المذكور الذي أتبعه في العزم  
أحسن من تقدم معمول لأحسن أخيراً فأنه تقدم الظرف قول مجازاً البزق من مصلحين ذكره  
في الأفعال والأولى أن يكون ذلك من قبيل الأخبار والذي يدل عليه أن الحال مفضلة وقبيل

ما هنا ليس على معنى الفضله وإنما هو على معنى الضرورة نقول لنت البر فباعتبار من يمكن  
أن يراد شبع المحي إلى البر على معنى حصوله في نفسه ثم ثبت له محالاً من الغفير من الصالحين  
وأشبهها كانه ما حصل البر على هذه الحال ولا يريد الأجزاء عنه بذلك والأول هو الظاهر  
وقوله كنه فاه إلى في وبعثه يد يد من أشكل مسائل الجولان الأصل كنه فوه  
إلى في وبعثه يد يد دليل أن الجمل تستعمل استعمال المفردات ولا يعكس وأيضاً فإن فيات  
غير الجمل لا يكون الأمردة لقولك فزارب وشبهه سوى ما ذكرنا لتفصيل ما باباً وفاه  
إلى في لم تقدم الهيئه إلا من جمعه فدل على أنه ليس من قبيل المفردات في الأصل والوجه  
الذي به انتصب فاه هو أنه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة منهم من غير نظير  
إلى تفصيل بل صار فوه إلى في بمعنى مشافهة حتى تقدم ذلك من لا يحظر به فاه المنكلم  
ولأن المسكلم ولا مدلول الجاز فلما صار كذلك جعل للمفردات وأعزب ما يقبل منه أعزب  
المفردات بأعزب الحال وهو فاه فصبوه وشبهه بوقوله باباً فاه فوجه قولهم فاه  
إلى في وإذا نواقد بنو في قولهم ردي سباً وأفعول هذا ما ردي يد مع كونه مضافاً إليه لكثرة  
الاستعمال منزهة المفردات لم تستبعد من لغتهم أعزب ما يخرج فيه بأعزب المفردات وبعثه  
يد يد مثله وأصله يد يد كما ذكرناه وكذلك بعث الشاشاء ودرهما أصله شاة يد يد  
أي شاة مع درهم ثم كثر ذلك مضبوطة شاة نصبت يد يد أبدالاً من المصاحبة وأو إذا  
أبدلت بالمصاحبة وأو أحب أن يعرف ما بعد ما بأعزب ما قبله القول كل رجل  
وصعته قولهم أمر أوفته فوله ويبت له حسنة باباً باباً والمعنى يبت له حسنة  
مفصلاً لأن العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى الذي  
دل عليه اللفظ المكرر فإذا دلت جاً القوم ثلثة ثلثة فمعناه جاً ومفصلين على هذا القول



المختص وإذا قلت بشتله الكاب كلمة بجملة معناه بيشته مفعلا باعتبار كونه وكذلك بيشته  
جسمه بابا بابا أي بيشته مفعلا باعتبار أبوابه فلما كان ذلك بعيد هذه الهيئة المختصة  
صح وقوعه لا قول من حقه ان يكون ذلك من وجهين أحدهما ان لا يشبه  
بالصفة والثاني ان يحال علم بالخبر والاحكام يجب ان تكون كرات لان التعريف بالمعروف  
مقدر وكذلك قالوا في زيدا العالم انه ليس بخبر على الحقيقة وإنما الخبر مقدم له بقوله زيدا  
معلوم عليه بالقيام وذلك الحال معروفا لانه غير خبر عنه ويحكم عليه وذلك كما يتلوه بعد  
معرفة الشيء لان الاشبه بالصفة ايضا في قولهم رأيت رجلا عالما وأما إرسالها العرال  
وأخواتها فاختلاف الخوئون فيها فذهب أبي علي الفارسي أنها ليست بأحوال وإنما الأحوال  
الافعال التي علمت فيها فتقوله أرسلها العرال أي أرسلها لتعبر العرال وكذلك بوابها  
ومذهب سنيونية وهو اختيار النحوي في كتابه أنها مصادرة معروفة وضعت موضع الأسماء  
التلوات ولا بد من كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه التلوة بدليل قولهم من دلت  
برجل متلك مضارب زيدا وقصد إلى ان يجعل الجميع معارف استعملت للأحوال التلوات  
لكون لفظا وقد استعمل في غير موضعه الذي وضع التعريف له ولا بد في ان يكون  
اللفظ في الأصل معرفة لشيء ثم ينقل بحجاز الشيء من كبر وجوز ان يقال ان التعريف في هذه  
الاسيا ليس تعريف المعهود في الوجود وإنما هو لعمود في الذين المعهود في الذين يكون  
باعتبار الوجود وهي معارف باعتبار الذين نكره باعتبار الوجود كما تقدم وأما وجب  
التقديم اذا كان صاحبها لعله ليلا بيش بالصفة في قولك من زدت رجلا قائما جديدا يقع  
البشر اذا قدمت ارتفع البشر لان الصفة لا تقدم قولها وأحوال المولدة وحدها  
ان يكون صاحبها متصفا معناه وان يكون بعد جملة اسميه لأعمالها لاصحح به ما هنا

لذلك زيد أبوك عطوفا فان الأبوة تضمن العطف وكذلك الباقي ونقول أنا فلان ظلما شجاعا  
كأنما جوادا ولا يجوز ذلك إلا لمن اتصف بهذه الصفات وعرف بها وشهرا بامر ما يتلوه  
ذلك منزله الضمير قال ولو قلت زيدا أبوك مطلقا لجلت إلا اذا اردت التبعي الصداقة  
لان الأبوة المحققة لا تقبل التقييد إلا اذا ذكر ما يحاز او عني بها البدني والصداقة قال  
الشارح يرد على هذا الحال الحال نظر من وجهين أحدهما ان الحال بيان فيه الفاعل والمفعول  
وهذه ليست لوليد منها وجوابها أنها من مفعول وهو ما في حقها وأبنته من  
العاقل المقدر على ما ذكرنا من الآخر ان الحال تقييد للفاعل او المفعول باعتبار بغيره  
وهذه الجملة لا تخلو أما ان تكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة اخل معنى الحال من حيث  
مشابقتها للصفة وان كانت مقيدة اخل معنى الكلام اذ لا يكون أبوه إلا في حال عطوفته  
وهو متشعب واجب عنه بان من الأفعال فعلا لا تقبل التقييد وهي أفعال العلم كقوله  
تجففت الانسان فاما فلم يحى بقاء المقيد التجميع حتى ينشأ اذا فعل وانما ذكرته لتعرفه انه  
لذلك فان التجميع والتجميع مستمر واذا ثبت ذلك في هذه الأفعال فلا فرق بين الحال  
التي يصح استعمالها والتي لا تصح ولذلك جازنا الحال في هذا الباب غير مستقلة ومنهم من  
استشكله فجعل الحال تمييز كل واحد منهما مجرد ويجوز وهو ظاهر كلام صاحب الباب  
فاذا جاز الحال المولدة قال هي تقرير ويجوز لمضمول الخبر من الجملة الاسمية التي لا عمل لوليد  
منها فها هو الفرق بينها وبين الحال المقيدة ان المقيدة تأتي لسان الهيئة التي علمها الفاعل  
او المفعول عند تعلق الفعل بخاصة وهذه تأتي لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا من غير  
تقييد وجه آخر من الفرق الكامل ان العاقل فيها أما فعل هو معنى فعل يجوز اظهاره والمولدة  
لا يكون عاقلها لا مقدر لا يجوز اظهاره قوله أنا عبد الله أكلاما كالمعنى قال



الشارح ان قصد العلميه لم يستقيم ان يكون حائلا مولدا لان الكلام ليس فيه تعريف انه عبد لله ولا  
في ان اسمه غير عبد الله الا انه يكون اشتهر انه ياكل كما اكل العبد مملوك نورا لانه عبد  
الله وهو لم يرد هذا المعنى وانما اراد معنى العبوديه من حيث الاضافه فكان قال لا عبد لله الا  
قوله والجملة تقع حالا الى اخره وانما كان ذلك لانها نكرة والجملة تقع مكان المبتدآت  
فان كانت اسميه فلا بد من الواو ويجوز اسقاط الضمير ويجوز عروها عن الواو على ضعف  
ولا بد حينئذ من الضمير ولم يجز في كتابه الا الوجه الأقل ولذلك تكلم على لفظه عليه حبه  
وشي وتأول مستثيرة ولم يكن عند عليه حبه وشي مستند تقدم عليه خبره قال  
وان كان فعلية فان كان مضارعا مبتدئا بغير واو لوقوعه موقع ضارب وشبهه ولا بد  
من الضمير كما في ضارب وان كانت منعيه فلا بد من الضمير وانت في الواو انما الضمير  
فلانه كاسم الفاعل واذا كان اسم الفاعل لا بد له من ضمير فكذا اجدر واما جواز الاشارة  
بالواو فلان الحال في الحقيقة هو الانشغال كقولك جازيد لا يتكلم معناه غير متكلم  
فالحال هي انشغال الكلام والكلام فلا يلزم من وجوب حذف الواو في الموضع الذي حرك فيه  
الفعل بحرف اسم الفاعل على وجوب حذفها في الموضع الذي صار الحكم للشيء لا لاسم الفاعل  
واما جاز حذف الواو مع ذلك لان الفعل هو المصحح للحالية والنفي حتى لا يعرض كون النسبة  
منعيه الا ترى ان قولك ضربت وما ضربت زيد سوا بالنسبة الى رفع زيد باشتداد الفعل  
لانه وان كان في احدهما مثبتا وفي الاخر منفي فثبت بذلك ان المقوم للحالية هو الفعل  
واذا كان لا واو فيه في الاشارة صح ان يكون بغير واو في النفي بحرفه كما ذكرنا  
قوله ويجوز اخلافيه الجملة عن الرابع الى ان ياتي معنى الجملة الجملة المركبة من عن  
الفعل المضارع فان ذلك لا بد له من ضميره وشبهها بالظرف لما تقدم قطعه ومن

اصحاب الحال قالوا منه اخذته بدم فصاعدا اي فذهب الثمن فصاعدا وهذا الكلام  
انما يكون في شيء ذي اخرا اشترى بعضا بدم وبعضا بالثمن من دهم فقول اخذته بدم  
فصاعدا مثل اخذت الارزاق من القمح بدم فصاعدا ولا ريب متعديا واصحاب  
فصاعدا لا يستقيم ان يكون العطف على ما قبله ولا حال على ما قبله اما العطف فلا يقدم  
الا الفاعل والمفعول والذمهم وعطف صاعدا على الجميع فاشد لفظا ومعنى اما عطفه على  
الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معنى واما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى اذ ليس  
الغرض انك اخذت الثمن والصاعدا لان الصاعدا هو المثل من لم يرد انك اخذت الثمن والمثل  
المن لا يستقيم عطفه على دهم لالفاظا ولا معنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلا بد  
لم يرد انه اخذ الثمن بدم فصاعدا وانما الغرض انه اخذ بعضه بدم وبعضه بالثمن واذا جعل  
عطف صاعدا ما اخذ بالذمهم والرايد جميعا لم لو قد رآه لك لم يستقيم العطف بالفاعل لانه  
يؤخر التعقيب وبعض من الشيء لا يكون باعتبار كونه شناعا حقيق بعض لو قلت اشتريته بدم  
فرجع لم يستقيم فوجب ان يحل على محذوف ويكون المقدر قد ثبت الثمن على هذه الحال  
والمراد قد ثبت الثمن في البعض الى هذه الحال وقوله اتممتا مرة وقسما اخرى ذكره  
في الحال بقوى ان يكون حائلا لو كان حائلا لكان المعنى يتحول في هذه الحال ولم يرد انه تحول  
في حال كونه متمميا وانما اراد انه يتنقل سقلا مستغدا كما في قوله اني الولائم اولاد الواحدة  
وفي العيادة اولاد العلات ن اي تحولون هذا التحول وتنقلون هذا التنقل فاستصا به  
اصحاب المضدر ذلك قولك في السلم اعيار اجفا وظلظه وفي الجرب اشباه السار  
العوارك ن يرد انهم سقلاون ثبت انه لم يرد وان سقلا في حال كونه متمميا وانما اراد  
انه سقلا هذا التنقل المخصوص من التتمية الى القيسه فوجب ان يحل على المضدر لا



على الحال وهو من ذهب في جميع وهو الصحيح لما ذكرناه التفسير ما نرفع الابهام المستفاد  
عن ذات مذكوره او مقدرة وقوله رفع الابهام تشمل التميز وغيره قوله المستفاد يخرج  
بدون نحو قولك عين مصرية لانه رفع الابهام عن ذات وليس يميز الابهام فيه غير مستفاد  
بخلاف قولك عشرون عشرون في اصل وضعه موضوع لذات مبهمه في اصل الوضع وكثير  
وضع دال على كل واحد من مذكوراته فان رفع الابهام عما هو عارض من جهة خطا القرأين  
على السامع في مراد المتكلم ولذلك يصح اطلاقه لفظه العز فاصداها الى الدلالة على  
العين الميضية وغيرها من مذكوراته ولو اطلق مطلقا عشرون وادبه الدلالة على تميز  
او دراهم كان مستعملا للفظ في غير ما وضع عليه له فبين ان الابهام فيما يميز مستفاد في  
المشترك غير مستقيم قوله محتمل لانه لا يصح ان يقال الاحتمالية بفتح الميم  
لان المحتملات بالاسماء هي التي انصب عنها التميز لا ترى ان قولك عشرون وثلاثون  
وانبعون محتملات لان يكون من الدراهم والناييز التي تذكر هي المحتملات بالفتح لانها  
هي التي احتملتها المنصب عنها وهي المزد بقوله بالنسبة على احد محتملاته لانه يرتك  
التمييز فيجب ان يكون مفتوحا وقوله مذكوره او مقدرة تقسيم للتمييز بانه قد  
يكون عن ذات ذكرت مبهمه وقد يكون عن ذات مقدرة وفي ايضا مبهمه كقولك حسن  
زيد لان قولك حسن مستند اللفظ الى زيد وهو في المعنى مستند متعلق بزيد وذلك  
بهم لا محتمل له متعلق به كلها اذا قلت ابا فقد رفعت الابهام في ذات المقدرة كما  
رفعت الابهام بقولك درهمان عشرون في ذات المذكورة والذات المذكورة لا  
تكون الا مقدرة باعتبار انها كقولك عشرون وثلاثون في اكثر مما كان مقدرا من جهة ان  
المقادير العرض نفس المقدار يجري على كل ما يتقدّر فوجب ان يكون المفردات فيها

90  
بهمه فاجلجت الى التميز لذلك وقد يحى فيما مشته بها وهو كل اسم باختياره فيه فانه يجوز  
ان يميز بحسبه كقولك خاتم حديد او باب سراج وان كان الاثر ان يقال خاتم حديد وباب  
سراج والذات المقدرة اما يكون باعتبار النسب وذلك في الجمل وما يصاحبه من الصفه  
المنشوة الى معمولها والمضاف بالنسبة الى المضاف اليه كقولك في الحمله حسن زيدا بما  
وهما ايضا هما زيد حسن او في الاضافه بجحني حسن زيدا ابا لانها جميعها قصدتها الى  
نسبه الحكمه الى متعلق بالمذكور وهو مبهم وكان ما ذكر تفسيره وتفسيره ان في مواتك  
عشرون وان كان عشرون زيدا مذكوره وتلك ذات مقدرة وهذا الاسم الذي تميز به الذات  
المقدرة ان كان محالا لا يجعل ما نسب اليه الحكم صح ان جعل له وصح ان جعل له متعلق  
له كقولك حسن زيدا ابا فاب صالح لزيد في المعنى فجاز ان يكون اردت به نفس زيد فيكون  
المدح بحسن الابن زيدا باعتبار ابوتيه لغيره ويجوز ان يكون المدح ابا زيدا فيكون المدح  
المدح لانه متعلقه بزيد وكذلك قوله ابرح جارا ونظيره وان كان  
اسما غير صالح لما ذكرناه لم يكن الا المتعلق خاصه كقولك حسن زيدا دارا ثم لا يخار هذا التميز  
في النسب اما ان يكون اسم جنس او غيره وان كان غير مطابق ما قصد شئ ويجوزها وان  
كان اسم جنس كان مقدر ا لا ان قصد الانواع مثال الاول حسن زيدا ابا اذا قصدت  
الى ابوتيه لابنه او ابوه ابيه خاصه له فان قصدت انتم ابا به فقلت حسن زيدا ابا وذلك قلت  
حسن الزيدان وقصدت الى من جهما بابوتيهما العرفا قلت حسن الزيدان ابوين كذلك قلت  
حسن زيدا دارا واحدا ودارين وذورا اذا قصدت اشترى جماعة ومثال الثاني حسن  
زيد ما عسلا وتمر افهذا يجب افراده اذا قصدت الى اخصيه لانه لا يستقيم تشبيهه ولا جمع  
فيه فان قصدت الى الانواع كان الامر فيه كما تقدم من جوار التثنيه والجمع وامر التميز



المفرد ولا يخلو اما ان يكون جنسا او غيره فان كان جنسا افرد الا ان يقصد الانواع ويشي وجمع  
وان كان غيره جمع لا غير نقول في الاول عندي باقود خلا وطل زينا فان قصدت الانواع  
قلت حليم وزين وزينوا ونقول في الثاني عندي فطازا ثوبا او خواتم او ما اشبهه فيما ليس بجنس  
فلا بد من جمعه وسببه ان اسم الجنس لما كان لا اعلى الحقيقة اعني عن التسمية والجمع وهذا لما كان  
مفردا لا دلالة له على الجنس ولتخصر بالذات لا على المفرد عدل عن لفظ افراده الى ما هو ادل  
منه على الجنس فقل فطازا خواتم وقطازا ثوبا فقول هو التمييز بالمفعول من حيث ان  
موقعه في هذه الامثلة لموقعه في ضرب زيد عمر الى اخره فشبهه انصباب بتمييز الجملة بالمفعول  
لأنه بعد تمام الجملة وشبهه انصباب بتمييز المفرد بما سبب عن تمام المفردات المشبهة  
بالجملة كضاريان وضاريون فالعامل على ذلك في درهمين وعشرون كما ان العامل في ضاريون في  
ضاريون لان العامل هو الذي يقوم به المعنى المتخفى للاغراب والمعنى المتخفى انصباب  
التمييز وشبهه بالمفعول اما حصل وتوقعه من ثمة عشرون كما ان ثمة ضاريون فكما  
ان ثمة اسعول ضاريون قد زعمنا اسعول عشرون قوله ولا ينصب التمييز عن مفرد  
الا عن تمام الى اخره لم يخص المفرد لان سائر الجملة يكون غير تمام وانما خصه بما ذكره ذلك  
من جواز الاضافة المختصة بتمييز المفرد والافا التمييز عن المفرد وعن الجملة في كونه لا يكون  
الا عن تمام سواء الذي يتم به اربعة اشياء التوطين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة ثم سمة  
قسمين اربا ولازم يعني بالذليل ما يجوز زواله الى الاضافة وتعني باللائم ما لا يجوز العدول  
عنه الى الاضافة فالذليل التمام بالتوطين ونون التثنية لانه نقول في جميع الباب رطل زينا  
ورطل زيت وسوان سمن وسوان سمن ولا سمن من ذلك الا قولهم ما به درهم والذليل ثوب  
وما سادرهم والفاثوب فان الاضافة في ذلك هو الوجه وجاز ان يستعمل التمام والتثنية

كقول اذا عاش الفتى مائتين عاما وانما اخيرت في الاضافة اما لكثرة العدد في كلامهم  
والاضافة اخف فاخبرت فيما اكثر واما لان الاصل في تمييز العدد والاضافة بدليل قولهم ثلثة  
اثواب الى عشرة اثنان واما عدل الى النصب فيما تعد فيه الاضافة بقي ما عداه على الاصل  
واللائم التمام بنون الجمع والاضافة يعني لا يكون مميزة منصوبا ولا تعدل فيه الى الاضافة  
واما كان لتعد الاضافة اما ما فيه نون الجمع فلا يكون الا في الاعداد كعشرون وثلثون  
وذلك لا يضاف اليه فان تعد الاضافة الى التمام الى مميزة ولا الى غيره واما تعد الاضافة  
الى غير مميزة مع سبب الحاجة في المعنى اليه فان تعد الاضافة الى التمام الذي يمكن استغناء  
الاضافة اجدر ويان تعد الاضافة هو انه لو اضيف لم يحل اما ان ثبت فيه النون او حذف  
فلو ثبت لثبت نون الجمع المحقق كما ان نون الجمع المحقق لا يثبت فكذلك المشبهة به ولو  
حذف لم يثبت نون التثنية في الحقيقة نون جمع فكموا الاضافة لادائها الى الجيد هذين الاثرين  
والثرواني تميزه النصب وقد اورد على ذلك الزيدون حسنون وخواتم فقل هذا تمييز عن  
اسم تام بنون الجمع وانت في اضافة الجواز وقد تقدم من قوله ان كل تمييز عن تمام بنون الجمع  
لازم نفسه ولا يجوز الاضافة اليه والجواب عن ذلك فدا ليس من تمييز المفرد  
في شيء واما ذلك من تمييز ما يضافه الجمل وقد تقدم ان حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقة  
لان الجنس منسوب الى التمييز العايد على المبتدأ وهو في المعنى لمعلقه وهذا هو الذي سمي  
بتمييز الجملة بخلاف تمييز المفرد والكلام الان في تمييز المفرد واما نوي الاعراض بذلك لكونه  
لم يخصص تمييز الجمل ولم يثبت به ما دفع هذا السؤال وقد تقدم في الكلام عليه بما يندفع به ذلك  
واللائم التمام انصبا بالاضافة كقولك على التمس مثلهما زيد لانه تعد فيه الاضافة فلزم نصبه  
فذلك ويسان لتعد الاضافة هو انه لو اضيف لم يحل اما ان يضاف الى المضاف او الى المضاف



اليد او كبرها ولا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما من جهة اللفظ فللغايط  
 واما من جهة المعنى فلان الغرض نسبة المتبعية الى التمره لا الى الزيد ولو اضيف الى الزيد  
 فسلك المعنى ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي  
 مثل تمره زيد افاضت تمره الى زيد لم تكن له معنى اذ ليس الغرض بتميز التمره بالزيد وانما  
 الغرض بتميز مثل التمره بالزيد وكانت الاضافة تؤدي الى ما ليس مقصود في المعنى ولا يستقيم  
 لضافتها جميعا لما تقدم من اجتماع اضافه كل واحد منهما واذا امتنعت اضافه كل واحد منهما  
 بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا جازا فقولك وتميز المفرد اكثرهما كان مقدرا اكيدا  
 فغز ان الى اخره وقد اكد ذلك لان المقادير وضعت والمقصود فيها الخصوصية على المفرد  
 وجفاف الذات فيها وجفاف الذات لادلاله عليها فاجتاحت الى التميز باعتبار الدلالة  
 على اختصاصها بتميز ما جاءتم المفردات من غير المعارض فقولك لله دره فارسا وحسبك  
 به ناصر او هو غير مستقيم من جهة ان المعنى في الله دره فارسا لله دره ووسيته هو مثل  
 قولك يعجبني حسن زيد ابا والمعنى حسن ابوه واذا كان كذلك فهو من باب تميز الجمل لانه  
 من باب تميز النسبة الاضافيه وقد تقدم ان ذلك ليس من باب تميز المفردات  
 وكذلك حسبك به ناصر لان المعنى حسبك نصربه واذا تبين ذلك لم يكن لزيد في تميز  
 المفردات معنى الا ان يقال موضع قولك عندي خاتم جديد وباب شاجا  
 واذا كان لا فرق في مثل ذلك الاضافة وتجا التميز فيها منصوصا بنسبتها الى المقادير فتميز  
 عن مفرد فيهما ليس بمقدار قولك ولقد ابي سيبويه تقدم التميز على عامله الى اخره  
 قال الشارح لا خلاف ان تقدم تميز المفردات غير جاز عند الجميع ولا يجوز عند  
 درهما عشر ومن ذلك ما اشبهه وانما الخلاف فيما انصب عن الجملة المحققه لقولك



طاب زيد نفسا وحسن زيد ابا واجاز المازني في البرد القدم ومنعه سيبويه وانما لم يجوز تقدمه  
 لانه في المعنى الفاعل فكما ان الفاعل لا تقدم على الفعل فكذلك هذا لا ترى قولك حسن  
 زيد ابا معناه حسنت ابيه زيد وحسن ابو زيد والثاني ان تقدمه مخروجه عن حقيقة التميز  
 وكان تقدمه ابطال اصله اذ حقيقة التميز ان تميز ما اشكل وهو في المعنى تفسير والتفسير  
 لا يكون الا لتفسير المعنى لا في المعنى ان يكون مقدما على التفسير ولا يمكن تفسيره  
 وفي تقدم التميز اخرجه عن ذلك فوجب ما خبره وقد تمسك بانه معمول فعل متصرف مجاز  
 تقدمه كسائر معمولات الافعال المضمرات وقووادك بما اوردته من قوله  
 وما كان تعبنا بالفراو طيب والجواب عما اشده من وجهين احدهما وما كان تعبنا بالفراو  
 تطب ن وليس بالقوي والباقي ان ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحى ومثل ذلك  
 مردود ولا يحتج به وما ذكره من المعنى لا ينض لان معارض مثله في المنع واذا تعارض المعنيان  
 في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يشب الثاني عنهم سماعا فقد تبين ان ما لم يسمع لا ينض  
 ما نسب الى سيبويه قوله واعلم ان هذه المميزات عن اخرها شيئا من اهلها  
 ومن ان الاصل ان يكون التميز موضوعا بما انصب عنه الا ترى ان معنى قولك في المعنى  
 عندي عشر وردهما عندي درهم عشر ومن ذلك جميع تميز المفردات ثم تميز  
 الجمل لكونها في المعنى ملشوبا اليها الفعل فاذا قلت حسن زيد ابا فالمعنى نسبة الحسن الى الاب  
 فكذلك قلت ابو زيد حسن واذا مت ذلك مت انه في المعنى مضاف له اذ لا فرق في المعنى  
 من الصفات والاجازة فاما انما خبره ان من جهة علم المخاطب وحمله فسمي الحكم باعتبار حمل  
 المخاطب له خبرا او سمي باعتبار حمله له صفة فتبين ان تميز الجملة كتميز المفرد فاما قصد  
 اليه وفي هذا الفصل تقدم الدليل على امتناع تقدم التميز لانه اذا تقدم خرج عن حقيقة



لانه انما كان من بعد العبد ولعل من هذا الأصل الذي حصل التغيير بالفساد وانما خرج من قبله  
 عن حقيقة ثم بعد ذلك المعنى الذي من اجله عبر عن اصله بقوله والسبب في ذلك قصد  
 الى ضرب من المبالغة والتأكيد يريد انك اذا ذكرت الشيء مهما توفرت الدواعي الى طلب  
 عليه وكان ذلك مبالغة وعظم واصفا فانك اذا ذكرت مبالغته فقد ذكرت  
 مرين وما ذكر مرين الى ما ذكر مره واحده فبئس ان في العبد من الأصل مبالغة وتوكيد  
 الاستثنا قال الترجمة ينبغي ان يكون المستثنى لانه يفضل لما تقدم والذي تقدم انما هو  
 المستثنى والاستثنا مشكل باعتبار عقليته وجبه اما بان شكل معقوليته فانك اذا  
 قلت جا القوم الا زيد اعلم بخلاف ان يكون زيد دخلا في القوم او لا فان كان غير داخل في  
 القوم لم يستقيم لان اجماع اهل العريه في الاستثنا المتصل انه لا يخرج ما بعد الاما قبلها  
 واجماع اهل العريه مقطوع به في تفصيل فاننا قاطعون اذا قال العربي لعندي دينار  
 الاثنا ونصف ثم ان حُسب المذكور بعد الاثم خرج من الديار ثم تقطع بان المقر  
 عنده هو الباقي وقال القاضي لا يخرج وقول القائل عشرة الاثنا موضوعه باراء  
 تتبعه حتى كانتا عياران عن معتبر واحد وقد بين بطلانه قطعا واما ان يقول لا يخرج  
 ثابت وهو مشكل فان المتكلم اذا قال جا القوم زيد فيهم فقد وجب بسببه المجرى اليه  
 لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك فقد نفى عنه المجرى فيصير مستثنا متغيا باعتبار واحد يودي  
 الى ان يكون الاستثنا في كلام الا وهو كذب من احد الطرفين وهو باطل فان القدر ان  
 مشتمل عليه قال الله تعالى فليث فيهم الف سنه الا خمسين عاما فلو حمل الالف  
 بكاملها وقد سبب اللفظ اليها لوجب ان يكون الثبوت في جميعها ولم يصح تعدد هذه النسبة  
 اخرج شي منها ولهذا الشبهة فراق القاضي المذكور والصواب الذي يجمع رتبة الاشكالين

بمعنى الاستثناء

اشكال في المتن

ان لا نقول لا علم بالنسبة الا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم قام القوم  
 الا زيد اعلم القيام او لا بمفردة وفيهم القوم بمفردة وان فهم زيد وفيهم اخرج زيد منهم  
 بقوله الا زيد لم يحكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد يحصل الجمع بين  
 المثال المقطوع بها على وجه مستقيم وهو ان لا يخرج حاصل بالنسبة الى المفردات  
 وفيه يوفيه باجماع النحويين وتوفيه انك ما نسبت الا بعد ان اخرجت زيدا فلا يودي  
 الى المناقضة المذكورة فاستقام الامر في الوجهين جميعا واما جبه تشكيك لان الاشياء  
 تجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل الا بالاجزاء ولا يخرج في المنقطع وكل امر من فصل  
 اجماعا مفقود يستحيل جمعها في حد واحد فالاول ان يجد المتصل على حده وقول في حد  
 المتصل هو كل لفظ اخرج به شيء من شيء لا واخواتها فاذا ورد قوله تعالى اقتلوا المشركين  
 حيث وجدتمهم ثم قال لا تقتلوا اهل الذمة قلنا ليس هذا الخارج واما هو شين من ادم المتكلم  
 باللفظ الاول وكذلك لو قيل قام القوم الا زيد فليس زيد داخلا في القوم بل هو بمنزلة  
 قولك قام زيد لا عمر وقال وقد اختلف في عامل الاستثنا فقال قوم ان العامل  
 لا ينشأ لان معنى الاستثنا وقد رد ذلك بانه لو كان الامر كذلك لوجب ان لا تنفك  
 عن النصيب وقال القوم اذا نصبت ان اذا رفعت لا وهذا ليس بشيء بل انه غير مستقيم  
 لفظا ومعنى اما اللفظ فلا تنك لو لفظت به لم يستقيم واما المعنى فعلى خلاف ذلك وقال  
 قوم العامل ان بعد الا انك قلت لا ان زيدا وهذا ليس بجيد لان لا ضمير ولانه كان يجب  
 ان يكون ماصبا ابدا وقال قوم العامل فيه ما قبله بواسطة الا اذا كان فضلا وهو المذهب  
 الصحيح لانك اذا قلت جا القوم الا زيد فقد وقع زيد فضلا وقد توصلت اليه في معنى  
 الاجزاء من قولك القوم لا فقد صار كقولك جا القوم بواسطة الا في زيد معنى هو معنى

صم

اختلاف في عامل الاستثنا



الاستثنا وهذا هو معنى العامل كما ان قولك صرحت وزيدا وقع زيد فضله متوصلا الى معناه  
على وجه المعية مع ما قبله بواسطة الواو فالذي اوجب ان تقول في صرحت وزيدا العامل  
ما قبل الواو بواسطة الواو فلذلك تقول ما هنا وانما قلنا اذا وقع فضله لانه اذا لم يقع فضله  
صار انما احد جزئي الجملة فيكون له حكم واما من باب آخر غير باب الاستثنا لقولك ما صرحت  
الا زيدا ويرد عليه امران احدهما ان العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضا وليس في جبا  
وشبهه اقتضا لمخرج منه فان قيل اقتضاؤه له كونه محزا مما ينسب اليه قل وقد تقدم  
ان النسبة انما حكم بها بعد الاخراج ولا شاقص فلا يلزم نقد ذلك بان يقال ان في جبا اقتضا  
للمخرج بالاعتبار الذي ذكره الثاني ان ثم شيئا ليس فيها فعل مثل القوم الارزاقون  
فان كان العامل هو الفعل نصت هذه المسألة بغير عامل فالوجه ان يقال ان العامل  
هو الذي يقتضي المخرج منه وهو ما ذكره منهم من يقول ان الاسم المتعدد الذي تناول  
المشتق هو الذي يقتضي صحة الاخراج منه فهو في المعنى العامل بواسطة الواو وهذا مثل  
المواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى وانما هذا في الاستثنا المتخيل فاما  
المنقطع فالعامل فيه نفس الالف لا يعمل عمل لكن ولها خبر مقدرة على حسب المعنى المزدوج منهم  
من يقول انه نظير ويجعله اذا كلاما مستثنا فكم تكلم في الاعراب لانه هو المقصود يقال  
المشتق في اعرابه على خمسة اضرب احدها منصوب ابدا وهو على ثلثة اضرب  
منها ما استثني لا من كلام موجب احتراز من كلام غير موجب وهذا القسم الثاني من  
الخمس ولم يحتز عن الصفه وان كان ما بعد الا يكون منصوبا لقوله ما استثني اذا كان  
صفة لم يستثن بها الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما اله الا الله لفسدت تام بقتل اخرج  
الله من الاله وانما قصد الوصف والالهة على وجه الوصف لا اخرج باللام بل يستقيم

وكان شابه قولك عندي ذراهم الا ذراهم وليس جيب فائدة وبعدا وخلا بعد كلام ولم تعتبر  
انخفض بعد خلا وعدا لشدة زده فجعله مما يكون منصوبا ابدا ولذا لك ضعف ذلك  
القول وقال ولم يورد هذا القول مستوي ولا المبرر ونصب بعدا على ان تكون  
فعلا اصغر منها فاعلام مستتر كما اصغر في ليس ولا يكون وتعد زده عند بعضهم زيدا احيى جانب  
نصفهم ولم تعد جزفا كما لا لزوم النصب فيها بعد كل كلام وكذلك ليس ولا يكون فاما  
اذا قلت ما خلا وما عد فلا يكون الا النصب لانهما يجب تعد زدهما فعلا من جهة ان ما هنا  
لا يستقيم ان يكون منصوبه يصح تعد زارا بعد ما بل يجب ان يكون مصدره فيجب  
ان يكون عدلا فعلا لان المصدرية لا يليها الا الفعل وانما لم يصح ان يكون منصوبه لان  
الموصولة موضوعة للصفة والموصوب جميعا وما هنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما الا ترى  
انك تقول اشربت الكتاب الذي تعلم ولا تقول اشربت الكتاب ما تعلم والآخر انها  
لو كانت بمعنى الذي صح ان تقع موضعها من قولك جبا القوم لانهما لم تعد ولا اخذ  
اها لو كانت بمعنى الذي صح ان يكون في الفعل ضمير يعود عليها والضمير الذي ذكرنا  
ضمير بعض القوم واما لو انها ليست من الوجه البوافي فاذن تعد زده جبا القوم خلوص من  
زيد كانت قلت وقت خلوص من زيد وجب هذا التقدير لما لم يكن ثم مقتضى المصدر القسم  
الشراي من الثلاثة شرطه ان تقدم بعض الجملة كقولك ما جاني الا اخال احد لانه  
كالفعول معه عند المحققين كما لا يتقدم بالمفعول معه فذلك ما هنا ان القسم الثالث  
من الموصوب ابدا وهو المنقطع وهو كل لفظ من الاستثنا لم يرد به اخرج سواء كان من  
جنس الاول او من غير جنسه فلو قلت جبا القوم الارزاقون ليس من القوم كان  
مقطعا وكذلك اذا قال ليجا القوم الارزاقون لم يجز الا النصب على من قبل الجاز



واستشاده بقوله تعالى لا عاصم اليوم الا من امر الله بحمل على ارتعاه اوجه اوجه وهو المشهور  
 لا معصوم الا الراح وعليه بنى الوجه الآخر اثنان هما متصل وليس فيه غرض وقد قيل هما  
 واحد منقطع وهو لا عاصم الا المرحوم ولم يقل ولو قيل به لم يكن بعيدا والقسم الثاني من  
 الخمسة وهو قوله ما استثنى من كلام غير موجب الى آخره قال الشارح كان  
 ينبغي ان يقول ذكر المستثنى منه والاورد عليه ما صرحت الاريد فانه مستثنى من  
 كلام غير موجب وليس هو من هذا القسم ولا يصح ان يقال هو منه لتفريجه في القسم الخامس  
 به وايضا فان الاتفاق على انه مفعول وايضا فان البدلية لا تستقيم فيه اذ شرط المبدل  
 منه ان يكون مذكورا والاختيار البديل لان النصب على الاستثنا في عقليته العامل فيه  
 اشكال فان امكن غيره من الواضح كان اولي وزانته وزان المفعول معه طالع فانه اذا  
 امكن غيره كان اول الا ترى ان قولك ما لزيد عمر واخسن من قولك وعمر اومالك وعمر  
 لما تعدد العطف ترجع اليه كذلك ما هنا لا ينبغي ان يصار الى الاستثنا الا عند تعدد  
 البدلية وقوله عز وجل ولا ملئفت منكم اجد الا امرالك فيمن قرأ النصب مستثنى من  
 قوله فاستمر اهلك قال الشارح جعل القراءة بالرفع محمولة على المبدل من قوله ولا  
 ملئفت منكم اجد وقراء النصب محمولة على الاستثنا من المرحب من قوله فاستمر اهلك  
 وهذا التفضيل باطل قطعاً فان القرائن ثلثان قطعاً فيمتنع حملها على وجه واحد باطل  
 قطعاً والقضية واحدة وهو اما ان يكون شري بها او ما شري فان كان قد شري بها فليس مستثنى  
 الا من قوله ولا ملئفت منكم اجد وان كان ما شري بها فهو مستثنى من قوله فاستمر اهلك  
 فقد ثبت ان اخذ الما وطلب باطل اصلاً فلا يصح ان يذهب في إحدى القرائن الشائتين قطعاً  
 والاولى من هذا ان يكون الامر انك في الرفع والنصب مثل قوله ما فعلوا الاقليل منهم

ولا تعدان يكون اقل القرائن على الوجه الاقوى والترجم الوحد الذي دونه بل قد التزم بعض  
 الناس انه يجوز ان يجمع القرائن على قرأه غير الاقوى والقسم الثالث من الخمسة يجب  
 فيه الجرح وهو اما اسم واما حرف فان كان اسماً ما بعده مضاف اليه وان كان حرف  
 اعني حرف جر تبعه مجرور به والخلام في غير وسواها في فصل بعد هذا الكلام  
 في حاشي اخ اقصت بها على غير المختار كالكل في عدا ولا على المختار وقد عدم والقسم  
 الرابع جاز فيه الرفع وهو ما استثنى بالاسم كما قال الشارح لا ينبغي ان يكون  
 في الاستثنا اخراج شيء من شيء واشتات عند الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات  
 ذلك الحكم الاول بطريق الزيادة في معناه مثاله قولك اجسن الى القوم لاسمها عمرو واما  
 اورده لما كان بينهما مخالفة ما لان الشائتي حيث له زيادة وكأنه غير الحكم الاول ويجوز في  
 الواقع بعد لاسمها وهو الاكثر والرفع وهو قليل والنصب وهو الاقل ولم يذكر وقد  
 وقع في بعض النسخ واما الجر فلها وجهان احدهما ان يكون ما زائد والاسم مجروراً بالاضافة  
 فيكون التقدير حيا القوم لاسم رجل زيد والرفع على ان يكون ما معنى شيء لا بد منها  
 وزيد من فروع خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير حيا القوم لاسم شيء هو زيد ولو قدرت  
 ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة لم يكن بعيدا والقسم الخامس جاز على  
 امرائه قبل دخول جملة الاستثنا وهذا لم يذكر له ضابط وضابطه ان يكون ما قبل الا غير  
 موجب ولا مذكور معه المستثنى منه وسواء كان فعلاً او مفعولاً او ظرفاً او مفعولاً او جاً لا دل ذلك  
 واقع ولا بد الا في المعنى كفاية ما لو ذكر المستثنى في الغرض خبره بدلالة المعنى لما ذكر بعد  
 قال وحكم غير في الاعراب حكم المستثنى الا ما قال الشارح لما وقع غير موضع  
 في الاعراب غير معرب وغير اسم وجب ان يكون لها اعراب تجعل اعراب الاعراب التي يكون



بَعْدَ الْأَوَّلِ مَا بَعْدَهَا فِي مَحْذُوفٍ بِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا اسْمٌ يَقْبَلُ الْإِضَافَةَ فَوَفِي مَقْصِدِ الْأَسْمَاءِ  
 وَإِذَا وَقَعَتْ مَوْجِعٌ غَيْرُ فِي الْوَصْفِيِّه جَعَلَ أَعْرَابُ مَا بَعْدَ الْأَعْرَابِ غَيْرَ نَفْسِيَّةٍ وَنَفْسِيَّةٍ  
 وَمِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا وَقَعَتْ مَوْجِعٌ غَيْرُ جَعَلَ أَعْرَابُ مَا بَعْدَهَا أَعْرَابُ غَيْرٍ لَتَعْدُ بِالْإِضَافَةِ  
 فَسُقُولُ وَجْهٍ لَاضَارِبًا وَلَا زَائِبًا أَيْ لَاضَارِبٍ وَلَا زَائِبٍ وَقَالَ  
 فَالْفَيْتَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبَةٍ وَلَا ذِكْرُ اللَّهِ إِلَّا لِقِيلَانٍ وَأَمَّا سُورِيُّ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي  
 الْمَفْعُولِ بِهِ قَوْلُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَوْصِيَاءَ سَقَاتَهُمَا بِالْإِكْلِ وَاجِبُهُمَا قَالُ  
 الشَّارِحُ سُبُكُ حَمَلٍ كُلِّ وَاجِبٍ مِنْهَا عَلَى الْآخِرَانِ مَا تَعْدُ كُلِّ وَاجِبٍ مِنْهَا مَا قَبْلَهَا إِلَّا أَنْ  
 عَرِثَ إِذَا وَقَعَتْ مَوْجِعٌ الْكَرُورُ وَقَوْعٌ مَوْجِعٌ غَيْرُ قَلِيلٍ وَسَبَبُهُ أَنْ غَبَرَ اسْمُهُمْ وَتَضَرُّعُهُمْ فِي  
 الْأَسْمَاءِ الْكَثْرَ مِنْ تَضَرُّعِهِمْ فِي الْحَرْفِ وَاسْتِشْهَادُهُ بِقَوْلِهِ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ إِلَّا إِلَى الْخُرْقَا  
 وَالْشَّارِحُ فَإِنْ قِيلَ غَيْرُ إِذَا ضَعِيفَتْ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَهِيَ نَكْرَةٌ وَلَكِنْ قَدْ حُرِّثَ  
 عَلَى الْمَعْرِفَةِ صَفَةً فَالْجَوَابُ أَنْ غَبَرَ إِذَا كَانَتْ فِي تَقْسِيمِهِمْ خَاصِرًا كَانَتْ مَعْرُوفَةً مِثْلُ قَوْلِهِ  
 غَيْرُ الْمَعْنُوبِ فَكَذَلِكَ جَرَتْ لِدَلِّهِ وَقَوْلُهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ قَالَ بَعْضُهُمْ  
 لَيْسَ عَلَى الْوَصْفِيِّهِ وَأَمَّا هُوَ عَلَى الْبَدَلِ وَصَحَّ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النِّفْيِ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ لَوْ كَانَ  
 فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ فَلَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى خُرْمٍ فِي الْبَدَلِ تَجَرَّأَ وَفَدَّ ضَعِيفٌ مِنْ أَوْجِبِهِ  
 أَجَدَّهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ بَحَازَانِ يَقُولُ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ مَا يَقُولُ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لِأَنَّهُ سَمَرِيَّةٌ  
 وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ الشَّيْءُ أَنِّي أَنَّهُ لَا يَجْرِي النِّفْيُ الْمَعْنَوِيُّ خُرْمٍ اللَّفْظُ النِّفْيُ اللَّفْظِي إِلَّا  
 تَرَى لَكَ يَقُولُ أَيْ الْقَوْمُ الْأَزِيدُ بِالنَّصْبِ لَيْسَ إِلَّا وَلَوْ كَانَ النِّفْيُ الْمَعْنَوِيُّ كَاللَّفْظِ بَحَازَانِ  
 الْقَوْمُ الْأَزِيدُ كَانَ الْمُخْتَارُ وَهَامَتَا أَوَّلِي لِأَنَّ النِّفْيَ مَحْذُوفٌ عَنْهُ مَقْدَرٌ فِيهِ أَثْبَاتٌ وَفِي لَوْ  
 مُقَدَّرٌ مَا بَعْدَهَا الْأَثْبَاتُ وَأَمَّا مَقْدَرُ فِيهِ النِّفْيُ لَمَّا كَانَ الْأَثْبَاتُ تَقْدِيرًا لِلنِّفْيِ

نَقَطَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ

لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ

أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى الْبَدَلِ لَكَانَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ بَحَازَانِ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّصْبِ وَلَا يَسْتَعِينُ  
 الْمَعْنَى لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ إِذَا سَكَتُ عَنْهُ دَخَلَ مَا بَعْدَهُ فَيَمَاقِلُهُ الْآتِي تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ جَانِبًا  
 الْأَزِيدُ فَكَذَلِكَ لَا يَسْتَعِينُ أَنْ يَقُولَ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ وَقَوْلُهُ وَكُلُّ أَحَدٍ مُعَارَفَةٌ  
 أَحَدُهُ قَالَ فِيهِ شِدَّةٌ وَذَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ وَصَفَ الْمَضَافَ مِنْهَا وَهُوَ كُلُّ الْقِيَاسِ  
 أَنْ يوصفَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَازِرٌ وَجَمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ صُرُورَةُ الرَّدْفِ بِالْأَلِفِ  
 فَأَمَّا الْأَزِيدُ وَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى الْوَصْفِيِّهِ وَلَوْ جَازَاهُ أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ  
 غَيْرِ صُرُورَةٍ وَجَمَلُهُ لَمْ يَحْمَلْ عَلَى الْخَفْضِ الَّذِي هُوَ ضَعِيفٌ وَجَمَلٌ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ الَّذِي  
 حَمَلَهُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْأَصْفَةَ هُوَ الْجَائِلُ لَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَجْهَهُ لِكُلِّ وَلَا يَلْمُ بِحَصْلِ لَهُ حُرْثٌ  
 وَالشَّدِيدُ الْتَائِي أَنَّهُ مُضَلٌّ مِنَ الْأَصْفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْحَكْمِ وَهُوَ قَلِيلٌ قَالَ وَيَقُولُ  
 مَا جَانِي مِنْ أَحَدٍ الْأَزِيدُ فَجَمَلٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَوْضِعِ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَالَ  
 الشَّارِحُ إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لَتَعْدُ الْحَمَلُ عَلَى اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ أَنْ مِنْ لَاصِحٍ قَدَرُهَا إِلَّا لَمَّا  
 لَامَرَادُ الْأَمْرِ سِيَاقِ النِّفْيِ إِذَا بَطَلَ الْحَمَلُ عَلَى الْمَجْرُورِ وَالْمَجْلُورُ رَفَعَ فَوَحَتْ الرُّفْعَ عَلَى الْمَجْلُورِ  
 لِأَنَّ قَدْرَ حَازِي نَبِيٍّ مُسْتَعِينٌ وَلَدَلَّ إِذَا طَلَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ لَا عِبْدَ اللَّهِ مُسْتَعِينٌ  
 أَيْضًا قَوْلُهُ لَا أَجِدُ فِيهَا إِلَّا عَمْرُؤًا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ الْحَمَلُ عَلَى اللَّفْظِ لِأَنَّهُ يُوَدَّى  
 إِلَى تَقْدِيرِ دُخُولِ لَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَعِينٍ فَانَّهُ لَوْ قِيلَ لَا إِلَهَ  
 إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَذَلِكَ فَبَطَلَ تَعْلِيلُهُ بِذَلِكَ وَإِنَّمَا الْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا اسْتَعْنَى لِأَنَّهُ  
 يُوَدَّى إِلَى تَقْدِيرِ لَا بَعْدَ لَا لِأَنَّ الْبَدَلِ فِي تَكْرُرِ حَكْمِ بَيِّنَاتِ الْعَامِلِ وَالْعَامِلُ فِي الْمَوَلِ  
 لَا مَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ وَلَا يَسْتَعِينُ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى إِنَّمَا اللَّفْظُ  
 لَمْ يَلَمْ اللَّفْظُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الْمَعْنَى فَمِنْهَا صَحِيحٌ لِأَنَّ الْأَثْبَاتَ وَالنِّفْيَ



فَيَسْتَأْذِنُ وَاشْكَلَ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ لَيْشَ رَدِّ شَيْءٍ الْأَشْيَاءُ لِعِبَابِهِ وَنَظَائِرُهُ لِأَنَّهُ تَقَالُ فَلَمْ يَسْجَعْ الْبَدَلُ  
فَافْتَدَى الْمَعْنَى إِذَا الْغَرَضُ أَشْبَهَ شَيْئًا لَا يَعْجَبُ بِهِ فَإِنْ أُجِيبَ بِأَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
مُسْتَشْنَى مِنْ أَحَدٍ جَرِّ مِنْ لَا يَعْجَبُ بِهِ أَنْهُ الْجَزْأُ الْآخِرُ فِي قَوْلِكَ لَيْشَ رَدِّ شَيْءٍ فَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَمْرٍ  
أَحَدٍ هُمَا لَا أَرَى لَكُونَهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لِأَنَّ الْعَامِلَ وَالْجَدُّ الْآخِرَ طَلَاً يَقُولُ لَيْشَ الْقَوْمِ  
الْأَعْمَرُ وَمُنْطَلِقِينَ مِنْ هَذَا مُسْتَشْنَى مِنَ الْجَزْأِ الْأَوَّلِ وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى الْبَدَلِ فَإِنْ قِيلَ الْمُسْتَشْنَى  
فِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَشْنَى مِنْ مَعْنَى فِي لَيْشَ مِنْ مَعْرِفٍ فَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ أَيْضًا لِأَنَّا نَقُولُ لَا  
فَرَّقَ بَيْنَ مَوْلَانَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا إِلَهَ لِلنَّاسِ إِلَّا اللَّهُ وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ أَنْ نَعَالَ تَمَامًا  
لَا لِأَجْلِ النَّفْيِ وَأَمَّا عَمَلْتُ لَا لَكُونَهَا بَعْلًا مَعْنَى مِثْلِهِ مَا وَكَانَ جَمْعًا وَلَوْ قُلْتَ مَا كَانَ زَيْدٌ بَشِيًّا إِلَّا  
شَيْءًا كَانَ مُسْتَقِيمًا لِأَنَّ الْعَمَلَ كَانَ وَكَانَ صَحِيحًا فَقَدْ رَفَعْنَا بَعْدَ الْأَوَّلِ مَا كَانَتْ فَعْلًا مَعْنَاهُ  
النَّفْيُ تَوْقُفُ أَنْهُ مِثْلُهُ لَا فِي الْعَمَلِ وَلَيْشَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ بَلْ عَمَلُهُ لِلْفَعْلِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةُ إِذَا قُدِّرَتْ  
بِجَرْدٍ عَنْ النَّفْيِ لَمْ تَعْدَرْ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ انْفِكَادًا عَنِ النَّفْيِ مُتَعَدِّ الْفَطَا تَوْقُفُ أَنْهُ الْمَقْدَرُ  
مُسْتَعْدَرٌ مَعْدُورٌ فِي لَا وَإِذَا انْجَمَتْ أَنْ عَمَلَهَا لَيْشَ لِأَجْلِ النَّفْيِ بَلْ لِلْفَعْلِيَّةِ بِمَقْصُودٍ تَعْدِيرُ  
الْفَعْلِيَّةِ بَعْدَ الْجُرْدِ عَنْ النَّفْيِ وَهَذَا لَيْشَ هُوَ الَّذِي جَوَّزْنَا أَنْ يَقُولَ لَيْشَ زَيْدٌ إِلَّا بِأَيِّمَا وَلَمْ  
يَجْزِ مَا زَيْدٌ إِلَّا بِأَيِّمَا لِأَنَّ لَمْ تَعْمَلْ إِلَّا لِلنَّفْيِ لَا تَعْدُرُ إِلَّا بَعْدَ الْأَفْطَالِ الْعَمَلُ فِي لَيْشَ لَمْ تَعْمَلْ  
لِأَجْلِ النَّفْيِ بَلْ لِلْفَعْلِيَّةِ وَكَانَ عَمَلُهَا مَعَ الْأَوْجَعِ غَيْرًا لِأَعْلَى حَيْثُ يَتَوَقَّعُ الْفَرْقُ عَلَى وَجْهِ  
مُسْتَقِيمٍ وَإِذَا احْتَقَقَتْ ذَلِكَ عَمَلَتْ خَوَارِ لَيْشَ رَدِّ شَيْءٍ الْأَشْيَاءُ بِالنَّصْبِ وَأَمَّا مَا  
زَيْدٌ شَيْءٌ لَا سِيَّابًا بِالنَّصْبِ لِأَنَّ عَمَلُ مَا لِأَجْلِ النَّفْيِ فَلَوْ قُدِّرَتْ رَفَعْنَا بَعْدَ الْأَعْمَالِ لَمْ يَكُنْ لَهَا نَائِبَةٌ  
تَعْمَلُ الْمَعْنَى خِلَافَ مَا لَيْشَ فَإِنَّ عَمَلَهَا لَيْشَ لِأَجْلِ الْوَحْدَةِ الَّذِي هُوَ نَفْيٌ فِيهِ غَيْرُ الْوَحْدَةِ  
الَّذِي هُوَ عَامِلٌ فِيهِ فَضَّلَ وَأَنْ قَدِمَتْ الْمُسْتَشْنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فَتَمَّ بِطَرِيقَيْنِ

أَحَدُهُمَا وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْئٍ يُوَدُّ أَنْ لَا يَكْرُثَ لِلصِّفَةِ وَتَحْمِلُهُ عَلَى الْبَدَلِ قَالَ الشَّارِحُ  
يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ شَيْئٍ يُوَدُّ أَنْ لَا يَكْرُثَ لِلصِّفَةِ وَتَحْمِلُهُ عَلَى الْبَدَلِ قَالَ الشَّارِحُ  
أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَشْنَى مِمَّا أَخْرَجَهُ أَنْ زَيْدًا لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا مِنَ الْأَجْدِينَ هُوَ مُسْتَقِيمٌ وَخَيْرٌ أَمَّا آخِرُهُ  
بَلَيَانُ الْمُرَادِ بِالْأَجْدِينَ نَعْدَبُ بِهِ وَبِاخِيرِهِ عَلَى حِدٍّ وَاحِدٍ فَوْجَبُ أَنْ لَا يَكُونُ مُسْتَشْنَى مُقَدِّمًا  
وَوَجْهَ اخْتِرَافِهِ أَنَّ الْبَدَلُ يُخْتَارُ فِي كُلِّ كَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ وَهَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ كَلَامٍ غَيْرِ  
مُوجِبٍ فَوْجَبُ اخْتِيَارِ الْبَدَلِ وَيَسَانُهُ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ مَا جَاءِي أَحَدٌ وَسَكَتُ كَانَ كَلَامًا وَالصِّفَةُ  
لَيْسَتْ جَزْأً مِنَ الْكَلَامِ وَأَمَّا مَقْصُودُهُ بَلَيَانُ الْمُرَادِ بِالْمَوْصُوفِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ هُوَ مُسْتَشْنَى  
مِنْ كَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ فَجَبُ اخْتِيَارِ الرَّفْعِ فِيهِ كَمَا جَبُ فِي الْمَوْصُوفَةِ الْمُخَالِفَةِ أَنَّهُ تَوْقُفُ أَنْ الصِّفَةُ  
وَالْمَوْصُوفُ أَمَّا جَاءِي فِي الْمَعْنَى وَدَلَّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَكَانَ يَتَدَمَّنُ عَلَى أَحَدٍ كَمَا قُدِّرَتْ عَلَيْهِمَا  
فَوْجَبُ النَّصْبِ فِيهِ فَضَّلَ وَتَقُولُ فِي نَيْبَةِ الْمُسْتَشْنَى مَا أَلَانِي الْأَزِيدُ الْأَعْمَرُ  
قَالَ الشَّارِحُ نَعْنَى تَنْبِيْهِ الْمُسْتَشْنَى تَلَوُّهُ الْمُسْتَشْنَى لِأَعْلَى الْأَصْطِلَاحِ لِأَنَّ  
حَكَمَ الْمُسْتَشْنَى الْمُتَشْنَى وَصِيْرُهُ شَوَاتِمُ مِثْلُ يَقُولُهُ مَا أَلَانِي الْأَزِيدُ الْأَعْمَرُ وَالْأَعْمَرُ الْأَزِيدُ  
تَرْفَعُ الَّتِي اسْتَدَّتْ إِلَيْهِ وَنَصْبُ الْآخِرِ فَرَفَعَ أَحَدُهُمَا وَاجْبُودَ لَا يَدُ مِنْ الْفَاعِلِ وَنَصْبُ  
الْآخِرِ لِأَنَّ التَّفْرِيعَ لَا يَكُونُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا لَشَيْءٍ وَاحِدٍ وَلَوْ رَفَعَ الْآخِرَ لَكُنَّا نَمُرُّ فَوْعَيْنِ  
مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فَإِنْ قِيلَ أَرَفَعَهُ عَلَى أَنَّ الْبَدَلُ الْأَعْمَرُ مِنْ قَوْلِكَ مَا  
أَلَانِي الْأَزِيدُ مِنْ أَحَدٍ الْمَخْرُجُ مِنْهُ زَيْدٌ هُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ مِنْ حَيْثُ لَفْظُ التَّفْرِيعِ لِأَنَّ التَّفْرِيعَ  
قَدْ اخْتَرَفَهُ فَلَمْ تَقُلْ إِلَّا أَنْ تَقُولَ أَنْ قَوْلَكَ مَا أَلَانِي أَحَدٌ الْأَزِيدُ بِمَعْنَى تَرْكِ مَا وَلَا الْإِيَّانَ  
فَكَذَلِكَ لَمْ يَصَاحِبْ الْكَلَامَ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ تَرْكُ الْأَعْمَرُ وَتَعْوِضُ لِمَوْجَعِ الشُّبْهِ  
وَمِنْ أَيْلَةٍ وَصَرَّحَتْ بِمَا هُوَ مَعْنَاهُ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ الْأَنْصَابُ الْمُسْأَلَةُ الْمُنَائِبَةُ مَا



أما في الأمر الآخر لا يشترط أن يصح ما ذكر لأن نصب أحدهما على أنه متقدم على المشتق منه  
ونصب الآخر على ما كان عليه لو كان متأخرا وهذا الثاني لما تقدم ووضح لم يتعرض له والذي  
نصب لأجل التقدم تعرض له لأنه هو الذي حدث له النصب في هذه المسئلة لأجل  
التقدم ولو قلت ما أمانى أحد لا زيد لا عمر وكان جارا لزيد ويكون قولك عمر و زيد لا  
من قولك أحد لا زيد فإن قلت ما أمانى أحد لا زيد لا عمر واجعل عمر و زيد لا  
من قولك أحد لا زيد فقد تقدم ما صدك على دفعه وهو أن هذا قد أخذ بدله وهو فرع  
التفريع فلا يلزم له تفريع آخر من جهة واحدة والذي قبله لم يأخذ بتفريع لا زيد مضروب  
فيه وإنما إذا قلت ما أمانى لا زيد أحسن لا يشترط لم يحل من أن يجعل بشر هو البدل وزيدا  
استثنى أو زيدا بدلا ثم قد منته على المشتق في أن قد رتب الأول كان رفع بشر هو المختار  
وكرر قولك لا زيدا استثنى من قولك أحد لا يشترط ويجوز النصب أيضا على الاستثنا  
لأن الذي كان يكون بدلا قد تقدم وهو زيد ويكون بشر من أحد يخرج منهم زيدا وأما  
نصب زيد فواجب فصل وإذا قلت ما مررت بلجدا لا زيد خير منه إلى آخره  
قال الشارح هذا راجع إلى الاستثنا المفرغ باعتبار الصفات لأن التفريع  
جاء في الصفات وغيرها قال الله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا الهامند رسولنا الصفة  
قد تكون المفرد والجمله وحكما وأحد في الصحة فعلى هذا نقول ما جاني أحد لا قائم وما  
جاني أحد لا أبوه قائم وكل ذلك مستقيم فاقبل فالاستثنا المفرغ معناه  
نفي الحكم عن كل من هذا المشتق كقولك ما جاني لا زيد وما ضمنت الإقوم الجمعه  
نفت المجيء عن كل واحد وانتهى في عموم الجمعه وهذا لا يستقيم في الصفة لأن قلت ما  
جاني أحد إلا رالك لم يستقيم أن ينفي جميع الصفات حتى لا يكون ما وحيا ما لم يستقيم أن ينفي

عنه فاجواب من وجهين أحدهما أن الصفات لا تنفي منها إلا ما يمكن استثناؤه مما يضاد المثبت  
لأنه قد علم أن جميع الصفات لا يصح استثناؤها وإنما الغرض نفي ما يضاد المذكور بعد لا  
لما كان ذلك معلوما أغفر استعماله بلفظ النفي والاثبات المفيد للخصر الثاني أن  
يقال إن هذا الكلام يرد جوابا لمن ينفي تلك الصفة فحجاب على فخذ المبالغة والرد جوابا  
مناقض ما قاله والغرض اظهار أن تلك الصفة ووضوحها واطهارها دون غيرها  
مولد الالغوف في اللفظ معطية في المعنى فأيدها مستقيم قوله جاعله زيدا خيرا  
من جميع ممررت به غير مستقيم فإن ذلك مأخوذ من نفس خبر زيد لا من إلا الأثرى  
أنك لو قلت زيد خير من جميعهم كان هذا المعنى مستقادا منه وليس فيه إلا ما معنى الإثبات  
هذه الصفة للأحد دون غيرها على حسب الوجهين المتقدمين فصل وقد وقع  
الفعل موقع المشتق في الالفاظ الخلف على سبيل الاستقطاف للاختصار لقولهم  
شدتك الله الألف وفيه اختصار لأن أحدهما وضع الإثبات والمراد معنى النفي والأخذ  
وقوع الفعل موقع المصدر وقولك شدتك الله معناه ما لطلب وقوله فعلت معناه  
فعلك وجاز ذلك لأن باب القسم باب الشئ فيه في الاختصار لكثرة في الكلام فجاز فيه ما  
لا يجوز في غيره فصل والمشتق محذوف تخفيفا قال الشارح وإنما  
ملون ذلك عند قيام قرينه دالة على خصوصية المشتق المحذوف والألف وقيل  
القوم الأمم مجزأ إذا قلت ضرت زيد ليس إلا بهذا جاز لأنه قد تقدم ما يشهد  
بالمشتق المحذوف لأن المعنى ليس المضروب غير زيد وليس الضم في غير رفع  
وأما هو من المحذوف المضاف إليه منها وسيأتي ذلك في الظروف المبينة أن شاء الله  
نعم في موضع خبر ليس لأن أعربها أعرب الاسم الواقع بعد لا والاسم الواقع بعد



الآهاتنا نصب فكذلك غيرنا لم نجدت مضاهيات بيت بنا لغات ولذا كصحت  
قال الخبر والاسم في ما كان وان قال لما شبه العامل في المابين الفعل المتعدي  
إلى آخره قال الشارح جعل معيولي كان وان مشبهين بالفاعل والمفعول ولم  
ذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل وهذا الذي هو ظاهر كلامه ما هنا في أن مرفوع كان  
شبهه بالفاعل من ذهب كثير من النحويين في سقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث  
لم يذكره ذلك على أنه عنده فاعل في ذلك ما هنا أن المعول في ما كان وان يدل على أنه  
عنده مشبهه بالفاعل وما ان يكون اخبار المذهب الأول ثم هو انه فاعل فلم يذكره واخراها هنا  
انه مشبهه بالفاعل في الاختلاف في قولهم وانما ان يكون هذا الكلام على خلاف ظاهره  
فيحمل قوله شبهه العامل في المابين في الفعل المتعدي باعتبار معيولهما جميعا وكان شبهته به باعتبار  
منصوبها بالخطه ويكون قول شبهه فاعل وزنا بالفاعل يعني خبر ان والمفعول يعني منصوب  
ان منصوب كان جميعا فعلى هذا يكون مرفوع كان فاعلا على ما تقدم ويكون ترك ذكره  
في المرفوعات لكونه يدخل في جمل الفاعل ولم يذكر في هذه الترتيبات من الاخر كافي  
وسببه وهو ان اسم ان هو المبتدأ في المعنى وخبر كان هو الخبر في المعنى وانما انشأ لي  
ان وكان من حيث وجودهما معهما فاستعني بذلك عن حدهما لما كان خبر كان قد يكون  
مجردا وانما جعل له مضافا لضمير العامل في خبر كان فيقول قولهم الناس  
مخبرون بأعمالهم ان خبر الخبير وان شرا فشر وهذه المسئلة ونظايرها مجوزها اربعة اوجه  
نصب الاول ورفع الثاني وهو احوذ ما عكسها وهو اورد اوها ونصبها ما جمعها ورفعها  
جميعا وهما متوسطان بين الاول والثاني طالما اخبر نصب الاول ورفع الثاني لا اذا  
نصبنا فالقدير ان كان عمله خيرا والمعنى عليه وجاز تقديره ان كان له فعل ذلك في خبره

اللام فكان حذفه جازا وضعف الرفع لانك اذا رفعت فلان من تقديره زافع ولا يقدر الا  
كان لكون المعنى عليه فاما ان تقدر ما نامة او ناقصة وتقدر ما نامة ضعيف لان النامة قليل  
في الاستعمال وما قل استعمله قل حذفه وما كثر استعمله كثر حذفه وايضا فان تقدير  
النامة بخلاف المعنى لانه بصير كانه اجنى عن الاول المعنى على تعلقه به وانما يكون  
الناقصة وان قدرت الزام الناقصة وجب ان يكون الخبر مقدرا محذورا ليلكون خبر اسمها  
ولا يمكن ان يقدر الا مثل قولك ان كان في عمله خيرا او ما اشبهه وهو ضعيف لفظا ومعنى  
اما اللفظ فلان ما تقدر محذورا واما المعنى فلانه يرجع مخصوصا وليس المعنى على الخصوص  
واما المعنى على الاطلاق والتميم فاما ان رفع الثاني هو الوجه لانه اذا ارتفع كان خبر  
مبتدأ محذوف بعد فا جزاء او المبتدأ بعد فا جزاء محذوفه قياسا مستمرا اذا علم وهذا الذي  
وضعيف نصبه لانه لا بد ان تقدر له نصب ولا نصب ينبغي ان تقديره غير كان واذا قدرت  
كان فاما ان يكون المقدير ان كان عمله خيرا كان خيرا كما قدره سبويه وهو ضعيف لانه  
يلزم منه حذف الفاء الثابتة في المسئلة وهو غير مستقيم وايضا فانه حذف الفعل على  
غير قياس وحذف المبتدأ المذكور حذف على قياس فكان اذ لي واما ان يكون التقدير خيرا  
فلان جزاءه خيرا فيضعف من حيث يحى الفاعل المضارع قليلا وايضا فانه على خبر  
قياس ورفع على القياس على ما تقدم ولم يذكر المصنف رفع الاول ونصب الثاني  
وذكر نصب الاول ورفع الثاني ونصبها جميعا ورفعها جميعا جواز رفع الاول  
ونصب الثاني وان كان لضعف مجوز ان يكون ترك ذكره لضعفه ومجوز ان يكون ترك ذكره  
لان في كلامه ما يرشد اليه ثم ذكر حذف كان في موضع يجب حذفها وهو مثل قولهم اما انت  
سألتك اطلقت واصله ليس كنت مطلقا اطلقت فحذف اللام على القياس الجاز



في حذنها وحذفت كان الاختصار ثم وجب أن يكون الفاعل المتصل منفصلا بحذفه ما يستعمل به  
فصار أن أنت منطلقا اطلقت ثم عوض من كان ما زائدا لكونه على ذلك المجزوف  
مع كونها عوضا فصار أن أنت منطلقا وأدغمت نون في ما لان ادغام النون الساكنة  
في الميم واجب فصار أن أنت منطلقا اطلقت وهذا التقدير وإن كان فيه استبعاد  
قربت بالنظر إلى ما يلزم لو لم يقدّر ولا يستبعد التأويل إذا كان يودى إلى ما هو أشد منه  
وذلك أنك إذا لم تسأول ذلك لم يستقيم أغراب ذلك وخرج عن قياس كلامهم وذلك مقام  
البيان فإن كتاب يستبعد جدر من أن كتاب ما يخرج من القاعدة المعلومة وقد روي  
قوله أما أنت وأما أنت من جلا فانه بكلاما ماتي وما ندره بلسر الأول وفتح الثاني  
أما أكثر الأول فلا أنه شرط كسرة ودخول ما عليه لدخولها في قولك أما تكررني أكثر  
وفتح الثاني واجب لأنه مثل قولك أما أنت منطلقا وقد تقدم ذكره والله قوله فانه بكلاما  
ثاني وما ندره مواجب لشرط ومعلل بقوله أما أنت من جلا وفتح أن يكون لهما جميعا من  
جئت كان الشرط والعلة في معنى واحد لا ترى أن قولك أن أنتي أكثر منك بمعنى قولك  
أكثر منك لأجل انتائك فإذا ثبت الشرط والتعليل بمعنى واحد صح أن تعطف أحدهما  
على الآخر وتجعل الجواب لهما جميعا في المعنى فصار مثل قولك أن أكثر منك وأجستت  
إلى أكثر منك لأنه وضع موضع أجستت إلى لفظ التعليل فصار أنك قلت أن أكثر منك لأجل  
انتائك فإنا أكرمك وذلك سابع المصنوب بلا التي ينبغي الجليش قال  
صاحب الدأب هي كاذرة محمول على أن قال الشارح ينبغي أن يذكر ما يميز  
به المصنوب بلا لأنه يوجب له والأولى أن يقال هو المستند إليه بعد دخول لا أكثره عليها  
مضافا أو مشبها بالمضاف لكنه استغنى عن ذلك بما ذكره في أنها فصول الباب

وذلك إذا كان المنفي مضافا وانما لم تنصب إلا إذا كان مفردا تضمن معنى الجوف فوجب  
بناءؤه وسان ما تضمنه معنى الجوف أن قوله لا رجل في الدار بلغ في النفي من لا رجل في الدار  
وليس رجل في الدار ولا يملك نقد ما يكون كذلك لا يجوز موكب والجوف الذي  
موكبه النفي من موجب نقد ما هذا مع أن الحكم منهم بينا لا رجل في الدار يوجب هذا  
التقدير ولو كان معناه كمعنى لا رجل في الدار لأن البناء في لغتهم إنما يكون بمثل ذلك فإذا  
لم يظن ظاهرا وجب تأويله وانما تضمنه ما فلا أنها محمول على أنها أن حيث أنها بقبضتها ومم محمول  
الشي على ما يقتضيه أما لأنه في أحد الطرفين كما أن الآخر في الطرف الآخر وانما لئلا بينهما  
في الزمن وليس من النفي والاثبات درجة فلما تلازم ما وأعطى أحدهما جكما أعطى الآخر  
الملازمة مثله وأما قوله لانتس اليوم ولاخلة ففي ضمائر هذا الكلام وقع منه وهما  
والافتقار لاخله مثل قولهم لا حول ولا قوة سوا ولا ضرورة في مثل ذلك وسند ذلك  
أن مثل قولهم لا أب وابنا جائز ولا حول ولا قوة لا بالاجاز وإذا كان مثله فلا حاجة إلى  
تكلف جعله ضرورة وليس مثل قوله لا أب وابنا لا رجلا لأن مثله لا يمكن جعله من  
باب لا حول ولا قوة بل مثل قولك لا رجل مفردا وكما أن قولك لا رجلا لا يكون لا ضرورة  
فلهذا لا رجلا فلهذا حمل الناس لا رجلا على ذلك وأما ولاخلة فقد ذكره الناس  
مستشهدين به على لا حول ولا قوة ومن حقه أن يكون نكرة وأما وجب تليزه لأن  
الغرض من النفي الجليش فإحاجه إلى التعريف لأنه لو عرف لم يعرفه لا تعريف الجليش وكما  
يحصل ذلك بالمعروف يحصل بالنكرة فتقع التعريف ضارعا وإضافا أن الغرض من النفي الواحد  
المنفعل في الزمن فليز منه نفي ما عداه وذلك لا يحصل إلا بالتليز وقولك لا رجل في  
الدار يستلزم الجمع ما هنا إلى تفاصيل جعل الجليش رجلا لا رجلا لا نسب المفرد في قولك لا رجل



ثم استشهد بقول سيبويه لأنه لا يلزم إذا جئنا أن ندخل على كل ما تدخل عليه أن لا ندخل الأعلى  
 نكرة وإن كانت رتبة لا تدخل الأعلى نكرة نعم لو قال في كل شيء حسن أن تعمل فيه رتبة ورب  
 لا تدخل الأعلى نكرة لنهض أو رد اعتراض في هذا الأصل بقوله لا هيتم الليلة للمطبخ  
 وقال فجعل تعدير السكير وتعدير السؤال هو أن هيتم علم كحاد مشهور وصره وأبو حنن  
 وأمية أعلام فقد دخل عليها لا والحواب عن مثل ذلك أنه قد رتبة لا مثل هيتم  
 وعلى ذلك يكون نكرة لأن مثلاً لا يتعرف بالاضافة ظاهراً فلاز لا يتعرف بحد رتبة  
 أحد رتبة وقول لا ب لك ولا فلا ميز ولا ناصر لك قال الشارح  
 وإنما أورد ذلك وإن كان معلوماً على القياس المتقدم لأجل اللغة الأخرى التي ذكرها  
 بعدة لكونها على خلاف القياس وهو قوله وأما قولهم لا ب لك ولا غلام لك ولا ناصر  
 لك إلى آخره قال الشارح يعني هذه اللغة شاذة لأنه أعطى أحكام الأضافه  
 فيه ما ياباها اللفظ والمعنى وقوله مشبه في الشذوذ بالملايح لأن ملايح جمع لمح  
 وقياسه لمحات أو ملاح وهذا كير جمع ذكر وقياسه ذكر وولد قدوة قياسه الخفض  
 والنصب شاذ وقوله وقصدتم فيه إلى الإضافة برتبة مضاف إلى الحقيقة  
 باعتبار المعنى وجعل إعطاء حكم المضاف كذلك ثم أكد كونه مضافاً بأن جعل اللام إنما  
 زيدت لتوكيد الأضافه ثم أبدى معنى آخر في مجيها وهو ما يظهرها من صورة الأفعال  
 برتبة لما برز قضاؤه المنفي باعتبار المعنى كونه نكرة قصي حقه باعتبار الألفاظ بأدخال  
 هذه اللام وكل ذلك مؤذن من كلامه بأنه مضاف حقيقة ثم أكد ذلك بقوله وقد  
 شبهت في أنها مزيده ومولدة بنيم الثاني في ما يسمي عدي وذلك غير مستقيم لأنه  
 لو كان مضافاً لكان معرفته لم يصح دخول لا عليه على ما هو عليه من كونه لم يكن

نكرة

الظاهر

واضافان معنى لا أبالك بمعنى لا أب لك ولا خلاف أن لا أب لك نكرة فيجب أن يكون لا أبالك  
 نكرة لأن النكرة أمر معنوي وإذا اتفق لفظان في الأمر المعنوي لم يحدما نكرة ويجب أن يكون  
 الآخر كذلك واللام يتفقاً وأيضاً فإنه لو كان مضافاً لكان معرفته ولو كان معرفته لكان مرفوعاً  
 لأن لا إذا دخلت على المعرفة بعد ما وجب الرفع والنكران على ما سنده فإذا ثبت أنه  
 غير مضاف بطل جمع ما ذكره بنا على ذلك فتقول إنما أعطى أحكام المضاف على الوجه  
 الشاذ لأنه أشبه المضاف بمشاركه له في أصل معناه لأن قولك غلامك وغلام لك  
 مشتركان في أصل النسبة وإن كانا مختلفين في الاختصاص عند حذف اللام والاعية  
 عند وجودها فلما كان نكرة وبين المضاف فيه المناسبه أعطى حكم المضاف لفظاً على هذا  
 الوجه الشاذ ولذلك لم نقل لا أبانها ولا رقيب قلها لأن في وعلى لا مدخل لهما في النسبة أيضاً  
 الاختصاص ولا الاعية فلذلك فارقناهما وأشباههما ما جابا للام هذا هو الوجه السديد  
 الذي لا يطعن فيه مثل ما تقدم ولا غيره قال والفروق بين المنفي في هذه اللغة  
 وبينه في الأولى أنه في هذه معرفته وفي تلك نكرة وهذا إذا ذكرنا ما يستقيم حق الاستقامة  
 على الوجه الذي ذكرته وأما على الوجه الذي ذكره فينبغي أن يكون مرفوعاً إذا كان معرفاً  
 لأنه مضاف إلى معرفته وقد تعرف بذلك ولا إذا دخلت على المعرفة وجب أن يكون  
 مرفوعاً قوله وإذا فصلت نقلت لا بد من هذا لك امتنع الجذب والاثبات عند سيبويه  
 وحاربه بالنسب وجه سيبويه أن كان علمه أنه مضاف أن ذلك قد فصل بينهما فبعد عن المضاف  
 وعلى ما ذكرناه أنه مشبه بالمضاف على وجه بعيد فلا يلزم من تشبيهه به بما هو أبعد  
 والفصل بعد المضاف فلان بعد البعيد أقرب وإذا قلت لا غلامين طرفين لك لم  
 يكن ذلك من اثبات النون في الصفة والموصوف يعني إذا وصفت المنفي ثم نسبته



باللام لم تقطع أحكام الإضافة إنما على قوله فلا أنه مضاف وقد تقدم فيها جميعا لأنه لا يمكن  
إضافه الأول مع الفصل ولا إضافة الثاني لأن الغرض به غير الذات قال معنى الإضافة  
فلا معنى لإضافته وإنما على التشبيه بالمضاف فلا أنه بالنسبة إلى الأول بعد التشبيه إلى  
الثاني غير مستقيم فيه معنى الإضافة لما ذكرناه فصل وفي صفة المنزلة وجهان  
أحدهما أنه ينسب معه على الفتح لغيرها منزلة شيء واحد وليس صفة المنسب في الفضلية كغيرها  
من الصفات لا ترى أنك إذا قلت لا رجل في الدار كان النفي يحسن الرجال فهو ما إذا  
قلت لا رجل طرف كان النفي لنوع الظرف خاصة بخلاف قولك ياريد الطويل لأن  
الصفة ثم لم تقل لا توضيحا في المنادى خاصة ولم تجعله نوع دون نوع والثاني أن تعرب  
وهو القياس محمول على محله وهو القياس من جهة أن الأعراب في النايح إنما يكون على  
أعراب المشبوع أن يكون في اللفظ والمحل والاف في المحل بدليل وجوب جانيها ولا الحكم  
ولا يجوز غيره وأما جازا الأعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل للوزن الحركة فيه  
عازية شبيهة لغيرها بحركة الأعراب كما قيل ياريد الطويل والطويل لأن النصب هاهنا  
كالرفع ثم والرفع هنا كالنصب ثم فإن فصل بينهما أعزيت من جهة أن بناءا كما كان لتزله  
كالشيء الواحد الفصل يأتي ذلك لتعريف الأعراب وإذا أعزيت فالوجهان فليس الصفة  
الزائدة عليها إلا الأعراب كرامة كثرة الترتيب في الكلام إذ ليس من جهة لغوهم فإن كررت  
المنفى جاز في الثاني الأعراب والبناء أما الأعراب فإنه تابع فجازية الأعراب كالصفة  
وأما البناء فلا أنه يأتى لفظي والمغنى والتأكيد للفظي حكمه حكم الموكد والبدل البدل  
حكمه حكم المبدل منه يدل ياريد زيد بالتم لا غير وحكم المعطوف حكم الصفة يعنى  
في الأعراب لأنه قال لا في البناء وأما جازا الأعراب لفظا ومحلا كما جاز في الصفة

وحاجا في قولك ياريد الطويل والطويل وأما لم يحز البناء لأن البناء لم يحل إما أن يكون على  
وجه الاستقلال وإما أن يكون على التبعيه أما على الاستقلال فلا يستقيم من جهة  
أن شرط ذلك اللفظ بلا لا ترى أنك لو قلت رجل في الدار وأنت تعني لا رجل في الدار  
لم يستعم وأما على التبعيه فلا يستقيم من جهة الفصل الحاصل بينهما بحرف المعطف ومن  
جهة أنها متغايران فلا يلزم من بناء الصفة معها التزام منزلة شيء واحد بناءا هذا التابع المغاير  
للمنفى الأول قال فان تعرف يعنى أن تعرف المعطوف لم يلزم فيه إلا الدفع  
كقولك لا غلام ولا العباس وأما وجه الدفع لأنه أن جعل مستقلا وحب رفعه كما يجب  
في قولك لا زيد ولا عمرو وعندها وإن جعل تبعا وجب ذلك لأن النصب في قولك  
لا رجل ولا امرأة وأما جازا آخر حركه البناء منزلة حركه الأعراب فجعل المعطوف كأن  
حرف النفي مباشرة فأعطى حركه التي كانت تكون له فيه لو مباشرة والمعرفة لو مباشرة  
حرف النفي لم تكن لا مرفوعة متى إذا كانت تابعة بذلك أجدر قال ويجوز رفعه  
إذا لم يعنى ويجوز رفع ما بعد لاني الأول والثاني وما بعدهما أن جعل التكرار كقول  
معالي ولا زنت ولا فسوق وأما جازا الرفع لأنه مفقود لسؤال من قال ارجل في الدار لم  
أمره فقل له لا رجل في الدار ولا امرأة فحسن أن يكون مطابقا وإن كان فيه مخالفة قياسه  
وإذا جاز دعوى من أن ذلك فهو هاهنا يجوز وأما قد جازا لسؤال سائل لكان  
لا يعنى هاهنا وحدها الأرى أنه إذا قيل أي الدار رجل فأجواب لا أو نعم بخلاف قولك  
ارجل في الدار أم امرأة إذا لم يكن فيها أحدهما فلا يحصل المقصود ألا بقولك لا رجل في الدار  
ولا امرأة الثاني أن قولك لا رجل في الدار ولا امرأة إذا قدرت جوابا كانت فيه المطابقة  
لشيء في قولك لا رجل في الدار مطابقة لشيء واحد فلا يلزم من إعادة شيئين من إعادة



شئ شئ واحد فان كان مفعول لا يشبه وبين لا او معرفة وجب الرفع والنكران اما وجوب الرفع  
فلان العامل مشبه بمشبهه واصله ان اذا كان في الاصل لا يستقيم الفصل بينه وبين مفعوله  
فالرفع احد فلذلك بطل العمل عند الفصل فان رفع الاسم على الابتداء واما وجوب النكران  
فلانه جواب للكران فيه ذلك والذي يحق كونه جوابا جواز الفعلين لا وبين منفيها الا ترى  
انك لو قلت لا في الدار رجل لم يحز فلما كان السؤال لذلك الفصل ما جئ به الا لاجله لانه  
النكران الجوز للفصل فقبل لا فيها غول لانه منها ينزفون واشباه ذلك ولذلك اذا  
كان المنفي معرفة فانه يجب النكران اما لانه جواب على مثل ما ذكره الا ترى انك لو قلت  
لا زيد في الدار لم يحز من جهة كونه لا يصح تقديره جوابا اذ لو كان جوابا لاستغنىت بلا  
واما بعد جوابا عند النكران فوجب النكران لذلك واما لان اصل لا ان تدخل على  
الاخبار ولما تعددت الجحشية في المعرفة افضى الى محي النكران لتكون كالتأني من حقها  
في اصل وضعها لما في النكران من التعدد والمشاكلة للاخبار واما قولهم لا نولك بان  
تفعل لانه معنى لا ينبغي فهو الذي حشر وزوده من غير نكران مع كونه معرفة فلا منزلة  
ما هو بمعناه وهو الفعل وقولك لانيك لا تنفع وان لا يبارجوها شاذ وجبة  
وزود لا تنفع انه نكرة مرفوعة بعد لا ووجه وزود ان لا يبارجوها انه معرفة غير  
مكررة ومفعول ين لا ومنعها وهو غير مكرر وقد جاز المبرد في السعة ان يقال لا  
رجل في الدار ولا زيد ههنا يعني في سعة الكلام فان غيره اما يجوز ذلك في الشعر  
للضرورة والمعنى بذلك انفراد كل مسئلة على جملها ولا نهما على اجتماعها وان  
في صيغة الكلام باجماع واما الكلام فيما اذا انفردت كل واحد منهما فيل لا رجل في الدار  
ولا زيد في الدار على انفرادهما فحينئذ يقع فيها خلاف على ما ذكره قال

رجل ولا قوة الا بالله يشبهه وجه ان ينفيها وهو ان يكون كل واحد منهما مستقلا وعطف  
احدى الجملتين على الاخرى وذلك واضح وانما الاشكال في الاستثناء الواقع بعد  
ومو في المعنى راجع الى الجملتين الاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للشبهة  
واشبه ما يقال ان الجوز والقوة لما كان بمعنى كان كانه نكران فصيح رجوع الاستثناء  
اليهما لتزلفهما منزلة شئ واحد والوجه الثاني ان يفتح الاول وتنصب الثاني على العطف  
على اللفظ لقوله لا وابناه ويكون لا مرادة للتاكيد والوجه الثالث ان يفتح الاول  
وترفع الثاني فيفتح الاول واضح ورفع الثاني على ان يكون معطوفا على الجملتين قوله لا  
ام الى ان كان دال ولا اب والوجه الرابع ان يرفعها على ما تقدم من قصد مناسبة  
السؤال بالجواب ولانه لما ذكرنا في المعنى الظاهر دانه نفي مع الاول فكره ان  
يؤمهم ما ليس من لهن من تركيب المتعديات فعدوا الى وجه الجواز الى الاصل والوجه  
الخامس ان يرفع الاول ويفتح الثاني فقد ذكر الوجه في تعليقه واما الوجه السادس  
فلا حاصل له لانه جعله على الخامس والاول ولا قوة وهو الثالث بعينه واما رفع  
ذكره وقماينه وقد نوقم بعضهم ان ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فكون  
رفع الثاني في الثالث على غيره هذا الرفع لانه ذكر في الخامس على ان لا بمعنى  
ليس ~~وهذا~~ وعلى مذهب ابي العباس وهذا الاعتذار ليس بشئ فانه لم يقصد الى عدم الوجه  
باعتبار توجيهها واما قصد الى عدمها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد ذلك على خمسة  
وعلى ما ذكره هذا المعتذر يجب ان يزيد على الستة لان معهما جميعا يجوز ان يكون  
على المشابهة وعلى كراهته وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي  
العباس وعلى ان الاولى بمعنى ليس والمالية على مذهب ابي العباس وعلى العكس وقد



جُدِّي الْمُنْفِي فِي قَوْلِهِمْ لَا عَلَيْكَ أَيُّ لَا بَاشَ عَلَيْكَ وَعَلِمَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يُظَاهِرُونَ فَيَقُولُونَ لَا بَاشَ عَلَيْكَ  
فَعَلِمَ أَنَّ الْمُضْمَرَّ مِنْ حَيْثُ الْمُنْظَرِ حَسْبُهَا وَلَهُ الْمَشَبَّهَاتُ قَالَ هَذَا التَّشْبِيهُ لُغَةً أَهْلُ الْحِجَازِ  
إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ الْجَوْنُ يُزْعَمُونَ أَنَّ لُغَةَ بَنِي مِمْ فِي ذَلِكَ هِيَ الْقِيَّاسُ  
وَيَقُولُونَ أَنَّ الْحَرْفَ إِذَا لَمْ يَلْزَمْهُ أَحْتِصَاصٌ بِالْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلِ لَمْ يَلْزَمْهُ قَوْلُ قُلْتُ لَا  
خِلَافَ فِي أَعْمَالِ لَا إِلَهِيَ إِلَّا اللَّهُ وَأَصْحَ أَعْمَالِ لَا لِلْإِنْفَاقِ وَلَا تَعْدُ فِي أَعْمَالِ مَا تَأَنَّى عَمَّ  
رَاعِمُ إِلَّا النَّاصِبَ غَيْرَ لَا الدَّخْلَ عَلَى الْفِعْلِ قِيلَ لَهُ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا الرَّافِعُ  
غَيْرَ مَا الدَّخْلَ عَلَى الْفِعْلِ قَوْلُهُ وَأَمَّا بَنُو مِمْ فَيُزْعَمُونَ مَا تَعْدُ مَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَيَقْرَأُونَ  
مَا هَذَا أَشْرَ الْأَمْرِ دَرَى كَيْفَ هِيَ فِي الْمُصْحَفِ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَجْعَلَ  
الْقُرْآنَ عَلَى اخْتِلَافِ اللُّغَاتِ مَا لَمْ يُنْقَلْ تَوَاتُرَ قَوْلِهِ وَيَقْرَأُونَ مَا هَذَا يُشْرُونَ  
بِأَنَّ لِكُلِّ لُغَةٍ أَنْ يَتَرَاوَأَ بِلُغَتِهِمْ وَأَوْ يُوْذَنَ أَنْ هِيَ الْقَبِيلَةُ كَانَتْ تَفْعُلُ ذَلِكَ  
وَلَيْسَ مُسْتَقِيمٌ وَقَوْلُهُ الْأَمْرِ دَرَى كَيْفَ هِيَ الْمُصْحَفِ يُوْذَنُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَانَتْ تَتَابَعُهُ ثُمَّ  
لَمَّا كُنْتُ فِي الْمُصْحَفِ لَمْ تَسْعَ إِلَّا عَلَى مَا وَافَقَهُ وَكَلَامًا غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ قَالَ فَإِذَا اسْتَقْرَرَ  
الْمَعْنَى لَا أَوْ تَعْدَمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ أَمَّا إِذَا اسْتَقْرَرَ الْمَعْنَى لَا بَطَلَ الْعَمَلُ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْعَمَلُ لِأَجْلِ  
الْمَعْنَى فَلَوْ أَعْمِلَ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ لِمَا قَصُرَ الْأَمْرُ إِذَا قُلْتُ مَا رَيْدُ الْأَقَائِمِ فَلَوْ وَصَلْتُ لَوَجِبَ  
أَنْ تُعَدَّ النَّصْبُ بَعْدَ الْأَنْصَابِ الْقَائِمًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مُسْتَقِيمًا لَوْ قَوَّعَهُ بَعْدَ لَا  
مَجْتَمِعَ الْمَعْنَى وَالْإِثْبَاتُ فِي مَجْرَلٍ وَاحِدٍ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَنَحْوِهَا وَأَمَّا إِذَا تَعَدَّمَتْ الْخَبَرُ لِأَنَّ  
الْعَامِلَ ضَعِيفٌ فَلَمْ يَقْوَاهُ الْأَصْلُ فَلَمَّا زُوِيَ الْقَدِيمُ بَرَكَ الْعَمَلُ مَا قَائِمٌ زَيْدًا أَمَّا  
أَعْمَالُ لَا هَذَا الْعَمَلُ ضَعِيفٌ مِنَ الْأَصْلِ عَلَى مَا تَعَدَّمَتْ فِي الْمَرْفُوعَاتِ وَاسْتَعْمَالَ  
نَاصِبِهِ لِلْمُضَافِ وَمِنْهَا مَعَهَا الْمَفْرُودُ وَهُوَ الْوَجْهُ وَأَمَّا الرُّفْعُ بِهَا وَنَصْبُ الْخَبَرِ فَضَعِيفٌ

لِجَوْنِ الْأَمْرِ الشُّعْرَا الْأَعْلَى مِنْ هَبْ أَيُّ الْقِيَّاسِ وَالسُّبُورُ الْبَاقِي الْجَنْزِي قَوْلُكَ  
مَا زَيْدٌ مُطْلَقٌ أَمَّا يَصِحُّ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ زَيْدٌ مُطْلَقٌ قُلْتُ هَذَا  
الْإِسْتِدْلَالُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِفَقْدَانِ الْمَعْنَى الْمَصْحُوحِ دُخُولُ الْبَاءِ الْأَمْرِي أَنْ تَقُولَ مَا  
جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ فَكَذَلِكَ مَا هُنَا قَوْلُهُ وَلَا الَّتِي تَقْلُسُونَهَا بِالنَّامِ هِيَ الْمَشَبَّهَةُ بِلَيْسَ بَعِيْنَهَا  
وَلَكِنَّهُمْ أَبَوُا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُضْمَرُّ بِهَا جِنْدًا إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ اخْتَلَفَ  
النَّاسُ فِي لَا الَّتِي تَلْجُو آخِرَهَا النَّاسُ مِنْ قَالِ أَمَّا بِمَعْنَى لَيْسَ وَهُوَ مِنْ هَبِ الْبَصَرِ بَيْنَ وَمِنْهُمْ  
مَنْ قَالَ أَمَّا الْمَعْنَى الْجَنْزِي وَهُوَ مِنْ هَبِ الْكُوفِيِّينَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ هَذَا النَّاسُ حِينَ وَجَعَلَ  
حِينَ تَجِيءُ لَغَيْرِ فَعَلَى هَذَا يَلُوحُ النَّاسُ لِلْجَنْزِي وَهُوَ مِنْ هَبِ أَيُّ عِيْدَةٍ وَقَدْ رَحَّحَ الْبَصَرُ  
بِأَنَّهُ أَمَّا كَانَ مُضْمَرًّا عِنْدَ عَدَمِ دُخُولِ النَّاسِ أَمَّا عِنْدَ وَجُودِهَا فَلَيْسَ مُسْتَقِيمٌ وَاجْتِزَاءُ  
النَّاسِ بِالنَّاسِ لِلْجَنْزِي بَعْدَ مَنْ حَتَّ كَانَتْ مُشَبَّهَةً بِالْحَرْفِ وَهَذِهِ مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ فَكَانَتْ  
الْبَاءُ أَوَّلَى وَقَدْ تَمَسَّكَ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّهُ يَلْزِمُ الْأَضْمَارَ فِي الْحَرْفِ وَلَمْ يُعِدَّ مِثْلَ ذَلِكَ وَلَوْ  
جَازَ الْأَضْمَارَ فِي الْحَرْفِ جَازَ زَيْدٌ قَائِمًا وَهُوَ مُشْتَعٍ فَيَمْتَسِعُ وَاجْتِبَ عَنْ ذَلِكَ مَنْ  
أَحَدَهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِأَضْمَارٍ وَأَمَّا مَوْجُودٌ وَاجْتِدَفَ سَائِرُ أَهْلِ الدَّلِيلِ وَالشَّانِي  
أَنَّ الْأَضْمَارَ فِي ذَلِكَ سَائِرُ جَرِي بِهِ جَرِي الْفِعْلِ فِي الْحِجَازِ وَالْبَاءُ لَا يَلْزِمُ مِنَ الْأَضْمَارِ فَمَا  
قَوَّى شَبَهَهُ بِالْفِعْلِ الْأَضْمَارِ فَمَا لَمْ يَقْوُوكَ إِلَّا مِنْ جَيْدٍ الْحَرْفُ وَرَأَتْ  
قَالَ صَاحِبُ الْكَلْبِ لَا يَلُوحُ الْأَسْمُ جَرُورًا إِلَّا بِالْإِضَافَةِ وَهِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْجَرُورِ  
أَنَّ الْمَفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ هُمَا الْمُقْتَضِيَانِ لِلرُّفْعِ وَالنَّصْبِ إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ  
اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْعَامِلِ فِي الْخَصَافِ إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ عَلَامَ زَيْدٍ مِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعَامِلَ  
يُخَفَّ الْقُدْرَ وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعَامِلَ مَوْلَا الْأَوَّلِ وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعَامِلَ

الْبَاءُ الْأَمْرِي

الْبَاءُ الْأَمْرِي



معنوي فاما من قال العامل الحرف المقدر فوجهه انه قد تمت عمل الحرف للجر فعمل الحرف عاملا  
لكون ذلك ما واجدا او لمي من جعله مختلفا ووجهه بان ان معني قولك غلام زيد غلام لزيد  
افرحبان يكون اللام عامله وهذا لا يتقوى لان اضممار الحرف ضعيف ولا يذكروا من المعنى  
غير مستقيم اذ معني قولك غلام زيد ليس لغلام لزيد اذ اجد ما معنوه والآخر نكرة واما  
من قال العامل المعنى فوجهه انه قد بطل ان يكون الحرف عاملا ولا وجه لعمل الاسم لانه على  
خلاف القياس وليس بجيد لان المعنى اتما يصار اليه عند قدم عامل اللفظ ولم يقدم هاهنا  
وعمل المعنى بعد عن القياس من عمل الاسم واما من قال العامل الاسم فوجهه انه اذا بطل  
الذهب ان فقد تعين وقوله او معناه يحتمل ان يبي نفس المعنى فيكون المذهب  
الثاني في يحتمل ان يكون العامل الحرف المقدر وذكر المعنى لئلا يجهل عليه فليدلك  
قال او معناه يعنى معنى الحرف وهو اقرب الى الصواب وقوله لا يكون الاسم  
محزورا الا بالاضافة ولما تقدم من انها اجزاء المقصبات للاعراب ومقتضاها هو الجذر  
قال والعامل هاهنا غير المقصبي كما كان ثم العامل ما يقوم به المعاني المقصبة  
فوجب ان يكون غير ما هو هاهنا حرف الجز او معناه تعنى في المضاف اليه اذا كان  
اسما كقولك غلام زيد فان المعنى على ما تقدم غلام لزيد والظاهر انه لم يرد بقوله  
او معناه لاما قد نذكره من ان المراد بالحرف المقدر لان جعل العامل معنويا  
لانه ليس من قبيل البصريين الا في المبتدأ والفعل المضارع فصار  
الى الاسم على صري من معنوية ولفظية فالمعنوية بما افاد تعريفيا او تخصصا ردها على  
مررت برجل ضارب امرأه فان هذا افاد تخصصا مع ذلك فليس معنوي وجوابه  
ان هذا لم ينفذ تخصصا واما التخصص حاصل قيل اضافته اصل ضارب امرأته

عليها كان عليه ولو قيل ما افاد تعريفيا على تقدير ان يكون المضاف اليه معرفة ليس من  
هذا الاعتراض وشوله في الامر العام اولى ان يحمل على الاختراز من مثل قولك  
ضربت اليوم وقد الليل فان هذه المعنى لا يتقوى على ان يحمل على مثل قولك عند زيد  
ولدن خليل وشبهه لان هذه في الحقيقة كلها بمعنى اللام واما يمتنع تقديرها لان  
بعض اللفاظ لم تستعمل الاضافه فلما ايسر منها عديم القطع جازا القطع فيها مسافرا  
فتويزانها لا تقدر وهي في المعنى مقدره كما تقدر في تحت وفوق وشبههما وان  
كانت ايضا لاستعمل مقطوعة لانه تعلم ان تحت زيد بمعنى موضع ونسبه موضع  
الى زيد نسبة بمعنى اللام فنعلم ان نسبة تحت الى زيد معنى اللام ايضا وتعرف ما  
كان من ان يكون الاول نوحا من الثاني ومعنى النوع ان يصلح اطلاق اسم الجنس عليه  
قال واللفظية ان صاف الصفة الى معنوها او الى فاعلها ولو قيل هي التي لا  
تقدر تعريفيا بقدر تعريف الثاني لكان هذا لطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل  
فيه ايضا عدول عن الأصل في العمل الى لفظ الاضافه لا فاده التخفيف لكان جيدا  
اضافا ولا يكون ذلك الا في اسم الفاعل بالنسبة الى مفعوله او الصفة بالنسبة  
الى فاعلها مثل قولك ضارب زيد يحسن الوجه قوله في الممثل ومعموز داريه  
هذا ذكره بناء على ما قدمه من ان مفعول ما لم يسم فاعله عند فاعل ثم استدلك  
على ان المراد بوصف النكرة به وسعي في ذلك فصار وقصية الاضافه  
المعنوية ان تحركها المضاف من التعريف الى آخره قال الشارح الاضافه  
المعنوية فايد بها نسبة خصوصية بين الاول والثاني راجعه الى عهد بينك وبين مخاطبك  
فهذه هي المعنى بعيدا الالف واللام فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريفه



وَأَصَافُهُ إِلَى تَكْرُرِهِ مِنْ طَرَفِ الْأَوَّلِيِّ وَمَا تَقَعُّهُ اللَّوَقِيُّونَ هُوَ مَقُولٌ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ وَلَيْسَ  
بِفَتْحٍ وَأَوْجَهُ أَهْمُ زَادَ أَنْ يَخْتَشِبَهُ وَالْأَوَّلُ لِلذَّاتِ وَاجْتِدَادِ فِي الْمَعْنَى وَإِنَّمَا جِيءَ بِالْأَوَّلِ  
لِعَرْضِ الْعَدَدِ فَلَمَّا فُهِمَ اتِّجَادُ الذَّاتِ عَرَفُوا الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ يَحُلُّ التَّعْرِيفَ وَلَمْ يَحُلْ الثَّانِي لِأَنَّهُ  
هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ فِي حَقِيقَتِهِ فَهَذَا وَجْهٌ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا وَأَمَّا اللَّفْظِيَّةُ فَلَمْ يَقْصِدْ  
تِلْكَ النَّسَبَةَ الْمَذْكُورَةَ وَلَكِنَّ الْأَمْرَ بِهَا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَنْفِصَالِ وَكَمَا جَارَتْ تَعْرِيقُهُ  
مُنْفَصِلًا جَارَتْ تَعْرِيقُهُ مُتَّصِلًا لِزَوَالِ الْمَانِعِ فَمَقُولُ هَذَا أَنَّ الضَّارِبَ يَارِبُ يَنْتَمِعُ بَيْنَ  
الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَالْأَصَافَةُ وَأَمَّا الضَّارِبُ زَيْدٌ فَمِنْ تَطَرُّفٍ إِلَى الْأَلِفِ وَاللَّامِ شَابِقَةٌ  
وَالسُّورَةُ نَالٌ لِأَجْلِ مَا حَكَمَ تَمْنَعُ الْأَصَافَةِ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ الدَّخِيٍّ هُوَ التَّخْفِيفُ وَمِنْ طَرَفٍ  
إِلَى أَنَّ الْأَصَافَةَ شَابِقَةً وَقَدْ حَصَلَ التَّخْفِيفُ بِهَا لِحَدَفِ السُّورَةِ جَوَزَ تَعْرِيقُهُ وَأُورِدَ  
الضَّارِبُ الرَّجُلُ وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ فِي بَابِ الْحَسَنِ الرَّجَحَةِ فَصَلِّ وَأِذَا كَانَ الْمُضَافُ  
إِلَيْهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِمَا فِيهِ سُورَةٌ أَوْ نُونٌ وَمَا عَدِمَ وَاجْتِدَادُهَا شَرْعًا فِي صَحِّحِ الْأَصَافَةِ  
قَالَ الشَّارِحُ هَذَا يَرُدُّ اعْتِرَاضًا فِي مَسْئَلَةِ الْعَارِضِ نَدَا وَعَلَيْهِ مَنَعُهَا مَوْجُودَةٌ  
مَا هُنَا وَفِيهَا خِلَافٌ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ فَلَا يَرُدُّ فِيهَا وَلَا فِي هَذَا  
الاعْتِرَاضِ وَمَنْ ذَقِبَ صَاحِبُ الْكَتَابِ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ خَفِضٍ فَاحْتَاجَ أَنْ يُسْتَدِلَّ عَلَيْهِ وَاسْتَدِلَّ  
بِقِيَاسِهِ عَلَى الضَّارِبِ أَنَّ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الضَّارِبَ بِالْأَجْمَاعِ مُضَافٌ إِلَى الْخَصْرِ وَلَمْ يُبْدَخْ خَفِ  
لَأَنَّكَ لَا تَقُولُ الضَّارِبَ نَيْكًا فَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الضَّارِبُ نَيْكًا مُضَافًا وَلا خَفِضَ وَجِبَ  
أَنْ يَكُونَ الضَّارِبُ نَيْكًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَفِضَ وَإِنَّمَا وَجِبَ الْأَصَافَةُ فِي الْجَمْعِ لِأَنَّهُمْ لَوْ اقْتَبَرُوا  
تَجْعَلُ التَّخْفِيفَ لِأَدَى إِلَى مُنَاقِضٍ إِذْ لَوْ جَوَزُوا الضَّارِبَ نَيْكًا لَيَصْحَحَ التَّخْفِيفُ فِي الضَّارِبِ نَيْكًا  
وَالضَّارِبَ نَيْكًا لَيَصْحَحَ التَّخْفِيفُ فِي الضَّارِبِ نَيْكًا وَلِأَدَى إِلَى جَمْعٍ يَنْبَغِي مَا يَشْعُرُ الْقَرَّاءُ بِهِ

السُّورَةُ النَّونَ وَيَنْبَغِي مَا يَشْعُرُ بِالْإِتِّصَالِ وَهُوَ التَّخْفِيفُ الْمُنْتَصِلُ شَانَ لَيْسَ لَهُ مَعَ الظَّاهِرِ فَلَا يَلِينُ مِنْ  
جَوَازِ الْأَصَافَةِ اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَضْمَرِ مِنْ غَيْرِ تَخْفِيفٍ لِأَجْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ جَوَازِ الْأَصَافَةِ اسْمُ  
الْفَاعِلِ إِلَى الظَّاهِرِ مَعَ اسْمِهَا فَحَصَلَ الْفَرْقُ مِنْ مَسْئَلَةِ الضَّارِبِ زَيْدٍ وَالضَّارِبَ نَيْكًا  
وَحَصَلَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ خَفِضٍ بِالْقِيَاسِ الَّذِي يَتَّبَعُ وَقَوْلُ صَاحِبِ الْكَتَابِ  
جَامِئًا فِيهِ سُورَةٌ تَعْنِي ضَّارِبٌ أَوْ نُونٌ تَعْنِي الضَّارِبَ يَارِبُ الضَّارِبُونَ وَهِيَ الْأَصُولُ الَّتِي قَاسَ  
عَلَيْهَا وَقَوْلُهُ وَمَا عَدِمَ وَاجْتِدَادُهَا يَتَّبَعُ يَقُولُهُ وَلِجَدَائِزِهَا السُّورَةُ خَاصَّةٌ لِأَنَّ السُّورَةَ لَا  
تَعْدَمُ لِأَجْلِ شَيْءٍ غَيْرِ الْأَصَافَةِ وَكَلامُهُ فِيهِ قِيلَ تَقْدِيرًا الْأَصَافَةُ فَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ وَمَا  
عَدِمَ وَاجْتِدَادُهَا إِلَّا السُّورَةُ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَّبَعُ لِمَا جَاءَ فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَقَوْلُهُ شَرْعًا  
مَعْنَاهُ سُورَةٌ أَوْ أُورِدَ هُمُ الْأَمْرُ بِالْخَيْرِ وَالْفَاعِلُ وَهُوَ أَنْ أَعْتَرَضَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي  
ذَكَرَهُ وَاجَابَ بِأَنَّهُ شَادٌّ لَا اعْتِدَادَ بِهِ فَصَلِّ وَكُلُّ اسْمٍ مَعْرُوفٍ يَتَّبَعُ بِهِ  
مَا احْتَصَفَ إِلَيْهِ الْأَسْمَاءُ تَوَقَّعَتْ فِي أَهْلِهَا هِيَ تَكَرَّرَاتُ وَإِنْ أَصِفْتَ إِلَى الْمَعَارِفِ قَالَ  
الشارِحُ قَدْ عَدِمَ أَنْ تَعْرِيفُ الْأَصَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةُ بِسَبَبِ مَا يَحْصُلُ بِهِ مِنْ خُصُوصِيَّةِ النَّسَبِ  
بِاعْتِنَاءِ الْمَعْنَى الَّتِي عَمِلَ لِقَطْعِ الْمَضَافِ فَإِذَا دَانَ تِلْكَ النَّسَبَةُ لَا يَحْصُرُ انْتِفَاؤُ التَّعْرِيفِ  
فَهَذَا كَذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ تَعْرِيفٌ فِي غَيْرِ وَمِثْلُ التَّعْدَادِ النَّسَبَةِ وَتَقْدِيرُ خُصُوصِيَّتِهَا فَإِنْ فُرِضَتْ  
عَلَى التَّعْدَادِ خُصُوصِيَّةُ لِسْتَهْرٍ أَوْ مُضَادَّةٍ جَاءَ التَّعْرِيفُ الْمَذْكُورُ وَكَذَلِكَ إِذَا شُهِرَ الْمَضَافُ  
بِالْمَعَارِفِ وَالْمَمَالِكِ وَاسْتَدِلَّ عَلَى أَنَّهَا تَكَرَّرَاتُ بِدُخُولِ خُصَايِصِ التَّكَرُّرَاتِ عَلَيْهَا مِنْ  
وَصْفِ التَّكَرُّرَاتِ بِهَا وَدُخُولِ رَبِّ عَلَيْهَا فَصَلِّ وَالْأَسْمَاءُ الْمَضَافَةُ أَصَافَةُ مَعْنَوِيَّةٌ  
عَلَى صَحِّحِ لَمْ يَزِمَهُ وَغَيْرُ لَزِمِهِ قَالَ الشَّارِحُ اللَّزِمَةُ كُلُّ اسْمٍ لَا يَتَقَبَّلُ  
مَدْلُولُهُ إِلَّا بِالنَّسَبَةِ إِلَى غَيْرِهِ فَيُذَكِّرُ مَعَهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ عَلَى سَبِيلِ الْأَصَافَةِ لِمَعْرُوفِ مَدْلُولِهِ



على سبيل الوضوح وقد يتوهم ان هذا المعنى انما ينسب اليه الاضافه مطلقا في كل اسم هذه المشابه  
وليس الامر كذلك فان لابد من ان يشبههما لا يغفل الابد بالنسبة الى غيره ومع ذلك فانه  
يستعمل لانه غير مضاف نعم الاكثر في مثل هذه الاسماء ان يستعمل مضافا وقد اوردنا في كتابنا  
ذكر لزاده بيان فيه وهذا الاسماء وان لم يكن مستعملا بها كما يلزم في آخر حرف في  
قولك من زيد الى عمرو وعلى الحقيقه فانها تشاركها في حيث ان وضعها على ان تهم تلك  
المعاني منها وذكر تلك المتعلقات لزاده بيان بخلاف الجوف فانه لم يوضع ذلك الا على ذلك  
المعنى الا باعتبار متعلقه معه وايضا فان علمنا ان للاسم خاصا يصح دخول حرف الجر عليها  
وغايه وقد وجدنا ما بعينها داخله على هذا القليل فدل على انها من قبيل الاسماء وان معانيها  
مفهومة منها وغير اللام الاسماء التي يعقل في نفسها من غير توقف على متعلق لها وغير ذلك  
بما استعملته العرب مفردا باعتبار معناه خاصه لما ذكرناه في الباب والابن فصل  
واي اضافته الى الاسماء فصاعدا اذا اضيف الى المعرفه قال الشارح  
الجم الذي ذكره في اي صحيح الا انه لم يبين المعنى في اضافتها الى المعرفه والمعنى في اضافتها للذكر  
فاما معناها اذا اضيف المعرفه فسؤال عن واحد من المذكورين بعد ما جئنا او جمعا معروفا  
او مشي معروفا باضمار او لا من الجلس او عهد او اضافته او اشاريه فاذا قال جاني رجل الخليلين  
قلت اني الرجلين وكذلك ما اشبهه واذا اضيفت الى النكره فمعناها السؤال عن عدد  
اضيف اليه ولما كان اثنان او جماعة لئلا اذا جاني رجل واذا قال جاني رجلان اي رجلين واذا  
قال جاني رجال اي رجال والمعنى تقدير الجلس رجلين وجماعه جماعة ثم سأل عن الواحد الملتين  
عنده فمعناه في التحقيق في هذا المضافه الى المسؤل عنه على طبقه ووفقه وفي الاول  
مضافه الى شي المسؤل عنه واجد منه وانما اضافوها الى غير المسؤل عنه وان كانت سؤالا عن

واحد من اعداد لانهم اضطروا الى السؤال على مثل ذلك فمع انما ان يضيفوا الى الجنس ذلك او  
اليه او اليهما ولا يستقيم الاضافه اليهما اذ لا يضاف الى اسمين ولا الى الجنس لئلا يتوهم  
الجنس الاول فاضافوه الى نكره مطابق للمسؤل عنه ليحصل الغرض وكان في تكريره مناسبه  
لجنسيه في عدم الاختصاص وثبوت الصلاحيه وان كان في المعنى الجنس مترادفا لجوز التفرج  
به كما لو قلت اي الرجال من الرجال لانه قد رتت الجنس نكرا لا رجلا لا وورد اي وايك  
اعتبرنا لانه اضيف الى المعرفه مفردا ولجاء بانه لم يضاف على التحقيق الا الى المتعدد  
وانما اوردت اني لا يمر لفظي وهو النكره ان لا يعطوا على المصمر المحفوظ الابعاده العاقل  
كما لو قال المال بيني وبينك فلم يذكر بين لانه معنوي اقصاهما وانما ذكرت لما ذكرناه من  
اللفظ قال ولا يقال يا ضررت وباني ضررت الاحتججري ذكر ما هو بعض منه يعني انك  
لا تستعمل انا الاضافه فاذا اختلفت الحروف اليه فلا بد من تبيينه تدل عليه ومثله بقوله  
اما ما تقدموا قد تقدم ادعوا الله او ادعوا الرحمن ثم قال ما معناه اذا كان قد وقر واعلمها  
صورة الاضافه مع خروجها عن هذا المعنى الذي اقتضت به الاضافه فهي احوال الاضافه  
وهو قوله ولا يستعمل الاضافه الى غيره فصل وحق ما اضاف الله كذا ان يكون معرفه ومشي  
او ما هو في معنى المشي وكلاهما اختلفا لانه لا يرض بموضع المضاف اليه لانه كالتاكيد  
له والنقص لا جزايه ككل في الجميع وانما وجب ان يكون مشي لان وضعه للتاكيد فناسب  
ان يكتل المضاف اليه معرفه كما في ككل وانما اضيف كل في الصورة الى نكره كقولك  
كل رجل لا فادته اخلص فكان في معنى المعرفه ولم يصف كذا ذلك لانه للتثنيه  
فيما في ذلك معنى الجنس فلذلك اشنع اضافته الى نكره بخلاف كل وانما الفرق في المضاف  
اليه فيكون لانه موضوع لتاكيد المشي بنفس المشي في المضاف اليه فيه مقصود كما



ان نفس الجمع في المضاف اليه كل مقصود فكذا انهم اجمع ثم لزم الشبهة هاهنا والجواب  
 في كل رجل هاهنا الجواب فيه فيما تقدم وقارن ذلك قولهم استوى الماء والخشب وتضارب  
 زيد وعمرو لانه ليس الغرض هاهنا الا ان ينسب الى متعدد فلا فرق بين ان يكون معطوفا  
 احدهما على الآخر وبين كونه مذكورا بلفظ واحد بخلاف كلا وكل لما ذكرناه من قصد المشتق  
 والمجموع فهما قاتل وحكمه اذا اضيف الى الظاهر ان يحري محري عصا ورجي واذا  
 واذا اضيف الى المضمر ان يحري محري المشتق اما اذا اضيف الى الظاهر فقياسه ما هو  
 مستعمل فيه لانه اسم مفرد فوجب ان يكون اعرابه بالجزء واخره الف فوجب ان يكون  
 اعرابه مقدرا واذا اضيف الى المضمر فقياسه ان يكون كذلك على ما مستعمل في  
 اللغة الضعيفة لانه اسم مفرد فقياسه اذا اضيف الى المضمر ان يكون حكمه حكمه  
 واذا اضيف الى الظاهر واستعماله استعمال المشتق على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف  
 القياس وجهه انه لما كان معناه مشتقا لا بد من التشبيه بكون المضاف اليه ضميرا متصلا  
 لان المضمر المجزوء لا يكون الا متصلا صار كانه بمضمرة لا اتصال به كلمة واجهة فاشتد  
 اثر التشبيه فيه لفظا ومعنى فناسب ذلك ان يحري محري المشتق فلذلك اعراب على اللغة  
 الفصيحة باعراب المشتق فقبيل جاني كلاهما ورايت كلمة ما وكدلك تقول كلانا فعل ورايت  
 كلينا ومزدت بكلينا لانه ضمير تشبيه محكمه حكمه غيره ومن مخمرات المشتق وان كان  
 لفظه موافقا لمخمرات الجمع لان المتكلم في المشتق والمجموع في جميع ابواب المضمر ٥  
 فصل وافعل التفضيل مضاف الى نحو ما مضاف اليه اي في المضمر والظاهر ان قال  
 الشارح يعني انك اذا قصدت التفضيل على معروفين اضعفها الى معروفه ووجب ان يكون  
 الاول واجدا من المذكورين على حسب ذلك المعنى وان قصدت تفضيل احد على غيره

مثل من ذلك الجش اضعفه الى العدد الذي تضيفه من حركاته في اي حين قلت اي الجش  
 فتقول الزيدان افضل الرجلين والزيدون افضل رجال وعلمته كعلمته في اي وكذلك قال  
 والمعنى في هذا يعني عند اضافك الى المتكررة اثبات الفعل على الرجال اذا فصلوا رجلا  
 رجلا وامتنعوا من جماعه جماعه ثم قال وله معنيان الاول ظاهر وهو الكبير المستعمل والثاني  
 ان يبعد مطلقا الزيادة بها اطلاقا فتقوله ان يبعد يعني افعلا باعتبار من هو له ففي نجد  
 ضمير يعود على افعلا ومطلقا جال والزيادة مفعول مطلقا وفيها ضمير اخضله ثم  
 قال ثم مضاف لا للتفصيل بل للتخصيص ومثله قوله الناقص والاشح اعدا  
 بني مروان كانه رعم انه ليس في بني مروان عاقل غيرهما وانما اضاف للتخصيص لانه  
 لوم بعد ذلك للزم ان يكون من الوجه الاول ثم قال فانت على الاول مجوز لك  
 ترجيده الى اخره يعني انه ليس بواجب وسبب في ذلك عند ذكر الاسماء المتصلة بالافعال  
 مبينا في فصل ثم قال وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام الى اخره والظاهر  
 انه اراد بالوجهين المعنى الاول والمعنى الثاني وهو غير مستقيم باعتبار المعنى وان حل الوجهان  
 باعتبار قوله مجوز لان مضمونه ان فيه وجه اخر وهو ايضا غير مستقيم لانه غير مقصود هاهنا  
 هنا اذ سبب في بابه ولانه اخره بعد اذ ذكر المعنى الثاني والظاهر انه لم يقصد الا المعنيين  
 وتوهم ان الجمع للوجه الثاني وهو غير مستقيم لان الجمع لا ينافي ان يكون في الوجه الاول  
 فلذلك لم يمتنع في بعض النسخ موضع مجوز يجب وسيان انه لا يمتنع ان يكون من الوجه  
 الاول ان قوله اجاسنم اخلاقا للمخاطبين وهم المقصودون وقد اشتركو في جش الخلق  
 وعلى تقدير ان يكون من الوجه الثاني لا يكون الاجاسن للمخاطبين لكن من غيرهم  
 ولا يكون الاشتراك في الجش لازما وهو غير جيد فثبت ان جمله على المعنى الثاني غير



سَتَقْتُمْ مَثَلَهُ يَوْسُفَ أَخْبَرَهُ قَدْ وَضَعَهَا وَقَالَ وَمِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ لَصَيْبٍ اشْتَعَرَ  
 أَهْلَ جِلْدَتِكَ لِأَنَّ أَهْلَ جِلْدَتِهِ لَيْسَ مِنْهُمْ فَإِذَا أَضَافَ اشْتَعَرَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ أَضَافَهُ إِلَى شَيْءٍ  
 لَيْسَ مِنْهُمْ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فَصَلِّ <sup>لِأَصْفَافِ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ بِأَدْنَى مَلَابِسِهِ</sup>  
 لَيْسَ مِنْهُمْ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فَصَلِّ <sup>لِأَصْفَافِ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ بِأَدْنَى مَلَابِسِهِ</sup>  
 شَبَّهَ بَيْنَهُمَا قَالَهُ الشَّارِحُ يُعْنَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْأَضَافَةِ مَلَكَ مَا مَلَكَ وَلَا  
 خُصُوصِيَّةَ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَلَكِنْ كُفِيَ أَدْنَى مَلَابِسِهِ فَتَحْصُلُ  
 خُصُوصِيَّةُ مَا تَمَّ مَثَلَهُ بِلَوْكٍ أَخْرَقَ قَوْلَهُ إِذَا قَالَ قَدْ نَفَى قَالَهُ لَا تَشْخُلُهُ لَتُعْنَى عَلَى الْإِلَاقَةِ  
 أَجْمَعَانِ وَهَذَا الْبَيْتُ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ يَدَّ الْأَضَافَةِ إِلَّا إِلَى الْمَخَاطِبِ وَالْإِنَّا لَنَشِ  
 لَهُ وَأَمَّا الْأَضَافَةُ لِلْمَلَابِسَةِ لَهُ فِي شَرِّهِ فَالضَّمِيرُ فِي مَلَابِسَتِهِ لِلْمَضَافِ إِلَيْهِ وَلَهُ لِدَانَاءِ  
 وَجُوزِ الْعَلَسِ قَرْنِي شَرِّهِ وَجُوزَانِ يَكُونُ لِلشَّارِبِ وَالْإِنَاءِ وَاللِّبْنِ وَالْمَعْنَى الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ  
 مَوْضِعُ الْإِشْتِقَاءِ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى الْإِنَاءِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ صَاحِبُ الْمَلَابِسَةِ لِلْبِنِّ لِأَنَّا قَوْلُ  
 وَهُوَ لِنَاقِي اللَّبْنِ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَيْسَ لِلْبِنِّ مَوْضِعٌ لِيَقُولَ لِيَقُولَ لِيَقُولَ لِيَقُولَ لِيَقُولَ لِيَقُولَ  
 وَاللَّبْنُ مَلَابِسٌ لِلْإِنَاءِ فِي شَرِّهِ وَفِي غَيْرِ شَرِّهِ فَيُقْبَلُ بِقَوْلِهِ فِي شَرِّهِ يَقُولُ الْأَوَّلُ  
 فَصَلِّ <sup>وَالَّذِي يَأْتِي مِنْ أَضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ إِلَى آخِرِهِ</sup> قَالَهُ  
 الشَّارِحُ لِأَنَّ الْأَضَافَةَ إِلَى الشَّيْءِ يُقْبَلُ تَعْرِيفًا وَتَحْصِيصًا وَإِذَا أَضَفْتَ الشَّيْءَ إِلَى مَا هُوَ  
 هُوَ مَحْصُلُ تَعْرِيفٍ وَلَا تَحْصِيصٍ فَطَلَبْتَ الْأَضَافَةَ فَأَمَّا قَوْلُهُ بِجُودِ الْعَمِّ إِلَى آخِرِهِ  
 فَأَمَّا جَارِ مَا فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْإِهَامِ فَجَارِ الْأَضَافَةِ لِلتَّحْصِيصِ كَمَا فِي خَاتَمِ جَدِيدِهِ وَجُوزَانِ  
 فَقَالَ فِي هَذَا أَنْ يَزَادَ بِالْأَوَّلِ الذَّاتُ وَبِالثَّانِي اللَّفْظُ كَمَا فِي قَوْلِكَ ذَاتُ زَيْدٍ كَمَا سَبَقَ  
 وَكَثَرَةُ فَصَلِّ وَلَا يَجُوزُ أَضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَلَا الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا  
 أَمَّا امْتِنَاعُ أَضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَأَمَّا امْتِنَاعُ

أَضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا وَصِفَتُهُمَا وَخَرُوجُهُمَا عَنْ كَوْنِهَا  
 لَعْنَهُ وَخُرُوجُ مَوْصُوفِهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا وَلِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ  
 ثُمَّ أَوْدَعَ امْتِنَاعًا مَوْصُوفًا أَضَافَةَ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَاعْتَرِضًا مَوْصُوفًا أَضَافَةَ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا  
 فَأَجَابَ عَنْهُمَا أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَوْلُهُ دَارًا لِأَخْرَجَ إِلَى آخِرِهِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ مَنَاقِلُ يَحْدِفُ  
 مَوْصُوفٌ لِأَضَافَةِ إِلَيْهِ لَيْسَ هُوَ الْمَضَافُ عَلَى مَا بَيْنَهُ وَالْكُوفِيُّونَ يَدْعُمُونَ أَنَّهُ أَضَافَةُ  
 الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَنَحْمِلُونَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَمَّا الثَّانِي فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَخَّرَ عَمَلَهُ  
 إِلَى آخِرِهِ وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ هَذِهِ صِفَاتُ شَيْءٍ الْأَصْلُ حَذَفَ مَوْصُوفُهَا فَصَارَتْ مَوْصُوفَةً لِلذَّاتِ  
 ثُمَّ رَأَوْهَا بِهِنَّ كَأَنَّهُنَّ خَاتِمٌ وَشَبَّهَهُ فَأَضَافُوهَا إِلَى مَا بَيْنَهُمَا فَصَارَتْ فِي الصُّورَةِ كَأَنَّهَا مَضَافَةٌ  
 إِلَى مَوْصُوفِهَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَشَبَّهَهُ بِالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيِّبَاتِ لِأَمْرِ جِهَةِ الْأَضَافَةِ  
 لَكِنْ مِنْ جِهَةِ أَنَّكَ أَجَرْتَ الطَّيِّبَةَ عَلَى الْعَائِدَاتِ عَطَفَ بَيَانٍ نَعْدُ أَنْ زِدْتَ بِالْعَائِدَاتِ  
 نَعْنَ النَّاتِ يَحْدِفُ مَوْصُوفُهَا فَلَمَّا صَارَتْ مِنْهُمَا جَارِيَةً مَوْصُوفُهَا فَوَحَهُ تَشْبِيهُهُ  
 أَنَّكَ أَرَدْتَ بِالْأَوَّلِ حَذَفَ الْمَوْصُوفِ فَصَارَ مِنْهُمَا فِقْدَانُ إِلَى تَبْيِيحِهِ إِلَّا أَنَّ الْمَلَابِسَةَ  
 فِي الْأَوَّلِ بِالْأَضَافَةِ وَهَاهُنَا الْعَطْفُ الْبَيَانُ وَالْجَمْعُ نَاقِلٌ لِأَنَّهُ هَاهُنَا ابْتِذَانُ لَوْ لَمْ تَقُولَ  
 لَكِنْ نَعْدُ بِاللَّصِقَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَكَمَا مَتَّعَ أَضَافَةَ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ مَتَّعَ  
 بَقَدَمِ الصِّفَةِ عَلَى مَوْصُوفِهَا فَهَذَا وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فَصَلِّ <sup>وَقَدْ أَضِفَ الْمُنْفَى</sup>  
 إِلَى اسْمِهِ إِلَى آخِرِهِ قَالَهُ الشَّارِحُ أَنَّكَ أَخَذْتَ اللَّفْظَ الْمُرَادِيَهُ بِالذَّاتِ فَضَفَفَهُ  
 إِلَى اللَّفْظِ الَّذِي لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اللَّفْظُ كَقَوْلِكَ ذَاتُ زَيْدٍ وَسَمَّيَ الْأَوَّلَ سَمًى لِمَا قَصَدَ بِهِ  
 مِنَ الذَّاتِ وَهُوَ ذَلِكُ الْإِخْلَافِ وَسَمَّيَ الثَّانِي اسْمًا لِمَا قَصَدَ بِهِ اللَّفْظُ وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ  
 مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الْأَسْمُ هُوَ التَّسْمِيَةُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالنَّحْوِيِّينَ وَكَثُرَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِنْهُمْ



من يقول الاسم هو المسمى وهو مذهب الاشعرى ولا خلاف انه يطلق الاسم على المسمى وعلى  
 التسمية وانما الخلاف هل هو التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة او العكس فالأول مذهب  
 والثاني مذهب المعتزلة وهو خلاف لفظي لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة وفي القرآن ظاهر من  
 المدعيين قال الله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسما سميتموها فظاهر هذا على مذهب  
 الاشعرى وكذلك سمي اسم ربك وتظايره وقال تعالى اتقوني انما هو ولاء ان  
 كنتم صادقين وقال اسمه المسيح من مسم فظاهر هذا على مذهب المعتزلة وفي  
 ذات يوم وشبهه تقديرا آخر وهو ان يكون من باب قولك عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم  
 التسمية حارم عند فضل وقالوا في نحو قولك ليس لي اخ غيري او رد هذا الفصل  
 اعتراضا في اضافة اللفظ الى المدلول لا يستقيم او استعمال الاسم بمعنى المسمى وهو  
 خلاف مذهبه فاختر ان يكون اسم زائدا والمعنى على اسقاطه يستقيم مذهبه ثم قرر ذلك  
 بقوله دعي ياديه باسم الماء مبعوم والنداء اما هو اللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاخل  
 المعنى والذى جعل الاسم المسمى بقوله ثم اسم السلام يكون من باب ذات يوم وسأول  
 قوله باسم الماء على ان المراد بالمسمى هذا اللفظ وجعله دالا على قولك ما هو حكاية نعم  
 الطيبه وقوله شيب وهو حكاية صوت مشافرا ابل عند الشرب وتقوى ذلك استعماله  
 استعمال دخل وفرس داخل للام وخفضيه وضافيه ولو لا نقد راسها لذلك لم يجوز هذا  
 المجزى ثم قرر صاحب الكتاب زيادتها بغير اسماء وعت زائدة لعلهم حيزي وتمام  
 النسيب الى اخره فصل ونضاف اسما الزمان الى الفعل الى اخره قال  
 الشارح استعوا في ظروف الزمان حتى اضافوها الى الجمل تناوبل مضمونها فقالوا  
 انك يوم تقوم زيد وزمن الحجاج امين والمعنى قيام زيد واماره الحجاج وقوله ونضاف

الى الفعل ثم قال ونضاف الى الجملة الابتدائية يجوز ان يكون اذاد في الموضوعين الجملة  
 على ما ذكره ويجوز ان يكون اذاد بالاول اضافة الفعل تناوبل المصدر وفي الثاني تعيين  
 الجملة فلذلك فرق بين العارضة وقياس الاسماء ان لا يضاف الى المفردات فلما  
 خولف في هذه الاسماء القياس المذكور واضيقت الى الجمل كانت تناوبل مضمونها وهو  
 في المعنى مفرد وقوله حقت نوار ولات هنا حقت ه هنا مجهول على الزمان  
 لا موزا حقا ان لا التي لنفي الجنس المكشوعة بالناس لا تدخل الاعلى الاجيان والآخران  
 المعنى انكار الجنيين بعد الكبر وذلك الجمل يحق الزمان لا بالمكان والثالث انه لو جعل  
 المكان لم يصح اضافة الى الفعل اذ لم يصف من اسما المكان الى الافعال الا الظروف  
 غير المتكثرة بحيث وانما لم يصف ظروف المكان الى الجمل لأمزج أحدهما ان ظروف الزمان  
 اكثر استعمالا فاستعوا فيها ما لم يتسعوا في المكان لقله استعماله والآخران ظروف  
 المكان في الجهات والجهات اذا اضيق الى الجمل كانت في المعنى مضافة الى المضمون  
 فصير مضافة الى المعنى فلا يستقيم المعنى اذ لا يستقيم ان يقول خلفك ولا  
 قدامك بخلاف الزمان فان نسبة المعية في الحقيقة انما هي الى المعاني فلذلك  
 صححت اضافة الزمان الى الجملة ولم تصح اضافة المكان قوله ونما يضاف الى الفعل  
 انه ذكره مبينا وقوله بانه ما تجوز الطعما ان اذ جعلت ما صدر به استغيت  
 عن نقد انه مضاف الى الجمل وقولهم اذهب يدي سلم وفيه تاويلان كلاهما  
 بمعنى صاحب الا ان احدهما الامر على ما ذكره كانه قال بالامر الذي هو صاحب  
 سلامتك ولخاز هذا كثير من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف بالاضافة الى الجملة  
 فصل ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الشعر اذ اورد



عَلَى مَذْهَب سَيِّبُوته أَنَّهُ مُصَلِّى الْمَضَافِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ فَجَوَابُهُ أَنَّ مِثْلَ  
 هَذَا الْفَصْلِ شَائِعٌ لَا شَرَاكَ الْفَاصِلُ مَعَ مَا قَبْلَهُ فِي الشَّبْثَةِ إِلَى الْمَضَافِ عَلَيْهِ هَذَا هُوَ الرَّجْعُ  
 الَّذِي حَسَرْنَاهُ ذَلِكَ وَأَنَّمَا الْفِعْلُ مُتَّبِعٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَمَذْهَبُ سَيِّبُوته أَنَّ هَلَالَةَ  
 مُضَافٍ إِلَى شَيْءٍ الْمَذْكُورِ لَمْ يَحْدَفِ الْمَضَافُ إِلَيْهِ فَكَانَهُ إِرَادَانِ جَعَلَ الدَّالَّ عَلَى الْخَفِ  
 مُتَقَدِّمًا فِي الْمَعْنَى وَالذَّلِيلُ حَبَّ أَنْ يُعْقَلَ قَبْلَ الْمَذْكُورِ وَأَنَّمَا خَرَعْنَاهُ لِأَنَّهُ لَوْ وَفَّقَ مَوْضِعَهُ  
 بِمَا الثَّانِي مُضَافًا لَيْسَ تَعْدَهُ مُضَافُهُ وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَ مُضَافِهِ فَخَرَعَهُ لِيَكُونَ كَالْعَوْنِ مِنَ الْخَفِ  
 عَلَالَهُ لَا سَبِيحًا وَهُوَ فِي الْمَعْنَى غَيْرُ مَا شَبَّ إِلَيْهِ عَلَالَهُ وَمَذْهَبُهُ فِي زَيْدٍ وَعَمْرٍو قِيَامُ أَنْ  
 خَبَرَ الْمَجْدُوفَ هُوَ الْمَجْدُوفُ وَالْمَذْكُورُ آخِرُهُ وَهُوَ خَبَرُ الثَّانِي وَهُوَ عِلَّاشُ مَا قَالَهُ هَهُنَا لِأَنَّهُ  
 لَوْ كَانَ خَبَرًا عَنْ الْأَوَّلِ لَوَقَعَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ خَيْرِ صُورَةٍ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمَبْدَأٍ  
 يَحْدُوثُ قَوَامًا وَاسْتَدْلَ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لِلثَّانِي لَا لِلأَوَّلِ بِقَوْلِهِ يَخْرُجُ عِنْدَ مَا وَاتَّ بِمَا عِنْدَكَ  
 رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ فَلَوْ كَانَ خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ لَقِيلَ رَاضُونَ وَقَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ  
 رَجَّحَ الْقُلُوبَ عَلَى مَرَادِهِ نَ بَرْدٍ فِي الْمَعْنَى عَلَى قَرَأَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَأَنَّمَا وَرَدَ عَلَى الشَّعْرِ قَصْدًا  
 لِنَفْيِ الشَّنَاعَةِ عَنْهُ فِي الشَّعْرِ بَرْدُ الْقَرَأَةِ وَالنَّجْوَتُونَ كَأَنَّهُمْ يَكْزُرُونَ لِلْأَيْضِ  
 لِأَنَّهُ لَمْ يَشِبَّ الْفِعْلُ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِالطَّرْفِ وَهَذَا لَيْسَ بِطَرَفٍ وَقَدْ رَدَّ بَعْضُهُمْ بِطَرَفٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ  
 الْفِعْلَ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ لِضُرُورَةٍ وَهَذَا لِضُرُورَةٍ فِيهِ أَذْكَانُ يَكُونُ أَنْ يَهْوَلَ رَجَّحَ الْقُلُوبَ  
 أَبُو مَرْزَادَةَ نَ يُصَيِّفُ الْمَصْدَرَ إِلَى الْمَفْعُولِ وَيَرْفَعُ بَعْدَهُ الْفَاعِلَ وَقَدْ قَالَ سَيِّبُوته  
 فِي قَوْلِهِ ثَلَاثًا كَلَّمْتُ قَبْلَتْ عِدًّا فَآخِرُ اللَّهِ رَابِعَةٌ تَعُودُ نَ كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنْ الرُّفْعَ فِي  
 كَلَمَةٍ عَلَى الْأَسَدِ وَجَدْتَ الضَّمِيرَ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي وَفَعَتْ خَبَرًا جَائِزًا عَلَى السَّعَةِ وَلَيْسَ  
 بِضُرُورَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحِجَّةٍ إِلَى الرُّفْعِ وَجَدْتَ الضَّمِيرَ لِأَنَّ كَلَامًا أَنْ يَقُولَ ثَلَاثًا كَلَمْتُ

طَلْتُ هَذَا وَإِنْ جَعَلَ الْمَقْصُودَ بِكَلَامٍ سَيِّبُوته مِنْ أَنَّ لَضُرُورَةَ إِثْمَانِ كَلَمَةٍ عِنْدَ تَعَدُّ الْوَجْهِ  
 الْوَاسِعِ بِمِثْلِهِ بِالْمَثَلِ لَيْسَ مُسْتَقِيمٌ لِأَبْوَحَةٍ يَكُونُ الْأَرْفَعُ كُلُّهُنَّ مُضْطَرًا إِلَى الرُّفْعِ  
 وَيَبْدَأُ ذَلِكَ أَنْ كَلَمْتُ إِذَا أَضْيِفْتَ إِلَى الْمَضْمَرِ لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا بِأَكْبَدٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ لَا جَائِزَ  
 أَنْ يَكُونَ هَاهُنَا بِأَكْبَدٍ تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً وَلَوْ نَصَبَهَا لاسْتَعْمَلَهَا مَفْعُولَةً وَذَلِكَ لِأَنَّ  
 جُوزَ وَإِثْمَانًا كَلَمْتُ إِذَا أَضْيِفْتَ إِلَى الْمَضْمَرِ تَسْتَعْمَلُ أَمَّا بِأَكْبَدٍ أَوْ مُبْتَدَأً لِأَنَّ قِيَامَهَا  
 أَنْ تَسْتَعْمَلَ بِأَكْبَدٍ الْمَافِيهَا لَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَى ضَمِيرِهِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا أَجْدَا الشُّمُولِ وَالْإِحَاطَةِ  
 فِي أَجْرٍ مَا أَضْيَفَ إِلَيْهِ وَلَمَّا أَضْيِفْتَ إِلَى مَضْمَرٍ كَلَمْتُ الْجُمْلَةَ مُقَدِّمًا ذِكْرَهَا أَوْ فِي  
 الْجَمْعِ الْمُسَقِّمِ أَلَا تَهْمُ اسْتَعْمَلُوا مُبْتَدَأً حَيْثُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ لَاعْمَلًا لِفُظِّيًّا فِيهِ مَخْرَجًا  
 فِي الصُّورَةِ عَمَّا هِيَ لَهُ فَاجَازُوا ذَلِكَ لِأَسَاءَتِهِمْ فِيهَا وَلَمْ يَحْجِزُوا ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُبْتَدَأِ  
 حَيْثُ كَانَتْ الْعَوَامِلُ فِيهَا لَفْظِيَّةً فَخَرَجَتْ عَنْ صُورَةِ التَّأَكُّدِ فَلِذَلِكَ قَالَ أَنَّ الْأَمْرَ  
 كَلَّمَ لِلَّهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ وَلَا يُقَالُ لَأَمْرًا كَلَّمَ لِلَّهِ لِمَا فِيهِ مِنْ أَخْرَاجِهَا عَنْ صُورَةِ  
 التَّأَكُّدِ بِإِذْخَالِ الْعَامِلِ اللفظي عليها فَصَحَّ **وَأِذَا أَمِنُوا إِلَّا لِبَاسٍ حَذَقُوا**  
 الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامُهُ وَأَعْرَبُوهُ بِأَعْرَابِهِ قَالَ الشَّارِحُ ذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى  
 أَنَّهُ لَا يَجَازُ فِي الْقُرْآنِ وَأَنْ مِثْلُ قَوْلِهِ وَأَمَّا الْقُرْبَةُ فَجَمْعٌ عَلَى أَنَّ الْقُرْبَةَ تَطْلُقُ  
 لِلْأَهْلِ وَالْجُدْرَانِ جَمْعًا عَلَى وَجْهِ الْأَشْتِرَاكِ وَلَيْسَ بِحَدِيدٍ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْبَةَ  
 مَوْضُوعَةٌ لِلْجُدْرَانِ الْمُحْصُوصَةِ دُونَ الْأَهْلِ فَإِذَا أُطْلِقَتْ عَلَى الْأَهْلِ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِقُرْبَتِهِ  
 تَدَلُّنَا عَلَى الْمَجْدُوفِ وَلَوْ كَانَتْ مَرَّةً لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَكَأَيُّهَا هَذَا الْمَبْتُ حَقٌّ  
 الْمَجْدُوفِ فِي الْأَعْرَابِ فَقَدْ أَعْطَوْهُ حَقَّهُ فِي غَيْرِهِ قَوْلُهُ فَقَدْ أَعْطَوْهُ حَقَّهُ بِعَيْنِي فِي التَّنْكِيرِ  
 وَالْمَبْيُثِّ وَالْأَفْرَادِ وَالْجَمْعِ وَالتَّنْكِيرِ وَالْمَبْيُثِّ مِثْلُ قَوْلِهِ بَرْدِي يَصُتْقُونَ وَلَوْ قَالَ

وَأَمَّا الْمَضَافُ إِلَى الْمَضْمَرِ



يُصَوِّقُ النَّاسَ لَكَ قَائِلًا يَرُدِّي فَلَمَّا قَالَ يُصَوِّقُ النَّاسَ لَكَ قَائِلًا يَرُدِّي وَمِثْلُ الْأَفْرَادِ وَالْجَمْعِ وَكَلِمَةٍ  
مِنْ قَرِيبِهِ أَهْلُهَا فَجَاءَهَا بِاسْمِهَا سَانَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ عَلَى مَا لِلثَّابِتِ وَالْمَجْدُوفِ جَمِيعًا وَأَوْ هُمْ  
عَلَى الْمَجْدُوفِ وَفِي إِعَادَةِ الصَّهَابِ إِلَى عَلَى الثَّابِتِ وَجِهَانِ أَحَدَهُمَا أَنَّكَ أَمْتُهُ مَقَامُ الْمَجْدُوفِ  
فَصَدَّتِ الْمَعَامِلَةُ مَعَهُ وَالْآخِرُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ فِي الثَّانِي حَذْفُ الْمُضَافِ كَمَا قَدَّرُ فِي الْأَوَّلِ فَذَا فَطَلَتْ  
سَالَتِ الْقَرِيبَةَ وَضَرَّتْهَا فَمَعْنَاهُ ضَرَّتْ أَهْلَهَا مَحْذُوفُ الْمُضَافِ كَمَا حَذَفَ الْأَوَّلُ أَذْوَجَهُ الْجَوَازِ  
لَمْ يُمْ فَصَّلْ وَقَدْ حَذَفَ الْمُضَافُ وَتَرَكَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ قَالَ الشَّارِحُ  
أَخْلَفَ النَّاسُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ فَقَالَ سَيَبُونَهُ وَأَصْحَابُهُ لَيْسَ عَطْفًا عَلَى عَامِلِينَ مُطْلَقًا وَجَعَلُوهُ  
عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَتَرَكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ عَلَى إِعْرَابِهِ وَإِذَا أُرِيدَ عَلَيْهِمْ جَوَازُ وَاسْأَلِ  
الْقَرِيبَةَ بِالْحَفْظِ لَمْ يَحْزَوْهُ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا بَانَ يَكُونُ الْمُضَافُ مُتَقَدِّمًا مُضَافًا إِلَى شَيْءٍ ثُمَّ  
يَذَرُّ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى مِثْلُ الْأَوَّلِ فَهَذَا شَرْطُ جَوَازِ تَرْكِ الْمُضَافِ  
إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ وَغَيْرِهِمْ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلِينَ وَجَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلِينَ مُطْلَقًا  
وَلَمْ يَشْرُ مِنْ التَّخَوُّفِ غَيْرَ الْمُحْتَفِزِ فَجَعَلَهُ عَطْفًا عَلَى عَامِلِينَ وَجَوَازِ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلِينَ  
مَا كَانَ مِثْلَهُ وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ الْمَجْرُورُ وَآخِرُهُ غَيْرُهُ ثُمَّ تَوَقَّى بِالْمَعْطُوفِ عَلَى ذَلِكَ التَّرْتِيبِ  
لَعَوْلِكَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحَجْرُ عَمْرٌ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عِنْدَهُمْ وَأَخْلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
أَيَاتٌ وَأَيَاتٌ رَفَعَا وَنَصَبَا وَعَلَيْهِ قَوْلُهُمْ عِنْدَهُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَى وَزِيَادَهُ ثُمَّ قَالَ  
وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ فِي مَوْضِعٍ خَفِضَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ أَهْوَى  
الْوَجْهَ الْمُسْتَقِيمَ لَطَوَافِرُ الْقُرْآنِ وَأَشْعَارُ الْعَرَبِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْشِيفِ وَأَمَّا الَّذِينَ أَجَازُوا  
الْعَطْفَ عَلَى عَامِلِينَ مُطْلَقًا فَانْتَهَى مَا رَأَوْا أَجَازَ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَظَهَرَ مَا ظَنُّوا أَنَّ الْبَابَ  
وَاحِدًا وَأَجَازُوا الْجَمِيعَ وَأَمَّا سَيَبُونَهُ الَّذِي هُوَ الْمَانِعُ لِمَا ظَهَرَ لَهُ مِنْ امْتِنَاعِ زَيْدٍ فِي الدَّارِ وَغَيْرِهِ

الْحَجْرُ لِمَقْدَارِ زَيْدٍ وَظَهَرَ عَلَيْهِ طَرِيقُ الْبَابِ وَاحِدًا فَعَنَّمُ الْمَنْعُ فِي الْجَمِيعِ وَهُوَ أَنَّ الثَّابِتَ لَا  
يَزِيدُ عَلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ وَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ الْأَصْلُ عَمَلَيْنِ بِالْأَوَّلِ فَالثَّابِتُ أَوْ لِي وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ  
سَيَبُونَهُ بِقَوْلِهِ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَالٌ وَلَا إِخِيهِ وَلِخُفَافَةِ جَوَابِ أَنَّ أَحَدَهُمَا أَنَّهُ  
فَلَيْلٌ شَادٌ فَلَا وَجْهَ يَحْمِلُ لِعَنْدِهِمَا أَكْثَرُ وَظَهَرَ وَالْبَاقِي أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ مِثْلُكَ لَا يَقُولُ كَذَا إِنَّمَا هُنَّ  
فِي الْحَقِيقَةِ لِلْمُخَاطَبِ وَكَانَتْ أَرَادُوا أَنَّكَ لَا تَنْفَعُنِي لَكَ أَنْ يَقُولَ كَذَا أَوْ ذِكْرُ الْمِثْلِ بِالسَّامِعِ وَلَوْ  
كَانَ الْمِثْلُ مَقْصُودًا لَمْ يَكُنْ الْمُخَاطَبُ مُرَادًا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْفَعُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ  
الْمُرَادُ حِينَئِذٍ مِثْلًا لَا يَقُولُ كَذَا وَلَكِنَّكَ أَنْتَ تَقُولُهُ كَمَا يَقُولُ غُلَامٌ زَيْدٌ لَا يَقُولُ كَذَا  
وَلَكِنْ زَيْدٌ يَقُولُهُ لِمَا كَانَ الْغُلَامُ مَقْصُودًا وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْمُرَادُ هُوَ الْأَسْمُ الْمُضَافُ  
إِلَيْهِ مِثْلُ وَلَكِنْ لِمَا كَانَ الْمِثْلُ غَيْرَ مَقْصُودٍ فِي الْمَعْنَى فَضَارَتْ الْمَعَامِلَةُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَجَازَ  
لِذَلِكَ لَعَوْلَانِ وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ وَإِنْ فَصَلْتَ كَانَتْ مَا أَحْبَبْتَ الْآخِرَ ابْتِغَاءً فِي الْمَعْنَى  
وَمَا عَطَفْتَ الْآخِرَ عَلَى مَرْفُوعٍ مِنْهُ وَاجِبُ الْجَوَابِ وَاسْتَدْلَالُ سَيَبُونَهُ عَلَى مِثْلِ مَا  
كُلُّ سَوْدٍ أَمْرَةٌ وَلَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَطْفًا عَلَى عَامِلِينَ وَأَيُّمَا هُوَ  
بِتَقْدِيرِ كُلِّ وَتَقْدِيرُهُ وَلَا كُلُّ بَيْضَاءٍ يَحْذِفُ الْمُضَافَ وَتَرَكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ عَلَى  
إِعْرَابِهِ لَا عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى سَوْدٍ أَفَقُولُهُمْ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا  
إِخِيهِ وَإِنْ هَذِهِ يَحْمُولُهُ عَلَى أَنَّ الْمُضَافَ يَحْذِفُ وَأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يَأْتِي عَلَى إِعْرَابِهِ  
فَلَيْسَ يَنْفَعُ أَنْ يَكُونَ وَلَا إِخِيهِ مَعْطُوفًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ  
الْمَخْصُوصَ الْمَعْطُوفَ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عَطَفَ عَلَيْهِ بِالْإِخْتِصَافِ وَلَا يَقُولُ غُلَامٌ  
زَيْدٌ ضَارِبٌ وَعَمْرٌو وَلَوْ كَانَ لَا إِخِيهِ مَعْطُوفًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ لَكَانَ كَذَلِكَ لِلثَّانِي  
أَنَّ الْمَعْطُوفَ الدَّخِلَ مَعَهُ لَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ الْمَنْفَعِي وَهَاجَمَا



فما قد دخل لا على أخيه فلو كان معطوفا على عبد الله لكان قد دخل عليه حرف النفي وليس  
معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي لا ترى أنك لا تقول في غلام زيد وعمير وما جاني  
غلام زيد وعمير لأن عمر معطوفا ليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي وإنما  
فإن المراد ما كل واحد منهما يقول ذلك ولو جعلنا أخيك معطوفا على إتيك وكان المعنى  
مبطلهما جميعا وكان يقول ذلك لنفسه المعنى لست أدرك أيضا بقوله ما مثل إتيك لا  
أخيك يقول إن ذلك وهذه لا تستقيم أن يكون معطوفا بها أخيك على إتيك لا وجه  
لذلك أحد دخول النفي وهو أحد الوجهين المتقدمين في الآخر أنه لو كان أخيك معطوفا  
على إتيك لم يكن الخبر لا عن مثل وإذا كان الخبر عن مثل وجب المراد في  
الخبر فقول ما مثل إتيك ولا أخيك يقول ذلك كما تقول ما غلام زيد وعمير  
جاني ولو قلت جاني لم تجز الثالث أنه لو كان معطوفا على أخيك لفسد المعنى  
لأن المعنى يكون ما مثل هذين الشخصين جميعا يقولان ذلك وليس الغرض نفي  
القول عن المماثل للشخصين جميعا بل المراد نفي القول عن كل شخص منهما وهذا  
لا يستقيم إلا أن يكون معطوفا على مثل ولا يكون معطوفا على مثل لا يقدّر مثل  
وهو أحد الوجهين المتقدمين فصل وقد حذف المضاف إليه في قولهم  
كان ذلك إذ وجبت إلى آخره قال الشارح كل هذه أسماء تستعمل  
الأمضاة فإذا استعملت غير مضافة فلا بد من قرينة تدل على خصوصية ذلك  
المضاف إليه فلذلك حكم حذفه وإرادته بخلاف رأيت ثوبا وحسيرا فإنه لا يحكم  
بحذف شيء ثم منها ظروف وغير ظروف فالظروف تنبئ عند الحذف على ما يشاء  
علمته في البنيات وغير الظروف لا ينشئ ثم قال وقد جاء المحذوفين وذلك

أنها تكون مع وجود مضاف إليه تارة للمضاف إليه ثالث للمضاف فيحذف المضاف أولا  
ثم يقام الثاني مقامه ثم يحذف المضاف إليه الثالث ويقام الثالث مقامه كقوله  
وفي صفه البرق أسأل البحار فأنتج للعقيق ن تغدير أسأل سقيا سحابة فيحذف  
الأول الذي هو سقيا فيبقى سحابة أسأل سحابة ثم يحذف السحاب فوجب رفع ضمير  
لقيامه مقامه فوجب استنارته لأنه صار ضميرا مفردا علما ولا يكون ذلك الاستنار  
ففي أسأل ضمير مرفوع هو ذلك الضمير الذي كان محذورا في سحابه وكذلك وقد  
جعلني من خزنة أضعها أي دأ مسافة أصبح حذف ذا وتبقى مسافة أصبح ثم  
حذف مسافة بقي أصبح فصل وما أضيف إلى النكته بحكمه الكسر  
قال الشارح إنما كسروا أما لأنهم أرادوا أن يكون ما قبل الياء من جنسها وأما  
كرامه أن نقلت الياء الفاعل لها وأنتج ما قبلها أن قلنا أن أصلها الفتح وهو الصحيح  
وهذا الاسم عند المحققين معرب لأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف  
ولا تجوزة الألفي الظروف وفيها جرى مجراه كسرا وغير فوجب أن يكون معربا  
على أصله إلا أن أعرابه تعدرتي لتعذر اللفظ واستغاله والكثرة في قولك  
مررت بغلامي وأصلح القولين أنها كسرة لأجل البناء لكثرة أعراب والدليل  
أنها ماضية قبل التركيب لو عدت فقلت غلامي ثوبي فكأن ثابتة وإذا وجب  
ثبوته قبل الأعراب فهي هي بعيد ذلك وجب أن يحكم بأنها ليست للأعراب  
فإن كان آخر الاسم الفاعلا تنبئ على حالها الفاعل في اللغة الفصيحة لأنها لا يمكن  
تجردها بكسرة ولا غيره فوجب أن تبقى الفاعل ولو قد جوار تجردها لوجب أن ينقل  
الفاعل من أن تبقى الفاعل وهذا نقلونها ما وجهه أنه لما تعدد كسرها لتناسب الياء



بالكثرة قلبوها بالتحصل المناسب بالقلب ولا يفعلون ذلك في التثنية لو هي من أحدهما  
 ان ألف التثنية لم يكن مقدرا تحريكها حتى يعوض عن كسرها القلب فلم يقلبوها بخلاف  
 موسى وعيسى وشبهه فان حكمه الكسر تقديرها فلما تعدد الكسر لفظا عوضوه القلب  
 واما التثنية فليست كذلك والثاني انهم لم يروا ان يقلبوها بالياء لغير واجي لمعنى  
 بخلاف ألف موسى وشبهه فانه لم يوت به على انفراد لمعنى لا يلزم من جواز تغييره  
 تغيير ما ذكرناه وقالوا جميعا يعنى اللغات كلها الذي دل عليه ذلك كما قالوا على  
 وعليه وعليك واما قالوا عليه وعليك ازيادة ان يفرقوا بين الفعل والحرف اذ  
 لو بقوله لا لبشر ثم اجروا ما كان اخره الف من الحروف والاسماء المنبئية هذه المضافة هذا  
 المجري لشبهه واما قولهم على وان لم يكن فيه لبشر فاجراه مجري عليه وعليك  
 لشبهه به وبها الاضافة متوجه بعد الالف اورد قرأه نافع وقضه تخفيفها واما الياء  
 فلا يخلو الى اخره لانها اذا كانت يا وقبلها فتحة قلبت يا وجعل حكمها حكم اليا فصارت  
 ادغمت في اختها فثبتت ساكنة بين مفتوحين ولذلك ان كانت وا وقبلها فتحة قلبت  
 يا وجعل حكمها حكم اليا فصارت ايضا ساكنة بين مفتوحين وان كانت يا مكسورة  
 ما قبلها ادغمت وفي المتكلم فصارت باين مكسورة ومفتوحة وكذلك ان  
 كانت وا وقبلها ضمة فانهما قلبت يا واجمعا مع الياء قلبت الضمة كسرة  
 لو قوما قبل يا ساكنة فصيرت يا ايضا بين مكسورة ومفتوحة فصارت  
 والاسماء الستة متى اضيفت الى الظاهر او مضمرة غير اليا فحكمها ما ذكرنا الى اخره  
 قال الشارح هذه الاسماء اذا اضيفت الى الظاهر او مضمرة غير اليا فحكمها  
 ما ذكرنا من اعرابها بالحروف وسر اعرابها بالحروف قد تقدم وهو على خلاف القياس

لما حصل منها من شبيهها بالمتشبي والمجوع لتعدد هما في المعنى بمضافها ولزوم حروف  
 العلة او اخرها واما ذو فلا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان وضعها على ان يتوصل  
 بها الى الوصف بالاجناس فلا يدخل الاعليها ولذلك لم يفردها واما غيرهما فضاف  
 الى المضمرة والظاهر وتفردها واما حكمها اذا اضيفت الى غير اليا فقد تقدم واما  
 حكمها اذا افردت فتوان تحركها بحركات وتجدد حروف العلة يقال اب واخ  
 رحم ومن ولما تعدد ذلك في القم ابدل من واوه ميم للمحق باخوانه وعلته انه لو حدثت  
 واوه كاخوانه لبقى على حرف واحد فيختل ولو بقيت واوه لم يقبل الحركات فابديت  
 فيها الميم ليصح قبل الحركة وفي خم لغات احدها ما ذكرناه واجروها مجري يكر  
 ومجري عصا ومجري كمو ومجري دلو وفي هن لغتان احدهما ما ذكرناه والاخرى  
 مثل يد واذا اضيفت الى المتكلم على اللغة الاولى حدثت واخرها على  
 فعلته في الافراد وقول هذا احيى الى منى الا ان منى لغتين احدهما منى وهو  
 اضعفها والاخرى منى وهو اقواها واما من قال منى موجهه انه قد ثبت اجراء  
 هذه اللغات مع يا المتكلم مجراها في الافراد وهذه في الافراد ثم يجب ان  
 يقال في كل قيل قولك اخ اخي ووجه من قال في الاجوال الثلث ان  
 اللغة التي قبلنا ما فيها مقفوء منها ومواد الكلمة الى الاخلال وذلك لا  
 يلزم عند الاضافة لامكان الادغام فكان القياس ان يتحرك هذه الواو بالسر  
 لانها متشابهة الخافي اخ ولكته لما كان تحريكها يؤدي الى قلبها الفاء هي اجنبية  
 عن الكسرة قلبوها حرفا من جنس الكسرة وهي الياء تم كسروا ما قبلها ليحصل صورة  
 الكسرة التي تعددت على الواو لتسلم اليا وقول كان القياس ان يتحرك ما قبل



البا بالسر فلما شدد حررك ما قبل الواو وهي الفاء فقلبت الواو يا ثم ادغمت في اليا في  
الاخوال الثلث واما علة التاميم اخي واخي في الاخوال الثلث على الصحيح خلاف البرد  
فانهم لم يوافقوا في قولهم الاغراب فيؤدى الى الاعلال وتغاية بالحرف فرغ  
غير اصل فلم يكن المحافظة كالاصول فرد الى صورته واذا اعرب بالحركات ففعل  
اخي وقال المبرد يجوز ان تقول اخي واخي في الاخوال الثلث ولو صح له النقل  
لكان له وجه ولكن ما استدلل به ضعيف لاحتمال ان يجيئا وما يستدل به وجعل  
اصلا فانها يدك اذا كان غير محتمل لغز ذلك فاما اذا احتمل ان يكون جاريا على القواعد  
المستقرة واحتمل المخالفة فاجزأه على القواعد اولى ومعنى قوله وصححه بحمله على  
الجمع في قوله وقد ثبتا بالابينا ن مدفع ذلك يعني اذا كان بجمع على ابي من المحتمل  
ان يكون قوله واخي اراد به واخي ثم حذف نونه للاضافه فلجئت الى التي لا عراب  
وما المنكلم فادغمت فيها واذا احتمل ذلك وصح كان جاريا على القاعدة المستقرة  
في مثلها فلا وجه لجملة على ما خالف ذلك مما لم يثبت قال صاحب الكتاب  
التوكيد على ضربين قد تقدم ان المذهب ثلثة احدهما الاستحباب والاخر التقيد والاخر  
الفرق بين المبدل والمعطوف وغيرهما وذا من مداخله الوقف على المنبوع على  
قول من قال سقذ زعميل مثل الاول فاذا قلت جاني زيد العاقل وكان بعد زحاني  
العاقل كان حمله مستقلا فيسبق الوقف دونها وهذا غير مستقيم فانه يؤدي  
الى ما لا يتناهى لانه اذا كان التقدير جاني العاقل كان بعد زعميل في جاني زيد  
العاقل ثم تقدر العاقل كذلك الى ما لا يتناهى فظهر فساد ذلك واكثر الناس  
على انه لا يجوز الوقف على المنبوع دون تابعه وهو الصحيح وتمسك القائلون

سنة المذاهب في هذا الباب

ولا تأخر

بالاستحباب في مثل قولك جاني غلام زيد وعمرو وقالوا لو كان التقدير صحيحا فشد  
المعنى لذي يتخذ الغلام وهو واحد فوجب القول بالاستحباب وتمسك القائلون  
بالنقد بيقولك اعجبني قيام زيد وعمرو اذ لو لا التقدير لم يسمم المعنى لان  
الغرض لا يقوم لمجملين فوجب ان يكون التقدير قيام زيد وقيام عمرو ومن قال  
بالنقد يسمم تمسك في الاستحباب بما تمسك به استحبابه وتمسك في البدل والعطف  
بالترك صرحا لقوله للذين استضعفوا الآية والصحيح الاستحباب في الجميع وجواز  
التقدير في المعطوف مطلقا ان تعدد في المعنى وجوب الاستحباب ان اتحد  
المشوب الى المعطوف اليه وفي البدل بحرف الحذف والدليل عليه انك تقول  
في المعطوف قام زيد وقام عمرو ولما كان ذلك متعديا او يقول جاني غلام زيد وعمرو  
فحببا الاستحباب لما كان المشوب متعديا في البدل تقول عجت من زيد من حسنه  
ولو قلت اعجبني زيد اعجبني حسنه لم يسمم لان الاعجاب مشوب الى زيد بدليل  
انه يصح نفيه عنه فيؤدي الى اثباته مع صحه نفيه عنه الكلام الواحد واما ما ردد  
من قولهم قيام زيد وعمرو لانه لا بد من التقدير اذ يؤدي الى ان يكون  
قيام زيد مشوبا الى عمرو وهو محال واجواب ان هذه اسما وصيغت  
للقوليه مدلولها من غير نظر الى تعدد فصح نسبتها الى مفرد والى متعدد واذا نسبت  
الى مفرد فهو واضح واذا نسبت الى متعدد علم بدلولها ان المراد جملتها ومعقولها  
كقولك قام الزيدان وما اشبهه لان المراد نسبتها باعتبار خصوصه بالضاف اليه  
اذ لم يرد ان قيام زيد مشوب الى عمرو ولكن نسبة القيام اليهما جميعا مطلقا كما  
لوقلت قيام الزيدان واما جواز التعدد من ضرورة النفي ولم يذكر صاحب الكتاب



جاء التوكيد لأن غرضه بنبط المعنى فيه فخص به فضلا وهو قوله جدوى التأكيد أذ حد ود  
الألفاظ انما يحصل بمدلولها وحدها ثم قال والتأكيد على ضربين صريح كما ذكر وقد  
يجعل الصريح إذا كان اسما بديلا في كلامه وكلام غيره من التحويلات وهو غير بعيد تطرا  
إلى أن المقصود بالمدلول هو الأول أو الثاني فإن كان المقصود هو الأول والباقي نال  
والأول هو ذلك والمعنى بالفاظ محفوظة وهي كل وكلام النفس والعين والجمع والكثرة واتباع واتباع  
وهي منقسمة باعتبار لفظها فسمي قسم مختلف لمنهولة باعتبار المضاف إليه وهو  
وهو كل والنفس والعين وكلاهما قسم مختلف لصيغته ومواقع الجمع والكثرة واتباع واتباع  
فلذلك نقول كنه نفسه عينه كلاهما كلها نفسهما عينهما كلهم أنفسهما أعيانهم أنفسهما  
أعيانها كلهم أنفسهن أعيانهن ونقول أجمع الكثرة تتبع بصع وهي منقسمة ثلثة أقسام  
قسم تولد به المثنى خاصة وهو كلا وقسم تولد به غير المثنى وهو كل والجمع والكثرة واتباع  
واتباع وقسم تولد به الجميع وهو النفس والعين فلذلك لا نقول كلا إلا في النشبة  
ولا نقول كلهما ولا أجمعان إلى آخرها ونقول أنفسهما وأعيانها فتجري على المذكورين  
لأجل اشتراك القيمة وإتمام تولد المثنى بكل وأجمع إلى آخرها لأن قياسه أن لا تولد  
بأمتثالها لأنه نظر باعتبار مدلوله في لا خاطئة بما دل عليه إلا ترى أنك لو قلت  
جاءني الزيدان أنت زيد وليد لم يستقم بخلاف قولك للرجال كلهم لجواز أن يرد  
البعض فإن قلت بقياس الواحجان لا تولد فالجواب أنه لا تولد بما يدل على الأفراد  
لنصوصيته وإتمام تولد بما يدل على حقيقة فإن قلت يجوز في المثنى كذلك قلت  
لذلك هو فنقول أنفسهما كما نقول نفسه فإن قلت فقد قالوا اشتريت العبد  
كله وهذا منك على أنهم يولدون بكل والتثنية أولى قلت اشتريت العبد وشبهه

بكل طرا إلى تقدير تفرقه أجر آية بالنسبة إلى ما وجه إليه من شر أو سجع فالولا نقد من الأجزاء  
المقدر تفرقها لم يجوز ذلك استنعج جاني العبد كله وقام العبد كله لأشباع تفرق الأجزاء  
فإن قلت يجوز في المثنى ذلك باعتبار الأجزاء قلت هذا كان يلزمهم ولكنهم  
عرضوا عنه كلاهما فيقولون اشتريت العبد من كليهما واستغنوا بها فحصل  
ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله والمظهر جميعا إلى آخره قال  
الشارح لا يولد المظهر بمضمر لأن التأكيد تكمله والأول هو المقصود ولا يلحق  
بكون التكمله أولى من المقصود فلذلك لم يولد المظهر بالمضمر ثم قال ولا  
تخلو المضمرات من أن تكونا منفصلتين أو متصلا إحداهما والآخر منفصلا قلت  
لا يلحق الأمر إلا لذلك أما من جهة أن القسم يكون أربعة منفصلين ومقتضين والأول  
منفصل والباقي متصل لا يمكن من طريق الأولى لأنه لما فصل منه وبين ما يفصل  
بالمفصل وما كان الانفصال من أجله تعدد الاتصال من القسمين الآخران ثم قال  
ولا يخلو المضمر إذا دل بالمظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا الأولى  
أن نقول المضمر المتصل ولذلك إذا دسم فرق بين المرفوع وبين المنصوب والمجرور  
في أن المرفوع لابد من ناكته بمضمر منفصل قبل التأكيد بالظاهر وشبهه هو أنه لما  
اشتد اتصاله وكانت النفس والعين في حلم الاستعلال كره حرها عليه أما خوف  
اللبس بالمفعول لما ثبت من أنه لا يكون بعد الفعل والعامل اسم مشتق غير مفعول  
فكان هذا أقوى من دلالة الأعراب في النفس والعين وكان خوف اللبس منجها  
وإتمام المنصوب المجزوز فلا توقع في لبس ولم يشتد اتصاله وأما كراهه أن يولد  
ما هو كالجزم وما هو مستعمل ثم قال في الفصل الذي يليه والنفس



والعين مختصان بهذه التفصيلة بين الصمير المرفوع وصاحبه وفيما شواهما لا فصل في  
الجواز بين تشبيههما الى اخره يعني بالتفصيلة النفره بين المرفوع وبين المنصوب والمجوز  
في لزوم المرفوع المصير المفصل من الموكد والموكد وبين المنصوب والمجوز في جواز  
اللايد من غير شرطه قال — وفيما شواهما يعني شوى النفس والعين لا فصل في  
الجواز بين المرفوع وصاحبه ثم مثل بكل في حال استغنى عن تمثيل النصب والخبر لانه  
يحيى من طريق الأولى لانه اذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب والخبر فلا  
يستغنى كل في النصب والخبر مع استغناهما في الرفع أولى فاما اجمعون واخوانها  
فالترتيب لا يحيزها اذا ذكرت الامريه وتعدم اجمعون واجب عندهم وقد جاز بعضهم  
حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدهما ولجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب  
ولجاز بعضهم حذف اجمعين مع ذكرهما شيئا ولم يحزه احد مع وجود اجمعين لاخيرها  
وهو وجوب اجمعين عند الجميع انه ادل على المعنى المقصود من هذه التواليد فتقدمه  
اولي ومن نظر الى الوجوب لم يجد من هذا المعنى في من نظر الى الجواز استصعفه  
في غير اجمعين ومن جوز حذف اجمعين نظر الى انه لا يحب تعدمها مع كونها  
ادل لا عند وجودها قال — صاحب الكتاب الصفة في الاسم الدال  
على بعض احوال الذات الى اخره قال — الشارح تطلق باعتبارين هاء  
وخاص بالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود والخاص باعتبار التابع  
وهو ان يتناول تابع بديل على معنى في مشوعه من غير يقين بقولنا تابع يخرج  
منه الخبر اذا الخبر ليس بتابع وانما هو جزم مستفصل بخلاف الصفة فانها ليست  
بمستقلة وقولنا من غير يقين يخرج منها الحال فان الحال تدل على هيئ فاعل

او بقول قل — صاحب الكتاب غير مستقيم فانه ينقص الحال فاته  
يدل على بعض احوال الذات وليس بصفة بل الحجة الصحيح ما تقدم قال —  
ويرد على هذا الاول ان يقال ان اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى  
وليس بصفات فان خلا موضوع الذات باعتبار الذكورية والانسانية والمراه  
باعتبار الانثوية وكذلك جميع الاسماء واجواب ان يقال ان الصفات  
المقصود بها المعنى لا الذات فالاسماء المقصود بها الذات قد اجتزأ به في الحجة  
بقولنا هو المقصود فان قيل قولكم جاني هذا الرجل والرجل صفة بانفاق من  
الجنس المجعول وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ومذلوله  
واحد والجواب — عنه من وجهين احدهما ان الصفة تطلق باعتبارين  
مختلفين لاجتماع واحد واحد فالجزم المذكور او لا هو الجزم العام واذا قصد جزم  
جزم آخر فقتل هي اسما الاجناس الجارية على الاسماء المهمة والاخران يقال  
هو مندرج تحت جزم الاول وسيان اندراج هو ان الرجل في قولك جاني هذا  
الرجل لم يحيى الا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات ثم يحيل ايهام في الجمعته  
التي تتميز بها الذات فلم يأت رجل هاهنا الا ليشير المعنى الذي تتميز به الذات  
وهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو عين ما  
ذكرناه في الجزم العام والذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت بثلاثة رجال فو  
عندهم اسم غير صفة بلا خلاف ويقولون مررت برجال ثلثة فثلاثة صفة بلا  
خلاف فانظر الى الاسم الواحد كيف جاصفة غير صفة لما قصد به الذات  
وجاصفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى قال —



صاحب الدُّبَابِ وَهِيَ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ أَمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ اسْمُ مَفْعُولٍ أَوْ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ  
قَوْلُهُ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ **أَمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ اسْمُ مَفْعُولٍ أَوْ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ** وَهِيَ  
ذَلِكَ أَنْ الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْمَعْنَى فِي الْمَصَادِرِ وَالْأَلْفَاظِ الَّتِي  
اشْتَقَّتْ مِنَ الْمَصَادِرِ تَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى هِيَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تُسَمِّيهِ النَّحْوِيُّونَ  
اسْمَ فَاعِلٍ وَاسْمَ مَفْعُولٍ وَصِفَةً مُشَبَّهَةً لِأَنَّهُمْ وَصَّغُوا الْأَلْفَاظَ تَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ قَامَ  
بِهَا مَعْنَى عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ النَّحْوِ وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ قِسْمٌ بِاسْمِيٍّ وَقِسْمٌ سَمَاعِيٌّ وَالْقِيَاسُ  
تَابِ الْمُنْتَوَبِ وَالسَّمَاعِيُّ ذُو رَأْيٍ وَجِدْ وَحَقٌّ وَصِدْقٌ وَسَوَاعِيٌّ النَّحْوِ الَّذِي ذَكَرَهُ  
وَوَجْهٌ اسْتَضَاعَهُمْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اسْتَدَانَ اسْمًا لَيْسَ مَوْضُوعًا لِلذَّاتِ بِاعْتِبَارِ  
مَعْنَى وَاتِّمَامِ مَوْضُوعٍ لِحَبْوَانٍ مَخْصُوصٍ وَكَانَ اسْتِعْمَالُ الصِّفَةِ عَلَى خِلَافٍ وَضَعَهُ  
وَوَجْهٌ تَجْوِيزُهُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مَصْطَفًى فَاتَّخَذُوهُ قَاتِلًا لِدُرِّهِ مِثْلَ اسْتِدَانِ اسْمٍ وَجِدَتْ الْمُضَافُ  
وَأَقَامَهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ وَقَوْلُهُ يُوَصِّفُ بِالْمَصَادِرِ قَالِ  
يَتَأَوَّلِينَ أَحَدَهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ وَهُوَ  
الصَّحِيحُ وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا عَلَى نَابِهِ وَيَكُونُ شَيْءٌ مَصْطَفًى يَحْدُوثٌ يَقْدِيرُ  
ذُو عَدَلٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَتَيْنِ أَنَّهُ يَلْتَمِزُ مِنْهُ جَدْفٌ مُضَافٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ  
قَوْلُهُ وَيُوَصِّفُ بِالْحَجَلِ الَّتِي تَدْخُلُهَا الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ وَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ كَذِبُكَ مِنْ  
جِهَةٍ أَنْ الصِّفَاتِ كُلِّهَا قَبْلَ الْعِلْمِ بِهَا أَخْبَارٌ فِي الْحَقِيقَةِ فَإِنَّا عَلِمْتُ سَمِيَّتِ  
صِفَاتٍ وَكَأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْمُوعًا لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ فَكَذَلِكَ الصِّفَةُ ثُمَّ  
قَالَ وَلَا يُوصَفُ بِالْحَجَلِ إِلَّا النَّكْرَاتُ وَاتِّمَامًا لَكُنْتَ الْحَجَلُ لَكُنْتَ لِأَنَّهُ تَقْدِيرُ بِاعْتِبَارِ  
الْحَكْمِ فِي الْمَعْنَى نَكْرَةً فَكَانَ الْأَسْمُ الَّذِي يُسَمِّيهِمْ نَكْرَةً وَتَقْدِيرُهُ أَنَّكَ تَقُولُ فِي

الْفَعْلِيَّةِ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ مَعْدُودُهُ بِقَائِمٍ فَمَا خُذَ الْأَسْمُ مِنَ الْحَكْمِ لِأَنَّ الْحَكْمَ  
عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَتْ أَسْمِيَّةً كَقَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ لَكَانَ تَقْدِيرُهُ مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ فَتَسْبِيحُهُ مِنَ الْحَكْمِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الثَّانِي فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ يَكُونُ بَعْضُ  
الْأَحْكَامِ مَعَارِفَ فِي قَوْلِكَ تَدُلُّ الْقَائِمُ وَالْجَوَابُ — لَيْسَ الْقَائِمُ فِي زَيْدٍ الْقَائِمُ مَحْدُودٌ  
عَنْهُ بِالْقِيَامِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْقِيَامُ مَعْلُومًا نَسْبَةً إِلَى صَاحِبِهِ عِنْدَ تَخَاطُبِهِ وَلَوْ  
كَانَ الْحَكْمُ بِالْقَائِمِ لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا وَإِنَّمَا الْخَبَرُ بِالْحَكْمِ بِأَنَّ هَذِهِ الذَّاتُ هِيَ الذَّاتُ  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَارَةً يَحْمَلُونَ عَلَيْهِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخُوهُ  
الْقَائِمُ فَإِذَا قِيلَ اسْبَكْتُ مِنْهَا قُلْتُ رَجُلٌ يَحْمَلُومُ عَلَيْهِ بَأَنَّ أَخَاهُ الْقَائِمُ فَانْطَرَكْتُ  
سَبْكُتَهُ مِنْ قَوْلِكَ يَحْمَلُومُ لِأَنَّهُ الْحَكْمُ فِي الْحَقِيقَةِ دَامِسْبَكُتُهُ فِي قَوْلِكَ قَامَ أَبُوهُ  
فَصَلَّ وَقَدْ تَرَوُا لَوَاعَتْ الشَّيْءَ بِحَالٍ مَا هُوَ مِنْ سَبْكِهِ مَمْنُوزُهُ بَعْنُهُ بِحَالِهِ إِلَى  
آخِرِهِ أَمَّا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ بِاعْتِبَارِ نَسْبَتِهِ لَا بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِهِ  
فَإِذَا قُلْتُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ فَالْقَائِمُ أَبُوهُ هُوَ الرَّجُلُ وَمَا وَصَفْتُهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَلَمْ يَصِفْ  
بِالْقِيَامِ الْمَجْرَدِ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَحَّ جَرُّهُ صِفَةً عَلَيْهِ فَصَلَّ قَالَ فِي الصِّفَةِ شَبَّعَ  
الْمُوصُوفُ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءَ كَذَا ذَكَرَ الْإِتِّمَامُ إِذَا كَانَتْ لَهَا مِنْ سَبْكِهِ نَقْصٌ حَمْسِيَّةٌ وَهِيَ  
الْأَفْرَادُ وَالشَّيْءُ وَالْمَجْمُوعُ وَالْمَذْكُورُ وَسَرَدُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَذْكُورَ وَالْمَذْكُورَ إِتِّمَامًا يَكُونُ فِي الْأَسْمِ الْمَشْتَقِّ  
بِاعْتِبَارِ فَاعِلِهِ وَفَاعِلِهِ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُنَاخِرُ عَنْهُ لَا الْمَوْصُوفُ فَلِأَجْلِ ذَلِكَ كَانَ يُذَكِّرُهُ  
وَتَأْيِيثُهُ بِاعْتِبَارِ الْمُنَاخِرِ لَا بِاعْتِبَارِ الْمَوْصُوفِ وَكَذَلِكَ الْأَفْرَادُ وَالشَّيْءُ وَالْمَجْمُوعُ فِي الْأَسْمَاءِ  
الْمَشْتَقَّةِ أَمَّا هُوَ بِاعْتِبَارِ فَاعِلِهَا فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا كَانَتْ مُعْرَدَةً وَإِنْ كَانَتْ مُصْطَرَا  
كَانَتْ مُشْتَاءَةً وَإِنْ كَانَ مُصْطَرَا مَجْمُوعًا كَانَتْ مَجْمُوعَةً وَفَاعِلُهَا مَا هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا



ظاهر فوجب ان يكون مفردة وان لا شيء ولا يجمع باعتبار الاول ولكن يفرد باعتبار الثاني  
 على ما ذكرنا من الخمسة الاخروهي الغريب والتعريف والتشكيك فاحكام الست  
 من احكام الانفعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان يجري في الاسم الواقع صفة  
 باعتبار الاول لانه له باعتبار الاسم بخلاف الخمسة الاخروها لم يكن باعتبار المسية  
 على ما تقدم تبينه قال والصمد لا يقع موضوعا ولا صفة الى اخره لما كان  
 كذلك اما لونه لا يوصف فلو صرح ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهو التالة  
 على المعنى فالمضمرات لم توضع للدلالة على المعنى وانما وضعت للدوات ولذلك  
 اشيع استعمالها في العلم لا يقع صفة لفقدان المعنى المذكور ولكن يصح وصفه لقبوله الاصاح  
 ويوصف ببقية المعارف بشرط المعنى المذكور وصح وصفه ببقية اجناس المعارف لهما  
 اقل تخصصا اذ لا يختص منه الا المضاف والمضاف الى المعرفة مثل العلم فهو نظير جهة  
 ان قولك غلام الرجل مضاف الى المعرفة فصار ان تصح وصفه فقوله وهو اخضر  
 منه وقد صرح بانك لو قلت مررت بالرجل ضاربك لم يحز في قوله والمعرفة باللام  
 لا يوصف الا بمثله وبالمضاف الى مثله واذا امتنع ان يقول مررت بالرجل ضاربك  
 فامتاع مررت بغلام الرجل ضاربك من طريق الاول في فعل هذا ينبغي ان تقول  
 والمضاف الى المعرفة يوصف بما هو اقل تخصصا بالنظر اليه ان كان غير مضاف  
 والى مضافه ان كان مضافا ثم قال والمبهم يوصف باللام اسما او صفة الى  
اخره قال اما وصفه باسم الجنس فقد تقدمت عليه ذلك وهي ان  
 الغرض بين جنسه وانما يبين جنسه باسم جنس واسما الاجناس كلها غير مضافه  
 فوجب ان يكون اسم جنس وعرف باللام لان الاول معرفة واما وصفه بغيره فواجب

لانها اقل تخصصا منه وانما الاشكال في اشباع وصفه بما اضيف الي المعرف باللام  
 وجهه ان الغرض يبين ذاته باسم الاجناس واسما الاجناس اجازية عليها معرفة  
 باللام فالصفة الجازية في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس المفرد صفة له ليدل  
 على المعنى الذي كان ذاتا مخصوصة باعتبارها ولذلك كان قولك مررت بهذا  
 العاقل قويا ومررت وكان قولك مررت بهذا الانبسط ضعيفا لما في العاقل من  
 الدلالة على معنى الجنس المحصور والذي يدل على ان الغرض بصفه بالمبهم  
 انما هو المعنى الذي كانت به ذاتا مخصوصة انهم صيروا اسم الاشارة واسم  
 الجنس كالشي الواحد من جهة ان المقصود بهما جميعا ما يقصد بالاسماء ولذلك  
 امتنع ان يقول مررت بهذا يوم الجمعة العاقل وامتنع مررت بهذا من العاقل  
 والطويل وجاز مررت بالزبد من العاقل والطويل لان صفة غير اسم الاشارة  
 لست في الاشراج كاسم الاشارة وقوله انا ابن حلاوط اذ الشاياتي اضع الغمامة ومررت  
 مذهب عيسى بن عمر وهو انه متى سمي بالفعل كان كونه على صيغة الفعل  
 سببا فجمع مع العلية فتمتع من الصرف ولذلك يمتنع صرف اخذ وقتل  
 وخرج اذا سمي بها لان فيه وزن الفعل والعلية ومذهب سيبويه والخليل  
 وجهور الناس ان المعبر في وزن الفعل اما خصوصية وزن لا يكون الا في الفعل  
 وانما ان يكون في اول الاسم زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الاصل اسما او فعلا  
 فلا فرق بين ارنب وبين ارح اذا سمي بهما في انهما غير مصروفين ولا فرق بين  
 حمل وقتل اذا سمي بهما في انهما مصروفان وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه  
 ما نقله الثقات عن العرب الفصحى من صرف كعسب وهو في الاصل فعل

في قوله مررت بهذا العاقل  
 والمررت بهذا العاقل  
 والمررت بهذا العاقل



فَقَالَ لَعَسَبَ الرَّجُلُ إِذَا سَمِعَ بِأَسْرَافِ مَعَ قَارِبِ الْخَطْوِ وَقَدْ جَاءَ فِي تَفْسِيرِ بَعْضِهِمْ مَشَى  
بِأَسْرَافٍ وَجَاءَ فِي تَفْسِيرِ آخَرِينَ مَشَى عَلَى نُطُو حَتَّى ظَنَّهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَضْدَادِ قَاتِمًا هُوَ عَلَى  
مَا ذَكَرْنَاهُ وَجَاءَ الْوَقْمُ لِلْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْأَسْرَافِ وَتَقَارِبِ الْخَطْوِ وَإِذَا بَيَّنَّا أَنَّ لَعَسَبَنَا  
مَضْرُوفٌ بَيَّنَّا مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَبَطَلَ مَذْهَبُ عِيْشِيِّ بْنِ عَمْرٍو وَقَدْ تَمَسَّكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ  
الْبَيْتِ وَوَجْهَ الْأَسْتِدْلَالِ أَنَّ جَلَّاسَهُمْ عَالِمٌ فَلَوْ لَا أَنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ مُعْتَبَرٌ لَكَانَ  
مَضْرُوفًا وَقَدْ جَاءَ غَيْرُ مَضْرُوفٍ فَوَجِبَ أَعْتَابُ وَزْنِ الْفِعْلِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرْتُمُو  
مِنْ الْقَيْدِ وَإِذَا ائْتَمَعَ جَلَّاسُهُمْ فَتَلَوْا لَفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَالْجَوَابُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ  
سَبِيحِي فِي أَنَّ قَوْلَهُ إِنَّا بَرَجْنَا فِيهِ ضَمِيرٌ فَوَجِبَ جَمَلُهُ لِقَوْلِهِ هَلْ تَسْتَأْجِرُ إِلَى بَيْتِي  
وَهَذَا وَإِنْ كَانَ بَدِيلًا فَوَجِبَ أَنْ نَصَارَ إِلَيْهِ لِيَلَا يُؤْدِي إِلَى التَّأْخِيرِ فِي كَلَامِهِمْ لِأَنَّهُ  
قَدْ بَيَّنَّا بِالْفِعْلِ الْمَقْطُوعِ بِهِ عَدَمُ أَعْتَابِ ذَلِكَ فِي تَحْوِيلِ لَعَسَبَ فَلَوْ أَعْتَابْنَاهُ مَا  
كَانَ مَعْنَا لَادِي إِلَى التَّأْخِيرِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ مَا وَبَلَ مَا يَقْبَلُ النَّاَوِيلُ مِنْهُمَا وَلَا  
تَأْوِيلَ يَحْتَمِلُهُ لَعَسَبَ وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَوَجِبَ جَمَلُهُ عَلَيْهِ جَمِيعًا  
لِأَنَّ الدَّلِيلَيْنِ وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ مِنَ النَّاَوِيلِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا بِأَقْيَا عَلَى فِعْلِيَّتِهِ كَانَ  
أَصْلُهُ أَنْ يَرْتَجِلَ جَلَّاسُهُمْ حَذَفَ الْمَوْصُوفُ وَأَقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ فَكَانَ فِعْلًا  
بِأَقْيَا عَلَى فِعْلِيَّتِهِ فَلَا مَدْخَلَ لِلصَّرْفِ وَلَا مَنَعَهُ فِيهِ وَهَذَا الْتَأْنِي هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ  
الرَّحْمَنِيُّ فِي حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَأَقَامَهُ الصِّفَةُ مَقَامَ الْبَدَلِ قَالَ الشَّارِحُ  
يَتَابِعُ مَقْصُودًا بِالذِّكْرِ ذَكَرَ الْمَنْبُوعَ قَبْلَهُ لِلتَّوْطِيهِ وَالْمُتَمِّدِ فَقَوْلُنَا يَتَابِعُ جَمْعُ الْوَابِعِ  
كُلُّهَا وَقَوْلُنَا مَقْصُودًا بِالذِّكْرِ يَفْصِلُ الصِّفَةَ وَالنَّائِلُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَقَوْلُهُ  
ذَكَرَ الْمَنْبُوعَ إِلَى آخِرِهِ يَفْصِلُهُ عَنِ الْمَعْطُوفِ فَإِنَّهُ لَمْ يَذَكَرْ لِلتَّوْطِيهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَذَكَرْ

مُسْتَعْلٍ سَمِعْتُهُ وَهَذَا الْجَدُّ إِنَّمَا يَكُونُ شَامِلًا لِغَيْرِ بَدَلِ الْغَلَطِ ثُمَّ بَدَلِ الْغَلَطِ لَمْ يَذَكَرْ  
مَاقِلُهُ لِلتَّوْطِيهِ وَلَا لِمُتَمِّدِهِ فَإِنْ قُضِيَ دُحُولُهُ فِي الْحَدِّ فَلَمَّا ذَكَرَ الْمَنْبُوعَ  
وَلَيْسَ هُوَ الْمَقْصُودُ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْخَوَاتُونَ فِي بَابِ الْبَدَلِ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ غَلَطًا  
وَالْأَخِيرُ غَلَطًا لَا يَبُوءُ لَهَا لِأَنَّ الْكَلَامَ وَقَعَ عَلَى الثَّانِي وَلَيْسَ يَغْلَطُ وَمَا كَانَ حُكْمُهُ  
فِي الْأَفْرَابِ وَالْقَعْدِ حُكْمُ الْبَدَلِ الَّذِي لَيْسَ يَغْلَطُ كَانَ أَعْدَبَ بَانَ تَذَكُّرًا هُنَا  
وَإِنَّمَا لَمْ يَذَكَرْهُ فِي الْقَوْلِ الْبَابِ لِأَنَّهُ سَيَذَكَرُهُ بِبَسْطٍ وَبَشْرٍ أَبْلَغَ مِنَ الْحَدِّ وَالْجَدِّ  
فِيهِ اخْتِصَارٌ فَإِنَّهُ بَابٌ مُبَشِّرٌ فَلَمْ يَذَكَرْهُ إِلَّا بِمَشْطُوطٍ فِي الْفِعْلِ وَالدَّلِيلُ عَلَى  
جَوَازِهِ فِي أَرْبَعَةٍ هُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنَّهُ أَنْ يَكُونَ مَذْلُولُهُ مَذْلُولُ الْأَوَّلِ أَوْ لَا فَإِنْ  
كَانَ مَذْلُولُ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْلُولُهُ مَذْلُولُ الْأَوَّلِ فَلَا يَخْلُو أَنَّهُ أَنْ  
يَكُونَ بَعْضًا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ بَعْضًا فَهُوَ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْضًا فَلَا  
يَخْلُو أَنَّهُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مِلَاسَةٌ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مِلَاسَةٌ  
فَهُوَ بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ وَخَلْفُ فِي تَسْمِيَةِ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ  
فَقِيلَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الثَّانِي وَقِيلَ الثَّانِي مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ  
وَقِيلَ لِأَشْتِمَالِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ اعْجَبَنِي بِبَدْحَسَنَةٍ فَمَعْنَى الْكَلَامِ  
مُسْتَمِلٌ عَلَى تَسْمِيَةِ الْأَعْجَابِ إِلَى الْحُسْنِ فَالْمُسْتَمِلُ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْبَدَلُ  
وَلِذَلِكَ سَمِيَ بَدَلُ الْأَشْتِمَالِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَبْدَالَ كُلَّهَا لِذَلِكَ  
فَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ اعْجَبَنِي بِبَدْرَاسَةٍ فَالْأَعْجَابُ بِالشَّبْهِ إِلَى الرَّاسِ مِثْلُهُ بِالشَّبْهِ إِلَى  
الْحُسْنِ فِي أَشْتِمَالِ الْمَعْنَى وَالْجَوَابُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَصْرَفُ فِي الْأَصْطِلَاحِ فِي  
الْقِسْمَةِ فَلَمْ يَنْسَمِ مِنْ مَسْمُومٍ بِأَنَّهُمْ جَعَلُوا عَلَيْهِ الْمَعْنَى وَهُوَ مُخْتَصَرٌ بِذَلِكَ الْأَسْمِ وَإِنَّمَا



الذي يقال الأول لا يستقيم لأنه لو كان الاشتغال الأول على الثاني لا يمنع  
العجز عن زيد سلطاناً ولو كان الثاني مستملاً على الأول لا يمنع ضرب زيد علامة فإن  
العلم لا يستعمل على زيد بوجهه وليس مشروطاً بتطابق البدل والمبدل منه  
تعزيزاً وتذكيراً إلى آخره قال الشارح هذا بخلاف الصفوة التأكيد في  
علم المبتدع وإذا كان الأول معروفاً أو نكرة كان ما هو كالشبهة له لذلك والبدل إنما أن  
يقول في علم بلدر العامل فيظهر الأمر وصير كالجملتين فلا يلزم الظاهر وإنما أن  
يقول عاملة العامل الأول ولكن لما كان مقصوداً أو الأول كالتمه لم يلزم مطابقة  
كما لزم في التمه لقوة ما هو أصل وضعف ما هو فرع فالبدل لصلته لأنه مقصود  
والصفوة فرع لأنها تتمه وإنما لم يحسن تبدل التكرار من المعرفة إلى الموضوعه لأنها  
إن كانت تبدل الكل من الكل فهي في المعنى ولا يحسن أن يوتي المقصود من غير  
زياده على ما هو غير المقصود وإن كان غير تبدل الكل من الكل لزم أن يكون ثم  
ضمير يرجع إلى المبدل فإن كان متصلاً به رجع معرفة وإن كان منفصلاً عنه  
موضوعاً به وما اتصل به أعجبني زيد رأسه وحسن له فلاجل ذلك وجب ما ذكر  
وهذا في غير تبدل الغلط فلا يجري فيه لغو المعنى المذكور إذ قد غلط بذكر زيد  
وانتفعي جارا فهذا مما يدل على أن تبدل الغلط عندهم مطروح فصول  
وتبدل المظهر من المضمير الغائب دون المتكلم والمخاطب قال الشارح قوله  
دون المتكلم والمخاطب ليس على إطلاقه لأنه لا يجوز تبدل المظهر من ضمير المتكلم  
والمخاطب إذا كان تبدل استملاً فيقول أعجبتني علمك وأعجبتك علمي ومن جوزه  
في تبدل الاستملاً يلزمه جوزه في تبدل البعض لأنه في معني تبدل الاستملاً لأنك

إذا قلت أعجبتك لم يلزم منه عرض لوجهك في قولك أعجبتني وجهك فالوجه الذي  
أعجبني تبدل الاستملاً موجود في تبدل البعض وإنما امتنع في تبدل الظاهر من المضمير  
لأن الأول لخص من الماني والمقصود من البدل البيان المضمير أعزف لاسيما إذا  
كان أعزف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب فجاز فيه ما لم يجز فيهما فإن قيل فقد  
جوز تبدل البدل من المعرفة فكيف منعتم تبدل المعرفة من معرفة هي أعزف  
منها وكان ذلك في التكرار أولى فالجواب إنما جوزه لأنه لا شعار صفه التكرار بمعنى  
لم يشعر به المبدل منه ولا يلزم مثله في تبدل الظاهر من ضمير المتكلم فقال جوزه  
شرط الصفه فلما جوزه لأنه لا ياتي إلى أن يوصف المضمير لأن البدل هو المبدل منه  
إذا كان تبدل الكل من الكل وإذا كان كذلك قلنا وصفاً الأول المضمير وإذا  
وصفنا الثاني فافترقا وشاهد تبدل الاستملاً من ضمير المتكلم قول الشاعر  
ذريني أن امرئك لن يطاعا وما العيتني حلمي مطاعاً <sup>مطل</sup> أما تبدل المضمير من المظهر  
فجاز على كل حال لأن المثال هو المقصود وهو أعزف من الأول وأما المضمير من  
المضمير فجاز لما فيه من التأكيد لقولك زانيتك أبال والاحسن في مثل هذا أن يجعل  
الأكيد لا يعطف اليسان قال صاحب الكتاب هو اسم غير صفه فكشف  
عن المراد كشمها إلى آخره قال الشارح ونقال أيضاً تابع غير صفه إلى به  
ليان الأول قال والذي يفعله من البدل أمران أحدهما قول المزار وهذا  
الاستشهاد إنما أوردته من يسلم الامتناع في الصارب زيد فاما من جوزه فلا  
ترد شاهداً لأنه يلزمه ومن لم يجوزه فله أن يقول ليس حكم النابع لحكم الأصل  
قرباً تابع جوزه منه ما لا يجوز في الأصل لا ترى أن يتفقون على جواز كل شاهد



وَحَلَّتْهَا بِذَرْفٍ وَأَوَّلَتْ تَحْلُهَا بِمَجْزُوعٍ رُبُّ رَجُلٍ وَقَالَهُ وَتَوَلَّتْ رُبُّ عَلَامَةٍ بِمَجْزُوعٍ  
فَعَلَى هَذَا لَا يَلِيزُ مِنْ أَمْتِئَاعِ التَّارِكِ بِشَرَا تَصَرُّحًا أَمْتِئَاعِ التَّارِكِ بِشَرِّ تَقْدِيرٍ أَوْ جَوَابَةٍ أَنْ  
يُقَالُ لَيْسَ الْبَدَلُ فِي حَلِّ الْمَعْطُوفَاتِ وَلَا نَقِيَّةِ التَّوَابِعِ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي حَلِّ التَّائِي  
فِي جَمِيعِ أَشْئِهِ وَالْمَعْطُوفُ وَأَنْ كَانَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فِي حَلِّ التَّائِي فَلَيْسَ فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَلِيزُ مِنْ جَوَابِ تَابِعٍ لَيْسَ فِي حَلِّ تَلْزِيهِ الْعَامِلِ الْعَطْفُ بِالْجَرْفِ  
قَالَ صَاحِبُ الدَّخَائِلِ هُوَ يَجُوزُ قَوْلُكَ جَانِي زَيْدٍ وَعَمْرُوهُ وَلَكِنْ إِذَا أَنْصَبْتَ وَأَخْزَرْتَ  
إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ تَابِعٌ تَوْسُطِيَّةٌ وَبَيْنَ مَبْنُوعٍ وَأَحَدِ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ الْعَطْفُ  
يُطْلَقُ بِاعْتِنَاءٍ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى عَمَلِ الْمَتَكَلِّمِ هَذَا الْعَمَلُ الْمُخْتَصَرُ وَالْآخَرُ عَلَى نَفْسِ الْمَعْطُوفِ  
وَقَوْلُهُ الْعَطْفُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لِلْمَعْطُوفِ لِأَنَّهُ تَفْصِيلٌ لِمَا تَقْدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ بِأَلَيْتٍ وَصَفِيٍّ  
وَبَدَلَ وَعَطْفُ بَيَانٍ عَطْفُ جَرْفٍ هُوَ يَفْصِلُ لِلتَّوَابِعِ فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْطُوفِ ثُمَّ  
الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا أَوْ مُضْمَرًا مُتَفَصِّلًا فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا  
لَمْ يَخْلُ الْمَعْطُوفُ مِنَ التَّائِي أَيْضًا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ثَلَاثَةِ شَعْبَةٍ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ ظَاهِرًا وَالثَّانِي ظَاهِرًا  
جَازَ الْعَطْفُ مُطْلَقًا وَأَنْ كَانَ الثَّانِي مُضْمَرًا مُتَفَصِّلًا جَازَ عَطْفُهُ أَيْضًا وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَرْفُوعِ  
وَالْمَنْصُوبِ أَوْ لَيْسَ فِي الْمَجْزُوعِ مُتَفَصِّلًا فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مُتَّصِلًا تَعَدَّ عَطْفُهُ أَوْ لَا يَتَفَصَّلُ  
بِحُرُوفِ الْعَطْفِ فَإِنْ قُدِّرَ إِلَيْهِ وَجَبَ إِعَادَةُ الْعَمَلِ لِيَتَّصِلَ بِهِ أَوْ كَانَ تَمَامًا كُنْ مُضْمَرًا  
لَهُ أَقْسَامُ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُضْمَرًا مُتَفَصِّلًا وَكَانَ الثَّانِي ظَاهِرًا جَازَ عَطْفُهُ وَلَا يَكُونُ  
كَذَا فِي الْمَجْزُوعِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مُضْمَرًا مُتَفَصِّلًا جَازَ أَيْضًا فَإِنْ كَانَ  
الثَّانِي مُضْمَرًا مُتَّصِلًا بِمَجْزُوعِهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَا يَتَفَصَّلُ بِحُرُوفِ الْعَطْفِ وَلَا  
يُمْكِنُ التَّحِيدُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا أُعِيدَ الْأَوَّلُ وَجَبَ أَيْضًا الْإِنْفِصَالُ مُضْمَرًا ثَلَاثَةً أَقْسَامُ

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا وَكَانَ الثَّانِي ظَاهِرًا لَمْ يَخْلُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْزُوعًا فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ  
بِمُتَفَصِّلٍ عَلَى الصَّحِيحِ الْعَصِيحِ وَإِنْ كَانَ مَجْزُوعًا لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ  
وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا عَطْفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِهِ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي مُضْمَرًا مُتَفَصِّلًا  
كَانَ حُكْمُهُ فِي الْمَرْفُوعِ بِالتَّائِي وَفِي الْمَنْصُوبِ بِغَيْرِ شَرْطِهِ وَلَا يَقَعُ فِي الْمَجْزُوعِ فَإِنْ  
كَانَ الثَّانِي مُضْمَرًا مُتَّصِلًا تَعَدَّ عَطْفُهُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي غَيْرِهِ  
فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ نَصَارَ الْجُمْلَةِ تَسَعُهُ وَهِيَ أَمْتِئَاعُ الْعَطْفِ عَلَى الْمَرْفُوعِ إِلَّا بِشَرْطِ  
التَّائِي بِإِثْبَاتِ الْمُنْفَصِلِ أَوْ مَا يَتَوَقَّعُ مَقَامَ الْمُنْفَصِلِ وَكَذَا أَنَّهُ فِي حَلِّ الْجَرْفِ وَهُوَ لَا يُعْطَفُ  
أَخْرَافَاتُهَا بِالصُّورَةِ بِالْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ لِيَكُونَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ لَفْظًا وَأَمَّا الْمَجْزُوعُ فَلَا  
يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ لِأَنَّ الْمَجْزُوعَ إِذَا كَانَ مُضْمَرًا اشْتَدَّ اتِّصَالُهُ بِهِ  
كَاتِّصَالِ الْمَرْفُوعِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَامْتِنَاعُ الْعَطْفِ عَلَيْهِ كَمَا  
امْتِنَاعُ فِي الْمَرْفُوعِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُضْمَرٌ مُتَفَصِّلٌ يَفْعَلُ بِهِ كَمَا يَفْعَلُ فِي الْمَرْفُوعِ فَأَعَادُوا  
الْعَامِلَ الْأَوَّلَ لِيَكُونَ فِي حَلِّهِ الْأَسْتِقْلَالُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ الْمُضَافُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ  
مُضْمَرًا صَارَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ فَكَمَا لَا يُعْطَفُ عَلَى التَّنْوِينِ كَذَلِكَ لَا يُعْطَفُ عَلَى هَذَا الْمُضَافِ  
إِلَيْهِ وَبَيَانُ كَوْنِهِ مُشَبَّهًا بِالتَّنْوِينِ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ مَعَهُ دَلَامَا كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ لَا يَسْتَقِلُّ  
مَعَهُ التَّنْوِينُ كَلَامًا فَكَمَا لَا يُعْطَفُ عَلَى التَّنْوِينِ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُضَافِ وَأُخْبِرَتْ  
هَذِهِ الْعِلَّةُ لِأَنَّهُ يُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلِيِّ الزَّامِ تَجَوُّزُ زَيْدٍ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ أَوْ لَا خِلَافَ أَنَّهُ  
يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ زَيْدٌ بِكَ أَنْتَ فَلَيْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُصْحَفًا لِعَطْفِ الْمَرْفُوعِ فَجَبَّ  
مَا وَلَا يَبَانُ الْمَجْزُوعَ أَشَدَّ اتِّصَالًا لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ مَعَ فَاعِلِهِ مُسْتَعْنٍ وَالْمُضَافُ مَبْعُوعٌ



المضاف اليه غير مستغن فلما استند اتصاله الازمن الفاعل خولف بينه وبينه ان  
الخطف فلو قيل انه لا يلزم لم يلز بعيدا وذلك من وجهين احدهما ان قولك مررت  
بك انت مخالف للقياس ولكن منع مانع هاهنا وهو انهم لو قالوا انك انت وزيد  
لكانت هاهنا مخالفة لقطعه ومعنونه وفي قولك مررت بك انت ليس فيه  
الاخالفه التقدير ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير لا ترك  
ان بعضهم يقول انهم اجمعون لا احد يقول ان القوم اجمعون فهذا جواب لمن  
تمسك بالوجه الاول الذي جعله كالفاعل ولا يجعله كالشئين قال  
صاحب الداب ومن اصناف الاسم المبني قال وهو الذي يكون اخر وحركته  
بلا عامل قال الشارح هذا المبني وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل  
وهو صحيح لانه من حيث اللفظ مثل الاغراب واخذ يتكلم في سبب البناء  
لان الاصل في الاسماء الاغراب على ما تقدم ثم قال وسبب بناءه  
مناسبه ما لا يمكن له فقال مناسبة ولم يقل مشابهة لان بعض المبتنيات  
ليس مشابهة لما لا يمكن له المضاف الى المبني وباب مساوي فجار على ما  
سبق في مكانه وقال ما لا يمكن له لدخول الحرف والفعل الماضي والامر  
ولو قال مناسبة الحرف لورد عليه نزال وفجار واشباهها فانها لم تشبه  
الحرف فذلك عدل الى ما يدخل فيه الفعل ثم اخذ في تفصيل المناسبة فقال  
يتضمن معناه جوائز وامتن يتضمن ان معنى هذه الاسماء فهم وامتن  
لام التعريف على مذهب اهل الحجاز على ما سياتي في موضعه او شبهه  
كالهجات اشبه المتهات الحروف لاجتياها الى ما يضم اليها من لفظ او قرينة



وكذلك المتهات او قوله موقفة كمال يعني وقوة موقع ازل او مشاكلة للواقع  
موقفة يعني مشاكلة لزال وسبب اني او وقوة موقع ما شبهه كالمنادي  
المضموم يعني وقوة موقع المضموم المشبه للحرف مثل قولك ياريد وشبهه  
او اضافته اليه يعني الى ما اشبهه اما ان يعني الى ما اشبهه او الى ما لا يمكن  
له فان حملناه على الاول ورد علينا على غير عاين المشيب فانه مضاف الى  
ما لا يمكن له وهو الفهم الثاني وان حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ فانه  
مضاف الى ما اشبهه يعني ما اشبهه ما لا يمكن له فكان الاول ان يقول  
او اضافته اليه لوالى ما اشبهه ولعله لئلا ياد او اضافته الى ما اشبهه لتقديم  
وكثره وتوجد اضافته الى ما لا يمكن له من طريق الاولى قال السبب  
ولمنا على السؤلون هو القياس لانه اخف ولا يعدل من الاخف الى الاثقل  
اللمعارض فقال وللمعارض ثلثة اسباب الهرب من التقا الساكنين وهو ظاهر  
وليس اسبابا لفظا او حكما للفظ يعني به كات التشبيه لانهما يفتحان  
اول الكلام وقولك كريدك جوت فلو لم يتر على الجزاء لادى الى الابتدائيات  
وهو معتد وقوله حكما يعني كات المضموم نحو قولك اكبر منك فان الكاف  
اسم مستقل والاسم المستقل عرضة للتقديم والناخير وهو في حكم ما يصح  
تقديمه واما عرض له معارض منع من تقديمه فهذا معنى قوله حكما ويعرض  
البناء يعني ان يكون الاسم معربا او ما يعرض له البناء في موضع معارض فبني على  
الحركة تشبهها له بالمعربا في المتهات قال الشارح هذا المضموم لانه  
ما كان مكلم او مخطب او هابيب بغيره فان اعرض عنه بان في الجدة او الجواب



ان الغرض التعرف فلا افضل ما في طريق كان فهو المقصود وقد يقال اذا قصد الحري  
في اصطلاح الجدة وروي ان الجدة لا بد له من فصل يجمع حمله انواعه ويوجد فيها  
دون غير ما قيل المضمير ما وضع لمدلوله بقرينه غير الاشارة الى انه ينبغي ان يهاهم  
بجملته وروي ذلك شبه للتعديل الذي فيه وكل جند قوله والمستمر ما يوي  
كالذي في رد ضرب قال الشارح لا خلوا ما ان يكون الدال على الفاعل  
الفعل نفسه من غير تعدد يراو فقد رخص غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو  
الدال فهو فاسد من وجهين احدهما انه يؤدي الى ان ضرب ليس فعلية ياول  
من اسمية لانه كما دل على حدث مقترن بزمان فيقد دل على شيء اخذ  
وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقته  
الفعل وهما متضادان وهو فاسد والاخر الاطباق على الجملة مركبة  
من لفظين منطوقين هما او مقدرين منسوب احدهما الى الآخر وعلى هذا لا  
يلو ان لفظ الفعل اذا لا يقدر عندكم بطل هذا المذهب وان قيل  
ان المضمير مقدر فيجب ان يكون محذوفا وانتم تقولون ان الفاعل لا حذف  
والا لزم ان يكون كما المفعول والجواب ان الفاعل علم من  
لغيرهم انهم لا يحذفونه والمفعول علم من لغتهم انهم يحذفونه وقد بطر المفعول  
المحذوف ما يجعله في حكم الموجود وقد بطر على الفاعل ما يستغنى  
عن التلفظ به مثال المفعول المذكور قوله وفيها ما يشتهى النفس  
وشبهه لانه لا بد من ضمير على الموصول الفاعل المذكور ان يكون بعد  
تقديم الذكر وكون الفعل الماضي كواحد من ذكر او مؤنث او كونه مضارعا

مطلقا او لغايه مفرد او كونه امرا مخاطبا من كسر تحذف كلها فسر ان  
تستغنى لاجلها عن التلفظ بالفاظ تدل على الفاعل والتم الحذف فيها  
كما التزم حذف الفعل وغيره في مواضع ولا يمكن لما كان باب المفعول  
باعتبار مفعوليه الحذف من غير تعدد يراو قيل عند عدم التلفظ به يحذف  
في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الموجود غير عند  
عدم التلفظ به بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضربك في  
الاجتياح اليه كالضمير في قوله فيها ما تشتهى النفس وان كان احدهما  
فاعلا والاخر مفعولا فسببت ان مذهب التقدير هو الصحيح والذبح  
بدل عليه من حيث اللغة علمنا بان كل قسم من اقسام الضمائر  
للمخاطب خمسة كانت وبابه واياك وبابه وضربت وبابه وضربت فقولم  
بجعل الضمير مقدر اجتنى تقول زيد ضربت وهند ضربت وضربا وضربوا  
وضربن لم تكن خمسة لان ضرب في المذكر هو ضربت في المؤنث  
فلو كان الدال على الفعل لم تكن مختلفة لم تعد الا واحدا قلت تاء  
الباييت لازمة في احدهما فعدت باعتبارها فليس مستقيم لان التانيث  
لا تدخل لها في الضمائر والدليل عليه ان احدا لا يعد ضربا وضربا جميعا  
الا فسمما واحدا وعلى ما ذكرت هما فسمان وهو فاسد قال  
والجروفت التي تصل يا اخلف الناس في اياك ونحوها فقل ما ذكره  
وهو المناخرون وقيل ان يا اسم اضيف الى ما بعده كضافة كل وبعض  
وهو مذهب المبرد وقال بعض يعصم ايا اسم مضمرا اضيف الى



الكاف ولا يعرف اسم ضمير اضعف الى غيره وهو مذهب الخليل ومنهم من قال  
اسم ظاهر اضعف الى الكاف وهو مذهب الزجاج ويشبه قول المبرد ومنهم  
من قال لا ياعلمه والكاف هو المضمير ومنهم من يقول اياك بكال هو المضمير  
والصحيح هو الاول والدليل عليه انها اللفظ اتصلت بسببه بما لفظه  
واحد يبين بها من يرجع اليه الضمير فيجب ان يكون خروفا كالثاني انت ونبت  
المضمر انت لو حيز احدهما انها اشبهت الحروف في احتياجهما الى غيرهما كاحتياج  
الحروف الى غيرها والثاني انهما لم يوجد فيهما سبب الاغراب فان السبب هو  
اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة وهذه صيغتها بخلافه فيقوم اختلاف  
الصيغ مقام الاغراب فلم يوجد فيها سبب الاغراب فصل ولان  
المتصل اخصم يشوعوا الى اخرها قال الشارح قد تقدم ان المتصل  
متصل ومنفصل والمنفصل لا يضاف اليه الا عند تقدير المتصل لان المتصل اخص  
ويتعدى المتصل في المفعول والمنصوب وذلك ان تقدم على عامله فلا يمكن  
اتصاله مع تقدمه او اتصاله به وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله  
للفصل او لا يذكر عامل لفظي فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به ولذلك  
لم يقع الجرور الا متصلا لتعذر ما ذكره لانه لا بد من اللفظ باخبار متقدما  
على الجرور فتعذر جمع ما تقدم من محوورات الافعال فوجب ان لا يكون  
الامتصال مثال ما تقدم قولك اياك اكرمته ومثال ما يفصل عنه ومن  
قوله ما نظر الفارس الا اناي وجامع الله وانت ومثال ما لا يدركه عامل  
هو ضرب والدرهم انت وقد جاء المتصل في الموضع الذي تعذر هو فيه للصورة

المتصل

وجاء المتصل في الموضع الذي لم يتعذر فيه المتصل فالاول مثل قوله اياك ديار  
والثاني مثل قوله حتى بلغت اياك وقوله تقتل ايانا او رده على انه وضع المتصل  
موضع المتصل والقياس ان يقال في مثله تقتل انفسنا فاذن لم يضع ايانا  
الاموضع لانفسه ولكنه نظرا الى القياس الاصل المطرح وهو ان القياس ان  
تقال تقتلنا فكانه وضع ايانا موضع ذلك الضمير فصلا واذا التقى  
ضميران في نحو قولهم الدرهم اعطيتك الى اخره قال الشارح يعني ليس  
الاول منهما مفعولا ومثله يرشد اليه والاورد عليه ضربك فانها لا  
يأتين الا متصليين حاز في الثاني الاتصال والانفصال فالانفصال لا مكانه والاتصال  
لغيره وتنبه بالتعذر لادائه الى اجتماع ثلث مضمرات في مثل قولك اعطيتك  
واذا جاستصلا فاجلها ما ذكر من تقدم المتكلم على اخيه وتقدم المخاطب  
على الغائب تقدم ما لا يهم فالاهم واذا انفصل الثاني لم تراجع هذين الترتيب  
المذكور لان المتصل كالمظهر في الاستبداد بنفسه فلم يلزم فيه ما يلزم في المتصل  
الا ان يكونا غائبين فان الاختصار في الثاني الانفصال كراهية اجتماع الالفاظ  
المماثلة وقد جاء متصلا شاذ في قوله لضعفهاها واستشهد بالبيت ومعناه ان نفسه  
طابت لاصابة الشدة من اجل هذين الفاعلين له بالشدة لاصابتهما مثلها وفي البيت  
اشكال فان الضمير عبارة عن الشدة فاذا قدرت اضافها الى المفعول  
وهو الظاهر وجب ان يكون ضميرها فاعلا في المعنى ولا يستقيم لو حيز احدهما  
ان ما ليس من ضمير الرفع والآخران ضمير الفاعل لانهما في بعد ضمير المفعول  
ابدا فالوجه ان الضمير بمعنى الاصابة اضعفت الى الفاعل الذي هو ضمير



الشبه ثم ذكر بعد ذلك المفعول فكأنه قال لأصابه هذين المشددة التي عبر عنها  
بالضغينة أو لا قال - والاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الأفعال وإن كان  
المفعول مرفوعا لأن خبر كان هو خبر المبتدأ في المعنى فكأن خبر المبتدأ لا يكون  
المتصلا فكذلك خبر كان وأخواتها كان عن باب الأفعال فخصت عن  
اتصال ضمير من كما فصرحت أن وأخواتها وجه ضعفها أن المتصوب فيها ليس  
مفعولا في المعنى وأيضا فإن أكثر الناس على أنها لا دلالة لها على الحدث  
فصل والضمير يكون لازما وغير لازم إلى آخره قال - الشارح  
يعني بقوله اللزوم أن الفاعل لا يكون لا مضمرا ولا يكون ظاهرا ولا متصلا  
والدليل على أنه لم يرد بالضرورة إلا المتصل مستثنا كان أو بارزا أنه مثل  
بما يصح أن يكون يرد أمثل فعل وتعمل للمخاطب لأنك تقول أفعلا وتعملون  
دليل على أنه لم يرد المستثنى خاصة كما وقع في بعض النسخ والدليل على أنه لم يرد  
المتصل أن جميع أمثله في اللزوم لا يستقيم أن يكون فيها المتصل وأيضا  
فإنه مثل في غير اللزوم المتصل بقوله ما قام إلا هو وقوله وتعمل للمخاطب  
احترار من فعل الغائبة فإنه لا يكون لازما وهو يتكلم في اللزوم وإنما لم يقع الفاعل  
في هذه المواضع إلا مضمرا من جهة أنها الفاعل موضوعه بقرينه لازمة للتكلم  
والمخاطب وهو موضع المضمر ألا ترى أن المتكلم لا يقول عن نفسه إلا أنا وشبهه  
ولا يقول المخاطب أنت وشبهه فلو وقع موضعها في غير ضمير لاختل وضع باب  
المضمرات وغير اللزوم في موضعين أحدهما في فعل الواحد الغائب وفي الصفات  
يكون ضمير بقرينه يثبت ويعد - فلن يثبت وجب الإضمار والواجب لإظهار

وكان لك جاء الوجهان بخلاف الأفعال الأول فإن قرأناها لازمة فلم يقع فاعلها إلا  
مضمرا فكذلك كان لازما ثم ولم يثبت لازما هاهنا ومن غير اللزوم ما يستلزم  
في الصفات لما ذكرناه من أنه كفعل الغائب باعتبار قرينه يجوز الخلو عنها فكذلك  
جاء في الوجهان فلا جرت الصفة على غير من هي له جازمير الفاعل متصلا ولا  
تكون متصلا وتكون ذلك في الأخبار والصفات والأحوال والموصولات بالالف  
واللام فمثال الأخبار قولك ههنا زيد ضاربه ومثال الصفات مزرعت  
بجرح ضاربها ومثال الأحوال ركبت الفرس طارده أنا ومثال الموصولات  
بالالف واللام الفرس الزاكبه مودله عليان أحدهما أن اسمها الفاعلين سقصر  
في القوة عن الأفعال فلا يلزم من تحمل الأفعال ضمير ما ليست جارية عليه  
مع ثوبها تحمل هذه مع ضعفها والثاني أن الأفعال تحصل في أكثر ما يصيغ الضمائر  
التي تعرف بها من هي له لأن أكثرها بارز وأما اسمها الفاعلين فلا تحصل  
بها مضمرا بارزا وإنما يكون مستثرا فلا يلزم من تحمل الأفعال هذه الضمائر  
مع وجودها بارزة في الأكثر تحمل اسمها الفاعلين هذه الضمائر مع عدمها فإن  
فصل اسمها الفاعلين وإن لم يبر ضمائر ما فالجوزف التي بينهما من هي له  
لعطا كما بينه الضمائر نفسها فأنك إذا قلت صاربان علم أنه للمثنى كما علم بضمير  
وإن اختلفت الألفات وكذلك صاربان مثل صاربان إذا حصلت الدلالة  
فلا فرق بين أن يكون ضمير أو غير ضمير فالجواب من وجهين أحدهما أن هذا  
وإن وجد في إجاد الصور فهو معتود في أكثرها ألا ترى أن ضربت وضربت وشبههما  
اسم الفاعل ضارب وإن اختلفت الضمائر فقد تحقق في كثير من الصور



الثالث في الأفعال دون الصفات والثاني لو سلمنا أن ذلك في كل الصفات  
 كانت هذه الحروف في الصفات قرينة في الأفعال أنفس الضمائر فلا يلزم  
 من الاستغناء بما دل عليه الشيء نفسه بوضعه الاستغناء بما دل عليه بقربه  
 فحصل الفرق بينهما فصل ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل  
 اللفظية وبعد ما إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع حروف التعريف  
 عليه كما فعل من كنا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة إلى آخره قال  
 الشارح شرط هذا الباب ما ذكره من الشرط وشرط أن يكون الخبر معرفة لأنه  
 لا يقع اللبس إلا إذا كان معرفة لأن إذا قال زيد منطلق لا يلتبس بأنه نعت  
 ولم شرط في المبتدأ أن يكون معرفة لا لا يكون إلا معرفة وما يقع نكرة  
 بتأويل لا يقع خبره معرفة وقد قيل الخبر بالتعريف فعلم أنه مخصوص بأن يكون  
 المبتدأ معرفة وذلك في امتناع دخول التعريف عليه كما فعل من كنا إنما  
 حتى أفعل من كنا أفعل ذلك مثله فعلى هذا لا يجوز أن يقول زيد هو علام رجل  
 وإن كان متسعاً دخول حرف التعريف والفرق بينهما أن أفعل من كنا يشبه  
 للمعرفة شيئاً قوياً من حيث المعنى حتى أن معنى قولك أفعل من كنا الأفعل  
 باعتبار فعلية معنوده ولذلك قام مقامه وليس علام رجل كذلك فإنه  
 إنما امتنع دخول حرف التعريف عليه من جهة أن الإضافة قد تكون  
 للتعريف واللام للتعريف فلهذا أجمع بينهما مخلاف أفعل منك قال  
 وهذه الضمائر لا تحلوا ما أن يكون لها موضع من الأعراب أو لا باطل أن لا يكون  
 لها موضع من الأعراب لأنها كلها في التركيبات لها موضع من الأعراب فنعين

أن يكون لها موضع من الأعراب فإذا كان لها موضع فلا يحلوم أن يكون نفعاً  
 أو نصباً أو جرّاً ولا عامل لواجب منها وإنما قلنا أن لها موضعاً من الأعراب  
 لأنها مضمرة فتجري على قياس باب المضمرات أما النصب والجر فغير مستقيم  
 لأن لفظه لفظ المرفوع وأما الرفع فلا يستقيم لأن عوامل الرفع اللفظية  
 كلها منتفية والعامل المعنوي لا يصح لأنه لو كان مبتدأ لا يرفع ما بعده وأنت  
 تقول كان زيد هو المنطلق ولا يستقيم أن يكون حرفاً لأن الحروف تليق بطريقة واحدة  
 وهذا شعير باعتبار من هو له بالكلم والغيبة والخطاب والتمني والجمع والمذكّر  
 والمؤنث وهذه أحكام الضمائر دل على أنه ليس من قبيل الحروف وقد أحجب  
 عن ذلك بأن خبره لا يمتنع حقيقته بدليل تغير الحرف في أوليك ألا ترى أنك  
 تقول أوليك وأوليككم وهو حرف باتفاق وأحجب عنه بأن حرف  
 الخطاب يتغير باعتبار الخطاب وهذا شعير باعتبار المضمرة أنت اعتد زعمه بأن  
 مثله قد جاء في آياه وآياله وأياهما في الخطاب وغير الخطاب وفي حروف على  
 المذهب الصحيح وأحجب عنه بأن هذه على هذا المذهب إنما هي محارو والمثبت  
 صاحب المضمرة الذي هو أمه وأما حرف حتى فهو غير متين بخلاف كاحلوف الضمائر  
 فليشبع هو في اللغة والصحيح أن لها موضعاً موضعاً على حسب ما قبلها  
 مؤكداً فإن كان مرفوعاً فهو واضح وإن كان منصوباً كان لفظ المرفوع واقعاً  
 موقع المنصوب ولا بعد أن يؤكد المنصوب بالضمائر المرفوعة بدليل قولهم  
 ضربي أنا وضربنا نحن قوله ويدخل عليه لأم الأبتدأ فيه تسامح لأن  
 الاصطلاح في هذه اللام أن تسمى الفارقة لأنها تفرق بين المحقق والنافية



ولكن سبها لأم الابتداء وان كانت لازمة فانه نظر الى أصلها لان أصلها الابتداء وتسميته  
أهل البصرة فعلا أقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ  
ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفعل كان تسميتها فعلا أولى وتسميته الكوثيرين  
عمادا نظرا الى أن السامع أو المتكلم أو ما يعتمدان في الفعل من الصفه والخبر  
فتسموها باسم ما يلائمها ويؤدي الى معناها فكانت تسميته البصريين أظهر  
فصل ويقتدون قبل الجملة ضمير اسمي ضمير الشأن والقصه وهي المحمول  
عند الكوثيرين قال الشارح تسميه البصريين أقرب لأنهم سموه باعتبار  
معناه لان معناه الشأن والقصه والكوثيرون لا يخالفون في أن معناه ذلك  
وأيضا سموه بامر اخر ملازم وهو كونه عاندا على غير مدح أو ذم ولكن على ما ليس  
ثانيا فتسميته باسم معناه أولى ولا يخالف البصريون في أنه محمول ولا يخالف  
الكوثيرون في أنه يفتى بالجملة فان وقع اخر اعاد على ما تقدم ولم تحتج الى تفسير فيخرج  
عما نحن فيه ولا يكون الا في الموضع الذي تقع فيه الجملة لان شرطه ان يفتى بالجملة  
وأيضا وضعوه ليعطوا القصه المذكورة بعده لان الشيء اذا ذكر بينهما ثم فسره  
كان اوقع في النفس من وقوعه مفسرا ولا يكون متصلا ومنفصلا فالمتفصل  
يجب ان يكون من نوعا بالابتداء غاييا اما كونه غاييا فواضح واما كونه من نوعا  
ولانه لو كان منصوبا أو من نوعا غير الابتداء لم يكن بد من عامل فلو كان عاملا  
لوجب اتصاله فيخرج عن الاتصال فاذن لا يكون الا منفصلا عند  
عدم العوامل واذا عديم العوامل وجب الرفع على الابتداء او يكون متصلا في  
كل موضع كان ثم عامل في الجملة فالعامل لا يخلو ان يكون نفعا أو ناصبا

فان كان ناصبا وجب ان يكون متصلا بارزا اما اتصاله فلقد تم عامل اتصاله واما  
بروزة فان ضمير النصب لا يكون الا بارزة كقولك انه زيد ياتي ولا يجوز في شئ  
الكلام ان يدعى قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع  
جذب فيجذب وقد جاء في الشعر مجذوبا لا مستترا لان الحرف لا يستتر  
فيه ويزول من المجذوف والمستتر وان كان لعامل نفعا وجب ان  
يكون مستترا لانه ضمير مرفوع غائب مفعول فيجب ان يكون مستترا قياسا على سائر  
الضمائر مثله مفعول كان يد منطلق فلو ابرزته لم يجز لان الضمير المستتر  
لا يظهر ويكون مؤثرا اذا كان في الكلام مؤثرا فكأنهم قصدوا الى المناسبه  
والا فللمعنى سواء ذكر اكل او مؤثرا قال الله تعالى فانها لا تقي الاضداد  
ولكن تعي القلوب التي قال اولم يكن لهم آية ان على قراة ابن عاصم عامر  
وعلى ما قراة الجماعة فليس من هذا الفعل لان به خرها وان يعلم اسمها وليس  
ايضا من الحكم اخر وهو التانيث لا قراهم بالما ولا يحتم قراة ابن عامر في  
هذا الناصب بل يجوز ان يكون التانيث لاجل آية ويكون الخبر لهم لان  
يعلمه لئلا يؤدي الى ان يكون الاسم بكرة والخبر معرفه ويكون ان يعلمه  
بدل من آية او مستترا فخير مبتدا مجذوف على جهة التفسير لآية التقدير  
هو ان يعلمه واما حمل الخوثرين قراة من عامر على الوجه لما يلزمهم من تعسف  
ما في ان يعلمه لانهم في جملة بين بعيد ومعتذر اما المعتذر فهو ان يكون  
خبرا واما البعيد فهو ان يكون بدلا او تفسيرا ومثل هذه الابدال قليل  
والاضمار والتفسير على خلاف القياس ويؤولهم لادخولهم الى اخره لا يستقيم



ان يكون من باب قايما وقعدا الزندان لانك اذا جعلت قلوب فاعلا للربغ وجب ان  
يكون في كاد ضمير القلوب في كاد وشبهه لا يكون لا مستنيرا بالنا والابازنا  
بالنوز وكان يجب ان يكون كادت او كدن وان جعلت قلوب فاعلا لكادت مؤخرا  
لاسمها على خبرها وهو بخلاف وضعها موجب ان يكون في كاد ضمير الشان  
والجمله بعده مفسره له فصل والضمير في قولهم ربه رجلا الى اخره  
قال الشارح اختلف الناس في هذا الضمير فالصيرتون يقولون في جميع  
وجوهه فيقولون ربه رجلا وره امرأه والكوفون يقولون ربه رجلا وربها  
امرأه وربهم رجلا ومنه من اهل البصرة هو جارري على القياس لانه مضمهر  
منهم يجب ان يتحد في جميع وجوهه قياسا على الضمير في نعم وبيان نعم انه  
منهم هو ان وضع ربه ان لا يدخل الا على التكرات فوجب ان يكون الضمير  
منهم اليلا يودى الى قوت وضعها واذا وجب ان يكون منهما وجب ان  
يكون مفردا على ما تقرر في نعم والكوفون اما ان يقولوا ليس منهم فيخالقوا وضع  
ربه واما ان يقولوا هو منهم فيخالقوا وضع المهمات فاذا كان المذهب ما  
صار اليه البصيرتون واما لم يوصف لامر من احد هما ان الصفه انما يكون  
بعد معرفة الذات والذات منهما وجب تفسيرها بما يدل عليها انهم يكون  
الصفه كذلك التفسير فحصل المقصود من الصفه بوصف النفسين بالاني  
انه لما كان صورته صورة الضمير حمل على الضمير في انها لا توصف وان لم  
يكن فيه غير المانع من الصفه في الضمير لان الشيء قد يحمل على غير المعنى الذي  
من اجله الجمله الاصلية ومثاله ان العرب تقول ادرم واصله ادرم وهذا

معلوم وعلمته واضحة فجدوا الهمة الثانية كراهه اجتماع الهتين فاحكم حذف  
الهمة الثانية والعلة اجتماع الهتين ثم اجروا ادرم وانكروا بحري كبر  
في ذلك الجمل وهو حذف الهمة وان لم يكن فيه تلك العلة وهذا اجتماع  
الهمتين ولكنهم اجزوه بحراة لشبهه آخر وهو كونه فعلا مضارعاً مثله فصل  
واذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى الى اخره قال الشارح  
القياس ان ما في الضمير فيها على قياس الضمير وهو ان يقع بعد لولا الضمير المتصل  
المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع وقد روى الثقات عن العرب  
وقوع صور الضمير المجزوه بعد لولا وصور المنصوبه بعد عسى واختلف  
في توجيه هذا المذهب فقال سيبويه الضمير بعد لولا مجزؤه وبعد  
عسى منصوبه ولولا مع الضمير في هذه اللغة الضعيفه حرف جر وعسى  
مع الضمير في هذه اللغة حرف نصب وقال الاخفش لولا وعسى على ما كانا فالضمير  
بعد لولا وان كانت صورته صورة الجز في موضع رفع الا انه حمل المرفوع  
على المحذور والضمير بعد عسى في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على  
المنصوب وجبه سيبويه ان يقول هذه المسائل اما ان يكون التغير فيها في  
الكلمه الواقعة قبلها او فيها نفسها باطل ان يكون التغير فيها نفسها فوجب ان  
يكون التغير فيما قبلها وسيان انه لا ينبغي ان يكون التغير فيها نفسها لانا اذا  
جعلناها معييره كانت تعبريت كثيره تبلغ الى اثني عشر واذا جعلنا التغير فيها  
قبلها كان تعبرا واحدا ونقدنا وذكره لاننا نسا بتغير العاقل وجبه الاخفش  
انه نقول الاولي ان يكون التغير فيها لان تغير ما قبلها لا يعرف الا في مثل



لكن في غير ما انفسها لا يكاد يحصر كما ايد المصوبات والمجوزات والمرفوعات وموضع  
المرفوع في موضع المجزوز في قولهم ما انا كانت وموضع المصوب وعلامة نصبه  
الكثرة وموضع <sup>الكثرة</sup> الخفض وعلامة خفضه الفتحة وكان قد نزلت امثاله في كلام  
العرب اولى من تقدم وما لم يكن وليس ما ذهب اليه بقوى واما قياسه على ما  
انا كانت فصعق لقله استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه  
فانه اكثر واما موقع المرفوع موقع المجزوز في قولهم مررت بك انت فضعيف  
لا مرن احدهما انه لم يقع موقع ضمير اخراد لاضمير من فعل الخبر والاخر  
انه موضع ضروره اذ لا يمكن الا لذلك واما موقع المرفوع موقع المصوب  
فلفظ من التاكيد ومن البدل فاذا ما لواضحة اياه كانت بدلا واذا قالوا  
ضربه هو كان باليد اقصارا واما وقع هذا الموقع ضروره للفرق بين البدل  
والتاكيد بقي قول سيبويه سالما فصيح وتعدنا المتكلم اذا اصلت  
بالفعل نون قبلها صوتا له من آخر الحروف المجرولة على الفعل في دخول  
نون الوقاية عليها تنقسم الى ثلثة اقسام قسم يستوي في الامران وهو كل  
كلمة كان في آخرها حرف مشدد وهي ان وكان ولكن وان اما علة الاثبات  
فان يشبهها بالفعل واما علة الحذف فلا اجتماع النوات فيما ليس بفعل  
واما الموضع الذي الحذف اولى فهو لعل وعلته نزل اللام منزلة النون في قرب  
مخرجها مع لام اخرى قبل العين فلما لثرت المماثلات مع المتعارفات كان  
الحذف اولى وعلته اخرى وهو كون الحرف على اربعة احرف بخلاف ان نون  
على ثلثة احرف فلما طال هذا بالنون كان الحذف اجسزا ولما لم تطل ان الحروف

استوى الامران وان اوردت لكن وكان فالجواب ان كان هي كان المشبهة دخلت  
على ان فبقت ان على اصليتها استوا الامران اما لكن ان حفت والدليل  
علته تسوله ولكن في حجب العيد واللام لا تدخل الامع ان بقيت بعد  
حجبها بالنقل والادغام على ما كانت عليه في حوز الاثبات والحذف على السواء  
وان اوردت لكن على العلة الاولى فالجواب ان هذه كلمتان كما قلنا هاتين  
واما الموضع الذي احسن فيه الاثبات فهو لنت وعلته انه مشبه بالفعل ولم  
تعرض مانع من الاثبات وقد جازدها شاذ انظر الى انها ليست بفعل وقد فعلوا  
ذلك في الكلمات المبنيات على السلون عند ادخالها على المتكلم صوتا لها من  
الكثرة واذا كانوا قد صانوا الفعل القابل للتجزل والاعراب عن الكثرة لان  
يصونوا الحرف المبني على السلون عن الكثرة من باب اولى فيقولون مني وعني  
الى اخر ما ذكره ويقولون حسبي لانه ليس مبنا وهو مما به قولك نومي وقالوا  
قدي شاذ تشبيها له بحسبي لانه في معناه ولم يفعلوا ذلك في ابي ولدي  
وعلي لانها قلب الالف فيها يا فيجتمع مع المتكلم فتدغم وهي ساكنة فقد  
انت الكثرة ولا حاجة الى النون اسم الإشارة قال الشارح  
هي كل اسم وضع لمشار اليه ومدلولها باعتبار انقسام العقلية لانه  
المشار اليه لا يحلوا من ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل واحد منها لا  
يحلوا اما ان يكون مذكرا او مؤنثا الا انهم وضعوا الاثنين منها لفظا مشتركا  
وهو اول الجماعة المذكورين والمؤنثين بقى اربعة وضعوا الواحد منها لفظا  
مترادفة وهو الواحد المؤنث والفاظه ذي وثنا وثه وذه بقيت ثلثة وضعوا







به كبر لانه ذكرتم ان الضمير المنعول العائد على الموصول يجوز حذفه لقوله الله بسط  
 الرزق لمن يشاء ويقدر اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف وانما ضعف اذا  
 لم يكن مفعولا لانه يكون احد جزئي الجملة في غير الجزر وفي الجزر يلزم حذفه حذف  
 الجاز فيؤدي الى الاختلال او الحذف الكثير بخلاف المفعول فانه فضله  
 مفرد قوله وحذف الجملة التي يوصلها بها ان يكون معلومة للمخاطب هذا قياس  
 الصفات كلها لانه لم يوثق بها ليعلم المخاطب بشيئ جملة بخلاف الاخبار  
 وقد ثبت ان الذي جعله صفة فلا بد ان يكون معلوما كالصفات  
 كلها ثم قال وحذفه راسا واجزا واعنه بالحرف المتيسر به وهو لام  
 التعريف فيه نظرا لان الذي يكاملها للتعريف لان الالف واللام على  
 انفرادها للتعريف وقد صرح بذلك في قوله والذي وضع وصله فليكن  
 الذي يكاملها لصله للتعريف وتكون الالف واللام وحدهما للتعريف وانما  
 جاء الوهم من ان هذا الاسم بعيد التعريف كما يفيد الالف واللام وحدهما  
 حكم الالف واللام للتعريف وعند حذف الدال تسبكت الجملة فتصير مفردا  
 فلما جاء حذف الدال منها زاهوا ولفظها لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف  
 والداخله عليه اسم مفرد كالداخل عليه حرف التعريف حكم بانه حرف  
 التعريف والاولى ان يقال الالف واللام في قولك الضارب حرف  
 التعريف بمعنى الذي لانه كان الذي فحذف داله وبأوه وبقي حرف تعريفه  
 لان الذي يكمله لا تفصيل بل جملة للتعريف وقوله مشتبه  
 بقوله تعالى وحضتم كالذي خاضوا ان جعل ضمير الفاعل عائدا على الذي

هو كما ذكر من ان الذي بمعنى الذين يكون المعنى وحضتم مشبهين للذين  
 قالوا وخوضا مثل خوض الذين قالوا فلون هذا التقدير مصدرا وعلى التقدير الاول  
 جالا وان جعلنا الضمير العائد على الذي ضمير مفعول محذوف وجب ان  
 يكون الذي على يابه ويكون التقدير وحضتم خوضا مثل الخوض الذي خاضوه  
 فيكون مصدرا لا غير قال **البيان** الذي في باب الاخبار اوسع من  
 مجال اللام معناه قال **البيان** فائدة الاخبار في هذا الباب ان تعلم اذا  
 علمت نسبة جلم الى مبهمة او منسوب بالنسب اليه حكم مبهمة كيف تجبر عنه بالاسم  
 الذي يقصد به يبين ذلك المبهمة محب ان تصدرا الجملة بالذي وما شاكلها لانه  
 مبهمة عندك ولم تعلم غير نسبتها او منسوبه المذكور في الصلة فيصير الجمع مبتدأ  
 وجب ان يكون موضع ذلك الاسم ضميرا ترجع الى الذي ولا بد منه لانه  
 في المعنى انما ذكرت الجملة منسوبه الى مبهمة نسبت اليه او نسب لتعرفه ولو  
 لم تذكره لمعنى النسبة الى غير منسوب والمنسوب من غير نسبته فيجمل المقصود  
 بهذا المعنى واحتاج الموصول الى صله لان وضعه ان يصير جملة معه  
 هذه المشابهة المذكورة فاذا عرفت المقصود من وضع الباب في المعنى فانما  
 قالوا فيه اخبار عن الاسم الذي يذكره اخرا من جهة انه اوضح من الاول  
 لما ذكرنا من اهم الاول وهو هو في المعنى فنسب الخبر الى ما هو الاصح بالما  
 كانا كشي واحد وكان القياس ان يقال كيف تجبر بكذا وانما جري على ما ذكرت  
 لك من انه يكون اولها ما هو في المعنى زيدا مثلا فيقال كيف تجبر عن  
 هذا الذي هو زيد ثم كثر حتى قالوا كيف تجبر عن زيد وذكر صاحب

محمدا الاخبار بالذات



الظنون في الاخبار المستندة الى الموانع فقال ان قصدنا الجملة بالموصول فعلم ان  
كل موضع لا يصلح الموصول فيه لا يصح الاخبار ثم قال فترجف  
الاسم الى غير ما يعلم ان كل ما لا يصح باخبره لا يصح فيه الاخبار ثم قال واضعنا  
مكانه ضمير اعيان الى الموصول فعلم انه ما لا يصح اشارة لا يصح الاخبار عنه  
فامتنع الاخبار عن ضمير الشأن لعدم ناخبره وامتناع تقديرهم الذي عليه  
وامتنع الاخبار عن كل ضمير يعود على المبتدأ لانك تخرجه وتجعل مكانه  
عايدا الى الموصول فيبقى بلا عايد فتقدرنا خبره في المعنى وتقول لانهما  
اذا عادت الى الموصول بقي المبتدأ بلا عايد فيه ايهام انه لو كان ضميرا لفتح لان  
المبتدأ لا يحتاج الا الى ضمير واحد لقولك زيد في داره اخوه كالمبتدأ يحتاج  
الى ضميرين لو اخبرت عن الاخر لم يصح وانما لم يصح لان العرف ان يكون ولا  
بهم في الجزاء الخبر عنه ثم بعد ذلك ذكر الجزاء الاخر ليفيد بالتركيب والنسبة  
فايده وانت هاهنا اذا اخبرت لم تخبر بالضمير اذ يعود على زيد وزيد  
مدلوز في الجزاء الاول فلم تدرك شيئا فيه فايده فامتنع لعدم الفايده المقصودة  
بالاخبار فهو داخل في القيد الاول وتقول وترجف الاسم الى غير ما  
وهذا لا يترجف لانه يكون خبرا بغیر فايده فتقول وما اذا كانت على اربعة  
او اربع موصولة كما ذكر موصوفة قال واذا كانت موصولة ولكن  
يكون للموصوف والصفة جميعا بخلاف الذي فان الموصوف مقدر معها  
فلذلك نقول في قولك انجني ما صنعت معناه انجني الشيء الذي صنعت  
فتفسر ما بالشيء الذي جميعا بهذا المعنى بذلك على انها للصفة والموصوف

جمعاً وموصوفة في قوله في زبنا نكرة النفوس من الامر له فزججه كجمل العقاب  
فجلم على كونها نكرة بدخول زبت عليها وحلم بالجملة صيغة على قياس نكرة زبت  
من انها موصوفة لتقليل نوع من جنس فلا بد من ان يكون الجنس موصوفا حتى  
يحصل النوعية وقد قيل ان ما هاهنا مهيبة هتات وقوع الجمل بعد رب  
مثلا في قولك زبنا قام زيد في الدار فلا يكون فيه استبدال ويكون حرفا وخرج  
عن الاستبدال بها على ذلك وسياتي ذكر ذلك في موضعه ان شاء الله فكان  
الاول اولى لان الضمير العايد على الموصوف حذفه شائع ومن الامر بغير  
له واذا جعلت ما منه كان قولك من الامر واقعا موقع المفعول بقدره نكرة  
النفوس شيئا من الامر وحذف الموصوف وابقا الصفة جازا او مجرورا  
في موضعه قليل ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله فتعاهي  
لان ما هاهنا ميم للضمير في نعم والمضمر بعده هو المخصوص بالمدح فوجب  
ان يكون اسما مستقلا وكذلك ما في التعجب على مذهب سيبويه لانها عنده  
في معنى شيء حسن زيد وسياتي ذكر ذلك في نايه وتقول ومضممة معنى  
جرى الاستفهام او الجزاء امره في وجوهها ميممة تقع على كل شيء تعني  
انها لا تختص بما لا يعقل عند الاصنام فلذلك لم يمتح كذا ذكر وقد جاء سبجان من سحر  
لنا الى الآخرة وقد وجه بامر من احد ما صيغة اطلاقها على اولى العلم وان لم يكن  
بهما قال الله تعالى الاما ملك ايمانكم والثاني انه لما كان البارئ  
لا تدرك حقيقة صبح التعجب باللفظ الميم حقيقة عنه فتارة ويصيب  
الغيا الحذف والقلب فالقلب في الاستفهامية كما ذكرنا ذلك في الجزاء



على ما ذكرنا شهد بقوله **ثم** ما يتأخر من آية على مذهب سيبويه لأن أصله  
عنده ما ما قبلت الأولى لرأمة اجتماع المثليين وكانت أولى من الثانية ليدلوا  
أن النفي لوقف أو التحقير والجذف في الاستفهامية على ما ذكر من الشرط  
لأن الجار مع الجزو كالجزم منه فجعلت ما مع الجار كالحكمة الواحدة وخففت  
بجذف ألفها فقل ما ذكر وكيفية الوقف عليها والفرق بين الموحى ثم في باب  
الوقف أن شاء الله تعالى وكذلك نصرة مذهب سيبويه في مهمات قوله ومن  
كذلك في وجوهها الأولى وقومها غير موصوفه ولا موصولة قال الشاعر  
وهو الوجه الذي يكون فيه معنى شئ ما بقيه الأوجه الأربعة فجاءت فيها  
وقوله غير موصوفه ولا موصولة هو وجه واحد من وجوه ما وهو قوله  
فجاءت وما أحسن زيدا فما هنا غير موصولة ولا موصوفه وهذا الوجه لا  
تقع في من قبيلت الموصولة والموصوفه والشرطية والاستفهامية وهي  
يخضع إلى العلم هذا أوضع وتوقع على الواحد والسين واجمع والمذكر والمؤنث  
كاذكر إلا أنك إذا جعلت على اللفظ حازا أن يحمل بعد ذلك على المعنى وإذا  
جئت على المعنى ضعف الحمل بعدة على اللفظ وسره وهو أن المعنى أقوى فلا  
يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ وتضعف بعد اعتبار المعنى القوي أن  
يرجع إلى الأضعف قال وإذا استفهم بها الواقف عن تكرره إلى أخيره  
قال شرطه أن يكون واقفاً وأن يكون المستفهم عنه نكرة وأما  
الوقف فلا ينافي به على خلاف الأصل فشرط له الوقف لأن الوقف يحمل  
نفي النفي وشرطه أن يكون المستفهم عنه نكرة لأنه الذي يحتاج إلى

تميزه بالاستفهام إلى الغالب لا ترى أنك قلت جاني رجل وضربت رجلاً ومنزرت  
برجل كان اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً فدل ذلك على أن المفردات تحتاج  
إلى تميزها في الاستفهام عنها أكثر من احتياج غيرها فكانت بهذا اليق  
فزادوا حروف اللز ليدلوا عن المستفهم عنه بما جازت أعرابه ثم لما دلت  
النكرة قد يكون مؤنثه ومذكره ومثناه ومجوعه اختلف أصحاب هذه  
اللغة فمنهم وهم الأكثر من يرى الدلالة على ذلك بأن يرد في المثني  
والجمع نفق من يكون آخر المثني والمجموع على حسب أحواله من رفع ونصب  
وحذف ففهم منه الأعراب وأما جميعاً فإذا قال منان علم أنه مستفهم  
عن مرفوع مثني وكذلك جمع الأمثلة فإن انفق أن لا يمكن اجتماع  
الدالين ربح الدلالة على حال الذات نفسها على الدلالة على الأعراب  
كما إذا قال ضربت امرأة مفعول في هذه منه وليس فيه إلا ما يدل على الذات  
كانه جعل بعرفه الذات أولى من معرفه الأعراب واللغة الأخرى أن  
لا تعد إلا ما يدل على الأعراب وبها ولا تستغنوا بالأحرف الثلاثة عن  
غيرها لأن المعنى الذي ضده حصلها فيقولون منو ومننا ومني وكل  
منكر مستفهم عنه مذكر أو مؤنث أو مثني أو مجموع قالوا وللرفوع  
والألف المنصوب والياء للمفوض كما يقولونه جميعاً في الواحد  
وأما المعرفة فقياسه أنه غير محتاج احتياج النكرة إلى ما تقدم لأنه  
في الغالب غير محتاج إلى الاستفهام عنه وإنما جرى في العلم حكاية  
عند أهل الحجاز لما طرقوا بها من الأجمال لكثرة المسمايات بالعلم الواحد



فجرى فيها من اللبس المقوم شل ما جرى في النكرة فقصد واجباتها ليخبر فيها  
ما قصدوا بالاستفهام عنه ولم يجعل العمل فيه كالعمل في النكرة فرفقوا بين المعرفة  
والنكرة ولم يعلشوا لما ذكرناه من أن لا أثر في الاستفهام عن النكرة فلو  
عكسوا الذكر اللفظ وقل الأخصار لأن قولك موصوف من قولك من ريد  
ولأنه لا يمكن حكاية النكرة لأنك أن حكيتها وهي على لفظها استعملت  
اسم الجنس بعد تقدم ذكره غير معرف باللام وليس بجند الأوى أنك إذا  
قلت جاني رجل ثم قلت بعد ذلك ضربت رجلا وانت تعني الله له عليه لم  
يكن مستقيما ولو حكيت بالالف واللام لله حاديا لفظا غير اللفظ الواقع  
في كلام من حكيت بخلاف العلم فإن ذلك غير جار فيه ثم قال وإذا استفهم  
عن صفة العلم إلى آخره وإتمام فعل أصحاب اللغة ذلك لأنهم زاولوا أن الصفة  
أولى بالاستفهام لأن اللبس في العلم إتماما من أجل أن لا تربي أنك لو قدرت  
سميات باسم علم وكان ميمتها يكون أحد هما قرشيا والآخر تميمتا  
والآخر هذليا لكان اللبس إتماما جال باعتبار الصفة والاستفهام عنها  
أولى فلما قصدوا إلى الاستفهام عن هذا اللبس على السامع أنزل في من  
باللفظ العام الذي يخص الصفة من أولها وآخرها وهو الألف واللام وبما  
النسب ووسطوا من بينها فقالوا المني وإتماما خصوا الصفات المستوية  
لأها هي التي كان التميز عندهم في الغائبها فخصوها لذلك والآخر  
فقد يكون الصفة بغز النسب وإضافته لو استفهموا بالالف  
واللام وجدها لم يعلم أنه صفة إذ لا يختص الألف واللام بالصفة بخلاف

أيا معها فإنها محتصة بالصفة فيعلم الاستفهام عن الصفة وزادوا همزة  
الاستفهام لما وسطوا من وأدخلوا عليها الألف واللام فكانهم استضعفوا  
دلائلها على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون معها في الاستفهام  
فأدخلوا همزة في أوله لقوة أمر الاستفهام قال سـ دأى في  
وجوهها بقول مستفهما إلى آخره قال أي معربه في الاستفهام وأجزاء  
ومثله في الصفة منقسم في الصفات إلى معرب ومنبني فأما أعراجه في  
الاستفهام دون نعيه أسماء الاستفهام لأنهم لم يستعملوها إلا مضافه  
والإضافة من خواص الأسماء فوي أمرا الاسميه فيها فردت إلى أصلها في الإعراب  
أما بناؤها إذا كانت موصوفه فلا تضاف مضافه أولنا كيد الأمر  
المقضي للبناء دخول حرف التدا عليها وأما الموصولة فإنها إن كانت  
صلتها مائة فالأعراب وعلمته كعلمه الجزائية والاستفهامية وإن كانت  
علمتها مجردة عنه الصدارة فالبناء أوضح كائنا ما تضمنت معنى الجزاء صارت بحاجة  
إلى أمرا من وجه آخر أقوى شبه الحرفية فيها فثبت والوجه الآخر أن  
لأجل الإضافة على ما تفرقت في الاستفهامية ولم تعد هذا التضمين كانه  
جعل حدا من غير تضمين كقولك من قبل ومن بعد في الوجهين جميعا فإنها  
إذا تضمنت الجذوف ثبت وإن لم تضمنه أعربت وبنوا وما الأوضح فذلك  
ما هنا قال وإذا استفهم عن نكرة في فصل إلى آخره قال الشارح  
أما النكرة فلما تقدم من أن النكرة هي التي تحتاج فيها إلى الاستفهام غالبا  
وأما لم يستترط فيها أمرا له فبما اشترط في من في الروايات لأنها معربة



في أصلها قبل الحركات بخلاف من فاته لا قبول لها للحركات فلذلك جعل عوض  
الحركات حروف الملو واللين وقد تقدم اختصاصها بالوقت ولما صح دخول  
الحركات عليها جرى أمرها في الوصل لأن الحركات لا تكون إلا في الوصل  
ولما جرت الحركات فيها في الوصل جرت أيضا علامة التثنية والجمع والمذكر  
والمؤنث في الوصل لأنه بات وأحد مجري على قياس واحد فإذا وقعت على  
المجوز والمرفوع سكنت وعلى المنصوب ابتدلت من النون الساكنة  
المسماة بالجموع أسكان النون وعلى المؤنث قلب الناهة وعلى الجموع بالالف  
والناشئة لأن هذه أجزاها ما شبه به وهذا كله على لغة من قصد الفرقه  
في الأعراب وأحوال الذات باعتبار المشي والجموع والتذكير والتأنيث  
كلفه من قول منو ومننا ومنه ومنات وأما من لغته الفرقة في الأعراب  
خاصة دون الأحوال المذكورة فانه يقول أي واتي وأيا في الأحوال كلها  
كلفه من قول منو ومني ومننا وفي الأحوال كلها لأن الحركة هاهنا بمثابة  
الحروف ثم قال ويجل الرفع على الاستداف ظاهر لأنه اسم جرد عن  
العامل اللفظي ليخرج عنه لأن القدر أي هو موجب أن يكون مبتدأ ولا  
يستقيم أن يقال أنه معرب لفساد اللفظ والمعنى أما اللفظ فلأنه يودي  
أن يكون العامل في كلام المتكلم من كلام غيره وأما المعنى فلا يضر  
تقديره ضربت أياه وليس المعنى كذلك ولو قيل في الأفراد في قولك  
أي وأيا أنه معرب لكان مستغما ويكون التقدير إذا قال ضربت  
رجلا فقال أيا ضربت فلو قاله كذلك لكان معربا بانفكاة كذلك

إذا صح التقدير وأما الرفع فواضح وأما أخير غيره لو حيين أحدهما أن من  
جملته المجزوز فيؤدي إلى إضمار الجار والآخر من جملة المسائل متسايل  
التثنية والجمع والجميع في المعنى واحد ولا يمكن أن يكون في بيان  
واحد مغربا إذا لم يأت في ضربت فاعلم أنه حكايه وأما من زيد أو أخواته فواضح  
في أنه حكايه والكلام في من زيد في الرفع واحتماله للأعراب كالكلام  
في أي في الضب واحتماله للأعراب فإن قيل فإذا جعلتموه حكايه وهو في  
موضع ثقل فهل هو معرب أو مبني قلنا هو معرب بتقدير التعذر للأعراب  
اللفظي والأعراب التقديري يسكون للتعذر زيادة ولا اشتغال أخرى  
وإذا عذر الأعراب قاضي الاستشغال الضم عليه بعد من زيد أي من  
زيد بالضم على حرف قد وجب له الفتح يعني أولى بالتعذر لاستحالة اللفظ  
بحركتين على حرف واحد وهذا واضح وأما المعرفة فغير العلم لا إشكال  
فيه على ما مر في من وأما العلم فانه أيضا لا يحل بخلاف من وسره هو أنك  
مستغن عن حكايته بما نظرت في أي فلا حاجة إلى الحكايه التي هي على خلاف  
الأصل مع وجود المعنى عنها وأما فالك لو حليت فاما أن يحل في الاثنين أو  
في أحد هما فإن حليت في الاثنين فليس بجيد لكثرة مخالفة الأصل من  
الاستغناء الأول وإن حليت الأول كان فيه مخالفة للمعنى إذ حليت غير  
وترك المحلى وإن حليت الثاني دون الأول غيرت ما لم يثبت فيه  
تغير وترك القائل للتغير فتعذر تغييرهما أو تغيير أحدهما  
قال لم يثبت شيونه ذا المعنى الذي لا في قولهم ماذا إلى آخره



قَالَ الشَّارِحُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُونَ لِيُشَبِّهَ لِحُجَّتِهِ عَنِ الْقَاسِمِ وَفِيهِ وَذَكَرَ  
مَا ذَا صُنِعَتْ وَجْهَيْنِ وَقَالَ أَحَدُهُمَا بِالرَّفْعِ وَالْآخَرُ بِالنَّصْبِ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ هَذَا  
عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِيَارِ وَالْأَوَّلُ الْوَحْدَانِ جَارِئَانِ فِي الْوَحْشَيْنِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ هَا  
لَوْ صَرَّحَ بِمَا يُفَسِّرُ بِهِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَجَازَا الْوَحْدَانِ وَإِذَا جَازَعَ الصَّرِيحُ الْوَحْدَانِ  
فَهَذَا مَعَ الْمُحْتَمَلِ أَقْرَبُ وَوَجْهُهُ فِي النَّصْبِ أَنْ يُعَدَّ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ فَيَنْصِبُ بِهِ  
وَفِي الرَّفْعِ أَنْ يُعَدَّ مُسْتَدًّا عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَى وَإِنَّمَا حَسُنَ النَّصْبُ فِي أَحَدِ الْوَحْشَيْنِ  
لأنَّهُ فِي كَلَامِ السَّائِلِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ وَكَانَ فِي تَعْدِيدِ الْحَبِيبِ لَدَيْكَ أَوَّلِي  
لِلْمُنَاسَبَةِ وَفِي الرَّفْعِ الْجُمْلَةُ مُعَدَّرَةٌ فِي كَلَامِ السَّائِلِ بِالِاسْمِيَّةِ وَكَانَ  
الرَّفْعُ لِيَكُونَ اسْمِيَّةً أَوَّلِي لِلْمُنَاسَبَةِ الْمَذْكُورَةِ وَجَارِئُهُمَا لَصَحَّةِ تَعْدِيدِ الْفِعْلِ  
فِي الْاسْمِيَّةِ وَالْاسْمُ فِي الْفِعْلِيَّةِ وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يُلَوِّزُ إِذَا كَانَ الْحَبِيبُ مُوَافِقًا  
لِلسَّائِلِ فِي آخِرِ حَرْفِهِ فَيَجْزِيهِ وَلَسْتَ تُعْنِي بِهِ لِأَنَّهُ كَلَامُ السَّائِلِ عَلَيْهِ بِمِثْلِ قَوْلِهِ  
مَا كُنْتُ وَهُوَ قَدْ كُنْتُ فَقَوْلُهُ لَمْ يَصِحَّ أَوْ شَبَّهَهُ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَلْنِ مُوَافِقًا  
لَهُ فِي الْفِعْلِ تَعْدِيدُ رَفْعِهِ لِأَخْلَا لِهَ بِالْمَعْنَى إِذْ يُفْهَمُ مِنْهُ الْإِثْبَاتُ وَهُوَ غَيْرُ  
مُرِيدٍ لَهُ كَيْفًا إِذَا قَالَ لَهُ وَقَدْ سَمِعَ صَوْنًا طَهُ صَرَّابًا مِنْهُ مِنْ ضَرْبِ مَقُولِ  
لَهُ الْقَابِلُ هُوَ صَوْتُ مُنَادٍ فَالنَّصْبُ هَاهُنَا لَا يَسْتَقِيمُ لِأَنَّهُ قَاصِدٌ نَفْيَةً  
فِي الْمَعْنَى فَيَنْبَغِي لِعَبْرَةٍ هُوَ يُفَسِّدُ الْمَعْنَى وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا  
أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اشْطَبُوا الْأَوَّلِينَ فَلَوْ بَيَّنَّتْ هَاهُنَا لَمْ يَسْتَقِيمْ لَأَنَّهُمْ لَيَسُّوْا  
مُقَرَّرٌ أَنْزَلَ مِنْ اللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِاشْطَابِ الْأَوَّلِينَ بَلْ يُنْكَرُ أَنْزَلَ الْأَنْزَالَ مِنْ  
اللَّهِ تَعَالَى مُطْلَقًا وَقَوْلُهُمْ لَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ هُوَ فِي مَعْنَى نَفْيِ الْأَنْزَالِ الرَّحْبِ

هَذَا الَّذِي يَقُولُ أَنَّهُ أَنْزَلَ هُوَ اشْطَبُوا الْأَوَّلِينَ فَيُعَدُّ تَعْدِيدُ الْفِعْلِ عَلَى هَذَا  
الْكَلَامِ عَلَى ثِنَا الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ جَمَلِ الْمَبْنِيَّاتِ قَالَ  
الشَّارِحُ إِنَّمَا اسْمُ الْأَفْعَالِ فَإِنَّمَا يَنْبَغِي لَوْ قُوْعُهَا مَوْفِعٌ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْأَعْرَابِ  
وَهُوَ الْأَمْرُ وَالْمَاضِي وَمَوْلُ بَعْضِ الْخَوَاتِمِ أَهَانَتْ كَوْنَهُ لِلْأَمْرِ وَالَّذِي يَأْجَعُ  
إِلَى الْأَمْرِ لِأَنَّ الَّذِي يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ النَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ عِنْدَهُ أَمْرٌ بِضَدِّهِ  
وَالْأَوَّلُ لَا يَلْتَمِزُ بَعْدَ أَنْ يَقُولَ لِيَلَّا تَعْدَّرَ عَلَيْهِ عِلَّةُ الْبِنَاءِ وَلَمَّا نَقِطَ صَاحِبُ  
الْكِتَابِ لِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِيُكَرِّرِ النَّهْيَ بَلْ قَالَ ضَرْبُ التَّسْمِيَةِ الْأَوَامِرُ  
وَضَرْبُ التَّسْمِيَةِ الْأَحْكَامُ ثُمَّ دَكَرَ مَا ذَكَرَهُ مِنْهَا جُمْلَةً ثُمَّ دَكَرَ لِكُلِّ فَصْلًا  
وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَعْنَاهَا مَعْنَى الْمَصَادِرِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي الْأَمْرِ وَالْخَبَرِ  
بِهَا فِي الْخَبَرِ كَسَقِيَا إِلَّا إِنَّمَا فَيُتَمَّزُ مِنْهُمْ أَغْرَابُ سَقِيَا وَنَارُ وَيدُ وَشَبَّهَهُ وَأَمَلْتُ  
لأنَّ حَمْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْبَابَيْنِ عَلَى قِيَاسِ لُغَتِهِمْ حَكْمًا بَانَ سَقِيَا مُصَدَّرٌ لِسَقَى  
مُقَدَّرٌ غَيْرُ وَاقِعٍ بِدِيَا مَوْفِعَةٍ وَإِنَّمَا جَدَفَ سَقَى مَعَهُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ  
حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ يَحْوِضُ عَنْهُ وَقَوْلُ سَقِيَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْخَوَاتِمِ أَنْ سَقِيَا  
عَوِضَ عَنِ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ لِعَيْنِ أَنَّهُ لَا يَزِمُ جَدَفَ فِعْلُهُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ إِلَّا  
أَنْ سَقِيَا وَاقِعٌ بِدِيَا مَوْفِعٍ سَقَى أَوْ سَقَى وَحَكْمًا بَانَ زَوَيْدُ وَشَبَّهَهُ وَاقِعٌ مَوْفِعٌ فِعْلٌ  
الْأَمْرُ يَنْصَحُ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ وَلَوْ لَا بِنَاؤُهُمْ لِأَجْدِ الْقِسْمِ وَأَغْرَابُهُمْ لِلْآخِرِ لَمْ يَلْنِ لِلْفِعْلِ  
سَهْمًا مَعْنَى وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَعْرَبًا  
وَمِثْلًا لِرَوَيْدٍ وَحَكْمًا فِي حَالِ أَغْرَابِهِ كَحَكْمَنَا عَلَى سَقِيَا وَحَكْمَنَا فِي حَالِ  
تَأَهُ كَحَكْمَنَا عَلَى مَا وَشَبَّهَهُ وَلِذَلِكَ بَلَّهَ وَفَدَا وَاقِعَهُ وَنَظَائِرُ مَا قَدْ أَفْخَحَ لَكَ



لأن التقدير يختلف والمعيان متقاربان ثم قال هلم وذكر الخلاف في تركيبها والذي  
حمل النحويين على الحكم بالتركيب في مثل قولهم في أمّا أن في قوله وإن من خريف  
فلن بعد ما قال شيبويه هي أمّا العاطفة فحدثت ما وقعت أن وإذا أمّا  
جزئية مع بعد التركيب عنها صورة فلا بعد في هلم أن يكون مركبا وقوله هـ  
من اللغة بنى تميم في قولهم هلماء وملوا لأنهم لما صرفوه نصرف الفعل دل على أنه  
فعل ولا يكون فعلا إلا بالتركيب على مذهب أهل الحجاز بضعف التركيب  
لأنه لو كان مركبا لوجب اللغة الثمينة ولكن كونه اسم فعل وهو فعل مذهب  
بنى تميم نقوى التركيب ولكنه بضعف كونه اسم فعل للمنافاة بالحاصله من الفعل  
واسم الفعل وإذا جئنا بأنه فعل نقدّر أن الحكم بأنه اسم فلا بعد أن يكون  
على مذهب أهل الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بنى تميم فعل لا اسم  
فعل ولا يمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال المركب قد يكون لكل واحد من مقدميه  
معنى عند التخصيل وتصير له بالتركيب معنى آخر وحكم فلا بعد أن يكون هلم في  
الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعل جميعا اسم فعل فحصلت له أحكام أسماء المفعول  
لذلك ونفى حكم اتصال الضمير على لغة بنى تميم على أصله ومذهب البصريين  
أقرب لبعد معنى حرف الاستعانة من معناه وحجى هل على ما ذكرتم استدلال  
بعوله فحمل على أنه مفتوح منون وإن كان المراد هلماء اللفظ لأن  
حرف الجر لا يدخل عليه معناه كما لا يدخل الفعل التري معناه لتقدير  
معناه فيه إلا أنه استقام الاستدلال لأن الجداية فيه معلومة  
أذلو لم نقصد ما لأعرب وإذا كان محببا علم أنها لغة في المحل ولم يعرب

وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جَدَايَهُ وَأَمَّا قَوْلُهُ نَوْمٌ كَثْرَتَادِيهِ وَجِبَلُهُ نَ فَلَا مَعْنَى  
لِاسْتِدْرَاجِهِ هَاهُنَا لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ دَلِيلًا عَلَى لُغَةِ مَنْ لُغَاتُ بَنِيهِ وَلَا عَلَى التَّعْدِي  
نَفْسِيهِ وَلَا عَلَى التَّعْدِي بِحَرْفٍ جَرَّ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ جَوْدٌ يَقْدَرُهُ أَمَّا لُغَاتُهُ  
فَلَا تَهْمُ لِمَا قَصَدَ اللَّفْظَ وَلَمْ يَحْمَلْهُ أَعْرَابُهُ فَبَقِيَ أَجْمَالُ لُغَاتِ الْبَنِي عَلَى السَّوَاءِ  
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَعْرَابِهِ زَعْمُهُ أَذْ لَيْسَ مِنْ لُغَاتِهِ الضَّمُّ وَأَمَّا تَعْدِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ  
بِحَرْفٍ جَرَّ فَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ بِمَعْنَاهُ أَوْ جَدَايَتِهِ وَفَدَّتَيْنِ  
أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْهُ بِمَعْنَاهُ بَلْ قَصَدَ اللَّفْظَ وَلِذَلِكَ أَضَافَهُ وَلَمْ يَحْمَلْهُ لِأَنَّهُ أَغْرَبُ  
فَصَارَ يَقْدِرُ التَّعْدِي عَلَى اخْتِلَافِهِ عَلَى جَدِّ سَوَاءً قَالَ فَعَالٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ  
أَصْرُبُ أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَعُولُهُ بِنَاحِيَةِ بَنِي إِسْمَاعِيلَ الْأَفْعَالُ وَأَمَّا اللَّفْظُ الْبَوَاقِي  
فَعُولُهُا مُخْتَلَفٌ فِيهَا فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ عُلَّةَ بَنِيهَا قُوَّةٌ شَبَّهَ بِهَا مَا وَقَعَ مَوْجِعُ  
الْمَبْنِيِّ فَشَبَّهَ بِسَارٍ وَجَمَادٍ بَنِي إِسْرَافِيلَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ سَارَ مَعْدُولٌ عَنْ  
الْمَيْسَرَةِ وَجَمَادٍ عَنْ الْمَجْدَةِ كَمَا أَنَّ نَزَالَ مَعْدُولٌ عَنْ أَنْزَلَ وَالثَّانِي أَنَّ لَفْظَهُ  
فِي حُرَاكَةِ وَسَكَنَاتِهِ كَلَفْظِ نَزَالَ وَهُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ  
وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنَّهَا كَلَامٌ بَدَأَتْ لَفْظُهَا مَعْنَى مَا الثَّانِيَةُ فَيَزْعُمُ أَنَّ  
لَيْسَ بِمَضْمُونَةٍ مَا الثَّانِيَةُ الَّتِي فِي الْمَيْسَرَةِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ فَكَانَتْ تَضَمِّنُ  
مَعْنَى مَا الثَّانِيَةُ وَإِذَا أَوْرَدَ عَلَيْهِ هُنْدٌ وَعَيْنٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمَا مَوْتٌ  
فِي كَلَامِهِمْ وَلَفْظُهُ نَا ثَابِتٌ فِي مَحْدُومَةٍ وَفِي مِثْلِ سَارَ تَضَمَّنَا الْأَسْمَ  
فَصَارَ دَا لِعَلِيهِ وَزَعَمُ أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ أَحْكَامِهِمْ لِبَنِيهِمْ أَجْدِ الْقِسْمَيْنِ  
وَأَعْرَابِهِمْ الْآخَرُ فَإِذَا مَرَّ هَذَا التَّقْدِيرُ جَرَى عَلَى قِيَاسِ لُغَتِهِمْ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِمَا



في هذا من التعريف وقد راسموا منه لم يظنوا ثم قال والبناء في المعدولة  
لغة أهل الحجاز وقد تقدم عليه ويؤتمن بعروبها ويمنعونها الصرف ووجهه  
أنه معدول عن علم فوجب أن يمنع من الصرف كسائر الأسماء المنعجة من  
الصرف وهذا وإن كان جدياً في معناه لوطونه لكنهم خالفوه فيما أخرجه  
رافضوا فلو أنهم فهموا أنه توجب البناء فيما أخرجه لا ما بنوا وإذا أوجب بناء ما أخرجه  
لا وجب بناء الباء كونه زائداً في البناء ويمكن أن يقال عنه  
التقدير أن يستقيم لكن يترجح أحد التقديرين لغرض الغرض هاهنا قصد  
الإمالة ولا يحصل ذلك الاستدراك لعل البناء وإذا أغرب لم يفسد وإذا أبنى كسر  
فالإمالة في مثله لا تكون إلا بالكسرة فلما كانت الإمالة مقصودة في  
لغتنا ولا يحصل إلا بالكسرة والكسرة لا يحصل إلا بتدريج لعل البناء كان  
تدريجها أولى من تدريجه عليه منع الصرف وإن كانت أيضاً مستقيمة لكن  
ترجح عليها لعل البناء لما ذكرناه وأما القليل من ميم معدج وأعلى قياس  
منع الصرف في الجميع دون البناء لم يحتجوا إلى تعسف في الفرق ثم قال  
في فصل ههنا وقالوا إن المفتوحة مفردة إلى آخره لم يزد نسبة إليه فقال  
وقالوا لما فيه من تعسف واخترناه لغات فيها إلا أنهم لما رأوها مفتوحة تارة  
ومكسورة أخرى وثقلت بأؤها وثبتت أخرى شبهوها في الموضعين بما بينهما  
فقالوا ما قالوه من أن المفتوحة أصلها ههنا كذا لعل ثقلت الباء الطويلة  
بأؤها ما ثابته في مفرد محلهما أن ثقلت ههنا في الوقف مثلهما في زلله  
وإن المكسورة أصلها ههنا وهي جمع المفتوحة وقد ثبتت الباء التي لا

علي غير قياس إذ قياسها ألا تحذف كما تحذف <sup>لح</sup> جمع مصطفاة ومعللة  
إذا قلت مصطفيات ومعليات لأن الباء تفتح إذا قبلها ألف أما كراهة اجتماع  
المعروف <sup>المعروف</sup> أما خيفة اللبس كما في شري وشريا لأنك لو قبلتها الفاء لجدت  
أحد هما للساكنين فسقي مصطفاة فلتنفس بالمفرد لأنه لفظه كلفظ وشاها أذن  
هي باجمع كما مثلاً بـ يوقف عليها بالثا وهذا كله لا تعسف لأحاجة  
إليه وقوله في فصل شتان ١ شتان ما بين الزيد بن النوف إلى  
آخره فقد أماء الأصح لما لم يزد من فعل فاعله المقصود في التفرقة بينهما في  
المعنى لفظاً وأجداً لا اقتراب فيه من اللفظ كانه فهم منهم أنهم لما قصدوا التفرقة  
في المعنى قصدوا إلى أن يكون اللفظ أيضاً متفرقاً ليتناسب اللفظ والمعنى  
وكان الخبير لما فهم أن معنى قولك شتان زيد وعمرو وشتان جالا زيد  
وعمر وكما فهم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه رأى أن أظهره  
غير بعيد مجوزة وإن كان لفظه مفرداً لأن التقدير كذلك وأيضاً إذا كان  
الفاعل لا يعقل إلا متعدداً في المعنى جاز أن يأتي اللفظ متعدداً لفظاً ومتعدد  
معنى كقولك كلاً الزيد وعمرو وكلاً زيد وعمرو وأجواب أن ذلك لا يلزم  
أما تقدير جالا زيد وعمرو فمن وجهين أحدهما أن التقدير حال زيد وحال  
عمر وقالوا تقدير أيضاً متعدداً الثاني سلمنا أن التقدير تقدير متعدداً ولكنه  
عند ذلك يلزم الحذف حتى يحصل التعدد وعند الظاهر لا ينبغي تقدير ذلك  
الجواب عن الثاني فهو أن المعنى إذا لم يحصل إلا بالتعدد ونظر فإن  
كان المعنى يقتضي اقتران التعدد أتب وكان اللفظ الواحد هو الوجه المحصل



العرضان وان كان المعنى يقتضي افتراق المتعديتين فالوجه الايمان بهما في اللفظ  
 مفترقة وما ذكرتموه حجة عليكم فان كلا الزيد بن لوجه ولا زيد وعمر  
 ضعيف ولا خلاف ان شتان زيد وعمر وقوى فلا بد من الفرق لا يوجد  
 فرق مناسب سوى ما ذكرناه او لا ثم قال في فصل اتي بفتح وضم  
 وتشر وتون في احواله وتلحق به التامنون قال الشارح اتي اذا تون وفتح  
 سوا الحقيقة الثانية او لا فالظاهر انه مصدر ولا حاجة الى تقدير اسم  
 فعل لانه قد تقدم ان اسما الافعال ثم قدرت هذا التقدير لظهوره عليه  
 البنا قلنا اذا كان ظاهره الاعراب فحمله على المصدر او كذا ذلك ذكرناه  
 في المصدر المنصوبه بافعال مصدره ويجوز ان يقال اسم فعل لما بهم من ان  
 معناه في حال فحمله معناه في حقيقة احواله اسم فعل فلكن ما هنا  
 كذلك ثم قال وهذه الاسماء على ثلثة ضرب ما يستعمل سواها وما يستعمل  
 غير متون ففيل فيما استعمل متونا ان التون للتكيز واتك اذا قلت  
 مه فمعناه الامر بشكوت معهود واذا قلت مع معناه الامر بشكوت ما كان  
 مصدر الى ان جعلوا التون جريه بمعنى وحكموا على المتون بانه نكرة وعلى غير  
 المتون بانه معرفة لما ذكرناه وسفي اذا حكم بالتعرف ان يكون علما موضوعا  
 اسما للفعل الذي معناه فان قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف  
 يكون معرفة نكرة ونكرة اخرى قلنا اذا قدر معرفة جعل علما  
 لمعقولة الفعل الذي معناه لا نقوله في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد  
 من احاد الفعل الذي تعدد اللفظ به مضار امره بهذا التقدير بخلاف ما

140  
 ان تقدر معرفة وان تقدر نكرة وبجيه معرفة لا غير في بعض مواضعه كجتي قوليهم  
 ابو اقرش وبجيه معرفة ونكرة بالتاويلين المذكورين كما نزلت اسامة وبجيه  
 نكرة لا غير لقولك اسد وقولهم فداء لك لانك من تقديره اسم فعل والا  
 وجب نصبه واذا جاسطويا دان مصدر او هذه الاسماء لها اعني اسما الافعال  
 اختلاف فيها هل لها موضع من الاعراب او لا فقال قوم لا موضع لها من  
 الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك ينبت  
 فوجت ان لا يكون لها موضع من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من  
 وقال غيره بل لها موضع من الاعراب لانه اسما وبجيه مركبة وكل اسم وقع  
 مركبا فلا بد من اعرابه اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد ما ذكرتموه من  
 علة البنا لا موجب الا ان يكون له موضع من الاعراب بجميع الاسماء المبنية  
 فان حكم بان لها موضع من الاعراب ان كانت مبنية على اختلاف وجوه  
 البناء وموضعها عند ها ولا وزعها لا بد لانه وما بعده اسمان جردا عن  
 العوامل اللفظية ليسند احد ههما الى الاخر لقولك افايم الزيدان وكونه  
 واقعا موقع الفعل لا يمتنع الاعراب الا ترى الى قايم وان كان واقعا  
 موقع الفعل كيف حكم رفعه على لا بد انتم بني لوقوعه موقع المبني  
 وهذا الوجه وامسا اسما الاصوات فعلة ساها انه لو وجب فيها الوجه  
 المقصود للاعراب وهو التركيب لا طار وضعته مفردة صوما اما حكايه او غيرها  
 واما لغيرها على ما ذكرت معربها ولذلك قال في المبني واخبر لافضا  
 لو جرد لا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها ان تكونها غير معرفة



لان الاعراب لا تستحق الابد العقب والتركيب وهذا صريح بانها مبنية لعدم  
 مقتضى الاعراب وهو التركيب نعم اذا وقعت هذه الاسماء في التركيب كانت  
 على ما كانت عليه وتكون لها حينئذ موضع من الاعراب لقولك غارق  
 حلا به صوت الغراب وكذلك ما اشبهه وفي هذه الاسماء اسماء لم تختلف  
 في انها اسماء واسماء يمكن ان تعد اصواتا ويمكن ان تعد راسما افعال كالالفاظ  
 التي يقال للهائم رخا او دعا او غيرهما لقولك تخ للبعير فان يقال ان  
 نقول انه اسم فعل لانه بمعنى اخ وهو امر بالاناخه كما ان مة امر بالسكوت  
 فيكون اسم فعل وممكن ان يقال ان الهائم لم يقصد العقل لمخاطبتها  
 وازادة معان في النفس بالخطاب فتمتصها الهائم فان الهائم لانهم المركبات  
 وان تمت بعض المفردات وانما هي الفاظ بقولها فالها عند اذادة اناخه  
 البعير لعلمه ان العادة اذ اسمها البعير اناخ الاله تقوم بنفسه طلب  
 الاناخه من البعير فعلى هذا يكون اصواتا وهذا هو الظاهر وعليه  
 انه صاحب الداب ولذلك وفي تحمّل ان يقال هي اسم فعل معناها  
 معنى تعجب وانما ثبت لوقوعها موقع المبنى وهو موضوعه للتعجب  
 كما ان ههنا موضوعه لبعده ويجوز ان يقال انها اسم صوت لان المتعجب يقول  
 عند التعجب وي لا يقصد اخبارا بانه تعجب بل كما يقول المثل انا  
 ولذلك نقولها المتعجب مفردا ولولا ان اسم فعل لم يعلما المتكلم الا  
 مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب وفي قوله وليك  
 انه لا يفتح الكافون قولان احدهما ان وفي كلمة دخلت على كان

بر

والآخرها وبك دخلت على ان فالاول من هب البصريين والتالي من هب  
 اللوحيين والقرابة البصريون جات قرائتهم على خلاف مد هبهم وفق مد هب  
 اللوحيين وقرأه الكوفيون ايضا جات على خلاف مد هبهم فابو عمرو وبصري  
 نعت على الكاف من ويك والكتابي كوي نعت على الياء من وي هذا  
 يدل على ان قرائتهم لم تأخذوها من نحوهم وانما اخذوها نقلًا حتى لو خالف  
 النقل مد هبه في النجوم يقرأ الاله ما نقل كما رآته في وفي الكلام  
 على ما نعت الظرف قال منها الغياث وهي قبل وبعد الى اخره  
 عليه بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف بتضمنها معنى المضاف  
 اليه والفرق بينهما اذا اعرنت وبينها اذا نشت واخذت في الحالين انها  
 في البناء تنصبته للحدوث تضمن ان الحرف الاستفهام واذا اعرنت  
 كان المضاف اليه محذوف فامراد في نفسه لا على معنى ان شئنا  
 مستصفا فهو كالظرف وفي قولك خرجت يوم الجمعة في ان الحرف محذوف  
 لا متضمن له والاوحت البناء فهو معرب بانقياق فلما جات هذه الظروف  
 على الوجهين قد ركب كل وجه ما يليق به بما هو قياس العربية وقوله  
 وحسب ولا غير وان لم تكونا ظرفين فقد اجريا مجراه في تضمنها المعنى  
 الذي الطرف من اجله ولو كان حسب معربا لوجب ثبوته ولذلك  
 غير في قولك لا غير فدل ذلك على انه مني ولا على البناء الا ما  
 ذكرناه في الظروف وفي معنى حسب جمل فلتسحل كانت  
 اولي بان ينكر في اسماء الافعال لانها مبنية ومعناها افعال وليس



بناؤها لقطعها عن الإضافة إلا أنهم يقولون بحكم فينبونها بخلاف حسب  
 فإنها يكون معربة عند الإضافة فيقولون حسبك اللهم فدل ذلك  
 على أنها ليس لقطعها عن الإضافة ولكن لما رآها موافقة لحسب  
 المعنى حيث يقولون حسبك وحسبي ذكرهما معاً والأولي ذكرهما  
 في بناء الأفعال لما ذكرناه وبناء الظروف على حركة ليروض البناء  
 أو لا لفظاً السالكين في كثير منها وعلى الصم لأنها حركة لا تكون لها في حال  
 الأعراب قال — وشبه حيث بالغايات من حيث ملارفتها الإضافة  
 قال الشارح أن قصد هذا التشبيه أنه عليه السلام يستقيم لأن  
 لزوم الإضافة لا يلزم منها البناء وإن أراد أنها مضافان إلى جملة فلا يستقيم  
 التشبيه لأن الغايات غير مضافه إلى جملة وأيضاً فإن مضاف هذه  
 مذكور والغايات بنت لتضمنها معنى مضافها بعد حذف فلا يستقيم  
 أن يكون ما ذكره عليه السلام وإن قصد إلى أنه عليه السلام فيه فهو مستقيم  
 ولكن ذكره بناها أم لا لأنه ملبس وعله بناها احتياجاً إلى جملة  
 معها كاحتياج الحرف إلى جملة معه وهذه علة بناها الذي وإنما احتاج  
 إلى جملة من جهة أن وضعه لمكان منسوب إلى سبعة وتلك التشبيه  
 لا تحصل إلا بالجملة ووزانه في احتياجه إلى جملة كاحتياج الذي  
 من حيث أن وصفه لمن قامت به التشبيه فلما احتاج إلى الجملة في  
 تشبيهه أشبه بالحرف قال — ومنها مند وهي إذا كانت  
 اسماً على معنيين إلى آخره علة بناها أحد أمرين إما أن يقال

هي في أحد وجهيها حرف وفي جهة الاسم لفظاً مثله وأصل معناها  
 فهي أشبه بنا الحرف وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء وشبهها  
 إذا وقعت اسماً والأوجب الأعراب والوجه الآخر أن يقال أنها منقطوعة  
 عن إضافة مرادها في المعنى ألا ترى أن قولك مديونم الجمعة معناها أول  
 المدة فالمضاف إليه متضمن لها كضمير قبل وبعد عند الحذف إلا أنها لم  
 تأت الألفية لأن المضاف إليه لا يذكر أمداً معها ولم يصح تقديره بخذ وفاء  
 بخلاف قبل وشبهه فإنه يصح ذكر مضافها فصيح أن يقدّر بخذ وفاء مغرب  
 فمن ثم جات مند مبنيّة ليس إلا وقبل وأخواتها مبنيّة نادرة ومعربة أخرى  
 قال — ومنها إذ لما مضى من الدهر وإذا لما يستقبل منه قال — علة بنا  
 إذ وإذا وضعها الزمان منسوب إلى تشبيهه فمما يحتاجان إلى جملة يبين معناها  
 كاحتياج الحرف إلى جملة معه وفي إذا أمر آخر وهو موصفها معنى الشرط  
 وفي إذا أمر آخر وهو وضعها على حرفين الذي ليس للممكن ولم تصف إذا  
 إلا إلى الفعلية لما فيها من معنى الشرط وإنما إذا أصبحت إلى كلتي الحملتين لأنه  
 لا شرط فيها فإن وقع بعد إذا اسم مرفوع أو منصوب قدّر معمولاً  
 لفعل أو موقراً لها ما تقتضيه من الفعل كقوله إذا السماء انشقت تعديده  
 إذا انشقت السماء وقد أجار نعض الخوتين أن يكون جملة اسمية مبتدأ  
 وخبر واستدل على ذلك بانقائهم على حوا إذا زيد ضرورة ضرورة  
 ولو كان الفعل لازماً لم يجر الرفع كما لا يجوز أن زيد ضرورة ضرورة إذا لا  
 يرفع الاسم إلا بالابتداء والخبر دل على صحته وموقع المبتدأ بعدها وهو



الاستدلال قوتی ثم ذكر المسائل فقال وقد استيقضوا اذ زيد قام وجه  
استنباحهم انه ان قصد الى الفعلية فالوجه قام زيد وان قصد الى الاستسمية  
فالوجه اذ زيد قائم فلذلك قيل ان زيد قام فان قيل قصد الى الاستسمية  
واثنى بالماضي للدلالة على الحكم فيما مضى فمثل هذا معاذ من يقتضيه فلا  
حاجة الى ابتداء الفعل لهذا الغرض فان قيل يلزم مثله في اذ اني  
قولك اذ زيد يقوم فالجواب ان يقوم مفسر للفعل المقدر  
تعداها وليس المحل اسمية حتى يقال الوجه زيد قام فان قيل فاذا قلنا  
ان اذ اصبح وقوع المستند بعدها على اذكر في الاستدلال القوي  
فالجواب ان يقوم حينئذ لم يقصد بها الدلالة على مستقبل وانما قصد  
بها الدلالة على الحال على وجه الحكاية فقد صار محله معنى مقصود لا  
يوجد من اذ بخلاف اذ ولذلك حسن اذ زيد يقوم لما كان معنى غير ما خود  
من اذ واذا وقد يكون ظرفا غير متضمن للشرط في مثل قوله والليل  
اذ انغشى ونظايره لانه لو قدر شرط الفعل المعنى من جهة ان الجواب  
لا بد ان يكون مذكورا او في بعض المذكورين لانه ما تقدم عليه وهما هنا  
لم تذكر شيئا يصلح جوابا فيجب ان يكون ما تقدم هو الديل نفسه  
حينئذ المعنى اذ يصير اذ انغشى الليل اسم منصوب القسم معلقا على شرط  
وهو ظاهر الفساد فيجب ان يكون ظرفا فان قيل بماذا اسعق اذ كان  
ظرفا مجردا عن الشرط قلنا محمد وفي تقديره والليل حاصل في  
هذا الوقت فهو اذن في موضع الحال من الليل والعامل في الحال فعل

القسم فاستنقاه حينئذ المعنى ولا يستقيم ان يكون ظرفا معمولا لا القسم لفساد  
المعنى اذ يصير القسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقدير القسم  
موقوف بل معنى القسم مطلق والعامل في اذ اذا كانت شرطيا محذورا  
فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها والاكثر من خلاف  
متى فان لا كمن على العكس فاما من قال العامل فيها جوابها فلما رااه  
من ان وضعها للوقت المعين وراى انه لا يستعمل الا يستعمله الى ما يقتضيه  
به من شرطه فيصير مضافا الى الشرط واذا صار مضافا فتعذر حمل  
المضاف اليه في المضاف لئلا يؤدي الى ان يكون الشيء الواحد عاملا معمولا  
من وجه واحد فوجب ان يكون العامل هو الجواب واما متى فليس لوقت  
معين فلا يلزم ان يكون مضافه فصيح عمل ما بعد ما فيها فان قيل  
فقد عملت متى فيما بعدها وما بعدها على القول هذا القول عاملا فيما تقدم  
صارا الشيء الواحد عاملا معمولا قلنا تعددت الوجوه وتعددت  
الوجوه لتعدد اصحابها ووجه التعدد متى انما عملت في فعلها الصميتها  
معنى ان وما بعدها عمل فيها لكونها ظرفا له فالوجه الذي عملت به غير  
الوجه الذي عملت فيها فان قلنا فقدرة كذلك في اذ قلنا  
لا يستقيم لانك اذا جعلت اذ مضافا الى فعلها كان عملها فيه باعتبار  
كونه ظرفا له اذ هو الذي حوزا التسمية فاذا جعلت الفعل عاملا فيها  
كان على معنى كونها ظرفا له فصار الوجه واحد قصد وجه قوله  
الاكثر من واحد ان اذ او متى سواء في كون الشرط عاملا وتقدرا الاضافه



في اذا لامعني له وما ذكره من كونها لوقت معين مسلم لكنه حصل بذكر الفعل  
بعد ما حصل في قولك زمان طلق فيه القوس فانه حصل فيها العيين ولا  
تلقها الاضافه وان لم يلزم فساد عمل الشرطه الاضافه لم يلزم فساد عمل  
الشرطه والذي يدل على ذلك قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمك عندا  
وقوله تعالى وتقول الانسان اذا ما مت لسوف اخرج حيا ومعلوم  
ان الجواب معنى قوله لسوف اخرج حيا فلو كان هذا العامل واذا مضافه  
الى الموت لفسد المعنى اذ يصير اذا المراد بها وقتا واقعا فيه الاخراج فيصير  
وقت الموت والاخراج واحدا لانه ظرف عندهم للاخراج جميعا وهو قد  
نسب الموت على انه ظرف فلا يستقيم ان يكون ظرفا للموت والاخراج  
جميعا ولذلك المثال في قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمك عندا وهذا  
ظاهر في ان العمل للفعل الذي هو الشرط لا للجواب فتوله في اذا  
معنى المحسازاه دون اذا الا اذا لفت الى آخره قد تقدم ما يدك على  
ان اذا لا تخلو عن الشرط ولها في الغالب كذا ذكره واما اذ فكلها ما ذكر  
فاذا دخلت ما عملت عمل الشرط وهل هي اسم لمي او حرف فيه خلاف  
فمن فهم الظرفيه حكم بالاسميه ومن فهم الشرطيه مجردة حكم بالظرفيه  
بالظرفيه فتوله وقد يقعان للمفاجاه وبين الامثله مواضع وقوعها ولا  
يقع بعدا في المفاجاه الا المبتدأ او الخبر والعامل فيها معنى المفاجاه  
وهو عامل لا يظهر استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلاله عليه  
والذي يدل على ذلك قولك خرجت فاذا ازيلت بالباب اذ لو كان

العامل خرجت لفسد المعنى اذ لا يفضل من العامل ومعموله بالفاء ثم قد يكون  
لحظ او لسببيه وكلاهما منعذروا ما هنا ومنها فهو ظرف فيه معنى  
الشرطه احيانا فانه اذا ونازه يرد ونازه بالفعل والاصح لما راى في الفعل  
من غير اذا واذ مع استعلاء المعنى ظن ان محبة زياده لا فائدة فيها فحلم  
لان الفصح اسقاطها واجمع حين الا ترى انك تقول ان تكرمني اذا انا  
اكرمك وان تكرمني اكرمك ولم تدك ذلك على ان الاسقاط  
افصح قال الله تعالى وان يصيبهم سبيته بما قدمت ايديهم اذ هم يعطون  
على ما ذكره واما الذي فلا يستقيم ان يقال عليه بناها احتاجا الى  
مضاي او لوضع ذلك لوجب ان يكون كل اسم يحتاج الى الاضافه  
كغرف وحيث وامام وقدم وغيره وبعض ما اشبهها او كلها تحتاج  
الى الاضافه واما الاولى ان يقال ثبت لدك لشههما بالجر ورف  
ولو ضمها على الضيفه التي ليست عليها الاسماء المتكسبه واما عليها  
الحروف فاسميت الحرف ونبي لدك لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم  
من فائده نبي وان اختلف لغايه زياده او نقصان مع نفا الاصل والمعنى  
فنبى لشبهه الحرف ونبي لدك لشبهه ما شبهه الحرف وان اختلف جهات  
الشبهه فانه لا يضر الا ترى ان نزال نبى لشبهه يانزل ونبي فجار لشبهه  
بنزال وان اختلفت جهات الشبهه وهذا كثير في العربيه في ابواب مختلفه  
ثم قال ومنها الان وهو الزمان الذي يقع كلام المسكمله  
بنا الان يفتها حرف التعريف ونقال ان الالف واللام فيه للتعريف



أَدْلِيْسُ هُوَ أَنْ دَخَلَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ بِالْأَلِفِ  
وَاللَّامِ وَلَيْسَ خَلْمٌ لَامُ التَّعْرِيفِ ذَلِكَ مُوجِبٌ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ بِأَمْرٍ مُقَدَّرٍ  
وَهُوَ تَضَمُّنُهُ مَعْنَى اللَّامِ وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِهِ فِي قَوْلِهِ وَقَدْ وَكَّعْتُ فِي  
أَوَّلِ أَحْوَالِهَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَهُوَ عَلَيْهِ بِنَائُهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَوْعَدْ كَذَلِكَ وَجِبَ  
وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةُ حَرْفٍ تَعْرِيفٌ مُقَدَّرٌ فَجِبَ بِنَاؤُهُ  
وَأَمَّا مَتْنِي فَأَبْرَ فَعَلَهُ الْبَنَاءُ فِيهِمَا وَأَصْحَجُهُ فِي الشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ جَمِيعًا وَقَوْلُهُ  
مَتْنِي لِلْوَقْفِ الْمُبْهَمِ لِأَنَّكَ سَتَجْعَلُهَا لَمَّا لَا يَحْقُوقُ وَقَوْلُهُ كَقَوْلِكَ مَتْنِي حَا  
زِيدٌ وَلَا يَقُولُ مَتْنِي طَلَعَ الشَّمْسُ وَإِذَا بِالْعَلَسِ وَأَنْ كَانَتْ إِذَا أَنْتَ اسْتَجْمَلْتَ  
كَمَا فِي الْمُبْهَمِ وَلَمْ تَحْرُمُوا إِذَا لَمْ تَكُنْ بِالشَّرْطِ فِي الْأَهَامِ فَاسْتَبَدَّتِ الْأَجَائِزُ  
الْمُضَافَاتُ لَا شَيْءًا عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَوْلٍ أَنَّهَا مُضَافَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَأَمَّا لَمَّا  
فَبَيَّنْتُ لَشَهَبًا بِالشَّرْطِ أَوْ لَا تَضَامًا جَمْلَةً شَهَبًا كَمَا تَضَامُ إِذَا وَأَمَّا امْسُ فَمَتْنِي  
مُتَضَمِّنَةٌ بِمَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ عِنْدَ الْحَاجِزِ مَبْنِيَّةٌ لِلذَّكَاءِ وَأَمَّا بَنُو بَنِيهِمْ  
فَيَعْرِفُونَ بِهَا فَيَبْغِي أَنْ يُعَدَّ رَعْلًا عَلَى مَدِّهِمْ مُعَدُّوْلُهُ عَمَّا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ وَالْعَدْلُ  
لَا يُوجِبُ الْبِنَاءَ فَيَكُونُ اسْمًا مُنَوَّعًا مِنَ الضَّرْفِ وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ وَأَمَّا قَطْ  
فَبَيَّنْتُ أَمَّا تَضَمُّنُهَا مَعْنَى اللَّامِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا اسْتِعْرَافُ الزَّمَنِ الْمَاضِي جَمِيعُهُ  
وَهُوَ يَقُولُ بَعْضُ الْمَقْدَمِ وَأَمَّا أَنْ يَقَالَ لَضَمُّنُهَا مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ  
زَمَنُ الْمَعْنَى أَوْ يَقُولُ أَنْ مِنْ لُغَاتِهَا قَطْ سَأَلَهُ وَهِيَ مَوْضُوعُهُ وَضَعُ الْحَرْفُوفِ  
وَهِيَ مُشَبَّهَةٌ بِهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى فَاجْرِبَتْ جُرَاهَا كَمَا قُلْنَا فِي لَدُنْ  
بِالنَّسْبَةِ إِلَى لَدُنْ وَأَمَّا عَوَضُ فَبَيَّنْتُ لِلْعَلَسِ الْمَذْكُورِ فِي قَطْ الْأَرْزَاقِ مَا هِيَ

مُسْتَقْبَلٌ فَإِنْ أُوْرِدَ إِذَا فَانْهََا مَوْضُوعَةٌ لِلزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ وَاجِبٌ  
بِأَنَّهَا دَخَلَتْهُ لَامُ التَّعْرِيفِ وَلَوْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لَهَا لَمَّا دَخَلَتْهُ كَمَا قُلْنَا فِي أَنْ  
وَشَبَّهَهُ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْحَرْفِ الْمُرْكَاتِ قَالَ صَاحِبُ  
الْبَابِ هِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ يَقْضِي بَرَكِيَّةً أَنْ يَتَنَبَّأَ بِالسَّمَانِ مَعًا إِلَى آخِرِهِ  
قَالَ الشَّارِحُ إِنَّمَا لَمْ يَفِي الْأَوَّلُ مِنْ أَشْيَ عَشْرٍ لِأَنَّهُمْ خَدُّوا نَوْنَهُ فَاسْتَبَدَّتْ  
الْمُضَافَاتُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ غَيْرُ مُبْنِيٍّ فَكَذَلِكَ  
مَا اسْتَبَدَّتْ ثُمَّ قَالَ الْأَصْلُ فِي الْعِدَدِ الْمُنْتَفِ عَلَى الْعَشْرِ أَنْ يَعْطَفَ  
الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ وَكَانَ مِثْلُ هَذِهِ كَذَلِكَ فَمَرَّخَ الْأَسْمَانُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي شَعْبِهِ  
عَشْرٌ وَلَمْ يَمَرَّخْ غَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَشْرَ فَمَادُونَهَا لَيْسَ فِيهَا تَعْدُدٌ وَأَمَّا مَا فَوْقَ  
الْعَشْرِ فَلَمْ يَمَرَّخْ لَكثرة مَا قُلْنَا فَخَفَّفَ مَا لَمْ يَمَرَّخْ دُونَ مَا لَمْ يَمَرَّخْ وَالذَّلِيلُ  
عَلَى التَّرْتِيبِ أَنْ يَكُلَّ مَا يَتَعَدَّاهُ فَهُوَ فِي ضَمْنِهِ وَحَرْفُ التَّعْرِيفِ وَالْإِضَافَةُ  
لَا يَحِلُّ لِلْبَنَاءِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيَاسِ الْعِلْمِيَّةِ فِيهِ مَعَ الْإِضَافَةِ فَمُوجِبٌ  
السَّامِيَّ بَعْدَ الْإِضَافَةِ كَمَا هُوَ قِيلَ الْإِضَافَةُ وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّ الثَّانِي  
مُعْرَبٌ لِأَنَّهُ مُضَافٌ فَقَوَى أَمْرَ الْأَسْمِيَّةِ فِيهِ قِيَاسًا عَلَى أَشْيَ فِي قَوْلِكَ  
أَشْعَشْرٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ أَشْعَشْرَ اسْمٌ مُلْحَقٌ بِتَوْهَاتٍ وَهُوَ حَلْمٌ مِنْ أَحْكَامِ  
الْإِضَافَةِ اعْطَى حَلْمُ الْمُضَافِ لِأَنَّ عَلَيْهِ بِنَائِهِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهُ مُنْزَلًا لَمْ يَنْزِلْهُ جَدُّ  
الْكَلِمَةِ فَلَمَّا أُورِدَ مُضَافًا وَالْمُضَافُ لَهُ حَلْمٌ لَا اسْتِقْلَالَ فِي الْأَعْرَابِ فَإِنَّ  
عَلَيْهِ الْبِنَاءَ فَاجْرِبْ بِجُرَى الْمُضَافِ بِخِلَافِ الثَّانِي مِنْ خَمْسَةِ عَشْرٍ فَإِنَّ عَلَيْهِ بِنَائِهِ  
تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْحَرْفِ وَضَمْنُهُ مَعْنَى الْحَرْفِ بَاقٍ عَلَى خَالِهِ قَبْلَ الْإِضَافَةِ



وَعَبْدُهَا فَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَعْرَابِهَا فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَعْرَابَ عَشْرٍ فِي خُمْسٍ عَشَرَ  
فَإِنْ سُمِّيَ رَجُلٌ خُمْسَةً عَشْرًا كَانَ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا ذَكَرٌ وَأَمَّا وَجْهُ الْبَنَاتِ  
فَلَا يَلْزَمُ قَبْلَ النِّقْلِ كَانَ مَبْنًى فَاجْرَى بَعْدَ التَّشْبِيهِ بِجَرَاهُ قَبْلَهَا كَمَا أُجْرَى  
فَلَا يَلْزَمُ زَيْدٌ بَعْدَ التَّشْبِيهِ بِجَرَاهُ قَبْلَهَا فِي الْأَعْرَابِ قِيَاسًا عَلَى مِمَّا إِذَا سُمِّيَتْ  
بِهِ وَفِيهِ ضَمِيرٌ فِي الْبَنَاتِ وَأَمَّا الْأَعْرَابُ فَلَا يَلْزَمُ كِلَانِ مَرْجَا وَصَيْرَتَا  
وَاحِدًا وَسُمِّيَ بِمَا فَاجْرَى بِجَرَى مَا هُوَ كَذَلِكَ مِنْ الْأَسْمَاءِ كَمَعْدَى كَرَبٍ  
وَيُسَمَّى مَنْ أَعْرَبَ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ اللَّغَاتُ الثَّلَاثُ الَّتِي فِي مَعْدَى كَرَبٍ عَلَى  
مَا يَأْتِي بِهَا فِي مَعْدَى كَرَبٍ وَأَمَّا عَلَيْهِ بَنَاتُ الْخَارِجِيَّةِ فَتَشْكِلُهُ وَجْهًا أَشْكَالًا  
أَنَّهُ قَدْ رُمِّقَ دَاخِلُهَا لَعَلَّهُ يُوجِبُ الْبَنَاتِ بِمَكْنِ تَقْدِيرُهَا وَأَنْ قَدْ رُمِّقَ كَبَا  
فَلَا عَلَيْهِ بِمَكْنِ تَقْدِيرُهَا إِلَّا دَاخِلُهَا لَعَلَّهُ عَلَى أَنْ يَلْزَمَ الْأَصْلُ حَارَ وَبَارَ  
مَرْجَا وَصَيْرَتَا وَاحِدًا خُمْسَةً عَشْرًا وَلَا دَلِيلَ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ خُمْسَةٍ  
عَشْرًا أَذْ قِيَاسُهُ خُمْسَةً وَعَشْرَةً فَإِذَا صَحَّ هَذَا التَّقْدِيرُ فِيهِ فَلْيَصِحَّ فِي مَعْرَبٍ  
كَرَبٍ وَلَا فَائِلَ بِهِ وَغَايَةُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ قَصْدٌ إِلَى  
عَطْفِ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ وَهَذَا التَّقْدِيرُ وَأَنْ كَانَ مَثَلُهُ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُقْدَرُوا  
فِي مَعْدَى كَرَبٍ دَلَّ عَلَى الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ التَّقْدِيرَيْنِ وَإِذَا كَانَتْ قَوَاعِدُ مَعْلُومَةٍ  
تَقْتَضِي أَحْكَامًا مُخْتَلِفَةً وَجَبَتْ الْأَحْكَامُ مُخْتَلِفَةً فِي الْفَاطِ حُجُورًا أَنْ يُقْدَرُ  
فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا يَجْرَى بِهِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ وَجَبَتْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ  
فَهَذَا لَا يُوَدِّعُ إِلَى أَبْطَالِ مَا عَلِمَ صِحَّتُهُ هَذَا أَقْصَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ  
فِي خَارِجِهَا وَأَمَّا بَادِيٌّ بَادِيٌّ سَبَا فَمِنْ الْقِسْمِ الثَّانِي عِنْدَهُ مَالٌ

تَضَمَّنَ ثَانِيَهُ مَعْنَى حَرْفٍ فِي مَعْرَبٍ وَالْأَوَّلُ مَبْنًى كَمَعْدَى كَرَبٍ وَهُوَ  
مُسْكِلٌ أَضَاوُجُهُ أَشْكَالُهُ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ مَعْرَبٌ لَمْ يَطْرَأَ عَلَيْهِ إِلَّا  
التَّخْفِيفُ وَالتَّخْفِيفُ لَا يُوْجِبُ شَأْنًا وَلَوْ قِيلَ أَنَّهُ مَعْرَبٌ عَلَى أَصْلِهِ مَنصُوبٌ  
عَلَى الْحَالِ إِلَّا أَنَّهُمْ سَكَنُوا الْبَاءَ فِي أَيْدِي سَبَا وَفِي بَادِيٍّ تَدَا بَعْدَ تَخْفِيفِ  
الْهَمْزَةِ تَخْفِيفًا لِمَا عَرَبَتْ فِي كِلَامِهِمْ كَبِيرَ أَصَابٍ كَالْأَمْثَالِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي  
قَوْلِهِمْ أَعْطِ الْقُوسَ بَنَاتِهَا وَلِذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ حَتَّى يَلَا فِي مُحَمَّدٍ وَسَيَّامِي  
ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمَشْرُوكِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ لَكَ أَنْ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ إِلَّا أَنَّهُمْ جَلَمُوا  
بِالْبَنَاتِ مَا زَادَ الْأَسْكَانَ الْأَوَّلَ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ وَزَادَ صَوْرَةَ التَّرْكِيبِ  
ثُمَّ تَوَجَّهَتْ لَهُمْ أَنْ يُقَالَ كَثُرَ اسْتِعْمَالُ أَيْدِي سَبَا فِي التَّفْرِيقِ الْكَثِيرِ حَتَّى صَارَ  
قَوْلُهُمْ أَيْدِي سَبَا لِقَوْمٍ مِنْهُ التَّفْرِيقُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى أَيْدِي مَعْنَى الْأَيْدِي  
وَمَعْنَى سَبَا عَلَى التَّفْصِيلِ فَلَمَّا صَارَ أَجْمَعًا لِقَوْمٍ مِنْهَا مَعْنَى مَقْصُودٍ مِنْ غَيْرِ  
نَظَرٍ إِلَى أَحَادِهَا كَانَ مَثَلُهُ مَعْدَى كَرَبٍ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى مَدِّ لَوْهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ  
إِلَى تَفْصِيلِ اللَّفْظِ فَاجْرَى بِجَرَاهُ لَمَّا صَارَ فِي الْمَعْنَى شَوْأً مِثْلَهُ وَإِذَا دَاوَدَ فَعَلُوا  
مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْحَمْلَةِ حَتَّى اجْرَبَتْ بِجَرَى الْمَفْرَدَاتِ لَمَّا هُمْ مَعْنَى مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ  
فَاعْرَبَتْ أَعْرَابُ الْمَفْرَدَةِ وَجَدَلَتْ بِهَا عَنْ مَعْنَى الْحَمْلَةِ فَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى ذَلِكَ  
وَأَنْ كَانَتْ الْأَحْكَامُ قَدْ اخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ الْمَقْصُودِ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ  
بَيْنَهُمَا فِي التَّشْبِيهِ بِهَا الْفَاطِ مَقْدَرُهُ يَفْهَمُ مِنْهَا مَعْنَى مَقْصُودٍ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ  
إِلَى مَدِّ لَوْلِ كُلِّ مَفْرَدَةٍ حَتَّى أُخْرَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ بِجَرَى الْمَفْرَدِ  
فَهَذَا وَجْهٌ الْمَشَاهِدِ بَيْنَهُمَا وَحُكْمُ بَادِيٍّ تَدَا إِلَى الْعِلَّةِ حَلَمُ أَيْدِي سَبَا وَأَنْ



اختلف المذاهب في ان ذلك للتعريف وهذا للاولوية واما معدي كرب وبكابه  
ففيه لغتان على ما ذكرنا اما اللغة الفصحى فهي اعراب الفاني وجعل الاول  
معناه كالحرف بلون غير منصرف وعلمته واجهته وهما لفظان مرجا وصيرا  
واحد ادا الاعلى معني فالجاء المفردات من كلامهم لانه اشبه بهما من المركبات  
قبل للتقليل اذ المركبات قبل التقليل كان لها حكم في الاعراب ففي ذلك الحكم على  
حاله وهذا لم يكن له حكم قبل التقليل فلا بد من حكم له الان وهو اشبه بالمفردات  
من حيث المعنى اذ لو لم يفردوا اللغة الثانية ان تصيب الاول الى التام  
وقلتها انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه شيئا لفظيا من جهة انهما اسمان  
ذكر احد عقيب الآخر وهو ضعف من وجهين احدهما اذ كروا شيئا لفظيا  
وما ذكر في تلك اللغة شيئا معقوب واعتبار المعنى اقوى الآخر هو انه بقوة  
سادس في حال النصب فقالوا ان معدي كرب ولو كان مجزئ المضاف على  
التحقيق ان شئت كما تنصب المضاف اذا كان مثله لقولك رايت فاصي  
مصر وشبهه ولما اوجوا التسلل دل على اعتبار الامتزاج دون اعتبار  
الاضافه وهذه اللغة انقسم اصحابها قسمين منهم من منع الثاني الصرف وعلمته  
كالعلمه في اشكال الياء من معدي كرب ولو اعتدلتهم بالترتيب والمزج لم يكن  
للاشكال وجه ثم اصحاب هذه اللغة انقسموا قسمين منهم من لا يصرف  
الثاني اعتبارا بالترتيب الصوري كما اعتد به في اشكال معدي كرب ووجه  
ثالث تضعف به هذه اللغة ومنهم من يصرفه وهو القياس بعد قصد الاضافه  
اذا التركيب في المضاف والمضاف اليه غير معتد به في باب منع الصرف

فما

تجزي

لج

الكلاميات قال صاحب الكتاب وهو لم ولذا وليت وذبت الى اخبره  
فالت شارح علمه بنائهم الاستفهامية طاهرة وهي تضمه معني حرف  
الاستفهام واما الحرفه يجوز ان يكون لشبهها ما خنها لفظا واصل معني  
وهو كايه للعدد او لوضعها على حرفين كوضع الحروف او لا يقصده رب او  
لتضمها معني الاشياء وهو في الغالب بحرف فكذلك تضمنت حرفا مقدرا وذلك  
استحقت صدرا الكلام ومعني الكلام الاشياء لا يحتمل صدقا ولا كذبا  
بل النوع من الكلام محقق في النفس ليس اعتبارا من خارج لموافقه له فيسمى  
صدقا ولا يخالفه فيسمى كذبا والخبر بخلافه لنوع من الكلام في النفس  
له اعتبار من خارج بموافقه فيسمى صدقا او بخلافه فيسمى كذبا مثال الاشياء  
قوله ثم واقعد فانه لطلب محقق لا اعتبارا من خارج وهو محقق التشبه  
فلا يقال له صدق ولا كذب والخبر لقولك ريد قائم فيعتبر بامر من خارج  
وهو محقق التشبه الى زعم لا باعتبار النفس فان كانت محققه سميت صدقا  
وان كانت منقبة سمي كذبا واما لاذ فعله بناها اما ان تقول لشبهها بهم  
فاحقت بها واما لانها كاف التشبيه دخلت على ذوا واستعملت كايه فبقت  
على اصلها في البناء واما ليت وذبت فعلم بناها انهما كاتان عن الجملة  
والجمل مبتدئة باعتبار الجمليه فبقت تشبهها لما كني بها عنه قال  
ومثرا الاستفهامية مفرد منصوب والخبرية مجزوء مجوع او مفرد واما لان  
مميزا الاستفهامية منصوبا مفردا لانه لطلب العدد من غير نظر لقله وكثره  
فحصل له تمييز فطابق العدد المتوسط وهو احدى عشر ولم يجعل له الفله ولا



الآثره كميته المارة فكون حكما وأما الجزية فحجلا لما كانت للآثره مميّزة  
مواضع لم يميز عدد الآثره وهو المائة والألف وهو مفرد مخصوص وحافيه  
الجمع تقوية لمعنى الآثره أذ ليس في لفظ كم ما يشعر بخصوصية الآثره المقصوده  
خلاف الألف فإن فيها ما يشعر باستغنائه عن الجمع قال **و** يقع  
في وجهه ما مبتدأه إلى آخره قال **و** لا يقع المصدر الكلام  
هنا البصريين فلذلك لم تقع فاعله وعلى صفه لمزم منها تقدم العامل إلا  
إذا كانت مضافا إليها فإنه يقتضي أن تقدم المضاف أم لا لأنه متعذر بأخبره  
وأما لأن معنى الاستفهام ينبغي عليه فيصير الجان للاستفهام فلم يبق  
الآن يقع مبتدأه أو معموله للفعل بعد ما تعرف ذلك بأن نظر إلى ما وقع بعدها  
فإن كان اسما أخبر عنها وحب أن يكون مبتدأ لك لم مالك وشبهه  
وإن لم يكن اسما أخبر عنها وحب أن يكون ثم فعل فينظر فإن كان مسلطا  
على كم وحب أن يكون معموله على حسب ذلك السلط مفعولا به أو ظرفا  
أو مصدرا لقولك كم ضربت وكم يوما ضربت وكم ضربت ضربه زيد وإن  
لم يكن مسلطا عليه فلا محال أن يكون مسلطا على ضميرها تسلط المفعوليه  
أو لا فإن كان الأول فلك فيه وجهان كمسألة زيد ضربته مثاله  
كم رجلا ضربته إلا أنك إذا قدرته منصوبا وحب أن تقدم الناصب  
متأخرا عنها مفعول كم رجلا ضربت ضربه لما تقدم من أن فيها مصدرا الكلام  
وإن لم يكن مسلطا ولا على ضميرها وحب أن يكون مبتدأ كم رجل قام وكم  
رجل جاك وشبهه ثم مثل المبتدأ ثم مثل بعده مثالين آخرين للاستدلال

هما أن ما يصلح صفه للمميز يصح أن يكون خبرا وهو قوله كم منهم شاهد على فلان  
ولم علام لك ذاهب ثم مثل بالمفعوليه والأضافه قال **و** إذا فصل  
من الخبره ومميزها نصب قال **ب** الشارح جازا الفصل من كم ومميزها  
ولم يجر في مثل عشر من رجلا من حيث أن عشر من رجلا الغرض فيه تبيين الذات أولا وأما  
بحر عشر من لبيان خصوصية العدد فيها مجتمعا كما هي ماشي واحد لا ترى أن هذين  
المعنيين لما كان المعبر عنهما بلفظ واحد لم يعدل عنه كقولهم رجل ورجلان وصار  
عشرون رجلا مثابه قولك رجلين فكما أن رجلين لا يفصل من خبره  
فكذلك عشرون خلاف فإنها في أصل وضعها لإبهام وليست مع مميزها  
كعشرين مع مميزها لا ترى أنك لو قلت ثم رجلا لم يثن به خصوصية العدد  
فقد ظهر الفرق بين البابين والمختار النصب عند الفعل لأنه في التقدير  
المختار مضاف إليه والفعل من المضاف والمضاف إليه ضعيف ولما ضعف  
أن يكون مضافا إليه نقل إلى غراب عموم التمييز وهو النصب وقد جاز  
الجر مع الفعل أما على جواز الفعل من المضاف والمضاف إليه وأما على أن  
يكون مجرورا بأضمار من قال وتقول كم غيرة لك إلى آخره قال **الشارح**  
إنما ذكر هذا الفصل ليعرف أن غيرة مثله وشبههما إنما لا تعرف بالأضافه  
يصح أن تقع مميز الكم كما صح أن يقع مجرورا برب ويثبت بيت الفرزدق  
كرمته لك يا جبر وخاله إلى آخره فالنصب كما ذكره الجركد لك والرفع  
على معنى كم مرة أو كم مرة عمه لك أو حلفت على عشاري فلم منصوب  
على الظرف حلفت أو على المصدر إن جعلنا المراتب للحلالت حلفت



ايضا مقدره على الاول حلت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلت جلبات  
كثيره ولا فرق في المعنى من ان تقدر استقها ما ولا خبرا اذ معناها  
في الخبر كبير من الارمان عمتك وخالك حلت لي اي كانوا اخذوا في  
اوقات كثيرة واذا جعلته استقها ما كان معناها اخبرني اي عدد من الارمان  
او من الحلبات عمه لك وخاله حلت على عشاري اي ذلك كثير لا اعرف  
عدده فاخبرني عن عدده وهذا المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء  
وقوله تقدره كم مره حلت على عمتك والا ان ازاد به تحقيق الاعراب  
لم يستقم لان عمتك فيما قدر فاعل وهي في البيت بسند الناحر الفاعل عنها  
ولا تقدم الفاعل على فعله وان ازاد به تبيين المعنى وايضا چه فهو مستقيم لان  
عمتك حلت وحلت عمتك سو ا قال والجزء مضافه الى ممتزجا  
الي اخره بعدد الاضافه هو الوجه لما يلزم من اضمار الجار وجه القول الاخر  
ما ثبت من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهي مع جذها بمعناها فحلت عليها  
وهذا القول ليس لقول من يقول العامل في زيد في غلام زيد حرف  
الجزء المقدر للز هذا التقدير الاسم الاول تاما مونا في التقدير ومن مضمرة ذلك  
يجعل الحرف المقدر في المعنى عاملا مع كون الاول مضافا ومعنى  
ومن اصناف الاسم المشتق قال هو ما جعلت اخره زيادتان  
الي اخره قال الشارح هذا الجذ هو الجذ الذي يستقيم في جذ المشتق  
واذا جدنا النسيه قلنا هو الجذ الاسم زيادتين الي اخره وليس قول من  
قال ضم شيء الى مثله في جذ المشتق شيء لانك لو قلت زيد وزيد فهذا

ضم شيء الى مثله وليس مشتق وقوله ليتلون الاولي علم الغتم واحد الى واحد  
يعني الى واحد من جنسه المسمى بذلك الاسم لقولك في رجل رجلان وهل يجوز  
ان اخذ الاسم المشترك فثبته باعتبار المدلولين لقولك عيان في عين الشمس وهن  
الما فيه خلاف والظاهر جواز شادا والغير المستعمل خلافه وقالوا زيدان  
وهذان في الاسماء الاعلام وان كانت باعتبار مسمياتها كالاسماء المشتركة  
لانها لم تسم بها باعتبار امر جامع في مسمياتها وهذا مما يقوى قول من يقول ان  
الاسم المشترك مشتق وان اختلف مدلوله والجواب انها انما ثبتت بعد  
ان اخطر المتكلم المسميات بباله وقد رتبنا العلميه فصارت كأنها اسما اجناس  
كقولنا اعتبارنا محبة مشاهدا كما يثبت نجل بعد ان قد زها مثله وهذا  
المعنى هو الذي جوز ان يقال الزيدون فلان ولو لا تقديره ما نكره لم  
يستقيم تعريفها ومما قد زكروه صارت كأنها الاجناس المشتركة في امر واحد  
الا ان اسما الاجناس مشتركات في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر  
وهو كونه مسمى بزيد فان قيل اذا كانت ثبتهما لبيان تميزها وتعرينها  
باللام وذلك شاذ فليكن ايضا شادا وليس شادا بالاجماع دل على  
انه ليس مثله فالجواب ان زيدا اذا نكر وعرف فقد استعمل على  
خلاف ما وضع له من غير ضرورة لانه يمكن استعماله علما في كل موضع  
فجعل نكره هذا التقدير اخرج له عن اصله لغير ضرورة واما زيدان فلا  
يمكن استعماله علما لان ثبته ما في علميه فلا يلزم من شذوذ ما يمكن  
جزئه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجماعه على اصله وقوله والثانية



عوضاً من الحركة والنون وهذا مذهب البصريين واللوثيون يقولون انها عوض  
من النون ويسندون بقولك جاني فلان ما زيد فجد بها على انها كالنون والنون  
يسندون بقولك الغلامان فاشتاها بدل على انها كالجره اذا النون لا تثبت  
له مع اللام والوجه انها كالجره في موضع وكالنون في موضع ومثلها في موضع  
فاذا قلت رجلان كانت عوضاً منهما فاذا قلت الرجلان كانت عوضاً من  
الجره فاذا قلت غلامان كانت عوضاً من النون قال ومن شأنه  
اذا لم يكن مشتق منقوصاً يعني المنقوص ما آخره الف وهذا غريب في الاصطلاح  
واما المنقوص في الاصطلاح ما ينقص من آخره حرف كفاض وعصا او ما ينقص  
بعض الأعراب كفاض واما اطلاق المنقوص بما آخره الف خاصة فليس معروف  
قال ولا تخلو المنقوص الى آخره قال الشارح المنقوص على  
اصطلاحه وهو ما في آخره الف لا تخلو من ان يكون ثلاثاً او فوقه فان كان  
ثلاثاً وجب رد الالف الى اصلها لوجوب حركتها الوقوع الالف بعدها والواو  
والياء لا سلاز اذا وقعسا قبل الالف لقولك غزوا ورميا اما لراعه اجتماع  
الالفين او لراعه اللبس في الاصل وعمل البواقي عليه واذا لم تعمل وجب ان  
تبقى على الاصل فتقول قفوان ورجيان وان حمل اصلها نظر الى الاماله كما  
ذكر وان كانت فوق الله لم تقلب الا يا واما قلت يا فيما اصله واو  
لاجد امرين اما لانها في اصل الافعال فعزها ذلك فاجريت الاسماء عليها  
كقوله لم اعزيت واستعزيت اما استشغالها لاجرافها كثر  
جروته فايد لو انشأها بالحققتها واما مدزوان فلان التشبيه فيه لادرم الى اخره

وجبت اعتراضه انه اسم رباعيات فيه الواو رابعة فلم تقلب يا  
وجوابه ان مدزوان لا يقال في مفردة مدزوان عللنا بالوجه الاول  
ليس آخره الفاً بحقه عن واحد حتى تبدل عن الالف يا بل هذه لم تزل واو  
للزوم التشبيه وان عللنا بالتاني والواو لم تقع منطوقه لانه التشبيه لازمه فلا  
تقع منطوقه ولذلك شبهها بالواو والواقعه في جياوه قال وما الجره  
همزة ثم قال في آخر الفصل بهذه الاخيرة ثقل واو لا غير والباب في  
البواقي ان لا يقلبن فتسوله الباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجتز  
القلب يومهم ان ثلثة الابواب مستوية في البقا والقلب وليس الامر  
كذلك بل الاولى والباب فيها ان لا يقلب والقلب ضعيف جداً والقلب  
في الثانية اولى منه والقلب في الثانية اظهر منه في الثانية وانما كان  
القلب ضعيفاً في الاولى لانها همزة اصلية فلم يوجد ما يوجب تغييرها  
وكان نقاؤها على حالها اولى والثانية ليست همزة اصلية ولكنها  
منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لقوات اصلية همزة والثانية  
ليست اصلية ولا منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لقوات  
اصلية همزة وقوات الحرف الاصلي المنقلب عن همزة واما الرابع وهو  
همز او صحراً فاما اوجوافه القلب للفرق بين همزة التانيث وغيرها  
وكانت اولى من القلب اذا اصل لها ولا عن اصل ولا تشبيه بالاصل  
وقلت واو اما لانه الذي تشبها في السبب حمل عليه وان اختلفت  
العلة واما لانها عن الواو اقرب اليها بمشاكلتها في التشكل واما لراعه



الأدب إلى ما بين ألفين لوقالوا حمزاين أو ألفا فواشينا وبين ألف المقصورة  
بأمر فيها والتي لا ألف قبلها لم نقلوها ذلك القلب لأن القلب ثم الواجب  
والجواز إنما كان إنما لاهازلية مع استتقال همزة بين الفين وأما الاستتقال  
بين الفين ولم يوجد في همزة شيء من ذلك نعم قد تحققت الهمزة على ما يأتي  
في تحقيق الهمزة وليس من هذا الباب قوله وقد بيني الجمع على  
تأويل الجماعتين والفرق إلى آخره قال الشارح يشبه الجمع قليل  
وسبب ولته أن مفردة تعطي ما تعطي التثنية فيجمع ذكر التثنية ضائعا ولكن قد  
يجري في بعض المعاني ما يحتاج إلى ذكر الجمع شيء مثل قوله كالشاه  
العاية بين الغميتين فلذلك ستجس مشكك ذلك فإنه لا يمكن التعبير  
بمجرد الجمع بخلاف قولك عندي رجلان فإنه ضعيف قوله  
ويجعل الإنسان على لفظ الجمع إذا كانا متصليين إلى آخره يعني إذا قصد التعبير  
عن اثنين في المعنى مضامين إلى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى غير عن  
المضاف بلفظ الجمع وإن كان متسا في المعنى وسببه كراهه اجتماع لفظ  
تثنيتهن فهما لا اتصال لفظا ومعنى فعلى ذلك يقول أصبت زوروسهما  
ولا فرو من أن يكون الأول متحد في كل واحد منهما أو متعددا فلذلك  
يقول طحت أيدهما وأنت تريد بيك من كل واحد منهما وقال  
اللوثيون شرطه أن يكون الأول متحد في كل واحد منهما كقوله  
نقد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا أيديهما والمراد أنهما منطلات  
شرطية الاتحاد وقال ظهراهما مثل ظهورا الترشيين فاستعمل

مداو الأصل معاين بقوله هذا وضع الجميع موضع التثنية وهو إشارة إلى حكم  
هذا الفصل وهو قوله ظهورا الترشيين وقوله والأصل معني وضع لفظ  
المشتق للدلالة على التثنية على القياس الأصلي وهو قوله ظهرأهما ثم  
بين أن الشرط الاتصال لا يمنع أفراهما وعلماهما لما فقد الاتصال  
ومن أصناف الأسم المجموع قال الشارح لما كان غرضه الدلالة  
على لفظ السالم المذكور لاختلاف آخره بالجر وفي لاختلاف العوامل لم يمكن  
جد المجموع السالم المذكور على حال نحو التثنية وذكر الموت السالم بالألف  
والا ليليتوهم عموم السالم فيما ذكر واستغنى عن أن يفيد لفظا  
آخر للموت السالم إذ لفظه فيه تثنية والذي بالواو والنون في أعلامه  
وصفاته أزد بعض أعلامه وبعض صفاته والإفلاستفهم النعمان فان  
طلبه وشبهه لا يجمع جمع التجميع وهو من أعلام من يعقل والجر وعلامة وخرج  
من صفات من يعقل ولا يجمع بالواو والنون وإنما يجمع بالواو والنون كل  
مذكر علم يعقل أو صفة لمذكر يعقل ليست أفعل فعلا ولا فعلان  
ولا مؤنث جارئة على المذكور ولا مذكورة مجرى على المؤنث إلا ما شذ  
من الذي ذكره وما لعله يوجد من غيره قوله والذي بالألف  
والياء للمؤنث في اسماء وصفاته يريد بعض صفاته وهو كل صفة  
ليست فعلا أو فعلا **أفعل** أفعل ولا فعلان ولا مذكورة مجرى على  
المؤنث كطالق وخرج كانه استغنى عن بيان ذلك هما متسا في  
سيما في الباب أن شاء الله ثم قال والباقي نعم من يعلم وغيرهم في



اشابههم وصيغاتهم تعني المثلث وقوله وصيغاتهم ردد في بعض النصب اذ بعضها  
لا يجمع الاصحاح كسر على ما سياتي في حكم الزاديين كجاءهما في سبلان  
على ما عديم وقد اجرى الموت على المذكور المنسوبة الى اخره اى جعل  
علامة النصب والحفظ الكسرة حملا له على المذكور حيث جعل علامة الحفظ  
والنصب الياء كراهة ان يكون للموت على المذكور نبرة وانما  
اعرب الجمع الصحيح بالحروف لانه زيد في اخره حروف على مع تقاضيه  
فاسببه النشبة فاعرابه كاعرابها وانما اعرب المشي بالحروف لانه لما نذر  
مدلوله جعلوا اعرابه شتى هو اكر من اعراب المفرد وهو الحروف وكان  
القياس فيما اعرب بالحروف ان يكون الواو للرفع والالف للنصب  
والياء للحفظ كما هو في احوك واخوانه فقياس الزندون ان يقال في نصبه  
الزندان وفي خفضه الزندان على ما هو عليه في الرفع وقياس النشبة  
ان يقال في الرفع الزندان وفي النصب الزندان وفي الحفظ الزندان  
فحال الجمع في الرفع والحفظ على القياس وحال النشبة في الحفظ  
على القياس لا غير وانما كان ذلك من جهة ان الالف التي هي قياس  
النصب لو بقيت لهما لا لتبس النشبة بالجمع في قولك ضارباك لان  
النون تحذف وما قبل الالف لا يكون لامفتوحا فلا فرق بين كونه  
نشبة او مجموعا فلما جاء اللبس من الالف في النصب اسقطت منهما جميعا  
في النصب ثم لما كانت الالف اخف حروف العلة كره ان تحمل الكلية  
مخفلة عوضا من الواو في النشبة ثم حمل في كل واحد منهما المنصوب على

المخفوض اذ لم يبق غير ذلك فصارا الامر على ما ذكر في حد الجمع والنشبة  
وسقطت الى قلة جمع قلة وجمع كثره وتعني جمع القلة ما ذكر وجمع الكثرة  
ما زاد عليه وصيغ جمع العلة ما ذكر وجمع الكثرة ما زاد عليه وصيغ جمع  
القلة لنبه مخصوصه من مجموع التثنية ما عدا ذلك قوله وقد جعل اعراب  
ما يجمع بالواو والنون في النون قال السالك الشارح جعل الأعراب  
في النون مع ثباته جمعاً شاذاً ولم يأت مع شذوذه الا في اسماء جمعت جمع  
الصحيح على غير قياس كلفا لما كانت مستحقة للتثنية حري فيها اعرابه من  
ذلك قوله شين على ما ذكر ومنها اسما الاعداد كقوله وقد جاورت  
جدا الاربعين ولا بد من الاعراب لان الاعراب محبتين والتم اليا دون  
الواو لحقتها وتقل الواو قال السالك وللشاذ في الجرد اذ الكثرة عشرة امثلة  
الى اخره ثم تعرض لانبية المجموع ولم يذكر المفردات ثم ذكر لكل مفرد انبى  
والذي جمع عليها لانه لا يفيد كبر غرض اذ ذلك لا ينضبط الا بالسماع  
في كل لفظه وهو حظ اللغة والذي ينضبط هو ان تعلم اوزان الجمع واوزان  
المفردات وتعلم ان تلك المفردات لا يخرج من قبل هذا الجمع وهذا  
المعنى حصل الذي ذكره وان ذكر من المجموع عشرة في مثال علم ان عشرة  
الاوزان المفردة تجمع عليها وان حات باقصة علم ان ذلك المنقوص لم يأت  
جمعه على تلك الربة ويساها انه ذكر في افعال جمع الامثلة فعلم ان  
جمع الامثلة تجمع عليه ثم ذكر في افعال لا وذكر سته امثلة فنقصت اربعة  
وهي فعل وفعل وفعل وفعل فعلم ان هذه الاربعة لم تجز على افعال



وذلك شايها وهذا هو الذي كان جعل لذكر المفردات واحدا واحدا  
الا انه كان يطول الكلام وهذا اخضر قال **الموت السائر** الحشو  
لاخاوم من ان يكون اسما او صفة كما ذكرنا فان كان اسما حركت عينه  
في الجمع اذا صحت حروف العلة وحروف الادغام فهو جيد ولكنه ليس  
بالظاهر وجملة علم المغفل في انه لا يحرك تقول شدة وشدة  
وقوله وبه وبالشري في الملتزم هاكشدة كان ينبغي ان ينه على  
المدغم العين والمغفل اللام فاما المدغم لقولك حجة وحجاب فيجب  
اسكانه واما المغفل اللام فالا سكان فيه جائز كذروة وذروات وقوله  
وبه وبالصم في المضمومها كقرفات كان ينبغي ان ينه على المدغم العين والمغفل  
اللام اما المدغم فيجب اسكانه لقولك عدة وعدات واما المغفل اللام  
فيجوز اسكانه كعروة وعروات وخطوة وخطوات ثم اورد اعتراضا  
على قوله وتسلخ في الصفة وقد قالوا الجحاث وزبغات وهي صفات تقول  
شبابه جحاث وهي الشاة التي خفت لبنها ونسارت بعات للقصبات واجاب  
ان ذلك في الاصل من قبيل الاسماء فلما وصف للمعنى الصفة بقي حكم  
الاسمية في التحريك ويجوز ان يعول جحاث وزبغات وهو القياس  
ثم موسى ذلك بان مثل اسمها لا ينسب في اسميتها وقد اجريت صفات على خلاف  
اصلها تقول امرأة كلبه وليجعله فم ولو جمعت في مثل ذلك لقل نسبا  
كليات وكليات وكليات نظر الى الاصل وكليات نظر الى الوصف  
واما مثل لسه غم فلا يظهر في الجمع فرق من كونه اسما او صفة لان

المدغم فيها سوا على ما تقدم قال **والموت** مما لا نافية كالذي  
فيه النافى قال **الشائح** وقوله غيرات في جمع غيرات يكون على  
لغة هذا لانه معتل اللام فكذلك البت وامنعوا فيها اعتلت عنه  
من افعل كراهه الضمة على الواو والياء فلا يقولون عود واعود  
ولا ذيل واذيل الا ما شدوا منعوا في الواو دون الياء من فعل كراهه الضمة  
والواو من فلا يقولون قووش الا ما شد ولم يدره في الياء لفقدا ان احد  
الواو من قووشا بالسكون بعد ما ومنهم من تكسر الاول في مثل ذلك كراهه  
الضمين والواو فيقول عيوش وشبهه وافعل من المغفل بحث ان يكون من باب  
فاض فصدر لفظه على لفظ افع في الرفع والجر وافعلاني النصب لانه لو  
بقى لادى الى واو او باق لها ضمة وليس من لغتهم فبدل الضمة كسرة لشبهه  
بما اخبره حرف عليه قلبها ضمة لقولك دلي ودمي اصله لان اصله دلو فقلبت  
الضمة كسرة فانقلبت الواو الاولى ياء ثم ادمت فيما بعد ها سوا كانت  
واو او ياء على اصل الاعمال الذي سمي في وجبات الضمة في مثله ياقية  
فيما كانت من ذوات الواو مثل قولهم حوجا في الباء نادرا قالوا افتوه  
وجوز كسر الفاء في المقيس كقولك دلي ونحي كراهه الكسرة بعد  
الضمة في اول الكلمة في الاسم وقولهم قسي وهو جمع قوس جمعوه  
على فعول فكون قووشا فلما اجتمع الضمين والواو من واو والواو  
الى موضع اللام فصار قووشا ففعلوا فيه ما فعلوا في دلي فصار قسي فذلك  
قال كانه جمع قسي في التقدير كما ذكرناه وقوله وجمع على



افعل كأم وهو نظير كأم معناه ان كأم ورنه ان فعل فيكون أصله أأم وحي  
قلب الهزة الثانية القاء مثلها في كأم ووجب قلب الضمة كسرة مثلها في أدل  
لأن الواو تنقلب بالسرة ثم تسكن لاستثقال الضمة والكسرة عليها مثلها  
في قاض فيجتمع شاذ كان في حذف حرف العلة لاجتماعهما فقصي أم ووزنه  
انفع يعول في الرفع والجر أم ويعول في النصب رأيت أميا مثل الباليكسار  
ما قبلها مثله في رأيت عازبا قسوله وأنا الخاسر في لا يلبس إلا على  
استلزامه لأنه مستعمل في مفردة فإذا اجتمع زاد استثقالا لأن حروفه  
أو حذف أو حذف منها فإن كسر على الاستلزام ووجب الحذف وقياسه ان  
يحذف الخامس لأنه به يحصل الثقل فيقال فرارزد وحجاز وقياس من قال  
حجوبش وموقوف ان يقول فرارزد وحجازش قال وما كانت  
زادته نالته مدة فلا اسمائه في الجمع أحد عشر مثالا جرى في هذا الفصل اللفظ  
كالفضول الأول لا يشترط الاحاد في الألفية المذكورة وهذا لا يكون في  
خمس أمثله لأن المدة ألف أو باء أو واو أو ألف لا يكون قبلها الاضمة  
والأول لا يكون الا مفتوحا لأن الكسر ليس من أبنيتهم والضم من أبنيتهم المجموع  
الأمشد في نحو سدوس للطبلستان الأخضر وقد رواه الأصمعي بالفتح قوله  
ولا يجمع على فعل تخصيص له بالموت وبين ان امها من الشواذ قال  
وان كانت المدة با فلا يكون قبلها الا كسرة والأول مفتوح والضم والكسر  
ليس من أبنيتهم اذ فعيل وفعل للسن من أبنيتهم فشئت أنها خمسة ولم  
يجز فعل في المضاف ولا المعتل للام كأم لم هو ان يا بوا بالملين لانهم فيه

المضاف

بين ليس وتقل لانهم ان اذعموا لم يعرفوا كونه فعلا او فعلا وان اظهر واستثقل  
الخط بالمثلين قد جازيل على فعل مفعولا الاقامة قالوا شرروا شرروا  
المعتل للام فكسر هو الله لما يودي الاعلال لانه ليس لغتهم ما احده  
حرف عليه وقبلها ضمة فاذا ادى اليه قياس قلبوا الضمة كسرة فلو فعلوا  
ذلك ما قبلها لقالوا في النصب فعلا فيودي الى ما ليس من أبنيتهم اسماءهم وقد  
جاز فعل قالوا دباب وذبت واما الموت فظاهر قالوا لصيغة تسعة  
امثله ومنها افعل ولم تذكرها في الامثلة وموضعها بعد اعدا فينبغي ان  
يكون بعده واصدا او وجوه وجمع جمع التصحيح لوجود شرائطه واما فعيل  
فبانه ما ذكر فلا يجمع مع التصحيح لان فعلا يكون بمعنى مفعول ويكون بمعنى  
فاعل فكأنهم ازادوا ان يجعلوا بينها في الجمع فرقا فجمع افعالها جمع السلامة  
والآخر جمع التثنية وكان ذلك أولى بالسلامة لانه الأصل وفعيل  
بمعنى مفعول ليس أصلا فلما لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالالف  
والياء لكونه فرعا عليه في الجمع ولمؤنثاته امثله وعد فعلا وفعلا  
عند غيره لا يكون جمع فعيلة اتماما هي جمع فعيل وقولهم خلفا ظاهرا فيما ذكر  
وغيره يرغم انه قيل خليف وخليفة وان خلفا جمع خليف وخلاف  
جمع خليفه واذا اجتمعت خلفا ان يكون جمعا خليف ولا يجعل أصلا في جمع فعيلة  
عليه اذ لا يثبت باب مثل هذا بالاحتمال بل لا بد من ثبوت قالوا  
كان على اسماء الى آخره لما كان هذا الوزن غير مشارك بمثله في ابيه افردة  
للصنف ثمانية وقع في بعض السبع وعدها فاعول ومثل يعقود



وليس سعيد عن الصواب فان قيل هو قليل ففعال اقل منه وقد ذكره وقد  
شد نحو فارس وهو لك ونواش فاما نواش والذي حسن منه انتفا بینه  
وبين الموتى لانهم لا يقولون امراه فارسيه واما هو لك فجا في مثل هالك  
في الهالك والامثال كذا اما تخرج عن القياس واما نواش فلم يضره فلا  
اعتداد به ونحو في فاعل اذا كان من لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا  
مطردا تقول في حل ذكور ذرافس وسيره هو ان يجمع فيما لا يعقل من  
المذكر بحري بحري الموت فمن يعقل ناره في مفرد وناره في صفاته ولجابه  
واحواله ولما كانت هذه صفات لما يعقل ذلك المجري الارى ان فعل مذ  
فعلى لا يجمع على فعل وفعل في مؤنثه يجمع على فعل قال الله تعالى  
فعليه من ايام اخر لانه لليوم ولكنه لما كان فيها لا يعقل اجري بحري  
اخرى على ما ذكره ويستوى من ذلك ما فيه التا وما لانا فيه لان  
الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود الناقه بها  
قال ولاشيم مما في اخره اليك بانث الى اخره ثم مثل لصحاري واثاث  
وقياس ترتيبه ان يمثله باربعة لان المفرد مثلا لان يجمع مثلا لان في التركيب  
اربعة وللصفه اربعة امثله ثم ذكر فعلى وفعل وفعل وفعل ليس بعام  
اما يجمع على فعل فعلا افعل ثم قال ويقال ذرافس بيبها على انه بحري  
فيه المصحيح لا فعلا افعل وشبهه ان افعل فعلى موافق لا فعلى في اللفظ  
فازادوا ان يفرقوا بينهما في الجمع فجمعوا افعل فعلا بالواو والنون واستعوا  
في جمع افعل فعلا فراسما فلذلك جاز في فعل افعل الفعليات

حملا على مذكرة ولم يحى في افعلا افعل فعلا واث لا شناع التصحيح في مذكرة  
ثم اعترض بالحضرات واث واجاب عنها لغيتها حتى لا يذكر الموصوف قلها فصار  
مثل قال فاجرت حجرا ما قال واذا كانت الالف خامسة  
لم يجمع الا مصححا لانه اذا هو التليسر في الخامس فلان تكره التليسر في الموت  
اولى قال ولا فعل اذا كان اسما مثالا ولذا فاعل الى اخره  
قال الشارح وللصفه ثلثة امثله جمع من امثله الصفات وفعل  
وفعل وفعلان مختص بفعل الذي مؤنثه الذي للتفصيل وهو الذي مؤنثه  
فعلى قوله انما يجمع ما فاعل الذي مؤنثه فعلى لا يلفي فانه ينبغي فعل  
وفعلان مؤنثهما مطلقا وليس كذلك وافعل التفضيل يجمع ايضا بالواو  
والنون دون فعل الاخر وقد ذكر ذلك ثم اورد قول الشاعر  
انا بنى وعيد الحوص في البيت كالا عيراض على الفصل فانه ان كان  
احوص صفه فليجمع على حوص وان كان علما فليجمع على احارص فقال هو  
منطور فيه الى الوصفية الاصلية جمع جمعها ففعل حوص والى الاسميه العار  
بالعلمية جمع جمعها ففعل احارص فهذا معنى قوله فمنطور فيه الى جانبى  
الوصفيه والاسميه وقوله وكل ثلاثي فيه زياده للاحق والرابعى  
الى اخره حلم المحو بالرابعى ان يجمع جمعه كاصل كجدل واجادل وقوله  
غير مده اجترار من نحو فاعل وفعل وفعل واشباهها فان له جمعا مخصوصا  
على ما بعدم وحج الرابعى اذا حقه حرف لين تابع ان شئت في جمعه بوضعه  
الا انه قلب ما ان لم تلى لاما لا تليسا ما قبلها لقولك سرداح وسرداح



وما كانت من الثلاثي ملحقاً بحكمته في الجميع كذا لك قولك قروا ح و قروا ح و قروا ح  
وكذلك ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقاً لذلك المثال وإن لم يكن  
للأحاج كصباح وصباح وقوله في هذا وكذلك ما كانت فيه من  
ذلك زيادة غير مده غير مستقيم ولا فرق من أن يكون مده أو غير  
مده وبين أن ذلك أن المدة لا يمكن أن يكون فيها الاثبات لأن الأول  
موضع حركته والثالث قبل حرف المد واللين موضع حركته والرابع هو نفس  
الحركة المد واللين الذي في الكلام فيه في المثال مع ثبوته والخاصة حركته  
الاعراب وهو موضع حركته فلم يتوالى الثاني وإذا تعين تقدير حركته  
المد واللين بحكمته حكم الصحيح بدليل قولهم طوماز وطوماز وديما ش  
و ديما ش وساباط وسيايط فلا معنى لاحترازه له غير مده لما ثبت أن  
المدة وغيرهما شوا قولاً ونفع الاسم المفرد على الجس ثم كثر منه  
وأجده بالناق كـ مثل الخلف فيه فكثر الناس على أنه اسم مفرد  
وضيع باراً الجمع الذي يدل عليه أن أراضيه وضماؤه وإنما كثر  
ذلك في الأشياء المخلوقة تعني التي سميت بذلك باعتبار خلقه لصلية  
لا باعتبار صنعه من الاديبيتم ثم أورد نحو سفييل وأشباهاها على وجه  
الشدة وذو عكس ثم وثمره كـ وكذا أي ما فيه الجمع وما جدد منه المفرد  
فهو عكس ثم كـ قال وقد نحي الجمع سفيلاً على غير واحد  
المستعمل نحو أرايط لأن أفاعل لشر من أبيه فعل وأاطيل ليس من  
أبيه فاعل وإجاءت ليس من أبيه فعيل وأعاريض ليس من أبيه فعول

وأما على فعالي أرادوا فيه باللاحاق فاعتلت كما اعتلت بأجوار فلذلك  
بحرني بحراه وليا لمثله قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وليس  
في المفرد ما بعد اللام التائية فدل على أنها لللاحاق وأما قد تقدم ذكره  
قال جمع الجمع يعني أنه قد جمع لا على أنه بطرد قياساً ولكنه لشر  
في جمع العقلة وقيل في جمع الكثرة إلا بالالف والتاوان لأن الجمع لا يثبت  
إلا بالسماع ثم ذكر من كل ذلك أمثلة قال ونفع الاسم  
على الجميع ولم يكسر عليه واحدة قال هذا فيه خلاف  
والصحيح ما ذكر لأن الجمع إنما يثبت كونه صيغة جمع إذا كثرت جمعاً فاما  
أبنة تاديرها أسبغها جمعاً فلا يثبت كونها جمعاً والذي يدل على  
أنها ليست بجمع تصغير ما على صفتها ولو كانت جمعاً لم يجر ذلك فيها  
قال ونفع الاسم الذي فيه علامة التائيت على الواحد والجمع  
بلفظ واحد وطريقة السماع قال وحمل الشيء على غيره نحو قولهم  
مرضى ومرضى بمعنى فعيل فقياسه الجمع على فعله وأما الجمع على فعله  
فعيل بمعنى مفعول ولكن لما وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار  
أفه اجرت بحراه واجري مطلق وشبهه بحري مرضى وقوله حملت على  
قتلى وجرى وعقري ولدي لها هو الأول الذي جمع على فعله  
وقوله أي أي وشاى محمول على وحاعى وحاطن بردان وجعوا وأن حطبا  
جمعاً على فعالي ليعمل بعلان لأنها يشتركان كثيراً في قولهم صد وصدبان  
وعريت وعريان وعطش وعطشان ولما كان بعلان جمع على فعالي حمل عليه



مُوافقة وهو فعل مجمع مع موافقته في معنى الألفه وإياي وبني حلا على  
وجاء لغزب ما بينهما من الوزن لأن فعلا وفعلا لأنفا رقا نفعلا  
الابزادو يا محلا عليه مع موافقتهما في كونهما أفع والمجدوف رز عندا الكبير  
ولم يمثلا إلا بالمجدوف اللام لأنه كثر وهجرة نادر لغوهم سته ولو جمع أيضا  
لفعل استثناء ومن اصناف الاسم المذكور الموتى قال صاحب  
الكتاب المذكور ما خلا من العلامات الثلاث إلى آخره قال الشارح  
معنى ما خلا لفظا أو تقديرًا لأنه سيبين أن الموت يكون موتًا لفظًا وتقديرًا  
فإن لم يكن المذكور كذلك رجع الموت المقدر مذكورًا أو التقدير مخصوصًا لنا  
على ما سيأتي والياء لا تكون للثابت في الأسماء إلا في نحو هذي عند  
بعضهم وبعضهم لا يثبت الياء وزعم أن هذي بكما لصيغة موضوعة  
للتأنيث كهنه وبعضهم يريد في علامات التأنيث الها موضع قولهم الياء  
نظر إلى قولهم هذه ويقول الياء والألف والها وهذه التأنيث بها وإن  
انقلبت هاء في الوقف في اللغة الفصحى وكذلك تقول الكوفون  
ها التأنيث لأنه قد ثبت اللفظ بها في الوصل إجماعًا وتقلبها في الوقف  
ها إجماعًا كان مرقا منها ومنها الفعل والوقف محل تغير وإضا فإن الفعل  
للتأنيث وهذه تحموله عليها في أدنى قال صاحب  
صريح حقيقي كاستثناه وغير حقيقي كالتأنيث الظلمة والنعل مثل مؤنث  
بنا لفظية وبما قدره على ما سيأتي ذكره ثم ذكر أحكام الفعل إذا نسبت  
إلى مؤنث عند رجوعه الحقيقي على غيره والفعل إذا أسند إلى ظاهر

المؤنث فلا حلوا ما أن يكون حقيقيًا أو غير حقيقي فالحقيقي لا بد له من  
علامة التأنيث وقع فعل أو لم يقع إلا في لغة رديئة وهو مع غير الفعل أو منه قوله  
لقد ولد الأخطل أم سوين وغير الحقيقي أنت خير في الفعل بين اثبات التأنيث  
وتركها وقع الفعل أو لم يقع وقد جاء القرآن بذلك كله وقول  
المؤمنين إن اثبات التأنيث مع عدم الفعل أحسن ليس سديدًا للإجماع على  
قوله وجمع الشمس فاذن لامرآن مستومان وإذا أسند إلى الضمير الموت  
استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم العلامة فقوله هذي قامت  
والشمس طلعت أما في الحقيقي فواضح وأما في غير الحقيقي فلا مورد منها  
إلا التأنيث جيها لذلك على أن الفاعل مؤنث فإذا أسند إلى الظاهر  
والظاهر نفسه كذلك على التأنيث فاستغنى عنها وليس في الضمير ما يرشد  
إلى ذلك فلم يستغن عنها الآخر هو أنه إذا كان مضمرا كان أشد  
انصافًا لنسب أن يكون الفعل له أكثر من كونه ظاهرًا مستفلا  
الآخر أنه ما علم أنه فاعله برفعه وإذا لم يباخر وكان مضمرا فقد تقدم  
موافقة من المذكورات فلا يعلم ومن اصناف الاسم المعرفة والتذكير  
المعرفة في الأصل مصدر كالعرفان ثم نقل فجعل وصفا للاسم الدال  
على الشيء المخصوص لأنه يعرف به وهو يدل عليه والتذكير مصدر  
تكررت الشيء تكرة وتكررا إذا جعلته ثم وصف بها الاسم الذي لا  
يخص شيئا بعينه وأعلم أن التكرة سابقة على المعرفة لو جهز أحدهما  
أن التكرة اسم المعنى العام والعام فيه الخاص والخاص ليس فيه العام



الآتري ان لفظه الجوان تناول الانسان وغير الانسان لفظه الانسان  
لاتناول شارب الجوانات الثاني ان التلوة تقع على الاشياء المجهولة  
والعلوم والموجود والمعدوم والقديم والحديث والجسم والعرض لقولك  
شيء ومعلوم وموجود فاذا اردت افهام معنى معين ردت على ذلك الاسم  
الالف واللام او الصفة وما لا زيادة فيه شيئا على ما فيه زيادة قوله  
المعرفة ما دل على شيء بعينه اعلم انه قد تم المعرفة على التلوة وان كان حق  
التلوة ان تكون مقدمة لان النكرة اصل للمعرفة وانما قد تم المعرفة لانها اذا  
اجتمعت غلب جانب المعرفة لقولك رايت زيدا وزجلا قائمين فقامين حال عن  
المعرفة فلاجل هذا قد تم المعرفة ولفظه المعرفة دخل فيها المعارف الخمسة لانها  
دلت على شيء بعينه والمعرفة دلت على شيء بعينه وقوله وهو على خمسة  
اضرب العلم الخاص اي الذي لم شيء ولم يجمع قبل التسمية خاص لمسمى بعينه  
فاذا شئ اوجع خرج عن ذلك ولم يبق علما والمصير يعني بعد العلم  
الخاص المضمرة وقوله والمبهم شيان اسما الاشارة والموصولات  
والداخل على حرف التعريف وانما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام  
لدخوله الميم من قوله ليس من امير امصيام في اسفر فان الميم دخل  
من الالف واللام قوله والمضاف الى احدها ولاضافة حقيقة  
احترز بالحقيقة عن غير الحقيقة مثل اسما الفاعلين والمفعولن والصفة  
المشبهة باسم الفاعل وكذلك مثلك وعيرك وشهك وقربك وما اشبه  
ذلك لان الاضافة في هذه الصور كلها لا يقيد التعريف قوله

واعرفها المضمرة لان المضمرة لا يحتاج الى الصفة والعلم يحتاج الى الصفة  
الاخران المضمرة لا اشتراك فيهما لتعيينهما بما يعود اليه ولذلك لا يوصف  
ولا يوصف به بخلاف العلم فانه يقع فيه الاشتراك ويميز بالوصف والمبهم  
يوصف ويوصف به ويقع على كل حاضر ويقع فيه الاشتراك حتى لو كان  
يخبرك جماعة فقلت قال هذا من غير اقبال على واحد لم يعلم المزايا الا  
بانضمام الاقبال اليه قوله وانما المضاف فيعتبر امره بما يضاف  
اليه يعني تعريف المضاف استبعادا من المضاف اليه فاضافته الى المضمرة  
اقوى على رأي سيبويه ثم الى العلم ثم الى اسم الاشارة ثم الى ما فيه حرف  
التعريف وعند من يقول اعرف المعارف الاغلام يقول اضافته الى  
العلم اقوى من اضافته الى غيره عند من يقول اسم الاشارة اعرف  
المعارف يقول اضافته الى اسم الاشارة اقوى من اضافته الى غيره  
فالحاصل ان تعريف المضاف على حسب قوة المضاف اليه على خلاف  
المنهاج واضعف تعريف المضاف اضافته الى ما فيه الالف واللام لان  
تعريف الالف واللام ضعيف قوله واعرف انواع الضمير ضمير  
المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب اما ان اعرف انواع الضمير  
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب اما ان اعرف انواع  
الضمير ضمير المتكلم لانه اذا قال لنا لا يحمل شيئا اخر ولا لانه يقال  
انا وانت فعلنا وقوله فعلنا اي ضمير المتكلم وغلب جانب ضمير المتكلم  
على المخاطب دل على انه اعرف ثم بعد المخاطب لانه يحتاج الى



نوع إشارة لانه اذا كان محضرته جماعه مقول انت مما يشر اليه لا يعرف  
انا الى من يرجع ثم تعد الغائب لانه يحتاج الى ما يعود اليه وهو الاسم  
المذكور قوله والذكره ما شاع في امته كقولك جاني رجل وركبت  
فرسا ورجل شاع في امته وعام في جنسه قوله في امته اي شاع عام  
في جنسه فلا يباول شخصا بعينه وكذلك ركبت فرسا قل هو للمذكر  
او الموتى الاخرانه اذا كان مضمرا قد يكون مستترا فجعل له لفظ  
يدل عليه بخلاف الظاهر ثم حمل اخواته في الضمائر عليه وقوله ولا  
ارض انقل انقلها ما اول برئ ان ارض بمعنى موضع فاجرى مجرى موضع  
قال **النايت** في اللفظ وتقدر الى اخره قال يعني ان بناء  
النايت يكون الاسم موثقا بقدر او بما حكم بذلك لما استقر لاثبات  
بها في كل مصغر بلا في يعلم انها مرادة اذ لو لم يكن مرادة لم يجز لاثباتها  
لان التصفير لا مرد شيئا لم يكن وما يشتر في الثلاث علم ان الرابع مثله  
واتما منع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع فلذلك حكم بان التا  
مقدرة في الجمع وان كانت في الثلاثي اوضح فاما قوله ومظهر  
امرها بالاشناد غير مستقيم لانه ان اراد ظهور ان الاسم موثقت فهذا  
يطهر باشياء كثيرة غير الاشناد من الصفه وعود الضمائر وبعض الجوع  
وغير ذلك وان اراد بظهر امر الثاني في كونها مقدرة فغير مستقيم اد  
لبيس في الاشناد ما يشترط ذلك وكأنه قصد الى ان الثاني في الاسماء  
القناسية محمول على الثاني في الفعلية فالتا التي للفعل النظر الى

الاصل فيها دلالة على التا التي في الاسماء الموثقة ودخولها في الصفات  
وفي الموضع التي تدخل التا في الافعال كمولك قامت فهي قائمه وضربت  
فهي ضاربة ولذلك قالوا جاز لم لم يقصد وامعنى الفعل قالوا جازية  
فهذا وجه ذكر الاشناد في دلالة على التا وفي خصوصيته دون ما  
يدل على النايت لان غيره وان دل على كونه موثقا ليست فيه دلالة  
على كون الموت مقدرة واتما خص التا بالتقدير دون الالف لانهما  
التي ثبت ردّها في قولنا اذن واذنته ولم ثبت رد الالف فلا ينبغي  
ان يقدرا قال **\_\_\_\_\_** ودخولها على وجوه للفرق بين المذكور والموتى  
في الصفه الى اخره اكثر ما تدخل التا للفرق بين المذكور والموتى في الصفات  
كما ذكر وهو قاس الا في الابنية المستثناة واتما في غيره فحتاج فيه  
الى التمايز وهي ثمانية اوجه كما ذكر قال **\_\_\_\_\_** وجمع هذه الالوجه  
انها تدخل للنايت وشبهه النايت ففي الاول والثاني وفي الثالث للفرق  
اولا واحده وضع الرابع للمبالغة وفي الخامس واضح والجمع والاسكبه  
والعرف يعني انه ان اعجميا مكنون دالة على العجمة والتعريف يعني  
انه عوض عن التا واليا موثقة قوله والكثير فيها ان تحي منفصله يعني  
ان يقدروا وجودها كعدمها في الاحكام التي ثبت في الاسم قبلها ويكون  
ما قبلها في حكم المنطرف في احكام الطرف ومثوله وقل ان ثبت عليها  
الكلمة يعني تجعل معها احدى اجزاها حتى يكون ما قبلها كالوسط فيمتنع  
عليه احكام الطرف ومن هذا القليل قولهم عبايه وعظايه في التا وعبايه



وشقاه في الواو وكان القياس ان يكون موضع اليا والواو همزة قال  
 وتقولهم جماله في جمع جمال بمعنى جماعه يعني ان هذه التاليسيت لمعني آخر  
 غير ما تقدم ولكنها فيها بمثابة قولك صاربه ولما كان ضاربه يصح جرته على كل  
 جماعه يصح ان يكون جماله مجرى على الجمع ايضا الا ان جماله من اليا لا له  
 على الجمعيه ما لا يجد في ضاربه وشبهه لانه استعمله للجماعه حذف موصوفه  
 ولم يكثر ضاربه ولو كثر ضاربه هذه اللفظه باعتبار الجمع وحذف موصوفه لكان  
 مثله ومن ذلك البصريه والوقيه وهذا اظهر في انه في باب ضارب وضاربه  
 لانه ليس في اليا له على الجمعيه كغاله لكونه دون في الكثرة ومنه الحلوية  
 والقنوية والركوبة قال الله تعالى فمهاركوبهم وقرى ركوبهم  
 وهو موضع الاشهاد وقد يقال حلونه وحلوت محلوبة للواو وجلوب  
 للجمع وليس هذا من باب الحلوية المقدمه لان ذلك من باب الجماعه فهو من  
 باب بغاله له وهذه للمفرد فهي من باب ثمرة قال والبصريه في نحو  
 حاض وطامث مذهبان الى اخره قال الشارح مذهب  
 الخليل انه على معنى النسب وما كان على معنى النسب فقياسه ان  
 يأتي بغير تا كقولهم لا ين في امر اي مشوب اليها لعل معنى جد وثه حتى تدخل  
 التالين التالين اما دخلت في هذا الجنس حملا على ما تقدم فاذا لم يقصد جبرها  
 على الفعل وقصد ذلك المعنى لمجرد منسوبها الى من قام به لم يوت بالتالين  
 فلذلك قال الخليل على معنى النسب بشر الى هذا وقال سيبويه انه  
 متاويل بانه انسان او شي حاض وما ذكره الخليل احسن لانه رده الى معنى

بشق في حذف التالين وما ذكره سيبويه تاويل تعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف  
 التالين وانما هم على انه اتما يكون في الصيغة المائنه دون الحادته دليل  
 على صحة ما ذهب اليه الخليل اذ لو كان المصحح ماويله بانه شئ مجرى  
 في الجدوت وعينه على شوا قال اللوقيون اتما ذلك لانه لا  
 مشاركه بينه وبين المذكور والتاجات للفرقة فلحاجه اليها وقد رد  
 ذلك بامور احدها انه لو كان كذلك لوجب ان تقول ناقة ضاربه كقولهم  
 حمل ضاربه لخصيل الفرقة وهو الذي اثنان اليه في الكتاب وهذا لا يلزمهم الا  
 ان نعموا وهم اتما عللوا نحو حاض وطامث والتالين انه لو كان كذلك لوجب  
 ان يقال امرأه مريض لانه لا مشاركه بينه وبين المذكور ولما قيل امرأه مريضه  
 دل على فساد التعليل ولا يلزمهم ايضا لا من ان احدهما انما جعلوه نحو  
 لا موجباً ونحو ان يقول مريض لذلك التالين انهم اتما عللوا الواقع في  
 كلام العرب من نحو حاض وطامث وطالو ولا يلزمهم التعميم والتالين  
 انه قيل لو كان ما ذكرته صحيحا لجاز ان تقول هند حاض اذ لا مشاركه بينه  
 وبين المذكور وهذا ايضا لا يلزمهم لانهم لم نعموا في الاسماء فضلا عن الافعال  
 واذا لم يرد عليهم بعض الاسماء لان لا يرد عليهم الافعال اولى قال  
 ويستوى المذكور والمؤنث الى اخره قال الشارح هذا الفصل  
 راجع الى السماع واشترطهم جريه على المؤنث قصد الى الايضاح في كونه  
 للمؤنث ليجعل الفرق بينه وبين المؤنث بقرينه جريه عليه قال وشبهه  
 به ما بمعنى فاعل لموافقته في اللفظ وقد قيل ان قرينا ما هنا ذكر



لأن حمة مصدر والمصاد والموتة يجوز ذكرها محلا على لفظ آخر في معناه  
فالرحمة بمعنى الترحم والندكة في قوله من شاذرة يعني الذكر وأما المحفة  
جديد واللوثون زعمون أنه بمعنى مفعول وإن جددنا بمعنى جددوا أي  
بمقطوع فهو فعل بمعنى مفعول ولكنه كثر حتى والواحد الثوب فهو جديد  
فتوهم أن جددنا من جدد فهو جديد وأما هو من جددت وليس تقوي لأن  
ادعواهم أن جدد الشيء فرع على حدوته لا دليل عليه قال — وثابت  
الجمع ليس حقيقي سواء كان مفردا أنه ثابت حقيقي أو لا لأن الثابت الحقيقي  
أما يعتبر عند الأفراد وانت في الجمع لم يقصد إلا النسبة إلى الجمع والجمع  
لشبهه ثابت حقيقي فلما كان كذلك جرى الثابت والذكر  
لجره على الموت غير الحقيقي وإذا نسبت إلى ضمير الجمع فإن كان  
مذكرا فعل اختصر ضمير وعلامة لا شريك غيره فيها وجاز أن تأتي معه  
ضمير المفرد الموت وإن كان غير ذلك من مذكر لا يعقل أو موت مطلقا  
كث فيه بالخيار بين ضمير المفرد الموت وبين ضمير الجمع وهذا جار في الصفات  
كما جرى في الأفعال فتقول الرجال ضربوا وضربت ولا تقول ضربوا النساء  
والآباء معلن وفعلن ولا تقول فعلوا وجرى أيضا في الضمائر وإن لم يكن  
الفاعل تقول الرجال ضربتهم وضربتهما والنساء والآباء أكرمتهم وأكرمتهم  
ولا تقول في الأول أكرمتهم ولا في الثاني أكرمتهم وعن أبي عثمان  
الاجتماع النسرين والجذوع النسرت وخمس خلون وخمس عشرة خلكت  
على سبيل الاستحسان لا الوجوب ووجهه أنك إذا قلت خمس

خلون فاصله خمس لبال خلون والليالي هي المقصودة بالذكر فمخس رجوع الضمير  
إليها ضمير جمع ليناسبها وإذا قلت خمس عشرة خلكت فاصله ليلى فرجع الضمير  
إلى السلة مفردا رجع إلى الليالي جميعا اللونه المقصود بهم حملوا الجموع  
على تقدير الأفراد وإن لم تذكر نظرا إلى المعنى فمألوا الاخذاع انكسرت  
نظرا إلى أنه جمع فله فثبت على حاله مع تقدير الفساط العبد فكانت قلت  
لله اخذاع او نحوها إلى العشرة وإذا قلت الجذوع النسرت فهو لما فوق  
العشرة والضمير فيه مفرد فكانت قلت أحد عشر جذعا أو ما به جذع أو ألف  
جذع فحمل على تقدير وجود ما يلون تمييزه قال — ونحو النخل والتمر  
تذكر وتوت نصية سماعية من ذكر لأن اللفظ مذكر ومن أنت فله  
في المعنى جماعة ويستوي المذكر والموت الحقيقي في لفظ المفرد من  
هذا الباب يقال حمامة ودجاجة **شاه** للذكر والأنثى ولم يفرقوا أراهه اللبس  
بالجمع كما ذكر وقال — بوس إذا أرادوا ذلك المعنى يعني التلالة  
على الذكورية قالوا هذه شاه ذكر وحمامة ذكر فعلى هذا يجوز أن تقول غنيت  
الحمامة وإن كانت ذكرا لأن فيها ناشا لفظيا يجوز اعتباره فيقول  
من قال إن قوله قالت مملته يدل على أن المله أنثى غير مستقيم يجوز أن  
يكون الثابت لما في لفظ مملته من الثابت والذي يدل على ذلك قولهم هذه حمامة  
ذكر ولو كانت للثابت في قالت ليس إلا لأن الفاعل أنثى لم يجز أن يقال  
هذه حمامة ذكر فالذي حورا لا يبان باسم الإشارة الموت المفرد من هذا  
الثابت مع التصريح بالميزح جورا لا يبان بعلامه الثابت وإن كان مذكرا وقد



أورد على ذلك لزوم ثالث طلحة وشبهة لأن الثالث ملفوظ به فيه وهذا لا يلزم  
لما ذكرناه من الاتفاق على نحو هذه شأه ذكر ونحن نستعملون على امتناع هذه  
طلحة يدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك أن طلحة علم قصد فيه الإخراج  
عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار الثالث شيا من شيا فاعتبر المعنى وليس  
كذلك باب شأه ونحوها على أن بعض اللوحين يلزم جواز هذه طلحة وقالت  
طلحة وإن كان لم يذكر وليس ذلك بشي قال — والأبنية التي يلحقها  
الف التانيث المقصورة على صريحتين مختصة بها ومشاركة إلى آخره يعني بالأبنية  
الصيغة التي يلحقها الألف للتانيث أو اللجاء دون الألف لأنك إن  
أخذت الألف في التثنية فقد رأت أن يكون مشترك لأن البناء الذي فيه الف  
الثالث باعتبار الألف لا اشتراك فيه أبداً فدل على أن المراد البنية دون  
تقدير الألف وقوله ومشاركه وقع في بعض النسخ بالسر وليس بجيد  
لأن المشترك لا بد أن يكون فاعله متعلقاً بمشارك فيه والمشارك  
لا بد أن يكون تعلقاً به اشتراك متعدد فإذا قلت مشترك بالسر  
وهو البناء فالبنا مفرد لا مشاركة بينه وبين غيره فتعذر أن يكون مشتركاً  
وإذا قلت مشترك فالمشارك في البناء التانيث واللاجاء وهو متعدد  
وهما جميعاً متعلقان بالبنية التي يلحقها على سبيل الاشتراك فإن  
قال قائل المشترك بالسر هي الأبنية وهي متعددة والمشارك فيها هما  
الألفان ولا يصح تعدد المشترك فيه إذا ثبت تعدد المشترك على  
معنى الاشتراك قل لا يستقيم إلا فانه يؤدي ذلك إلى أن يكون

مختصة في الأبنية لأن فعل وفعل وفعل مشتركة في الف التانيث ولا  
تضارعاها المشترك فيه فإن قيل المشترك هي الأبنية التي اشتركت  
في الألفين والمختصة الأبنية التي اشتركت في الف التانيث وحدها وممت  
مختصة لاختصاصها بالف التانيث قيل لا يستقيم لأن كل واحد من  
الأبنية يقال له مشترك مع قطع النظر عن أخواته وهو على هذا غير  
مشترك لأن المشترك لا يكون واحداً قال — فمن المختصة فعلى  
وفعل لا تكون إلا للتانيث لأنها لو كانت لللاجاء لوجب أن تكون  
في الأصول مماثل لها لأن معنى اللاجاء أن يوجد حروف ناقصة عن  
حروف بنية أخرى في الأصول فيزداد على الناقص حرف ليصير مثله  
في الزنه عند إزادتهم منه تلك البنية المخصوصة وليس في الأصول  
مماثل لها عند سببونه ولا فعل ولا مفعول وأما الأحقش فلا يشتر  
له هكذا دليل أني فعلى لأنه عنده فعل فيحتاج إلى دليل غيره ومقال  
لو كان فعلى لللاجاء لجا مصر ووا ولم يصرف دل على أنه للتانيث قال  
ومن المشتركة فعلى فما ذكره من التانيث يدل على أنها الف التانيث  
كونه غير مصروف وما ذكره من اللاجاء دل عليه صرفه واللاجاء  
تالي التانيث به لأن التانيث لا يلحق الف التانيث وأما أوطى فالله لللاجاء  
في الأكثر لقولهم آدم ما روط فلما حدثت الألف من مفعول دل على  
زادتها وأصله الهزة وإذا ثبت زيادتها ثبت أنها لللاجاء لأن كل الف  
زائده وقعت آخر أو ليست للتانيث فهي لللاجاء إلا أن يمنع مانع حراً



في نحو قعري وجوز ان يكون الفه اصلية فيكون وزنه افعل ويدل عليه قولهم  
اديم مرطبي فحذف الهزة من مفعول يدل على زيادتها واشتات اليا بدل  
على اصلها واحد وانما ارطبي غير مصروف في النكرة فوجب ان يكون  
للمثالث واما علق فيجوز ان يكون الفه للاجاء وحل قولهم علقاة وليكونه  
مصرفا واما من قال علق غير مصروف فالفه للتأنيث ولا يستقيم ان  
يقال انها اصل لما ثبت من ان الالف اذا وقعت مع ثلثة احرف اصول  
لا تكون الا زائدة على ان منعهم الصرف في علق يدل على زيادتها  
وان اصول الكلمة عين ولا وقاف فكل مع ما يجمعون بزادته  
ان لم يمنع منع ومنها فعلى فالشري الفه للتأنيث لانه لم يصرف ولو  
كانت لغو لصرف وكذلك التثني واما الذمري فمن لم يصرف فهي كالتثني  
ومن صرف هو كعري ومعري لم يأت الا مصروفا فالفه للاجاء لا غير  
وقوله وصفه هذا على رأي سيبويه لان سيبويه يقول فعلى لا  
يتكون صفة الامع التثنية وكذلك ذكره صاحب الباب في آخر الفصل  
وقد اورد سيبويه قولهم قسمه صيرى ومشيبه جلي وهو عند سيبويه  
فعلى لا فعلى واما كسرت فافوه لتسلم الياء لانه من ضار يضير وچاك  
يحيك فلو لم يفسر لانقلبت الياء واو قلب الضمة كسرة اقرب لانه غير  
جره وذلك بغير حرف واما من قال صيرى فوارد على سيبويه لانه  
لو كان فعلى لوجب ان يقول ضوزى عايه ما يقال انه ابدل من الياء  
هزة على غير قياس وهو بعيد قال — والابنية التي يجمعها ممدودة



فعلا وهي على ضربين الي اخبره هذه الابنية كلها مختصة اما بالالف التأنيث  
واما بالالف الاجاز ففعلا وفعلا مختصان بالاجاز وما عداه للتأنيث  
قوله وجمع بريد اسم جمع لان فعلا ليست من ابنية المجموع وعدا شيئا  
منها وهي كذلك على مذهب الخليل وسيبويه واصلها عندهما شيئا كرهوا  
اجتماع الهزتين وبهما الف فقلبو العين الى موضع الفاعل الواشيء  
والذي يدل على ذلك انهم قالوا في تصغيره اشيا وفي جمعه اشاوي وانه  
غير مصروف ولو كان جمعا لشيء لم يحل اما ان يكون فعلا كما تقول  
الكسائي او فعلا كما يقول الفراء والاعفش وان اختلفا في منفرده قال  
الفراء اصله شيء فحذف كما خفف هين وقال الاعفش بل شيء فقل وجمع  
على فعلا على غير قياس فلو كان فعلا كما يقول الكسائي لانصرف  
لان فعلا لا مصروف بانفاز وهذا واضح وايضا فانه كسره على اشاوي  
وافعال لان كسره على افاعل اذ ليس في كلامهم افاعل واما الفراء والاعفش  
فانه يبطل عليهم بانه في التصغير وايضا قد كسر على اشاوي وافعلا لا يفسر  
على افاعل ولا يزد على مذهب سيبويه شيء من ذلك لانه منع الصرف لاجل  
الف التأنيث وتصغيره على اشيا لانه اسم جمع لاجمع وجمعه على اشاوي لانه  
اسم فعلا وفعلا جي على تعالي لقولهم صجرا وصجارى فان قيل  
يلزم سيبويه انه قلب الهزة الى موضع الفاء والقلب على خلاف ذلك القياس  
كما ان منع الصرف في افعال على خلاف القياس وكذلك التصغير  
والجمع الذي انكسر فالجواب — ان منع الصرف في افعال لم يعرف



اصلا فلا يجوز بحاله خلاف الغلب فانه ثابت في لغتهم في امثله كثيره فكان ارتكاب  
ما هو من لغتهم اولى وايضا فانه يلزم الكسائي امران على خلاف القياس  
منع صرف افعال وجمعها على فاعل كما تقدم ولا يلزم سيبويه سوى  
امر واحد واما الاخفش فانه يلزم ثلثه امور منها انه جمع فعل على فعلا  
وهو خلاف القياس ومنها حذف الهزئه التي هي لام ومنها التضعيف المذكور  
واما القرائي فله ثلثه امور منها الامران الاخران ومنها انه جعل شيئا  
اصله شيئا كهن ولو كان كهن كاذبه الاصل كما في هذين قول النزام الخفيف  
مع ان الاصل ما ذكر على خلاف القياس فظهر ان القول السديد ما ذهب اليه  
الحليل وسيبويه واما فعلا وفعلا فالهما لللاحاق لان فعلا وفعلا ليس  
من ابيتهما الا ما جاء في قولنا فعلا وفعلا ووضح وسيبين ان قيل لم  
لا يكون فعلا لامثابه ديماس فيكون اليا زايده او فعلا لامثابه  
الزلزال مكنون ليا اصلية والهزئه عن ياهي لام حتى يكون مضاعفا كالزلزال  
فاجوابك انك لو جعلت اليا زايده لكانت الفا والعين من جنس واحد  
وذلك بعيد فوجب ان يكون اصلية واذ انت اصلها ولو كانت الهزئه  
منقلبه عن اليا لكان مصدرا لان ذلك مخصوص بالمصادر  
وايضا فانه يكون كاذبا في الفتح ولم يسمع فيه فتح فوجب ان يكون الهزئه  
زايده وليست للنائب كما ذكرناه او لا فوجب الاحاق وخو ان قيل  
لم لا يكون فعلا لا قولك ضرب فكون الهزئه منقلبه عن حرف اصلي  
او اصلية او فوعا لا لكونهم طومارا فاجوابك انه اسم لبنت فصرف

لونه الى الحوه والاستعاق مرشدا الى ان الهزئه ليست اصلا ولا يستقيم  
ان يكون اصله فعلا من الحوه لان فعلا من ابيته الصفات ولا يكون  
فوعا من الحوه لان فوعا لا فماعينه او لم يات ولو اتي لوجب ان يكون غير  
مدغم فزايين النابض كافر فوات الفعل وتفعول فقالوا تشويز وشير فادغموا  
في تفعول ولم يدغموا في تفعول وهذا يبين في الاعلال واما امران فوزنه  
فعلا ايضا فان قلت لم لا يكون فعلا من الهزئه او من المزنة قلت الزاي  
ما لاجل التضعيف فاجوابك انه لا يستقيم ان يكون من الهزئه لان  
فعلا من ابيته الصفات كما تقدم وهذا اسم وايضا فانهم يقولون مزنا مقصور  
غير مصروف فدل على ان العين واللام زايان ولو كان من الهزئه لوجب ان  
يكون اليا اصلية ولا يستقيم ان يكون من المزنة لما ذكرنا من ان فعلا من  
ابيه الصفات وايضا فان حرف التضعيف اما قلب فيما قلب عند  
الاجتماع وهما من اقد فضل بالالف فوجب ان يكون فعلا فاما من قصر  
فلا يخلو اما ان يكون منع الصرف او لا فان كان منع الصرف فهو فعلا  
من المزنة لا فعر وان صرف لم يكن الفعلا الا من اصل ويكون وزنه فعل كزرزق  
مشتقا من المزنة وهو ضعف لما ثبت انه مشتق من المزنة بدليل مرعى  
غير مصروف وهو موافق لاولي ان يكون فعلا مشتقا من المزنة قلت فيه  
الزاي الشالته ما فقلت فاصله مرز فان قيل لم يحكمون بزياده  
الالف فيكون وزنه فعلا ودل على زيادتها ما ثبت من زيادتها في مرعى  
غير مصروف فهذا اما يزداد اقلنا انه من المزنة فاما اذا قلت انه من



المرتبة فاما لها واضحه والجواب انه لا يمكن ان نقول فعلى لا نقولنا هو فعلى  
 لوح ان يكون الالف للايجاف فيجب ان يكون في الاصول فعلى وليس ذلك فيها  
 على مذهب سيبويه نعم بلزم الاخص ذلك فيقول به وليس يدع عند من  
 ثبت فعلى وهو جاز على ما في قوله ومن اصناف الاسماء المصغرة قال  
 الاسم الممثل اذا صغر ضم صدره وفتح بانه قال الشارح قوله  
 الاسم الممثل كمن اختر من الاسماء المهمه فان تصغيرها خالف فيه ذلك كما  
 سياتي في اخره ولم تجاوز الله امثله كلهم قصدوا الى ان يكون لهذا المعنى  
 صيغ بخصوره ليسهل امره وقوله فعيل وفعيلان اما بغير صورته  
 لا اعتبار بحروف الاصول ولو اختلفت الحروف الاصول لا ياتي الى ذكر اكثر  
 ابيه الاسماء في التصغير فلم يرد الا صور الحركات الصمه ثم الفتحه ثم يا  
 التصغير ثم ما بعد ما على اختلافه في الحركات والعدد ثم قال وما جالتهن  
 الى فعيل وفعيلان وذكر فعيل وفعيلان وفعيلان وفعيلان فانه قصد  
 الى انه فعيل حقيقة فهو باطل كما تقدم وان قصد الى اعتبار الحركات  
 والسكنات على ما فسر فلا يخبر له ذلك لان من الاوزان التي ثبتت  
 فيها الف المائت والالف والنون كثيره غير هذه كقولك في عقر يا عقر يا  
 وفي حنفسا حيفسا وفي عفران عفيران وفي عقر يا عقر يا وفي هذا لا  
 يخبر لكه فكان الوجه ان يقول وما جالتهن الى فعيل وفعيلان وفعيلان  
 اما يكون لاجل الف المائت المقصورة والمدوده والالف والنون  
 اللتان لا تقلب الفهايا في الجمع الملسر والالف افعال اما الله الاول

فكان يستغنى عنها بان نقول وما في اخره الف المائت مقصورة من اللتان  
 او الف المائت بمدوده مطلقا او الف والنون زائدتان لا تقلب الفهايا في  
 التصغير ولا اعتبار في التثنيه بدون ذلك فيكون فعيل وفعيلان وفعيلان  
 من باب فعيل ويكون فعيلان وفعيلان وفعيلان وفعيلان وفعيلان وفعيلان  
 ولم سأل افعال فتحتاج الى ذكره بخصوصيه واما جات الله الاول  
 بخالفه لصيغ التصغير تشبيها لالف المائت في المثالين الثاني وفي  
 المثال الثالث بالفي المائت في ترك الاعتداد بهما في الجمع ولذلك يبقى  
 ما قبلها مفتوحا في محموله على فعيل وفعيلان كما تقدم واما المثال  
 الرابع وهو جمع على افعال فاما خواف به يحفظه على الف الجمع كما هم  
 قصدوا الى الفرق بين حرف الجمع وحرف الافراد فلو صغرت اعلام لقلت  
 اعليهم ولو صغرت اعلام لقلت اعلام فلو لا نقا الالف لوقع اللبس  
 فوجب الفتح عند المحافظة لاتها لا يكون قبلها الا فتحة ثم قال  
 ولا يصغر الا الثلاثي والرابعي يعني في الاسماع ولذلك ذكر تصغير الخامس  
 وفي تصغيره ثلثه اوجه اجدها وهو لا جود ان يحذف الخامس كما ثبت  
 في التكميل وعلته ما ذكرها سيبويه وهو واضح والثاني ان يحذف  
 ما كان من حروف الزوائد في الجلس او في الشبه لحذف الميم والدال  
 على ما ذكره والثالث ان يبقى حروفه كلها مع قول شفير جلا  
 ذكر من الاخص قال والتصغير والنسب من واحد  
 برئانه في المعنى مثله من حيث انهم قصدوا الى معنى زايد في الاسم فيرو



فغير واصبغته تعبيراً بوزن ذلك ولذلك اهتم حملوه عليه في رده الاشياء  
الى اصولها عندهم وفي امتناعهم من تصغيرها نحو في السعة كما استعوا  
من التكسير قال وكل اسم على حرفين فان التحقير رده الى  
اصله قال الشارح الاسم الذي بقي من حروفه الاصول حرفان  
لا يخلو اما ان يكون من غير زياده فيه او مع زياده فالاول هو الفصل الاول  
وحكمه ان ردد الزيادة ضرورة بنا فعيل اذ لا يمكن ان لا يردده لانك لو رددته  
لوعت ما التصغير احرافاً وكان فيه خروج عن بنا فعيل وتغير الما لانها  
ترجع معقبات حركات الاعراب ثم مثل بما جذف فاء او عينه او لامه  
بتمثيل واضح وان كان فيه زياده فلا اما ان يكون تمامي كجعل الاسم  
على فعيل مثلاً ولا والاولى هو القسم الثاني وحكمه ان يستغنى بالزيادة  
عن حرف الاصل المحذوف لا مكان صيغته فعيل بها يقال في ميت  
وزنه قبل ميت فيحصل الصيغة المطلوبة فلا حاجة الى ردد الاصل ولذلك  
نقول في تصغير هاز هو اما ان يكون اصله فعل هو را و فاعل هاز ومقلوب  
فكون مثل قاض ولا يمكن الا في الاول هاهنا لانه ان يثبت يحد وفاني حرف  
اصل ولا يمكن ان يكون مقلوباً لان حكم مثل قاض ان يكون اليا فيه كالباقية  
اذ جدها عارض كقولك رايت قوضياً موحب ان يكون الثاني فوحب  
ان يكون فاعلاً جديفت عينه فاذا اصغرته قلت هو را واستغيت بالزيادة  
وناس مشتق من الاشرف فهاؤه محذوفة فاذا اصغر قيل نوسر واستغى  
بزيادة هم قال ولو رددوا لم يكن على هذه الصيغة المذكورة

ولو جب ان يقال في ميت ميت لانك لذلك تصغر ميتاً ولقيل في هاز هو را  
ووقع في بعض النسخ هو را وليس جيد لان قياس اسم الفاعل من مثل  
قال وقام وهذان يقال قويم وقويل وكذلك هو را وقد اعتد بان  
ها را محذوف منه الواو وقيل قلها همزة استغناء لها وبقا الهمزة  
في التصغير فرع على التكسير فاذا لم يثبت في المضمر الا ترى انهم يقولون  
في تصغير اسم الفاعل من صيد وعور وعور لانهم لم يقولوا صايد وعار  
فدل على ما ذكرناه واذا لم تغلب همزة في هاز لم تغلب همزة في هو را  
وليس سعيد وان لم يملك جعل الاسم على فعيل بنا فهو قسمان احدهما ان  
يكون الزيادة همزة وصل او تانيية عوصت عن اللام وهو الفصل  
الثالث وبيان انه لا يمكن فيه ساف فعيل بالزيادة انك لو ثبتت فعيلاً من  
اسم وار بالزيادة لصحمت الهمزة وفتحت ما بعد هاء فانت في الدرج اما ان  
تحدفها فيحل فعيل واما ان تثبتها فتخالف وصنعها ويطوبها مع الاستغناء  
عنها وفي الاستغناء عنها تحريك ما بعدها ولو ثبتت فعلاً من تحت  
وثبتت لا عنددت ثباتاً لاني ثبت في فعل وهي في حكم كلمة اخرى بليل  
قولهم هنته ونظايرة واذا لم تعد بها لم يبق الاسم على فعل فاذا اصغرته  
مثل مدا القيل رجب الرذ كما في الفصل الاول الا انك هاهنا تحذف  
همزة الوصل استغناء عنها لوجوب تحريك الفاء ولا يحدف الا لان المعنى  
الى التي بها الهاء لانك لا تجعل حكمها حكم التانيية التي كانت في تحت تحريكها  
من العوض بردد المحذوف ولكن جعلها تانيية مثلها في قائمه لانها في



أَخْبَرُ عَوْصَ وَبَانَتْ قَبْلَتْ لَهَا بِالْعَرْشِيَّةِ حَلْمٌ فَإِذَا ارْتَدَّتْ الْمَجْدُوتُ رَأَيْتَ  
الْعَوْصِيَّةَ فَزَالَ حَلْمُهَا فَلَمْ تَقِفْ عَلَيْهَا هَا وَتَكْسُهَا هَا وَتَجْرُلُ مَا قَبْلَهَا وَهَذِهِ  
أَحْكَامُ غَيْرِ الْعَوْصِ وَهَذَا الَّذِي إِذَا دَبَّقُولَهُ وَتَهَبُ بِالنَّاسِ اللَّاحِقَةِ ثُمَّ قَالَ  
وَالْبَدَلُ عَلَى ضَرْبٍ لَا زِمَ وَغَيْرِ لَزِمٍ إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ  
الْأَسْمُ الَّذِي يُصَغَّرُ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ حُرُوفَهُ لَمْ يَغْتَبِرْ أَوْ غَيْرُهَا فَالْمَعْنَى  
هِيَ هَذَا الْفَضْلُ وَهُوَ نَقِصٌ قَسَمٌ مِنْ تَغْيِيرِ سَمَاءٍ لَارْتِمًا وَتَغْيِيرِ غَيْرِ لَارْتِمٍ  
وَقَدْ فَتَرَ بَعْضُ الْبَدَلِ اللَّارْتِمِ بِأَنَّهُ الَّذِي يَلْزَمُ الْمَلَبَّرُ وَالْمُصَغَّرُ وَغَيْرُ  
اللَّارْتِمِ أَنَّهُ الَّذِي يَلْزَمُ الْمَلَبَّرُ دُونَ الْمُصَغَّرِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ  
عَرَضًا أَنْ تَعْرِفَ كَوْنَهُ لَا زِمًا قَبْلَ تَصْغِيرِهِ لِنَيْتِهِ أَوْ زِدْهُ إِلَى أَصْلِهِ بِالْأَوَّلِ  
أَنْ يُقَالَ الْبَدَلُ اللَّارْتِمِ كُلُّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْبَدَلُ فِيهِ ثَابِتَةً فِي الْمَكْتَبِ  
وَالْمُصَغَّرُ وَغَيْرُ اللَّارْتِمِ كُلُّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْعِلَّةُ فِيهِ فِي الْمَلَبَّرِ دُونَ الْمُصَغَّرِ  
وَبَيَانُهُ أَنَّكَ إِذَا ارْتَدَّتْ أَنْ تَصْغُرَ مِيزَانًا فَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْوَاوَ انْقَلَبَتْ يَاءً  
لَسْكَوْنَهَا وَأَنَّكَ سَتَرْتَهَا قَبْلَهَا وَتَعْلَمُ أَنَّ الْمُصَغَّرَ يَتَمُّ أَوَّلُهُ وَيُقْبَحُ نَائِيهِ  
فَيَرْوُلُ الْأَمْرُ أَنْ جَمْعًا فَأَذَلَّ الْعِلَّةَ الْمُقْتَضِيَّةَ لِلْبَدَلِ فِي الْمَلَبَّرِ فِي الْمُصَغَّرِ  
فَتَزِدْهُ أَذْنَ إِلَى أَصْلِهِ فَتَقُولُ مَوْزِينٌ فَإِذَا ارْتَدَّتْ أَنْ تَصْغُرَ مُنْجِدٌ  
أَوْ مُنْتَشِرٌ وَأَصْلُهُ مَوْتَعِدٌ وَمَوْشَرٌ مِنَ الْوَعْدِ وَالْبَشَرِ فَتَعْلَمُ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ  
تُحْلَسَانِ لَكُلِّهِمَا نَائِرَتَانِ شَائِبَتَانِ مَعَ نَائِ الْأَفْعَالِ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ  
تَقْتَعِلُ حُرُوفُ نَائِ الْأَفْعَالِ وَتَجْرُلُ الْأَوَّلُ بِالضَّمِّ وَالثَّانِي بِالْفَتْحِ  
فَتَرْوُلُ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا قُلْتَ بِأَنَّهُ غَيْرُ لَزِمَةٍ فَتَزِدْ إِلَى أَصْلِهَا فَلَنْ تَزِيدَ

طَلَتْ مَوْتَعِدٌ وَمَوْشَرٌ وَفِي نَائِ وَنَائِ قُلْتَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ الْفَا لَتَجْرُلَا وَتَقْتَعِلَا  
مَا قَبْلَهُمَا وَفِي التَّصْغِيرِ نَضَمَ الْأَوَّلُ فَتَزِدْ هَبِ الْعِلَّةَ فَهِيَ الْوَاوُ أَنْ تَعْرِفَ لَزِمَ فَتَزِدْ  
إِلَى أَصْلِهِ وَقَبْلَ كَمِيزَانٍ وَتَسْأَلُ الْبَدَلُ لِلَّارْتِمِ كَقَوْلِكَ فِي قَائِلٍ قَوْلِي  
إِذَا الْعِلَّةُ فِي الْأَعْلَالِ فِي أَسْمِ الْفَاعِلِ أَمَّا هُوَ حَمَلُهُ عَلَى الْفِعْلِ وَتَصْغُرُ أَوْ كَبُرَ  
فَلَدَلِكَ قَبْلَ قَوْلِكَ كَمَا قَبْلَ قَائِلٍ وَقَدْ تَوَهَّمُ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَائِلٍ أَمَّا قُلْتَ  
هَمْزَةً لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ الْفَاءِ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لِمَا بَدَتْ عَنْهُمْ فِي مَنْ حَلَمَ الْمُصَغَّرُ وَلَوْ  
كَانَتْ يِلَّكَ الْعِلَّةُ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ تَوْبِلُ وَمِنْ ذَلِكَ ثَرَاتٌ وَتَحْمَةٌ وَأَذْرٌ  
لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي قَلْبِ الْفَاءِ لَوْ هِيَ مَصْمُومَةٌ فَجَبَّ أَنْ تَقَى وَأُورِدَ تَصْغِيرُ عَيْدٍ  
اعْتِرَاضًا وَسَبَّاهُ أَنْ عَيْدًا هُوَ مُسْتَقَرٌّ مِنْ عَادَ يَعُودُ وَقُلْتَ الْوَاوُ يَاءً  
لَسْكَوْنَهَا وَأَنَّكَ سَتَرْتَهَا قَبْلَهَا فَهِيَ مَوْشَلٌ قُلْ وَفِي التَّصْغِيرِ تَرْوُلُ هَذِهِ الْعِلَّةُ  
فَكَانَ حُجَّتُ أَنْ يُقَالَ تَوْبِلُ كَمَا يُقَالَ تَوْبِلُ وَأَجَابَ بِأَنَّ هَذَا الْقِيَاسُ  
خَوَلَفَ لَغْزِ خَرٍ وَهُوَ أَجْرٌ أَوْ هُمُ الْمُصَغَّرُ يَجْرِي أَجْمَعُ الْمَلَسُّ وَهُوَ يَقُولُونَ أَغْيَادُ  
بِالْيَاءِ فَكَانَ الْقِيَاسُ أَغْيَادًا بِالْوَاوِ وَلَدَلَّتْ خَالِفُوا الْقِيَاسَ لِيَفْرُقُوا بَيْنَ جَمْعِ الْغِيَادِ  
وَجَمْعِ أَغْيَادٍ فَلَدَلَّتْ خَالِفُوا الْقِيَاسَ وَلَوْ قَالَ فِي عَيْدٍ أَمَّا قَالُوا عَيْدٌ لَمْ يَرَوْا  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصْغِيرِ عَوْدٍ لَكَانَ أَقْرَبُ قَالَ الشَّارِحُ أَمَّا مَنْ  
قَالَ إِنَّهُ وَسَطٌ أَوْ أَسْوَدُ وَجَدَّوْلُ إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ أَمَّا مَنْ  
قَالَ إِنَّ عَيْدَ هُوَ قِيَاسُ الْعَرَبِيِّ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ أَحَدُهُمَا  
بِالسَّكُونِ كَمَا فِي مَبْنِيِّ ذَلِكَ كَانَ الْقَصِيحُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ عَيْدَ  
فَكَانَ رَأْيَ قَوْمٍ مِنْ أَحَدِهِمَا رَأَاهُ الْبَيْتُ كَمَا فِي قَوْلِكَ سَوِيدٌ لِيَفْرُقَ بَيْنَهُ



وَمَنْ سَبَّوْا ذُلَّوْا دَغَمَ لَاشِشَ وَالْآخِرَانِ بِالنَّصْغِ نَأْتِي عَارِضًا وَالْعَارِضُ لَا  
اعْتِدَادَ بِهِ إِلَّا بِرَأْيِ أَهْلِهَا يَقُولُونَ قَالُوا يَا قَوْمُ وَلَا تَدْعُونَنِي قَالُوا يَا مَالِكُ لَعَنَ الرَّقِصُ  
بِحُجِّي إِلَيَّا بَعْدَ الْوَاوِ وَمُخْلَافَ مَا كَانَ مِنْهَا أَصْلًا فِي نَفْسِهِ الْكَلِمَةُ قَالُوا  
وَكُلُّ رَاوٍ وَقَعَتْ لَا مَا صَحَّتْ أَوْ أَعْلَتْ فَأَمَّا ثَقُلْتُ يَا لَيْلِي أَنِ كَانَتْ  
ثَالِثَةً أَهْمْتُ مَعَ مَا النَّصْغُ ثَقُلْتُ يَا سَوَا كَانَتْ مَصْحُوحَةً أَوْ مَعْنَلَةً فَالْمَصْحُوحَةُ  
كُفُورَةٌ وَالْمَعْنَلَةُ كُفُورَةٌ لِأَنَّ النَّصْغَ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْآلِفِ  
زَالَ الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهُ قَلِبَتْ الْوَاوُ وَالْفَاوُ دَرَّتْ إِلَى أَصْلِهَا لِأَنَّهُ بَدَلُ  
غَيْرِ لَزِمٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَضْلِ الْبَدَلِ وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً وَقَعَتْ بَعْدَ الْكَلِمَةِ  
الَّتِي تَعْدُ مَا النَّصْغُ يَرْتَقِلُ بِمَا مَصْحُوحَةً فِي الْمَلْشَرِ أَوْ مَعْنَلَةً كَقَوْلِكَ  
فِي قَرْيَةٍ قَرْيَتُهُ وَفِي شَقَاشِقِي قَالُوا وَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ يَاءٍ  
النَّصْغُ مَا أَنْ جَدَفْتَ الْأَخِيرَةَ إِلَى آخِرِهِ وَأَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ  
الْيَاءِ وَلَيْسَ هُوَ حَذْفُ الْعِلَالِيَّةِ مِمَّا نَزَلَتْ فِي قَاضٍ وَلَكِنْ حَذْفُ اقْتِبَاطِ  
لِلتَّخْفِيفِ مِمَّا نَزَلَتْ فِي يَدِهِ وَلِذَلِكَ كَانَ مُعْرَبًا بِالْحُرُكَاتِ الثَّلَاثِ كَأَعْرَابِ  
يَدَا لَأَرَى أَلَيْكَ يَقُولُ هَذَا عَطِيٍّ وَرَأَيْتُ عَطِيًّا وَمَزَزْتُ عَطِيٍّ وَلَوْ  
كَانَ كَقَاضٍ لَقُلْتُ هَذَا عَطِيٍّ وَرَأَيْتُ عَطِيًّا وَمَزَزْتُ عَطِيٍّ كَمَا هُمْ أَبُو  
مَهْرٍ وَفِي أَحْيَى عَلَى مَا سَبَّابِي وَأَمَّا عَطَا فَعِبَاشُ نَصْغِهِ عَطِيٍّ زِدْ دَرَّتْ  
أَهْمُهُ إِلَى أَصْلِهَا لِزَوَالِ عِلِّهِ قَلْبُهَا هَمْزُهُ ثُمَّ قَلِبَ الْوَاوُ يَاءً لِأَنَّ سَارَ مَا قَبْلَهَا  
فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءٍ فَجَدَفْتَ الْأَخِيرَةَ تَخْفِيفًا وَأَدَاوَةٌ مِثْلُهُ لِأَنَّ أَصْلَهُ  
أَدَبُوهُ كَمَا يَقُولُ رُسَيْلُهُ ثُمَّ قَلِبْتَ الْوَاوُ يَاءً لِأَنَّ سَارَ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ جَدَفْتَ

لِاجْتِمَاعِ الْيَاءِ وَقَاوِيَةً أَصْلَهَا فِي النَّصْغِ غَوِيَّةٌ قَلِبْتَ الْوَاوُ يَاءً لِأَنَّ سَارَ  
مَا قَبْلَهَا ثُمَّ جَدَفْتَ غَوِيَّةً فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءٍ فَجَدَفْتَ الْأَخِيرَةَ وَمَعَاوِيَةً مِثْلُ  
غَاوِيَةٍ لِأَنَّكَ جَدَفْتَ الْآلِفَ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ خَامِسَةٌ مَعَ الْمِيمِ فَهِيَ أَحَقُّ بِالْجَدْفِ  
عَلَى مَا سَبَّابِي فَقَبَّاسُ نَصْغِهِ مَعَوِيَّةٌ ثُمَّ فَعَلَ مَا تَقَدَّمَ وَقَبَّاسُ مَنْ قَالَ  
أَسْيُودُ وَرَأَيْتُ أَحْيَوِي أَنْ يَقُولَ مَعَوِيَّةٌ لِأَنَّهَا ثَالِثَةٌ وَلَمْ يَجْتَمِعْ عِنْدَهُ يَاءٌ  
وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ وَأَحْصَى قَبَّاسُهُ أَنْ يَقُولَ أَحْيَوُ لِأَنَّهُ مِنَ الْحَوَةِ فَانْقَلَبَتْ  
الْأَخِيرَةُ يَاءً لِأَنَّ سَارَ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ أَدْغَمْتَ الْيَاءَ فِي الْوَاوِ بَعْدَ قَلْبِهَا يَاءً كَمَا تَقَدَّمَ  
فَصَارَ أَحْيَى فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءٍ فَجَدَفْتَ الْأَخِيرَةَ عَلَى الْقَبَّاسِ الْمُتَقَدِّمِ ثُمَّ مِنْهُمْ  
مَنْ مَنَعَ الصَّرْفَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْقَدْرَ فِي صِيغَةِ أَفْعَلَ كَالْمَحْقُوقِ الْأَثَرِ أَنَّكَ  
تَمْنَعُ صَرْفَ أَشَدَّ وَأَشَدُّ وَأَنْ تَعْبُرَ صِيغَةَ أَفْعَلَ فَذَلِكَ هَاهُنَا وَمِنْهُمْ  
مَنْ نَظَرَ أَنْ جَدَفْتَ هَاهُنَا لَيْسَ كَالْمَحْدُوفِ فِي قَاضٍ فَيَكُونُ مَرَادًا فَصَارَتْ  
الْكَلِمَةُ كَمَا هِيَ عَلَى هَذِهِ الْبَنَى فَخَرَجَتْ عَنْ صِيغَةِ أَفْعَلَ **وَالْعِلَالُ** وَلِذَلِكَ  
إِذَا صَغُرَ أَحْمَرُ تَصْغِيرُ الزَّجَمِ قُلْ حَمِيرٌ عَلَى وَرْنٍ نَعِيلٌ بِمُخْلَافٍ لِاتِّقَا  
صِيغَةِ أَفْعَلَ وَإِنْ كَانَ الْقَدْرُ عَلَيْهِ وَكَلَامُهُمْ قَرُوبًا مِنْ مَا التَّعْيِيرُ فِيهِ  
لِإِعْلَالٍ مُوجِبٍ فَيَكُونُ الْمَحْدُوفُ مُرَادًا **أَصْلُهُ كَمَا تَقَدَّمَ** أَحْيَى فَقَدْ اجْتَمَعَ  
**ثَلَاثُ يَاءٍ** مِثْلُهُ فِي عَمِيرٍ وَالْأَوَّلُ مِثْلُهُ سَيُوتُهُ وَالثَّانِي مِثْلُهُ عَيْسَى  
أَوْ عَمِيرٍ وَأَمَّا مَنْ قَالَ أَحْيَى فَوَهُمْ يَحْضُرُ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ كَمَا تَقَدَّمَ أَحْيَى فَقَدْ اجْتَمَعَ  
ثَلَاثُ يَاءٍ فَوَجِبَ جَدْفُ الْأَخِيرَةِ كَمَا فِي عَطِيٍّ فَإِنْ جَدَفْنَا هَاهُنَا جَدَفَ  
لِإِعْلَالٍ وَقَالَ أَحْيَى فِي الرَّفْعِ وَمَزَزْتُ بِأَحْيَى وَرَأَيْتُ أَحْيَى وَجِبَ عَلَيْهِ



ففي جمع الباب ان يقول قد اعطى ومزرت يعطى وزايت عطيتا ولا فإليه اذ  
لا فرق من المسائل فظهر ذلك وهم اذا الشبهة معلومة واما من قال  
اسبود فقياسه ان يقول احيو في الزرع والجذر وايت احيوي في الصنوبر  
واصله احيوي فاعله كما اعل اعيلى فقال احيو كما قال احيو وكما  
قال اعيلى ولم يجمع باب فتجذف ولذلك قلنا ان فاش الباب عنده ان  
يقول معوية وسببه على ما تقدم ان لم يجمع بايت على مذهبه قال  
وبما النابت لا يخلو من ان تكون طاهرة او مقدرة الى اخره قال  
اتما طهرت الثاني تصغير الثلاث الموت لانه لما كان فيه معنى الصفة وتا  
النابت قياسها ان تلخصه الموت احييت بالموت المصغر وان لم يكن  
في ملته ولم يثبت في الزباغي استثنا لا لثمة حروفه وكان الرابع عوض  
منها واما الالف فان كانت معنونة وهي زايعة ثبتت خلفه الا في فان كان  
على الكرم من ذلك جدت استثنا لهما فتقول في حجبى حجبى وفي حولايا  
جولايا وجول فاما يا حولايا فانك لما جدت الالف الثانية ففي حولايا  
وهو على خمسة اضرب وقيل اخره حرفين فثبتت في التصغير الا انها تعلق  
بالا لتسار ما قبلها فتدغم في الياء الاخيرة فيصير حولايا وحكم هذا الاسم  
وغیره الصرف لان منع الصرف اتما كان الالف النابت ولا الالف النابت  
واما من قال حولايا وذلك وقع في الاصل فانه اما ان يكون حذف الالف  
لزيادتها تصغر فقال حولايا ثم اعل الياء كما بعلى فاوض واما ان يكون صغ  
اولا على حولايا ثم حفف الياء كما حفف باصحا رى فقال اصحا رى فاعل

قلت باصحا رى وان كانت ممدودة ثبتت مطلقا لا شيئا كان الاسم وغيره واما ثبتت  
لا تها رادته على حرف فاشبهت كلمة اخرى فثبت كما ثبتت لك في قولك  
يعيليك فان قيل فلم لم تجذف تا الناس كما جدت الالف النابت  
في الاسم الزباغي او ثبتت كما ثبتت الالف النابت كما ثبتت الناقل الالف  
النابت مع الجر الاسم كالجزم منه لانها لا تقدر تنفصيلة بخلاف ما النابت  
فانها تقدر كالتنفصيلة فاشبهت الحرف من بينه الكلمة فتجذف كما  
جذف واشت رابعة لانها لو كانت حرفا من بينه الكلمة لثبتت وكذلك  
الف النابت قال وكل زائدة كانت مده في موضع بان يعيىل  
وحب قدرها وايد لها يا الى اخره قال لانها لا تخرج عن ابيه التصغير  
اذا الاسم يبقى على يعيىل وقوله وحب تقديرها تعنى تقاما مده  
وقوله وايد لها يا ان لم يثبتا يعنى ان لم تكن يا تسر ما قبلها فحذفها  
يا اذ لا يملن النطق بالالف او واعد كسر قوله وان كانت في اسم ثلاثي  
زيادتان لثبتت احداهما اياها انقت اذ هما في الفايذة وجدت احدهما  
اى ليس احدهما المدة التي قبل الاخر انقت اذ هما في الفايذة راعى  
اقتا هما في الدلالة على المعنى الاصل وجدت الاضعف فكل  
اسم فاعل او مفعول من الخماسي بالزيادة لا فانك تبقى وتجذف الاخرى  
لان الميم موضوعه لينا اسم الفاعل وهو المقصود بالصيغة والزيادة الاخرى  
اتما هي لما اعتور من معان اخر فالميم اقعد في الدلالة على المقصود فوجب  
تبائها وجذف احدها فلذلك يقول في منطوق واشباهه ما ذكره وان







كأنهم في أصل الوضع فهو انصغره فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قليل  
منه جميل وكعب اسمان لطايرين وكنيت صفة للفرس فاذا جمعوه  
ردوه الى الملك المقدر لانه ليس للمصغر على حاله فقالوا في جميل  
وكعب حملان وكعبان فدل ذلك على ان الملك في التقدير حمل وكعب  
لان فعلا جمعهم افعل وقالوا كعبت فدل على ان مكبره في التقدير  
الكنيت لان فعلا جمعهم افعل وانضاف ان كعبا من صفات الالوان  
فهو من باب اخر واسود فقياس مكبره بهذا الوجه يعلم انه افعل  
قالوا **قَالَ** والاسماء المركبة بحرف الضد منها ولا تغفل الكلمة الثانية  
كما لا تغفلنا السانث ولا تحذف كما لا تحذف بالبايشت وهو هاهنا  
اجد لقوة الالبانين تصغير غير المركب وتركوا ما قبل الثاني مفتوحا  
تشبيها بتا التانث وتحذف الترقيم ان تحذف كل شيء رث في ثبات  
الثنية والاذبعوا الى اخره قال **قَالَ** هدايات على حاله في التصغير  
سهل وهوان تحذف الزوائد كلها وتصغر الاسم وسمي تصغير الترقيم  
لما التزم فيه من الحذف لان الترقيم في القليل يقال صوت ترقيم اذا  
لم يكن قويا ومنه سمي الترقيم وليس تصغير الترقيم معناه انك اضيفت الى  
الترقيم الذي حذف الاخر وانما اذا حذف الزوائد على ما فسره  
**قَالَ** ومن الاسماء ما لا تصغر ثم ذكر اسماء كثيرة الاستعمال  
لم يوحده في كلامهم الا مكبره فدل ذلك على ان تصغيرها  
مطروح في لغتهم وانما اسم الفاعل والمفعول اذا علمتهما لم يأت في كلامهم

تصغيره كرافة اجتماع العمل والتصغير لانه اقوى شبه الفعل قالوا  
والاسماء المبهمة حولت بتحويلها تحقير ما شواها يعنى اسماء الاشارة والموصولات  
وحولت للاندان من اول الامر لانها غير متمكنة وقوله وحولت باولها  
الغات فمما سوى ما ولا فان **الاسم** الالف ملحقه قبل اخره وفيما سوى  
المشتى والمجموع فانك تقول في اللذان اللذان وفي اللذان والالف  
في ذلك فان عم ان الالف في اللذان والبيان سقطت لانها السالكين في ذود  
بقولهم اللذان بضم الياء ولو كسب الالف مراده لوجب ان يقال اللذان فان  
ثبت اللذان كان لا يفضال مستقيما وكان ينبغي ان يقول ويريد مراده  
قبل اخرها بالتصغير لانه لا بد منها ومن اصناف الاسماء المشدود  
**قَالَ** الشارح وجده بما ذكر وظاهره غير مستقيم وهي الحقيقة  
مستقيم اما ظاهره فانه يقال لا يخلو اما ان يكون حد المشدود او المشدود  
اليه فان حد المشدود كان غير مستقيم لقوله علامه للنسبه اليه والمشدود  
لم يلحق اليه علامه للنسبه اليه اذ ليس مشدوبا اليه وان حد المشدود اليه  
كان غير مستقيم لان التوبيت بالمشدود فليف يحد غير ما يوجب له وهو  
في الحقيقة لم يحد الا المشدود وقوله هو الاسم بزيادة الاسم قبل  
الاجاز ثم قال **قَالَ** المحقق بامشدة علامه للنسبه اليه هو  
المشدود وانما جاز الاشكال من جهة الضمير فمن جعل الضمير راجعا  
الى الاسم الذي احققت ماخره باجا فاسندا ومن جعله ضميرا لا ضم  
لا باعتبار ارجاها اليها مستقيما وهو الذي قصدت وشبهها بتا البايش



من جهة تغييرها معنى الكلمة كما تغيرها معنى التا وشبهها بتا التانيث  
في انها تكون للمفرد كما يكون التا وكما انقسمت التا الى حصص  
وعز حقيقتي وكذلك النسب يريد بالحققتي ما تقدم من كون المذلول مؤنثا  
في المعنى يارائه ذكر في الحيوان ذكرها ما على تقدم وغير الحقيقتي ما جرى في  
اللفظ فقط لقولهم طلحه وضربه وشبهه وكذلك النسب منه ما كان  
مذلوله منسوبة حقيقته لقولك دمشق ومصرى وهو التثنية السماع ومنه  
ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى لقولك لرسى منسوبا من حيث المعنى  
كما ان طلحه ليس مؤنثا من حيث المعنى قال النسب بها  
طرق الى الاسم تغيرات شتى لانها غيرت من مذلول اخر مغايرة الا ترى  
ان قولك دمشق اسم للبلد وقولك دمشق للرجل المنسوب اليها  
وعبرته من حال الى حال لانه كان عربيا على الياض فصارت لهما وكان  
اعرابه على ما قبلها فصار على اخرها قال النسب وجذبه التانيث  
واجبه لانهم لو ابتدوها لفسد المعنى الا ترى انك اذا نسبت رجلا  
الى ضارب فالرجل هو الاسم الذي فيه بالنسب فلو بقيت فيه بالتانيث  
لكنت مؤنثا لمذكر الشاى انه كان يودى الى اجتماع تانيث اذا  
نسبت مؤنثا الى مؤنث فتقول اذا نسبت امراه الى طلحه طلحه  
والثالث انه يودى الى ان تكون التانيث وسطا قال النسب  
ويؤن التثنية واجمع يتبع ان تقول وعلامة التثنية واجمع ونونهما لان  
ذلك يجذف مع النون فخصيصة النون موهم ببقا ما قبلها وانما هي

علامة التثنية لان المعنى يحصل بها النسب الى المفرد فتقع الزيادة ضالعة  
ولا حاجة اليها وكل ما ذكرناه في التثنية مجزى في المشتى والمجموع فيكون  
ازبعه اوجه فاما اذا سميت بالمشى او المجموع المصحح فلا يخلو اما ان  
يقر به اعراب المفردات او تجزئه في اعراب على حكم ما كان عليه فعلى  
الاول تثنيها لانك اخرتها عن صورتها في احكامها التي كانت لها فكلها  
الف ونون غير التثنية كما في عمران وعلى التانيث يحد فاقبل التثنية  
لان احكام علامة التثنية واجمع باقية بها فاحررت بعد التثنية تجزها قبلها  
تقول على الاول فتسرى وعلى التانيث فتسوى وكذلك نصيبى وتبرى وكذلك  
زبدى وزيداني وخليلى وخليلاى وسبعى وسبعاني في النسب الى  
السبعان اسم موضع ومن الحاربه على القياس في التعبير ان يكون الاسم  
ملانا مانبه كسره فانهم يلهون اجتماع الكسرين والتانيث مع قلبه حروف  
الكلمه فيفترسون الى نحو الوسط كعمري ودولي وابلي فان كان  
اكثر من ثلثة ا حرف وفي اخره ما في ثمرتي من الكسرين والتانيث الا حين  
يقا الكسرين لقوة الكلم بالزائد على الثلاثة كتلي وتبري وجوز الفتح  
كراهه اجتماع الكسرين ومن ذلك حذف الياء والواو من فعيله  
وفعولة وفعيله في صحيح العين غير مضاعف فرقا بين المذكر والمؤنث  
اذا نسبت الى كرم قلت كرمي والى كرمه قلت كرمي والمؤنث اولى  
بالجذف لاستغناء الياء واما المغنل العين فلم يبر مؤنثا لما يودى الى استغناء  
ليس من جنس كلامهم لانه لو قالوا طولا لاذي الى تجرل الواو وانما



تأقلمها فيكونون بين امرين استتقال **وتغير زياده** وزيادة تغيير وكذلك  
شديده لو قالوا شديدي لادبي الى احد امرين ثقل وزيادة تغيير قال  
ويجذف اليها المتحركة من كل مثال قبل اخره يا ان مدغمه احدى هما في الاخرى  
قال الشارح ومن ذلك جدهم اليها المتحركة اذا وقعت مشدده قبل  
الاخر كراهه اجتماع اليامين والكسرين فيقولون في بيت بيتي على ما ذكر  
واما طائي فقيه من الشدود وضع الالف مكان الياء الساكنه لا غير واما  
جذف الياء المتحركة بقياس لانهم لو قالوا طائي لم يكن فيه شذوذ ورفقوا  
نن منهم مصغرا او مكبرا عند النسب اليه فاجروا بينهما المكبر على  
القياس وزادوا ياء ساكنه في المصغر بعد المشدده فرقا بينهما وكان  
اجرا المكبر على القياس اولي لانه جذف فيما لم يجذف منه شيء ولو علموا  
يجذفوا فيهما جذفوا منه قبل النسب وانما لم ييسغوا بقا المصغر على صيغته  
وجذف الياء من المكثر مع ان الفرق حاصل لان لفظيهما اقل من لفظيهما  
ولانه امر جار فيه قبل النسب تجاز ان يبقى بعده على حاله التي كانت  
تكون له في المصغر قال **وتقول في فعيل وفعيلة وفعيل**  
**وتفعيله** قال الشارح من التغيرات اجاز به على القياس جدهم  
الياء الساكنه من فعيل وفعيله وفعيل وفعيله وقلهم الثانية واوا ونفع  
الكثرة التي قبلها فيما هي فيه وانما فعلوا ذلك كراهه اجتماع الياءات  
ولم يفرقوا بين المذكور والمؤنث لشدة الاستتقال ففرقوا منه فيهما جميعا  
ومن الغريب من يقول ايسني ولا يقول في غني غنيي لما في غنيي من زياده

الاستتقال بالكسرة وقد فعلوا مثل ذلك فيما اخره ما مشدده وان كان  
مخالفا له في الزنه كفولهم في محوى تحية تحوي لان الامر المستتقل موجود  
فلا اعتداد بالوزن واما فعول كعد وفاته ليس فيه الاستتقال الذي  
في غني محري محري الصحيح فقا لواعدي بالانفاق فاجزوه بحري الصحيح  
لما انتهى ذلك الاستتقال واما ما يحقنه ما المائت فقال سبوتيه فيه  
عدوي اجراه بحري سنوه وبابه وهذا هو القياس الذي لا ينبغي ان يعدل  
عنه وقال المبرد عدوي كما لمذكر وليس له وجه في القياس لان عدوي  
اقل من قولك عدوي ولا معنى للزايه قال **وتما غير**  
عن القياس ما اخره الف وحكمها ان كانت ثالثة ان تقلب واواشوا كانت  
عن واوا وبلا لانه ان كانت عن واو فظاهروا ان كانت عن واو بقاؤها  
لما نودى من الجمع بين ساكنين او اخلال بالجذف وكره زدها الى  
اصلها لما فيه من اجتماع الياءات فلم سوا لاردوها الى اخنها وان كانت  
زابعة نظرت فان كانت اصلته فلتها كذلك محافظة على الحرف الاصل  
وقد جذفها استتقالا لها كجمل وان كانت زايده فالمختار جذفها بخلاف  
الاصليه لان زيادتها تقوى جذفها واصلتها في الاولى تضعفه والثاني  
قلها واوا محافظة على الياء شبيهها بالاصليه والثالث ان جعل  
مثل بالنسب الف وواو وهل يكون الالف هي الف التانيث والواو  
زايده او الواو الف التانيث اعلمت والالف هي الزايده كل ذلك  
محتمل وقال **وان فصل من الواو والياء بالالف** فقولهم يومهم انه



لا يجري إلا في دنيائهم وعلماؤهم وشبههم فكان الأولى أن يقول ويفصل  
بين آخره وبين الواو بالفاء ليشمل نحو جلي ولعله قصد إلى التبيين على  
التعليل في إدخال الألف كراهة اجتماع الياء والواو وليس فيما وراء ذلك  
إلا الحذف استغناء له مع بالنسب ثم قال وجرى في علم جباري حمزي  
وإن كانت الألف فيه رابعة إلا أنها حلت على الخامسة لأن من أحدهما  
تعد زحاما على مثل دعوى لأنه يجوز على مثل مغزى الذي الفه أصليه  
ليس في مثل فعل فيحمل عليه حمزي فإن أورد جلي أن لب مذهب المخش  
في ثبوت جندب الثاني أن الحركة نزلت منزله الحرف الزائد على الأربعة  
كما في فزس لو سمنت به أمراه بخلاف هندية جعلوا الحركة منزله الحرف  
ليقل الكلمة قال ومن التعيرات أجازته على القياس ما أخرجه بالمشور  
ما قبلها محتمل أن كانت ثالثة أن نقلت وأو استفتح ما قبلها أما فتح ما  
قبلها فكما انفتح ما قبل آخرهم وأما فلها واو أفلها انقلبت ألف  
رحى وإن كانت رابعة فالمخارج فيها استغناء لها وحور قبلها واو انفتح  
ما قبلها وأما كان المختار هنا الحذف في الياء وفي الألف ألفك لأن من  
أحدهما أن الألف أخف فلا يلزم من منعه أن نقل الأحرار الألف  
ليس فيها إلا تغيير واحد وفي التغير آخر هو قلب الكسرة فتحه وكذلك كان  
الحذف في الياء أحسن من الألف وبالعكس وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف  
استغناء لما زاد على الأربعة وإذا كانوا قد ألزموا الحذف فيما زاد على  
الأربعة في الألف فالتزامهم الحذف في الياء أجدر لأنها أثقل في الوجهين

فإن كانت النازلة على الأربعة قبلها بأشده وجب حذف الخامسة  
كما يجب حذفها من مشتق في قبل بالنسب بأشده قبلها فتحه فيكون  
في الاستغناء مثلها في أمية فمن استغناها قال نحو كما قال أموي  
ومن لم يستغناها قال نحو يحيى كما قال أمي ونقول في غزوي  
مما أخرجه وأو من الثلاثي الساكن الحشوعزوي وطبي لا خلاف إذ لا  
استغناء للسكون ما قبلها فاما ما يحقنه بالماضي فغنه خلاف مذهب  
سبويه والخليل أنه في علم الأول فيقولون في غزوه وطبيه غزوي  
وطبي أيضا لأنه سائر الأوسط فاستحققت ومذهب يونس غزوي وطبي  
وله شهران أحدهما أن العرب تقول في النسب إلى بني زينة وقريه زبوي  
وقروي وهو محل الخلاف فوجب الجواز ذلك به الأخرى أنهم يدرهون النقل  
اجتماع الياء في الموت كما ذكره ذلك في كريمة ولم يذكره في كرم  
وإذا كره اجتماع الياء قلبت الياء الأولى واو وحرك ما قبلها بالفتح  
كما قلناه في ندوي ومذهب سبويه أولى وما ذكره من المسموع  
نادر لا ينبغي أن يجعل أصلا ولا استغناء الذي سبويه غير معتد به  
لما فيه أكثر النسب فيه ثم هو باطل بنات الواو إذا لا يستغنى حتى يفتح  
ما قبلها وكذلك عذرة الخليل في بنات الياء لما كانت شبهة الاستغناء  
أخصه بها كان وسط الاسم أيضا كذلك طي ولي نظرت إلى أصل  
الما الأولى فزددتها إليه متحركة وقلت الياء واو ونقول في طي طوي  
وليس هذا مثل قولك طي لأنه لو قل فيه طي لآدي إلى اجتماع أربع ياءات



وكسرة مع قلبه جروف الكلمة وفي حبه حيوي فان كان الاسم آخره واوا مشددة  
أقيمت على حالها جاله وجرى مجرى عز وفقلت في رد ذي لا يا آت  
بجمعة قال فان نسبت الى اسم آخره بامشدة مع ثلثة آخره  
مضاعدا نظرت هل مما زائدان أو لا فان كانت الثانية أصليته كنت فيها  
بالخيار ان رشت شبهتها يا معني بقول مزموي كما قلت غنوي وان  
شبهتها لزادتها على الثلثة يا مصري اذا نسبت اليها فجدوها فتقول فيه  
مري فاليان في مري يا النسب وتلك اليا جدت استغالا لها مع يا النسب  
وان كانت اليا مشددة جدتها لا غير زاد لوجه في تشبيهها يعني لزيادتها  
تقول في كرسى كرسى وفي نخاي اسم رجل نخاي وقوله اسم رجل  
أخترت منه جمعاً فانك تردده الى الواحد فتقول نخاي على قياس الجمع فذلك  
قال اسم رجل والذي مدلك على ان هذه اليا هي النسب فان اليا التي  
كانت فيه هي المجدوفة انك تقول قيل النسب نخاي غير مضروف  
فاذا نسبت قلت نحاسي نخاي مضروفا وان كانت اليان ثابتة قلبتها  
واوا وان كانت غير هاشاغ فيه الوجهان على ما ذكرناه في التشبيه وهذا  
اولى من قوله ان كان مضروفا لانك اذا سميتم بكسا امراه كان غير  
مضروف ولا يحب قلب الهمزة وكان التشبيه على انه لا قلب الا اذا  
كانت اليان ثابتة اولى من اعتبار الصروف وعدمه ليدل على ان  
دخول كسا وشبهها اذا سميتم به امراه فمما يحب قلبه لانه غير مضروف  
حسبوا ويقولون في سقائه وعطائه الى اخره سقائي وعطائي

بالهمزة لانهم لو بقوا بها بالجمعوا بيننا آت بعد الف زائده وهم يكرهونها بعد الالف  
الزائده ان انفردت فليقلبها وقد صار بعد ما يا آت فان قيل  
قد قالوا سقائه فاقروا اليان لما جعلوا الثاني في حكم المتصلة فيا النسب اجدت  
بالانضال لغيرها معني الاسم على ما تقدم فالحواب انها في النسب  
انلست فلا يلزم من صحتها مفتوحة صحتها ملسورة والاخر انها في النسب  
اختمعت يا آت اخر فتقوى الاستئصال والاخران في صحتها في سقائه شاذ  
فلا يلزم من شدوده مع يا التانيث شدوده مع يا النسب فان قيل  
فلم لا يقولوا سقائي فتقلبونها واوا كما قالوا في سقائي اذا نسبوا  
الى السقائه قلت لما كرموا اجتماع اليا آت قد زودوها بطريقة بعد  
الف زائده فقلبوها همزة على قياسها لم تقلبوا واوا لانه يحب قلبها همزة  
لاختلافها مع النسب وهم انما يقلبون الواو همزة قبل يا النسب فلما لم  
تكن هذه قبل يا النسب لم يكن لقلبها واوا معنى وحسب ان تكون  
همزة على ما ذكرنا تقول في سقائه سقائي وكذلك ما شبهه لانه لم  
يجمع فيه يا آت مستثقله اذا خروا ووقفت على حالها ولم تقلب  
همزة لانها قد نسبت مع يا التانيث وهو اولى بالانضال فقلبها مع يا  
النسب اجدت وتقول في زايه وتايه وشبههما ما وقعت فيه الواو  
وبعد الف ليست بزايدة راى وراوى اما راى ولايه لم يقع  
فيه بعد الف زائده فلم يستثقل استئصال سقائي بل اجدت مجرى  
طبي لانها مثله وزكت على حالها ولم يجر مجرى طووي في رد العين الى



لصلها لما يلزمه من كثرة التغير من غير حاجة بخلاف طبي فانه لو ترك  
على حاله لاجتمعت اربع باآت واما راي بالهمز فلانه اجتمع فيه باآت  
مع وقوع اليا بعد صورته الالف فاشبهه سقابه واليا اذا استقبلت  
بعد الالف فالوجه قلها همزة واما راي فلانهم لما استقبلوا اليا ات بها قلت  
حروفه وما قبله في حكم الحرك فلهما واوا كما فعلوه في رحي وقباس  
اليا اذا استقبلت في السب ان قلب واوا والوا اعموى وشجوى وياه  
قال وما كان على حرفين على يله اضرب الى اخره قال  
الشارح وقد ضبط بعضهم بان كل موضع رد في التشبيه وجب الرد في  
التشبيه وكل موضع لم يرد في التشبيه جاز الوجهان وكل موضع كان  
المجدوف غير لام لا يجوز الرد وليس بجيد لانه زدهما الى عمايه اذ لا  
يعرف ما الذي يرد في التشبيه ومنهم من قال كل موضع كان المجدوف  
غير ياي في موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب  
الرد وكذلك ما كان المجدوف منه فامنع اللام وما كان المجدوف  
منه غير لام بما ليس بمعتل اللام فانه لا يرد وما سوى ذلك جاز فيه  
الامران واكثر بقوله ما كان المجدوف غير ياي في القسم الاول من دم  
فان اصله عند المبرد دمي وجوز في السب اليه وجهان فلو لم يقل ما  
آخر غير بالورد عليه وجوب دموى وليس بواجب وعلى من ذهب بسنوه  
لا يحتاج الى ان يقول غير ياي لان اصل دم عند دمي وكذلك قيل في  
جميعه دما كد لو ود لا وطبي وطبا وقولهم الدميان ونقط الدما لا

يتم لانه شاذ فلا اعتداد به بقى ان يقال فقد قيل اصله دم وعلى هذا  
يجب اعتراضا على القولين جميعا والحواس انه لا اعتداد بهذا  
القول فانه يخالف للظاهر فان باب اليا اكثر من باب الواو فردة الى  
الواو لا حاجة اليه مع جواز ان يكون من التا وهذا القابل ان اليا في دمي  
لاجل الكسرة مثل رضي ولولا ان الواو في رضي ثابتة بحجة وهو قولهم  
الرضوان لم يحسن ان يقال هي منقلبة عن واو فلا يحسن في دمي ذلك بل دليل  
عليه واما وجب الرد في القسم الاول على تقدير صحة قول المبرد في دم  
لانه متحرك الاوسط مجذوف منه لام غير ياي فيجب ان يرد لانه موضع  
يعمل التغير بالرد من غير ثقل ولا يلزمه دموى لانه مجذوف منه ياي فلو  
اوجبوا الرد لا وجبوا تغييرا كثيرا ومورد اليا قلبها الى الواو ولا يلزم  
من وجوب تغييره لغيره وجوب تغييره في اما مذهب سيبويه فلا  
يحتاج الى الاجترار من دم اذ اصله دمي على ما تقدم وقصدوا ان يعوضوا  
فما كان متحرك الاوسط عوضا من حركه وليس لديه عده حركه في الاوسط  
حتى يجب التعويض قال ومن ذلك ستهى في است ووقع  
في السخ في است وليس يجب لان استاجوز فيه الوجهان استي وستهى بحركه  
على قياس ما يجوز فيه الامران واما است فاصله سته فهو قياس ما يجب  
ففيه الرد فوجب ان يكون ستهى واما القسم الاخر الذي فيه الامران  
الرد فهو ان يكون معتل اللام والفا يجوز شيه فلنهم كرموا الا يردوا فيكون  
من ثقل وازناب تغييرا على غير قياس السب فردوا فقا لواوشوى وابو



الجنس يقول وشبني وجهه انه لما رددوا الواو رجعت الكلمة الى اصلها فصارت  
وشنيه ولونستبت الى وشنيه لقلت وشني عند المخالف وكذا لك  
فاهنا قال في القسم الثاني يدني وعدوي فاسكن هذا التعليل  
والوجه غيره لانه تغير لاهل النسب فكان قياسه القلب وفتح ما  
قبل الاخر كعموي وشبهه وحمله على النسب على طي وغزو وليس يجب اذ  
ليس ذاك تغير في النسب بل ايضا الياء على ما كانت ولذا ان يوسر  
لما خالف تغير الياء في طيبة في النسب لم يملكه ان يقول الاطوي فثبت  
ان قياس تغيرهم في النسب ان يقلبوا الواو او يفتحوا ما قبلها فذلك  
بدوي وشوي اولي من يدني وشيني اما ما لا يجوز فيه الرد فهو ان  
يكون المجدوف من غير معوض مما ليس مثل شبه لهولك عدوي وزيتي  
لان المجدوف في موضع ليس موضع تغير فلم يجر الرد ولا يلزم عليه شبه  
لما ذكرنا لما يودي اليه من الاخلال وقد جازع بعض العرب زياد ما وبعد  
العين في مثل عدوي فقه لون عدوي كانهما لما بعد رعليهم الرد في موضع  
المجدوف اذ ليس موضع التغير فلو ادى الى موضع التغير او زادوا في موضع  
التغير قال ومن ذلك شهي في شبه يعني مما لا يجوز فيه الرد  
لان اصله شبه فالمجدوف منه غير ولم يجر الرد على ما ذكر في هذه  
واما القسم الثالث وهو ما عدا هذين القسمين على التفصيل المذكور  
اولا كقولك عدوي وعدوي واخواته مما المجدوف فيه لام ساكن  
الوسط او معوضا عند شبهته او متحرلة والمجدوف با عند المبتدئ

على ما تقدم ولم يعوض منهما زد دت وتم عوض وجب حذف العوض اذ لا  
يجوز جميع العوض والمعوض فيقول سموي ومهما لم ترد وجب اثبات المعوض  
لانه ثابت قبل النسب فاولي ان يثبت في النسب قال ونقول  
في بنت واخت بنوي واخوي الى اخره عند الخليل وشبهته لان الناء  
فهما معنى التانيث فكان القياس له في النسب حذفها واذا حذف وجب  
رد المجدوف واذا كانوا اوردوا في اخ وهو غير معوض قبل النسب  
فهم للرد عند العوض الزم الا ترى انهم في اسم لما حذفوا منه العوض وجب  
الرد فقلوا سموي وان كان مما لا يحب الرد فيه لوقي عوفه فاخوي  
اجدر لانه مما يحب الرد فيه لو لم يكن معوضا واما يوسر فيقول اخوي  
اجرا الناء جري حرف اصلي لانه عوض عنه وينصب شبهته اقبيل لانه لو حاز  
ان يقال اخي مجاز في الصغير ان يقال اخي ولما لم يجر في النسب  
الصغير لم يجر في النسب وبين الملازمة وهو انها اتمام تثبت  
في الصغير لاها مترلة مترلة التانيث وهم لا يعتقدون ثبوت التانيث  
في مثال الصغير فلذلك لم يعتقدوا بما كان في معناه ولذلك لا  
يكون التانيث قبل ياء النسب فكذلك ما كان في معناها ونقول  
في كلب كلتي وكلوي ووقع في السخ كلتي وكلوي على  
المدح واليس مستقيم لان المنقول من مذهب شبهته والقياس  
جميعا كلوي فلا وجه لقوله كلتي وكلوي على المدح هين وكلتي  
عند شبهته فعلى اصله كلوي بدلت الواو تاشعارا بالتانيث



ولم يُلَفَّ بالالف لانهما سفلتا فاني قولك رايت المزا من كليهما فلما قصد  
الي النسب لم سؤل لثبات التاوجه محذوف فلما جذبت وجب ان يقال  
كلوني تجر بك اللام على ما ذكر فاما تقدم ووجب حذف الف  
كراهه اجتماع الواو ايت لو قلت على ان اللغة القصصيه فني  
مثل جلي اجدف فني هاهنا اجدد ولذلك التزم اجدف لما ذكرناه  
من الاستثقال وقياس من هب يولس ان يقول كلتي كما يقول  
جلي وكلتوني وكلتاوتي كما يقول جلاوتي وجلاوتي  
ومنه هب بعض النحويين ان التا للنائب غير عوض وان الف لام  
وزنه فغفل فعباش النسب على قول هاولا كلتوني على الاصح وكلتي  
على غير الاصح وان كان القول في اصله ليس بشي اذ لا يعرف فغفل فان  
كانت التا عندهم للتايب فهو بعد لو فوها متوسطه قال ك  
الى الصدر من المركه الى اخره لان الثاني من الاسمين بمنزله تا التايب  
فلذلك وجب اجدف كما حذف ما التايب فقول على كما يقال  
طلحي وتقال في خمسة عشر اسما خمسه ولا نسب اليه وهو عدد كراهه  
البشر لان النسب الى خمسه خمس والي خمسه عشر خمسين فلو نسب اليه  
عدد لا لبس ولا تردد رجل سمي بخمسه فان النسب اليه خمس فيقع اللبس  
فان وقوع ذلك نادر والعدد كثير فالا يلزم من الاستماع بما يورد  
البشر غالبا الاستماع بما يورد في اللبس بتقدير نادر وكذلك الثاني عشر  
ونسب اليه اشي وتكوني كما تقول اسمي وشعوي ومنه نحونا بطش

ورق تحفه مقول باطلي وبرقي كما يقول معدني فاجوابه قال  
والضاف على ضمير مضاف يتناول مسمى على حياله الى اخره قال  
الشارح اذ النسب الى المضاف نظر المضاف اليه هل قصد الواضع به مسمى  
مقصود اتم اصاب اليه الاول او لا يكون الثاني قصد معصودا انما  
ينسبه الاول فاذا نسب الى الاول حذف قيل زبيدي في ابن الزبير  
لان المضاف اليه وهو الزبير مقصوده مدلوله ونسبه الابن واذا نسب  
الى الثاني حذف المضاف اليه وهو كعبدي في عبد القيس لانه لم يقصد  
الى القيس واصله عبد الله واما حذف الثاني هاهنا لانه لم يقصد به  
مدلول على حياله فتولد منه له نعتك في ان الثاني ليس له مدلول على  
حياله ففعل به ما فعل بذلك واما القسم الاول ولم تجز تجزى بعلبك  
لان الثاني مقصود مراد ولم يصف اليه الاول الا بقصد المعني فيه فلو  
نسب الى الاول فيه لنسب الى الاقم ورك الاخص فكان ملبسا  
وكان العيس اولي وان ورد على ذلك الكني للاطفال ولمن لشره ولد  
فانه لم يقصد فيه بالتايب مسمى على حياله لا يتفاد ذلك في التحقيق والنسب  
فيه الى الثاني والجواب ان الكني اصلها القصد الى الثاني واما اجرت  
في هذه المواضع تفاديا والمراد بها ما هو اصلها فكذلك جرت في هذه المواضع  
تجرى وموعها في التحقيق لا ترى ان الزبير علم على عبد الله وان لم يخط  
الشارح ساله ابنا منسوب الى رجل مسمى بالزبير والتايب هذا النعت زغير  
مقصود به مسمى على حياله وهو مع ذلك ينسب الى الثاني وفيه



أَجْرَالَهُ عَلَى قَصْبِهِ الْأَهْلَ إِذَا أَضْرُ وَضَعُ أَنْ الرُّبُوزِ مَنْ وَضَعَهُ لَهُ أَنْ مَسْئُوبٌ  
إِلَى رَجُلٍ مَسْمُومٍ بِالرُّبُوزِ فَكَذَلِكَ الَّذِي الْوَارِدُ أَهْرَاضًا قَوْلُ سِيبَةِ  
وَقَدْ صَاحَ مِنْهُمَا اسْمٌ وَنَسَبٌ إِلَيْهِ وَهَذَا أَمَّا يَوْجِدُ شِمَاعًا فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ  
قَالَ — وَأَمَّا النَّسَبُ إِلَى الْجَمْعِ رَدُّهُ إِلَى وَاحِدٍ قَالَ — الشَّارِحُ  
الْجَمْعُ الْمَسْئُوبُ لِأَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ بِأَقْبَا عَلَى أَنْ مَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ فِيهِ أَوْ يَصِيرَ  
فَلَا يَوْضَعُ أَوْ قَلْبُهُ فَإِذَا نَسَبَ إِلَى الْأَوَّلِ وَجَبَ رَدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ لِأَنَّ  
الْفَرْقَ مِنَ النَّسَبِ إِلَى الْجَمْعِ الدَّلَالَةُ عَلَى بِنْتِهِ وَمِنْ هَذَا الْخَلْسُ مَلَابِسَةٌ  
وَهَذَا اخْتَصَلَ بِالْمُفْرَدِ فَيَقَعُ لَفْظُ الْجَمْعِ ضَائِعًا وَأَمَّا اللَّامُ فَيَجِبُ تَقَاوُفٌ عَلَى لَفْظِهِ  
إِذَا مَعْنَى الْمَعْنَى لِلَّذِي فَعِلَ مِنْ أَجْلِهِ الرَّدُّ إِلَى الْوَاحِدِ مُشْتَبِهٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصُدْ بِهِ  
قَصْدَ الْجَمْعِ وَأَمَّا صَارَ الْمُرَادُ بِهِ كَالْمُرَادِ بِالْأَفْلَامِ لِقَبَالَةٍ عَلَى مَا وَضَعَهُ لَهُ فَيَقُولُ  
فِي النَّسَبِ إِلَى الْمَسَاجِدِ مَسْجِدِي وَفِي الْمَسَاجِدِ اسْمُ رَجُلٍ مَسْجِدِي إِذَا تَوَلَّيْتُ  
مَسْجِدِي لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى إِذْ لَيْسَ فِي مَسَاجِدِ دَلَالَةٌ عَلَى مَسْجِدِي بِخِلَافِ  
الْأَوَّلِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ جَمْعًا فِي الْأَصْلِ وَعَلَى لِأَنَّهُ قَالَ — لَمَّا عَلَبَ صَارَ  
عَلَمًا فَلَمْ يَتَّخِذْ الْجَمْعِيَّةَ مَلُوحَةً بَلْ صَارَ مِنْهُمْ مَدْلُولُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ كَوْنُهُ جَمْعًا بِالْبَالِ  
فَوَحَتْ تَقَاوُفُهُ عَلَى خَالِهِ كَقَبَالَةِ الْجَمْعِ لَوْ سُمِّيَ بِهِ مُفْرَدًا وَالْمُفْرَدُ لَوْ سُمِّيَ بِهِ جَمْعًا  
لِأَنَّهُ لَا يَنْفَرُ مِنَ اللَّفْظِ جَمْعٌ فَلِذَلِكَ نَسَبَ إِلَى الْأَنْصَارِ أَنْصَارِي لِأَنَّهُ عَلِمَ  
بِفَهْمٍ مِنْهُ قَوْمٌ بِأَهْلِيَانِهِمْ كَمَا يَفْهَمُ مِنْهُ مَثَلًا مِنْ قَوْلِكَ الْحَرْزُ فَجَوَّبَ أَنْ  
يَكُونَ النَّسَبُ عَلَى اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَكَذَلِكَ أَغْرَأْتِي بَلْ هُوَ فِي الْأَعْرَابِ  
أَخَذَ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ لَمْ يَتَّخِذُوا كَوْنَهُ جَمْعًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمْعًا لَعَرَبَ لَكَانَ

مَدْلُولُهُ فِي الْجَمْعِيَّةِ كَمَدْلُولِهِ فِي الْمَفْرَدَاتِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْعَرَبَ اسْمٌ لِمَنْ  
عَدَا الْجَمْعَ مطلقًا سَكَنَ الْمَادِيَّةَ أَوْ الْحَاضِرَةَ وَالْأَعْرَابَ اسْمٌ لِمَنْ سَكَنَ  
الْمَادِيَّةَ خَاصَّةً مِنْهُمْ فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَمْعُ مِنَ الْمَفْرَدِ وَهَذَا مِمَّا لَا يَسْتَقِيمُ وَلِذَلِكَ  
أَنَّهُ عَلَّلَ بَعْضُهُمْ اسْمًا عَزَمِي فِي النَّسَبِ إِلَى الْأَعْرَابِ بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى أَخَذَ  
مِنْ هَذَا وَإِذَا كُنَّا قَدْ نَسَبْنَا إِلَى الْأَنْصَارِ أَنْصَارِيٍّ مَعَ تَحْقِيقِ أَصْلِ الْجَمْعِ  
بِمَعْنَاهُ لَمَّا عَلَبَ وَصَارَ عَلَمًا فَلَا يَنْسَبُ إِلَى الْأَعْرَابِ أَغْرَأْتِي مَعَ اسْتِقَامَةِ مَعْنَى  
الْجَمْعِ أَجْدَرُ وَأَمَّا الْمَعْدُولُ عَنْ الْقِيَاسِ فَبِأَيِّهَا السَّمَاعُ وَخَرَأْسِي وَخَرَسِي  
نَسَبُ إِلَى خَرَأْسَانِ وَقَدْ بَنَى عَلَى تَعَالٍ وَفَاعِلٍ مَا فِيهِ مَعْنَى النَّسَبِ  
مِنْ غَيْرِ الْحَاقِ الْبَائِئِ وَهَذَا وَاضِحٌ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْأَسْمِ الْمَشْتَقِ  
مِنْ هَذِهِ النَّسَبَةِ أَوْ إِحْقِيقُهُ أَمَّا النَّسَبُ فَيَنبَغِي بِمَعْنَى بَنَى وَغَوَّاجٍ بِمَعْنَى  
بِمَعْنَى عَاجِي وَلَا يَكُونُ فَعَالٌ وَلَا فَاعِلًا لِأَنَّ تِلْكَ لِي تَعْدَرُ بِنَائِهِ مِنْ غَيْرِهِ  
وَقَدْ كَثُرَتْ فَعَالٌ حَتَّى لَا يَتَعَدَّى دَعْوَى الْقِيَاسِ فِيهِ وَقُلْ فَاعِلٌ فَلَا يُمْكِنُ  
دَعْوَى الْقِيَاسِ فِيهِ لِنُدُورِ فَعَالٍ لِمَا مَاتَ مُشْتَقًّا مِنْ اسْمٍ أَحْرَفَهُ الَّذِي  
الْمَسْئُوبُ مُحَاوَلٌ لَهَا كَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِكَ بَنَاتٌ وَفَاعِلٌ لِلْمَلَابِسَةِ فِي الْجَمْلَةِ  
الْأَعْلَى أَنْ ذَلِكَ الشَّيْخُ حَرَفَتْهُ وَقَوْلُهُمْ طَاعِمٌ كَأَيْسَرَ لَا يَحْمِلُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ  
لِأَنَّهُ لَوْ أَدْعَى اسْمُ الْفَاعِلِ فِيهِ أَوْ جَبَّ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا بِمَعْنَاهُ وَمَعْنَى طَاعِمٍ  
أَيْ لَهُ طَعْمٌ وَكَأَيْسَرَ أَيْ كَسُوهُ وَلَيْسَ تَمَّ كَسُوهُ وَلَيْسَ تَمَّ فِعْلٌ هُوَ طَعْمٌ وَكَأَيْسَرَ  
بِمَعْنَى لَهُ طَعَامٌ وَكَسُوهُ وَلِذَلِكَ وَجَبَ الْعُدُولُ إِلَى مَعْنَى النَّسَبِ  
هَذَا لِكَ قَالَ الْخَلْسُ فِي رَأْيِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ



فاعله من رصبت وهي العيشة اذا العيشة لا يقال رصبت فعدوله الى  
معنى السبب بمعنى ذات رضى ومن اصناف الاسماء العشرة  
والشارح العدد تقادير ايجاد الاجناس فالواحد والاشان  
على ذلك ليس تعددا كما ذكرنا في العدد لانه يحتاج اليهما في العشرات  
فهما حيد مع ما معهما من العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما  
الشي عليه من وحدة وغيره ما دخل الواحد والاشان في العدد ولما كانت  
الاسماء التي وضعت لمقادير الاعداد لها اقسام لفظية يحتاج النحويون  
الى ثبوتها واسما الاعداد على ما ذكره اثنا عشر كلمة وما عدا ذلك  
فمشتقة عنها امثلة كاشان ومائتان او مجمع قياس كالآلاف وغيرها  
قياسي لعشرون او مخطوفا بحققا كثلثة وعشرون وفي حكم المعطوف  
كاحد عشر قالوا وما شيا شفع باسم العدد ذات  
اي ذكر اسم العدد ذات تقديما اذا قصد بيان جسيمها ولم يتقدم ما يثبت  
والافلو قيل رجال ثلثة لاغنى عن ذكر المميز بعده ثم قال  
للدل على الاجناس باسم العدد ومقاديرها باسم العدد لان اسم الجنس  
ليس لها دالة على خصوصية الجنس فاذا اجتمع حصل كدالة الجنس ودالة  
العدد وقوله وفانها تعني اكثرها لان الواحد والاشين ليس كذلك  
على ما سيأتي وقوله ما خلا الواحد والاشين غير مستقيم في الظاهر  
لان الواحد والاشين قد احرز عنه بقوله وعليها فكيف يستثنى ما احرز  
عنه ويخرج ما ليس بداخل فيما قبله فيجب ان يحمل اهلي الاستثناء المنقطع

واما عمل في الواحد والاشين ما ذكر لان الدلائل ذكرنا في اسم العدد  
والجنس حصلا جميعا باسم الجنس في الافراد والاشية الا ترى انك اذا  
قلت انه رجل عالم علم انه واحد وأنه من جنس الرجال فاذا قلت  
رجلان علم بانها اشان وانها من جنس الرجال فاستغنى بذلك عن اجتماع  
اسم العدد والجنس وقد جاشا اذا شاكل للضرورة قالوا  
وقد سلك سبيل قياس المذكر والتانيث في الواحد والاشين الى اخره  
واما ان ذلك من جهة ان الثلاثة جماعة فانبوا الجماعة في المذكر  
لانه السابق ثم جاوا الى المؤنث فذكروه ازاذه الفرق بينهما او يقال  
ثم لما جاوا الى المؤنث كرهوا ان يجمعوا بين دليلى تانيث فيما كان هو كالشي  
الواحد ولا يرد شي مما ذكرناه على الواحد والاشين لانه ليس  
بجماعة فقول بدله فيقال بوث المذكر فكل واحد منهما على اصله  
ولا يقال ثلثة في المؤنث ان يجمع من تانيثين فيما هو كالشي الواحد اذ لا  
يقال واحدة امرأة فلذلك جاء الواحد والاشان على القياس الاصل وخلف  
في الثلثة الى العشرة قالوا والمميز على ضربين منصوب  
ومحذور الى اخره قالوا الشارح اما من الثلثة الى العشرة  
فالميز مخفوض مجموع اما جمعة فلا لانه هو القياس لان مدلوله مجموع واما مخفضه  
الاولى الثلاث لما كانت متمة فكل شيء قصد الى تبيينها اضيف  
كما صاف نفس وذات وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد الى تبيين  
فلذلك جاء ثلثة رجال الى العشرة واما ميز ما بعد العشرة الى التسعة



والشعير من مفرد منصوب اما لونه منصوبا فلنعد راضافه الا ترى ان عشر  
الى الشعير لا تصح اضافه لانه لو اضيف لم يخل اما ان ثبت نونه او لا  
وكلاما فيه خروج عن القياس لانه اذا جدت جدت حرفا من كلمه ليست  
كنون مسلمين وان اثبتنا ابت نوحا بها للدلالة على اجمع فلما عذرت  
اضافه وجب نصب المميز ولما وجب نصبه رد الى المفرد اذا الغرض  
التيين فان قيل فلم يبق اجمع وان جاب بحفظ لان المدلول جمع فاجاب  
عنه من وجهين احدهما انه لم يقصد هاهنا بالذات الا الاسم المقدم  
بخلاف الاول فانه قصد بالاسم الثاني غير المقصود لانه بمثابة قولك  
تفكر زيد على ما تقدم وليس العشرول لذلك لان رجلا معها كالصفه بعد  
تمام الموصوف فلا يلزم من جميع موكك لثه رجال مع كونها مضافا الى  
المقصود بمشابه ذات زيد جمع رجلا بعد تعدد راضافه في قولك عشرون  
رجلا الاخر وان سلمت المساواه الا انه انما يجمع في الاول لكونه  
جمع لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف هذا فانه جمع كثره وجمع الكثره  
مستقل رد الى الواحد في الموضع الذي يعنى ذكر الواحد عنه الا ترى  
انه فعل مثل ذلك في الضعيف فقل اجمال في تصغير اجمال واقنع  
لفظ جمع الفله وقل في تصغير جماله حميلات ولم يقل حملا جميل استغلا  
لجمع الكثره فرد الى الواحد واما ميز المايه والالف فبحسب حفصه لجمع  
الاضافه كما حفص في قول العدد وانفرد الوجه الثاني المذكور في الافراد  
لا الوجه الاول لانه تصغف قوله وبما شئت عن ذلك قوله لثمايه الى

٢٤

تسمايه ووجه الشذوذ ان قاس الثلثه ان تضاف الى اجمع كما تقدم وقد اضافوا  
في المائت الى المفرد فقالوا لثمايه الى تسمايه وكان قياسه ثلاث مائت  
او مئتين الى سبع مائت او مئتين وعلمته انه في نفسه جمع كثره موت فاستقلوا  
الكثره والماست ولا يرد لثه رجال اذ لا لثه ولا ثايت ولا ثلث لثه اذ لا لثه  
ولا لثه الالف اذ لا ثايت فلما استقلوا المائت والكثره رد الى المفرد  
وشبهه بقوله بعض تطولم واذا تطولم قال — وقد قالوا لثه  
اثوابا قال — لما ذكر الشذوذ في الميز الخارج عن القياس وهو ثلثايه  
والخارج عن الاستعمال وهو ثلاث مائت ابعه بما خرج من التميز عن القياس  
والاستعمال جميعا فقال وقد قالوا لثه اثوابا وشذوذه نصبه والقياس على  
ما تقدم انخفض وقالوا يا ثمر فاما وشذوذه نصبه تركم اضافته والقياس  
ما تاعلم لان المايه والالف حكمهما الاضافه الى ميمهما مفردتين كانا او  
مثنيتين وجهه كوجه مفرد او قد تقدم وقوله عز وجل ثلثايه سنين  
رقم قرأ بالسوون وهي عن غير حمزه والشماعى على البدل والالزم الشذوذ  
من وجهين احدهما جمع ميم مايه والاخر نصبه فاذا جعل يد لا خرج عن  
الشذوذ ذن واستقام الاعراب فيكون منصوبا على البدليه لا على التميز  
كانه قال ولبثوا سنين فذلك قوله اشقى عشره اسباطا والالزم الشذوذ  
ان جمع الميز لا غير واذا جعل يد لا استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انصب  
سمن على المير لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعا سنه ووجهه انه قد  
فهم من لغة العرب ان ميم المايه واحد من مائه فاذا قلت مائه رجل

قوله ثلثايه سنين  
سني تسمى على البدل  
لا على التميز

طلب



فمميز ما نجل وهو واحد من المائة وإذا كان كذلك فقلت مائة سنين فيكون  
السنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل السنين ثلثة فحب ان يكون  
تسمائه وهذا يطرد في اثني عشره اسباطا ونقال لو كان **عشر** **الذات**  
كان ممر الكا نواسته وتلنن على هذا النحو لان ممر اثني عشره واحد من  
اثني عشره فاذا كان ثلثة كانت الثلثة واحدا من اثني عشره فيكون ستة ولبين  
قطعا وهذا الذي ذكره يرد على قراه حمزة والساقي اذ ليس لهما  
وجه سوى التمييز لانهما قرا باضافه مائه الى سنين ولا شك ان قراه الجاه  
عند النحويين من قراهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك الذي  
ذكره مخصوص بان يكون التميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون الفضل فيه  
كالقصد في وقوع التمييز في نحو ثلثة اثواب على اننا قد منا ان الاصل في الجمع  
الجمع وانما عدل الى المفرد فاذا استعمل الجمع استعمل الاصل على الوجه  
الذي التزمه فان ذلك انما يكون لو كان المستعمل جمعا استعمل المستعمل  
مفردا فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا ولا سنا خالف  
في ان الوجه نصب سنين على البدل واسباطا وايضا لان جعلها غير بدل  
مخالفة لما تقدم من القياس فالوجه حملها على ذلك وانما خالف في ان  
تضعيف العدد على الوجه المذكور لازم لو قصد التميز كما انه غير لازم  
على قراه حمزة والساقي وان لم يكن لها الا التميز قال **وحو**  
مميز العشرة فمادونها ان يكون جمع قلبه لبطايق قد د الغلة الى آخره قال  
الشارح لان العشرة فمادونها هي التي وضعت لها مجموع الغلة فاذا امكن

الايان بها معها كان احسن لموافقتها لما في المعنى وقوله وقد يستعاجل  
الكثرة لموضع جمع الغلة كقوله تعالى ثلثة قرو والذى حسنه ان قروا في  
كلامهم كثيرا وكثرته استخف فوضع موضع اقروا وايضا فان اقرا انقل  
من قرو لان فيه تميز وهو الذي جرب وكان قروا اما هنا حسنا لهذا العارض  
قال **واحد عشر** الى تسعة عشر معنى الا اثني عشر تكلم منه في  
المركبات وقد تقدم في المزدات ذكره بنائها وقوله الا اثني عشر يريد  
انه معرب دون سائر اخوانه وانما اعرب لانه جعل للمضاف الى عشر  
بدل ليل حد فيهم نونه فلم يقد ر فيه حرف العطف والاضافة متساقر ولما  
ثبت ذلك فان اعرا به هو الوجه وحكم آخر شطرنج حلم نون التثنية  
ولذلك لم يضاف اضافة اخوانه لانه لما جددوا نونه وهو غير مضاف في  
التحقيق لطوله صار عشر عوضا منها فلم يصبوه لانه لو اضافوه وجدوا  
عشر اخلوا ولو بقوا عشر كانوا قد جمعوا بين الاضافة وبين ما هو عوض  
عن النون وايضا فانهم لو اضافوا لم يحل اما ان يضيفوا الاسم او احدها  
وكلاهما متعذر متعذر بيان العذر هو انهم لو اضافوا الاسمين مع  
جعل الاول كالمضاف في حذف النون والاقرب لم يستقم اذ المضاف  
والمضاف اليه لاضافان جميعا ابدا فذلك ما اجرى مجراهما في احكام  
الاضافة لئلا يؤدي الى الجمع بين احكام الاضافة وما يضافها ولو اضافوا  
احدهما اخل المعنى اذ ليس المعنى اضافة اشين دون العشرة ولا العشرة  
دون الاشرين فلذلك لم يفل هذا اشعشر ويقل احدى عشر الى تسعة



عَشْرًا قَالُوا وَحَسْبُكُمْ أَشْرَانِ خَلَّمَ أَنْفُسُهُمَا فِي التَّكْوِينِ وَالْأَنْبِيَاءِ عَلَى مَا  
تَقَدَّمَ وَهُوَ مَا نَسَبَ لِلْمَذَكَّرِ مَوْحِبَ التَّكْوِينِ وَحَسْبُكُمْ التَّلَاثَةُ إِلَى التَّسْعَةِ حُكْمًا فَهِيَ  
تَقَدَّمَ وَلِذَلِكَ قِيلَ أَيْضًا لِلثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةُ عَشْرٍ إِلَى سَعَةِ عَشْرٍ فَكَانَ حُكْمُهَا أَنْ  
يَكُونَ أَيْضًا لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَتَوْا الْأَوَّلَ كَرَرَهُ وَأَمَّا الدَّائِي مَعَ اسْتِغْنَائِهِمْ عَنْ  
ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَجَرَى عَشْرٌ مَعَ أَحَدٍ فِي أَحَدٍ عَشْرٍ فِي أَحَدٍ عَشْرٍ  
بِحَرَاةٍ فِي بَقِيَّةِ إِخْوَانِهِ لِأَنَّهُ بَاتَ وَاحِدٌ فَلَرُءُهَا مِثْلُهَا فِيهِ وَأَمَّا الْمَوْتُ فَبِقِيَاسِهِ  
فِي أَحَدٍ وَتَشْبِيهِ مَا ذَكَرَ حُكْمُهُمَا أَنْ يَوْشَا مَعَ الْمَوْتِ وَالثَّلَاثُ إِلَى التَّسْعِ حُكْمًا  
كَمَا كَانَ وَلِذَلِكَ أُنِيَ بَيْنَ غَيْرِهَا مِمَّا كَانَ قِيَامُ عَشْرٍ أَنْ يَكُونَ عَشْرٌ بِغَيْرِ  
عَلَامَةٍ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْحَاقُّ الْعَلَامَةُ لِأَنَّهَا فِي الْمَشْرِقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَذَكَّرِ إِذَا خَلَّتْ  
فِي آخِرِ الشَّطْرَيْنِ فَقِيلَ ثَلَاثُ عَشْرَةٍ إِلَى سَعَةِ عَشْرَةٍ وَاجْرَى ذَلِكَ فِي أَحَدٍ عَشْرَةٍ  
وَأَشْرَى عَشْرَةٍ لِأَنَّهُ بَاتَ وَاحِدٌ فَلَرُءُهَا مِثْلُهَا فِيهِ وَأَمَّا سِتْنِ أَحَدٍ عَشْرٍ إِلَى  
تِسْعَةِ عَشْرَةٍ فَهُوَ مُفْتَوِّحٌ لِغَيْرِهَا أَكْثَرَ الْعَرَبِ عَلَى فَتْحِ الْعَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْكُنُهَا  
فَيَقُولُ أَحَدَ عَشْرٍ وَمِثْلَهُ عَشْرًا وَأَمَّا سِتْنِ الْعَشْرِ فَالْعَرَبُ عَلَى اسْكَاثِهَا  
فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ سِتْنِ الْعَيْنِ وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَلْبِسُ السِّتْنَ كَأَنَّهُ لَرُءُهَا تَوَالِي  
لِلْفَتْحَاتِ الْأَصْلِيَّةِ وَلَيْسَ يَقْوَى لِإِنْفِاقِ النُّقْلِ وَلَا فِي التَّخْلِيلِ لِأَنَّهُ قَدْ لَبِثَ  
عَنِ الْفَتْحِ الَّذِي هُوَ أَخْفَى إِلَى الْكُسْرِ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ وَلَيْسَ بِجَدِيدٍ وَالْعَرَبُ الْعَرَبُ  
عَلَى فَتْحِ الْيَاءِ مِنْ بَيْنِ عَشْرَةٍ وَهُوَ الْوَجْهُ لِأَنَّهُمَا وَقَعَتْ آخِرُ الْأَسْمَاءِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ  
عَلَى الْفَتْحِ وَالْيَاءُ قِيَامُهُ لِلْفَتْحِ مِثْلُهَا فِي رَأْسِ الْفَاضِي وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَسْكُنُهَا  
اسْتِغْنَاءً لِلْحَرَكَةِ عَلَى حَرْفِ الْمَعْلُومَةِ وَيَقْوَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَعْدُكَ رُبٌّ وَقَالُوا



بَعْلِكَ فَبِتَوَا الْخَرَا لَاسِمِ الْأَوَّلِ فِي مَعْنَى كَرِبَ عَلَى التَّكْوِينِ لِأَجْلِ حَرْفِ الْعِلَّةِ  
قَالُوا وَالْعَدَدُ مَوْضُوعٌ عَلَى الْوَقْفِ نَقُولُ رُبُّهُ إِذَا ذَكَرْتَهُ مَعْدُكَ  
مِنْ غَيْرِ رُكْبٍ لِأَنَّ الْأَعْرَابَ أَمَّا اسْتِغْنَاءُ مِنَ الْمَعْنَى النَّاسِيَةِ مِنَ التَّكْوِينِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ  
تَرْكِبٌ فَلَا أَعْرَابَ وَلَيْسَ هَذَا مَخْصُوصًا بِاسْمِ الْعَدَدِ بَلْ كُلِّ الْمُفْرَدَاتِ إِذَا سَاعَ  
ذَكَرَهَا مِنْ غَيْرِ رُكْبٍ فَلَا أَعْرَابَ فِيهَا وَلِذَلِكَ لَوْ عَدَدَتْ أَسْمَاءُ لَمْ تَقْصِدْ  
فَهَذَا تَرْكِبًا لَعَلَّتْ حَصِيرُ ثَوْبٍ وَلِذَلِكَ اسْمُ جُرُوفٍ النَّجْحِ وَلِذَلِكَ الْمَصَوْنَةُ  
الَّتِي يَحْلِي لَهَا غَارُ وَتَبَّ وَمَا أَشْبَهَهُ فَإِذَا وَقَعَ التَّرْكِبُ جَاءَ الْأَعْرَابُ  
وَالْهَمْزَةُ فِي أَحَدٍ وَاحِدٍ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاحِدٍ مَعْلُومٍ بِالْإِسْتِغْنَاءِ لِأَنَّكَ تَقُولُ  
وَاحِدٌ فَعَلِمَ أَنْ فَاءَ الْكَلِمَةِ وَأَوْفَادًا قُلْتَ أَحَدٌ وَهُوَ مُسْتَوْنٌ مِنْهُ فَعَلِمْتَ أَنَّ الْهَمْزَةَ  
عَنْ وَاحِدٍ وَذَلِكَ وَأَصَحُّ قَالُوا وَتَقُولُ فِي تَعْرِيفِ الْأَعْدَادِ ثَلَاثَةُ الْأَطْرَافِ  
وَعَشْرَةُ الْعِلَّةِ إِلَى الْخَبَرِ قَالُوا الشَّارِحُ لَا تَخْلُوا الْأَعْدَادُ أَمَّا أَنْ  
يَكُونَ مَضَافَةً أَوْ غَيْرَ مَضَافَةٍ فَالْمَضَافَةُ تَعْرِيفُهَا تَعْرِيفُ الْمَضَافِ إِلَيْهَا كَمَا  
تَقَدَّمَ فِي مَقُولِ الْإِضَافَةِ لِقَوْلِكَ ثَلَاثَةُ الْأَتَابِ وَمَا هِيَ إِلَّا رُبُّهُ وَأَنْ  
كَانَ غَيْرَ مَضَافٍ لَمْ يَحُلْ أَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَا عَطْفٍ عَرَفَ الْمُعْطُوفَ وَالْمُعْطُوفُ  
إِلَيْهِ جَمِيعًا لِقَوْلِكَ الثَّلَاثَةُ وَالْعِشْرُونَ وَأَنْ كَانَ غَيْرَ مُعْطُوفٍ وَلَا مَضَافٍ  
عَرَفَ تَعْرِيفًا وَاحِدًا كَقَوْلِكَ الْأَحَدُ عَشْرُ وَالثَّلَاثَةُ عَشْرُ وَأَمَّا مَنْ قَالُوا  
الْثَّلَاثَةُ الْأَتَابِ فَقَدْ تَقَدَّمَ رَدُّهُ وَوَجْهُهُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ هِيَ الْمُرَادَةُ بِالذَّاتِ  
الْمَقْصُودَةِ بِالتَّعْرِيفِ فَصَحَّ تَعْرِيفُهَا لِذَلِكَ وَحَازَ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمَعْرِفَةِ لِإِفَادَةِ  
غَرْضٍ آخَرَ وَهُوَ تَبْيِينُ هَذِهِ الذَّاتِ الْمُبْتَهَمَةِ فَصَارَ فِي الْإِضَافَةِ مَعْنَى غَيْرِ التَّعْرِيفِ



مجاز الجمع بينهما وهذا وجه لمن قال الله اثواب وإن كان فيهما كما أنهم لما عرفوا الأول  
 استعملوا عن تعريف في الثاني فاضافوا لبيان وقوعه وقوله من قال الأحاد عشر  
 الدرهم والأحد عشر درهما كانه لما كان أصله العطف أجرى مجرى العطف في  
 تعريف الأسمين معا وأما تعريفه الدرهم فانه هو المقصود بثنى الذات  
 فكان أحق بالعرف وككل ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحى فاما  
 المعطوف فلا خلاف أن الاثنين يعرفان لأن كل واحد منهما اسم مستقل  
 بنفسه فلا يلزم من تعريف أحدهما تعريف الآخر فوجب عند قصد التعريف  
 أن يعرفا جميعا كقولك جاني الرجل والمرأه كما أنه لا بد من تعريفهما عند  
 قصد التعريف أن يعرفا جميعا ولا يستغنى تعريف أحدهما عن تعريف الآخر  
 فكذلك مساو أم المركات فقد مرجا وصيرا أو أحدا محل الاسم الواحد في الأحكام  
 تعريفيا وأحدا في أول الأسمين كما يعرف الاسم المفرد ولذلك صححت  
 إضافتهما جميعا فنقول أحد عشر ولو لأحدهما كالشيء الواحد لم يجز إضافتهما  
 وهذا وجه ما ذكرناه من التعريف على التفصيل ونقول الأول والثاني  
 والثالث هذا الفصل لتعريف الأسماء الموضوعه للواحد من المعدودات  
 باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه كقولك الثالث والرابع وقولك  
 الثالث اسم لو اريد باعتبار الثلاثة أما لكونه أحدهما أو صيرها ثلثة أو مذكورا  
 ثالثا ولذلك إلى العشرة على ما سيأتي وقال الأول ولم يقل  
 الواحد لأن لفظ الواحد لو قاله هذا المعنى وكان لفظ اسم العدد فغشوه  
 إلى لفظ الأول ولذلك ما زاد كقولك أحادي عشر والثاني عشر والموشع

الحادية عشر والثانية عشر والثالث عشر وفي المنفصل الحادي عشر غير ما في  
 عشره وليكن مجتهدا وجه عن الاستعمال والقياس أما الاستعمال بالمقول  
 ثانيا وأما القياس فإن الاسم الأول حمله ثانيا الموت وذكر المذكر بدليل قولك  
 ثالث عشر في المذكر وأما الثاني فإن حمله أن سقى على حاله الذي كان  
 العدد بدليل قولهم في المذكر ثالث عشر فتركوا عشر على ما كان في ثلثة عشر  
 فثبت أن القياس ثالث عشره إلى التاسعة عشره قال كـ وأحادي  
 قلب الواحد لأنه مشتق من الوحدة فلا بد أن يقدر القلب ولا فلا يستقيم  
 أن يكون مشتقا منه لأنه المشتق من الشيء يجب أن يكون حروفه الأصول  
 حروف المشتق منه على الترتيب فلما لم يقدر القلب فالترتيب فاستغنى  
 الأشفاق وأحادي عشر والثالث عشر القياس فتح اليا فتح ثمانية عشر  
 وجا السيلين كسدان ثمانية عشره استغنى لا لتحريك حرف العله وقد مضى  
 قال كـ وإذا أضفت اسم الفاعل المشتق من العدد إلى الحرة قال  
 إذا أضفت إلى كونه واحدا من ذلك العدد المضاف هو اليك جاز لك  
 أن تصيغه إلى العدد المشتق هو منه كقولك ثالث ثلثة أي واحد من  
 ثلثة وأربع أربعة إلى عاشر عشره وجاز لك أن تصيغه إلى عدد أكثر  
 فنقول في تفصيل جملة هي عشرة ثالثا كذا ورابعها ومعناه الواحد  
 من العشرة الذي ذكر في موضع العدد المشتق هو منه ولم يذكر صاحب  
 الكتاب هذا المعنى وهو جاز أكثر إذا لا يجوز إضافته بهذا المعنى إلى ما هو

فيمنعه



دونه فنقول هذا ثالث اثنين بمعنى واحد من اثنين على انفرادهما اذ ليس للثلاثة  
 معنى فلا يستقيم تسميته ثالثا اذا الانسان لا يستقيم تسميته احدا بالثلاثي  
 بمعنى انه واحد منهما واذا قصدت الى كونه مصيرا للمضاف اليه على  
 المشق هو منه وجب اضافته الى ما هو دونه بواحد في العدد لتضيقه على  
 العدد الذي استثنى كقولك ثالث اثنين وزايع ثلثه فمعناه المصير  
 للاثنين والثلثة اربعة ولا يجوز اضافة الى اقل منه باثنين او اكثر ولا  
 الى مثله ولا الى اكثر منه اذ لا يستقيم ان يقول هذا زايع اثنين اذ الواحد  
 لا يصير الاثنان اربعة وكذلك ثالث ثلثه اذ الثلاثة لا يصيرها واحد تدخل  
 معها ثلثة لو كان تكون اربعة وكذلك لا نقول زايع خمسة لانه اربعة اذ الخمس  
 لا يستقيم ان يزيد بها واحد فتصير اربعة هي ستة قال فاذا جاوزت  
 العشرة لم تكن الا الوجه الاول يعني ان يكون واحدا من العدد المضاف  
 هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ولا يستقيم الوجه الثاني لانه  
 منتهى الى الفعل الا ترى ان قولك زايع ثلثه انما هو من قولك رعت  
 الثلثة اذ اكملتهم بنفسك اربعة مجازايع ثلثه من ذلك هو فرغ  
 على قولك زايع ثلثه اي مصير الثلاثة اربعة وانما على العشرة فليس  
 فعل هذا المعنى ولا غيره فينتهي منه اسم فاعل وانما هو اسم مجرور فاذا اضيف  
 كاضافه الاسماء وجب ان يكون على الوجه الاول الذي اضيف باعتبار  
 الاسمية لا باعتبار الفعلية فعلى هذا نقول ثاني عشر اثنى عشر ولا يقول  
 بالثاني عشر اثنى عشر لما تقدم ثم لهم فيه عبارة ثمان مشهورتان احدهما ان تذكر

الرايد

الاسمين جمعاً في الاول والثاني بقول جادي عشر اثنى عشر وسنذكر جميع  
 لوجوده على البناء الاخر ان تحذف الاسم الثاني بقول جادي اثنى عشر  
 وثالث ثلثة عشر استغناء عن ان تذكرها اولاً لانه معلوم والاول  
 في هذا معرب لفقدان على البناء الثاني متى على اصله وقد قبل وجه ثالث  
 وهو ان يقول جادي عشر فيحذف الاسم الثاني من الاول والاول  
 من الثاني يبقى لفظه كلفظ الاولين في الصورة ولم ينقل الا البناء لقيام الاخذ  
 من الثاني مقام الثاني من الاول والظاهر ان اللفظ هو لفظ الاسمين الاولين  
 وكذلك سائرهما بخلاف ثالث ورابع فان له معنيين فلم يستغن اذا قصد فيه  
 احد المعنيين عن ذكر المضاف لتبيين المقصود قال ومن اضاف  
 الاسم المقصور والمدود قال السارح سمي المدود مدودا لان  
 الالف قبل الهزة تمد لاجل ولا تحذف بحال وسمي المقصور مقصورا لان  
 الالف ليس بعدها هزة فتمد ولا تها قد حذف لوجود النون في سائر  
 بعدها فيقصّر الاسم وهذا اول في معنى الاسمية لما فيه من مناقضة  
 المدود لانه يوزد على انه يقصّر من قول من قال في تفسيره ما هنا  
 الذي قصر عن الاعراب لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة المدود ثم قال  
 والقاسي طريق معرفته ان ينظر الى نظيره من الصحيح الى آخره يعني  
 بالقاسي ما علم قصرة حملا على مماثلة من ذلك الباب ولذلك لم يوزد  
 فعلى ولا فعلى وفعلى وفعلا وهذه لا يكون الامقصورات  
 لانها ليست بنحوه على نظائر وانما اتفق ان كانت مقصورة لان

الاسماء



الغزب لم تضع وزنها وبغده ههنا ولذلك علم قصرها لا بالقياس على نظير  
فاذا انقلب الى باب من الصيغ قياسه ان يكون قبل اخره فتحة وازدات  
بنائلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون مقصورا لانه يتحرك اللام  
بحركة الاعراب وتفتح ما قبلها فيجب قلبها الالف فيصير اسما اخره الف وهو  
معنى المقصور واذا كان الباب قياسه في الصحيح ان يكون قبل اخره الف  
فاذا ازدت بنائلك الصيغة من المعتل اللام تحركت اليا وانفتح ما قبلها  
فانقلبت الالف وهو معنى المقصور كقولك معزى او معزى لمستعزى  
ومصطفى ومن ذلك معزى ملهى لان اسم الزمان والمكان من يفعل  
ويجعل على مفعول يفتح العين فاذا ثبتت هذه الصيغة من المعتل اللام  
تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الالف كقولك معزى وملهى ولا فرق  
في المعتل بين ان يكون فعله بفعل بالسر او غيره فان اسم الزمان  
والمكان منه مفعول بالفتح وانما ذلك الفرق في الصحيح ولكنه لم يمتثل  
الاما وافو الصحيح كراهه ان يدخل باحكام باب في باب اخر وسند ذلك  
ذلك عند ما ذكر اسم الزمان والمكان ومن ذلك العشاء والصبح  
والطوى وكل مصدر ما ضمه فعل واسم الفاعل منه فاعل او فعلا  
او فاعل فان مصدره على فعل فاذا ثبتت هذه الصيغة من المعتل اللام  
وجب ان يكون على فعل فيتحرك اللام ويفتح ما قبلها فتقلب الالف وهو  
معنى المقصور ومثل ثلثه امثله في المعتل لاختلافها في اسم الفاعل  
ومثله في الصحيح لذلك فالعشاء من عشي فهو عشي نظيره من الصحيح

جول فهو حول والطوى من طوى فهو طوى نظيره من الصحيح عطش  
بالسر فهو عطشان والصدى من صدى فهو صدى نظيره من الصحيح فرق  
فهو فرق ثم اورد الفاعل على ذلك اذ قياسه عرى لانه من عرى فهو عرى  
مثل قولك صدى فهو صدى نظيره على خلاف القياس ولا بعدنى بحى  
بعض الالف خارجا عن القياس وقد اجراه على القياس وقد اجراه الاصمعي  
على القياس والمشموع ما ذكر سبويه من المند ومن ذلك جمع فعله وفعله  
اذ قياسها فعل وفعل فاذا جمع المعتل اللام من فعله او فعله على فعل  
او فعل فيتحرك اليا ويفتح ما قبلها فينقلب الالف وهو معنى المقصور  
فاللـ ويجوز الاعطاء والزيادة او الاشترا والاجتناب الى اخره وقد دلت  
لان تطار من من الصحيح قياسه ان يكون قبل اخره الف فاذا ثبتت  
من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة منظر فابعد الف رائدة قبله همزة  
وهو معنى المند ودخل الاعطاء في المعتل ونظيره الالام في الصحيح وقياس  
افعل افعال ومثل الزيا في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر  
فاعل وقياس فاعل فعال ومثل الاشترا في المعتل ونظيره الافتتاح في  
الصحيح وهو مصدر افتعل وقياس مصدر افتعل افتعال ومثل الاجتناب  
في المعتل وقياسه في الصحيح الاخر نجام وهو مصدر افتعل وقياس مصدر  
افتعل افتعال فوجب ان يكون قبل اخره الف فتقع حرف العلة  
بعد ما منظر فاستقلب همزة ومن ذلك اسما الاضواء **المهمومة**  
الاولى فان قياسها ان يقع قبل اخرها الف فينقلب حرف العلة همزة كما



قدم ثم مثل الصحيح والمُعْتَل وقال الخليل مدد الهمزة على ذكائهم لما  
راوه لا يخلو عن صوت في العادة اجري مجرى الصوت والذي قصروه جعلوه  
كالحزن لانه لسر صوت في الحقيقة فلم يجروه مجرى الاصوات فيكون  
مدد قياسا وليس قصره قياسا ايضا اذ ليس له اصل في الصحيح مفتوح ما قبل  
الاخر فيجمل عليه قوله والعلاج كالصوت تعني الاسماء المضمومة الفاء  
التي هي موضوعة بمرأوله الاشياء وعلاجها قياسها ان يكون قبل آخرها  
الف كالاصوات فاذا وقعت في المعتل اللام جاز حرف العلة مستطرفا بعد  
الف رائدة فيقلب همزة وهو معنى المدود ومثل المعتل بالتزاد يقال  
نزالا على الانبي سرورنا والمعرف فيه الكسر واتما التزاد ياخذ  
المشياء ومثل الصحيح بالقياس فقال قصبت الدابة اذ ارفعت يديها  
ورجلها عن غير ترتيب قوله ومن ذلك ما جمع على افعلة فانه جمع  
مخصوص مما قبل اخره حرف مد فاذا است المعتل وقع حرف العلة بعد  
بقلب همزة ومثله بالكسبة واقببه ومفرده كسا وقبأ والصحيح لهولاء  
قدال واقدله وحماز واخيرة وقوله في ليله من حمادي ذات اندية ن  
في الشدود من المعتلة كاجده في جمع نجد وكان قياسه ان يقال في مفرد  
نجا بالمد كما قيل قنا في جمع اقبه وكذلك قياس اجده بجاد او جاد ولهم جمعوا  
فعلا في الصحيح جمع افعلة وجمعوا ندى في المعتل على افعلة على غير قياس  
واما السماع فهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوحة  
ما قبل اخرها فيكون مقصورا او واقع قبل اخره الف فيكون ممدودا

كولهم الرجا والرجا فلومد هذا لم يكن فيه حرج من قياس ولكن قصره اذ  
ليس فيه اصل مطرد يجمل فيه على قصر او مد قال الس ومن اصناف  
الاسم الاسماء المتصلة بالافعال وهي ثمانية ابي اخرها قال الس  
المشارح معنى اتصالها انها لا تنفك عن معناه فالمصدر واسم الفاعل  
واسم الفاعل اسم لمقام به الفعل وكذلك ابي اخرها على ما سباني ووقع  
ووقع في الاصل واسماء الزمان والمكان وليس يجب لانك ان جعلته  
قسما واحدا كان سبعة وان جعلته اقساما جات اكثر من ثمانية ولا وجه  
لجعلها اسلا لان لفظه جمع فالاولى ان يقال واسماء الزمان والمكان  
فكون على ذلك ثمانية اما المصدر فعلى ما ذكره من التثنية المجردة  
انثية بخلافه وقد ندر في بعض الابنية في بعض الافعال كفعل من فعل  
المتعدي ففعولا في فعل غير المتعدي وفعل في فعل غير المتعدي وفعله  
في فعل واما اللام في المند فيه والرباعي فلكل وزن مصدر فخص به  
يجري عليه قياسا على ما ذكر فقال في فعل تفعيل وتفعلة وتفعيل  
هو الاكثر وعزنا من الغرب فقال كانهم نحو ابا المصدر منه نحو قياس  
المند فيه حيث اتواجر وفي الفعل وزياد الف قبل الاخر كما قالوا في  
افعل افعال وقالوا في فعل فعال لانه قياسه قال الس وفي فاعل  
مفاعله وفعال وهما ككثر وبعضهم يقول فعال وهو قياس من قال  
فعال من فعل لانه اذا اقبل الاول واتى بحروف الفعل انقلب الالف ياء  
لانسا زما قبلها فيقي فعال فلما كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل



سَبَّوْهُ قَوْلٌ مِنْ قَالٍ فِعَالٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ الْبَاءِ لِأَنَّهُ قَالَ كَأَنَّهُمْ قَدْ جَدُّوا  
الْبَاءَ الَّتِي جَاءَهَا أَوَّلِيكَ فِي مِثَالٍ وَخَوَّهَا وَقَدْ جَاءَ فاعِلُهُ فِعَالٌ لِقَلِيلٍ لِقَوْلِهِمْ  
يَا زَيْدُ مَرَاوَنِي تَفْعَلُ تَفْعَلُ وَمَرَاوَنِي هُوَ الْفِعْلُ وَقَدْ جَاءَ تَفْعَالٌ وَهُوَ بِأَنْشُرٍ  
مِنْ قَالٍ لِأَنَّهُ كَسَرُ وَرَادَ الْفَاعِلُ الْآخِرُ وَفِي تَفْعَلُ فَعْلَلَهُ وَفِعْلَانِ  
كَقَوْلِكَ سَرَفَتْ سَرَفَةً وَسَرَفًا بِالْكَسْرِ وَفَعْلَلَهُ الْفَتْحُ وَفِعْلَانِ  
هُوَ الْقِيَاسُ عَلَى خَوَّاعِلٍ أَعْمَالٍ وَأَمَّا الْمُضَاعَفُ مِنْهُ فَجَاءَ فَعْلَلَهُ  
وَفِعْلَانِ الْفَتْحُ وَهُوَ قَلِيلٌ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُضَاعَفًا وَالتَّضْعِيفُ مُشْتَقِلٌ  
خَفَّتْ قَلْبُ الْكُسْرَةِ فَجَاءَ يَقُولُ زَلَزَلَ زَلْزَلَةً وَزَلَزَالًا وَزَلْزَالًا وَفِي  
تَفْعَلُ تَفْعَلُ قَالِ \_\_\_\_\_ وَقَدْ بَرَزَ الْمَصْدَرُ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ وَأَمَّا وَرُودُهُ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَتَعْلِيلٌ لِحِفْظِ وَلَا يَنْفَاسُ  
عَلَيْهِ وَلَمْ يَحِ الْإِثْنَانِ كَقَوْلِكَ قَامَا وَقَوْلُهُ وَلَا خَارِجَانِ فِي  
زَوْزُ كَلَامٍ نَقُولُ قَامَا وَخَارِجَانِ صِيغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَصَغَتْ مَصْدَرًا  
فِي مَوْضِعِ قَامَا وَخَرُجَا وَهُوَ قَلِيلٌ وَمِنْ ذَلِكَ الْفَاضِلُ وَالْعَافِيَةُ  
وَالْكَادِبَةُ وَالْدَّالَّةُ وَأَمَّا اسْمُ الْمَفْعُولِ فَجَاءَ مِنَ الْمَلَانِ قَلِيلًا لِحِفْظِ وَلَا  
نَاسٌ عَلَيْهِ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَأَمَّا الْمَزْدُفِيهِ وَالرَّابِعِي فَجَاءَ مِنْهُ اسْمُ  
الْمَفْعُولِ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ قَاسًا كَقَوْلِكَ أَخْرَجْتُهُ مَخْرَجًا وَأُتْلِقَ عَلَى مَا  
ذَكَرَهُ آخَرُ وَقَوْلُهُ بِأَيْلَمُ الْمَفْعُولُ أَوْزَدَهُ عَلَى أَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ  
وَأَيْلَمُ سَبَبٌ ذَلِكَ فِيهِ عَلَى بَعْدِ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي زَائِدًا وَقَدْ ذَكَرْتُ  
فِي فَضْلِ الْجُرْأَنِيَّاتِ لَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ إِلَّا اسْمُ مَفْعُولٍ عَلَى بَابِهِ إِذَا لَا

مطل

وَالْمَصْدَرُ

يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَالَ أَيْلَمُ الْمَفْعُولُ بِمَعْنَى أَيْلَمُ الْفِتْنَةِ وَأَيْلَمُ السِّتْقَمِ أَنْ يُقَالَ  
أَيْلَمُ الْمَفْعُولُ بِمَعْنَى أَيْلَمُ الْفِتْنَةِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يَكُنْ زَائِدًا وَالْفِعْلُ  
مَذْكُورًا أَنْ فَاسْتَعْمَلَ أَحَدُهُمَا فِي فَضْلِ الْجُرْأَنِيَّاتِ وَالْآخَرُ اسْتَعْمَلَهُ هَاهُنَا ،  
وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْمَنْدَى رَحْلَةً فَرَكْرَبَ أَيْ فَإِنَّ الشَّدِيهَ وَالشَّدِيهَ تَزْدَادُ  
الْأَبْلَ إِلَى الْمَالِ لِقَوْلِكَ فَلَا بَعْدَ هَلْ وَقَوْلُكَ أَنْ مَوْضِعَ شِدَّتِهَا رَحْلَتُهَا وَرَوْنُهَا  
كَقَوْلِ الْقَائِلِ الْقَائِلُ عَنَّا بِكَ السَّيْفُ أَيْ مَوْضِعُ عَنَّا بِكَ السَّيْفُ لَا أَنْ  
الْعَبَابَ السَّيْفُ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَمَا أَنَّ الشَّدِيهَ لَيْسَ بِالرَّحْلَةِ وَالزُّلُوبُ وَإِنَّمَا  
هُوَ عَلَى مَعْنَى مَوْضِعِهَا وَخَوَّاعِلُهَا وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْمَوْقِيَ مَا وَتَقِي ن  
أَيْ أَنَّ التَّوَقُّعَ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِثْلُ تَوَقُّعِي وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقِيَ اسْمًا  
مَفْعُولًا لِأَنَّهُ قَدْ أَحْبَرَعَنَهُ بِالْمَصْدَرِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَاهُ إِذَا لَا يَفْتَقِرُ  
إِلَى الْمَضْرُوبِ مِثْلُ ضَرْبِي وَإِنَّمَا يَقُولُ أَنَّ الضَّرْبَ مِثْلُ ضَرْبِي فَوَحَبَ جَمْلُهُ عَلَى  
الْمَصْدَرِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ أَفَانِلُ جَنِّي لَا أَرِي لِي مَعَانِلًا أَيْ جَنِّي لَا أَرِي  
إِلَى قِتَالِهِ وَهُوَ أَوَّلِي مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقَابِلًا لِلْمَفْعُولِ لِأَمْرٍ أَحَدُهُمَا أَنْ الْمُسْتَعْمَلَ  
قَالَهُ جَنِّي مَا بَقِيَ لِي قِتَالُ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا جُمِلَ عَلَى الْمَفْعُولِ ضَعُفَ  
الْمَعْنَى لِأَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الْمَقَابِلَ لَمْ يَزَلْ مُقَابِلًا وَلَمْ يَزَلْ فِي مَعْنَى الْمَبَالِغَةِ  
لِلشَّدَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَهَذَا التَّعْدِيدُ يَدْفَعُهُ وَيَقْبَلُهُ بِالْمَصْدَرِ بِتَقْوِيهِ وَالْفَضْلَانِ  
الَّذَانِ بَعْدَهُ ظَاهِرَانِ قَالِ \_\_\_\_\_ وَبِئْسَ الْمَرَّةُ مِنَ الْمَجْرَدِ فَعْلُهُ يَعْنِي إِذَا  
قَصِدَ إِلَى وَاحِدِهِ مِنْ مَرَاتِ الْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةِ الْفِعْلِ لَا بِاعْتِبَارِ  
خُصُوصِيَّتِهِ نَوْعٍ وَكَانَ الْفِعْلُ لِبَلَاءٍ مَجْرَدًا بِنْتِ فَعْلُهُ لَهُ وَقُلْتُ صَرَبْتُ



ضَرْبَةٌ وَقُلْتُ قُلْتُ وَقَدْ جَاءَ لِلْمَقَرِّ الْوَلَدُ عَلَى لَفْظِ الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ لِقَوْلِهِمْ أَيْتَهُ  
 أَيْتَانَهُ وَهُوَ ظَلِيلٌ وَأَمَّا مَا عَدَا الْمَجْرَدَ فَاَلَمْزُهُ مِنْهُ عَلَى لَفْظِ الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ  
 وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ فَأَمَّا فَلَا تَجَاوِزُ بِهِ الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ بَعْنَهُ هَذَا الْكَلَامُ  
 وَقَدْ سَمِعُوا لِأَنَّهُ مِثْلُهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ  
 لَا تَجَاوِزُ الْمُسْتَعْمَلِ فَلَا وَجْهَ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَّا مَا فِي آخِرِهِ فَأَمَّا فَلَا  
 تَجَاوِزُ بِهِ الْمُسْتَعْمَلِ بَعْنَهُ وَإِنَّمَا كَانَ يَصِحُّ لَوْ ذَكَرَهُ مَعَ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّ  
 الْمَرَّةَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَجْرَدِ إِذَا كَانَ فِي الْمَصْدَرِ نَاءً لَا تَجَاوِزُ فَكَانَ الصَّوَابُ  
 أَنْ يَذْكُرَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ وَهُوَ مَا عَدَا وَهُوَ مِثْلُهُ بِمِثْلِ طَلَبَةٍ وَنَشْدَةٍ وَكِدَرَةٍ وَعَلَبَةٍ  
 وَسَرِقَةٍ وَدِرَايَةٍ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ قَالَ — وَنَقُولُ فِي الضَّرْبِ  
 مِنَ الْفِعْلِ هُوَ جَنْسُ الطَّعْمِ أَمَّا فِعْلُهُ بِلِسْنِ الْفَاءِ فَمَوْضُوعُهُ لِلدَّاءِ عَلَى النُّوعِ  
 مِنَ الْفِعْلِ فَإِذَا قُلْتُ الْجَلْسَةُ فَعِنْدَهُ النُّوعُ مِنَ الْجُلُوسِ كَانَ اسْمُ جُلَسٍ  
 لِلْجُلُوسِ مُطْلَقًا ثُمَّ الْجَلْسَةُ تُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى الْمَرَّةِ بِاعْتِبَارِ النُّوعِ وَهُوَ عَلَى لَفْظِهِ  
 وَكَذَلِكَ نَقُولُ جُلُسًا حَلْسَةً فَتُسَمَّى لِلنُّوعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَرَّةِ مِنْ  
 غَيْرِ نَعْنٍ لَمَا كَانَ فِيهِ النَّاءُ قَالَ لَوْ أَفِيهَا أَغْلَتَ عَيْنَهُ مِنْ فَعَلٍ وَأَغْلَتَ  
 لَامَهُ مِنْ فَعَلٍ إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهُ إِذَا أَغْلَتَ عَيْنَهُ جُذِفَ فِي الْمَصْدَرِ لِأَنَّهُ  
 نَقُولُ أَقَامَ فَقِيَّاسُ مَصْدَرِهِ أَفْعَالٌ فَاصْلُهُ أَفْوَامٌ فَأَعْلَوْا الْوَاوُ كَمَا أَعْلَوْهَا  
 فِي الْفِعْلِ وَإِنْ لَمْ نَقُمْ فِيهَا عِلَّةُ الْأَعْدَالِ فَانْقَلَبَتْ الْفَاءُ لِاتِّفَاعِ السَّائِلِينَ  
 هِيَ وَالْفِعْلُ أَفْعَالٌ فَبَقِيَ أَفَالِ جُذِفَ فِي الْعَيْنِ فَعَوَّضُوا مِنْهُ نَاقِلًا لَوْ أَقَامَهُ  
 وَأَمَّا مَا أَغْلَتَ لَامَهُ مِنْ فَعَلٍ فَإِنْ قِيَاسُهُ تَعْيِيلٌ فَكَمْ هُوَ أَجْتِمَاعُ الْبَيَانِ

وَأَمَّا مَا أَغْلَتَ لَامَهُ مِنْ فَعَلٍ فَإِنْ قِيَاسُهُ تَعْيِيلٌ فَكَمْ هُوَ أَجْتِمَاعُ الْبَيَانِ

وَنَقُولُ

جُذِفُوا أَجْمَعًا مَا ظَاهَرَ كَلَامُهُ أَنَّ الْمَجْدُوفَ اللَّامَ لِقَوْلِهِ مَعْوِضِينَ النَّاسَ مِنَ الْخَيْرِ  
 وَاللَّامَ السَّاقِطَتَيْنِ فَكَانَتْ لَمَّا أَجْمَعَتْ الْبَيَانَ جُذِفَتْ الثَّانِيَةُ اسْتِثْنَاءً لَا  
 لَهَا وَالْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ أَنْ يُعْزِيهِ نَفْعُهُ لِأَنَّهُ فَعْلٌ قِيَاسُهُ أَمَّا تَعْيِيلٌ وَأَمَّا تَعْيِيلُهُ  
 وَإِذَا اسْتِثْنَى تَعْيِيلُ فَالْوَجْهَ أَنْ يُجْمَلَ تَعْيِيلُهُ عَلَى أَنَّهُ تَعْيِيلُهُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى  
 أَنْ يُجْمَلَ عَلَى التَّعْيِيلِ ثُمَّ جُذِفَ اللَّامُ ثُمَّ عَوَّضَ فَانَّهُ يُعْضَفُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ قَالَ  
 وَجُوزَ نَزْلُ التَّعْوِضِ فِي فَعَلٍ دُونَ فَعَلٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَمَّا  
 يَكُونُ نَزْلُ التَّعْوِضِ عِنْدَ جُودِ الْإِضَافَةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عَوْضًا وَأَمَّا  
 إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِضَافَةَ غَيْرُ مَعُولٍ عَلَيْهِ وَأَمَّا مَصْدَرُ فَعَلٍ فَلَمْ يَحْتَاجْ نَزْلُ التَّعْوِضِ  
 لَا مُضَافًا وَلَا غَيْرَ مُضَافٍ وَسَبَبُهُ أَنَّهُ إِحْدَى مَصْدَرِيهِ الْقِيَاسُ وَالنَّزْمُ  
 دُونَ آخِرِهِ اسْتِثْنَاءً لِأَخِيهِ فَلَا وَجْهَ جُذِفَ بِأَنَّهُ خِلَافُ قَوْلِكَ أَقَامَ  
 فَإِنَّ الْقِيَاسَ جُذِفَ بِأَنَّهُ كَانَ جُذِفَ نَزْلًا إِلَى أَصْلِهِ خِلَافُ تَعْيِيلِهِ ثُمَّ أَنَّهُ  
 لَوْ سَلِمَ أَنَّهَا لِلتَّعْوِضِ فِي تَعْيِيلِهِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَقَامَةٍ أَنَّ الْفَرْقَ فِي أَقَامَةٍ  
 لَا يَزِيدُ إِلَّا كَلْمًا أَوْ جُزْءًا جُذِفَ فِي عَصَا وَجُذِفَ فِي تَعْيِيلِهِ لَيْسَ مِنْ طَرَفِ الْأَعْدَالِ  
 إِذِنْ أَجْتِمَاعُ الْبَيَانِ لَا يَوْجِبُ جُذُوفًا وَإِنَّمَا أَغْلَتِ التَّعْوِضَ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جُذُوفٍ مَا  
 جِيءَ بِهِ بَعْدَ وَجُوبِ جُذُوفِ لَغْزِهِ كَالْتَّعْوِضِ جُذِفَ مَا كَانَ أَجُذِفَ لِأَجْلِ كَوْنِهِ  
 عَوْضًا لِنَزْلِهِ مِثْلَهُ الْمَجْدُوفُ خِلَافُ أَقَامَةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَا مِثْلَهُ الْمَجْدُوفُ  
 لَوْجُودِ أَجُذِفَ لَغْزِهِ وَقَدْ جَاءَ التَّعْيِيلُ فِيهِ فِي الشَّعْرِ لِقَوْلِهِ تَبَيَّنَ دَلُوهَا  
 تَبَيَّنَ وَنَقِيَاسُهُ تَبَيَّنَ كَمَا تَقَدَّمَ قَالَ — وَيُجْمَلُ الْمَصْدَرُ لِعَمَلِ  
 الْفِعْلِ مُفْرَدًا وَأَمَّا أَعْمَلُ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مُقَدَّرٌ بِأَنَّ الْفِعْلَ فَلِذَلِكَ لَا يُعْمَلُ إِلَّا



في الموضع الذي صح تعديه فلذلك اذا قلت ضربت ضربا زيدا عمره اكان العامل  
 الفعل وكذلك لو قلت الفعل وهو مراكا كان العامل الفعل لقولك ضربا زيدا  
 لان المعنى اضرب ضربا زيدا فالعامل هما هنا الفعل والمصدر فان قيل  
 فقولكم سبقا وزعيما وما اشبهه من المصادرات التي لا يجوز اظهار فعلها ما  
 العامل فيما ذكر معها فيه وجهان احدهما ان العامل ايضا الفعل المقدر  
 الناصب لها ولا فرق بين اظهاره واضماره لعارض فلا اثر له في منع تقدير  
 العمل ومنهم يقول العامل المصدر لا باعتبار لونه مصدر او ليس لقبامه  
 مقام الفعل المقدر فوزانه في الوجهين وان قولك زيدا في الدار ابوه هل  
 العامل في ابوه الاستفهام المقدر ام قولك في الدار لقيتاه مقامه والاثر  
 ان في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقبامه مستقر وكذلك  
 ما هنا الاكرون على مثل ذلك ومنهم من يقول العامل الاستفهام المقدر  
 وجوب حذفه لا يمنع عمله الا ترى ان الاجماع على انه عامل في قولك  
 في الدار ولم يكن حذفه لما منع وكذلك على ان سبقا مفعول الفعل المقدر  
 ولم يكن حذفه لما منع من عمله فكذلك فيما كان معه والمصدر  
 يعمل مفردا ومضافا ومعتبرا باللام وهو قيل لان الالف واللام لا يدخل  
 عليهما هو مقدر به وهو ان والفعل فلما دخلت عليه ضعف تقديره  
 بان الفعل ضعف عمله ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الاضافة  
 والافراد اما جواز ترك المفعول فواضح لانه فضله واما جواز ترك ذكر  
 الفاعل فلانه لم يلزم مع الفعل الا لونه اجد حزن الجملة فاجتج اليه لتمام

الجملة وليس هو هاهنا اجد حزن الجملة فلا يلزمه فلم يلزمه فان قيل فاسم  
 الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله اجد حزن الجملة في اكثر مواضعه  
 كقولك زيد ضارب عمر افلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل وكذلك  
 زيد ضارب فلما لم يعمرا فلم لا يكون المصدر كذلك ويكون اسم  
 الفاعل كالمصدر والفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا اعتمادا على  
 من هو له لا على حرف استنهام او حرف نفى فان اعتمد على من هو له وجب  
 رجوع الضمير اليه لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف  
 استنهام او حرف نفى فان اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير اليه  
 لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف استنهام او نفى  
 وجب ذكر الفاعل لانه حينئذ اجد حزن الجملة فكان كالفاعل مع  
 الفعل بخلاف المصدر فان عمله ليس كعمل اسم الفاعل في الاعتمادين  
 المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل وايضا فان اسم الفاعل واقع على المعنى  
 موقع الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى يديضرب  
 فكما انه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك لما جمل جملة بخلاف  
 المصدر فانه ليس واقعا موقع الفعل الا ترى انك لو قلت في موضع  
 زيد يضرب زيد يضرب لم يستقم كما يستقيم زيد ضارب لان  
 ضارا بمعنى يضرب وقوله وهم من بعد عليهم سيعلمون يجوز ان  
 يكون تمثيلا لحذف الفاعل خاصة لانه اوردته بعد قوله او يضرب  
 نفسيزا لقوله يضرب زيد ويجوز ان يكون اوردته على المثالين جميعا يجوز

طعنا  
 افتق ق به المصدر واسم  
 الفاعل من جهة الفاعل

مولى  
 من بعدهم عليهم سيعلمون



بجواز التقدير والاول اظهر لانهم طاهر في ضمير الزموم وهم المغلوبون والتميز  
عليهم لم يضاف الى المفعول والتميز الذي في سبيلهم للتميز الذي  
هو وهم لانه لم يقدّم لغيرهم ذكر وجوز ان يكون التميز فيهم للزموم  
ايضا وفي عليهم للمجوس فيكون مضافا الى الفاعل وسيغلبون عليه على هم  
على كل تقدير لانه خبره وقوله قد كنت دأيت بها حسنا هـ  
الى آخره لان الافلاس مفعول في المعنى الخافه كالك قلت مخافه الافلاس  
قطعت على اصل العمل في التقدير وليس يعنى لانه محفوظ لفظا وتقديرا  
واتما جاز نظرا الى انه كان يصح ان يكون منصوبا على المفعوليه وكذلك  
رفع المعلوم في قوله طلب المعقب قال ويعلم ما ضيا كان او  
مستقبلا لان عمله بتقدير ان الفعل وهو يجري في الماضي والمستقبل  
ولا تقدم معنوله عليه لانه في معنى الموصول فكما لا تقدم الصلة على الموصول  
وكذلك لا تقدم على ما هو معناه اسم الفاعل قال هو مل مجري  
على يفعل من فعله الى آخره قال السارح ان ازا بالجارري  
الواقع موقع بفعل باعتبار المعنى وزد عليه اسم الفاعل اذا كان لما مضى  
فانه ليس واقع موقع بفعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعاً وان ازا  
بالجارري انه على مثل حركانه وشككاته وزد عليه ان تم اشيا تجري  
على يفعل هذا الاعتبار ولست باسم فاعل كما اسم المكان والزمان  
فانه تجري على يفعل هذا التقدير وليست باسم فاعل وجواب عنه بانه  
استغنى عن القيد الذي خصه بقوله اسم الفاعل فكأنه قال

هو الجارري على يفعل اسم المنسوب اليه وفي الجميع واولى من هذا ان يقال هو المشتق  
من فعل المنسوب اليه على نحو المضارع فهذا جده وقوله من فعله اخبر  
بوعن النفس من قولك جالس في يقعد وقاعد في مجلس فانه اسم فاعل  
جاز على يفعل وليس باسم فاعل منه وكذلك قال من فعله واذا قصد  
الى ليس كيفية استعماله فيل لا يخلو من ان يكون من ثلاث فقياسا  
حجي على وزن فاعل كقولك ضرب فهو ضارب وان كان من غيره فقياسا  
ان حجي وزن المضارع الا انه موضع الياء بهم مضمومه سواء كانت اليا  
مضمومه او مفتوحة وما قبل الآخر مكسور سواء كانت كان مفتوحة  
او مكسورة فيقول في اخرج مخرج مخرج وفي انطلق سطلق سطلق  
فصم الميم وان كان اليا مفتوحة وقول في توريد متوردة فتكسر  
ما قبل الآخر وان كان مفتوحا في المضارع قوله ويعمل عمل  
فعله متقدما ومناخرا كما الفعل ولفوظا به ومقدرا اسم مثل الجميع  
قال سيبويه واخروا اسم الفاعل اذا زادوا ان سالغوا في  
الامر بخبره اذا كان على بنا فاعل كما هم جعلوا اما منها من زياده  
المعنى فاما مقام ما فات من زنه فاعل فاعملوها عمله ومثل ذلك  
في التقديم والناخز والاضمار والاظهار كما مثل به فاعل قوله  
صروب زوس الرجال وشوق الابل ما هنا مثل ضارب ريد وعمراني  
اسم الفاعل قال وما تبني من ذلك او ما جمع مصححا او مكسرا  
يعمل عمل المفرد ويؤيد فيها جمعا اعني ما كان على وزن فاعل وما



سقط ج أعمال  
اسم الفاعل ان يكون  
معنى الحال او اشتد

كَانَ مِنَ الْمَبَالِغِ سَوَاءُ كَانَ الْجَمْعُ مُصْجِجًا أَوْ مُكْتَسَرًا كَمَا ذَكَرْتُمْ مَثَلُ  
بِالْجَمْعِ الْمُصْجِجِ وَالْمُكْتَسَرِ وَمَثَلُ جَمْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَبَالِغِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَهَانُونَ  
جَمْعٌ يَهْوَانُ لِلْمَبَالِغِ وَغَفَرُ جَمْعٌ غَفُورٌ وَيَشْتَرِطُ فِي أَعْمَالِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى  
الْحَالِ أَوِ الْاسْتِقْبَالَ وَدَلِيلُهُ اسْتِقْرَافُ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ وَحُكْمُهُ أَنَّهُ  
إِذَا كَانَ لِلْحَالِ وَالْاسْتِقْبَالَ كَانَ مُوَافِقًا لَهُ فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ وَإِذَا  
كَانَ مَعْنَى الْمَاضِي لَمْ يَكُنْ مُوَافِقًا لِلْمُضَارِعِ فِي الْمَعْنَى وَلَا لِلْمَاضِي  
فِي اللَّفْظِ فَلَا لَزَمَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ مَا قَوِيَ شَبَهُهُ بِالْفِعْلِ أَعْمَالُهُمْ مَا لَمْ يَقْوَتْهُ  
وَقَالَ الْكِسَائِيُّ يَجُوزُ أَعْمَالُهُ وَإِنْ كَانَ لِلْمَاضِي وَتَمَسَّكَ بِأَمْرٍ  
أَخَذَ مَا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ مِثْلَ قَوْلِهِمْ  
هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسَ دَرَاهِمًا وَمِنْهَا أَجْمَاعُهُمْ عَلَى قَوْلِهِ الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَكَلِمَتُهُمْ بِأَسْطِ ذُرَاعِهِ وَاجِبٌ عَنْ ذَلِكَ بَأَنَّهُ لَمْ يُوَحَّدْ فِي  
لُغَةِ الْعَرَبِ مِثْلُ مَزْنَتُ بَرَجٍ ضَارِبٍ زَيْدًا أَمْسَ مَعَ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ  
عَنْ مَعْنَاهُ وَلَوْ كَانَ جَائِزًا لَوَقَعَ وَأَمَّا جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ  
فَبَعْدَ أَنْ تَسْلَمَ أَنْ جَاعِلًا لِلْمُضَى فَجَائِزًا أَنْ يَكُونَ وَالشَّمْسُ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ  
مُقْتَرِدٍ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ وَإِذَا حَازَ ذَلِكَ ضَعُفَ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ  
بِجَاعِلٍ لِأَنَّهُ أَثْبَاتٌ أَصُولُ الْأَبْوَابِ الَّتِي تَبْتُ أَنَّهُ لَيْسَتْ مِنْ  
أَعْمَالِهِمْ بِالْجَمْعِ مَلَاتُ وَلِذَلِكَ هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ أَمْسَ دَرَاهِمًا جَائِزًا أَنْ يَكُونَ  
دَرَاهِمًا جَوَابًا لِقَوْلِهِ قَابِلُ مَا الَّذِي أُعْطِيَ فَقِيلَ أَعْطَاهُ دَرَاهِمًا فَصَارَ مِثْلُ  
وَالشَّمْسِ فِي الْأَجْتِمَاعِ وَأَمَّا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ فَيُفْتَضَلُّ فِي أَعْمَالِهِ الْمَاضِي

أَلَا إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَمِنْ صَوَرِ الْخِلَافِ أَنْ هَذَا دَخَلَ عَلَى اسْمِ مَوْصُولٍ قِيَاسُهُ  
أَنْ يُوَصَّلَ بِجُمْلَةٍ وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ مُقَدَّرًا جُمْلَةً إِلَّا بِتَقْدِيرِهِ فَعَلًا  
يَقْوَى تَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِيهِ تَوْفِيرًا لِمَا يَقْتَضِيهِ الْمَوْصُولُ مِنْ الْجُمْلَةِ فَلَا لَزَمَ  
مِنْ أَعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَوِيَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فَعَلًا لِمَا لَزِمَ لَهُ  
وَأِنْ كَانَ نَاضِيًا أَعْمَالُهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي اسْتَعْنَى عَنْهُ ذَلِكَ الْمَقْوِيُّ قَبِلَتْ  
أَنْ الْوَجْهَ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ فِي تَرْكِ أَعْمَالِ الْمَاضِي إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَامُ التَّغْيِيرِ  
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ وَكَلِمَتُهُمْ بِأَسْطِ ذُرَاعِهِ وَأَمَّا لَهُ هَذِهِ أَمَّا تَكُونُ فِي  
مَوْضِعِ الْأَجْوَالِ وَالْأَجْوَالُ يُقْصَدُ بِهَا التَّغْيِيرُ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ فِي حَالِ  
وَقُوِّعِهِ حَتَّى كَانَتْ وَاقِعٌ وَلِذَلِكَ يَقَعُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ فِي مَوْضِعِهَا مَقُولٌ  
جَائِزًا مِثْلُ زَجَلُ تَصْرُبُ عَمْرًا وَقَوْلُ سِرْتُ أَمْسَ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ بِالرَّفْعِ  
وَلَوْ لَا قَصْدُ التَّغْيِيرِ عَنْ الْحَالِ لَمْ يَسْتَقِمَّ وَقُوِّعُ الْمُضَارِعِ فَتَزَلُ مَثَرَةٌ  
فِعْلُ الْحَالِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فَلَا يَلْزِمُهُ مِنْ أَعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ  
الْمَذْلُوكُ مَاضِيًا إِذَا قُصِدَ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى حَالٍ وَقُوِّعَ أَعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ  
وَهُوَ مَاضٍ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فَخَصِلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا قَالُوا وَيَشْتَرِطُ  
اعْتِمَادُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَا عِنْدَ الْفَرَاغِ أَنَّهُ يُجِيزُ أَعْمَالَهُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ قَائِمًا  
وَجْهَ اعْتِمَادِهِ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْأُولَى فَلِأَنَّهُ صِفَةٌ يُعْضَى بِمَا يَكُونُ لَهُ مَوْصُوفًا  
وَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ لَا يَقَعَ إِلَّا مَعَ الثَّلَاثَةِ وَأَمَّا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ  
وَحَرْفِ النَّعْيِ لِأَنَّهُ قُصِدَ بِهِ قَصْدُ الْفِعْلِ نِسْبَةً نَجْرًا وَلِذَلِكَ  
تَوَحَّدَ فِي النَّثِيئَةِ وَاجْتَمَعَ وَتَسْتَقِلُّ الْحُمْلَةُ بِفَاعِلِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَالْفِعْلِ



لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ مُعَرَّدٌ بِحُشَاةٍ إِلَى جِزْأَيْهِ  
الْبُحْرَانِ قِيلَ مَذْهَبُ الْفَرَّائِ عَمَالُهُ مِنْ عِبَرِ حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ وَحَرْفِ  
نَفْيٍ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ قِيَامِهِ مَقَامُ الْفِعْلِ فِيمَا ذَاكَ  
فَقَوْلُكَ لَمْ يَنْبَغِ عَنِ الْعَرَبِ مِثْلُ قَائِمِ الرَّيْدُونَ وَقَدْ ثَبَتَ أَقَائِمُ الرَّيْدُونَ  
بِالْإِجْمَاعِ وَحِكْمَتُهُ هُوَ أَنَّ حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ وَحَرْفَ النَفْيِ مُقْضِيَانِ  
لِلْفِعْلِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَوْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَوْجِعُ الْفِعْلِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَامَ  
مَعَهُ مَا يَعْصِيهِ وَقَوْعُهُ مَوْجِعُ الْفِعْلِ مَعَ اسْتِفْهَامٍ مَا يَعْصِيهِ الْفِعْلُ  
فِي حَصْلِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَلَا وَجْهَ لِلْإِجْمَاعِ مَعَ تَحْقِيقِ الْفَرْقِ الْمُنَاسِبِ وَاحْتِمَالِ  
الْفَرْقِ كَافٍ مَا لَمْ تُعْلَمْ الشُّبُهَةُ قَوْلُهُ فَإِنْ قُلْتَ بَارِعٌ أَدَبُهُ إِلَى  
آخِرِهِ وَهَذِهِ بَعْرِفُهَا أَخْصَمُ وَيُثَبِّتُ عَلَيْهَا مَذْهَبَهُ فَقَوْلُكَ أَجْمَعْنَا  
عَلَى حَوَازِ بَعْلِ بَارِعٍ أَدَبُهُ فَلْيَجْزِ قَائِمُ أَخَوَاكُ قِيَّاسًا عَلَيْهِ فِجْوَابِهِ جِينِدُ  
مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ يُقَالُ بَارِعٌ أَدَبُهُ أَيْ مَا جَارِعِنْدَنَا لِأَنَّ بَارِعًا خَبَرُ  
مُبْتَدَأٍ يُحْذَرُ وَأَدَبُهُ مُبْتَدَأٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ أَدَبُهُ بَارِعٌ فَالْوَجْهُ  
الَّذِي جَارِبُهُ عِنْدَ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي جَارِبُهُ عِنْدَكَ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ  
اسْتِثْنَاءُ قَائِمِ أَخَوَاكُ وَجَعَلَهَا أَصْلًا فِي الزَّدِّ وَإِنْ كَانَتْ مُسْئَلَةُ الْخِلَافِ  
لِأَجْلِ أَمْرَيْنِ أَمَّا لِأَنَّهُ اسْتَسْلَفَ جَوَابَ بَارِعٍ أَدَبُهُ وَجَمَلَ قَائِمِ أَخَوَاكُ  
عَلَيْهَا وَجَعَلَهَا شَيْئًا وَاحِدًا فَقِيلَ لَهُ لَيْسَ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مَعْنَى تَكْثِيرِهِ  
وَأَمَّا لِأَنَّهُ لَمْ تَوْجَدْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَمْ يَلَيْسَ بِغَيْرِ أَنْ يُجْمَلَ  
عَلَى وَجْهِهِ فِي مَسْئَلَةِ أُخْرَى لَكَ فِيهَا عَنَّةٌ مِنْ دُجَّةٍ بِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ

بَارِعٌ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَدَبُهُ مُبْتَدَأٌ وَإِذَا جَارِذَ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَثْبُتَ أَصْلُ  
بَابِ الْإِجْمَاعِ مَعَ خَالَفِهِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ اسْتِفْهَامٍ أَوْ الْمَعْنَى جَمِيعًا اسْمُ  
الْمَفْعُولِ قَالُوا صَاحِبُ الْكِتَابِ هُوَ الْجَارِي عَلَى يَفْعَلُ مِنْ فَعْلِهِ  
بِحَوْضِ مَضْرُوبٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ يَفْعَلُ وَالْكَلَامُ فِي الْجَارِي مِثْلُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ  
فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ أَصْلَهُ يَفْعَلُ وَقَعَ فِي السُّنْخِ يَفْعَلُ بِالْيَاءِ  
وَالضَّوَابِ مَفْعُولٌ بِالْمِيمِ لِأَنَّ الْجَارِي أَنْ يَسِيرَ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَلَيْسَ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ  
أَصْلَهُ يَفْعَلُ لَمْ يَوْسُلْ أَنَّهُ أَصْلٌ فَلَيْسَ فِي تَخْصِيصِهِ بِمَضْرُوبٍ قَائِدُهُ لِأَنَّ  
اسْمَا الْمَفَاعِيلِ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَلَامًا شَوَّاهًا وَأَيْضًا فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ عَلَى  
هَذَا التَّفْسِيرِ لَكَانَ ذِكْرُهُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَوَّلِي لِأَنَّهُ الْأَسْبَقُ وَالْأَصْلُ  
فَكَانَ يَقُولُكَ فِي حَوْضَارِ بَ لَمْ يَفْعَلْ يَفْعَلُ لَا يَسْتَفْهَمُ عَلَى الْوَجْهِ  
التَّفْسِيرِ الثَّانِي لِلْوَجْهِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا وَأَيْضًا يَسْتَفْهَمُ يَفْعَلُ لِأَنَّهُ مَضْرُوبُ  
لَيْسَ حَارِبًا عَلَى مَفْعُولٍ فِي لَفْظِهِ فَإِذَا دَانَ بَيْنَ أَنْ أَصْلَهُ يَفْعَلُ عَلَى وَزْنِ  
الْفِعْلِ وَهَذَا يَقْوَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَيْسَ كَذِكْرِهِ عَلَى التَّفْسِيرِ  
الْأَوَّلِ بِالْيَاءِ مَعْنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ بِالْمِيمِ أَيْضًا وَخَصَّ مَضْرُوبًا لِأَنَّ غَيْرَهُ  
مِنْ اسْمَا الْمَفَاعِيلِ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ عِزٍّ وَلَمَّا مَضْرُوبًا بِالْيَاءِ فَلَيْسَ  
بِحَارٍ عَلَى الْفِعْلِ يَقَالُ أَصْلُهُ يَفْعَلُ أَشَاءًا تَجَرَّاهُ عَلَى الْفِعْلِ وَأَيْضًا غَيْرُ  
إِلَى لَفْظِ مَفْعُولٍ لِأَنَّهُ لَوْ نَفَى عَلَى مَفْعُولٍ لَمْ يَعْلَمْ أَمْوَاسُ مَفْعُولٍ لِأَفْعَلٍ  
أَوْ لَفْعَلٍ فَغَيْرُ مَفْعُولٍ فَعَلْ لَيْسَ بِكَانَ أَوَّلِي بِالْبَغْيِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ  
لِقَوْلِهِ جَوْفُهُ فِي التَّقْدِيرِ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ أَكْثَرُ مِنْهُ تَقْدِيرًا لِأَنَّ أَصْلَ







وَجِبَ إِنْ غَلَا فِيهِ وَكَذَلِكَ لَوْ زِدَتْ وَكُلُّ مَوْضِعٍ زُفِعَتْ بِالصِّفَةِ كَانَ فاعِلًا  
لَهَا وَكُلُّ مَوْضِعٍ نَصِبٌ وَإِنْ كَانَ نَكِيرَةً تَهْوِي بِهَا أَوْ مُشَبَّهَةً بِالمَفْعُولِ  
وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً تَهْوِي بِهَا أَوْ مُشَبَّهَةً بِالمَفْعُولِ وَكُلُّ مَوْضِعٍ حَفِضَتْ كَانَ  
مَحْفُوضًا بِالإِضَافَةِ وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ جَذْفُ التَّوْنِ مِنَ الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَمَّا  
يُتَوَلَّى وَخَفِضَهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ  
زُفِعَتْ بِالصِّفَةِ فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا أَذْ لَا يَكُونُ لَهَا فاعِلًا لَنْ يَجِبَ جَنْبُ أَفْرَادِهَا  
وَلَا تَكْرَرُهَا إِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُتَعَدِّيًا مَذْكَرًا وَنَائِبَةً إِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مَوْثِقًا  
كَالْفِعْلِ فَنَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ حَسَنٍ وَجُوهَهُمَا  
وَبَرَجَالٍ حَسَنٍ وَجُوهُهُمْ وَحَسَنِينَ وَجُوهُهُمَا ضَعِيفٌ وَحَسَنِينَ وَجُوهُهُمْ ضَعِيفٌ  
ضَعِيفٌ الْكُلُّ فِي الزَّاعِيَةِ وَأَمَّا مَرَرْتُ بِرَجَالٍ حَسَنٍ وَجُوهُهُمْ فَهَذَا لَيْسَ بِضَعِيفٍ  
لَا تَمُّ أَمَّا كَرَهُوا الْإِنْيَانِ بِالْعَلَامَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْفِعْلِ  
وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِينِ فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ وَكُلُّ مَوْضِعٍ نَصِبٌ الْمَعْمُولُ أَوْ خَفِضَ  
فَعَلِي الصِّفَةِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيَّ مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ أَعْتَدْتُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ  
مَذْكَرًا مَذْكَرًا وَكَذَلِكَ فِي النِّائِبَةِ وَالنَّبِيَةِ وَاجْمَعْ فَنَقُولُ مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وَبِرَجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ وَجْهَهُ وَبِرَجَالٍ حَسَنِينَ وَجْهَهُ وَبِأَمْرَةٍ  
حَسَنَةٍ وَجْهَهُ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ لَا تَمُّ مَا نَصَبُوا مَا بَعْدَهُ شَبَّهَهُ بِالمَفْعُولِ  
وَجَعَلُوا حَسَنًا كَأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لِمَا قَبْلَهُ ثُمَّ اتَى بِالمَعْمُولِ لِلأَمْرِ الَّذِي  
كَانَ بِهِ الْأَوَّلُ حَسَنًا فَالْحَسَنُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَمْلَةٌ مَا تَقَدَّمَ وَذَكَرَ  
المَعْمُولُ تَمِينًا لِلأَمْرِ الَّذِي بِهِ حَسَنٌ لِأَنَّ الَّتِي قَدْ حَسَنَ جَمْلَتَهُ حَسَنٌ أَوْ مُنْصَرِفٌ

إِلَيْهِ خِلَافَ الرُّفْعِ فَإِنَّ الْحَسَنَ لَيْسَ مَنْصُوبًا إِلَّا لِمَا بَعْدَهُ وَلِذَلِكَ أُمْنَعُ  
الِإِضْمَارُ مَعَ الرُّفْعِ وَوَجِبَ مَعَ النِّصْبِ وَإِذَا خَفِضَتْ الْمَعْمُولُ بِالصِّفَةِ  
فِي الْجَمْعِ كَجَمْعِ الْمَنْصُوبِ لِأَنَّ الإِضْمَارَ فِيهِ مَتَابِقٌ لِقَوْلِ مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وَبِرَجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ وَجْهَهُ وَبِرَجَالٍ حَسَنِينَ وَجْهَهُ وَجَمْلَةٌ  
فِي النَّفْسِ مَا ذَكَرَ فِي الْمَنْصُوبِ ثُمَّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ التَّمَاثِيلُ عَشْرَةٌ  
مُسَلَّنَانِ مُتَشَعَّنَانِ وَهُمَا مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهَهُ وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَشْرَةٌ  
وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ وَجْهَهُ وَهِيَ الْمُسْلَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةٌ وَامْتِنَاعُ الْأَوَّلِ  
لَا تَمُّ لَمْ يَخَفِ عَنَّهُ بِالِإِضَافَةِ وَامْتِنَاعُ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا خِلَافٌ قَبْلُهَا وَنَصَبُ  
اللُّغَةِ فِي إِضَافَةِ الْمَعْرِفَةِ إِلَى التَّنْزِيهِ وَفِيهَا مُسْلَةٌ وَقَعَ فِيهَا خِلَافٌ وَهِيَ  
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ وَهِيَ الثَّالِثَةُ فَمَنْ مَنَعَهَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ حَسَنًا  
لِلْوَجْهِ وَكَأَنَّهُ أَصْبَحَ إِلَى نَفْسِهِ قَالَتِ الشَّارِحُ وَهَذَا  
التَّغْلِيلُ لِأَنَّهُ بَابُ شَأْدٍ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهُ أَمَّا يَلِيزُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ  
إِنْ لَوْ كَانَ مَدْلُوهَا وَاجِدًا كَالْحَسَنِ وَالْمَنَعِ أَمَّا إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا  
لَفَطًا وَمَعْنَى فَلَا وَالْحَسَنُ مَا هُنَا لَيْسَ هُوَ الْوَجْهَ وَأَمَّا هُوَ مَعْنَى قَامَ  
بِالْوَجْهِ فَلَا يَلِيزُ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا لِأَنَّ الْوَجْهَ مُضَافٌ إِلَى صَمِيرِهِ وَكَأَنَّهُ  
مُضَافٌ إِلَى نَفْسِهِ وَكَلَامُهُ تَغْلِيلٌ قَائِدٌ وَلِذَلِكَ كَانَ الْوَجْهَ صَحِيحًا  
وَأَمَّا مَنَعَهَا صَاحِبُ الْجَمْلِ وَطَرَأَ أَنَّ النَّاسَ يَمْنَعُونَهَا فَقَالَ وَحَالَفَ سَبَبُوهُ  
فِيهَا جَمِيعُ النَّاسِ وَلَيْسَ إِلَّا مَنْزَعًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَمَّا التَّغْلِيلُ الْأَوَّلُ  
فَبَاطِلٌ كَمَا وَجَّهَ بِالْإِتِّفَاقِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَمْ يَجُزِ إِضْرَابُ عِلَالِهِ



باتفاق ثم هذه المسائل الست عشرة فيها القوي والصغير والمتوسط  
فكل مسألة كان الضمير في الصفة أو في معمولها فهي قوية وكل  
مسألة كان الضمير فيها جميعا فهي متوسطة وكل موضع ليس فيها  
ضعيفه فعلى ذلك يكون المسألة الأولى والخامسة والسادسة  
والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والرابعة عشرة والخامسة عشرة  
والسابعة عشرة قوية لأنه ليس فيها الا ضمير واحد وتكون المسألة  
العاشر والثانية على قول المجيز والثانية عشرة متوسطة لأن في كل  
واحدة منهما ضميرا وتكون المسألة الرابعة والسابعة والثانية عشرة  
والسادسة عشرة ضعيفة **لأن** لأنه لا ضمير فيها وقد تقدم أن  
المسألة الثانية عشرة والثامن منه عشر غير جاريتين فقد تكملت  
التمائة عشرة ولم يذكر صاحب الكتاب منها الضعيف وإنما ذكر  
القوي والمتوسط فلذلك جعلها سبعة وأن كانت عنده اثني عشرة  
إلا استغنى التكميل عن التعريف لأنه هو هو فاستغنى حسن وجهه  
عن الحسن وجهه واستغنى حسن وجهه عن الحسن وجهه وكذلك  
ما عداها إلا أنه يسقط من التعريف مشنان وهما غير جاريتين أحدهما  
تعريف حسن وجهه والآخرى تعريف حسن وجهه وإذا لم يكن سبعة دون  
اثنتين منها علم أنها اثنا عشر ولذلك قال وفي مسألة حسن وجهه  
حاصله زاجع إلى اثني عشر وهي الحسن والمتوسط وأما الضعيف  
فلم يذكره وهو الأربع المنقضية وتضبطها كل موضع أرفع المفعول

وفيه ضمير أو أنصب وأخفض عريا عن الضمير ويضبط المتوسط كل  
موضع أنصب أو أخفض وفيه ضمير وذلك بعد إسقاط المسائل غير جاريتين  
والصفة إنما تعمل فيما كان من شئها لا في الأجني فلذلك لا يحتاج  
في مسألة مزنت برجل حسن الوجه وأصلها أن تعدر الضمير وإن كانت  
ضعيفه فمنهم من يقول الالف واللام شذت شذت الضمير وهو مذهب  
الكوفيين ومنهم من يقول الضمير مجزوف تقديره حسن الوجه منه  
وهو مذهب البصريين هذا إن قلنا أن الوجه من نوع يحسن رفع الفاعل  
فأما إذا قيل إن في حسن ضمير يعود على رجل وإن الوجه يدل فعند ذلك  
يقوى المسألة ولا ضعف وعلى مثل ذلك جعل قوله تعالى مفتحة لم الأبواب  
ويكون الاحتجاج إلى الضمير باعتبار بدليته الاستعمال وذلك  
جائز حذفه إذا علم وليس حذفه في الجواز لحذف الضمير العائد على  
صاحب الصفة وأما مسألة حسن الوجه أو حسن الوجه مما أنصب  
فيه المفعول وأخفض فليس الحاجة فيه إلى الضمير كالحاجة في حسن  
الوجه لما بينا أن الضمير عند نصب وأخفض في الصفة وإن أنصب  
تعد على التشبيه بالمفعول وأخفض فرقه فكما يحسن ضاربت  
رند الحسن وجهه وكذلك أخفض قوله أقامت على ربحها جازا ما صا كيتا  
الأعالي جوتنا مصطلاهما ن استشهد به سيبويه على جواز إضافة  
الصفة إلى معمولها مضافا إلى مضمير موصوفه وهي مسألة مزنت برجل  
وجهه لأن جوتنا صفة جازا مضافا إلى مصطلاهما بدليل حذف



نوبه وهما في قولك مصطلها ما صدر جازا وهو موصوف جوت او في غير  
مسئله الخلاف فقال المخالفون ليس الصمير في مصطلها ما اجمع الى  
جازا فكون مسئلة الخلاف بل تجعله عايذا الى الاعلى وهو غير  
للموصوف لجوت فكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل ثوبه  
على ان يكون الصمير في ثوبه للغلام فيكون التقدير جميل ثوب  
الغلام وتخرج بذلك عن ان يكون دليل على مسئلة الخلاف فاجيب  
عن ذلك بان الاعلى جمع والصمير في مصطلها ما شئ في الاستفهام ان  
يكون الصمير مثنى مجمع وايضا فان المعنى على انه غير او على الجرح  
لبعد عن موقع التاز واشود موضع الاصطلاح وعلى ما ذكرتموه اشود  
ولم استود وهو غير مستقيم وعابه ما نقولونه على الوجه الاقل  
انه وان كان يلفظ اجمع فهو في معنى المثنى فعاد الصمير عليه من حيث  
المعنى وليس شئ لانه في جمع مستقيم جملة على ظاهره ولا حاجة الى  
جملة الى غيره واما افراد مصطلها فهو لانه على كل قول وجهه  
ان يكون مصطلها اما صددا على تقدير حذف مضاف او موصفي  
اصطلاحا واما ان يكون مصطلها اما صددا مفردا واقعا موقع التثنية  
كما قال كلوا في بعض نبطكم لما كان معلوما او وقع الواحد موقع الجمع  
فوقوعه موقع التثنية اجوزا فعل الفصل قال صاحب الهاب  
قياسه ان يصاغ من ثلاث غير مزيد فيه مما ليس ولا عيب الى اخره  
قال الشارح اما لم تصغ من المزيد فيه على التثنية لانه ان

على خبر وفيه لم يمكن وان حذف اختلف ذكره ذلك واما اللون والعيب  
فقد اختلف في تعليله فقال قوم لانه في الاصل افعاله رايدة على ثبوت  
فاذا ورد عليهم انهم وشبه وسود لجابوا بان اصله افعلا وافعال ولذلك  
صحبت واوشود لانهما في موضع يجب فيه تصحيحها في التقدير ومنهم  
من قال انما لم تتجرب من اللون والعيب لانها خلقا يشبه في العادة  
وانما تتجرب مما يقبل الزيادة والنقصان فجزت لذلك تجري الاجسام  
الثابتة على حال واحدة واخواته انما لم تتجرب منه لانه شئ منها افعلا  
لغير التفصيل فذكره هو ان ثبوتها من افعلا التفصيل فليس كذلك فترقا في  
جمع التصحيح والتكثير مجموعا كل واحد مجمع لم يجمع عليه الاخر واما  
يدل على ذلك انهم تجبوا من العيب اذ لم يكن له افعلا لغير التفصيل  
كقولك زيد اجمل من عمرو ولم تتجربوا انما ليس بوزن لا عيب اذ  
كان له افعلا لغير التفصيل كقولك اقنى وشبهه من المجمل هذه العلة  
هي المستقيمة وينبغي ان ضبط بان يقال موضع ليس بوزن لا عيب  
ما لا يثنى منه افعلا التفصيل لغير التفصيل لانه قد يثنى كونه ليس بوزن  
ولا عيب ولا يحصل به الضبط طردا لا عكسا لوجه قولهم اجمل وامناع  
قولهم اجمل وامناع قولهم اقنى فاذا قصد الى العجب من هذه الاشياء يثنى  
افعل بما يصح بناوه على حسب المعنى الذي يقصده المتكلم ثم يثني على  
ما ذكره وصحة العجب منه سطر تعليل من قال انما لم تتجرب منها لانها  
ثابتة لا اجسام فان قال لم تتجرب منها وانما تتجرب من معني افعلا



لما

الذكر مع ما قيل قد علم ان المقصود في الاجسام العجيب ليس الا ما اعليل  
اتما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ونحن نعلم ان معنى قولك ما اذكر  
اشد حمزة في ان العجيب من احمره بمعنى قولك ما احمره لو جاز كما ان قولك  
ما اكثرت فضله وما افضله بمعنى واحد دل على ان العجيب اتما كان تما  
وقع بعدا شد وشبهه وكذلك يقول الخوتون فان اذت العجيب من  
شي من ذلك توصلت اليه باشد وشبهه فهذا تصرح بأنه سيجب منه من  
حيث المعنى قال **ك** والقياس ان يفضل على الفاعل دون المفعول  
لانهم لو فضلوا على المفعول دون الفاعل لبقى كثير من الاعمال لا سيجب  
منها وعرضهم النعيم ولو فضلوا عليها جميعا لادى الى اللبس فلم نقول لا  
التعجب من الفاعل ولان الفاعل هو المقصود بالنسبة اليه في المعنى والمفعول  
فضله وكان ما هو المقصود اذ في هذا معنى قول سيبويه وهم يبيانه اعني  
نعني انهم ينعنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يذكر ونفعلا الا وذكرك  
له فاعلا او ما يقوم مقامه جرضا على بيان الفاعل عندهم فلما تعجبوا كان  
اولى عندهم ان يجعل التعجب له لذلك قال **ك** ونعوزه جالنا ان  
متضادان الى اخره امتا لزوم الشكيز عند مصاحبه من فضليح وعلمه  
انهم لو عرفوا لم يحل اما ان يعرفوا بالالف واللام او الاضافة وكلاهما  
متعدا اما الاضافة فواضحة لانهم اتما نصيبونه اليها هو مفضل عليه  
واتما يذروا لم يثبتوا بعدها المفضل عليه فكان الجمع بينهما عيا لا فائدة  
له ولو عرفوا باللام لم يكن الا لام العهد فيجب ان يكون معرفة افضليته

عند الخاطب والمخاطب ولا يكون معروفا افضليته الا بالنظر الى المفضل  
عليه ولو جمعت بينهما وبين من المذكور بعدها المفضل عليه جمعت اضاين  
امر من احد هما عليك عن الاخر كما لاضافه المذكور شيوا وامتا قوله ولزوم  
التعريف عند مفارقتها فوهم لانه قد يكون مضافا الى ثلثه وهو باق على  
شكيزه كقولك مررت بافضل رجل فهذا قد فارق من ولم يلزمه تعريف  
قد هل عن الاضافة الى التكررة واتما يلزمه عند مفارقه من لام التعريف  
او الاضافة قوله وكذلك موته وشبههما وجمعهما يعطوف على قوله ونعوزه  
جالنا متضادان وهو غير مستقيم في الظاهر لانه اذا كان موثا او شني  
او مجموعا لا بضاحه من واتما اذا د بقوله ولذلك انه لا بد له مما يقوم من تعريف  
او اضافة لان حذف من واجب فيها خلاف الاول فانه غير واجب بل بالحجارة  
مشتركا كما هي فانه اذا حذف من القليل فلا بد من الالف واللام او الاضافة  
الا انك في الاول تحذف من غير حذف من وفي التعويض بالالف واللام او الاضافة  
وهنا في الموت والمشي والجموع لان حذف من واثبات احدا لا من من  
قوله بل الواجب تعريف ذلك باللام او الاضافة جريا على الوهم الاول  
في قوله ولزوم التعريف عند مفارقتها واتما الواجب اللام والاضافة وقد  
يكون تعريف ولا تعرف على ما تقدم قال **ك** وما دام مصحوبا بمن استوى  
فيه الذكر والاني والاثني والجمع الى اخره لانهم اجزوه بحرفي باب التعجب  
لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يثن الا ما يثنى  
فيه فعل التعجب فلما اجزوه بحرف لفظا ومعنى افردوه كما افردوا الفعل



وَأَسْتَفْهَمُوا عَنْ تَنْبِيهِهِ وَجَمْعِهِ فَإِذَا عُرِفَ بِاللَّامِ أَنْتَ وَتُجْمَعُ لِأَن تَعْرِفَهُ بِاللَّامِ  
أَخْرَجَهُ عَنْ شَبْهِ الْفِعْلِيَّةِ فَجَرَى عَلَى طَبَقِ مَنْ هُوَ لَهُ فِي الْمَانِيَةِ وَالتَّيْبَةِ وَاجْتَمَعَ فَإِذَا  
أُضِيفَ شَأْنُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَعْنَى الْمَطَابَقَةِ وَالْأَفْرَادُ أَمَّا الْمَطَابَقَةُ فَلِأَنَّ الْأَضَافَةَ  
تُشَبِّهُ اللَّامَ فَاجْتَرَى بِهَا جُزْأَهُ وَأَمَّا الْأَفْرَادُ فَلِأَنَّ الْأَضَافَةَ فِيهِ لَسَتْ إِلَّا لِلْمُفْضَلِ  
عَلَيْهِ فَأَشْبَهَتْ مِنْ مَعَ مَا بَعْدَهَا لِأَنَّهُ لَا تَرَى أَنَّ فَوَلَدَ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنَ النَّاسِ فَلَا كَانَتْ  
الْأَضَافَةُ فِيهِ لَا تَخْرُجُهُ عَنْ مَعْنَى مِنَ الَّذِي كَانَ بِهَا مُفْرَدًا بِنِي مُفْرَدًا مَعَ الْأَضَافَةِ  
لِأَنَّهَا مُشَابِهَةٌ مِنْ مَعَ جُزْأَتِهَا وَقَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ هـ وَشَارَفَهُ وَاجْتَمَعَتْ قَدْ لَا  
عَلَى الْأَفْرَادِ وَلَوْ جَاعَلِيَ الْمَطَابَقَةَ لِفَالِ الْجُسْرِ الثَّقِيلَيْنِ حُسْنًا قَدْ لَا وَالضَّمِيرُ فِي  
اجْتَمَعَتْ عَائِدٌ عَلَى الثَّقِيلَيْنِ وَأَنَّ كَانَ مَسْنًى لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلْقِ كَانَهُ قَالَ  
وَمِمَّا اجْتَمَعَ الْخَلْقُ قَوْلُكَ وَتَمَاجِدُفَ مِنْهُ مِنْ وَهِيَ مُرَادُهُ إِلَى آخِرِهِ قَالَ  
الْتِمَازِخُ قَوْلُهُ أَوَّلُ مَنْ أَفْعَلَ الَّذِي لَا يَفْعَلُ لَهُ كَأَبْلِ هَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ وَقَالَ  
الْكُوفِيُّونَ وَزَنَهُ فَوَعَلَ كَانَ أَصْلُهُ وَوَالِ فَقَلَبُوا الْهَمْزَ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ  
ثُمَّ أَدْعَمُوا الْوَاوَ فِي الْوَاوِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ وَالِ إِذَا جَاءَ كَانَتْ الْأَوَّلِيَّةُ  
الْخَاتِمَةُ وَقَالَ قَوْمٌ أَصْلُهُ وَقَوْلُ عَلَى فَوَعَلَ وَلَيْسَ شَيْءٌ أَذِيلٌ مِنْهُ تَغْيِيرَاتُ  
كَثِيرَةٌ وَالْأَصْلُ وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْتِقَاقِ وَهُوَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَفْعَلَ الْمَبْنِيُّ  
لِلْمُفْضَلِ لِقَوْلِهِمْ أَوَّلُ مَنْ كَذَا أَوَّلُ قَوْلِهِمْ فِي مَوْثِقِهِ الْأَوَّلَى وَجَمْعُهُ الْأَوَّلُ كَمَا ذَكَرَ  
وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ الْكُوفِيُّونَ لَقِيلَ فِي مَوْثِقِهِ أَوَّلَهُ  
قَالَ وَلَا خَرَّ شَأْنٌ لَيْسَ لِأَخَوَاتِهِ إِلَى آخِرِهِ قَالَ الشَّارِحُ لِأَنَّهُ  
كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَ لِأَجْدِ الثَّيْبَيْنِ فَاسْتَعْمَلُوهُ جِدًّا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ

الَّتِي لَا تَقْضِي بِهَا فَالْتِمَازُ وَافِدٌ جَدِّفَ مِنْ فِي جَالِ التَّكْبِيرِ وَهُوَ خِلَافُ وَضْعِهِ  
وَلَا جُلَّ ذَلِكَ خَالَفُوا بِهِ وَهَذَا هُوَ أَيْضًا الَّذِي جَوَّزَ اسْتِعْمَالَهُمْ أَوَّلَ كَذَا الْأَتْرَافُ  
تَقُولُونَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ فَالْثَّانِي وَالثَّالِثُ لَا يُفْضَلُ لَهُ فِيهِ وَالْأَوَّلُ  
مُعَيَّنٌ مَا يُمَيِّزُهُ أَحَدُهُمَا بِاعْتِبَارِ الْعَدَدِ فَجَرَى بِحُزْمَا فِي صَحْوِهِ اسْتِعْمَالُهُ لِعَايَرِ  
مَنْ فِي قَوْلِكَ هَذَا أَوَّلُ وَبِأَنَّ قَالَ — وَلَمْ يَسْتَوِيهِ مَا اسْتَوَى فِي أَخَوَاتِهِ  
إِلَى آخِرِهِ قَالَ نَعْنَى أَنْ أَفْعَلَ الْمُفْضِلُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعْرِفٍ وَلَا مَضَافٍ  
فَحُكْمُهُ الْمَطَابَقَةُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفْرَدٍ خَالَفَ أَيْضًا بِأَبِهِ وَوَجْهُ الْخَالَفَةِ أَيْضًا مَا ذَكَرَ مِنْ  
أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ مَا لَا يُفْضَلُ فِيهِ فَوَجَبَ الْمَطَابَقَةُ كَسَائِرِ الصِّغَاتِ  
فَلِذَلِكَ قَالَوْا عَلَى مَا ذَكَرُوا الْخَرُوعَ مِنْ مُنْصَرِفٍ وَمَوْجَعٍ أُخْرَى وَفَعَلَ جَمْعُ  
فَعَلَى وَجَمْعُ بَابِ التَّفْضِيلِ مُنْصَرِفٌ سَوَى آخِرِهِ وَلَهُ أَنْ فِيهِ الصِّفَةُ وَالْعَدْلُ  
وَبَيَانُ الْعَدْلِ أَنْ أَصْلُهُ الْأَيْسَرُ تَعْمَلُ هَذَا الْأَيْسَرُ تَعْمَالُ فَقَدْ عُدَّ عَنْ صِغَةِ  
كَانَ لَسْتَجْتَمِعُوا إِلَى صِغَةِ أُخْرَى وَهَذَا مَعْنَى الْعَدْلِ وَقَدْ أَوْرَدَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى ذَلِكَ  
اعْتِرَاضًا فَقَالَ الْمَعْدُولُ عَنِ الْمَعْرِفِ مَعْرِفَةُ الْآخِرِ أَنْ سَجَرَ الْمَعْدُولُ عَنْ السَّجَرِ  
مَعْرِفَةُ وَأَمِيرُ الْمَعْدُولُ عَنِ الْأَمِيرِ مَعْرِفَةُ وَلِأَنَّهُمَا كَانَ يَسْتَجِوْنَ أَنْ يُعَالَ الْأَخَرُ  
فَلَوْ كَانَ مَعْدُولًا عَنْهُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفُهُ وَلَيْسَ بِمَعْرِفِهِ بِاتِّفَاقٍ وَلَمَّا  
لَمْ يَكُنْ مَعْرِفُهُ كَانَ غَيْرَ مَعْدُولٍ فَلِطَلَبِ لَهُ عَلَيْهِ أُخْرَى وَاجْتِمَاعُ  
أَنَا قَوْلُ لَيْسَ مَعْدُولًا عَمَّا ذَكَرْتَ وَلَكِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ قَوْلِهِمْ أُخْرَى مِنْ كَذَا فَاسْتَعْمَلُوا  
أَيَّاهُ جَمْعًا فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ مَعَ مَنْ عُدَّ عَنْ الصِّغَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ بِمُضَاجَعَةٍ  
مِنْ وَعَلَى ذَلِكَ يَتَحَقَّقُ الْعَدْلُ مَعَ التَّكْلِيْفِ وَيُنْبَغِ السُّؤَالُ الثَّانِي سَلَّمْنَا أَنَّهُ مَعْدُولٌ



عَنْ الصَّيْغَةِ الَّتِي فِيهَا الِالْفُ وَاللَّامُ وَمَعْنَى كَوْنِهِ مَعْدُودًا أَنَّهُ كَانَ حَاجِبًا لَهُ الِاسْتَعْلَالُ  
 أَلَا ذَلِكَ فَلَمَّا اسْتَعْمَلَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ إِجْمَعَهُ كَانَ عَدُوًّا لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ  
 قِيَّاسِ الْعَدْلِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ قَامَ الدَّلِيلُ مُتَاكِفًا عَلَى التَّكْلِيفِ ثُمَّ عَلَى التَّعْرِيفِ فَحَكَمْنَا  
 فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِمَوْجِبِ دَلِيلِهِ وَقَوْلِهِ وَقَدْ اسْتَعْمَلَتْ دُنْيَا غَيْرِ الْفِ وَالْكَافِ كَمَا  
 ذَكَرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ الْأَعَشِيِّ وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى لِي بَعْنِي أَنَّهُمْ  
 لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الْإِلْفِ وَاللَّامِ وَبَيْنَ الْمَذْكُورَةِ لِلتَّفْصِيلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَلَا بُدَّ  
 مِنْ بَابِلِ مِنْهُمْ فِي قَوْلِهِ وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ وَيَأْوِلُهَا أَنَّهُمَا مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ أَنْتَ  
 مِنْ بَنِي قِلَازِ السَّجَاعِ وَمِثْلُ هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ مَعَ أَفْعَلِ الَّذِي فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ  
 لِأَنَّكَ تَقُولُ أَنْتَ الْأَفْضَلُ مِنْ قُرَيْشٍ كَمَا تَقُولُ أَنْتَ مِنْ قُرَيْشٍ الْأَفْضَلُ لَا  
 عَلَى أَنَّكَ فَضَلْتَ عَلَى قُرَيْشٍ وَكَوْنِ الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ مَعْلُومًا مِنَ اللَّامِ لِلْعَهْدِ  
 عَلَى حَسَبِ مَا بَيْنَ الْمُخَاطَبَيْنِ وَقَدْ يَكُونُ هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ مَنْ وَقَدْ يَكُونُ  
 غَيْرُهُ لِأَنَّكَ تَقُولُ لِمُخَاطَبِكَ هَذَا أَفْضَلُ مِنْ تَمِيمٍ فَالْمَفْضَلُ عَلَيْهِ تَمِيمٌ ثُمَّ تَقُولُ  
 لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ذَلِكَ الْأَفْضَلُ مِنْ تَمِيمٍ فَلَسْتُ نَعْنِي هَاهُنَا إِلَّا أَنَّكَ الْأَفْضَلِيَّةَ وَبَيَّنْتَ  
 لَهُ أَيْضًا أَنَّهُ مِنْ تَمِيمٍ فَهَذَا الْمَذْكُورُ بَعْدَ مَنْ هُوَ الْمَفْضَلُ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى وَلَكِنَّكَ  
 لَمْ تَفْضَلْ عَلَيْهِ مِنْ وَأَتَمَّاعُفَ ذَلِكَ بِمَا تَقَدَّمَ وَذَكَرْتَ لِلْيَبْرِ وَقَدْ تَقُولُ  
 لِمُخَاطَبِكَ هَذَا أَفْضَلُ مِنْ عَمْرِو ثُمَّ تَقُولُ لَهُ ذَلِكَ الْأَفْضَلُ مِنْ تَمِيمٍ هَاهُنَا  
 لَسْتُ نَعْنِي بِالْأَفْضَلِيَّةِ إِلَّا الْأَفْضَلِيَّةَ عَلَى عَمْرٍو لِأَنَّهُ الْمَعْنُودُ وَذَكَرْتَ قُرَيْشَ  
 عَلَى مَا تَقَدَّمَ لِلْيَبَانِ فَهَذَا وَجْهٌ مِنْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَأَشْبَاهُهَا وَلِإِبْرَاهِيمَ بِاتِّفَاقٍ  
 ذَكَرَ الْمَفْضَلُ عَلَيْهِ بَعْدَهَا وَأَتَمَّ الْمَفْسِدُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْيَارُ هَاهَا الْغَرَضُ دَلَالَةً

التَّفْصِيلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ هَاهَا فَمَا تَوَعَّظَ ذَلِكَ اتِّفَاقًا وَالمَزَادُ بِهَا الْيَبْرِ وَلَا يَضُرُّ وَقَوْلُهُ  
 وَلَا يَجْعَلُ عَمَلَ الْفَعْلِ لِيَسَّرَ عَلَى مَعُولِهِ بَلْ يَجْعَلُ عَمَلَ الْفَعْلِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَهُوَ كُلُّ  
 مَوْضِعٍ كَانَ فِيهِ لِمُسَبِّبٍ مَفْضَلٌ بِاعْتِبَارِ مَنْ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ فَبَعْدَ  
 ذَلِكَ يَجْعَلُ عَمَلَ فَعْلِهِ فِي ذَلِكَ الْمُسَبِّبِ وَمِثْلُ مَا هُوَ مَا زَانَتْ رَجُلًا ابْنُ الْغَضْرِ اللَّهُ  
 الشَّرْمَةُ إِلَى زَيْدٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَابْغُضْ مَا هُنَا فِي الْمَعْنَى لِمُسَبِّبِ رَجُلٍ  
 وَهُوَ الشَّرْمَةُ مَفْضَلٌ بِاعْتِبَارِ الرَّجُلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ وَهُوَ زَيْدٌ قَالَ  
 سَيَبَوِيهٌ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَنَظَائِرُهَا كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ ابْنَ الْغَضْرِ  
 حَبْرًا عَنْ الشَّرْمَةِ كَانَ كَمَا لَا يَعْني أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْفَضْلِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ  
 مَا لَاجِبِي لِأَنَّ ابْنَ الْغَضْرِ إِذَا ارْتَفَعَ بِالْحَبْرِ كَانَ الشَّرْمَةُ مَسْدًا وَمِنْهُ مُتَعَلِّقٌ بِابْنِ الْغَضْرِ  
 وَقَدْ فَضَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَبَيْنَهُ الْمُسْتَدُّ وَهُوَ فَضْلٌ بِالْإِجْنَى وَذَلِكَ غَيْرُ حَاطِرٍ وَلَكِنْ  
 تَحْصِرُ مَعْمُولُ ابْنِ الْغَضْرِ مِنَ زَيْدٍ فَحَدِّفُ الضَّمِيرُ مِنْهُ وَحَرْفُ الْجَرِّ الَّذِي  
 هُوَ فِيهِ وَتَدْخُلُ مِنْ عَلَى مَا دَخَلَتْ فِي عَلَيْهِ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ مَا زَانَتْ كَرَبِ  
 ابْنِ الْغَضْرِ الشَّرْمَةُ وَيُقَيَّدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيهِ مَا أَشْدَدُ سَيَبَوِيهٌ  
 مَرَّرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُطْلَمُ وَادِيَا  
 أَقْلَ بِهِ رَكِبَ أَنْوَ تَيْبَةٍ وَلَخُوفُ الْأَمَاوِيِّ اللَّهُ سَنَارُ يَا  
 وَإِذَا عَابَرْتَ بِالْعِبَارَةِ الْأُولَى وَلَا أَرَى وَادِيَا أَقْلَ بِهِ رَكِبَ أَنْوَ تَيْبَةٍ مِنْ  
 مِنْهُ وَادِي السَّبَاعِ وَعَلَى الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ وَلَا أَرَى وَادِيَا أَقْلَ بِهِ رَكِبَ أَنْوَ  
 تَيْبَةٍ مِنْ وَادِي السَّبَاعِ وَالدَّالَّةُ هِيَ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ فِي الْيَبْرِ وَأَفْعَلُ هَاهُنَا  
 أَقْلَ جَرِي لَشَيْءٍ هُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبِّبِ الرِّكْبِ مَفْضَلٌ بِاعْتِبَارِ مَنْ هُوَ قَوْلُهُ بِهِ عَلَى



نفسه باعتبار وادى السباع واتوه صفة لرب ونية اما مصدر على اصله لان  
الانسان قد يكون نية او يتوقف وتحبس وقد يكون غيرهم واما مصدر في موضع  
الحال اي متوقفين متلثين واما هيز هذا الباب الذي قيدناه من المتساو فلا  
يجوز ان ترفع به الظاهر بل ترفعان جميعا على الابتداء والخبر ويكون الجملة صفة  
الاول كقولك مزرت برحل افضل منه ابوه فابوه وافضل مبتدا وخبر  
والجملة صفة لنجل ولا يجوز الحذف صفة ورفع ابوه بالفعل بخلاف ما تقدم  
وقوله واضرب منا بالسيف القوافل ان اردته اعتراضا لمن شئهم ان  
القوافل منصوب باضرب واما هو مفعول لما دل عليه اضرب فكأنه قيل  
ماذا اضرب القوافل وهي نضه الجديده وهو مثل قوله اعلم من مضل عن شيله  
فمن مضل في موضع نصب بفعل دل عليه اعلم ولا يجوز ان يكون محذوفا  
باعلم لما يلزم من الحال انما لم يجعل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل  
ولا مستهبا به اذ لم يجز جري اسم الفاعل في النسخة والبدلين والتانيث  
على ما تقدم في قولك اربيا افضل من غيره ولانه افضل قال  
صاحب اللباب اسما المكان والزمان ما بيني منهما من الثلاثي المجرى على غير  
الي اخبره قال الشارح هو ما اشتق من فعل اسما لما فيه الفعل من  
زمان او مكان ولا يخلو من ان ينشأ من لاني او غيره قال كان ذلك شيئا  
ولا يخلو من ان يكون مفعلا لفا او اللام فان لم يكن مفعلا لفا واللام فلا  
يخلو من ان يكون مضارعة بالكسر او لا فان كان بالكسر فالاسم بالكسر  
وان لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعول وان كان مفعلا لفا فالاسم

فانما

عليه مفعول بالكسر لا غير وان كان مفعلا للام فالاسم بالفتح لا غير والاول  
مثل مضرب والثاني مثل مفضل ومثلج والثالث مثل موعده ومورد والرابع  
مثل ماني ومشي وما جاء على غير ذلك فساد وقد ذكره كانهم كسروا التانيث  
بالمضارع لانه جاب عليه ونحوها كان المضارع مفتوحا او مضموما الا انهم  
حملوا المضموم على المفعول لانه اخف وكسروا في مفعول الفاعل مطلقا لانه اخف  
من الواو اذ موعده اخف من موعده ونحوها مع المفعول اللام لما يودي للسرفه الى  
النقل المودي الى الاعلال وقوله وقد يدخل على بعضها نانا التانيث على  
معجزها على القياس ومع محالفيه فاجازي كالمزله والمقيرة وغير الجازي  
كما لمظنه او قياسه مظنه بالفتح لانه من ظن يظن والسرفه شاذ وموقعه  
الظاهر جاز على القياس واما ما جاء على مفعله بالضم فاسما غير جازية على  
الفعل ولكنها بمنزلة فازورة وشبهها ن وما بيني من غير الثلاثي رابعا كان  
او ثلثا يناديه وحمله على لفظ اسم المفعول فيكون لفظ اسم المفعول  
والمصدر كما تقدم والزمان والمكان مشتركان في الجميع كالمخرج من الخرج  
والمستخرج من استخراج والمخرج من دحرج وكذلك ما اشبهته وكانهم زأوا  
مضارعة للفعل في الزنه فاجزوه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل  
لان الفاعل بالفتح والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسم المفعول فيه في  
المعنى فكأن استعمال لفظ المفعول بمطابقته ليس اقبس فمن شئ استعمالوا  
صيغة المفعول وقوله في البيت وما هي الا في ازار وعلقه مغازا انهما على  
حجتهما انشد سيبويه في ذلك وقد اخذ عليه من وجهين احدهما في قوله



حيثما واسم الزمان والمكان لا يعمل الاخران الغرض تشبيهه خفيها بان هتاه  
عند غلظته وهو وجه في الرد والجواب عن الاول ان الجار متعلق بما دل  
عليه معار كانه قال غير على حيثما وانما الثاني فلا بعد ان يكون  
ازاد وما هي الا متخفة في زمان مثل اعادة ان هتاه موضع معار موضع زمان اعادة  
وهي ومعنى اسم الزمان وفي الجميع تعسف وقوله ولا يعمل شي منها لانها اسماء  
لا حسيام فلا يعمل خلاف المصدر فانه اسم للمعنى كالفعل بخلاف اسم الفاعل  
والمفعول فانها صفة والمعنى في الصفة هو المقصود فجزا بحزبي الفعل في ذلك  
وليس اسم الزمان والمكان كذلك لانها اسمان لذات غير مذهب بهما مذهب  
الصفة فجزبان بحزبي اسم الفاعل ولا مجرد المعنى كجزبان بحزبي المصدر فمن اخل ذلك  
اشنع العمل فها وقول الشاعر كان بحر الراسيات ذوها عليه تصام متعة الصواع  
وتعذر الاعتراض ان جرها من اسم للمكان وقد عمل في ذيها وبيان كونه  
اسما للمكان انه اخبر عنه بضميم وهو الرق الايض يكتب فيه فشيته موضع  
مزور الرياح بالرق الممتلئ بالذابة ولا يستقيم ان يكون الجز في ذي الى تشبيهه  
بالرق ولا معنى لذلك والجواب ان اسم المكان قد استقر استقرار لغتهم  
وتالد ذلك المعنى فاذا وجد ما خالفه وجب باويله وله هتاه وبيان احد هتاه ان  
يكون ثم مضاف قبل بحر وتعذره كان موضع بحر الراسيات وهو خير من تعذره  
اي لا يحصل ما هو به منه من الاخبار بضميم اذا لم تشبهه بالكتابة لا بالرق  
لان الرق هو الذي يقع خرا عن كان فوجب ان يكون اسمها هو المشبه  
هو به والوجه الثاني ان يكون بحر موضعا على ظاهره والمضاف بحذوف

من الراسيات كانه قال كان بحر الراسيات وتاكيد ما من احد هما المطابقة  
المشبهة بالمشبه لان فيه ذكر الموضع او لا والآخران ان المشبه به  
ذكر فيه الرق او لا والتميز بانياء والاخران المحذوف مدلول عليه بحزبان بحزب  
موضع الجز فلم يقدرا الاما دل عليه بخلاف التقدير الاول فان المودي الله اشاع  
استقامته في الظاهر وهو بعينه موجودها متابع الوجهين الاخيرين وضعف  
من جهة ان ذيها تكون مضمومة بمصدر مقدر والصب بالمصدر المقدر لا  
يكاد يوجد من اخل ذلك قدر ذلك التقدير الاول اسم الآله قال صاحب  
الكتاب هو اسم ما تعالج به وينقل ويحكي على مفعول ومفعلة ومفعول الى  
اخيره قال الشارح اسم الآله هو كل اسم يشتمل من فعل اسم  
لما استعان به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مفعول ومفعلة كمنفتح ومفتوح  
وبما الحق به الها مسموع مثله في الزمان والمكان فاما ما خاضعوا له الميم  
والعين فليس بالجارح قياسا وانما هي الفاظ وضعت اسما للاوعيه من  
غير اعتبار بحزبها على الفعل ومن اصناف الاسماء الثلاثي عشرة  
اثنى عشر وقسمته العقلية اثنا عشر اهل لغت اثنى عشر واسم علم عشرة وبيان  
ذلك ان اللام لا سقيم باعتبارها لان اختلافها لخل الاعراب فيفتت الفاء  
والعين فاما الفاء فيكون متحركة بالحركات الثلاث فلا يكون سقيمة لما يوردى  
الى لا سقيم بالساكن واما العين فيكون بالحركات الثلاث وبالسكون  
واذا ضربت ثلثة في اربعة كانت اثنى عشر مفتوح الفاء اربعة فعل وفعل  
وفعل وفعل وكذلك مكسورة ومضمومة الا انه سقط من مكسورة



فَعَلْ لَانَهُ لَيْسَ مِنْ اَنْتِهِمْ اسْتِثْنَاءُ لَالَهُ وَسَقَطَ مِنْ مَصْنُوعِهَا فَعَلْ لَانَهُ بِنَاءُ  
 مَحْضُ الْعَمَلِ لَمَّا يَسْتَمُ قَائِلُهُ وَقَدْ لَحِقَهُ الزِّيَادَةُ وَتَعَرَّفَ الْأَصْلِيُّ مِنَ الرَّائِدِ  
 بِأَنْ تَنْظُرَ إِلَى تَضَارُفِ الْكَلِمَةِ فَمَا بَنَيْتَ فِي جَمِيعِ وَجْهَاتِهَا وَاصْلِي وَمَا سَقَطَ  
 هُوَ الرَّائِدُ وَالزِّيَادَةُ قَدْ تَكُونُ مِنْ جُلُوسِ رَفِ الْكَلِمَةِ وَقَدْ تَكُونُ مِنْ غَيْرِ جَيْشِهَا  
 فَمَا هُوَ مِنْ جَيْشِهَا فَقَدْ ذَكَرَهُ مُفَصَّلًا وَمَا هُوَ مِنْ غَيْرِ هُوَ جَوْزُوفٍ سَأَلْتُهُ عَنْهَا  
 فَلَا أَنْ يَكُونَ زِيَادَةً مِنْ غَيْرِ سَأَلْتُهُ عَنْهَا قَدْ تَكُونُ تَكَرُّرًا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ تَكَرُّرٍ  
 أَلَا هُمَا إِذَا كَانَتْ تَكَرُّرًا هِيَ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا بِلَفْظِ الْأَوَّلِ الْمَكْرَرِ  
 فَذَلِكَ تَقُولُ فِي عِلْمِ فَعَلٍ وَفِي ضَرْبِ فَعَلٍ وَفِي خَفِيدٍ فَعِيلٍ وَأَمَّا إِذَا لَمْ  
 يَكُنْ الزِّيَادَةُ تَكَرُّرًا لَمْ يَكُنْ فِي الْوَرْنِ إِلَّا بِلَفْظِهَا تَقُولُ فِي وَرْنٍ مَحْضٍ  
 مَفْعَلٍ وَفِي زُرْقٍ فَعْلَمٌ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا بَإِئِي غَيْرَ تَكَرُّرٍ وَالزِّيَادَةُ أَيْضًا قَدْ تَكُونُ  
 لِلْإِجَارِ وَغَيْرِ الْإِجَارِ وَتَمَرُّ زِيَادَةُ الْإِجَارِ فَإِنْ تَكُونُ الزِّيَادَةُ حِينَئِذٍ الْغَرْضُ تَقْبِيرُ  
 تِلْكَ الزِّيَادَةِ الْمُنَافِضَةِ فَلْيُضَاهِ رَدِّهَا أَكْمَلَ مَعَهَا كَالْإِجَارِ فَمِنْ جَوْهَرٍ أَيْضًا وَلَا يَزِيدُ  
 عَلَى هَذَا مِثْلُ مَضْبُوبٍ فِي الْوَرْنِ أَنَّهُ مَلْجُوعٌ كَحَفْرٍ وَلَا مِثْلُ مَضْرَابٍ فِي آتِهِ مَلْجُوعٌ  
 يَقْطَعُ لَنْ سَرَطِ الْإِجَارِ أَنْ يَكُونَ الْغَرْضُ بِمَا ذَكَرْتُ وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا الْغَرْضِ  
 فَلَمْ يَغْرَضْ أَحَدٌ وَاصِحٌ فِي عَدْرِ هَذَا الْمَعْنَى فَلَا أَجْعَلُهُ إِجَارًا وَمَوْضِعُ الزِّيَادَةِ فِي  
 الشَّلَاخِ أَرْبَعَةٌ لَانَهُمَا أَمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْفَاءِ أَوْ بَعْدَ الْفَاءِ أَوْ تَلَى الْهَيْئَةِ أَوْ تَلَى  
 اللَّامِ وَلَا مَوْضِعَ غَيْرِ ذَلِكَ وَأَمَّا فِي غَيْرِ الشَّلَاخِ عَلَى حَسَبِ عِلْمِ الْخَرُوفِ  
 قَالَتْ صَاحِبُ الْبَابِ فَإِنَّ زِيَادَةَ الْوَاحِدَةِ قَبْلَ الْفَاءِ فِي خَوَاجِدٍ وَأَمَّا  
 وَاصِبٌ وَكَذَلِكَ وَأَبْلَغُ إِلَى آخِرِهِ قَالَتْ الشَّارِحُ كُلُّ هَذِهِ وَقَعَتْ

الزيادة في الالف واللام والهمزة

الزيادة في الواو والياء

٢  
 أَوَّلًا بَعْدَ هَاتِلَتِهِ أَحْرَفُ أَصُولٍ فِيهِ زِيَادَةٌ فَجَعَلْتُ فِي أَحَدِكِ إِلَى كَلْبٍ كَذَلِكَ قَالَتْ  
 وَقَعَتْ مَعَ الْهَمْزَةِ مَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا أَوْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا جَزَاءَ الْوَحْشَانِ كَقَوْلِكَ  
 أَوْ لَوْ وَأَنْ وَقَعَتْ بَعْدَ هَاتِلَتِهِ لَا تَصِلُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ أَصْلًا لِحُكْمِ بِأَصَالِهَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ  
 أَمْعَةٍ لِأَنَّ الْيَمَّ لَوْ كَانَ أَصْلًا لَأَدَّى إِلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابٍ بَيْنَ وَهُوَ نَادِرٌ فِي حُكْمِ  
 زِيَادَةِ الْيَاءِ فَوَحَّشَ أَنْ يَكُونَ الْهَمْزَةُ أَصْلًا فَمَا شَصِبَ هُوَ شَجَرٌ تَخَدُّ مِنْهُ  
 الْقَيْسِيُّ وَالْيَاءُ زَائِدَةٌ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَمْ يَحِلَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ السُّورُ يُعْرَبُهَا  
 أَصْلًا أَوْ زَائِدَةً وَكِلَاهُمَا يُؤَدِّي إِلَى مَا لَيْسَ مِنْ أَيْتِهِمْ وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ النَّارِائِدُ  
 فَإِنْ قِيلَ فَإِنَّهُمْ إِذَا جَعَلْتُمْ زِيَادَةَ النَّارِائِدِ إِلَى أَنْ يَكُونَ وَرْنُهُ تَفْعَلًا وَتَفْعِلُ لَيْسَ مِنْ  
 ابْنِهِ الْأَسْمَاءِ الْجَوَابُ أَنَّ الْوَرْنَ إِذَا تَرَدَّدَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ حَرْفُ وَفَهُ أَصُولًا وَلَيْسَ  
 مِنْ أَيْتِهِمْ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ بَعْضًا زَائِدًا وَلَيْسَ مِنْ أَيْتِهِمْ فَإِنَّ الْحُكْمَ بِزِيَادَةِ الْبَعْضِ أَوَّلِي  
 وَوَجْهَهُ هُوَ أَنَّ الْيَاءَ الْأَصُولَ قَلِيلُهُ بِحُضُورِهِ وَالْيَاءُ الَّتِي فِيهَا الزِّيَادَةُ  
 كَثِيرَةٌ لِأَنَّهُ لَا تَنَادٍ يُخَصِّرُ فَإِذَا تَرَدَّدَ هَذَانِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ كَانَ  
 حَعْلُهُ مِنَ الْكَثِيرِ أَوَّلِي وَهَذَا جَازٍ فِي كُلِّ مَا بَإِئِي مِنْ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا قَالُوا كَلَامُ  
 فِي النَّارِ زِيَادَتُهَا مَعَ الْهَمْزَةِ آخِرًا كَالْكَلَامِ فِي تَضْبُوبٍ مَعَ الْخَاخِ أَلَا أَنَّهُ أَمَّا تَضُوبٌ  
 عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبُوهُ أَدْلَيْسَ فِي الْكَلَامِ عِنْدَهُ تَعْلَلٌ فَحْتَاجُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى  
 مِنَ الدَّلِيلِ فَرَجَعَ إِلَى الْأَسْتِثْنَاءِ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ دَرَانِهِ إِذَا دَفَعْتَهُ لِأَنَّ  
 الدَّرَا الْمُدْفَعَةُ فَالْأَسْتِثْنَاءُ مُشْعِرٌ بِزِيَادَةِ النَّارِ وَأَمَّا تَعْلَلٌ فَتَارَةٌ زِيَادَةٌ لِأَنَّ  
 مِنْ لَعَانِهِ تَعْلَلٌ فَبَيَّنْتُ أَنَّ زِيَادَةَ مِثْلُ مَا بَنَيْتُ فِي تَضْبُوبٍ تَقُولُ النَّارِ فِي  
 تَعْلَلٍ هِيَ النَّارُ فِي تَعْلَلٍ لِأَنَّهُمَا هِيَ لَفْظًا وَمَعْنَى وَإِذَا بَيَّنْتُ أَنَّ يَكُونُ زَائِدَةً



في احد الصيغين وحيث ان يكون زايده في الصيغة الاخرى لا تقام اجزؤها ومعنى  
 واما ما جلي فتاوه زايده لانه من قولهم جلات الادم اذا نقيته عند السلق والاستقاء  
 دل على زيادته التا واما بر مع فتاوه زايده لانه حرف باستفراغ لا ياء  
 ان كل ياء وقعت في مثل ثلثه اصول فتاوه زايده والميم في مثل وفي نفسها كذلك  
 واما مبلع فالحا فيه زايده عند اخفش اخذ من الاستقاء لان المبلع الشديد  
 المبلع فكأنه من بلع فالحا زايده وغيره يقول الها اصلية ولا اثر لثقل هذا  
 الاشتقاق الذي ليس على كلامهم اذ لم يعمد زيادة الهاء اول الكلام ولا بعد  
 في ان يكونوا بنوا كلمة الشديد المبلع من الها والباء واللام والعين فوافق  
 بعض جر وفهاجر ووف بلع وليس هذا كقولنا النون في غسيل زايده احد من قولهم  
 غسلا اذا اسرع لان الغسل السريع لان النون قد ثبت زيادتها ثانيا سادها هيا فام  
 بكن الحكم بزيادة هاء ما اخذ من هذا الاشتقاق وان كان فيه بعد مثل الحكم  
 بزيادة الهاء في مبلع اذ لم تثبت زيادة او لا وقد بقي عليه من امثلة التثنية  
 التي زيد فيها زايده واحدة قبل الفاء ففعل كقولهم غسل وفيه يفعل كقولهم  
 يغفون احب عن يغفون الصمة للاتباع والاصل يغفون فقد ذكر من انبغى  
 منحروا ان كان الكسر للاتباع فكالم يطرح بنا منحروا ان كان الكسر  
 للاتباع فكذلك لا ينبغي ان يطرح يغفون وما بين الفاء والعين الى اخره  
 قال الف لا تكون مع ثلثه ا حروف اصول الزايده والهمزة  
 شاملا زايده لانه من قولهم شملت الرمح والياء في صيغ زايده لما تقدم من  
 ان الياء اذا وقعت مع ثلثه ا حروف اصول زايده والنون في قنعر زايده ليدلا

بفتح

الماء

يؤدي الى ان يكون فعل وليس من انبئهم عند سبونه واما الاخفش فحتاج الى  
 عند ذلك فيقول من لعنه قبر ونصرهم فيه يعززون مع تقامعناه يشهد  
 بزيادة ما جلي لانه معني الزايد وحندب النون فيه زايده لان من لغائه  
 حندب فتنت ان النون زايده واذا ثبت ان النون زايده في حندب ثبت  
 انها زايده في حندب واما الاخفش فحتاج الى غير ذلك ولا يعرف له وجه  
 ولعله يقول وزنه فعل واما غسل فقد تقدم زيادته النون فيه واما عو شج  
 فتاوه زايده لان الواو مع ثلثه ا حروف اصول لا تكون الا زايده وقد  
 بقي عليه من امثلة في هذا الفعل فنخل حندب وحيث في القصر ود ملص  
 بمعنى د لا مصر اي يراق احمر بمعنى احمر اعجمي معرب قال وما بين  
 العين واللام في نحو شمال همزة زايده لانه من قولهم شملت الرمح ومن  
 اسماء شمال فدل على ان الهمزة زايده وغزال وجمار وعلام لا اشكال  
 فيهما وتعبير وعشبر كذلك واما عرند فتاوه زايده لا مزين احد هما الهم  
 يقولون العرند فوجب ان يكون زايده والاخر لو كانت اصلية  
 لوجب ان يكون اصله فعلا وليس في الكلام فعل والحرف واصل  
 وقعود وجدول وخروع وسدوش وسلم وقنب لا اشكال فيها وفي قوله  
 من امثلة هذا الفصل د ملص وميم زايده بمعنى د لا مصر وجمص وشع لغه في  
 تبع قال وما بعد اللام في نحو علقى ومغزى وبهمى بالنون  
 لا يكون للحاق والاحجلى مثلها واذا نون لم يكن تكريرا كانه قصد الى  
 امثلة الاحاق والى امثلة لغز الاحاق واما يحيى هذا على مذهب الاخفش



وَالْأَفَلَا الْجَائِقُ عَلَى مَذْهَبِ سَبُوتِهِ لَتَعْدُ فَعْلٌ عِنْدَهُ وَلِذَلِكَ وَقَعَ هَهُنَا  
هَاهُنَا فَيُضْرَفُ وَأَنْ لَزِمَ مِنْهُ التَّلَازُوسُ وَذَكَرِي وَجَلِي وَذَرِي  
وَسُتَعْبِي وَأَخِي وَرَعِشُ النُّونِ زَايِدٌ بِدَلِيلِ الْأَشْتِقَاقِ لِأَنَّهُ مِنَ الرَّعِشَةِ إِذَا  
مَعْنَاهُ الْمَرْعِشُ وَفَرَسُ النُّونِ زَايِدٌ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَقْدَمِ خُفِّ الْبَعِيزِ مِنْ فَرَسٍ  
إِذَا دُقَّ فَارْتَشَدَ الْأَشْتِقَاقُ إِلَى زِيَادَتِهِ وَبَلَّغَ النُّونِ زَايِدٌ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْبَلَاغَةُ  
فَارْتَشَدَ الْأَشْتِقَاقُ إِلَيْهِ وَتَزَدَّدَ وَشَرَّبَ وَعُنْدَ دُورِ مَدِّ ظَاهِرٍ وَهُوَ تَكَرَّرَ  
وَمَعْدُ الدَّلَالِ الْبَائِيَةِ زَايِدَةٌ سَوَّاجَعْلَنَهُ اسْمًا لِلْقَيْلَةِ أَوْ اسْمًا لِلْمَوْضِعِ رَجُلُ الْفَارِسِ  
مِنْ الدَّيَّةِ إِذَا رَكِبَ أَمَّا إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْقَيْلَةِ فَدَلِيلُهُ قَوْلُهُمْ مَعْدَدُوا إِذَا  
نَشَبُوا مَعْدًا فِي خَشُونَةِ الْعَيْشِ وَالْمِيمُ لَا تَرَادُفِي الْفِعْلَ وَإِنْ كَانَ اسْمًا لِلْمَوْضِعِ  
رَجُلُ الْفَارِسِ فَيَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهَا مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْهُ إِذَا اسْمًا لِلْإِعْلَامِ  
إِذَا امْتَكَنَ فِيهَا النُّقْلُ كَانَ أَوَّلَى لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَعْدَدٌ إِذَا عُدَّ فَيُقَرَّبُ أَنْ يَكُونَ  
مَعْدَمًا لِأَنَّهُ مَوْضِعُ رَجُلِ الْفَارِسِ الَّذِي يَتَّبِعُهَا عَلَى الْعِدِّ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ  
أَنْ يَجْعَلَ مِنْ عِدَّةٍ أَذَلِّسَ بَيْنَهُمَا وَحَدَّثَ مَعْنَى قُرْبٍ وَحَدَّثَ وَجَبَتْ وَفَلَزَ لَا أَشْكَالَ  
فِيهَا وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ امْتِنَانِهِ هَذَا الْفَصْلُ ضَمِيمًا وَهَمْزُهُ زَايِدَةٌ وَرَزَقُمُ الْمِيمُ زَايِدَةٌ  
اسْمٌ لِلْأَرْزَقِ وَدَلْفُمُ اسْمٌ لِلنَّاقَةِ الْمُسْتَنَةِ لِأَنَّهُ لَا قُلْسَانَهَا وَدَرَجُ لَعْنَةُ فِي دَرَجِهِ  
وَشَجْعَمُ لِلشَّجَاعِ وَهُوَ عِنْدَ سَبُوتِهِ يُعْلَمُ مِنَ الشَّجَاعَةِ قَالُوا وَهَذَا بَدَانُ  
الْمُقَرَّبَيْنِ بَيْنَهُمَا الْفَاحْجُودُ أَيْرُ الْهَمْزَةُ وَالْأَلِفُ زَايِدَةٌ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَنْ قَطَعَ رَجْمَهُ  
وَأَبْرَعْنَاهَا فَالْهَمْزَةُ زَايِدَةٌ وَهُوَ مُضْرَفٌ وَأَنْ جَعَلَ اسْمًا مَوْضِعَ جَارٍ أَنْ لَا يَصْرَفَ  
وَلِجَادِلٍ جَمْعُ أَجْدَلٍ وَقَدْ بَيَّنَّتْ زِيَادَةُ هَمْزَتِهِ فِي الْمَفْرَدِ فَكَذَلِكَ الْجَمْعُ وَالْجَمْعُ

هَمْزَتُهُ وَنُونُهُ زَايِدَتَانِ أَمَّا الْهَمْزَةُ فَلَا تَمُتُ يَقُولُونَ يَكْتُمُ دَلُّ عَلَى زِيَادَتِهِ لِأَنَّ الْيَاءَ لَا  
تَقَعُ بِدَلِيلِ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَأَمَّا النُّونُ فَلَيْسَ يُوَدِّي إِلَى وَرَيْنَ لَيْسَ مِنْ  
أَيْسَتِهِمْ هُوَ فَعْلٌ وَالْبَدَلُ مِثْلُ الْفَحْلِ لِلدَّلِيلِ الْخُصُومَةِ فَالْأَشْتِقَاقُ تَشْدِيدُ إِلَى  
الزِّيَادَةِ وَمُقَابِلٌ وَمُقَابِلٌ إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ قَالُوا وَيَنْهَاهَا الْعَيْنُ فِي خَوْفٍ قَوْلٌ  
وَسَابَاطٌ وَطَوْمَارٌ الْفِعْلُ ظَاهِرٌ وَبَقِيَ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ قَتَعَاثُ وَهُوَ الشَّدِيدُ مِنَ الْأَلِ  
لِأَنَّهُ مِنَ الْقَتْعِ وَهُوَ الشَّدِيدُ فَالْأَشْتِقَاقُ تَشْدِيدُ إِلَى زِيَادَةِ النُّونِ وَبَيْنَهُمَا  
الْلَامُ فِي خَوْفٍ تَصِيرُ ظَاهِرُ زِيَادَةِ الْيَاءِ وَالْأَلِفُ وَتَرْتَبِي وَهُوَ دُورِيَّةٌ مِنَ الْخِشْرَانِ  
مَضْرُوبَةٌ أَلْفٌ وَنُونُهُ زَايِدَةٌ وَأَمَّا الْأَلِفُ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا النُّونُ فَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً  
لَا دَلِيلَ إِلَى مِثَالِ الْفِعْلِ وَلَيْسَ فِي امْتِنَانِهِ الْأَسْمَاءُ وَالْجُلْدَى اسْمٌ مَلَكٌ كَانَ بَعْدَ  
وَجَابِضَتِهَا اللَّامُ وَيَضْبُطُ عَلَيْهِمَا لِيَضْبُطَ الْمِثْلَانِ وَفِيهِ زِيَادَةُ النُّونِ وَالْأَلِفُ  
وَالْكَلَامُ فِي الْأَلِفِ ظَاهِرٌ وَدَلِيلُ النُّونِ كَالنُّونِ فِي قُرْبَتِي وَقَعَ فِي الْمَفْصَلِ الْأَلِفُ وَالْلَامُ  
وَهُوَ اسْمٌ عَلَمٌ فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَلُونُ فِيهِ الْأَلِفُ وَالْلَامُ وَلِيَنْصِي نُونُهُ وَالْفُ زَايِدَةٌ  
لِأَنَّهُ مِثْلُ قُرْبَتِي لِأَنَّ الْفَ يَنْصِي لِلثَّانِيَةِ وَالْفَ قُرْبَتِي لِلْأَوَّلَى فَتَشْفِرُ جُلَّ وَجَارِي  
نَوْعٌ مِنَ الطَّيْرِ ظَاهِرٌ وَكَذَلِكَ خَفِيدٌ وَهُوَ السَّرِيعُ وَجَرْتُهُ نُونُهُ وَنَاوَةُ زَايِدَةٌ  
أَمَّا الْفَ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا النُّونُ فَلَيْسَ يُوَدِّي إِلَى مِثَالِ الْفِعْلِ وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ قُرْبَتِي وَبَقِيَ  
مِنْ هَذَا الْفَصْلِ سَمِيحُ الْبَاطِلِ وَصَحَارُ وَصَحَارِي وَهَلَوْدُ وَجَوْدُ اسْمٌ وَإِذَا قَالُوا  
وَلَهُمَا الْقَاوُ الْعَيْنُ خَوْفٌ غَطَارٌ وَهُوَ زَجٌّ شَدِيدٌ أَوْ شَدِيدٌ فِيهَا نَارٌ وَأَسْلُوبٌ  
وَهُوَ الطَّرِيقُ نَقَالَ لِلْمَكْرِ كِبَرَانُهُ فِي اسْلُوبٍ قَالُوا نُونُهُمْ يَلْقَحْنَ فِي اسْلُوبٍ  
وَوَقَعَ فِي الْمَفْصَلِ سُوطٌ وَلَيْسَ مِثْلُهُمْ لثَلَاثَةِ أُمُورٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ سُوطٌ



اسم لشيء آخر والاخر ما يلزم سقوط مثال تفعل والمالك ما يلزم من التكرار من غير  
فايده والصواب يتوسط وهو مضر وف ب بشر وهو طائر وجا بشر فيضبط عليها الفصل  
المثالان والصواب صرفه وهو طائر من الاشتقاق وهو الهبوط وهو اسم ارض  
وقوع في الفضل مضر وفاء وقع في ابيه السير في الالف واللام وبقي من الاسله  
اسرع لذويته تكون في الرمل وتضم همزة فتكون كسلوب ويسرع لغه  
فيه وتفتح ماؤه فيكون كبير نوع وتو تو جديدة تؤسم بها الابل قال  
وسمها العنز واللام في خيزري وخيزري يقال خوزري وخوزري ضرب  
من المشي فيه تخير والافى ان يقال خوزري لانه لغه فيه وخيزري لغتي  
عنه والافى ذكر المثال من غير فائدة واسقط فوعلى وخطا ونوته وواؤه  
زائده اما الواو فظاهر واما النون فلها يودي الى ما ليس من الالباب  
باعتبار الاصول بقي عليه لو الك للقصير وقال ان ذرير كواك فلا  
يكون منه واحدا قال وسمها الغاد العنز واللام طائر نحو اخفى معنى  
جفلى لاكثره يقال دعا الجفلى اذا عم ولم يخص واخرج وارزيت وهو الغليظ  
قال ان لها مربا اربا لانه دره جهه ذري جبان وبقي من هذا الفصل  
يخير وهو الباطل وتجليه لغه في تجليه اذا جلبت قبل ان يضرها الفحل قال  
والربايدان المجتمعان قبل الفاني منطوق وسطيح ومهراق واضح من حيث  
الاستيقا وسطيح من قولهم استطاع بمعنى اطاع زادوا السين على غير قياس  
ثم صرفوه بها فتا لو استطيع للفاعل واستطاع للمفعول وهي تصريفهم  
للفعل كالبعد لا تراهم يقولون استطيع نصم اليه لانه مضارع اطاع ومهراق

من قولهم امهراق سزاده الها زادوا بعد الهمزة ها كما زادوا شيئا بعد الهمزة في  
استطاع هذا ان قلنا مهراق استكان الها واما ان قلنا مهراق فهو من قولهم مهراق  
ابدوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل لها لانه اتما جذا فوها لكونها همزة من مثل  
يريق فلما صارت هاء مثل وخرج فكما قالوا امدحرج ومدحرج وقالوا اهرق  
ومهرق ومهراق وانقل وهو المسن وانقر وهو بمعناه الهمزة والنون  
رايدان وكذا المثال لانه محصور بينهما ونى منطوق وسطيح ومهراق ومهراق  
ومهراق واما تركة لانه الفاعل تجرى على الفعل قياسا قال وبين الفاء والعين  
نحو جواجز وفيها لم وجنادب الى اخره ظاهر وبقي دما لص قال وما بين  
العنز واللام في نحو كلاء وخطاف اما كلا فاما كور فيه رايدان غير العين  
واللام اذا كان من قولهم كلا واما ان كان من كلاله موضع نكل فيه  
الرجع عن العمل فهو من باب ضياع وخطا وحناء واضح وكذلك جلا وخريال  
وعصوار وطيح طاهر وكديون البيا وواو رايدان وعققل فعقل فالتون  
رايداء والقاف لانه كثر العين وعققل مثله وخطا لالف والهمزة  
رايدان ولو قيل انه فعاع لم يكن بعيدا واما جكموا بر ايداهما نظرا الى  
اشتقاق وان كان بعيدا لانه اسم للصغير فكانه جط عن جرم الكبير  
ودلا مص الالف والميم زائدة لانه يقولون ذرع دلاص وبقي عليه زوارق  
جمع زروق وفراس للسيد لانه من فرس وعطور للسفر العبيد وتقوم لتبشر  
ولا اشكال في انها رايدان من العين واللام وبعد اللام في نحو صنها وطرفاء  
وهما طر ميثا لان يستغنى باحدهما واما كذا المثال للاشكال في ضياع



لأنهم يقولون امرأة صفتهم الأصلية وقوباء إلى عرضنا ظاهر وعرضنا  
نونه واللغة زائدة لأن اسمك مشبه فيها معارضه فالاشتقاق مشتقاً إليه ويقال  
عرضنا وعرضنا ودفعي وهنزيه وأصح وسنديه لنا الأولى والثانية زائدتان  
أما الثانية فواضحة وأما الأولى فلاهم يقولون معنى سندية من الدهر مخلف  
لنا الأولى فدل على أن لنا الأولى زيادة وقرنوه وعرضوه زائدتان  
وأما حكم زيادة الواو دون النون فهما لأن زيادة الواو أكثر فكان جعلها  
زائدة أولى وجبروت إلى آخره ظاهر وبقي عليه بخصوص لظهور وكردس وقبوت  
وعرضي بمعنى عرضني وحصيص وثيقه وثيقه والثلاث المفترقة  
أفجيري إلى آخره واضح وبقي عليه أباطيل وبعد العين في سدايم إلى آخره  
واضح وبقي مز من يس وبعد اللام في صلتان وعنفوان ظاهر وعرفان لأنه من  
المعرفة أذ هو معناها فالأما الثانية والألف والنون زائدة وكبريا وسيمياء  
واضح لأنه من الكبر والسيمياء مزجيا وبقي طبان وعند أن الطويل وأجره بمعنى  
أجبري للعادة وثيقه للعلش الهني كانه من البله وفيه نظير  
قال وقد اجتمعت ثنائان وأفردت واحدة فجاء عنوان حكم زيادة الهزة  
الأولى هاهنا ولم يجعل العنفوان لأنه ذكر أعني وهو منصرف فوجب أن  
تكون الهزة أصلية لأنها وقعت أولاً مع ثلثة أصول واضحان واضح  
لأنه من الضحاو لأن معناها المضى وأزونا بمعنى الشديك وأزبعا  
ليوم لأنه مشتق من الأربع لأنه اسم لليوم الرابع من الأحد ويقال أربعاً  
وأزبعا وأزبعا يجوز أن يكون لغة فيه فيسطر فاصعاً إلى آخره ظاهر

2  
ووقع في بعض النسخ عند أن وإن كانت لغة فيه إلا أنه لا ينبغي هاهنا لأنه يكون  
ثلاثة بعد اللام فيكون من الباب الذي قبله وملاكه أن لأنه من قولهم  
باللع وبقي عليه خيرزان وحليمان ثبت معنى الطويل إذا كان صفة وحليمان  
المشبه وخوتان موضع وهو بالنوا والما جميعاً فزيد إلى موضع ومعيناً للحسين  
لأنه من العير ولغير لبعض حجرة البرزخ ويظهر من كثرة الألف والمحيرة  
وشحان السوط الشعر وصحاري وديامليس جمع ديماس وبروكا بمعنى  
براك الشات في الحرب وزغارة لسوا الحلق وخصارى طائر أخضر وحوصلا  
وحوصلة الحوصلة وحققوا للذهبية وحندقوق بمعنى طويل مضطرب وقيل معنى  
محنون والأربعة في أشهباب وأجيزاً هذا ظاهر وبقي ترموت لأنه  
من الترم وتقدمية لأول تقدم الجبل الرباعي ينبغي أن تقول الألف في نحو  
مخرج ومخرج وأما منقحر والنون فيه زائدة لأنه يقال منقحر فلو كانت  
النون أصلية لأدي إلى مثال ليش في الأسماء وهو مغلل ولأنه يقال في معناه  
القفاخرى للفاوق فاشتقاق إلى الزيادة وكشال نونه زائدة  
لما ذكره كبيل نونه زائدة لأنها لو كانت أصلية لأدي إلى مثال فجلل  
وليش في الأسماء وبقي عليه كنهيل وهو ضرب من الشجر ونونه زائدة  
لما ثبت من زيادتها في اللغة الأخرى وكذلك فنقحر نونه زائدة ليليو دي  
إلى مثال ليش في الأسماء ولما ثبت من لغته الأخرى فنقحر بمعنى نونه  
زائدة لما ثبت من لغته الأخرى وقال — وبعد العين في نحو عذافر إلى  
خبارج ظاهر وحزبل نونه زائدة وإن لم يعرف له اشتقاق ولا يمكن أن



يُقَالُ لِلَّهِ لَا يُظَاهِرُهُ فِي الْأَسْمَاءِ لَوْ كَانَتْ أَصْلُهُ لَمَا كُنْتُهُ لِمَا كُنْتُ لِفَعْلٍ لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ زِيَادَةُ  
النُّونِ بِاللَّهِ فَمَا عُرِفَ اسْتِنْفَافُهُ بِحُجُوبِ طَوِيلٍ وَلَوْ قِيلَ أَنَّهَا أَصْلُهُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا  
وَقَدْ قِيلَ نُونُهُ زَائِدَةٌ لِمَا يُؤَدِّي إِلَى مِثَالِ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَهُوَ مَعْلُولٌ وَعَلَى كُنْ  
إِلَى آخِرِهِ ظَاهِرٌ وَقَدْ وَفَّقَ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ شَمْسُ الرَّايِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الصَّوَابُ  
وَبَقِيَ عَلَيْهِ خَفِيفُ الشَّجَرِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ هَمَزٌ شَرْطٌ وَهُوَ عِنْدَ سَبَبِيَّةٍ مِنْ ذَلِكَ مُضَاعَفٌ  
الْعَيْنُ فِي كَوْنِ زِيَادَةِ وَاحِدَةٍ لِعَيْنٍ وَعِنْدَ لَا خَفِيشَ أَصْلُهُ هَمَزٌ شَرْطٌ وَفِيهَا  
كُلُّهَا أَصُولٌ مِثْلُ حَمَزٍ شَرْطٌ لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ وَخَوَاشٍ وَأُوهُ زَائِدَةٌ تُقَالُ  
جَرْدٌ وَخَوَاشٍ أَيْ لَيْسَ وَبَعْدَ اللَّامِ الْأُولَى ظَاهِرٌ وَبَقِيَ عَلَيْهِ قُرْشٌ وَهُوَ  
مَا شَخَصَ مِنْ أَجْلِ وَالْأَلَّةِ الَّتِي يَلْفُ عَلَيْهَا مَا بَعْدَ الْوَاوِ وَبَعْدَ اللَّامِ  
الْآخِرَةِ ظَاهِرٌ أَيْ بَقِيَ عَلَيْهِ هَذَا بِمَعْنَى هَذَا بِأَوَّلِهَا بِإِذْنِ الْمُقَرَّرِ فَإِنْ  
فِي حُجُوبِ كَرِيٍّ وَخَيْتَعُونَ ظَاهِرٌ وَمُخْنُونَ وَقَعَ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَلَيْسَ هُوَ  
مَوْضِعُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَتَانِ مُقَرَّرَتَانِ لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ  
الْمِثْمَ أَصْلِيَّةً وَهُوَ الصَّحِيحُ فَنُونُهُ الْأُولَى وَالْوَاوُ وَالنُّونُ الْآخِرَةُ زَوَائِدٌ  
فَيَكُونُ ثَلَاثًا وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَتَانِ مُقَرَّرَتَانِ وَإِنْ قَدَّرْتَ الْمِثْمَ زَائِدَةً كَمَا  
هَمَزٌ مُسْتَقِيمٌ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِنْ قَدَّرْتَ النُّونَ زَائِدَةً أَيْضًا وَأَصْلًا إِلَى مِثَالِ  
لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَهُوَ مَعْلُولٌ أَوْ مَفْعُولٌ وَيَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثًا بِإِذْنِ  
زِيَادَتَانِ مُجْتَمِعَتَانِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْغِيفٌ لِمُخْنُونَ فَإِنَّهُ هَذَا الْفَصْلُ  
وَهُوَ مَعْنَى مُخْنُونَ وَمَوَاقِلُهُ فِي الْفَرْجِ الْحُرُوفِ فَعَلَّطَ بِهِ لِمَا أَفْتَقَهُ لَهُ فِي  
الْحُرُوفِ وَالْمَعْنَى وَمُخْنُونَ عِنْدَ سَبَبِيَّةٍ فَعَلَّطَ بِالنُّونِ الْأُولَى زَائِدَةً

وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ وَالْمِثْمُ وَالنُّونُ الثَّانِيَةُ وَالْفَافُ أَصُولٌ هُوَ رُبَاعِيٌّ فِيهِ زِيَادَتَانِ  
مُقَرَّرَتَانِ وَأَمَّا حُكْمُ زِيَادَةِ النُّونِ لِقَوْلِهِمْ مُجَانِقٌ فَحُكْمُ زِيَادَةِ الْمِثْمِ لَيْسَ  
يُجْتَمَعُ بِهِ زِيَادَتَانِ فِي أَوَّلِ اسْمٍ لَيْسَ بِحَازٍ عَلَى الْفِعْلِ وَلَيْلَا يُؤَدِّي إِلَى مِثَالِ  
لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَفَعْلِيلٌ خَنْدِيرٌ وَبَعْضُ النُّجُومِ بَرَعَمٌ أَنَّ النُّونَ الْمِثْمَ وَالنُّونَ  
زَائِدَتَانِ كَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ حَنْفِيَّاهُمْ إِذَا رَمَوْهُمْ بِالْمُجْنِبِ قَادِي الْمَشْقَاوِ  
إِلَى زِيَادَتَاهُمَا وَمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْاسْتِنْفَاقُ حَلْمٌ بِهِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى مِثَالِ لَيْسَ فِي  
الْأَسْمَاءِ وَكَبَائِلُ اسْمٌ مَوْضِعٌ وَوَقَعَ مَضُومًا وَالْأُولَى أَنْ لَا يَنْصَرِفَ وَخِيَارُ  
النُّونِ وَالْأَلِفِ زَائِدَتَانِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَأَمَّا الْمُجْتَمِعَتَانِ إِلَى آخِرِهِ فَظَاهِرٌ  
وَحَدِيدَانِ بِالذَّالِ وَالذَّالِ وَهُوَ اسْمٌ قَبِيلَةٌ وَالْأُولَى أَنْ لَا يَنْصَرِفَ وَوَقَعَ  
فِي امْتِلَهِ السَّيْرِ فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ وَلَيْسَ بِحَدِيدٍ وَبَقِيَ عَلَيْهِ عَرَقُ صَانِ لُغَةٍ فِي عَرَقُ صَانِ  
وَهِيَ دَابَّةٌ وَالثَّلَاثُ حُجُوبٌ وَبَرَعَمٌ وَخِيَارُهَا وَبَرَعَمٌ سَاطِطٌ  
وَعَقِيَّانِ وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ فَخَنْدِيرٌ عِنْدَهُ فَعْلِيلٌ وَهُوَ وَزْنٌ لَمْ يَنْشَأْ  
فَالْأُولَى أَنْ يَكُونَ فَعْلِيلًا وَلِذَلِكَ حُكْمُ لِمُخْنُونَ أَنْ يَكُونَ فَعْلِيلًا وَقَالَ  
بَعْضُ النَّاسِ النُّونُ أَصْلِيَّةٌ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْشَأْ عِنْدَهُ زِيَادَةُ النُّونِ فِي الرَّبَاعِيِّ  
ثَانِيَةً فَحُكْمُ عَلَى النُّونِ بِالْأَصَالَةِ وَهُوَ الَّذِي أَخْبَارَهُ بِأَنَّهُ خَمَاسِيٌّ أَنْ زِيَادَتَهُ وَاحِدَةٌ  
فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ نُونُهُ أَصْلِيَّةً وَخَنْدِيرٌ وَوَاضِحٌ وَعَظْرُ فَوْطٍ وَأُوهُ زَائِدَةٌ  
وَأَمَّا حُكْمُ أَنْ يَكُونَ لَيْسَ مِثْلَ عَظْرُ فَوْطٍ لِأَنَّ نُونَهُ الْآخِرَةَ لَا يَدْرَأُ أَنْ يَكُونَ  
زَائِدَةً فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلَ عَظْرُ فَوْطٍ فَلِذَلِكَ قِيلَ لَمْ يَلَّا يُؤَدِّي إِلَى مِثَالِ  
لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ غَيْرِ مَرْجَحٍ إِذَا يَفْعَلُونَ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِهِمْ وَإِذَا جَعَلَ الْبَاءَ أَصْلِيَّةً



كَانَ مِثْلَ عَطْرِ قُوطٍ فَلَمَّا قِيلَ لَكَ قَتَلَ لَمْ يَلِدْ لَمْ يُولَدْ يَ إِلَى مِثَالٍ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ عَتَارِ  
 مَرَحٍ أَوْ مَقُولٍ لَيْسَ مِنْ أَكْثَرِ مِثَالٍ عَطْرِ قُوطٍ فَلَمْ يُولَدْ إِلَّا إِلَى امْتِلَافِهِمْ فَكَانَ  
 الْأَوَّلِيُّ وَقَطْبُوسٌ ظَاهِرٌ وَتَبَعُهُ يَ مَنُورٌ لِأَنَّ الْفَاءَ لَيْسَتْ لِلتَّائِيَةِ لِأَنَّ  
 نَقُولَ حَمَلٍ قَتَرَ يَ أَيْ شَدِيدٌ وَلِأَنَّ الْفَاءَ التَّائِيَةَ لَا تَلْجُزُ مِثْلَ هَذَا الْوَرْدِ  
 فَوَجِبَ صَرْفُهُ وَلَيْسَتْ لِلْإِجَافِ أَيْضًا لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلْإِجَافِ وَالْجُمُوعَةِ الَّتِي  
 قَبْلَهَا أَصُولُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولٌ بِهِ هُوَ عَلَى سِنْتِهِ أَصُولٌ وَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ  
 فَصَلَّ فَإِنَّ زِيَادَةَ الْوَاحِدِ قُلُ الْفَاءِ فِي خَوَاجِدٍ وَأَمْدٍ وَأَصْبَحَ وَأَيْلَمُ  
 وَمَوْخُوصُ الْمَقْلِ وَالْكَتَبِ وَتَنْضُبُ وَمَوْشَجٌ يَعْمَلُ مِنْهُ الْقَسِيُّ وَتَدَارُ وَهُوَ  
 الْمَدَافِعَةُ فِي حَرْبٍ أَوْ خُصُومَةٍ وَتُغْلِ وَهُوَ التَّغْلِبُ وَالْأَنَّى تَنْفُلُهُ وَيُقَالُ  
 تَغْلِي وَتَغْلِي وَتَغْلِي وَتَغْلِي فَمَا تَغْلِي وَتَغْلِي فَيَعْنِي عَنْهَا تَنْضُبُ وَتَدَارُ  
 وَيَنْبَغِي أَنْ يُضَبَّطَ عَلَى الْوَحِيدِ الْبَاقِينَ لِلْحَصْلِ الْمِثَالُ أَنْ تَخْلِي وَهُوَ مَخْلِي  
 مِنَ الْأَدَمِ أَيْ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ وَتَدَارُ وَتَدَارُ وَتَدَارُ وَتَدَارُ إِذَا قُرِلَ وَمَقْلٌ  
 وَمِثْلُ وَتَجْلِسُ وَمِثْلُ وَمُصْحَفٌ وَمِنْخَرٌ وَكُنْزُ الْمَيْمِ فِيهِ الْإِتْبَاعُ قَالَ  
 سَيِّئُوهُ مِثْلُ وَمَعْبَرُهُ كُنْزُ الْمَيْمِ فِيهِمَا عَلَى الْإِتْبَاعِ وَالْأَصْلُ الْقَطْمُ  
 وَكَذَلِكَ مَعْرُوفٌ وَهَبْلَعٌ وَهُوَ الشَّدِيدُ الْبَلْعُ وَغَيْرُ الْأَخْفَشِ جَعَلَهُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ  
 كَذَلِكَ يَنْبَغِي عَلَيْهِ تَعْرِيفُ اسْمِ عِلْمٍ وَالْأَمَّةُ لِلْإِتْبَاعِ كَكُتْرَةٍ وَمِنْهَا فَإِنْ  
 أَحْبَبَ أَنَّهُ عِلْمٌ مَقُولٌ مِنْ فَعْلٍ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي أَوْرَاقِ الْأَسْمَاءِ كَتَلَبَّ وَتَشَكَّرُ  
 فَيُؤَسِّسُ تَقَاتُ لَوْ سَلِمَ مِنْ ضَمِّهِ الْبَاءُ فَمَا بَعْدَ ضَمِّ بَاءِهِ فَهُوَ أَشْبَهُ بِالْمِنْجَلِ  
 فَلَا وَجْهَ لِأَسْفَاطِهِ فَصَلَّ وَمَا بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ فِي خَوَاجِدٍ

وَخَاتِمٌ وَشَامِلٌ وَالشَّامِلُ الشَّامِلُ مِنَ الرَّجْحِ وَضَيْغٌ وَهُوَ مِنْ نَعُوتِ الْأَشَدِّ  
 وَقُبَيْرٌ وَجُنْدَبٌ يَقَالُ جُنْدَبٌ وَجُنْدَبٌ فَمَا جُنْدَبٌ فَيَعْنِي عَنْهُ قُبَيْرٌ  
 فَيَنْبَغِي أَنْ يُضَبَّطَ عَلَى الْوَحِيدِ الْآخَرِ لِلْحَصْلِ الْمِثَالُ أَنْ تَعْتَلُّ وَهُوَ السَّرْبُجُ  
 وَمَوْشَجٌ يَنْبَغِي عَلَيْهِ جَيْفَشٌ وَهُوَ الْقَضِيَّةُ وَدَمْلَصٌ وَهُوَ الْبَرَاقُ مَعْنَى دَلَامِصٍ  
 يُقَالُ دَلَامِصٌ وَدَمْلَصٌ وَدَمْلَصٌ مَعْنَى وَلَجِدَ وَاجِرٌ مَعْنَى أَجِرٌ  
 وَهُوَ عَجْمِي مَعْرَبٌ فَصَلَّ وَمَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي خَوَاجِدٍ وَغَرَالٍ  
 وَحَمَارٍ وَعِلَامٍ وَبَعِيرٍ وَعَشِيرٍ وَهُوَ الْغَارُ وَعَلِيْبٌ وَهُوَ اسْمٌ وَأَدَوَالُوبُ  
 صَرْفُهُ وَعَرْنَدٌ وَهُوَ الشَّدِيدُ وَيُقَالُ عَرْنَدٌ وَقَعُودٌ وَجَدُولٌ وَخِرْعٌ وَهُوَ  
 مَا لَانَ مِنَ الشَّجَرَةِ وَشَدُوسٌ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّيَالِسَةِ الْحَصْرِ وَالشَّرِ  
 وَالْكَثْرُ الْفَتْحُ وَالْأَصْحَى يَعْكُسُ وَقَالَ أَنْحَبُ شَدُوسٌ مِنْ أَصْحَى  
 مِنْ بَنَانٍ بِالضَّمِّ وَتَسْلِمٌ وَقَتَبٌ يَنْبَغِي عَلَيْهِ دَمْلَصٌ وَحَمَصٌ وَتَسْلِمٌ فِي تَسْلِمِ  
 فَصَلَّ وَمَا بَعْدَ اللَّامِ فِي خَوَاجِدٍ وَهُوَ نَبْتٌ يَبُولُ وَلَا يَبُولُ وَهُوَ  
 وَجْهٌ وَهُوَ شَوْكُ الْوَاحِدِ وَاجْعُ سَوَاءُ الْفَاءِ لِلتَّائِيَةِ وَقُلُ لِلْإِجَافِ  
 فَوَاحِدُهُ بِهَمْزَةٍ وَسَلَى وَذِكْرِي وَجَلَى وَدَقْرِي وَهُوَ رَوْضَةٌ بِالْهَيْكَامَةِ  
 وَقَالَ الْجَرِي دَقْرِي وَتَمَلَى وَصَوْرِي مِيَاهُ قُرْبِ الْمَدِينَةِ وَشَعْنَى  
 وَهُوَ اسْمٌ بَلَدٌ وَرَعِشٌ وَهُوَ الْمَرْتَعِشُ وَفَرْشٌ وَهُوَ مَقْدَمُ خَفِّ الْبَعِيرِ مِنْ فَرْسَةٍ  
 إِذَا تَلَصَّ دَقَّةً وَبَلْعَنَ وَهُوَ الْبَلَاغَةُ وَفَرْدَدٌ وَهُوَ الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَّةُ وَشَرِبٌ  
 وَهُوَ سَجَنٌ وَاسْمٌ مَوْضِعٌ وَعَنْدَدٌ يَقَالُ مَا لِي عَنْهُ عُنْدَدٌ أَيْ يَدٌ وَزَمِدٌ  
 يُقَالُ زَمَادٌ زَمِدَدٌ أَيْ أَيْ عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَجَالٌ عَنْ جَالِهِ وَمَعْدٌ وَهُوَ مَوْضِعٌ



رَجُلُ الْفَارِسِ مِنَ الدَّابَّةِ إِذَا رَكِبَ وَاسْمُ قَبِيلِهِ مِنْهُ أَصْلِيَّةٌ بَدَلُ قَوْلِهِمْ تَعَدَّدَ  
 إِذَا اشْتَبَهَ بِمَعْدٍ فِي حُسْنِهِ الْعَيْشِ وَالْمَيْمِ لَا تَرَادُ فِي الْفِعْلِ وَتَمْدَعُ وَتَمَسْكُنُ  
 وَهِيَ سَنَادٌ وَالْفَصِيحُ تَدْرَعُ وَتَسْكُنُ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُقَالُ مَعْدٌ إِذَا عَمِلَ  
 فَهُوَ اشْتَبَهَ أَنْ يَشْتَوِي مِنْهُ مَعْدٌ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ رَجُلِ الْفَارِسِ الَّذِي شَعْبُهُ عَلَى الْعَدُوِّ  
 مِنْ أَنْ يَحْمَلَ مِنْ عَدُوٍّ وَخَيْبَةٍ وَهُوَ الصَّخْرَةُ الشَّدِيدُ وَجَبْنَ بِالشَّدِيدِ  
 وَجُوزٌ تَحْقِيقُهُ وَفَلَزٌ وَهُوَ خَشَتُ الْفِطْرِ بَقِيَ عَلَيْهَا ضَبْطٌ لِيُغَيِّرَ مَدَّهُ بِمَعْنَى  
 ضَمًّا تَمْدُودًا وَزَرْقَمٌ وَهُوَ لَا زَرْقَمٌ وَدَلَقَمٌ وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُسِنَّةُ وَالْمَيْمِ  
 رَايِدُهُ مِنَ الدَّلَقِ وَهُوَ سُرْعَةُ الْخُرُوجِ لَا لِأَنَّهَا تَنْدَلِقُ لَعَدَمِ اشْتِبَاهِهَا وَدُرَجٌ جَمْعُ  
 دُرَجَةٍ لَغَةً فِي ذُرَجَةٍ وَشَجْعَمٌ وَهُوَ الشَّجَاعُ وَهُوَ عَمِدٌ سَيِّئَةٌ لَعَلَّهَا وَذَكَرَهُ  
 سَيِّئَةٌ مَعَ سَلَابٍ وَجَلَمٌ فَصْلٌ وَالزَّيَادَتَانِ الْفَتْحُ فَتَانِ يَنْبَغِي لَهَا الْفَاءُ  
 نَحْوُ إِدَارِمَ يَفْسَرُهُ غَيْرُ الْجُرْمِيِّ فَقَالَ الَّذِي يَقْطَعُ رَحْمَةً وَيُدْرِعُهَا فِعْلًا  
 هَذَا كَوْنُ مَصْرُوفًا وَقَالَ السَّيْرُ فِي غَيْرِ مُسْتَكْرَرٍ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ  
 مَوْضِعٌ فَعَلَى هَذَا جُوزٌ أَنْ لَا يَصْرَفَ وَلَا جَارِلٌ وَهُوَ جَمْعُ أَجْدَالٍ لِلصَّغِيرِ وَهُوَ  
 وَالْبَحْرُ وَهُوَ الْعُودُ جَائِلٌ يَنْحَرُّ وَالْبَحْرُ وَبَلْحَوْجٌ وَالدُّدُّ لِلَالِدِ وَهُوَ الشَّدِيدُ  
 فِي الْحَصُونَةِ وَمُقَانِلٌ وَمُقَانِلٌ وَمَسَاحِدٌ وَتَأَصَّبَ جَمْعُ تَصَبُّبٍ وَهُوَ  
 شَجَرٌ يَعْمَلُ مِنْهُ الْقَبِيُّ وَيُرَامَعُ جَمْعُ يَرْمَعُ وَهُوَ حَجَرٌ رَجُوِيٌّ إِذَا فَرَسَ  
 فَصْلٌ وَبَيْنَهُمَا الْعَيْنُ نَحْوُ عَاقِلٍ وَهُوَ الْمَوْضِعُ إِذَا كَانَتْ فِيهِ  
 مَعَاطِفٌ وَسَابِاطٌ وَطُومَارٌ وَحَيْتَامٌ نَحْوُ الْخَيْتَامِ وَخَانَامٌ لِلْخَاتِمِ  
 وَدِيمَايِرٌ وَهُوَ السَّرْبُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا وَيُسَمَّى أَنْ يُضَبَّطَ عَلَيْهَا الْحَصْلُ

الْمَثَالَانِ وَتَوْرَابٌ وَهُوَ التُّرَابُ وَفَصُورٌ وَهُوَ بَيْتٌ بَقِيَ عَلَيْهِ فَعَاشَ وَهُوَ الشَّدِيدُ  
 مِنَ الْإِبِلِ فَصْلٌ وَبَيْنَهُمَا اللَّامُ فِي نَحْوِ قَصِيرِي وَفَرِيحِي وَهِيَ ذُو بَيْتٍ مِنْ  
 الْجَشَرَاتِ مَصْرُوفَةٌ وَاجْلُنْدِي اسْمُ مَلِكٍ عُثْمَانُ وَجَابِضُ اللَّامِ فَيَلْبَغِي أَنْ  
 يُضَبَّطَ عَلَيْهَا الْحَصْلُ الْمَثَالَانِ وَقَعَ فِي الْمَفْصَلِ بِلَامٍ أَلْتَعْرِ يُفِي  
 وَالصَّوَابُ اسْقَاطُهَا وَبَلْصُوصٌ جَمْعُ بَلْصُوصٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَهُوَ طَائِرٌ  
 وَجَبَازِي وَهُوَ طَائِرٌ وَخَفِيدٌ وَهُوَ السَّرِيعُ وَجَزْبَتُهُ وَتَقَى عَلَيْهِ سُمَايَ  
 لِلْمَاطِلِ وَصَحَارٍ وَصَحَارِي وَعَلَوٌ لِلشَّدِيدِ وَخَشَوِي اسْمٌ وَإِفْصَلٌ  
 وَبَيْنَهُمَا الْفَاوَالِغُ فِي نَحْوِ أَغْصَارٍ وَهِيَ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ قِيلَ فِيهَا نَارٌ وَأُخْرِطَ  
 وَأَسْلُوبٌ وَهُوَ الطَّرِيقُ وَيُقَالُ لِلْمَتَكِّ كَثْرَتُهُ فِي اسْلُوبٍ أَوْ فِيهِمْ يَلْقَحِدُ  
 فِي اسْلُوبٍ وَشَعْرُ الْاسْتَبْرِ فِي الْجُوبِ نَ أَيُّ فِي ظَاهِرِ الْأَرْضِ وَادْرُونُ  
 وَهُوَ الْوَسْخُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَصْلِ الرَّدْمِ وَمِفْتَاحٌ وَمُضْرُوفٌ وَمَنْدَبِيلٌ  
 وَمُغْرُودٌ الْمَغْرُودُ وَالْمُغْلُوفُ ضَرْبٌ مِنَ الْكُمَاةِ وَالْمُغْشُورُ وَالْمُغْفُورُ  
 الصَّغِيرُ وَلَسَرِي الْكَلَامُ غَيْرُهَا وَتَمْتَالُ وَكَكَلَا وَيَرْبُوعٌ وَبَعْضِيكٌ وَهُوَ  
 شَجَرٌ وَتَبَيْتٌ وَهُوَ مَا يَنْبِتُ عَلَى الْأَرْضِ قَالَ رُوبَةُ صَحْرٍ أَلَمَ  
 تَلْبَتْهَا تَبَيْتٌ نَ وَعَنْ زَيْدٍ كَثْرَتُهَا فَيَلْبَغِي أَنْ يُضَبَّطَ عَلَيْهَا الْحَصْلُ  
 الْمَثَالَانِ وَلَوْ قَدَرْنَا أَنَّ الْكُسْرَ لِلِابْتِغَاءِ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ مَفْعِلًا وَمَثَلَهُ  
 بِالْمُخَرَّجِ وَالْكَسْرُ لِلِابْتِغَاءِ وَتَبَيَّنَ هِيَ السَّرَّةُ إِذَا انْطَبَتْ مِنْ أَسْفَلِهَا وَلَمْ تَبْلُغْ  
 النِّصْفَ وَتَسْوُطٌ وَهُوَ طَائِرٌ يَلْقَى بَيْضَهُ فِي أَغْصَانِ الشَّجَرِ فَتَسْمِي تَسْوُطًا  
 مِنْ نَطَتِ الشَّيْءِ الشَّيْءَ وَتَسْوُطُهُ إِذَا غَلَقَتْهُ بِهِ وَقَعَ فِي الْمَفْصَلِ تَسْوُطٌ



عَلَى مِثَالِ تَبَشُّرٍ وَلَيْسَ مُسْتَقِيمٌ لِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ مِنْهَا أَنَّهُ لَا تَعْرِفُ فِيهِ هَذِهِ  
اللُّغَةُ وَمِنْهَا مَا بَلَدٌ مِنْ سَقُوطِ مِثَالِ تَفْعُلُ وَمِنْهَا الزُّومُ النَّكَرُ مِنْ غَيْرِ  
فَائِدَةٍ فَالضَّوَابُّ تَنْوُطُ وَهُوَ مَضْرُوفٌ وَتَبَشُّرٌ وَهُوَ طَائِرٌ وَجَاءَ تَبَشُّرٌ  
فَيَلْسَعِي أَنْ يُضَبَّطَ عَلَيْهِمَا لِجُصْلِ الْمِثَالِ لَا وَالضَّوَابُّ صَرْفُهُ وَهَبِطَ  
وَهُوَ اسْمُ أَرْضٍ وَوَقَعَ فِي الْمَفْضَلِ مَضْرُوفًا وَوَقَعَ فِي أُنْبِيَاءِ السِّتْرَانِ  
بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ بَقِيَ عَلَيْهِ اسْمُهُ وَفِي دَوْبَةٍ نَكُونُ فِي الرَّمْلِ وَتَضَمُّهُ  
هَمْزُهُ فَتَكُونُ كَالسَّوَابِ وَيَسْرُوعُ لُغُهُ وَتَفْتَحُ بَاوُهُ فَيَكُونُ كَالْبُرُوعِ  
وَتَوُتُوبٌ وَهِيَ حَدِيدَةٌ تُوسِّمُهَا الْأَبْلُ فَصَّلَ وَبَيْنَهُمَا الْعَيْنُ وَاللَّامُ  
فِي نَحْوِ خَبَرِي وَخَوَزَلِي وَخَيْرِي وَخَوَزَرِي لَصَرْبٍ مِنَ الْمَشِيِّ فِيهِ تَحْتَرُ وَخَبَرِي  
مَعْنَاهُ مَعْنَى خَبَرِي وَوَقَعَ فِي الْمَفْضَلِ بِالْيَاءِ وَالضَّوَابُّ أَنْ يَكُونَ الْخَوَزَرِي  
وَالْأَفْعَلُ كَرُ الْمِثَالِ بِهَذَا فَائِدُهُ وَاسْقَطْ فَوْعَلِي وَخَطَاوَا الْخَطَاوَا وَالْخَطَاوَا  
الْعَظِيمُ الْبَطْنُ وَقِيلَ الْقَصِيءُ الْبُؤْسُ وَالْوَاوُ مَزِيدَانِ كَزَيْدَتَانِ وَكُنَاوَا  
وَهَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ بَقِيَ عَلَيْهِ كَوَالِدٌ وَهُوَ الْقَصِيءُ وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ  
كَوَالِدٌ بِالْكَافِ فَصَّلَ وَبَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فِي نَحْوِ أَجْفَلِي  
بِمَعْنَى أَجْفَلِي لِلْكَثَرَةِ يُقَالُ دَعَا أَجْفَلِي إِذَا عَمَّ وَلَمْ يَحْصُرْ وَارْتَجَحَ وَأَرَزَبَ  
وَهُوَ الْغَلِيظُ فَالْأَنْ هَا مَرْدُكَا أَرْتَا كَانَهُ جِهَةً ذَرِيَّتِي جَبَّانٌ بَقِيَ  
عَلَيْهِ هَبِيرٌ وَهُوَ الْبَاطِلُ وَخَلِبَ لِمَا حَلَّ أَنْ يَضُمَّهَا الْفَخْلُ وَاجْرُ وَهُوَ عَجِي  
مُعَرَّبٌ وَتَرْعِيَّةٌ بِمَعْنَى الزَّاعِي وَتَشْدَدُ بَاوُهُ وَمَسْدَلِي وَهُوَ الذُّبُّ الْخَفِيفُ  
فِي الْكَا جِهَةِ فَصَّلَ وَالزَّيَادَتَانِ الْمُجْتَمِعَتَانِ قَبْلَ الْفَاءِ فِي نَحْوِ مُنْطَلِقِ

لَرَكْبًا

وَسَطِيعٌ وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ اسْطَاعَ بِمَعْنَى اطَاعَ وَالسِّنُّ زَائِدَةٌ مُلَغَاةٌ فَلِذَلِكَ  
بَقِيَ ضَمُّهُ عَلَى حَالِهِ وَهَرَأَقَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ أَهْرَأَقَ بِمَعْنَى إِذَا وَتَرَدَّتْ  
فِيهِ الْهَاءُ وَكَانَ أَصْلُهُ إِذَا وَفَلَسَتْ الْهَمْزَةُ هَاءَ فَعِلَ هَرَأَقَ ثُمَّ تَوَهَّمُ أَصْلَهُ  
الْهَاءُ فَرَدَّتْ الْهَمْزَةَ مَعَهَا وَجَاءَ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ عَلَى ذَلِكَ وَانْفَجَلَ  
بِالْقَافِ الْمُسْتَرِ وَالْخَرْمُ مِثْلُهُ وَهُوَ تَكْرُرُ فَصَّلَ وَمَا بَعْدَ الْفَاءِ  
فِي نَحْوِ حَوَا جَزَوْعَ فِي كِتَابِ سَيُّوْنِهِ التَّمْيِيزُ نَحْوُ حَوَا جَزَا لِرَأْيِي  
جَمْعُ حَاجِرٍ وَهُوَ مِثْلُ الْخَوْضِ ذَكَرَهَا فِي الْأَسْمَاءِ فَجَوَزَ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنَّفُ  
جَعَلَ مَوْضِعَهُمَا جَوَاجِزًا وَجَوَزَ أَنْ يَكُونَ تَضْعِيفًا وَفِي الْمَجْمُوعِ عَلَيْهِمْ وَهِيَ  
السُّلْحَاءُ أَوِ الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ وَالْعِلْمُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ الْيُسْرُ الْغَيْرَةُ الْمَاءُ  
وَجَنَابٌ جَمْعُ جُنْدٍ وَدَوَاسِرٌ لِلشَّدِيدِ الْمَاضِي فَصَيَّرَهُمْ وَجَاءَ تَحْقِيقًا  
لِلْقَصِيءِ وَالَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلِلْغَلِيظِ بَقِيَ عَلَيْهِ دُمَالِصٌ بِمَعْنَى دَلَامِصٍ  
وَهُوَ الْبَرَأَقُ فَصَّلَ وَبَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ كَلَاءٍ وَهُوَ الْمَوْضِعُ  
الَّذِي يَجْلِسُ فِيهَا السُّفْرُ وَخَطَافٌ وَجَنَافٌ وَجَلَوَاجٌ وَهُوَ الْهَرَاءُ الْعَظِيمُ وَجَرَّالٌ  
اسْمٌ لِلْخَمْرِ وَهُوَ أَدَوٌ وَهُوَ مَوْضِعُ الْحَرْبِ وَالْفَصِيحُ كَسْرُ عَيْنِهِ وَقَالَ  
الْجَزْمِيُّ مَعْنَاهُ الْجَلْبَةُ وَالصِّيَاخُ وَهَيْجٌ وَهُوَ الْعِظَمُ وَالصَّبِيُّ وَالْأَشْيُ هَيْجَةٌ  
وَلَدِيُونَ وَهُوَ دَرْدِيُّ الرِّيبِ وَطَيْحٌ وَقَبِيضٌ وَهُوَ النَّاطِفُ وَيُقَالُ قَبَاطٌ  
وَقِيَامٌ وَصَوَامٌ وَعَقَنْقَلُ الصَّبِّ كَشِينُهُ وَهِيَ شَجْهَةٌ وَعَثَوَيْلٌ وَهُوَ الْعَثُولُ  
وَهُوَ الْمُسْتَرْخِي وَعَجُولٌ وَهُوَ الْعَجْلُ وَشُبُوحٌ وَمَثْنٌ وَهُوَ شَبِينُهُ بِالْعَصْرِ  
وَحَطَايِطٌ وَهُوَ الصَّغِيرُ كَأَنَّهُ حُطَّ عَنْ حَرَمِ الْكِبَرِ وَدَلَامِصٌ بَقِيَ



عليه زراق جمع زرق وقرباس من نعوت الأسد وعطود وهو السفر  
البعيد وسقم وهو بنت يقال إنه الشدخ فصل وبعد اللام  
في نحو ضياء وهي انض لانبأت بها والمرأة التي لا يثبت لها ندى وأيضاً  
التي لا تحيض وجاوضها مهور مقصور وطرفا شجر واحدة طرفه وقوبا  
وحربا وعلبا ورحضا وسيرا وهو ضرب من ثياب الحرير وحفا موضع  
وسعدان وهو بنت وكروان وكروان وسرحان وهو الذئب والأسد  
أيضاً لأن كروانا مثله وعمان وطربان وهو دابة من نده الريح والسبعان  
وهو موضع السلطان وعرضني وهي مشية في معارضة وجاعضن  
فلغني أن يضبط عليهما الحصل المثالان وحافيه العرضي ودفعني  
وهو ضرب من السير وجاب كسر العين والفاء ومجها فيلغني أن  
يضبط عليهما المثالان وهربة وهي الحزاز في الرأس وسنينة وسنينة  
من الدهر حيز وسنيت مثله وقرنوة وهو بنت بدع به وعنصوة  
وهو البنت المنقوشة وجبروت وفسطاط والفسطاط الحيمة وجلياب  
وهو القميص وجليت وصمحم وهو الغليظ والفرا يجعل صمحم مثل  
سفرجل وبطل عليه بذرحج اذ ليس في الكلام مثل سفرجل وخرج  
اللفظ عن ابنه كلامهم احدا لادلة على زيادة الحروف فيه وذرحج  
وهي دوسية ذات شيم واحدة الدارح بقي عليه بلصوص وهو طير جمعه  
بلنصي وكردن وهو جله التمزور عيون للناعمة البدن وعرضني  
معنى عرضني ومضيق وهو بنت وتبعته وفيه نظر يقال جليل على

تبعه وعلى تقيته ذال وأقاربه أي القرب منه وقولهم تقيته يدل على أن  
الماضي يكون من هذا الفصل وقولهم أفان ذاك يدل على أن الما زايده فكون  
ورنه تبعه فلا يكون من هذا الفصل وتلته وهي الحاجة قال  
ابن مقبل يا حرامست ثلاث الصبي ذهبت فليست منها على عين ولا اثر  
فصل والثلاث المفترقة في نحو اخبزي ونخاريق وثمانيل ويزابيع  
جمع ربوع وهي دوسية وتقي عليه اباطيل فصل والمجمعة قبل  
الغافي مستعمل بكسر العين وفجها وسغني أن يضبط عليهما الحاصل  
المثالان فصل وبعد العين في نحو سلايم وقرا وج بقي عليه من مرس  
فصل وبعد اللام في نحو صليان وهو بنت واللام مشددة والياء  
خفيفة وعنقوان وهو ابتداء الشباب وعرفان وهو المعرفة وقيل  
الري كقوله كفاني العرفان الذي وكفنيته كذا الفلاة والنعاش  
معانيه وتنعان وهو اول الشيء وقيل النشاط وكبرنا وهو الكبر  
وسميما وهو العلامة ويقال التسميما وهو وزن كبريا فلا معنى  
لاقادرته ومزجيا وهو زجر عند الرمي بقي عليه حلبان وهي حلبا بقتله  
وحلباب وهو يئب واجريا بمعنى اخبزي ورعبونا وبلمنيه وهو العيش  
الذي لا دار فيه فصل وقد اجمعت ثنائ وانفردت واحدة  
في نحو افعوان وهو الذكر من الافاعي واضحيان وهو المضي وازونان  
يقال يوم ازونان أي شديد قال النابغة فظل لسبوه  
النعمان منه على سيموان يوم ازونان وبعض الناس يقول النابغة



تجرورواؤها الا يبلغ نقي خلف رسلوا احقا ان اخطاكم هجاني  
 فيجمل الامر من احدهما ان يكون اقوا او الاخر ان يكون شيب  
 النعت لقوله والدميا لا انسان دقاري واما هود واورا واربعا ليوم  
 الاربعا اختيارا تغلب قال سيبويه فيه لغتان الاربعا والاربعا  
 فتح الهزء والبا وكسرها والاربعا عند سيبويه جمع زريع واربعاء وقع في  
 الفضل مضموم الهزء والبا وهو غريب وسعي ان تضبط هذا على الوجهين  
 اللذين ذكرهما سيبويه لا غير لشمس الزنن وقاصعا الفاصعا  
 والنافعا من حجرة الربوع وقسطا طيط وسراجين وثلاثا وسلامان  
 وهي في طي وملاو حج وقضا عه وقلبي عيلان وسلمان في مراد  
 رمط عبدة السلمان وقراسية وهو الفحل العظيم وقلنسوة وحنفستان  
 ويحان وهو المتعرض لما لا يجنيه وعمدان وهو الطويل وفي نسخة المبرد  
 من كتاب سيبويه عمدان ويذخي ان تضبط عليهما والافقد اسقط  
 فعلان وملاك كان ومكرمان وملا مان اسما تقع في النكاح  
 وملاك كان ومكرمان في العبودية والهجاء من الكرامة وملا مان  
 من اللوم نقي عليه خير ران وحيسمان وهو بنت ونقال رجل حيسان  
 اي طويل سمين ادم وعجيسا وهي مشبه وحوشان وهو موضع  
 بالثا والناو مستحلان وهو البسطة الحجة وفرداد وهو موضع مجورا  
 اسم للحمير ولغبري بعض حجرة الربوع ولغبري للباطل ونكوري  
 للعظيم زوتة الانف ولغبري وصحاري ودما ملس وبر وكاء

وبن طاهر بن زيد بن كمال بن زيد بن شيبان



يمتنى براكا وهو الثبات في الحركات الحركية ورقارة وهو سؤل الحلق  
 ويقال حمارة لشدة الحر وصباره لشدة البرد وليس في كلامهم  
 غيرها وخصاري وهو طائر اخضر وحوصلا وحوصلة وحنقيون  
 وهي الداهية وحنقون وهو نبت يقال له الذرق وهو نبت طيعت  
 ولا تفل الحند موفا وترموت وهو نبت القوس عند النزع وتقدمت وهي  
 لغة في المقدمة وهي اول بقدم الخيل فصل والاربعة في نحو  
 اشهباء واحمرار السباعي الاصول وهو زبرج وهو الذهب  
 وقيل الاحمر وقيل السحاب الرقيق وبرش وهو السبع والطائر كالاصبع  
 للانسان ودرهم وفحل والقطر اسم زمان تدغم العرب ان الحجارة  
 كابت فيه رطبه قال رويه فقلت لو عمرت عمر الجسل او عمرت  
 زمن الفحل فصل والزادة الواحدة قل الفاء لا تكون الا  
 في نحو مخرج فصل وبعد الفاء في نحو قنجر والقنطرة والفقر  
 والقفاخر في الفائق في نوعه وكنتا وهو القصير وكهبل وهو ضرب  
 من الشجر فصل وبعد العين في نحو فافر وهو الغليظ الجانب  
 وسيدج وهو السيد وفد وكس وهو الشدي وهو اسم حي من تغلب بن  
 وايل وجبارج وجرنبل وهو القصير ونبات ايضا حكم زيادة النون وان  
 لم تعرف له اشتقاق لان النون قد كثر زادا بها نال الله سالكه فيما عرف  
 بالاشتقاق نحو حنط وشبهه فكان جملة على ما كثر اولى من جملة على  
 ما قل كسفرجل وقرنفل وعلكيد وهو الغليظ وقال المبرد



العجز المستبته كالعلكة ومتمفع وهونيت وشمخ وهو المتعظم ومكياب  
سبيونه شمخ بالزاي يقي عليه حفتيل وهو شجر سوسمريش وهو عند  
سبيونه رباعي مضاعف العين وزنه ثقل وعند الاخفش وزنه  
ثقل مثل خمريش واصله عند خمريش فادعت النون الميم وخمريش  
يقال جز وخمريش أي كبير فالسبيل في هو ملح وخمريش  
بزيادة الواو فصل وبعد اللام الأولى في نحو قنديل وزسور  
وعرنيق وهو السيد ومن دوش وهي الروضة وقربوس ووقع في موضعه  
في امثله سبيونه وقربوس وهو القاع الأملس فيخوز ان يكون غيره  
قربوس وخمريش ان يكون تصحيفا من النافلين وكهوز وهو السحاب  
الغمام واحده كهوزة وصلصال وسرداج وهي الارض الواسعة وايضا  
الضم وسفلي وهو مثر الكبر والغليظ الشفيع وصفرق وهونيت  
ومثله سبيونه ونسرة السبيل في عن ثعلب وقيل الفالود يقي عليه  
قرباس وهو ما شخص من الجبل والالة التي تلف عليها القطر وغيره ليغزل  
وزمرد فصل وبعد اللام الاجرة في نحو حبري وهو الطويل  
الظهر القصير الرجل وعن ثعلب العكس وحجبي وهندي وهنديا  
يقال هندية وهنديا مقصورا ومددا فيهما وهو ما هنا يفتح الدال مقصور  
لا غير لان المدخرجه عن الفصل وكسر الدال لغيره هريدي وسبطري  
وهي مشيه فيها تخمرو سبيلك وهو الفارع وفرشيت وهو المسن  
وطرطب وهو العظيم الشدق فصل والزائدان المفرقان

في نحو حبري يقال حبري وجوكر للدا هيه وخيتعوز وهي الداهية ايضا  
وقل عز وخدع قال الشاعر كل انثى وان يدالك منها آية الحب حيا  
خيتعوز ومنجنون وقع في المفصل مخوز وليس هذا موضعه لانه ليس  
من الرباعي وليس فيه زائدان مفرقان والذي اراه ان يكون  
موضعه مخوز لانه عند سبيونه فغليل ففيه زائدان مفرقان  
وهو رباعي وحكم بزيادة النون لقولهم بجانيو وحكم بأن الميم اصلية ليدل  
تجمع من زائدتين اول الاسم ليدل على ان مثال الاسماء فغليل كخديش  
وبعض الخواتم يرغم ان الميم والنون زائدان ويدكر ان من العرب من يقول  
حقناهم اذ انموهم بالمخيق وما ادي اليه الاستتقاق الصحيح حلمه وان  
ادى الى مثال ليس في الاسماء وكنايل وهو اسم ارض علم فيندعي ان لا  
يهرق ويحسباز وهو الضخم يقي عليه قمر اس جمع غرييق وهو كثر كقولك  
قناديل وزباير وفرا ديس وقرايين فصل والزائدان المجتمعان  
في نحو قندوبل والقندوبل والقندل العظيم الرأس وفحدوة وسلفيه  
وعنكبوت وعز طليل وهو الطويل الضخم وطرمناح وعفريا وهو  
معرفة ووقع بضم عينه وزاينه وليس بمسفيهم وان صح ذلك فيندعي ان  
يراد برسافاته على ذلك قد اسقط فعلا وهندا وبقيت الهنديا  
وهندا بمد ودا مقصورا فيهما وهو ما هنا يفتح الدال وفتحها معها  
مدودا الحصل المثالان شعثعان وعقربان وهو ذكر العقارب وقيل  
دخال الاذن فصل والثلاث في نحو عبور ان عبور ان وعبيشان

في الاصل



تثبت وعرف نقصان عرف نقصان دابة وحجادة با وحجادة  
ضربت من الجراد ورتاسا ورتاسا الناس يقال ما ادرى ابي الهنا ساء  
هو وعقربان الحنك اسى الحجد حوشفرجل وخمشر وقدر عمل وحج دجل  
والمريد فيه خمسة ابنة امثها اخذ ريش وخز عييل وهو الباطل من كلام  
مراح وعظ فوط وهو دابة ومنه يستعوز وهو موضع بالحجاز وقوله  
عصيت الامر بي بضم ليحلى فطاروا في عظامه البست عود ليجمل الامر  
وقرطوش وهي الداهية او النار الشديدة وفنعت ركة وهو الجمل الضخم  
الشديد الكثير الوبر هذا اخر ما املاه الشارح على هذا القسم  
قال صاحب اللباب الفعل ما دل على اقتران حدث برمان  
قال الشارح قوله ما دل على اقتران حدث برمان ليس بجدير  
لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران  
حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان  
عن الدلالة ولا منفعة لكونهما متعلقا الاقتران لانك تقول انجني افران  
زبد وعمرود وهما فثبت باعتبار الاقتران ولا ثبت باعتبار متعلقه  
وكذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له لا يلزم  
من اجمارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه فان قيل  
المقصود من الحدث تمييزه وهو يميز ذلك سواء كان الحدث والزمان  
من مدلوله او لا يحصل المقصود من الحدث فلنا الاقتران ليعبر من مدلوله  
البته وانما لا لزما لانه لما دل على الحدث والزمان دالة واجدة

لزم اقترانها اذ لا يعقل الا كذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى ثم لو سلمنا  
ان الاقتران مدلول الفعل فالمدلول من جدد هذه الالفاظ ان يذكر  
ما هو مدلول له باعتبار وضعه فكان التعرض لها باعتبار صناعه  
حدود الالفاظ هو الوجه الاول قول وجوز المتصل البارز من الضمير  
اذا الضمير المرفوع والاورد عليه علامك وعلامي وشبهه فانه ضمير  
متصل بارز وقد اتصل بالاسم واذا الخد المرفوع في ذلك استقام  
ولذلك مثله دون غيره قدل على انه مقصوده قال الفعل  
الماضي مبنى على الفتح الا ان يعرضه ما يوجب سلوته الى اخره  
قال الشارح جزئي في الجدد على المنهاج الاول  
ويرد عليه ما ورد في الاول وانما مبنى على الفتح لانه مشبه لاجبه المضارع  
وقد اعرب فجعل له حط من الحركات التي هي الالغاب وبني  
على الفتح لانه اخف وشبهه به من حيث انه يقع موقعه  
قوله والسكون عند الاعلال يعني اذا كان اخره ما او واو  
سوح ما قبلها فانهما تنقلب الفاء والالف لا تكون الا سألته قوله  
ولحوق بعض الضمير يعني لحوق الضمير المتصل المرفوع المتجمل فاذا  
وجدت هذه الشروط وجب سكونه فان فقد واحد منها رجع الى  
اصله في الفعل مثال فقد ان كونه متحركا قولك ضربا ومثال  
فقد ان كونه مرفوعا قولك ضربين مثال فقد ان كونه متصلا  
قولك ما ضرب الا انا والضم مع واو الضمير ظاهر قال ومن



أَصْنَفُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ قَالَ الشَّارِحُ ذَكَرَ الْمُضَارِعَ وَلَمْ يَصِفِ أَحْجَالَ  
وَالْأَسْتِقْبَالَ مِنْ جِهَةِ أَنْ لَفْظَهَا وَاحِدٌ فَتَوَنَّنَ لَهُ وَحِدَهُ بِمَا بِهِ كَانَ ذَلِكَ وَهُوَ  
حُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي الْجَدِّ لِلْمَدِّ لَوْلِ ذَلِكَ وَذَلِكَ قَوْلُكَ لِلْمَخَاطِبِ  
أَوِ الْغَائِبَةِ تَفْعَلُ تَزِيدُ مَجْرَدًا عَنْ الضَّمِيرِ الْمُنْصَلِّ وَالْأَمْرُ فِي الْغَائِبَةِ بِالنَّاسِ  
أَيْضًا لَهَؤُلَاءِ الْمَزَامِينِ تَخْرُجَانِ وَالْغَائِبُ يَفْعَلُ يَزِيدُ مِثْلَ ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ  
عَلَيْهِ يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لِلْغَائِبِ وَهُوَ بِالنَّاسِ فَلَا يُمْكِنُ  
حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ لِذَلِكَ وَأَنْ قَصِدَ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ قَبْلَ النَّاسِ لِلْمَخَاطِبِ مُطْلَقًا وَالْغَائِبَةِ  
وَالْغَائِبَتَيْنِ وَالْيَا لِلْغَائِبِ مُطْلَقًا وَزَالِ الْغَائِبَةِ وَالْغَائِبَتَيْنِ وَأَمَّا الْهَمْزُ وَالنُّونُ  
فَأَمْرُهُمَا ظَاهِرٌ فَالْهَمْزُ لِلْمَتَكَلِّمِ مَفْرَدًا مُطْلَقًا وَالنُّونُ لِلْمَتَكَلِّمِ غَيْرُ مَفْرَدٍ  
مُطْلَقًا وَتُسَمَّى الرُّوَايَةُ لِأَنَّهُ هَذَا اصْطِلَاحُ الْخَوْبَيْنِ وَشَتَرَكَ فِيهِ الْحَاضِرُ  
وَالْمُسْتَقْبَلُ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَحْجَالَ  
يَجَازِي فِي الْأَسْتِقْبَالِ وَمِنْهُمْ مَنْ عَلَسَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ  
عَلَيْهِمَا أَطْلَاقًا وَاحِدًا كَأَطْلَاقِ الْمُشْتَرَكِ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِهِ كَسَائِرِ الْمُشْتَرَكَاتِ  
قَوْلُهُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ أَنْ يَزِيدَ لِيَفْعَلَ يَحْمِلُهُ أَحْجَالَ هَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ  
جَعَلَهُ هَاهُنَا قَوْلُهُ وَأَنْ كَانَ خَالَفَهُ وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي الْحَرْفِ  
وَجَوَزُ عِنْدَنَا أَنْ يَزِيدَ السُّوفَ يَقُومُ وَلَا يَحْزَنُ الْكُوفِيُّونَ وَأَمَّا قَالُ بِهِ  
هَاهُنَا الْقَوِيُّ أَمْرُ الْمُضَارِعَةِ وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْحَشْرِ نَحْوُ رَجُلٍ يَقَعُ فِي أَحَادٍ مُتَعَدِّةٍ  
عَلَى الْبَدَلِ وَالْمُضَارِعِ كَذَلِكَ ثُمَّ يَتِمُّرُ الْأَسْمُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَدِّ لَوْلِيهِ  
أَحَادِهِ إِذَا قَصِدَ إِلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ عَلَى الْبَدَلِ أَيْضًا وَكَذَلِكَ الْمُضَارِعُ

يَتِمُّرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَدِّ لَوْلِيهِ حَرْفُ الْبَدَلِ فَتَقْوَى الْمِشَابَهَةُ وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ  
اللَّامُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ يَتِمُّرُ بِحَرْفِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَدِّ لَوْلِيهِ  
لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّرُ إِلَّا بِحَرْفِ الْأَسْتِقْبَالِ لِأَجْلِ مَدِّ لَوْلِيهِ دُونَ الْآخِرِ فَلَا حِلَّ  
ذَلِكَ إِغْتِيَابُ جَعْلِ اللَّامِ لِلْحَالِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ هُوَ يَتِمُّرُ بِقَرْنِهِ نَحْوِ الْيَوْمِ  
مِنْ حَوَالَيْنِ وَالسَّاعَةِ فَيَكُونُ لِلْمَدِّ لَوْلِ الْآخِرِ يَذْكُرُكَ وَيَسْتَعِينُ عَنْ  
كَوْنِ اللَّامِ لِلْحَالِ لِأَنَّ الْمِشَابَهَةَ أَمَّا وَتَعَتُّ فِي شَيْعَةٍ وَخَصِيصَةٍ  
بِالْحَرْفِ لَا فِي أَحَدٍ يُعَيَّنُ أَحَدٌ مِنْ مَدِّ لَوْلِيهِ بِقَرْنِهِ مِنْ خَارِجٍ عَلَى أَنَّ الْمُضَارِعَ  
مَوْضُوعٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَدِّ لَوْلِيهِ وَهِيَ مُخْتَلِفَانِ دَا لِعَلَيْهِ كَوْضُوعِ الْمُشْرَكَاتِ  
وَرَجُلٌ مَوْضُوعٌ لَوْاحِدٍ مِنْ مَدِّ لَوْلِيهِ الَّذِي فِي الْمَعْنَى حَقِيقَةً وَاحِدَةً لَا اخْتِلَافَ  
فِيهِ وَدُخُولِ اللَّامِ فِي الرَّجُلِ يَجْعَلُهُ دَا لِعَلَى مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ قَدْ ذَكَرْتُ وَهُوَ الرَّجُلُ  
الْمُعَيَّنُ وَدُخُولُ حَرْفِ الْأَسْتِقْبَالِ لَيْسَ كَذَلِكَ وَأَمَّا هُوَ فِي التَّحْقِيقِ  
قَرْنُهُ يَتَضَعُ هَاهُنَا مَدِّ لَوْلِيهِ فِي قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ إِلَّا أَنَّ الشَّيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا فِي  
أَمْرٍ جَامِعٍ لَهَا وَهُوَ أَنَّهَا حَقِيقَةً مَوْضُوعَاتٍ لِمُعَدِّ عَلَى الْبَدَلِ ثُمَّ تَصِيرُ كُلُّ  
وَاحِدَةٍ مِمَّا تَتَعَيَّنُ حَرْفُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ نَعْدَانِ كَانَ شَيْعًا هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الَّذِي  
نَشَأَ بِهَا فِيهِ وَالْأَمْرُ مُخْتَلِفَانِ فِي الشَّيْءِ مِنْ وَجْهٍ وَفِي التَّخْصِصِ مِنْ  
وَجْهٍ عَلَى مَا يَتَبَيَّنُ وَلَمَّا اشْتَبَهَ الْمُضَارِعُ الْأَسْمُ هَذَا الشَّيْءَ الْمَذْكُورَ جَعَلَ لَهُ  
فِي الْأَعْرَابِ حَقًّا غَرَبًا بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ وَالْجَزْمِ مَكَانَ الْجَرِّ عَلَى  
مَا ذَكَرْنَا قَالَ وَهَذَا إِذَا كَانَ قَاعِلُهُ ضَمِيرًا شَيْئًا  
الْإِشَارَةُ إِلَى الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ قَاعِلُهُ ضَمِيرًا شَيْئًا وَجَمَاعَةً وَمَخَاطِبَ



الموت بحقه يعني المضارع معه يعني الضمير في حال الرفع نون مستورة بعد  
الالف التي هي ضمير الانثى ولم يعمها لذلك للعلم بها مقووجه بعد  
اخيها يعني الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب الموت  
وقوله اذا كان فاعله ضمير اشترى يعني مخاطبين او غائبين لان  
الاشترى اذا كانا متكلمين فهو مضارع وفاعله ضمير اشترى ولا يلحقه شيء  
بما ذكره هو لك نحن نفعل وكذلك قوله او جماعه الا انه يستثنى من  
اجماعه جماعه الموت لانه ليس كذلك وانما قوله غير مقتضى لانه  
ستذكر تعدد ذلك انه مبني ثم مثل بقولك هما بفعلان وانما تنفع لان  
وهم يفعلون وانتم تفعلون واسم تفعلين فعلم انه لم يقصد الا للغائب  
والمخاطب وقوله وجعل في حال النصب كغير المتحرك يعني  
المحزوم وانما اختار هذا اللفظ لنبه على انه شبه حذفها بحذف الحركه  
في الجزم لان الجزم يحذف الحركه وهي التي كانت للرفع والنصب ولما كان  
تكون النون علامه للرفع جعل حذفها للجزم تشبيها لها بالحركه ولما حذفت  
الجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحذف النصب على الجزم وكان في قوله  
لغير المتحرك تنبيه على التشبيه بالحركات وحذفها وعلى تعدد علامه  
النصب حتى حل على الجزم وانما اعرب بالحقيقه ضمير الانثى  
والجماعه بالنون تشبيها له بالشيء في الاسماء لانه مثله في اللفظ  
فاجري مجراه ولم يمكن ان تجعل حروف العله اعرابا لانها ضمائر فلو  
جعلت اعرابا والاعراب مختلف لادبي الى اختلاف الاسماء الواحده

وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب ان يحذف ما به يكون  
الاعراب فالحق الحرف المشبه بحروف العله وهو النون وجعل الاعراب  
به مشبها ومجذوقا كما جعل اعراب المتحرك منه على ما تقدم في قوله  
لغير المتحرك وانما اعرب المخاطب الموت بالحروف لشبهه بهما من  
حيث الحق اخره حرف عله هي ضمير فاجري مجري يفعلون ويمكن ان  
يقال انما اعرب هذا القسم بالحرف لتعذر الحركه لانها لو جعلت  
على ما قبل الضمير لتعذر من غير وجه لان الفاعل مع الفعل كالجذر  
منه ولا يليق بالاعراب ان يكون قبله لان الحركه قبل الف لا يمكن اخلافها  
وقل الواو لا يمكن مع السكون وقل الياء كذلك ولا يمكن ان تكون  
الحركه على الضمير انفسها لانها اسماء فلفظ عرب باعراب الفعل ولاهنا  
مبنيه فكيف يصح اعرابها ولان منها ما لا تنقل الحركه اليه وهو الالف  
ومنها ما يستقل وهو الواو والياء فوله واذا اتصل به نون جماعه الموت  
رجع شيئا الى صار وانما يبي لما ذكرناه من تعدد الاعراب بالحركات في باب  
تفعلان وتعدد الاعراب بالحرف ايضا اذ لا حرف للافعال الا النون  
ولا يمكن الجمع بينهما وبين نون الضمير ولانه كان يودي الى اعراب  
بحرف في كل ما ليست على مثال صار نون وضارين لان اعراب  
الفعل بالحروف وانما كان جملا على مشاهته من اسماء الفاعلين في قوله  
صار نون وضارين والترم ان يكون اخره حرف عله كما كان ثم كذلك  
ولما يضر من ليس اخره حرف عله فتعد اعرابه بالحروف لعدم المشابهه



وقد تمالك شئونه اتماني لشبهه بفعل ويرد عليه ان يفعل مقتضى الاعراب  
 قائم وفعل مقتضى البناء فلم يلف شئ ما قام فيه مقتضى الاعراب  
 بما قام فيه مقتضى البناء ويرد انه لو صح ان يكون يفعل مشبه الفعل لصح  
 ان يقال ان لم يفعل مشبهه لفعلوا لم يفعلوا مشبهه لفعلوا وذلك غير  
 مستقيم بحاجب من ذلك ان يفعل وان كان فيه مقتضى الاعراب  
 الا انه وجد مانع وهو مشابهة لما هو اصل في البناء ووجه المشابهة  
 الحاق ضمير قاعل يارز وهو نون مخزلة واما النقص لم يفعلوا لم يفعلوا  
 فيجاب عنه بان لم يفعلوا فزع كلفعلان وما جازورة لم يفعلوا لا بعد الاعراب  
 وكيف ستقيم شئيه بعد ان عرّب في وجهه من وجهه بالمبتدئ  
 هذا ما لا يستقيم وايضا فان الاصل يفعلان وليس بين يفعلان وفعل مثل  
 المشابهة التي ذكرناها وقوله لانها بينهما اي من الضمائر وانما ينشأ  
 مع النون المؤكدة لما ذكرناه من تعذر الاعراب في نحو يفعل ذكر  
 ووجه اعراب المضارع الي آخره قال الشارح لان الفعل يختلف  
 صفة لاختلاف معانيه فكان مستعينا عن الاعراب بخلاف  
 الاسماء فانها يغورها معان مختلفة وهي على صيغها وانما اعربت  
 لشبهه لفظي على ما تقدم وعرّب بالرفع والنصب والجرم مكان الجر  
 وانما لم يجر لما تقدم ودخل الرفع والنصب وان كان مدلوله في  
 الاسم الفاعلية والمفعولية وهما متعذران في الفعل الا ترى ان الفعل  
 لا يقع فاعلا ولا مفعولا وانما يصح دخولها دون الجر لمشابهة عامليها في

الاسم الا ترى ان عامل الرفع في الفعل عامل معنوي نظير عامل المبتدأ والخبر  
 والعامل النصب في الفعل اصله ان وعند قوم لا يكون الا ان وان  
 الناصبة للاسم لفظا ومعنى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب شرب  
 بينهما فيه ولما تعدد عامل الجر من كل وجه تعدد الجر وعوض عنه الجر  
 وجعل العامل فيه امرا مخصوصا به دون الاسم وقوله بل هو فيه هو  
 ضمير الفعل وقوله ضمير الاعراب ومن الاسم المشبه به بمنزلة الالف  
 والنون يعني الفعل من الالفين يعني الاسم في منع الصرف يعني الاعراب  
 قال وما ارفع به الفعل والنصب والجرم غير ما استوجب به الاعراب  
 يعني ان العامل غير مقتضى كما كان ذلك في الاسماء وان اختلف  
 المقتضى في نفسه ثم ذكر العامل لكل واحد من ثبانا فابتدأ بعامل  
 فقال هو في الارتفاع بعامل معنوي ثم قرر ذلك المعنى بانه صحيح  
 وقوله بحيث يصح وقوع الاسماء ثم اورد اعتراضا وهو قولك يصرب  
 الرتيان وشبهه واجاب عنه ثم اورد في الفعل بعد ذلك اعتراضا اشكل  
 منه وهو الافعال الواقعة خبرا في كل واحد من احوالها واجاب عنه بان الاصل  
 ان يكون اسما وانما عدل عن الاسماء الى الابدال لغرض والغرض الذي اراده ان  
 هذه الافعال لما كانت لمقاربه حصول الشئ والاحذ فيه جعل ذلك الشئ لفظ  
 الحال ليكون تقوية للمعنى المراد كما ان عيسى لثب للزجاء وهو مستقبل  
 جعل المجرم بها داخل عليه ان تقوية لذلك المعنى ثم قوى ان ذلك  
 الاصل بما ورد في الشعر من قوله وما كدت ابيا المنصوب

الفعل وانما



قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ انْتِصَابُهُ بَأَنَّ وَآخِرُهُ إِلَى آخِرِهِ قَالِ الشَّارِحُ  
 خَصَّ أَنْ لَانَهُ مُتَقَوِّمٌ عَلَيْهَا وَفِي فَيَرْفَعُهَا فَلَنْ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَصْلُهَا لَانُ وَأَذَامِنْ أَذٍ  
 وَأَنْ وَلِي نَاصِبُهُ يَقْدِرُ أَنْ يَمَّا وَلَا لَانَ نَاصِبٌ عَنْهُمْ إِلَّا أَنْ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ  
 لِأَنْ لَنْ وَأَذَامِنْ مُتَقَوِّمٌ وَلَوْ وَضَعَ مَوْضِعَهَا مَا ذَكَرُوهُ لَمْ يَسْتَقِيمِ  
 وَأَمَّا كَيْ فَيَنْصِبُهُ بِنَفْسِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا بَدَلِ الْإِنْفِاقِ عَلَى أَنَّهَا نَاصِبَةٌ  
 بِنَفْسِهَا فِي قَوْلِهِمْ لَكِي تَفْعَلْ وَرَغْمَ مَا وَلَا أَنْ كَيْ قَوْلِكَ لَكِي تَفْعَلْ غَرَمًا  
 فِي قَوْلِكَ جِئْتُكَ لِي تَفْعَلْ وَأَنَّهَا فِي الْأَوَّلِ مَصْدَرِيَّةٌ وَفِي الْبَاقِي جَزْفٌ جَزِي  
 وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَشَأْ لَوْ أَنَّهَا جَزْفٌ لَافِي قَوْلِهِمْ كَمَا عَلَى أَجْمَلِ ظَاهِرِهَا  
 يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ أَصْلًا وَلِأَنَّ الْمَعْنَى فِي جِئْتُ لَكِي تَفْعَلْ وَكَيْ تَفْعَلْ وَاجِدٌ  
 قَالَ وَيَنْتَصِبُ بَأَنَّ مُضَمَّرَةٌ بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ إِلَى آخِرِهِ هَذَا  
 مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّ وَالْكُوفِيِّ يُرْسَلُ أَنَّهُ مُنْتَصِبٌ بِنَفْسِ هَذِهِ الْخَمْسَةِ مِنْ  
 غَيْرِ أَضْمَارٍ وَالَّذِي يَجْمَعُ الْبَصَرِيُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا اللَّامَ وَحَتَّى حَرَفِي  
 جَزْفٌ وَمَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا فَوْحٌ أَنْ يَقْدِرَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَسْمَاءُ وَلَا  
 يَقْدِرُ الْفِعْلُ أَشْمًا إِلَّا بِحَرَفٍ مَصْدَرِيٍّ وَحَرَفٍ الْمَصْدَرِيَّ أَنْ وَمَا وَكَيْ عَلَى  
 أَخْلَافٍ وَأَنْ لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ أَنْ أَذْ لَا دُخُولَ لَهَا عَلَى الْفِعْلِ وَلَا مَا لِأَنَّ  
 الْفِعْلَ مَنْصُوبٌ وَهِيَ لَا تَنْصِبُ ظَاهِرَةٌ وَكَيْفَ تَنْصِبُ مُضَمَّرَةٌ  
 وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ كَيْ مَا عِنْدَ زَيْلِيسْتٍ عِنْدَهُ مَصْدَرِيَّةٌ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا  
 مَنْ قَالَ هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ يَقْدِرُ أَنْ يَنْصِبَ بِهَا هُنَا يُوْدِي إِلَى تَغْيِيرِ  
 الْمَعْنَى فَحَتَّى قَالِي وَالنَّكْرُ مَعَ اللَّامِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ سَرَّ جِئْتُ تَطْلَعُ

الشَّمْسُ فَلَوْ قَدَرْتَ هَاهُنَا كَيْ لَفَسَدَ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعٌ تَعْلِيلٌ وَبَعْدَ  
 اللَّامِ يُوْدِي إِلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ بِمَعْنَاهَا مَعَ امْتِنَانٍ غَيْرِهِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ  
 ثَبَتَ أَظْهَارُهُمْ لِأَنَّ مَعَ اللَّامِ قَدْ لَعَلَّ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْمَضْمُونَةُ فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا  
 لِأَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى الْقَوْلِ لِكِرَامَةِ أَضْمَارِ كَيْ لِيَدَّ يُوْدِي إِلَى اجْتِمَاعِ حَرْفَيْنِ  
 بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَنَّهُمْ فَعَلُوا فِي ذَلِكَ مَظْهَرًا فِي قَوْلِكَ جِئْتُ لَكِي مَنِ وَأَذَا  
 لَمْ يَلِدْهُ مَوْضِعٌ مَظْهَرًا فَكَيْفَ يَلِدْهُ مَوْضِعٌ مَقْدَرًا فَكَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ ثَانِيًا أَوَّلَى  
 وَأَمَّا الْوَاوُ وَالْفَا فَالْأَوَّلَى جَزْفٌ فَاعْطِفَ تَعْدَرُ جَمْلًا عَلَى وَجْهِ الْعَطْفِ هَاهُنَا  
 هُنَا الْأَوَّلَى بِحَرْفٍ الْأَوَّلِ أَسْمَاءُ لَا يُعْطِفُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْأَوَّلَى بِحَرْفٍ  
 الْأَوَّلَى ثُمَّ يُقَالُ مَا تَقْدِمُ وَيَسَانُ تَعْدَرُ الْعَطْفِ إِنَّكَ إِذَا أَرَسِي فَكَرْمَكَ نِجَالًا  
 كَانَ الشَّيْءُ مَخَالِفًا لِلأَوَّلِ الْأَوَّلَى أَنْ الْأَوَّلَى أَمْرًا وَالثَّانِي فِي أَجْبَارٍ  
 وَكَيْفَ سَسَقْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْطُوفًا عَلَى الْأَمْرِ فَوْجَبٌ تَقْدِيرُ  
 الْأَوَّلَى بِمَعْنَى لِي كُنْ بِكَ أَكْرَامٌ وَأَذَا قَدْ رَأَى الْأَوَّلَى أَكْرَامًا وَعَطْفٌ فَكَرْمَكَ  
 عَلَيْهِ وَجَبَ تَقْدِيرُهُ بِالْأَسْمِ وَلَا يَقْدِرُ أَشْمًا إِلَّا بِمَا تَقْدِمُ فَتَعْنِي تَعْدَرُ أَنْ  
 وَأَمَّا أَوْفَا مَا أَنْ تَقْدِرُ عَاطِفَةٌ وَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْوَاوِ وَالْفَا وَأَمَّا أَنْ  
 تَقْدِرُ بِمَعْنَى كَيْ فَالْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي اللَّامِ وَحَتَّى وَأَمَّا أَنْ تَقْدِرُ  
 بِمَعْنَى لَا مُنْقَطِعَةٌ وَلَا الْمُنْقَطِعَةُ وَلَا تَقَعُ إِلَّا الْأَسْمُ فَجَزْفٌ جَزْفُ الْمَصْدَرِ  
 عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَذَكَرْنَا الْوَاوُ وَلَمْ يَذْكُرْ شَرْطُهَا وَهِيَ مِثْلُ الْفَا فِي أَنَّهَا لَا يَشَأْ  
 النَّصْبُ بَعْدَهَا إِلَّا أَذَا وَبَعَثَ بَعْدَ أَحَدٍ لِأَشْبَالِ السَّبَبِ كَالْفَا لِأَنَّهَا  
 تَفَارِقُهَا فِي أَنَّ مَعْنَاهَا الْجَمْعِيَّةُ وَمَعْنَى الْفَا السَّبَبِيَّةُ قَالِ وَكُلُّنَا



مَا بَيْنَنَا فَتَحَدَّثْنَا مَعْنِيَانِ إِلَى آخِرِهِمَا جَارٍ عَلَى قِيَاسِ أَخَوَانِهِ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَلِهُ  
عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي وَاسْتَفَى السَّبَبَ فَيَنْتَفِي الْمُسْتَفَى وَهُوَ  
مَعْنَى قَوْلِهِ فَكَفَّ تَحَدَّثْنَا وَالْآخِرُ أَنْ يَفْضُدَ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ الثَّانِي لِمَحْضِ  
عَقِبِ الْأَوَّلِ فَكَانَتْ نَفْيٌ وَقَوْعُهُمَا بِصِفَةِ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي عَقِبَ الْأَوَّلِ  
كَمَا يَقُولُ مَا جَانِي زَيْدٌ وَعَمْرُوهُمَا جَانِي مَا جَانِي ابْنُ صَفِيَّةٍ الْإِجْتِمَاعُ فَجَوَزَ أَنْ  
يَكُونَ أَحَدُهُمَا وَلِذَلِكَ هَهُنَا جَوَزَ أَنْ يَكُونَ الْإِتْيَانُ وَقَعَ دُونَ الْحَدِيثِ  
إِذْ لَمْ يَنْفِ الْأَمْعَاقَةُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَكَانَتْ نَفْيٌ الْأَوَّلِ بِصِفَةِ مُعَاقِبَةِ الثَّانِي  
لَهُ لِأَنَّهُ نَفْيٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي مَسْئَلَةِ الْوَاوِ وَلِذَلِكَ قَرَّرَ سَيُوثِي  
الْمَسْئَلَةَ بِتَقْدِيرِ الْإِتْيَانِ عَلَى سَبِيلِ الْكَلْفِ وَاسْتَفَى الْحَدِيثُ لِيُوضَحَ أَنَّ  
النَّفْيَ لَمْ يَرُدَّ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَمِنْ يَرُدُّ سَيُوثِي أَنْ يَمْدُ لَوْلَى الْكَلَامِ ذَلِكَ فِي  
كُلِّ مَوْضِعٍ وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ التَّمَثِيلَ لِتَعْبِيرِ صُورِهِ لِحَقِّقِ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ  
وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مَوْتَ لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ  
فَقَسَمَهُ النَّارُ لَا أَجَلَةَ الْقِسْمِ هَذَا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّفْيِ  
نَفْيُ الْمُسْرِ عَقِبَ الْمَوْتِ الْمَذْكُورِ كَمَا أَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ الْحَدِيثِ عَقِبَ  
الْإِتْيَانِ وَلَا يَسْتَفْتَمُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ إِذْ لَا يَقْدَرُ مَوْتُ الْوَلَدِ سَبَبًا  
لِلْمُسْرِ حَتَّى يَنْتَفِي لَاسْتَفَانَهُ بَلْ الْأَمْرُ بِالْعَلَسِ وَلَا يَسْتَفْتَمُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى نَفْسِهِ  
سَيُوثِي بِالْكَثَرَةِ إِذْ لَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنْ مَوْتَ ثَلَاثَةً مِنَ الْوَلَدِ لِكُلِّ  
وَاحِدٍ وَقَعَ كَثَرًا وَلَا وَاحِدًا لَكِنْ لَا يَحْصُلُ بَعْدَ الْمُسْرِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنْ مَسْرُ  
النَّارِ لَا يَكُونُ مَعَ مَوْتِ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْوَلَدِ كَمَا أَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ الْحَدِيثِ

لَا يَكُونُ بَعْدَ الْإِتْيَانِ وَاسْتَفَى أَنْ مِنْ صُورِ الْمَسْئَلَةِ أَنْ يَفْعَلَ الْأَوَّلُ كَثِيرًا وَلَا يَفْعَلَ  
الْثَّانِي مِثْلَهَا سَيُوثِي بِهِ لِسُخْرٍ وَيَتَبَيَّنُ الْفِعْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ  
لِأَنَّهُ خَالِفُهُ فِي ذَلِكَ لَا عَلَى أَنْ ذَلِكَ مُلَانٌ لَهُ لِمَا تَبَيَّنَ مِنَ الْمَعْنَى فَلِ  
وَبِمَتَّعَ أَظْهَارَ أَنَّ مَعَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ يَعْنِي الْخَمْسَةَ الْمُنْقَدِمَةَ إِلَّا اللَّامَ وَجْهًا  
فَإِنَّ الْأَظْهَارَ جَامِعًا لِمَا رُفِعَ عَنْهُ لَا وَارِنًا مَعَ لَا فَصَارَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ  
قَسَمَ جَوَزُ فِيهِ الْأَظْهَارَ وَقَسَمَ لَا جَوَزُ فِيهِ الْأَظْهَارَ وَقَسَمَ جَبَّ فِيهِ الْأَظْهَارَ  
وَالْجَائِزُ فِيهِ الْأَظْهَارَ لَمْ يَكُنْ يُعْزَلُ وَلَا الْوَاجِبُ فِيهِ الْأَظْهَارَ لَمْ يَكُنْ مَعَ لَا  
وَالَّذِي لَا جَوَزُ فِيهِ الْأَظْهَارَ الْبَوَاقِي وَإِنَّمَا أَوْجَبُوا الْأَظْهَارَ فِي مِثْلِ ثَلَاثَةِ أَهْمَةٍ  
دَخُولِ حَرْفِ الْجَزْرِ عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ وَلَا يَلِزِمُهُ صِحَّةُ دُخُولِهِ عَلَى الْحَرْفِ  
فِي مِثْلِ مَا وَارِنَ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي بَوَاقِ الْأَسْمِ فَكَانَتْ لَمْ يَدْخُلْ  
الْأَعْلَى أَسْمٍ وَجَارَ مَعَ اللَّامِ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَيَبَيَّنَ لِمَا رُفِعَ إِذَا قُصِدَ  
مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَجَبَّ فِي الْبَوَاقِي الْأَضْمَارُ لِأَنَّ أَمْرَهَا ظَاهِرٌ وَهِيَ كَثِيرَةٌ  
فِي الْأَسْتِعْمَالِ فَحُذِفَتْ تَحْقِيقًا وَمِمَّا جَوَزُ فِيهِ أَظْهَارَ أَنَّ حُرُوفَ الْعَطْفِ  
إِذَا عَطِفَ بِهَا فِعْلٌ عَلَى أَسْمٍ مِثْلُ نَحْبِي خَرُوجَكَ وَتَقُومُ أَيْ وَأَنْ تَقُومُ إِلَّا  
أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ حُرُوفَ الْعَطْفِ الصَّرِيحَةِ فِي الْعَطْفِ هَاهُنَا  
وَسَيَذْكُرُهَا فِي بَعْضِ الْفُصُولِ الَّتِي تَأْتِي بِخُلُوطَةٍ مَعَ هَذِهِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ  
قَالَ صَاحِبُ الدَّيْلِ وَلَيْسَ بِحَيْثُ أَنْ تُصِيبَ الْفِعْلُ فِي هَذِهِ  
الْمَوَاضِعِ بَلْ لِلْعِدُولِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى وَجْهَةٍ مِنَ الْأَعْرَابِ مَسَاعٍ  
قَالَ الشَّارِحُ يَعْنِي الْمَوَاضِعَ مَا بَعْدَ حَتَّى وَآوُ وَالْفَاءِ وَالْوَاوِ



دُونَ اللَّامِ لِأَنَّ اللَّامَ لَا يَكُونُ نَعْدَهَا إِلَّا الْمَنْصُوبَ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهَا  
فِي تَفْصِيلِ الْمَوَاضِعِ وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ الشُّخْرِجِ مِنْ مَعْنَى وَجْهِهِ فَأَضَافَهُ فِ  
مَعْنَى إِلَى وَجْهِهِ وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِهَا مِنْ مَعْنَى وَجْهِهِ بِشَوْنِ مَعْنَى وَعَظَمَ  
جَهَهُ عَلَيْهِ وَالصُّورَةُ فِي الْخَطِّ وَاحِدَةٌ وَالْوَجْهَانِ مُتَقَارِبَانِ وَقَدْ تَمَسَّكَ الْقَوْلُ  
بِأَنَّ الْأَفْعَالَ مَوْضُوعَ أَعْرَافِهَا الْمَعْنَى كَوَضْعِ أَعْرَابِ الْأَسْمَاءِ مِثْلَ مَا أَشَارَ  
بِهِ هَاهُنَا فِي أَنَّ الْمَعْنَى مُخْتَلِفٌ بِأَخْلَافِ الْأَعْرَابِ وَنَحْنُ لَا نَشْكُرُ  
أَنَّكَ إِذَا زَعَمْتَ الْفِعْلَ كَانَ ثُمَّ مَعْنَى نَحْوِ الْفَاءِ إِذَا أَنْصَبْتَ وَكَذَلِكَ  
إِذَا جَرَمْتَ إِلَّا أَنَا نَقُولُ هَذِهِ الْمَعْنَى هِيَ مَعْنَى مَا يَنْضُمُ إِلَى الْأَفْعَالِ  
الْأَتْرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ أَنْتَ تَكْرُمُنِي فَمَعْنَاهُ أَثَبْتُ الْأَكْرَامَ وَإِذَا قُلْتَ لَنْ  
تَكْرُمُنِي فَمَعْنَاهُ نَفَى الْأَكْرَامَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِذَا قُلْتَ لَمْ تَكْرُمُنِي فَمَعْنَاهُ نَفَى  
الْأَكْرَامَ فِي الْمَاضِي هَذِهِ الْمَعْنَى لَيْسَتْ بِمَعْنَى مَعْتَوِرَةٍ عَلَى الْفِعْلِ حَتَّى  
يُجْعَلَ لَهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا فَعَلَ فِي مَعْنَى الْأَسْمِ وَأَمَّا هِيَ بِمَعْنَى  
مَا يَنْضُمُ إِلَى الْفِعْلِ فَإِنْ قُلْتَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ مَعْنَى الْأَسْمَاءِ هِيَ أَنْضَامًا  
يَنْضُمُ إِلَيْهَا الْأَتْرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ قَامَ رَبِّي كَانَ الْمَعْنَى نِسْبَةُ الْقِيَامِ إِلَى  
رَبِّي وَإِذَا قُلْتَ ضَرَبْتُ رَبِّي كَانَ مَعْنَاهُ وَقُوعُ الضَّرْبِ عَلَى رَبِّي وَكَذَلِكَ  
الْحَرْفُ وَقَدْ جُعِلَتْ لِلْأَسْمَاءِ هَذَا الْإِعْتِبَارُ مَعْنَى فَلْيَكُنْ لِلْأَفْعَالِ ذَلِكَ  
فَلْيَكُنْ لِلْبَيْتِ الْمَعْنَى فِي الْأَسْمَاءِ وَشَبَّهَهُ وَذَلِكَ بِحَقْوَمَا أَدْعَى مِنَ  
الْمَعْنَى وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَفْعَالُ فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تَعَرَّبْ لَكُنْ مَا أَنْضَمَ إِلَيْهَا  
بِمَا ذَكَرْنَاهُ يُبَيِّنُ عَنِ الْمَعْنَى فَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّ الْمَعْنَى تَعْتَوِرُ عَلَى الْأَسْمَاءِ

أَنْفُسُهَا وَأَنَّ كَانَتْ تَقُومُ بِمَا يَنْضُمُ إِلَيْهَا وَأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْأَفْعَالِ تَحْجِزُ مَا  
يَنْضُمُ إِلَيْهَا دُونَ أَنْ تَعْتَوِرَ عَلَيْهَا فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ لِلْعَدُولِ بِهِ إِلَى فَيْزِ ذَلِكَ  
مِنْ مَعْنَى وَجْهِهِ مِنَ الْأَعْرَابِ مَسْأَلَةٌ ثُمَّ أَتَى بِهِ وَاحِدًا وَبَيْنَ الْجَمْعِ  
الَّتِي يَكُونُ عِنْدَهَا مَنْصُوبًا وَالْجَمْعُ الَّتِي يَكُونُ بِهَا مَرْفُوعًا فَالْأَمْرُ  
قُلْتُ بَعْدَ حَتَّى حَالِ النَّازِلِ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ثُمَّ قَوْلُهُ فِي تَمَثُّلِهِ فِي النَّصْبِ كَأَنَّكَ  
قُلْتَ كَيْ إِدْخُلَهَا بَرُّهُمْ أَنْ حَتَّى لَا يَنْصَبُ إِلَّا هَذَا الْمَعْنَى وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ  
بَلْ يَنْصَبُ هَذَا الْمَعْنَى وَتَغْيِيرُهُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بِمَجْرَدِ الْغَايَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ كَقَوْلِهِ  
أَسِيرُ حَتَّى تَغْتَبِ الشَّمْسُ وَلَيْسَ هَاهُنَا تَعْلِيلٌ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ مُقْضِيًا بِرَبِّهِ  
مَا بَعْدَ حَتَّى وَيَوْمَ أَنَّهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ لَا يَدَّوْنُ أَنْ يَكُونَ مُقْضِيًا وَأَنَّ التَّغْيِيرَ عَنِ  
الْمُقْضَى وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِيهِمَا لِأَنَّ قَوْلَكَ كُنْتُ سَرْتُ أَمْسَ حَتَّى إِدْخُلَ  
الْمَدِينَةَ لَا يَلِيزُ مِنْهُ تَقْضَى الدُّخُولِ وَلَا الْإِجَارُ عَنْهُ بِالْقَضَى لَوْ قَدْ تَقْضِيًا  
لِأَنَّ الْمَعْنَى الْإِجَارُ بِوُقُوعِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا وَيَكُونُ مُتَعَلِّقًا حَتَّى كَانَ حِينَئِذٍ مَسْرُوبًا  
فَأَنْتَ تَحْجِزُ بِالسَّيْرِ وَبِالدُّخُولِ كَانَ مَسْرُوبًا عِنْدَ السَّيْرِ مُقْضًى فِي الْقَدْرِ لَا  
فِي الْوُقُوعِ ثُمَّ هَذَا الدُّخُولُ الْمَتَرَقُّ تَقَا قَدْ تَقَعَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْوُجُودِ وَقَدْ لَا  
تَقَعَ وَلَا يَتَغَيَّرُ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَلَا التَّغْيِيرُ عَنْهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فَلِذَا لَكَ يَقُولُ  
بَعْدَ وَقُوعِ الدُّخُولِ أَوْ تَعْدِيرِهِ كُنْتُ سَرْتُ أَمْسَ حَتَّى إِدْخُلَ الْبَلَدَ فَتَحْجِزُ الْمَعْنَى  
فِي هَذَا الْإِجَارُ عَلَى كَلَا الْقَدْرِ بَرُّ وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَا تَعْرِضُ لَهُ فِي أَثَبَاتٍ وَقُوعِ  
الدُّخُولِ وَلَا تَغْيِيرِهِ وَأَمَّا هُوَ تَحْجِزُ عَنْ دُخُولِ كَانَ مَسْرُوبًا وَلَا يَخْتَلِفُ بِوُقُوعِ  
الدُّخُولِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا بِاسْتِقَابِهِ فَهَذَا الْمَعْنَى أَنَّ هُمَا مَوْضِعُ النَّصْبِ



ورتفع إذا كان الدخول يوجد في الحال يعني أن الرفع يجب إذا قصد  
 التعبير عن وقوع الدخول حالاً فقد يكون الحال محققة وقد يكون مقدرة  
 كما تقدم في الاستقبال في كلامه فمثال الحال تحقيقاً أن يكون قد سر  
 وانت داخل فتقول سررت حتى أدخل البلد معبراً عن الدخول الحاصل  
 حالاً تحقيقاً ومثال الحال تقديرًا أن يكون السبب والدخول قد وقع  
 جميعاً وقصدت إلى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود ألا أنك  
 قصدت حكاية الحال وقت وجوده فتقول سررت أمس حتى أدخل  
 المدينة فيكون مجبراً عن سير حصل عنه دخول في الوجود حاكياً  
 للحال وهذا يثبت لك أن قوله في النصب أو متفصيلاً وقصدت التعبير  
 عنه وحب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع الثاني وما بعد حتى  
 في وجه الرفع محبته حصولاً وحب أن يكون مسبباً عما قلنا ولم تذكر  
 السببية هاهنا لما كان الكلام جملتين فكأنهم قصدوا إلى قوة الربط  
 بينهما بمعنى السببية وفي الأول لم يلمسوها للربط الحاصل بالجزء  
 وذلك أن حتى في الوجه الأول جاز وجزور وهو خير مما قبله وفي  
 الوجه الثاني جملة مستقلة وليس جملتها فلا يلزم من التزام السببية  
 في الجملتين لفقوى الربط التزام السببية فهما الربط مقوى فيه بأجن شيه  
 وأما نصبوا في موضع النصب المذكور لأنه أملك فيه تقديرًا للنصيب  
 ألا ترى أن الفعل مستقبل وأن تقديرًا أن وقوعه متحقق لأنها للاستقبال  
 فصحت تقديرها بخلاف موضع الرفع فإنه للحال وتقدر أن مع الحال

غير مستعمل في الكلام

في وجه الرفع محبته حصولاً

متافض لأنها للاستقبال فلا تجامع الحال فلذلك جاء النصب في  
 مواضع الاستقبال وفات في مواضع الحال ومثل صاحب الكتاب  
 في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال لدخول أجنه وفي الرفع بما يتحقق  
 فيه الحال كاشفاً الرجاء عند المرض فإنه لو قدر مستقبلًا فستد المعنى من  
 جهوا أن استفا الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ولا يحصل ذلك حتى يكون  
 استفا الرجاء حاصلًا وإذا كان الرجاء حاصلًا وحب الرفع وكذلك سررت  
 الأبل حتى يحى البعير بطنه لو قدر منصوباً لم يستقم لأن الغرض من ذكر  
 جبر البعير بطنه زيادته الارتواء ولا يحصل ذلك إلا أن يكون حاصلًا فلذلك  
 وحب الرفع ومثل الآية في الرفع والنصب فأما النصب فعلى أن  
 الأخبار بالزوال ونقول أن مترقباً عند الزوال وليس فيه أخبار  
 بوقوع قول وأن كان الوقوع قد ثبت بأمر آخر وأما قرأه الرفع  
 فعلى أن الأخبار بالزوال وبالبقول الحاصل في الوجود على حكاية  
 الحال مسبباً عن الزوال ثم قال كان سيرى حتى أدخلها بالنصب  
 ليس إلا هذا إذا جعلت كان ناقصة وآلية أشارت وأما كان كذلك من  
 جهة أنها تحتاج إلى خبر وليس ما يصلح خبراً إلا قولك حتى أدخلها ولا  
 يصح أن يكون خبراً إلا في تقدير الجازا المجرور وإذا كان كذلك وجب النصب  
 فتعبر لذلك ولو رفعت لم يكن لأن خبراً لأن حتى أدخلها حينئذ حمله  
 مستفله بالأخبار عنها ولا يصلح أن يكون خبراً لكان خبراً لفقدان  
 الضمير العائد لفصل حتى بين الأسم وما وقع خبراً عنها فإن زدت أمس

في



وعطفه بكان تعني جعله خبرا او قلت سيرامتها وجعلته انصا خبرا او اردت  
 كان النامة جازا الوجهان لانك لم تضطرها هنا الى خبر حتى يجب النصب  
 فلذلك جازا الوجهان ونقول اسرت حتى ادخلها بالنصب ليس الا  
 لان الرفع فاسد الانزى انه لا بد ان يكون مسببا عن الاول محققا وليت  
 يستقيم ان يكون المسبب محققا ثانيا والسبب مشكوك مشكول عن  
 وقوعه فلذلك لم يحز الا بالنصب ونقول انهم سار حتى دخلها  
 بالنصب والرفع لان السير هاهنا متحقق وانما المشكول عنه صلاحه  
 وبحوز ان يحقق مسبب السير والسير ويجعل صلاحه يسأل عنه  
 فلذلك جازا الرفع ههنا دون التي قلها قال وقرى قوله  
 تعالى يقالونهم او يسئلون الى اخره بالنصب النصب على اصدار ان  
 ظاهر الرفع على الاشتراك بين يسئلون ويقالونهم على معنى الشريك  
 بينهما في عامل واحد حتى كان عطف جزا على جز او على الابتداء  
 يعنى بقوله او على الاستدراك على الاستيناف بحمله معربة عن اب  
 نفسيها غير مشترك منها وبين ما قبلها في عامل واحد ومنها بقوله او هم  
 يسئلون لظهر هذا الفرق بين هذا التقدير الذي قبله اذا جملة الاسمية  
 لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار الاستقلال ومثال  
 التقدير الاول في غير الجملة الفعلية كقولك ان زيدا قائم وعمر  
 منطلق عطفت عمر اعلى زيد على الشريك معه في عامل واحد ولم يجعله  
 مستقلا ومثال التقدير الثاني ان زيدا قائم وعمر ومنطلق عطفت



وعمر ومنطلق على انه جملة مستقلة لا باعتبار شريك في عامل  
 وقوله هو فانلى او افندى منه وان شئت ابتدائه على معنى اوانا  
 افندى ولم يذكر الرفع الا بقدر واحد وهو الثاني لان تقدير الاول  
 متعذر لانه عطفت باعتبار شريك في اعراب وليس هاهنا قبل  
 او افندى ما يصلح ان يكون افندى مشتركا معه في اعراب لان الفعل  
 لا يشترك بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق الا التقدير الثاني  
 وهو الاستيناف ومثلا بابا انصا ليتضح واستشهد بقول امرى القيس  
 وقال في الرفع وحقان وهذا الوجهان في الرفع مثلها في قوله او هم  
 يسئلون سوا التقديم فعل مضارع مرفوع بفتح الشريك معه واصله  
 استينافه فاستقام تقدير الوجهين وبحوز في قوله تعالى ولا يلبسوا  
 الحق بالباطل وتكتموا الحق ان يكون تكتموا منصوبا وبحوز ما  
 ظاهر ان ما بالنصب فعلى الجمعية على ما تقدم واما الجزم فعلى  
 الاشتراك بين الفعلين في الجزم ولا يستقيم ان يقال هو عطفت  
 جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها اما الشريك فغير مستقيم  
 لان الرفع للفاعل الاول غير الرفع للفاعل الثاني فكيف يستقيم  
 الشريك والعامل متعدد مختلف ولا يستقيم ان يكون منقطعة لانه  
 لا وجه للجزم حينئذ فلم يبق الا العطف المذكور ثم مثل البيت الذي يبعد  
 تقدير الجمعية ليتضح وجه العطف جزما قال ونقول زرنى  
 وارورك بالنصب على معنى الجمعية ولذلك نشره بقوله تعني لجمع



بالنصب وهو غلط لأن المعنى على أنه نعت مدلول زُرني وارزك ولا يستقيم  
نفسهما مع النصب لأن من أحدهما أنها مستقلة ولا يكون جملة إلا  
مع الجزم لا مع النصب والآخرا معنَى قولك زُرني وارزك لاجتماع  
الزائران وليس معناه لتجتمع الزائران فصح أن يكون الأول تفسيراً دون الثاني  
وأيضاً فإن النصب مُفسد للمعنى من جهة أخرى وهو أنه يصير تغليباً  
للأول وهو هو فكأنه علل الشيء بنفسه فكأنه قال لتجتمع الزائران  
ونكان مثل قولك خربت لاضرته وهو فاسد ومثل النصب بما لا  
يستقيم معه سواء لأن الجزم والرفع في البيت غير مستقيم أمّا  
الجزم فقد ذكره وأما الرفع فيدل على الاستنباط والغرض  
الاجتماع بدليل قوله فإن اندى لصوت ان نادى داعيان ولا ينض  
هذا المعنى إلا بالنصب ثم قال — وبالرفع يعني في المثال لا  
في البيت لأن الرفع مُضعف معناه ثم مثل الرفع بما لا يستقيم  
معه سواء وهو في قوله دعني ولا أعود لنغذّر النصب واجمع على العطف  
أما النصب فمفسد لأنه يصير المعنى لصنع تركك لي وتركي لما ينهاني  
عنه وقد علم أن طلبه لتركه أي ما هو أحوال بقرينه إليه تاديه فيقوت  
مقصود طالب الأدب والغرض من هذا الكلام لمن ادّعى حصول مقصود  
مؤدبه ولا يحصل مقصوده إلا بترك العود في المستقبل ولا يستقيم  
الجزم لأنه أن جزم عطفاً كان فاسداً على ما ذكرناه وإن جزم بلا على  
أنها للنهي ويكون جملة هيته معطووه على جملة أمرية وهي قولك

دعني فكأنه قال دعني ثم شرع في جملة أخرى هي بالنفس عن العود وكان  
فاسداً أيضاً من جهة المعنى لأنه لا ينهض الموجب لترك الماذهب إلا  
بالجزم عن نفي العود لاسي بالنفس عن العود ولذلك لم يكن من  
النهي وبين العود تناقض إلا يرى أنك تقول إنما انتهى نفسي عن كذا في  
كل وقت ثم أفعله ولو قلت أما لا أفعل كذا ثم أفعله كان  
تناقضاً والغرض بقى وقوع العود في المستقبل وهذا لا يحصل إلا بالخبر  
وقوله فإن اردت الأمر أدخلت اللام بزيادته لا يستقيم الجمع  
بينه وبين زُرني في الأعراب لأن زُرني لا أعراب لها عند البصيرين  
وارزك معرب فكيف تشرك بين سببين في الأعراب وهو مستف  
عن الأصل هذا تناقض فإن قيل أجمعه مشركاً على الموضع كما تقول  
حاشي هذا وزد وشرك بين الأشرف في الأعراب وإن كان الأعراب  
مستقيماً عن الأول فهو غير مستقيم لأن من أحدهما من قال زُرني معرب  
فهو معرب لفظاً لا بعدراً والآخر هو أن الشريك باعتبار الموضع إنما  
يكون فيما ثبت له ذلك الأعراب في الأصل ومنعه مانع عارض  
كما في الأسماء وأما فعل الآمن فلا أعراب له البتة لا أضلاً ولا فرعاً فلا  
يستقيم بعدراً الأعراب فيه واستشهد بقول كعب الغنوي وذكر  
النصب بالواو في هذا البيت وإن لم يكن في الحقيقة فيما هو فيه  
لأن الكلام في الواو اجمع وهذه ليست الواو اجمع وإنما هي الواو العطف  
لمشاركتها لها في اللفظ والمعنى الأصلي ولا يستقيم أن يكون هنا



واو اجمع لان تلك اتما نصيب بعد الاشياء الستة على معنى الجمعيه وليس لها  
هنا منها سوى التي ولو قد راجع هاتين المنفيتين وما بينهما بعد ها لكان  
فاسدا لان قوله ليس بافعي ونصب اذا جعلتها ناصبه بعد هذا النفي كان  
المعنى نفي النفع ونفي الغضب فيفسد المعنى اذا الغرض ان الذي  
غضب منه صاحبه لا يقول له هكذا عكسه وكذا اذا جعلته في شيئا  
وما انا للشيء اولى الى ذلك ايضا وفساد اخر وهو ما ذكر من قبل وهو  
قوله بقولك وشرطه التقديم على واو اجمع فلم يبق الا ان يكون واو  
العطف ويكون عاطفه لبعض على قوله للشيء واذا عطف الفعل على  
الاسم وجب تقديره بتاويل الاسم ولا يبعد الا ان على ما تقدم فيكون  
المعنى وما انا للشيء ولعصب صاحبي بقول ويجتاح في استقامه  
المعنى الى تقدير مضاف محذوف اي يقول الشيء لان الغضب لا يقال  
فيه يقول والعذر والعصب صاحبي بقول محذوف المضاف لما  
كان معلوما والرفع اظهر من وجهين احدهما ان عطف الفعل على اسم غير  
مصدق ضعيف والاخر انه لا يقدر بلزم فيه بخلاف النصيب لانه عمله  
معطوفه على ليس بافعي داخله في حكم الصلة ولذلك اجتمع فيها  
الضمير يرجع الى الذي وصلها بجملة من احدهما منفييه والاخرى  
مثليه ولا بعد في ذلك مثل الرفع مما يتعد رفيه النصيب وهو قوله  
ونفى وان كانت ايضا عاطفه بعد ما يتوهم العطف بها وهو قوله  
ليس لانه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى اذ اللام في ليس للتعليل

ما تقدم وهو قوله انا خلقناكم الى قوله لنسب في المقدم سبب للنسب فلو جعل  
ونفى معطوفا عليه لكان اخلاما مع الدير في سببته انا خلقناكم  
وليس ما ذكر من قوله انا خلقناكم الى اخره سببا في الاقرار في الارحام  
ما بسا فضعف النصيب ثم اسفل الى ذكر الفا الناصبه في جواب  
الاشياء فقال ما بسا فتحدسا النصيب واضح على المعنى المتقدم وكوز  
الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما احدهما ان يكون عطفا للجديث  
على الايتان مشركا بسنه وسنه في النفي مرفوعا بما ارتفع كما تقدم  
مثله ومثله بقوله ولا يؤذن لهم فيعذرون لان الظاهر منه ذلك اذ  
المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهر قوله لا يعتذروا اليوم لانه نفي  
الاذن لهم والاعتذار فلا يقوى اثبات العذر منهم بعد ذلك لانه في  
المعنى مخالفة وجوز ان يكون مستانفا فكون انهم يعتذرون  
ويكون ذلك في موقف اخر لان المواضع متعدده ويدل عليه  
قوله ثم لم يدر نفهم الا ان والواو امثال ذلك ولكنه ضعيف  
والأولى ان يحمل عليه في هذا الموضع لسبب انه بعد قوله ولا يؤذن  
لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر والثاني ان يكون  
جملة مستانفه بنفسيها فرفعها على غير الشريك والجملة الأولى منفييه  
والثاني بسنه ويكون المعنى على خلاف ما تقدم لان فيما تقدم نفي  
الايتان والجديث وفي هذه نفي الايتان واثبت الجديث ثم مثله بما  
لا يستقيم معه الا الاستقلال بنفسه والآيات حتى ثبت



كُونَ الْجُمْلَةُ الْأُولَى مُقْتَضِيَةً وَالثَّانِيَةُ مُشَبَّهَةٌ وَإِنْ خَالَفَ الْقَبِيلُ فِي الْمَعْنَى  
وَهُوَ قَوْلُهُ مَا بَانَ مَا نَتَّحِيلُ امْرَأًا إِذَا لَا شَكَّ مِنْ قَبْلِ لَمْ ذَلِكَ أَنْ  
قَوْلُهُ أَنْتَ تَحْتَمِلُ امْرَأَةً شَبَّخَافَ مَا بَعْدَ مَا فَاتَهُ يَحْتَمِلُ فَمَثَلُ أَحَدِ الْأَجْمَالِ لِمَا لَا  
يَحْتَمِلُ سِوَاهُ لِيُوضَحَ ثُمَّ سَلَّ يَقُولُ الْغَبْرِيُّ مَا غَرَّانَا فِي الرِّفْعِ أَيْضًا وَهُوَ أَيْضًا  
لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الرِّفْعَ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنْ لَا تَلْقَى لَمْ يَأْتِ بِقَيْنِ فَجَزَّوْهُ  
خِلَافَ مَا أَتَى لَا تَقَا الْبَقَيْنِ عَمَّا أَتَى وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الرِّفْعُ  
لِأَنَّهُ لَوْ خَرَّمَ لَخَلَّ مَعَ الْأَيَّانِ فِي النَّفْيِ مُقْتَضِي الْمَعْنَى إِذَا الْمَعْنَى أَتِيَانَهُ وَلَوْ  
نَصَبَ لَنَصَبَ عَلَى الْجَمْعِ وَحَبَّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُعْيَا مَعَهُ فَإِنْ قُلْتَ  
لَا يَسْتَقِيمُ النَّصَبُ عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي لِلْفَاءِ وَهَذَا لَا يَكُونُ عَقْدًا  
هَذَا لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا أَمَّا لَا يَجْتَمِعَانِ فَلَا يَفْسُدُ الْمَعْنَى  
أَيْضًا لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَى أَنْ الْأَوَّلَ لَا يَكُونُ عَقْدًا الثَّانِي حَتَّى كَانَهُ  
وَصَفَّ لَهُ وَأَمَّا لَوْ قُدِّرَتْ نَفْيُ الثَّانِي عَلَى يَقْدَرِ حُصُولِ الْأَوَّلِ فَشَكَدَ  
الْمَعْنَى فِيهِمَا جَمِيعًا إِذَا الْمَعْنَى نَفْيُ الْأَوَّلِ وَأَشَارَتِ الثَّانِي وَهَذَا عِلْسُهُ ثُمَّ مَثَلُ  
نَقُولُهُ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَّانَ فِي الرِّفْعِ وَظَاهِرُهُ أَيْضًا الرِّفْعُ لِأَنَّهُ  
إِذَا دَانَ السُّطُوحَ حَاصِلُهَا عَلَى سَنَلِ الْحَوَرِ لَمَّا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ أَحْوَالِهَا وَلَمْ يَقْصِدْ  
أَنْ يَدْخُلَ النَّفْيُ الْأَعْلَى السُّوَالِ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ الرِّفْعُ وَإِنْ كَانَ  
النَّصَبُ وَالْجَزْمُ غَيْرَ مُشْعِرٍ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيُتَوَبَّهُ لَمْ يَجْعَلِ  
الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلْآخِرِ وَلَكِنْ جَعَلَهُ يُنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَجْعَلِ  
الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلْآخِرِ نَفْيُ النَّصَبِ وَقَوْلُهُ جَعَلَهُ مِمَّا سَطِقَ عَلَى كُلِّ حَالٍ

نَفْيُ الْجَزْمِ لِأَنَّهُ مُقْتَضِي إِلَى الْأَسْتِنَافِ وَقَوْلُهُ وَدَلَّوْنَاهُ بِمُتَّحِدَةٍ بِجَوْرِ  
النَّصَبِ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ وَبِجَوْرِ الرِّفْعِ عَلَى وَجْهِينِ أَحَدُهُمَا الْأَسْتِرَاكُ  
وَالْآخَرُ الْأَسْتِنَافُ وَقَالَ ——— أَنْ أَحْتَرِ الْبَيْتَ بِالرِّفْعِ وَالنَّصَبِ  
أَمَّا النَّصَبُ فَطَاهِرٌ عَطْفًا عَلَى لِسْفِهَا وَرَكُونُ الْجُمْلَةِ وَاحِدَةً وَهَذَا  
وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَاقِبَةُ فَالْجَوَابُ وَلَكِنَّهَا فَالْعَطْفُ فَوَحَهُ مَحْبِيَّةً بِهَا  
كَوَجْهِ مَحْبِيَّةٍ بِوَاوٍ الْعَطْفُ فِي وََاوٍ الْجَمْعِ قَالَ ——— الشَّارِحُ أَخْبَرَ  
أَنْ هَذَا الْمَذْمُومُ يَعْالِجُ الْعِلْمَ لِسْفِهَا الشَّارِحُ فَخَبَّرَ عَنْ جَالٍ مِنْ صِفَةِ  
نَقْلِهِ الْعَقْلَ أَنَّهُ هَذِهِ الصِّفَةُ فَالتَّغْلِيلُ بِاللِّقَاحِ وَالنَّجَاحُ هُوَ مَنْ  
حَقَّ الْمَجُولَانَهُ أَخْبَرَانَهُ تَفْعَلُ هَذَا هَذَا الْغَرَضُ وَالْجُمْلَةُ وَاحِدَةٌ وَإِذَا  
وَمَعَ فَشَدَّ الْمَعْنَى ظَاهِرًا إِذَا لَيْسَ لِلرِّفْعِ الْأَوْحَافُ أَمَّا الْعَطْفُ وَأَمَّا  
الْأَسْتِنَافُ فَإِذَا عَطْفٌ عَلَى تَعَالِجٍ صَارَ مُجَبَّرًا بِالْعِلَاجِ وَالنَّجَاحِ  
فَنَصِيرَ اسْوَالًا مِنَ الْمَعَالِجِ وَإِذَا كَانَ قَدِيمًا مَعَالِجًا يَقْصِدُ إِلَى  
اللِّقَاحِ قَدِيمًا مِنْ خَبَرٍ بِالسَّاحِجِ بِمَعْنَى هَذِهِ الْمَعَالِجَةُ أَوَّلًا وَكَذَلِكَ  
الْأَسْتِنَافُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْبَرًا بِهِ فَيَفْسُدُ الْمَعْنَى بِكَانِ النَّصَبِ  
هُوَ الْوَجْهُ وَوَجْهُ الرِّفْعِ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى فَقْدِ الْهَنْ هَذَا الْمَعَالِجُ وَهُوَ بَاتٍ  
مُسْتَعْمَلٌ بِقَصْدِ الْمَذْكُورِ فِيهِ إِلَى ضِدِّ مَا هُوَ مَوْضُوعٌ لَهُ بِالْإِصْكَالَةِ  
فَقَوْلُهُ قَدْ لَمْ يَظْهَرَ مِنْهُ فَعَلٌ مِنَ السَّرِّ يَعَافِلُ مَا هَذَا إِلَّا فَعَلَ الْعُقْلَ وَعَلَى  
ذَلِكَ حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ أَنْتَ لَا تَكُنِ الْحَكِيمُ الرَّشِيدُ وَالْعَزِيزُ الْكَرِيمُ وَشَبَّهَ  
فَيَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى هَذَا الْقَدِيرُ يَزِدُّونَ عِزَّهُ وَقَوْلُهُ إِنْ بَاتَتْ تَنْتَنِي تَمَّ مَحْدَثِي



فان شئت لم تشو هذه الفصول الا لبيان وجوه عن النصب في حي وواو  
الجمع وفا الجواب واو ولكنه لما جرد ذكر الواو والفا اللتين للعطف  
ذكر شئت لانهما مثلها فاذا نصب فاعطف على ما قبلها وان رفعت  
فعلى الاستئناف كما ذكر في واو العطف وفا العطف على ما تقدم  
وقوله وخبر الخليل في شعر عروة العذري فان نصب فعلى العطف  
على اراها وان رفع فعلى الاستئناف كما تقدم ونما جاعنا عطفنا  
قول ابي الحمام التعليل على ان العطف على يجوز غير مستقيم اذ  
غرضه ان يفي الجوز ويثبت القصد ليحصل المدح واذا اشرك بينه  
وبين الجوز دخل في البقي فصير اسما للجوز وما قبل للعدل ولا يحصل  
مدح بل ينافي فوجب ان يحمل على انه مستأنف لكونه مسافيا لكون  
الجوز متشعبا والقصد مسافيا فيحصل المقصود ويرفع الساقض ومثله قوله  
عليه الجوز ونشغله كذا ولذا اكنايه عما تناقض الجوز فلا يستقيم  
ان يكون مشتركا بينه وبين من يجوز لبيان القصد المعنى ويحصل الساقض  
واذا حصل مستأنفا حصل الجوز مستأنفا وصنده مستأنفا فيستقيم  
المعنى ونزول التناقض وذكر في هذا الفصل الواو والفا جميعا مع  
وان كان قد تقدم ذكرهما في الوتران ذكرهم كان لأجلهما  
وقدمهم لأن الفصل لاجلها المحذور قال صاحب الكتاب  
تعمل فيه حروف واسما الى اخره قال السارح فالجوز  
لم ولما ولا في النفي وان في الجزا واذا ما على المحذور وهي عند بعضهم

من الاسماء المحشبه الشرط مما كثر ما في اذا الطرفيه ضمت اليها ما  
وليس بالفتوى لغوات معنى الطرف فيها اذ معناها الطرفيه لما معنى  
ومعنى الشرط ما مستقل في الشرط والجزا جميعا فكيف يكون  
الطرف الواحد بالنسبة الى فعل واحد ماضيا مستقبلا هاتما لا  
يستقيم ونمايه ما تقدرونه انه لا يبعد ان يزدحرف مع غير بعض  
المعنى مثل دخوله كما في قولك لم يخرج وان لم يخرج وانما الاسماء  
تقدم ذكر جميعها في صنف المبني لاستقامته معنى الشرط ذكرت معا  
اي وان لم يكن مستقيا على ما تقدم وهي من وما وهما وحكما واي وان  
وكيفما في قول بعض النحويين واذا واذا ما في لغة ضعيفه وهذه  
الاسماء العامل فيها شرطها على الصحيح وقيل حواها وليس بشئ لجواز ان رجل  
بعد نصب فاني اكرمه فهذا ليس لجواب يصح عمله في اسم الشرط  
فوجب ان يكون العامل الشرط ولا يرد على هذا الا ان الاسم عامل  
في الفعل فكيف يكون الفعل عاملا لا يقول على كل واحد  
منهما من جهة وليس عملهما من جهة واحدة والممتنع ان يكون من  
جهة واحدة كما في قولك يوم القاتل حسن فانه لا يستقيم ان  
يكون العامل في يوم القاتل لانه معمول ليوم من الوجه الذي يعمل فيه  
لو قدر بخلاف ما نحن فيه فان الفعل يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه  
واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط فالوجه الذي  
يعمل به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه فثبت ان العامل في اسم الشرط



الفعل الواقع بعده إذا كان متعلقا فان وقع الفعل الذي بعده غير واقع  
عليه كان الشرط مبتدأ وما بعده خبره وان دخل على اسم الشرط حرف  
جر واسم مضاف كان في موضع خفض ويكون الاسم الذي قبله  
مفعول الفعل ان كان واقعا عليه او مبتدأ ان كان غير واقع كقولك  
ممررا ممررا وفلام من تضرب اضربه وفلام من يخرج اخرج معه  
قوله ومحرم بان مضمرا الي اخيره قال السارح لان  
هذه الاشياء الخمسة منضمته معنى الطلب والطلب لا يكون  
الا لغرض فقد تضمنت في المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر  
المسبب علم انها هي السبب وهذا معنى الشرط والجزء الذي قال  
الخليل ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان نظر الى المعنى المذكور وهذا  
بخلاف الخبر فان الجزم لا يلزم ان يكون لغرض اخر خارج عنه بخلاف  
الطلب فانه لا يكون الا لغرض اخر خارج عنه والا كان عينا ومن  
ثم لم نقل اكزمتي زيد فاكزمته ولذلك امتنع الجزم بعد النفي  
فلم نقل ما ناسا به تجهل امرنا لا للتعليل الذي ذكره في الفصل  
الذي يأتي قوله وما فيه معنى الامر والنهي كذلك لان الجزم  
انما كان ان تضمنها معنى الطلب فلا فرق بين ان يكون بصيغته  
الامر وغيره للحصول المعنى المضمّن قوله وحق المضمّن ان يكون  
من جنس المظهر يعني ان الشرط المفدّر انما يكون من جنس الفعل  
المصرّح به في الاثبات والنفي والغرض مسئلة لاندن من الاشياء

ياكلك فاما اذا قد زنا فعل الشرط من جنس المظهر وحب ان يكون نفي  
فكون التقدير انك لا تدن منه ياكلك لان الاول نفي واذا قد ركد لك  
فسد المعنى اذا سفا الدنو ليس سببا للاكل في العادة قال  
صاحب الكتاب ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم نقل ما ناسا  
بجدشا وهذا الكلام غير مستقيم لانه لم يمتنع الاضمار في النفي  
لما ذكره من تعدد تقدير النفي في المسئلة التي مضى من قولك ما بينا  
بجدشا فانه لو كان كذلك لجاز ما ناسا تجهل امرنا بالصحة بقدر  
النفي وان كان الجواب بعد النفي متمعا لامتناع لاندن من الاشياء  
ياكلك لتعدد تقدير النفي في المسئلة وليس امتناع التقدير في  
المسئلة نفس المعنى فيها بذلك التقدير الذي يمنع اصل الباب مع استقامه  
المعنى فوجب التعليل بما ذكرنا من فوات معنى الطلب من النفي  
لانه خير محض وكان كالات وقد تقدم الكلام بالنصب  
على النصب بالغا عقيب واخر ايه مجرى الطلب وقد اجاز الكسائي  
لاندن من الاشياء ما كلك وشبهه ووجته انه تقدير الاثبات بطرا  
الي قوة المعنى محمل القرينة المعنوية جاكه على القرينة اللفظية فحور  
الجزم على معنى ان الدنو سبب لانقيه واذا ثبت ذلك في لغة العرب  
ولا بعد فيه قوله وان لم يقصد الجزم يعني بعد هذه الاشياء الخمسة  
لان وزانها في المجرور وزان المنصوب بعد حتى واخواته فكان خائرا  
ان تعدل به الى جهة اخرى من الاعراب وتلك الجهة الرفع على الصفة ان



كان قبله ما يصلح وصفه او على احوال ان كان كذلك او على الاستئناف  
وقد قدرنا الكلام وقد قدرنا اشارة منها ومثل بقوله فثبت لي من ذلك  
وليما ترتب بهذا يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على الصفة والاستئناف  
وبقوله ثم ذرهم في خصوصهم بلعون فهذا ظاهر في احوال لان المعنى ذرهم  
في هذه احوال التي هم عليها ولا يبعد ان يكون استنساها اخبارا بلعهم  
على جهة الاستئناف ومثل في القطع بقوله لا يذهب في تغلب عليه  
وهو ما لا يجوز فيه الا الرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى فانك  
ان لا يذهب تغلب عليه وهو عكس المعنى نصير مثل لا تدن من الاسد باكله  
والرفع على احوال غير مستقيم اذ يصير المعنى لا يذهب به في حال  
كونك مغلوبا عليه والغرض احب ان الغلبة بعد الذهاب لا التهي  
عن الذهاب في حال الغلبة فان قلت اجعله جازا لا مقداره فهو ايضا  
ضعيف من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذ ذهبت واذا  
جعلت حالا لا كانت هي عن الذهاب في حال كونك مقدرا غلبتك  
وهما معنيان مختلفان وقوله ثم يدعوك ايضا الوجه الرفع على القطع  
لان المراد بذكر دعوك تعليل الامن بالقام فلا يحسن جعله مجزوما  
ليلا يعلل المعنى اذ يصير القسام سببا للدعاء وهو عكس المعنى  
فلا يستقيم ان يكون خالا لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فيقتض  
القطع ليحصل المعنى المراد ومنه يثبت الكائن ارسونا وهاهنا والكلام  
فيه كالكلام في ثم يدعوك اذ الغرض تعليل الامن بالارشاد بالمراد

للجزم لا يحسن جزمه ولا جعله جازا كما تقدم وقوله ذره بقول  
ذاك ومرة تخبرها بجوز الامران و احوال اظهر في ذره بقول ذاك  
اذ المعنى ذره على هذه احواله والقطع اظهر في مرة تخبرها لان  
المعنى لا تقوى اذ كان المقدار مرة حافرا لها الا على ما قبل التقدير  
والجزم في هذا المثالين ظاهر وقول لا يخطئ كذا على  
حرف كثر غير منهما ان يجوز فيه الجزم على ان يكون جازا لا مقداره كما  
في مرة يحفرها وقوله فاضرب لم طرعا في البحر يثبت الاحاف  
درجا بجوز ان يكون مجزوما على الجواب وعلى ان يكون لازما فيه  
وجوز ان يكون مجزوما على احوال من الصبر في ضرب وعلى  
الاستئناف قوله ويقول ان ابني تسلي اعطيك لان  
الفعل المتوسط لم يدخل عليه جازم ولا ناصب اذ ليس شرطا ولا جزا  
بل واقع موقع احوال فيجوز رفعه فان كان الفعل صالحا بدله بما  
قله او صالحا ان يدل منه ما بعده صحح جزم الجميع فمثال الاول ما  
ذكره من قوله متى تايا لمم كن فلو لا ان الامام نوع من  
الانسان فصح ابداله منه لم بجزم الجزم ومثال الثاني قوله  
ان ابني احسن لك اعطيك دينارا فلو لا اعطا الذي نوع من الاحسان  
لم يصح الجزم فهما قال ويقول ان ابني اتك فاجدتك بالجزم  
الي اخره ذكر في هذا الفصل ما وقع بعد حرف العطف مجزوما على  
العطف ومقطوعا جازما على ما ذكر في المنصوب حيث ذكر بعد تلك



الأفعال المنصوبة حروف العطف فذلك فعلها هنا فنجوز هنا بما  
 جازم فإن حُرِّمَتْ في هذه المسئلة بفعل العطف وإن قطعت فعلى الاستدلال  
 وإذا استأنفت الجملة كان ذلك في تقديرها وجهان أحدهما أن  
 تحلها مشتركة بينهما وبين الآيات في المسببة كما في الجزوم إلا أنك انت  
 بإحدى المسمين بالفعل الصريح مجزئة وإن انت في الثاني بما هو مقصود  
 به الجملة المستقلة لا للعطف على مجرد الفعل وكان مثل قولك  
 إن أتني كرمك وما أسى إليك والثاني أن يجعله مقطوعا عن  
 المسببة وإنما أبيت به مخبرا وقوعه بعد الانان على معنى العطف  
 لا على معنى أنه مسبب بهذا وجهان مستفهما فاحرهما فيما اتى  
 مثله قال وكذلك الواو وثم يعنى في جواز الرفع والجرم  
 ثم مثل بقوله من يصل الله فلا هادي له ويذرم وقد قرى حزا ورفعا  
 والجرم على موضع فلا هادي له وبصح العطف على الموضع إذا قصد  
 كما يصح على اللفظ فيكون الشريك بينهما في المسببة ومن قرأ وذرهم  
 بالرفع كان على وجهين أحدهما أن يقصد إلى عطف الجملة بما هي  
 جملة لا باعتبار عطف مجرد الفعل على موضع الجرم المتقدم فعلى ذلك  
 يكونان أيضا مشتركين في السببية ويجوز أن يكونا أيضا بوقوع  
 ذلك لا على الشريك بينه وبين ما قبله كما ذكر في الفا قول  
 وسأل سبيوته الخليل عن قوله فاصدقوا كن واجابة مثل ما سأله  
 عنه وقصد إلى شبيهه مثله على أن موضع الأول جزم فعطفت

230  
 الثاني على الموضع كما في قوله فلا هادي له ويذرم وهذا شايغ  
 فيصح ثم مثله بما هو أبعد منه في المقدرو هو قوله ولا سائق شيئا  
 والفرق بينهما هو أن الأول محقق موضع الجرم فيه لا تك لو جعلت  
 موضع فاصدق فعلا لكان الجزوم والثاني غير محقق فيه موضع  
 الجرم وهو قوله الست مدرك ما مضى لا تاويل بعيد وهو تقدير  
 المعدوم وجودا فلذلك كان الأول فضيحا والثاني خفيضا  
 فصلى ويقول والله إن أنسى لأفعل إلى آخره قال الشارح  
 عقد هذا أنه إذا احتج الشرط والقسم فإن تقدم القسم أول الكلام  
 فإن الحكم في الجواب له ووجب أن يكون الفعل ماضيا أو في  
 حكمه كمسئلة الكتاب وموقوله والله إن أنسى لأفعل بالرفع أما  
 كون الجواب للقسم فلا نه تقدم أو لا يدل على أنه المقصود عند الحكم  
 فجعل آخر الكلام لما هو المقصود أولى وأما كون الفعل ماضيا أو  
 في حكمه فلا نه لما امتنع عمل الشرط في الجزم اجعله للقسم إذا دوا  
 أن يكون الشرط غير معمول في اللفظ ليتناسب مع أخيه فإن توسط  
 القسم وهو مقدم على الشرط فلا يخلو أما أن يجعله معترضا ويجعله  
 معترضا فإن جعلته معترضا كان ما بعده كما قبله إذ وجود  
 المعترض وعدمه في أحكام مامعة سواء هي مسئلة الكتاب لقولك  
 أنا والله إن أتني لأملك وإن جعلت القسم في هذه المسئلة معترضا كان  
 حكمه حكم المسئلة الأولى على السواء فإن تقدم الشرط على القسم



كان الكلام في كونه معترضاً وغير معترض كذلك فإن جعلته معترضاً قلت  
ان ياتي والله انك بالجرم وان جعلته معتبراً قلت ان ياتي فوالله لا اتيك  
ولا فرق بين ان يكون القسم في المسئلة الاولى مراداً او ملفوظاً به او ملفوظاً  
بما يدل عليه فمثال الملفوظ بما يدل عليه قوله تعالى لمن لم يبت  
المنافقون وشبهه ومثال ما هو مراد وان يكن في اللفظ ما يدل عليه  
قوله تعالى وان اطعموهم انكم لم تشركوا فلو لا تعدى القسم لم يحذر  
ان يقال ان كرمي اني اكرمك واذا قدر القسم وجب ذلك  
لان المعاملة له على ما تقدم وقول من قال النقذ فوالله لم يحدف الفا  
مردود بان ذلك ضعيف لا يكون الا في ضرورة الشعر قال  
ومن اصناف الفعل مثال الامر قال صاحب المكاب وهو  
الذي على طريقه المضارع للفاعل المخاطب الى اخره قال الساج  
وقوله على طريقه المضارع للفاعل المخاطب هذا ليدل صيغة الامر  
ولما كان قوله على طريقه المضارع يحتاج الى بيان منه بعد ذلك  
وكان ينبغي ان يبينه على كفته اجرا هذه الصيغة فانه لا يفي على  
ما كان في المضارع مطلقاً بل على ما كان في المضارع في  
حال الجرم صحته ومعتله ومذكوره ومؤنثه ومثناه ومجموعه  
قال لا يخالف بصيغته صيغته الا في حذف الزائدة فقد  
يقول الحد او لا واما في الثاني تنفس بعض اللفظ الذي اشتمل عليه  
الحد ولا يعني صيغته الامر في اصطلاح الخويين والاصوليين غير ذلك

وان كانت العبارة عن الامر مستغذرة الا انهم خصوا هذا النوع بقولهم  
صيغته الامر وسره هو ان هذه الصيغة لا تكون ظاهرة الا للامر  
ولا يستعمل في غيره طاهرة وهي صيغة مخصوصة وغير هاستعمل  
في الامر وفي غيره وكانت هذه اولى بان يطلع عليها صيغته الامر  
ولا يكون الا للمخاطب دون الغائبة والمتكلم لانهم لو جعلوها لها  
معها لادى الى اللبس فلم يعرف هل المأمور المخاطب او عايت فان  
فعل فلم خصوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلم لانهم لو جعلوها  
للغائب او المتكلم لقل استعمالها لان المأمور المخاطب هو الواقع  
كثيراً او اما الغائب والمتكلم فقل ان يقع له امر واذا كان كذلك  
كان استعمالها لما لا تلائمها باب من ابواب الاحتصار اولى من استعمالها  
فيها لم يكثر اذا عين جعلها لاجل الامر من خوف اللبس كما تقدم ثم  
بين كيفية صوغ هذه الصيغة فقال اذا حذفت الزائدة فان كان  
ما بعدها متحركاً بقيته على حاله وان كان ما بعدها ساكناً ردت همزة  
الوصل ليلا يبدى الساكن مضمومة ان كان بعد الساكن ضم مملسور  
فما عداه ثم اورد اعتراضاً وهو الفعل المضارع من الرباعي بالهمزة  
ومضمونته انه اذا حذف حرف المضارعة وبعدت ساكن وجب البيان  
بهمزة الوصل وهذا كذلك وهمزة قطع واجاب عن ذلك  
بما معناه ان هذه الهمزة في النقذ زائدة لان حروف المضارع هي حروف  
الماضي بليل دحرج دحرج وجميع الانعال فوجب ان يكون الاصل يؤلم



وَأَمَّا حُدَّتْ لِعَارِضٍ وَهُوَ جُودٌ حَرَفُ الْمُضَارَعَةِ فَإِذَا أُضِدَّ إِلَى نَبَا الصَّيْغَةِ  
وَحَبَّ حَذْفُ حَرَفِ الْمُضَارَعَةِ وَنَزُولُ الْمَانِعِ لِأَثَابِ الْهَمْزِ فَحَبَّ رَدُّهَا  
لِرَوَالِ مَا نَعَهَا وَجُودِ سَبَبِهَا وَإِذَا وَحَبَّ رَدُّهَا كَانَ حُكْمُهَا حُكْمُ الدَّالِ مِنْ  
دَحْرَجٍ فَلَسْتَ تَعْنِي عَنْ أَحْلَابِ هَمْزِهِ وَصَلَّ فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَالْأَصْلُ فِي  
لَكُمْ بُولُكُمْ فَعَلَى ذَلِكَ خَرَجَ الْكُرْمُ قَالُوا وَأَمَّا مَا لِلْبَشْرِ لِلْفَاعِلِ  
الْمُخَاطَبُ يَعْنِي إِذَا أُضِدَّتْ الْأَمْرُ لِعَبْرِ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ فَاتَّكَ لَا مَرُ  
هَذِهِ الصَّيْغَةُ لِمَا نَقَدَّمُ مِنْ وَجُوبِ اخْتِصَاصِهَا بِالْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ فَإِذَا  
قُضِدَتْ إِلَى أَمْرٍ مِنَ الْبَشْرِ فَعَالٍ وَلَا مُخَاطَبٍ أَوْ إِلَى فَاعِلٍ وَلَيْسَ  
بِمُخَاطَبٍ أَوْ مُخَاطَبٍ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ رَدَّتْ لَمْ الْأَمْرُ دَاخِلُهُ عَلَى الْمُضَارَعِ  
وَهُوَ عَلَى صَيْغَةِ كَقَوْلِكَ فِي الْأَوَّلِ لِيُضْرَبَ رَيْدٌ وَلَا يُضْرَبُ أَنَا وَفِي  
التَّانِي لِيُضْرَبَ رَيْدٌ وَلَا يُضْرَبُ أَنَا وَفِي الثَّلَاثِ لِيُضْرَبَ ابْنٌ وَقَدْ  
حَافِلًا أَنْ يَوْمَ الْفَاعِلِ وَعَلَى الْمُخَاطَبِ بِاللَّامِ وَسُورِ الْأَمْتِاعِ مَا ذَكَرَاهُ  
مِنْ طَلَبِ الْإِحْتِصَارِ وَحُصُولِ هَذِهِ الصَّيْغَةِ لِلْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ حَوَازِمَا  
لَا تَقَا الْبَشَرَ لَا يَتَمَّ اسْتَعْوَا مِنْ أَحْرَاصِ صَيْغَةِ الْأَمْرِ لِلْعَائِبِ وَالْمُسْكَلِ  
خَوْفَ الْبَشْرِ وَلَمْ يَمْتَعُوا مِنْ أَمْرِ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِاللَّامِ لِأَنَّهُ لَا بَشَرَ  
لَا صَيْغَةَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ شَعْرَ خُصُوصِهَا مِنْ هِيَ لَهُ بِخِلَافِ  
مَا لَوْ أَجْرَى صَيْغَةَ الْأَمْرِ عَلَى الْغَائِبِ فَإِنَّهُ كَانَ يَحَقُّو الْبَشَرَ قَوْلُهُ  
وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَقْفِ بِرَدِّ صَيْغَةِ الْأَمْرِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ  
وَبِهِ اسْتَعْنَى عَنْ أَنْ يَذْكُرَ جِوَالِ خَرَفَهَا عَلَى مَا يَبْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَلْفِيهِ

٤٤٨  
إِلَّا أَنْ سَبَّحَتْهُ بِجَرَى جَرَى الْمَجْرُومِ مُطْلَقًا لَا تَرَى أَنْ قَوْلَكَ اضْرِبُوا وَاضْرِبُوا  
وَاضْرِبُوا وَاعْزُوا وَانْمِ وَأَحْشَ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ فَحَبَّ الْإِحْتِصَاحُ  
إِلَى الْمَبْنِيِّ عَلَى مَا نَقَدَّمُ وَقَالَ الْوَقْفُونَ هُوَ مَحْرُومٌ بِاللَّامِ  
مُقَدَّرَةٌ قَالُوا وَهَذَا حُلْفٌ مِنَ الْقَوْلِ لِأَنَّ حَرَفَ الْمُضَارَعَةِ هُوَ  
عِلَّةُ الْأَعْرَابِ فَإِذَا اسْتَعْنَى بِحَبِّ اسْتَعْنَا الْأَعْرَابُ كَمَا أَنَّ الْأَسْمَ إِذَا اسْتَعْنَى  
سَبَّبَ أَعْرَابَهُ وَحَبَّ اسْتَعْنَاهُ فَهَذَا أَجْدَرُ فَإِنْ عَمُوا أَنَّ حَرَفَ الْمُضَارَعَةِ  
مُقَدَّرٌ فَلَيْسَ بِمُسْقِيَةٍ لِأَنَّ حَرَفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْ جَمْلَةِ صَيْغَةِ الْكَلِمَةِ  
كَالْمِيمِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ فَكَمَا لَا اسْتَقِيَمَ بَعْدَ الْمِيمِ كَذَلِكَ تَقْدِيرُ حَرَفِ  
الْمُضَارَعَةِ قَالُوا وَمِنْ أَصْنَافِ الْفِعْلِ الْمَعْدِيِّ وَغَيْرِ الْمَتَعَدِّ  
قَالَ صَاحِبُ الْكَابِ الْمَعْدِيُّ عَلَى بَلْتِهِ اضْرِبْ إِلَى إِجْرِهِ قَالُوا  
السَّارِخُ كُلُّ فِعْلٍ تَوَقَّعَتْ عَقْلِيَّةً مَعْنَاهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ كَقَتْلٍ وَعِلْمٍ فَإِنَّهُ  
لَا يُعْقَلُ مَعْنَى مِثْلِ ذَلِكَ إِلَّا مُتَعَلِّقٌ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْنَى النَّسْبِيَّةِ فَكُلُّ  
مَعْنَى نَسْبِيٍّ لَا يُعْقَلُ إِلَّا مَا هُوَ مُنْسَوْبٌ فَمِثْلُ ذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى الْمَتَعَدِّ  
وغير المتعدي مما لا يتوقف عقليته على متعلق له ولا يرد على ذلك أن  
غير المتعدي هذا المفسر يتوقف عقليته على فاعله لأن فاعله محله وليس  
متعلقاً به ورغم ومن زعم أن الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه  
فعلاً على ما يقوم به لأننا نقول العلم ولا يحظر بنا لنا من يقوم به ولذلك  
نقول في حده صيغته متعلق بالشئ على ما هو عليه من غير أن تعرض إلى  
ذكر الفاعل ولو كان للفاعل ما خوداً في عقليته لوجب التعرض له في



حده كما وحب العرص لعلقه ليس مستقيماً فإن المعاني لا تعقل مع  
قطع النظر عن المحل وإنما لم يذكر في حد العلم ومحور الاستغناء بقوله صفيه  
لأن ذلك من معقولاتها وأما الزمان والمكان فواضح فساد قول من  
زعم أنها متوقفة عقليه الفاعل عليها فإنها تعقل ذلك مع الدهول عن  
الزمان والمكان ولو كان من عقليته لم يكن عقليه حقيقته مع  
الدهول عن ذلك نعم هو لا يوجد إلا كذلك كما أن الجسم لا يوجد إلا  
في مكان وزمان ولم يكن ذلك من حقيقته فالمعدي على ثلثه  
اضرب لأن المتعلقات لا ترتد على ثلثه فلذلك لم يرد الأفعال  
المعدي به على ذلك فما توقف عقليته على واحد فهو المتعدي إلى  
واحد وكذلك المتعدي إلى اثنين وإلى ثلث قال — وعبر المتعدي  
ما يخص بالفاعل قد تقدم في بيان غير المعدي بما هو واضح من قوله  
لأن خصيصه بفاعله إنما هو أثر ما ذكرناه وكان اليسر به أولى  
قال — للتعدي أسباب ثلثه يعني أن ثم الفاظاً شراد  
على الفعل فتصير في المعنى متوقفاً عقليته على أمر لم يكن قول  
ذلك لأنه لا يكون للمعدي إلا به لأن الفعل يكون ناصلاً معناه  
متعدياً من غير شيء من هذه الزادات وليس يعني أن هذه الألفاظ  
باعتبار لفظها فوجب أن يكون الفعل متعدياً بابل لا بد من اعتبار  
معنى النصيب من هذا لأن الألفاظ لا تكون للتصيير وغيره والتي للتصير  
هي التي يكون للتعدي لا ترى أنك تقول كذا زيد ولا يوجب ذلك



٢٢٩  
تعديه وموت المال ولا يكون تعديه ونحرت بالقدوم ولا يوجب التعديه  
وأيما إذا كان معناها النصيب كانت للتعديه لا ترى أنك إذا قلت  
في ذهبت زيداً ذهبت زيدا معدياً بالهزة بعد أن لم يكن لأنها أضافت  
النصيب مع ثقل المعنى الأول في أصله والنصيب لا يعقل إلا معان  
هو مصيرهما وجد معنى النصيب من معنى ذلك وبقي الفعل على  
ما كان عليه قبل ذلك فلذلك إذا أخرج غير المعدي حرفه النصيب  
صار متعدياً إلى واحد يصير متعدياً إلى اثنين يصير متعدياً إلى ثلثه  
وقوله غصب عليه الصبيغ في التعدي بحرف الجر غير  
مستقيم إذ معنى النصيب فيه مفعولاً لا ترى أنك تقول غصب  
الصبيغ وغصت عليه الصبيغ فلا يجد على أعادته نصيباً فبطل  
أن يكون في ثلث ما يجوز فيه نعم يصح أن يقال في كل جاز ويجزور  
أن الفعل متعدي إليه لا باعتبار هذا المعدي الذي يجوز فيه كما  
نقول تعدي إلى الطرف وغيره ولست بعني هذا التعدي وكان  
ذكر على التعدي في هذا المكان غير مستقيم قال —  
والأفعال المتعدي إلى ثلثه على ثلثه اضرب الأول مفعول بالهزة  
وهو فعلاً لا أنفياً وأرأت ونقيته أفعالاً لعلوب مختلفة  
فيها والصحيح أنها لا تجزى هذا الجزى فإن التعدي بالهزة ليس  
نقاساً فيما كان متعدياً إلى واحد فكيف في التعدي إلى اثنين  
ولاشيما إذا كان به الفاظاً مخصوصة وعمايه ما مع الفايل



بذلك الحجة ما علمت وازالت وليس بالحيد فان لا يحاق في اللغة بما  
يكون بعد علم القاعدة بالاستعانة فيما كثر قال  
وضرب متعدي الى مفعول واحد وقد اجري مجري اعلت لموافقته  
له في منع تعدي تعديته وبهذا الضرب متعدي في الحقيقة الى  
واحد لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب  
ان يكون من ذلك فان راعى ان الثاني والثالث بالنسبة الى  
اسات واحترت كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلت لانك تجد  
تعلق الفيلين بما يعلقا واحدا فلك شمه ووجه الشبه في ذلك  
ان الاعلام منقول عن علمت وعلت الداخل على النسب يتعلق  
بشئ فاذا عدي بالهزة صار متعديا الى بلته فوجب ان يكون متعلقا  
ثلاثة فاما المفعولان في باب اسات فهما نفس السات والخبر واحد  
وهو نفس الفعل واما ذكر لسان نوع ذلك الحديث والخبر لا يرى  
انك اذا قلت رجع العهري فاما سميت على المصدر لانه رجوع  
وان كان لنوع فذلك هاهنا المفعول الثاني والثالث حديث  
وخبير وان كان نوع مخصوص بخلاف قولك اعلت فانها من  
متعلقاته لا من هذه الجهة والسرفيه ان الاعلام يتعلق بمعين  
وحديث هو مركب من جنين والجميع من متعلقاته وليس شئ  
منها نوعا له فهو من متعلق العلم لانفس العلم ولا نوعه واما  
الابنا والاحبا فمتعلق بالخبر ولا متعلق بالخبر هذا التعلق لانه

نفس الخبر فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا لبيان النوع سق  
ان يقال كيف صح ان يقع ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو  
المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا  
باعتبار كونه رندا واما ولا كثر باعتبار كونه حدثا مخصوصا بالوجه  
الذي صح الاخبار عنه عن الحدث اذا قلت حدثى زيد عمر ومطلق  
هو الذي صح وقوعه مصدرا او مثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا  
غير متعدي فالحدث الواقع بعد القول هذا الاعتبار كالمفعول الثاني  
والثالث في باب اسات وخبيرت فان قلنا فاذا كان عندكم مثله  
ما يقع بعد القول بخبرهما بعد الحكامه وليس ما يخبر فيه ذلك فدل  
على المخالفة فالجواب ان القول اكر ما نوتى به حكايه ما تقدم ذكره  
فما الحكامه فيه على حسب القصد به خلاف اسات وخبيرت فانه  
ليس هذه المشابهة فان قلت فقد يكون القول لا على جهة الحكامه  
لكقولك عن نفسك قلت زيد منطلق فالجواب ان هذا وان قد ر  
ليس فاجري مجري اصل الباب بخلاف ما يخبر فيه قوله وقد اجري  
مجري اعلته رندا في الصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر  
الى معرفتهما لا يحق معرفتهما في الظاهر فاجري مجري مفعولي  
اعلت في الشبهة لموافقتهما له في الصورة والتقدير بوجه فان قل  
فما المانع ان يكون ابنا كاعلم فكون متعلقا به كمتعلقات اعلم  
فكون مفعولات على الحقيقة فالجواب ان الاعلام هو صير



غير علم او متعلو العلم ليس علما واما هو معلوم متعلو للعلم كمتعلق  
 الضرب بالمضروب ثم جعل في النفس حديث عن المعلوم وهي حقيقة  
 اخرى غير المعلوم وان واقفته في سببه شيء الى شيء فليس سببه شيء  
 الى شيء من متعلو الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه  
 من المعلوم فانه متعلو للعلم بذلك فدل ذلك على ان الحديث مع  
 حديث والخبر مع اخبر ليس متعلو للفعل بل هو هو ان المفعولات  
 مع علمت ليست بالعلم واما هي متعلو العلم فثبت الفرق بين علمت  
 وحديث وضرب متعلو الى مفعولين والى الطرف المتسع  
 هذا الضرب اذا جعل فيه الطرف مفعولا فهو على شيل المجاز لا التحميم  
 مسله في قولك ضرب يوم الجمعة ولا يحق الاتماع في مثل ذلك الا اذا  
 تلى للمفعول واهم من غير في ولا فلا حاجة الى اخراجه عن اضله مع  
 استقامته من غير ضروره ولا استحسان ومن النحوس من اني الاستماع  
 في الطرف وفي الافعال ذات المفعولين وسببه ان جعل الطرف متعلو  
 فيه اتما هو على التشبيه بالمفعول به واما بحس ذلك فما كثر المتعدي  
 الى ثلثه لم يكثر كثره المتعدي الى اثنين والى واحد فلذلك كره بعضهم  
 الاستماع فيه مع المفعولين واما المتعدي الى ثلثه فالأكثر على انه  
 يتسع فيه اذ ليس في الافعال ما يتعدي الى اربعة وشبه هذا به  
 قال المتعدي وغير المتعدي سببان في نصب ما  
 هذا المفعول به من المفاعيل الاربعة يعني المفعول المطلق والمفعول

فيه والمفعول له والمفعول معه لان هذه كلها اسمية المتعدي وغير المتعدي  
 اليها واحد فكما اصبت بالمتعدي ينصب بعين المتعدي كذلك  
 ما يلحق بالمفعول من الحال وغيره حكم المتعدي وغير المتعدي في نصبه  
 سواء من اصناف الفاعل المبني للمفعول قال صاحب  
 الكتاب هو ما استغنى عن فاعله واقم المفعول مقامه واسند  
 اليه معد ولا عن صفة فعل الى فعل الى اخره قال الشارح  
 اعترض على قوله ما استغنى عن فاعله لان المرفوع عنده هاهنا  
 فاعل على ما تقدم من مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل  
 ولذلك حد الفاعل بما يدخله في حده واذا كان عنده فاعلا فكيف  
 يستقيم ان يقول ما استغنى عن فاعله واقم المفعول مقامه ومثل  
 هذا لا يصح منه بان المرفوع هنا غير فاعل واجيب عنه بانه  
 اذا دان الفاعل على ضربين فاعل قلتم به الفعل وفاعل اسند اليه  
 الفعل من غير قيام به وقوله استغنى عن فاعله اذا فاعله الذي  
 يقوم به الفعل فعلى هذا يصح ان يكون هذا ايضا فاعلا لانه داخل تحت  
 حد الفاعل الذي ذكره ولا يخرج كونه فاعلا بذلك الاعتبار عن  
 ان يكون مفعولا في المعنى لان احده الذي كان بها فاعلا وقوله  
 معد ولا عن صفة فعل يريد صيغة فعل كل فعل اسندت على  
 جهة قسامها ولم يرد وزن فعل الذي هو مفعول الفاعل والعين ولا فعل  
 الذي هو مضموم القام كشور العين لان علم واستخرج من تحت



فعل وان لم يكن على وزنه واستخرج وأطلق وسدح تحت فعل وان لم يكن  
على وزنه لان المقصود ما ذكرناه فاذا صنع فعل علم على كل فعل  
استند على جهة قيامه وفعل علم لكل صيغة استندب لا على جهة  
قيامه فاندرج تحت كل واحد منهما ما كان على وزنه قال ويسمى  
هذا الفعل الموضوع له صيغته فعل فعل ما لم يسمى فاعله قال س  
والمفاعيل سواء في صحة سابه لها رتبة انه يصح ان تستند الفعل الذي  
يخذف فاعله باعتبار قيامه به الى أي المفاعيل شئت الا ما استثناءه  
وهو المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت والمفعول  
له والمفعول معه فاما الأول والثاني فاما امتنع ان تستند اليه  
الفعل لانه مستند في المعنى لان قولك علمت ردا فاما مستند فيه بام  
الى ردا فلودعت تستند علمت الى قيام وهي جملة واحد محذوف فاما  
مستند اليه فكز هو له ذلك مع الاستغناء عنه لانه اذا ذكر  
احدهما فلا بد من ذكر الآخر واذا لم يذكر بد من ذكر الآخر فاكسر  
والترمووا الاستناد اليه حتى لا يلزمهم ما ذكر والمفعول الثالث في باب  
اعلمت كذلك واما المفعول له فاقبه لم يس لما سم فاعله لا جد امر من  
احدهما انه في المعنى كانه جواب لسائل سأل عن العلة فلودعت  
بعمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه والثاني انه معد باللام  
في قوله عاليا واللام لها معنى غير ذلك فلودعت بعمه هذا المقام  
لم يعلم منه من هذا القبيل فيترك لذلك واما المفعول معه فامتنع الامر من

انضاحهما ان حرف العطف يستدعي مفعلا فلو حذفه لذهب ما  
يستدعيه والاخر ان اقامة هذا المقام مخرجه عن حقيقته لان معنى  
كونه مفعولا انه مشترك بينهما ومن فاعل في الفعل فان حذف  
الفاعل ذهبت المشاركة فزال كونه مفعولا معه فلم يستعمل لذلك  
قوله فاذا كان الفعل غير مفعول وبني لواجد الى اخره  
يريد انه لا يعو بمقام مقام الفاعل الاول وسقى ما كان على  
ما كان فذلك يقول علم رتبة امر احب الناس من رفع رتبة وضبط ما عداه  
لانه لم يدع ضرورة الا المستند اليه والمستند اليه لا يكون الا  
واحد فوجب ان سقى ما عداه على حاله قال وللمفعول به  
المتعدى اليه بغير حرف من الفصل على سائر ما بني الى اخره يريد  
ان المفعول به الصريح اذا وجد مع بعمه المفاعيل لا مقام مقام الفاعل  
سواء هذا مذهب البصريين والكوفيين بخارونه ولا يوجبونه واللسان  
في وجوبه انه اذا حذف الفاعل والاخرى ان مقام مقامه ما كان  
اقرب في الفعل وليس في المفاعيل ما هو اقرب الى الفعل من المفعول  
به لانه من مفعوليته كما ان الفاعل من مفعوليته فاذا حذف  
احدهما وجب اقامه الآخر مقامه ولا يرد على ذلك الا المفعول  
المطلق فانه اقرب الى الفعل حيث كان واصيلا اليه بغير واسطة  
والجواب عنه انه ليس فيه دلالة زائدة بل هو في المعنى  
نفس الفعل والغرض اقامة شئ يستند اليه فلو اتمته استندت الشئ الى



نفسه فكان مستعاضا من حيث المعنى بخلاف ما ذكرناه فان قيل  
وقولك ضرب ضرب شدد وامثالهم مستعاضا مقام الفاعل  
وفيه معنى راد على معنى الفعل فلم يكن أولى فالجواب عنه  
من وجهين أحدهما أنه لم يخرج عن كونه كأنك نسبت الشيء إلى نفسه  
لأن الضرب الشدد ضربت فكان غيره أولى إذا وجد والآخر هو أنك  
لم تستبدل إلا إلى ضرب خاص ولد لك حكم على شدد بأنه صفة وأما  
الصفة فكأن بعد ثمة الاسم فصار قولك ضرب ضرب وضرب  
ضربت شدد يد أن الاستناد إلى ضربت منهما سواء فان قيل  
فالمفعول به المتعدي السرحرف الجر هو في المعنى مقتضى الفعل  
فلم كان المفعول به غير حرف أولى وقد قلت أن الأول به فيه  
على بغيره المفاعيل لاجل الانضاض والفعل يقتضيهما جميعا انضاضا واحدا  
فالجواب أن الغزب لما عدت الفعل إلى أحدهما فنسبته  
والى الآخر بواسطة صار في الصورة كما أنه اقوي منه باعتبار  
انضاض الفعل فجعلوه أولى لذلك فان قيل ذهب أن المفعول  
بغير حرف أولى منه فلم لا يكون المفعول بحرف مقدم على بغيره  
المفاعيل التراما لأنه من مقتضى الفعل فليست تلك من مقتضياته  
فالجواب عنه أنه لما كان متعديا إليه بحرف جر جروه  
بحرفي امثالهم متعديا إليه الفعل بحرف جر ليكون الباب  
على حال واحدة فاحرى فاجروا قولهم استغفرت الله من الذنب

عني من الذنب مجزئ قولهم استغفرت الله الدار اعني في الدار وان كان  
من الذنب من مقتضاته وليس في ذلك امثله في انضاض الفعل لما شاركه  
فجاء الجار والمجرور فجعلوا الحكم في الجميع سواء وان كان ذلك أولى  
ولا كسر لا على سبيل الالتزام قولك وأما سائر المفاعيل  
فمستوية الاقدام إلى آخره يعني انها سواء في صحة بنا الفعل لكل  
واحد منها ومثل يستحق يرد إلى آخره وبينه قالوا في  
المفعول المتعدي ان ينسب إلى انهما شئت هذا الاطلاق يؤهم أنه  
يجوز مطلقا وسرطه ان لا يقع للبس فلو قلت اعطيت العبد الجارية  
لم يقع مقام الفاعل إلا الأول لأنك لو امت كل واحد وقع  
اللبس ولا يعرف الآخذ من الماخوذ وكذلك لو لم تكن وقلت اعطيت  
العبد الجارية لكان يقدم الآخذ معتبرا خوف اللبس وكذلك إذا قلت  
اعطيت زيدا عمة اقيما فانه لا يجوز تقديم المفعول الثاني على الأول  
الا عند انضاض اللبس فلو قلت اعطيت عمة اقيما وزيدا هو المعلم لم يكن  
لأنه ليس وكذلك إذا بينته ما لم يسم فاعله لم يقع مقام الفاعل الأول  
للبس إلا أنك إذا امت الأول في الباين مقام الفاعل حيا  
التقديم والماخير لا شفا اللبس الا ترى أنك إذا قلت اعطيت العبد  
الجارية واعطيت الجارية العبد كان اللبس مستغنيا بخلاف حاله في  
الصبي فانك لو قدمت وقع اللبس الا ترى أنك إذا قلت اعطيت  
العبد الجارية فمعلومه ان العبد هو الآخذ فلو ذهبت بقول اعطيت



الحازنه العبد فتقدم وابت تعصدا للمعنى الاول وقع اللبس اذا غراب  
مخصوص في احد هما ميمره وكذلك باب اعلمت عند سميته الفاعل  
وعند حذف حكمه ما ذكرناه من لزوم التقديم للمفعول الاول  
عند سميته الفاعل خوف اللبس ومن وجوب اقامه المفعول الاول  
مقام الفاعل عند حذفه فاذا اقامت قربته تميز المراد فها جاز التقديم  
فيهما جميعا عند سميته الفاعل وجاز اقامه ايتهما حيث مقام الفاعل  
عند حذف الفاعل ومثاله قولك اعطيت زيدا درهما فجاز ان  
تقول اعطيت درهما زيدا لانه لا يلبس اذا معلوم ان زيدا هو الاخ  
وحايز ان تقول اعطيت درهما زيدا لا لالاس وكذا اذا قلت اعلم  
زيدا كسابه مستعارا يجوز ان يقدم اذا لا يلبس ان زيدا هو المعلم  
لاستحالة اعلام الكتاب وحايز ان تقول اعلم زيدا الكتاب مستعارا  
لانفا اللبس الا ان اقامه المفعول الاول اذا انتهى اللبس احسن لانه  
فاعل المعنى فكان اقرب الى اقامته مقام الفاعل وكذلك  
المفعول الاول في باب اعلمت لانه في المعنى عالم فكان مثل زيدا  
في الاعطاء ومن اصناف الفعل افعال القلوب وهي سبعه  
الى اخره قال الشارح هذه الافعال كلها اشرك  
انها موضوعه حكم الذهن معلو شئ على صفته ولذلك انضمت  
مفعولان فانها الاعلام بان النسبه حمله عما دل عليه الفعل  
من علم او ظن فان الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن

فاذا قصد الغرض لتعريف ما الخبر عنه اني الفعل الدال على ذلك وادخل  
على المفعول المذكورين وقولك لا امكن بمعنى معرفه الشئ  
على صفته فيه مسامحه لايها النسبه كلها للعلم وانما بعضها للعلم  
لو قد رايها للعلم لم يحسن التعريف عنه بمعنى ما الشئ على صفته لا  
لفظ المعرفه انما وضع لا جرم لدولي العلم وهو المتعلق بالمعرفه خاصه واطلاعه  
على العلم بالاعتبار الاخر غير محقق الا ترى انك اذا قلت عن زيدا  
فايما فاما يحكم على فايما بالاحمال دون الخبر في المعنى واذا قلت علمت  
زيدا فاما احتمل الاحمال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر فعلم  
ظهر لك الفرق بين معاني هذه الافعال وبين المعرفه من الوجهين  
المذكورين قولك ويستعمل ارت استعمل ظننت واصل ارت  
ماقت ان يكون متعدي لغيره عن رأيت التي بمعنى علمت فاستعملت  
بمعنى ظننت لما كثرت في كلامهم واكثر الخبر على طر فحرك الظن فركب  
الظن وكذلك ما تصرف منها وبعول في الاستفهام خاصه متى  
تقول زيدا منطلقا بمعنى بطر زيدا فعل القول اذا كان مستقلا  
للخاطب مستفهما عنه جري مجزى الظن على اللغة الفصيحه وسما  
من ان القول مما حكيت حمل بعده لما كان اكثر مما يطلب على حكايه  
ما قل لفظا ومعنى ولما كان هاهنا واقعا موقع ما لا يصح ان يكون  
حكايه اعمل عمله وقول الخواتم انه بمعنى الظن تسامح والاقعد يقال ما  
تقول في هذه المسئله متى تقول زيدا منطلقا بمعنى ما يعتقد او ما تعلم







ثُمَّ مَعْنَى اصْنَعَهَا عَلَى صِفَةٍ وَهَاتُهَا اصْنَعْتُهَا فِي نَفْسِهَا وَكَانَتْ مِثْلَهَا وَلَيْسَ  
 كَذَلِكَ زَعَمْتَ مَعْنَى كُنْتَ مَع زَعَمْتَ الشَّيْءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَالَ  
 وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّ الْأَمْتِصَارَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ إِلَى آخِرِهِ وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ  
 بِمَعْنَى الْأَمْتِصَارِ عَلَى أَحَدِ مَفْعُولِهَا لِأَنَّهَا فِي الْمَعْنَى مُسْتَدَا وَخَبَرٌ فَكَمَا لَا  
 يَصِحُّ قَطْعُ الْمُسْتَدَاعِ مِنَ الْخَبَرِ وَلَا الْخَبَرُ عَنِ الْمُسْتَدَاعِ فَكَذَلِكَ مَفْعُولُهَا مَخْلَا  
 بَابُ كَسَوَتْ فَإِنَّهُ لَا يَبْطَأُ عَنْ مَفْعُولِهَا فَلِذَلِكَ جَازٍ ذِكْرُ أَحَدِهَا دُونَ  
 الْآخَرِ خِلَافَ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ فَاثِمًا الْمَفْعُولَ لَا مَعَا فَلَاحِلِيكَ أَنْ  
 تَسْكُنَ عَنْهُمَا فِي الْبَابَيْنِ بِمَعْنَى هَذَا وَبَابُ كَسَوَتْ وَفِي اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي  
 جَوَازِ قَطْعِهَا عَنْ الْمَفْعُولِ مِنْ عَرَبٍ زِيَادَةً فَإِنَّهُ فَايِدُهُ فَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ نَظَرًا  
 إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَحَدٌ مِنْ عِلْمٍ وَحِسَابٍ فَلَوْ قِيلَ عَلِمْتُ وَحَسِبْتُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ  
 فَايِدُهُ فَكَوْنُ امْتِنَاعِهِ لَا مَتَاعَ فَايِدُهُ وَهُوَ وَجْهٌ قَوِيٌّ فِي ذَلِكَ وَاسْتَدَلَّ  
 الْآخَرُونَ بِقَوْلِهِمْ مَنْ سَمِعَ خَلَّ مَعْدَكَ كَزَالِ الْفِعْلِ مَقْطُوعًا بِهِ عَنْ الْمَفْعُولِينَ  
 وَعَنِ الزَّيَادَةِ وَلِحُبِّ بَابِ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ مَعْنَاهُ فَكَانَتْ الزَّيَادَةُ مَعْلُومَةً أَوْ  
 الْمَفْعُولَ لَا يَحْذَرُ فَإِنَّ لَارَ الْمَعْنَى مَنْ سَمِعَ خَلَّ الْمُسْمُوعُ صَحِيحًا إِذْ مَعْنَى مَنْ  
 إِلَى الْأَسْتِمَاعِ وَمَا عَرَضَ بِقَوْلِهِمْ طُنْتُ ذَلِكَ وَهُوَ امْتِنَاعُ عَلَى أَحَدِ  
 الْمَفْعُولِينَ وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّهُ أَشَارَهُ إِلَى الظَّنِّ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ طُنْتُ  
 وَالْمَفْعُولَ لَا يَحْذَرُ فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُقَالُ بَعْدَ تَقْدِيمِ ذِكْرِ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ  
 مَفْعُولًا كَقَوْلِ قَائِلِ طُنْتُ رَيْدًا فَاثِمًا قَوْلِ طُنْتُ ذَلِكَ إِنَّمَا طُنْتُ  
 ذَلِكَ الظَّنَّ إِنَّمَا مِثْلُهُ وَإِذَا أُسِيرَ إِلَى ظَنٍّ مَخْصُوصٍ مِمَّا تَعَلَّقَ بِمَخْصُوصٍ وَجِبَتْ

240  
 أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى مِثْلَهَا فَيُحذفُ لِلْعِلْمِ بِهِ وَمِنْ شَمِّهِمْ بَعْضُهُمْ  
 فِي أَنَّ ذَلِكَ أَشَارَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ مِنْ جَمِيعًا وَجَوْرٌ مِثْلُ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ عِبَارَتُهُ عَنْ  
 الْمَفْعُولِ كَجَوْرِ ابْنَانِهِ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ فَلِذَلِكَ  
 هَاتُهَا وَهَذَا غَلَطٌ فَإِنَّ مَفْعُولِي ابْنَاتٍ وَخَوَانِهِ وَمَا نَقَعَ بَعْدَ الْقَوْلِ لَيْسَ مِنْ  
 مَقْصُودَاتِ الْأَبْنَاءِ وَالْقَوْلِ إِنَّمَا هُوَ الْبِنَاءُ وَالْقَوْلُ بَعْدَهُ وَلَيْسَ عَلَى قَوْلِ  
 مَنْ التَّخَصُّصُ إِلَّا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ رَيْدٌ مُنْطَلِقٌ نَوْعٌ مَخْصُوصٌ مِنَ الْبِنَاءِ وَقَوْلَكَ  
 رَيْدٌ مُنْطَلِقٌ نَوْعٌ مَخْصُوصٌ مِنَ الْقَوْلِ فَوَضَحَ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُحْفُوقٌ وَإِنَّمَا وَقَعَتْ  
 صُورَةٌ هِيَ صُورَةُ الْجُمْلَةِ لِأَنَّ النَّوعَ الْمَخْصُوصَ مِنْهُ لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ لِجَوَازِ  
 الْجُمْلَةِ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَخْصُوصِ فَإِذَا عُدِلَ عَنِ الْخُصُوصِيَّةِ جَاءَ الْمَصْدَرُ مُفْرَدًا  
 فَقَوْلُ ابْنَانِهِ الْأَبْنَاءُ وَلَيْسَ مَفْعُولًا طُنْتُ وَحَسِبْتُ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ  
 وَوَضَعَهُ أَنْ تَعْلُقَ بِالشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ فَإِذَا عُلِقَتْ بِالْجَدِثِ بِجُمْلَتِهِ اجْتَبَتْ  
 إِلَى صِفَةٍ فَكَوْنُ الْجَدِثِ عَلَيْهَا وَالْإِخْلَافُ وَضَعُهُ فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ  
 يُقَالَ أَنَّهُ لَمَّا صَحَّتْ الصِّفَةُ وَالذَّاتُ جَمِيعًا اعْنَى عَنْ ذِكْرِهَا مَفْصُلِينَ  
 فَإِنَّكَ أَوْقَعْتَ الظَّنَّ عَلَى الْجُمْلَةِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُ الْأَوَّلُ وَذَلِكَ يَوْجِبُ  
 ذِكْرَ الصِّفَةِ وَلَوْ ذَكَرْتَ الْجُمْلَةَ مُفْصَلَةً وَأَتَتْ تَعْنِيَهَا الْجَدِثُ  
 وَأَنَّهُ مَطْنُونٌ بِكَمَا لَوْ حَبَّتْ أَنْ يَذْكَرُ صِفَةً أُخْرَى يَكُونُ عَلَيْهَا الْجَدِثُ  
 هَذَا الْجَدِثُ فَوَضَحَ بِذَلِكَ أَنَّ ذَلِكَ فِي طُنْتُ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ جَعْلُهُ  
 مَفْعُولًا أَشَارَهُ كَجَدِثٍ وَلَا غَيْرَهُ وَوَجِبَتْ جَعْلُهُ مُصَدَّرًا وَقَوْلُ طُنْتُ بِهِ  
 إِذَا حَعَلْتَهُ مَكَانَ طُنْتُ فَكَوْنُ الْمَفْعُولِ لَا يَصِحُّ بِحَذَرٍ وَفِي أَنْ يَكُونَ



به فصله فالظن لسان مَوْضِعُ الظن لا على أنه أحد المفعولين كما نقول طبت  
في الدار إلا أن أفرق بينهما أن الذات ظرف محقق لوقوع الظن فيه والمجرد  
مقدر لمحل ما يتعلق به الظن وكذلك لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك  
كان مستقيما كقولك طنت برند وجهه حسنا فوجهه حسن هما المفعول  
ويرد بما ذكر لتسببه محل ما يتعلق به الظن وهو مع حذف المفعولين  
احسن لقيامه بالهائدية ومع المفعولين نقل فائدة لأن المفعولين يحصل  
منهما ذلك وقول من قال أنه مفعول بدليل قولهم طنت به خيرا لا  
يستقيم لما تقدم من أنه خلاف وضعه ووجهه أنه مصدر أيضا أي  
ظن خير كما يقول طنت سوا و طنت ظن السوء معني واحد والذي  
يدلك على ذلك أيضا أنك لو جمعت من ذلك ومن المفعولين كان مستقيما  
كقولك طنت برند خير أو ذه باق فذكرت المفعولين كما في قوله بطون  
بالله غير الحق ظن الجاهلية وقوله غير وطن الجاهلية مصادرا أحدهما  
للتشبيه والآخر تأكيد لغيزه والمفعولان محذوفان أي خلاف وعد حاصل  
هذه ما سن به إن به في قولك في طنت به ليس مفعولا لطننت فإن  
جعلت المازايد بمنزلة القبيده لم تجز السكوت عليه جعل المازايد  
في مثل ذلك سوقف على السماع ولم تثبت طنت برند قايما وإذا كان  
لكذلك فلا معنى لقوله فإن جعل المازايد فإنه يؤم صحه ذلك  
وليس ذلك صحيح قال — ومن خصايصها أنها إذا تقدمت  
أعلنت إلى آخره أما إذا تقدمت فالوجه الاعمال وهو الثابت كثير وقد



صدرا الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده فوجب الالف لذلك وموضعه  
موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق للظن لانه جمله مستقلة  
وكونه متعلقا للظن في المعنى لا يخرج عن ان له صدرا الكلام الا ترى  
انك اذا قلت ردا ما صرته او زيد هل صرته لم يخرج بوقوعه خبر المستد  
عن ان يكون له صدرا الكلام لانه وقع في جملة في صدرا الكلام  
فقد وفي علمه ما يقتضيه فكذلك هاهنا اذا دخل على هذه  
الجمله كان في المعنى المستد اليه هو المفعول الاول والمستد هو  
المفعول الثاني وقد اختلف في علمت هل قام زيد فحوزه قوم ومنعه قوم  
مع اتقاهم على علمت اريد عندك ام عمر واما من اجازة فانه نظر  
الى صورته الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها اريد قام ام عمر والذي  
منع رغم ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم المتبادل  
وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام  
مع ام احد الشئ ينسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلو العلم شئ على  
صفه فاذا علمت اريد عندك ام عمر ومنعتاه علمت احدهما معينا على  
صفه وهو كونه عندك لان ذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال  
هل زيد قائم فليس جواب هذا سببه قيام الى زيد او نفيه حتى يصح ان  
يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلو بذلك حسب ما تعلو مع ام واما  
نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلو العلم بمثل ذلك وحاب  
بان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائم ولو لا ذلك لم يستقيم ان

221  
يكون نعم او لا كما لا يحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب  
وهو المصحح للتعلو ومثل الهزة وام علمت اي الرجلين حال وما اشبهه  
بما معناه طلب التعيين فهو في الجواب سوا قوليه ولا يكون  
التعلو في غيرهما ليس مستقيم على طاهر فان عرفت وعلم الذي  
بمعنى عرفت تعلو ايضا وكذلك وما اشبهها من افعال القلوب تعلو  
ايضا مع الاستفهام نعم المعلوم مخصوص بافعال القلوب دون سائر  
الافعال وسببه مع النفي والابتداء وما تقدم من انها جملة مستقلة  
دخل عليها ما يصدر عن عمل الاول فيها فاستفهام ذكرها مقطوعة عن  
اعمال الفعل فيها وليس متعلق من متعلقات الافعال هذا المعنى حتى  
يستقيم تعلوها بحكماته لم يستقيم الغاوها لغوات ذلك المعنى وسببه  
مع الاستفهام في المتعدي الى واحد ان المقصود علم جواب ذلك  
وهذا انما يستقيم مع العلم دون غيره فلذلك لم تعلو الا افعال  
القلوب ومنها انك جمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول الى اخره  
وسببه انهم انما لا هو اذ ذلك في غيرهما وان كان هو الاصل لما ثبت  
من ان غيرهما قل ان يكون في الوجود فاعله ومفعوله لشئ واحد  
فلما كان كذلك كرهوا ان يابوا بالضمير بهما فسببوا الوهم الى انهما  
مختلفان فصاما لاكثر فمقع اللبس فعادوا الى لفظ النفس ليكون  
انما ما يتخاذهما لما فيه زيادة لفظ ليس في المضمرة واما افعال القلوب  
فانها اكبر ما يقع فاعلها ومفعولها بشئ واحد بل هو الاكثر لان علم الانسان



وظنه بأمر نفسه أكثر قوتها من غيره وإذا كان كذلك فقد زال المعنى  
المقتضى لعنزال الأصل فثبت على أصلها وحمل عليها قولهم على شئ وفعلنى  
لا فاضد وحدت منها فحملت على ضدها ولا بعد في أن يحمل الشئ  
على ضده ومن أضناف الفاعل الأفعال الناقصة قال  
صاحب الكتاب هي كان وصار وأصبح وأمسى إلى آخرها قال  
الشارح هذه الأفعال كلها اشتركت في أنها لقنر الشئ على صفته  
ومن ثم احتج بها إلى آخرين وهو معنى قوله يدخل دخول أفعال العلوي  
وإن اختلف جهات الاحتياج أوجه الاحتياج ثم ليس معلوا محررا  
بالظن هوام بالعلم وجه الاحتياج ها هنا كونها لقنر الشئ على صفته  
فلا بد من ذلك ذلك الشئ وصفته ثم أنها تختلف بعد ذلك بحسب  
معانيها قال — وسُمي المرفوع اسما والمنصوب خبرا لعنى  
اسما مضافا إلى ما ذكرناه وكذلك الخبر فإن كان المذكور كان  
فقل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرهما وإنما نسبوه إلى كان  
اشعارا بآبائه معموله ومُتعلقه وإلا فليس هو اسما لكان ولا خبرا  
فهما في الحقيقة وقد بضاف الشئ إلى الشئ بآبائه سبب ولم يقولوا  
في مثل صرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول ليفر قوا بين النام  
في اسما متعلقاتها في الأغراب فجعلاوا الاسم والخبر متعلقات  
الأفعال الناقصة المذكورة فإذا قالوا اسم وخبر علم أنهم قصدوا إلى  
هذا النوع من الأفعال وإضافان المرفوع والمنصوب ليس كغير المرفوع

29  
والمنصوب في ضربت إذ منصوب ضربت مفعول في الحقيقة وليس منصوب  
كان كذلك ثم بين كونه نواقص من حيث لو أنه انصرف على المرفوع  
لم يستقم وكانت ناقصة أي عند انصارك فيها على المرفوع خاصة  
بخلاف غيرها من الأفعال فإنك لو انصرت على المرفوع لكان  
مستقما ولم تكن ناقصة وسبب ما عديم من أن وضعها لقنر  
الشئ على صفته فإذا قطعها عن الصفه استعملها في غير موضوعها فلم  
يستعمل ذلك قال — ولم يذكر نسبوه منها إلا لأن وصار  
وما دام وليس إلى آخره أما ما دام فلكثرها وأما الآخر فلاها لم  
يستعمل إلا كذلك واستغنى عن التوافق بما بينه من المعنى وهو قوله  
وما كان كونه من الفعل إنما لاستغنى عن الخبر بآبائه وضع لما  
ذكرناه من تقدير الشئ على صفته فهذا معنى قوله إنما لا يستعمل  
عن الخبر قال — وما يجوز أن يلحقها اضوعاد وغدا وراح لأن  
أحد وجهي استعمالها لقنر الشئ على صفته فوجب عند ذلك أن يكون  
منها مشاركتها لها في المعنى الذي كان ناقصة قال — وقد  
حاجا بمعنى صار في قولهم ما جأت حاجتك وهل تنصير في ذلك على  
الجل أو تعدى إلى غيره فيه نظرا الأولى أن تعدى لأنهم يقولون جاء البئر  
قفازن وصاعين على أنه قد قتل أن قفازن حال وهو ضعيف  
لأنهم لم يقصدوا الاختيار عن البئر بالحج في نفسه وإنما قصدوا حصوله على  
هذه الصفة فوجب أن يكون مما نحن فيه وإذا ثبت ذلك صح استعماله



ففي غير الموضع المخصوص المذكور وأما قولهم حتى وعدت كما هاجر به فالظاهر  
انه مخصوص بمحله فإنه لم يعرف في غيره إذ لا يقال تعد على نحو صار  
كاتباً ولا يبعد ان يقال تعد زيد كأنه سلطان على نحو ما يجوز فيه  
من ازادة ثبوته على هذه الصفة فيكون مخصوصاً بمثل ذلك قال  
وحال الاسم والخبر مثلها في باب الاستدال الى اخره فقولها ضمير الحال  
المضافة الى الاسم والخبر جميعاً إذا كان كذلك كان حال الاسم كحال  
المبتدأ وحال الخبر كحال المبتدأ الى المبتدأ او الخبر ثم خصص المثلثة التي ازادها  
لكون الاسم معرفه والخبر ذكره وليس يدعى ان يحل المثلثة في ذلك  
خاصه بل المثلثة فيه وفي غيره من احكام المبتدأ والخبر الا ان يكون كان  
مانعه منه فتأمل الباقى انه يجوز ان يقع المبتدأ معرفه وذكره بشرطه  
ويكون الخبر مفرداً وحمله بالقياس اليه والشروط التي مضت وما خصص  
به حكم من الاحكام المذكورة قوله ونحوه قول القطار من  
ولا يك موقف منك الوداعان وما استند به بعده من القلب الذي  
يشجع عليه من الالباس ريد ان القياس على خلاف ما جاء به وهو  
رفع الذكره ونصب المعرفة فحالها ذلك للضرورة لما كان غير ملبس  
ومسؤوله انما كان ام حماراً وجه كونه من هذا الباب ان  
الاستفهام الواقع بعده ظني بقدره بالفعل فقد رآه ان ظني امك  
لان تقدير الاستفهام بالفعل اولى واذا قلنا بالفعل فموجب ان يكون

على حسب المفترضة والمفترضة كان فوجب ان يكون التقدير ان ظني  
كان امك وهو غير ما قصد في الاسات الاخر فهذا وجه تعد زكون  
اسم كان نكرة هاهنا وخبرها معرفة وقد ظن بعض الناس ان موقع  
الاستشادات الضمير في كان ضمير ظني وضمير الذكره نكرة وقد  
اخبر عنه بالمعرفة وكان من هذا الباب كذلك وهذا غير مستقيم  
فانك لو قلت جاني رجل وكان رجلاً لكان مستقيماً ولم يعد الاسم  
خارجاً عن القياس لكونه ضميراً ذكره فان قيل لست هذه من  
قبيل ما نحن فيه فان الذي نحن فيه ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة  
ما ملئت به نكران لان ضمير الذكره نكرة وراكان ذكره والحواب  
انه كما امتنع ان يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة فيمتنع ان يكون  
اسمها نكرة من غير مصحح ولو لم يكن الضمير معرفة لما صح بدليل  
امتناع كان رجل فاما ثم كوفد رضارب مغرود بينك وبين مخاطبك  
لصح ان يقول جاني اليوم رجل وانقوان كان ذلك الضارب وهذه عن  
ما اذكره وليس مثله قولك كان رجل الضارب هذا ما لا شك فيه  
والنحوون وان اختلفوا في ان ضمير الذكره معرفة فلم يخلعوا في صحته  
وقوعها مكمل المعرفة واما الخلاف في ان المعرفة راجعة الى ما يتعين من  
مدلوله وجوداً او على اى وجه كان ذلك يقال لا جماع ضربت  
رجلاً وهو زاكب ولو لا ان الضمير في حكم المعرفة لم يصح وقوعه مبتدأ  
وقد اورد على التقدير الاول ان الداخل عليه من الاستفهام المعادلة



لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ بَعْدَ مُعَادِلِهِ وَإِذَا حُجِلَ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ كَانَ  
الْمُقَدَّرَةُ لَمْ يَكُنْ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْمُعَادِلِ لِذَلِكَ الْأَثَرِ أَنْكَ لَوْ قُلْتَ  
اضْرَبْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرُوًا لَمْ يَسْتَعْمِمْ حَتَّى يَقُولَ اضْرَبْتَ أَمْ عَمْرُوًا لِأَنَّ الْغَرَضَ بِدُخُولِ  
الْهَمْزَةِ وَأَمَّ الْمُعَادِلَةَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ سَمَّيْنِهَا بِاعْتِنَا زَمَانِهَا عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ  
عَلَى جَوَالٍ وَاحِدٍ فَقَصْدُ ذِكْرِ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَالْآخَرِ بَعْدَ الْمُعَادِلِ لِذَلِكَ الْغَرَضُ  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْهَمْزَةِ هَاهُنَا كَانَ الْمُقَدَّرَةُ  
وَأَوْقَعَتْ بَيْنَ أَمْ لَفْظِ حَمَارٍ فَلَمْ يُعَادِلْ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الَّذِينَ جِيءَ بِالْهَمْزَةِ  
وَأَمْ لَهَا وَالْجَوَابُ مِنْ وَحْدَتِهِمَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ كَانَ الْمُقَدَّرَةُ وَاجِبًا  
حَدَفَ هَاهُنَا وَقَعَ مُفَسِّرُهَا كَانَ حُكْمُهَا لِذَلِكَ حُكْمُ الْعَدَمِ فَقَدْ وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةٍ  
الْأَسْتِغْنَاءُ مَا قَصْدُهُ بِالْمُعَادِلَةِ بَيْنَهُ وَمِنْ مَا بَعْدَ أَمْ وَهُوَ حَمَارٌ فَهَذَا وَجْهٌ  
نَسْتَوْعِدُ ذَلِكَ وَالْآخَرُ أَنَّ الْمُقَدَّرَةَ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودَةً كَانَ يَقْدَرُ وَجْهًا  
كَالْعَدَمِ فَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مَقْصُودًا لِأَنَّ الْوَاقِعَ وَالْمُعَادِلَ وَالْأَوَّلَى  
بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ أَنْ طَيَّ سَتَدَاوَلًا أَنْكَ خَبَرَهُ وَحَمَارٌ عَطَفَ عَلَى طَيَّ  
وَصَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالذِّكْرِ لَمَّا كَانَ بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمُعَادِلَةَ لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُقَالَ فِي  
الذِّكْرِ أَمْ أَمْ أَلَا أَنَّهُ يُخْرِجُ عَنْ مَقْصُودِ التَّمْثِيلِ لَمَّا تَقَدَّمَ أَوْ لَا مِنْ  
إِبْطَالِ كَوْنِ التَّصْمِينِ نَكْرَةً وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ أَنْ كَانَ  
هَاهُنَا لِأَصْمِيرُفْنَهَا وَإِنْ أَصْلَ الْكَلَامِ أَظْيَا كَانَ أَنْكَ أَمْ حَمَارٌ فَطَيَّ  
الْخَبَرُ فِي الْأَصْلِ وَحَمَارٌ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ فَلَمَّا قَصِدَ إِلَى الْفَلْبِ قَلْبُ  
مَعَ بَقَا كُلِّ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ

هَذَا يُؤَدِّي إِلَى جَوَابِ تَقَدُّمِ اسْمِهَا لِأَنَّهُ لَمَّا رَفَعَ طَيَّ عَلَى تَقَدُّمِ كَرَمِ حَعْلَةٍ  
اسْمًا وَهُوَ مُقَدَّمٌ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَى حَعْلَةٍ اسْمًا صُورَةً  
الْأَثَرِ أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى خَبَرٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مَضُوبًا فَيَكُونُ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي  
سَتَوْعِدُ بَقَا مُقَدَّمًا وَهَذَا لِأَبْعَدِ فِيهِ حَذْفُ النَّاسِ مِنْ كَاتٍ فَإِنَّهُ إِذَا  
بَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ فَالْأَصْلُ أَظْيَا كَانَتْ أَمْكَ وَقَدْ  
حَذَفَ الثَّامِسُ عَمَّا جَعَلَ التَّصْمِينِ فِيهَا مَسْتَرًا عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا فَيُطْلَقُ  
هَذَا ذَلِكَ الْقَدِيرُ وَجَوَابُ أَنَّهُ يُقَالُ هَذَا كُلُّهُ مِنْ قِسْلِ الشُّدُودِ  
وَحَذَفَ النَّاسُ مِنْ قِسْلِ الشُّدُودِ أَيْضًا لِأَنَّهُ شُدُّ وَذِيلُهُ عَنْهُ شُدُّ وَذَانِ  
يُمْكِنُ أَنْ يَقْوَى ذَلِكَ بِأَنْ يُقَالَ لَمَّا جَعَلَ الظَّيُّ فِي الصُّورَةِ مُخْبِرًا  
عَنْهُ صَارَ كَانَ كَانَتْ فِي الصُّورَةِ رَاجِعٌ إِلَيْهِ وَصَارَ أَمْكَ كَانَتْ فِي الصُّورَةِ  
رَاجِعٌ إِلَيْهِ وَصَارَ أَمْكَ كَانَتْ فِي الصُّورَةِ غَيْرَ الْأَسْمِ مُشَبَّهًا بِهَا فَهَذَا  
تَّصْمِينُ الْمَذْكُورِ وَمِمَّا لَمْ يَقَعْ مَضُوبًا إِلَى مَوْتٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ تَفْضِيلُهُ عَنْ  
قَوْلِهِمْ كَانَ عِنْدَ قَائِمِهِ فَإِنَّهُ يُنَاسِبُ حَذْفُ النَّاسِ الْمَذْكُورَةِ قَالَ  
وَكَانَ عَلَى أَرْبَعَةٍ اضْرَبْ نَاقِصَةً كَمَا ذَكَرْنَا مِنْهُ بِمَعْنَى وَقَعَ وَوَجِدَ  
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا مَوْضُوعُهُ ذَلِكَ لِقَرْنِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَتِهِ  
وَقَدْ شَرَحْنَا ذَلِكَ بِمَعْنَاهَا وَقَدْ سَمِعْنَا أَنَّ مَعْنَى حَصَلَ الشَّيْءِ فِي  
نَفْسِهِ فَعَلَى ذَلِكَ لَا يَنْقُضِي الْأَمْرَ فَوْعًا لِغَيْرِ مِثْلِ قَعْدٍ وَجَلَسَ  
وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ نَامَةً فِي هَذَا الْوَجْهِ لِأَنَّهَا الْمَعْنَى الَّتِي سُمِّيَتْ بِهَا  
بِأَصْلِهِ مِثْلُ يَقُولُهُمْ كَانَتْ الْكَائِنَةُ أَيْ جَعَلَتْ لِذَلِكَ الْمَقْدُورَ كَانَ



وكره كون زايده تعرفها بان يكون نحوها كالعديم وهذا مع الزايد في كل  
موضع وهو الذي ينبغي الكلام بعد حذفه على معناه قبله الا في  
الناكيد ومثله نقولهم ان من افضلهم كان زيدا يعني ان من افضلهم زيدا  
وكذلك الميت لم يوجد كان مسلما واما التي فيها ضمير الشأن والقصة فهي  
وان جعلت مسما داخله في اقسام الناقضة لانها لغير الشيء على صفة  
ولا تدلها من اسم وحيزا لانهما لما محض احكام لا اشار كافيته بقية  
اقسام الناقضة جعلت قسما براسه تليها على تلك الاحكام منها ان  
اسمها لا يكون الا للجدث ومنها انها لا يكون الا لهما ومنها  
انه لا يكون خبرها الاحكام ومنها انه لا يكون فيه ضمير يعود على اسمها  
وقوله عروجل لمن كان له قلب يتوجه على الاربعه فاذا كان  
ناقضة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تاممة كان قلب فاعلها  
وله متعلقها وان كانت زائدة كان له قلب مبتدأ وخبرها والمعنى كن له  
قلب واذا كانت لضمير الشأن كان فيها ضمير الجديث وهو اسمها  
وله قلب مبتدأ وخبر في موضع خبرها فقد تحقق توجيهها على الوجه  
الاربعه وعل فوله بينها فقر الميت ان كان فيه صار للغدر  
حملها على احد الوجوه الاربعه فالناامة والرائدة والتي فيها ضمير الشأن  
امتاعها ووضح اما النامة فانه يجب ان يكون فراخا حال قبل ان يكون  
البیض في حال كونه فراخا وهو فاسد واما الزايد ففسد من حيث  
اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلنصب فراخا واما المعنى فلان الجار

عن البيضاية فزاح واما التي فيها ضمير الشأن فلان من عينها واما الناقضة  
انما لم يستقم لانه يؤدي الى عكس المعنى لانها شغرها هنا بان الفراخ  
سابقه على السفل لان المعنى يصير كان البیض فراخا وهو عكسه لان  
كان الفراخ بيضا فلما كان يؤدي الى عكس المعنى تقرر حمله على ذلك  
تجمل على صار والمعنى عليه قال ومعنى صار لا يقال قد  
تقدم ان هذه الافعال لناقضة كلها لغير الشيء على صفة ربه احاطت  
الى الخبر فكاتب ناقضة ثم كلها مشتركة في انها نسبت للخبر حكم  
معناها ولما كان صار بمعنى الاستقبال وجب ان يكون الحلم باثنا  
للخبر واذا قلت صار زيدا عالما فني عالم حكم الاستقبال لانه الحال  
الذي اسفل الله وهذا الاستقبال قد يكون الى صفة حقيقة كقولك  
صار زيدا عالما وصار الطير حرا وقد يكون مجر دسبه كقولك  
صار زيدا مسمى قمرها وصار زيدا فقيرا وغنيا وقد يكون باعتبار المواضع  
كقولك صار زيدا الى غيره وكل ذلك سواء الصفة بمعنى الاستقبال  
قال واضح وامشي واضحي على بلته معان اجد هما ان يقرن  
مضمون الجملة بالآوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى  
على طرفه كان تعني انها تكون ناقضة واذا كانت ناقضة وجب  
ان يعطى الخبر حكم معناه ومعناها الدلالة على الدخول في هذه الآوقات  
موجب ان يكون الخبر دخلا في هذه الآوقات في حال سبته لمن  
قوله فاذا تولت اصبح زيدا عالما فقد اعطيت اصبح عالما حكم المصالح



حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه في وقت الاصبح دون غيره  
وكذلك امسى واضمحى والمسمى ان يفقد معنى الدخول في هذه الاوقات  
ويجئ تدبيره يكون نامة لا خبر لها لان المعنى دخل في هذا الوقت كما يقول  
اطهنا واعمننا في هذا الباب ككان النامة ومن ذلك قوله  
ومن فعلنا في اتي حسن القري اذا اللبلة الشهاب اضحى جليدها وقوله  
اضحى جليدها التي دخل في وقت الطلح والمال الشبان ان يكون معنى صار  
والكلام فيه كالكلام في صار ومنه قوله ثم اصحووا لانه لا  
يستقيم اعتبار الوقت لانهم على هذه الصفة في هذا الوقت وعمه  
وليس المقصود انهم في الصبح على هذه الصفة اذ ليس للحصر وجه  
واتما المعنى ثم صار واما كـ وظل وبات على معدن احدها  
افتران مضمون الجملة بالوقت الخاص وتعتى بالوقت الخاصين النهار  
والليل والنهار لبات والمعنى بالنسبة الى الوقتين كمعنى اصبح في  
الوجه الاول والوجه الثاني ظاهر قال والشئ في اوايلها  
الحرف الثاني في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه يعني  
ما زال وما برح وما في وما انفك دون مادام فانها ليست للنفي وقوله  
وهو استمرار الفعل بفاعله يعني استمرار الخبر وقوله بفاعله يعني  
لمنسب اليه وقوله في زمانه يعني من حيث صلح له ويحتمل ان يريد  
باستمرار الفعل نفس هذه الافعال التي هي ما زال وبفاعله يعني  
لاستمرارها لانها فاعلات في الحقيقة فيكون المعنى ان شئ يستمر

2  
الافعال بحسب معانيها حاصل لفاعلهما ومعانيها شئت احادها على الصفة  
المزادة بها وهو معنى الاستمرار من حيث صلح له وهذا اسبه من حيث  
جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح بخلاف الاول فتسوله ولدخول النفي فيها  
على النفي جرت مجرى كان لان المعناها النفي في ما معناها النفي  
فاذا اصار معناها استغنى النفي واذا استغنى النفي وجب الاشارة وضاعت  
بمعنى ببت مستمرا واذا كان كذلك لم يجز ان يقول ما زال زيد الا  
عالم لان الاستغنى ان يكون لاجرا فلا يكون الا للنفي مع  
واذا كان كذلك فشرط النفي ان يكون في مثل ذلك بعد نفي ولا  
نفي هاهنا لما ثبت من ان ما زال للاشارة ثم لو سلم انها تكون بعده  
الاشارة لوجب ان يكون المخرج منقيا واذا كان منقيا بالاكونه  
بعد الاشارة تناقض ما زال لان ما زال لاثباته والايكون لنفسه  
فصير منقيا منقيا في حال واحد وهي محال وخطي ذو الرمة بقوله خراج  
ما شئت الامناحه ٥ لما ذكرناه من الوجهين وقد قل ان قوله على الحسف  
هو خير ما شئت كانه قال ما شئت بهانه ثم استثنى الامناحه بعد ان  
تكمل اسمها وخبرها على حال مستثنى من احوال عامته مقدرة اي ما شئت  
على الحسف في حال من الاحوال الا في حال الا باجه فانه يحصل لها راجح  
فيكون المزاد بالانناحه انناحه البعير وهو جعله باركا فانه حينئذ يحصل  
لما شئت كون المعنى بمنناحه في وجه الاستعداد التي مقصوده على  
الحسف اي الدل لا يفارقه حتى يحصل منه الغرض الا ان هذا التقدير



المصحح ضيقت من وجهين أحدهما أنه استثنى المفعول والاستثناء المفعول فلان  
أتى في المشتب إتماما في النفي والآخر أن الاستثناء المفعول إنما يكون  
المستثنى منه مقدرا قبله وهذا إتماما بعد الاستثنى بعده لأنه مستثنى  
من الأحوال للضمير المستوفى على الخسب لأن المقدار ما يتفك مكانه  
في جميع الأحوال لا في حال الأناخه فكان المستثنى منه مقدرا  
بعده وذلك لم يعهد في جميع الاستثناء المفعول قال — وبحي محذوف  
منها حرف النفي وذلك مع القسم لأنه مراد كما يقول والله يقوم زيد  
وذلك جار في حرف النفي في هذه الأفعال وفي غيرها على ما يأتي  
في القسم قوله وما دام بوقت الفعل إلى آخره قال —  
الشارح أن أراد بقوله للفعل دام بنفسها أو خبرها فليس ذلك بمستقيم  
إذ ليست بوقت لنفسها ولا خبرها وإن أراد الفعل الذي يصحبها فلم  
سن لها خصوصية إذ ذاك معنى لفظة بما في موضع إذا كانت  
للظرفية كقولك اجلس ما خلست وما كبت وما شبه ذلك  
والغرض من معناه المقيمة هي به باعتبار حاجتها إلى الخبر لا لتبين لفظة  
أما التي للظرف فإن ذلك ما الظرفية إنما وقعت والأولي أن يقال  
توقيت لا مزمدة بثبوت خبرها لاستمرارها مما تميز به ما دام دون غيرها  
بما يكون طرفا فإن ذلك توقيت لا مزمدة بثبوت ذلك الفعل الواقع  
معها لفاعله فإذا قلت اجلس ما دمت فأبما فقولك ما دمت قائما  
توقيت للجلوس مزمدة بثبوت القيام منسوبا إلى المخاطب فهذا هو المعنى

الذي يميزه عن سائر الأفعال التي تصحبها ما الظرفية فكان التعرض  
لسانها أهم من التعرض لبيان الأمر العام الذي لأخصوصية لها فيه ثم بين  
كونها ظرفية بلشبهها بالمصادر التي وقعت طرفا إتماما لها المصدرية  
استعملت طرفا قال — ولذلك كان مفعولا إلى أن شفع بكلام  
لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه وهذا واضح لأن المفعول فيه ما فعل  
به مذكور وإذا كان ذلك مفعولا فيه وجب أن يكون معه فعل  
مذكور أو شبهه مما يكون الطرف به اصلة إذا الطرف لا يكون  
اجتزاعي الجملة ومن ثم لم يكن بد من كلام يشفع به حتى تستقيم ظرفيته  
قال — وليس معناه ما نفى مضمون الجملة في الحال هذا مذهب الأكرن  
وذهب بعضهم إلى أنه للنفي مطلقا لا لأن أو غيره ولا بعد في ذلك قال  
نعم إلى الأيوام ما نهم ليس مضر وفاقهم وهذا يعي للمول العذاب مضر وفاق  
عنه يوم القيامة ثم نفى في المستقبل وهو عين ما رجموا خلافة لأنهم  
يقولون لو قلت ليس زيد فأبما غدا لم تستقيم وهذا ليس العذاب مضر وفاق  
عنه يوم القيامة وقد صرح في قوله ولا نقل للشر زيد فأبما غدا وهو  
خلاف الوازد قال — والذي صدق أنه فعل لحوق الضمار وفاق  
البايث يعني لحوق الضمار البارزة المنصلة على ما تقدم لأنها من  
خواص الأفعال وقد تقدم في حد الفعل ما رشح إلى فعليتها ودخولها تحت  
حد الفعل وعمله تجرد ما عن الدلالة على الزمان الماضي وسببها في  
بيان اعتبارها في هذه الزنة قال — وهذه الأفعال في تقدم



خبرها على خبرين الى اخره قال الشارح كلها مستتره في صحة تقديم  
اجازتها على اسمائها لانها افعال من حيث الجملة فتصرف في معيها  
بتقديم احد هما على الآخر واما تقديم اجازتها عليها فقد انقسمت  
باعتبارها على ثلثة اقسام قسم جاز اتفاقا وهو ما عدا ما اوله ما وما عدا  
ليس وقسم لا يجوز تقديم اجازتها عليه وهو ما اوله ما خلا لا لان لسان  
قانه اجاز ذلك في خبر ما دام وقسم اختلف فيه احلا فاطمرا وهو  
ليس فاما ما جاز تقديم الخبر فيه وفاقا فواضح انه لا فاعمال  
مصرفه لم يمنع من التقديم عليها مانع فجاز وهو كثير في كلامهم واما امتناع  
التقديم فيها اوله ما وهي نافية ولانه لا تقدم على النفي ما في خبره مع انه  
لم يسمع واما ما دام فمحل اتفاق في الامتناع وعلته واضحه وهو انها مصدرية  
ولا تقدم على المصدر ما في خبره وهو ما في دام اولى وشبهه ان لسان  
فيها اوله ما النافية انها لما دخلت على النفي صار معناها اثباتا فم  
ان حكم النفي يزول لزوال معنى النفي وليس مستقيم قانه لو قيل ما ابي زيد  
الكلال كان معناه اثباتا لا لكل ولو قيل الكلال ما ابي زيد لم يحزن لان  
حكم النفي ثابت واما اتفق انه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالآخر  
اثباتا ولو لا ان معنى النفي حاصل لم يرجع الاثبات الذي دخل عليه نفيا  
وكيف رول معنى النفي واعتباره حصل المعنى مثبتا فالوجه ما علة  
العامه ولذلك لم تعرف مثل ذلك واقعا في كلامهم واما ليس فقد رجم  
بعضهم انه تقدم خبرها عليها مثل كان واستدل على ذلك بقوله

تعالى الا يوم ياتيهم مضروفا عنهم وتوم ياتيهم معمولة لمضروفا فاذا تقدم  
المعمول دل على جواز تقدم العامل لانه فرع تقدمه والى ذلك ذهب  
الزمخشري فانه قال وقد خولف في ليس فجعل في الضرب الاول يعني من  
الذي لا يجوز تقدم خبرها عليها ثم قال والاول هو الصحيح يعني الاول  
دخولها فيما تقدم الخبر عليها لانه قال وما عدا ما تقدم خبرها عليها  
ولم تقدم الاحكام ما اوله ما فقد دخلت ليس في قوله وما عداها فاذا قال  
بعد ذلك والاول الصحيح فهو حكم على هذا القول الصحة وهو تقدم خبرها  
عليها وقد منع قوم من تقديم خبرها عليها وعلته انه لم تثبت مصرحا  
تقديمه ولا فاعل غير متصرف معناه نفي وكان كالحرف في  
امتناع تقدم ما في خبره عليه قال — وفصل سنيويه في تقديم  
الظرف وباخيره من اللغوينه والمستقر الى اخره رزق بالمستقر ما كان  
خبرا محتاجا اليه وجعله مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فيه مستقر  
فيه ثم حذف فيه احصاها وزيد بقوله لغوا ما كان من فضله وسماه  
لغوا لانك لو حذفته لكان الكلام مستغنا عنه لاجابه به اليه  
ووجه استغنائه لذلك انه محتاج اليه فكان في تقدمه اشعار  
من اول الامر بانه خبر لا فضله وفي باخيره ابدان بانه لغو لا خبر فلما افاد  
هذه الافاده بتقدمه وباخيره حسن ذلك فيه على حسب المعين  
ومثل المستقر بقوله ما كان فيها احد خير منك واللغو بقوله ما كان  
احد خير منك فهانم قال — يعني سنيويه واهل الجفا يقرؤن



وَلَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ لِحَدِّهِ هَذَا الْكَلَامُ غَيْرَ شَدِيدٍ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ اعْتِرَاضًا صَحِيحًا  
وَلَا يَنْدَفِعُ بِأَهْلِ الْجَمْعِ تَقَرُّؤُهُ خِلَافَهُ لِأَنَّ أَهْلَ الْإِجْمَاعِ يَقْرَأُونَهُ عَلَى  
خِلَافِ ذَلِكَ وَالْمَعْتَمِدُ عَلَيْهِ لَا عَلَى مَا يَنْقُلُ أَحَادًا إِنْ صَحَّ الْمَقْلُوبُ وَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ اعْتِرَاضًا لِأَنَّهُ مُجَابٌ بِمَا دَفَعَهُ وَسَلَّيْنِهِ أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ وَأُولَى  
مَا يُقَالُ فِيهِ بَعْدَ تَسْلِيمِ الْفَاعِلِ الْأَوَّلِيِّ أَنَّهُ عَرَضُهَا هُنَا مَا يَنْبَغُ مِنْ  
مَنْحَلِّهِ الْقَاعِدَةِ الْمَقْدَمَةِ وَهِيَ الْأَهْتِمَامُ بِتَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ لِأَنَّهُ  
لَوْ اخْتَلَفَتْ الْفَوَاصِلُ وَامْتَزَتْ أَهَمُّ مِنْ اخْتِلَافِ اللَّغْوِ فَوَجَبَ لِأَجْلِ صَحَّةِ  
الْفَوَاصِلِ تَقْدِيمُهُ وَإِنْ كَانَ لِقَوْلِهِ فَإِنْ وَزَدَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى  
يُصَحِّحُ الْقَوَافِي لِأَعْلَمَ مَا جَمَعَ فَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِمَا  
جَمِيعًا وَإِذَا كَانَ أَصْلُهُ الْمَاخِذُ وَإِنَّمَا قَدَّمَ لِتَصْحِيحِ الْفَوَاصِلِ فَمَا وَجَبَ  
لَا مِنْ تَقْدِيمِهِ نَقْدَهُ وَكَانَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْأَسْمِ بَعْضِي عَنْ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِمَا  
جَمِيعًا وَنَقْلُ سَبْنُوهِ إِنَّمَا قَصَدَ عَنِ الْجَابِ إِلَى هَذَا الْاعْتِرَاضِ خَاصَّهُ  
الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْدَ إِثْرِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ أَهْلَ الْجَمْعِ وَكَانَ  
أَمْرُ الْفَوَاصِلِ ظَاهِرًا فِي عِلْمِهِ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدٍ لَوْ وَزَدَ أَنَّهُ قَصَدَ ذَلِكَ  
وَالْجَوَابُ ————— أَيْضًا غَيْرُ شَدِيدٍ لِمَا تَقَدَّمَ وَالْجَوَابُ السَّدِيدَانِ  
يُقَالُ إِنَّمَا قَدَّمَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا لِأَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدٍ كَرِهَ الْفَصْلُ  
بَيْنَ الْحَرْسَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا اسْتِدْالِيَهُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِمَا لِذَلِكَ فَهَذَا أَوْلَى بِمَا ذَكَرْنَا  
مِنْ قِرَاءَةِ أَهْلِ الْجَمْعِ قَالُوا ————— قِرَاءَةُ أَهْلِ الْجَمْعِ لَا تَنْفَعُ دَفْعَ اعْتِرَاضٍ وَقَعَ  
عَلَى قِرَاءَةِ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ وَمِنْ أَصْنَافِ الْعَمَلِ أَفْعَالُ الْفَاعِلِ

قَالَ صَاحِبُ الْكَاتِبِ مِنْهَا عَشِيٌّ وَلَهَا مَذْهَبَانِ إِلَى آخِرِهِ قَالُوا الشَّخْصُ  
أَيْ فِي أَفْعَالٍ وَصُعَتِ لَدُنْهُ الْخَبْرُ زَجَا أَوْ حُصُولًا وَاخْتِلافًا فَالْأَوَّلُ عَشِيٌّ  
وَالثَّانِي كَادُوا وَشَكَّ وَالْثَالِثُ بَعِيَّتُهَا وَلَمَّا كَانَ عَسَى لِلرَّحَا دَخَلَهَا مَعْنَى  
الْإِشَاءَةِ فَلَمْ تَصْرِفْ بَلْ لَزِمَتْ مَعْنَى وَاجِدًا لِأَنَّهُ تَصَرُّفُهَا فِي مَعْنَى الْإِشَاءَةِ  
لِأَنَّهَا إِذَا تَصَرَّفَتْ دَلَّتْ عَلَى الْخَبَرِ فِيهَا مَصْنُوعٌ وَفِي الْحَالِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ  
وَذَلِكَ مُقَاضٍ لِمَعْنَى الْإِشَاءَةِ إِذَا لَمْ يَسْتَقِمَّ أَنْ يَكُونَ مَاضٍ وَلَا مُسْتَقْبَلٌ  
وَإِذَا فَاِنْ الْخَبَرُ مَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ وَالْإِشَاءَةُ خِلَافُهُ فَلَا يَسْتَقِمُّ  
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا قَوْلُهُ وَلَهُ مَذْهَبَانِ بَعْضُهُمَا فِي الْأَسْتِعْمَالِ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ  
أَحَدُهُمَا أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِاسْمٍ وَخَبَرٍ وَخَبَرُهَا شَرْطُ أَنْ يَكُونَ أَنْ مَعَ الْفِعْلِ وَإِنْ  
كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُمُ الْأَسْمُ وَإِنَّمَا عُدِلَ إِلَى الْفِعْلِ تَسْهًا عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى مَا هُوَ  
الْمَقْصُودُ فِي الرَّحَا وَاتَّيَّانُ بَقْوَةِ لِمَا بَغِيْدُهُ الرَّجَاءُ مِنَ الْأَسْتِقْبَالِ فِي  
مُتَعَلِّقِهِ وَلِذَلِكَ عُدِلَ عَنِ الْأَسْمِ إِلَى الْفِعْلِ وَشَبَّهَ فِي هَذَا الْأَسْتِعْمَالِ  
بِقَوْلِهِمْ قَارِبَ رَيْدٍ الْخُرُوجُ تَحْقِيقًا الْقَضِيَّةِ الْأَعْرَابِ وَالْأَمَلِ فِي قَارِبَ  
رَيْدٍ الْخُرُوجُ مَعْنَى رَجَا وَلَا إِشَاءَةً وَتَمَّ هُوَ تَمَثُّلُ تَقْدِيرِ التَّحْقِيقِ الْأَعْرَابِ  
الْلَفْظِيِّ كَانَ أَصْلُهَا ذَلِكَ ثُمَّ دَخَلَهَا مَعْنَى الْإِشَاءَةِ وَالرَّجَا كَمَا يُقَالُ فِي مَا اخْتَلَفَ  
رَيْدًا أَنْ مَعْنَاهُ فِي الْأَصْلِ شَيْءٌ حَسَنٌ رَيْدًا وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ  
دَاخِلَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ خَاصَّهُ مَسْتَعْنِيٌّ بِذَلِكَ عَنْ اسْمٍ قَلْبًا وَهَذَا  
الْأَسْتِعْمَالُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ بِالْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلِ عَنِ الْحَرْسِ كَالْأَسْتِعْمَالِ فِي طَبَقِ  
أَنْ يَقُومَ الْحَرْسُ جَمِيعًا وَسَرُّهُ اشْتِمَالُ ذَلِكَ عَلَى مُسْتَدٍّ وَمُسْتَدٍّ إِلَيْهِ



وهو المقصود بهذه الأفعال فلما كان ذلك موجودا استغنى به عن ذكر  
الجملة محققه لا يرى ان معنى قولك طست ان تقوم زيد طنت زيدا  
تقوم ومعنى قولك عسى ان تقوم زيد عسى زيد ان تقوم فلما كانت بمعنى  
استغنى عن الأصل لذلك قال — ومنها كاد وهي موضوعة  
لمقاربه الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجا به وهو خبر مجزئ  
خبرها فلذلك جات مضروفة بصرف الأفعال وخبرها مشروط فيه  
ان يكون فعلا مضارعا نبيها على انه المقصود بالقرب ودلالة على  
معنى الحال على وجه تأكيد القرب فقال كاد ردد خرج لذلك وقد شبه  
عسى بكاد لما كانت كاد وعسى مشركين في أصل معنى المقارنة وان  
اختلفت وحوه المقارنة حمل كل واحد منهما على صاحبهما تشبيها  
ومشازله لها في أصل معناها كما قالوا لا ابا زيد لمشاركته  
للمضاف في أصل معناه فدخلت لذلك ان كاد وحذفت من  
عسى قال — وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب ثم ذكر أحدها  
المذهبي الأولين ودخولها على المضمرة باعتبار المذهب الأول في اجتياها  
إلى اسم وخبر فان قصد إلى استعمالها بالنسبة إلى المضمرة والظاهر  
جميعا فهي أربعة عسيت وعسائي ان افعل ولهذا وجهان في المضمرة باعتبار  
الوجه الأول للظاهر والوجهان الآخران عسى زيد ان تفعل وعسى ان  
تفعل زيدان قصد إلى استعمالها بالنسبة إلى المضمرة فهو وجهان أحدهما  
عسيت إلى آخرها والآخر عسائي إلى آخرها وسيقط الوجه الأول لأن

لأن أحدهما هو الذي وقع هذا المضمرة موقعة والآخر لا يستقيم ان يكون  
مضمرة لأنه ان والفعل لفظا فلا يستقيم بعده والظاهر انه قصد  
استعمالها في مع المضمرة خاصة باعتبار الوجهين الأولين فجعل في الوجه  
الأول وجهين عسيت وعسائي إلى آخرهما على ما ذكر في المضمرات  
وجعل في الثاني وجهًا واحدًا باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد ان وليس  
ذلك من احكام عسى وإنما ذلك قياس اضمارا لا سماعا فلم يكن لذكره مع  
عسى وجهًا وإنما كاد فلم يات إلا على نحو واحد وهو قياس الأفعال  
في الظاهر والمضمرة وقد ضم بعضهم فاهما مع المضمرة كانه جعلها من الواو  
وليس بالقوى والفضل من عسى وكاد واضح من قوله وقد يقدم ما يشك  
إليه وقول — قال إذا أخرج يده لم يكد يراها إلى آخره قال —  
الشارح اختلف الناس في كاد فقال بعضهم هي في الأثبات نفي وفي  
النفي اثبات وتمسكوا في الأثبات بانك إذا قلت كاد زيد خرج  
فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفيًا في الأثبات وتمسكوا في  
النفي بمثل قوله وما كادوا يفعلون ومعلوم انهم فعلوا ويقولون إذا غاب  
المحس البتة ن على ما شئت وهذا معنى الأثبات في النفي وهذا  
مذهب فاسد فان قوله كاد زيد خرج معناه اثبات متقارنه بالخروج  
وهذا معنى مثبت واحد النفي الخروج ليس من موضوعة وإنما هو من  
نفي كونه وهو ان الشيء إذا كان محكومًا عليه بقرب الوجود علم  
بأنه موجود ولما قلنا كاد مثبت وهو قريب الخروج ولو صح ان

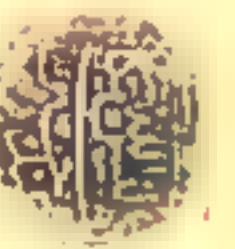


يُقَالُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنَّهُ نَقِيَ لَمْ يَنْقُصْ أَنْ يُقَالَ فِي مِثْلِكَ قُرْبُ خُرُوجِ زَيْدٍ أَنَّهُ  
 مَوْضُوعٌ لِلنَّقْيِ وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ مَعْلُومٍ فَسَادُهُ فَاثِمًا الْكَلَامَ عَلَى النَّقْيِ  
 فَسَيَأْتِي عَلَى الْفَرَقِ الْآخَرِ وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنَّهُ فِي الْأَثْبَاتِ ثَبَاتٌ  
 وَفِي النَّقْيِ لِلْمَاضِي أَثْبَاتٌ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى قِيَاسِ الْأَفْعَالِ وَمُسْكَ  
 هَاوٍ لَمْ يَكُنْ فِي النَّقْيِ يَقُولُهُ نَقِيَ وَمَا كَادُوا يَعْمَلُونَ وَكَدَّ فَعَلُوا وَلَمْ يَسْتَمِر  
 لَهُمْ أَنْ يَهْوُوا مِثْلَهُ فِي النَّقْيِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ مَا رَوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا أَخْرَجَ  
 بِهِ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا وَالْمَعْنَى فِيهِ نَقْيٌ مُقَارَنَةٌ الرَّؤْيَةِ فَلَوْ قَالَ لَوْ أَثْبَاتِ الرَّؤْيَةِ  
 لَفَسَدَ الْمَعْنَى وَمَا ذَكَرُوهُ فِي نَقْيِ الْمَاضِي غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّا نَعْلَمُ مِنْ  
 قِيَاسِ لَعْنَتِهِمْ أَنْ الثَّبَاتَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ النَّقْيُ انْقَضَ فَإِذَا قُلْتُ قُرْبُ خُرُوجِ زَيْدٍ  
 كَانَ مَعْنَاهُ نَقْيٌ قُرْبُ الْخُرُوجِ هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ لَعْنَتِهِمْ فَحَبَّ رَدُّ قَوْلِهِ وَمَا  
 كَادُوا يَعْمَلُونَ أَنَّهُ فَيَكُونُ الْمَعْنَى وَمَا فَازُوا الْفِعْلَ قُلْ أَنْ يَفْعَلُوا الْمَادَلُ  
 عَلَيْهِ سَيَأْتِي الْآيَةُ مِنْ نَقْيِهِمْ وَأَسْتَفْهَامُ فِيهَا لَا يَحْتَاجُ قِيَامَهُ إِلَى الْبَيِّنَةِ  
 وَلَا يُوْجِدُ وَفَوْقَ الذَّيْجِ مِنْ قَوْلِهِ وَمَا كَادُوا يَعْمَلُونَ وَأَتَمَّا يُوْجِدُ مِنْ قَوْلِهِ  
 وَذِي جَوْهَرٍ هَذَا هُوَ الْوَجْهَ الَّذِي يَتَّبِعُ جَمَلُ الْآيَةِ عَلَيْهِ وَمَا كَانَ مِنْهَا جَرِيًّا  
 عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْلُومَةِ مِنْ كَلَامِهِمْ وَقَدْ وَافَقُوا فِي دُخُولِ النَّقْيِ عَلَى  
 الْمُسْتَقْبَلِ أَنَّهُ يَكُونُ مَعْنَاهُ نَقْيٌ الْقُرْبِ عَلَى قِيَاسِ الْأَفْعَالِ وَلَا فَرْقَ  
 فِي قِيَاسِ لُغَةِ الْعَرَبِ فِي دُخُولِ النَّقْيِ عَلَى الْمَاضِي أَوْ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ فَدَكَ  
 بِذَلِكَ أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ خَرَجَ كَادُ يَجْرِي الْأَفْعَالِ فِي الْأَثْبَاتِ  
 وَالنَّقْيِ فَإِذَا قِيلَ كَادُ زَيْدٌ يَفْعَلُ مَعْنَاهُ أَثْبَاتٌ قُرْبُ ذَلِكَ الْفِعْلِ

وَإِذَا قِيلَ مَا كَادُ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَانَ مَعْنَاهُ نَقْيٌ قُرْبُ ذَلِكَ الْفِعْلِ فَصَارَ  
 فِي كَادِ مِثْلِهِ مَذَاهِبُ الْمَذْهَبِ الْجَوْجَرِيَّةِ عَلَى قِيَاسِ الْأَفْعَالِ وَالْمَذْهَبِ  
 الثَّانِي مَخَالَفَتُهُ لِلْأَفْعَالِ فِي الْأَثْبَاتِ وَالنَّقْيِ جَمِيعًا وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ  
 مَخَالَفَتُهُ فِي النَّقْيِ لِلْمَاضِي مَخَرَّبَةً عَلَى قِيَاسِ الْأَفْعَالِ فِي عَيْرِ ذَلِكَ وَدَكَ  
 ذِي الرُّمَّةِ هُوَ إِذَا عَرَّ الْجَهْرَ الْحَيِّزَ لَمْ يَكُنْ رَسْلُ الْهَوِيِّ مِنْ حَتِّ مِثْلِهِ بِرَحِ  
 عَلَى نَقْيِ مُقَارَنَةِ الزَّوَالِ وَهُوَ الْبَلْغُ مِنْ نَقْيِ الزَّوَالِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِذَا خَرَجَ  
 بِهِ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا سِوَا عَلَى مَا ذَكَرُوا التَّمَسُّكُ بِهِ فِي أَنْ مَعْنَاهُ الْأَثْبَاتُ  
 ضَعِيفٌ وَسُنْدُهُ مَا رَوَاهُ بَعْضُ الرُّوَاهِ مِنْ أَنَّ الرُّمَّةَ لَمَّا اشْتَدَّ هَلَا  
 الْيَتُّ قِيلَ لَهُ أَقْرَبُ زَوَالٍ الْحَبِّ وَذَلِكَ أَيْمًا أَخَذُوهُ مِنْ قَوْلِهِ لَمْ يَكُنْ  
 فَلَوْلَا أَنْ مَعْنَاهُ فِي النَّقْيِ أَثْبَاتٌ لَمْ يَكُنْ لَأَحْدِهِمْ عَلَيْهِ مَعْنَى وَالضُّوَابُ مَا  
 قَدَّمَ نَاهُ وَمَا غَيْرُ مَرْوِيٍّ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَوْجُهُ صَحِيحٌ ثُمَّ وَلَوْ قَدَّرَ رَوَايَتَهُ بِوَجْهِ  
 صَحِيحٍ فَهُوَ عَمْرٌ نَرَى هَذَا الْمَذْهَبَ الْفَاسِدَ وَالرَّدَّ عَلَيْهِمْ كَالرَّدِّ عَلَى مَنْ رَأَى  
 الْآرَ وَمِنْهُ أَوْشَكَ سَتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ عَشَى فِي مَذَاهِبِهَا وَاسْتِعْمَالُ  
 كَادُ وَلَمْ يَزِدْهَا بِمَعْنَى عَشَى وَمَعْنَى كَادُ لَأَنَّ أَوْشَكَ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى  
 رَجَاءٍ وَلَا شَأْنٍ وَأَتَمَّا مَعْنَاهُ كَادُ فِي أَثْبَاتِ قُرْبِ الْخُرُوجِ وَأَتَمَّا اسْتَعْمَلَتْ  
 لَفْظًا اسْتِعْمَالُ الْبَابِ لَمْ يَشَارِكْهَا لَهَا فِي أَصْلِ الْبَابِ فَاجْرُتْ بِجَزَائِهَا جَمِيعًا  
 فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَالْقِيَاسِ اسْتِعْمَالُهَا اسْتِعْمَالُ كَادُ لَمْ يُوَافِقْهَا لَهَا فِي الْمَعْنَى  
 وَمِنْهُ سَجَلُ وَأَخَوَاتُهَا وَهَذِهِ مَعْنَاهَا دُنُوْخُهَا عَلَى مَعْنَى الْإِخْدِ  
 مَا أَقْبَلَهُ تَوْجَعٌ فِي مَخَالَفَةِ لَعْنَتِهِ لَا شَأْنًا مَعْنَى لَا شَأْنًا وَالرَّجَاءُ وَمَخَالَفَتُهُ



لَكَ بِحُصُولِ الشَّرُوعِ فِيمَا خَبِرْتَ بِهِ مَعَهَا وَلَيْسَ فِي كَادِ مَشْرُوعٍ وَاجْتِمَاعٍ مِنْ  
 بَابٍ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الْمَقَارَنَةِ وَلَمْ تُسْتَعْمَلْ هَذِهِ إِلَّا بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بِجَرْدٍ  
 عَلَى أَنْ لَا خَيْرَ مَا مُحَقَّقٌ فِي الْحَالِ أَكْثَرُ مِنَ الْخَيْرِ فِي كَادٍ وَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُ كَادِ  
 مَعْلُومًا فِي الْحَالِ فَهَذِهِ أَجْدَرُ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَجْزِ الْإِتْيَانُ بِانْ عَلَى جَائِلٍ بِخِلَافِ كَادِ  
 لِأَنَّهُ فِي كَادٍ يَصِحُّ بَعْدُ مِنْهُ مُسْتَقْبَلًا عَلَى وَجْهِ فَصَحَّ دُخُولُ انْ لِدَلِيلِكَ وَهَامَا  
 لِأَوَجْهِ لِقُدْرَةِ مُسْتَقْبَلِ الْكُونَةِ مَسْرُوعًا فِيهِ فَقَدْ مُحَقَّقٌ فِيهِ مَعْنَى الْحَالِ  
 فَلَمْ يَكُنْ لِدُخُولِ انْ وَجْهٌ وَمِنْ أَصْنَافِ ————— الْفِعْلِ فَعْلًا الْمَدْحُ وَضَعًا  
 لِلْمَدْحِ الْعَامِّ وَالذَّمِّ الْعَامِّ قَالُوا ————— السَّارِخُ الْمَزِيدُ بِأَفْعَالِ الْمَدْحِ  
 وَالذَّمِّ عِنْدَ الْفُحْوِيِّينَ أَفْعَالٌ وَضَعْتُ لَا شَأْنَ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ لَا كُلَّ مَعْلُومٍ قَصْدٌ بِهِ  
 مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ وَإِنْ صَحَّ إِطْلَاقُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَيْهَا إِلَّا أَنَّ التَّبَوُّسَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ  
 الْأَشْيَاءِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ شَرَفٌ وَتَحَمُّمٌ وَعَظَمٌ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ أَفْعَالِ الْمَدْحِ  
 الْمَزَادَةِ هَهُنَا إِذْ لَا أَشْأَاءَ هَاوِيَةً وَقَوْلُهُ لِلْمَدْحِ الْعَامِّ يَعْنِي مَدْحَ الْأَخْصَاصِ  
 فِيهِ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ فَقَدْ مَدَحْتَهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ بَعْضِ خَصْلَةٍ  
 مَعْنَى مَدْحِهِ لَهَا هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ لِلْمَدْحِ الْعَامِّ وَكَذَلِكَ الذَّمُّ وَقَوْلُهُ  
 وَفِيهَا أَرْبَعُ لُغَاتٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ فِيهَا فِي الْأَصْلِ قَوْلَ نَقَلْنَاهَا إِلَى مَعْنَى  
 الْأَشْيَاءِ أَدْلَمَ يَسْمَعُ نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ فَارْقُ شَلْ فَقَدْ جَانَعُوا وَنَعْمَا وَهِيَ الَّتِي لِلْأَشْيَاءِ  
 فَالْجَوَابُ ————— أَنَّهُ غَرَضُ سَمْعِ عَارِضٍ أَوْ حَبِّ تَحْرِيكِ الْعَيْنِ وَهُوَ  
 سَكُونُ الْيَمِينِ فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْعُدُولِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعِ الَّتِي تَعْبُرُ فِيهِ  
 اللَّعْطُ الْمُسْقَلُ إِلَى الْعُدُولِ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعِ الَّتِي لَا يَلْزَمُ فِيهَا



يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ حَبِّ لَجِبَتْ وَجِبَتْ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ فَهَذَا قَبْلَ الْبَقْلِ وَبَعْدَ  
 الْبَقْلِ التَّرْمِ الْفَتْحُ وَلَمْ يَجْزِ الضَّمُّ وَهَذَا لِدَلِيلِكَ وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ امْتَنَزَتْ  
 بِأَمُورٍ مِنْهَا ————— أَنَّ فاعِلَهَا لَا يَلُوحُ إِلَّا أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ أَمَّا مَعْرِفٌ بِاللَّامِ  
 وَأَمَّا مَضَافٌ إِلَى الْمَعْرِفِ بِهِ وَأَمَّا مَضْمَرٌ مُبَيِّنٌ يَكْرَهُ مَضُوبُهُ وَأَمَّا كَانَ  
 كَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ انْتِهَامِ قَصْدِهِ وَالْإِهْلَامِ الْمَدْرُوحِ أَوْ لَا تَمَّ تَفْسِيرُهُ فَلِذَلِكَ اتَّوَلَّاهُ  
 بِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَوَجْهُ الْإِهْلَامِ فِيهِ الْآلِفُ وَاللَّامُ أَنَّهُ فَضَّلَ إِلَى  
 مَعْنَى فِي الذَّمِّ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى الْوُجُودِ كَقَوْلِكَ ادْخُلِ السُّوقَ وَإِنْ لَمْ  
 يَكُنْ يَنْبَغُكَ وَنَبْزٌ بِخَاطِبِكَ سَوْقٌ مَعْنَى فِي الْوُجُودِ وَهَذَا التَّعْرِيفُ بِاللَّامِ  
 نَحْوُ التَّعْرِيفِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي نَابِ اسْمِهِ وَإِنْ احْتَلَفَتْ جِهَاتُ التَّعْرِيفِ  
 وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَلَاثَ فِيهِ ————— الْإِهْلَامُ بِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ فَالْوَجْهُ الَّذِي حَكَمَ  
 بِتَعْرِيفِهِ غَيْرُ الْوَجْهِ الَّذِي حَكَمَ بِأَهْلَامِهِ وَوَرَأْنَهُ فِي الْإِهْلَامِ وَالتَّعْرِيفِ قَوْلُكَ  
 قُلْ فَلَنَا اسْمُهُ فَاسْمُهُ هَاهُنَا وَإِنْ كَانَ تَعْرِيفُهُ بِاعْتِبَارِ الذَّمِّ  
 إِلَّا أَنَّهُ نَكْرَهُ بِاعْتِبَارِ الْوُجُودِ وَهَذَا الْمَعْنَى ظَنُّ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ مَوْضِعٌ  
 بِكَمَالِهِ يَعْنِي الْمَعْرِفَ بِاللَّامِ كَمَا ظَنُّ بَعْضُهُمْ أَنَّ اسْمَهُ مَوْضِعٌ لِلْجَلْسِ  
 بِكَمَالِهِ وَهُوَ خَطَأٌ يَحْضُرُ فِي الْبَاسِ جَمِيعًا لَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ نَعَمْ الرَّجُلُ لَمْ تَرِدْ  
 جَمِيعَ الرِّجَالِ هَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ فِي قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَلِذَلِكَ وَجِبَتْ أَنْ يَكُونَ  
 الْمَفْسَرُ لَهُ مُطَابَقًا وَجِبَتْ إِذَا قَصَدَ الشَّيْءَ أَنْ يَشِيءَ وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا رَعَمُوا  
 لَمْ يَحْسَبْ أَنَّ طَائِفًا مَجْمَعِ الْجَلْسِ وَلَا أَنَّ شَيْئًا لَا يَجْمَعُ لِأَنَّ اسْمًا الْأَجْنَاسِ  
 لَا يَشِيءُ لَهُ جَمْعٌ إِذَا قَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا الْجَلْسَ فَإِنْ رَعَمُوا أَنَّ الْمَحْضُورَ بِالْمَدْحِ



مرفوع على الابتداء في الأصل ونعم الرجل خبره وأجمله إذا وقعت خبرا فلا  
يلزم ضمير يعود إليه أو ما يقوم مقامه وما لم يعد هذا الفاعل اسم  
جنس لم يصح لعدم التمييز وما يقوم مقامه والجواب أن هذه  
الشبهة لا تغاير الأمور القطعية وما ذكرناه مقطوع به وأيضا فما ذكرناه  
إنما هو احتمال في الأعراب فإن تعدل لحدتها لغير الآخر وما ذكرناه  
مستعين وأيضا فاما مستقون على صحته نعم رجلا زيدا وزيدا يحمل أن يكون  
مبتدأ كما رعمتم وخبره نعم ولا يصح أن يقال التمييز هاء إلى زيد لأنه  
حب أن لا يكون غايدا على مقدم والأورد نعم رجلين زيدان ونعم رجلا  
الزيدون وأيضا فإنه كان يهوت الأبهام الذي هو مقصود في عرض الباب  
فإن رعموا أن الأصل كان كذلك فلما نقل إلى معنى الاستعجال التمييز  
سماهم يستر فلا يعد أن يقال فمما نحن فيه كذلك فإنا لا نذكر أن يكون  
الأصل لذلك ثم غير وإنما الكلام في مدلوله في حال استعماله للاستعجال  
والتحقيق في حوار بينهم امر أن أحدهما أن الأصل أن يكون الرجل لزيد  
المذكور مضمرا غايدا عليه فاستعملناه مضمرا وما زه مطهرا وجعل  
الأبهام تاحير المفسر عنه والآخر أنهم لما قصدوا إلى معهود في ذهن  
كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى فكما يصح أن يقوم اسم الجنس  
مقام التمييز صح أن يقال الاسم باعتبار المعقول في ذهن مقام التمييز  
لأنه من ديج حته ما تقدم من اجاره في المعنى فإن قصدوا انقولهم منهم جنس  
هذا المعنى فهو مستقيم وإن قصدوا التحقيق وصغره الجملة من الفعل

٢٩  
فهو مردود بما تقدم والكلام في المضاف إلى ما فيه الألف واللام وفي المضمرة  
لذلك وقد الحق بعضهم الموصول كمن وما في صحته وقوعه قاعلا لهذه الأفعال  
مما فيه الألف واللام وحمل عليه قوله تعالى من ما أشعروا به انفسهم  
وتطايروا ولا يعد في ذلك وجوز أن يكون الفاعل في مثل ذلك مضمرا ويلون  
ما هي التمييز موصوفه بأشعروا وإن يكفوا المخصوص على القولين ولا يعد  
في الآخر ومنها أنه لا بد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع هو  
المخصوص بالمدح أو الذم لأن وضعها على الأبهام أو لآتم التفسير  
فوجب لذلك ذكر المخصوص لأنه المفسر للمهم أو لا فلو قطع عنه لكان  
خروجها عن موضوعها وهو غير مستقيم وقايدة الأبهام ثم التفسير  
أن الشيء إذا ابهام ثم فسر كان في النفس أو وقع لما جبل الله النفوس عليه  
من الشوق إلى قصد ابهامه ولأنه إذا ذكر ذلك كان مذكورا من  
والمذكور مرتين بلغ من المذكور من ولجه قوله وقد جمع من الفاعل  
الظاهر وبين المبرأ لمدالانه قد يستغنى عنه فذلك لأننا كيدا ولا يعد  
في الأثران باليسر وإن كان في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى ذرعا  
سبعون ذراعا ويمكن أن يقال أن التمييز في مثل ذلك بعيد لأنه مشبه  
لقولك عندي قمح محمدا لأن قولك نعم الرجل رجلا لك خلاف قوله  
تعالى ذرعا سبعون ذراعا فإن ذراعا ههنا تمييز لما الست فيه دلالة  
على ذراعا وإنما الخبز من دليل من خارج بخلاف قولك نعم الرجل رجلا  
ما أقبله ههنا بعضهم وجعل قوله رادا في البيت مفعولا لا يتردد ذلك



كأنه قال تزود ناداً مثل نادايك فتعلم الزاد اديك ولكنه قدّم واخر وقوله  
تعالى فنعما هي اوردها لا شكها والافى مندرجه في عموم ما دلّه وتبينها  
ما ذكره وهو ان الفاعل مضمّر وما ميم وهى المخصوص بالمدح واما قوله  
تعالى ان الله نعم اعظم به فهذا يحتمل ان يكون مثلاً الا انه ما يكون  
موضوفاً فكان السعد بنان الله نعم الشئ سبياً يعظم به فذلك كون ميم  
ويحتمل به صيغه له ويحتمل ان يكون ما موصولة فاغلا على قول من جوز ذلك  
في مثل سب ما اشتروا به انفسهم فحري فيه القول ان الجار ثاب في بيت ما  
استروا به الا ان المخصوص في بيت ما اشتروا به مذكور وهو ان يكفوا  
المخصوص ما هنا يحدو فت للعلم به وسعد بنان الله نعم اعظم به  
ذلك وهو اذ الامانه والحكم بالعدل وفي ارتفاع المخصوص بالمدح فبان  
احدهما ان يكون مبتدأ خبر ما بعد من الجملة قد عدتم الكلام على ذلك  
وسان انه الحاصل لمن زعم انه اسم جنس والباقى ان يكون  
خبر مبتدأ كما تقدم ذكر الفاعل منها فقد رسل عنه واجب  
بعوله هو زيد ثم استعمل على هذا الجوهري هذه المعنى المقصود فصار  
في حكم جملة واحدة لعروض هذا المعنى المقصود منها وهذا المالى اولى  
من تحصيل لفظاً ومعنى اما اللفظ فلان المبتدأ اذا كان خبره فعلاً  
والوجه ان لا يتقدم عليه وفي ذلك كذلك خروج عن هذه الفاصلة  
وهو بعيد والاخر هو انه اذا وقع خبر المبتدأ احمله فلا بد من ضمير  
ضمير ولا وما هو من ان الرجل للجنس قد تقدم فشا لفظاً

كان وموضع المجلس موقع الصمير شاذاً قليلاً انضاً ومن حيث المعنى هو ان  
الابهام يتناسب التفسير واذا جعل زيد خبر مبتدأ كان التفسير فيه  
محققاً وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدأ لم يكن ذلك محققاً فظهر ان  
الوجه هو المالى واما ما يلزم من ان فيه حذفاً للمبتدأ فذلك كيز سابع لا  
شدود فيه ولا بعد فلم يقابل ما من مما تقدم وقد حذف المخصوص  
اذا كان معلوماً كقوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد هو وهو ضمير انوب  
وهو على الوجه المالى خبر مبتدأ محذوف اي هو هو ولذلك كل ما اتى  
من نحوه كقوله تعالى نعم اعظم منه وليس ذلك من نحو انا وشعري  
شعري واما ذلك من نحو زيدا خوك واشباهه الا ترى ان الضمير  
الاول في قولك هو يعود على العبد الموضع منهما وهو المالى  
المخصوص بالمدح يعود على انوب فكانت العبد المذكور انوب  
فظهر انه من نحو زيد اخوك وشبهه وهذا واضح قال وتوالت الفعل  
ومشى الاسمان وجمعان الى اخره انما ذكر ذلك ليعلم ان هذا الفعل يجوز  
فيه ما يجوز في الافعال من الحاق العلامة في الموصوف وامتازها بجواز  
حذفها وان كان موصفاً حقيقياً بخلاف خبره من الفعل لانه غير  
منصرف فاشبهه بالحروف فجزى مجراها في ترك الحاق العلامة وكل  
ذلك سابع واما ذكره الشبه واجمع فلرفع ابهام عن نظر انه اسم جنس  
فلا يشك في انه مستوفى انه لا شئ ولا يجمع او عن نظر انه لما كان للاشياء في  
ما اقبله من طريقه واحد كما في جذا وكما في الصمير فيه نفسه



قوله وهذه الدار نعمت البلد فالحقوا العلامة بنعم وإن كان الفاعل البلد  
لأنه قد علم أنه قصد إلى نفسه بها بالدار إذا التقدير نعمت البلد هي فلما  
كان كذلك جازا لِحاق العلامة وشبهه تقوله من كانت أمك في كونه  
انت الصمير في كانت مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى هو الام  
فالتأنيث في كانت وإن كان الفاعل مذكرا لما كان لموت مذكور في  
المعنى كالتأنيث في نعمت وإن كان المذكر لما كان لموت مذكور في المعنى  
وكذلك الست وقوله نعمت زورت البلد انت وإن كان الفاعل  
مذكرا لما كان لموت مذكور في المعنى وهو قوله او حرم عيطك قال  
ومن حق المخصوص ان يجانس الفاعل لانه في المعنى نفسير واذا كان  
نفسيرا له وجبت مطابقة له وهذا يوضح لك الرد على من قال انه للجائز  
ثم اورد اعتراضا على ذلك وهو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا  
بآياتنا الآية وذلك ان الفاعل هاهنا مضمرة مفسر بمثل فيكون التقدير  
سأ مثلا وقد ذكر القوم وليس هو مطابقا للمثل في المعنى واجاب  
عنه بانه على حذف مضاف تقديره ساء مثلا مثل القوم وعلى ذلك  
يكون مطابقا ولذلك اورد قوله تعالى يسس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا  
وتقدير الاعتراض مثل الأول سوا واجاب عنه بامر من احدهما مثل ما تقدم  
وهو ان يكون على حذف مضاف كانه قال يسس مثل القوم الذين كذبوا  
والاخر ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويكون المخصوص محذوفها  
انما يسس مثل القوم المذكورين وهو ضمير المثل المتقدم في الفعول

قوله مثل الذين حملوا التوراه كما يقول زيد يسس الرجل انما يسس الرجل وهذيل  
هو وهذين الما ويلين يكون المخصوص مطابقا فليس مقم المعنى قال  
وحذا مما يناسب هذا الباب لانه السالمدح فهو من الباب انما  
التعصو واما ذكره على حده لما خص به من احكام لفظه وهو ان فاعله لا  
الا لفظ ذا خلاف نعم ويسس وان فاعلهما على ما تقدم واما خصوا اذن  
لانه من الاسماء المهمه والغرض الالهام فكان مناسب للمعنى المخصوص  
واختصر دون اخواتها لانه اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر المفرد  
هو السابق وما عداه فزع عليه على ما تقدم في ذكر ملل منع الصرف  
وعدل عن ضم الفعل وان كان جازا في الاصل على قول وراحا على  
قوله لانه لما نقل الى معنى الاستباح جعل على صيغة مخصوصه تنسبها  
على قصد النقل لما كان عليه فيه ومنها ان يميزها غير واجب  
ذكر بل محور ان يقول حذا زيدا حذا رجلا زيدا ومنها ان المخصوص اذا  
لم يكن مفردا مذكرا كان غير مطابق للفاعل في اللفظ لقولك حذا زيدا ان  
ولذلك جعلت على حده واصلا حبت من مثل قولهم حبت لها مقوله حين  
نقل ان يجوز ان يكون من حبت الذي اصله حب وهو الظاهر لو اقبل له  
في اللفظ ويجوز ان يكون من حبت الذي اصله حب ثم غير وهذا بعد لما  
عنه من التعصير من غير حاجه وهذا الاسم في نحو الهام الصمير في نعمه معنى  
انهم من التعصير مراد به معتن مثل الهام الصمير في نعم قال ومن ثم  
ما قبله من معنى انه يميز بذكره بيبين جليسه كما بين الصمير في نعم بذلك



فَقَوْلُ جَدَّارٍ زَيْدٌ كَمَا نَقُولُ نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ نَعَمْ قَالَ — أَلَا إِنَّ الظَّاهِرَ  
يَصِلُ عَلَى الْمُضْمَرِّ فَإِنْ اسْتَعْنَوْا مَعَهُ عَنِ الْمَفْسُورِ فَقِيلَ جَدَّارٌ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُولُوا نَعَمْ  
زَيْدٌ يُعْنَى بِالظَّاهِرِ لَفْظُ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ جَدَّارٌ خِلَافٌ نَعَمْ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا  
فَأَنَّهُ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَشْعُرُ بِالْفَاعِلِ فَلَمَّا كَانَ لِلْفَاعِلِ مَا هُنَا لَفْظًا مُحْضَرًا  
اسْتَعْنَى عَنِ الْمَفْسُورِ وَلَمْ يَلْزَمْ نَعَمْ لَفْظًا مُحْضَرًا حَتَّى إِلَى الْمَفْسُورِ قَالَ —  
وَلَا نَهْ كَانَ لَا يَفْصِلُ الْمُخْصُوصُ عَنِ الْفَاعِلِ نَعَمْ وَسَقِيلُ جَدَّارٌ وَجْهٌ  
آخَرُ فِي وَجُوبِ ذِكْرِ التَّمْيِيزِ فِي نَعَمْ وَجَوَارِجُهُ فِي جَدَّارٍ يُعْنَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ  
ذَلِكَ لَا لَيْسَ الْفَاعِلُ بِالْمُخْصُوصِ فِي نَعَمْ خِلَافٌ جَدَّارٌ زَيْدٌ أَنَّهُ كَانَ لَيْسَ  
فِي كَثَرَةِ الْمَوَاضِعِ لَا فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ وَبَيَانُ مَوْضِعِ الْإِنْبَاسِ أَنَّكَ لَوْ  
قُلْتَ نَعَمْ السُّلْطَانُ لَمْ تَعْرِفْ هَلِ السُّلْطَانُ فَاعِلٌ أَوْ مُخْصُوصٌ وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ  
وَفِي التَّصْرِيحِ بِقَوْلِكَ نَعَمْ رَجُلًا السُّلْطَانُ مَا شَعِيرَ بِهِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَخْصُوصِ  
فَهَذَا وَشَبَّهَهُ مَوَاضِعُ اللَّيْسِ خِلَافٌ جَدَّارٌ فَإِنَّهُ مُعْلُومٌ أَنَّ فَاعِلَهُ إِذَا فَعَلَ  
ذَكَرَ بَعْدَهُ الْأَسْمَ الْمُخْصُوصَ مَعَهُ وَلَمْ يَلْبَسْ بِالْفَاعِلِ أَبَدًا وَمِنْ أَصْنَافِ  
الْفِعْلِ فَعَلَا الْعَجَبُ قَالَ — الشَّارِحُ التَّعْجِبُ الَّذِي يُعْنَى  
النَّجْوَنُ هِيَ لَا لَفْظًا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَشَاءِ التَّعْجِبِ لَا مَا يَدُلُّ عَلَى  
الْعَجَبِ لَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ عَجَبٌ مِنْ زَيْدٍ وَأَشْأَاهُمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ زَيْدٍ الْعَجَبُ  
الَّذِي يُوَبِّحُ لَهُ النَّجْوَنُ وَلَمْ يَحْدِثْ اسْتِعْنَاءُ بِذِكْرِ الصِّيغَةِ وَحَصْرُهَا فِيهَا  
أَفْعَلَهُ وَأَفْعَلَهُ إِذَا الْمَقْصُودُ أَنَّهُمَا هُوَ الصِّيغَةُ فَإِذَا انْخَصَرَتْ حَصَلَ  
الْمَقْصُودُ الْإِنْ ذَكَرْنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى أَوْ لَا هُوَ الْأَوَّلَى نَعَمْ بَعْدَ تَلَاوُفِ النَّفْسِ

مَا مَوْشَرِّطًا لَهَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ كَمَا يَفْعَلُ فِي سَائِرِ أَحَادٍ وَدِ الْهَوِيَّةِ قَالَ —  
وَمَا صَيِّغَتَانِ مَا أَعْلَهُ وَأَفْعَلَهُ وَلَكِنْ أَفْعَلُ وَأَفْعَلُ عَنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ أَنْ  
يُنْبِئَ عَلَيْهِمَا وَكُنِيَ بِالضَّمِّ مِنَ الْمَنَالِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ مَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَعَلِ  
التَّعْجِبُ قَالَ — وَلَا يُبْشَرُ إِلَّا بِمَا يُنْبِئُ مِنْهُ أَفْعَلُ التَّنْفِصِلِ  
وَقَدْ بَعْدَ ذَلِكَ بِوَحْوِهِ وَعِلَلُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ قَالَ —  
إِلَّا مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِمَا أَشْأَاهُمَا وَمَا أَفْعَلَهُ فَالشَّدُّ وَذِيهِمَا جَمِيعًا أَنَّهُ مِنَ  
الْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ وَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ يُقَالُ شَبَّهْتُ  
الطَّعَامَ وَمَقَبْتُ الرَّجُلَ فَلَا شُدَّ وَذِيهِ مِنْ هَذَا الْجِهَةِ فَلَمْ يَكُنْ شُدَّ وَذِيهِ  
إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ وَأَتَمَّا مَا أَوْلَاهُ شُدَّ وَذِيهِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ الْهَمْزَ مِنْ  
قَوْلِكَ أُولَيْتَهُ حَسْرًا وَأَعْطَيْتَهُ كَذًا أَوْ لَا يُقَالُ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَلِيٍّ وَلَا عَطَا  
وَلِذَلِكَ قَالَ لِلْمَعْرُوفِ لَيْسَ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِكَ أُولَيْتَهُ الْمَعْرُوفُ لَا مِنْ قَوْلِكَ  
وَلِيٍّ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَعْنَى آخَرٍ وَاسْتَعْنَى فِي اعْطَى بِمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِمَا مَا أَعْطَاهُ  
لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْأَعْطَا وَمِمَّا بَعْدَ فِي مِثْلِهِ فِي أَفْعَلِ الْفَصْلِ مِنْ قَوْلِهِمَا  
أَعْطَاهُمْ لِلدُّنْيَا وَالْذِّهْمِ وَذَلِكَ أَنَّهُمَا يَلُونِ مِنَ الْأَعْطَا قَالَ —  
وَذَكَرَ سَيِّئِيَّةَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا أَقْلَهُ اسْتَعْنَاهُ بِمَا أَشَدَّ قَالَتَهُ وَوَجْهٌ  
ذَلِكَ أَنَّهُ كَثُرَ وَقُوعُ هَذَا الْمَعْنَى وَالتَّعَرُّعُ بِمَا أَكْثَرُ قَالَتَهُ فَلَوْ كَانَ مَا أَقْلَهُ  
سَجَازًا فِي كَلَامِهِمْ عَلَى الْقِيَاسِ فِي هَذَا الْبَابِ لَكَانَ وَقَعًا فِي لُغَتِهِمْ وَلَمْ يَلْمِزْ  
فِي لُغَتِهِمْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَعْنَى عِنْدَهُمْ فِي هَذِهِ طَرِيقُ سَيِّئِيَّةَ فِي اسْتِعْنَاءِ  
مَا أَقْلَهُ الْبَابِ وَهَذَا جَازٍ فِي كُلِّ مَا يَأْتِي مِثْلُهُ ثُمَّ قَالَ —

فِي مِثْلِهِ



ومعنى ما اكرم زيد اشى جعله كرم الى اخره ريد ان ذلك اصله قبل نقله الى  
التعجب والا فليس معناه بعد النقل ذلك وهو الذى اذا بقوله بعد  
ذلك الا ان هذا النقل من كل فعل ما خلا ما استثنى منه مختص باب  
التعجب ريد ان ذلك وان كان اصله لتصحح الاعراب فهو بمعنى  
العجب ثم شبهه في اصله بقولهم امر افعده عن الخروج لانه من باب  
سرا امر ذاتا فاصح للاستدلال بكونه هنا كونه في معنى كلام هو  
فيه فاصل فلذلك احتاج ان يشبهه بامر في قولهم امر افعده عن الخروج  
ليصح الابتداء بالثمة وكان الاولى ان يذكر نقيض المذهب في الاعراب  
فما اكرم رندا هاهنا وسغنى عن الفصل الذى بعد ذلك لانه في  
الحقيقة تنمى له وما ذكر هاهنا اجل المذهب المثلثة وهو مذهب  
سببونه لان سببونه يجعل ما مبتداه وما بعده جملة في موضع الخبر  
وهو عين ما ذكر هاهنا ثم اعاد ذلك في المعنى في الفصل الذى يليه وذكر  
معناه المذهبين الاخرين وليس لفعله معنى فان راعى انه تكلم هاهنا في المعنى  
وتم في الاعراب فليس مستقيم لان المقصود انما هو الاعراب والمعنى  
الاصلى امر تقدر ترى والاعراب مبنى عليه فهو المقصود والاخراته قد ذكر  
بعد افعليه واستوفى عند ذكره الاصل والاعراب جميعا والكلام  
على الجميع شوا قولي به الا ان هذا النقل من كل فعل ما خلا ما استثنى  
منه ريد مما استثنى منه ما تقدم ذكره في فعل التفضل على ذلك الفصل  
فاما قولهم اكرم زيد ففعل اصله اكرم زيد على التفصيل الذى ذكره ولا

يكون على ذلك فيه ضمير لان فاعله مذكور بعده قال وقد الكلام  
ضرب من التعسف لما فيه من مخالفة القياس في وجوه متعددة منها  
استعمال الهزة لصيغة الامر ومنها كذا في الكرم ومنها سأل الفعل عن  
صيغته الخبر الى صيغة الامر ومنها كذا في زيادة الباء على الفاعل وكل  
ذلك خروج عن القياس ثم ذكر وجهين للسفر في ذلك واما  
فهما استعمال الهزة للتعدى وللتقصير وتقرر ذلك ان يقال  
انه امر في الاصل من اكرمه اى جعله كرم ما والباء مزيد على المفعول  
وفيه على هذا ضمير فاستعمل الهزة للتعدى وهو كذا واستعمل الباء  
زايدة على المفعول وهو كذا واستعمل صيغة الامر للامر وهو القياس  
ثم نقل الى معنى التعجب كما نقل على التقدير الاول فلم يلزم فيه ذلك  
التعسف الذى في التقدير الاول واما يلزم فيه الاضمار الذى لا يقتض  
وليس مستبعد الا ترى ان مثل هذه الصيغة الى باب الاشياء المدح قد  
جرى التمييز فيها هذا المجرى فلم تغر عن لفظ الوحدة في قولك نعم رجلا ونعم  
رجلين ونعم رجلا لا فذلك هاهنا وقد اجاب بقوله انه جرى مجرى المثل  
فلا يغتر عن لفظ الوحدة والوجه الثانى ان جعل الهزة لما جعلت له في  
الوجه الاول وهو على الامر ايضا كان اصله اكرم اى صرذا كرم  
ثم عدى بالافضال الفاعل به مصير غير صانرا اكرم كما تقول قمت  
فكونت القائم ثم تقول قمت رندا ما بالى للتعدى مصير الدلالة  
هى على الفاعل لذلك الفعل قل دخولها بضا معنى اكرم زيد في



الاصل على هذا الناويل صير زيدا صار اذا اكرم فاما ذا الصنفية بحج البيا  
للتعدى لان هذا المعنى مستفاد من باب التعدية واما كونه ضايرا اذا  
كذا مستفاد من الصيغة التي هي اكترم قال — واختلفوا في  
ما في عنده سبويه الى اخره رند في الاصل فقال سبويه انها مبتدأ  
ما بعده خبره كما تقدم في اول الفصل الذي قبله وهو الوجه اذ لا يلزم  
فيه ما يلزم في غيره وقال — هي موصولة وصلها ما بعدها  
وفيه عطف لانه لا يحتاج فيه الى بعد خبر بجد وف وحز ما يقطع  
باستقلاله كلاما من غير نظر الى محذوف وقال قوم انها استتفهام  
مبتدأ وما بعده خبره كان الاصل اي شئ حسن زيدا وليس بالحد لان صيغ  
الاستتفهام لم تنسب فها نقل الى انشا اخر بخلاف صيغ الاجازة فانها  
نقل الى الاسماء كمرامشت ان الوجه ما صار اليه سبويه قال  
ولا تصرف في الجملة النحوية الى اخره لاجاز ان كالمثل والامثال  
لا تصرف لانهما مجموعها نداء على انشا النحوب فلزم طرقة واحدة كما  
لزم نعم وليس طرقة واحدة كذلك قال — وقد اجاز الجرحي  
وغیره الفصل نظر الى قولهم ما احسن الرجل ان تصد ووجهه ان الظروف  
اسع فيها جرحي فيها ما لم يجز في غيرهما قال — وقال ما احسن  
زيدا للدلالة على المعنى كأنهم لما قصدوا الى النحوب مما مضى اتوا بالفعل  
الدال على الزمان الماضي مع نقل النحوب مستعرا بذلك ولك ان يقول  
ما احسن ما كان زيدا اولك ان جمع بينهما مقول ما كان احسن

زيدا واولي في الصيغة الاولى اذ لا حاجة الى التكرار والايان لها مع  
الفعل الذي جرح به للمعنى المعجب منه هو القياس لانه هو المقصود  
بالضمي وقد حكى ما اصبحت لبردها وما امسى اذ فاهما وادخال اصبحت وامسى  
ها متافى الدلالة على الوقت الذي حصل فيه المتعجب منه كادخال  
كان في الدلالة على وقت المتعجب منه وان اختلفت جهات الزمان  
وقوله والضمير للغداة ايما لغتي فيما اصبحت والا فمؤخر في قوله ما  
امسى اذ فاهما للعشية واما استغنى ثلثه على ضمير الغداة لانه يعلم  
ان قوله ما امسى اذ فاهما للعشية ومن اضاف — الفعل للثلاثي  
قال — صاحب القاب للمجرد منه ثلثه ابيه فعل وفعل وفعل  
الى اخره قال — الشارح لا يكون الثلاثي على اكرم من ذلك  
لان اوله ملزم فيه الفتح واخره لا اعتداد به في التثنية لان محله النخبة  
فلم تقبل الا وسطه ولم يحى شيئا اصلا والجزا كانت ثلث فوجب ان لا يند على  
ثلثه ابيه فعل وفعل وفعل فاما في الفا فليس باصل ايضا فلذلك حكم  
في شهدا اذ قيل شهد وشهدا فروع على شهد ولذلك حكم على نعم  
وليس بذلك وحكم على ليس وسأى ذلك قال — وكل واحد من  
الاولين يعنى فعل وفعل وحضين معك وغير معك وقد تقدم معنى  
المتعدى وهو كونه متوقفا عقليته على معلوم وقد تقدم مبينا قوله  
ومضارعه على بفعل ويفعل يعنى مضارعه على اخلاف وجهيه فكون  
اربعه اسماء بفعل متعدي وغير متعدي وبفعل متعدي وغير متعدي فلذلك



مثل ياربعة امثله بضربه للاول وجلس بجلوس الثاني وقوله بعبله للثالث  
 وقعد بقعد للاربع ومثال فعل والكلام في مضارع فعل في نفسه  
 الى اربعة امثله كاللزام في مضارع فعل الا ان موضع يفعل ثم يفعل  
 ههنا فنكون يفعل ههنا متعدي وغير متعدي ويفعل متعدي وغير  
 متعدي فمثال الاول شربه لشربه ومثال الثاني فرج بفرج ومثال  
 الثالث ومقه بمقه ومثال الرابع وثق بثق والمالي بنا واحد غير  
 متعدي ومضارعه على بنا واحد وهو يفعل ولذلك لم يحى الا على بنيه واحد  
 وهو يفعل قال لـ ..... واما فعل يفعل فليس باصيل كما هم متعديا  
 الى مخالفه عن الماضي للمضارع وكذلك كان فعل يفعل هو القياس والكسر  
 لم يحى لمضارعه الا في الفساط محصوره وهي في الصحيح لا يزيد على خمسة  
 ويجوز فيها الوجهان وفي معتل الفا اكثر من ذلك واما بحى مضارع فعل  
 على ونوعين الماضي فكاهم كرهوا مشاركة لعين المتعدي في الماضي  
 والمستقبل فخصوه لذلك بالضمه ومن ثم لم يحى الا مشروطا يعني  
 لم يحى مضارع فعل المفتوح العين مفتوحا عينه الا ان يكون عين الفعل  
 اوله احد حروف الحلقولما بينها وبين الفتح من المناسبه فكاهم اذا دوا  
 بحيهما مناسبه لحرهما واعتدوا باللام وان كانت تعدها لما يلزم من  
 اسفال الى علو ولم يعتدوا بحرف الحلقول اذا كانا لانه لا يلزم منه الانتقال  
 الى علو كما منعوا في اللغة الفصيحه الامالة الغين الواقعة في تابع  
 ولم منعوا بالعين الواقعة في غلاب نظرا الى ذلك ثم قال لـ .....

الا ما شدم من نحو ابي ياحي وركن بركن اما الحياي فكاهم لما علوا اهتم اذا فحوا انفلت  
 الما الفاهم حروف الحلقولفصار للفتح وجه في مثل ذلك وان كان على خلاف  
 القياس من حيث ان فيه دوزا وذلك ان الفتح لا يكون الا بحرف الحلقول  
 ويتوقف كونه حرف حلقول على الفتح واما ذكر بركن فقد جعله شاذا وقد  
 نقل انه يقال ركن بركن وركن بركن فالاولى على ذلك ان يقال  
 هو من بداخل اللعين لانه اقرب من مخالفه القياس ولذلك حكم على فعل  
 بفعل انه من بداخل اللعين يقال واما فعل بفعل نحو فضل بفضل  
 ومث يموت من بداخل اللعين ومعنى بداخل اللعين ان ثبت للماضي  
 حمنا ان بنا ان وللهمض افعلا واحدا منهما بنا ثم سلكم العري واحد بنا  
 الماضي مع بنا المضارع الذي ليس له يتوهم انه جاز عليه وليس كذلك  
 ومثاله ما ذكره في فضل بفضل لان العرب يقول فضل بالفتح وفضل  
 بالكسر ومضارع الفتح يفضل بالضم ومضارع فضل بالكسر يفضل  
 بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل بفضل علم انه من بداخل اللعين وهذا  
 الفعل معناه من الفضله لا من قولك فضله اذا غلبته في الفعل لان  
 ذلك ليس في ماضيه الا الفتح وليس في مضارعه الا الضم لانه من  
 ما على فعله افعله قال ..... وللمزيد فيه خمسة وعشرون بنا  
 يعني في الثلاثي المزيد فيه لان الرباعي سيبأى بعد ذلك واما كلامه في  
 الثلاثي قال لـ ..... والزيادة اما ان يكون من حلقول حروف الكلمة  
 من حلقولها ولا يحاق وغيره لا يحاق وقد تقدم بيان ذلك في الاسماء قال



والله المزد فيه على ثلثه اضرب موازن للرباعي على سبيل الاحاق وغيره  
 له فالاول على ثلثه اوجه ملحوظ خرج لاتهم زادوا في كل واحد منها  
 زياده لموافق خرج في وزنه على الوجه الذي قد مناه في الاسماء على  
 ما سبقت في اخر هذا الفصل وملحق شد خرج على ما ذكر وملحق تخرج على  
 ما ذكر ايضا والثاني هو الموازن على غير سبيل الاحاق نحو اخرج وحرب  
 وقابل فلهذا الثلثة وان وقعت دخرج في وزنه مما ريد فيها فليست  
 للاحق لما ذكرناه من ان حرف الاحاق هو الذي ليس له معنى وضعت  
 الكلمة به له فاما الهزة في فعل موضوعه لمعان متعده كالغدي  
 وغيره وكذلك تضعيف العين في مثل حرب واما الالف في نحو  
 قابل موضوعه لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه هذا  
 كله بخلاف حروف الاحاق وهما هتا وجه آخر لشعر الاحاق في  
 الاول دون الثاني وهو موافقه المصدر منه مصدر الملحوظ بخلاف مصادره  
 غير الملحوظ واعتمد صاحب الكتاب على ذلك لسهولة ما بدأ به  
 لانه جار في الاسماء والافعال وما ذكر سبيل الافعال دون الاسماء  
 لان الاسماء لا يمكن معرفه الملحوظ بها من غير مصدر زاد ليس لها مصادره  
 والثالث غير موازن نحو انطلق واقدرا الى اخره فلهذا غير موازنه لرباعي  
 بوجه وليس استخرج موازنا لآخرهم لاننا لم نغن الموازنه صورة حركات  
 وسكات وانما عنيان وقوع الفا والعين واللام في النوع موقفا في  
 الاصل الملحوظ والزيادة ان كان ثم زياده لغير الاحاق فلا

مماثلة في الملحوظ واستخرج بالنسبة الى اخرهم على خلاف ما ذكرناه في  
 الاصله والزائدة جميعا اما الاصلية فهو ان الحاء هي فاقعت موقع  
 النون الزائدة في الاصل وليس ذلك في مثل الملحوظ واما اعتبار الزايد  
 فهو ان النون واقعة في الاصل بعد الفا والعين وليس في الفرع نون في  
 موضعها ولا في غيرهما قال — فما كان على فعل فهو على معان لا  
 يضط كثره وسعته لانه اخف لبيتهم في الافعال مضرت فوافيه في معان  
 كثره لحقه فعل ان عد فعلا من انتم غير له معنى لا وقد استعمل فعل  
 فيه فهذا وجه كثره معانيه وغيره ليس مثله في الحقه فلم تكثر معانيه  
 فعرض النون لذكرها لخصرها وقلتها وان كان ذلك كله امرا لغيره في  
 التجميع قال — وباب المفاعلة مختص بفعل بفعل منه لما كان  
 باب المفاعلة مختصا بماض مخصوص ومضارع مخصوص فامكن ضبطه ذكره  
 وهذا اولى بقوله عد لنحو فاتها زاجعه الى ضوابط كلية تعرف بها تفصيل  
 انواعها الا ما كان معتل الفا كوقعت ادمعتل العين واللام من نبات الماء  
 كعت وزمت فاته لم يات فيه الضم واما التي فيه الكسر لاظم لونها  
 على الضم في العين لاذي الى ما ليس من ابنه كلامهم في مثل الانزى  
 اثم لا تقولون في باب وعد وعد مضموما ولا في باب باع سوع ولا  
 في باب رمى رموا واما اتوا بذلك كله مكسورا او مفتوحا في باب وعك  
 خاصه لأجل حرف الحلو كقولهم وضع يضع واما لم يبنوا يفعل  
 في باب راع ورعى لما يودى من انقلاب الماء التي هي عين ولا م وا



لاضتمام ما قبلها مختلف حروف الكلمة ولأنه يؤدي إلى ابدال الاخف بالاسهل  
مع الغينة بالناس الاخر الذي هو اصل ايضا فلما كان كذلك لم يستعملوه ايضا  
في هذا الباب الا ما كان من جنس كلامهم قال — وعن الكشائي  
انه استثنى ايضا ما فيه احدى حروف الحلو وانه يقال فيه افعله بالفتح  
يعني ان يكون عينه اولامة احدى حروف الحلق دون الفا وايماء بهم لانه  
قد تقدم ما يشعر بذلك واستنبأ الكشائي عنهم مستقيم لا في النقل  
ولا في المعنى اما الفعل فقد نقل المقات فاخرى فخرى فخرى وهو فخرى  
ما خالف فيه واما في المعنى فان ما فيه احدى حروف الحلق لم يكن في قياس  
كلامهم الفتح دون الضم بخلافه عن قياس نعمهم بل استعمل فيه الضم والفتح  
جميعا لانهم يقولون دخل يدخل ونجحت نجحت فهو مما بال باب فعل  
الذي لشرقه حروف الحلو في كونهم يقولون بفعل وبفعل بالضم والكسر  
فاذا استعملوا الضم اخذوا بالناس الذين هم قائلون بذلك اذا استعملوا  
يفعل بما فيه حرف حلو فاما استعملوا احدى الابنية التي هي قياسه  
فوضح من حيث المعنى انه ليس كالب وعده ورجي في امتناع بفعله  
قال — سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا الانزاهم لا  
يقولون بالزعم من عده استمعني بغيره وما ذكره سيبويه في ذلك  
لا يخرج ان يكون قياسا انما لم يخرج باب التثنية عن القياس  
لا متاعهم في ما قبله واما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل  
الخاص هو انه كراستعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه ما

47  
وايماء ورد عنهم في موضعه غلبته فدل ذلك على انه في هذا الموضع  
الخاص مطروح وقد بدلت له ان يقال لو كان ذلك حازا لورد ولم يرد  
فدل انه فخر حازا قال — وفعل بغيره الاعراض والعلل  
الى اخره لما لم يكن حصره لا يستلزم معانيه ذكر الكثرة في العلل والافعال  
واضدادها ثم مثل لكل واحد من الاسماء وقد يكون فعل لغز ذلك  
كعلم وسمع وركن واشباه ذلك وقوله بغيره الاعراض من العلل  
والافعال ليسه على ان هذه المعاني يكون فيه كبريا على معاني لهما يكون فيها  
الكبرية في غيرهما فان فعل في غير ذلك الكبرية في ذلك ولكن العلل والافعال  
فيه الكبرية في غير ذلك قال بغيره ولم يقل بغيره وهو بغيره  
دموقا — وفعل الحاصل التي يكون في الاشياء قال ولذلك لم يأت  
متعدا لان الحاصل التي وضع لها لم يأت شيء منها متعلقا فلذلك كان  
غير متعد لحسن وفتح قال — وتعمل بحى مطاوع فعل الغرض  
منه ان يذكر معنى فعل المحق لانه المذكور بعد فعل في ترتيبه لان كلامه  
في الثلاثي ولكن لما كان المحق والاصل مشتركين في جمعهما وجمع الفصل  
لعمل وان كان عرضه فعل لا يطول الكلام ومعنى كونه الفعل  
مطاوعا كونه ذا الاعلى معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعده كقولك  
كسرتك فانكسر وقولك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعده وهو  
انكسر اي هذا الذي قام به اثر الكسرة وهو الانكسار هذا الذي يعني  
تأثيره وقد تنكلم بالمطاوع وان لم يكن معه ما هو مطاوع له كقولك



انكسر الا ناولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وانما يلزم ما ذكرناه وهو ان  
 يكون له فعل متعدي المطاوع اثره لما تكلم عن بفعل باعتار مطاوعه لفعل  
 صار الفعل في الظاهر لفعل وكمله باعتار ففعل وبما مقتضاها  
 تفعل كشهوك وترهوك اما شهوك فعد نفعل سهوكة فشهوك اي اهلكه  
 فذلك فهو جاز على المطاوعة وانما ترهوك فعلى ما ذكر في كونه مقتضيا  
 غير جاز على مطاوعه يقال ترهوك في مشيه اذا ما ج قال وفعل  
 بجي مطاوع فعل الى اخره قد تقدم معنى المطاوعة نحو كثرته فكسر  
 قال ومعنى السكف فالكلف معناه ان يتعالى ذلك الفعل ليحصل  
 معاطاته والقصد بحصيله كشجع معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه  
 اياها ليحصل وكذلك الحكم والمرؤة ثم لما كان هذا المعنى ملتبسا بتفاعل  
 من حيث ان كل واحد منهما غير ثابت في الاصل لمن نسب اليه فرق  
 بينهما بما هما مختلفان فيه وهو ان بفعل المقصود منه فمارسه ذلك الفعل  
 ليحصل فلذلك قال لان هذا يطلب ان يصير حليما وانما تفاعل فهو ان يظهر  
 الفعل فهو على خلافه لا ليحصله بل لظهوره عليه وليتبره فقد حصل  
 الفرق بينهما كما ذكرنا قال ومنه نفس ونزرد وانما فضله من ذلك  
 لانه مخالف له من وجه اخر وذلك المعاني الاول كلها ممكن ان يتم  
 عليها ليحصل بعد ان لم يكن لان الانسان قد تمرن نفسه على الحلم والمرؤة  
 والصريح حصل ذلك له ولا يمكن ذلك في مثل بليس ونزرد فانه اذا  
 لم يكن من هذه القبيلة لا يكون منها ابدا وانما ادخل فيه لان الخرج



استعمل ذلك ليحصل عند الناس اعتقاد ذلك فلما كان الغرض من  
 الامر حصول ذلك اعتقاد اجرائها مجري واحد فقد ظهر الفرق بينهما  
 قال ومعنى استعمل الظاهر انه اذا دُعِيَ استعمل اصل  
 معنى استعمل واصل معناه طلب ذلك الفعل كقولك استعمل  
 واستعمل اي طلب العلم والعظام مثل لنكسر وتعظم وتعمل الشيء  
 ويقتنه لانه طلب الكبر من نفسه والعظمة كقولهم في استعمل استخرجه  
 اي لم ازل اطلب خروجه من نفسي حتى خرج وانما تعجل فظاهرا وتيقنه  
 كتكبر كانه طلب المقنن لان الطلب من نفسه ويجوز ان يكون  
 نقضه واستقصاه بمعنى طلب عاقبه واقضاه من قبله ايضا فيكون  
 على الاصل في معنى استعمل من قبلنا ويل والعمل بعد العمل في مثله نحو  
 تحرره اي شربه جرعه بعد جرعه وتجشاه اي حسود بعد حسوه وتعرفه  
 اي اخذ ما عليه من اللحم شيئا بعد شيء ونقوة اي شربه فوا بعد فوا  
 ومنه نهم وتبصر وتسمع كانه حصل له فهمه شيئا بعد شيء ومعنى اتخاذ  
 الشيء خوذة ثوب المكان اي اتخذ به دارا وتوسد الثراب اي اتخذته  
 وساده ومنه بناء اذا اتخذ ابنا وانما فضله لان اتخذه ابنا لا يصير  
 على الحقيقة موجودا فيه ذلك المعنى الحسن كانه قصد الى العمل من  
 الامور الحسنة الامور المعنوية قال ومعنى التخب  
 وهو في هذا البناء المعنى همزة السلب في قولك اعجمت الكتاب اي  
 ازلت عجمته كذلك هاهنا معنى تحوب اي ازال الحوب عن نفسه



قوله وتفاعل لما يكون من اشترى الى اخره يعاين ل يوع فاعل الذي  
يكون لا يشترط صاعدا ومعناه نسبة الفعل الى فاعله متعلقا بمن شاركه  
فيه على ذلك نحو ولد لك كان بناؤه يقتضي التعدي والى لم يكن الفعل  
معدنا لان المشارك يكون هو المفعول فهو بمثابة همزة التعدي  
وان اختلفا في المعنى ولذلك ساقه بعضهم في اسباب التعدي وجعله  
من الهزلة والتضعيف وحرف الجر ولم يعد الكسرا ما لانه ليس مثل  
ذلك في المعنى لان ذلك بمعنى الضمير واما لان هذا قد يبنى ولا  
يتعدي الى كرم ما كان متعديا اليه كقولك ضاربتك وذلك في كل  
فعل كان مفعوله الاصل هو الذي اشترك معه في معنى فاعل فصار  
هو المتعلق الاصل وهو المفعول الذي يقتضيه هذا البناء فلما اختلف  
متعلقها لم يرد مفعول اخر من اجل ذلك جافى هذه المواضع غير زايد  
مفعولا لاجل هذا البناء فاسقط من اسباب التعدي لذلك وتفاعل  
مثله في المعنى واما انقص عنه مفعول من حيث ان وضعه على المشركون  
فيه من جهة واحد فوجب ان يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا  
في فاعل فاعلا له فوجب نقصه عنه مفعولا ولذلك يقول جاذبت  
زيدا النوب فاذا عبرت تفاعل قلت تجاذبتا النوب فيصير الفاعل  
والمفعول اللذان في فاعل فاعلا لفاعل وسر ما ذكره من ان وضع  
الاول على معنى نسبه الى فاعل مع تعلقه بغيره في انه فعل  
مثل ذلك ووضع الثاني نسبه الى مشترك فيه من غير قصد الى

تعلق له ولذلك جاز الاول زائدا على الثاني مفعول بذا فمضى معنى قوله  
ولا تخلو من ان يكون من فاعل الى اخره قال — ويحي لربك  
الفاعل انه في حال ليس فيها الى اخره وهذا معنى بان لتفاعل وهو كثر  
وجاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بانه على المعنى المشتق منه  
فاعل وهو في الحقيقة على غير ما فاذا قلت كاهل زيد فمعناه انه  
على حال الجهل في الصورة وليس عليها في الحقيقة ورقع لفظ الداب  
ويحي لربك الفاعل بالرفع في الفاعل وفي بعض النسخ لربك الفاعل  
بالنصب وكلاهما ضعيف اما الرفع فلا بد ان يكون اللفظ  
جا ليري الفاعل انه على تلك الصفة وقد يكون اللفظ جا ليري غير  
الفاعل ان الفاعل على حال ليس فيها كقولك للتخاطب كاهلت  
وتعاميت فانه لا يصلح ما هنا ان يقال حيي اللفظ ليري الفاعل  
انه في حال ليس فيها فان الفاعل ما هنا قد يكون غير قاصد الى اعادة ذلك  
بل قاصد الى ان لا يطالع عليه اجداما النصب فضعيف على اختلاف  
ما عبر به عن معاني الالفاظ هو وعيظه والوجه ان يكون وليس فيها بالواو  
لكون من كلام المخبر بمعناه لاصفه بحال قيل لم دحوها في حلم اذاده  
الفاعل يحي السافر ويكون المعنى حبيد ويحي بمعنى اعادة الفاعل  
انه في حال ثم قال — المفسر وليس فيها اي وتلك الحال في  
الحقيقة مستغنية لان الفاعل يري انه في حال مستغنية فليس تقم المعنى  
لا لانه لا ينفك بمعناه عن ان الفاعل اري من نفسه ذلك وانه



في الحقيقة ليس كذلك وإنما أحال من معنى ليس فيها صفة لحال فإذا اجعلت  
بالواو خرجت عن ذلك فاستقام قال — وبمنزله فعلت  
إلى آخره لأن المعنى أن ذلك حصل لفاعله كقولهم قام وعد ولا يلزم  
أن يكون للصيغة التي بمعنى فعلت وهي على صيغة فعلت ومطاع  
تفاعل إلى آخره وقد تقدم معنى المطاوعة في فصل انفعال الفعل وهذا  
مثله لفاعل فلا حاجة إلى أعادته قوله افعل للتعدي في الأول  
نحو احلسته وامكنته إلى آخره قال — السارح قد تقدم معنى  
التعدي وهو أن تجعل الفعل لفاعل يصير لمن كان له فاعله قبل  
تعديته منسوباً إليه ذلك الفعل ولذلك يصير عن المعدي متعدياً  
والمتعدي إلى واحد يتعدي إلى اثنين وإلى أكثر سعدني إلى ثلثة كقولك  
أخرجته واشممته الطيب وأعلمت رداً مطلقاً وتكون  
افعل أيضاً للعرض للشيء أن يجعل نسبته عنه تعني للعرض للاسم المشو  
هو منه كقولك أفلته إذا عرصه للفعل وأبعته إذا عرضته للبيع وهو  
العليل ومنه أقره يعني من افعل الذي للعرض وإنما نوعه لأن الأول  
تعريف لفعل منسوب إليه متعلق بالفعل من مع وفعل والثاني للعرض  
لما ليس كذلك ألا ترى أن جعله ذا ليس مثل جعله معرضاً للبيع والفعل  
لأن العبر ليس فعلاً له متعلق بالمفعول فإذا دان بشر أن البابين سواء في  
أنه تعرض للشيء سواء كان ذلك الشيء لفاعل افعل على الصفة المذكورة  
أو غير ذلك ولصيرورة الشيء ذا كذا أي لصيرورته منسوباً إليه

المعنى المشو هو منه على وجه ما كاغداً أي صار ذا غده وأحرب أي صار ذا  
جرب وكان ينبغي أن يفصل بين اغدوس جرب وأنجز وأحال لأن اغد معناه  
أنه صار منسوباً إليه ما اشتو منه على وجه قيامه به وهذا على وجه قيامه  
بماله ومنه الأم يعني افعل الضيرورة وإنما جعله لأنه مخصوص بما كان  
الفاعل أساساً بذلك الشيء المشو هو منه إذ معنى الأم التي بما يلام عليه فهو  
مشارك له فيما ذكرناه أن الفاعل هاهنا آت به وليس الأول كذلك  
وكان ينبغي أن يفصل بين الأم وأزاب وبين اصرم وأجد لأن هذا ليس  
مثله في أنه آت بذلك المعنى وبين الأول أيضاً لأنه ليس مثله في أن  
المعنى قد حصل وإنما المعنى قارب وقت حصوله فتركت مقارنته له منزله  
حصوله ألا ترى أنك تقول اصنم النحل وأجلا الزرع وهو لم يصرم ولم يجد  
بخلاف ما تقدم فانه على معنى حصول ذلك الشيء ودخوله في الوجود  
ومنه تعني افعل الصيرورة الشروا فطر صار ذا فطر وشري وإنما  
فضله لأنه مطاوع فافطروا وشر مطاوع فعل قالوا السرية فاشروا فطرته  
وافطروا وشر مطاوع شرع يقال شرع الريح السحاب فاشرع وانقشع  
وأما البت وليس لدخوله مع ما توسطه معنى لأن البت بالمكان أقام به  
وليس مطاوعاً للشيء وإظنه أكتب فصحت لأنه يقال كتبه فأكبت  
وانكبت كما يقال شجعت الريح السحاب فاشجع وانقشع فاستقام  
حيث ولوجود الشيء على صفته ومعناه لوجود مفعول الفعل على  
الصفة المشتق الفعل منها كقولك أحميت الرجل أي وحدته موصوفاً



بالحمد ومنه ما ذكره في الحكاية والسلب يعني والسلب المعنى المشق افعل منه عمن  
يعلوه الفعل كقولك اعجمت الكتاب احي ازلت العجمة واشكيتة احي ازلت  
شكائته وقد نحي ذلك سلبا عمن سبب اليه الفعل وذلك اذا لم يكن الفعل  
متعديا كقولهم اقتسط احي ازال عنه القسط وهو الجور ولذلك كان معنى  
اقتسط عدل وقسط جاز فهو من هذا الباب فكان ينبغي ان يقول ومنه  
اقتسط وبجي معنى فعلت وهو واضح فانه يمثل ما جافه فعل قال  
وفعل بواحي افعل في التعدية وقد تقدم معنى التعدية ومنها خطاها واما  
فصل قوله خطاها الى اخرها لانه محالف في انه لم يصبره في الحقيقة فاعلا  
للفعل المشق هو منه واما جعله منسوباً الى ذلك الفعل الا ترى ان  
معنى خطاها قلت له اخطأت اذا سببته الى الخطا وكذلك فسقته اذا  
اي قلت له يا فسق او نسبته الى الفسق ولش المعنى صبرته واسفاني  
فاعلا للفعل الفسق كما في قولك عرته ورحته وكذلك جردته اي  
قلت له جردا وعقرته اي قلت له عقر انا قال وفي السلب  
معنى بواحي افعل ايضا وقد تقدم معنى السلب وقوله فرعته اي  
ارلت الفرع وكذلك الوافي على ما ذكر وفي كونه بمعنى فعل كقولك  
زلته ورتبته ومرته وميرته وهما بمعنى واحد قال وفيه للتكثير  
هو الغالب عليه يعني ان ذلك هو اصله والاكثر في استعماله وكان الاولى  
بعديته ولكنه قد عارده لخواصه لافعل وقد جاء عفته وشرطه الكثير  
في الفعل او في الفاعل او في المفعول فمثال الاول حول وطوف ومثال

الباقي موت الابل ومثال الثالث علقت الابواب فان فعل ذلك لم  
يسبق استعماله فلذلك كان موت الشاة خطأ لا سقاء جميع ذلك  
لان هذا الفعل لا يستقيم بكثرة بالشاة الى الشاة ولا يستقيم بكثرة  
وهي واحدة وليست بمفعول فكلون التكثير له فلذلك قال في هذه المسئلة  
ولا يقال للواحد بخلاف قولك قطف الثوب فان ذلك شاذ وان  
كان الفاعل واحدا فظا هو كلامه بوجه ان هذا البناء لا يقال للواحد  
ولكنه اطلقه لتقديم قوله وهو حول وطوف اي بكر الجولان والطواف  
فعلم ان التكثير قد يكون في الفعل في نفسه واما ان يكون التكثير في الواحد  
هو المصح قوله وقاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه  
قال السارح اراذ لا يكون من غير الفاعل ما كان من  
الفاعل اليه فقد راع الفاعل مخاطبا وكان الاولى ان يقول ان يكون  
منك الى غيرك ما كان منه اليك فانه المفهوم او لا من قولك حاصمت  
زيدا الا ترى انك مسند الى نفسك او لا الحضام وبوقعه على ركب  
فكان اولي من التعرض او لا للمفعول دون الفاعل الا ترى ان معنى  
فاعل سبه الفاعل واقعا على من ساركة في اصل الفعل المشق هو  
منه وقد تقدم حق ذلك في فصل تفاعل قال واذا كنت  
العالم قلت فاعلني ففعلته وقد تقدم ذكر فعلت في المفاعلة  
وتفصيل مضارعه وبجي معنى فعلت يعني انه ما لي معنى نسبته  
فعل الى فاعل لا غير كما ما لي فعل كقولك سافرت بمعنى نسبته السفر



إلى المشافرة وليس ثم فعل ثلاثي من لقط شافرت بمعناه فمثل كما في  
شعلته واشعلت ومرة ومرة ولد لك يحي فيه بعض اللبس على  
القاصر ومعنى فعلت كقولك عافاك الله يعني معني فعلت  
في التعدي لان معني اجلسته صيرته ذا جلوس ومعني عافاه اي  
صيره مسببه في ذلك وخص فعل وان كان فعل قد يأتي كذلك  
لكثرة افعل منه ولو كان لعافاك فعل ثلاثي من معناه لازم وعافاك  
معده لا تصح امر التعدي به مثل بعد وباعده وكان متمسكه بباعدته  
اولا لانه جيلد مثل جلس واخلسته ولكنه جاملبسا لانه موضوع  
في اضله لما ذكرناه ولا يقال عفا زيد معني قامت به العافية وعافية  
بمعني صيرته وابمه به العافيه كما في بعد وباعده ولكنه واضح بما ذكرناه  
وكذلك طارت النعل اي صيرته ذا طراوق وقدره على نحو ما قرر في  
ما قال الله واشكاه كاشكاه ومعني فعلت يعني للتكثير لانه هو  
باب فعلت الكبر وهو واضح في صاعقت وبعثت لان في معناه ضعف  
وتعمت فيوضح الامر في مثل ذلك كما تقدم قال وانفعل  
لا يكون الا مطاوع فعل قد تقدم معني المطاوعة ولا حاجة الى اعادة  
وقد اختصنا الفعل بها ولكنه في الاكثر يكون المطاوع على فعل كقولك  
كسرت فامسرو وقد جامطاوعا غير وليلا ولا يقع الاحث يكون  
علاج وما يبر بمعني انهم خصوا هذا البناء بالمعاني الواضحة للجسد دون  
المعاني المجردة عنه محضه بالعلم خاصه دونه كما هم لما حصوه

المطاوعة الترموا ان تكون خلية واضحة فلذلك لا يقال قلته فاعلم ولا  
عرفته فاعرف وكذلك ما كان مثله ولذلك كان قولهم انقدم ليس  
حيث وقالوا قلته فاقبال لان المقول معالج بحريك اللسان والشفس  
واخراج الصوت وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب المخاطب  
فان اطلق قلته فاقبال على ارادة المعني المفهوم من القول وذلك  
للسريه ما اشترط من غير ان يقصد الى الفاظ محقة او معدده كان  
في الامتناع بطر انعدم قال — وامتل سارك انفعل في  
المطاوعة كقولك غنمه فاعتم قال — السارخ الا انه يكون  
اغيز المطاوعة خلاف انفعل فلا يكون الا مطاوعا وقد تقدم معني  
المطاوعة ومعني بفعل معني اصل تفاعل وهو الموضوع لمعدي من  
مشتكر في اصل الفعل المشتق هو منه كقولك خاصموا وضا ربوا كما  
تقدم كما انفعل ايضا لذلك قليلا كقولك احتضمو اجمعني تحاضوا  
واجتوروا اجمعني تحاوروا ومعني الاتحاد وقد تقدم معني الاتحاد وانه بمعني  
جعل الفاعل بما اشتق منه الفعل له كقولك توسدت في التراب اي جعلت  
التراب وسادة وقد اسعمل انفعل كذلك كقولك ادح اذا اتحد دح  
وكذلك اطمح واشتوى وفصل بينهما لان هذا مطاوع في المعني كقولهم  
وزت له فارتز وكنت له فاكال يقال كمال البائع واكتال المشتري  
اي اخذه مكيلا واخذه موزونا كما فصل قوله اشروا فطر واقتشع  
عما قبله لذلك لانه على ان منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك



وَمَنْزِلُهُ فَعَلٌ كَقَوْلِهِمْ خُطِفَ وَاخْتُطِفَ وَلَيْسَ بِمَعْنَى فَعَلَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَإِنَّمَا إِزَادَ  
فَعَلَ الَّذِي لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَكَذَلِكَ يُقَالُ فَعَلَ عَلَى بَلَنَّهُ أَضْرِبَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ  
وَكُسْرُهَا وَضَمُّهَا وَهُوَ وَاضِحٌ لِأَنَّهُ جَاءَ فَعَلَ فَمَا جَاءَ فِيهِ فَعَلَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ  
مِنْ أَنَّهُ أَوْضَحُ مَا يَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلَ وَلَيْسَ مِنْهُ فَعَلَ وَلِلزِيَادَةِ عَلَى مَعْنَاهُ  
بَعْنَى عَلَى مَعْنَى فَعَلَ كَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَكْثَرِ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ جُلُجَا فَعَلَ  
لِلْمَكْثَرِ وَالْكَسْبِ سِينُوبَةَ أَمَا كَسَبَتْ فَانَّهُ يَقُولُ اجْبَسَتْ  
أَمَا الْكُسْبُ فَهُوَ التَّصَرُّفُ وَالطَّلَبُ بِرُبْدَانٍ بِمَعْنَى كَسَبَتْ حُصُولُ  
الْكُسْبِ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ وَمَعْنَى الْكُسْبِ تَكْثِيرُ لِمَعْنَى أَصْلِ الْكُسْبِ  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ وَفِيهِ بَنِيهِ عَلَى  
لُطْفِ اللَّهِ تَعَالَى تَخْلُقُهُ وَرَحْمَتِهِ بِهِمْ فَأَتَتْ لَمْ تَوَابِ الْفِعْلِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ  
وَلَمْ يَشْتَ عَلَيْهِمْ عِقَابُ الْفِعْلِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ مُبَالِغَةٍ وَاعْتِمَالٍ فِيهِ  
فَالْكَسْبُ وَاسْتَفْعَلَ طَلَبَ الْفِعْلِ وَمَعْنَاهُ وَنَسَبَهُ الْفِعْلُ إِلَى  
فَاعِلِهِ لِأَزَادَتِهِ تَحْصِيلُ الْفِعْلِ الْمَشْتَبِهُ هُوَ مِنْهُ كَمَا ذَكَرْتُ فِي الْأَمَثَلِ ثُمَّ قَالَ  
وَمِنْ مَسْتَعْمَلٍ فَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْبَابِ وَمِنْ أَنْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ طَالِبٌ  
ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ فَضَارَ خَارِبًا عَلَى وَاسْرِ الْبَابِ هَذَا النَّوِيلُ وَمِنْهُ اسْتَحْرَجَهُ  
بَعْنَى اسْتَفْعَلَ الَّذِي هُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ وَإِنَّمَا فَضَّلَهُ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ  
بِمَعْنَى اخْرَجَتْهُ لِأَنَّ الطَّالِبَ لِلشَّيْءِ قَدْ حُصِّلَ فَصِيْرٌ مِثْلُ الْفِعْلِ الْمُنْتَفَعِ  
فَلَمَّا أُطْلِقَ اسْتَحْرَجَتْهُ عَلَى الطَّالِبِ الْمَحْصُلِ لِلخُرُوجِ صَارَ بِمَعْنَى اخْرَجَتْهُ إِلَّا  
أَنَّ اسْتَحْرَجَتْهُ بِمَعْنَى الطَّلَبِ فَتَبَّعَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ وَإِنْ وَافَقَ اخْرَجَتْ

فِي مَعْنَى الْحُصُولِ وَالْتَحَوَّلِ عَنْ مَعْنَاهُ بَعْنَى وَلَيْسَتْ الْفِعْلُ إِلَى فَاعِلٍ لِاتِّسَاقِ  
صِفَاتِ لَامِ الْمَشْتَبِهِ هُوَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ اسْتَلَيْسَتْ  
الشَّاهُ إِذَا صَارَتْ صِفَاهَا كَصِفَابِ الْمَيْسِ وَاسْتَلَيْسَتْ وَاجْتَلَى إِذَا صَارَتْ  
صِفَاهُ لَصِفَةِ الْمَاقَةِ وَكَذَلِكَ اسْتَلَيْسَتْ الْعَاثُ إِذَا صَارَتْ صِفَةُ الشَّرِّ  
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ أَفْعَلَ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ اسْمِعْطَمْنَهُ إِذَا وَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ  
كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا إِذَا وَجَدْنَاهُ مُجْمُودًا أَوْ مَمْنُوزًا فَعَلَ كَقَوْلِكَ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ  
وَهُوَ وَاضِحٌ وَالْكَسْبُ وَافْعُولُ بِنَاءٍ مُبَالِغَةٍ وَتَوْكِيدٍ كَمَا فِي أَصْلِ  
فَعَلَ وَكَسْرُ مَا اسْتَشْوَمْنَهُ وَلِذَلِكَ كَانَ ائْتَشَوْ سَبَبَ الْأَرْضِ بِمُبالِغَةٍ  
فِي كَثْرَةِ الْعُشْبِ وَكَذَلِكَ ائْتَشَوْ شَرَّ وَأَحْلَوْ لِي وَبِذَلِكَ فَشَرُّهُ ائْتَحَلَّ عَلَى  
مَا ذَكَرَهُ وَمِنْ أَصْنَافِ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيُّ لِلْمَجْرَدِ مِنْهُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ فَعَّلَ  
وَالْمُرِيدُ مِنْهُ بِنَاءٌ أَنْ أَفْعَلَّ وَأَفْعَلَّ ذَكَرَ لِلزِّيَادَةِ فِيهِ نَاسِ وَأَسْقَطَ الْمَالِ وَهُوَ  
الْكَرْمُ مِنَ النَّاسِ لِلَّذِينَ ذَكَرَهُمْ وَهُوَ فَعَّلَ كَقَوْلِكَ بَدَحَجَ وَهُوَ وَهُمْ وَقَدْ  
ذَكَرْتُ فَعَّلَ فِي تَقَاسُمِ الْأَبْنِيَةِ الْمَقْدَمَةِ الْآلَاءُ بِاعْتِبَارِ زِيَادَةِ الْبِنَاءِ وَاللَّامُ  
جَمِيعًا وَبَدَحَجَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ لَامَهُ أَصْلِيَّتَانِ وَإِنْ تَقَعَا فِيهِمَا رُزْبَانِ  
جَمِيعًا فَفَعَّلَ وَأَفْعَلَّ فَاسْتَعْرَ لَأَنَّهُ لَا مَصْنَعًا بِلَامِهِ الْآخِرِ مِنْ  
فَاسْتَعْرَ وَاطْمَأَنَّ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ أَفْعَلَّ نَظَرًا إِلَى مَا صِيْرَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْأَدْعَامِ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَفْعَلَّ نَظَرًا إِلَى مَا هُوَ أَصْلُهُ قَبْلَ الْأَدْعَامِ وَهَذَا أَوْلَى لِأَنَّهُ  
لَوْ جَاءَ مِنْهُ مَعْلُومٌ لَلَّامٌ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُدْفَعٍ لَوْجُوبِ إِعْلَالِ الثَّانِي كَمَا  
يَكُونُ قَوْلُهُمْ أَحْوَاوُ فِي بَابِ أَفْعَالٍ وَهُوَ بَابٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَا مَصْنَعًا فَلَمَّا



حاشي المفعول لم يمكن ادغامه لفوات المماثلة بالاعلال وكذلك ارعوي في  
 باب افعل وظهر ان الوجه ان يقال افعل لا افعل قال وكلا  
 سمي المرند فيه غير متعده وهما في الرباعي نظير افعل و افعل و افعل  
 لعني انهم لما خصوا من الثلاثي ما زادوا فيه الفاء ونوبا للمعاني التي هي  
 غير متعلقة خصوا ما فيه زادوا فيه الفاء ونوبا من الرباعي مثل ذلك  
 وكما هم جعلوا الفعل في الثلاثي غير متعده لما ذكرناه ولذلك احرهم  
 في الرباعي قال سنويه رادوا الفاء ونوبا في هذا كما زادوها  
 في الثلاثي ولذلك لما خصوا باب افعل في الثلاثي وهو مرند فيه همزة  
 وصل قبل الفاء مضاعفا لامة شادها ما قبلها فكذلك جعلوا مثله في  
 الرباعي لان اشعر زبدت فيه همزة وهو مضاعف اللام ساكن وما  
 قبلها فشهوه به كما شبهوا افعل لا افعل القسم الثالث  
 الحروف قال صاحب الكتاب الحرف ما دل على معنى في  
 اي ان المعنى الذي دل عليه الحرف متعلق بمتعلق لا بد من ذكره  
 من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل لا فهايد لان على المعنى من  
 غير ان يتوقف معناها على متعلق من حيث الوضع وبيان ذلك ان  
 من قولك سرت من البصره معناه ان ابدا سيري من البصره فلم يكن  
 له من ذكر المتعلق الذي هو البصره بخلاف ما لو قلت ابدا سيري  
 حسن فانه صحيح من غير ان يذكر متعلقه فلهذا معني قولهم في شبهه في  
 الاسم والفعل وقد اورد على قول الخويين الحرف لا خبر عنه ولا

ان المعنى الذي دل عليه الحرف متعلق بمتعلق لا بد من ذكره

فانه قد اخبر عنه بقولكم لا خبر عنه فانه خبر عنه وهذا عينه نورد على الفعل  
 اذا قيل لا خبر عنه فان ذلك خبر عنه وجوابه ان المحلوم يكون به  
 لا خبر به ولا خبر عنه ايما هو الفاعل الحروف باعتبار معانيها المستعملة  
 هي فيها فاما قوله الحرف فليس من ذلك وكذلك قولهم من حرف جر ولولا  
 انه خبر عن الحرف لم يصدق قولنا حرف جر ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم  
 فان هذا لم خبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه واما خبر  
 عنه باعتبار لفظه وهو هذا المعنى اسم الا ترى انك تقول من مبتدأ  
 وحرف خبر المبتدأ ولا يقع مبتدأ الا اسما فان قيل كيف يصح  
 ان يكون اسما وقد اخبر عنه بانه حرف وهل هذا الا تناقض فالجواب  
 ان الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي اخبر عنه بانه حرف  
 الا ترى انك تقول في من وشبهها هذه الكلمة حرف ولا يشك ذو عقل  
 ان قولك هذه اسم ومع ذلك فقد اخبرت عنها بانه حرف لان لفظ  
 الكلمة صالح اطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعا فاذا قلت  
 هذه الكلمة حرف وانت تعني من او غيرها كان ذلك صحيحا فكذلك  
 اذا قلت من حرف لانك لم تقصد الا الى نفس اللفظ باعتبار كونه  
 كلمة وهذا عينه بحسب به عن الفعل فانهم لم يعنوا بقولهم لا خبر  
 عنه الا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في  
 مثل قولك ضرب زيد فاما اذا قلت الفعل خبر به فليس هو المراد  
 لانك لم تستعمل لفظ ما هو فعل معناه واما استعملت اسمه ثم

فانه قد اخبر عن الحرف



استعملت اسم الحرف في قولك **اسم** الحرف وكذلك إذا قلت ضرب فعل  
ماض فانك وإن استعملت اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع  
هوله لا ترى أنك لا تعني بقولك ضرب النفس الضرب اللفظ ولم  
تستعمله باعتبار معناه الموضوع هوله وإنما قصدت إلى حكمه اللفظي  
الواقعة في كلام غير ذلك فهذا هو الوجه في صحة قولهم الحرف لا خبر  
به ولا عنه والفعل لا خبر عنه قال — ومن ثم لم ينفك  
من اسم أو فعل لصحبه يعني ولا يكونه موضوعا لمعنى في غيره بخلاف ما  
في الاستعمال يجب أن يذكر بعض غيره ويجب أن يكون فعلا واسما ليلا يردى  
إلى التسلسل فلم يكسب من اسم أو فعل لصحبه قال — **الآن في مواضع**  
**حذف** فيها الفعل واقصر على الحرف مجرى مجرى التانيث قوله لا  
في مواضع ليس لأنه يؤهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير  
متعلق وليس صحيحا أن المحذوف إذا كان مرادا فهو في حكم الموجود إلا  
ترى أنه لا بد لكل فاعل من رافع ولا يصح أن يقال إلا في بعض المواضع  
وإن كان الرفع قد يكون محذوفا وكذلك التانيث وغيره مما  
يجوز فيه الحذف وهو محتاج إليه فإن قيل يصح جعله استثناء  
مقطعا يتينا جواز حذفه **وليس** هذه عبارته الاستثناء  
المقطوع مشابهة لكن لا يقع بعده إلا الاسم أو ما في معناه فلو قال  
لأنه يكون كذا وكذا كان مستقبها وأما مثل هذه العبارة فلا يحمل  
ولا على الاستثناء المفرع كانه قال لم ينفك في كل موضع إلا في

في الاستثناء المقتطع

**يدون**  
مواضع مخصوصه وقوله حذف فيها الفعل واقصر على ليس سيد يد أيضا  
لأنه يؤهم أن الحذف إنما يكون في الفعل دون الاسم لأنه وقع اثباتا  
بعد نفي ولأنه في محل النعلم فإذا ذكر حكما وحصصه بقسم اشعر ذلك  
أن غيره ليس مثله وقد حذف الاسم أيضا ولا معنى لخصوصية ذكر  
الفعل وسأيه أنه إذا قيل ارتيد قائم فعلت نعم كان المحذوف الاسم كما أنه  
إذا قال قام زيد فقلت نعم كان المحذوف الفعل وكذلك يلي  
قولك أما زيد قائم وأما قام زيد فقد تبين أن الفعل والاسم سيان  
في صحبه جدهما مع الحرف إلا أن بعض ما مثله يحذف الفعل لتعذر  
معناه في الاسم مثل قوله ما زيد وكان قد — ومن أيضا في  
الحرف حروف الإضافة قال سميت بذلك لأن وضعها على أن  
تفصل بمعنى الأفعال إلى الأسماء قال — **الشارح** أي توصل  
معنى الأفعال إلى الأسماء سميت باعتبار معناها كما قبل حروف  
النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك فسميت حروف الإضافة  
وحروف الجر لأنها تقضي بمعنى الأفعال إلى الأسماء أي توصله وكذلك  
جمله أو يكون الجر المراد به نفس الأعراب فكأنها أضيفت إلى  
الأعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب حروف الجزم  
ولها اشتركت في أنها توصل على ذلك وإن اختلفت معانها وراي **علي**  
على ما نفسة قال — وهي موصى في ذلك أي مستوفيه وإن اختلفت  
بها وجوه الإضافة أي في الإضافة والإيصال قال — وهي على مثله



لضرب إلى آخره قال السارح فإن قيل لم يجعل من من قبل  
ما استعمل حرفا وفعلًا لأنه أمر من من قبل وإلى من قبل ما استعمل حرفا واسما  
لأن العي معناه نعمة وجمعه ألا وكذلك غيرهما فالجواب أنه لا  
يصير من فعلًا إلا باعلال وتغيير ولم ترد إلا أنه يكون على ذلك باصل  
وضعه من غير اعلال إلا أن يقول اللام حرف وفعل في قوله ليحرف  
من قولك ولي يلى وهذا بعينه مجاب به إذا قيل أن علال يكون حرفا وفعلًا  
لم يذكرها إلا اسما وحرفا وكان يجب أن يجعلها قسمًا راسية فيقال إنها لا  
تكون فعلًا إلا باعلال لا ترى لك نقول عند تصحيحها لا سقاء موجب لاعلال  
علوت <sup>فعل</sup> فلو كان فترجع إلى لفظ آخر غير ذلك فذلك لم يذكرها مستعملة  
فعلًا فإن قيل فاستعملها اسما كما استعمل إلى التي هي النجمة اسما وقد ذكرتم  
أنه ترك ذكرها لما كانت تمانلون كذلك باعلال فلم لم يقولوا في علال إذا كانت  
اسما إنها لا تكون كذلك فنتركوا ذكرها مستعملة اسما فالجواب أن  
فلا لا سمية ليست كإلى التي هي النجمة لأن المعنى النجمة اسم متمكن  
والفه مستقبله عين فقطعاً لم تضر كذلك إلا باعلال وأما على التسمية فنبينة  
غير متمكنة والمهيات بالأصالة لا تقدر لألفاتها أصول بل هي  
كألفات الجرؤف فلذلك حكم باستعمالها حرفا واسما لأنها كذلك في أصل  
وضعها حرفا واسما من غير اعلال فإن قيل فقد ذكر خلا واخواته حرفا  
وفعلًا وخلا الفعل تقول فيه خلاخلو وخبث فلا يصير كذلك إلا  
باعلال فهو مثل علال في الفعلية فلم ذكره في الفعلية ولم يذكر على

فالجواب أن خلا التي ذكرها في الفعلية ليست خلا التي تقول منها خلوت  
وأيما هي خلا الواقعة في الاستدسا وتلك غير متصرفه بمشابهة على  
الاسماء والصفات الأفعال لا تصرف لها ثلج إلى تغيرها كالألفات غير  
المتحركة من الأسماء وهذا وجه ذكرها في الفعلية دون غيرها قال  
من معناه ابتداء الغاية إلى آخره وتعرفها بان صح معها إلى لانها لفظا أو  
تقدرا كقولك شرت من البصرة إلى بغداد وقد يأتي لغرض الاستداد دون  
أن يقصد إلى انتهاء خصوص إذا كان المعنى لا يقتضي إلا المبتدأ منه كقولك  
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيدا مضل من عمرو واستباه ذلك ولو  
مبعضه وتعرفها بان صح موضعها بعض كقولك أخذت من الدراهم وقد  
تكون مبينة وتعرفها بان يكون كالصفة لما قلها كقولها واجتنبوا الرجز  
من الآذان أي الذي هو الوزر وقد قيل إن المبيضة ما يكون للذكر  
قلها لفظا أو معنى بعضا ماعدا والتي للتبيين عكس ذلك فعلى هذا إذا  
قلت أخذت درهما من الدراهم فهي معضة على التفسير الثاني مبينة على  
التفسير الأول ومزدة وتعرفها بان تسقطها فنبينة أصل معناه كقولك ما  
جاني من أحد وقوله ولا تزداد عند سنوبه إلا في النفي ليس  
بمستقيم لأنها تزداد في قولك هل جاك من أحد ما نقا فلو قال في غير  
الواجب كان استد والاحتشاج جواز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله  
تعالى يعفركم من ذنوبكم وجه استشهاده أنه قد جاء إن الله يعفركم من ذنوب  
جميعا وقد جاء يعفركم من ذنوبكم فإن لم تحمل على الزيادة تناقض وليس



مُسْتَعِيمٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَصْلًا فِي الْعَرَبِيَّةِ بِمَا لَيْسَ يَثْبُتُ لَكُونِهِ مُحْتَمَلًا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ  
وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ يُعْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ أَيْمَا وَرَدَّ فِي قَوْمِ نُوحٍ وَبَجُورِ أَنْ  
يَكُونَ قَوْمِ نُوحٍ أَيْمَا نَعْفِرُ لَهُمُ الْبَعْضَ وَيَعْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا أَيْمَا وَرَدَّ فِي  
هَذِهِ الْأَمَّةِ فَصَحَّ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى التَّبَعِيضِ وَزَالَ وَهُمْ الشَّافِضُ ثُمَّ لَوْ سَلِمَ  
أَنَّ الْأَمْرَ لِأَحَدٍ لَا مَنَبْزَ لِحَازَانِ نَكُونُ نَعْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا لِبَعْضِهِمْ  
وَيُعْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ لِبَعْضِهِمْ مَبْصُحٌ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى التَّبَعِيضِ وَزَالَ  
وَهُمُ الشَّافِضُ وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ سَقَطَ الْأَسْتِدْلَالُ فَأَذِنَ الْوَجْهَ مَا ذَكَرَهُ  
سَيَوِيهِ وَمَنْ اسْتَفْرَى كَلَامَ الْعَرَبِ أَذْنَى اسْتَفْرَأَ عِلْمَ اسْتَفْصَحَ مَاتَ  
مَنْ رَجُلٍ وَضَرَبَ مِنْ رَجُلٍ وَشَبَّهَهُ فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ بَيَّنَّ قَوْلُهُمْ قَدْ كَانَ  
مِنْ مَطَرٍ مَعْنَاهُ كَانَ مَطَرٌ فَقَدْ حَبِيبَ عَزَّ ذَلِكَ بِأَنْ قِيلَ هُوَ عَلَى الْحِكَايَةِ  
كَأَنَّ قَائِلًا قَالَتْ هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ فَاحِبَ يَقُولُهُ قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ  
وَأَسَدٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى التَّبَعِيضِ كَقَوْلِكَ أَخَذْتُ مِنَ الدَّاهِمِ  
كَأَنَّكَ قُلْتَ قَدْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ وَلَا بَعْدَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ فَجَذَفَ  
الْمَوْصُوفُ وَابْتِغَتْ الصِّفَةُ مُفَامَةً لِقَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَرَاتِ الْخَيْلِ  
وَالْأَفْنَابِ تَحْذَرُ مِنْهُ قَالَتْ وَالْمَعَارِضَةُ لِمَنْ دَالَهُ عَلَى أَنَّهَا  
الْغَايَةُ إِلَى آخِرِهِ وَالْكَلَامُ فِي الْإِنْتِهَاءِ كَالْكَلَامِ فِي مَنْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَقَدْ يَكُونُ  
بِمَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ وَقَدْ جَاءَتْ إِلَى وَمَا بَعْدَهَا دَاخِلٌ فِي الْحُكْمِ فِيهَا قَبْلَهَا وَجَاءَتْ  
وَمَا بَعْدَهَا غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِمْ مِنْ حُكْمٍ مَا لَا شَرَاكَ وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَّمَ بظهور  
الدُّخُولِ وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَّمَ بظهورِ انْتِقَاءِ الدُّخُولِ وَعَلَيْهِ الْخَوْتُورُ وَوَجُوبُ

سَمِعْتُ فِي قَوْلِ الْأَمِيرِ الرَّائِدِ

دُخُولِ الْمَزَانِ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ لَيْسَ مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ وَإِنَّمَا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ  
السُّنَنِ بِدَلِيلٍ فَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَالَتْ وَحَتَّى فِي مَعْنَاهَا بَعْضُ  
فِي الْإِنْتِهَاءِ إِلَّا أَنَّهَا تَقَارَفَتْ فِي أَنْ يَحْزُرَ وَهَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ أَخْرَجُ مِنْ  
الشَّيْءِ أَوْ مَا يَلَا فِي أَخْرَجُ مِنْهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ يَهَا الْغَرْضُ فَتَنَ أَنْ  
سَقَصَى مَا تَعْلُقُ بِهِ شَيْئًا فَشَيْءًا حَتَّى يَأْتِيَ إِلَيْهِ إِلَى آخِرِهِ قَالَتْ  
السَّارِحُ لَمَّا كَانَ وَضَعَهَا هَذَا الْغَرْضَ وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَهَا إِلَّا ذَلِكَ  
وَالْإِسْتَفْهَى الْغَرْضُ الْمَقْصُودُ وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً فَأَمْرُهَا لَذَلِكَ فَمَا كَانَ  
كَأَنَّ أَخْرَجُ دُونَ مِلَاقِيهِ كَانَ أَصْلُهَا أَنْ يَكُونَ جَارَةً وَإِنَّمَا اسْتَعْمِلَ عَاطِفَةً  
لَمَّا اسْتَرَكَّتْ مَعَ الْوَاوِ فِي الْمَعْنَى لِثَبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْأَمْرِ فَاسْتَعْمِلَتْ  
عَلَى خِلَافِ أَصْلِهَا فِي أَظْهَرَ مَعْنَاهَا لَمَّا اشْبَهَتْهُ وَهُوَ الْوَاوُ وَلِذَلِكَ يَقُولُ  
الْكَلْبُ السَّمَكُ حَتَّى رَأَيْتُهَا خَفِضًا وَنَضْبًا وَلَا تَقُولُ نَمْتُ الْبَارِجَةَ حَتَّى  
الْصَّبَاحُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ قَالَتْ وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تَدْخُلَ مَا بَعْدَهَا فِيهَا  
قَبْلَهَا خِلَافًا إِلَى عَلَى الْأَظْهَرِ عِنْدَ الْخَوْبِيِّينَ قَالَتْ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى  
مُضْمَرٍ فَقَوْلُ جَاءَ كَمَا يَقُولُ إِلَيْهِ لَأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا لَوْحَتَاهُ لَا تَثْبُتُ أَمَعَ الْمُضْمَرِ  
الْقَائِمَا غَيْرَتِ الْفَتْ أَمَثَلَهُ إِلَى الْيَا كَقَوْلِكَ عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ وَلَهُ  
وَذَلِكَ كُلُّ الْفَاءِ أَخْرَجَ أَوْ اسْمُ غَيْرِ مُتَكَيِّفٍ اتَّصَلَ بِهِ مُضْمَرٌ وَلَوْ  
قَلْبُهَا يَالْغَيْرِ وَالْفَاءُ تَعْيِيرُهَا عَلَى قِيَاسِ أَصْلِ كَلَامِهِمْ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ  
لَا سَتَعْنَاهُمْ عَنْهَا يَالِ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي التَّعْلِيلِ فَيَمُنُّ قَالَ أَنَّ إِلَى  
كُنْ وَدُونَهُ فَمِنْ قَالَتْ مُحَالِفَتَهَا بِالظُّهْرِ إِلَّا أَنَّهُ يُصَحِّحُ اسْتِعْمَالَهَا

سَمِعْتُ فِي قَوْلِ الْأَمِيرِ الرَّائِدِ



بمعناها على كل حال فاستغني عنها لما ادي امرها الى ما ذكرناه قال  
وتكون عاطفته ومبتدأ ما بعدها الكلام الى اخره شيئا في ذكر  
العاطفة في حروف العطف ومبتدأ ما بعدها يعنى وانها بعدها الجمل  
المستقلة وليس يعنى خصوصية المبتدأ قال        ويجوز في مسئلة  
السمة الوجوه الثلاثة وخص مسئلة السمة دون البانحة لما ذكرناه انما  
من ان العاطفة لا تكون الامع اخر جرة لامع ما يلاقيه فلذلك ضرب  
عنها ووجه وقوعها استداية على ان تكون الخبر محذوفا كانه قال  
حتى راسها ما لول وقد اباه بعض البصريين وليس بالجيد لقوه الدلالة  
على خصوصية الخبر المحذوف كما في سائر الاخبار المحذوفة فلا وجه  
لمنعها والاول ما اختاره قال        وفي معناها الظرفية الى  
الآخره ثم مثل بظرفية محققه وظرفية مفدرة وهو قوله نظر في  
الكتاب وسعى في الحاحه وقال        انها بمعنى على في قوله ولاصلتكم  
في جذوع النخل وانما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام من معنى الاستغلا  
والموضع صالح لهما على حسب ما قصده المتكلم من معنى الظرفية  
والاستغلاء وكذلك ما كان مثله تقول جلس في الارض وحلست  
على الارض ومنه قوله حتى اذا كنتم في الفلك وقال فاذا  
استوت انت ومن معك على الفلك وانما نحو حلست في الدار  
فقد موضع في دون على والذي يميز بين موقعيهما ان كل ما كان  
فيه معنى الاحتواء او ما نزل منزلته فهو موضع في وكل ما كان



في موضع الاستغلاء دون ظرفية فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى استغلاء بمعنى  
استقرار فهو صالح لكل واحد منهما ولذا جمل صاحب الكتاب قوله  
في جذوع النخل على بانها في الظرفية ولم يعتد بقول من قال انها بمعنى على وقد  
سيز وجه القولين قال        والامعناها الا لصاق الى اخره قال  
السارح هدا معناها العام وقد قيل انها تكون على ما ذكر من الاستغلاء  
والمصاحبة قال        ويكون مرندة في المنصوب كقوله تعالى ولا  
تلقوا ما يدرككم الى الهلكة وهذا وان كان كثيرا فليس يقاس وانما القياس  
في نحو ما زيد تقاييم وقوله يا ايم المفتون او ردها على انها مرندة  
ولا تكون مرندة الا على ان يكون المفتون اسم مفعول على ظاهره  
وقد تقدم في المصادر قوله ان المفتون مصدر واذا كان مصدرا  
لم يكن البا مرندة وبيان ذلك انا اذا جعلنا هازا يده وجعلنا المفتون  
مصدرا صار المقدرا انتم الفتة وليس بسديد فثبت انه لا يستقيم تقدم  
البا زايده مع كون المفتون مصدرا ولذلك لا يستقيم ان يكون  
البا غير مرندة والمفتون غير مصدر اذا بصير فستبصرون وبصرون يا بكم  
صاحب الفتة والاولى جعلها غير زايده والمفتون مصدر على ما تقدم  
في المصادر فيكون المعنى فستبصروا وبصرون يا ايم الفتة جوازا  
للقول انه لمخون اي يا ايم اخون وضعف جعلها غير زايده على معنى  
والمفتون صاحب الفتة اذ بصير المعنى يا ايم صاحب الفتة والخطاب له  
ولهم ولا يستقيم ان يقال بجاعه وواحد يا ايم زيد فلا بد من التعدد في



الفرق بين فان قلت هذا بعينه يقال اذ جعل المفتون معنى الفتنة ايضا  
والجواب انه ليس مثله الا ترى انه يصح ان يقال لا تثنى لهما الفتنة  
ولا يصح ان يقال لهما صاحب الفتنة على ما لا غير زائده وسببه  
ان الفتنة معنى صح قيامه بكل واحد منهما فيصح الاستفهام عن محله  
نقول لهما الفتنة وصاحب الفتنة ليس مستقيما ان جعل محلا لنفسه حتى  
يقال ما أتى الرجلين صاحب الفتنة فظهر الفرق بين المسلمين وقوله سُودُ الْحَاجِرِ  
لَا يَقْرَأُ السُّورَانَ الْكَلَامُ فِيهِ كَالْكَلَامِ فِي قَوْلِهِ وَلَا يَلْقَوُا يَدَيْكُمْ  
إِلَى الْهَلَاكِهِ وَفِي الْمَرْفُوعِ فِي قَوْلِهِ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا وَهَذَا نَادِرٌ فِي  
وَهُوَ فِي كَفَى كَثِيرٌ وَقَدْ زِدَتْ فِي مَعْنَى كَفَى كَثِيرًا أَيْضًا كَقَوْلِهِ كَفَى بِهِ فَضْلًا  
عَلَيْهِ وَمِنْهُ وَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ عَمِلْنَا وَتَدَجَّاتِ الْبَالِ لِلتَّعْدِيَةِ كَقَوْلِهِ  
مَنْ يَزِدْ وَجَاءَتْ بِمَعْنَى كَقَوْلِهِ طَلَبَ يَزِدْ وَقَدْ قِيلَ لَهَا فِي قَوْلِهِمْ نَعَتْ  
هَذَا هَذَا لِلْمُقَاتِلَةِ قَالَتْ — وَاللَّامُ لِلِاخْتِصَاصِ إِلَى آخِرِهِ قَالَتْ  
السَّارِخُ لِيُودِنَ أَنْ يَنْتَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي سَبَبُهُ بِاعْتِبَارِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مُتَعَلِّقُهُ  
قَالَتْ — وَقَدْ يَكُونُ زَائِدُهُ فِي مِثْلِ زَدَفَ لَكُمْ وَهُوَ قِلِيلٌ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى  
الْوَاوِ فِي الْقِسْمِ لِلْعَجَبِ كَقَوْلِهِم بِاللَّهِ سَقَى عَلَى الْإِيمَانِ ذَوْجِيْدًا قَالَتْ  
وَرُبُّ لِلتَّغْلِيلِ إِلَى آخِرِهِ قَالَتْ — وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا  
عَلَى نَكْرَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ مُضْمَرَةٍ قَالَتْ — السَّارِخُ لِأَنَّ وَضْعَهَا لِلتَّغْلِيلِ  
نَوْعٌ مِنْ جَنْسِ فَوْجٍ وَقَوْعُ النُّكْرَةِ دُونَ الْمَعْرِفَةِ لِجُصُولِ مَعْنَى الْجَنْسِ لَهَا  
دُونَ النُّعْرِيفِ فَلَوْ عُرِفَتْ لَوْ قَعُ النُّعْرِيفِ زِيَادَةٌ ضَائِعَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ

كُلُّ رَجُلٍ وَوَجِبَ وَصْفُهَا لِتَحْصُلِ الْإِفَادَةِ بِالنَّوْعِ لِأَنَّ الصِّفَةَ مَحْصُصَةٌ لِلْجَنْسِ  
الْمَذْكُورِ أَوْ لَا يَفْصِلُهَا نَوْفًا وَالْمُضْمَرَةُ حَقُّهَا أَنْ تَقْسَرَ بِمَنْصُوبٍ كَقَوْلِكَ  
رَبِّهِ رَجُلًا وَهَذَا الصِّمِيرُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّ مَجْهُولٌ بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى ظَاهِرٍ  
يَقْصُدُ قَصْدَهُ ثُمَّ يُمَيِّزُ لَهَا بِهَامِ كَمَا فِي قَوْلِكَ نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ وَلِذَلِكَ لَا  
يَكُونُ عَنْدهُمْ إِلَّا مَعْرُودًا مَذْكُورًا وَإِنْ بَنَى بِمِيزَةٍ وَجَمَعَ وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ صَمِيرٌ  
زَاجِعٌ إِلَى مَذْكُورٍ كَانَ قَائِلًا قَالَهُ مِنْ رَجُلٍ كَرَّمُ فَقِيلَ رَبِّهِ رَجُلًا وَلِذَلِكَ  
سُئِلَ وَجَمَعَ وَيُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ عَلَى حَسَبِ مِيزَةٍ يُقَالُ رَبُّهُمَا رَجُلَانِ وَرَجُلُهُمَا  
رَجُلًا وَلَا وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ مُشْكِكٌ وَأَمَّا قَوْلُ الْبَصَرِيِّ فَلَنْزِمُهُمْ جَوَازُ رَبِّ  
رَجُلٍ كَمَا جَازَ رَبِّهِ رَجُلًا إِذَا لَفَرَقَ سَمَاعًا عَلَى مَا نَقَدَّ رَوَاهُ الْكُوفِيُّونَ  
فَلَنْزِمُهُمْ أَنْ يَحْيِزُوا رَبَّهُ وَرَبَّهُمَا وَخَدَّهَا وَلِأَحَاجَةٍ إِلَى هَذَا التَّمْيِيزِ قَالَهُ مُضْمَرٌ  
لِمُسَقَدِّمِ الذِّكْرِ وَلَنْزِمُهُمْ أَيْضًا جَوَازُ رَبِّ الرَّجُلِ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ  
الْمُضْمَرَ اعْرَفَ فَإِذَا جَازَمَعَهُ جَازَمَعَ الْمَعْرُوفَ بِاللَّامِ وَالْأَوَّلَى مَا قَالَهُ  
الْبَصَرِيُّونَ وَحُجَابٌ عَنْ ذَلِكَ الْأَسْكَالِ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا يُزْمَى  
بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ سَقَدَّمَ مَا يُرْشِدُ إِلَى الْمَفْسَرَةِ الْأَتْرَى  
أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ جَانِي زَيْدٌ فَقِيلَ نَعَمْ رَجُلًا كَانَ كَلَامًا مُسْتَقِيمًا وَإِنْ  
جَلِمَ بَانَ الصِّمِيرُ الَّذِي فِي نَعْمٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ قَصْدَ زَيْدٍ بَلْ مِنْهُمْ مَنْ غَرَفَ قَصْدَ  
إِلَى مَذْكُورٍ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ارْتَشَدَ الذِّكْرُ الْمُنْقَدِّمُ إِلَى حَذْفِ الْمَحْضُورِ  
الَّذِي هُوَ تَسْمِيرُهُ فِي الْمَعْنَى وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ رَبِّهِ رَجُلًا كَانَ الصِّمِيرُ  
فِيهِ كَالصِّمِيرِ فِي نَعْمٍ بَعْدَ نَعْدَمِ الذِّكْرِ وَكَانَ الْمَذْكُورُ الْمُنْقَدِّمُ يُرْشِدُ إِلَى تَحْصِيرِ



فِي الْمَعْنَى كَمَا ارْتَشَدَ إِلَى الْمَحْضُورِ الْمَدْحِ فِي مَوْلَاكَ نَعَمْ رَجُلًا وَتَقَرَّرَ أَنْ يَقُولَ  
مَا بَلْ هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرَّمَ مَقَالِ رَتَهُ رَجُلًا كَرَّمَ مَا لَمْ يَزِدْهَا هُنَا بِرَجُلٍ رَجُلًا كَرَّمَ  
وَارْتَشَدَ مَا نَقَدَّمَ ذِكْرَهُ وَلَا يَلِيزُ مِنْ ارْتَشَادِهِ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ  
الضَّمِيرُ فِي رَتَهُ لَهُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي نَعَمْ رَجُلًا بَعْدَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ رَزِيدٍ وَمِنْهَا  
بَعْنَى وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي سَلَطَهُ عَلَى الْأَسْمِ حَبَّ بَاخِرٍ عَنْهَا  
وَأَنَّهُ يَحْيَى مَحْذُوفًا فِي الْكَلَامِ إِلَى آخِرِهِ أَوْ جُوبَ بَاخِرٍ فَلِأَنَّهُ لَا شَأْنَ  
التَّغْلِيلِ وَكُلِّ مَا صَعِلَ لِلْإِنْشَاءِ مَوْضِعُهُ صَدَرَ الْكَلَامِ فَوَجَبَ بَاخِرُ  
الْفِعْلِ وَإِنَّمَا جَدَفَهُ فَلِأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ مَعْلُومٌ وَمَا كَانَ هَذَا وَضْعُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ  
فِي مَوَاضِعَ مَعْلُومَةٍ كَانَتْ مَحْذُوفًا كَمَا فِي قَوْلِكَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَقِيلَ  
إِنَّمَا إِنَّمَا حَذَفَ مَعْلُومَتَهَا لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا حَوَالًا فَكَانَ مُتَعَلِّقًا بِمَعْلُومَةٍ  
فَاسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَرِينَةٍ مَا نَقَدَّمَ مَا اسْتَعْنَى عَنْهُ مُتَعَلِّقٌ بِشَرِّهِ لِقَرَانِ  
الْحَالِ وَبَعْدَ الْمُصْطَفِ إِشَارًا إِلَى ذَلِكَ يَقُولُهُ كَمَا حَذَفَ مَعَ الْبَاءِ فِي بَشَرِ  
اللَّهِ وَكَذَلِكَ لِمَا قَدَرَهُ مَلْفُوطًا بِهِ قَدَرَهُ بَلَقِيَتْ قَدَلُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ  
غَرَضُهُ تُشَبِّهُهُ بِبَشَرِ اللَّهِ قَالَ — الْأَعْمَشِيُّ رَبُّ رَفْدٍ مَرْقُوهُ  
ذَلِكَ الْيَوْمَ نَحْكُمُ عَلَى أَنْ مَرْقُوهُ لَيْسَ بِمُتَعَلِّقٍ لِرَبِّ لِنَفَا الْمَجْرُورِ بِغَيْرِ صِيغَةٍ  
وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقْفِيمٍ فَوَجَبَ جَعْلُهُ صِيغَةً وَإِذَا وَجَبَ جَعْلُهُ لَمْ يَتَوَقَّعْ إِلَّا الْمُتَعَلِّقُ  
مَحْذُوفًا فَالْـ — وَمِنْهَا أَنْ يَحْتَاجَ أَنْ يَكُونَ مُضِيًّا وَإِنَّمَا كَانَ  
كَذَلِكَ لِأَنَّهَا التَّغْلِيلُ مَا نَشَأَتْ فَلِذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَمَّا ضَا  
وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ رَبُّ رَجُلٍ سَأَلَ عَنْ عَدَا فَا نَ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ

الْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى يُوَدُّ إِيْمَانُ يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَإِنَّهُ لَيْسَ الْفِعْلُ  
الْمُتَعَلِّقُ قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ سَأَلَ أَوْ لَا لَقَيْنَ أَمَّا لَا لَقَيْنَ فَمَا هُنَا لِنَحْذِرُ كَوْنَهَا  
صِفَةً وَأَمَّا سَأَلَ فَمَا بَعْدَ فِتْنَةٍ وَكَوْنُ صِفَةٍ وَإِنَّمَا الَّذِي مَنَعَهُ هُوَ أَنْ يَكُونَ  
مُتَعَلِّقًا وَكَفَى — بِمَا فَدَخَلَ حَيْثُ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلُ يَعْنِي فَيَكُونُ  
دَاخِلَهُ عَلَى الْجَمَلِ خَاصَّةً لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَصَدُوا إِلَى تَقْلِيلِ النِّسْبَةِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْجَمَلِ  
أَتُوا بِصُورَةِ الْجَمَلِ مَعْنِيَةً مَعَهَا وَأَدْخَلُوا رَبُّ مَكْفُوفُهُ مِمَّا إِذَا نَا بِذَلِكَ  
فَإِذَا طَلَّتْ رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ فَانْمَا طَلَّتْ النِّسْبَةُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ  
وَأَنْتَ شَهِدَ يَقُولُ لِي دَوَادُ رُبَّمَا الْكَامِلُ إِلَى آخِرِهِ وَمَعْنَى الْبَيْتِ يَقُولُ أَنْ  
هَذَا لَا ذُوَابِلَ كَثِيرَةٍ وَحَلَّ مُتَوَالِدَةً وَلَيْسَ وَافِقًا وَلَيْسَتْ رَبُّ فِي هَذَا  
الْمَوْضِعِ وَمَا اشْتَبَهَهُ مِنْ قَوْلِهِ رُبَّمَا يُوَدُّ وَمِنْ قَوْلِهِ رَبُّ رَفْدٍ لِيَحْقُقُوا الْعَلِيلَ  
وَلَكِنَّمَا لِيَحْقُقُوا الشَّيْءَ خَاصَّةً كَأَنَّهُمْ يَقْلُوهَا مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ إِلَى الْحَقِّقِ  
كَمَا يَقْلُوهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ إِلَى الْحَقِّقِ دُونَهُ  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى قَدْ يَعْلَمُ مَا اسْمُ عَلَيْهِ فَعَدَا كَذَلِكَ وَفِيهَا لَغَاتٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ  
قَالَ — وَوَادِ الْقَسَمِ أَبَدَتْ عَنْ الْبَاءِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى آخِرِهِ قَالَ —  
السَّارِحُ وَشَرْطُ ابْدَاءِهَا حَذْفُ الْفِعْلِ وَلِذَلِكَ قِيلَ هِيَ عَوَضٌ مِنَ الْفِعْلِ  
خِلَافَ الْبَاءِ فَإِنَّ الْفِعْلَ مَحْذُوفٌ مَعَهَا جَدَفًا مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ وَمِنْ ثُمَّ جَازٍ  
بِاسْمِ اللَّهِ بِاللَّهِ وَلَمْ يَجْزِ اقْسَمْتُ وَاللَّهُ وَمِنْ ثُمَّ أَجَازَ مِنْ مَنَعَ الْعَطْفِ  
عَلَى مَا لَمْ يَنْجُ قَوْلُهُ وَاللَّيْلُ إِذَا نَعَشْتِي وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى لِمَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ  
أَنَّهُ فَلَعَطْفُ مَا لَوَاوَالِي فِي قَوْلِهِ وَالنَّهَارُ وَهِيَ وَأَوَالِي عَطْفٌ عَلَى مَا لَمْ يَنْجُ



اجلها الفعل المحذوف والآخر الواو الي حرف جر وصارت عاملة التملين  
جميعا فاجرت مجري عامل واحد على تملين وذلك جازنا اتفاق لقولك  
ضرب زيد عمرا وحالا يدركا وهذا وان كان طاهره حسنا لو لم يكن  
مستوصا بمثل قوله والتميز اذا السوفاته قد عطف على تملين من غير  
ان يكون احدهما عوضا عن الجامل الاخر وهو قوله فلا اسم بالتسوق والليل  
وكذلك قوله والليل اذا عسعس والصبح اذا فرس ثم الما تبدل له  
عن الواو في بالله خاصة وهي عوض مثل الواو وان حكم بان الما اصل  
لها هي الما بنه للالصاق في غير هذا الباب ولم توجه لنا والواو  
الام في هذا الباب ولا هنا في المصريح هاء مع الفعل ولا هنا اعم ولما كثر  
تضرعهم في القسم وحققوا الحذف الفعل فصدوا الى ان وضعوا حرجا  
شعريه ويحرف الجر جميعا وهو الواو وخصوه بالمظهر لان القسم بالمظهر  
ليل وعله ذلك الكثرة فخصوه بما كثر وهو المظهر ثم لما كثر القسم  
بالله خاصة فصدوا الى حذف الهمزة من ذلك فخصوه عن الواو التي  
هي حرف عله صحيحا وهو النون وما زواها الاخفش من قولهم رب الكعبة  
شاذ وقولهم الله قتل اصله من قال الشارح اختلف الناس  
فقال بعضهم هي من قولهم من اتى لا فعل محدث النون حقيقة لانه محل  
حذف وحقق الحذف عند دخولها على الله ملتزم ما فيه من الاستثقال  
لوعده من الترك لا لبقا الساكنين واما جاز ضمها لانه من قوله عن  
من في قولهم من ربي وذلك يجوز ضمها واما جاز ضمها ابدا ناهيا الشبهة

لا التي للسنن وعمرها ولم يأت الفصح لا يومهم بالاستنفهامية والشرطه  
ومنها من قال اصله امن محدثا وهاو نونها تحفقا مقى ثم الله ثم  
اجازوا الكسر لانه اخف واستدل على ذلك مجاز الضم ومنها من قال  
هو حرف براسه مبذل من الواو في قولك والله الا انه خص باسم الله  
كما خص الما بذلك وكل ذلك محتمل الا انه يلزم من قال انها حرف  
براسه ان يعدها في حروف الجر كما عدوا الواو والناقول وما  
الاسم ومما قاله وعلا للاستعلاء ومثلا لاستعلاء المعنوي  
في قوله عليه دس والحسي في قوله فاذا استنوت است ومن معك  
على الفلك وهو اسم بمعنى فوق في قوله احرب من على ريد  
اي من فوقه والدليل على انه اسم دخول حرف الجر واذا لم يدخل صلته  
حرف الجر فهو حرف لا غير ويجب ان يكون متسا في حال الاسمية كحصول  
ما يعنض البناء وهو مساجته الحرف في لفظه واصل معناه والدليل  
على صحته ذلك العلم ساعرا اذا وقعت اسما ولو كانت على معربة في الاسمية  
لوجب لوحت ان يكون عن معربة عند وقوعها اسما وايضا لو كانت معربة في  
الاسمية لوجب ان تبقى الفها في قولك من علمه مقول من علاه كما يقول  
من رجاه واما نقلون الالف في الاخر مع المظهر فماتت انه غير متمكن  
لقولك لدته وعليه واليه واما المتمكن فلم يأت عنهم قلب الفه با في مثل  
قولك من رجاه ومن عصاه قاله وعن البعد والمجاوزه الى اخره  
قال الشارح وهي توصل مع الفعل الى الاسم على طريق مجاوره



واورد جلست عن ميمنه كالا عتراض واجازة بر المجاوزة بقوله مترأخيا عن بدنه كانه  
تجاوز موضعه الى الوضع الذي يحال ميمنه وقد يكون اسما بمعنى جانب  
كقولهم جلست عن ميمنه والكلام في اسمتها وبنائها كالكلام في على قال  
والكاف للشبهه فهي توصل معنى الفعل الى الاسم على سبيل التشبيه  
كقولك الذي كند اخوك والكاف وصلت معنى استقرار هذا الميم الى  
زيد على سبيل التشبيه ومثل مما سغير فيه اسما بقوله الذي كند سغير  
فيه الحرفيه لانه وقع صلة ولا يقع الاسم المفرد صلة وقوله يصحكن  
عن كالبردن بعن الاسميه لدخول حرف الجر عليه قال ولا  
تدخل على الصمير لانهم كرموا ادخلوها على الصمير فودي الى مثل كك  
ولا يحفى بحيه فرضوا ادخلوها على المضمرات باسمها لانه باب واجادي  
الى ما استحسن مع الاستعانة بمثل فاستعملوا مثل مع المضمرة والمظهر  
جميعا ولم يستعملوا الكاف الا مع المظهر الا ما شئت من نحو ما روى  
وام وعال كها وشبهه قال ومنذ ومنذ لا شدا الغابه في  
في الزمان الى اخره قال رضى الله عنه لا خلاف ان منذ ومثل محض  
بالزمان واما الخلاف في من هل هي غير الزمان او عامه في الزمان  
وعيره فالبصرون يخصونها بغير الزمان والكوفيون يعمونها ولستدلون  
بقوله من اول يوم احو وبقول الشاعر ابوى من حح واذ كان حرفا  
كان معناها الاستداء في الزمان والطريقه في الحاضر مثال الماضي  
قوله ما زايته منذ يوم اجمعه عن ان اسما اسفاء الرويه مبداء ذلك

اليوم ومثال الحاضر قولك ما زايته منذ شهرها يعني ان اسفا الرويه في الشهر  
جميعه وقد تقدم ذكر كونها اسمين قال وجاشا معناه التبريه  
الى اخره قال الشارح واستعملت للاستسا فيما يره عن المستحق  
منه كقولك ضربت الفوم حاشي زيد وكذلك لا تحسن صل الناس حاشي زيد  
لفوات معنى فيه وقد جاء القصب بها على ان يكون فخلا في الاستسا  
كما حمل خلا وعدا وليس ولا يكون كانه منقول من حاشي حاشي اعم جانب  
كانه قال جانب بعضهم ردا واما قوله حاشي فيه الى اخره ففسره بمصدر  
والاولى ان يقال انه اسم من اسماء الافعال كانه بمعنى يرى الناس  
من السوء ودخول اللام في فاعله لدخول اللام في فاعل ههنا كقوله تعالى  
ههنا ههنا لما توعدون ولعله لم يقصدا للاسم الفعل وفسره بالمصدر  
لكونه اسما فقصدا الى تفسيره باسم ولذلك نص نواة ولا نصب  
الا بفعل مقدر فكان المعنى رى الله وصار حاصله النفس بالفعل واذا  
فسر بالفعل فهو اسم فعل قال وانا في قولهم كنه حرف جر ولم يذكرها  
في الحروف المتقدمه وكان الاولى ذكرها ثم لانه قصد ما اجمله في  
اول الباب ولذلك ذكرها ذكر حاضر لها فستهم اذ كرا عداد كل قسم  
منها واما اهل ذكرها لعله استعملها او لوقوع الخلاف فيها فان  
الكوفيين يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى السببيه وتناولون كنه  
بمعنى كى بفعل ما ذا والذي يدل على انه ايها اما تركيها لذلك انه  
ذكر مثلا الناول عنهم في فصل شياتي في هذا القسم وقال



ما أرى هذا القول بعيدا من الصواب مصيبه أياه هو الذي حسن عنده استقله  
وكونه عند البصريين حرف جر حسن عنده ذكره في التفصيل قال  
ويحذف حروف الجر إلى آخره قال السارح يحذف حروف  
الجر بآراء شتى في موضع وقياسا في موضع فالسماعي طريقه القتل  
مواضعه كقولك استغفرت الله الدين وأمرت ربنا الخير وقولهم  
الله لا فعل ولا حذف حروف الجر وجب نصب لأنه منقول فلا  
وجه إلا النصب والقاس حذف حروف الجر مع أن على اختلاف  
الفاظها تقول عجت أنك فام وجبت أن أكرمني أي أنك ولأنك  
إذا حذفت حروف الجر عن أن وإن والصحيح أنها في موضع نصب أجزاها  
بجرى ما حذف منه حرف الجر فمات تقدم على الوجه المذكور وقد زعم  
الخليل أنها في موضع خفض وهذا يدل على أنه قد رها ضميره مثلها في  
قوله الله لا فعل لا خفض فسفي النظر في الأولونه حذف هوام الأضمار  
والأولي الحذف لأنه الكثير الشائع والأضمار نادرا قليل فكان جمل هذا  
الملبس على ما هو كثير في كلامهم أولى من حمل على النادر وكذلك قال  
وتضمنوا وليلا وذلك هو ضمما زرب في مثل قولهم وقام الأعماق حامى المخترو  
أي ورب قام الأعماق على أنه قد خلف هل الخافض رب ضميره أو الواو  
النايبه عنها كناية الواعى البا في قسم قولك والله وتوى ذلك ما هنا  
موتى في أول الكلام ولو كانت رب ضميره بعدها لكانت عاطفة  
ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفا عليها ودفعها أول الكلام

مدفع كونها عاطفة مثبت أنها بمعنى رب وهذا الذي أشار إليه المصنف في  
قوله وواو رب ولم يرد هاهنا باضمما زرب اضمارها بعد الواو  
ولما ثبت من أن مذهب أن الواو هي الخافضة لعددها في حروف الخفض  
وأيضا إذا اضمارها في مثل قولهم بل بلد مثل العجاج فتمه ل هذا الذي  
نقد إليه ولذلك جعله وليلا وقول ربوبه خير شاذ لا يعمل عليه واللام  
في قولهم لاه أبوك حذف لكثرته في كلامهم وجره مجرى المثل ولذلك لم  
يقصر وأعلى اضمار لآل الجن وحدها بل حذفوا معها لام التعريف وهي مراده  
أيضا لأن الأصل لله أبوك فاللام الأولى المسورة هي لام الجن واللام  
النايبه الساكنة هي لام التعريف واللام الثالثة المفتوحة هي أول  
الاسم الداخل عليه حرف التعريف وهل هي عين والفاء مخذوفة أو هي  
خالف فيه وليس هذا موضع ذكره فحذفت لام الجن واللام التعريف  
وبقي الاسم مجرد عنهم مقصودا فيه معناه ما ذكرناه من جره مجرى  
المثل وكثره وقوعه في الكلام ومن أضاف الحرف  
الجرى المشبهة بالفعل وهي أن وإن إلى آخره قال السارح  
قد تقدم وجه شبهها بالفعل في الموضوعات قال ولحقها ما  
اللامه متعلها عن العمل لأنها لا تدخل على الفعل فلما دخلت على هذه  
الجرى أخرتها عن شبهة أولها لما اتصل بها صارت كالجزمه  
ما أخرتها عن شبهة الذي هو بنا آخره عن الفتح وأضال الضماير كاضالها  
بالفعل فلذلك استدى بعدها الكلام ولما بطل عملها ما ذكرناه صح وقوع



الحملين بعدها لأنها إنما امتصت الأسمية لمشاهدتها الفعل وإذ أخرجت عن  
مُشابهة الفعل صح وقوع الحملين بعدها ومثل وقوع الأسمية بقوله إنما  
الهم الله وأجد وقوله لعلماء استحل من وبوقوع الفعلية بقوله تعالى إنما  
سهاكم الله وقوله لعلماء اذات لك النار ومنهم من جعل ما يزيد وهو ضعيف  
ولم يسمع أعمال هذه الحروف مع ما لا في قول الشاعر قالت أليتها هذا  
الحمام لنا ن وقول صاحب الكتاب إلا أن الأعمال في ليتها ولها وكانما  
الترتبه في إنما وإنما وليكتما سي إشاره من طر توقياسي وكان الأولى  
أن نقول موضع أكثر أولى لأن هذا لم يأت فيه عنهم نصب وجه القياس  
أنه ثبت نصب بعد ليتها فحمل عليها العلماء وكانما لا لها مونه في تعبير معنى  
الاتداحملت عليها إخمافا في ذلك وإنما وإنما وليكتما وإن كانت من أصل الباب  
إلا أنها لم تعبر معنى الجملة فيها كانت له فلم يقو قوة البواقي أن وإن هما أولدان  
مضمون الجملة وحققانه إلا أن المسورة الجملة معها على استقلالها بغايتها  
قال السارح لأن وضع أن ما كيد الجملة من غير تعيين لمغناها فوجب  
أن تستقل بالفايده بعد دخولها كما تستقل قبل دخولها وأما المفتوحة فوضعتها  
وضع الموصولات في أن الجملة معها والجملة مع الموصول فلذلك صارت  
مع جملتها في حكم الجز فاحتاجت الجز إلى استقلال معها الكلام فتقول بأن  
زندا قاييم وتسكت وتقول أعجبي أن زندا قاييم فلا تجد بدا من هذا الجز الذي  
معها لكونها صارت في حكم الجز الواحد إذ معنى قولك أعجبي أن زندا قاييم  
عجبي تمام زيد فكما أن قولك أعجبي قاييم زيد لا يستقل بالفايده

٤٧٥  
مالم ينضم اليه جز آخر فذلك المفتوحة مع جملتها ولذلك وقعت فاعله ومفعوله  
ومضافا إليها وغير ذلك مما يقع فيه المفردات قال ولا تضدر بها الجملة  
كما تضدر باحنا لا جدا من أحد هما أنها لو صدرت بها وقعت مبتدا والمبتدا  
معرض لدخول أن فودى إلى اجتماعها ومثله مستلزم فقر وأمن تضدر بها  
حتى لا يودي إلى اجتماع ما يستلزمهون اجتماعه والثاني أن قد تكون  
بمعنى لعل من قولهم أيت السوق أنك تشتري بها وفي قوله تعالى أنها إذا جات  
لا يؤمنون وبذلك طاصدرا الكلام بقصدوا إلى أن يكون هذه مخالفة لذلك  
في الموضع ليعلم من أول الأمر الفصل بينهما فإذا قدمت علم أنها بمعنى لعل  
وإذا أخرت علم أنها المصدرية ولم يعكسوا لأنه كان يودي إلى أن يقع  
التي بمعنى لعل وذلك لا يستقيم آخرها كما لا يستقيم تأخير لعل وهذه إذا جروا  
فإنما جروا ما يسوغ تأخيرها وإنما التزموا فيه أجدا حازن لغرض فكان ورانه  
ور أن تقديم الاستفهام إذا وقع خبرا في مثل قولهم متى القاتل سوا قال  
والذي يميز بين موقعيها أن ما كان مظهرا للجملة وقعت فيه المسورة قال  
الشارح التميز بما ذكره أولي من التميز بما ذكره غيره فقال الفارسي كل ما  
صح فيه وقوع الفعل والاسم فإن فيه مسورة وما لم يقع فيه إلا أحدهما فإن  
فيه مفتوحة وأما صاحب الجمل فقد زواضع المسورة بعد راسم قال  
والمفتوحة فيما سوى ذلك وما ذكره هذا أولي مما ذكره الفارسي لأنه ذكر  
المعنى الذي من أجله استع في المسورة الفتح وفي المفتوحة الكسر فذكر  
الحكم بطلته وذلك أن المسورة وضعتها باليد الجملة مع بقائها على استقلالها



فوجب ان لا يقع الالف في موضع الجملة المستقلة والمفتوحة بتاويل مصدر والمصدر  
مفرد فوجب ان لا يقع الالف في موضع المفرد وهذا مستقيم واضح البعيل  
وما ذكره الفارسي ليس فيه ما يشعر بمثل ذلك ولانه مبني على امر محقق معلوم  
وما ذكره ابو علي مسعص اما بيان ان هذا لا ينشطر انه قد علم ان وضع المذكور  
لما ذكرناه فاعلم انها لا تقع الالف في موضع الجملة وعلم ان وضع المفتوحة مع ما  
بعد ما في تاويل المفرد فوجب ان لا يقع الالف في موضع المفرد واما بيان  
انفصال ما ذكره ابو علي ففي نحو ذلك من يكرمني فاني اكرمه فهذا موضع صحيح  
فيه وقوع الاسم والفعل جمعا ولم تتغير نحو الكسر بل جاز الفتح والكسر  
على تاويلين يجعان الى الضابط الاول واذا رجع الى الضابط الثاني على وجوب  
الكسر لانه موضع يقع فيه الاسم والفعل الا ترى انك تقول من يكرمني  
فاكرمه ومن يكرمني فريد كرمه فقد وقع بعد فاجزا الاسم والفعل  
ولم يتغير الكسر فان نعم زاعم انك اذا قلت من يكرمني فاكرمه فتاويل  
فاما اكرمه فلم يصح ان يقع بعد الف الا الاسم فهو فاسد من وجهين احدهما  
انك تقول من يكرمني فليكرم زيدا ولا يمكن بعد الاسم في مثل  
ذلك والاخر اننا لو سلمنا ذلك لكان حاصله انه موضع يتغير الاسم  
دون الفعل فيتغير الفتح وهو غير متعين فصار مشقضا على كل تقدير  
سواء كان موضعا للفعل او موضعا للاسم او موضعا لهما فان نعم زاعم ان  
الكسر تاويل معنى صح فيه الامران والفتح ساويل امر لا يصح الا احدهما  
فقد روي في كل موضع امر اخصا به ابطال ذلك بقوله زيدا اباه ابوك ولو قدر

فما هنا باعتبار امره الخاص لم تقدر الا الاسم فدل على ان تقدير الخاص لا اغتداد  
به ولذلك كسر في قولك ان اباك ابوزيد وكذلك قوله اذا انشد الفعا  
والله انم ن يجوز الفتح والكسر والموضع موضع لا يقع فيه الا الاسم ومثل  
بما يقرضا بطله المذكور فاني تمثيل الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع  
الافراد ثم لو زد ما هو كالا اعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد  
لولا اما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر مبتدأ فاذن لم تقع ان وما علمت  
فيه الالف في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لو قووه موقع المفرد ولو كسر  
لم يكن مستقما لانه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح ذكره في الاستعمال  
وليس هذا الموقع كوقعها بعد اذا لان خبرا لمبتدأ اذا جاز ذكره ووجهه فان  
كسرت كانت الجملة هي الاصلية ولم تقدر حذف دخول ان عليها بكما لها  
وان فحت لم تقع في موضع المبتدأ خاصة وقد ذكر الخبر محذورا فاجاز الكسر على  
تاويل اثبات الخبر بعد اذا وذلك شايغ ولو كسرت بعد لولا لكان فيه اثبات  
الخبر للاسم بعد لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد بقوله ككل ما كان  
مظنه للجملة وقعت في المسورة الا وقوع المسورة في موضع الجملة المقطوعة  
بكما لها على استقلالها فايدتها وهي هاهنا لم تقع موضع الجملة بكما لها لما تقدم  
من انه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب ان لا  
يصح وقوعها الا موقع الاسم المفرد ليتوفر على لولا ما يقتضيه من وجوب  
حذف خبر الاسم الواقع بعدها واجاب عن الفتح في ان الواقعه  
بعد لوفي قولك لو انك منطلق لا يطلق وهو موضع ظاهرة وقوع الجملة

بعد ما في تاويل المفرد فوجب ان لا يقع الالف في موضع المفرد واما بيان



الا ترى ان لو في قولك لو قام زيد لفتح بعدها الا جملة بان قال  
 المقدر لو وقع انك مطلق اي لو وقع انطلافاً فلم تقع ان موضع الجملة  
 وانما وقعت موضع الفاعل كما في قوله تعالى لو انتم مملكون فوجبت  
 الفتح ولم يحرك الكسر لانه كان يودى الي محققو الجملة الاسمية بعد حرف  
 الشرط وهو فاسد الا ترى انك لو قلت لو زيد قام لفتح لم يحرك لان  
 هذه الجملة اسمية لا مساع بها لفتح الفعل وانما جاز لو زيد قام لفتح على  
 ان يكون زيد فاعلاً لفعل مقدر دل عليه ما بعده وكانك قلت لو قام زيد  
 فاذا وقعت ان وجبت بفتحها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم يقع الا  
 في موضع المفرد فلذلك وجبت الفتح وقوله في المثال لان تقدير لو  
 انك مطلق لا بطلت اي لو وقع انك مطلق خطأ ولعله في التصنيف  
 لو انك مطلق لان من شرط لو اذا وقع ان بعدها ان يكون الخبر فعلاً اذا  
 امكن ليكون في الصورة عوضاً من الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى  
 ولو انهم فعلوا ولو انهم ظلموا انفسهم جاؤك ولو انا كبتنا عليهم وقوله في المثال  
 لان تقدير لو انك مطلق وانقاعه الاسم خبر اعز ان الواقعة بعد لو مخالفة  
 لهذه القاعدة وقد صرح بذلك عند ذكر حرف الشرط قال ولذلك  
 وجبت في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلاً كقولك لو ان زيداً جاءني  
 لا كمنته ولو قلت لو ان زيداً حاضري لا كمنته لم يحرك وقوله ها هنا لو انك  
 مطلق مثل لو ان زيداً حاضري وقد صرح بانه ممتنع على انه قد اطلق  
 ايضاً ما يجب بفتحه وهو قوله وجبت في ان الواقعة بعد لو ان

٢٧٧  
 يكون خبرها فعلاً وقد اليسر على اطلاقه الا اذا لم يتعد الفعل باعتبار المعنى المقصود  
 الا ترى الى قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة افلام واقلام خبر عن ان  
 المفتوحة الواقعة بعد لو بلا خلاف لما لم يمكن ان يقع موضعه فعل بمعناه ثم اورد الفاعل  
 ان الواقعة بعد طنت واخوانها اعتراضاً على فتح ان في موضع الجملة وتقرر  
 الافتراض ان زيدا قائم بعد قولك طنت ان زيدا قائم في معنى الجملة على استقلال  
 استقلالها بفايدها الا ترى انها سدت مسد المفعول ولو لا ذلك لم تسد  
 مسد هما الوضعا معلله مسند ومسند الله فاجاب عن ذلك بما ليس  
 بمذهب الجماعة وانما هو مذهب بعض الخوارج وانما اخاره لما استصعب  
 السؤال وظن انه لا يبدفع الا بارتكابه ولعمري ان دفعه بارتكابه واضح  
 لانه اذا جعل المفتوحة انما وقعت في موضع المفعول الاول خاصة والثاني  
 مقدر لم تقع المفرد فوجب الفتح كما وجبت في لو لا ولو لم يرد على ذلك امور  
 وحيث الرفع فيها اذا اسقطت ان وذكر الخبر لانه عنده موضع الجملة والآخر  
 محك عليه ان يكثر ان اذا لم يقصد الحذف الخبر والاخر انه يجب عليه حوا  
 ذكر المفعول الثاني لان حذف المفعول الثاني اقل اموره ان يكون غير واجب  
 ان لم نقل ذكره واجب والاولى ان يحاب عن مذهب الجماعة الذي لا يحدو  
 عندهم فقال ليس الموضع موضع جملة وانما هو موضع المفرد الا ترى  
 انه مضروب طنت والجملة المستقلة لا تعمل فيها الافعال والمفعول فضله  
 فكيف يكون جملة وهو فضله فاذا لم يقع ان موضع جملة وانما وقعت موضع  
 مفرد فان زعم راعم انه كان الكلام محتاجاً الى مفعول ثان وهو بعد دخول

من ذلك مذهب



ان غير محتاج فالجواب ان ذلك الاحتاج انما كان من جهة ان  
 الظن انما وضع لتعلق الشيء على صفه فاحتاج الى ذكر اشترط هذا الغرض  
 فلما دخلت ان ولزم فيها ان يكون لها اسم وخبر حصل المقصود من متعلق  
 الظن فلم يحتج الى مفعول ثان وسد ذلك مسد المفعولين فاستقام الجواب  
 على مذهب الجماعة واستغنى الاعتراض اللان على ان كتاب المذهب  
 الاول وظهر ان المذهب هو مذهب الجماعة قال الشارح بال على  
 المواضع ما يحتمل المفرد والجملة الى اخره قال الشارح بال على  
 حسب ما قصد ثم مثل بمسئله الايضاح للفارسي وهي اول ما اقول اني احمد  
 الله فيها ناول الفتح ما ذكره الفارسي واما وجه الفتح مستقيم واضح  
 واما ذكره من وجه الكسر فاطل غير مستقيم وذلك انهم جعلوا الخبر محذوفاً  
 والكسر محذوفاً بعد القول فكأنه قال اول ما اقول اني احمد ثابت او موجود  
 واذا جعل الكسر محذوفاً متعلقاً لا قول كان غير القول وكذلك كل ما  
 يحكي بعد القول لا يري الى قولك اعجبني قول زيد ان عمر اسطلق والذي اجهك  
 هو نفس القول هو ان عمر اسطلق وكذلك كل ما يحكي بعد القول واذا وجب  
 ان يكون هو في المعنى متعلقه كان التقدير اول اني احمد الله كان المبتداً  
 اول واول من باب افعال العصبيل لا يضاف الا الى شيء هو بعضه على  
 حسب معناه فوجب ان يكون الاخبار بقولك ثابت او موجود انما وقع  
 عن اول اني احمد الله واول اني احمد الله باعتبار الحروف الهزمية وباعتبار  
 الكلمات ان يكون الاخبار بوجود في المعنى عن الهزمية او اني وهو فاسد

اذ لم يقصد ذلك ولم يرد ولو ارد لم يكن له معنى فبطل ناول الكسر على ذلك  
 والكسر وجه مستقيم غير ما ذكرناه وهو ان يكون القول عاماً في الخبر فكون وغيره  
 اول مضافاً الى اقوال متعدده منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر بما هو اولها  
 وهو قولك اني احمد الله ووجهه بانه قول وبعض الاقوال قول كما نقول  
 اول الاقوال التي تكلمت بها اليوم ريد مطلق ولا حاجة الى خبر محذوف  
 بل يكون قولك اني احمد الله هو الخبر ووجب ان يكون جملة لانك اخبرت  
 به عما معناه جملة لانه قول لان اول الاقوال قول كما لو قلت قولي زيد  
 قائم فثبت ان ناول الكسر الصحيح هو هذا الناول وان ما ذكره لم يصدر  
 عن قبطانه بل صدر عن زهول وكان خطأ ما ذكرناه ومن المواضع المحتملة أيضاً  
 ما ذكره وهو مثل ما انشده من الفتح والكسر بعد اذ افاضت فاما قصدت  
 الى ان اسمها وخبرها في موضع المبتداً خاصة فيكون الموضع موضع مفعول  
 لانك لم يقصد الا الله ولذلك وجب تعدد حذف الخبر لاجل الجملة  
 واذا كسرت فاما قصدت الى ادخال ان على المبتداً والخبر على استغلاها  
 فاعدهما فلم تقع الا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تعدد محذوف  
 لان الجملة حاصلة بكاملها لوقوع المسنوعة وقد تقدم ذلك قال الشارح وكبرها  
 بعد حتى التي يتد بعدها الكلام الى اخره واما كسرت بعد حتى لا تتد ايها  
 لانه موضع جملة فاذا قصد اليها بكاملها وجب الكسر وان قصد الى المبتداً  
 خاصة في الموضع الذي يصح قصده وجب الفتح ووجب تعدد الخبر  
 عند من جرد حذفه مثاله قولك عرفت امور زيد حتى ان اكله بالليل



ان قصدت الى كونها جملة مستقلة كقوت وان قصدت الى كونها في معنى المفرد  
فجئت وقد رت الخبر محذوفاً فانك قلت حتى كون الجملة بالليل معزوف  
كقولك اكلت السمكة حتى راسها ما لول قال وان كانت  
العاطفة او الجارة محذوف وهذا الاشكال فيه لان العاطفة للاسم المفرد  
والجارة لا تقع بعدهما الا المفرد فلا يصح بعدهما الا المفتوحة كما تقدم  
قال ولكون المكسورة لا تبدأ المجمع لانه الاياها الى اخره  
قال الشارح لعني ان لام الابتداء تدخل الامع ان من ينشأ  
الحروف لكونها لا تبدأ فلم يكن بينهما مخالفة تمنع من اجتماعهما الا ترى  
ان معنى قولك لزيد منطلق مثله في ان زيدا منطلق فصيح ان يكونا في جملة  
واحدة اذ لا منافاة بينهما بخلاف غيرهما من اخواتها لما بينهما من المنافاة  
الا ترى ان قولك زيد منطلق مناف لقولك لعل زيدا منطلق فتعذر حصولها  
في حكمه واحدة لادايه الى المنافاة ثم اورد اعتراضاً بقوله  
ولكني من جهة العمد فقد دخلت اللام من غير ان اجاب عن ذلك  
ولا بد من تعذر المنافاة بين اللام وبين لكن لئلا يثبت الاستماع حتى يصح  
التأويل وليس المنافاة بينهما في الظهور كالمنافاة التي في لعل وليت  
وجه المنافاة هو ان وضع لكن للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها فهي لا تأتي  
الا متوسطه بين كلامين متغايرين واللام مقطع ما بعدها عما قبلها  
جاءت المنافاة لذلك اذ لا يمكن اجتماع حرفين احدهما يقتضي الاتصال  
والآخر يقتضي الانفصال لانها يوديان الى كون الشيء متصلاً غير متصل



ومتصلاً غير متصل وذلك باطل واذا نعت المنافاة وورد ظاهراً وجب  
تاويله اذا امكن وتأويله ما ذكره من ان يقدر الاصل ولكن اني مقلد حركة  
الهمزة الى النون من لكن فحذفت على ما يقتضيه قياس النقل مني ولكن اني  
فاجمعت النوات فحذفت الاولى بحذفها من مثله في النقل والتحريف  
بقوله تعالى لكانا هو الله ربي وهو بالاتفاق اصله لكن انا فنقلت حركة  
الهمزة الى النون من لكن مني لكن اني ادعيت النون الاولى في الثانية مني  
لكننا ولذلك وحبت الوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف على  
وهو في مثل ذلك اولى لنها اب الهمزة فيه ولذلك وصله ابن عا من  
بالالف فقرأ لكانا هو الله ربي وهو في مثل ذلك اولى لنها اب  
الهمزة واغراب هو مبتدأ والله بدل منه او عطف بيان ورعي خبر المبتدأ  
والجملة خبر عن انا في قولك لكانا والضمير لها يد عليه هو الضمير في  
رعي لان المبتدأ المتكلم فوجب ان يكون الضمير للمتكلم ثم اخذ  
يبين مواضع دخول هذه اللام مع ان يقال اذا جامعتهما لم يدخل  
قال الشارح الضمير في قوله ولها اللام وجامعتها  
ضمير ان لانه خبر عن قوله ولله مداخل ولله المداخل اي اللام  
فوجب ان يكون الضمير في لها اللام والافسد المعنى واصل هذه اللام  
ان تدخل على المبتدأ ولكنهم لما ادخلوا ان كرهوا ان يجمعوا بينهما لانها  
في المعنى يفصلوا بينهما في اللفظ فاذا فصلوا بين ان وبين الاسم دخلت عليه  
لزال المانع وان لم يفصل بينها وبينه دخلت على الخبر او ما يتعلق بالخبر



شرط مقدمه على الخبر مثال الأول ان في الدار زيدا ومثال الثاني ان زيدا  
 لقائم ومثال الثالث ان زيدا طعامك اكل وما اشده من قوله بعدى  
 غير مكفوره ولو قبل اكل طعامك او غير مكفور لعندي لم يحزن لما ذكرناه من  
 ان الأصل دخولها على المبتدأ وانما وجب الفصل بينهما لاستقامتا ذكرنا  
 من اجتماع حرفين معني واحد وما وجب لصورة بقدرهما فاذا قلت ان  
 زيدا اكل فقد حصل الفصل بينهما وما وبن اكل وهو واحد جزئي جملتها فلا وجه  
 لتأخيرها الى الفضله مع زوال مانع الدخول فلذلك امتنع باخيرها الى ما ذكرناه  
 وقد ظن بعضهم ان لها مدخلا غير ذلك وهو الصبر الذي يكون فصلا بين  
 الاسم والخبر لقولك ان زيدا هو الطرف كقوله تعالى وانتم لهم المصورون  
 وهذا لا يخلو اما ان يكون على لغة من يجعله مبتدأ ويجعله مصلا فان كان  
 على الأول فهي لام الابتداء وان كان على الثاني فلم يدخل الا على  
 امر متعلق بالخبر في المعنى لانه دخل لفصيل من كونه خبرا او من كونه  
 نعتا الا ان مشبهه في متعلق الخبر بمجول لانه فليشعر بانه لم يقصد سواء  
 وكذلك قوله اذا تقدمه فان هذا لا يكون الا متقدما على الخبر فلا  
 اعترض عليه هذا المدخل الزايد اذا حمل متعلق الخبر على عموميه دخل هذا  
 المدخل فيه ولا يضر قوله اذا تقدمه لان من المتعلقات ما يتاخر فمتنع  
 دخول اللام قال ويقول علك ان زيدا قائم فاذا حيت باللام  
كثرت وعلفت الفعل الى آخره قال الشارح فالفتح على ما  
 تقدم من ناوله وناول غيرهما فاذا حيت باللام وجب الكسر على كل

ناول اما ناوله فلانه لا يمكن تقدير مفعول لطلان ان يكون اللام مع المفرد  
 وعلى ناول الجماعة ظاهر وهو انه جات اللام علم انه لعلت فما دخلت  
 فيه فصارت جملة على حالها مستقلة واذا دخلت ان مع الجمل المستقلة  
 وهي على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم يقع اللام مع المفتوحة  
 لناقض معناه قال وبما تحلى من جرأة الحجاج على الله  
ان لسانه سبق في مقطع والعاديات الى فتحه ان وقع في بعض النسخ  
الى فتحه ان ليس بجيد لان في التلاوة بكسورة فلا وجه  
لاضافه فتحه اليها على سبيل الاثبات والوجه اذن ان يقال الى فتحه  
ان مضاف الفتح اليه لانه هو الناطق وثبت ان على حالها مكسورة والحكم  
على الحجاج بانه اثبت اللام تعديا لا يثبت لانه يجوز ان يكون اسقط  
اللام غلطا ففتح ان اول الامر غلطا وقد ثبت انه فتحها غلطا وسهوا  
بقوله ان لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باستقاط اللام  
تعديا وهذا امر يودي الى الكفر ولا معنى لاثباته من غير ثبوت  
فان ذلك لا يفعله مسلم قال ولان محل المسورة وما عملت  
فيه الرفع جاز في قولك ان زيدا طرف وعمرا الى آخره قال الشارح  
تقدم التعليل لجواز العطف على المحل قبل ذكر الحكم وذلك شايع وهو  
ممثل قوله ولكون المسورة للاسداء والغرض في تقديم مثل ذلك ان يكون  
الحكم اذا ذكرت من اول الامر معللا واذا ثبت من اول امره معللا  
في النفس كان له استعرا وليس لغيره وان ثبت تعليله بعد ذلك ووجه

استقط

منه



العطف على المحل أن موضع إن وما عملت فيه رفع لكون المعنى لم يتغير فجا العطف  
لذلك ولو قيل إن العطف على محل زيد على بعد زيادة إن كان حسنا  
لأن هذا مشبه بقولهم ليس زيد بقاتم ولا فاعدا ٥ ولستنا الجبال ولا الحديد  
والآمران مستقمان فإنه لو قيل في قولهم لستنا الجبال ولا الحديد إن  
العطف على محل الجار والمجرور جميعا كان سيديا فكذلك ها هنا  
قال وفيه وجه آخر وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير وهذا  
أما يكون في الموضع الذي يكون الخبر فيه عمل رفع حتى يصح العطف  
على مرفوعة فاما إذا كان حاملا تعذرا أن نقدر ذلك فيه لأنه لا مرفوع  
له نعطف عليه كقولك إن زيدا غلامك وعمرو واما جعله ضعيفا  
لأن شرط العطف على الضمير المرفوع المتصل أن تكون بالمتصل كقولك  
زيد قاتم هو وعمرو وإذا كان ذلك فما ارتفع بالفعل فلا يكون بما ارتفع  
به الأسماء خبرا وفيه وجه آخر ليس بضعيف وهو أن نقدر مبتدا مستقلا  
بنفسه من غير تشريك بينه وبين ما قبله مثل قولك قام زيد وعمرو  
مظلل رفع عمرو بالابتداء على حكم الاستقلال كذلك إذا قلت  
إن زيدا قاتم وعمرو فيجعل عمرو مرفوعا على الاستقلال وخبره محذوف  
دل عليه ما قبله قال ولكن شايع أن في ذلك دون  
سائر أخواتها إلى آخره قال السارح واما ساعها لكونها لم يعثر  
معنى الجملة التي بعدها كما تغيره إن قال فان قيل فلن يثبت  
مخالفتها لأن اعتبار اللام وثبت ساعها لها باعتبار العطف على

٢٨١  
المحل فثبت أما مخالفتها لها باعتبار اللام فقد ذكرنا من واضح وأما ساعها  
لها باعتبار العطف فلأن العطف لم يكن متعلقا بامر فقد هنا حتى تحصل  
المخالفة بينها وبين أن بذلك كما حصلت في اللام كذلك واما العطف  
باعتبار ما بعده ها وما بعده ما لا يتغير حكمه ومعناه بدخولها كما لا يتغير  
بان فلما نشأ في المعنى الذي من أجله صح العطف في إن صح العطف  
فهي أيضا المواقفها في ذلك واما سائر أخواتها مخالفتها لها في المعنى الذي  
من أجله صح العطف لمخالفة المعنى بدخولها ما كان عليه قبل دخولها  
الآن ترى أن قولك ليت زيدا قاتم ليس بمعنى زيد قاتم فذلك تعدد العطف  
عليها إذ لا يمكن تقديرها كالأعدم كما يمكن تقدير أن فظهر الفرق بين  
المايين في المعنى الذي لأجله صح العطف وقد جرى الزجاج الصفة  
بجرى المعطوف وحمل عليه قوله قل إن زيدا ينفذ بالجوهر علام الغيوب  
عنى أنه جعل ارتفاع علام الغيوب على أن يكون صفة لورثي المنصوب  
ما باعتبار الماويل المذكورين أو لا وهذا الذي صار إليه الزجاج ليس  
شيء فإنه ممكن حمل الآية على غير ما ذكره وهو أن يكون علام الغيوب  
خبر أخبر أو خبر مبتدأ محذوف أو بدلا من الضمير في ينفذ أو فاعلا  
لنفذ على أن لا ضمير فيه واستغنى عن العائد لظاهر موافق الأول  
من المعنى مثله في قوله انا لا نصيغ اجر المصلحين وإذا احتمل غير ما ذكره  
احتمال الظاهر الجملة على وجه لم يثبت الا بتعدد ليس بمستقيم لأن  
الأصول لا يثبت فثبت أن قول الزجاج ليس شيء قال واما



يصح الحمل على الحمل بعد مضي الجملة وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح  
واللويون يحيزون العطف مطلقا مضى الجملة أو لم تمض فيجوزون  
ان زيدا وعمرو قايما والمبرد والكشاف يحيزان العطف قبل مضي الجملة  
بشرط ان يكون الاسم الاول غير معرب مثل قولك انك وزيد قايما والذي  
عثر الجميع ما جاء عن بعض العرب انك وزيد ذاهبان وليس مستقيم ولا  
يشتبه مثله حجة لانه على خلاف العياش واستعمال الفصحى والوجه  
ما قاله البصريون بسان انه لا يستقيم في المعنى الا ذلك انه لو عطف  
فل مضي الجملة فقل ان زيدا وعمرو ذاهبان لا دى الى ان تعمل عاملا ان  
تختلفان في معمول واحد وذلك ان زيدا مضروب بان خبره لا يكون  
الامعولا لانه لا بد له من مرفوع وهو خبر وارتفاع عمرو وانما هو  
سقط عطفه على الحمل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من ان او  
جعلها مع معمولها كالمبتداء المجرد وخبره حجب ان يكون مرفوعا مثل ما  
ارتفع به فاذا قيل قايما وجعل خبرها الذي الى ان يكون معمول لا لان  
معمولا للابتداء وهو باطل ولا محسوس فقد نزل في حقه تعالى انه مرفوع  
بعض مرفوعان ورفع ما لا يتصل بالقطع بان اسما واحدا لا يكون فيه رفعان  
ولانه لا علامة الا الالف والالف لا يكون الارتفاعا واحدا فحذا  
ظاهر في ثبوت مذهب البصريين وبطلان ما سواه وليس قول من قال  
ان زيدا وعمرو قايما من قبيل الممنوع لان قايما اما ان يقد خبرا عن عمرو  
فكون خبر زيدا مقدما بحقيقة فلم يعطف الا بعد مضي الجملة واما ان

تجعل قايما خبرا عن الاسم الاول وخبر الثاني محذوف فيكون على التقديم والناخير  
لانك قلت ان زيدا قايما وعمرو فلم يعطف الا بعد مضي الجملة بعد  
خلاف ان زيدا وعمرو قايما فان ذلك غير ممكن فقد روى فيه وسيرة زوال  
المعنى الذي ذكرناه في الافساد مثل هذه المسائل لان الافساد انما  
جاء من جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد فاما اذا جعل لكل واحد خبرا فقد اشقى  
المعنى الذي من احله كان لا مشاع قال — وزعم سيبويه ان ناسا  
من العرب يعطون الى اخره فجعله من باب الغلط لانه على خلاف  
العياش واستعمال الفصحى وبين وجه الوهم لم في ذلك ومثله بقوله  
ولا سابق الا اذا كان حيا — وهي في الحقيقة عكسه لان ما ولا يروا  
المحذوف تابعا لاقوله بدلي الى لست مذرك ما مضى متوهم ان الباقية  
لكون الموضع موضع يصح دخولها فيه فتوهم شأنها فقال ولا شأن وجمع  
بينهما من جهة الجمع اشتراكا في اهم توهموا اسما والامر على خلافه وان  
اختلفت بصير الموضع قال — واما قوله تعالى والصابون فعلى  
التقديم والناخير يحتمل امرين احدهما ان يريد الخبر المذكور بعد قوله  
والصابون خبر عن الدس امنوا مقدرا تقدمه والصابون لم يعطف الا  
بعد تمام الجملة بقدر او الآخر وهو اجد الوجهين اللذين تقدم في قولك  
ان زيدا قايما وعمرو والآخر ان يكون قوله تعالى التقديم اي على تقدير  
الخبر مقدما على الصابون وتقدیر الصابون مؤخر عنه ويكون العطف  
انما ورد بعد مضي جملة مقدمه على المعطوف ويصح التخيير بالتقديم



والتأخير عن ذلك لأن الكلام في أن العطف إنما يكون بعد مضي الجملة فإذا  
قد مضى ما قبله قبل تقديم خبره حذف وتأخير المعطوف عنه صح ان  
يقال على التقديم والتأخير وإذا صح العطف عن ذلك مثل هذه العبارة  
فهو أولى من وجه آخرها ان هذا ليس فيه إلا الحذف وذلك الوجه فيه  
الجنف وبغير الموضع ومخالفة امرأولى من مخالفة امر من الآخر ان قوله  
بعد ذلك كأنه ابتداء الصايون بعد ما مضى الخبر فغير ذلك فإنه  
لا يكون مبتدأ بعد مضي الخبر إلا والخبر مراد والآخر هو ان منه هب سبويه  
في قولك زيد وعمرو وقايم ان الخبر للناسي وحسب الاول محذوف وهذا  
مثله واستدل على ذلك بقوله من ماعدنا وانت ماعدك راض  
والرأي مختلف في وجه الاستدلال انه لو كان خبرا عن محسب ان  
عال راضون ولما قال راض دل على انه خبر لا انت وهذا مثله وان شئت  
والافاعلوا انا وانتم نواة ما نقيت في شقار وهذا مما يلما خبر فيه  
من جهة انه توهم انه عطف على موضع ان فل تمام الجملة كما في الصايون  
والقدر فيه كالقدر فيما تقدم وهو ان بعد خبر محذوف ثم الجملة  
باعتباره وقوله وانتم بغاه بعد مضي الجملة او بغاه الذي بعد  
انتم خبرا عن ان مقتدر اعدمه فلم يعطف الا بعد تمام الجملة على  
كل تقدير كما تقدم سوا في ان اراد هذا البيت دليل على ان  
المفتوحة اذا وقعت في الموضع الذي كان يصلح جملة مجوز منها من العطف  
ما يجوز في المسورة الا ترى ان ان هاهنا مفتوحة وقد تقدم من

قوله يجوز ان العطف على المحل يكون في المسورة فاما نحو اعجبني ان زيدا قائم  
وعمر وحمد فهذا لا يحيزه احد على المحل ويجوز ان يكون اراد البيت ليس للعطف  
على الموضع ولكن الدلالة على حذف الخبر من اول استغناء عنه ثانيا او على  
تقدير تقديم خبر جاء في اللفظ مؤخرا على التاويلين المتقدمين ويكون اغراب  
وانتم في البيت ليس على العطف ولكن مبتدأ مستعمل بجلته والعطف  
لم يقع الا باعتبار الجملة لا باعتبار شريك في عامل كما في قولك لم تزد  
قائما وعمرو ومنطلق وقد ذكر في تفسيره سيرا في خبر الخبر عن الاول وترك  
ذكره اولاً في مثل ذلك بان قال معناه انك اذا قلت ان زيدا مشغو  
وعمر ايهم ان لزيد مزية في الاخبار بالشهادة على عمر وثبوت الحكم له  
اولاً وما ثبت في التفسير او لا اقوى مما ثبت ثانياً ولما كان غرض  
المتكلم التثوية بينهما ترك ذكر الخبر اولاً لباقي الحكم بالشهادة عنهما دفعه  
واحد حتى لا يكون لاحدهما مزية على الآخر في ذلك الحكم وهو معنى  
حسن قال ولا يجوز ادخال ان على ان قد تقدم علة ذلك لانا قد  
بيننا ان ان في كلامهم لا يكون الا لعلم احدهما انه يؤدي الى جامعها  
لاختلافها لا بد من الفصل وإذا جاء الفصل صح ان يقال ان عندنا ان زيدا في  
الدار وقول النحويين لا بعد الجملة بان المفتوحة ليس على ظاهره وانما  
يجوز اذا وقعت في الموضع الذي تعرض فيه لادخال المسورة عليها او  
في الموضع الذي يدخل فيه لعل على الوجه المتقدم في علة ذلك فمن  
ذلك قولهم اولاً ان زيدا بهذا اول الجملة والخبر مقدم بعد ذلك ولكنه



جاء لانه موضع لا يقع فيه المكسورة ولا لعل وكذلك قولهم اذا انه عبد القيا  
والله انهم فانه عبد القيا مقدر بالمبتدأ والخبر مقدر بعد ذلك ولذلك  
اوله بقوله فاذا العبودية جاصيله وهذا قدح في تعليل من عللها  
انما امتنع تصديرها لادائها الي اذخال ان عليها اذ لو كان ذلك صحيحا  
لم يجز وقوعها متقدما مفتوحة بعد اذ لانه يودي الى اذخال ان عليها  
الا ترى ان المكسورة تصح وقوعها ايضا بعد اذ لو كان هذا التعليل صحيحا  
لامتنع وقوعها مقدره بها الجملة بعد اذ لما يودي الى دخول ان عليها  
كما قاله في التصدير بها في قولك ان زيدا مطلقا عدي وانه انما امتنع لما يودي  
اليه من اذخال ان عليها فاذا التعليل المستقيم هو ازاذه الفرق بينهما ومن  
ان التي معنى لعل لانه امر محقق في جميع مواضعها ومطر غير متقص  
والتعليل بذلك انما هو لا يودي الى مستكره لا لا امر محقق وهو مع  
ذلك متقص على ما يقرر قاله ————— وحققان في سطر عملها ومن  
العرب من يعملها الى اخره قاله ————— الشارح قوله وحققان  
في سطر عملها لا يخلوا ما ان زيد وما وقع بعدها ملفوظا به او فيها بقدر  
فان اذا فيها ملفوظ به وهو الظاهر لان المكسورة لا تقدر بعد هما شيء  
محدد فانه غير مستقيم من وجهين احدهما ان المفتوحة لم يكن لها  
عمل في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك علمت ان زيدا منطلقا لان  
النقد بعلمت انه زيد منطلقا كما صرح به اخرا فقال وتقول علمت  
ان زيدا منطلقا والبعد راته زيد منطلقا فكيف سطر عملها عند التحفيف

فما لم يكن لها عمل فيه والاخر هو انه قال ومن العرب من يعملها وجعل  
اعمالها جميعا سايقا واعمال المفتوحة في الظاهر الذي بعد ما شاذ وان  
ازاد فما تقدم فهو غير مستقيم لانه ذكر المكسورة معها ولا مقدر مع  
المكسورة ولانه ذكر مثال اعمال المفتوحة الشدة ولو انك في يوم الرخا  
وجعل اعمالها في الظاهر والاولى ان يقال وحققان في سطر عملها  
ومن العرب من يعمل المكسورة وهو كثر واعمال المفتوحة في الملفوظ بعد هاضوره  
ولزم تقدير اسمها ضمن شان محذوف ويكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها  
وانما قدرا النجوت ضمير الشأن في المفتوحة المحققه كقوله وقعت  
ولم يقدر رده في المكسورة البتة لا من احد هما انهم وجدوها داخله على الفعل  
الذي لا يدخل على المبتدأ والخبر فلو لم يقدر الضمير لخرجت عن حقيقته  
وضمها بخلاف المكسورة فانها لا تدخل اذا دخلت على فعل الا وهو من  
الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر فكان في ذلك توفه بما اعتضه وهذا  
التعليل مستقيم على مذهب البصريين فلذلك لم يحيزوا ان قام لزيد  
الباقي انهم وحدوا ان المكسورة عاملة وهي محققه في الفصح من الكلام  
والقران قاله ————— الله تعالى وان كلاما ليوفيهم محاسنوا في قراه  
كل من خفف ولم يخى ان المحققه المفتوحة عاملة في ملفوظ بعدها  
الا ما ذكرناه من الضرورة وهي اولى في العمل بعد التحفيف من المكسورة  
بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع وتقدر وجودها كالعدم فاذا  
جاء الاعمال فيها مع ذلك فاعمال المفتوحة اجدر بذلك قدرها معها



ضمير الشأن والذي يدل على ذلك وان العرب بعصده قول الشاعر  
ان هالك كل من كفى وسجل نولوا ان الضمير مقدم لم يستقم بتقديم  
الخبر هاهنا فالذي يسوغ التقديم كونها جملة واقعا خبرا وقا لـ  
سبويه لم يحذفوا المعنى ان المعنوية لان الحذف مدخله في جر وف  
الابتداء منزله ان لكم حذفوا المعنى النون من المفتوحة كما حذفوا الاضمار  
معنى ضمير الشأن وهو اسما وجعلوا علما لحذف الاضمار يعني حذف  
النون ففهم من ذلك ان اسمها لا بد من تقديره مضمرا وقا لـ  
ايضا لا يحذفها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثغلة  
مضمرا فيها اسم معلوم وقا لـ ايضا في هذا الباب والدليل على انهم  
انما يحذفون على اضمارها انك تسبق قد عرفت ان نقول ذاك حق  
نقول لا نقول ذاك او يدخل السبب او قد وهذا كله تشرح بوجوب  
الاضمار على ما ذكرنا فان زعم ان التقديم انما جازا البطلان عمل  
ان مضار مبتدا وخبر او مبتدا والخبر يسوغ التقديم فيه فهو باطل امتناع  
ان منطلقا لزيد فدل ذلك على انهم يعتبرون بعد خفيها في امتناع تقديم  
الخبر لا يعتبرونه مع الشدة قال لـ ويقع بعدها الاسم  
والفعل الى اخره وانما كان كذلك لما ذكرناه في ان اصل وضعها ان يدخل على  
المبتدأ والخبر في المعنى وقد بين انه لا يقدّر فيها ضمير شأن تكون اسمها  
لدليل وان كلا فاعتز في الفعل الذي يقع بعدها ان يكون كذلك لئلا  
قلها ما يقتضيه من الجملة الاسمية وخوذا الكوفيون غيرهم وقد وقع

282  
ذلك في كلامهم نادرا على ما انشده من قوله ان قلب مسلمان وليس بالخير لانه  
محال للقياس واستعمال الفصحى لانه لم يوجد في القرآن ولا في كلام  
فصح ووجه مذهب الكوفيين اذ اصح التمسك ما روي في نقد الصمير  
في مثل ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية بحري الاسمية كما اجروا انما  
قام زيد بحري انما زيد فاهم وكما اجروا علمت ما قام زيد بحري علمت ما زيد  
فاهم ولا بعد في مثل ذلك قال لـ ولزم في مثل ذلك المكشورة  
اللام في خبرها سوا علمت او لم تعلم لانه لو لم يدخلوا اللام لالتبس  
بالنافية مع الحملتين جميعا لا ترى انك لو قلت ان زيد منطلق وان قام زيد  
جاز ان يكون المعنى ما زيد منطلق وما قام زيد فان حلت باللام تميز  
للحقيقة وسميت هذه اللام الفارقة لذلك قال لـ والمفتوحة  
تغوص عما ذهب منها احد الحرف الاربعه حرف النفي وقد وسوف والسين  
واذا دأبها عوض مع الفعل ولكنه استغنى عنه لان قد وسوف والسين  
لا تدخل الاعلى الافعال فعلم ان النغوص فيه ولما ادخل حرف النفي  
اعتق امره وكان الاولى ان سب ذلك ثم احد مثل فلم يميل على ترتيب  
مستقيم لاعلى ما قدمه من اول الفصل ولا على ترتيب اخر ذلك ان  
الذي ربه هو تقديم تخفيفها وابطال العمل فتمام اعمالها ثم وقوع الاسم  
والفعل بعدها ومثله او لا مستقيم في المكشورة ملغاه ثم عمله ثم  
مثل بعد ذلك بالمفتوحة المعجلة وكان الاولى بقدومه المفتوحة الملغاه لانها  
الوجه واعمالها شاذ فترك تمثيله هاهنا بالكلية ثم ذكره في اخر الفصل



ثم مثل دخول المنصورة على الفعل وهو مستقيم او كان قدّم بمثل المتوجه ملغاه  
ثم مثل مذهب الكوفيين في دخولها على الفعل غير الداخل على المبتدأ والخبر ثم ما  
مثل بما ذكرناه انه ينبغي تقديمه وهو بان المتوجه الملغاه فقال ويقول علمت  
ان زيد مطلق والقدر انه زيد مطلق قال الله تعالى واخذ عواهم  
ان الحمد لله رب العالمين وكان ينبغي ان مثل بالمتوجه الداخلة على الفعل  
على حسب ترتيبه وقد تقدم الكلام على جميع ذلك واشد البيت  
في قته كنيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحق ونسئل والمقدرة انه  
هالك على ما تقدم ثم مثل دخول المتوجه على الفعل فقال ويقول علمت ان  
لا يخرج زيد وان قد خرج وان سخرج وان سوف يخرج والقدر عندنا  
انه في الجميع لما تقدم ذكره والترمو انغوض هذه الحروف تنبيهها على انها ليست  
الناصبه للفعل من اول الامر ولم يكنهم النغوض بها مع حرف النفي  
لتقدر اجتماعها معها فاستعملوا حرف النفي لما كان زيادة مضادة لها  
الا ترى انه لا يصح ان جمع بينه وبين السين واجتبا ولا بينه وبين قد لان  
تلك حروف اثبات فلا يصح جمعها مع حروف النفي قال  
والفعل الذي يدخل على المتوجه مشدده او محققه يجب ان يشاكلها في  
التحقيق الى اخره قال السارح كانهم قصدوا الى المشاكلة  
من ان والفعل الذي يدخل عليها وذلك لانهم لو ادخلوا عليها غير افعال  
التحقيق لكان معها كالمضاد الا ترى انك لو قلت اتمنى انك تقوم لكان  
انك دال على شئت ما في حقه وحقيقته وامننى دال على توقعه والشئ

296  
الواحد لا يكون موقعاً حاصلًا فكذلك لم يدخلوا عليها الا هذه الافعال  
وما فاز بها فلما ثبت امتناع دخول افعال الرجا والطع على المشدده في  
كلا وجهيها الترموا ان لا يدخلوا افعال التحقيق الا على المشددة ليحصل  
المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما قال ومافيه وجهان  
يعني وما الوجهان سببه بكل واحد منهما ما دخل عليها جميعاً لظنت لاسقاما  
ذكرناه بالنسبة اليهما فاذا ادخلته على المحققه والمشدده فلانك قصدت  
شونه والاشياء شت بالظن بخلاف ميمها والطع فيها واذا ادخلته على  
ان الناصبه للفعل اسقام ايضا لانه بمعنى المصدر فيصح ان يكون  
مطنونا وقد علم بذلك مواضع الناصبه ومواضع المقله والمحققه منها  
وذلك ان لفظ ان اما ان يذكر بفعل قلها مسلطاً عليها او لا فان كان  
فعل مسلط عليها فلا خلوا اما ان يكون فعل محقق او ظن او غيرهما والاول  
سعين للمشدده والمحققه منها والثاني سعين للناصبه والثالث بجور فيه  
الامر ان وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا خلوا اما ان يكون مصدراً  
في الجملة او لا فان صدر بها الجملة تعينت للناصبه للفعل مثل قول  
وان نضوموا خير لكم وان لم يصدرها جازنا جميعاً كقولك حسن ان يقوم  
وحسن انك تقوم وهذا ضابط يعلم به موضع نصب الناصبه وتعنت  
فهمها وموضع جواز الامر من منشا كبر او سامعاً قال وخرج المشورة  
الى معنى اجل هذا قول كبر من النجوى وقد زده بعضهم وحمل البيت الذي  
هو تكر العواذل على انه اراد ان الموكدة وادخلها على اسمها وحذف



الخبر للعلم به يعني ان الامر كذلك وليس بعيد عن الصواب بل هو الظاهر  
والذي يجعلها بمعنى نعم جعل هذه الهاها السكت كانه قال ان والحق ما  
السكت للوقف وما ورد في كلام ابن الرزحواب القابل له لعن الله ما  
حملني اليك فقال ان وراكها ليس له وجه الا معنى نعم ولو لا ذلك  
كان القول باها الناصبه في الميت معنا واذا ثبت في غيره اجتمعت الميت  
الوجهين الا انه حمله على الناصبه اولى لانه لا كرفان عورض حذف الخبر  
فحذف الخبر شايع عند قيام القرينه اكر من استعمال ان بمعنى نعم  
فكان اولى لذلك وخرج المفتوحه الى معنى لعل لقولك رأت السور انك  
لشترى اللحم اي لعلك ومنه قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جات  
لا يؤمنون في قرآه من قرأ بالفتح لانها لو حلت متضله بما قبلها لتعيا  
بمعنى الى خلافه وصار عذرا لهم والايه سعت رد اعليهم في قولهم  
ان خاتم آيه لومس بها فقتل وما يشعركم رد اعليهم في المعنى كما جا  
هذا المعنى في غير موضع ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله كالم يوموا  
به اول مره وندمهم في طغيانهم بجهنم فهذا لعلك ان الكلام جاء رد اعليهم  
لا تضديعاهم فاذا حمل انها على الاتصال يشعركم على انه فاعل ليشعركم  
صار المعنى توخي من نعم انهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المتقدم لانه  
في المعنى يحقون ما قصده وقد علم انه رد اعليهم فكيف رد اعليهم قولهم  
محققه وقد حمله بعضهم على ان يكون لازاده مستقيم المعنى لانه  
يصير توخي لمن نعم انهم يؤمنون وفيه رد لقولهم وجوز انها على ظاهرها

٢٨٧  
لغير لعل على معنى التعليل لتوخيهم على ذلك وجوابا لسؤال مقدر كانه قيل لم  
وتحوافقت لاتها اذا جات لا يؤمنون لكن الاستدراك الى اخره  
قال الشارح وضع لكن على ان يكون ما بعد ما خالفها ما قبلها  
على ما تقر عند دخول اللام مع ان فاذا كان ما قبلها نفيًا كان ما بعدها  
اثباتا وبالعكس وليس المقصود صورة النفي والاثبات وانما المعبر بالمعنى  
فان قلت سافر زيد لكن عمرا اقام استقام لان المعنى لكن عمرا ما سافر ولذلك  
لو قلت ما سافر زيد لكن عمرا لم يعم كان مستقيما لان المعنى لكن  
عمرا استايز فاستقام في اجماع حصول الغرض في الخالفه بين ما بعدها وما قبلها  
ومنه قوله تعالى ولو ازالهم كبرا ولتارعم في الامر ولكن الله سالم  
لان المعنى ولكن الله ازالهم كثيرا فاستقام هذا المعنى على ما تقدم  
وانما فهم ذلك من قوله ولكن الله سالم لكونه جاف في شأ ولو لو ان  
على امتناع الشيء لامتناع غيره فدل على ان الامراه ممسعه في المعنى  
فلما قتل ولكن الله سالم علم اثبات ما فهم اثباته او لا وهو سبب السليم  
وهو نفي الرويه فعلم ان المعنى ولكن الله ما ازالهم كثيرا ليسلكهم  
فحذف السبب وافهم السبب مقامه قوله وحفف فيطل عملها كما  
يطل عمل ان وان ولم يرد تشبيها بهما في جواز الاعمال لاتها لا يعمل اذا  
جمعت خلاف ان وان وانما لم يعملوها لاتها اسبعت بالتحفيف لكن  
العاظفه في اللفظ والمعنى فاحترت مجراها في نزل العمل بخلاف ان  
وان فانها ليس لها ما يجريان عليه في منع العمل ويقع في حروف العطف



عَلَى مَا سَمِعَ بَيَانَهُ كَانَ لِلشَّيْءِ قَالٌ وَكُتِبَ الْكَافُ مَعَ أَنْ إِلَى آخِرِهِ  
قَالَ السَّارِحُ جَعَلَ كَانَ مَرْكَبُهُ مِنْ كَافٍ الشَّيْءِ وَأَنْ وَلَا  
دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ كَلِمَةً نَزَّاهَا لِلَّهِ وَهُوَ أَوَّلِي وَرِ  
لَا وَجْهٌ أَحَدُهَا أَنَّ التَّرَكُّبَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ الْآخِرَانِ إِخْوَانَتَا غَيْرِ مَرْكَبِهِ  
الْآخِرَاتُ الْوُكُاتُ مَرْكَبُهُ لِأَدْيٍ أَنْ يَكُونَ خَارًا وَجَزُورًا وَلَا سَتَقِيمُ مِنْ  
الْحَارِ وَالْمَجْرُوزِ كَلَامٌ وَخَيْرٌ نَقَطُ بَابُهُ كَلَامٌ مُسْتَقِيلٌ وَلَا يَعِيدُهُ أَنْ  
الْأَصْلُ أَنْ زَيْدًا كَالْأَسَدِ فَإِنَّهُ لَمَّا دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ وَجَبَتْ أَنْ يَكُونَ  
أَنْ مَعْنَاهُ صَارَ جَارًا وَجَزُورًا وَالدِّيُّ أَوْعَى مِنْ قَالٍ بِالْتَرْكِيبِ مَا زَاىَ  
مِنْ صُورَتِهِ الْكَافُ فِي قَوْلِهِ أَنْ زَيْدًا كَالْأَسَدِ وَاسْتِقَامَتُهُ تَقْلُدُهَا  
صُورَةً لِدَلِّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى الشَّيْءِ وَهَذَا لَوْ سَلِمَ مِنَ الْوَجْهِ الْثَالِثِ  
لَكَانَ حَيْثُ أَوْلَا كُنْتُهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لَمَّا ذَكَرْنَا قَالٌ وَخَفَّفَ  
فَسَطُرُ عَمَلِهَا إِلَى آخِرِهِ قَالٌ كَانَ إِذَا حَقَّقْتَ حَازَ أَعْمَالُهَا وَالْأَعْمَالُ  
إِلَّا أَنْ لَا لَعَا أَكْرُوهُ هَذَا مِمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَشَتَّ مَرْكَبُهُ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ  
مَرْكَبُهُ لَكَانَ حَكْمُهَا جُلْمُ الْمَفْتُوحَةِ وَالْمَفْتُوحَةُ لَا تَعْمَلُ فِي الْمُضَمِّزِ عَلَى بَيَانٍ  
نَقَرٌ وَهَذِهِ أَيْضًا تَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ وَأَمَّا قَوْلُهُ كَانَ طَبِيعُهُ نَقَطُوا إِلَى السَّلَامِ  
فَأَيْمَانُ الْخَفْضِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَنْ زَيْدًا وَأَمَّا التَّنْصِبُ وَالرَّفْعُ فَعَلَى أَنْ  
يَكُونَ مُخَفَّضُهُ مِنَ الْمَقْلَبِ فَإِذَا لَيْسَ الْخَفْضُ إِلَّا شَاوِلُ الْجَرِّ بِالْكَافِ  
وَأَنْ حَرْفَ زَيْدًا كَمَا زَادَ بَعْدَ مَا فِي قَوْلِهِ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا وَشَبَّهَ  
إِلَّا أَنْ زَادَتْهَا مَعَ الْكَافِ قَلِيلٌ قَالٌ لَيْتَ مَعْنَاهَا التَّمَنَّى وَكَذَلِكَ

وَجَبَتْ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّمُهُ وَجَزُورٌ عِنْدَ الْفَرَاغِ أَنْ يَحْرِي يَحْرِي أَيْ تَمَنَّى فَصَبَّ بِهَا  
الْجَوَابُ سَبِيحًا لَهَا بِفَعْلٍ التَّمَنَّى لَمَّا وَافَقَهُ فِي مَعْنَاهُ فَقَوْلُ لَيْتَ زَيْدًا فَإِذَا  
كَمَا يَقَالُ أَيْمَنْ زَيْدًا فَإِذَا مِمَّا وَالْكَاسِي حَيْزُ ذَلِكَ عَلَى تَعْدِيرِ كَانَ فَقَوْلُ  
لَيْتَ زَيْدًا فَإِذَا مِمَّا عَلَى مَعْنَى لَيْتَ زَيْدًا كَانَ فَإِذَا مِمَّا ذَكَرُوهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا  
إِلَّا مَا تَوَهَّمُوهُ مِنْ قَوْلِهِ بِأَلَيْتَ أَيْمَانُ الصَّبْرِ رَوَّاجِعًا وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّ رُوحَهُ  
عَلَى مَا تَبَيَّنَتْ مِنْ لُغَتِهِمْ فَلَا يَبْغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَثْبُتْ مَعَ احْتِمَالِهِ  
مَا بَيَّنَتْ عَنْهُمْ وَالْوَجْهَ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى أَنْ خَبَرْتُ بِمَجْدُوفٍ رَوَّاجِعًا جَالٍ  
مِنْ الصَّمْرِ الْمَقْدَرِ فِيهِ فَتَكُونُ الْقَدْرُ بَالَتْ أَيْمَانُ الصَّبْرِ رَوَّاجِعًا فَزَوَّاجِعًا  
حَالٍ مِنَ الصَّمْرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَنْزِلِ الرَّاجِعِ إِلَى أَيْمَانٍ مِثْلَ قَوْلِكَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ  
فَأَمَّا وَهَذَا سَائِعٌ فِي لُغَتِهِمْ بَابُ فَحْمَلُهُ عَلَيْهِ أَوَّلِي مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ  
فِي لُغَتِهِمْ مِثْلُهُ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْكَاسِي وَاحِدٌ وَأَنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ  
الْكَاسِي قَدْ ثَبَتَ أَيْضًا مِثْلُهُ فِي إِضْمَارِ كَانَ الْإِيَّاتُ قُلُ لِسْرِ بَقِيَّاسٍ وَهَذَا  
كَبِيرٌ حَارٌّ عَلَى طَرِيقِ الْقِيَاسِ فِيهَا دَلُّ عَلَيْهِ الْقَرْنِيَّةُ وَكَانَ الْمَصْدَرُ إِلَيْهِ أَوَّلِي  
وَقَوْلُ لَيْتَ أَنْ زَيْدًا حَارٌّ وَشَكْتُ إِلَى آخِرِهِ مَدْخُلًا عَلَى أَنْ الْمَفْتُوحَةُ  
وَتَسُدُّ مَسَدًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَسْمَاءِهَا وَخَبَرَهَا كَأَسَدَتْ فِي قَوْلِكَ طُنْتُ  
أَنْ زَيْدًا حَارٌّ وَمِنْ زَعَمٍ أَنْ شَمَّ خَبَرَ أَحَدًا وَقَامِلُ مَعْنَاهُ أَنْ يَقْدَرُهَا هُنَا مِثْلُهُ إِذَا  
هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ فِي ذَلِكَ لَعَلَّ مَعْنَاهَا التَّوَقُّعُ وَقَدْ يَكُونُ التَّوَقُّعُ  
لِلْمَرْجُوءِ وَالْمَخُوفِ وَلَكِنَّهُ كَرَفُفِي الْمَرْجُوعِ حَتَّى صَارَ غَالِبًا عَلَيْهَا وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
لَعَالِي لَعَالِ السَّاعَةِ قَرِيبٌ مَعْنَى التَّوَقُّعِ خَوْفٌ وَقَوْلُهُ لَعَالِي لَعَالِي تَرْجُحُ



للعباد هذا وزده اعتراضا لان الكلام وازد على غير الحكاية والتوقع من  
الباري مستحيل لانه انما يكون فيما جعلت عاقبته فهو مستحيل في حق  
العالم بالمعلومات كلها فلجاب عن ذلك بانه على غير نور  
معناه الى المخاطب كان التوقع من تعلق بهم وهم المخاطبون ومثله قوله  
وارسلناه الى مائه الف او يزيدون في انه شك فمن نقد راسا لهم ابي لو  
راهم لانت هذه حاله وكذلك قوله في كالحجزة او اشد قسوة وامثاله  
ومنهم من يزعم انها في حق الله تعالى ليجيب ما تعلقت ونقف عليه في قوله  
تعالى لعله تذكر او حشى ولم تذكر فلم يحش ولو كانت لحيقته لوجب حصوله  
واجب عن ذلك بانه قد تذكر قوله اجبت وهو غير مستقيم لانه لم يرسل  
اليه ذلك للنعز واما ارسل للتذكر النافع فقولته وطلح فيها معنى التمني من  
فرا طالع وذلك لانه لما كرت فيه الاستعمال لتوقع الرجوع وتوقع الرجوع  
ملازم لمعنى التمني فاحرقت بحرمتي التمني فاحبت عما جاب التمني وقد  
اجاز الاحش لعل ان زيدا قايم وليس بالجند اذ ليس معه الا مجرد القياس  
واللغة لاشت قاسا فان زعم انها ملحق لكان ان زيدا قايم ولا يجر له  
وقد جاز في الشعر لعل يوما ان تلمن وليس بالقوى لمخالفة القياس واستعمال  
الفصحى ووجهه ما ذكرناه ومن اصناف الحروف جر وف  
العطف قال صاحب الكتاب العطف على خبرين عطفت  
مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة الى اخره قال السائح  
حروف العطف هي الحروف التي تشترك ما بين المتبوع والتابع في



٢٨٩  
الاعراب وقد تقدم ذكر المتبوع بها وكلامه الان فيها سهفا فاذا وقع بعدها  
المفردات فلا اشكال واذا وقعت الجملة بعدها فان كانت من اجل التي  
هي صالحة لمفعول ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في الشريك كقولك اصب  
زيدا قايما وعمرو قاعدا وشبهه وعسر وان كانت غير ذلك فلا خلوا ما  
ان يكون فعلية تقدم قبلها ما يصح ان يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار  
عامليه او لا فان كان كذلك عطفت على ما تقدم باعتباره دون معموله  
من فاعل ومفعول لتخالفا في ذلك كقولك اردان ضرب زيد وعمرا ويكرم  
بكز خالدا فعطفت بكم خاصة دون معموله على ضرب خاصة ونحو  
مفعول كل واحد منهما على ما كان عليه لو لم تعطف لتقدر عطفته لان  
فاعل الما في مفعوله مستقدر عطفا على فاعل الاول ومفعوله لا استقلال  
كل واحد منهما بالعمل في ذلك بخلاف الفعلين فان معنى الشريك فيهما  
حاصل مراد فصح فيهما ما لم يصح في معمولهما وان كان الجملة المعطوفة على غير  
ذلك كقولك قام زيد وخرج عمرو ومثل ذلك المراد به حصول مضمون  
الجملة حتى كأنه قال حصل قام زيد وخرج عمرو وهذا اولى بما قاله  
الامام في الدرهمان من ان محي العطف في الجملة انما هو على سبيل تحسيس  
الكلام لا لمعنى غير ذلك فانا على قطع بعلم الفرق بين قول القائل قام زيد  
وخرج عمرو وبين قوله قام زيد ثم خرج عمرو ولو كان الامر على ما ذكره  
لوجب ان يكون الجميع سوا وتقول امتناع ثم لانه لا حاجة اليها  
وهذا من ان معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الامر من الا ترى



ثم اناد بك التزاخي فيما فالدتي مهمت فيه التزاخي مع ثم هو الذي بعد فيه  
الحصول مع الواو واما اشكل مع الدار لما كان ذلك يحصل لو اسقط  
وليس ذلك لمخرج الواو عما ذكرناه وقوله وبين الفعلين في اسنادهما الى  
زيد ليس بالحيث لانه هاهنا في سبب معنى العاطف وليس العاطف هاهنا  
منا المصدر الفعلين لزيد واما صدرهما لزيد نسب الاول الى ظاهرهما والماضي  
ان مضمره دون حرزوف العطف الا ترى انك اذا قلت ان نكرمني زيد نكرم  
احي فقد اسندت الفعل الى زيد وليس ثم عطف واما جالس الشريك في  
الفاعل مما ذكرناه فثبت ان العطف في زيد يقوم ويقعد ليس على معنى مذكوره  
واما هو على احد امرين اما ان يراد الشريك بين الماضي والاول في عميل  
الاول وان كان معنويا فيكون مثابه قولك ان يقوم زيد ويخرج في العالم  
اللفظي واما ان يكون الغرض عطف الجملة على الجملة من غير قصد الى  
شريك في المفردات فيكون مثابه قولك قام زيد وخرج عمر وعلى  
ما تقدم قال فالواو في الجمع المطلق من غير ان يكون المبدؤ  
به دخلا في الحكم قبل الاخر الى اخره قال الشارح حرزوف  
العطف على ثلثه اقسام فما ذكر قسم يشترك بين المتبوع والتابع في الحكم  
وهي الواو والفاء ثم وحتى وقسم ثبت الحكم به لاحدهما من غير تعيين  
وقسم ثبت الحكم به لاحدهما عينه فالاول قد ذكره والتاني  
او واما وام والثالث لا اول ولكن ثم كل واحد من الاقسام بغير واحد  
معان محض كل واحد معنى فالواو للجمع المطلق بينهما من غير تعرض

لقديم ولا ناخيز ولا معية لا على سبيل الظهور ولا سبيل الاشتراك بل هي  
احيته عن ذلك واما المعبر عنه في الوجود لا يخرج عن ذلك فانك اذا قلت  
قام زيد وعمر وعجيزان يكون قيامهما معا وعجيزان يكون زيد قبل عمر  
وعجيزان يكون العكس وزان الواو في ذلك وزان رجل في ان مدلوله  
في قولك جاني رجل يجوز ان يكون عالما وجوز ان يكون جاهلا وليس  
لرجل دلالة على واحد منهما فكما ان رجلا لا دلالة على ذلك فكذلك  
الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ويقع الغلط كثيرا في الفرق بين  
ما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فليست له لذلك واستدل صاحب الكتاب  
على فساد قول من قال بالمعية بقولهم جاني زيد اليوم وعمر واما مس  
وعلى فساد قول من قال بان الاول قبل التاني او بالعكس بقولهم احصم  
بكر وحال من جهة ان احصم لا يفعل الا بفاعلين في وقت واحد ولو ذهبت  
بجعلها للترتيب لادى الى ان لا يكون لها ماعلان في وقت واحد بل فاعل واحد  
وذلك محال وكذلك قوله سببان تعودك وقامك لانك لو ذهبت  
بجعلها للترتيب لفسد المعنى لانه يودي الى الاجازة عن الواحد المتساوي  
وهو محلل قال وتقول سبويه ولم يجعل للرجل منزله ليكون لها اولى  
لها من الحمار فانك قلت مررت بهما يعني اذا قلت مررت بردي وحمار ولم ترد  
مترتا وى المنزل الا باعتبار نسبته المردوا لا فلا يشك ذوا رب ان يقدم  
زيد على الحمار لمنزله وشرفه وذلك جار في كلامهم كثيرا الا انهم بعد من  
الاشرف ولكن ليس للغرض الذي نحن فيه ولم يقصد سبويه الا ما نحن



ففيه من ان التقدير لا يوجب له مرتبة على الجواز بالنسبة الى المروز واما الفاء  
فمعناها ان الثاني عقيبت الاول من غير محله كهو لك جازية فعمرو فقد  
وارقت الفاء ما فيها من الترتيب والتعقيب فيها على حسب ما بعد في  
العادة تعقبا لا على سبيل المصابقة فرب شبر بعد الثاني عقيبت الاول  
في العادة وان كان بينهما زمان كبيره كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقه  
فخلقنا العلقه مضغه فخلقنا المضغه عظاما فكسونا العظام لحما  
وشرمعناها الترتيب الا ان بينهما مهلة فقد فازت الواو بالترتيب  
وفازت الفاء بالمهلة وقول — شويهي في قولهم مزلت رخل ثم امراه  
فالمرور مهتا مروزا ان لانه لما دلت ثم على المهلة وجبت الحكم بافطاع المروز  
بالحل قتل المروز بالمرأة فيكون المروز بالمرأة مروزا تانيا واورد الاسر  
اهتراضا على القول في معنى الفاء ثم اما الفاء في ظاهر الآية بـ ذلك  
على ان الثاني قبل الاول وهو عكس ما تقدم واما ثم في الآية فكذلك  
واجاب عن الفاء بقوله محمول على انها اهلكها حكم بان الناس جازها  
فكانه قال اهلكناها حكم عقيبت الاهلاك بان الناس جازها وهو  
ظاهر في الجواب ويجوز ان يكون المراد اهلكناها حكمنا باهلاكها  
فجازها باستنا عقيبت الحكم عليها ومعنى الحكم عليها ارادة وقوعه بهم واجاب  
عن ثم بان المراد بقوله هم اهلكها ثم دام ذلك لان العفر ان متوقفت  
على العاقبة وهو ظاهر في الجواب ويجوز ان يكون المراد بقوله ثم  
اهلكها الى سلوك سبل الاستقامة فماتت له من الوقايح بعد ذلك

٢٩١  
قال — وحتى معناه الفاء والآية وان ما قلنا بقصصنا وشنا الى  
ان بلغ اليه فكذلك وحبت ان يكون جزا من المعطوف عليه وهي محمولة  
عندهم على الحارة فكذلك لم يأت فيها ما يلا في اخرج كقولك مننت البارحة  
حتى الصباح وجاز ذلك في الجارة جعلوا للاصل على الفرع مرتبة ولمعناها  
المذكورين واوراها التثنية واو واما وام اللام لانه لا ثبات الحكم لاحد  
المذكورين من غير تعيين وهو في او واما ظاهرا لا ترى انك اذا قلب  
جاني رند وعمرو فابنت مس المحي لواحد منهما بعينه ولا يلزم ان يكون  
المتكلم شاكا بل قد سمع ذلك على السامع وقد يكون شادا واما حقيقة  
في ام فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فانت عالم بان احدهما عندك ولذلك  
لا يعلل بعينه فقد تضمن كلامك اسات الحكم لواحد منهما من غير تعيين  
وايها لم يقع في الامر لان وضعها للاستيفام فصادت الامر لذلك  
لان الجملة الواحدة لا يكون امرا استيفاما واما وقعت في الخبر اذا  
كانت خبرية لانهما مقدرة بجملة خبر بالاولى او لا ثم اورد الشك  
بعد ذلك في الجملة الاستيفامية ولذلك يقول في اعراب قولك  
ام شاخبر مبتدا وقدره اهي شا فهدا معنى قوله والمقطعة تقع في الخبر  
ايضا والامبا المحققون ان ام لا تقع في الخبر اصلا لزمها الاستيفام ثم مل  
مالمقطعة خاصه ووقوعها في الاستيفام والخبر جميعا على ما فسر وقال  
يقول في الاستيفام ازيد عندك ام عندك عمرو فذكر عندك المحقق  
انها المقطعة لان المصلحة لا يكون كذلك بل يلزمه ان يقع المشكوك



ففيه الهزة والآخر بعد ان انكاست القضية في احد حربي الجملة كقولك  
اريد عندك ام عمرو واقام ريدا وقاعد ولولت اريد عندك ام في  
الدار او عندك رندا ام عمرو واقام رندا ام عمرو وقاعد ولولت ارند  
عندك ام في الدار او عندك رندا ام عمرو ولم يكن مستقما فان  
كل الشك في حملتين ولم يستركا في احد الحزبين وحب ذكرهما جميعا  
كل واحد منهما على الموضع الذي كان موضع المفرد كقولك اقام  
رندا ام قعدا ولذلك لا يميز هذه عن المقطعة الا بالقصد لاحتمال  
الامر من جميعا في جميع مواضعها واما المقطعة فوضعا على ان تأتي  
كالاضراب عن الجملة المقدّمة استنهامية كانت او خبرية وقد مثلها  
جميعا قال الفصل بين او وام في قولك اريد عندك ام عمرو  
الجزء قال السارح قد بعد ان وضع ام للعلم بالامر  
واما او فليس كذلك فاذا علم علم الفرو بينهما فام مع ام عالم بان  
احدهما عنده مستهم عن الغين ومع ام مستهم عن واحد منهما على حسب  
ما كان الخبر فاذا قلت ارند عندك او عمرو ومعهما هل واحد منهما عندك  
وم من كان حواءه نعم او لا مستقما ولم يكن ذلك مستقما في ام  
لان السؤال عن العنن ولا اشكال في الفرو بينهما في مثل هذه المسائل  
واما الاشكال في استعمالها على غير ذلك وهم استعملوا الهزة وهم  
في معنى التسوية من غير استنهام كقوله سوا على اتمت ام معدت  
واستعملوا الجملتين والتشابه معطوفة يا وفي معنى الجمال كقولك انا

اضرب رندا ام او معدت فمثل ذلك يلبس فيه موضع ام بموضع او او رندا  
قوله ما ابالي انت بالجزن تلس ام جفاني يظهر غيب لييم على انه مخضرب  
واورد قوله ولست ابالي بعد موت مطرف جتوف المنايا الارث او املت  
على ان من مواضع او والفرق بينهما ان قوله انت بالجزن تلس وقع مفعولا  
لا بالي فوجب ان يكون من مواضع ام اذ لا معنى للجمال فيه واما الزاد  
فما هنا المبالاة به وايضا فانه لا ضمير في انت فكون لصاحب الحال  
مكونا لا واما قوله جتوف المنايا اكرت فقد ذكر مفعول ابالي  
وموتوله جتوف المنايا فلم يبق الا الجمال وفي كل واحد من الفعلين  
ضمير صاحبه واورد قوله اذ اما انتهى علمي تهايت عنده اطال فاملى  
او تاهي وانصرا على انه من مواضع او وقد ظهر الامر به مما تقدم فانه  
هي المواضع التي يلبس فيها مواضع ام بمواضع او وكثيرا ما يقع فيها المناخرون  
في كلامهم واشعارهم فلا نفرتون بينهما وشرط استعمال ام في هذه  
المواضع ايضا ان يسبقها الهزة وشرط استعمال او ان لا يسبقها هزة على  
نحو ما تقدم في الامثلة قال وقال في او واما انها للشك  
في الخبر واما قال وقال تنها على ان ذاك ليس بالانم اذ قد يكون  
المتكلم غير شاك بل يكون بهما واما في الامر فيقال للتحيز والابا  
من ان وضعها ما تقدم من اثبات الحكم لا جدي الامر من لانه ان حصلت  
تفهم معها ان الآخر غير حاضر في الآخر مثل قوله جاليس الحسن او ان  
ويعلم الفقه او الجوسمي اباحة والاسمي تحيزا وهو لا جدي الامر من



في الموضعين اما في العطف فلا اشكال واما في الاباحة فانك اذا قلت  
تعلم الفقه او النحو فتعلم الماموز احدى ما متشابهة لاجماله واما احدث  
في الحجر عن الآخر من امر خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم وقوعه او  
في النفي في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وههنا لو اسي  
عن احدى ما يتصل ولا بعد متلا الا بالاشياء منها جميعا ومن ثم حملها  
بعضهم على انها بمعنى الواو وقال القدراني اثم او كفورا والاولى ان  
تعي على انها واما حاح النعيم فهما من وراد ذلك وهو النفي الذي فيه  
معنى النفي لان المعنى قبل وجود النفي يطع اثم او كفورا اتي واحد منهما  
فاذا جاء النفي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فنصير المعنى ولا تطع واحدا  
منهما بحسب النعيم فهما من جهة النفي الداخلة وهي على ما بينهما ذكرناه لانه  
لا يحصل الاتهام عن احدهما حتى يمتنع عنهما بخلاف الاثبات فانه قد  
يبتلع احدهما دون الآخر فهذا معنى دقوع علمه ان وفي الابه على ما  
وان النعيم لم يحى منها واما حاح من جهة المضموم اليها على ما ذكرناه قال  
وسيب او واما الفصل الى آخره قال اما الفصل بين ام واخيها فواضح  
في الاستفهام وعنده واما الفصل بين او واما فليشتر الا باعتبار امر لفظي  
وهو انه يشترط في اما ان يكون متقدما قبل المعطوف اما اخرى كهولك  
جاني اما زيد واما عمرو وقد بين افادة وهذا التقديم واجب في او  
لشرط ان يكون المتقدم اما ايضا كهولك جاني اما زيد او عمرو  
بعد الشيخ ابو علي الفارسي اما في حروف العطف لدخول العام

292  
عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه وكلا الامر من تحيل لما صار اليه اما  
الاول فلما ثبت انهم يجمعون بين حرفي عطف واما الثاني فلما ثبت من  
ان حرف العطف شرطه التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه  
والجواب اما نقول لا نسلم او لا ان الواو في واما حرف عطف  
دخل على اما بل قولنا واما حرف العطف ولا بعد ان يكون صورة  
الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع ثم ولو سلم  
ذلك فلا بعد في ان يكون دخل على اما الغرض الجمع بينه وبين اما  
المقدمة ويكون اما نفسها الغرض الجمع بين ما بعده وما بين ما بعده  
الا المقدمة وهذا هو الصحيح والذي يصححه اهم يقولون جاني  
اما زيد او عمرو ويوقعون او موقع اما فلولا انها حرف عطف لم يقع حرف  
العطف معناها من كل وجه واو عطف ما عاق ويحقق ما قد مناه  
اهم لما وقعوا او موقع قولهم واما استغنوا عن الواو قبلها لما ذكرناه  
من ان الغرض الواو في واما عطفها على اختها فلما اتى ما حى لها لاجله  
جد قوها واما وقوعها قبل المعطوف عليه فنقول ليست المقدمة حرف  
عطف بل مقاولة لا معنى لقول القائل ان حرف العطف متقدم واما  
قدم حرف مشعر بالشك فيما ياتي بعده وقصد ان يكون في لفظ ما  
نكده لما فيه من معنى الشك ثبت ان الاولى للشك المحض من غير  
عطف والانية لهما جميعا ولا اول ولكن بلشها حصل معها ثبوت الحكم  
لواحد بعينه ثم يفترو بعد ذلك فلا سارقتهما في ان الحكم للاول دون



الثاني كقولك جازد لا عمر واما الفرق بين بلى ولكن وان اسقاني ان الحكم  
للساني فهو ان لكن وضعها على مخالفة ما عدها لما قبلها والكلام هاهنا  
في عطف المفرد بها والاستقيم بعده الامتثال لامتناع تقدير النفي  
في المفرد واذا اوجب ان يكون مثلاً وحب ان يكون ما قبلها نفيًا لكذلك  
ما جاني زيد لكن عمرو ولو قلت حاني زيد لكن عمرو لم يجز لما ذكرناه  
واما بل فلا ضرب مطلقاً موجباً كان الأول او منقياً فاذا قلت حاني  
زيد بل عمرو فقد اضربت عن نسبته المجرى الى زيد والله لعمر وفهو اذن  
من باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن ولا في كلام فصيح واما اذا قلت  
ما جاني زيد بل عمرو ويجوز ان يكون من باب الغلط فيكون عمرو  
غير حاكم قلت ما جاني عمرو ويجوز ان يكون مثلاً لعمرو والمجرى ولا  
يكون غلطاً ومن اضاف الحرف حروف النفي قال وهي  
ما ولا ولم ولما ولكن وان قال الشارح فما لنفي الجاهل كقولك  
ما زيد مطلقاً ومطلق على اللغتين والدليل على انها للجاهل ان المفهوم  
من قولك ما زيد قائم ما نفى القيام في الرمن الذي اخبرت به فان زعم  
راعي ان ذلك من قبيل الاجازة عن الشيء كما في قولك اريد قائم  
فليس مستقيم لانه لو كان كذلك لكانت مجرد النفي لجاز ان  
تكسر مني ما اكرمك واريد ان ما نفى كجاز في لا مثل قولك اني  
تكسر مني لا اكرمك واريد ان لا نفى ولما لم يجز ذلك دل على ان  
فها زباده منع وليس الا ما ذكرناه فوجب الحكم به وامتنع ان تكسر مني

ما اكرمك لما كانت ما للجاهل كرموا ان يدخلوا عليها حرف الاستفهام  
كما امتنع في الاثبات ان تكسر مني قد اكرمك ولا بعد في استعمالها  
للماضي والمستقبل عند قيام القرآن قال الله تعالى حكايه عن  
الكفار وما نحن مبشرين وما نحن بمعوين وفي الماضي حكايه قولهم  
ما حانا من شيز ولا نذرفانه وزد للتغليل على معنى كراهة ان يقولوا  
عند اقامة الحج عليهم ما حانا في الدنيا من شيز ولا يذروها هنا  
للماضي المحقق وامثال ذلك كثير وقد اورد قول سيبويه مقتر  
المعنى الجاهل لانه جعلها في النفي جواباً للقيد في الاثبات ولا ريب  
ان ذلك للتقريب من الجاهل فلذلك جعل جواباً لها في النفي ثم جعل  
سبويه فيها معنى التاكيد لاجازة موضع قد في النفي فكما ان  
قد فيها معنى التوكيد فلذلك ما جعل جواباً لها قال ولا لنفي  
المستقبل في قولك لا تفعل موضوع لا لنفي المستقبل اذا قلت  
لا يقوم زيد فمعناه نفى القيام في المستقبل كما في ان كانت  
ان اكدها ثم سرره بقول سيبويه نفى لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعل  
واذا لم يقع فهو مستقبل قوله ونفى ما نفيًا عما في قولك لا دخل  
في الدار مستقيم واما قوله وغير عام في قولك لا رجل في الدار  
ولا امرأه فهذا غير مستقيم ولا خلاف عند اصحاب العموم انه  
مستفاد منه العموم كما في لا رجل في الدار وان كان لا رجل في  
الدار اقوى في الدلالة عليه واما لكونه نصاً او لكونه اقوى



طهورا وسبب العموم انها ملزمة في سياق النفي والذكر في سياق النفي نعم فلم  
يصح قوله وغير عام في قوله لا رجل في الدار ولا امرأه لما سبق انه عام  
والظاهر ان النصف وسبقها نفيًا عما في قولك لا رجل في الدار ولا  
امرأة لما سبق انه عام وغير عام في قولك لا رند في الدار ولا عمر ومخطا  
قوله ولنفي الامر غير مستقيم في ظاهره لانه اذا زاد الامر الذي  
هو ضد النفي فليس يصح النفي موضوعه لفيه الاتري انك اذا قلت  
لا ترن فليس المقصود الامر الزنا لانه لو كان كذلك فرنى المنهى لم  
يعص لانه لم يحصل سوى نفي الامر به ونفي الامر به لا يجعله محرما لما  
في جميع المباحات وان اراد به الامر الذي هو واحد الامور لم يكن  
مستعما لان ما تقدم قبله لنفي الامر ايضا الاتري ان قولك لا  
رجل ولا زيد نفي لامر وكل موضع يقع فيه كذلك فلم يكن للتخصيص  
المنهى بذلك على هذا المفسر معنى والظاهر انه لم يقصد الوجه  
الاول واراد ان لا يخرج لاعن معنى النفي ولكه كان يحتاج الى ان  
يسبق مع ذلك انها طلب الترك ولعله استغنى عنه بقوله واستمى المنهى  
ولو قال وهو المنهى كان اقرب الى المقصود قوله وفي الدعاء في قولهم  
لا رعاه الله فالظاهر انه عطفت قوله والدعاء على الامر كانه قال  
ولنفي الدعاء وذلك نعم من غرضه في ان مقصوده جعلها للنفي في كل  
موضع واذا جعل الداعية كذلك فهي هاهنا اقرب والكلام عليه  
كالكلام عليه في النفي وان حمل قوله والدعاء معطوفا على قوله

٢٩٥  
ولنفي كان معناه والدعاء اي وتكون للدعاء ان مستقيما لم يرد عليه  
ما تقدم الا ان الظاهر من سياق كلامه خلافه على ما تقدم قوله  
ولم ولما علت معنى المضارع الى الماضي ونفيه ولم ولما دخل على المضارع  
مقلب معناه الى الماضي الاتري انك اذا قلت لم يعم ولما يبعد  
فمعناه نفي الماضي حتى كانك قلت ما قام وما تعد فيقوم وتعد وغيرها  
في مثل ذلك الفاظه مضارعة لا خلاف ومعناها الماضي بقرينه دخلت  
عليها وهي لم ولما هذا لا يخالف احد فيه وقد عبر بعضهم عن ذلك بان  
قال لم ولما هذا لا يخالف احد فيه وقد عبر بعضهم عن ذلك بان قال  
لم ولما قلب لفظ الماضي الى المضارع وهما لا وان لم يكن بينهما  
وبين الاخرين خلاف في المعنى الا ان العبارة ليست بحيدة لان  
قولهم يقلب لفظ الماضي الى المضارع مما توهم صحه دخول لم على الماضي  
وليس كذلك وايضا فانه توهم ان المضارع على معناه لانه لم يقل  
الا انها طبت ذلك اللفظ الى لفظ المضارع ولم يتعرض ان معنى  
الماضي مراد فكان الاول اولى لذلك وبينهما من العرو ما ذكره  
وليس في معية الفصل اشكال قال — ولان لا كذا ما عطيه  
لا من نفي المستقل ومثله بالمثل لما في قوله تعالى فلن ارجع الارض  
من القرآن التي تدل على قصد المبالغه في النفي فذلك غير مما دل  
على تأكيد النفي وقال الخليل اصلها لان وقال الفراء اصلها لا قلت  
الها نونا وكلا القولين غير جيد اما قول الخليل فغير مستقيم لانه لا



جوز ان يقول لا ان يقوم ويجوز ان لو كان اصلا كان الظاهر جواره فان  
نعم انها غيرت لفظا ومعنى فليس مستقيم لما يلزم من مخالفه القياس  
من غير حاجه ومخالفه القياس من اوجه فمنها ان قياس الحروف  
الافراد ومنها ان قياس الهزاة لا يتخذ ومنها ان قياس ما بعد ان الاسم  
عليها وهما مجوزان يقول زيد ان اضرب فلو كانت لا ان لم يجز واما  
قول القرافد عليه ما اورد على الخليل في مخالفه القياس من ان  
اصل الحروف لا يبدل فيها ومن ان يقدم المفعول على لا غير شاي  
لا يقول عمر الا اضرب زيد فبت ان لقول ما قال سيبويه  
وهو الصحيح وان منزله ما يعنى في معناها وقد تقدم ويدخل على الحمل كما  
تدخل ويثقل الجملة الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية واختلف في العمل  
واكثر الناس لا يحيزونه واجازة المبرد جملا لها على اخها وهو مجردا لقياس  
واللغة لا شئت قياسا والدليل على ان اللغة لا شئت قياسا الاطباق  
على ان البيت والجز لا يسمى فارورة وان كان مستقرا فيها ولو كان بالقياس  
لسمى ذلك كله فارورة وليس رفع الفاعل في مثل وام زيد وان لم يسمع من  
العرب غير هذا اللفظ بقياس بكل داخل بطريق عام عنهم وهو عاقل من  
استقرا كلامهم كل من نسب اليه الفعل فهو من نوع يدخل قام زيد ونظايره  
في هذا العموم ووراه ان يقول الشارع كل مسكر حرام فاذا حرمنا المنزلة  
نحرمه بالقياس واما حرمنا بطريق العموم وان لم يكن للميزر خصوصية ذكر  
لها في قولك قام زيد فان زعم المبرد انه من باب رفع الفاعل فليس مستقيم

فانه لا يلزم من العلم باعمالهم ما العلم باعمالهم ان وايضا فان اعمالهم ما على خلاف  
القياس عند الذي عملونها وما خرج عن القياس لا يعارض عليه ومن اضاف  
الحرف حروف النشيه وهي ها وا لا واما يدخل على الحمل كلها النشيه المخاطب  
على ما ذكر بعد ها حشيه ان يعنونه شي لفضلته منها الاها احصت  
مدخولها ايضا بينها على المفردات من اسما الاشارة والضمير على ما  
مثله فيه فاذا لا يدخل الا واما الا اول الكلام على الحمل واما اما  
فدخل كما دخلان ويدخل على الضمير واسما الاشارة وان لم يكن اول  
الكلام ومن اضاف الحرف حروف النشيه واما واما واما  
وامر حروف النشيه لانه جعل المندوب منادى وليس منادى في  
التحقيق لان المنادى هو المطلوب اقباله والمندوب ليس كذلك ولذلك  
لم يدخل وا الا في النشيه خاصه ولو قلت وازيد وانت بقصد به النشيه  
لم يجز واما ما مشترك في المنادى والمندوب جميعا واما بعينها فخصه  
بالمنادى فاذا هذه الحروف على ثلثه اقسام قسم للمنادى وقسم  
للمندوب وقسم مشترك بينهما وقسمها ايضا على ثلثه اقسام للقرب  
والبعيد والمبتسوط فوجب اخراج وامر هذه القسمه ولذلك جعلها  
قسمين براسه فقال وواللنشه خاصه واورد قولهم يا الله اعتراضا  
على قولهم ان البعيد واجب عنه بان البعد بالنسبه الى الله تعالى اما  
هو بالنسبه الى البعد من احسانه واستجابة دعائه واذا استقصر  
الانسان نفسه في ذلك فهو بعيد هذه النسبه فصح استعمال حرف



البعد لذلك ومن أضناف الحرف حروف التصديق وهي نعم وبلى  
إلى آخرها قال السارح سميت حرف من تصديق لأنك تصدق  
بها ما نقوله المتكلم وذلك في غير بلى واضح وقد يكون بلى تصديقا في مثل  
قول القائل ألم أحسن إليك فنقول بلى فهذا تصديق لقوله لأن معنى قوله  
ألم أحسن إليك أني أحسنت إليك فقال بلى لم يجز لأن من شرطها أن يكون  
النفي في كلام من تخيه لثبته ما دخل عليه النفي في كلام المجاب على  
ما سيأتي فإما نعم فنصدقها على ما عوله المتكلم فإن كان استنهما ما  
أثبت بها ما بعد الاستنهما من إثبات أو نفي فإذا قال القائل أفام زيدا  
فقلت نعم است القيام وإذا قال ألم نعم زيدا فنقول نعم فقد بقيت  
القيام لأنها إيجاب بعد الاستنهما في كلام المجاب وبعد الاستنهما  
فأما النفي فيكون إيجابا للنفي المذكور وأما بلى فلا يستعمل إلا  
بعد النفي لإثبات المنفي فإذا قال القائل ألم نعم زيدا فقلت بلى  
بمعناه فام كقوله تعالى لست بربكم قالوا بلى وذلك قال المفترون  
لوقالوا نعم لأن كثر ما ذكرناه وأما قوله تعالى بلى بعد قوله لو أن  
الله هداني فلأن معنى لو أن الله هداني بامداني فحى سلى لإثبات المنفي  
في المعنى ولذلك حقيقته بقوله قد جأناك بآتي وهي من أعظم الهدايات  
فصح أن ترد بلى لما ذكرناه من معنى المنفي ولو لا ذلك لم يأت بلى لإيجاب  
لأصدقها إلا في الخبر خاصة هذا هو المعروف من كلامهم وقد نعلم  
بعضهم أنه يجوز أن يقع بعد الاستنهما أو لا وذلك وليس ذلك معروف

٢٩٧  
وإن كان كذلك يعني مجاب بها في الخبر وقد تقدم أن استعمال أن في ذلك  
قليل وإن الست وعلم شيب قد يحتمل أن يكون هي أن هي الناصبة بمحذوفه  
الخبر أي أنه كذلك وجب يرخوها أي تجول أو تجوان والكسر الكرفها وقد  
ستعمل بمعنى جفا وإذا أحب لذلك فعله بناها أما لأنها اسم من أسماء  
الأفعال بمعنى جود ذلك كما نقول في تفسيرهيات لذلك بعدا  
له وكثيرا ما يفسر أسماء الأفعال بالمصادرة وأما لأنه موافق لخبر الذي  
هو حرف في لفظه وأصل معناه إذ معناه في الحرفية التحقير والآيات  
كما قلناه في على إذا كانت أسماء ومعنى الميت في قوله وقلن على  
الفردوس أول مشرب أجل حرا إن كانت أصحت دعاءهن الفردوس  
الظاهرة أن زاد مكأ ما معروفًا ولذلك أحب بقوله أجل حبر إلى آخره  
ووقع في الفصل أن كانت بالفتح وفي غيره أن بالكسر ولكل معنى  
والفتح على معنى أن ذلك قد تحقق لأجل إجابة جيطانه وما تقدم منه  
والكسر على أن ذلك قد تحقق أن كان قد حصل الإجابة له عاوده  
مظهر أن الفصح في المعنى المراد أقوى من الكسر وإني لاستعمل الألف المقسم  
يعني بعد ما ولم يسمع ذلك إلا مع غير الفعل ولا يقال إني أقسم بالله  
ولكن إني بالله وإني بالله وإني لعمرى وذلك راجع إلى الاستعارة  
مكونه لم يستعمل إلا لذلك وإلا فني وغيرها في تخصيصهم في ذلك  
سواء وفي أي الله ملته أوجه أحدها أن يقع الما لالتقاء الساكنين  
على خلاف القياس في مثل ذلك لأن قياس الساكنين إذا كان الأول



حرف مد ولين ان حذف الاول كما جاء الوجه الثاني ولكلهم كونه  
 هاهنا ليلاجي لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورة همزة ولا تعرف  
 معناه ففتحوا ليطهر امرها بالفتح والماضي ان جمع بينها وبين الساكن  
 الذي بعدها وهو على خلاف القياس ايضا ولكنه شبهه بمثل قولهم حال  
 وجاء لان الماضي مشدد شيئا للمنفصل بالمتصل كراهة ادائه لما  
 ذكرناه والوجه الثالث وهو الجازي على القياس وهو حذف الالف ليعا  
 الساكنين فيكون لفظه الله ومن اضاف الحرف حروف الاستثناء  
 وهي الواحشا وعدا وخلا في بعض اللغات قوله في بعض اللغات راجع  
 الى عدا وخلا في الظاهر لان جعلها حرفين انما هو في بعض اللغات فلا  
 ينبغي ان يكون كاشاعهما في ذلك لان كونهما حرفا هو اللغة المعروفة  
 فهي على العكس من عدا وخلا فلا ينبغي ان يشرك معهما في ذلك قوله  
 في بعض اللغات فيؤهم السووه وهي خلاف ما عليه امرها ومن اضاف  
 الحرف حرفا الخطاب وهما الكاف واللام للاختلاف علامة للخطاب الى  
 اخره قال السارح والفرق بينهما وبين اسم الخطاب ان تلك  
 موضوعة لمن مخاطبه كما وضعت الاسماء كلها مستندة او مستندة  
 كقولك ضربت فهذا فاعل نسب اليه الفعل كما تقول ضرب زيد  
 وان كانت فيه دلالة على الخطاب لان وضعه على انه اسم للمخاطب  
 وهذه موضوعة علامة مع استقلال الكلام واستغنايه عنها باعتبار  
 المستند والمستند اليه فوزانها وزان السون وباء النسب الالهة انقسمت

قسمين قسم سمين به الخطاب المتخذ بالجملة كقولك ارايتكم وشبهه وقسم يمين به  
 الخطاب المتخذ وذلك على ضربين قسم يمين صاحب الاسم لانها مكية كقولك  
 اناك وانت وقسم سمين غير صاحب الاسم المحقق به لاستغنايه عن سائر  
 كقولك ذاك وذلك وشبهه فاما كونها حرفا في ذلك وما به متفق عليه واما  
 كونها حرفا في مثل اياك فمختلف فيه وقد تقدم في المضمرات ما يعني فيه  
 عن الاعادة واما كونها حرفا في ارايتكم اعني الكاف والميم فلاها لوكالات  
 الكاف اسما لكان معولا بازانت وكان يجب ان يقول ارايتكم لان  
 الخطاب لجماعة واذا كان الجماعة وجب ان يكون بالنا والميم كما  
 قال علمتكم فامتن فلما جاء على غير ذلك علم انه على غير هذا الوجه فان  
 قلت بهذا الميم ايضا فان الماعندك للجماعة وهي اسم ينبغي ان يكون  
 ارايتكم قلت لما كان الكاف والميم لمجرد الخطاب اختصرت الناء  
 والميم بالنا وحدهما للعلم باسم جماعة بقولك كم الاربي ان الميم لم توت  
 معها الا مع الناء لا ليعلمها للجماعة فالكاف والميم اجد رفا قلت  
 فاجعلها على ما ذكرت والكاف والميم اسمين قلت لا يستقيم  
 فيها جواز اراتك زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولا لم  
 يستقيم المعنى لانه يصير المفعول الاول هو المخاطب فصير مخبرا  
 مهته بقولك ما صنع وليس فيه ضمير يرجع اليه والمعنى على خلافه ومنها  
 لزوم علمكم فامتن والسرفه ان كل واحد من الناء والميم والكاف  
 والميم مستقل في الاسمية فوجب ان يعطى كل واحد منهما ما يستحقه



فِي وَضْعِهِ لِأَنَّهُ اسْمٌ مُسْتَفِيلٌ خِلَافَ إِذَا بَيَّنَّ الْكَافَ وَالْمِيمَ بِمَا لَهَا  
وَعَلَامَهُ لِلْمَخَاطَبِ فَاسْتَعْنَى عَنِ الْمِيمِ الَّتِي هِيَ بَعْضُ مَذَلُولَاتِ الْكَافِ  
وَالْمِيمِ فَلِذَلِكَ اسْتَعْنَى عَنْهَا فِي إِذَا بَيَّنَّ وَلَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهَا فِي مِثْلِ عَلِمْتُمْ قَائِمِينَ  
قَالَ — وَلِجَعْلِ الشَّيْءِ وَاجْمَعِ إِلَى آخِرِهِ يَعْنِي أَنْ كَانَ الْخَطَابُ لِحَقِّهَا  
الْمِيمِ وَالْأَلِفِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَعَهَا لِلشَّيْءِ وَالْمِيمِ وَجَدَهَا لِنَدْلٍ مَعَهَا  
عَلَى أَنَّهُ لِلْجَمْعِ وَالنُّورِ لِنَدْلٍ عَلَى أَنَّهُ لِلْجَمْعِ الْمَوْتِ وَكَثُرَ لِنَدْلٍ عَلَى أَنَّهُ  
لِلْمَخَاطَبِ الْمَوْتِ فَصَيَّرَ لِفَطْحِهَا كَلْفَ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ سَوَاءً وَلَيْسَ يَعْنِي  
أَنَّهُ شَيْءٌ يَجْمَعُ وَلِذَلِكَ قَالَ لِحَوْ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي بَقِيَةِ الْفَصْلِ قَالَ وَتَطِيرُ  
الْكَافُ الْهَاءُ وَالْيَا وَشَبَّهَا وَجَمَعَهَا إِلَى آخِرِهِ قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فَمَا لِحَقِّهَا يَا  
وَإِنْ كَانَ كَانَ الْخَطَابُ وَإِنْ كَانَ عَمِيرَهَا فَلِلْمَتَكَلِّمِ وَالْعَابِ وَالْخِلَافِ فِيهَا  
وَيَبَيِّنُ مَا هُوَ الْأَصَحُّ فَلَا وَجْهَ لِأَعَادَتِهِ وَمِنْ أَصْنَافِ — الْحُرُوفِ حُرُوفُ  
الصَّلَةِ وَهِيَ أَنْ وَانَ وَمَا وَلَا وَمِنْ وَالْبَاءُ إِلَى آخِرِهِ يَعْنِي حُرُوفُ الصَّلَةِ حُرُوفُ  
الزِّيَادَةِ سُمِّيَتْ حُرُوفَ صِلَةٍ لِأَنَّهُ تَوْصِلُهَا إِلَى زَيْدٍ أَوْ غَرَابٍ لَمْ يَلِمْ عِنْدَ خَلْقِهَا  
فَأَمَّا أَنْ تَرَادَعَدَ مَا النَّافِيَةِ قِيَاسًا كَثُرَ أَوْ بَعْدَ مَا الْمَصْدَرُ فَلِذَا وَتَعَدَّ لَمَّا  
فِي قَوْلِكَ أَنْ جَازِيَةً أَكْرَمَتْهُ فَلِذَا وَقَوْلُ الْفَرَا أَنَّهُمْ خَرَفَانِ تَرَادَعَدَ  
إِذَنْ حَرَفِي التَّوَكُّيدِ فِي قَوْلِكَ أَنْ زَيْدًا الْقِسَامِ لَيْسَ بِالْجِدِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ أَصْنَافَ  
حَرْفَيْنِ مَعْنَى وَاحِدٍ وَمِثْلُ أَنْ زَيْدًا الْعَايِمِ فَدُفِلَ بَيْنَهُمَا لِذَلِكَ وَأَمَّا أَنْ  
رَأَوْعَدَ لَمَّا وَقَبْلَ لَوْعَدَ الْقِسْمِ كَثُرَ أَوْ قُلْتُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ كَانَتْ طِيَّةً وَأَمَّا  
مِثْلُ قَوْلِهِ بَعَالِي وَإِنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ وَإِنْ لَوَاسْتَقَامُوا وَإِنْ أَمَّ وَلِحَلْفٍ فِيهِ



لَا جَازِعَهُمْ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي الْجَمْعِ وَجَعَلَهَا نَعْنَهُمْ مَصْدَرِيَّةً فِي قَوْلِهِ وَإِنْ  
أَمْ حَقَّقَهُ مِنَ الثَّقَلِ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ وَإِنْ لَوَاسْتَقَامُوا  
وَأَمَّا مَا فُتِرَ الْبَعْدَ أَنْ الشَّرْطِيَّةَ وَمَعْنَى وَإِنْ وَإِذَا وَأَيُّ وَكَيْفًا عِنْدَ  
الْمَصْرُوتِينَ وَلَيْسَتْ فِي إِذَا مَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا اسْمٌ وَجِيهًا فَايِدَهُ لِأَفَادَتِهَا  
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْدَادًا دُونَهَا وَقَدْ عُدَّتْ زَيْدٌ فِي مِثْلِ أَمَّا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا وَالْأَوَّلَى  
وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَحْكُمُ بِزِيَادَتِهَا لِأَنَّهَا مُفِيدَةٌ مَا لَمْ يَسْتَسْنِدْ عِنْدَ جَدِّهَا مِنْ  
أَوْجِهٍ مِنْهَا لَهَا لِأَنَّ عَنِ الْعَمَلِ وَمِنْهَا هَيْئَةٌ وَمَوْعِدُ الْجُلِّ الْفَعْلِيَّةِ وَمِنْهَا لَهَا  
تَقْيِيدُ الْحَضَرِ فَإِذَا قُلْتُ أَمَّا زَيْدٌ فَايِمَ مَعْنَاهُ مَا زَيْدٌ الْقَائِمُ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَعْنَى  
أَنْ زَيْدًا فَايِمَ وَيُظْهِرُ ذَلِكَ يَقُولُهُمْ أَمَّا ضَرْبُ زَيْدٍ الْآرِيَّةِ أَنْكَ لَوْ قَدْ زَبَّ  
ضَارًا بِغَيْرِهِ لَكَانَ خِلْفًا لَوْ قُلْتُ مَا ضَرْبُ الْآرِيَّةِ قَبِلْتُ أَنَّهُمَا غَيْرُ رَايِدٍ  
وَتَرَادَعَدَ مِنْ غَيْرِهِ وَمُضَاهَا وَمِنْ مِثْلِ وَمُضَاهَا وَتَرَادَعَدَ لَنَا كِدَ التَّلَاةِ فِي شَيْعِهَا  
كَقَوْلِكَ حَيْثُ لَا مِنْ مَا وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ صَفَهُ وَتَرَادَعَدَ  
بَعْضُ حُرُوفِ الْجَزْ كَقَوْلِهِ بَعَالِي فِيهَا زَيْدٌ مِنَ اللَّهِ وَلَيْسَتْ فِي مِثْلِ جِيئَا  
وَإِذَا مَا زَيْدٌ لِكُونِهَا هِيَ الَّتِي صَحَّحَتِ الشَّرْطِيَّةَ وَالْعَمَلُ الْآرِيَّةِ أَنْكَ لَوْ  
بِشْ يَكُنْ كُنْ لَمْ يَجْزُ وَلَوْ قُلْتُ جِيئَا تَكْرُرًا كَانَ الْجَزْمُ وَاجِبًا  
وَأَفَادَتِ الشَّرْطَ وَمَا ذَاكَ إِلَّا بِدُخُولِ مَا قَدَّرَ عَلَى أَنَّهُمَا غَيْرُ زَيْدٍ وَكَذَلِكَ  
أَمَّا عَلَى الْحَوَالِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَيْثُ وَهِيَ زَيْدٌ فِي مِثْلِ لَاسِيًا زَيْدًا وَلَكِنْ  
كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا مَعَهَا حَتَّى صَارَتْ كَالْوَاحِدِ وَأَمَّا لَا تَرَادَعَدَ أَنْ  
الْمَصْدَرِيَّةَ مُطْلَقًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَيْلًا لِيَعْلَمَ وَمَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ وَشَبَّهَ



وبعد حرف العطف المتقدم عليه القى كقوله تعالى ولا تسبوا الجنة ولا  
السنة وقوله ولا الضالين وقولك ما جاني زيد ولا عمرو وفي مثل هذا  
نظر فانه معني بمعنى المحي عن كل واحد منهما فصار لو لم يأت بلا جاز ان  
يكون بمعنى المحي عنهما على جهة الاحتماع ولكنه حذف الظاهر فذلك  
كان القول بالزيادة اولى ليعا الكلام باسائها على حاله عند عدمها وان كانت  
دلالة عند محتملها اقوى وهو من باب التاكيد والزيادات فيها معنى التوكيد  
فلا يخرج بقوة دلالة الكلام لها عن ان يكون زائده لان الكلام المؤكد  
اقوى من دلاله غير المذكور وكذلك لو تعارض خبران احدهما مؤكد والاخر  
غير مؤكد قدم المؤكد ما لم يعارض التاكيد بوجه اخر مثله ولا يخرج ذلك  
عن ان يكون زائده وقيل استتمت اسم قلنا وسدت في مثل قوله لا اقسم  
بمواقع الخوم وشبهه وسدت في مثل قوله في يتر لاجور شرقي ما شعر  
واما من قرأ في غير الواجب قياسا لقولك ما جاني من احد لا فائدة ما كد  
النعيم فيما دخل عليه ولذلك جاز ما جاني من احد وما من رجل عندي  
ولم يجر ما من زيد ولا ما زيد من عمر فابم لتعد بمعنى العموم فهما الا ان العجم  
قد يكون في كلام يقصد به الحكم على جملة الجنس بما يتعلق به كقوله ما من  
رجل عالم وما جاني من رجل لان المقصد هاهنا نفى العلم والمحتمل عند جملة  
الجنس وقد يكون في كلام يقصد به واحد غير مختص من جملة الجنس  
ايضا وذلك في مثل هل جال من رجل الا ترى انه لم يرد الاستفهام عن  
مجي جميع الرجال واما استفهام عن مجي واحد منهم اي رجل كان فافترق

العمومات فهما وقد جازا الاخفش والكوفيون زيادتها في غير الواجب وقد تقدم  
الكلام عليهم في ذلك اما الباقون اذ في القى في الخبر في مثل ما زيد بقيام  
قياسا وتراد في غيره سماعا كقولك بحسبك زيد وحسبك زيد  
وكفى بالله والقى سنده وقد تقدم ذلك حرفا التفسير وهما اي  
وان الا ان اي اعم من احدهما لو وقع في كل موضع ولا يقع ان الا بعد  
فعل فيه معنى القول كقوله تعالى وما دينا ان وهل يقع بعد لفظ  
القول نفسه كقولك قال زيد ان افعل كذا فيه نظر وقد حمل بعضهم ان  
اعبدوا الله ربي ورتكم على ذلك وقوله فعل بلفظ القول ومنع بعضهم  
ذلك لكونها عنده لا يكون بعد لفظ القول لانه فان المصدر بيان  
وهي ما وان واسقط ان وهي من الحروف المصدرية اذ لا فرق بين قولك في  
بعد المصدر اعجبني ان تقوم واعجبني انك قائم وان استعبد بال الاستعمال  
ولا يضر فيما خرج فيه لصحة بعد المصدر فهما جميعا والظاهر انه اسقطها  
لتقدم ذكرها في غير موضع وتخص ان بان جملتها لا تكون الاجملة  
اسميه ولخاها لا يكون حملها الاجملة فعلية تقول ان اعجبني ان  
م واعجبني ان تقوم واعجبني ما تم وقد ران وما مصدرا باعتبار  
افعالها ويقد ران مصدرا باعتبار فعل خبرها فان لم يكر له فعل قد ران لكون  
كك قولك اعجبني ان زيدا اخوك فان لم يكن لفعل ان وما مصدرا وقد  
بمعناه كقولك كقوله وان عسى ان يكون وقد ران الوقع اي وفي  
قرب اجلهم وشرط ما اذا كانت مصدرية لا يعود عليها ضمير ولا يرجع



مَوْصُولَهُ أَوْ مَوْصُوفَهُ لِأَنَّهَا هُنَا حُرُوفٌ لَا تُضَمُّ وَأَمَّا إِنْ وَانَ فَلَا  
تَعْنَانِ إِلَّا فَرَعَيْنِ وَلَا عَرَىٰ فِيهِمَا لَيْسَ لِذَا قُلْتُ اعْجَبْنِي مَا ضَعَبْتُ وَلَا اخْلُوا مَا  
إِنْ يَعْدُرُ الْمَفْعُولُ فِي الْمَثَلِ ضَمِيرًا تَعُودُ عَلَىٰ مَا وَانَ إِنْ يَعْزِلُ الْمَفْعُولُ غَيْرَ ذَلِكَ  
فَإِنْ قَدَرْتُ الْأَوَّلَ كَلِمَةً مَعْلُومَةً وَالْآخِرَةَ مَصْدَرِيَّةً عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ لِيَكُونَ  
الَّذِي اعْجَبَكَ مَا تَعَلَّقْتَ بِهِ الصَّنَاعَةَ كَابٍ أَوْ حَصِيرًا أَوْ مَا أَشْبَهَهُ وَعَلَى  
السَّانِي يَكُونُ مَا اعْجَبَكَ تَفْسِيرُ الصَّنَاعَةِ لَا الْمَصْنُوعَ مِنْ حِرْكَاتِهِ الْمُخْصُوصَةِ  
تِلْكَ الصَّنَاعَةُ لِأَنَّ الْقَدْرَ فِي الْأَوَّلِ اعْجَبْنِي الْمَصْنُوعَ وَفِي الْثَانِي اعْجَبْنِي  
الصَّنَاعَةَ وَهَذَا إِنَّمَا يَحْتَمِلُ فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدَّةِ بِالْمَجْدُوفِ مَفْعُولًا  
كَقَوْلِكَ اعْجَبْنِي مَا سَأَلَ بَعْدَ تَقْدِيمِ ذِكْرِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَائِرًا إِيَّاكَ  
الضَّمِيرُ لِمَا فِي كَوْنِ مَوْصُولٍ لَا وَمِمَّا كُنْ تَقْدِيرُهُ لِمَا تَقْدِمُ فَيَكُونُ مَصْدَرًا أَوْ غَيْرَ  
الْمُتَعَدَّةِ إِذَا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ فَكَوْنُ التَّقْدِيرِ فِي الْأَوَّلِ  
اعْجَبْنِي الشَّائِرَ وَفِي الْثَانِي اعْجَبْنِي السَّنَةَ فَمَا ذَكَرْتُ سَعِينَ لِأَحَدِهِمَا  
كَقَوْلِكَ اعْجَبْنِي مَا قُمْتُ وَمَا قَعَدْتُ فَهَذَا سَعِينَ لِلْمَصْدَرِ إِذَا لَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ ضَمِيرٍ  
رَاجِعٍ إِلَى الْأَوَّلِ لِيَكُونَ مَوْصُولًا وَلِذَلِكَ تَعَنَّى قَوْلُهُ وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا  
لِأَنْ يَكُونَ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّ الْفِعْلَ ذَكَرْتُ مَفْعُولًا رَاجِعًا إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ  
الْفَاعِلَ إِلَى غَيْرِهَا وَلَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُ صَمْرًا خَلَا مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَمَا  
مِنْ حَالٍ لَهَا عَلَى الْمَوْصُولِ وَذَلِكَ تَأْوِيلُ جَعَلْتُ مَا لَمْ تَعْلَمْ فَكَوْنُ إِذَا الضَّمِيرِ  
رَاجِعًا لَهَا فَسَعِينَ لِلْمَوْصُولِ وَكَذَلِكَ يَسْتُرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ السَّالِي بِهِ الْبَيْتِ  
مُسَعِينَ لِلْمَصْدَرِ لِيَكُونَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ وَفَاعِلُهُ نَظَرٌ فَيَعْدُرُ بَعْدَ تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ

يَعُودُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَرْفَعُ الْفِعْلَ بَعْدَ أَنْ تَشَبَّهَ بِمَا وَهَذَا شَأْنٌ  
وَعَلَيْهِ مَا رَوَيْتُ شَأْنًا فِي قَوْلِهِ إِنْ نَبِمَ الرِّضَاعَةَ وَكَذَلِكَ مَا الشَّدَّةُ مِنْ قَوْلِهِ  
إِنْ يَرَأَى أَنْ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ قَائِمًا بِشَيْبَةٍ مَا بَانَ فِي الْعَمَلِ فَأَعَدَّ وَعَلَيْهِ  
حَمَلُ مَا رَوَيْتُ كَمَا نَلَوْتُمْ أَوْ لِي عَلَيْكُمْ فَمَا كُونُوا أَحَدًا وَمَا نُوْبُهُ وَالْوَجْهَ  
إِبْثَانَهُ حُرُوفِ التَّخْفِيفِ وَهِيَ لَوْلَا وَلَوْ مَا وَهَلَا وَأَمَّا وَالْآفَالُ  
الْمُتَّخِذُ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَعْنَاهَا إِلَّا مَرَادًا أَوْ مَعْبَدًا هَا الْمَضَارِعُ وَالْوَسْخُ  
إِذَا أَوْ مَعْبَدًا هَا الْمَاضِي فَإِذَا قُلْتُ هَلَا يَضْرِبُ زَيْدًا وَهَلَا تَسْلُمُ قَامَتِ  
خَاصٌّ عَلَى مَا أَوْ مَعْبَدًا هَا طَالِبُ لَهُ وَإِذَا قُلْتُ هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا قَامَتِ مُوَسَّخٌ  
لَهُ عَلَى رُكْنٍ ذَلِكَ وَلَمَّا كَانَ مَعْنَاهَا فِي وَحْشٍ هَذَا ذَلِكَ أَفْقَرْتُ إِلَى مَوْجِ  
الْفِعْلِ بَعْدَ هَا الْحُرُوفِ الشَّرْطِ لِأَنَّ التَّخْفِيفَ وَالْوَسْخَ إِنَّمَا يَكُونَانِ  
بِالْفِعْلِ كَمَا أَنَّ الشَّرْطَ كَذَلِكَ فَإِنْ وَجَعَ بَعْدَ هَا إِشْمٌ مَرْفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ  
كَأَنَّ بَاضًا زَيْدًا أَوْ نَاصِبٌ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَضْرِبُ قَوْمًا هَلَا زَيْدًا أَيْ هَلَا  
يَضْرِبُ زَيْدًا أَوْ يَقُولُ هَلَا زَيْدًا يَضْرِبُهُ فَلَنْ يَمُوتَ النَّصْبُ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي  
يَقْدَرُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ حَيْثُ الدَّالُّ عَلَيْهِ فَكَوْنُ هَذَا الْقَدْرِ هَلَا  
لَمَّا قَامَ قَوْلُهُ هَلَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ يَفْعَلُ فَعْلًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ  
فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعْدُرَ فَعْلٌ مُتَعَدٍّ وَفَعْلٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ فَلِذَلِكَ جَازَا الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ  
فَالنَّصْبُ عَلَى تَقْدِيرِ هَلَا فَعَلْتُ وَالرَّفْعُ عَلَى مَعْنَى هَلَا يَكُونُ أَوْ هَلَا  
كَانَ وَوَجِبَ النَّصْبُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي هُوَ بَعْدُ وَلِغَيْرِ الْبَيْتِ الْقَرِينِ  
الْمُصَحَّحِ لِحَدَثِ تَعْدُونُ فَوَجِبَ أَنْ يَعْدُرَ تَعْدُونُ فَكَوْنُ الْقَدْرِ هَلَا تَعْدُونُ



فَوَحَّيْتُ النَّصَبَ لِدَلِّ مَوْلَاهُ وَلِلْوَلَا وَلَوْ مَا مَعْنَى آخِرُهُ وَمَا مَعْنَى الشَّيْءِ لِيُجُودَ  
غَيْرُهُ أَيْ مَشَعُ حَوَائِهَا لَوْ جُودَ مُشَدَّهَا فَلِذَلِكَ تُعْتَرَضُ خَبَرُهَا عَلَى مَا  
نَقَدَمَ فِي الْمُبْتَدَأِ الْكَوْلُ مَا زَيْدٌ كَانَ كَذَا وَلَوْ مَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا وَلَيْسَتْ هَذِهِ الَّتِي  
لِلتَّحْصِينِ لِاخْتِلَافِ مَعْنَى الْمَاسِ الْآخِرِ إِنْ يَكُ مَعْنَاهَا تَحْصِينُ عَلَى الْفِعْلِ  
الَّذِي وَقَعَ تَعَدُّهَا وَلِذَلِكَ التَّمُّ الْفِعْلُ فِيهَا وَهَذِهِ مَعْنَاهَا انْزِطَاطُ الْجُمْلَتَيْنِ عَلَى  
مَعْنَى إِنْ الثَّانِيَةِ امْتِشَاعُ مَضْمُونِهَا لِحُصُولِ مَضْمُونِ الْآوَلَى حَرْفُ الْقَرِيبِ  
قَدْ سُمِّيَ تَقَرُّبًا وَيُسَمَّى حَرْفَ تَوْكِيدٍ وَيُسَمَّى حَرْفَ يَحْقُقُ كَذَا لِكَانَ بَاغْتِبَارِ  
مَعْنَاهُ وَهُوَ تَعَدُّ ذَلِكَ فَمَا مَعْنَى الْقَرِيبِ فِيهِ هُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ قَدْ قَامَ  
زَيْدٌ كَانَ ذَا الْأَعْلَى إِنْ قَامَ بِهِ تَقَرُّبٌ مِنْ إِحَارِكِ خِلَافِ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ  
فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ هَذِهِ الدَّلَالَةُ فَلَيْسَتْ أَهْمُ اسْتِفَادَةٍ مِنْ قَدْ وَمِنْ تَمَّ اسْتَرْطُتْ  
فِي الْمَاضِي إِذَا وَقَعَ حَالًا لَفْظًا أَوْ تَعَدُّ رَاكِبًا كَقَوْلِكَ جَاءَ زَيْدٌ وَضَرَبَ غُلَامَهُ  
مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ زَيْدٌ لَمْ يَجْرُ لَازِمُ الْمَاضِي لِأَيْتِلَاجِ أَنْ يَكُونَ خَالًا لِلضَّادِ هَاهُنَا  
الْمَعْنَى قَدْ نَقَدَمَ ذَلِكَ وَلِذَلِكَ قَالَ فِي تَبَانِهِ تَقَرُّبُ الْمَاضِي مِنْ الْحَالِ  
وَقَرَّرَهُ بِقَوْلِهِمْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَأَمَّا لَوْهَا لَنَا كَدُ فَلَا ذِكْرَ سُيُوبِهِ مِنْ أَنْ  
جَوَابُ قَوْلِكَ هَلْ فَعَلَ وَمَا يَفْعَلُ وَفِيهَا مَعْنَى التَّوَكُّيدِ وَإِذَا كَانَ جَوَابُ  
الْمَوْكِدِ كَانَ تَوْكِيدًا أَوْ أَمَّا كَوْنُهَا مَعْنَى الْوُجُوعِ فَلَا ذِكْرَ الْخَلِيلِ مِنْ قَوْلِهِ  
هَذَا الْكَلَامُ لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ الْخَبَرَ وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُمَا خَبَرُ بَيْدٍ لَكَ مِنْ سَهْلٍ  
الْآخِرُ فِي ظَنِّكَ أَوْ فِي عِلْمِكَ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ وَلِذَلِكَ  
قَالَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْوُجُوعِ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي

فَمَا إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَضَارِعِ هُوَ لِلتَّقْلِيلِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ كَقَوْلِهِمْ إِنْ الذُّؤَبَ قَدْ  
نَصَدُّوا وَالْفَاظُ التَّقْلِيلُ قَدْ اسْتَعْمِلَتْ لِلتَّحْقِيقِ كَقَوْلِهِ بَعَالِي رُبَّمَا يُوَدُّ  
الذِّبْنَ وَقَوْلُهُ قَدْ عَلِمَ اللَّهُ وَقَدْ جَعَلَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى مَا فِي التَّقْلِيلِ تَبَاوُلٌ قَدْ  
نَقَدَمَ ذِكْرَهُ مِنْ رَبِّ وَجُورُ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ فِي الْقِسْمِ لَكِنَّهُ  
اسْتَعْمَلَهُمْ لَهَا مَعَ كَوْنِ الْجُمْلَةِ مُعْتَرِضَةً فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الْقِسْمِيَّةَ قَدْ تُعْتَرِضُ  
بَيْنَ الْحَرْفِ كَقَوْلِكَ قَامَ وَاللَّهُ زَيْدٌ فَإِذَا اعْتَرِضَتْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَوَاتٌ  
لِعَطْفٍ وَلَكِنْ يَكُنْ مَا اعْتَرِضَتْ فِيهِ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْجَوَابُ فَيَعْدُ رَحَدًا  
أَوْ سَمْعًا فِيهِ وَجُورُ جَدْفِ الْفِعْلِ تَعَدُّهَا أَجْرًا لَهَا بِجَرِّ مَا هُوَ جَوَابُهَا  
وَهِيَ لَمَّا فُلِجَ جُورُ وَاجْدَفِ الْفِعْلِ فِي لَمَّا لَمَّا نَقَدَمَ جَمَلُومًا هُوَ جَوَابُهَا  
عَلَمَهَا فِي حَوَازِ الْجَدْفِ أَيْضًا وَسَرَطُهُ حُصُولُ قَرِينَةٍ دَالَةٍ عَلَيْهِ وَإِلَّا  
فَلَا جُورُ رَحَدَةً حُرُوفٌ — الْأَسْتِقْبَالُ هِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَحْلُصُ  
الْمَضَارِعُ لِلْأَسْتِقْبَالِ الَّتِي هِيَ وَاحِدٌ مَذْلُولُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ شَائِعًا وَهُوَ مَا  
ذَكَرَهُ وَحَرْفُ الشَّرْطِ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا  
هُنَا الْقَدَمُ ذِكْرُهُ لِهَذَا الْمَعْنَى وَلَعَنِيهِ وَلِذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي ذَلِكَ الْفَصْلِ  
إِنْ جَعَلَهُ لِلْأَسْتِقْبَالِ وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا وَقَوْلُ الْخَلِيلِ إِنْ شِيعَ فَعَلَ  
جَوَابُ لَنْ يَفْعَلَ كَمَا إِنْ لَفَعَلَتْ جَوَابُ لَا يَفْعَلُ رُبَّمَا شِيعَ فَعَلَ لِأَجَابِ  
هِيَ الْقِسْمُ فِي الْأَثَابِ كَمَا إِنْ لَنْ لَا حَبَابَ بِهَا الْقِسْمُ فِي النَّفْيِ وَعَكْسُهَا  
لَفَعَلَتْ وَلَا يَفْعَلُ وَفِي مَبْنُوتٍ دَلَالَةٌ عَلَى زِيَادَةِ سَعْيِ كَأَنَّهُمْ لَمَّا زَادُوا عَلَى السَّنَنِ  
غَرَّهَا جَعَلُوهَا افْتِخَ مِنْهَا وَقَالُوا سَوْفَ تَفُوضُوهَا فَعَلُوا مَوَاقِفًا سَوْفَ فِي



اللفظ والمعنى وان كان حرفا فالواو امين امن وان كان اسما من اسماء الافعال  
قوله وان يدخل على المضارع والماضي فيكونان معهما تاويل المصدر زوجه  
تقدم ذلك الا انها اذا دخلت على الماضي لم تكن للاستقبال بل يكون  
للماضي على معناه في الماضي ولو قلت معنى ان وام عند المجرى بخلاف  
ان التي للشرط فانها تعرب الماضي الى معنى المستقبل فتوله ومن ثم  
لم يكن بد منها في خبر عسى وقد تقدم ذكر ذلك قوله ولما اخرج  
في قوله عسى طي من طي ج بالسين توفيرا لما يقتضيه عسى من معنى  
الاستقبال الا ان وضع السين موضع ان شاذ وسببه اما لان ان  
الكثري الاستعمال لخصوها للثبوت واما لانه مقدر بالمصدر لان معنى  
عسى زيدا ان يخرج قارب زيدا الخروج والسين ليست بمصدرية فخصت  
ان لذلك حرجا فالاستفهام وهي الهمزة وهل قال بلحلا  
على الجملين الفعلية والاسمية فصير معناهما السؤال عن مضمونها بعد  
ان كان خبرا كقولك اريد قام واقام زيدا وهل زيدا قام وهل وام زيدا  
الا ان الهمزة اعم تصرفا لافها الاصل وهي محمولة عليها كما يقوله سينويه  
واما لانهما اخبرتها في اللفظ وتصرفوا فيها السهولة اللفظية اما  
من احتيا من خصائصها انها تقع مع ام المضارع ولا تقع مع هل على ما  
تقدم واما المقطعة فتقع فيها جميعا فاذا قلت اريد عندك ام عمرو  
فقد الموضع لا تقع فيه هل ما لم يقصد الى المقطعة ومنها انها تقع  
الاسم مضمونا بعد هما فتقدربا نصب او مرفوعا سقديرا رفع بعشره ما

بعده كقولك اريد اضربت واريد قام ولا يقول هل زيدا اضربت ولا هل زيدا  
قام الا على ضعف وهو قوله في فعل تقدم والمرفوع في قوله هل زيدا  
خرج فاعل فعل مضمر بعشره الظاهر لم يقصد به الا بوجه الوجه الضعيف  
لا على ان ذلك شايغ في السعة وهذا مما يعوي قول سينويه في ان  
اصلا ان يكون معنى قد فاقصب وقوع الفعل كما لا يقال قد زيدا  
ضربت لا يقال هل زيدا اضربت ومنها انها مستعمل لا تكثر اثبات مانع بعدها  
كقولك اضرب زيدا وهو اخوك وايقولون على الله ما لا تعلمون ولا يقع هل  
هذا الموضع وليس مثل قوله تعالى هل حرا الاحسان الا الاحسان من ذلك  
لان ذلك انكار لما لا يثبت ما وقع بعدها وهذا نفى له من اصله ومنها  
انها تقع مثل الواو والفاء ثم على ما مثل ولا يقع هل واذا امتع هل زيدا  
ضربت فامشاع هذا الجذر على ما تقدم قاله وعند سينويه ان  
هل بمعنى قد الى اخره فاصل قولك هل خرج زيدا اهل حرج زيدا الا انهم  
الترمو اجدف الالف للكره وقوعها في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى  
قد في قوله تعالى هل اني على الانسان ودخول الهمزة عليها في مثل قوله  
اهل راونا شاذ قاله ويجذف الهمزة اذا دل الدليل عليها جذف  
الهمزة شاذ واما يقع للضرورة وسره ان الحروف التي تدل على الاشياء  
لها صدر الكلام فلو جاز جدها لجاز اخبرها ولم يجز باخبرها فلم يجز جدها  
والاستفهام له صدر الكلام وقد تقدم حرجا والشرط وهما ان  
ولو الى اخره وهو كل حرف دخل على جملتين فعمل الاولى







وقد يكون معلوما من نفس سباق الكلام الذي تضمنته لو مثال الأول  
فتوله نعم العبد صبيته لانه قد علم ان العيصان عن مثله مستف فاذ  
قال لو لم يخف الله لم يعصه علم هذه القرينة انه لم يرد نفى ما وقع جوابا  
والثاني كقوله تعالى ولو ان ما في الارض والآية الا ترى ان ذكر اشجار الارض  
وعداد البحار على انها افلام ومباد مما نفهم منه ان المراد نفى النقاد لا حصوله  
فعلم من سباق الآية نفى النقاد ونفى الربط بين شرطها وجوابها على تقدير  
الثبوت وكذلك اذا قلت لم حال فاشت عليه ولو لم يحى لست تخشى عليك  
مثل ذلك يعلم انه لم يقصد الى نفى الثاني وانما قصد الى الربط بين الأول  
والثاني على سبيل الاثبات بعدد او قد يقال ان الانفا في الجميع بقدر  
وتكون قولك لمن اشت عليه لما حال ولو لم يحى لاشت عليك مثل ذلك  
يعلم انه لم يقصد الى نفى الثاني وانما قصد الى الربط بين الأول والثاني على  
سبيل الاثبات بعدد او قد يقال ان الاسماء في الجميع بقدر ويكون  
قولك لمن اشت عليه لما حال ولم يحى لاشت عليك ان الشا المرتبط  
بنفى المحي مستف والآثار الذي حصل له ليس هو الشا المرتبط بنفى المحي  
ولكن لما كانا جميعا شائوهم انه ساعد بقدر اسمايه وهذا وان استقام  
فيما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات فانه يعترف بما وقع الجواب فيه  
بلفظ النفي وسببه انه هاهنا الاكرامان خاصان فامكن ان يقدّر بما  
اشت عند ما سقى فاما في النفي فنسفي كل ما سئل له عموم النفي فاذا قدر  
نفي النفي لزمه الاثبات فيسافر المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي

مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو فوجت ان تفسد في النفي بما تقدم  
من القرينة وسببه ان لا له لو على اسفاء جوابها دلاله ظهور وما ذكرناه  
من العرائش مفيدة للعلم لذلك خرج ما عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الامثلة  
قال ولا يحلوا الفعلان باب ان من ان يكونا مضارعين الى  
اخره قال السارح اذا كان مضارعا عن فليس فيها الا الجزم هذا واضح  
وكذلك في الأول فاما اذا كان الثاني مضارعا فجاء فيه الجزم والرفع اما الجزم  
فواضح وهو الكين واما الرفع فلانه لما بطل عمل ان لفظا في الشرط الذي  
هو اقرب اليها جعلت عن عامله في الجواب الذي هو ابعد عنها وبشبه ذلك  
قولهم والله ان اكرمتمني اكرمك وامتع والله ان تكلمني لا كلمك وكذلك  
ان زيدا صرته صرته وضعف ان زيدا اضربه اضربه لانه لما العي الشرط  
باعتبار الجواب لفظا انه ان يعمل لفظا في الشرط مع الفاعل اللفظي  
الجواب محي مما لا يظهر فيه اعراب فوضع موضع المضارع ليكون مكانه  
ملغى باعتبارهما جميعا ولما حذف فعل الشرط محي قولك ان زيدا اضربه صرته  
كه ان يوتي المفسر مجزوما مع الفعل بنية وبين الأول لصنف عن العمل  
مع الفعل محض بالماضي ليكون كانه ملغى من حيث اللفظ لوصول الفعل  
بينه وبين عامله وقد زعم المبرد ان رفعه وان كان الشرط ماضيا لرفعها اذا  
كان الشرط ماضيا مضارعا على وجه الشدود على تقدير حذف الفاعل  
ما هو اصل في مذهبه كما بقوله هو وعنده في مثل من يعمل الحسنات الله  
يشكرها واما وقوع المضارع شرطا واجزا ماضيا فقليل ويجب في الأول



الحزم كقولك ان يكرمني اكرمك وانما قل استعماله لان الجزاء في المعنى بعد الشرط  
فاذا جاء الشرط الذي هو اسبق في المعنى بصيغته المستقلة فالجزاء بذلك اجدر  
والعامل في فعل الشرط هو المحقق هو حرف الشرط او ما تضمن حرف الشرط  
لانه هو الذي اقتضاها جميعا وجب ان يكون العمل فيها له فالذي وجب  
عمله في الاول موجب عمله في الثاني ومن قال ان العامل حرف الشرط  
والفعل جمعا فليست بالمستقيم لما ذكرناه ولانه لم يثبت كون الفعل عاملا  
في فعل لا مستقيلا ولا مستتركا وما ذكرناه عمل حرف في فعل وذلك ثابت  
مانفاق وهذا القول بعد من قول من زعم ان الفعل والفاعل هما العاملان  
في المفعول لان ذلك ثم يؤولهم ان المفعوليه انما كانت مقصده بالفعل والفاعل  
جميعا فتوهم ان الفاعل مع الفعل هما اللذان تقوم بهما المفعولية وليس  
كذلك ما هنا فان الشرط مقصودا جميعا اقتضا واحدا فليست عمله في  
احدهما باولى من الآخر وليس جعل الشرط عاملا في المشرط باولى من العكس  
فان زعم ان التقديم ارا في ذلك فهو فاسد لانه انما تقدم لكونه سرتا  
لا لا يرتبط بالعمل ولذلك لم يحرك خبره ما لم يكن فيه مانع ولذلك وجب تقديره  
مولاك من ضرت وان كان العامل صرت لا معرض في وجوب  
العامل المفعول وبما خبر العامل صرت ان تقدم الشرط على الجزاء لا يقتضي عملا  
فيه وانه ليس بتقدير عمله فيه باولى من عمل الجزاء فيه وانما اسما للشرط اذا وقع  
مستداه على الشرط المتقدم كقولك من يكرمني اكرمه واشباهه فقد قيل  
الخبر الجملة التي هي شرط وقد قيل ان الخبر الجملة التي هي جزاء وقال قوم

مبتدا لا خبر له والصحيح ان الخبر الذي هو شرط وبيانه من اوجه منها انه دخله  
الفاو دخول الفا في الخبر ممسوع كقولك من يكرمني فاني اكرمه فان قلت  
دخول الفا هنا على الخبر لدخولها على الخبر في قولك الذي يكرمني  
فاني اكرمه واذا صار دخولها على خبر المشبه بالشرط فدخولها على الشرط اجدر  
فلست انما دخلت في هذه المسئلة تشبيها له بما ليس محذورا الا لان مستعانا  
ولو ذهبت بدخل الفا على الشرط على التشبيه بدخولها في الذي لا ياتي  
الى الدور مثبت انما دخلت في الجزاء لانه ليس بخبر وان دخولها في  
خبر الذي شبهها بما ليس بخبر الاخر انه يؤدي الى جعل الجملتين واحده  
مما يشبه قولك زيد قام ابوه وجن يقطع بانهما جملتان ربط بينهما الشرط  
مع تعاقبهما على الجملتين والآخر انه قد ثبت انهم يقولون ما انشأه لا انشأ زيدا  
ولو كان الجزاء هو الخبر لوجب فيه الضمير فلما وجب في الاول دون الثاني  
دل على انه هو الخبر والآخر هو انه اسم باسم حمله بمعنى ليست صله  
له بوجوب ان يكون ما بعده الخبر قياسا على من يكرمني فان الانفاق  
على انه ثم مبتدا ما بعده خبره وشبهه من قال ان الجزاء هو الخبر ما يلحقه من  
معنى ان المتكلم بذلك قاصدا الى الاخبار بانه يكرمه من يكرمه والفعل في  
المعنى خبر عن المفعول بدليل صحبه قولك اضرب زيدا فتجعله لاحل ذلك  
هو الخبر وهو فاسد لما تقدم ولانه اذا لمح ذلك في الجزاء مثله في الشرط  
جاءل لانه مستند الاقدام الاول الى المضمرة العائدة الى الملم وحمل الفعل  
المستند الى ضمير المبتدا خبرا عن المبتدا الاول من جعل الواقع على المضمرة



لا زَالَ هُوَ الْحَزَنُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّهُ مُبْتَدَأُ الْخَبَرِ لَهُ فَخَارِجٌ عَنْ  
الْمَعْنَى وَقِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ وَهَذَا الْمَارِئِيُّ قَوْلُهُمْ أَقَابِمُ الرَّيْدَانِ سَمِيَّ مُبْتَدَأُ الْخَبَرِ  
لَهُ طَرْنُ أَنْ ذَلِكَ يَمَكِّنُ اطْرَادَهُ وَلَيْسَ مَسْتَعِيمٌ وَأَيُّمَا صَحَّ أَقَابِمُ الرَّيْدَانِ لِأَنَّ  
اسْمَ الْفَاعِلِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَكَأَنَّهُ قَالَ أَهْوَمُ الرَّيْدَانِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ  
مَنْ نَكَّرَ مَنِيَّ فَإِنَّكَ جَاءَ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ فَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا لَهُ وَمُبْتَدَأُ هُوَ خَبَرُهُ  
قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ امْرَأً أَوْ نَهْيًا إِلَى آخِرِهِ وَالشَّارِحُ فَالْجَزَاءُ  
يَحِبُّ بِجِهَتَيْهِ فِي مَوْضِعٍ وَمَتَّعَ فِي مَوْضِعٍ وَبَجُورِ فِي مَوْضِعٍ فَلَا يَدَّ مِنَ الْغَرَضِ  
لِيَأْزِلَ ذَلِكَ لِعَرَفِ الْوَاجِبِ وَالْمَتَّعِ وَالْجَارِ فَمَا الْمَوْضِعُ الَّذِي مَتَّعَ دُخُولُ  
الْفَائِقَةِ فَإِنْ يَكُونُ مَاضِيًا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى مُضَرًّا فَاقْصِدْ بِهِ الْأَسْتِقْبَالَ بِحَرْفِ  
الشَّرْطِ كَقَوْلِكَ إِنْ أَرْمَيْتَنِي أَرْمَيْتَكَ وَإِنْ أَسَلْتَ لَمْ يَدْخُلِ النَّازِلُ فَإِنْ هَدَيْتَ  
حَرًّا أَنْ أَحَدَهُمَا مَاضٍ لَفْظًا وَالْآخَرُ مَاضٍ مَعْنَى وَلَكِنْ قَصِدَ بِهِمَا الْأَسْتِقْبَالَ  
بِقَرِينَةٍ إِنْ لَا يَتَأَنَّ قَلْبُ مَعْنَى الْمَاضِي مُسْتَقْبَلًا سِوَاكَ أَنْ يُلْغَطِ الْمَضَى أَوْ  
بِمَعْنَى الْمَضَى قَسَلُ دُخُولِهَا وَقَوْلُنَا مُضَرًّا اجْتِرَازًا مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ  
كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ يَكْرِهُوا أَسْئًا وَمِثْلُ قَوْلِهِمْ إِنْ أَرْمَيْتَنِي فَلَيْسَ رَيْدٌ بِمَكْرَمَةٍ  
فَإِنَّهُ مَاضٍ يَوْهَمُ أَنَّهُ قَصِدَ بِهِ الْأَسْتِقْبَالَ بِقَرِينَةٍ أَنْ يَحِبُّ قَبْرَهُ سَوْرُ  
الْفَاوَاتِ الْحَايِزِ وَكُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَ فِيهِ الْحَرْفُ امْضَارًا مُبْتَدَأً أَوْ مُنْفِثًا  
بِلَاكَ قَوْلِكَ إِنْ أَرْمَيْتَنِي أَرْمَيْتَكَ وَإِنْ أَرْمَيْتَنِي فَارْمَيْتَكَ وَإِنْ أَرْمَيْتَنِي لَا  
أَكْرَمُكَ وَإِنْ أَرْمَيْتَنِي فَلَا أَكْرَمُكَ إِلَّا أَنْ حَذَفَ الْفَاوَاتُ وَهُوَ فِي الْمِثْلِ أَوَّلُ  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى أَنْ تَضِلَّ أَحَدُهُمَا مَدْرُكًا أَحَدُهُمَا عَلَى قَرَاهِ حَمْرَةٍ وَهُوَ لَيْلٌ وَأَمَّا فِي

الْقِيَّ حَذَفَ الْفَاوَاتُ وَالْجَزْمُ وَهُوَ الْكَيْفُ وَجَاءَ أَيْضًا أَشْبَاهُهَا وَالرَّفْعُ كَبِيرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ  
يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مَوْمِنٌ وَلَا يَخَافُ فِي قِرَاقَةِ حَبِيرٍ أَسْ كَبِيرٍ وَامْتِ الْوَلَجُ  
دُخُولُهَا فَمَا عَدَا مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَمْنَعِ وَالْحَايِزِ كَقَوْلِكَ إِنْ أَرْمَيْتَنِي فَلَا أَرْمَيْتَنِي أَوْ  
فَقَدْ أَرْمَيْتَكَ أَمْسِرْ أَوْ فَرِيدٌ مُطْلَقٌ أَوْ فَعَسَى أَنْ يَكْرَهُ عَمْرًا أَوْ فَلَيْسَ رَيْدٌ مُطْلَقًا أَوْ  
فَمَا زِلْتُ مُطْلَقًا أَوْ فَلَنْ يَهْوَمَ رَيْدٌ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ وَسَبَبٌ وَجُوبُ الْفَاوَاتِ  
مُصَدِّمٌ إِلَى الْإِنْدَانِ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ مَفْهُومٌ مِنْهُ الْجَوَابُ لَكُونِهِ فِي الظَّاهِرِ غَيْرُ  
صَالِحٍ لَهُ أَمَّا الْأَمْرُ ~~وَأَسْبَابُهَا~~ وَالنَّهْيُ وَأَشْبَاهُهَا مِنْ الْأَشْيَاءِ فَلَا يَلِ الْخَرِاقَةِ  
جَبَرِيَّةٌ مُعَلِّقَةٌ عَلَى الشَّرْطِ فَإِذَا وَقَعَتْ أَشْيَاءُ كَانَتْ فِي الظَّاهِرِ غَيْرُ  
صَالِحَةٍ فَحَيٌّ بِالْفَاوَاتِ لَازِمًا بِهَا مَأْوَلَةٌ بِهَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ حَرًّا فَكَانَ الْمَعْنَى  
قَوْلِكَ إِنْ يَكْرَهُ مَنِيَّ فَارْمَيْ عَمْرًا إِنْ يَكْرَهُ مَنِيَّ فَهُوَ سَبَبٌ لِحَبْرِ طَلَبِ الْأَمْرِ عَمْرًا وَمِنْكَ  
وَكَانَتْ مُؤَدَّةً بِالْقَصْدِ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ وَأَمَّا فِي الْآخِرِ فَمِثْلُ إِنْ أَرْمَيْتَنِي  
فَرِيدٌ مُطْلَقٌ فَإِنَّ الْحَرْفَ أَصْلَهُ الْفِعْلُ فَحَيٌّ بِالْفَاوَاتِ إِذَا نَاقَلْنَا مَأْوَلًا بِهَا الْجَزَاءُ  
أَشْمَلُ مِنْ مُسْتَوْ الْحَبْرِ أَوْ لِحَقِيقَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبَلًا كَقَوْلِكَ لَا يَكُنْ إِنْ  
أَرْمَيْتَنِي فَإِنَّهُ يَوْسَبُ تَحْقِيقُ ذَلِكَ وَأَمَّا فِي الْمَاضِي الْمَحْقُوقِ كَقَوْلِكَ  
إِنْ يَكْرَهُ مَنِيَّ فَقَدْ أَرْمَيْتَكَ أَمْسِرْ فَإِنَّ الْجَزَاءُ فِي الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ فِي الْأَسْتِقْبَالَ  
مَحْيٍ بِالْفَاوَاتِ إِذَا نَاقَلْنَا مَأْوَلًا بِهَا صَحَّ ذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِكَ إِنْ يَكْرَهُ مَنِيَّ فَسَبَبُهُ  
الَّذِي لَكَ أَمْسِرْ عَلَى مَعْنَى حَقِّ ذَلِكَ وَأَمَّا وَجُوبُهَا مَعَ حَرْفِ السَّيِّئِ  
كَقَوْلِكَ إِنْ يَكْرَهُ مَنِيَّ فَسَبَبُهُ عَمْرًا وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنْ حَفَّتُمْ عَلَيْهِ فَسَوْفَ  
لَعْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَمَعَ مَا سَبَّيْهِ كَقَوْلِكَ إِنْ يَكْرَهُ مَنِيَّ فَلَنْ يَقُومَ عَمْرًا



وَمَعَ مَا لَهَوْلِكَ أَنْ تَقُمَ رَدَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرُمَ عَمَّا وَجُوهًا مَعَ حَرْفِ الثَّقِينِ  
وَمَا سَفِيهِ وَلَا نَهْ مُعْتَدِلًا لِلْإِسْتِقْبَالِ وَحَرْفِ الشَّرْطِ الْمُسَلِّطِ عَلَيْهِ مُعْتَدِلًا  
لِلْإِسْتِقْبَالِ فَلَهُمُ الْإِجْمَاعُ بَيْنَ حَرْفِي إِسْتِقْبَالٍ كَمَا لَرَهْوَانِي قَوْلِكَ  
أَنْ تَقُومَ تَقُمُ تَقُمُ وَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ فَكَيْدُكَ هَاهُنَا فَاتُوا بِالْفَاءِ الْفَاعِلِ  
لَا عَزَّ أَفَادَهُ الْإِسْتِقْبَالُ فِيهَا تَعْدَاهَا لِصَحِّ الْإِنْيَانِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ  
فَوَجِبَ لَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ أَنْ تَكْرُمَ فَيَسُوفُ الْكِرْمُكَ وَفُلُو الْكِرْمُكَ فَمَا  
وَجُوهًا مَعَ مَا لَهَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهَا لِلْحَالِ فَيَا فِي حَرْفِ الْإِسْتِقْبَالِ  
وَإِذَا لَرَهْوَانِي الْجَمْعُ مِنْ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَالْجَمْعُ مِنْ حَرْفَيْنِ مَحْذُورٌ بَعْدَ  
وَأَمَّا وَجُوهًا مَعَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمَصْرُفَةِ فَلَا مَوْرٍ أَحَدُهَا أَنِهَا اشْتَبَهَتْ  
الْحُرُوفَ وَلِذَلِكَ تَصْرُفُ فَاجْتَرَتْ مَجْرَاهَا فِي وَجُوبِ الْفَاءِ وَالثَّانِي  
أَنْ الْمَاضِي عَوْضٌ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ هَذَا الْمُسْتَقْبَلُ لَهَا  
فَلَمْ يَصَحَّ وَقُوعُ الْمَاضِي فِي مَوْضِعِ الْجَزْأِ وَالْآخِرَانِ وَضَعْنَاهَا عَلَى أَنْ لَا يَقْبَلَ  
دَلَالَةُ الرَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ وَأَنْ هَذِهِ لِلْإِسْتِقْبَالِ فِيمَا يَقَعُ جَوَابًا لَهَا فَلَهُمَا  
الْإِجْمَاعُ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ وَالْآخِرَانِ لَا تَعْدُو أَنْ يَكُونَ اشْتِبَاهُهُ  
كَعَسَى أَوْ مَا لَنَّهُ كَلِيشَ وَكِلَاهُمَا مُتَاقِفٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْأَشْيَاءِ وَمَا  
تَقَدَّمَ فِي مَا إِذَا وَجِبَتْ فِي الْأَشْيَاءِ وَمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَجِبَتْ فِي عَسَى وَلِيشَ  
أَمَّا امْتِنَاعُ الْفَاعِلِ مَا ذَكَرْنَاهُ فَلِأَنَّهُ يُفْعَلُ صَالِحٌ لِأَنْ يَكُونَ خَبَرًا مِنْ  
فَعْرَتَاوِيلَ فَلَمْ يَصِحَّ فِيهِ فَاتَّخَذَهُ عَنْ مَقْصُودِهِ فَلَمْ يَحْذَفْ الْفَاءُ فِيهِ وَأَمَّا  
جَوَازُ الْأَمْرِ فِي الْمَضَارِعِ الْمُبْتَدَأِ وَالْمَفْعِيِّ بِالْفَاءِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَسْتَوْعُ

أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ حَرْفًا فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْفَاءِ وَيَسْتَوْعُ أَنْ يَقْدَرَ فِي الْمُبْتَدَأِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ  
مَحْذُوفٌ فَلْيَسْتَوْعُ دُخُولَ الْفَاءِ فِي الْمَفْعِيِّ يَسْتَوْعُ أَنْ يَقْدَرَ لِأَنَّهُ عَلَى  
مَعْنَاهَا فِي الْإِسْتِقْبَالِ فَتَدْخُلُ مِثْلَهَا جَيْدٌ فِي قَوْلِكَ أَنْ تَكْرُمَ فُلُو الْكِرْمُكَ  
فَإِنْ قُلْتَ فَهَذَا يَقْضِي وَجُوهًا وَأَنْ وَضَعْنَاهَا لِلْإِسْتِقْبَالِ قُلْتَ وَضَعْنَاهَا  
لِلْإِسْتِقْبَالِ مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفٌ اسْتِقْبَالٌ الْآخِرَى إِلَى صَحِّهِ قَوْلِكَ أَرِيدُ أَنْ لَا  
تَقُومَ وَلَوْ كُنَّا هَاهُنَا لِلْإِسْتِقْبَالِ لَمْ نَسْقُمْ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى صَحِّهِ  
تَحْرِيدَهُ عَنْ مَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ فَجَازَا الْأَمْرَانِ لَذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ فَلَمْ لَمْ  
عَمَّا الْأَمْرَانِ فَمَا يُقَالُ أَنْ تَكْرُمَ مَا الْكِرْمُكَ وَأَنْ تَكْرُمَ مَا الْكِرْمُكَ وَلَمْ يَكُنْ  
وَجُوبُ الْفَاءِ قُلْتَ الَّذِي مَنَعَ أَنْ يَقُولَ أَرِيدُ أَنْ مَا يَقُومُ فِي مَوْضِعِ  
الْأَقْوَمِ هُوَ الَّذِي مَنَعَ ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ مَا مَعْنَاهَا الْحَالُ فَلَمْ يَسْقُمْ أَنْ  
تَحْتَاطَّعَ مَا يَتَافَضُّهَا فَلَمْ يَقُلْ أَنْ مَا يَقُومُ لِأَنَّ الْإِسْتِقْبَالَ وَالْحَالُ بِإِفْضِهِ  
فَكَذَلِكَ لَمْ يَقُلْ أَنْ تَكْرُمَ مَا الْكِرْمُكَ لِأَنَّ السَّرْطَ وَالْجَزْأَ لِلْإِسْتِقْبَالِ  
وَالْحَالُ بِإِفْضِهِ فَلَمْ يَجْرُفْ فِيهَا حَازَ فِي لَا فَإِنْ قُلْتَ فَالْمَضَارِعُ فِي الْأَشْيَاءِ  
صَالِحٌ لِأَنَّ يَكُونُ تَقَرُّرُ الْحَوَائِثِ وَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يَمْنَعُ دُخُولَ الْفَاءِ فِيهِ  
دَلَالَتُهُ عَلَى ذَلِكَ كَانَ قِيَاسُهُ وَلِذَلِكَ كَانَ لَا كَرَّ عَلَى ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ  
لَمَّا كَانَ يَمْلِكُ يَقْدَرُ الْمُبْتَدَأُ بِمَحْذُوفٍ وَفَاصِحٌ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَى هَذَا النَّوَءِيلِ فَصَيَّرَ  
بِمِثَابِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ الْمُبْتَدَأَ فَإِنْ قُلْتَ فَلَمْ لَمْ يَقْدَرَ ذَلِكَ فِي الْمَاضِي  
وَجَيْدٌ بِجَوَازِ إِدْخَالِ الْفَاءِ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي الْمَاضِي لِأَنَّهُ إِذَا قَدَرَ  
ذَلِكَ صَارَ الْفِعْلُ فِي شَيْءٍ وَجَيْدٌ الْمُبْتَدَأُ أَقْبَلُ مِنْهُ مَعْنَاهُ وَهُوَ الْمَضِي وَيُجِلُّ



افاده الاستقبال فيه لا يقطع عن الشرط محتمل معنى الجزا لانه جليد  
يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة وذلك غير مستقيم فان  
قلد فقدجا الماضى مضربا به في قولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك  
اسر فكيف يكون نقدر بكونه ماضيا في المعنى مفسد قلت صح  
لان المضى معصود للبشر الاول الجزا على الناول المسفدم واما هاهنا فلم  
يقصد من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه  
ولا بالشرط فلذلك احل هاهنا ولم يحل ثم ثبت انه لا يلزمه من جوار  
دخول الفا في المضارع جوار دخولها في الماضى وامتناع دخولها في  
ان اكرمتنى لم اكرمتك كما امتاعها في الماضى ستوا وقد تجي الفاء مجذوفه  
في الشذوذ كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان ومثل ذلك  
مفق على ما قبله واما الخلاف في مثل قولك ان اكرمتنى اكرمتك فالمراد بقول  
على حذف الفا ايضا وسبويه يقول على المقدم كانه قال اكرمتك ان  
تكرم منى وهو قرئت قوله ونظام اذا مقام الفاعلى اذا كان الموضع  
للانذار والخبر لا في قوله كقولك ان اكرمتنى اكرمتك فاما في  
غيره لو قلت ان اكرمتنى اذا اكرم ردا لم تجز لانها التي للمفاجاه ولا تقع  
بعدها الا الجملة الخبرية لان وضعها لمفاجاه امر محكوم عليه بحكم وذلك  
انما يكون في الحمل الخبرية ولا يستقيم في الامر والهي ولا جميع الاسماء  
واما لم يكن في الجملة الفعلية والخبرية كراهة ان للبشر اذا التي للشرط لان  
وضع تيك على وقوع الفعل بعدها لا مضاهيا للشرط فخصوا هذه بال



ليحصل الفرق بينهما قال لا يستعمل ان الا في المعاني المحتملة المشكوك  
في كونها قال هذا راجع الى الوضع لهذا المعنى ولذلك استعموه  
في مثل ان اكرم البسرائك ولذلك لم يقدرا ان تعشا كان كذا الامر شال او  
مقدر للشاك كما قدرا لاشياء البائتة وهي في الحروف متشابهة متى في الاما  
خلاف اذا فاتها ظاهرة في البائت فقول اذا طلعت الشمس ابتلك ومضى  
اكرمتنى اكرمتك وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المشكوك فيه  
خلاف متى وان في البائت فقول اذا اكرمتنى اكرمتك ولا يقول  
متى مات ريد كان كذا ولكن متى دخلت الدار فانت طالوقا  
وتجى مع رادة ما في اخرها للتوكيد قال والاحسن حين ان يكون  
فعلا مستقلا مؤكدا بالون كقوله تعالى تعالى فاما ذهبن لك وامثاله كثير  
في القرآن وقد تقدم ذلك قال والشرط كالاستفهام وقد تقدم  
تعليله من ان كل ما يدل على الاشياء فله زينة التقديم ولم يستين  
عن ذلك الا بان زيدا اكرم وزيدا لا يكرم اما زيدا اكرم فاما ان يكون  
لكبرية في كلامهم جعلوا له في التقديم والماخبر سببا للبشر لغيره واما  
رواد عن الحرف الدال على الاشياء فان اعترضت بعولم زيدا لضرب  
عمر وهو فليل ثم المحقق فيه انه محمول على زيدا اضرب لانه مثله  
في المعنى واما زيدا لا تضرب محمول على الامر فاتها اخوان في الكثرة  
والطلب فلما جاء ما تقدم في الامر جازم مثله في الهي ولما كان الشرط  
كالاستفهام في الاشياء وجود المحرر الدال على ذلك وجب له



صَدَرَ الْكَلَامُ الَّذِي هُوَ فِيهِ فَلَمْ يَجْزِ عَمَّا أَنْ تَضْرِبَ اضْرِبَ وَلَا اشْبَاهَ ذَلِكَ فَأَمَّا  
إِذَا تَقَدَّمَ مِثْلُ فَوَلَّكَ اسْتَطَالُوا أَنْ دَخَلَتْ الدَّارُ فَمِمَّا اخْلُفَ فِيهِ مِنْهُمْ  
مَنْ قَالَ هُوَ الْجَزَاءُ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ هُوَ جَمْلُهُ مُسْتَقْلِلَةٌ دَلَّتْ عَلَى الْجَزَاءِ وَلَيْسَ  
هَذَا الْخِلَافُ بِالْمُسَوِّغِ زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ اضْرِبَ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّ الَّذِي تَقَدَّمَ  
هُوَ الْجَزَاءُ مُسَلِّمًا بِأَنَّ جَمْلَةَ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ الْأَسْأَلُ لَا تَقَدَّمَ شَيْءٌ فِي خِلَافِهَا  
وَمَا تَقَدَّمَ جَمْلُهُ أُخْرَى لِسِتِّ جُزْءٍ مِنْ جَمْلَةِ الشَّرْطِ فَلَمْ يَكُنْ مِثْلُ فَوَلَّكَ زَيْدًا  
أَنْ تَضْرِبَ اضْرِبَ وَالْوَجْهُ أَنَّ الْجَزَاءَ مُقَدَّمٌ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ جُدِّفَ لِلْعِلْمِ بِهِ  
وَيَتَمَسَّكُ مِنْ ذَهَبِ إِلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الْأَوَّلَ لَوْ كَانَ إِجَارًا مُطْلَقًا  
وَلَيْسَ مُتَعَلِّقًا عَلَى الشَّرْطِ لَوَجِبَ أَنْ يُطْلَقَ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارُ وَلَمْ يَكُنْ  
ذَلِكَ وَكَانَ مِثْلَ مَا لَوْ قَالَ أَنْ دَخَلَ الدَّارُ فَاتَّ طَالِقًا لِإِجْمَاعٍ وَجِبَ  
أَنْ يَقْصَى عَلَيْهِ بِالْجَوَابِ إِذَا لَمْ يَعْطَى لِلْجَوَابِ إِلَّا مَا عَلُو عَلَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَعْنَى  
قَوْلِي إِلَّا أَنْ لَا إِجْكَامَ اللَّفْظِيَّةِ تَعَارُضُهُ مِنْهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْجَوَابُ لَوْجِبَ  
دُخُولُ الْقَائِلِ مِنْ طَرَفِ الْأَوَّلِ وَسَانِ الْأَوَّلِيَّةِ هُوَانَهُ إِذَا مَا خَرَفَ لِإِجْمَاعٍ عَلَى  
وَجُوبِ الْقَائِلِ مَعَ تَقَدُّمِ مَا يَشْعُرُ بِالْجَزَاءِ وَهُوَ الشَّرْطُ فَلَا يَكُنْ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى  
الشَّرْطِ أَوَّلِي وَمِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ حَرَمُهُ إِذَا كَانَ مِمَّا يَقْبَلُ الْحَرَمُ كَقَوْلِهِ  
لَكُنْ مَنِيَّ إِنْ أَرَمْتُكَ فَوَجُوبُ الرِّقْعِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لِلشَّرْطِ بِالْجَزَاءِ فَإِنْ زَعَمَ أَنْ رَفَعَهُ  
أَتَمَّا كَانَ لِقَدَمِهِ عَلَى عَامِلِهِ لَزِمَهُ أَنْ يَطْلُعَ عَمَلُ كُلِّ مَعْمُولٍ إِذَا تَقَدَّمَ وَهُوَ  
خِلَافُ الْإِجْمَاعِ وَمِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَحْذَرَهُ أَنْ تَضْرِبَ اضْرِبَ  
فَيَكُونُ عَمَلًا مَعْمُولًا لِلْجَزَاءِ لِأَنَّ الْجَزَاءَ يَصِحُّ تَقَدُّمُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَلْيَصِحَّ تَقَدُّمُ

مَعْمُولُهُ وَمِنْهَا أَنَّهُ حُورٌ أَنْ يُقَالَ زَيْدًا اضْرِبَ أَنْ تَقُمَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُمَ زَيْدًا اضْرِبَ  
وَلَوْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ جَرَّ الْكَلَامَ حَلَمَ الْجَزَاءِ فِي امْتِنَاعِ تَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ  
عَلَيْهِ كُلِّ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِالْجَزَاءِ وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اضْرِبَ  
عَلَامَةً أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْجَزَاءُ لَازِمًا لِأَنَّهُ فِي السَّيِّئِ  
مَوْخَرَعٌ زَيْدٌ فِي كَوْنِ مِثْلِ اضْرِبَ عَلَامَةً زَيْدًا فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ  
لَيْسَ بِالْجَزَاءِ وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ الْمَعْنَى مَا يَبَيِّنُ فِي تَقَدُّمِ الْجَوَابِ — وَتَعْلِيْقُ هَذَا  
الْحَرْفِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْقَائِلَ لَوْ شَرَعَ فِي قَوْلِهِ اسْتَطَالُوا وَلَمْ يَحْطُرْ  
بِأَنَّ الشَّرْطَ ثُمَّ خَطَرَهُ قَبْلَ تَمَامِ اللَّفْظِ أَنْ تَعْلِقَهُ عَلَى شَرْطٍ صَحَّ تَعْلِيْقُهُ  
بِذَلِكَ وَلَوْ كَانَ حَوَالًا لِلشَّرْطِ لَمْ يَسْتَعْمِلْ حَعْلَهُ لَهُ بَعْدَ أَنْ لَفْظًا بِالْكَرَةِ مِنْ ضَرْبِ  
خَطُورَةِ الْإِتْرَافِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ زَيْدًا مُنْصِبُهُ بِمَا بَعْدَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ذِكْرًا زَيْدًا  
أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا إِلَى مَا ذَكَرَهُ قَلْبُهُ مِنْ غَيْرِ خَطُورِهِ لَشَرْطُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَشَرْطًا  
لَهُ وَالسَّرْفُ هُوَانَهُ لَا يَحْكُمُ عَلَى الْكَلَامِ بِالْخَبَرَةِ مُطْلَقًا إِلَّا بَعْدَ مَا يَمُرُّ فَإِذَا  
لَمْ يَتِمَّ صَحَّ تَعْلِيْقُهُ كَمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ كَقَوْلِكَ جَاءَ الْقَوْمُ الْآرِدَا  
عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ فَإِنْ وَلَدَ — فَإِذَا صَحَّ تَعْلِيْقُهُ قُلْ  
الْمَعْنَى فَلَمْ لَا يَصِحَّ حَعْلُهُ خَرَأَ فِي الْمَعْنَى وَأَنْ شَرَعَ فِيهِ غَيْرُ جَزَاءٍ  
فَلَمْ لَهُ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْجَزَاءِ مِنَ الْجَمْلَةِ خِلَافِ مَضْمُونَاتِ الْجَمْلَةِ فَاهَا لَيْسَتْ  
بِمَاخُودَةٍ مِنْ أَحَدٍ الْآخِرَ الْإِتْرَافِ أَنْكَ لَوْ قُلْتَ قَائِمٌ وَأَنْتَ تَقْصِدُ بِهِ الْإِجَارَ  
عَنْ زَيْدٍ مَقُولٌ قَائِمٌ زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ جَزَاءً حَعْلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ غَيْرُ خَبَرٍ وَلَا خَبَرٍ عَنْ  
زَيْدٍ فَإِنْ قُلْتَ — لَوْ قَالَ الْقَائِلُ قَائِمٌ قَاصِدُ الْإِجَارِ عَنْ زَيْدٍ



ثم بداه في الاخبار عنه وقصد الاخبار عن عمر ولجأ ان يقول عمر ووالله  
الا الاخبار عن عمر وقد دل ذلك على ان حكم المفرد ما ذكرت من السب  
قلت هذا المثال تحيل لان السامع لو علم غلظه في باطنه بحكم القناد  
عليه ولا حكمة لما لم يعلم وكانت حاله حال المخبر عن عمر ولم يحكم بالخطا  
فظهر الفرق بينهما قال لا بد من ان يلها الفعل يعني ان ولو  
لانها محروقة بالشرط اما لعقل بالفعل فالمرموافهما وقوع الفعل لفظا  
او تقدير او نحو قوله تعالى لو انتم لم تكون الا به لا بد فيه من تقدير الفعل  
ليوفر على ما ذكر من مقتضاها فانتم اذا فاعل للملك المقدور وهو الذي كان  
اللفظ به لو ذكر الفعل واو الا انه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك  
تضربون فبالكون وكذلك مملكون فلما حذف الفعل بعد الاتصال فعدل  
الى المتصل المرفوع لانه فاعل وضمير المتصل المرفوع للمخاطب من المذكر  
لا يكون الا انتم فوجب الاثبات بها موضع ملك الواو التي كانت عند ذكر  
الفعل فقتل لو انتم ولو قال قاتل ان اسم ما كيد للضمير المرفوع في قولك  
لو انتم لكون المجذوف والفعل والفاعل جميعا مجذوفان لم يكر بعدا  
ولكن الاول اولى قوله ولذلك لم يجر لوزيد ذاهب ولا ان عمر  
لانه ليس بعده فعل يكون تفسير للفعل المقدور ولا يستقيم ايضا تقدير  
الفعل لان زيد ذاهب ايضا بعد الفعل لان زيد ذاهب مبتدا وخبر ولا  
يكون المبتدا فاعلا فامتنع ذلك قوله ولطلبها الفعل الى اخره  
وقد اطلق ذلك والصواب ان يقال ان كان الخبر مما يصح للتعيز عنه

211  
الفعل فاما اذا لم يكن كذلك لم يقع الا الاسم كما في قوله تعالى ولوان  
ما في الارض من شجرة اعلام وليس عليه وجوب الفعل ما هنا كعلة وجوبه  
في لوزيد ذاهب لانه في قولك لوزيد ذاهب لا مرفوع معنويين كما تقدم  
وهو ما هنا لا مرفوع استثنائي لفظي لا تربي انهم لو قالوا لوان زيد ذاهب  
لا كاشك لكان المعنى مستقيما كما يقولون لوان زيدا احوك وللهم الزموا  
وقوع الفعل اذا امكن له كون في الصورة متوافقا لهوله ان امرؤ هلك فانه  
عوض من اللفظ بالفعل المجذوف والفرق بينهما ان في قولك لوان ما يدل  
على الفعل المجذوف وهو مملوك ان لان معناها الثبوت فكانت قلت  
لوبيت ان لا تسعى عن مفسر بعد ذلك من حيث المعنى بخلاف ان امرؤ  
فانه ليس هم ما يدل على الفعل المجذوف فاحتج الى تفسيره بفعل مثله  
في المعنى فقتل ان امرؤ هلك وقد تقدم الكلام في مثل ذلك قوله  
وتحى لو في معنى التمني الى اخره وهذه يلزم ان يلها الفعل لانها كالشرط  
في امضاءها الفعل والمتصلي للفعل فيها ثابت في معنيها ولذلك حمل لوزيد  
سواء لطمني على كل واحد من معنيها جميعا فلا يجوز ان يقول زيد  
يصرخ لو قلت لوزيد يلزمني لكان زيدا فاعلا بفعل مقدرا كما  
قتل في الشرط سواء ومثل في التمني بقوله لو اني اتيها في اول  
الكلام لسفي وهم من يزعم انها مصدرية في مثل ودوا الويد هبوا وشابهه  
كانه قيل ودوا اذ هانم واذا مثل يقولهم لو اني بطل هذا وقد تقدم ذلك  
والكلام على الرفع والنصب قد تقدم في باب قوله واما في معنا



الشرط الى اخره قال السارح اما معناي الشرط لفصل غير لازم  
ان تذكر اقسام متعده بل قد تذكرها قسم واحد ولا شأ في ذلك ان يكون  
للفصل لما في نفس المتكلم فيذكر قسمها وترك الباقي كقوله تعالى فاما الذين  
في قلوبهم ريح ولم تكثر بعد ذلك الا اهتم التزموا حذف الفعل بعد الجمله  
على طريقه واحده كما التزموا حذف متعلق الطرف اذا وقع خبرا لأن  
المعنى مهما يكن من شيء او مهما ذكر من شيء فحذف ذلك لما ذكرناه ثم  
التزموا ان يقع منها وينجزها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف  
ثم اختلف لذلك في ذلك الواقع فمنهم من يقول هو واحد اجزاء الجملة الواقعة  
بعد الفاعل عليها لذلك الغرض ومنهم من يقول هو متعلق الفعل المحذوف  
وما بعد الفاعله مستقلة وليس ما تقدم بجزء لها لافضله ولا غيره ومنهم  
من يقول ان كان ما تقدم على الفاعل صحيح فعمل ما بعده ما فيه مع تقدمه  
عليه او لا فان كان الاول فهو كالفاعل الاول وان كان الثاني فهو  
كالفاعل الثاني فعلى هذا اذا قيل عمر اصابني ضرب فمن زعم انه جزء مما بعد  
الفاعل عليه بانه مفعول لا ضرب ومن زعم انه مفعول الفعل المحذوف  
قد زعمنا ذكر زيدا او مهما ذكر احد زيدا او يكون جزءا من اجزاء الجملة  
المحذوفه في مثل هذه المسألة واسبهاها يقول الفاعل بالتفصيل ان  
الاسم الواقع بعد ما معمول الفعل المفدروا الصحيح ان كل اسم ذكر  
بعد ما جزم من الجملة الواقعة بعد الفاعل الذي يدل على ذلك ان وضعها  
لفصل انواع ما ذكر بعدها اجدا لانواع المرادة وذكر باعتبار ما يتعلق

به من الجملة الواقعة بعد الفاعل واما قصدنا تقديمه سبها على انه هو النوع  
المراد تفصيل حسيه وكان قياسه ان يكون مرفوعا على الابتداء ولذلك  
كان مؤلفه فام زيدا واما عمرو وقد ضربته بالرفع اقوى ولو لا اما لكان  
النصب اقوى لأن الغرض على هذا الحكم المذكور على حسب الجملة الواقعة  
بعد الفاعل ولكم خالفوا الاسد ايدانا من اول الامر ان تفصيله باعتبار  
صيقه التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاعل لا ترى انك تفرق بين  
يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه وضربت يوم الجمعة وان  
كان يوم الجمعة في الموضعين مضروبا الا انه في الاول ذكر ليحكم عليه  
فلا حكم عليه يعلم ضرب فيه وضميره في المعنى هو هو علم ان الضرب  
واقع فيه وليس ذكره لدل على انه الذي وقع فيه الفعل من اول الامر  
فلا كان كذلك فصدا نوبع الاسم المراد بعد ما من اول الامر على  
حسب ما هو في حمله كما يقع يوم الجمعة ضربت كذلك فهذا هو الغرض  
في وقوع الاسماء بعد ما على حسب معناها وافرأها التي كانت عليه  
وسطر مدققت من قال ان العاقل الفعل مطلقا لوجوب نصب مثل فاما  
فهمرو وجوب رفع اما النسيم فحرام قهره ولو كان الفعل هو العاقل  
لكان نسبته الى هذا النسبه واحده فكأن يجوز الامر في الجميع واما  
قول فاعل التفصيل ففاسد ايضا لانه اذا سلم المعنى في اما وجوز ان  
يكون التقديم لغرض التفصيل وتقايه على حاله تيسرها على ما ذكرناه وجب  
ان يعجم والاختلاف بهما موضوعها لانه قد وافق على ان موضوعها في



مثل ايمانهم الجمعه فنريد منطلق على ما ذكرناه واذا ثبت ان ذلك في هذه المسألة  
واشبهها وجبت فماعداه والاخالف الموضوع فيها اوجع الى قول من  
يقول ان العامل الفعل مطلقا وقد ابطالناه ثم ما فسر منه في بعض المسائل  
لازم له في جميعها لان ما بعد الجزا لا يعمل في ما قبلها الا ترى انك لو طلب  
ان نكرمي ربي وداكرم لم يجز فاذن المانع من التقديم في المسائل عنده حاصل  
لتخصيص بعضها دون بعض حكم وجه صحة التقديم في هذا الباب دون غيره  
ما ذكرناه من قصد الغرض في التبيين على ان المذكور بعد ما هو المقصود بالنقل  
على حاله فيقول القياس في امساع التقديم للقصد الى حصول هذا الغرض  
ولذلك انفسا يجوز ومن قال بالتفصيل على التقديم على العاوم القابل  
الاخر فقد ابطالنا مذهبه من اصله فصح ان الوجه ما ذكرناه وان ما عداه  
باطل قوله واذا جواب وحز الى اخره قال الشارح  
يعني بالجوابة جواب مكلم على التحقيق بل قد يكون جوابا لمكلم وقد  
يكون جوابا للتقدير ثبوت امر فمثال الاول ما ذكره ومثال الثاني  
مولاك لو اكرمتني اذن اكرمك واشباهه لانه في تقدير جواب مكلم  
سأل ما ذا يكون مرتباً بالاكرام واجابة بارتباط الامة به اما معنى الجزا  
هنا واضح وقال الرجاء ماويلها ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك  
سها على ان فيها معنى الجزا حتى صح بعد رة مصرحاً به وتقدم الكلام عليه  
ماعتباراً العمل وان لها اخوالاً اجدتها العمل لروما وهو اذا لم يعتمد ما عداها  
على ما قبلها او كان الفعل مستقبلاً ومعهها او وفاء والفتحة في العمل جوازاً

وهو اذا كانت كذلك معها واو او فاس لا لشريك مفرد والثالث الا لغا  
وهو ما اذا فقد بعض شرايطها او كلها فاذا الغيت وجب ان يكون حكم الفعل  
بعدها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة كطست اذا الغيت فنقول ان  
الامتنى اذن اكرمك بالجزم وليس الامتنى اذن لا اكرمك بالرفع وكذلك ما اسماه  
ومنه قوله ليس عادي عبد العزيز مثلاً وامكنني منها اذن لا اقبلها فلا  
يجوز في اقبلها الا الرفع لانه معتمد على ما قبلها فهي كالعدم واذا  
كانت معتمداً بعد سبق القسم اول الكلام قبل الشرط فوجب ان يكون  
له فكانت ملت وانه لا اقبلها لان الشرط اذا انعدمه القسم كان ايضا  
ملغياً باعتبار جوابه على ما تقدم واما لم تعمل الا في المستقبل اجزا لها  
تحرى النواصب كلها ولذلك طر انها مركبة من اذ وان وتعلت حركة الهز  
والنصب عندها ولاء بان وليس بشيء واما لم تعمل معتمداً ما بعد ما على  
ما قبلها لانه لما قبلها قبل مجيها في مثله لغرض معني يحصل بلقطها مع نفاء  
المعنى الاول فبقي لما كان قبله قبل مجيها اي انا سقاء المعنى وكرامة ان  
يتوهم تغير المعنى فهو سببها بخلاف قولك ربي لن اكرمه وشبهها  
فانه ليس كذلك ولذلك سببت بطست اذا توسطت او ما خرت  
لان الحرس اللذين مع باب طست ايضا عند توسطها على حالها في المعنى  
قبل دخولها واذا الغيت طست مع تعلوها التعلق المعنوي الذي لا ينفك  
عنه لاستقلال الجنس فلان كفى اذن اولى لانها لا تعلق لها ما تعلوها  
تعلقاً يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كعقول غواميل الاسماء لان



ذَاكَ مَعْنَوِي وَهَذَا لَفْظِي وَمِنْ شَمِّ كَانَ لَا لَغَا فِي طَبَقَاتٍ جَائِزًا وَهُوَ هَاهُنَا وَاجِبٌ  
 وَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ إِنْ بَاتِي أَنْتَ وَإِذَا أَرَمْتُ لَيْتَهُ أَوْجُهُ وَالْجَزْمُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَهَا  
 مَعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلَهَا وَهُوَ حَوَابِ الشَّرْطِ فِي الْأَشْرَافِ فَكَانَتْ قَالَ إِنْ بَاتِي أَنْتَ  
 وَأَرَمْتُ كَمَا يَقُولُ إِنْ بَاتِي أَذِنَ أَرَمْتُكَ وَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ تَكُونَ جَمْلَةً غَيْرَ  
 مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا عَطَفَ الْجُزْءَ جَزَا الرَّفْعَ لَوْ قَوَّعَ الْوَاوُ فِي الْجَمْلَةِ وَالنَّصْبُ عَلَى  
 أَنْ يَكُونَ انْضَاجًا جَمْلَةً مَسْتَقْلَةً وَجَزَا النَّصْبُ عَلَى الْغَا الْوَاوِ لِأَنَّهَا لَشَرِيكَ  
 مُفْرَدٌ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَشَرِيكَ فَيُجَازِزُ مَعَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فَقَدْ بَيَّنَّتْ جَوَارِ الْأَوَجِ  
 اللَّيْثَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ حَرْفُ التَّغْلِيلِ وَهِيَ كَيْ يَقُولُ قَصَدْتُ فَلَانَا  
 وَمَقُولُ كَيْهَ إِلَى آخِرِهِ قَالَتْ السَّارِحُ وَقَعَ فِي الْمَفْضَلِ حَرْفُ التَّغْلِيلِ  
 بِالْإِذَا فَجُوزَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ النَّصْبِ حَرْفُ التَّغْلِيلِ فَإِنْ مَعْنَاهُ التَّغْلِيلُ وَهُوَ  
 سُؤَالُ غِنَاهُ وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُعَدِّلُ السُّؤَالَ جَرَاوَهُ عَلَى مَا يَنْبَغِي  
 وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ سُؤَالَ الْأَمْرِ الْعَلَمِ وَالْجَمْلَةِ فَهِيَ يَقُوبُهُ لِلْجَمْعِ وَأَشَارَتْ أَنَّهُ عَلَى مَا  
 يَنْبَغِي صَحَّ أَنَّهُ يَسْتَعْنِي حَرْفُ التَّغْلِيلِ وَقَدْ ذَكَرْهَا فِي حُرُوفِ الْجَزْمِ وَهِيَ عِنْدَ الْبَصَرِ  
 عَلَى مَا ذَكَرَهُ لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَرَّدَ خَلَّتْ عَلَى مَا لَا يَسْتَعْنِي بِهَا لِذُخُولِ اللَّامِ مَعَهُ  
 وَالْهَاءُ السَّلْبُ كَمَا يُجَوِّزُ فِي مِثْلِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ جَدِّهَا مِنْهَا خَدَّ م  
 وَهِيَ وَاشْتِبَاهُهَا وَأَتَا جَدِّهَا الْإِلْفُ مِنْ مَا لَا يَسْتَعْنِي بِهَا عِنْدَ دُخُولِ عَامِلِ الْجَزْمِ  
 فَطَرَدَ فِي اللَّغَةِ الْعَصِيَّةِ اسْمًا كَانَ الدَّخْلُ عَلَيْهَا أَوْ حَرْفًا وَسَبَّأَتْ ذَلِكَ مَعْلَمًا  
 فِي مَوْضِعِهِ وَعِنْدَ الْكُوفَةِ أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفٌ جَرَّ وَتَأْمَنَى كَيْ لَا يَخْلُفَ عَلَى الْفِعْلِ  
 وَالْفِعْلُ مَقْدَرُهَا هُنَا كَأَنَّهُ قِيلَ كَيْ يُفْعَلَ مَاذَا قَالَ المصنف

وَمَا أَرَى هَذَا الْقَوْلَ تَعْيِيدًا مِنَ الصَّوَابِ وَتَقَرُّبُهُ مِنَ الصَّوَابِ سَوْفَ عَلَى أَمْرٍ  
 ثَبُوتِ أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا مَقْدَمٌ فَعِلَ عَلَى عَامِلٍ فِي الْأَسْتَفْهَامِ لَا هُمْ  
 يُفْعَلُونَ بَلْ كَيْ يُفْعَلَ مَاذَا فَيَكُونُ مَاذَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَعْمُولًا لِلْفِعْلِ  
 الْمَقْدَمِ وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَعْرِفُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَلِذَلِكَ لَا جُوزَ أَنْ يُقَالَ فَعَلْتُ  
 مَاذَا بِأَنْفَاوٍ وَهُوَ مِثْلُهُ وَالْثَانِي أَنْ يَكُونَ مَا ضِيًّا جَدِّ فَعِلَهُ وَلَمْ يَثْبُتْ  
 ذَلِكَ وَلَوْ قِيلَ لِيَا بِلَ فَا بِلَ أَضْرِبُ رَدًّا مِنْ رَدِّ الْمَحْزُودِ لَكَ فَبَيَّنَّتْ أَنَّهُ  
 لَكَ تَعْيِيدًا مِنَ الصَّوَابِ فَإِذَا الْوَجْهَ مَا اخْتَارَهُ الْمُصَرِّفُونَ وَأَمَّا الرَّدَّ بَانَ  
 مَا إِذَا كَانَتْ اسْتَفْهَامِيَّةً غَيْرَ مُتَّصِلَةٍ لِمَا زِلَا حُدُوفِ الْفَهْمِ فَلَيْسَ بِالْفَوْكِ  
 فَإِنَّهُ قَدْ حَاطَ الْفَهْمُ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَيْدِ الْهَامِ كَقَوْلِهِ لِمُسْتَفْهَمٍ مَه  
 وَمِنْهُ مَا نَقَلَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْمَدِينِ قَدْ دُومِيَ الْمَدِينَةُ وَسَمَاعُ صَحِيحِ  
 النَّاسِ مَهْ قَدْ وَجَّهَ لِلرَّدِّ فَإِنَّهُ سَائِعٌ وَأَنْصَابُ الْعِلَلِ تَعْدِ  
 كَيْ جُوزَ أَنْ يَكُونَ بِهَا نَفْسُهَا أَوْ بِأَضْمَارِهَا وَالدَّيُّ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ لَكِي  
 يُفْعَلُ وَجُوزَ أَنْ يُقَدَّرَ أَنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَمْرٌ أَنْ أَحَدَهُمَا مَا ثَبَتَ مِنْ كَوْنِهَا  
 حَرْفٌ جَرَّدَ كَوْنُهَا لِلْإِلَامِ وَكَمَا وَحَبَّ وَالْثَانِي مَا ثَبَتَ مِنْ أَظْهَارِهَا بَعْدَهَا  
 وَلَوْلَا أَنَّهَا مَقْدَرَةٌ لَمْ يَسْتَعْنِ أَظْهَارُهَا لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَنْ أَنْ أَضْرِبُ  
 رَدًّا لَمْ يَجْزُ وَالْمَذَاهِبُ هَاهُنَا لَيْتَهُ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ النَّصْبُ كَيْ سَهَا وَيَسْتَدِينُهَا  
 ذَكَرَ أَوْ لَا وَنَحْبُ إِذَا عَوِضَ بِوَحْيِ الْمَذْهَبِ الْآخِرِ مَنَعَ كَوْنَهَا حَرْفٌ  
 جَرَّ وَأَبَانَ ذَلِكَ شَازِدًا رَفْلًا يُعَارِضُ الْمُسْتَعْمَلَ السَّائِعَ وَبَانَ أَظْهَارُ أَنْ  
 إِيضًا مُشْتَرِكٌ بِهَا فَلَا يُعَارِضُ مَا ذَكَرَهُ وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنْ النَّصْبُ



باضمار ان ويجب عن وجه المذهب الاول بان اللام زائدة للمؤكد وحسن دخولها  
على كى وان كانت بمعنى ما لا خلاف اللفظ والمذهب الثالث ان لها حالين  
فهي في مثل لكى هي العاملة وفيما عداها جارية فيها الامران حرف الرفع  
وهو كذا قال سيبويه هو رددع وزجر قال السارح شرطه ان تقدم  
ما ردها في عرض المتكلم سواء كان من كلام المتكلم على سبيل الحكاية او الانكار  
او من كلام غيره فمثال الاول قوله كلابعد قوله يقول الانسان نوسيد  
ان المفرد بعد قوله نود المجرم وما ذكره من الابه ومثال الثاني قال اصحاب  
موسى انا لمدركون قال كلاب لاقوله قال كلاب حكاية ما قال بعد تقدم  
القول الاول من الغرض ومثال الثالث فذلك انا اهبين العالم كلاب وقد يكون  
بمعنى حقا وعليه حمل مواضع في القرآن للامات وهي  
لام العزيف والام خواب القسم الى اخره قال السارح لام  
العزيف هي اللام التي تدخل على الاسم فتحمله معينا بوجه ما بعد ان  
كان لواحد من الجنس وسعمل على وجه واحد ان ارادها تعريف ما كان  
مذكرا باعتبار حقيقته وهي على وجهين احدهما ان ارادها كناية ذلك المعنى  
فلزم منه سهول سمع الجنس كقولك الرجل خير من المرأة والثاني  
ان ارادها الحقيقة باعتبار ما بها بواحد فقال دخلت السوق في بلد كذا  
وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوء معهود وانما هو على ما ذكرت  
وقد تقدم بيان ذلك في باب اسماؤه وانه مثله في الالف ولهذا المعنى  
قال المحققون ان مثل ذلك قد يجري مجرى المكسر فمثلا في مثل قوله

219  
ولقد امر على الليث ان قوله سسى صفة لكونه لم يقصد ليما معهود اخرى  
في ذلك مجرى المكسر لما كان باعتبار الوجود مثله والوجه الثاني  
تقريب معهود ممتزج بينك وبين مخاطبك وقد اختلف في لفظها فقيل  
هي وحدها للتعريف والهمزة همزة وصل مخلفة للنطق بالسائر وهو مذهب  
سيبويه واستدل له ما هنا همزة وصل فوجب ان يحكم بان الحرف هو اللام  
قياسا على ما يلحقه همزة الوصل من نحو اضرب واعلم وقيل انها مع الهمزة  
مع التعريف ال كهل وتل واستدل له بان حروف المعاني ليس فيها ما وضع  
على حرف معردين سائر فوجب ان يحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت واذا  
عوزض ما تقدم قال جفت الهمزة في الوصل لكره الاستعمال  
واذا عوزض الاولون بما ذكره للخليل اجابوا انها لو كانت اصلية لم تجز تخفيفها  
كذلك لم تجز تخفيف ام وان واشتداهما ولو جاز تخفيفها لكان على  
الوجه المعروف في تخفيف الهمزة لا بالطرح ولما جات كذلك دل على  
انها ليست اصلية وكلا القولين شايع ولا م جواب القسم كقولك  
الله لا فعلن هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المشبهة اسمية كانت  
او فعلية لدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه كقولك والله لزيد  
منطلق ولحرج ولقد خرج وقد جاهد فيها نادرا مع الماضي دون غيره  
والا فصح لزوم النون بها مع المضارع وقد منع الماضي لانه فعل موكد  
في المعنى ولما يخصه في التأكيد وكان ذكره اولى ولذلك احقر المضارع  
بالنون والماضي بقدر لانهما الجزان اللذان يؤكدان بهما والذي يحق ذلك



قوله والله ان زيدا المطلق فابونان التي هي ايضا لو كيد الاسم ويلزمون معها  
اللام في الاكثر لذلك ولو امكن تقدم اللام وناخرا ان لكان قياسه ان  
ما في ولكم لما كان وضع ان عندهم صدر الكلام بعد رعليهم ذلك ولم يجمعوا  
بينهما ليلالجمعوا بين حرفين لمع واحد ولم يؤخروا ان لانها اقوى من اللام  
في اللفظ والمعنى والعمل وكان نعاوها على اصلها اولى والموطبة للقسم  
هذه اللام هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او قدرا  
لتؤذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطيتها وليست جواب  
القسم وانما الجواب ما ما في بعد الشرط كقولك والله لن اكرمتي لا كرمناك  
ولو قلت لن اكرمتي اكرمتك او فاني اكرمتك وما اشبهه مما يجاب  
به الشرط لم يجوز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع الجواب للشرط  
في كلام المناخر من الشعراء والمصنفين كثيرا وكله خطأ لا  
يوجد مثله في القرآن مع كبره ذلك فيه ولا في كلام فصيح ولا جواب  
لو ولو لا هي اللام التي تدخل لودن بان ما دخلت عليه هو اللام لما دخل  
عليه الاول كقولك لو حتى لا كرمناك باللام مؤذنه بان المدخول  
عليه هو اللام الملحق وما يتعلق بمعنى لو قد تقدم وجوزحدهما ويكون  
الربط بينهما بدلالة لو لا هنا شرط كان في كونها شرطاً كما جاز ان يقول  
ان ابنتي ابنتك حازتوا ابنتي ابنتك ولهذا المعنى جعله مؤكدا او يجوز حذف  
الجواب ايضا وموضع ذكر ذلك موضع ذكر لو لان الجواب من مقتضاها  
والكلام هاهنا على مجرد اللام وقد تقدم ان ذلك جائز عند قياس

قوله والله ان زيدا المطلق فابونان التي هي ايضا لو كيد الاسم ويلزمون معها  
اللام في الاكثر لذلك ولو امكن تقدم اللام وناخرا ان لكان قياسه ان  
ما في ولكم لما كان وضع ان عندهم صدر الكلام بعد رعليهم ذلك ولم يجمعوا  
بينهما ليلالجمعوا بين حرفين لمع واحد ولم يؤخروا ان لانها اقوى من اللام  
في اللفظ والمعنى والعمل وكان نعاوها على اصلها اولى والموطبة للقسم  
هذه اللام هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او قدرا  
لتؤذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطيتها وليست جواب  
القسم وانما الجواب ما ما في بعد الشرط كقولك والله لن اكرمتي لا كرمناك  
ولو قلت لن اكرمتي اكرمتك او فاني اكرمتك وما اشبهه مما يجاب  
به الشرط لم يجوز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع الجواب للشرط  
في كلام المناخر من الشعراء والمصنفين كثيرا وكله خطأ لا  
يوجد مثله في القرآن مع كبره ذلك فيه ولا في كلام فصيح ولا جواب  
لو ولو لا هي اللام التي تدخل لودن بان ما دخلت عليه هو اللام لما دخل  
عليه الاول كقولك لو حتى لا كرمناك باللام مؤذنه بان المدخول  
عليه هو اللام الملحق وما يتعلق بمعنى لو قد تقدم وجوزحدهما ويكون  
الربط بينهما بدلالة لو لا هنا شرط كان في كونها شرطاً كما جاز ان يقول  
ان ابنتي ابنتك حازتوا ابنتي ابنتك ولهذا المعنى جعله مؤكدا او يجوز حذف  
الجواب ايضا وموضع ذكر ذلك موضع ذكر لو لان الجواب من مقتضاها  
والكلام هاهنا على مجرد اللام وقد تقدم ان ذلك جائز عند قياس



وإن كان القصد الطلب به فإنه يصح أن يقال ضرب زيد وإن كان  
الغرض طلب الضرب منه كما صح في الماضي مثل قولهم عقر الله له وهو  
في المضارع جازم من حيث اللفظ والمعنى جميعاً ومنه قوله تعالى يؤمنون  
بالله ورسوله ويدل على أنه للطلب قوله بعد ذلك تغفر لكم مجزوماً  
ولو لا أنه طلب لم يصح الجزم لأنه للسر وجه سواء وما ذكر من غيره غير  
مستقيم ولا ملام الاستدعاء هي اللام المفتوحة في قولك لزيد منطلق  
فالتأخر هي اللام التي تدخل على المستدودين به المحكوم  
عليه وقوله الفعل المضارع ومثله بقوله وإن ربك لحكم غير مستقيم  
لأنه قد هي لام الاستدعاء لاجل أن فإن زعم زاعم أنه ذكرها في أنها قد  
دخلت على المضارع فليقل أيضاً دخل على الحرف وعلى كل ما ضلح  
أن يكون خبراً كقولك إن زيدا الفى الدار وإن زيدا الطعامك لأكل وأشابه  
ذلك والمثل مثل ذلك بقوله تعالى لا أستم على فراه إن كثيراً لم قوله  
وحوز عندنا إن زيدا سوف يقوم ولا يجوز الكوفون وإنما جاز عند  
البصريين لأن اللام عندهم ليست للجمال وإنما هي لام الابتداء  
لما ذكرناه مجازاً جامعاً ما معناه الجمال والاستقبال إذ لا مناقضة  
بينهما وبينها وعند الكوفيين أنها للجمال فإذا جامعتهما سوف ساقص  
المعنى لأنه يصير حالاً باللام مستقبلاً سوف وهو مساقض وكان  
لزم أن لا يخبره أيضاً لأنه قد تقدم من قوله إنها للجمال فقط وأقول الكوفيين  
في كونها للجمال وخالفهم في مجامعتها سوف والذي يدل على ما ذكره

216  
البصريون قولك تعالى لتوف أخرج حياً فقد دخلت اللام مع وجود  
سوف وأما اللام الفارغة في التي تؤذن بأن أن التي في أول  
الكلام هي المحققة من القيلة وليست النافية كقوله تعالى إن كل  
نفس لما عليها جافظ إلا يرى أنك لو أسقطها فهم النفي فإذا قلت إن  
زيد لعائم والمفهوم إبيات القيام والمعنى زيد قايماً وإذا قلت إن زيدا  
قائماً والمفهوم نفي القيام والمعنى ما زيدا قائماً وقد زعم بعض الكوفيين أنها أيضاً  
لنفي مع اللام وإن اللام بمعنى الأفعول أنك إذا قلت إن زيدا قائماً معناه  
ما زيدا قائماً فقد وافق في أصل المعنى لأنه ما لا يصير مثباً ولكنه خالف في  
المقدور وفي معنى الحصر الذي يلزم من النفي والآيات وعلى الوجهين  
جمل قوله تعالى إن كل نفس لما عليها جافظاً التائيش هذه الـ  
تدخل لتؤذن بأن من استدل به الفعل مؤثراً فاعلاً كان أو مفعولاً كقولك  
ضربت هند وضربت هنداً وأما قال لودن بأن الفاعل مؤثراً جراً على  
مذهبهم في أن مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك أدخله في جحد  
الفاعل على ما تقدم وسماه فاعلاً في غير موضع وهو مذهب كثير من  
المقدمين البصريين وقد تقدم بيان موضع حوازه وموضع وجوها في  
المذكور والمؤثراً وأما كات ساكنة لهما إنما يلحق الماضي وهو مذهب فوجب  
اسكانها وأما حركت ما الماسك التي يلحق الاسم لهما لما اترجح  
مع الاسم أيضاً الف الف الماسك والآلف والنون في صحر أو سكران  
والاسم مغرب وجب أن يكون الأقرب صحتها في صحراء



وَسَكَرَانَ فَلِذَلِكَ حَاتٌ وَاجِبٌ لَهَا الْحَرْكُ فِي الْأَسْمِ وَالسَّكُونُ فِي الْفِعْلِ عَلَى أَنْ  
دَلَّاهُمَا مُخْتَلِفَةً أَمَّا الَّتِي يَلْحَقُ الْفِعْلُ فَدَلَّاهُمَا مَا ذَكَرْنَاهُ وَأَمَّا الَّتِي يَلْحَقُ الْأَسْمُ  
فَدَلَّاهُمَا الْأَمْدَانِ بَأَن مَادَخَلَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ مُوْتٌ وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ  
لِأَنَّهُ نَفْسٌ مَادَخَلَتْ عَلَيْهِ النَّارُ وَدَخُولُهَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَشْتَقَةِ فَرَعَ عَلَى  
دَخُولِهَا فِي الْفِعْلِ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ذَلِكَ عَلَى خَوْفٍ مِمَّا هِيَ فِي الْفِعْلِ الْأَمْرُ  
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ فَمِمَّ فَانْتِ الْفَاعِلُ الْمَضْمَرُ فِي قَوْلِكَ فَمِمَّ  
مُوتٌ فَهُوَ مِثْلُ مَا هُوَ قَوْلُكَ مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ فَمِمَّ فَالَّذِي يَوْضَعُ ذَلِكَ  
قَوْلُكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَمِمَّ جَارِئُهُ فَمِمَّ فَانْتِ فَمِمَّ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُوْتٌ  
الْأَمْرُ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ فَمِمَّ عَلَامَتُهَا لَمْ يَوْتِ لِأَنَّ الْفَاعِلَ غَيْرُ  
مُوتٍ فَهَذَا مَوْضِعُ أَنْ دَخُولُهَا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى خَوْفٍ مِمَّا هِيَ فِي  
فِي الْأَفْعَالِ وَأَمَّا دَخُولُهَا فِي الْأَسْمَاءِ الْغَيْرِ الْمَشْتَقَةِ فَجَمْعُهَا عَلَى الْمَشْتَقَةِ  
بَوَحْدَةٍ مِنَ الشَّيْءِ عَلَى مَا بَقِيَ فِي الْمَذَكُورِ وَالْمُوتُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ حَارِقِيٍّ سَا  
الْأَفْعَالِ مُفْرَدَاتِ الْبَنَاتِ وَالْمُوتُ قَوْلُكَ ثَمَرُهُ وَشَجَرُهُ مَوْلَاهُ وَإِذَا  
لَعْنَتُهَا سَلَكْنَ بَعْدَهَا وَحَبَّ تَجَرُّكُهَا عَلَى وَبَإِنْ أَحْتَمَاعِ السَّائِكِينَ وَاصْلُهُ الْكُتْرُ  
كَأَسْمَاءٍ فِي لَا يَرُدُّ مَا حُذِفَ لَسَكُونُهَا قَلَّ حَرْكُهَا الْعَارِضَةُ إِذَا الْعَارِضُ  
فِي مِثْلِ ذَلِكَ غَيْرُ مُعْتَدٍ بِهِ بِدَلِيلٍ وَجُوبِ الْحَذْفِ فِي مِثْلِ مَا يَكُنُ  
الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَذَلِكَ هَذَا وَهَذَا يَوْضَعُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ زِمَاتُ الْمَرَأَةِ وَأَمَّا  
مَوْلَا بَعْضُهُمْ زِمَانًا فِي قَوْلِ الْمَرَأَةِ زِمَانًا فَلِشَبْهِهِ لَشَيْءٍ فِي مِثْلِ زِمَاتِ  
الْمَرَأَةِ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ رَأَوْا هَذِهِ الصَّمَا يَزُومُ الْمُتَصِلَةَ تَمَرُّلًا مِنَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ

217  
مِنْهُ بِدَلِيلٍ قَوْلُهُمْ لَعْلَوْلَانِ قَوْلًا لَا يَتَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَضْمَرُ مُنْزَلًا مِنْزِلَةَ الْجُزْءِ  
لَمْ يَشَأَ الْوَاوُ فِي قَوْلِكَ قَوْلًا وَلَمْ يَكُنِ الْأَعْرَابُ بَعْدَ الْآلِفِ فِي يَقُولَانِ  
فَلَمَّا رَأَوْا هَذَا الْأَمْتَرَجَ فِي هَذِهِ الصَّمَا يَزُومُ الْجُزْءِ فِي زِمَانًا يَجْزَى  
الْحَرْكَةُ الْأَصْلِيَّةُ وَجَعَلُوا لَهَا مِثْلَهَا فِي قَوْلًا وَمِنْ أَضْأَفِ الْحَرْفِ  
الشُّونِ وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَصْرَبٍ إِلَى آخِرِهِ الشُّونِ نُونٌ سَاكِنَةٌ تَمْنَعُ حَرْكَةَ الْآخِرِ  
لَيْسَتْ بِنُونٍ مَالِكَةٍ فِي الْفِعْلِ وَهَذَا التَّعْرِيفُ يَجْمَعُ جُمْلَةَ أَنْوَاعِ الشُّونِ  
وَاحْتِزَّ عَنْ الشُّونِ الْمَوْكُودَةِ فِي الْفِعْلِ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ يَجْزِزْ مِنْهَا لَدَخَلَتْ لِأَنَّهَا نُونٌ  
سَاكِنَةٌ تَمْنَعُ حَرْكَةَ الْآخِرِ وَلَيْسَتْ بِشُّونٍ وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَصْرَبٍ الدَّالِ  
عَلَى الْمَكَانَةِ وَهُوَ كُلُّ سُونٍ لَحُوٍّ مُعْرَبًا لِمِثْلِهِ الْفِعْلُ مِنَ الْوَحْشِ مِنَ الْوَحْشِ  
الْمَذْكُورَةِ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ مَادَخَلَتْ عَلَيْهِ نَكْرَهُ كَقَوْلِكَ صَهْ وَصَهْ وَمَا اسْبَهْ  
وَلَيْسَ الشُّونُ فِي رَجُلٍ شُونٌ سَكَنٌ وَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ نَكْرَهُ لَا يَتَرَى أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ  
عَلَامَةً لَمْ يَرُلْ مِنْهُ شُونِيَّةٌ وَلَوْ كَانَ سُونٌ سَكَنٌ لَوْ جَبَّ زَوَالُهُ عِنْدَ زَوَالِ النُّكْرِ  
وَأَمَّا زَوَالُهُ عِنْدَ مَحْيِ اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ فَلَيْسَ زَوَالُهُ لَكُونِهِ لِلتَّكْرِ بِدَلِيلٍ مَا  
يَذَكِّرُنَاهُ وَأَمَّا زَوَالُ لِمُضَادِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّامِ لَا يَتَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا  
مَحْسَنَ فَتُونِيَّةٍ لَيْسَ لِلشُّونِ سَكَنٌ مِنْ غَيْرِ زِيَرَةٍ وَلَوْ دَخَلَتْ اللَّامُ عَلَيْهِ مَعَ  
سَعَايِهِ عَلَامَةً لَزَالِ أَجْمَاعًا وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ لِلتَّكْرِ مِثْلُ ذَلِكَ رَجُلًا ثَالِثًا  
الْعَوَضُ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ كُلُّ سُونٍ لَحُوٍّ مُضَافًا عِنْدَ حَذْفِ الْمَضَافِ  
إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ تَوَسَّدَ وَسَاعَتَيْدَ وَالرَّابِعُ الشُّونِ الْمَابُ سَابِ حَرْفِ الْإِطْلَاقِ  
وَهُوَ سُونٌ الْفَرْمِ وَهُوَ كُلُّ شُونٍ حُجِّلَ مَكَانَ حَرْفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ فِي الْقَوَائِمِ



المطلعه والخامس السور العالي وهو كل سور لحوافه مقده للثرم وهو قليل  
وقد زاد بعضهم ثور المقابلة وهو كل سور لحو جمع الموت السالم في  
خو عرفات واذرعات لانه حتى يلبون في جمع الموت السالم موازنا للنون  
في جمع المذكور السالم في حوسلون وهو مستعمل لانه ان لم يذكر اسمها امتع دجوله  
في جمع الاقسام المفضله لان اسمها في ثور التملك لانه لو كان كذلك  
لوجب ان لا يصرف جمع الموت اذا سمي به موتا كمسلات اذا سُميت  
به امراه لان فيه العليه والثالث باعاق فلو كان سور التملك لم يجز فاقوه  
كما لا يجوز صرف زبد باعاق نعم يدخل في سور التملك على مذهب  
من يقول هذه مسلمات بغير سورين اذا سمي امراه وهو مذهب زدي  
لم يصير اليه ذو حقتو وقد تكلم الرحشري في تفسيره على قوله تعالى فاذا انضم  
من عرفات في كونه صرف مما يلزم الا يصرف مسلمات اذا سمي به  
امراه وليس ستي والنور شاكن لانه حرف مبني واصل البناء السكون  
فان لقي شاكنا اخر فحكمه حكمه تحرك على ما سنا في وقد حذف خفيفا  
شبهها له بحرف المد واللين كما شبه به في غير موضع ومنه القاء  
الشاده في قوله احد الله وفي قوله ولا ذاك الله الا قليلا ان نصب  
اسم الله سوا خفصت ذاكرا او نثبت وكلاهما جاز وحفضه على  
العطف على غير وحل لازيده كقوله تعالى والصالحين ونصب على ان  
لا معنى فيه وهي سعة زفها الاغراب فوجب ان يكون اعزها على  
ما هو من تمتها وهو ما بعد ما كقولك حاني نحل لا عالم ولا صافل ومنه



قوله تعالى لا بازد ولا كدم ومن اصناف الحرف النون الموكدة وهي  
على ضربين الى اخره قال الشارح هذه النون محصه بالفعل  
المضارع وصيغته الامر لانهما ما خوده منه لنا كيد الفعل الداخلة هي عليه  
وقولك اضربن ادم من قولك اضرب ووزانها في المضارع وزان قد في  
الماضي في معنى التوكيد اذ قولك قد خرج ادم من قولك خرج وسرطها  
ان يكون الفعل بمعنى الطلب او ما شبه به ويلزم ان يكون مستقبلا  
لان الغالب انما يتعلق بغير الموجود فلا يكون الا في المستقبل وانما خص  
بالطلب لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو موكدة له وكان  
ذلك مقتضيا لنا كده لان غرضه في تحصيله بخلاف الحرف فان هذا  
المعنى مفقود فيه وانما دخلت في القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب  
اذ قد يقسم الانسان على ما يعلمه مما هو ليس بطلوبه ولا من غرضه كقول  
من اتى كسيرة والله لا عافين وامثال ذلك كبير اما لانه في الغالب  
انما يقسم على ما هو مطلوب المنكلم وحمل لغة الباب عليه لانه منه  
واما لانه فعل اشتمل على مستعمل فيه ما يقتضي توكيده وهو القسم كما  
اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي توكيده من المعنى المذكور انما فاحرى  
يجزى الطلب وهذا ايضا هو الوجه في حوار توكيد الفعل بهذه النون  
فولم فاما تترقا ما بد هين لانه فعل مستعمل اشتمل على ما يقتضي توكيده  
وهو ما المرند على حرف الشرط كاستعمال فعل القسم واشتمال فعل  
الطلب على الطلب المعنوي لتوكيده وهي على ضربين خفيفة وبقيلة



وكلاهما في المعنى والدخول سواء إلا أن الحنفية لا تدخل على فعل الآسين  
وفعل جماعة النساخ إلا فاليونس وإنما لم يدخل عليها لوقوعها بعد الالف  
فيلزم اجتماع ساكنين متعذر فنهما حكم النساكنين لأنهما إما أن يقيما  
ساكنين على ما أن يحرك الثاني وإما أن يحذف الأول فسواء هما ساكنين يوديان  
إلى ما ليس في كلامهم ونجربك الثاني يوديان إلى خروجهما عن حكمها لأن وضعها  
على أن لا تقل الحركة بدليل امتناع اضربن القوم ولو جاز تحريكها ثم لو ج  
تحريلها هنا وحذف الأول يوديان إلى لبس الواحد بالمتن في فعل  
الاسين الآسرى أنه لو حذفت الالف في قولك اضربان لبقى اضربن  
فيلتبس بفعل الواحد والحذف ما علم الزاهم به الاتيان به للفصل بين  
نوز الضمير ونون الواكيد بدليل الزاهم له في اضربان وكونها مشددة  
لا اثر له لأن الحنفية فرعها فلا يأتي الالف على النجوى الذي است فيه الثقيله  
للا يوديان إلى أن يكون للفرع على الأصل مزيه أو يقال في جمع الموت  
لها الف مشبه بالالف الناست لما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف  
هذه وتعودي ذلك كسر المشددة بعدها ككسرها في فعل الآسين وإذا  
تعدرا امتناع دخولها فنهما والمشددة مفتوحة لافى فعل الآسين وفعل  
جماعة الموت فانهما منهما مكسورة شبيهة بالهايون الشبيه لوقوعها بعد  
الالف وقوله فان دخلت في الجزاء غير واضح والأولى أن يقال شئها الداخله اما  
لأنه جزم مثله وهذا اوضح واقرب وأما دخولها في النفي فقليل أيضا

شئها بالهني لانه مشتمل على معنى النفي وأما دخولها في مثل ربما نقول  
ذال مشبه بالنفي وكل ذلك قليل وإن كان بعضه أكثر من بعض  
وهذه النون إنما تدخل على سبيل الجوار للعرض المتقدم ذكره لافى فعل  
القسم والموكدة في الشرط فان طرحها ضعيف قوله وإذا القها ساكن بعد ما  
حذفت جذفا ولم يحرك إلى آخره يعني إذا لقي الحنفية والاف الثقيله بابه  
ابدا وإما ذلك حكم الحنفية وإما حذفت كراهه أن تحرى بحرئى ما هو مثله  
في الأسماء وهو النون فهدا إلى أن يكون لما يدخل على الاسم مزيه  
على ما يدخل على الفعل فحذف لذلك فنقولون في لا ضربن إذا وصلوه  
بقولهم انك لا ضربن منك ومنهم قوله لا هيض العقير ولو لا ذلك لوجب  
أن يقال لا هيض العقير بكسر النون وحذف الياء لالتقاء الساكنين ولكم  
لما أرادوا الأهسن وحذف النون لما عرفاه وجب أن سقى لأهسن ومن  
أصناف الجوف ها السكت وهى التي في قوله ما أغنى عني ما إليه  
إلى آخره قال الشارح ها السكت ها ساكنه يلحق في الوقف لبيان  
الحركة أو حرف المد ورأينا في الوقف ليتوصل بها إلى بقا الحركة في الوقف  
ورأنا همزة الوصل التي تتوصل بها إلى الأندأ الساكن فإذا وصلت حذفتها  
كما تحذف الف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى الذي جرى بها الإجله  
ولذلك استحب لكل وارى مذهبه أسات الها في مثل كاييه وسلطانيه  
أن يعف ثم تتدى فان كان مذهبه الحذف في الوصل حسن له الوقف  
هنا والوصل لحذفها كقراءة حمزه والكسائي أقدر بل وقراء حمزه بالى هلك وسلطاني



حذره فوصلت لمن لم يجد فيها فالوجه ابياتها وان كان الوصل مستلزما لذكرناه  
ولكنه مجزئ الوصل لهم محرى الوقف فكون موقفا عليه في اليه ولذلك  
كان الوجه المختار في قراءة ورش كاييه اى ساكن الها من غير نعل ولولائه  
الوقف لو جت التحريك قوله وكل متحرك ليست حركه اعزابه  
بحوز الوقف عليها ما لها الى اخره قال الشارح ليس على  
عمومه فان ضرب وصل ليست حركه اعزابه ولا يوقف عليه بالها  
وكذلك مولك لا زجل وما زيد وامثال ذلك وحقتها ان يكون ساكنه  
لانها تعوض الوقف كما ان حكم هذه الوصل ان يكون متحركه لانها الغرض  
الاستد او لا يوقف الا على ساكن ولا يبتدئ الا بمتحرك واما مثل قوله  
نوده الملك من قرأ بالاسكان فليست بها السكت على المختار لانها  
لم يلحق كلاما مستقلا موقفا عليه وانما هي موضوعه اجماعا مع ابيات  
الها من غير استكراه لذلك وانما هي الاضمار وجوز تسكينها الاضمار  
اذا وقعت في مثل هذا الموضع قوله وتجرى بها الحرح وخطبته  
العايل بامرجاه بحار عمر انا مض لما ذكره في قوله وسعه من اسكن القاف  
فانه ساكن ان الها متحركه لالتقاء الساكنين واذا جعلها متحركه لالتقاء الساكنين  
لم يستعمل انكاره على من حرك قوله بامرجاه لالتقاء الساكنين  
وكذلك ساقه ابو على الفارسي لذلك وليس بجيد فان حريكها السكت  
وقضها ضعيف فلا ينبغي ان يضار اليه مع الاستغناء عنه والوجه في  
مراه من قرأ ويثقه اهاها الاضمار مثلها من حرك الها والقاف جميعا

وانما سكت به كيف وعضد ولا حابه جيد الى جعلها السكت فانه يلزمه  
منه ثلثه امور ضعيفه منها ما ذكرناه في الشيه مكثف ومنها وصلها السكت  
والجائتها ما للس موقفا عليه لان قولك فاوليك جواب الشرط ولا يوقف  
على الشرط دون جوابه ومنها حريكها على ما ذكرناه لا يلزم الا امر ولجد  
وهو مع ذلك دون الامرين في الظاهر فالمصير الى ذلك هو الوجه  
وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال بامرجاه بحار عمر اى البيت وفي  
غيرهما ولا يستقيم مع ابيات مثله في العران من جهة الفرات السبع  
والظاهر انه وقع من ابي على الفارسي وهما ثم اتبع في ذلك من غير  
رويه وشئت الا ترى انه على ذلك يلحقها السكت في الوصل وهي متحركه  
وذلك هو الذي انكر في مرجاه فكيف يستقيم ان اراده لغه مستفهمه  
مع مثل رد ولم رد وهل هذا الاتفاض من لا شبهة فيه بعد ومن  
اضاف الحرف شين الوقف قال الشارح هذه لغات ضعيفه  
لامعول عليها ولم يأت في كلام فصيح وقد اختلف في ذلك مع ضعفه  
فمنهم من يقول ما ذكره من الحاو الشين بعد النطق بالكاف ومنهم من  
يقول ابدال الكاف شيئا فيكون من قبيل الابدال لا من قبيل  
فضل الحرف والاولى ان يكون الترجمة من اضناف الحرف حريف  
الوقف اذا الوقف ليس هو الحرف الا ترى انه قال وهي الشين  
والشين ليست وقفا وانما هي حرف يوقف عليه ووقع في اخر الجكاية  
المذكورة قال موسى باضافه الى ما المكلم وليس مستفهم من حيث المعنى



والفلاح سمعا اما المعنى ولانه مخاطب لامير المؤمنين الذي لغته لغه افصح  
الناس فكيف يليق من سمى اليه ومخاطبه ان يكذب وليس عليه  
الادب واما النقل فاتفق الرواة على انه قال موي وفي بعضها قال قوما  
يا امير المؤمنين والظاهر انه وهم اوقع فيه ما اشملت الحكاية عليه من  
قوله وحرم من مضى الناس ومن اختلف في الحرف حرف الانكار  
وهي زيادة للحق الاخر الى اخره قال الشارح هذه الزيادة ايما  
وقعت في غير الكلام الفصح وهي امامه مجردة وامامه قبلها ان  
مكسوره نونها لا لبقاء السالكين هي والمدة المذكورة والظاهر انهم لا  
يريدوا ان الاخره ساكنة يحافظه على صورته لئلا يحرك ان كان صحيحا  
او يحذف ان كان فدا وان قلت فقد ثبت محها في قولهم انا ائيه فقد  
لحق المتحرك الا ترى انها بعد النون المحركة في انا فالجواب انه لما كان  
يلزم في الوقف على انا وان لم يكن في الوصل الف ان يكون بالالف والالف  
ساكنه صار حكمه حكم ما اخره الف لانه في الوقف كذلك الا ترى  
اذا وقف على انا لزم اسات الالف معول انا ولا يجوز ان يقول انا ان  
مضار في حكم ما اخره الف مطلقا لان هذه الزيادة ايما يكون في الوقف  
فلو لم ترد ان لفتل انا فمجدد اجدى الالفين لابقا السالكين  
فجازي ان لما ذكرناه من مثل وطما معيان على ما ذكره الا ان الاحفش  
مضد في تفسيره في قوله الامير به بقوله كانك هزأ به الى ان جعلها  
معنى واحد وهو انكار ما ذكر لا غير لان باب التهريج ييراد الكلام على ضد

ما هو ليس من باب المشترك الا ترى ان كل كلام يصح اراده لذلك وليس  
كلام مشترك كقولك لمن ظفرك منه خلاف ما يقتضيه العقل ما هذا  
الا عقل راجح واما تعني ضد ذلك وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى  
انك لانت الحليم الرشيد وقوله دت ايك انت العزيز الكريم وغير ذلك  
وهذه الزيادة النذبة في التزامهم فيها الالف مالم يقع لبس واما هذه زيادة  
بابعة لما قبلها فان كان متحركا فلا اشتكال في ان يكون الفاء بعد  
المفتوح ويا بعد المكسوز وواو بعد المضموم وان كان ساكنا فخلمه  
حلم الملتسوز لان الكسر يلزمها لا لبقاء السالكين فوجب ان يكون المدة  
بما تقول فمن قال ضربت عبد المطلب اعبد المطلبية وتقول في النذبة  
واعبد المطلبية فقد بين انها مخالفة لزيادة النذبة لما ذكرناه واما  
قولهم في النذبة واغلامك واغلامك في غلام المرأة المخاطبة وغلام  
الجماعة المخاطبة فاما خولفت به قياس النذبة كراهة اللبس الا ترى انه  
لوقيل في غلام المرأة واغلامك وفي غلام الجماعة واغلامك واللبس  
لاول بالمخاطبة المذكور والماني بالمخاطبين قال فان اجبت  
من قال لقت ريدا وعمرا الى اخره ذكر هذا الفصل لنته على انها  
ليحق الاخر على اي صفة كان بخلاف علامه النذبة فانها لا يلحق الا  
المتدوب لانها لا يبان بان ما دخلته مسجع عليه فاحضت به لان  
معناها لا استعداد واما هذه ولانها تارة بمضمون الجملة فلحق آخر الجملة على  
اي حاله كانت فمن تم جازا حاجتها في آخر كل كلام ولم يجز في تلك



إلا إجماعها بالمد وبخاصة وترك هذه الزيادة عند الدرح بخلاف زيادته  
 الندبة فإنه جائز أباها في الوصل أما لان الغرض ثم تطويل العرت إلى  
 المعنى المقصود ولذلك لم يجر حذف حرف المدا ولا الزخم بخلاف زيادته  
 الانكار وأما تشبهها بالسكت في محافظتهم على بيان الحركة إزاء الكلمة  
 بدليل قولهم اقبل المطلبية بخلاف واعد المطلبية وكانت في ذلك كما السكت  
 وتشبيهه أياها بزيادته من تشبيه لفظي لا معنوي فيه يقتضي أن يكون مجزؤه  
 في الوصل ومن أضاف الحرف حرف النكرة وهو زيادة على نحو  
 زيادة الانكار ولكنها لا تكون إلا مده مجردة عن أن وهي في الشدود ابعده  
 من بك ولذلك لم تقع في كلام من يؤبه له وموضعها آخر كل كلمة  
 المتكلم عليها المذكور ما تنكلم به بعدها ولذلك لم يلحق الأما هو بعض الكلام  
 في قصد المنكلم عكس زيادة الانكار ألا ترى أنه لو قصد إلى قوله قام  
 زيد من غير زيادته لم يكر لذكره عند قرائه من زيد معنى فلا وجه للإجازة  
 زيادته المذكور مع انشعاب معناها فإن لحقت آخر كلام باعتبار ما قلناه في  
 قصد المنكلم له نتمه باعتبار آخر كقولهم هذا سيفي إذا قصد المنكلم إلى الإجازة  
 عن المشار إليه بأنه سيف موصوف بصفة في حكمه ولكنه زهد عن اللفظ  
 الذي يعتبر به أو عن نفس المعنى مع علمه بأن كان فاصدا إلى صفه ولكنها  
 تشبيهها وهو فاصد الآن إلى تذكرها ولذلك أورد قولهم هذا سيفي في  
 حق من قصد إلى الإجازة بسيف موصوف وجاز أيضا إدخالها على  
 اللام للتعريف في قولهم إلى وشبهه إذا قصد إلى الإجازة عن معهودهم



بعض المغير للتحاشي بما استرب من الحروف صوت غيره لذك لك كقولهم صد  
والصراط واشباهه على ما سيأتي ويبر تعلقه في صنف ابدال الحروف  
ثم ذكر اسباب الامة وترك منها ما ليس بالقوى الامة لاجل الامة  
ومما ليس بالكثرة وموعا وان كان قويا الامة للشاكل كماله فحماها  
لشاكل خلاها وعلى ما ذكره في فصله ثم شرع في شروط وتفصيل وموانع  
فابتدأ بالشرط في الكثرة قبل الالف ومن انها اما تؤثر اذا اوليت حرف  
الالف او فصل بينهما ساكن لان الساكن ليس بحاجز معتد به فان لم  
يكن كذلك لم يكن السبب مؤثرا لقوات شرطه وانما لم يؤثر بعده عن الالف  
فلم يعتد بذلك وانما اما الواو ان يردان بصرها وعندها وان كان  
شاذ لان لها حقته فكانت مع الالف كحرف واحد فكانت لم تفصل بين  
الكسرة والالف الا بحرف واحد في قولك بصرها او بحرفين اولهما ساكن  
في عندها واما له درهمان وشبهه مما ضعف مما عتد لها لست مع  
الالف فتكون لاجتماعها معها كاهما مده واحده كحقاها وانما هي  
مستقلة وحدها ولكن لما كانت من صنفها الحفا قدرت كالعدم ويذلك  
على ذلك الها مع الالف غير معتد بها قولهم رذ ورذ ورذ فاذا  
قالوا رذها فتحو الاغتر لان الفعل كالتوقيع قبل الالف فكما وجب  
ان يقال رذ وجب ان يقال رذها قولك وقد اجروا الالف  
المنفصلة تجرى الاصلية الى اخره كلام في تفصيل ان سبب الامة  
تعمل في الالف وان كانت منفصلة عما عمل فيها اذا كانت متصلة

٤٤  
وتعمل ايضا اذا كان هو في نفسه عارضا عما عمل اذا كان اصلا الان  
ذلك ليس مثله اذا كان اصلا والالف المفضلة التي ازادها الف  
النون او ماضاها هادون غيرهما انها امتزجت حتى صارت كاتها  
من بنية الكلمة ولذلك تعسر ابيات الافصال فيها وحقيقته هو ان  
النون حرف من حروف المعاني فكانت كلمة براسها فاذا ابدل فيها الالف  
كان حكمه فوجب ان يحكم بانه ليس من بنية الكلمة التي هو منها وليس  
ذلك مشابه الالف المنفصلة عن السبب في غيره الا ترى انه لا يحسن  
ان يقال من هاد ولا معتد بالكثرة التي في من لانه ليس بينهما ما يجعلها  
كالكلمة الواحدة لا من كلمه يستعمل بنفسها وهاد ولا كلمه مستقلة  
ايضا فلم يكن بمثابة الالف في رذ او لا بمنزلة الالف في عند هاد مثل  
يقوله رايت رذ في المفصلة ومزرت بياه في الكسرة العارضة  
وتعني بالعارض ما كان محييه في اللمة الامر في بعض احواله كحركة الاعراب  
في قولك في بياه الامرى انها لا يلزم لانك تقول اعشى لانه بخلاف  
الكسرة في نحو عالم فاتها لا تنفك وكذلك كان ذلك في السبب  
اقوى من هذا الا في الرا في نحو ما بصر وشبهه لعله في الرا على ما  
سياتي في فصلها المختص بها قولك والالف في الاخر لا يخلو الى اخره  
ولكن الشارح هذا الفصل حاصله راجع الى ان الالف في  
الاسم اذا كانت لاما ماله مقليه عن واو لا يؤثر فيها الاسان المذكورة  
دون ما سواها من اللامات الا ترى ان نحو قولك رضي لا يمال واما



مَا سَوِيَ ذَلِكَ فَهُوَ مَالٌ لِعِصَامٍ سَبَبُ الْإِمَالَةِ نَالُ الْفَعَالِ الدَّلَالَةُ كُلُّهَا مِمَّا هُوَ  
لِعِصَامٍ سَبَبُ الْإِمَالَةِ الْإِرْصَى أَنْ تَقُولَ فِي دَعَا وَشَبَّهَ دَعَا كَمَا تَقْدَمُ وَكَذَلِكَ  
الْأَسْمَاءُ إِذَا لَمْ تَوْجِدْ هَذِهِ الشَّرَاطَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْمَنْعِ مِمَّا هُوَ إِضْيَا كَهَوْلِكَ  
رَجُلًا لِأَنَّكَ تَقُولُ رَجُلَانِ وَمُصْطَفَى لِأَنَّكَ تَقُولُ مُصْطَفِيَانِ وَلَمْ يَمَلْ  
عَصَا لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ فِيهِ عَصِيَانِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ سَبَبٌ لِلْإِمَالَةِ بَقِيَ أَنْ  
يُقَالُ لَمْ يَمَلْ نَحْوَرِضًا وَسَبَبُ الْإِمَالَةِ قَائِمٌ وَهُوَ الَّذِي اخْتِجَ إِلَى الْفَعْلِ  
لِاجْتِلَاءِ الْإِلَهَوِيَّةِ فِي غَيْبِيَّةِ عَنْ جَمِيعِ الْفَعْلِ وَجَوَابُهُ أَنْ يُفْلَمَ هَا عَنِ الْوَائِدِ  
مُنَاسِبٌ لِلتَّفْخِيمِ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ السَّبَبُ الْخَارِجُ وَاتَّزَادَ كَأَنَّ هِيَ فِي نَفْسِهَا  
سَقَطَ بِالْقُرْبِ السَّبَبُ مِنْهَا لِأَنَّهُ فِيهَا فَلَا يَلْزَمُ مِنْ بَابِ الْإِفْرَاقِ تَابِزُ الْإِبْدَاءِ  
مِنْ إِخْلَازِ ذَلِكَ أَمِيلٌ دَعَا وَلَمْ يَمَلْ رِضًا لِأَنَّهُ فِي دَعَا سَقَطَ يَا وَفِي رِضًا لَأَسْقَلُ  
يَا فَعَلْتُ مَا فِيهَا مِنْ مُنَاسِبَةٍ الْمَفْهُومِ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ أَوْ زِدَ اعْتِرَاضًا عَلَى الْآلِفِ  
الدَّلَالَةِ فِي الْأَسْمَاءِ الْوَائِدِ وَهُوَ قَوْلُهُمْ الْعَلَى مِمَّا لَا وَجَابَ مَا فِيهِ مِنَ السَّبَبِ  
مَا فِي دَعَا لِأَنَّهُ جَمَعَ لِفَعْلِي الْمُنْقَلِبَةِ فِيهِ الْوَائِدِ يَمُصَّرُ كَلَامًا بِأَكْمَالٍ فِي دَعَا  
بَلْ هُوَ أَظْهَرُ ثُمَّ ذَكَرَ الْآلِفَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ وَأَمَّا مَالٌ مِنْهَا الْفَعَالُ الْإِمَالَةُ كَانَ  
يُفْعَلُ يُقَالُ فِيهِ فَعَلْتُ فَدَخَلَ فِيهِ بَابُ مَالٍ وَبَابُ وَحَافٍ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا  
عِنْدَ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ بِهِ يُقَالُ فَعَلْتُ كَهَوْلِكَ مِلْتُ هَذَا مَذْهَبَهُ  
فَأَمَّا مَنْ لَا يَرَى أَنْ تَخَوُّعَتْ عِنْدَ هَذَا الْإِتِّصَالِ سَقَطَ إِلَى هَذَا الْبِنَاءِ فَلَا  
تَقْدَرُ الْإِمَالَةُ مِمَّا ذَكَرَهُ لِعِصَامٍ وَبَاعَ غَيْرَ مَذْكُورٍ وَهُوَ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ أَنْ  
تَقُولَ أَنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْمَاءِ أَوْ يُقَالُ فِيهِ فَعَلْتُ وَلِذَلِكَ وَقَعَ هَذَا الْفَعْلُ

مَعْلَمًا عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ وَجَعَلَ مَوْضِعَهُ وَالْمَوْسُطَانِ كَأَنَّ بَابًا أَمِلْتُ  
فَدَخَلَ فِيهِ بَابُ بَاعٍ وَأَنْ كَسَبَتْ وَأَوَّ أَمِلْتُ إِضْيَا أَنْ كَانَ يُقَالُ فِيهِ  
فَعَلْتُ فَدَخَلَ فِيهِ بَابُ حَافٍ وَخَرَجَ فِي الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا مِنَ الْإِمَالَةِ مَا كَانَ  
مِنْ الْأَسْمَاءِ مِنْ ذَوَاتِ الْوَائِدِ عَلَى أَيْ حَالٍ كَانَ وَمَا كَانَ مِنْ الْإِفْعَالِ مِنْ  
ذَوَاتِ الْوَائِدِ لِمَا لَا يُقَالُ فِيهِ فَعَلْتُ نَحْوَ حَالٍ وَحَالٍ وَقَالَ فَإِنْ  
قِيلَ فَالسَّبَبُ فِي الْإِخِيرِ فِي نَحْوِ دَعَا وَهَذَا كَوْنُهَا مَصْرَفًا عِنْدَنَا فَعِلَ كَهَوْلِكَ  
غَرِيٌّ وَدَعَى فَلَمْ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ سَبَبًا فِي نَحْوِ حَالٍ وَحَالٍ وَقَالَ  
لِأَنَّكَ تَقُولُ حِيلٌ وَحِيلٌ وَقِيلَ وَالْجَوَابُ فِيهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا  
أَنْ يُفْلَمَ الْبَاءُ فِي دَعَى بِالْكَسْرِ لِأَنَّهُ فِي أَصْلِ بِنَائِهِ وَالْكَسْرُ فِي نَحْوِ قِيلَ  
وَحِيلٌ عَارِضَةٌ كَلِيسَتْ فِي أَصْلِ الْبِنَاءِ فَدَابَّ الْمَاءُ بَعْدَ مَا عَارِضَتْهُ وَالثَّانِي  
أَنْ يَلِيقَ فِي دَعَى حُرْكَهُ قُوَّتُ بِالْجُرْكَ فَطَهَرَ أَمْرُهَا وَالْمَاءُ فِي نَحْوِ قِيلَ مِنْهُ سَأَلَهُ  
فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ مَا قَوَّى اعْتِبَارَ مَا ضَعُفَ وَالْمَاءُ لَيْسَ أَنْ بَابُ مَا دَعَى لَا  
يَحُوزُ فِيهِ تَعْدِيرُ الْبَاءِ عَنْ حَالِهَا وَلَا الْكَسْرُ الَّتِي قَلَّهَا خِلَافَ بَابِ قِيلَ فَإِنْ  
الْكَسْرُ يَحُوزُ أَنْ يَتَّصِفَ بِمَا وَانْ سَقَى ضَمَّهُ عَلَى أَصْلِهَا وَسَقَى الْوَائِدِ وَأَوَّ فَلَا يَلْزَمُ  
مِنْ اعْتِبَارِ مَا لَا يَحُوزُ عَنْ مَائِهَا اعْتِبَارَ مَا عَرِضَ هِيَ وَسَبَبُهَا جَمِيعًا لِلزَّوَالِ  
فَطَهَرَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَاءِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى فَعِلَ  
وَبَيْنَ الْفَعَالِ عَلَى فَعِلَ أَنْ الْكَسْرَ فِي الْفِعْلِ يَطْهَرُ فَقَوَّى أَمْرُهَا لظُهُورِهَا  
مُنَاسِبُ الْإِمَالَةِ وَهِيَ فِي الْأَسْمَاءِ لَا تَطْهَرُ أَبَدًا إِذْ لَا تَصْرِفُ فِيهِ كَمَا  
تَصْرِفُ فِي الْفِعْلِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِمَالَةِ الْفِعْلِ إِمَالَةُ الْأَسْمَاءِ لِذَلِكَ ثُمَّ ذَكَرَ



سَبَبًا آخَرَ مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْأَمَالَةِ لَمْ يُعْطَ ذِكْرُهُ وَهُوَ سَبَبٌ ضَعِيفٌ وَلِذَلِكَ  
لَمْ يُعْتَدَ بِهِ الْبَعْضُ الْمَلِكُ وَهُوَ أَمَالُهُ الْأَمَالَةُ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَسْرُهُ مُحَقَّقه  
وَلَا مَا فَلَا يُلْزَمُ مِنْ عِتَابِ الْكُسْرَةِ وَالْيَا فِي مَنَاسِبَتِهَا لِلْأَمَالَةِ اعْتِبَارًا مَا حِي  
بِهِ خَوْفُهُمَا ثُمَّ ذَكَرَ الْمَوَانِعَ لِلْأَمَالَةِ وَهِيَ حُرُوفُ الْأَسْتِغْلَا وَهِيَ سَبْعُ حُرُوفٍ  
عَلَى مَا ذَكَرُوا وَأَمَّا مَنَعَتْ هَذِهِ لِأَنَّهَا اسْتِغْلَى عِنْدَ النُّطْقِ هَا اللَّشَّانِ إِلَى  
الْحَكِّ الْأَعْلَى وَالْأَمَالَةِ الْخَفَاضِ مَكْرَهُ الْجَمْعِ مِنْ هَذِهِ الْأَمْرِ مِنَ الْأَسْتِغْلَا  
وَالْأَخْفَاضِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ بَازِي وَبَاعَ مَسْتَنْشِي قَبْلَ طَابَ وَخَافَ وَصَغَى  
وَطَغَا وَإِنْ كَانَ هَذَا الْمَانِعُ قَائِمًا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أَنَّ السَّبَبَ فِي هَذَا الْبَابِ  
قَوِيٌّ وَهُوَ مَا يَأْتِي فِي الْأَلِفِ الْمَمَالَةُ فَيُشَبِّهُهَا وَأَمَّا كُسْرَةُ عَلَاقَتِهَا خِلَافَ غَيْرِهَا فَإِنَّ  
السَّبَبَ أَمَّا يَكُونُ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا فَلَا يُلْزَمُ مِنْ عِتَابِ هَذَا الْمَانِعِ فِي الْمَوْضِعِ  
الَّذِي كَانَ السَّبَبُ ضَعْفًا لِعِدِّ اعْتِبَارِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ السَّبَبُ  
فِيهِ قَوِيًّا قَرِيبًا ثُمَّ مَثَلُ بَوَاقٍ ذَلِكَ بَعْدَهَا ثُمَّ حَعَلْ مَا بَعْدَهَا بِحَرْفٍ أَوْ  
حَرْفَيْنِ مِثْلَهُ إِذَا وَلَّهَا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ نَاعًا عِنْدَ  
الْأَكْرُو وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا كَانَ ذَلِكَ اسْتِغْلَا لِبَعْدِ اسْتِغْلَا  
وَإِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا كَانَ اسْتِغْلَا لِبَعْدِ اسْتِغْلَا وَالْأَسْتِغْلَا بَعْدَ الْأَسْتِغْلَا  
سَهْلٌ خِلَافَ الْأَسْتِغْلَا لِبَعْدِ الْأَسْتِغْلَا وَلِذَلِكَ اعْتَبُرَتْ وَأَنْ يُعَدَّ بَعْدَهَا  
وَلَمْ يُعْتَرِ إِذَا تَعَدَّتْ قَبْلَهَا فَمَا مِنْ سَوِيٍّ بَيْنَهُمَا فَلَا اشْكَالَ قَالَتْ سَنُوتُهُ  
وَسَمِعْتَاهُمْ يَقُولُونَ إِذَا دَانَ نَصْرُهَا زِيدَ إِلَى آخِرِهِ قَوْلُهُ فَكُتِبَ لِي لَمْ يَمِيلُوا  
وَهَذَا أَمَّا يَكُونُ عَلَى مَنْ يَجْرِي الْأَلِفُ الْمَنْفُصِلَةُ بِجَرِّ الْمَنْفُصِلَةِ بِجَرِّ

الْمَانِعِ الْمَنْفُصِلِ أَيْضًا بِجَرِّ الْمَنْفُصِلِ وَلَيْسَ بِاللَّغَةِ الْفُصْحَى وَاللَّغَةِ الْفُصْحَى  
أَنَّ الْأَمَالَةَ فِي الرَّجْحِ حَيْثُ سَوَاوَقَعُ نَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِغْلَا أَوْ لَمْ يَقَعِ  
وَكَذَلِكَ مَزَّتْ بِهَا فَاسْمٌ وَمَالٌ مَلَقَ فَلَمْ يَحْيَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ إِلَّا  
بِمَا كَانَتْ فِيهِ الْأَمَالَةُ ضَعِيفَةً لِانْفِصَالِ الْأَلِفِ أَوْ لِعُرُوضِ الْكُسْرَةِ  
فَإِنْفِصَالِ الْأَلِفِ مِثْلَ نَصْرِهَا قَبْلَ وَالْكُسْرَةِ الْعَارِضَةِ مِثْلَ مَزَّتْ بِهَا  
فَاسْمٌ قَوْلُهُ وَالرَّاعِي الْمَكْسُورَةُ مَنَعَتْ مَنَعَ الْمُسْتِغْلَى إِلَى آخِرِهِ قَالَتْ  
الْشَّارِحُ لِلرَّاجِلِ فِي الْأَمَالَةِ لَوْ مَنَعَهَا لَيْسَ لغيرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ وَسَبَبٌ  
مَا فِيهَا مِنَ التَّنْكِيرِ فَإِذَا وَلَّيْتُ الْأَلِفَ وَهِيَ غَيْرُ مَكْسُورَةٍ صَارَتْ كَأَنَّهَا  
تَفْتَحُتُ أَوْ ضَمَّتُ فَلَمْ يَقُوسَبَبِ الْأَمَالَةُ قَبْلَهَا خِلَافَ غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ  
فَلِذَلِكَ لَمْ يُمْرَأَ شِدَّ وَحَازَ وَأَمِيلُ عَالَمٌ وَإِذَا وَلَّيْتُهَا مَكْسُورَةً وَلَا يَكُونُ  
ذَلِكَ إِلَّا لِعِدِّهَا كَانَ لَهَا مِنَ الْأَثَرِ مَا لَيْسَ لغيرِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ لِأَنَّهَا  
تَقْصِيرُ كَكُسْرَتَيْنِ اخْتِصَامًا وَالْوَاحِدَةُ كَأَنَّ سَبَبًا فِي مِثْلِ عَالَمٍ فَقَوَى السَّبَبُ  
مِثْلُهَا ثُمَّ لَمْ يُوَثِّرْهَا الْمَوَانِعُ فِي غَيْرِهَا فَلِذَلِكَ أَمِيلُ لَهَا زِدْ وَنَازِلٌ وَلَمْ  
يُمَلِّ خَوْفًا لِدَوْلَةٍ إِذَا كَانَ مَوْضِعُ حَرْفِ الْأَسْتِغْلَا وَقَبْلَهَا رَأَتْ  
فَأَنَّهَا تَعْلِيهَا كَمَا خَلَبَتْ الْمُسْتِغْلَى لَهَا إِذَا اسْتِغْلَى قَبْلَهَا فَاتِّمَامًا صَارَتْ مِثْلَ  
الْمُسْتِغْلَى مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّنْكِيرِ فَإِذَا خَلَبَتْ الْمَكْسُورَةُ الْمُسْتِغْلَى فَلَا  
تَقْلِبُهَا إِجْدَارًا لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ كَأَنَّهَا لَكُسْرَتَيْنِ وَالْمَفْجُوعَةَ قَبْلَهَا كَأَنَّهَا تَفْتَحُتُ  
الْكُسْرَةُ الْوَاحِدَةُ تَعْلِيَةُ الْفَتْحَةِ الْوَاحِدَةُ فَخَلَبَتْ الْكُسْرَةَ أَيْضًا الْفَتْحُ  
يَقُولُ مَنْ قَرَأَ وَقَرَأَ مِنْ قَوَارِيرٍ مِثْلِهِ يَقُولُهُ مَنْ قَرَأَ ظَاهِرُ



الاستعانة وتمام مثله بقوله من موارث فليست لأن الغرض هنا بيان  
الراثة المستورة بعلة غير المستورة في نحو موارث ليس ثم مقوحة عليها  
مستورة ولا يمكن أن يقال أن المثل لعلبه المستورة جرت الاستعانة  
فإن ذلك قد تقدم قبله حكما ومثالا وسرع في حكم غيره فلا وجه لذكر  
ذلك فيه والظاهر أنه إذا زاد المثل لعلبه الرثة المستورة الرثة المفتوحة  
في آخر الكلمة على اللغة الضعيفة في إثباتها وانعدت بعد ما اعتبرت  
سببا وما نعا على ما يعرفه إذا قرب فيصح التمسك حيث ذلك  
ثم من أن الرثة إذا عدت بعد الألف لم تؤثر في سبب ولا منع عند الأكثر  
لأنها ليست بحروف الاستعانة وإتمام هي بحجراتها لما ذكرناه فلا  
يلزم من اعتبار المستعانة مانعة لما ذكرناه وإن عدت اعتبارها هي  
إذا عدت فاللغة الجيدة أماله كما يردون قد روي الأخرى بالعلس منها  
نظرا إلى اعتبار الراعي البعد سببا وما نعا ولعاهما قال  
ومما شدد في القياس قولهم المحاح والناس مما لن تعني في حال الرفع لأنها  
حيث لا سبب من أسباب الأمالة فهما فاما لهما على خلاف القياس  
لإسقاء السبب وكذلك أمالة مال وباب لأنها من ذوات الواو واللام  
المتعد المعين من ذوات الواو واللام لأنه لا سبب للامالة فيه واما  
امالة عاب فليست بشاذل لأنه من ذوات الواو فسبب الأمالة فيه غير  
مانع ولا سبب للامالة في باب ومال وقالوا العشا والمدا والكبا  
فاما الواو فهو أيضا شاذل لأن الألف الأخيرة من ذوات الواو واللام

247  
ولا يؤثر في أماله كسرة على ما تقدم فلذلك كان أماله ذلك شاذلا وذلك  
كان قياس الرثة أن لا تمال ولذلك أوردته اعتراضا وأجاب بأن السبب  
لما كان قويا اثر وهو كونها كسرة على الرثة هو الذي حسن منه كونه خارجا  
عن القياس المذكور وقد أمال قوم جاد وجواد نظرا إلى الأصل قال  
وكان ينبغي أن يكون عند تفصيل الكسرة لما ذكرناه باعتبار عارضه وأصله  
لأن هذا الفصل في إثبات اعتبار مقداره كما اعتبر ملفوظا بها محققه  
والفصح يدل اعتبارها وإن كان السكون عارضا لأنه وإن كان عارضا  
في المقدير فقد صار لازما في اللفظ بخلاف سكون الوقف العارض  
في نحو هذا ما شافنا ليس بلام فلا يلزم من الغا ذلك السبب الذي  
زال زوالا لا يرجع إليه الغا هذا السبب الذي زال زوالا يرجع إليه  
غاليا فمنها هنا ضعف اعتبار السبب في جاد وقوى اعتباره في  
ما شافنا الوقف واما شبهته به لاحتماهما جميعا في أصل العروض  
قوله وقد أميل والشمس وصحاها إلى آخره قال السارح  
ذكر في هذا الفصل سببا آخر من أسباب الأمالة التي لم يذكرها مع  
الأسباب المقدمة وقد تقدم عذره في ذلك وكان ينبغي أن يكون  
ذلك في الفصل المشتمل على الأمالة لاجل الأمالة لأنهما سببان  
لم يذكرهما أو لأنهما من الأسباب فإذا لم يذكرهما مع الأسباب لعذر  
ذكرناه كان الأولى أن يذكرهما مجتمعين لأنهما من جنس واحد فلا وجه  
للتفرقة بينهما وقد ذكرنا أنه من الأسباب القوية وليس كالأمالة



لأجل الأماله في الضعف على ما تقدم قوله وقد أوالوا العجبه إلى آخره  
لم نمل الفجاءة الأملع الرامكسورة بعد ما في أمالها من الكلفه فلم نقو  
عليها إلا الرامكسورة لما ذكرناه من تقدركس من خلاف غير ما من  
الحروف وبخلاف ما بعده الف من العجبه فانه يعتمد عليها فيرول  
ما في نحوها إلى الكسرة من الكلفه وذلك معلوم عند النطق  
قوله والحروف لأمال لان الفانها لأصل لها في الناحية طلب  
بجانبها ألاماله وقلة تصرفهم فيها وأماله من باب التصرف فاما  
إذا سمي بها فصيروا من قبل الأسماء فان كان فيها سبب أماله اعتبر  
والأفلا فلذلك تمال حتى إذا سمي بها ولا تمال على ونحوها إذا سمي  
بها لانيك لو سميته حتى وثنيته لعلت حان ولو سميته نعل لعلت  
علوان أمالهم بلى ولا في أمالا وبا في النداء لما في ذلك من  
التضمن للجملة المقترنه للفعل أو للاسم أو للاسم من مضار كانه فعل  
أو اسم لأفناها عن ذلك والأسماء غير المملكة ممال المستقل بها بنفسه  
إلى آخره حكمها حكم الحروف لما ذكرناه وإنما اميل المستعمل منها من الجملة التي  
اميل به بلى ونحوها فلذلك أوالوا التي ومتى ولم يملوا إذا ونحوها والأفعال  
غير المقترنه ليس منها ما يعل الأماله الأعمى لان نفسها لا الف فيها وإنما  
اميلت مع عدم التصرف لما تحقق من قولهم عسيبت وعسيبا فلما كانت  
صير إلى التاعيد اتصال هذه الصما بصارت كالمصرف في ظهور الناء  
فيه فاميلت لذلك ولذلك قال المبرد وأماله عسي حديه ومن

241  
أصناف المسترك الوصف شرك فيه الأضرب المثلثة وفيه اربع  
لغات إلى آخره قال السارح لان كل واحد منها يصح الوقف  
عليه قال وفيه اربع لغات وليس يعني ان الأربعة مجتمع لان منها ما  
يصاد بعضها بعضا كالاسكان والروم والروم والاشمام وإنما أراد  
شان ما يكون لأجل الوقف وان أحلف بحاله ولذلك كان ينبغي ان  
لا يقتصر على اربعة اذ من جملة احكام الوقف الأبدال في مثل رابت ربتا  
ومثل رجمه وفي مثل هذا اللو ونقل الحركة إلى ما قبلها في مثل هذا البلو  
والحذف في مثل الفاض والداع والهاقها السكت وكل ذلك قد ذكره  
في أشافصول الصف فلا وجه لتخصيص اربعة منها فان خصها بشروطها  
فالتضعيف ليس مثل الباقي في السهرة فلو استقط البضعيف وذكره  
في أشافصول لان لتخصيص المثلثة اوجه وقوله للاسكان الصريح  
احترز عن الصريح بالروم والاشمام فان الروم والاشمام تضعيف للحركة  
تقرر والاشمام والاشمام ضم الشف من بعد الاسكان واحترز بالصريح  
عنهما اني ليس مع بعض حركه ولا ضم سقبن بعد الاسكان فهو مضاف  
للاسكان الصريح وللروم اما مضافه للاسكان كان الصريح فلان  
حقيقه الاسكان الصريح الا يجمع معه الشفان فلو قدر اجتماعهما كان  
جمعا للضدين ففي ضم الشفس وثبوت في محل واحد وأما مضافه  
للروم فلان الروم اتان بعض الحركة والاشمام اسكان ثم ضم شفس فكان  
اجتماعها يؤدي إلى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد ثم ذكر



اصطلاح الدُّبَابِ فِي صُورَةِ هَذِهِ اللُّغَاتِ قَالَتْ — وَالْأَشْهُامُ مُخْتَصِرٌ  
بِالْمَرْفُوعِ لِأَنَّهُ ضَمٌّ الشَّعِيرِ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ الْحَرَكَةَ كَأَنَّ صَمَّةً فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ  
الْأَفْعَى مَضْمُونًا قَالَتْ — وَشَرَكُ فِي غَيْرِهِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَضْهُوبِ غَيْرِ الْمُنُونِ فَلَمَّا  
وَقَعَ فِي النُّسخِ الْمَشْهُورَةِ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَشَرَكُ فاعلهُ الْمَجْرُورُ  
وَالْمَضْهُوبُ وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِهِ لِأَوْحَاهُ الْإِفْعَى غَيْرِ الْأَشْهُامِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ  
لَمْ يَسْتَمِ لَدَايِهِ إِلَّا أَنْ غَيْرِ الْأَشْهُامِ يَكُونُ فِي الْمَضْهُوبِ وَالْمَجْرُورِ دُونَ  
غَيْرِهِمَا لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ الْبَيَانِ لَذَلِكَ وَيَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ مَعَ الْمَجْرُورِ وَالْمَضْهُوبِ  
فِي غَيْرِ الْأَشْهُامِ سِوَا الْإِفْعَى أَنْ يَكُونَ سَكَنٌ وَتَرْتِيبٌ وَتَضَعُفٌ فِي الْمَرْفُوعِ كَمَا فَعَلَ  
ذَلِكَ فِي الْمَضْهُوبِ وَالْمَجْرُورِ فَلَمْ يَكُنْ لِحَصْنِ الْمَجْرُورِ وَالْمَضْهُوبِ فَايِدُهُ  
وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَشَرَكُ فِي غَيْرِهِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَضْهُوبِ وَالْمَجْرُورِ  
وَهُوَ الصَّوَابُ وَلَعَلَّهُ كَانَ كَذَلِكَ أَوْ لَعَلَّهُ كَانَ وَشَرَكُ فِي غَيْرِهِ مَعَ الْمَجْرُورِ  
وَالْمَضْهُوبِ وَيَكُونُ فِي وَشَرَكُ ضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ لِعَدَمِ ذِكْرِهِ أَوْ كَانَ وَشَرَكُ  
فِي غَيْرِهِ هُوَ الْمَجْرُورُ وَالْمَضْهُوبُ ثُمَّ صَمَّ الْفَعْلُ ذَكَرَ الْمَضْهُوبِ وَالْمُنُونِ  
وَأَنَّهُ يُبَدَّلُ مِنْ سَوْنِهِ الْفَ وَهُوَ لَغَةٌ مِنَ لُغَاتِ الْوَقْفِ وَمِثْلُ بَأْمَثْلِهِ  
مُتَعَدِّدُهُ لِيُؤْذَنَ أَنْ الْأَسْمَاءَ عَلَى إِخْلَافِهَا مُسْتَوِيَةٌ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا  
سَنَاتِي فِي بَابِ عَصَا وَالْمُضْعِفِ هُوَ أَنْ شُدَّ الْآخِرُ وَسَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ  
آخِرُهُ هَمْزٌ وَلَا حَرْفٌ عَلَيْهِ وَلَا شَأْنًا أَمَّا كَوْنُهُ لَيْسَ هَمْزٌ فَلِأَنَّهُ نَصْبٌ  
الْهَمْزُ مُسْتَقْفِلٌ فَكُرِهَ فِي الْحَرْفِ الْمُسْتَقْفِلِ وَأَمَّا كَوْنُهُ فِصْحًا فَلِأَنَّ حُرُوفَ  
الْعِلَّةِ انْضَا نَقَلَتْ عَلَى السِّنِّهِمْ حَتَّى غَيْرُهَا بِضُرُوبٍ مِنَ الْبَغِيَرَابِ



مَكْرَهُ الشَّقِيلِ فِيهَا وَكَأَنَّ الْجَذْفَ فِيهَا مَنَاسِبًا لِأَجْلِ الْوَقْفِ فَلِأَنَّ لَاشْغَلَ  
أَجْدَرُ وَأَمَّا كَوْنُهَا مُتَحَرِّكًا مَا فَلَمَّا فَلَمَّا جَمَعَ مِنْ ثَلَاثِ سِوَا كُنْ الْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ  
عَلَيْهِ وَالْحَرْفِ الْمُدْغَمِ وَالْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ وَذَلِكَ مُطَرِّحٌ فِي كَلَامِهِمْ وَصَلًا  
وَوَقْفًا وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ بَابُ دَوَابِّ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ قَامَ مَقَامُ  
الْحَرَكَةِ فَجُوزَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَا يَكُونُ مَعَ الْحَرَكَةِ وَصَلًا وَوَقْفًا قَالَتْ —  
وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَحُولُ ضَمُّ الْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَكُسْرَتُهُ عَلَى السَّاكِنِ  
فَمِلَهُ إِلَى آخِرِهِ هَذِهِ أَيْضًا لَغَةٌ مِنَ لُغَاتِ الْوَقْفِ كَمَا تَقْدِمُ وَشَرْطُهُ أَنْ  
يَكُونَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ سَاكِنًا لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْزُ شَأْنًا كَمَا بَعْدَ أَنْ يَنْقَلِبَ عَلَيْهِ حَرَكَةٌ  
لِأَنَّ الْمَحْرُوكَ لَا يَنْقَلِبُ حَرَكَةً أُخْرَى فَإِنْ يَكُونُ مَضْمُونًا أَوْ مَكْسُورًا مُطْلَقًا  
أَوْ مَفْهُوحًا غَيْرَ مُنُونٍ فِي الْهَمْزَةِ وَلَا يَكُونُ مَفْهُوحًا فِي غَيْرِ الْهَمْزَةِ إِضْلًا  
لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَفْهُوحًا فِي الْهَمْزَةِ وَغَيْرِ الْهَمْزَةِ لَمْ يَجَلْ أَمَّا أَنْ يَكُونَ  
سَوْنًا أَوْ غَيْرُ سَوْنٍ فَإِنْ كَانَ سَوْنًا فَامْرَظَاهُ لِأَنَّ حَرَكَتَهُ وَاجِبٌ بَعْدَهَا  
عَلَى مَحَلِّهَا فَلْيَنْصَحْ تَعْلَمُ وَأَنْ كَانَ غَيْرُ سَوْنٍ فِي غَيْرِ الْهَمْزَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ  
يَكُونَ مَعَهُ مَا سَوْبُ مَنَابِ السُّوْنِ فَنَزَلَ مَنَزَلُهُ الْمُنُونُ فَجَرَى بِحَرَاةٍ أَوْ  
لِأَنَّ حَذْفَ السُّوْنِ فِيهِ عَارِضٌ فَجَرَى بِجَرَى الْأَصْلِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَفْهُوحُ  
غَيْرَ الْمُنُونِ مِنَ الْمَهْمُوزِ فِي الْحُكْمِ بِحُكْمِهِ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ لِأَنَّ  
الْهَمْزَةَ مُسْتَقْفِلَةً سَكُونُهَا مَعَ سَكُونِ مَا قَبْلَهَا فَإِنْ يَنْقَلِبُ حَرَكَتُهَا إِلَى مَا  
فَلَمَّا فِي الظُّوْهِهَا سَاكِنَةً بَعْدَ الْأَسْكَانِ مِنَ الثَّقَلِ مُنَاسِبًا مَعْتَرِفًا  
مَعَهُ تَرَكَ اعْتِبَارَ ذَلِكَ الْأَصْلِ لِأَنَّهُ لَا تَرَى أَنَّ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى قَوْلِكَ



رَأَيْتُ الْحَبَّ بِالْأَسْكَانِ إِذْ رَلْتُ فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ مَا لَيْسَ فِي قَوْلِكَ رَأَيْتُ الْبَكْرُ  
فَهَذَا الْمَعْنَى كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ غَيْرِ الْمُنُونَةِ كَالْوَقْفِ  
عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْزُورِ فِي هَذَا الْمَابِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَُوا هَذَا الرَّدُّ وَمَرَرْتُ  
بِالْبُطْحَى وَلَمْ يَقُولُوا هَذَا حَبْرٌ وَمَرَرْتُ بِقُفْلٍ وَإِنَّمَا مَعْلُومٌ ذَلِكَ فِي بَابِ  
الْمَهُوزِ لَمَّا فِي الْمَهُوزِ مِنَ الْإِسْتِثْقَالِ عِنْدَ سَكُونِهِ وَسُكُونِ مَا قَبْلَهُ  
وَلِذَلِكَ اسْتِثْنَاهَا فِي قَوْلِهِ دُونَ الْعِجْهِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ  
يَقُولَ إِذَا لَمْ يَكُنْ السَّاكِنُ حَرْفٌ لِنَ وَلَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ حَرْفٌ لِنَ  
وَلَا مَخْرَجًا إِلَى مَا لَيْسَ مِنْ بَنِيهِ الْأَسْمَاءُ فِي غَيْرِ الْهَمْزَةِ لِأَوَّلِ كِيَوْمٍ وَقَوْلُ  
لَا يُقَالُ فِيهِ يَوْمٌ وَلَا قَوْلُ لَمَّا يُودِّي إِلَيْهِ مِنَ السَّقِيلِ مِنْ تَحْدِ حَرْفِ  
الْزَيْنِ وَالنَّانِي نَحْوُ غَزْوٍ وَطَنِي لَا يُقَالُ فِيهِ هَذَا ظَبْيٌ وَلَا مَرَرْتُ بِغَرْنِي  
لَمَّا فِيهِ مِنْ غَيْرِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ إِلَى غَيْرِهَا وَالثَّلَاثُ نَحْوُ قَوْلِكَ هَذَا  
حَبْرٌ وَمَرَرْتُ بِقُفْلٍ لَا يُقَالُ هَذَا حَبْرٌ وَلَا مَرَرْتُ بِقُفْلٍ وَقُلْنَا فِي  
غَيْرِ الْهَمْزَةِ احْتِرَارًا مِنْ هَذَا الرَّدِّ وَمَرَرْتُ بِالْبُطْحَى فَإِنْ ذَلِكَ يُغْفَرُ  
عِنْدَ كَثَرَتِهِ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ اللَّغَةِ وَإِنْ أَدْبَى إِلَى مَا لَيْسَ مِنْ بَنِيهِ الْأَسْمَاءُ  
لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اسْتِثْقَالِ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ السَّاكِنِ وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ  
هَذِهِ اللَّغَةِ كُلُّهُمْ يُحَرِّكُونَ اسْتِثْقَالَ الْهَمْزَةِ إِلَّا أَنْ فَرَّغُوا مِنْ حَرْكِ  
كَأَذْكَرْنَاهُ عَلَى قِيَاسِ الثَّقَلِ وَبَنِيهِمْ مَنْ يَعْوِضُ عَنْ الْحَرْكِ حَرْفًا قَبْلَهَا  
لِيَخْرُجَ عَنِ الْبِنَاءِ الْمَطْرُحِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي أَدْبَى إِلَيْهِ الثَّقَلُ الْمَذْكُورُ  
فَيَقُولُ هَذَا الرَّدُّ وَمَرَرْتُ بِالْبُطْحَى كَمَا ذَكَرَهُ قَوْلُهُ وَدَيُّونَ

22  
مِنْ الْهَمْزَةِ حَرْفٌ لِنَ إِلَى آخِرِهِ هَذِهِ أَيْضًا لَغَةً مِنْ لُغَاتِ الْوَقْفِ وَلَكِنْ  
يَجْعَلُهَا الْمَهُوزَ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَبْدَالِ فَجَعَلُوا هَذِهِ اللَّغَةَ أَنْ يُدَلَّ كُلُّ  
هَمْزَةٍ وَقَعَتْ آخِرَ حَرْفٍ لِنَ مِنْ جَنْبِ حَرْفِهَا فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا  
بَطَّحَتْ بِهِ عَلَى حَالِهِ وَبِالْحَرْفِ الْمُبْدَلِ مِنَ الْهَمْزَةِ عَلَى حَالِهِ يَقُولُ هَذَا  
الْكُلُوبُ رَأَيْتُ الْكُلَّ وَمَرَرْتُ بِالْحَلِيِّ وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا أَبْدَلْنَاهُ ذَلِكَ  
ثُمَّ حَرَكْتُ مَا قَبْلَهَا بِحَرْفِ ذَلِكَ الْهَمْزَةِ صَوًّا يَقُولُ أَصْحَابُ الثَّقَلِ إِلَّا أَنْ  
هَذَا وَلَئِنْ يَطْلُبُونَهَا حَرْفٌ لِنَ وَأُولَئِكَ سَفَوْهَا هَمْزَةً يَقُولُ هَذَا الْحَبْرُ  
وَرَأَيْتُ الْحَبْرَ وَمَرَرْتُ بِالْحِنِّيِّ وَكَذَلِكَ الْبُطْحَى وَالرَّدُّ وَقَوْمٌ مِنْهُمْ يَدْرُسُونَ  
هَذَا الرَّدُّ وَمَرَرْتُ بِالْبُطْحَى كَمَا ذَكَرَهُ أُولَئِكَ ذَلِكَ مَعَ الْهَمْزَةِ فَيَمْرُونَ  
إِلَى الْإِتْبَاعِ عَلَى النَحْوِ يَقُولُونَ هَذَا الرَّدُّ وَمَرَرْتُ بِالْبُطْحَى ثُمَّ  
مَا لَ— وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ الْكَلَامُ فِي الْأَخْوَالِ الْمِلَّةُ قَاصِدًا  
بِذَلِكَ سَنَ أَنْ هَذِهِ اللَّغَةُ لَغَةٌ فِي الْوَقْفِ لَا لَغَةً مِنْ خَفَفِ الْهَمْزَةِ  
مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ هِمًّا لَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ مِنْ لُغَتِهِمْ خَفَفَ الْهَمْزَةَ  
إِذَا وَقَعُوا عَلَى الْكَلَامِ أَبْدَلُوا الْأَلِفَ الْهَمْزَةَ الْفَاتِيَّةَ فِي الْأَخْوَالِ  
الْمِلَّةُ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِالْأَسْكَانِ مُصْبِرًا كَنَّهُ وَمَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ  
فَجَعَلُوهَا أَنْ يَقْلِبَ الْفَاسِيَّةَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّغَةَ الْمَقْدَمَةَ لَيْسَتْ لِمَجْرَدِ خَفَفِ  
الْهَمْزَةِ فَحَرَكْتُ عَلَى مَا نَسَخْتُهُ كَمَا جَرَتْ لَغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ وَإِنْ انْفَعَا فِي  
بَعْضِ صُورِ الْأَلْفَاظِ كَمَا فِي رَأَيْتُ الْكَلَامُ فِي خَالِ النَّصَبِ وَكَذَلِكَ  
لَوْ وَقَعَتْ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى الْحَبِّ فِي الْأَخْوَالِ لَجَدُّوا الْهَمْزَةَ حَذْفًا وَسَلُّوا



الما وقالوا هذا المحب ومزنت باجبت ثم قال — وعلى هذه العيرة  
 معقولون في الكمو الكمو وفي اهني اهني يعني اهل الحجاز وعلمه كعلة  
 قولك الكلا لأها إذا سكنت نذرت ما حركه ما قلها فقلت حرفا من جنس  
 حركته وشبه همزة الكمو عند الوقف همزة حوثة وهمزة اهني همزة ديب  
 لوضوح امر همزة حوثة وذت في كونها ساكنة في الأصل كما شبه همزة  
 الكلا عند الوقف همزة رأس قولك وإذا اقبل الآخر وما  
 قبله ساكن إلى آخره يعني في الاسكان والروم والاشمام وايدال  
 التنوين الفاعلي النصب لا في نقل الحركة إلى ما قلها فلا يقال هذا  
 طبوكم ما يقال هذا بلد وانما ترك ذكره لظهوره والمتحرك ما قبله  
 ان كان قد اسقطها التنوين إلى آخره الاسم المعنوي المتمكن مما قبل  
 آخره متحرك لا يكون إلا ما أو الفاء اذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره  
 واوقلها حركه لأنها ان كانت فتحه انقلت الفاء لغيرها وان كانت  
 كسرة قلب الواو أو ما لقولك عازوان كانت صمته فلبت الضمة كسرة  
 فتعلت الواو أو ما أيضا كقولك قلنس وعزن وأزلي ولذلك لم يذكر  
 إلا الألف وما آخره وأو من غير المتمكن بادز وحكمه في الوقف  
 حكمه في الوصل ولذلك لم يذكره فما آخره ما قلها كسرة ان كانت  
 مسقطه للتنوين في الوصل فالحجاز ان يوقف محدها مثل فاض وعمر  
 وحوار ومن العزب من ردها فقول فاض والوجه الأول لأن التنوين  
 حذفه فاض مكانه موحود فتعني اليا يحدونه كما كانت في الوصل ومن

22  
 ردها كما تنظر إلى دهاها لفظا واليا اما كانت جذفت لاجتماعها معه  
 لفظا فلما جذف التنوين لأجل الوقف ذهب المانع للما فزجعت فقل  
 فاض وان لم يسقطها التنوين فالوجه اشائها في الوقف على ما كانت  
 عليه في الوصل في الشات يقال العاضى وما فاضى وبعض العرب  
 يحدونها في الوقف وقول الفاض وما فاض والوجه الأول لأنها  
 كانت ثابتة في الوصل ولم تعرض في الوصل موجب يحدونها فثبتت على ما  
 كانت عليه ومن حدنها فاما جذفها للتحفيف لأن الوقف محل  
 حميف وقد عظم المرفوع والمضروب والمجورور ومثل ايضا بالمضروب  
 وهو قوله رأيت جوارى وصل حكمه حكم المرفوع والمجورور في جواز  
 الحذف والذي ذكره غيره أن المضروب ليس مثل المرفوع والمجورور  
 في جواز الحذف والذين يقولون هذا العاض محذوف الما ولا يقولون  
 رأيت العاض محذوف الما لأن الما محركت في الوصل صارت  
 كالصحة فلا يلزم من حذف الما الساكنة في الوصل حذف اليا  
 الساكنة في الوصل حذف الما المتحركة لأن هذه صوت بالحركة ونلك  
 صغفت بالسكون وسط حواز هذا الحذف الأجل الكلمة اذ ليس  
 ما علال وانما هو حذف بحقه فلذلك يقال يا فاض ولا يقال يا  
 مؤلما فيه من الأخلال لا ترى أنه لا سعي حديد من حروف الكلمة  
 إلا الفاء ولا يلزم اشباع هذا مؤررت بمحذوف اليا وعلا  
 ووقعا لأن ذلك اعلال مضطر إليه والحذف في نحو يا مؤررت



مخففة ولا يلزم من اعتبار الإخلال بالاعلال اعتبار الإخلال بالمجرد  
الحذف وإن كان اسم الاسم الفا فالكسر أن يوقف بالالف  
أيضا شواذات مسقطه للسور أو غير مسقطه والفرق بين باب  
عصا وباب فاضل رد الف ههنا وبها ما يحدو فقه على قول  
من يرى أنها الأصلية لأن الف الأصلية أن الف حقيقة والما  
عليه ما عتقر رد الحقيق ولم يعتقر رد القتل وإن كان حذف السور  
عارضاً فها وعلى قول من يرى أنها الف السور ظاهراً فإنه قبله فحجة  
وعلى قول من يرى الف وذكراً الأول في حال الجر والرفع والثاني  
في حال النصب ومذهب المبرر دأبها الف الأصلية في الأقوال  
الثلاث ولم يذكره ومذهب المازني أنها الف السور في الأحوال  
الثلاث ومذهب سيبويه أنها في الرفع والجر الأصلية وفي النصب  
الف السور وكل وجه فاما وجه مذهب المبرر فلأنه قد ثبت  
أما لها في مثل رحي في الأحوال الثلاث ولو كانت الف السور لم يصح  
أما لها فدل ذلك على أنها الأصلية في الأحوال الثلاث وأيضا فإن  
الكتاب كتبها بالما في الأحوال الثلاث وأيضا فاما تقع في المقصور  
ففيه في الأحوال الثلاث وكل ذلك دليل على أنها الأصلية  
وجه مذهب المازني أن السور إنما ادل الف في نحو رأيت  
زيداً الوقوع الفتحه فله ولم يدل في هذا زيداً ومزيت برند لاجل  
الضمه والكسرة فلما كان عصا في الأحوال الثلاث قبل السور

222  
فنه فتحه وحذف عله فله الف فوجب أن يحكم بأنها الف السور في الأحوال  
الثلاث وجه مذهب سيبويه قياسه على الصحيح وقد نقرر أن الصحيح  
لا يدل في حال الرفع والجر من ثوبه شيء وفي حال النصب يدل  
وإذا كان قد أحكم الصحيح فسدعي أن يحمل عليه ما اشكل من المعتل  
وما ذكره إنما سبب له أن لو كان مقفلاً عليه وإما فعل ما ذكره  
من الأمالة والفافه والما به من تعقيد اعتقاده والما الوجه إلا  
بما ل رحي في حال النصب ولا يكت بالما ولا تجعل فافيه وما  
ذكره المازني غير مستقيم فإنه في حال الرفع والجر الضمة والكسرة  
مقدراً بأن فلا يلزم من ثوب قلب السور الف الفتحه عند الفتا  
الضمه والكسرة لفظاً ونقدراً الدالها الفامع حصول الضمة والكسرة  
نقدراً فظهر الفرق بينه وبين ما قاس عليه وجعله أصلاً فالوجه دون  
ما قاله سيبويه وإن كان الجميع لا يسجد أذن من العرب المملين من  
سميل رضي في الأحوال الثلاث فيلزم أن يكون الأمر في ذلك على مذهب  
المبرر ومنهم من لا يميل أصلاً فلزم أن يكون الأمر على مذهب المازني  
ومنهم من يميل في حال الرفع والجر ولا يميل في حاله في النصب فيلزم  
أن يكون الأمر على مذهب سيبويه والكثرة الرواه في قراءة المملين  
على مذهب المبرر مثل عراوشه وقد جاء أيضاً على مذهب  
سيبويه وقد جاء أيضاً على مذهب المازني فظهر بذلك أن الجميع باب  
في لغة العرب ولم تنو الا النظر في الأقوى وما ذكره من قلب الف



الثالث واو واو بالغه ضعيفه محتضه باليف الثالث واما طلب الالف  
 همزة ولا محض وهي ضعيفه ووجه طلب الالف انه قصد الى قلب الالف  
 كحماها حرفا من جنسها بقرب منها فقلها ناء لايها اسق منها واخف من الواو  
 ووجه طلبها واو امثله لان الالف خفيه والواو امكن فيها ومن ال  
 ووجه طلبها همزة كذلك لان الالف والهمزة من مخرج واحد وكل ذلك  
 ضعيف ثم دكر الفعل المعتل ودل على ان ما تقدم مخصوص  
 بالاسماء ولذلك قسمته الى متون وفتر متون والفعل يكون اخره ما و او  
 والالف اما الالف فلا يحدف لأجل الوقف لا في فحل ولا اسم واما  
 الواو والياء وان كانتا يحدفان في الاسماء في الاختار تارة في نحو فاض  
 وفي غير الاختار في نحو العاض ولا يحدفان في نحو غزو ويرمى الالف  
 قللا والفرق بين غزو ويرمى من فاض ظاهر لان السون مراد  
 وكأنه موجود فلا يشب اليامعه وقد تقدم نفي الفرق بين غزو  
 ويرمى وبين العاض على اللغة القليلة والفرق بينهما ان يحدف الواو  
 والياء في غزو ويرمى للالة على الجرم فلو حذفا للتحفيف لادى  
 الى اللبس خلافاً باب فاض فان حذفت الالف لالة لها فلم يلزم  
 من التحفيف في الموضع الذي لا لرس فيه التحفيف في الموضع  
 الذي حصل اللبس به وتوقف على الفعل المحزوم بالاسكان بارة وهو  
 الكسر والحاء الها مفعال ما ذكر وهذه اصل مطرد في كل ما كانت  
 حركته نائية ما خلا الفعل الماضي وشبهه فانه لا يلحقها السكت

٢٢٢  
 وان كانت حركته نائية والفرق بينه وبين ما سواه ان حركته مشبهة  
 بحركة الأعراب لشبهه بالمضارع ولذلك سمي على حركه فنزل منزله المغرب  
 ولذلك ايضا لا يقال ما زيدة ولا رجله وان كانت حركتها حركه بناخلاف  
 الحركه في لم يغزو لم يرم فأيها الاشبه لها في الأعراب فظهر الفرق بينهما  
 ومنهم من يزعم انه انما امسح لجاو الها في الماضي لشبهه بها الضمير في  
 غير حاجه وفي المضارع اعترض لكونه عوضا من المحذوف عند الجزم  
 وليس سعيدا واذا ورد مثل انه احب ماها لست ها السكت ان كانت  
 التي تدخل في الضمان وهي ها السكت وان كانت ان معنى نعم فلم يدخل  
 ها السكت في موضع يلتبس فيه بالضمير غير ما ذكرناه لذلك السبب  
 المذكور ولذلك التزم دخوله في محوره وقه لما اذت اليه الضرورة  
 واعترض امر الالباس لانه لا يملأ الوقف عليه الا كذلك عند الابتداء  
 لانه يودى اما الى الوقف على متحرك واما الى الابتداء بالسكون  
 فوجب الحاقها لذلك قوله وكل واو يا لا يحدف في  
 الفواصل والقوافي الاخره للقوافي والفواصل في جواز الحذف شان  
 للسر بغيرهما ولذلك يحدف معهما ما لا يحدف مع غيرهما وسببه  
 صد تناسب الفواصل بعضها من بعض وان كان بعضها يحدف واو  
 فهذا التحفيف فيها التعددها وليس مثل ذلك في غير الفواصل  
 والقوافي مثل المثال وان كان خدقه ساغيا في غير الفواصل  
 الا انها ليس باللغة العوبة فتمثله بها اذن انما هو على لغة من نشأ في



غَيْرِ الْفَوَاصِلِ مُحْتَدٍ مِنْهُزِ الْفَضْلِ لَهَا وَكَذَلِكَ السَّادُ وَأَمَّا يَسْرُ وَصَنَعَ فِي  
 صَغَرِ افْوَاخِ فِي الْمَثَلِ اذْ لَوْلَا كَوْنُهُ فِي الْفَوَاصِلِ وَالْفَوَا فِي لَمْ يَقْوَحْدَهُ  
 قَوْلُهُ وَمَا اللَّابِثُ بِعَلْبِهَا فِي الْوَقْفِ قَالِ السَّارِخُ  
 هَذِهِ اللَّغَةُ الْفَضِيحَةُ الْكَبِيرَةُ وَحَصَهَا قَصْدُهُمْ إِلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا  
 الْفَعْلُ لَمَّا ذَهَبَتْ فِي الْوَقْفِ الْحَرَكَةُ الَّتِي كَانَ لَهَا التَّمْيِيزُ وَقُلْتُ هَادُونَ  
 غَيْرَهَا مِنْ الْحُرُوفِ لِأَنَّهَا اشْبَهَتْ سَيِّئًا بِالْأَلِفِ وَهِيَ أَوَّلِي مِنْ غَيْرِهَا مِنْ  
 الْحُرُوفِ لِأَنَّهَا تَنَاسَبَ مَا قُلْتُهَا وَقَدْ بَدَتْ أَيْضًا كَوْنُهَا أَيْضًا لِلتَّابِثِ  
 وَلَكِنَّهُمْ عُدُّوا عَنْ الْأَلِفِ لِإِلْيَاوُهُمْ أَتَاهُمُ نَفْسُهَا لِلنَّاسِ فَكَانَتْ أَلِفًا  
 أَوَّلِيهَا وَهِيَ هَاتِ انْ حُلْ مُعَرِّدًا مَالَهَا وَالْأَلِفُ لَمَّا قَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَإِنَّهُ أَمْرٌ  
 يَقْدِرُ عَلَى إِذْهِبَاتِ اسْمٍ لِلْفِعْلِ وَلَا يَحْقُوقُ فِيهِ إِفْرَادُ وَجَمْعُ يَقِفُ بِأَلِفٍ  
 مِنْ نَصْلِهِ بِالْعَمِّ وَقَدْ يَقِفُ بِأَلِفٍ مِنْ نَصْلِهِ بِالْكَسْرِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِشَبْهِهَا بِأَلِفِ  
 اللَّابِثِ لِقَطَادُونَ إِفْرَادُ وَجَمْعُ وَأَمَّا عِرْقَاتُ فَدَالٌ يَحْقُوقُ فِيهِ كَوْنُهُ  
 اسْمٌ جَمْعٌ أَوْ جَمْعًا مُحَقَّقًا لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ جَمْعُ عِرْقٍ قَاذِ افْعٍ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ  
 دَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَمْعٍ اذْ لَوْ كَانَ جَمْعًا لَمْ يَجْزِ فَنَحْ بِأَيِّهِ فَجَلَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ اسْمٌ  
 جَمْعٌ وَإِذَا السَّرَبُ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ اذْ لَوْ كَانَ اسْمٌ جَمْعٌ لَمْ  
 يَجْزِ الْكَسْرُ مُحَقَّقٌ لِدَلِّ الْوَجْهَانِ الْمَذْكُورَانِ قَوْلُهُ وَقَدْ تَجَرَّى الْوَقْفُ  
 بِجَرَى الْوَصْلِ بِحَقِّ قَوْلِهِ مِثْلُ الْحَرَفِ وَاقِفُ الْقَضَائِنِ إِلَى آخِرِهِ وَهَذَا وَإِنْ  
 كَانَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ الْقَوَا فِي إِذَا حَرَكْتَ فَإِنَّمَا تَحْرُكُ عَلَى نِيَّةٍ وَمَلَهَا  
 عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَأَمَّا مَنْ يَقُولُ اِنْ تَحْرُكُهَا لِأَنَّهُ قَدْ زِيدَ عَلَيْهَا حَرْفٌ مَدَّ يَوْفُ

224  
 عَلَيْهِ وَهُوَ الَّذِي سُمِّيَ اِطْلَاقًا فَلَيْسَ ذَلِكَ فِي نِيَّةٍ وَصَلٌ وَهُوَ عَلَى كُلِّ قَدَرٍ  
 شَاذًا لِأَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ شَدُودُهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ اجْزَى الْوَصْلِ بِجَرَى  
 الْوَقْفِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ عَلَى الثَّانِي شَدُودُهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَرْكَةِ  
 وَالشَّدِيدِ وَشَرَطَ أَحَدُهُمَا اسْمًا الْآخَرَ عَلَى مَا بَعْدَهُ قَالِ وَلَا يَخْتَصِرُ بِحَالِ  
 الضَّرُورَةِ يَقُولُ ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ إِلَى آخِرِهِ قَالِ السَّارِخُ اِطْلُقْ وَلَيْسَ  
 بِحَيْدٍ فَإِنْ مِثْلُ ذَلِكَ لِأَنَّمَا فِي لُزُومِهِ ثُمَّ مِثْلُ ثَلَاثَةِ أَرْبَعَةٍ وَلَيْسَ مِثْلُهُ لَكُنْثُهُ  
 مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ فَلَهِذَا الْمَعْنَى اعْتَفَرْنَا مَا لَا  
 يَغْتَفِرُ فِي مِثْلِ مَا ذَكَرُهُ وَإِذَا فِي ثَلَاثَةِ أَرْبَعَةٍ أَنْ يَصْدُ الْأَسْكَارُ أَنَّهُ لَا  
 يَلْبَسُ هَاءً فِي الْوَقْفِ وَوَصَلُهُمْ أَرْبَعَةٌ مَعَهَا مَعَ نَقَائِهَا هَا اجْرُ الْوَصْلِ  
 بِجَرَى الْوَقْفِ وَأَنْ يَصْدُ الْحَرْكُ سَقْلُ الْهَمْزِ وَضَعُ الْأَمْرِ فَاتَهَا لَا  
 سَقْلُ الْحَرْكَةِ عَلَيْهَا إِلَّا فِي الْوَصْلِ بَعْدَ سُكُونِهَا وَمَلَهَا هَا فِي الْوَقْفِ  
 فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ حِلْمِ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ وَهُوَ مَعْنَى اجْرُ الْوَقْفِ بِجَرَى الْأَصْلِ  
 وَلَوْ قَالَ قَائِلُ أَنْ ثَلَاثَةُ مَبْنِيٍّ عَلَى السُّكُونِ وَلَيْسَ سُكُونُهُ لِلْوَقْفِ  
 فَلَا مَمْتَنَ وَصَلُ غَيْرِهِ مَعَهُ مَعَ آخِرِهِ سَاكِنًا مَالَهَا فَلَا حِلْمَ لِلْوَقْفِ  
 فِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي أَصْلِهِ بِأَحْرَكَةٍ وَهَذَا وَجَبَّ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَى  
 السُّكُونِ فَضَارَ سُكُونُهُ لِأَنَّ الْوَقْفَ وَالْهَاءَ لِأَنَّهُ لَسُكُونِهَا فَلَا حِلْمَ  
 لِلْوَقْفِ فَلَيْسَ فِيهِ اجْرُ الْوَصْلِ بِجَرَى الْوَقْفِ وَإِنَّمَا فِيهِ حِلْمُ الْوَقْفِ  
 خَاصَّهُ وَاقِفٌ أَنْ حِلْمُ الْوَصْلِ كَحِلْمِ الْوَقْفِ كَمَا فِي قَوْلِكَ كَمْ وَأَشْبَاهُهَا  
 فَإِنْ حِلْمُ الْوَصْلِ فِيهَا حِلْمُ الْوَقْفِ فَتَبَيَّنَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَشْيَاءِ الْعَدَدِ وَبَيْنَ



نحو الفصا بالوجهين المذكورين فلا ينبغي ان يحكم على نحو الفصا بانه شايغ  
من غير ضرورة حملا على بنية اربعة لما سبق من الفرق بينهما ويجعل لكنا  
هو الله رتي اضداد ليللا على ان ذلك شايغ من غير ضرورة وليس نحو  
لكننا مثل الفصا فان ذلك حاز ان يقال فيه انا بالالف في الوصل  
واذا كان كذلك فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف ووجه اخر وهو  
انه لما حذف همزة سفل حركتها الى ما قبلها واذا قام نون لكن في نونها  
قصدا الى بقوتها بالالف التي يكون لها وصلا في بعض اللغات ووقفا  
على كل لغة عوضا عما حذف منها او قصد فعل ذلك رفعا للبشر لما  
يوهم لفظ لل من انها لكن المشددة فظهر الفرق بينها وبين الفصا ايضا  
من وجهين ايضا فلا وجه لاجرا الباب مجرى واحد لما ذكرنا قال  
ويقول في الوقف على غير الممتكنه انا بالالف وانه بالها حلم انا  
اذا وقف عليه الا موقف على النون انفا فاولا بد من الحاق الالف  
في اللغة او الها والحاقهم الالف لانها هي الاصل يدلل اثبات بعضهم  
لها في الوصل وبدليل ان نحوها من الضماير لم يقتصر فيه على النون واما  
لانها مريدة في الوقف خفيه اللبس بينها وبين ان لان الوقف لا  
يذهب حركتها لو وقف عليها وهذا الوجه يقويه من وقف الها لالها  
ها السكت وهو بالاسكان وهو بالحق الها هذا جار على القياس  
لان كل تحرك حركه سايه جاز ان يوقف عليه بالسكون والحق  
الها وكذلك الرمتك والرمكة وما كان مثله وهما هنا وهما هنا

وما ولا وهما ولاه اذا قصر يعني هو لا اذا قصر وقف عليه بالالف  
وخدها وبالهآ وساه بالذكر من اثنين احدهما من غيرهما والاخرى بالها  
والا فها هنا ليس فيه الا القصر فلا وجه لرد الشبه اليه وغلاي  
وصري غلاميه وضربيه بالاسكان والحق بالتحرك في الوصل  
ليس على اطلاقه لانه توذن بان الوقف بالاثبات انما هي لغه  
من حركه خاصه الوقف بالحذف انما هي لغه من سكت في الوصل  
وليس ذلك صحيحا انا الاول فهو الاكثر وقد حذف من تحرك في  
الوصل وقد حاق في العران فما انا في الله مفتوحا في الوصل موقفا عليه  
لعربا في قراءه اي عمرو وقالون وحفظ خلاف وفي قراءه ورش  
بالا خلاف فلا يكون على مذهبه قراءه ورش غير صحيحه لانه  
وصل بحر كا ووقف بالحذف من غير خلاف واما الثاني فان الاصح  
الوقف باثبات الالف ايضا فان حاق في علامي باثبات الالف في الوصل  
سالكه الوقف عليه باثباتها اوضح قال الله تعالى يا عبادي لا خوف فكل  
من انشأ ساكنه في الوصل وقف عليها ايضا ساكنه مع كونه منادى  
فالوقف على غير المنادى باثبات الالف اجدر وكذلك جمع ما جات  
العران الامواضع لسيره حذف خطا في المصحف فقرها بعضهم على  
النحو الذي ذكره فظهر ان ما ذكره غير مستقيم لا في الاول  
ولا في الثاني وهو في الاول اقرب واما الثاني فواضح الفساد  
لما بيناه ثم مثل بقراءة اي عمرو وليس ممثلا مستقيما الوجهين



احدهما انهار ووسى أى ورؤوس الآى ان لها شأنًا فى الجذب ليس لغرضها  
 فكيف سسقيتم العنيم فى التمثيل بما صرح انه فى الجذب ليس لغرضه  
 وأما الداني فلان المشهور فى قراءة أى هم وحدها وصلاد ووفقا لغيرها  
 وقد تقدم ان المشهور كذلك وكذلك البت الذى اشده لا يستقيم  
 دليلا لأنها فى الغافية والغافية لها شأن فى الجذب وايضا فانه لا  
 سسقيتم وصلها ما أصلا لانه يفسد الوزن وانما يستقيم الاستدلال  
 ان لو ثبت وصله بآسالكه والوقف يحذفها وذلك متعذر فيه قال  
 وضربكم وضربهم وعلمهم وهم الى آخره قال السارح منم اجمع  
 وهما الضمير للغائب لا خلاف فى ان الوقف عليها دون الالحاق  
 لغه المحققين وعندهم بالأسكان وقد جازع بعضهم فيها الروم والاشياء  
 فى لغه من ضم الميم وليس بالكسر فى الميم وأما فى الها ان كان فله شأن  
 صحيح قوى والاضعف وقوله من الحق وصلاد يعنى به ميم اجمع  
 والها جميعا وقوله او حرك يعنى ها الاضمار وحدها وبحوز ان يكون  
 قصد بقوله من الحواصلا او حركها الاضمار وحدها لأنها المذكورة  
 احروا سعى عن قصد ضربكم لان من اسكن الاشكال موقعه فيبقى  
 قوله وضربكم محمول على من الحق وصلاد فلم يجتمع الى تعقيد وهذه  
 من قال هذه امة الله وهذه اقوى ان المقصد منها تقدم لها الانزى  
 انه لم يجتمع الى الوقف على لغه من يقول هذه امة الله قال  
 وسول حشام وفيهم وحنامة وفيه بالأسكان والحق الها اما الأسكان

340  
 فلانه لما جذفت الالف مع حروف الجر لئلا يمتدحها كالجزا لولا حصار  
 سياتى فوقت عليها بالأسكان كما يوقف على المتحرك وأما الجاق  
 الها على اصل الالحاق حركة البناء بحى مه اما بحى مه فقبل مه لم يوقف  
 عليه الا بالها وسسسه ان اتصال المجرور بالمصاف اليه كاتصاله بالجاء  
 لاستعمال كل واحد منها بمعناه فلم يشدا الاتصال فيه اشتداد  
 مع الحرف ولذلك زعم بعض النحويين ان العطف على المضمرة المحفوض  
 بالاضافة جاز من ضرب تكرر وحمل عليه قوله تعالى واشد ذكرا وهو  
 معطوف على الكاف والميم فى قوله كد كد كد اباكم فانه قال ولذلك  
 فتم اشد ذكرا ولذلك كت الكتاب حشام بالالف لأنها صارت متوسطه  
 وكذلك علام والام وتم وعم من غير تون كل ذلك لما هم من شدة  
 الاتصال ولم يكسب مثل متصلا ولا ميم واشباهه مما كان  
 متصلا باسم فذل ذلك كله على ان اتصاله بالجاء اشد فلما كان كذلك  
 كره ان يوقف عليه بالأسكان فيكون وقفا على كلمه على  
 حرف بالأسكان كما ذكره ذلك فى مثل قولهم يازيدوه واجامهم  
 على الوقف عليه بالها هو الوقف على بحى مه بالها لانه مثله فى  
 انه كله واحد فى حكم المسئل فلا يوقف عليه الا بالها لقولهم قه وشه  
 والنون الحفيفة تبدل الفانى الوقف يعنى اذا كان قبلها ميمه شبيهة  
 لها بالنون لانه مثله فى كونها ساكنة فى آخر الكلمة بعد حركة فعالوا فى  
 اضربن الوقف اضربا كما قالوا فى رأيت زيدا زيدا فان لم يكن قبلها فتحة



وَجَبَّ حَذْفُهَا كَمَا وَجَبَ حَذْفُ السُّورِ بَلْ حَذَفْنَا اجْدَزَ لِأَنَّهَا لَسَتْ لَارْتَبَهُ  
فِي الْوَصْلِ خِلَافَ النُّونِ وَلَئِنْ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فَرَعَ وَكَانَتْ فَرْعًا فَلَا يَكُونُ  
لَهَا عَلَى الْأَصْلِ مَرْبُوهٌ إِلَّا أَنْكَ إِذَا جَزَّهَا فِي الْوَقْفِ أَزَلْتَ مَا كَانَ مِنْ أَحْكَامِهَا  
فِي الْوَصْلِ وَزِدَدَتْ الْفِعْلُ إِلَى حُكْمِهِ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْبَتُّ فَلِذَلِكَ قِيلَ فِي هَلْ تَضَرُّنَ  
هَلْ تَضَرُّونَ وَفِي هَلْ تَضَرُّنَ هَلْ تَضَرُّسَ خِلَافَ السُّورِ فِي اللَّغَةِ الْفَصِيحَةِ  
الْآخِرَى أَنْكَ تَقُولُ فِي فَاضٍ قَاضٍ وَلَا يَرُدُّ الْيَاءُ فِي الْأَفْصَحِ عِنْدَ زَوَالِ السُّورِ  
وَأِنْ كَانَ مِنْ أَحْكَامِهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ النُّونَ لَا زِمَ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ  
فَجَعَلَ لِلزُّومِ مَرْبُوهٌ عَلَى مَا لَيْسَ لِلزُّومِ وَافْتِضَاءً فَارِ السُّورِ مَسْوُوقٌ لِمَعْنَى زَايِدٍ  
عَلَى مَعْنَى الْأَسْمِ وَالنُّونِ فِي الْفِعْلِ لَسَتْ مَسْوُوقَةٌ لِمَعْنَى زَايِدٍ وَإِنَّمَا هُوَ بَوَكْلُهُ  
مَحْضٌ وَهُوَ مَعْنَى الزَّادَةِ فَجَعَلَ مَا جِيءَ بِهِ لِمَعْنَى عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ لِمَعْنَى مَرْبُوهٍ وَافْتِضَاءً  
فَإِنَّ النُّونَ فِي الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ شَبْهِهَا مَا لَشُونَ فَجَعَلَ لِلْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ مَرْبُوهٌ  
وَمِنْ أَصْنَافِ الْمَشْرُوكِ الْقِسْمُ فَالْصَّاحِبُ الْكَاتِبُ شَرَكُ فِيهِ  
الْأَسْمُ وَالْفِعْلُ وَهُوَ حَمْلُهُ فِعْلِيَّةً أَوْ اسْمِيَّةً تَوَكَّدَ هَا جُمْلَةً مُوجِبَةً أَوْ مُتَقَبِّهَةً إِلَى  
آخِرَةٍ قَالُوا الشَّارِحُ الْقِسْمُ جُمْلَةً انشائية تَوَكَّدَ هَا جُمْلَةً أُخْرَى  
فَإِنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً فَهِيَ الْقِسْمُ لَغْزَا لِسْتَعْطَافٍ كَهَوْلِكَ بِاللَّهِ أَخْبَرْنِي  
وَهَلْ كَانَ كَذَا قَالُوا وَمِنْ شَأْنِهِمَا أَنْ يَنْتَرْ لَمْ يَنْزِلْ جُمْلَةً  
وَاحِدَةً لِأَنَّهَا كَالشَّرْطِ وَاجْزَا إِذَا أَوَّلَى لَمْ يَصْدَحْ بِمَجْرَدِهَا وَإِنَّمَا انْتَهَى الْغَرْصُ  
الثَّانِيهِ فَلَا يَبْدَأُ مِنَ الثَّانِيَةِ مَعَهَا فَلَا ارْتَبَاطًا صَارَتْ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ كَالشَّرْطِ  
وَالْجَزَائِعِ لَوْ اسْقَطْتَ الْأَوَّلَى لَاسْتَقَلَّتِ الثَّانِيَةُ كَمَا لَوْ اسْقَطْتَ الْأَوَّلَى

227  
فِي الشَّرْطِ لَاسْتَقَلَّ الْجَزَا إِذَا اعْرَبَ بِنَفْسِهِ وَلَكِنَّهُ صِيرَ نَفْسًا عَلَيْهِ كَمَا  
لَا يَكُونُ حَوَاطِبُ الشَّرْطِ جَزَاءً عِنْدَ حَذْفِ الشَّرْطِ وَلَيْسَ لِلْقِسْمِ فِي جَوَابِهِ  
عَمَلٌ فَلِذَلِكَ جَاءَ حَذْفُ الْأَوَّلِ عَنْهُ مِنْ صَهْرٍ شَرْطٍ خِلَافَ الشَّرْطِ فَانْزَلَهُ  
فِيهِ عَمَلًا إِذَا كَانَ مُضَارِعًا أَوْ حَزَقًا يَدُلُّ عَلَى الْجَزَائِعِ كَالْفَاوَادِ أَفْشِيَتْ شَرْطُ  
عِنْدَ حَذْفِ الشَّرْطِ إِزَالَةُ ذَلِكَ وَالْقِسْمُ وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي الْجَوَابِ الْفَاعِلُ  
لِاجْتِهَادِ تَجَاوِزِ أَنْ يَحْذَفَ مَعَ بَقَائِهَا كَهَوْلِكَ أَنْ زَيْدًا فَايَمُّ وَمَكَانُ يُقَالُ وَاللَّهِ  
أَنْ زَيْدًا فَايَمُّ وَمَا يَحْذَفُ الْمَايَنَةُ فَلَا يَدُ مِنْ مَرْبُوهٍ خَاصَّةً بِشَعْرٍ يَذْكُرُهَا كَالْجَزَا  
وَجَوَابُ لَوْ وَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَنَظَائِرُ ذَلِكَ قَالُوا وَلَكِنَّهُ الْقِسْمُ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ وَأَ  
الصَّرْفُ فِيهِ إِلَى آخِرِهِ قَالُوا الشَّارِحُ إِذَا أَكْثَرَ الشَّيْءُ فِي كَلَامِهِمْ  
حَقَّقُوهُ لِيُخَفَّ عَلَى السَّمْعِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي النَّدَا وَاشْتِبَاهِهِ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ  
سَاسِبُ التَّخْفِيفِ وَلِذَلِكَ حَقَّقُوا هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِنْ عَرُوضِهِ فَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ  
الْفِعْلِ حَوَاطِبَ مَعَ الْبَاوِلُوفِ مَعَ الْوَاوِ وَالنَّوَاوِلَامِ وَمِنْ لَانْتِهَا جَعَلُوا هَذِهِ  
الْجُرُوفَ الْأَرْبَعَةَ عَرْضًا مِنَ الْفِعْلِ فَلَمْ يَجْعُوا بَيْنَهُمَا وَنَزَلَ الْفِعْلُ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ  
وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْجَزَا إِذَا وَقَعَ الْقِسْمُ بِهِ مُبْتَدَأَ الْقَوْلِ لِعَمَلٍ وَمِمَّا يُمِيزُ اللَّهَ  
وَأَمَانَهُ اللَّهُ وَأَمْرُ اللَّهِ وَمِنْ ذَلِكَ حَذْفُ نُونِ أَمْرٍ مَمْلُوكُونَ أَمَّا اللَّهُ لَا فَعَلْنَ  
وَقَوْلُهُ وَهَمَزُهُ فِي الدَّرَجِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْهَمَزَ عِنْدَهُ هَمَزٌ قَطْعٌ لَيْسَ  
بِمَذْقَبٍ سَبَوِيٍّ وَمَذْقَبٍ سَبَوِيٍّ إِنَّمَا هَمَزُهُ وَصَلٌ جِيءَ بِهَا لِنُطْقِ الْإِنْسَانِ  
وَلَيْسَ حَذْفُهَا فِي الدَّرَجِ لِلتَّخْفِيفِ مِنْ أَصْلِ الْقِسْمِ وَلَكِنَّهُ عَلَى قِيَاسِ  
حَذْفِ هَمَزَاتِ الْوَصْلِ فِي الدَّرَجِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا مِنْ أَشَارِ إِلَيْهِ



مذهب الفدا فانه يزعم انها جمع لهم همزة همزة افعل الذي للجمع وهي قطع  
 فاذا وصلت فاما كان ذلك لاجل التخفيف في القسم وسبويه يزعم  
 انها لم تستقت من المير شاكه الاول فاحللت همزة لسطو بالتاكر كما  
 احللت في امر وابن واشباههما من الاسماء التي وضعت شاكه الاول  
 فعلى ذلك لا يكون الهمزة محققة في الوصل لاجل القسم على ما ذكرناه  
 ومن ذلك حذفهم نون من ومن وان كان قد ذكر خلافا وان منهم من  
 يقول انها من امير ومنهم من يقول من ومن وعن كلا القولين فالحذف  
 لتخفيف القسم وحرف القسم في الله والله والمراد والله او بالله  
 ولكن الحذف لاجل التخفيف ومثل المثالين مع الحذف تنبيه على  
 ان النصب والحذف بعد الحذف جائزان فيه على ما سياتي وتعرض في  
 ما الله واذا الله يعني انهم عوضوا عنها حرف التشبيه وهمزة الاسماء  
 وقطع همزة الوصل وكل ذلك للتخفيف المذكور والابدال عنه  
 ما به الله لان التاخير من الواو واشار الفتحه على الضمة في قولهم لعمر  
 وان كانت اعرف والثر في العمر ولهم عدلوا عنها حقيقا وتلقى القسم  
 سله اشيا باللام وبان وحرف النفي وذلك للتشبه على ان ما نذكر  
 بعده هو الذي حي بالقسم ما كيد الله وهذا مخصوص بالقسم لغز الاستعطاء  
 وهو الشايع الكبر واما القسم للاستعطاف فاما يلو زخا به الجمل  
 الطلييه وما حمل عليها من قولهم اسميت عليك لما فعلت والامعت  
 وهذه الاجوبة في القسم انما يكون اذا اختير ذكر الجملة المقسم عليها

22  
 بعده فاما اذا لم يذكر بعده وذكر قبل القسم ما يدل عليها او ذكر القسم معترفا  
 امتنع ذلك فاذا قلت زيد فايمن والله او زيد والله فايمن لم يلز ذلك في  
 شيء منه فان ذكرت بعد القسم ما يصح ان يكون له وما يصح ان يكون  
 سمة لما قبله جازا الامر ان نقول زيد والله ان الله فايمن وزيد والله  
 ابوه فايمن وان مخصوصه بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا على الاسم  
 واما اللام وحرف النفي فدخلان على الحملين جميعا الا ان الفعلية  
 اذا كان تعلمان مضارعا الدم في الاضمح معهما نوز الما كيد واذا كان ماضيا  
 التزم على الاضمح معهما فذولم يحتاجوا مع الاسمية الى غيرها لانها  
 دخلت على الفعل اصلية في الاسم قصد الى بقوتها فيما ليست اصلا  
 فيه ينسبها على انه ليس من اصل مواضعها قوله وقد حذف حرف  
 النفي في قولهم باسمه سقى على الانام سقى الى اخره حذف حرف النفي  
 جائز مع الجملة الفعلية ولا تعرفه مع الاسمية وانما حذف مع الفعلية  
 دونها اما لانه يدل على النفي فيه امر ان حذف اللام وحذف النون  
 واما لانه قد حذف عنه في غير القسم كقوله تعالى يذل الله للم  
 ان تضلوا فاحرى في القسم مجراه في غيره بخلاف القسم فانه خال عما  
 ذكره من الامر من وقت ادعوا موقع الما بعد الفعل الذي الصفة  
 بالمقسم به اربعة احرف الى اخره يريد ان هذه الحروف لا تستعمل  
 الا مع حذف الفعل لانه جعل شرط استعمالها حذف الفعل وذلك  
 لانها عند هم عوض من الفعل فكبروا الجمع بين العوض والمعووض



عَلَى عَادَتِهِمْ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ وَمَا لَاحْتِصَاصُ تَعْلِيلِ لَوْضَعِ هَذِهِ الْحُرُوفِ عَنْ  
الْمَا قَالُوا وَرَأَوْهَا لَاحْتِصَاصُ الظَّاهِرِ بِهَا وَالْمَا اخْتِصَاصُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى  
وَالْمَا اخْتِصَاصُهَا بِالتَّعَجُّبِ وَمِنْ اخْتِصَاصِهَا بِرَبِّي فَلَا اسْتِعْمَالَ لِلْمَا إِلَّا  
فَمَا هُوَ حَقِيقٌ بِالتَّعَجُّبِ كَقَوْلِكَ اللَّهُ لِنَبْعَتٍ وَحَاسِبَةٍ وَلِلَّهِ لَا يُؤْخَرُ الْأَجَلُ  
وَلَا يَسْتَقِي فِي النَّاسِ أَحَدٌ وَشَبَّهَهُ وَلَا يُقَالُ لِلَّهِ لَقَدْ قَامَ رَيْدًا ذَلِيلٌ فِي ذَلِكَ  
وَجَبَ لِلتَّعَجُّبِ وَقَدْ حَاتِ الْمَا أَيْضًا مِثْلُ ذَلِكَ كَقَوْلِكَ لَكُمَا لَمْ يَلْتَمِزُوا لِهَذَا ذَلِكَ  
لِاسْتِعْمَالِهَا فِي غَيْرِهِ وَنَحْنُ مِمَّنْ مِنْ قَوْلِ مَنْ رَأَى أَنَّكَ لَا تَشْرُفُ بِهَا  
عَلَى الْقِسْمِ لِمَا فِي لَفْظِهَا مِنَ الْإِشْرَافِ وَلَهَا فِي الْقِسْمِ مَقْصِدٌ وَإِلَى أَنْ  
يَكُونُ لَهَا قَوْلٌ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا الْمَقْسَمُ بِهَا وَمِنْ النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا مِنْ  
أَمْرِ وَلَكِنَّهُ اخْتَارَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ عَلَى رَأْيٍ كَمَا دَخَلَ مِنْ وَلَوْ كَانَتْ  
مِنْ أَمْرِ لَدَخَلَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ كَمَا دَخَلَ مِنْ تَمَّ مَا اخْتَصَتْ الضَّمَّةُ مِنْ  
هَذَا الْمَوْضِعِ شَبَّهَتْهَا لِاحْتِصَاصِهَا بِمَا اخْتَصَرَتْ مِثْلَهَا كَالْفَتْحَةِ مَعَ لَدَزٍ فِي فَعُولَةٍ  
وَإِخْتِصَاصُ الْمَا بِاسْمِ اللَّهِ وَاحْتِصَاصُ أَمْرِ بِاسْمِ اللَّهِ وَالْكَعْبَةِ وَإِذَا جَدَّ وَتَ  
نَوْنُهَا فِي كَالْمَا عَنِي فِي أَنَّهَا دَخَلَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ خَاصَّةً وَيُقَالُ اللَّهُ  
وَرَمَ اللَّهُ كَمَا يَقُولُ بِاللَّهِ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا مِنْ أَمْرِ مِنْ جِثِ  
دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ كَمَا دَخَلَ أَمْرُ اللَّهِ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى  
اسْمِ اللَّهِ كَمَا دَخَلَ مِنْ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الضَّمُّ مِنْ أَمْرِ لِمَا  
ذَكَرْنَاهُ وَالْمَلَكُورَةُ مِنْ مَنْ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي أَمْرِ كَسْرَةٌ فِي مِمَّنْ وَحُكْمُ  
الْكُسْرِ عَلَى أَنَّهَا بَوْنٌ مِنْ وَجَعَلْ ذَلِكَ أَوَّلِي بِالْإِخْتِصَاصِ مِنْ دَخُولِهَا عَلَى اسْمِ



اللَّهُ لِأَنَّ كُسْرَ مِمَّنْ أَمْرٌ لِأَوَجِهِ لَهُ فِي أَمْرٍ وَدُخُولٍ مِنْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ لِأَمَانَةٍ لَهُ  
الْأَمْرُ حَيْثُ الِاسْتِعْمَالُ فَدَسَمِعَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْإِخْفَافَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَحَدًا  
وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي الْجَوَازَ فَيَزُجُّ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَلَكُورَةَ مِمَّنْ مِنَ الْمَضْمُونَةِ  
مِنْ أَمْرِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا مِمَّنْ مِنْ وَأَنَّ دَخْلًا عَلَى اسْمِ اللَّهِ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ  
الْكُسْرَ لِيْلَا عَلَى أَنَّهَا مِمَّنْ مِنْ وَحَمَلُ الْمَضْمُونَةِ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ فِيهَا الضَّمُّ  
بُيُوتُهَا وَقَدْ بَيَّنَّ الْجَدْفُ فِي أَحَدِهَا وَلَيْسَ كُنَّ الْجَدْفُ فِي الْآخَرِ بِخِلَافٍ  
أَمْرٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَشُبْ حَذْفُ هَمْزَتِهَا لِأَنَّهَا وَلَافَتْهَا بِشَاهِدِهَا فَكَانَ الْقَوْلُ  
بِأَنَّهَا مِمَّنْ مِنْ أَوَّلِي قَالَ \_\_\_\_\_ وَالْمَا لِأَصْلَاتِهَا إِلَى الْخَرِ قَالَ  
الْمُتَّخِذُ لِمَا كَانَتْ الْبَاءُ فِي الْأَصْلِ دَخَلَتْ عَلَى كُلِّ مَقْسَمٍ بِهِ مُضْمَرًا  
كَأَنَّ أَوْ مَطْهُرًا وَلَمْ يَلْزِمَ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ قَرْنًا عَنْهَا لِوَضْعِهَا بِأَنَّهُ مُحْتَصَا  
كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَوَاوِ وَالْمَا وَلِذَلِكَ لِمَا كَانَتْ الْأَصْلُ دَخَلَ الْفِعْلُ مُضْتَجَابَةً عَلَيْهَا  
إِذْ لَمْ يَوْضَعْ عَوْضًا عَنْهُ وَإِنَّمَا وَضِعَتْ لِمَعْنَاهَا خَاصَّةً خِلَافَ الْوَاوِ  
وَالْمَا فَإِنَّهَا جُعِلَتْ عَوْضًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ إِظْهَارُ الْفِعْلِ  
مَعَهَا وَلِذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهَا لِمَا كَانَتْ أَصْلًا فِي الِاسْتِعْطَافِ كَقَوْلِكَ  
بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي وَهَذِهِ الْبَاءُ إِدْخَالُهَا الْخَوْبُونَ عَلَى مَا يَقْدَمُ فِي حُرُوفِ  
الْقِسْمِ كَمَا بَدَأَ ذَكَرَهُ قَطَّاعٌ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ فِي مَعْنَى  
اِسْتِعْمَالِهَا عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعْطَافِ وَلَوْ قِيلَ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ الْطَلَبِ  
الْمَذْكُورِ بَعْدَهَا أَوْ بِمَا دَلَّ عَلَى فِعْلِ الْطَلَبِ عَلَى أَنَّهَا بِالِاسْتِعْطَافِ  
كَمَا يَقُولُ بِاللَّهِ حَتَّى لَكَانَ خَدًّا وَالَّذِي يَقُومُ بِأَنَّكَ تَقُولُ



أخبرني بالله وبالله أخبرني كما يقول بنو فوق الله حجت وحجت تومق  
الله كأنك قلت اطلب منك الجبر مستعيا بالله في إخبارك لي  
ولذلك وحب الأجاب الأفعال الطلب أو في معنى الطلب ولا تحاب  
بما حباب به الأقسام ويجذف الما من نصب المقسم به بالعمل المضمر لأن  
موضعها معلق للفعل فإذا جاز بقى معلق للفعل خلتا عن المعايير  
له محب بصبه بدليل قولك كلب ردا وكنت لزيدا واستغفرت من  
الذنب واستغفرت الذنب وذلك مطرد في كلامهم إلا أنهم لم  
يجذفوه إلا مع حرف الجر ولا يقولون حلف ولا أقسمت الله بل  
يقولون الله لا فعل. وقد روي رفع الهمزة والإيماء على الابتداء ويجذو في  
الجزء وذلك أن القسم جاء في كلامهم جملة فعلية وجملة اسمية في مثل لعرك  
إلا أن الفعلية هي الشائعة في كلامهم ولذلك لم يجر أن يقول الله  
لا فعلت على تقدير الله سمي وقد جاء أمانة الله ومن الله شبيهها  
بقولهم لعرك وهو قليل فإذن النصب هو الوجه والحفظ على إرادة  
حرف الحفظ وإرادته موجودا كما يحفظون المقسم به على إضمار حرف  
الحفظ وإرادته موجودا كما يحفظون في قولهم لا أبوك إلا ترى  
أن الحفظ في لا أبوك لا بد له من خافض ولا خافض إلا الحرف  
المقدر وكذلك الحرف المقدر قال ويجذف الواو ويعوض  
منها حرف النية في قولهم لاها الله ذا قال السارح  
يلزم الحفظ لوجود ما يقوم مقام حرف الجر وهو حرف النية كما

24  
يلزم مع الواو والواو همزة الاستفهام وقطع همزة الوصل لما كانت عوضا  
بما ذكره قال وفي لاها الله لخان حذف الف ها  
وأشأنها فاما الحذف فوجهها أنها الف لقب ساذا بعد ما بقياسها أن  
محذف لالقاء الساكنين وأما إثباتها فلا يخلو وأما أن ثبت الهمزة معها أو  
لا ثبت فإن لم ثبت وهو الظاهر من كلامهم فوجهها أنها تزلت معها  
منزلة الجز من الكلمة فلم يحذف لالقاء الساكنين لأنها النقيض في حدها  
كما في قولك ولا الضالين وشبهه ولن ثبت الهمزة وليس بعد  
في كلامهم فوجهها أن همزة اسم الله لها شأن في جواز القطع ليس لغها  
بدليل قولهم يا الله وقولهم أيا الله فلم يجمع شاذان البتة فثبت الف  
ها لأنها لم يلقوا بوجوب حذفها قوله وفيه قولان أحدهما وهو قول  
الخليل أن ما قسم عليه كانه قتل للوا من ذا المحذف الأمر لكثرة الاستعمال  
ثم قال وكذلك لم يجر أن نقاس عليه فلم يجعل ما ذكره من أن تقديره  
للا من ذا وأما علل امتناع القياس عليه لأجل كثرة الاستعمال في هذا  
دون غيره ولم يدل على ما ادعاه البتة وقد دل الأخفش بما ذكره  
على دعواه ولوقيل أن ذا هو المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره  
الخليل بل على معنى لا يفعل ذا أو لا يكون ذا الكان مستعيا ودلله  
أن المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو أن يكون المقسم عليه متقيا  
ودليله استقرار كلامهم وإذا كان كذلك وجب تقديره متقيا  
وإذا قدر متقيا بطل تقدير الخليل وبطل بعد الأخفش لأنه يجعل



المقسم عليه محذوفاً لأن الجذف على خلاف الأصل وإذا استقام الآيات  
فلا معنى للعدول إلى الجذف وصعب أيضاً من جهة أن الإشارة  
إلى القسم في القسم لم يحى مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف  
بعض المقسم عليه وما ذكره الأحفش من قولهم لاها الله ذا فقد كان  
كذا لاسلمه وان مثل ذلك لا نعرفه في كلامهم ثم ولو قدرنا صحته فلا  
تنازع في أن المتكلم يريد للنفي بقوله لا وإذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه  
ونكون قوله لعد كان كذا أسات لغزاً نفاه بقسم مقدراً خسرستقيم ذلك  
مع جريان ما ذكرناه من التأويل قال والواو الأولى في نحو  
والليل إذا عشتي للقسم وما بعد للعطف وقد خلف الناس في مثل هذه  
الواو الثانية مع اتفاقهم على أن الواو الأولى للقسم فمنهم من قال هي واو  
العطف على ما ذكره صاحب الكتاب ومنهم من قال هي واو قسم أخرى  
واستدل من قال هي واو العطف وهو مذهب الحليل وسينويه بأنه لو  
كانت واو قسم لم تخل أما أن يكون ما بعدها مشتركاً مع ما قبلها أو لا فإن  
كان مشتركاً وجب واو العطف أيضاً وإن كان غير مشترك وجب  
أن يكون لكل واحد منهما جواب يستعمل به لانه فذ غير مشترك  
ونكون مع ذلك حمله والاحسن بعد ذلك أن يكون في الجملة واو العطف  
شرك من المقسم به بانياً مع المقسم به أو لا فلم يجز إلا إلى جواب واحد  
لأن القسم واحد واستدلوا أيضاً بأنك لو جعلت موضعها الفاء وم  
لأن المعنى على حاله وهما حرفا عطف فذلك الواو وشبهة من

ظن أنها واو عطف صونها بعد صورة معطوف عليه وذلك مذكور بما  
ذكرناه واقتوى ما قالوا بالنظر إلى المعنى أنها الواو كانت واو عطف لكان  
عطفاً على عاملين وهو ممتنع وهذا ما ردد على من منع في الدار زيد  
والحجرة عمرو وهو مذهب سينويه وأصحابه وأما من حذره فلا ورود  
لذلك عليه وبغيره هو أن قولك والليل مخفوض بحرف الحفظ  
الذي هو واو القسم وقولك إذا عشتي منصوب بالفعل المقدّر  
الذي هو أقسم محقق معجولات العاملين متعاينين كما في قولك إن  
في الدار زيداً فإذا حطب الواو في قوله والنهار إذا تجلى للعطف كان  
قوله والنهار معطوفاً على الليل حفصاً وكان إذا تجلى معطوفاً على إذا  
عشتي نصيباً فقد حقق بما ملته كقولك إن في الدار زيداً والحجرة عمرو أسوا  
وذلك ممتنع ويكون هذا ممسحاً فوجب أن يحمل على غير العطف  
ولا وجه إلا أن يكون واو القسم وقد اجاب المحشرون في تفسيره  
عن هذا السؤال فقال لما أثرت الواو التي للقسم منزلة الواو الفعل  
حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كأنها هي العاملة نصاً وحفصاً  
صارت كعامل له عملات فما فومها جاز أن تعطف على معمولاته يعاطف  
واحد باتفاق كقولك فام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا  
قد ثل منزه العامل الواحد فلجري مجراه ثم قال مقرر  
لذلك ما معناه وأما يلزم ذلك لو قلنا قسم بالليل إذا عشتي والنهار  
إذا حطب فهذا هو الذي يشبهه أن في الدار زيداً والحجرة عمرو والسؤال



عندنا في أصله مدفع لا نحيزان في الدار زيدا والحجرة عمرا فلا وروده  
وما اجاب به الرنحشري قوته منه واستنطاق معنى كقولهم له ولزمه  
ان لا يحيز كما ذكرنا في اللال اذا غشي والنار اذا تجلى وقد حاشا مثل  
ذلك في القرآن قال الله تعالى ولا اقستم بالحسن الجواز اللش  
والليل اذا عسعس والصبح اذا سر وقد جاز ذلك مع الصريح بالفعل فظل  
ما اجاب به من ان ذلك امما كان من اجل الواو وفي السؤال فاما  
عليه الا انما ذكرناه عليه يدفع جوابه ويدفع اصل السؤال ايضا  
لانه لو حيز حواز العطف على ما ملين في غير ما نحوه دليلا على انها واو  
الستم قبلت انها واو العطف بما تقدم او لا وان السؤال لا وروده  
على الوجه الذي ذكرناه لا على الوجه الذي يلزمه ما نغوا ان في الدار  
زيدا والحجرة عمرا ومن اضنا في المشترك بحفيف الهمة قال  
شرك فيه الا ضرب الله قال الشارح لا بحفف الهمة الا  
اذا تعدت ما شئ يعنى انها اذا كانت اول كلمة مبتداه فلا بد ان يكون  
بحففه لتعدت تسهيلها اذ لو سهلت لجعلت من من لا ينفع موج الجذب  
والبدل فلو جعلت من من لقرب من المساكن فلهو ان يتدق ما قرب  
من الساكن لانه من موضح في كلامهم او متعذر قال وفي تخفيفها  
بلته اوجه وقد فسر ثلثة الالوجه وفسر من من بان جعلها من الهمة والجذب  
الذي من حركتها هو الكسر في من من وقد جوار بعضهم في بعض الهزات  
ان جعل من الهمة والحرف الذي منه حركة ما قبلها مثل ستهرون

وسيل مجوران يجعل في ستهرون من الهمة والياء في سيل من الهمة والواو  
ولذلك قرأ بعضهم لحة في الوقف لا من اصله بحفيف الهمة في  
الوقف وليس يجب عندنا والمشتهور عندنا بالغة وقراءتها هو سهل من  
من ما ذكرناه واما الابدال والجذب فواضح ثم اخذ يقسم الهمة فقال  
ولا تخلوا اما ان يقع ساكنه او متحركه وهو حصر في المعنى قال  
فان كانت ساكنه فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها والاول  
ان يقول ما هنا فان كانت ساكنه لم يحل ما قبلها من ان يكون ساكنا  
او متحركا فانها قد تسكن للوقف وقبلها ساكن فكون ما وقبلها ساكن فلا  
يدخل ذلك في نعمته مسكلم عليه فاذا كان كذلك نظر الى الساكن قبلها فان  
كان صحيحا حرك بقدر ايجزكتها ووقف عليه بالسكون او الروم حسب  
ما ذكر في الوقف وان كان معطلا فان كان واوا او اما مدية زائدا من  
او ما شبه المدة كما التصغير فلبت الهمة حرفا من جنسه وادغم فيه  
ووقف عليه على مقتضى الوقف كقرو وهني ومزي وان كان  
يا او واو اغتر ذلك بحكمه حلم الصحيح وقد تقدم وان كان الفاعلا فخلو  
اما ان يقدر للوقف بالسكون او لا فان قدر بالسكون وجب قلبها الفاعل  
اما ان يجمع من الالفين او حذف احدهما لاحتمال الالفين واما ان يوقف  
بالروم فيجعل من بين والي ما هنا شئ قسم الساكنة التي قبلها ساكن وهو  
قسم لم اشمل عليه كلامه ثم ولو قدر ان نحو الخب وهني ومري يدخل  
في حكم المتحركة الساكن ما قبلها لان الذي فيه كذلك لاها بقدر متحركة



فلا تدخل بحوشا لاهها اذا قلت الفاء وهو الكبير لم يدخل في حكم المتحركة التي  
لها الف الا تترك ان تلك يجب ان تحل من بين هذه المتحركات فيها ان  
يعلب الفاء ثم تنفر عن ذلك وجهان ثبت ان الوحة تقسمها الى ما ذكرناه  
والتي هاتفتا انتهى الكلام عليهما ثم سئل الى القسم الاخر وهو ان يكون ساكنه  
متحركا ما قبلها فحكمها ما ذكر من فلهما حرفا من جنس حركه ما قبلها ووجه ذلك  
انه لما قصد الى تسهيلها والحذف تحل والتسهيل مستعد وجب الابدال  
ولا حركه لها تدل اليه وحركه ما بعده فاما مات فوجب ابدالها باعتبار حركه ما  
قبلها وكذا الفاعل المنوح وواو ابعد المضموم واما بعد المسور ومثل بكل  
ذلك مضافا ونفصلا سها على ان الحكم واحد ثم اسئل الى القسم  
الثاني من اصل العتمة وهو اذا كانت متحركة وهو قوله واما ان يقع  
متحركه ثم قسم ذلك الى ما ملون ما قبلها فيه ساكنا او متحركا فتكلم على الساكن  
مقتال ينظر الى الساكن وان كان حرف لم يحل من ان يكون  
ا ا و واو او الفاقان كان ا و واو امد من نادر او ما شبه الله بها  
التصغير فلبت اليه وادغم فيها كقولك خطته ومقرؤه وافيسر في اموس  
جمع فاسر واما ذلك وان كان فاسر سهلا مثلها النفل والحذف لهم  
لوفعلوا ذلك لحركوا اما لا اصل لمثله في الحركه فوجب بقاؤه ساكنا فلما  
وجب بقاؤه لم يبق الا الابدال والتسهيل كرهوا التسهيل لما فيه من  
شبه النقا الساكنين فلم يبق الا الابدال ولم يحز ان يدل باعتبار  
حركتها لما يودى اليه من القذرا والاشتغال فوجب ابدالها باعتبار

الحرف الذي فلما فلذلك قالوا خطية ومقرؤه قال وقد التزم  
ذلك في نحو برية ومبنى هذا على قول من يقول ان النبي مشتق من النبا  
والبرية من برا الله الخلق واما من يرى النبي مشتق من النبوة وهو الارتفاع  
والبرية من البرى وهو الرب فلا مدخل لها في الهمز اضلائهم لو سلم انه  
من الهمز فلا يصح قوله وقد التزم لانه قد ثبت انهم يقولون ساء بالهمز ويره  
بالهمز فكيف يصح دعوى التزام ترك الهمز مع نبوت الهمز بونا لا يمكن  
دفعه فاما نبي فهو قراءة اهل المدينة واما البرية فهو قراءة اهل المدينة وبعض  
اهل الشام ثبت انه لا يمكن دعوى التزام ترك الهمز في نبي وبرية بعد  
تسليم اشتقاقهما اهما من الهمز نعم يمكن ان يقال ان بعض من لغته الهمز  
واشتقاق نبي وبرية عنده من الهمز لا همز وهذا امر تقديرى لا يقوم  
عليه دليل اذا تورع فيه فلا معنى للزام ذلك مع ما ذكرناه ثم قال  
وان كان الفاء وكان القسم تقصى ان تذكر الواو والياء الاصليين  
المزدين لمعنى الا انه اخذ ذكرهما بعد الالف لذكرهما مع الصحيح  
اذا الحكم واحد قال وان كان الفاعل من بين واما  
كان كذلك من جهة ان فعلها لا يملك وابدالها على نحو ما تقدم لا يمكن ان  
لاستقيم ان يقل حركه وقد فرضت متحركه وايضا فلان الالف لا تدغم  
ولا تدغم فيها فوجب ان يحل من بين واعترف اجتماع السكون وشبه السكون  
لما في الالف من قبول المدا كمد ما في الواو والياء فلا يلزم من رفض  
ذلك مع الياء الواو رفضه مع الالف او يقال امكن مع الواو



والناغيز ذلك فلم تكن حاجة الى ان يكتابه ولم يمكن ذلك مع الالف فعدل  
الى جعلها من بين ثم مثلها على اختلاف احوالها ثم اسفل الى فصل اخر  
وهو اذا كان فلها ما او واو اصلين او مزيدين لمعنى واحده الحرف الصحيح  
لان الحكم فمتر واحد وهو ان شغل حركة الهززة الى الساكن ويحذف وانما فعل  
ذلك لان الله الهاء لا يمكن لانه ليس قبلها حركة مرجع به الهاء لانه كان  
يؤدي الى اشتغال الاستغناء او الى اجتماع ساكنين وجعلها ايضا من بين  
فمن مستعجم لما تقدم من اذا ذلك الى اجتماع ساكنين وشبه الساكن وكان  
كاجتماع الساكنين فوجب الغل فيها وانما لم يحذفوا من غير نقل لانه كان  
يؤدي ذلك الى الاختلال باسقاط حرف بحركته مجازا من غير حاجة  
الى ذلك وانما لم ينقلوا الحركة وينفوا الهززة لانهم لو فعلوا ذلك لم يكن  
في ذلك محب ساكنه مستغله ايضا وانما لم ينقلوا وسعوا ساكنه ثم ينهاها  
بالحركة التي صارت قبلها على ما يجوز الكوفيين مطردا ونجيزه نجر فيما  
سمع من نحو المرأة لانه نفس متعده مع اشتغال فكان ما تقدم اقرب  
فلذلك التزم عندنا وقد اجاز الكوفيون ذلك مطردا على سبيل الجواز  
لا على سبيل اللزوم قال ..... وقد التزم ذلك في مري واري  
يروى هذا الالتزام الذي ذكره في مثل ذلك صحيح لا مدفع له بوجه خلاف  
ما ذكرنا في مري واري لان مري مضارع اي يتناق ولا هززة في مري  
باعتاق وهو ملزم لذلك فعلم ان حصفه ملزم وكذلك مري مضارع اري  
وبحق تقدير الهززة عينا في الماضي فوجب تقديرها عينا في المضارع

فعلم ان مري اصله مري وقد التزم فيه مري فعلم ان حصف الهززة فيه ملزم  
ولم يلتزموا ذلك فيها كان مثله في الوزن كمضارع ناي وهو قولهم ناي  
ولا يلتزمون ناي وكذلك اناي فانه مثل اري في الزنه وموضع الهززة  
ولا يلتزمون اناي وكذلك مضارعه وهو قولهم يني ولا يلتزمون يني نعم  
اجراؤه مجري مري واري مري على سبيل الجواز مله في حفيف في  
غيره والفرو من البائن ان باب يري فانه يري حفيف هززة  
النزاهة لكثرة في الكلام فالكثرة تناسب الخفيف بخلاف ما ذكرناه  
من مماثلة فانه لم يكثر كثرته فسمى الجواز فلا يلزم من التزام الحفيف ان  
كان خايرا لهذا السبب الذي يعضى الالتزام التزام الخفيف  
مع انقضاء هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين البائن ثم اسفل الى  
القسم الآخر من الهزات وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم تق  
غيره فذكر في ضمن كلامه بقسمها ولم يستوف الا على مذهب  
سبويه والاولى ان يقال هذه الهززة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام  
العقل الى تسعة اقسام مفتوحة وقبلها احد عشر حركات ومضمومة كذلك  
ومكسورة كذلك فصارت تسعة سأل وميه وموجلا ورو وف  
ومسهرور ورؤوس وسيم وسيل ويستهر من فاما المفتوحة المضمومة ما قبلها  
مقلوب واو والمفتوحة المسورة ما قبلها باا فاق فيها وانما كان كذلك  
لانه تعذر النقل فيها التحرك ما قبلها وتعذر جعلها بين من لانها نصير  
كالالف والالف لا يكون فلها الا صيغة بقصد الى ان يكون ما قبلها



كذلك فلم تنوّل أبدالها وأبدالها إيمان بكون باعتبار حركتها أو باعتبار حركه  
ما قبلها فتعذر أبدالها بحركتها لأن الألف لا يقبل حركه ولا يكون قبلها صمته  
فوجب أبدالها باعتبار حركه ما قبلها فابدلت بعد الضمه وبعد اللسرة بأواما المضموم  
المستور ما قبلها والمستورة المضموم ما قبلها فقد رغم الأخفش أنهما نقلان  
حرفا من حركه ما قبلها فيقيلها في مستهزبون إلى شبه الواو الساكنه وقبلها  
كسرة وفي سبيل إلى شبه الواو الياء وقبلها ضمه وكما ذكره واسمه الألف  
قبلها غير فتح فليذكر شبه الياء والواو وقبلها كسرة وضمه وهذا غير مستقيم  
لأمرين أحدهما أن ذلك في الألف متعذر وهو في الواو والياء مستثقل فلا  
يلزم من امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستثقل ثم ولو سلم التسوية فيها  
في التعذر والامتثال ففي محل الالتقاء فروا إلى ما لا استئصال فيه  
ولا تعذر نحو موجلا وما به لار الواو المفتوحة والمضموم ما قبلها والياء  
المفتوحة المستورة ما قبلها يصحان في محل النزاع بكون الفراغ من شبه  
المستثقل إلى مستثقل محقق وهو بالفراغ منه أو إلى الأثرى أنك إذا قلب  
مستهزبون وسؤل استب ما مضمومه قبلها كسرة وراو ملكسورة  
قبلها ضمه وذلك مرفوض في كلامهم وانت ضرب مما شبه المرفوض  
وكيف يضرب من شبه مرفوض إلى مرفوض جفته فبب أن الوجه  
في ذلك مدقّب سبويه وبقية الهزات المذكورة محل من لا يما  
ذكرناه في نحو موجلا ومبيه واستقاما تحتل في نحو مستهزبون وسئل فحلت  
في بعضه الاستقام من من وكذلك ما خالف فيه الأخفش حكمه هذا

الحكم عند غيره وقد عذّم أن بعض النحويين يحبر فيما خالف فيه الأخفش وهو  
باب مستهزبون وسئل أن يجعل من الهزاة والجرف الذي منه حركه ما قبلها  
محل في مستهزبون من الهزاة والياء وفي سبيل بين الهزاة والواو قال  
وقد سدل منها حروف اللين وذلك راجع إلى السماع المحض مع كونه  
فما سمع ثم أورد مستشهدا على ذلك مساه وسالت ثم أشد عجرب  
عبد الرحمن مستشهدا به علي مثل ذلك وهو موكه شخ راسه بالهزوا في  
وأصله واجي فقلت الهزاة ما وقد أشد سبويه أيضا على مثل ذلك وهو  
عدي وهم فإن هذه الهزاة موقوف عليها فالوجه أن سئل لأجل الوقف  
وإذا سكت دترها حركه ما قبلها فصح في السهل أن يقلب ما ليس  
لأرادهم لها فما خرج عن القياس من اندال الهزاة حرف لير وجه مستقيم  
وهو اعتد لهم في ذلك فإن قيل القصيد مطلقه بالياء والاطلاق  
لا يكون مبدله عن هزاة لأن المبدل لو عن الهزاة في حكم الهزاة بدليل  
فولهم روياء جعلها بالاطلاق ضروره فصّح أيرادهم لها فما خرج عن القياس  
في قلب الهزاة حرف لير والحواب أن ذلك لا يدفع ككون  
التخفيف جارا على القياس لأن الضرورة في جعل الياء مبدله عن الهزاة  
بما الاطلاق لأن أبدالها على خلاف القياس لأنها امران متقاطعان  
متحصرهما إلى الياء أمر وجعلها بالاطلاق أمر آخر والكلام إنما هو في  
أبدالها بما فلا تنفع العدول إلى الكلام في جعلها بالاطلاق فثبت أن  
طلبها في هذا المحل قياس حقيق الهزاة وإن كونه اطلاقا لا يضّر



ففيكون اجارته على القياس في التخفيف نعم ضر في كونه جعل ما لا يصح  
اطلاقا اطلاقا وبذلك قضيه ما بينه هذا بعد التسليم ان المات والواوات  
والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصح ان يكون اطلاقا وهو في التحقيق  
غير مسلم اذ لا فرق في حرف الاطلاق من ان يكون عن غير ذلك كما في حرف  
الردف واللف الساسيس ثم قال — وقد حذفوا في نحو حذف وكل  
ومزالي اخره وهذا انصابات من الحذف على غير قياس وقياسه ان يقلب حرف  
لين ويجابا اذا استديها على ما سياتي في مثلها وحايها اذا اتصلت بشي قبلها  
الا انهم حذفوها على غير قياس خفيف الهمزة لا تعرض فيها وهو كثرة استعمال  
لها فانسب ذلك حذفها على ما ذكرناه في شاي الا انه في شاي التزام جاز  
على القياس وهو ما قلنا الزام وبما لم يجر على القياس لان خفيفها عند الاستاء  
لها لازم مع استفعال لأجل همزة الوصل التي ستم اليها وهو قولك اوخذ  
واوكل فصارا لا استفعال حاصل مع الجزان على قياس خفيف الهمزة فزوا  
الى الجذف للتخفيف لأجل كثرة الاستعمال فثبت ان هذا الالتزام  
وان كان على خلاف قياس خفيف الهمزة مثل الالتزام في رى وان  
كان على قياس خفيف الهمزة قد جا في صيغته الامر من امر ما بالوجهان  
الاصل والفرع فلك ان تقول او مردك ان تقول مر لانه قد كثر كثره خذ  
وكل ولم يقل قلله ايسر من اسر اسر فخرى ما كثر على التخفيف المذكور  
وما لم يكثر على القياس المذكور وما توسط بينهما على الوجهين لقرنه من البابين  
جميعا قال — واذا حذف همزة الاخر على طريقها لم يترك لام

العرين اتجه لهم في الف اللام طريقان الى اخره وطريقها ان تسفل حركتها  
الى ما قبلها فتترك لام التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها نظر بعضهم الى  
الحركة المحققة فاستغنى عن همزة اللام لانه لم يوت بها الا لتكون  
ومنها من بطر الى ان الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن وقى الهمزة  
داخله عليها وذلك كله عند الاستاء قال — في هذا المذهب  
هو القياس وليس عندى بالقياس ولا ما عليه الفصحا المحققون للهمزة ولا  
ما عليه القراء الصالحة فمن خفف الهمزة اما وحده كونه ليس بالقياس  
فلان قياس كلام العرب ان لا ينفذ بالعارض بل امتناع رد الواو في قوله  
لم يكن الذين والواو في قل انطروا وامثال ذلك كبير فثبت ان العارض  
في كلامهم قياسه ان لا يعتد به والشبهة لمن ظن انها القياس ما يوقفه  
في صيغته الامر من نحو قل وسير وشبهه ويقرره ان اصله اقول واسير  
فلما اهل سفل حركة العين الى الفاجدفت العين لا لبقاء الساكنين فلما تحركت  
الفاء استغنى عن الهمزة ولو اعتد بالعارض لقل قل اقل وفي سراسر  
ولما لم ينفذ ذلك دل على ان العارض في مثل ذلك يعتد به وهو شبهه  
عندهم بما اعتمد عليه غيرهم وكذلك قولهم سلا اذا خفقت الهمزة قبل  
في الامر سلا ولولا الاعتداد بهذه الحركة العارضة لو حب ان يقال  
اسل والجواب — عن ذلك ان فعل الامر مفع المضاغع فيما اعتدل  
في المضارع فهو ما بت في الامر فاذا امز من المضارع حذف حرف المضارعة  
ثم تطلق ما بعده فان احتج الى همزة احتلت والافلا فاذن لم يكن



للهزة في مثل قل حقيق لأنه لم ينطق بالمضارع فيه إلا متحركاً واللام متبوع  
 عليه فلم يكن ثم همزة بوجه خلاف ما يجوز فيه الثاني أن الحركة في قل مع  
 وجوبها كلمة واحدة فصار في حكم الأصلي للزوم ولقيست الحركة في  
 اللام كذلك لأنها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبارها صارا لازماً لا  
 ينطق به إلا كذلك اعتباراً ما ليس يلزم ولذلك كثر الحذف ولم يقل أحد  
 أقل ولا أسل الثالث أن الاللال عصبه واجبة لموجب موى ويخفيف  
 الهمز ليس يحتم بل امرحاً يرفلاً يلزم من اعتبار الأمر الواجب اعتباراً الأمر الجازم  
 وهذا محض الفرو من باب قل وباب الحذف ولا يندرج فيه باب سل لأنه أيضاً  
 مخفف همز ولكن يقال فيه أنه كثر استعمالهم أياه مخففاً حتى صار كاللام  
 للاللال لكثرة في كلامهم فنزل منزلة ما ذكرناه فقد ثبت بما ذكرناه أن  
 مثل هذا العارض القياس أن لا يعتد فان قيل إذا جعلتم الحركة  
 فيه حركة لم يكن الذين قلنغي أن لا يحيزوا الجذف في الهمز لعروض  
 الحركة لا لا يحيزوا رد الواو في لم يكن الذين لأنها جميعاً لازماً للسكون  
 الأصلي وقد جعلتم العروض لا اعتداده قلت — فيه وجهان  
 أحدهما أنها لما كانت كالجزء ما تعدها تركت معها جزئها على ما تقر في  
 نحو قل وسل فاجرت مجراه لهذا الشبه الآخر أنه مبني على أن الهمزة  
 أصل حقيقت لكثرة استعمالها عند الاستعانة في قولك ضربت الرجل حذفت  
 عند الاستعانة عنها في قولك مبتدأ بالحرف ثم ذكر أحكاماً عن علي الابتداء  
 بالحركة ونفي الاعتداد بها في كل موضع جعلت معتدلاً بها فوجب أن

يكون حكمها حكم كلمة متحرك أو لها فلا حذف قبلها حرف على ولا تحرك  
 ساكن فلذلك يقول على هذه اللغة في الحذف وما الحذف وحذف الحذف  
 وزيد الحذف وكل موضع لم يجعل معتدلاً بها فوجب أن يكون حكمها حكم كلمة  
 ساكن أو لها متحرك قبلها حرف العلة وتحرك الساكن فلذلك يقول  
 فلا حمر ولا حمر وحذوا الأحمر ومنه الأحمر وزيد الحمر وعلى ذلك قال  
 ومثل الحمر ما دالولى يعني ومثل الحمر من اعتد بالحركة فحذف الهمزة  
 في عماد الولى في قرأه أي عمرو ولأنه لم تحرك لكونه قد راللام متحركه  
 أصلاً ولو لم يعتد بها لوجب أن تحرك النون وكذلك من لأن ثم  
 قال ومن قال الحمر قال من لأن يعني أن من لم يعتد بالحركة العارضة  
 وجعل اللام في حكم الساكن حتى أوجب دخول الهمزة على ما كانت  
 عليه قل النقل لها ولا يقولون من لأن تحرك النون لا لبقاء  
 الساكن لأن السكون الذي أوجب عندهم المجيء بالهمزة يقتضي أيضاً  
 أن تحرك الساكن الذي قبله لالقاء الساكنين وتحريك نون من بالفتح  
 على اللغة الفصيحة فوجب أن يقال من لأن يفتح النون ثم ذكر  
 لغة أخرى على قول من قال الحمر غير معتد بالحركة وهم الذين يحدفون  
 نون من لسكونها وسكون لام الغريف بعدها أجرها ما جرى  
 حرف العلة لكثرة استعمالها في الكلام ملك كذب في من اللذب  
 فما ولاء إذا لم يعتدوا بالحركة العارضة في قولهم الحمر حذفوا النون  
 لالقاء الساكنين كما يحدفونها في مثل ملك كذب لأن السكون



في مثل ملكذب وفي مثل ملان اذا لم يعتد بالحركة سواء اذا استوفوا  
الحذف في مثل ملكذب سواء في مماثله وهو ملان قال  
واذا البعت همزان في كلمة واحدة الى اخره اسفل الى الكلام في تحفيف  
الهمزة اذا اجتمع مع الهمزة فاعلم انما تقدم على تقدير الانفراد ثم قسم ذلك الى  
ما يكون في كلمة او في كلمتين وذلك حاضرا فان كان في كلمة لم يخل  
النايه من ان يكون ساكنة او لا فان كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من  
جنس حركتها ما قبلها لاختلاف في ذلك كقولك ارم واوهمز است  
واتما فعلوا ذلك كراهه اجتماع الهمزتين مع عسر الطوق بالنايه ساكنة  
بعد الاولى واذا كانوا قد سهلوا مثلها مفردة مع انشاء الامر فان  
سهل فاهنا اولى فكذلك التزم وان كانت متحركة فلا يكون  
ما قبلها الا بحركة فيسقط السكون لعدم من كلامهم فهذا يجب عند  
النحوين ان قلب النايه حرف لين وسقى الاولى على حسب ما كان  
يجوز فيها وقبلها حرف لين على حسب حركتها ان امكن ذلك كقولك ائمة  
ساكنة واثما لم يفعلوا ذلك في مثل اويدم لتعذره لانه لا يملن ان  
تحرك الالف ولا يكون ما قبلها الا مفعوجا فوجب قلبها باعتبار  
حركة ما قبلها واثما لم يفعلوا ذلك في اوارم لانهم لو قلبوها الفا  
لذهب حركتها وهم يحافظون عليها وليس قبلها ما يملن رده لانها  
ايضا محبة فوجب حملها على ما است فيها هو منه وهو اويدم فقلبوا  
واوفا ان قل قلبوها يائي شلحاء وهي مصنومة وقاسها على

ما ذكرت من انقلب واو اقلت الاولى ان يقال قلبت واو اعلني  
ذلك القياس ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وجوز ان يقال من  
الاصل ان اصله انقلب حرفا من جنس حركتها ما قبلها فلذلك قالوا  
اويدم وجاء نقلب الاولى واو والنايه ياء الا ان منع مانع في  
مثل اوارم على ما تقدم بقرير المنع فيرجع اليها في نفسها ان امكن  
كقولهم ائمة وكقولك اوول الى كذا او الى الواو وان تعذرا الامر ان  
كقولك اوارم والوجهان مستعلمان وروح الاول بان الابدال  
اتما كان مما ثبت في غير هذا الباب باعتبار حركتها الحرف السابق  
وكان جعل هذا الاصل اولى وهو الوجه الاول ولكنه قد مدح فيه موهم  
جاء وشبهه واحيى الى الجواب عنه مما تقدم قال — ومنه  
حاي وخطا لان اصل حاي حاسي ياتوا منهم من يقول وقعت  
الياء بعد الف فاعل فوجب قلبها همزة فصار حاسي فاجتمعت همزان  
في كلمة فوجب قلب النايه على ما تقدم ثم اعلت كما اعل فاذا قاض  
مع حاء وهو جار مجرى قاض ومنهم من يقول كرموا ان همزوا الياء  
مودى الى الاستعمال اجماع الهمزة من فقروا الى العلب فجعلوا  
اللام موضع العين والعين موضع اللام مع الواو حاسي ثم اعلوه كما  
اعلوا قاض فورنه على القول الاول قاع وعلى الثاني قال والثاني قول  
الخليل واما خطايا فاصل خطاي وقعت الياء بعد الالف فوجب قلبها  
همزة كما يجب في صحائف فصار خطايي فاجتمعت همزان فوجب



قلب اللانبة على ما ذكرناه في خاروا الخليل بقول في جمع خطيه ما قاله في  
حاشي العلب في حاشي من العلب الذي ذكرناه مقول لما ادى من خطاسي  
ابدل الياء همزة الى اجتماع الهمزة من رضى وملت اللام الى موضع العين  
والعين الى موضع اللام فصار خطاسي على ما ذكرناه في خاروا حاشي  
القولان بالآخره الى الرجوع الى خطاسي فصار مثل بقدره في جمع ركاي  
اذا ضل ركاي اركاسي لان ركيه كصحيقه فجمعه في الاصل ركاسي  
والعرب في كل جمع بعد الفه همزة عارضة في الجمع فيه باقلبه من  
الهمزة ما والياء همزة فقول في ركاسي ركاي فكذا لك يجب ان تقول  
خطاسي خطا او قد بينا كيفته وصوله الى خطاسي الذي هو مثل ركاسي  
وسمى ذلك في موضعه معللا فلا معنى لاسداه هاتهام ذكر  
الجمع من الهمزة في كلمة وانه شاذ في كلامهم وابتعه بقراه اللواتي وان  
ما من فضلا منه لتضعيف فرائهم كما فعل ذلك في غير موضع قال  
واذا اللغات في كلمات الى اخره وقع بعض الشخ جارحيفها تقاس  
وهو عندى تصحيف لالا المحسوس عندى فلا معنى لذكره مقدما  
واضا فانه قد قال بعد ذلك عند ذكره الفصل بينهما بالف ثم  
منهم من يقول لو كان الاول دلر لجواز التحقيق لم يكن لذكر جوار  
التخفيف مع الفصل معنى قول وتخفيف احدهما ان جعل من  
سر غير مستقيم فانه يكون محققا احدهما غير ذلك فلا وجه  
لخصره تخفيف احدهما ان جعل من والوجه اذن ليس كفته



التخفيف منهما او في احدهما مقول اذا اجمعا وقصد الى التخفيف  
فجائز ان تخففا جميعا وجائز ان تخفف احدهما فان اردت تخفيفهما جميعا  
فوجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه قياس التخفيف  
لو انفردت ثم تخفف اللانبة على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع  
على ما ذكرنا الثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه كل واحد  
منهما لو انفردت وهذا واضح فان اردت تخفيف احدهما لم يخل اما ان  
يكونا متفقين او لا فان كانا متفقين والاولى جزء كله فجائز  
ان تخفف احدهما وتسهل الاخرى على القياس المتقدم وجائز ان  
سدل اللانبة الفاعل المفنوح وما بعد المكشور وما بعد المفنوم  
فان لم يكونا كذلك تخفف انهما شئت على حسب ما يقتضيه  
ما من التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ثم ذكر الحام الالف  
بين الهمزة ولم يثبت ذلك الا في مثل انت وشبهه واما مثل جا  
احدهم فلا عرف مثل ذلك فيه ثم جوار هذا المحقق عند هذا الاتهام  
قدل على انه عند دوز الاتهام غير جيد ثم نسب ذلك الى قراه  
ان قام فان قصد الى نسبتهما مع التحقيق فهو وجه ضعيف عن انهما  
والمشهور خلافه فان قصد الى نسبتهما مع التخفيف فالمشهور عن هشام  
دوز ان ذكر كوان ولغيره ليس به ذلك لانهما مزدون ابى عمرو وواقع  
اما ابو عمرو ولا خلاف عنه في ذلك اما نافع فلان قالون بقرا ذلك  
من غير خلاف ايضا فسببه القراه الى من يربى عنه بلا خلاف



او من قراها احدى راويته بلا خلاف اولى من نسبتها الى من قراها احدى راويته  
 بخلاف فلا وجه لتخصيصه ابن هارم قال — وفي القاموس ثلثة اوجه  
 وهم في الوجه الثالث منهما لانه قال وان جعلنا معاس من وليس التالفة  
 محمل من لما تقدم ان معنى ذلك ان يجعل من الهززة وبين حرفي حركتها  
 فاذا لم يكن لها حركة فليكن يعمل جعلها من الهززة وبين حرفي حركتها  
 انه واهم والتقسيم في الثلثة صحيح لانه لا يخلو اما سهدا جميعا او الاولى  
 دون المانية او المانية دون الاولى فهذا التقسيم حصر في المعنى بالوجه  
 ان يحذف جميعا ويحذف جميعا فيه وجهان احدهما ان ينقل حركة المانية  
 الى الاولى ثم جعل الاولى من بعد حركتها والوجه الآخر ان يقلب  
 الاولى الفاعل بسهل المانث من وسهيل الاولى في دون المانية ان  
 يقلب الفاعل بحق المانية وسهيل المانية دون الاولى ان سهل المانية  
 من محمل من التقسيم ثلثة اوجه انفس وجه منها الى وجهين فصارت  
 اربعة اوجه ذكر منها وجهين واسقط وجهين وذكر وجهين لا يقتل البتة  
 وهو الوجه الثالث في كلامه هذا آخر الهزات باعتبار التخفيف  
 ومن اضناو — المسترك القاموس الساكنين قال صاحب اللام  
 مشترك فيه الا ضرب الله الى اخره قال — السارح القاموس  
 الساكنين ان كان باعتبار كلمة اشرك فيه الاسم والفعل كقولك في  
 الفعل قل وتم وفي الاسم كقولك فاضر وغاز وليس في الحروف  
 حروف المعاني مجتمع فيه ساكنان وذلك لعدم تضرعهم في الحروف

28-  
 والبقا الساكنين مما تقدم انما جاء من قبل الضرف وان كان من كلمتين  
 كما في الاسم والفعل والحرف ركبا من كل واحد من الاقسام الثلاثة  
 ومن كل واحد مع اخوته مقدما ومؤخرا فكون سعة اسم مع اسم  
 واسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع اسم وفعل مع فعل وفعل مع  
 حرف وحرف مع اسم وحرف مع فعل وحرف مع حرف فمثال  
 الاول كم استخرجك ومثال الثاني كم استخرجت ومثال الثالث كم الذي  
 عندك ومثال الرابع استخرج استخرج ومثال الخامس استخرج استخرج ومثال  
 السادس استخرج المال ومثال السابع عجب من استخرجك ومثال الثامن  
 قد استخرجت ومثال التاسع من الخروج قال — مسمى القاموس  
 في الدرج لانها اذا التقا في غير الدرج اضمرا وهون من اجتماعهما  
 الوصف وان كان اجتماعهما على غير وجههما كقولك عمرو وزيد وشه  
 ذلك وشب سوله انك بقطع الصوت عند الثاني ولو وصلته لم يكن  
 وصله الا بالصوت بافا يتعدرا ويعسر بقاوه ساكنا مع استمرار  
 الصوت لعماسعال اللسان ساكنا على مخرج الحرف مريين قال —  
 وحدهما ان يكون الالف حرف لين والثاني مدغما ومعني قوله وجهها  
 اي الصفة التي يغتفرانها عندها ان يكون كذلك وشبهه ما في حرف  
 المد واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق بالسكون بعده مع استمرار  
 الصوت وما في الحرف المشددة من سهولة النطق بعمل اللسان فيه  
 عملا واحدا ولا يلقى احدى هذين الامرين وان كان اجتماع الساكنين



مَكَامًا اسْتَفْهَامًا لَا تَرَى إِلَى رَفْعِهِمْ خَوْفٌ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْزَ  
وَحَوَتْ حَرَكَةُ الشَّيْءِ مِنْ قَوْلِكَ بِشَدِّدٍ وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُشَدَّدًا إِلَّا أَنَّهُمْ أَفَامُوا  
حَرْفَ الْمَدِّ وَاللَّيْزِ مُسَوِّفًا لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ فِي بَابٍ وَاحِدٍ وَهُوَ فِي كُلِّ  
مَوْضِعٍ دَخَلَتْ فِيهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْمَفْتُوحَةِ فَانْهَمُ يَدُلُّونَ  
الْهَمْزَةَ الْفَاتِحِيَّةَ فِي نَحْوِ الرَّجُلِ عَبْدُكَ وَابْنُ اللَّهِ مَسْكُومًا لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْبَيِّنَاتِ  
الْخَبَرَاتِ لَا اسْتِجَارَ وَلَا وَجْدَ هَمْزَةِ فَضَارِحَةِ السَّاكِنِينَ بِاعْتِبَارِ اغْتِنَازِهَا  
أَمَّا حَالُ الْوَقْفِ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْزِ وَالْإِذْقَامِ فِي الثَّانِي  
أَمَّا فِي نَحْوِ الْوَصْلِ مَعَ الْمُبْدَلَةِ الْفَاعِلَةِ اجْتِمَاعُهُمَا مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ  
وَسِرْدِهِ مِنْ رِيَانِ خَوْفٍ وَمِنْهُمَا وَاشْبَاهُهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْجَمَابِلِ عَلَى  
السَّكُونِ لِعَدَمِ التَّرَكُّبِ وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا إِذَا عُدَّتْ تَعْدِدًا وَقَدْ  
اخْتَارَهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَاجْتَازَ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ  
قَالَ لَمْ يَخْلُ أَوْ هَلْ مِنْ أَرِيكَ مَدَّةً أَوْ غَيْرَ مَدَّةٍ وَيَعْنِي الْمَدَّةُ أَنْ يَكُونَ  
حَرْفٌ لِيَرْقُبَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جَنْبِهِ فَإِنَّهُ يَحْذَفُ سِوَاكَانٍ مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ  
مِثَالُ الْكَلِمَةِ مِثْلُ خَفٍّ وَبَعٍ وَقُلْ وَمِثَالُ الْكَلِمَتَيْنِ نَحْشَى الْقَوْمِ وَغَرَّوْا  
بِحَبِيشٍ وَيَرْمِي الْغُرُضَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَدَّةٍ صَحِيحًا أَوْ لَيْسَ قَبْلَهُ مِنْ جَنْبِهِ  
لَمْ يَحْذَفْ فَلَا يَدْرِي مِنَ التَّحْرِيكِ وَبَيَّاسُهُ أَنْ يَحْرُلَ الْأَوَّلُ الْآخِرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ  
كَانَ اجْتِمَاعُ السَّاكِنِينَ بِاسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ لِعَرْضِ بَعْدِ أَنْ كَانَ مَتَحَرِّكًا  
فَلَوْ حَرَّكَ لَزَالَ الْغُرُضُ الَّذِي لِأَجْلِهِ سَكُنَ فَيَقُوتُ مَا لِأَجْلِهِ سَكُنَ  
فَيَصِيرُ أَعْمَالًا مُتَعَدِّدَةً وَلَا فَايِدَةً فِيهَا فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ التَّحْرِيكُ لِلثَّانِي

مَعْلَمٌ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَحْرُلُ فِيهِ الْأَوَّلُ وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي يَحْرُلُ فِيهَا الثَّانِي  
وَأَيْمًا كَانَ تَحْرِيكُ الْأَوَّلِ الْأَصْلَ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَالْأَوَّلُ آخِرُ  
كَلِمَةٍ فَهُوَ أَقْبَلُ لِلْغَيْرِ وَكَانَ أَوَّلِي بِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَسْكُومًا  
إِلَّا لِعَرْضِ فَوْحِ تَحْرِيكِ الْأَوَّلِ لِيَلَا يَفُوتُ ذَلِكَ الْغُرُضَ وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْأَوَّلِ  
لِعَرْضِ فَقَلِيلٌ وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْ أَصْلًا مِثْلَ مَا يَحْرُلُ فِيهِ أَوَّلُ السَّاكِنِينَ  
مِنْهَا لَمْ يَلْهُ وَتَحْقِيقُ السَّاكِنِينَ فِيهِ غَيْرُ وَفَايِدَةٍ بِمَا يُقَالُ إِنْ لُصِقَتْ لَمْ يَلْهُ  
حُدُوتِ الْيَاءِ لِلْجَزْمِ وَكَثُرَتْ فِي السَّهْمِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّ اللَّامَ هِيَ الْآخِرَةُ فَكَانَتْ  
لِقَطَا وَجُدَتْ الْآلِفُ لَلِاقَاءِ السَّاكِنِينَ اللَّفْطِيِّينَ ثُمَّ ادْخَلُوا هَا  
السَّكُنَ بِاعْتِبَارِ الْحَرَكَةِ الْقَدِيرَةِ لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَتَحَرِّكٍ فَاجْتَمَعَ  
سَاكِنَانِ لِعَطَانِ اللَّامِ وَهَاتَا فَلَسِرَتْ اللَّامُ لَلِاقَاءِ السَّاكِنِينَ  
اللَّفْطِيِّينَ وَلَمْ تَرُدَّ الْآلِفُ لِأَنَّ كَرَمًا اللَّفْطِيَّةَ عَارِضَةً فَاسْتَعْمَلُوا  
هَذِهِ اللَّامَ سَاكِنَةً بِقَدَرٍ مِنْ وَجْهِهِ وَمَتَحَرِّكَةً عَارِضَةً مِنْ وَجْهِهِ وَالْأَوَّلُ  
هُوَ الَّذِي جَدَّتْ الْآلِفُ لِأَجْلِهِ وَالثَّانِي هُوَ الَّذِي جَرَّ هَاتَا لِأَجْلِهِ  
وَالثَّالِثُ مَا فِي لَفْظِ اللَّامِ مِنَ الْكُسْرِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ هَاتَا وَهُوَ  
كَمَا تَرَى مِنَ الْعُسْفِ وَمِثْلَ مَنْ جَلَّهَا فَقَوْلُهُ أَلَمْ اللَّهُ وَقَدْ سَأَلْتُهُ هَا  
هُنَا فِي أَنْهَا حَرَكَةُ لَلِاقَاءِ السَّاكِنِينَ وَسَأَلْتُهُ فِي يَفْتِيرُهُ عَلَى أَنْهَا  
حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ نَقَلْتُ إِلَى الْمَمِّ فَهُوَ هَاتَا وَفِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ  
هَذَا الْكِتَابِ مَصْرُوحٌ بِأَنْ يَكُونَ الْمَمُّ وَاشْبَاهُهُمَا سَكُونًا وَلِذَلِكَ  
لَمْ يَلْهُ فِي سَائِرِ آخِرِ جَزْمٍ بِأَنَّ الْحَرَكَةَ لَلِاقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَوْ كَانَ السَّكُونُ



سُكُونٌ وَقِفٌ لَمْ تَسْتَلِمْ لَهُ الْجَلْمُ وَإِنَّمَا جَمَلَ مِنْ حَجَلِ السُّكُونِ فِيهَا سُلُونٌ  
وَقِفٌ إِنْزَانٌ أَحَدُهُمَا اسْتَبْعَادُهُ الْبِنَاءُ عَلَى السُّلُونِ مَعَ سُكُونٍ بِمَا قُلَّ الْآخِرُ  
لَمَا يُؤَدِّي إِلَى احْتِمَاعِ السَّاكِينِ مِنْ فِتْرِ الْوَقِفِ وَالْثَّانِي مَجِيئُهَا مَفْصُوحَهُ  
الْمَمِّ وَلَوْ كَانَتْ حَرَكَةُ لَا لِقَاءَ السَّاكِينِ لَا تَمَكُّورُهُ هُوَ الَّذِي  
جَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ وَإِذَا حَجَلَ السُّلُونُ سُكُونٌ وَقِفٌ أَجْرِي الْوَصْلَ مَجْرَى  
الْوَقِفِ كَأَنَّ الْمَمَّ بَاقِيَهُ عَلَى يَتِيهِ السُّكُونُ يَقْدِرُ أَوَّلُ الْهَمْزِ بَاقِيَهُ عَلَى يَتِيهِ الثَّابِتِ  
مُسْتَدَاهَا وَجَانِبُ إِذَا أَجْرِي الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقِفِ أَنْ يُعْطَى أَيْضًا أَحْكَامُ الْوَصْلِ  
لِفَتْحٍ بِدَلِيلٍ حَوَازٍ قَوْلُهُمْ ثَلَاثَةُ أَرْبَعَةٍ فَانْثُلْ حَرَكَةُ الْهَمْزِ إِلَى الْهَاءِ وَاجْرَأَ الْوَصْلُ  
مَجْرَى الْوَقِفِ قُلْ ذَلِكَ وَالْهَمْزُ يَلْبَسُ بِالْهَاءِ مَا وَفَى ذَلِكَ تَعْتَفُ  
وَحَمَلٌ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْفَرَاغُ عَلَى الْوَجْهِ الصَّغِيرِ لِأَنْ جَرَّ الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقِفِ  
لَيْسَ بِالْقَوِي فِي اللَّغَةِ وَبَيِّنَ أَنْ تَعْتَفُ هُوَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ إِذَا جُرِّدَتْ عَنْ  
الرَّكِيْبِ فَقَدْ فَقِدَتْ مِنْهَا مَقْصَدُ الْأَعْرَابِ وَإِذَا فَقِدَتْ مِنْهَا مَقْصَدُ الْأَعْرَابِ  
وَجَبَّ الْبِنَاءُ إِذَا الْاِسْتَوْسَطُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَّ الْحُكْمُ بِالْبِنَاءِ فَإِذَا وَجَبَّ  
الْحُكْمُ بِالْبِنَاءِ وَرَأَيْنَا الْمَغْرِبَ اسْكَنْتُهَا حَكْمًا صَحِيحَةً الْبِنَاءُ عَلَى السُّلُونِ وَإِنْ  
كَانَ قَبْلَهُ شَاكِرٌ لِأَنَّهُ حَرْفٌ مَدَوَّلٌ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ نَعْضَ الْعَرَبِ  
بِكُسْرٍ هَاوٍ لَا وَجْهَ لِكُسْرِهَا إِلَّا الْبِنَاءُ قَبِلَتْ أَنَّهَا مَبْنِيَةٌ وَإِنَّمَا اعْتَرَفْنَا بِهَا عَلَى  
السُّكُونِ وَإِنْ كَانَ خِلَافُ قِيَاسٍ مَا وَضَعَ عَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ لِعَرُوضِ ذَلِكَ  
فِيهَا لِعَرُوضِ الْوَقِفِ فِي مِثْلِ زَيْدٍ وَعُمَرُو الْأَنْزِيَّ أَنْ الْحَرَكَةَ لَمَّا كَانَتْ  
أَصْلًا فِي قَوْلِكَ جَانِي زَيْدٍ وَعُمَرُو اعْتَرَفْنَا بِمَا عَرُضَ مِنَ الْبِنَاءِ السَّاكِينِ

200  
مِنَ الْوَقِفِ وَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْعَرُوضُ فِي وَضْعِهَا إِنَّمَا هُوَ الرُّكْبُ  
لِتَحْصُلِ الْفَائِدَةُ التَّرَكُّبِيَّةُ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ فِي مَوْضِعِ الْكَلَامِ وَلَمْ تَوْضَعْ إِلَّا  
الْأَلْفَاظَ لِفَيْدٍ مَعْرُودَاتُهَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا تَكَلُّمَ بِهَا إِلَّا مَعَ مَنْ تَعْرِفُ مَعْرُودَاتُهَا  
قَبْلَ ذَلِكَ وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ التَّرَكُّبُ فَالْأَصْلُ الْأَعْرَابُ الَّذِي هُوَ مُسَبِّبُهُ  
وَقَطْعُهُمَا عَنْ التَّرَكُّبِ عَارِضٌ كَمَا أَنَّ الْوَقِفَ عَلَى الْكَلْمِ مَا رَضِيَ  
فَاعْتَرَفْنَا بِهَا الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِينِ كَمَا اعْتَرَفْنَا فِي خَوْزَيْدٍ وَعُمَرُو وَفِي الْوَقِفِ  
لَمَّا اشْتَرَكَا فِي عَرُوضِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْرَبًا وَالْآخَرُ مَبْنِيًا لَمَّا قَدْ نَاهُ  
مِنَ الدَّلِيلِ وَإِنَّمَا شَبَّهَهُ الْفَتْحُ دُونَ الْكُسْرِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مُبْنِيٌّ فَلَمَّا حَصَلَ  
مِنَ الْكُسْرَاتِ وَالنَّوَارِقِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى ثَبُوتُ تَحْمِيهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَعَ أَنَّ  
السُّكُونُ عَارِضٌ عَلَى مَا قَدْ نَاهُ وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا الْأَسْمَاءَ الْمَفْعُولَ لِيَلْزِمَ  
مِثْلَ قَوْلِكَ مَرِبَ الَّذِي فَانْثُلْ عَلَى الْحَارِ وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا أَنْ يَلُورَ السُّكُونُ  
عَارِضًا لِعَدَانِ سَبِّ الْأَعْرَابِ وَهُوَ التَّرَكُّبُ لِلْإِزْدَادِ مِثْلَ قَوْلِكَ مَرِبَ  
اللَّهُ وَإِنَّمَا حَرَكْتُ الْبَاقِي فَقَدْ تَعَدَّم مَا يُرْشِدُ إِلَيْهِ وَبَيَّنَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي  
الْمَوْضِعِ الَّذِي سَكَنَ الْأَوَّلُ لِعَرُوضِ فَلَوْ حَرَكْتُ الْأَوَّلَ لَبَطَلَ الْغَرَضُ الَّذِي  
سَكَنَ لِأَجْلِهِ وَكَذَلِكَ مِثْلُ انْظُرْ فَإِنْ أَصْلُهُ انْظُرْ فَلَمَّا كَانَ ظَلُورُ مِثْلِ  
كُنْتُ صَارَتْ الْكَلَامُ كَالثَّانِي كَسَبَ لِسُكُونِهَا فَاجْتَمَعَ شَاكِرٌ حَرَكْتُ  
الدَّالَ لِأَنَّ السَّاكِينِ وَإِنَّمَا شَبَّهَهُ فَاصِلُهُ سَقِيَهُ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ  
السَّكَنَ وَقَدْ جَمَعْنَا أَبُو عَلِيٍّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَرَأَهُ حَفْصٌ وَلِشَرِّهِمْ مَسْتَقِيمٌ فَإِنْ  
قَرَأَهُ حَفْصٌ طَاهِرَةٌ فِي أَنَّ الْهَاءَ ضَمِيرٌ لِأَنَّهَا بَعْدَ قَوْلِهِ نَحْشِي اللَّهَ وَقَوْلُهُ



وسقته الها فيه ضمير يعود على اسم الله تعالى وإذا كان كذلك فوجهه ان  
 اصله يثبته حذف الياء للجرم بقي وشقه سكنت القاف لشيها لبقه  
 لكنف مضار وشقه ولا ساكن حديد فلا وجه ليراده على ذلك فيها  
 يحذف فيه وأما إذا قدرنا الها ما السك وسكننا القاف على ما ذكرناه  
 اجتمع ساكنان القاف والها فحركت الها بالكسر لالتقاء الساكنين وفيها ما  
 ترى من ضعف والثاني انهم مع ظهور اشتقاقه عن القراءة المذكورة لما بيناه  
 فلا وجه لحمله على هذا الوجه البعيد مع ظهوره في وجه جار مستقيم اما  
 نحو رد ولم يرد فالأصل فيه اريد وورد فسكن الأول لغرض الادغام  
 عند اجتماع هذه اللغة فاجتمع ساكنان محرك الثاني لأنه لو حرك الأول لغات  
 الغرض الذي سكن لأجله وهو غرض الادغام فوجب تحريك الثاني لذلك  
 وأما أهل الحجاز فوجه لغتهم ان الادغام مشروط فيه ان يكون الثاني متحركا  
 لأن الأول لا بد من ان يسكنه فلو لم يشترط تحريك الثاني لادى الى  
 اجتماع الساكنين بدليل اجماع الاظهار في زددت وزددن الا  
 من لا يوثقه لم ولا يعتد بلغتهم وإذا كان كذلك فولى الاظهار في اريد  
 ولم يرد لما كان كذلك في زددت وزددن وقد احيى عن ذلك  
 بان السكون في زددت سكون نداء لا يقل حركه والسكون في لم يرد  
 سكون عارض يقل الحركة فلا يلزم من ابتداء ادغام الأول ادغام الثاني  
 ولذلك جاء القرآن على كل واحد من اللغتين فثبت ان كلنا اللغتين  
 مستقيمة قال الله تعالى من يرد هذا على لغة ينسجهم وقال

202  
 من يرد في قراءة ابن عامر ونافع على لغة أهل الحجاز وقال واضم اليك  
 وقال اشد به اذرى هذا على لغة أهل الحجاز اجاموا واللغتان جيتان  
 الا ان الادغام في المضارع المجزوم اقوي منه في صيغة الامر الا ترى  
 الى قوله واضم واشدد كيف اسبق على اظهاره وقوله من يرد اكثر  
 القراءة ادغامه وسر ذلك ان السكون في اضم واشدد سكون نداء  
 لا سكون اعراب عارض كما بقوله البصرتون فكان لسكون زددت  
 وسكون المضارع سكون اعراب عارض والعارض لا يعتد به فكانه  
 محرك على اصله وايضا فانه اذ غم قبل دخول الجارم نحو الجرم وهو مدغم  
 فبقي على حاله فاما اذا قيل زدوا واشدوا وشبهه فهو محل اجماع  
 في الادغام لان حركة الثاني حركه لازمه فلا وجه للاظهار وإذا وجب  
 الادغام في المضارع في نحو سددت وشددت وزددت مع قبوله الاسكان  
 في شددت ولم يزد فادغام ما لا يقل الاسكان اجزأ قال  
 والأصل فيما حرك منهما ان يحرك بالكسر الى آخره قال لهما كان  
 كذلك لامور احدهما ان ما بين الكسر والسكون من المواضع من حيث  
 اختصار كل واحد منهما يسفل من المعربات فلما كان بينهما هذه المواضع  
 وجعل الكسر عوضا عند الحاجة الى الحركة الثاني ان الجرم في الافعال  
 جعل عوضا عن دخول الجر لتعذر دخول الجر فكذلك الكسر جعل عوضا  
 من السكون في موضع تعد ربقا السكون على سبيل التقاضي  
 والتعارض والبالي ان الغرض من تحريك الأول التوصل الى اللطوق



بالتساكن فالتساكن الذي حرك بعينه ولا يرعنى انه لا يعدل عن الكسر  
الابعاض خاص يقتضى غير مجوزا او وجوبا والجواز قد يكون على السواء  
وقد يكون الاصل اولى وقد يكون المعدول اليه اولى فالجواز على السواء  
ان يكون ما بعد الساكن الماني ضمه اصلية لفظا او تقديرًا في نفس  
الكلمة التي الساكن فيها في مثل قالت اخرج وقالت اعزني واما قلنا  
ضمه اصلية احترازًا من مثل ان امشوا وان امرو فانها ليست اصلية  
بل لئلا نقول امشوا بالكسر ومزرت بامير بالكسر ورأيت امرا بالفتح  
واما قلنا لفظا او تقديرًا السمل باب قالت اخرج وقالت اعزني لئلا نقول  
ان الشرط حصول الضمة لفظا واما قلنا في نفس الكلمة التي الساكن  
فيها احترازًا من مثل ان الحكم هذه ضمة اصلية بعد الساكن ولكنهما من كلمة  
اخرى لان حرف العريف كلمة مستقلة فالضمة من كلمة اخرى واذا  
كانت متصلة كانت غير لازمة ولذلك لم نعتد بها بخلاف ما تقدم من  
كسر فعلى الاصل ومن ضم فلكراهه الضم بعد الكسر فعديل الى  
الضم ولذلك وجب ضم الهزة في مثل اخرج اقل واما التزم ثم ولم يلتزم  
فاهنا لان الهزة مع الضمة كلمة واحدة وليس ما ذكرناه مع هذه الضمة  
في كلمة واحدة فلا يلزم من شدة الكراهة لهذا الاستعمال الذي يحق  
في كلمة واحدة سده مما كان من كلمتين لكون ذلك غير لازم  
وصلا ولا قطعًا اما الوصل فلانه قد يصل غير ساكن واما القطع فواضح  
واما نحو اخرج فاحتيز فيه العدول عن الاصل فكل واوهي ضمير

254  
وقبلها فتحة في نحو اخشوا القوم واما احتيز لانه لما قصد الى تحريكه كان  
تحريكه بضمه الحرف الذي كان عليه اولى من حركة اخيه لما في ذلك  
من مناسبتها والدلالة على المحذوف ايضا والفرق بينها وبين لو كما قال  
واما موضع الجواز والمخازن الاصل فواو لولاها ليست كواو الضمير فيها  
ذكرناه في الكسرة فيها على الاصل واما الضم فيها في تشبهها بواو الضمير  
بعد تحليله بالعله الاولى فلا يثبت تشبهها به مع تحليله بالعله الثانية  
لان منهافها لانه انما ضم احشوا القوم لفصل منه ويترقا ولو فكف  
ستقيم ان يقال صمت واو لو تشبهها بها وفي ضمها اتقا الفرق الموجب لضم  
احشوا القوم فصار في ضمير اسات هذا الحكم اسفانك العله ومثال  
العدول عن الاصل على غير المخار العتق في مثل مريم الذي ومثال  
الجواز على الاستواء قولهم رد ورد ورد بالحركات الثلاث في لغة بني  
تميم اما الكسر فعلى الكسر واما الضم فللانتاع واما الفتح فليطلب  
الحقه بعد كراهة الكسر واما الموضع الذي يلزم فيه العدول عن الاصل  
فباب رد اذا القي ضمير بعده للغاسه فانه يجب فيه الفتح واما التزموا  
فيه الفتح لحقا لما في كسر الحرف الذي قبلها قد ولي الالف فتقوى  
امر الفتح فالهم لذلك واذا اتصل به ضمير لغايب فالوجه ضمه لما ذكرناه  
من العله الا انه ليس في القوة كالالف لانه لا يكون قبل الالف الا  
فتحة وليست الواو مثلها في استلزام الضم وايضا فانك اذا سرت  
الكسرت الها فقلب الواو بايرون مستلزم الضم ولهذا المعنى جا



الكسر في لغة بني عقييل ولا تعرف الفتح إلا فيما أوردته تغلب فإنه قال شدة  
وشدة وشدة فجوزوا الثلثة في ذلك والظاهر أنه وهم منه في تجوز ذلك  
مع وجود الضمير ووطن أن ما كان محوز فيه قبل الاتصال بالضمير ما وبعده  
انصالة فإذا بقي محوز ولم يرد ساكن أخر بعده سناغ الفتح والكسر  
ولا بعد في الضم أما الكسر فعلى الأصل وسقوى لأنه إذا قد رمقوا  
الاذغام كان الكسر لازماً وإذا كان لازماً فالأدغام إمّا حاصلاً عليه وهو  
على ما كان فتسعى أن سقى على جاله وأما الفتح فلأن الكلمة الأولى منفصلة  
مطوقها على ما تقتضيه ثم جاء الساكن الثاني ففتحت على جالها في الجمع  
وهذا عينه بحرف في وجه الضم ولذلك قلنا ولا بعد في الضم ومما حركوه بحركة  
فترا الكسر والزموا قولهم منذ اليوم لأنها حركها الأصلية فكان تحريكها أولى  
لما فيه من الاتساع وهذا السبيل إلى تقوية الضم في اخشوا القوم لأنهم عدلوا  
عن أصل المعاكسين إلى حركه في القدر يسها صليها مع ما بين الواو  
الضم من المناسبة قال — وليس في هلم إلا الفتح وأما التزم الصبح  
فإنه لأنه اسم فعل موضوع على الفتح كروند فلا وجه على ذلك لارادته في  
المعاكسين وأما رد في ذلك على تقدير أن يكون أصله هل أوها ألم  
على القول المتقدم من أصل هلم محيّد يكون من باب المعاكسين الساكنين  
فإذا أذكر ذلك على التزام الفتح لأنه مركب والتركيب يثبت من التحصيف  
الكر من المفرد وأيضا فليشبهه بحسبته عشر قول له ولقد جد في الهرب  
من النقاء الساكنين من قال دانه وساته إلى آخره يعني أنه لم يغفر

269  
أمرهما مع وقوعهما على جد هما حتى فرغتهما لما أمكن قلب الألف همزة يقال ولا  
الضائر وكذلك إذا وقف على باب الفتح حركه بحركة الحرف الموقوف  
عليه وكل ذلك فراز من البقاء الساكنين ولم يفعل ذلك فيما منع منه  
بأنه فلم يغير الواو والياء في مثل ما مروني وخويصة لتعذر العير بعد الهمة  
عنها ولا فعل ذلك في مثل ذلك رأيت النفا إلى على شدة فود لما تقدم علته  
في موضعه قال — وكسروا نون من عند ملافاها كل ساكن  
إلى آخره هذا الحكم المذكور في هذا الفصل هو أحكام الفصل الذي قبل ما قبله  
وهو قوله والأصل فمأحر ك منهما وليس لما حيز وعنه معنى والأصل أن  
حرك نون من بالكسر على ما يقرر من أصل النقاء الساكنين إلا أنهم التزموا  
مع لام التعريف على اللغة الفصحى لكثرة دخول وقوعها معهما مع لزوم  
الكسرة فلما فطلبوا الحقة لذلك والتموا مقابلاً من الرجل وتقويه بما  
عداه على الأصل وأما نون هن فتناسها أيضاً الكسر الذي التزموه في الأصح  
وهي وإن كسرت مع اللام إلا أنها لم تكثر كره من وليس قبل نونها كسره  
فأقرنا لذلك وأما ما حكي عن الرجل بالضم فلعله ليست بحيدة ووجهها  
من حيث الجملة أنهم شبهوها بحرف العلة لما افتح ما قبلها ما شبهوها  
لما انكسرت ما قبلها بحرف العلة فقلاً لو لم يعتبر كما قالوا أخذوا العبر فذلك  
عن الرجل كما قالوا اخشوا القوم ومن أضاف — المشترك علم أو ايل  
الكلمة مشترك فيه الأصرب المثلثة وهي في الأمر العام على الحركة إلى آخره  
قال — الشارح الظاهر أنها حكم أو ايل الكلمة ليس من المشترك



لأن المشترك عبارة عن الأحكام التي فيها اثنان أو ثلثة وليس العلم كذلك ولو  
صح ان يقال ان العلم مشترك فيه لفتح ان يعبر عن جميع الأبواب بالعلم وليس  
هو المقصود وإنما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بيناه في  
أوله كالآماله والوقف واجكام أو ايل العلم بحرك وسكون واشترك في  
ذلك الاسم والفعل والحرف ثم ذكرنا ان الأصل التحرك لأن كل كلمة  
تقدر منفصلة بقياسها ان توضع متحركة الأولى للاستعداد للنطق او شغل  
مست أن الأصل الحركة قال \_\_\_\_\_ وقد جاء منها ما هو على السكون  
إلى آخره الكلمات التي أو الهائسا كن تكون في الأسماء والأفعال والحروف  
أما الأسماء فعلى قسمين سماعي وقياسي والسماعي الفاظ محفوظة وهم ما ذكرها  
والقياسي مصادرها الأفعال التي بعد الفائها إذا ابتدئ بها أربعة أحرف  
مضاعدا كقولك الانطلاوق وشهه وإنما قال بعد الفائها إذا ابتدئ بها  
أربعة أحرف ولم يقل مصادرها الأفعال التي على الكرم من أربعة أحرف لأنه في  
حصر ما في أوله شاكن من المصادرها ولو قال ذلك لوجب ان يكون قد حكم  
على نحو تخرج وتناظر ونحوهما باز أو ايل مصادرها ساكنة وليس مستقيم  
لأنك تقول في مصدره تخرج وتناظر فوجب ان يتعرض للألفات الأفعال  
لتخرج عنه مثل ذلك فلا يرد على ذلك الا مثل قولهم اهراق واسطاع فان  
بعد الفائها إذا ابتدئ بها أربعة أحرف وليس أول مصادرها ساكنة  
وجوابه ان ذلك شاذ فلا يعتد به فيما نحن فيه والوجه ان نقول  
أصله أراق وأطاع وعند ذلك لا يبقى بعد الفاء أربعة أحرف والآخر

والأحران هذه زيادة على غير قياس فلا يعدها فثانك قلت أراق وأطاع  
وليس بعد الألف الا ثلثة أحرف وسيأتي ذلك في صنف زاده الحروف  
وأما الفعل فكل ما جاز في من سكون الأول جاز على قياس وهو  
سماز أحدهما أفعال المصادرها التي ذكرناها ما صسه وأما ورد على المصنف  
لكونه لم يفيد بالمصنف والآخر ولم يجتزئ ذلك عن المضارع ان يقال  
إذا قلت انطلق واستخرج فهذا فعل بعد الفاء إذا ابتدئ بها أربعة أحرف  
مضاعدا وليس أوله ساكنة فلا يستقيم ذلك في الفعل وإن استقام  
في المصدر لأن المصدر جار في الجميع على ما ذكرنا وما جازت هذه  
المخالفة في الفعل فان حجب عن ذلك بانافضنا إلى ان يكون الألف  
المذكورة همزة وصل جئها للنطق بالسكان لم يستقم التعريف بذلك  
لأنه يؤدي إلى الدور وذلك لأنه لا يعرف ان المحل همزة وصل إلا  
بعد ان تعرف كون الأول ساكنا ولا يعرف كونه ساكنا إلا بعد ان  
يعرف انها همزة وصل فالأولى ان يقال في الفعل ما ليس بمضارع فيدفع  
هذا السؤال ويرفع اللبس القسم الثاني من الأفعال مع الأمر  
من الثلاثي غير المزيد فيه مثل اضربت واذقبت لا يرد على ذلك محقق  
وحف فان أصله السكون وان قصد فاصدا إلى الاحتراز عنه أمكنه  
ان يقول مما لم يغفل مضارعة من المغفل الفاء والعين مخرج بابت وحف  
ولا يخرج كواحد لأننا قلنا مما لم يغفل مضارعة وهذا لم يغفل مضارعة  
فهو داخل في الأول فان خيف من ورود روقصدا إلى الاحتراز منه



انضال لكونه صيغة امر من الثلاثي وليس ساكن الاول مرد الاختصار منه محصوره  
لانه لا اخ له يشتركه فقصده الى تغير هاء واما ذلك مختص بالامر  
من نرى خاصه الامر من اخواته نحو شاي ونأى لم يفعل بها هذا الفعل بار  
حرف كما جرى باب سعي فيقال في الامر انا اسألم يقال اسع فعلم ان ذلك مختص  
بلفظ نرى والامر منه واما الحرف فلم يات فيه ما اوله ساكن الا لام التعريف  
وحدها والميم فزعم عنها وهذا على مذهب سيبويه لان مذهب سيبويه ان  
اللام وحدها للتعريف اما الخليل فمذهبه ان حرف التعريف ال فعلى يذهب  
ليشرف الحرف ما اوله ساكن لان اول هذا الهزة وهي متحركة بالفتح واما  
استمرارها للتحفيف للكثرة وتخفيفها للكثرة لاجعل اللام اوله ساكن  
ذلك انما جرى على قول سيبويه دون الخليل قال فاذا وقعت  
هذه الاوائل في الدخ نطقها ساكنه لانه ان كان قلما متحرك فلا اشكال  
وان كان قلما ساكنا حرك الاول او حذف فيصير ايضا ما قبلها متحركا  
فقطها على حالها ساكنه فاما اذا وقعت في موضع الابتداء ولا يمكن  
الاستدراك الساكن او يصير يوصلوا الى الاستدراك الساكن بان زادوا هزة متحركة  
ليجوز النطق بالساكن كقولك ما لشد اسم استغفار اسفخرج استخرج اضرب  
الزحل قال وسُمي هذه الهزات همزات الوصل لانها توصل بها  
الى النطق بالساكن لانها سُميت بهزات الوصل لانها تحذف في  
الوصل لانها حيد منقوده فكيف تصاف مشبه الى شيء يجب عنده  
مقدارها وهي سُميت بالعكس من ذلك اولى قال وحملها ان تكون

206  
مكسورة الى اخره لانه قد نبت انما توصل به الى النطق بها عند الوصل اذا  
كان قلما ساكنا حركه في كسره فجعلت حركه الهزة ايضا شيها لها  
بذلك لغرضها اصلا او نقول نقدر احلاها عريه عن الحركات فيجب ان  
تكون مكسورة لما تقدم من اصل النطق الساكنين الكثير فان عدل عن الكثير  
الى غيره فليعارض فلا بد من بيان وهو موصوفان احدهما ما وقع بعد سكونه  
ضمه اصله لفظا او نقدر كقولك اغروا غري ولا نقول ابوا بالضم بل نقول  
ابوا بالكسر لان الضمه هاهنا ليست اصلية الا ترى انه من قولك بني سبي  
واذا قلت اغري ضمنت لان بعد السكون ضمته اصلية بقدر الان  
اصله غرا يعز واصل اغري اغروى واما جات الكثرة من قبل الاعلال  
لان اصل السه وحك الضم فما ذكرناه ولا يجوز النطق على الاصل فلا  
تكون هزة اقل واخرج الامثله بخلاف قولك اغروا وقالت اخرج  
على ما تقدم لان الحركة التي في ههنا اخرج من كلمة اخرى والحركة  
التي في باب اقل واخرج من كلمة واحدة فلما كانت الهزة من جملة الكلمة  
فما هنا قوى امر الضم فيه لان العدول عن الكسر في نحو وقالت اخرج  
انما كان كذا هو الضم بعد الكسر وكذلك في قولهم اقل وكرامه الضم بعد  
الكسر فما كان من كلمة اشدها من كلمين وهو في كلمتين اسهل  
فلذلك جاء الامر في باب وقالت اخرج والتم العدول الى الاصل  
في باب اقل واخرج لما ذكرناه والموضع الثاني هزة لام التعريف على  
مذهب سيبويه فانها هزة وصل احللت للنطق بالساكن ولكنها التزم



فيها الفتح على ما تقدم قال — وأثبت شي من هذه الهزات في  
 الدج خروج عن كلام العرب إلى آخره قال — السارح لأنه إنما  
 جئها في الأند المأذونات من الحاجة إليها فاعلم أنه لم يوت لها إلا ذلك فإذا  
 أتت بها في غيره كان خروجها عن كلامهم قطعاً وما خرج عن كلامهم فهو لحن  
 وأما كونه لحناً فاجتشافاً لأنه إذا غيرت حركة حكم بالها لحن فإذا زيد حرف وحركة  
 لست من كلامهم كان الحش إلا أنهم ادلوا هذه الهزاة الفاني باب البحر عندك  
 وأبهر الله منكم وقد تقدم علة ذلك وهو ما التزموه فزاد من ذلك للابن  
 المقدم ذكره وأما أسكانهم هو وهي إلى آخره قال — السارح  
 أورد هذا الفعل معترضاً به لا أول الكلمة من قولك وهو وهو فهو من  
 الها وهي يتأكله كسكون قولك واسمك واستخرجك فلم لا يبعد ما أوله  
 ساكن ولم تعد وأجاب عن ذلك بأن هو وهي ولا مزاو الها متحركة دليل  
 قولك هو فعل لذا هي جعلت كذا السعد وسعه ثم سبب الأسكان  
 فيه لسفاهة ذلك وذلك أنه لما اتصلت بها هذه الحروف وتزلت  
 معها كالجزم تزل قولك وهو كقولك عضد ومولك وهي ولي من قولك ولسف  
 منزله قولك كنف وقد ثبت تخفيف نحو ذلك بالأسكان وأجري هذا  
 مجراه فتذكر بحقيقاً عارضاً من أن أصلها البناء والسكون عارض  
 ثم هو وإن كان ثم ليست كالواو والفاء في منزلها منزلة الجر لا استفالها  
 لمحملاً على أخيهما شهما ولذا كان الأسكان في وهو وهي وسفوق  
 الكرمية في ثم هو و ثم هي ثم لسفوق وضعف في نحو أن ويميل هو لأنه

لم يتصل بما هو كالجزم ولا بما أشبه ما هو كالجزم ولذلك كان ذلك الوجه ضعيفاً  
 وهو مزبور في عن قالون ومن اصناف — المشترك زيادة الحروف  
 قال — صاحب الكتاب مشترك في الاسم والفعل والحروف الزوائد  
 التي تشملها فذلك اليوم ساءه إذا ناه سليمان إلى آخره قال — السارح  
 ولا مدخل للحرف في مثل ذلك إذ لم يشترك في الحرف بالاستقواء  
 كصرفهم في الاسم والفعل وأما الزيادة راجع إلى معنى الاشتقاق لأن  
 معنى الزايد هو الذي سقط في نصارى في الكلمة تخفيفاً أو بعدد أو الحرف  
 لا مدخل له في ذلك إذ لم يتصرف فيه تصرفهم في الاسم والفعل وأما  
 الأسماء الجامدة حكموا فيها بالزايد والأصل على أنها لو تصرف فيها لكان  
 قياسها أن تكون كذلك حلاً على نظائرها وأما الأسماء الأعجمية والمعربة  
 فالأثر فيها حكم عليها بالأصل والزايد على معنى أنها لو كانت من كلامهم بقدر  
 لكان قياسها أن تكون كذلك كما قلناه في الجوامد ومنهم من لا يتعرض لوزنه  
 والحكم عليه بزيادة في البعض وأخذ في البعض ويقول إنما ثبت ذلك في  
 كلامهم فأما ما عرّبوه فلم يشك ذلك فيه والحروف الزوائد هي ما ذكره  
 وقد طر بعض الناس إحصاءها في أنها سليمان ليس مستقيم من حيث أنه  
 سقط منها الواو وأما الزاد أنها سليمان يوصلها الواو وعند ذلك  
 حصل الواو قال — ومعنى كونها زوائد أن كل حرف وقع  
 زائداً فإنه منها إلا أنها إذا وقع زوايد وأزاد بحروف الزوائد ما ذكره  
 من أن الزايد لا يخرج عنها إلا أنها يكون إذا زوايد لأنه قد يكون الكلمة



منها وكلها أصول كقولك سلم وتمل وهمل واشباه ذلك وإذا زاد أيضا الزيادة غير  
المكررة لأنه قد تقدم أن تلك تجرى في الحروف كلها فاعلم أنه لا اختصاص  
لها فإذا اقتصرت ههنا علم أنه إذا ذهب ذلك قال — ولقد سلفت  
في قسمي الأسماء والأفعال لأنه لما ذكرنا الأبنية وربها على موضع الزيادة  
وعلمت مواضع الزيادة وما مع زائدا وهو كلام متعلق بالزيادة مصمنا ولكنه  
لم يستقر عنه لأن عرضه ههنا أن يعرف القواين التي يحكم بها يكون  
الشي زائدا ولم يتعرض لذلك ثم فالعرض الذي ذكرها ههنا أن يعرف القواين  
باعتبارهما العرض الذي ذكرها ثم باعتبار ما شرع فيها واجدا فقال  
الهمزة بحكم زيادتها إذا وقعت أو لا وبعد هاملته أحرف أصول فلو  
أما إذا وقعت أو لا وبعد هاملته أحرف أصول فإن علم ذلك بالاشتقاق  
فلا إشكال وهو كبير وإن لم يعلم الاشتقاق فإن ثبت أن الملائمة أصول زال  
الاشكال أيضا لأنه قد ثبت مثله كبر أفكار خلة على الأكثر أولى وإن  
لم يتحقق أيها الأصول لم يخل أما أن يقوم دليل على بعضها أولا فإن قام فلا  
اشكال في الحكم بأصالتها لتعدد الزيادة كما ذكره في أمته وأمره والإجماع  
زيادتها وما ذكره في أول قوله فانه يحتمل الأمر من غير مستقيم في الحقول لأنه  
لم يخل أما أن يقوم دليل على زيادة الواو أولا فإن قام دليل على زيادتها  
ثبت أن الهمزة أصلية وإن لم يثبت أن الهمزة زائدة وكان الحكم زيادتها  
أولى من الواو ونظرا إلى الأكثر في كلامهم لأن الفعل أكثر من فوصل  
وإذا لم يعم دليل فجعله من باب الأكثر أولى وإذا حكم بأن أرب أفعل



لأفعل ليكون من باب الأكثر مع كثرة فعل كان عمل هذا على أنه أفعل أولى  
وما نوقم من الدليل على أن الواو في أول زائده وهم ذكره صاحب الصحاح  
وهم فيه وذلك أنه قال وأولق أفعل لأنه يقال الوقد كدليل على أن  
الهمزة زائدة والواو أصلية وهو دليل على العكس لأنه إذا ثبت أن  
فوقها الوق كانت الهمزة أصلية فأم من الفعل فيعلم أن الهمزة في أولق  
إضافة فأم من الفعل فيجب أن يكون ورنة موقلا ثم ذكر بعد ذلك أنه  
يجوز أن يكون موقلا لأنه يقال موقل وهذا أيضا دليل بأن الهمزة  
أصلية إلا أن الدليل الأول الذي جعله لعكس مدأولة أظهر في الدلالة  
لأنها الاحتمال عنه لأن موقلا يحتمل أن يقدر أنه موقل فكون  
الهمزة زائده وإذا علم أن الواو في أولق زائده وجب أن يكون  
الهمزة أصلية لأنها لم تقع مع ملته فلو جعلت زائده لأدبى إلى أن  
تكون الأصول حرفين ولم يثبت ذلك وأما الدليل على أن إحدى المهمز في أمته  
وأمره زائدة أنها لو كانت أصلية لأدبى إلى أن يكون الفاء والعين من جنس  
واحد وهو نادر من كلامهم فكان العدول عنه أولى بتقدير وقوع  
الهمزة أصلا أكثر من تقدير الفاء والعين من جنس واحد فجعله على  
الأكثر أولى ولو قيل في أمته أن الهمزة أصلية بدليل الاشتقاق لأنه  
المعنى أنه ما أمر بامر كل واحد لم يكر بعدا فكان أقوى من الاشتداد  
بغيره لأنه هو الأصل في الحكم بالزيادة فإذا وجد لم يجارض بغيره  
لكونه إنما يصير إليها عند فقدانها فاما إذا وقعت على غير الصفو



التي ذكرها فالحكم عليها بالاصالة لم يشك كثرة في زيادتها بحمل ظنها واذا لم يحكم  
رأدها فالاصل ان يكون اصلا الا ان يقوم دليل خاص من الاشتقاق فيحكم  
برأدها كما ذكره فيما استثناء من قولهم شمل ويندك الي اخرها اما شميل فلقوم  
شملت الرمح وذلك دليل واضح على كونهما زائدا واما سندك من قولهم ندك الشئ  
اذا اخذته بسرعه واما جريض فلا يجرى والواجر واخر جريض في معناه وهو  
الضخم فعلم ان الهمزة ليست من شبه الهمزة فوجب ان يحكم برأدها واما  
ضمناء فلا يجرى والواجر امرأه صهنا فعلم ان الهمزة زائدة في ضمها ووجب الحكم  
برأدها في ضمها قال — والالف لا تزداد الا الى اخره قال  
التأخر كونهما لم يزد اولا واضح في التعليل للتعذر لا بد منها واما اذا وقعت  
غير اول بلته احرف فصاعدا لم يكن الا زائده لانه كثر زيادتها حتى صار  
ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك حكم انها لا يكون اصلا الا وهي من قبله عن  
واو او يا واما لم تشوها اصلا لان الاصول في الابنية فابله كالحركات  
فكثروا ان يضعوا منها ما لا يقبل حركه البته فرفضوه بخلاف غيره ولذلك  
لم يوقعوها للاجاق الا انهم اذا الحقوا بعد قصدوا اجرا البنية بحري الاصل  
فكثروا ان يضعوا منها ما لا يقبل حركه البته فرفضوه بخلاف غيره ولذلك  
لم يوقعوها ايضا للاجاق الا انهم اذا الحقوا بعد ما لا يكون اصلا ولذلك  
ايضا لم يقع الاجاق ومولاه لا يقع للاجاق الا اجرا ايضا عند  
المحقق انما الحقت ما فتحركت وافتتح ما قبلها فقلب العا الا ان  
الحامها في الموضع الذي يقلب فيه مخصوص ايضا بان يكونوا اخيرا الا انها

لو الحقت في غير الاخير لم يخل اما ان يلحق بحركه مفتوحا ما قبلها او غير ذلك  
فان الحقت على الاول انقلب الفاقير ولوحه الا للاحاق لغوات الحركه  
فما فتوت المعنى الذي من اخله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان  
سقى فيه على جالها فكون الفاقير فل — فلم لا يحى ذلك في الجافها  
اخر اعن الما مقال بها اخر اما قل فيها فتدخر قلت حركه الاخر حركه عارضة  
غير معتد بها في الرنة فلا يلزم من صحته الجافها في الموضع الذي لا يخل بمعنى  
اللاحاق صحته الحامها في الموضع الذي اخل بمعنى اللاحاق فتسوله وهي في  
تبعث ترى كخو الف كتاب الى اخره يريد انها زائدة بحضة ليست للاجاق  
كما ان الالف في كتاب ليست كذلك لان شرط اللاحاق اصل يكون الفرع ما  
حرف الزائد لغرض الاتيان به على زنه الاصل وليست في الاصول سداسي  
فيكون يغترى بالفه ملحقا به ولو كان ثم اصل لحكم بكونه للاجاق اذ لا مانع  
سوى ما ذكرناه فتعذر لذلك وهذا معنى قوله لا يجرى على الغاية معناه  
لكونها زائدة على هاية ما بنيت عليه الاصول لان هاية الاصول خمسة  
فالالف تبعث ترى انفت عليها فعلم انها الف الاجاق واما كونها زائدة فواضح  
قال — والما اذا حصلت معها لته احرف اصول فهي زائدة اما وقعت  
الى اخره كثر زائدتها مع لته احرف حتى حكم عليها بالزيادة وان لم يشك  
الاشفاق ولا مانع فان قام مانع يمنع من زائدتها حكم بالاصالة على نحو  
ما تقدم في الهمزة ولذلك حكم بالاصالة في باجح ومزيم ومدين وصبيحة  
وقوتيت ابابا جح ولانه لو كانت زائدة لوجب ان تكون ما بعدها اصولا



ولو كانت اصولا لوجب ادغام العين في اللام كما في بعض وفعل فلما لم يدعم دل  
على الثانيه للاجاء واذا وجب ان يكون لذلك وجب ان يكون اليا اصلية والا  
ادى ان يكون الاصول حرفين وهو مطرح واما مزيم فاما حكم باصالة  
اليا لها الوكايه زايده ان يكون الميم الاولى اصلية فوجب ان يكون  
وربه فعيل وفعل للشي من انبتهم الثاني هو انه لو كانت اليا زايده لوجب ان يكون  
من باب سلسر وهو قليل واذا كانت اصلية كان من باب فرس وهو الثلاث  
انه لو كانت زايده لوجب ان يكون الميم اصلية وزايده الميم او لا اكثر من  
زايده اليا وسطا فحمله على الاكثر او الى الاخر هو انها لو كانت زايده لادى  
الى ان يكون من باب الممهل في كلامهم لان باب مزيم مهمل واذا كانت  
اصلية كان من باب رام يزوم وهو من المستعمل فحمله على المستعمل او الى  
واما مدبر فبحري فيه الوجه الاول والثالث لا يجري فيه الرابع لانه  
لا يلزمهم يكون من باب سلسر وهو الثاني ولا يلزم ان يكون من الممهل  
لان مدبر مستعمل كما ان مدبر مستعمل وهو الرابع فبقى الوجهان جازين  
واما اصبيه فاما حكم باصالة اليا الاولى لانه لو كانت زايده لادى الى  
ان يكون من باب بر وهو نادر وباب سلسر اكثر منه فحل على الاكثر او الى  
وايضا فانه لو حكم زايدها لادى الى ان يكون من باب الممهل اذ ليس في  
كلامهم تركيب من صا دين ويا واذا حكم باصالتها كان من باب المستعمل  
لان الصاد واليا من باب المستعمل كقولهم بمعنى الشسر وهو الخشف  
من التمز واما الثانيه فاصلية ايضا لانه من الزايح كقويث واما

قويث فاما حكم بان اليا اصلية لانه لو حكم زايدها لوجب ان يكون من  
باب سلسر وهو قليل وايضا فانه كان يكون فعليت وهو ايضا قليل  
فكان جعلها اصلية اولي لدخولها في الاكثر من الوجهين المذكورين وهو  
الحكم عليها بفعلت مثل رذلت واما حكمنا بان الواو اصل للملا يودى  
الى باب بر وهو نادر واذا حكمنا على اصالة اليا لما ادى اليه من باب سلسر  
فكان باصالة الواو لما يودى اليه من باب بين اولى لان سلسرا اكثر ولانه  
ايضا كان يكون فوعلت وفعلت اكثر من فوعلت فحمله على  
الاكثر او الى فاقبل فحمله على فعلت يودى الى ان يكون من باب  
سلسر وقد جعلته مانعا من زايده اليا فليس لذلك واما يكون من  
باب صرصر وهو كبير فان قلت فوجب على هذا ان يكون موضع اليا  
واو او الا فلا يكون من باب صرصر لان الفاء والعين مكرران لا من  
وليس في قويث ذلك فليس هو كذلك واصلة قويث كما ان  
اصل اعزبت اعزوت ولكنهم فلبوا الواو بالزايدها على اللام وهذا  
اصل مطرد في لغتهم فليس في ارتكابه خروج البتة عن لغتهم واذا ثبت  
ان اصله فعلت على ما عرفت قالوا واذا جعلت معها  
ازبعه فان كانت اولاهن لصل والافهني زايده لانه لم يثبت اولاهن  
مع الازبعه الا في الافعال المضارعة لا في غيرها من الاسماء  
فوجب ان يحكم باصالة لانه الاصل واما اذا وقعت اخرا فقد  
كثر زايدها مع ما لا يثبت كقويث قالوا والواو كالا



لا تزداد اولادها لئلا يشتر متاعهم من زياده الواو كما متاعهم من زياده الالف  
لان ذلك مستعذر وانما استعوا منها لاستفهامها وهي في غير الاول  
لا يكون الا زياده الا اذا عرض ما ينقض اصلها كعزوت والذي  
اعتبر هو انه لو كان رايده لوجب ان يكون الالف اصلية فكون اصله فعولا  
ومعول ليس من انهم فوجب ان يكون اصلية وايضا فانها لو كانت رايده  
لوجب ان يكون من باب عزت وهو مهمل واذا جعلت اصلية كانت  
من باب عزت عزوت وهو مستعمل فحمله على المستعمل اولى فان قلت  
فاذا جعلت باصالتها فحمل حكم زياده الالف او باصالتها قلت زيادتها لان  
زياده التا كان كان يكون من المهمل واذا جعلت زياده كامن المستعمل  
قال والميم اذا وقعت اولاً وبعد ما ملته اصول الى اخره  
وانما حكم زيادتها لما ذكرناه من وقوعها اولاً في المشتقات زياده كبيراً  
غير متخصر فاذا احاطا لا تعرف اشفاقه فحمله على الكبير اولى فلذلك  
زيادها اولاً مع ملته احرف وان لم تعلم الاشتقاق الا اذا عرض ما  
ينقض اصلها فحمل على الدليل الخاص منها من نحو معد ومعزى  
وما حج ومهدد ومخون ومخنق واما معد فلاهم فالواو معدد واذا  
انتسبوا الى معد فوجب ان يكون فعولاً اذ تعدد ليس من انية الفعل  
واذا وجب ان يكون في تعدد واصلية وجب ان يكون في معد اصلية  
لانه لا يكون الحرف الواحد في المشق والمشتق منه مختلفاً فحكم هذا  
الدليل الخاص بالاصالة ولم نختز ذلك الدليل العام لانه انما يكون

عند النقا الدلالة الخاصة واما معزى فحكم باصالة الميم ليعولم معزى هو  
بمعناه فعلم ان تركيبه من الميم والعين والراء فيعلم باصالة الميم في  
المعزى واذا كانت اصلية في المعزى وجب ان يكون اصلية في معزى لانهما من  
باب واحد واما ما حج فانه حكم باصالة الميم لانه لو كانت رايده لوجب ان  
يكون الحمان اصلية ولو كانتا لوجب ادغام احداهما في الاخرى فوجب  
ان لا تكون رايده واذا لم تكن رايده وجب ان يكون اصلية واما مهدد  
فما حج واما مخنون فالميم اصلية والنون البائية عند بعضهم اصلية  
وعند بعضهم رايده والدليل على الاصلية الميم على القولين جميعاً انها  
لو كانت رايده والنور اصلية لوجب ان يكون الميم رايده اولاً في ثبات  
الاربعة ولم يثبت ذلك الا في الاسماء الجازية على الفعل نحو مدحرج  
واما في غيره فلا وايضا فانه كان يودى الى مثال من انهم وهو مفعلول  
وفي الحكم بانها اصلية يكون فعولاً ولا وفعلول من كلامهم كقربوس  
ولو كانت رايده لادى الى زياده الميم والنون في اول الاسماء التي ليست  
جازية على الافعال وذلك في غير معروف في كلامهم الا في الجازية على  
الافعال نحو مطلق وايضا فانه كان يودى الى ما ليس من انيتهم وهو  
مفعول وهو ليس من انيتهم فان قلت فكما ان مفعول لا ليس من  
انيتهم فمفعول ليس من انيتهم واذا كان كذلك لم يكن جعلها اصلية  
بأولى من جعلها رايده لاستواء البناء في ذلك اذا تردد البناء  
ان يكون حرفه اصلية وراية او كلا الوز من ليس من انيتهم فحمله على



الزيادة اولى في ستر ذلك هو ان ابنه الروايد كثيره وابنيه الاصول قليلة واذا  
تزداد الحرف من السابيز فحمله على الاكثر اولى فان قلت فما الذي  
يخارجه في النون بعد الحكم باصالة الميم فليس الاكثر من على  
ان النون اصلية لموافقتها مع اصالة الميم بالاصول كاستغور وعندي  
انه يلزمهم ان يكون النون زائدا لانهم حكموا على خذ ريس بان النون  
زائده وقد قيل من محسن ومخس من خذ ريس واذا حكم بزيادة النون في خذ ريس  
ليلا يودى الى ما ليس من ابنيهم وجب الحكم على زيادة نور محسن واذا  
حكم بزيادة نون محسن وجب الحكم بزيادة نون في مجنون لانها هي رهي فلا  
وجه للفرق بينهما فاعلم ان المخار في نونها ان وليا ان النون في خذ ريس زائده  
واما مخنيق والقول في الميم كالقول في ميم مجنون وقد قال بعضهم  
انه منفعيل واستدل على انه جاحقونا فحذف الميم والنون من  
حق ذلك على زيادتها وقول الاكبرين على خلاف ذلك لسند وحققونا  
في استعمال القضاة فالوجه ما ذكر من ان الميم اصلية واما النون فالأكثر  
على ان النون زائده وهو عندهم كخذ ريس في ان النون زائده ولو قيل انه  
اصلية لم يكن بعيدا عن الصواب قال — وهي فتر اول  
اصل لانه لم يكثر زيادتها بالحكم بالاصل هو الاصل الى ان نشأت الزيادة  
بدليل خاص وذلك في نحو لا يصير لانه من الدال لا يصير لانه من  
الغرض وهو مئاس من المهرس وزر قم من الزرقه فلذلك حكم بزيادتها  
في هذه المحال المخصوصة وان لم يشك كثرة لان الاشتقاق في هذا

الباب اقوى الأدلة فنحكم به بالاصالة والزائدة على خلاف الكثرة في  
الماين جمعوا واذا وقعت اولاً في الخامس فهي اصل لانه لم يشت زائدتها  
في مثل ذلك فوجب الحكم بالاصالة قال — ولا ترا في الفعل  
اذا لم يشك ذلك باستيفاء ولذلك استدل لنا على اصالة ميم معد وهو لم  
يتمعدوا واما قول من قال مسكن الى اخره فخرج عن القياس فلا وجه  
للمشك به فان قلت — لم يجعل متعدداً واخارجا عن القياس فلا تمسكوا  
به في اصالة الميم معد لما لم يتمسك بتمدع في اصالة ميم مدرع ويتمسكن  
في اصالة ميم مسكن فليس — لان هذا معلوم بالاشفاق  
زيادة الميم فلا وجه لمخالفة ذلك واما معد لم يست كون الميم زائده واشفاق  
شها فماتقدم فلا يلزم من الحكم على تعدد وابائه تفاعلوا مع جرته على  
القياس وعدم المناقض الحكم على تمسك بانها اصلية مع وجود المناقض  
لذلك وهو دليل الاشتقاق على زيادتها قال — والنون اذا  
وقعت اخر ابدال الف فهي زائده يعني اذا وقعت مع ثلثة اصول والا  
فقد وقع اخر في مثل زمان ومكان وهي اصلية باتفاق وان لم يذكر ذلك  
لكونه صار معلوماً واما حكم بزيادة الكثرة لذلك الا اذا قام دليل  
خاص على الاضافه في بعض المحال فيكون الحكم للدليل الخاص  
كما ذكره وذلك نحو فيان دل عليه الاستيفاء لان معناه دوفون  
مش ان البارايه واذا نشأت زيادته اليها وجب اصالة النون وحسان  
من صرف كذلك لانه لما صرفه لم يكن بد من ان يكون النون اصلية



لأنها لو كانت زائدة لوجب أن يكون فيه علانان مانعان من التصرف وهما  
العلمية والزائدة فلما وجب أن يحكم بأسفا يمنع الصرف ولا يمكن إزالته  
العلمية للعلم بوحودها فوجب تقدير اتصاله النون ليكون على علم واحد  
وعليه واحد لا يمنع الصرف وأما حار قبان فمثل حسان سوا لأنه لا بد  
أن يقدرا علما لأنه من باب أسامة بدليل امتناع دخول حرف التعريف  
عليه وإذا أوجب وهو متصرف وجب أن يكون نونه أصلية والآلات  
فيه محالفة للأصل المذكور وقوله هـ فهو صرف زاجع إلى قوله حسان  
وحار قبان لا إلى قوله قبان لأن قبنا ما مضى فلا وجه لقسده بالصرف  
وأما حسان وحار قبان فهو الذي يحتمل القسدة قال — وكذلك الواقعة  
في أول المضارع والمطارع وذلك معلوم بالاشتقاق فلا حاجة إلى  
بيانه وكذلك الناللة الساللة في نحو شرب يشرب وعز يد قال — وفيها  
عدا ذلك أصل إلا إذا قام دليل على زيادتها في مثل غسل وهو من  
غسل وهو السرعة وعز في وهو من العز وهو التراب وبهية وهو من  
البهية وحققين وهو من الحقق لأنه اسم للريح الذي يحقق قال —  
والناظر دلت زيادتها في نحو تفعيل وتفعال وتفعّل وتفاعّل لأنها فعلت  
زيادتها في ذلك بالاشتقاق وفعلها أراد به فعل تفعّل وتفاعّل لأن فعل  
تفعّل وتفعال ليس في أوله تاء كقوله كرم تدرما وسار شيارا وفعل  
تفعّل وتفاعّل هما اللذان في أولهما التاء لقولك تكلم وتضارب وكذلك  
تفعّل وفعله كندرج وندرج ولكنه تركه للجزم واستغناء عنه بتعقل

قال — وأحرأني المايث واجمع يعني التايث مثل قولك قائمة وقائمة  
ويعني بالجمع أما مثل زيادة وجوارية وأما مثل قامات وقامدات والظاهر  
أنه إذا دلت الثاني لأن تلك تطلق عليها التايث فكان جمعا على الجمع في  
مثل قامات أولى وفي نحو غبوت وغبوت وشبهه لأنه أكثر أيضا  
زيادتها في مثل ذلك بالاشتقاق فحكم عليها بالزيادة مطلقا إلا في نحو ترتيب  
إلى آخره وقع في النسخ بعد قوله وعكبت الالف في نحو ترتيب وتولج  
وسنبتة وليس مستقيم لأنه ذكر الزائد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي  
أن يكون المستثنى منه أن يكون أصليا لأنه مخرج من الزائد وترتيب  
تاوها زيادة فكيف يستثنى من الزائد كذلك سنبتة ووقع في  
النسخ وعكبت وهي فيما عدا ذلك أصل الالف في ترتيب وتولج وسنبتة  
لأن الالف في ترتيب وسنبتة زائدة وليست في تولج كذلك فلا يستقيم  
الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة التاء مع اختلافها في ذلك والوجه  
أن يكون وهي فيما عدا ذلك أصل الالف في نحو ترتيب زائدة لو كانت  
أصلية لوجب أن تكون فعلا من أبنيتهم والوجه في تقدير أنها لو كانت أصلية  
لكان فعلا وليس من أبنيتهم إلا عند الأخفش وقد يقال أنه تفعلا أيضا  
أما بالاشتقاق وأما لأننا تفعل أكثر فحمله عليه أولى وأما سنبتة فلا نهم  
نقولون مضى سنبت من الدهر وسنبتة من الدهر وإذا علم أنها زائدة  
في سنبت وسنبتة وجب أن يكون زائدة في سنبتة لأن الجميع من باب  
واحد والمأزيت مطرد في الوقف لبيان الحركة وحرف المد إلى



اخزمه قال الشارح ها الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي ان  
 يعد من حروف الزيادة كما لا يعد الباء واللام زائده في قولك لزيد ويزيد واما  
 عدت لكونها امرجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء فاشبهت بالسادس  
 فكما عدت بالسادس عدت هذه وان قلت بعدت همزة الوصل  
 في قولك اعلم وهي للابتداء بالساكن لها السكت للوقوف على المعركة فليس  
 لست الهزء في امتراجها بالكلمة كلها لانها لم يمكن الابتداء بالكلمة التي هي فيه  
 الا بخلاف ها السكت فانه بخير منها فكانت ملك لصيغة الكلمة اشبهت  
 ها السكت وزيدت الها في جمع ام هو المحقق في زيادة الها باعتبار ما نحن  
 فيه والذي يدل على زيادتها ان ام وزنه فعل كقولهم الامومه واذا نت  
 ان البناء من الهزء والميم من بيت ان الها زائده والكبير استعملها بالها وقد جا  
 نعمها وليلا وقال بعضهم ان الالهات للناسي والامات  
 للهام وقد ذكرنا ما زادتها في الواحد في مثل ما الشدة فقليل واما زيادتها  
 في الفعل فاشد منه وافل وكذلك قال وهو مستزدل وزيدت في اهراق  
 اهراقه على غير قياس واهراق اصله اراق ثم قلب الهزء بعضهم ها فقال  
 هراق ثم حاء بعضهم فابيت الهزء داخله على الها فقال اهراق وليس ذلك  
 بقصيص لما سبق من جزمهم فيه على مخالفة القياس من قال اراق قال  
 رتق ومرتق ومن قال هراق قال هرتق ومهرتق ومهراق ومن قال اهراق قال  
 هرتق واشكان الها ومهرتق ومهراق وهي ازدي لثلاثة لما بين انهما من  
 قبيل الوهم لادخالهم الهزء على الها التي هي يدل من الهزء بعيزت

صورتها الى الها وزيدت في هركوه ومجرع وهلقامه لما دل عليه الاشتقاق  
 وجوز ان يكون من يده في قولهم قرن سلب وانما لم يحكم عليها بما حكم في  
 هجرع لانه لم يشب زيادتها وسطا كما ثبت او لا فكان الامر ان محتملين واما هلقامه  
 عند الاحفش فلانه الكيز البلع دل الاستقاق عنده على زيادتها وذهب  
 غيره الى اصلتها وزعم انه ليس من اللقم لان معناه البلع وليس البلع بمعنى  
 اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق والسبب ان طردب زيادتها  
 في استفعال وهو واضح ومع كاف فم كسكس قلت ليس على الشر  
 فانها من حروف الزيادة مستقيم لانه حرف جعي به للوقوف بعد تمام  
 الكلمة ولو صح عدتها لصح عند الشر كشكس ولا سبيل الى ذلك واجماعهم  
 على ترك هذا الشر من حروف الزيادة مع علمهم بوقوفها هذا الموقع  
 دليل على انها ليست كالزادات في الامتراج في بنيتها الهلة واما هي  
 بعد الكاف في هذه اللغة الرديه مشابه ها السكت بعد الحركة ثم لحقتها  
 بل هي ابعدها لانما لم يحق كاف الموت فلا سقم امتراج معها كما يتوهم في  
 ها السكت في بعض الكلمات حتى شبه بالناث وزيدت في استطاع  
 وزيادة هذه السن في استطاع على غير قياس زيدت الها في اهراق لان معنى  
 استطاع اطاع كما ان معنى اهراق اراق فصارقه استطاع لانه زاعج في التجمو  
 ولا اعتداد بالسبب كما لا اعتداد بالها وليس محذوفه من استطاع لان ذلك  
 يقال فيه استطاع بكسر الهزء في الابتداء او المزاذا استطاع مضارعه يستطع  
 فتح اليا ومنه قوله فما استطاعوا ان نظروه في قرأة الا لثمن واما هذه



اللغة مفوَّجة الهمزة مقطوعة بمعنى اطاع مضارعة لسطيع على ما تقدم واما  
اسم الفاعل والمفعول متفقان لفوات ما بهما يحصل الفرق وهما الهمزة وحرف  
المضارعة وهما محذوران من ذلك فيسمى مستطع ومستطاع فهما جميعا ولا  
يترقان الا بالتقدير والسلام زيدت في ذلك وهما لك الى اخره وهما فصل  
مطر في اسم الاشارة اذا قصد بها الدلالة على البعيد وجعلهم اناها من  
حروف الروايد فيه يجوز من وجهين احدهما ان المبتنيات لا تدخل في باب  
الريات الاخران اللام حتى يما عينا الكسر للدلالة على البعيد فلم يكرز له  
وزيدت في قيدل وزندل وتحتفل باعتبار الاشتقاق واما هيفل فعنه  
احتمال من جهة انهم قالوا هتق وهقل وقالوا هتقل للفتى من النعام فان جعلناه  
نشتعا من الهوى وان جعلناه من القل كانت اللام اصلية لشونها لاما فما  
هو مشتق من اجل ذلك جاء الاحتمال في اصلها وزيادتها ومن اضاف  
المشرك ابدال الحروف قال صاحب الكتاب يقع الابدال  
في الاضرب قال الشارح الابدال في الاضرب الثلثة بخلاف  
الزيادة فانها لم تقع في الحرف لان الزيادة اتما كانت باعتبار الاشتقاق  
او ما تنزل منزلته والحرف اجنى عن ذلك فاما الابدال فقد يكون  
طريقه الاشتقاق فلا يكون في الحروف باعتبار ما وقد يكون طريق معرفته  
كبره على صورته في موضع وتغير بعض حروفه فيستدل بتلك الكثرة على  
انها الاصل وان القليل بدل فصار للبدل طريقان احدهما الاشتقاق او ما  
تنزل منزلته وذلك مخصوص بالاسم والفعل والاخر الكثرة المذكورة

370  
وحرف في الاسم والحرف واما الفعل فلا تحرى فيه لانه لم يقع فيه الا من  
ذلك الا ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله في مثله لذلك قال  
وحروفه حروف الزيادة والطا والذال والحيم توهم لانه لم يحصرها  
بذلك ولم يمنع من دخول غيرها فكان ما ذكره غير جامع لها ولا مانع  
لغيرها وبيان ذلك ان حرف البدل اتما يعني به الحرف المبدل لا  
المبدل منه بدليل ان العين بدل منها والما بدل منها وليست معدودة  
في حروف الابدال ما فاقا اذا كان كذلك فعده السين من حروف  
البدل خطأ لانها لا تبدل واما تبدل فيها وقد بين ان صحتها باعتبار  
كونها مبدلة لا مبدلا منها فمن ذلك انها غير مانعة لانه ادخل  
غيرها فيها وبيان انها غير جامعة هو ان الصاد والزاي يبدلان من  
السين ولم يبدلها هاتان من حروف البدل وقد بين كونها منها وقد  
ذكره ذلك في الفصل على ما سيأتي قال صاحب الهمزة ابدلت  
من حروف اللين ومن الهاء والعين الى اخره قال الشارح  
يعني بالمطر دجى الباب قياسا من غير حاجة الى شماع في اجادته ويعني بغير  
المطر ما توقعت احاده على السماع وتعي بالواجب ما لا يجوز غيره ويعني  
بالجواز ما يجوز ابداله وتركه على اصله فالواجب ابدالها من الف الثالث  
في نحو حمرا وصحرا وهذا لان النخوة من غموم ان الهمزة في نحو حمرا  
اصلها الف فكثر احتمال الالف فقلت همز لما ادنى اجماعها على حذف  
احدهما لانها ساكتان ولو قيل ان الهمزة والالف جميعا جيها للثاني



في الأصل لم يكن ذلك بعيداً من الصواب ثم قال — والمنقلبة لا ما في  
خوكساورد أو لم سن اعلاها من واو أو يا أو عن الف لأن ذلك محتمل  
فإن بعض النحويين سرحهم أن الهزء منقلبه عن نفس الواو والياء أولاً من  
غير واسطه وظاهر كلامه أنها عن الألف لأنه قال ومن المنقلبه فإن عنى  
به الواو والياء لم يستقيم لأنها إذا أبدلت منها لم تكن منقلبه وإذا ألبت  
عن الألف صح أن توصف بكونها منقلبه لأنها اعلمت أولاً الفاعن  
الواو والياء ثم أبدل منها إلا أنه يضعف من حيث أنه لم يذكر عن الياء لا  
مطرذاً واجاً ولا حائراً أو مجاب عنه بأن المسمي لا يوجه وإنما يوجب  
دلالة الاء وقد ذكره في نحو أدبه وفي أشانه الك لأنه قوله مطرد  
وغير مطرد إنما هو بقسم في حروف اللس فلا سعين أن يكون كل واحد  
منها سقما هذا القسم قوله أو عينا في نحو فابل ويايع والكلام فيه  
كالكلام في كساورد في الخلاف والظهور والاعتراض والجواب  
ومن كل واو واقعه أو لا شغبت باخرى لازمه في نحو واصل واوارق  
هكذا ذكره غيره من النحويين وفسروا اللام بما لا يقارن واحترؤا به بووري  
ووصل ووعد لأنه من قبل الحائر انفاق وزعموا أن أصله إنما هو واصل  
وواعد وإنما اعلمت الألف فيه واو الانضمام ما قبلها وذلك عارض  
فلذلك قيل في الأول لازم اجترأ به عنه وليس هذا مستقيم لأنه  
إن صح أن يقال في أوصل أن أصله واصل وإنما اعلمت الألف واو  
لانضمام ما قبلها كما في ضووب منكون عارضاً كما في ووري وكون

274  
المكبر أصلاً للمصغر أظهر من كون ما سمي فاعله أصلاً لما لم يسم فاعله  
أصلاً لما لم يسم فاعله لموافق المصغر المكبر في الأحكام ونحو الفه ما لم يسم فاعله  
لما لم يسم فاعله وإذا ثبت ذلك ثبت أن اجترأ به من ذلك عن مثل ووري  
غير مستقيم فالأولى ما نطلب عن ذلك وهو أن يقال من كل واو  
واقعه أو لا شغبت باخرى متحركة فزول الاعراض بووري وبظهر الفرق  
منهم وبين أوصل وذلك واضح في الصورة والمعنى أما في الصورة فما ذكرناه  
من التحرك وأما في المعنى فلأن الواو من إذا حركاً أحسن فهما من الاشتغال  
ما لا يكون مهما إذا كانت الثانية ساكنة وذلك مدرك ضرورة فالترمو  
أبدالها في المواضع التي اشتد بها ثقلها وجوزوه في الموضع الذي لم  
يشد فلذلك جاء أوصل ملترماً وجا ووري جائزاً وإنما أبدلوا الأولى  
دور الثانية لأنهم لو أبدلوا الثانية لأدى إلى وهم جواز بحفها جراً  
على قياس بحفف الهزء فزجج الأمر إلى مثل ما كان مما قرئ منه فابدلوأما  
لأنه أدى إلى ذلك وهو الأولى لأنها إذا كانت أو لا التزمت فلا يؤدي  
إلى ما ذكرناه فإن زعم زاعم أنها قد تصل بما قبلها موذي إلى ذلك بعينه  
فلست — اتصالها عارض وما ذكرناه لازم فكان أيد الألف  
أولى قال والجائز أبدالها عن كل واو مضمومة وقعت مفردة فلهذا غير مستقيم  
في الحصر لأن باب ووري من قبيل الحائر وليست مفردة وقد ذكر أن  
الواجب أن شفع لازمه فاما أن يكون اللزوم له أثر في وجوب الغلب  
أولاً فإن كان له أثر فله في الجائز مفردة غير مستقيم لأنه تركه



المشقة غير اللازمة وان لم يكن للزوم اثر فلا معنى لجعله قيداً في الواجب ثبت  
ان ما ذكره غير مستقيم وحينئذ على قياس ما ذكره ان يقول وقعت مفردة  
او مشفوعة غير لازمة وعلى ما بيناه ان قال وقعت مضمومة فاليسر بعدها  
واو متحركة ليس بعدها واو متحركة فتدخل فيه وورى فانه يكون مستقماً  
او عيناً غير مدغم بها كاد ورواها قال غير مدغم بها احترازاً من مثل الشور  
والغود لانهما لا يتبدل وانما لم يبدل لانهما لم يخل اما ان سدا جميعاً او  
احدهما فلو ابدل جميعاً لادى الى اشتغال بين انقل من الاصل الا  
ترى ان الغود انقل من الغود ولذلك لم يدغموا همزة في همزة الالف  
بحسب ان على ما سياتي لو ابدلوا الجهم لانتقل الادغام الذي هو  
مقصود في هذا البناء فلم يكن للابدال معنى او مشفوعة عيناً قال  
حلم الواو التي هي غير مشفوعة ومشفوعة سواء في جواز الابدال  
ما لم يكن مدغمه وغير المطرد ابدالها من الالف الى اخره وهذا ايضا كان  
يتبع ان يجعله من المطرد لان اصحاب هذه اللغة طردوه وانما لم يبدلوا  
مثل الاول لضعفها لانه غير مطرد ولا مناقضة بين كونه مطرداً او كونه  
في لغة ضعيفة وامثال العالم والحائتم فهو على ضعفه غير مطرد  
وكذلك يعينه الامثلة في ابدال الهمزة عن الالف قال ومن الواو  
غير المضمومة يعني انه من قسم غير المطرد ابدالها عن الواو وغير المضمومة  
كيفاً وقعت محتاج في كل واحد منها الى السماع والاختلاف مع المارني  
في المكسورة على ما ذكره لانه يراه في قسم المطرد الجايز وغيره يراه غير

مطرّد ومن اليا في قطع الله اذ نه في استانه اللزوم وقيل ولا خلاف انه  
غير مطرد ومن السا يعني وابدال الهمزة من الهاء في ما واما واما حكم بذلك  
لعولم مويه ومياه والتضعف والكثير رداً الاشياء الى اصولها واذ ابدت  
ان الهمزة مبدله عنها قال — وبلدة فالصه امواها ما صيحه لا د  
الضحي افياءها ان يعني مزقعه امواها اي كثرت لانها لا يرتفع الا لكثرتها  
ما صيحه راد الضحي افياءها يعني انها كبره الفتي لكبره ظلال اشجارها حتى  
ذهب ذلك راد الضحي وهو ارتقاعه اي يذهب اثر ذلك وهو حر الشمر  
واثرها ان وفي ال فعلت والافعلت لان الكثير هل فعلت وملا فقلت  
فاذا قيل ان فعلت فالهمزة بدل عما هو الكثير في الاستعمال ومنهم من  
يرغم ان الهمزة والهاء في هلاستوا وبعدها جميعاً من حروف التخصيص  
ولا احد بعد هل وال من حروف الاستفهام وسببه ما في هل من الكثرة  
الواضحة وليس هلا بالنسبة الى الا كهل بالنسبة الى ال فلذلك فرق  
بينهما ومن العبر في قوله انا ب مجر وهو قليل والالف ابدلت من  
احتها ومن الهمزة والنون فابدالها من احتها مطرد في نحو قال وماع ودعا  
وزمى الى اخره سيأتي ذلك معللاً في نصف الاعلال من هذا القسم  
واما القود والصيد فكان قياسه ان يقال الفاد والصاد كما قالوا باب  
وناب الا انهم اتوا به على اصله تليها على انه الاصل وكثيراً ما يفعلون  
مثل ذلك وما ذكرناه مطرداً الا ما كان ساذاً او غير مطرد في نحو طائى  
وحاري وما جل وكان قياس طائى طئى ثم طلبوا اليا الفاعل على غير قياس



فَقَالُوا طَائِفِي وَقَالُوا فِيهِ السَّبَبُ إِلَى الْحَبِيرَةِ حَارِثِي قَابِدُوا إِلَيَّ الْفَاوَّ قَالُوا  
فِي سَجَلٍ وَيُوجَلُ بِأَجَلٍ مَحْزُورَانِ يَكُونُ الْآلِفُ عَنِ الْوَاوِ وَجُوزَانِ يَكُونُ  
عَنِ الْيَا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ فَلَا يَقُولُ فِي يَوْجَلٍ بِأَحَلِّ وَابْدَاهَا مِنَ الْهَمْزَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ  
بِالْمَلْزُومِ وَالْجَوَازِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي خَفِيفِ الْهَمْزَةِ وَابْدَاهَا مِنَ النُّونِ فِي ثَلَاثَةِ  
مَوَاضِعٍ كَمَا ذَكَرْنَا كَالْـ\_\_\_\_ وَهُوَ مُخْتَصَرٌ بِالْوَقْفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ أَحَدُهَا  
الْوَقْفُ عَلَى الْمَضُوبِ الْمَمْنُونِ فِي قَوْلِكَ رَأَيْتُ زَيْدًا وَهِيَ اللَّغَةُ الْفُصِيحَةُ  
مُخَالَفَ الْمَضْمُونِ وَالْمَكْسُورِ لِاسْتِثْنَالِ الضَّمِّ مَعَ الْوَاوِ وَالْكَسْرَةِ مَعَ  
الْيَا وَخَفِيفَةُ الْفَتْحَةِ مَعَ الْآلِفِ وَالْيَا فِي النُّونِ الْخَفِيفَةِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا  
كَقَوْلِكَ أَضْرِبْ وَلَسْفَعَنْ إِذَا وَقَفَ يَقُولُ لَسْفَعَا لِأَنَّهُ فِي الْفِعْلِ كَالنُّونِ  
فِي الْأَسْمِ فَاجْرَتْ بِجَرَاهُ فِي انْفِلَاهَا الْفَا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَالثَّالِثُ ابْدَاهَا  
مِنْ نُونٍ إِذَا انْفَلَتْ كَالنُّونِ وَنُونُ الْفِعْلِ لَسْفَعَا بَعْدَ الْفَتْحَةِ وَوَقُوعُهَا  
أَخْرَافُ وَقُوعُهَا بِالْآلِفِ كَمَا وَقُوعُهَا عَلَى النُّونِ قَالَا \_\_\_\_ وَالْيَا  
ابْدَلَتْ مِنْ أَجْلِهَا قَابِدَاهَا مِنَ الْآلِفِ فِي خَوْصِ مُفِيدٍ وَهُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ  
وَقَعَتْ الْآلِفُ فِيهِ بَعْدَ كَسْرِهِ بِأَلِ التَّضْعِيرِ أَوْ كَسْرِهِ الْفِ الْجَمْعِ فَانْهَتْ عَنِ  
يَا لِأَنَّهُ سَاوٍ مَا قَبْلَهَا بِحَافِظِهِ عَلَى صِنْفِهِ التَّضْعِيرِ وَالْجَمْعِ فَلَا يَسْبِقِي الْفَا لِأَنَّهُ سَاوٍ  
مَا قَبْلَهَا مَعْلَبٌ بِأَضْرُورَةٍ وَهُوَ مُطَرَّدُ الْآلِفِ فِي خَوْصِ جَلِي وَجَمِيرٍ أَوْ قَدْ تَقَدَّمَ  
وَمِنْ الْوَاوِ فِي خَوْصِ مَقَاتٍ قَالَا \_\_\_\_ ذَكَرْنَا مِنْهُ مِنْ أَبْوَابِ شَيْءٍ  
كُلُّهَا سَائِي مُفَصَّلَةٌ فِي فُضُولِ الْأَعْلَالِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيَانِهَا هُنَا  
وَفِي خَوْصِ صِنْفَةٍ وَثَرَةٍ وَعِلْيَانِ وَتَحَلُّ لَانِ صِيَهٍ مِنْ صِيَا نَصَبُ وَمَقْيَاسُهَا صَبُوهُ



قَابِدَاهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَثَرَةٍ جَمْعُ ثَوْرٍ كَلُوزُهُ جَمْعُ كَوْزٍ فِقْيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ ثَوْرُهُ  
لأنَّ الْجَمْعَ إِنَّمَا يُعْلَبُ فِيهِ الْوَاوُ بِإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا الْفَاءُ كَثَابَ  
وَسَطَ فَا مَا إِذَا نَعِيَ الْآلِفُ مَقْيَاسُهَا بِقَاوُهَا عَلَى أَصْلِهَا وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ  
فِي عِلْيَانِ عِلْوَانٍ لِأَنَّهُ مِنْ عَلَاوُ وَلَمْ يَطْرَأُ مَا يُوجِبُ غَيْرَهَا وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ  
فِي تَحَلُّ يَوْجَلٍ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ وَجَلَّ مُعْلَبٌ بِأَعْلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَابْدَاهَا مِنَ الْهَمْزَةِ  
وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجُوبُهُ وَجَوَازُهُ فَوْجُوبُهُ فِي خَوَاتٍ وَجَوَازُهُ فِي خَوْصِ قِيَتٍ وَمَبِيرٍ  
وَمِنْ أَحَدِ حَرْفِي التَّضْعِيرِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِأَنَّهُ لَثَرٌ فِي فَعَلَتْ وَقَعَلَتْ  
وَقَلَّ فِي غَيْرِهِ كَقَوْلِكَ مَضَّتْ وَسَرَّتْ وَمِنْ مِثْلِ لَا وَرَبَّكَ لَا أَفْعَلُ  
لأنَّ مِثْلَ ذَلِكَ نَادِرٌ فِي كَلَامِهِمْ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ غَيْرِهَا فَهُوَ  
عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِ الْأَفْهَمِ كَانَ رَاجِعًا إِلَيْهَا كَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْمَصْدَرِ  
وَالْتَضْعِيدِ مِنْ جَعَلِ التَّضْعِيدِ مِنْ صَدَدٍ فَالْيَا مُبْدَلَةٌ عَنْ أَحَدِ حَرْفِي  
التَّضْعِيرِ سَوَاءً جَعَلَ مِنْ صَدَدٍ بَعْدَ مَعْنَى مَنَعَ أَوْ صَدَدٍ بَعْدَ مَعْنَى صَحَّ  
وَمِنْ جَعَلَهُ مِنَ الصَّدَا وَهُوَ حِكَايَةُ الصَّوْتِ فَهُوَ أَصْلُهُ الْيَا غَيْرُ مُبْدَلَةٍ  
وَدَهْدِيَّتٍ وَصَهْصِيَّتٍ أَيْ قُلْتُ دَهْ وَصَهْ وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ  
الْيَا مُبْدَلَةً عَنْ أَحَدِ حَرْفِي التَّضْعِيرِ لِأَنَّهُ كَذَرِ الْفَاوِ الْعَيْنِ وَإِنْ كَانَ  
وَرَنَهُ فَعَلَّتْ إِلَّا أَنْ أَخَذَهُ مِنْ دَهْ وَصَهْ يُوْذِنُ بِالْتَكَرُّرِ فِيهِ وَمَكَاتِي  
فِي جَمْعِ مَكُولٍ أَصْلُهُ مَكَا كَيْكٍ لِأَنَّهُ مَكُولٌ كَمَا نَقُولُ لَا وَجَمْعُهُ فَعَالِلُ  
فَا بَدَلَتْ الْكَا فِي الْآخِرَةِ مَا شَأْنُ أَدْعَمَتْ يَا فَعَالِلُ فِيهَا وَدِيَا حِجْجٍ دَجُوحُ  
أَصْلُهُ دَا حِجْجٍ فَقَلَبْتُ الْحِجْمَ الْآخِرَةَ يَا ثُمَّ خَفَقْتُ بِحَذْفِ أَحَدِ الْيَايْنِ



عَلَى مَا هُوَ مُطَرَّدُ الْجَوَازِ مَضَارٍ مِنْ بَابِ حَوَارٍ يَقُولُ هَذِهِ دِمَاجٌ وَمَرَزَتْ  
دِمَاجٌ وَرَأَيْتُ دِمَاحِي وَدِيَوَانَ وَاصْلُهُ دَوَانٌ مَعْلَبَتِ الْوَاوِ الْأُولَى بِأَوْدَلِّهِ  
قَوْلُهُمْ دَوَاوِينَ وَلَوْ كَانَتْ بِالْقَلْبِ دِيَاوِينَ كَمَا قُلْتُ فِي دَجُوجٍ دِمَاحِيحٌ وَلَيْسَتْ  
مُبْدَلَةٌ لِأَنَّهُ سَارَتْ مَقْلَبًا لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا ادْغَمَتْ صَحَّتْ وَإِنْ أُنْكَسَرَتْ مَقْلَبُهَا كَقَوْلِهِمْ  
حَوَّامِبَتِ أَنْ أَبْدَلَهَا أَيْمَانَهُ مِنْ أَحَدٍ فِي التَّضْعِيفِ لَا مِنْ بَابِ مِيزَانٍ فَإِنَّ  
ذَلِكَ قِيَاسٌ وَهَذَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَقُلُوبُهَا هُنَا الْأُولَى وَلَمْ يَقْلَبُوا اللَّامِيَّةَ لِأَنَّهُ  
لَوْ قُلِبُوا اللَّامِيَّةَ لَأَدَّى إِلَى فَلَهَا جَمِيعًا الْإِتْرَاقُ الْأُولَى كَانَتْ تَصِيرُ بِأَمْسُورًا  
مَقْلَبُهَا سَاكَنَةً مِنْ فَتْرَةِ ادْغَامٍ مَعْدَزِ الْمَطْوِيِّهَا بِحَبِّ فَلَهَا يَأْمَلُ ذَلِكَ قُلُوبُهَا  
الْأُولَى دُونَ اللَّامِيَّةِ وَلَمْ يَلِمْ تَوَافِقُهُ مَا التَّرْمُوهُ فِي سَيْدٍ لِأَنَّ أَبْدَلَهَا يَأْمَلُ عَارِضٌ  
فَكَانَهَا عَلَى وَاقِعِهَا وَدِيَا حِجَاجٍ لَا يَكُنْ يَقُولُ دِمَاحِيحٌ فَهُوَ مِثْلُ دَوَاوِينَ وَمِثْلُ  
فَعْلِهِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَعْلَبَتِ الْأُولَى دُونَ اللَّامِيَّةِ لِأَنَّهُمَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ مَحْمَلٌ  
عَلَيْهِ وَقَرَّاطُ أَصْلُهُ قَرَّاطٌ بِدَلِيلٍ قَرَّاطٌ فَحْمَلٌ عَلَى دَوَاوِينَ وَكَذَلِكَ  
شَرَارٌ كَقَوْلِهِمْ شَرَارِيذٌ وَكَذَلِكَ دِمَاحِيحٌ كَقَوْلِهِمْ دِمَاحِيحٌ وَقَوْلُهُ وَاسْتَصَلَّتْ  
مِثْلُ ضَوْءِ الْفَرْقِدِ أَنْ يَدُلَّ الْيَاءُ مِنَ النَّالِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي  
هِيَ فَافْصَلَهُ أَوْ تَصَلَّتْ مَعْلَبَتِ الْوَاوِ يَأْمَلُ عَلَى الْقِيَاسِ تَمَّ أَبْدَلُهَا مِنْ  
الْيَاءِ بِالْكَوْنِهَا أَجْدَحٌ فِي التَّضْعِيفِ وَقُلُوبُهَا الْأُولَى دُونَ اللَّامِيَّةِ لِأَنَّهُمْ  
لَوْ قُلِبُوا اللَّامِيَّةَ لَأَدَّى إِلَى قَلْبِ الْأُولَى لِأَنَّ فَلَهَا نَائِمًا كَانَ لِأَجْلِ  
وَقَوْعِ الْيَاءِ بَعْدَهَا وَلَوْ قِيلَ رَدَّهَا إِلَى أَصْلِهِ لَفَوَاتِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ  
فَلَهَا نَائِمًا وَلَوْ قِيلَ أَنْ يَأْمَلُ بَدَلُهُ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ يَأْمَلُ بِكَ تَعْيِيدًا قَالُوا

وَمَا سَوَى ذَلِكَ يُعْنَى وَمَا أَبْدَلَتْ فِيهِ اللَّامُ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ النُّونِ وَالْعَيْنِ  
وَالْيَاءِ وَالسَّيْنِ وَالنَّوْءِ تَرَكَ تَفْصِيلَ ذَلِكَ لِقُدَمِيهِ وَقَلْبُهُ لِمَجْمَعِ الْجَمِيعِ يَقُولُهُ  
وَمَا سَوَى ذَلِكَ وَذَكَرَهُ عَلَى التَّرْتِيبِ فَأَنَاسِي وَظَرَائِي الْيَاءُ اللَّامِيَّةُ فِيهِ  
مُبْدَلَةٌ غَيْرُ النُّونِ لِأَنَّهُ جُمِعَ أَنْسَانٌ وَظَرَائِي وَفِي قِيَاسِهِ أَنْسَانٌ وَظَرَائِي فَأَبْدَلُوا  
مِنْ النُّونِ يَاءً وَوَعَتْ بِالْجَمْعِ قَبْلَهَا فَوَحَبَتْ إِذْ قَامَ فِيهَا لِاجْتِمَاعِ الْمَبْلَسِ فَقَالُوا  
أَنَاسِي وَظَرَائِي وَهَذَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّهُ كَرَأْدُهَا يَأْمَلُ فِي فَصِيحٍ  
الْكَلَامِ وَأَمَّا أَبْدَالُ اللَّامِ مِنَ الْعَيْنِ وَالنَّوْءِ وَالسَّيْنِ وَالنَّامِ أَرَادَ اللُّغَاتُ  
لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي آيَاتٍ شَاذَةٍ كَقَوْلِهِ وَلِضْفَارِي جَهَنَّمَ مَعَانِقُونَ وَمِنْ الْعَالِي  
وَقَوْلُهُ وَابُوكَ سَادِي وَقَوْلُهُ هَذَا اللَّامِي وَكُلُّهُ لَمْ يَأْتِ فِي فَصِيحٍ مِنْ  
الْكَلَامِ خِلَافِ أَنْسَ وَظَرَائِي فَإِنَّهُ مِنْ فَصِيحِ الْكَلَامِ وَالسَّوَادُ أَبْدَلَتْ  
مِنْ أَخِيَّتِهَا وَمِنْ الْهَمْزَةِ إِلَى آخِرِهِ وَكُلُّ ذَلِكَ مُطَرَّدٌ أَيْمَانًا الْأَوَّلُ فَلَانِ  
الْفَافِ فَاصِلُهُ إِذَا وَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْحَرَكَةِ وَحَبَّ قَلْبُهَا وَادْغَامُهَا مُطَرَّدٌ  
الْوَجُوبُ حَرَكَةُ وَلَمْ يَقْلَبْ أَلَمَّا بَدَتْ مِنْ فَلَهَا وَادْغَامُهَا قَوْلُهُمْ ضَوْرِبُ  
فَقُلُوبُهَا أَيْضًا فِي ذَلِكَ لَمَّا كَانَتْ تَدْبِثُ قَلْبُهَا هِيَ وَكَذَلِكَ قُلُوبُهَا الْآلِفُ اللَّامِيَّةُ  
فِي الْمَصْنَعِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَصْلُهَا اللَّامُ كَقَوْلِكَ فِي ضَارِبٍ ضَوْرِبُ وَفِي  
عَاقِلٍ عَوِيْقِلُ وَكَذَلِكَ وَاصِّحٌ فِي التَّعْلِيلِ وَأَمَّا أَوَادِمُ فَجَمْعُ لَادِمٍ فَإِذَا  
جَمَعَ وَحَبَّ يَحْرِيكَ الْآلِفُ الَّتِي فِي أَدَمٍ وَلَا يَمْلِكُ رَدَّهَا إِلَى أَصْلِهَا الَّتِي  
هُوَ الْهَمْزُ فَوَحَبَتْ قَلْبُهَا إِلَى يَعْلَبُ إِلَيْهِ الْآلِفُ وَهُوَ الْوَاوُ وَلَوْ قِيلَ  
أَنْ يَأْمَلُ بَدَلُهَا مِنَ الْهَمْزَةِ لَكَانَ مُسْتَعْيِمًا وَأَصْلُهُ أَدَمُ كَرَأْدُهَا جَمْعُ الْهَمْزِ يَمِينُ



مُقلبت المائيه وقد تقدم ذلك في تحفيف الهمزة وامسا اويدم فالكلام  
فيه كالكلام في اوادم ومن جعل الواو عن الهمزة في اوادم جعلها عنها في اويدم  
وهو واضح الا انه لما التزموها في ادم صارت الهمزة نسيما نسيما فكان  
المعامله مع الالف وعصوى ورحوى فلبوا الالف فيه واوالم اضطروا  
الى تحريكها ولا يمكن انقاؤها الف لو قوفا في موضع الحركة فقا لو اعصوى  
ورحوى ولو قل ان الواو في عصوى هي الواو الي الواو الاصلية والواو  
في رحوى مبدله عن الالف لكان مستغيبا ولكنهم عدلوا الى ذلك لوجوب  
انقلاب الواو والياء في ناهما فكانت المعامله كاهما مع الالف كما ذكر في  
اويدم والوان يشبه الى اسماء خسر الوان دون عصا ورحا لاهما في عصا  
ورحى ترد الى اصلها وفي الوان لم يثبت لها اصل وانما قلبت الف اواداما  
اضطروا الى تحريكها ولو قل في عصوان ان الواو مبدله عن الالف وفي  
رحيان ان الالف مبدله عن الالف لكان ذلك حاربا على قياس كلامهم  
واللهام من الالف في نحو موقر وموسر وكذلك اذا وقعت عيبا في الاسم  
دون الصفه كقولك طوى وسيا في ذلك في الاعلال وفي ضو رب  
صغير ضراب مضد ضارب اذا صغر ضارب وفيقال مضد رافع  
وحب قلب ما به واو الالف عن الالف في ضارب وقد انضم ما قبلها  
فوجب ان سقلب واو وكذلك اذا كانت الالف في المكسر عن الواو كذلك  
مبيقات وميلاد فانك ترد الى الاصل فقلب الالف واو او مقول  
موقنت وموليد فان كان الالف سبب عن الواو ولا عن الالف

٢٧٨  
سبب القول في سيع وفي دن دس وفي يقوى وبوطر من سطر وهما  
مباش اما يقوى فعلى اسما من يقى وهو من الماء وكل اسم على فعل  
ولامه ما فاهما قلب واو الفرق بين الاسم والصفه كقولك الرحوى والسرورى  
واليقوى واما بوطر فلاها ياشاكنه انضم ما قبلها فوجب ان سقلب  
يا وهذا امر محصور عليه وهذا غير قياس لان الاسم اذا وقعت اخره  
ما قبلها ضمته وحب جعلها ماضيه ماضيا ما قبلها كما سياتى الا ما  
شدد من نحو قولهم مضو وهو من الماء ايضا في حياوه وهو ايضا في حياوه  
وهو ايضا على غير قياس لانه من قولك حاكبي فقياسه ان يقول  
حماه فاذا اصل حياوه فقد ابدلوا عن الياء واو اعلى غير قياس لانه لا  
موجب لبدال من حيث الاعلال الا ترى الى صحبه قولهم عبا به  
وعطاه قياسا مطردا ما جاء من ذلك وانما قياسها لولم يقدرا بالياء  
مستلزا ان قلب همزة لوقوعها متطرفه بعد الف زايدة كما في كسا ومن  
الهمزة في حويه وحون كما سلف في محسها الله الهام من الهمزة مطردا واجبا  
في نحو اوتمر وصبر الواجب في نحو جونه وجون على ما سلف والميم  
ابدلت من الواو واللام والنون والياء الى آخره فابدا الهام من الواو وفي  
نم وجهه وقد تقدم علمه ذلك ولم يقع في كلامهم مثله فلم يقوه به وليس  
مسله الا ذو ولم يقع الا مصافا فاستغنى عن ابدال الواو فيها وابدالها  
من اللام في لغه ليست بالقوة يجعلون لام التعريف ميمما وابدالها  
من النون لانه في نحو عهر وشهبا وما وقعت فيه النون ساكنه قبل الالف



وَأَيُّهَا أَبَدُهَا لَأَنَّهُمْ لَوْ تَقَوُّهَا نَوْنًا وَلِجُزْفِ الدِّيِّ لَعَدَّهَا مِنْ حُرُوفِ الشَّعْه  
فَإِنْ أَظْهَرَ اسْتَهْجَرُ وَإِنْ أَخْفَى اسْتَهْجَلُ أَوْ تَعَدَّرَ أَوْ أَدْعَمَ ذَهَبَ مَا فِي النُّونِ  
مِنْ الْغَنَةِ مَوْجِبٌ فَلِهَذَا مِيمًا مَوَافِقُ النُّونِ فِي الْغَنَةِ وَلَا تَنَافُزُ الْيَاءِ فِي  
الْمَخْرَجِ فَقَالُوا عَمِيرٌ وَمَوْعِرٌ لَأَرْمِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ بَابِ عَيْبُولٍ شَاذًا وَابِلًا  
مِنْ الْيَاءِ أَيْضًا شَاذًا وَالتَّشْوِينُ أَدْلَتْ مِنَ اللَّامِ وَالْوَاوِ فِي صِفَاتِي وَهَرَانِي  
لَا رِقَاسَهُ أَنْ يَقُولَ صَعَاوِي هَرَاوِي لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ مَابِثٌ فَوْجِبٌ أَنْ  
يَقْلِبَ وَادَّاحْمَرَّ أَوْ يَلْزِمَ أَذًا فَا لَوْ أَصْعَابِي فَقَدْ جَعَلُوا النُّونَ مَوْضِعَ الْوَاوِ  
وَهُوَ مَعْنَى الْإِبْدَالِ وَامْتِ الْعَزَّ فِي لَعَلَّ فَلَغَةً فَلِيلُهُ وَحُكْمٌ بِالْإِدْلِيَّةِ لِلْكَثَرِ  
تِيكَ وَقَلَهُ هَذِهِ وَالتَّسَادُّتُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسِّنِّ وَالضَّادِ وَالْبَاءِ  
فَالِدَاهَا مِنَ الْوَاوِ فَامِي حَوَاتِعِدْ وَاتَّصِلْ مِمَّا وَفَعَتْ فِيهِ الْوَاوُ قَبْلَ الْإِسْعَالِ  
وَهُوَ لَا زِمَ مُطَرَّدٌ يَقُولُ اتَّعَدَّ اتَّعَادًا هُوَ مُتَّعِدٌ وَمُتَّعِدٌ مَقْلُهَا مَا فِي  
جَمِيعِ مُتَّعِدَاتِهِمْ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الْأَعْلَالِ وَقَدْ أَبْدَلْتُ مَا فِي حَوِ  
الْمَحَةِ وَحَمَلَهُ وَمِمَّا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَمْثَلِ وَهُوَ غَيْرُ مُطَرَّدٍ وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهِ  
لَا زِمًا وَقَدْ يَلْزِمُ الشَّيْءُ فِي تَعْضِيرِ الْأَمْثَلِ وَهُوَ غَيْرُ مُطَرَّدٍ فَهُوَ مِثْلُ الْمَحَةِ وَنَجَاهُ  
غَيْرَ لَا زِمَ وَمِمَّا عَدَّاهُ لَا زِمَ وَابِلًا هَا لَامًا فِي اخْتِصَابٍ وَبَيْتٌ وَهَيْتُ  
وَكَلَّتَا لِأَنَّ اخْتِصَابَ مِنَ الْإِخْوَةِ وَهَيْتُ مِنَ الْبُتُوَّةِ وَهَيْتُ لِقَوْلِهِمْ هَيَّوَاتِ  
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لَامَهَا وَادَّاحْمَرَّ أَوْ فَا لَامًا مَبْدَلَةٌ عَنْهَا وَامَّا كَلَّتَا فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ  
هِيَ عِزُّ الْوَاوِ أَيْضًا وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ هِيَ عِزُّ الْيَاءِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ لَيْسَتْ  
مَبْدَلَةٌ لِبَيْتِهِ مِنْ قَالِ أَهْلًا عَنِ الْوَاوِ فَلَا زِمَ ابْدَالِ الْيَاءِ عَنِ الْوَاوِ أَكْثَرُ

274  
مَحْمَلُهَا عَلَى الْأَكْثَرِ أَوَّلِي وَمَنْ قَالَتْ أَهْلًا عَنِ الْيَاءِ فَلَا زِمَ ابْدَالِ الْيَاءِ  
الْكَثْرُ هَذَا مَعْلُومٌ فَجَعَلَ عَلَى الْأَكْثَرِ وَأَمَّا مَنْ قَالِ لَيْسَتْ مَبْدَلَةٌ فَقَدْ رَعِمَ أَهْلُهَا  
لِجُرْدِ الْمَابِثِ وَالْإِلْفِ بَعْدَهَا اللَّامُ فَكَوْنُ وَزْنِهِ مَقْبَلٌ وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ  
لَا زِمَ الْمَابِثِ لَا يَكُونُ وَسَطًا وَلَا يَكُونُ نَاقِلًا شَاكِرًا وَمَعْلُومٌ أَيْضًا لَيْسَ مِنْ  
أَيْتِهِمْ وَابِلًا هَا عَنِ الْيَاءِ فَامِي حَوَاتِعِدْ وَاتَّصِلْ مِمَّا وَفَعَتْ فِيهِ الْوَاوُ قَبْلَ الْإِسْعَالِ  
وَتَعْلِيلُهُ سَيَأْتِي مِثْلُهُ وَلَا مَا فِي اسْتَهْجَرُ أَوْ كُنْتُ وَدَسْتُ فَاسْتَهْجَرُ أَمَّا  
زَايِدٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَكُلُّ مَا وَفَعَتْ الْغَنَةُ زَايِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ حُكْمٍ بِأَهْلِهَا  
مَوْجِبٌ أَنْ يَكُونَ النَّاقِلُ لِأَهْلِ الْيَاءِ وَامَّا شَارُ فَلَا نَهْ مِنْ قَوْلِكَ بَسْتُ  
فَلَامُهُ مَا وَالْمَابِدَلُ عَنْهَا وَامَّا كُنْتُ وَذَاتُ فَلَانَهُمْ يَقُولُونَ كُنْتُ وَذِيهِ فِي  
مَوْضِعِ كُنْتُ وَذَاتُ مَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْأَمَّةُ يَأُولُ اسْتَقِيمُ أَنْ  
تَعَدَّرَ وَادَّاحْمَرَّ أَوْ لَاقِعٌ فِي كَلَامِهِمُ الْمَاعِضُ وَاللَّامُ وَادَّاحْمَرَّ وَفَعَتْ  
فِي مِثْلِ يَوْمٍ مَاعِضًا زَالِمًا وَالْعَيْنُ اسْتَهْجَرُ لَهَا وَلَا يَمْلِكُ يَقْدِرُ مَا قَبْلَهَا أَيْضًا  
وَادَّاحْمَرَّ لِأَنَّهُ كَانَ حَبٌّ أَنْ يَهَالَ كَوْنُهُ وَكُنْتُ مَوْجِبٌ أَنْ يَكُونَ نَاقِلًا وَالْيَاءُ  
مَدَلَّ عَنْهَا وَامَّا ابْدَالُهَا عَنِ السِّنِّ فَفِي طُسْتُ وَسْتُ وَهُوَ قَلِيلٌ  
وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَاسْتِ وَأَيُّهَا حُكْمٌ بِأَهْلِهَا فِي طُسْتُ لِقَوْلِهِمْ طُسْتُ  
وَلَمْ يَحْكَمْ بَارِ السِّنِّ مَدَلَّ عَنْهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَشْ كَوْنُ السِّنِّ مِنْ حُرُوفِ  
الْبَدَلِ لِبَيْتِهِ عَلَى مَا بَعْدَهُمْ وَإِنْ الْمُصْتَفِ قَدْ عَدَّاهَا وَهَامَانِهِ وَذَكَرَهَا  
فِي التَّفْصِيلِ وَذَكَرَ أَنَّهُ سُدَلٌ مِنْهَا لِأَنَّهُ سُدَلٌ مِنْ غَيْرِهَا وَادَّاحْمَرَّ لَمْ يَكُنْ  
مِنْ حُرُوفِ الْبَدَلِ وَالْيَاءُ مِنْ حُرُوفِ الْبَدَلِ فَجَعَلَ الْيَاءُ لَاعْنَهَا هُوَ الْوَاوُ



ثم ولو قد راها من حروف البدل فلم يشب ابدالها عن البا وقد ثبت ابدال  
 الهمزة بالسين فحمله على ما ثبت في لغتهم اولى واما است فلا تة  
 من قولك سدست وسدس واسدسه فلامه سحر فاذا ما لو است  
 والآخر السين واما حكم بان الابدال ولم يحكم بانها اصل لما اكثر من قولهم  
 سدس واسداس وسدست ولم يحكم بالعكس لذلك ولما قدم ومن  
 الصاد في صوت وهو قليل شاذ وابدالها عن البا في الدخالت بمعنى  
 الدخالب وهو قليل والها ابدلت من الهمزة والالف والباء والنا  
 فابدالها من الهمزة في نحو هرب التوب وهررت الشئ وهو غائر  
 مطرد وقد اكثر من قولهم هرفت الماء واما قولهم لهتك فعلت كذا فاصله  
 انك فعلت كذا فادخلوا لام الاستدراك هو الجمع بينهما وبين ان مع  
 نقاها على لفظها فعملوها فافعالها هتك وهي وليه رديه وابدالها  
 من الالف في قوله ان لم تؤوها منه ن يقلبون الف ما في  
 الاستفهام فاعند الوقف وكذلك انه وجهه ويجوز ان يقال  
 ان الها في جهله ها السكت لانهم يقولون جهل بغير الف فاذا وقف  
 الها في تبدلها عن الالف كما في قولك انا وكذلك هي تبدلها عن  
 الالف في قوله وقد زابني مولها ما هنا ن عند البصر من وقولهم  
 هنوات مثبت ان لا يها واو واذا ثبت ان لا يها ووصار مثل ساو  
 فليس الها ولو فوجها طرفا بعد الف زائدة ثم قلبت الالف  
 فاقبل ما هنا واما قول الكوفيين انها ها السكت فضعيف من

272  
 حث انها ها السكت لا يكون في الوصل وهذه في الوصل فثبت انها  
 ليست ها السكت واذا لم يكن ها السكت فلا يخلو اما ان يكون  
 اصلها او زائدة ولا يكون زائدة لان الها لا يراد اخر اثبتت ابدالها  
 واذا كانت اصلها فاما ان يكون ها في الاصل او بدلا وليست  
 ثانيا الاصل بدليل قولهم هنوات مثبتت ابدالها عن اصل واذا ثبت انها  
 بدل عن اصل لا يخلو اما ان تكون عن اصل او لا وقد ثبت انها  
 اصلها واو والها في محل سلب فيه الواو الفامبت انها عن الالف  
 وابدالها عن البا في قولهم هذه امة الله واما جعلت بدلا عن البا  
 لكثرة قولهم هذه وقلة قولهم ولو قيل انها جميعا اصل لم يكن بعيدا وابدالها  
 عن البا في كل ما ثبت لحب الاسم كقولك واعده وقايمه وهو  
 مطرد مصبح وجوزقا وما باليسر بالكسر واما ابدالها عن البا الجمع  
 في نحو الاخواء والبناء فقليل ضعيف واللام ابدلت من النون  
 في قوله ومبها اصيلا لان وقد وقع في النسخ اصيلا ناي النون  
 وليس جيد لانه انما يذكر اللفظة بلفظ البدل لا بلفظ المبدل وابدالها  
 من الصاد قليل ضعيف والطاء ابدلت بالبا في نحو اضطر وسباني  
 ذلك مفضلا في باب الادغام واما ابدالها في نحو ارجد  
 وسباني ذلك في باب الادغام واما ابدالها في نحو اضطر وسباني  
 واجد فقليل وكذلك ابدالها في ذوق والجيم ابدلت عن اليا فيما  
 ذكره وهو قليل ضعيف في كل ما ذكره وهو في الحركة نحو اسجد



واسمها اقل واصغف والعبر اذا وقعت مل فبن او خا او قاف او طاف  
جازا بدلا الى اخره والسبب الشارح ذكر السنين من حروف  
البدل وجعل لها فضلا والسبب من حروف البدل ولم يذكرها هي بدل  
منه وانما ذكرها بدل منها الصاد اذا هي البدل وبديل منها الزاي  
ايضا فالزاي هي البدل واما السنين فلم تبدل من شيء فلا معنى لشبوها  
في حروف البدل وانما ابدلت السنين صادًا لتوافق السنين في المخرج  
والصغير ويوافق التوافق في الاستعلاء واما البدلها رايا قبل الدال  
فلان الدال حرف محوور والسين حرف مهموس فابدلوا السنين رايا لتوافق  
السين في المخرج والدال في الجهر قال سيبويه ولا يجوز  
المضارعة لان الزاي والسين من مخرج واحد وهما حرفان فصفا في جهر الاثراب  
مع شدة المفارب خلاف الصاد مع الزاي فان الاطباق الذي في الصاد  
امكن من اثرها صوت الزاي لا اطباق في السين والصاد الساكنه اذا  
وقعت قبل الدال جازا بدلا رايا حاله في لغة فصحا من الغزب ذكر الصادها  
فما من حروف البدل ولم يذكرها فيما تقدم عند جمعها بحروف الزاي  
والطا والدال والجيم ولم يذكر الصاد ثم ذكر في هذا الفصل انه يبدل  
منها ولم يذكر انها تكون بدلا وكذا الاحكام التي للسرين في ابدالها صادًا  
اولي بان يذكرها هنا لان الصاد هي البدل ثم قد ذكر كون الصاد بدلا  
في فضل السين وذكر كون الزاي بدلا في فضل الصاد ولم يذكر بدلا لاصل

274  
لان الجملة ولا في الفصل وقد تقدم ان البدل ليس باقتضار المبدل منه  
واذا كان كذلك فلم يذكرها هنا الا ابدال الزاي منها فالزاي هو البدل  
وقد ابدلت الزاي من الصاد اذا وقعت الصاد قبل الدال ساكنه  
في يصدف يزدف وفي مصدر مرذر ومنه قولهم هذا فزدني انه يعني  
فزدني ومنه لم يحسم من فزدله واصله فصد فسكنت الصاد كحيفا  
كما خففوا علم الي فلم مضار فصد بصاد ساكنه قبل الدال فابدلوا رايا  
وان يضارعها الزاي لامكان ذلك فيها كما مضارعوا في الضراط بعد قلبها  
صادا فامضارعة ما هنا اقرب فان تحركت لم تبدل ولكم قد يضارعون  
بها الزاي لانهما تحركت قوت بالحركة فلما قوت لم يكن كالميتة فاشريت ولم  
يقلب وقالوا في صدر صدر بالاشراب ولم يقولوا زذر لغيرها بالحركة ومثل  
الصاد في المضارعة اشراب الحميم صوت السين واشراب السين صوت  
الحميم وهي لغة قليلة رذيه تعتبر ذلك في الخط ولذا لم يأت في القرآن  
ولا في كلام فصيح بخلاف اشراب الصاد صوت الزاي فانه ورد  
في القرآن وفي الكلام الفصيح ومن اصناف المشترك الاعلال  
كالصاحب الكاب حروفه الالف والواو والياء لثبوتها في الاصل  
الثلثة حروف الاعلال الواو والالف والياء سميت حروف  
اعلال لما وقعها من التعديرات المطردة بخلاف غير ما وقد جعل بعضهم  
الهمزة من حروف العلة من الاطراد الدائم في كثير من الابواب ولكل  
وجه ثم ذكر ان الالف لا تكون في الاسماء والافعال الا زايه او



مقلبه ولا يكون الالف اصلها فيها بخلاف الحروف وانما باب الاسماء الممثلة  
واما الاسماء غير الممثلة كالفات الحروف في كونها اصلا فلا يقال في  
الف مبتنى وما انها مقلبه ولا انها زائدة وانما لم يقع الالف في الاسماء  
والافعال اصله لانه لو وقعت اصله لم يحل اما ان يقع مبدله في محل  
اخر او لا فان وقعت في محل مبدله اذى الى اللبس بين الاصلية والمقلبة  
وذلك محل بمغرفة الاوزان وهو ثابت كبير وان لم يقع في محل مبدله عن  
الواو والياء اذى ذلك الى وقوع اللبس والواو متحرك في موضع كان اصلها  
فيه المتحرك وهو كبير مستقل فوذى الى استسقال كبير فرفضوه لذلك  
ثبت انها لم تقع في الاسماء والافعال اصله واذا وقعوها مبدله لم يلزم  
شي مما ذكرناه فكان ذلك هو القياس ثم بين اتفاق مواقع الواو والياء  
التي ثبت انها اصلا في الاعمال بعد ان ثبت ان الالف لا تكون اصلا  
فذكر ابعادها واخلافها فافادتهما فافادتهما ولا ما كبير واضح واتفاقهما في  
وقوعهما معا ولا ما لقوة وجهه واضح وليس كغيره في اليايين وقد  
وقع في بعض النسخ في ابعادها وان تقدمت كل واحدة منهما على ايتها فافادتهما  
وقبلا كقولهم وهو مستقيم في باب ابعادها لانه قد وقعت كل واحدة  
منهما فاقبل ايتها وعينا بعد احدها وهما بايان في الاتفاق وان حات  
العبارة ففهما واحدة ثم اخلافهما فقال واخلافهما ان الواو تقدمت على  
ايتها في نحو وقيت وطوت ولم تقدم الياء عليها يعني ان الواو تقدمت  
فا على الياء لانها تقدمت عنها على الياء لا ما ويترى ذلك من كلامه بالمثال

270  
والالف لا يستقيم لانه قد ثبت ان كل واحد منهما تقدمت على ايتها فافادتهما  
في الاتفاق وكيف يستقيم ان نعم تقدم الواو على الياء مطلقا دون  
تقدم الياء في باب الاخلاف ثم اورد اعتراضا بالحيوان بانه قد تقدمت  
فيه الياء على الياء لانها موافقة لطوت وقد ذكر ان طوت تماخلفا  
في يابه ولم يقع الاقل الواو في مثله واجاب عنه بان الواو مبدله عن  
الياء والاصل حاس وانما حمل النحويون على ذلك عدم نظير ذلك من  
كلامهم واذا احاط الحيوان محتملا ان يكون من الواو من طاهر لفظه ويحتمل  
ان يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كما في حملهم على الياء اجزاله  
على ما ثبت من قياس كلامهم ولا يستقيم الاستدلال بقولهم جى  
بى ان اللام يافانه لو كانت اللام واو الا نقلت ما لا ينساز ما قبلها  
فلم ينض الا استدلال على انها ما بذلك الا ترى انهم قالوا رضى يعلبوا  
الواو يا لانكسار ما قبلها واذا كان يجوز ان يكون فيه اللام يا لانكسار  
ما قبلها وجوز ان يكون اصلا لم يستقيم الاستدلال به على انها ما  
فالكسار وان الياء وقعت فافادتهما معا ولا ما معا في بين  
اسم مكان وفي يديت ولم يقع الواو كذلك هذا الكلام الى اخره موافقا  
في يديت وقع فيه احنال وذلك انه لا يخلو اما ان تعبر لفظ الواو  
في الموافقة ولا تعبره فان اعتبره لم يصح ان الياء مخنصة بوقوعها فافادتهما  
وعينا على قول من قال ان الواو عن ما وان لم تعتبره لم يستقيم لانها من  
كلام وايضا فانه لا يستقيم قوله فمضى على هذا موافقه الياء في يديت



وقوله فهي موافقة اليا في يدت فان قلت — ذكرنا في اليا على وجه الجواز على اختلاف الآقوال في الواو قلت فكان ينبغي ان تقول وان الباء وقعت فآو عسا ولا ما ولم تقع الواو كذلك كما قال وان الباء وقعت فآو لا ما في يدت ولم تقع الواو كذلك فاندح حوز له ذلك في يدت يجوز له ذلك في يدت فالفصل بينهما حتى ذكر ذلك او لا في اصل الباب وذكرنا هذا ايضا في ضمنه لا معنى له والا في ان يعتبر في الواوات ان كانت الالف عن واو والواو يربو اليا ان كانت الالف عن ياء فبها لم يبعد موله وان الباء وقعت فآو عينا معا ولا ما معا ولم تقع الواو وان الباء وقعت هينا والواو فآو لا ما في قول من قال ان الالف في الواو عسا ولم تقع الواو مع اليا كذلك وان الباء وقعت فآو عسا ولا ما ولم تقع الواو كذلك الا في الواو على قول من قال ان الالف في الواو عسا والواو — وقالوا ليس في العربية كلمه الى اخره هذا الكلام مستقيم ولا يضركم الخلاف في الالف لان ذلك لا يخرجهما عما ذكرنا ذلك اثره في الوعي ان يكتب باليا حملا له على ذوات اليا لانه لو جعل على الواو لادى الى ان يكون من النادر وهو باب لفظ الواو فحمله على اليا التي هي اكثر في مثل ذلك اجد ذلك كان الوجه كتابته باليا القول — في الواو واليا فاي قال — الواو شبيهة وسقط وتقلب ما بها على الصحة في نحو ولد وعد الى اخره هذا يقسم حاصر لانها اما ان تعتبر او لا فان لم تعتبر فهو معنى شائعا على الصحة وان غلبت فاما ان تعتبر بالحذف او لا فان غلبت بالحذف

38  
فهو السقوط وان لم تعتبر بالحذف فهو القلب ثم ذكر مواضع كل واحد من الامور الثلاثة قال — مثباتها على الصحة في نحو وعد وهو كل موضع لم تقع موجبات السقوط ولا موجبات القلب كقولك وعد وولد وا وعد وموعدا وكذلك ما اشبهه وسقطها في كل موضع وقعت من بامفتوحة وكسره وذلك انما يكون في مضارعها الملايه كقولك وعمد وولد يقول فيه بعد وليك لان الاصل يوعد ويولد دليل ان حروف ماضيه هي حروف مضارعه والواو وافوجه ان بعد حرف المضارعه فوجب ان يكون الاصل يوعد ويولد فاستثقلوا وقوع الواو في مثل ذلك فحذفوها فقالوا اعد وليك وليس كذلك يوعد ويولد لسهولة النطق لانضمام ما قبلها فلذلك ثبت في احدهما وسقط في الآخر وقوله لفظا او نقلا فاللفظ في تعد والتقدير في سعة وتضع لان الاصل وسع وسع ووضع موضع اما في وضع فظا هو لان فعل لا ياتي على فعل على ان يكون اصلا وانما ياتي على فعل او يفعل ولا جاز يفعل فوجب ان يكون الاصل يفعل والفعل حرف الحلو وعد وقعت الواو من بام كسره مقدرة في الاصل واما سعة فاشكل من وضع لان ماضيه على فعل بكسر العين وليس مثل وضع في ان ماضيه يفتح العين وقياس ما حاضيه بكسر العين ان يكون مضارعه يفتح العين وعلى ذلك شكل حرف الواو من توسع وقد جعل ذلك والجواب عنه فضلا لراسه بعد هذا الفصل وكيفية ان فعل ما اعلنت فآوه حاضره يفعل يفتح العين ويفعل بكسر العين والواو يربو لزيد يرى



وَوَلَّى يَلِيًّا قَالُوا أَتُؤَدُّونَ الْأُقْبَابَ إِذِ انبَعَثَ فِي سَفَرِهِ مَحْذُوفٍ لَهُمَ الْوُجُوهُ مَنْ هُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ  
أَصْلُهُ فِي الْقَدْرِ الْكُسْرُ وَإِنْ الْفَتْحُ هَارِضٌ لِحَرْفِ الْخَلْقِ لِيَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ  
لَعْنَتِهِمْ فَبَشِّرْهُمُ أَنْ الْفَتْحُ فِي بَعْضِ الْأَقْسَامِ فِي بَعْضِ الْأَقْسَامِ فِي بَعْضِ الْأَقْسَامِ  
الْوَاوُ فِي سَعِ الْأَلْفِ هَا هِيَ الْوَاوُ فِي سَعِ الْأَلْفِ هَا هِيَ الْوَاوُ فِي سَعِ الْأَلْفِ  
فِيهِ أَصْلٌ فَلَمْ يَقَعِ الْوَاوُ فِي سَعِ الْأَلْفِ هَا هِيَ الْوَاوُ فِي سَعِ الْأَلْفِ  
فِي التَّخَارُجِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ عَارِضَةً وَالْأَصْلُ حَرْفُهُ هَا هِيَ الْوَاوُ فِي سَعِ الْأَلْفِ  
مصدر بحارنا تخارنا فقلبت الضمة كسرة لأنه ليس في كلامهم ما آخره ما  
أو وادخلها ضمة فاذا وجد ذلك قلبت الضمة كسرة لتسلم الالف أو سقلت  
الواو فيه بأو شئت العتجة في بوحل بالكسرة في التخارب لأنه جمع لبحره  
وقياس الجمع الذي بالالف وبعد حرفان أن يكون الحرف الذي بعد الالف  
مكسوراً كقولك مسجود ومشاهد وضاربه وضوارب قال  
وفي نحو العدة والمقعة المصادرين يعني أنها محذوف في مصادرها الأفعال  
إذا كانت بالالف مكسورة الفاء لا محذوف منها إذا وقعت لغزاً كما هم مقصودوا  
إلى أن يكون الالف عوضاً من المحذوف وهو الواو المكسورة ولم يذكر  
فعل الأمر مثل عد وضع وسع استغاعته بالفعل المضارع لأنه فزعه  
فلم يحتج إلى ذكر ذلك وإن لم يكن جديها من الفعل المضارع  
لوقوعها بين ياء وكسرة وليست مع فعل الأمر كذلك فليست بملوك  
بعد تحريف المضارعة كوجوده لأنه الأصل كما تروا الكسرة في بضع وإن  
رأيت لفظاً ما كانت هي الأصل منزلة الموجود قال والعلب

277  
فهما من الأبدال والذين منها ما قلب همزة واحاً وحاً على ما مضى  
ويقلب الفاء في مثل ما حل ويقلب ياء في مثل ميزان ومنفان قال  
والأبدال الالف السقوط ببدان الالف صحتها وينقلب فيها من  
الأبدال ولا سقط لوقوعها بين ياء وكسرة كما سقط الواو ويحول منع يسع وليس  
يسر وإنما من قال يسر فقد حارها مجرى الواو من أجل محي الهمة مستقلة  
معه ولا يقولون يسر يسر اد لا همزة وإن كان الفصح أيضاً اثبات الالف  
في مثل يسر يسر وجه جذها ما ذكر وطلبها في نحو اسير يعني فيها من  
الأبدال فقد قلب همزة كقولهم في أسانه الالف وقد قلب واو كقولهم  
أسرو وقد مضى ذلك كله قال والذين قازونه قوهم وجع  
يوجع ويحول بوحل وقوهم وسع إلى آخره قد مضى الكلام في هذا الفصل  
عند الكلام في بضع فلا حاجة إلى عاداته قال ومن الغريب من  
قلب الواو الالف في مضارع الفعل القامع قول ما تعد وما شرو ولا تعد ذلك  
في الماضي لا تكسار ما بعد الالف وما كرهوا اتعد الواو في مثل قولك أو فلبوا  
ما لدغم فيما بعده ولم يعلبوا ما لا هم يفعلون بالالف الأصلية هذا لأن  
تعلوهم بالواو واجد إذا صاروا إلى المضارع فالفتح اتقاهم بالالف مقول  
تعد وتسر لأنه فزعه فلم يغيرها كان عليه ومنهم من قلبها الفالان  
الالف اخت الالف من حيث كانت حرف مد وتعد قلبها الفاء في الماضي  
للكسرة فلما جاءت العتجة في المضارع قلبها الفاء ما تعد وما شرو ما  
يسر بعد تقدم أن الآيات هو الفصح وإن منهم من سفلها والذين



يستقلونها منهم من حذوها كما جازت في عدد منهم من نقلها القاصول ما يسر  
 والذين قلبوها القافليوها مع الكثرة والفتح جميعا في الهززة والذين لم  
 يحدفوها لم يحدفوها الا مع الكسرة وشبهه زاده الاستشغال مع الكسرة  
 وقلته مع العتجة فحدفوا في موضع زاده الاستشغال وقلوا في موضع  
 قلبه قال — وفي مضارع وجل اربع لغات يوحد وهو القاسر  
 لان ماضيه فعل فالأكر فيه ان يأتي على فعل يفتح العين ويشت الواو  
 لانه لم تعرض ما يوجب حذوها وقال بعضهم يحل فعل القاسر الواو بالاستشغال  
 لها على غير قياس كما فالواويرة وصلان فابدلوا من الواو ما على غير  
 قياس وقال بعضهم بأجل شبهه ليس على غير قياس ايضا وقال بعضهم  
 يحل فكسر حرف المضارعة لقلب الواو فيه ما استغالا للواو وكله  
 على غير قياس ولست الكثرة من لغة من يقول تعلم لان اوليك لا  
 كسروا الواو استغالا للكثرة على الواو فلا تخجل هذه اللغة على لغتهم مع  
 مخالفتهم لها وانما هذه لغة اخري من اجل استشغال الواو قال —  
 واذا نبي افعل من اهل وامر الى اخره قال يعني ان باب افعل مما فاه ههزه  
 محب ان يقلب فيه الهززة ما اذا ابتدى به لانكسار ما قبلها مقال  
 اشكل انتم واصله اشكل فاجتمعت ههزان اللابيه ساكنه فوجب  
 قلبها فاذا انقلبت باصا مشها بقولك انشرا صبا راصله وكذلك استعد  
 موهم قلب الواو كما قلت في بعدوا شرفته على ان ذلك ليس  
 مستقيم والفصل بينهما ان هذه الواو في قولك اشكل وقولك ايتر عارضة

278  
 ببدله عن ههزه فحكمها حكم الهززة والهمزة لا يقلب ما اذا اجتمعت مع ما  
 الافتعال فوجب ان لا يقلب الواو التي هي عنها ما ايضا لانها فرعها فحكمها  
 حكمها بخلاف انشرفها للفتحة تعارضه فلا يلزم من قلب الواو ما في اشكل  
 وقول من قال انثروهم لانه من الارر فاصله ايتر قلبت الهززة ما  
 لانكسار ما قبلها فصار ايتر فهو مثل اشكل فكما لا يقلب الواو التي  
 في اشكل ما لانها عن الهززة فكذلك الواو التي هي في انثروهم من  
 ذلك ان الواو في انثروهم وانكسر واحد فكما لا يقلب في اشكل لا يقلب  
 في انثروهم وقول من قال انثروهم القول — في الواو والواو لا  
 يحلوان من ان يعلوا وسما الوعدا قال — الشارح المقيم  
 في ذلك كالمقسم مما ذكر في القاف لا لال في نحو قابل وابع ما حررنا  
 فيه وابع ما قبلها او كانا في حكم المتحرك على ما سياتي تفضيله مما لم  
 يمنع فيه مانع وانما قلت الواو واليا اذا كانا كذلك استغالا لهما وانما  
 لم يقتصر واهل الاسكان فيهما كراهة ان يلتصصعه المتحرك بصيغته  
 الساكن الا ترى انهم لو اعلوا نحو باب واصله بوب بالاسكان فعلا الووب  
 ولم يعلم كونه من باب فرش او من باب فليس كقولهم فقلبو القاف انما بانها عن  
 حركة ولا ان الالف ايضا اخف من الواو والواو ما ذكره من اغلاها  
 الى غير الالف فسياتي مفصلا فاذا سكن ما قبل الواو والواو فلا يجلو  
 اما ان يكون في صيغته فعل اصل او في صيغته فعل او غيرهما هو  
 راجع الى ما تحرك فيه وابع ما قبلها فان كانت من الاول صححت



كقولك سايعنا وتعاوننا واهوار وما اشبه ذلك وان كان من الثاني اصل بالالف جلا  
له على اصله كما ذكره في اقام واستقام وقال عُلّت هذه الاما  
وان لم يعم فيها حلة الاعلال بمعنى وان لم يعم فيها نفس تلك الحلة الاولى فلا  
بد من حلة او حلت اعلاله ولا يحسن اليست تلك الحلة الاصلية لان تلك  
انفتح فيها ما قبلها وهذه ما قبلها ساكن ولكنه في حتم المتحرل اجريت مجزأها لكونها  
ما خوذته فيها رجعة الها قول له ولجذفت في قل وقلن وذلك ان هذه  
اللامات لما سكبت للامز والجزم او لايصال الفاعل وحرفت الحلة قبلها  
ساكن وجه حذفه لالتقاء الساكنين لكونه حرف مد وليس فقيلا قل وقلن  
وحذفت في نحو شيد ومشت واصله سيود وسوت فلبت الواو يا  
وادعمت في التاء على ما سياتي ثم خفف بحذف التاء الثانية في  
حركاته وقلوله وهو مثل سند لان كونه اصلها كيونونه فعمل فيها ما  
فعل في سيود وكذا كانت فعلوله لوجب ان يكون كيونونه اذ لا موجب لقلب  
الواو يا وما قبلوله فالتدني يمنع ان يقال فيه انه فعلوله ما ثبت من مثل  
كيونونه فكان جعله لمشاهاه اولي وفي الامامة والاستقامة لان اصلها  
اقوامه فقلت الواو الفاجرا للمصدر مجزئ فعله فاجتمع العان فحذفت  
احدهما لالتقاء الساكنين والاولى في اولي لانهما على قياس الساكنين قال  
ما المعنى فيه شاكان بمعنى في قل وقلن او طولت بحفنا في شيد ومشت  
او اضطر اعلال بمعنى في الامامة والاستقامة في ان المحذوف فلا لقاء  
الساكنين كقل وقلن في ان المحذوف لالتقاء الساكنين فقلت



268  
الفوق بينهما ان قل وقلن ثم اعلاله او لا والامامة والاستقامة لم تشب  
ساكنهما جحدت بعد ذلك لساكن عرض له وانما حذفه من شدة اعلاله لانه  
لم يشك عن موجب فكان من شدة اعلاله فلذلك فروق بينهما وجعل ذلك  
جذفا للساكن العارض وهذا جحدت لاضطرار الاعلال لكونه فترسقا  
عنه والسلامة فيهما وزاد ذلك وهو على قسمين ما فقدت فيه اسباب  
الاعلال كقول وكل او وحذبت ولكن عرض لها مانع صد عن امضا  
حكمها ومثل ذلك بصوري وحيدى والجولان والحكار والقوبا والخيلا  
واما صوري وحيدى فالسبب تحرك الياء وانفتاح ما قبلها والذي عرض  
كونه على الكرم من ثلثة احرف موازنا للفعل وشيئا في ذكر ذلك والجولان  
والحكار كذلك فاما القوبا والخيلا فخاها ما يقال فيه ان حرك  
الواو والتاء حلة في الاعلال لقلهما متحركين والمانع من الاعلال وقوع  
الضمه قبلها لان شرط الاعلال انفتاح ما قبلها واذ حصل مضاد للشرط  
كان مانعا من امضا الحكم قال وانبيه الفعل في الواو على فعل  
يفعل ريدان فعل المعتل العس من الواو وانما تأتي مضارعة بفعل بالضم  
وانما التزموا ذلك لانه اجد الاصلين فلا يودى الى بعد فكار الترامه  
الوجه الا ترى انهم لو سوا منه بفعل لادى الى قلب الواو يامع استوا  
الصغير في غرضهم وعلى فعل بفعل وهو على قياس الصحيح في فعل بفعل  
لان الضم في فعل هو القياس وهو مناسب للواو ولذلك سوا من الواو  
فعل ولم يسو من التاء فعل لانهم كانوا من محذوفين اما مخالفه القياس في المضارع



واما مصدر من الواو قال ومن الواو على فعل يفعل الكسر في الواو  
كالضم في الواو على فعل يفعل على قياس الصحيح والواو ثم قال  
ولم تح في الواو بفعل بالكسر لا في الواو بفعل بالضم ولم يذكر انه لم يأت  
من الواو في الماضي بالضم ثم قال ورغم التحليل في طاح  
يطمح وباه يقيه انهما فعل بفعل كحسب بحسب وهم من الواو الذي  
اضطره ان يحكم عليهما بالواو به محي طوحت وتوتت والذين اضطره ان يحكم  
ان الماضي فعل بالكسر كحسب ولم يحمله فعل بالفتح كضرب محي طحبت  
ولو كان كضرب وهو من الواو لوجب ان يقال طحت وتوتت فلما جاز الكسر  
وقد ثبت انه من الواو علم ان ذلك لا ياتي في الواو الا مما عينه مكسوره  
لحبت فثبت انه من الواو علم ان ذلك لا ياتي في الواو مما عينه مكسوره  
كحبت فثبت انه لا يستقيم طاح يطمح المستوي منها طوحت وتوتت  
الا بفعل بالكسر بفعل بالكسر وهما من الواو واما اذا كان طحت وتوتت  
هو الماخوذ منها فلا اشكال في انهما مثل قولهم باع بيع لان ذلك  
هو الذي يقتضيه قياسهما وقد حوّلوا عند اتصال ضمير الفاعل فعل  
من الواو الى فعل من الواو الى فعل الى آخره وانما فعلوا ذلك انما  
ان المحذوف يا آو او معولون في سار سرت وفي قال قلت ولم يروا  
في موضع بقاها اما للمحافظة على الالف فنعد بالضم والكسر والالف  
ما اعلت اليه الواو او موجودا او هو الالف بخلاف ما اذا اتصل  
به الضمير المتحرك فانه يحدف فكان في موضع الحدف او لم يحدف في

21  
غيره فاما ان كان الفعل في اصله مكسورا فانهم ايضا يفعلون هذا الفعل  
سواء كان المكسورا آو واو الهولك حبت وتوتت اما لان ذلك قد استمر  
فيها ليس باصل وكان فيها موصل اولي واما لان ان كان المحذوف مكسورا  
في الاصل وقال عند اتصال ضمير الفاعل والفاعل الاول  
ان بعد ضمير الفاعل البارز المتحرك كقولك حبت حبت احتراز ان قولك  
توتت قام وقاموا قاموا فان كل واحد من هذه الافعال قد اتصل به ضمير ولم  
يفعل فيه شيء وامّا قوله كد وما زل فشاذ لا يعمل عليه قال ويقال  
فيها لم سم فاعل فعل وسع بالكسر والاشتمام الى آخره قال الشارح  
فناش ذلك ان ياتي مضموم الفاء مكسورا العين يقال قول وبوع فاستعمل  
الكسرة على الواو والياء فقلت الى ما قلنا فقل قل وسيع وهذه هي اللغة  
الفصحى واما من قال قول وبوع فوجهه انه لما استعمل الكسرة على  
الواو حذفتها وما قبلها مضموم فقيت على حالها ثم حملت الواو عليها  
لا يمانهم على جزها مجرى واحد وهذا التعليل سخف لمن قال قل وسيع ويكون  
اولي لان فيه حمل الواو على الواو وهو يقرّب من حمل الواو على الواو وبعض  
اصحاب اللغة الاولى سمووا الفاء ضميرها على ان الاصل فيه الضم  
وقد جاء مقرواها في السبعة وقد يوهم بعضهم ان مثل هذا الاشتمام غير ممكن  
لان الاشتمام الممكّن عنده هو ضم الشفتين بعد اشكان المشكوت عليه من  
غير صوت وذلك غير معقول به ههنا بانفاق فلم يبق الا ضم الشفتين  
في حال التصويت وذلك اما ان يكون قبل التصويت بالفاء او بعدهما



او معها والجميع غير مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه حينئذ يكون اشهما  
للحرف الذي قبلها وايضا فان الحرف الذي قبلها ان كان مضموما لم نقل اشهما  
وان كان مفتوحا او مكسورا او شادا وضممت شفيعك مع الصوتيه به  
صار مضموما واما بعدها فكذلك واما معها فلا يستقيم لانه اذا صوت  
به وضممت الشفيع مع الصوتيه حاجات ضمه خالصه لان حقيقته  
الضمه الخالصه ضم الشفيع بالحرف مع الصوتيه فوجب ان تحذف ضمه خالصه  
عند ذلك وقد توهم بعضهم ان الاشمام انما يكون بعد النطق بها في حال النطق  
بالماء الساكنه بعدها وتوهم ان ما فيها من المد يمكنه من ذلك وهو فاسد مرجحه  
ان الاشمام بابت في قولك لعنت يا عبد وقلت يا قول وايضا فانه لو فعل  
ما ذكره هذا القائل لاعتلت اليا واو الضم السعير عندها اذ لا معنى للواو  
الا ذلك والجواب عن ذلك الاشكال ان الاشمام ان كان عند انشائها  
بالكلمه فلا اشكال وان كان مع وصلك اما غيرهما كان ضمها  
للشعير لسرعه من النطق بما قبلها وها فان رغم زاعم انه ليس بين النطق  
بالحرفين زمان وان من الفراغ من الاول هو من الاشتغال بالحرف الثاني  
مجاوبه انه اذا نطق بحرف من حروف اللسان فمعلوم ان اللسان ينقل  
من مكان الى مكان اخر ومن الاشتغال زمان ثالث قطعا فعلم بذلك  
ان بين النطق بالحرفين زمان ثالث ولذلك يدرك ضروره الفرق بين الحرف  
المدغم وغيره لان الحرف المدغم لا يحلل بينهما زمان ثالث بخلاف غير  
ثم لو سلم له ذلك لكان الجواب انه يوتى يضم الشعير بينهما في زمانين

٢٨١  
بعد المثلث الى ترك الحرف الثاني من الزمان الثاني وثقل الزمان الذي كان  
يكون فيه الحرف الثاني يضم الشعير لم يكن ذلك قال وكذلك  
اخبروا بعد لان العله فيه كالعله في قول وكذلك اذا اتصل بها ضمير  
حذف العين كقولك قلت يا قول وعب يا عبد واجتزت يا رجل لان العله واحده  
قال وليس فيما قبل يا اقيم واستقيم الا الكسر الصريح لاستقاء العله  
الموجبه لما ذكرناه وهو الضم الذي هو اصل مما قبل المائت المذكوره الا ترى  
ان اصل قولك اقيم واستقيم اقوم واستقوم فقلب حركه الواو الى العاف  
سلب واعلت ما لا وجه للضم في العاف ولا اشمام لان اصلها الساكن  
والضم والاشمام في قول وسبع من اجل ان اصلها الضم فثبت ان عله ذلك  
مستفيه في باب اقيم واستقيم قال ويقول في عور وصيد الى  
اخره قال الشارح يعني ان عور وصيد من باب العيوب  
وقاسها افعال فكان الاصل عوار واصباد وما به لا يعمل لا كشاف الساكنين  
لحرف العله ومثل ذلك لا يعمل لراهه الاخلال بالفعل مطلقا وكذلك لا يزد  
ازد وجوا واجتور وافي معنى تراوحوا وتجاوزوا ومثل ذلك لا يعمل لو نوع  
الالف قبل حروف العله لانهم لو اعلوه لادى الى الاخلال به مطلقا  
بخلاف قولك امام فانه اصل وان كان قبل حرف العله ساكن لا مكان  
نقا حرف العوض عنه وهو الالف الا ترى انهم لو اعلوا تحاوروا فلبوا  
الفاصحه القان فحذف احدهما فلا يبقى العوض وصير لفظه تحاورا فلما  
كان مثل عور وصيد في معنى ما يجب فيه التصحيح صحح حلا عليه قال



ومنهم من يلحق الأصل فقال ما زلت تعزى من لم ينظر إلى الأصل والقياس فقال  
 بل جعله من باب حاف فاعله كاعلاله وما لمعه الراده من ذلك في حكمه لانهم  
 لما صححوه بلاشه صححوه اما زاد عليه لان اعلال المزند فرع عليه وهذا على  
 اللغة الاولى واما اللغة الثانية فيقولون لان حكم عوز عندهم حكم حاف  
 وحكم عوز عندهم حكم اخاف فيقولون اما زال الله عنه كما يقولون اخاف  
 قال وليس مشككه من لشر اما اورد ليس هاهنا لانه فعل وقاس  
 من الفعل ان سلب الفاعل او رد عوز لما كان في الظاهر مخالفا للقياس  
 فقال اصلها للسر كصيد الا انها ليست من باب صيد لان اصل ذلك افعال  
 كما تقدم فاسكنوا في لشر كما اسكنوها واما حملته على فعل لانه لا مكر فعل  
 ولا فعل لان فعل لم يأت فيه اسكان وفعل لشر من انية اليا ولم يأت فيه  
 فيه اسكان فكان الاولى ان تجعل فعل وسكر كما سكر فلم وهو يات  
 جاز فحملة عليه والترم هذا الجاز لكونها غير متصرفه فلم يصح كما صح صيد  
 ولم يعل كما اعل فاب بل الترم هذا الاسكان الجاز لكونه على لفظه ما ليس  
 من الفضل بسها على ما تضمنه من شبه الحرف قال ولذلك لم يقولوا  
 حركة العين الى العافى لسبب ردها من قصدوا الى ان يكون على وزان  
 الحرف فلم يعروه بعبر الفعل وبحسن ان يقال لم نقلوا حركة العين لانهم  
 التزموا السكون فصاذا لشر لسا ملسا فلذلك لم يقلوا قال وقالوا  
 في التعجب ما اقبله وما ابعده اوردته ايضا جامصا وعله تصحيجه  
 كونه اشبه الاسم من حيث لم تنصرف تنصرف الفعل فاجري مجرى

21  
 الاسم ولونت افعل من الاسم المعمل لعلت اقول واسيع وتصحيح هذا الباب  
 قاسر واما تصحيح ما بعده الى اخره فشاذ مسموع ولا يعارض عليه قال  
 واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان قلب عينه همزة الى اخره اما  
 اعل اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلة حملا له على الفعل لقربه  
 منه وعلت همزة ششها لها نساء وزدا كما هم فلبوها الفا فلما اضطرروا  
 الى تحريكها فلبوها همزة كما فعلوا ذلك في كسا وزدا القرب الهمزة من الالف  
 قال واما جدت كهولك شاك وذلك مسموع وجهه انهم  
 فلبوها الفا جدت لالتقاء الساكنين او فلبوها همزة مجد فحقيقا ومنهم  
 من نقلت فنقول شاك وذلك مسموع فلبوا العين الى موضع اللام فصار  
 شاكى مثل فاضى فاعل كاعلاله وحي حاء قولان احدهما انه مقلوب  
 كالشاكى والهمزة لام الفعل وهو قول الخليل واصله حائى كره قلب اليا  
 همزة لما يودى اليه من كثرة الاعلال فقلب العين الى موضع اللام  
 فصار حائى والع فاعل كاعلال قاض فلم يرد اعلاله على اعلال قاض الا  
 بالقلب وهو قرئت والماني ان الاصل حائى ايضا علقت الما التي هي  
 عبر همزة فلها في باب فاضار حائى فاجتمع همزان فوجب قلب الثانية  
 فاصار حائى ثم اعل اعلال فاض وهذا ليس وما ذكره الخليل وان كان  
 وحدها الا انه يقوم عليه دليل وهذا جاز على قاسر كلامهم وانقلب ليس  
 بقاسر قال وقالوا في عوز وصيد عاوز وصايد كما قام  
 ومبان بمعنى انهم صححوها فيها صح في الفعل لان الاعلال كان جلا عليه



لما صح في الأصل فهو في الفرع اجدر وكذلك مفادهم ومباين كقولهم فادوم  
وتاسر واعلال اسم المفعول بها ان سكن عينه فكلوا الصلة مقول  
وسبوع نقلت حركه العين الى الفافسكنت العين فاجتمع ساكنان العين وواو  
مفعول مجذفت وواو مفعول عند سبوعه مفتحة باب مقول على حاله  
وقلب الضمه في باب مسع كسره لصح اليا وحدث العين عند الاخفش  
فتفتي مقول على حاله ايضا وان حلف القدران وقلبت الضمه في باب  
مبيع كسره سها على دوات اليا واطلست وواو مفعول باو قول سبوعه  
اسد بالانزاع من مذهب الاخفش من قلب الضمه كسره لغيره عليه وقلب  
واو مفعول باو كان الاخفش يرحح عنده ذلك من حيث رأى الزائد اذا  
اجتمع مع الاصل وهما ساكنان حذف الاصل كما في فاض وعصا واشباهها  
فحلم على الواو الاصله بذلك وايضا فان الاصل في الساكن اذا كان  
الاول حرف مد وليس ان يحذف الاولي والاصل هو الاول وكان حذفه  
اولى وما ذكرناه عنه لا يوازن ظاهر ما تمسك به سبوعه على تمسكه  
حمعا اتمابت فما كان الاول حرف مد وليس واليا صححا كفاض وعصا  
وطوا وما اذا كانا مديرا فلا قالوا في شيب بناعلى شيت  
بالكسر وذلك ساذ وقاسه مشوب مفعول وجهه انه لما كان جارا  
على شيب وقد قلت واوه ما في اللغة الفصيحة اجري مجراه وقالوا  
هوب وهو شاذ وقاسه مهيب كسيع وجهه انه لما كان من هب  
وفيه لغه بقول اهلها هوب اجري مجراه في هذه اللغة وقد شد نحو

مخيوط ومزنوت وسبوع ونفاحه مطوبه فجات على الاصل منها على  
ان ذلك قاسها واصلها وكذلك الدت قال سبوعه ولا تعلمهم انهم  
في الواوات اعل من اليات ريد انهم لم يصحوا في باب محوف كما  
صحوا في باب مبيع فلم يقولوا مخيوف كما قالوا مسيوع استسفا لا للواو  
واستخفا لا لليا وقد شد نحو ثوب مصون قالوا وراي صاحب  
الكتاب في كل ياسر عن ساكنه مصموم ما قبلها ان يقلب الضمه كسره  
لستلم اليا ومذهب الاخفش ان يقلب اليا واو او مذهب سبوعه هو  
القاس نقله ومعنى ما النقل لما ثبت من قولهم ايض وسير وهو محل  
اجماع ولذلك لستليه الاخفش واما المعنى فلان الضرورة ملجئه في  
احتماع اليا والضمه الى تغيير احدىهما وتغير الحزكه ليعنى الحرف على  
حاله اولى من تغيير الحرف لسقى الضمه على حالها لان المحافظه على  
الحرف اولى من المحافظه على الحزكه واذا ثبت ذلك بالفعل والمعنى  
كان ارحح ولا يحسن التمسك لسبوعه باب مبيع لان الاخفش لا يوافقه  
في ان اليا هوب وقد تمسك الاخفش بقوله مضوفه وطوبى وكوسى وللش  
بقوى اما مضوفه فشاذ واما طوبى والكوسى فلتقرعهم بين فعلى في الاسم  
وفعلى في الصغه الا تراهم يقولون الدنيا والعلما والنوى والشرى  
مقلون فهم ما هبنا اجدر وايضا فانهم كرهوا ذلك ما هبنا لاسلطه فعلى  
يفعلى الا برهم لو قالوا طسى وكسى لم يعلم انه فعلى او فعلى ثم هو معارض  
بقولهم حلى وضيرى فقابل البابان وسقى التمسك الاول ثانيا قال



ومعلشته عنده يجوز ان يكون مفعله ومفعيله اما اذا كانت مفعله فاصلها  
معلشته بعلت حركه العين الى الفاصلة بآسا كنه هي عين وقيلها ضمه  
فوجب ان يعلب الضمه كسره على ما هو مذهب من يميز معيشته وان كان  
اصله معلشته فواضح على كلا القولين ولا يجوز ان يكون مفعله عند الاخفش  
لانه لو كان كذلك لكانت آسا كنه وقبلها ضمه فوجب قلب آيا واوا  
على ما هو قياس مذهب من يميز معوشته قال واذا انبنى من السبع  
رئت قل تنبع وقال الاخفش تنبع اصله تنبع فلما وجب  
الاغلال بعلت حركه العين الى الفاصلة بآسا كنه وقبلها ضمه فوجب  
قلب الضمه كسره على قياس مذهب من يميز تنبع ووجب قلب  
الما واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الاخفش فنصرت تنبع قال  
والمضووفه كالقود والقصوى الى اخره يعنى انه خرج عن قياس بابه لان  
اصله مضيقه بعلت حركه العين الى الفاصلة بآسا كنه بقلب الضمه كسره  
فقال مضيقه هذا هو القياس فخرج عن القياس كذلك ومذهب الاخفش  
فيه انه قلبت اليا واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهب قال  
والاسماء الثلاثه للمجرده انما بعد ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار  
وشجرة الى اخره قال الشارح انما اعلوا الثلاث لما كانت عليه اعلاله  
هي العله الاصلية في اغلال الفعل وهو تحرك الواو اعناع ما قبلها كقولك  
باب ودار مع مشابهه الفعل الذي هو اصل في الافعال فاما اذا زاد  
على ثلثه فانه لا يجمع فيه الامران جميعا لانه ان حركت واعتج ما قبلها

لم يكن على وزن الفعل وان كان على وزن الفعل لم يكن ذلك فلم يلزم اغلاله  
مطلقا الا بما سدد كراهية غير ذلك ولذلك اعل نحو باب ودار ولم يعل  
نحو اللومة والثومة والعوض والعودة واما نحو القود وشبهه فشاذ  
وقياسه الاغلال ولكنه جاء مصححا اليها على الاصل او ليسها على انه ليس  
كالفعل في قوته عله الاغلال لانزكى انه لم يأت بحوم كما اتى نحو القود قال  
وانما اعلوا قوما الى اخره او ردتها اعتراضا لانه اسم ثلاثى وقد اعل وليس  
على مثال الفعل فكان قياسه ان يقال قوما لما قبل عوض ولجاء عن ذلك بانه  
مصدر والمصدر يعل باغلال افعالها كحرها عليها لا بما ذكر من مثال الفعل ثم لعله  
عن وقوعه صفة لمحقو مصدره فحمله من المصدر الموصوف بها كقولك  
رجل عدل وصوم وزور ثم اورد على الجواب اعتراضا وهو قولهم حال حولا  
ولجاء لى القياس حلا ولكنه ساذ قال وقيل ان كان من  
الواو وسكنت عينه لاحتماع الضممين ذكره هاهنا لانه ثلاثى اعل وليس  
على مثال الفعل فذكر ان امره منقسم الى ما يعل والى ما يصح فان كان من  
الواو اعل بالاسكان استشفالا للضمين ولحدتهما على الواو وهو استشفال  
يوجب الاغلال لما فيه من الثقل الثقل يقال نور وعون في جمع نوار  
وعوان واصله نور وعون واما تصحيحه فساد لم يأت الا في ضروره  
الشعر لما فيه من الثقل ولذلك عبر عنه بقوله وشغل في الشعر وان كان من  
الما جازفته وجهان احدهما ان تحل بالضم على الاصل فيكون كالصحيح فقال  
غير ويغير لانه ليس في الاستشفال كالواو فلا يلزم من كراهية الضم ثم



كَأَنَّهُ هَاهُنَا وَالنَّاسُ مِنْ سَكْرَتِهِ كَمَا سَكُنْتَ فِي كَيْتٍ وَرُسُلٌ فَإِذَا بَدَتْ وَجَبَتْ  
أَنْ سَكْرَتُمْ فَأَمَّا لَهَا النُّعْدَرُ الظُّوْمُ هَاهُنَا كَأَنَّهُ قَتْلُهُاضَةً بِقَالَ عَيْرٍ وَسُخْرٍ فَالْـ  
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمُرِيدُ بِهَا فَاتِمَامُ فِعْلٍ مِنْهَا مَا وَاقِفُ الْفِعْلِ فِي وَزْنِهِ وَفَارَقَهُ أَمَّا بَرْنَادُهُ  
لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ بَعْضُ مَوَاقِفِهِ فِي وَزْنِهِ مَوَاقِفُهُ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ  
لَا فِي حَقِيقَتِهِ الزَّيْدُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَ مُفَارَقَتِهِ لَهُ فِي الزِّيَادَةِ أَوْ فِي  
الْمِثَالِ وَاتِّمَامِ أَعْلُو أَمَّا وَاقِفُ الْفِعْلِ فِي وَزْنِهِ شِسْهَالَهُ بِهَيْحَتْ وَاقِفُهُ فِي  
الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَاتِّمَامِ اسْتِثْنَاءِ الْفَارَقَةِ بِالزِّيَادَةِ أَوْ بِالْمِثَالِ الَّذِي لَا  
يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ كَرَاهَةِ اللَّبْسِ فِيهِمَا وَاتِّمَامِ بَشَرْتِ ذَلِكَ فِي الْإِلَاحِي أَمَّا لِأَنَّهُ  
لَوْ اشْتَرَطَ لَمْ يَحُلْ إِذْ لَا سَقُوفَهُ مُفَارَقَتُهُ أَمَّا الْأَنْظِلُهُ أَعْلَالُهُ قُوَّتُهُ فَلَا  
يَلْزَمُ مِنْ مَرُاعَاهِ اللَّبْسُ فِي الْعِلَّةِ الضَّعِيفَةِ مُرَاعَاةً فِي الْعِلَّةِ الْقَوِيَّةِ وَأَمَّا  
لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْأَمْنُ بِمُخْلَافِ الزَّايِدِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فَهَرُ مَنُورٍ مَحْيٍ  
الْتِسْرِفَةِ وَلَا يَحْيِي فَيُنَادِي هَذَا الْوَحْدَ رَبُّنَا التَّقْدِيمَ عَلَى اخْوَتِهِ فَالْـ  
وَقَدْ شَدَّ حُكْمُورَهُ إِلَى آخِرَتِهَا وَقِيَّاسُهَا أَنْ يَسْلُبَ الْفَاوَلَكُهُمْ اسْتِعْمَالُوهُ  
عَلَى الْأَصْلِ بِسَهَائِلِهِ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِيهَا هُوَ أَصْلُ هَذَا الْجَوْرِ  
وَاسْتَرْوَحَ فَهُوَ هَاهُنَا أَجْدَرُ وَقَوْلُهُمْ مَقُولٌ بِحُدُوفٍ مِنْ مَقُولٍ وَهَذَا يُرَدُّ  
اعْتِرَاضًا فِي الظَّاهِرِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ وَقَدْ فَارَقَهُ  
بَرْنَادُهُ لَا يَكُونُ فِيهِ مَقْيَاسُهُ أَنْ يَحُلَّ كَمَا يَحُلُّ مَقَامٌ وَاجَابَ بِأَنْ أَصْلَهُ مُفْعَالٌ  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ لِمُفَارَقَتِهِ لَهُ بِالْأَلْفِ الَّتِي تَعُدُّ  
الْعَيْنُ وَلَا يَكُونُ فِي الْعَمَلِ مِثْلُ ذَلِكَ فَوَجَبَتْ تَضْيِيقُهُ لِأَنَّهُ قَدْ أَكْثَرَهُ سَادَانِ

وَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ السَّاكِنِ يَوْجِبُ الصَّحِيحَ فِي الْفِعْلِ لِقَوْلِكَ اسْوَادًا وَابْيَاضَ  
هُوَ فَمِمَّا كَانَ مُشْتَبِهًا بِهِ أَجْدَرُ فَالْـ وَأَمَّا مِثَالُ لَا يَكُونُ فِيهِ وَهُوَ  
أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ عَلَى الْبَدَلِ أَوْ عَلَى الْإِحْتِمَاعِ وَلِذَلِكَ أَصْلُ نَحْوِ تَجَلَّى مِنْ  
بَابِ بَيْعٍ لِأَنَّهُ وَاقِفُ الْفِعْلِ فَمِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَفَارَقَهُ فِي الزَّيْدَةِ الَّتِي لَا يَكُونُ  
الْفِعْلُ وَلِذَلِكَ قُلْتُ يَتَّبِعُ وَلَوْ صَحَّحْتُ لَعَلْتُ يَتَّبِعُ فَالْـ وَمِمَّا كَانَ  
مِنْهَا مِثَالًا لِلْفِعْلِ صَحِيحٌ بَعْضُهُ مِنْ فَهَرٍ الْمُفَارَقَةِ بِأَحَدِ الْوَصْفَيْنِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ  
الَّتِي لَا يَكُونُ الْفِعْلُ وَالْمَالُ الَّذِي لَا يَكُونُ صَحِيحٌ فَرَوَيْنَاهُ وَبَيْنَهُ كَمَا فِي قَوْلِكَ  
اسْوَدَّ وَابْيَضَ الْإِتْرَى أَنْكَ لَوْ أَعْلَلْتَهُ لَالْبَسِ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ لَا يَفَارِقُهُ  
بَرْنَادُهُ وَلَا مِثَالُ لَا يَفَارِقُهُمَا فِي أَفْعَلٍ وَكَذَلِكَ لَوْ بَنَيْتُ تَفْعَلُ أَوْ تَفْعُلُ  
أَسْمَاءُ مِنْ زَادٍ رَدِّ لَوْجَبَتْ أَنْ يَقُولَ يَرِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِذَا الْإِلْتِمَاسِ  
فَالْـ وَقَدْ أَعْلَوْ أَنْخَوْ قِيَامٌ وَجِيَارٌ وَاحْتِيَارٌ إِلَى آخِرَتِهِ فَالْـ  
الْمُتَارِخُ ذَكَرَهُدَا الْفَضْلَ لِلْبَيْنِ أَنْ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُرِيدِ فِيهَا أَعْمَالُ لَيْسَتْ  
عَلَى مَا وَاقِفُ الْفِعْلِ فِي وَزْنِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فَاتِمَامُ أَعْلَلْتُ لِيْلَا يَعْنِي أَنَّهُ لَا  
يَحُلُّ مِنَ الْمُرِيدِ فِيهِ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ وَقَدْ أَصْلُ غَيْرُهُ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ  
مِنْ ذَلِكَ الْمَصَادِرِ نَحْوُ قِيَامٍ وَقِيَادٍ وَاحْتِيَارٍ وَاقْتِيَادٍ وَعَلَّلْتُ أَعْلَالَهَا قِيَامًا  
لِأَعْلَالِ أَفْعَالِهَا مَعَ وَقُوعِ الْكُسْرِ قَلْبُهَا وَالْحَرْفِ الْمَشْتَبِهِ بَعْدَهَا وَهُوَ  
الْأَلِفُ وَقَوْلُهُ لِيْلَا أَعْلَالُ أَفْعَالِهَا مَعَ وَقُوعِ الْكُسْرِ قَلْبُهَا مُسْقِيمٌ  
وَأَمَّا قَوْلُهُ وَالْحَرْفُ الْمَشْتَبِهُ لِلْيَاءِ وَهُوَ الْأَلِفُ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَبَيَّانٌ  
هَذَا أَنَا يَحُلُّ قِيَامًا يَحُلُّ قِيَامًا بِأَعْلَالِ الْفِعْلِ وَالْكَثْرَةُ قَبْلُهَا أَنْ



الألف ملغاه وأما اغلال الفعل والكسرة فلا بد من اعتبارها لا تترك  
 أنك تقول فامنه قواما ولا وذه لو اذا فلا تعل لما لم تعل الفعل وتقول  
 قام قومة وما ذعوده فلا تعل لما لم تقع الكسرة قبلها صبت اغلال الفعل  
 والكسرة جمعوا الفاء الالف وأما اعلوا اجرا للمصدر مجرى الفعل مع  
 وقوع الكسرة التي سبب هذا الاغلال الخاص وقد وقع في هذه الاشله  
 واختار بالحاء والراء ليس مستقيم لانه لا يكون فيه اغلال لانه من  
 ذوات الياء الصواب ان يكون اختيارا وواجبا بالحكم والراى او الحاء  
 والراء ويجسود بار ورياح وحيا الى اخره بهذا قسم من المزيد يعلى اغلال  
 واحد مع الكسرة وذكر الالف وهي في هذا المحل خبرتها في الاول بيان  
 ذلك انه لو لم يكن الواحد معللا بل كان ساكنا لا عبرت الالف بانفاق  
 وقد يعق ان يغنله ساكنه فجوز ان يكون الاغلال في الجمع كسلونها في  
 الواحد والكسرة والالف كما اعلوا انجوزا ضر وساب وجوز ان يكون لأجل  
 الاغلال في الواحد والكسرة من غير الف كما اعلوا نحو يجمع ناره  
 ودم واذا احتمل الامر من واسمها فليس الغاء هما باولى من الآخر  
 وهما في ذلك بمنزله عليهما اذا احتمل ان المحققين بنسب الهماميين  
 وصيران عند اجتماعهما لجرى عليه كما لو لمس وبال واسم القسم الاول  
 فلم يظهر للالف اثر البتة على كل تقدير لا تتركى لاننا الامتناع من  
 الاغلال عند صحه الفعل وان كانت الكسرة والالف موجودتين  
 بخلاف هذا فاننا قد بينا ان للالف اثر باعتبار قطع النظر عن الاغلال

390  
 ولاغلال المفرد اشرع قطع النظر عن الالف فليس الغاء هما باولى من  
 الغاء الاخر مثبت ان ذكر الالف في هذا القسم اشبه من ذكرها في القسم  
 الذي قبله ونحو سيات وشباب وزياض لشبهه الاغلال هذا القسم الثالث  
 اعل لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والالف ولا كلام في وجوب  
 ذكر الالف لما ثبت من ما شرها بدليل اغلال بات وامتناع اغلال كوزة  
 مثبت اعتبار الالف وقالوا ان تروديم وهذا قسم اعل لاغلال الواحد  
 والكسرة وهذا القسم اما ذكره لان الفصل مستحب على اللام والمزيد  
 فيه جمعا فذكر ان من اللام ما تعل وان لم يكن على مثال الفعل وان  
 كان الكلام في نفسه قد ادى الى ذكر ذلك وقالوا ثيرة كسكون الواو  
 في الواحد وهذا من الشواذ لان سكون الواو في الواحد مع  
 التصحيح لا يستقل مع الكسرة ما لم يكن الالف فلذلك حكم بشدود  
 نحو ثيرة والقياس ما اتى عليه كوزة وعوده وروحه وقالوا طوال  
 لتحرك الواو في الواحد ولم تعد الكسرة والالف لما فقد اغلال الواحد  
 او سكون حرف العلة لما قوي بالحركة صح في الجميع وكان اولي بالصحة  
 وقد جاء وان اعز الرجال طيها ن والقاسر طولها واسا قولهم او اء  
 مع سكونها في ريان وانقلها الى اخره هذا يرد اعتراضا على باب  
 ريج وزاج لان العلة ثم اغلال الواحد مع الكسرة والالف واغلال  
 الواحد هاهنا حاصل والكسرة والالف لان الواحد ريان واصلة زيان  
 صلت الواو ما وادغمت في الواو الكسرة والالف في راء واضح



ولجاء بانه منع مانع بين احراء القياس في زواي ذلك لانهم لو اعلوه على  
ذلك القياس لما لوا زيا واصله زواي فقلت الما التي هي لام همزة  
لوقوعها طرفا بعد الف زايده فلو قلبوا التي هي صرنا على قياس زياح جمعوا  
من اعلالين طلب الما التي هي لام همزة وطلب الواو التي هي صرنا فذلك  
صحيحه وكان تصحيح العيزن اولى من تصحيح اللام لان اللام طرف والطرف  
لحقو التعيين لانه لسر في كلامهم يظهر بعد الف زايده وفي كلامهم واو  
قلها كسره وبعد ما الف كيزول لانه قد نت من لغتهم تصحيح العيزن اذا  
وقعت اللام حرف عله اعلت اللام اولا ثم تعل كقولك زوى وقوى ولو  
علل بانه مغل اللام يصح فيه العيزن لئلا حي زوى لكان وجهها وبواليسر  
نظيره يعني انه لا يرد اعتراضا على القاعدة التي ذكرناها لان جزا العله  
مفقود وهو اعلال الواو او ساكوت حرف العله فيه وما وليس كذلك  
لان الواو فيه متحركة فكان كطوبل وطوال قال — ويقع الاسم  
من الاعلال الى اخره لان عله الاعلال الاصل ان يتحرك ويتحرك ما  
قبلها ولا سلك ما بعدها لقولك سار وزمي وما اعل فلما سلك ما قبل  
واو او بعد ما انما كان خلا له على اصل اخرى مجراه على ما تقدم من  
الفصول كما اعلت الامامة خلا على اقام وقابل ومقول خلا على قال  
ولذلك غيرهما مما تقدم ذكره قال — واذا اسكت الف  
الجمع الذي بعده حرفان واوان او يان الى اخره يعني اذا وقعت الالف  
من الواو او الياين او الواو والياء فان الثانية تقلب همزة بشرط ان

يلون قبل الطرف وعله فلها ما عرض لها من وجود حرف العله قبل الفها  
واستقل حرفا عله وبينهما الف مع القرب من الطرف فقلت همزة  
لشبهها تقابل نزل وجود حرف العله قبل الفها في اجاب اعلالها منزله  
جري اسم الفاعل على فعله في اجاب اعلاله وان كان قبل حرف العله  
سأل في ذلك مولاك في اول او امل واصله او اول وفي ختر خيار واصله  
خيار وفي سيقه ساء واصله شيا وفي موعله من البيع نوايع  
واصله نوايع مل الواو من والياين والما قبل الواو والواو قبل الياء  
واتما جعل نوايع جمع موعله من البيع وان كان نوايع جمع بايعة عن مفرد ما  
فاذا ان يرتفع هذا الوهم سقط مفرد لا همزة فيه وهي موعله من البيع  
وقولهم ضيا ون القياس ان نقول ضيا من لاكتشاف حرف في العله كما في ضيا  
قال — واذا كان الجمع بعد الفه ملته احرف فلا قلب لانها  
بعدت عن الطرف فاحملت التصحيح لان مرتها كان جزا عله اعلالها  
لقولهم عوار وطوا وليت وقوله وحل العيزن بالعوار ان اتما صرح لان  
الامرادة بمنزله اثابها مضحت لذلك قال — وعكسه يعني  
وعكسه في كون حرف العله اعل مع بعده عن الطرف لكون اليا مقبلا  
عدمها من حيث كانت زايده فقوله بالعوار وفي صحة الواو وهو  
عكس قوله عيا سل في اعلال اليا لان تلك قدرت موجوده وهما سوا  
من جهة اخرى وهما انما مفردان على حالهما في المفرد معوار في مفرد  
حرف عله يجب قلبه ما شاك في الجمع وقيل لا شئ في مفرد يجب



عليه يأتي الجميع لأن غيلا مثل خيرو كما أن خبر اجمعه جيار فكذلك غيلا اجمعه  
غيايل فلم يعتد بما لا أصل له في المفرد ولذلك لم يعتد بحد في اليا في  
العواور ولا باثبات النافي غيايل حيث صححو العواور وعلوا غيايل  
ولو اعتدوا بالعارض فيها لا علوا عواور وصححو غيايل ولكنهم لم يعتدوا  
بالعارض فيها مستويان في كونها لم يعتدوا بالعارض في كل واحد منهما ولجدها  
عكس الآخر من جهة أن المعدوم في أحدهما فدر موجودا والموجود فدر معدوما  
وشبهه النافي غيايل بالصيارف يعنى به جمع صيرف لأجمع صيراف  
لأنها إذا كانت جمع صيراف فليش للاشباع في الجمع وإنما هي الفصيراف  
طلب بالانكسار ما قبلها ورفع في كثير من النسخ وكحل العينين العواور  
انما صح لأن التامرادة كما الصاريف فعلى ذلك يكون الصيارف في هذا  
المقدور جمع صيراف لأن المراد يكون بعد الالف لثلاثة أحرف ولا يكون  
ذلك لأجمع صيراف ومن ذلك — اعلال هيم وقيم إلى آخره يريد  
اليابيس بأنهم يعملون ما قرب من الطرف وإن كان ما بعد ما ناله غير  
معل كما علوا نحو صيم ولم تعلوا صوام وليش الأعلال في ضمهم وقيم بولج  
على ما هو في خياره وبوايع ولكنه جاز وإنما إذا داهم يعملون الشيء  
للغرب ليس أن للغرب أثر في الأعلال لأن الناس سوا في الوجوب  
والجواز ثم أورد فلان من ضيابة قومه وما أرق النيام لأنه أعل مع  
البعد فجعله شاذ الفوات علة الأعلال فيه ونحو سيد وميت  
ودمار وقوم وقيام إلى آخره قال — الشارح الأصل في الواو

218  
واليا إذا اجتمعت وسبقت أحدهما بالسكون أن سقلب الواو ياء وغم  
فلذلك قالوا سيد إلى آخره ولم يحالوا هذا الأصل إلا فيما حيف فيه ليس  
من مثال مثال فاعتقروا الثقل حيفه اللبس كما قالوا سوير وبوع لأنهم  
لو قالوا سوير للفسر بفعل فان قيل فلم لم تركوه في سيبك لئلا يلبس بفعل  
أو فعل فل — لأن فعلا وفعل لا ليس من انشتم وإنما يحشون  
من ليس مثال مثال من انشتم فاما المعدوم فلا يحشون لبيانه اذ هو مشتق  
من اضله فان قيل فذا رويام ليس بفعل وفعل من انشتم وورنه ففعل  
فلم لم يترك الأذخام حيفه اللبس فل — كونها ما سفي اللبس لأنه لو  
كان فعلا لا لوجب أن يقال دوار وقوام لأنه من الواو فكان في نفس حروف  
الطمة ما يدفع اللبس فلم يود هذا الأعلال إلى ليس فلذلك فعل ذلك  
ولم يفعل سوير وتسوير لما ذكرناه قال — ونقول في جمع مقامه  
ومعونه ومعيشته إلى آخره قال — الشارح لأن الواو  
واليا إنما يقلب همزه بعد الف متطرفه أو عينا في اسم الفاعل المحمول  
على فعله أو كانت لأصل لها في الحركة أو أصلية وقبل الفها يا أو واو  
كقولك في جمع أول أو ايل وفي سعة بوايع وليش هذا الباب بواحد  
من ذلك فوجب أن سقى الواو واليا على حالهما ولذلك كانت قراه  
من قرا معايش حطا وقد زعم بعضهم أن مداين شاذ من هذا الباب  
لأنه من دأن يدين وكان قياسه أن يقال مداين بغير همز ولا حاجة  
إلى ذلك فإنه يجوز أن يكون من مدن المكان إذا أقام به فعلى



هَذَا لَوْ زَوَّجْتَهُ فَعَالِيلٌ مِثْلَ رَسَائِلٍ وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِهِ عَلَى وَجْهِ يُوَدِّي إِلَى  
شُدُودِهِ مَعَ ظُهُورِ حَرْبِهِ عَلَى الْقَنَاسِ وَأَمَّا مَصَابِتُ فِي جَمْعِ مَصِيبَةٍ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ  
شَاذٌ لِأَنَّ اللَّامَ أَصْلِيَّةً عَنْ وَاقِعِيَّاتِهِ أَنْ يُقَالَ مَعَاوِبُ الْأَنَاءِ كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ  
فَحَالُوا فِيهِ الْقَنَاسُ اسْتِخْفَافًا وَذَكَرُوهُ زَسَائِلَ دُونَ جَمِيعِ مَا قَلِبَتْ فِيهِ  
الْهَمْزَةُ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ شَيْءًا فِي الصُّورَةِ فَذَكَرُوهَا بِمِثَالِهِ فِي الدُّورَةِ وَالْحَكْمِ  
فِيهِ مُخْتَلِفٌ وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَإِنَّمَا قَلِبُوا فِي رَسَائِلِ الْأَنَاءِ  
زَادَهُ مَدَّةً فَلَمَّا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ تَحْرِكُهَا لَمْ يَكُنْ أَنْ يَحْرَكَوْا أَمَّا لَا أَصْلَ لَهُ فِي  
الْحَرْكَةِ فَعَلِبُوا هَا حَرَفًا صَحِيحًا وَأَشْبَهَ شَيْءًا بِهَا مَا قَلِبَتْ فِي مِثْلِهِ الْهَمْزَةُ كَقَوْلِهِمْ  
كُنَّا وَرَدًا أَوْ قَابِلًا وَبَايَعْنَا فَلَمَّا قَصَدُوا إِلَى قَلْبٍ هَذِهِ كَانَ أَوَّلِيَّ أَنْ تَقْلِبَ  
لِذَلِكَ فَقَالُوا صَحَافٌ وَرَسَائِلٌ قَالُوا \_\_\_\_\_ وَفَعَلَهُ مِنَ اللَّامِ إِذَا كَانَتْ  
اسْمًا إِلَى آخِرِهِ قَالُوا \_\_\_\_\_ الشَّارِحُ وَهَذَا تَمَاجُجًا عَلَى خِلَافِ قِيَاسِ  
مَذْهَبِ سَيِّبُوهِ وَتَوَافَقَ الْمَذْهَبُ الْأَحْمَشِيُّ لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا وَقَعَتْ حِينَئِذٍ قَلِبَ  
ضَمُّهُ فَسَيِّبُوهِ يَقُولُ تَقْلِبُ الضَّمُّ كَسْرُهُ وَالْأَحْمَشِيُّ يَقُولُ تَقْلِبُ الْيَاءُ أَوْ  
فَلِذَلِكَ فَعَلُوا هَهُنَا وَلَسَيِّبُوهُ أَنْ يَقُولَ أَنَّ هَذَا الْبَابَ مُسْتَشْدِدٌ لِأُمُورِهَا أَنَّهُمْ  
كَرَهُوا أَنْ يَلْتَبَسَ مِثَالُ مِثَالٍ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَرَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا طَبِيبِي وَكَسِي  
لَمْ يَعْلَمُوا كَوْنَهَا عَلَى أَوْفَعَالٍ فَرَاغُوا ذَلِكَ فِي مِثْلِ الْآخِرَانِ فَسَمَوْا هَذَا الْبَابَ  
سَمَنْزَ فَرَاغُوا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَجَدَ الْأَمْرِ مِنْ قَارِئٍ أَوْ رَدِّ الْخَصَمِ أَجَدَ  
الْأَمْرِ أَنْ أَوْزَدَ عَلَيْهِ الْآخَرُ وَيَكُنْ أَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لِأَدْيٍ إِلَى اللَّبْسِ  
أَنَّهُمْ فَعَلُوهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُؤَدِّي فِيهِ إِلَى اللَّبْسِ إِلَّا تَرَاهُمْ قَالُوا مِثْلَهُ



جَمْعِي وَأَصْلُهَا حَوْكِي فَقَلِبُوا الضَّمُّ كَسْرُهُ لِأَنَّهُ فَعَلِيٌّ صِفَةٌ لِلشَّيْءِ مِنْ أَسْمَاءٍ فَلَمَّا كَانَ  
ذَلِكَ لِلشَّيْءِ مِنْ أَسْمَاءٍ أَمَّنُوا اللَّبْسَ فَجَزَّوْا عَلَى الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ مِنْ أَصْلِ سَيِّبُوهِ  
الْقَوْلُ \_\_\_\_\_ فِي الْوَاوِ وَاللَّامِ لَا يَمِيزُ حَكْمُهُمَا أَنْ تَعْلًا أَوْ تَحْدًا أَوْ تَشْلًا  
إِلَى آخِرِهِ قَالُوا \_\_\_\_\_ الشَّارِحُ فَشَرَطَ أَفْلَاحُهَا إِلَى الْآلِفِ أَنْ يَتَحَرَّكَ  
وَيَنْفَتَحَ مَا قَلِبَ هُمَا وَلَمْ يَقْعِ عِدَّهُمَا شَاكِنٌ فَقَوْلُهُ مَتَى تَحْرَكَ اجْتِرَازٌ مِنْ أَنْ  
يَكُونَا سَاكِنَيْنِ كَقَوْلِكَ غَزَوْتُ وَزَمَيْتُ لَا شَقَّ الْأَسْتِثْنَاءُ وَقَوْلُهُ وَاقِعٌ  
مَا قَلِبَ اجْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى الْوَاوِ أَوْ يَكْسِرُ فِي اللَّامِ فَلَا يَلْبَسُ الْفَالِقُ تَعْدَرُ  
ذَلِكَ أَوْ يَسْكُنُ مَا قَلِبَ هُمَا فَلَا تَعْلُ الْبَتَّةُ نَحْوُ الْغَزَوِ وَالزَّمْيِ وَقَوْلُهُ إِذَا  
لَمْ يَقْعِ عِدَّهُمَا شَاكِنٌ اجْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِكَ عَرَّوْا وَرَجَّيَا وَغَرَّيَا وَتَمَّ  
لَمْ تَعْلُ هَاهُنَا لِأَنَّهُمْ لَوْ أَعْلَوْهَا لِأَدْيٍ ذَلِكَ إِلَى الْآلِفِ لَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ  
أَعْلَتْ غَزَوْا وَرَمَّيَا بِأَنْ يَنْظُمَا إِلَى الْآلِفِ اجْتِمَعَتِ الْفَائِدَةُ فَتَحْدَفُ  
أَحَدُهُمَا مَصِيرَ لَفْظِهِ غَزَا عَلَى مَا كَانَ فِي الْمَفْرَدِ فَصِيرَ فَعِلَ الْوَلَجِدِ وَالْأَسِيرِ  
لِقَطْعِ وَاحِدٍ فَلِذَلِكَ اسْتَرَضَا أَنْ يَلُونِ السَّاكِنُ الْآلِفِ الشَّيْءَ فَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ  
لَا عِلَّ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ غَزَوْا وَغَرَّيْتُ فَاصْلُهُ غَزَوْتُ وَغَرَّيْتُ  
فَقَدْ وَقَعَ عِدَّهُمَا شَاكِنٌ وَمَعَ ذَلِكَ فَانَّهُ حُجِبَ أَفْلَاحُهَا مَعْلَبُ الْفَائِدَةِ  
سَاكِنُهُ مَعَ الْوَاوِ الَّتِي لِلْجَمْعِ وَمَعَ اللَّامِ الَّتِي لِلنَّاسِ فَتَحْدَفُ لَا لِقَاءَ  
السَّاكِنِ مَصِيرَ غَزَوِ وَغَرَّيْتُ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ النَّاسُ جَرَتْ فِي الْأَفْلَاحِ  
عَلَى مَا يَعْصِيهِ الدُّنْيَى بَعْدَهُمْ فَإِنْ قُلْتَ مَخُوعَصَوْنَا وَرَجَّيْنَا لَا يَقْعِ  
فِيهِ لَبْسٌ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَلَّيْنَا وَاعْلَلْنَاهُ صَارَ مَلَّيْنَا وَلَا يَلْسُ مِمَّنْ يَزِدُ



فلان الالف شرفه حاصل لانه نضاف متحد ف نونه فلو عمل القتل  
 في الاضافه ملها زيد فلا يعلم انه مشي او مفرد ومولده او لاجدهما الى  
 صاحبها يعني او فلان لاجدهما الى صاحبها يعني طلب الواو يا واليا واوا  
 فعلت الواو يا في اغزيت وهو كل واو وقعت فيه رابعة فصاعدا مفتوحا  
 ناقلا وكالغازي ودعي وغري ورضي وهو كل واو وقعت وقبلها كسرة  
 وشياني ذلك متصلا ولفظ الواو اقياسا على فعله  
 اذا كانت اسماء كالديعوى والشروى وشياني وساد اكالجارية لافناشجابه  
 كقولك رميت رماية او اسكنا عطفنا على قوله فلان ايضا لان الاعلال  
 قد يكون فلان لها الى الالف وقد يكون فلان لاجدهما الى صاحبها وقد يكون  
 اسكنا وهو في كل موضع وقعنا منجر كبير مضموم مشدود مكسور بين الواو مثل  
 قولك يغزو ويدعوا واليا مثل قولك يزعم والفاضل الا ان الكثرة لا تقع في  
 الواو لانها لا توجد كذلك الا في الفعل ولا كسر في الفعل وشياني متساو اما  
 سكنوها استغفالا للضمه والكثرة عليها الا ترى انك اذا قلت يدعوا وفاضل  
 اذركت الاستغفال ضرورة فسكنوها ليزول استغفالها ووجدتها وقد  
 تكون قياسا في نحو غار وفاضل وهو كل واو واسلنت للاعلال وبعد ما ساكن  
 فقياسها ان حذف لالقا الساكنين وكذلك ما سكت كل واو يا وقعت  
 في فعل ماض لحقه نا اللام او واو الجمع فانها تحذف لالقا الساكنين  
 وكذلك كل واو يا وقعت في المضارع ولحمه الحارم فانها تحذف للجمع  
 واما جدها شددوا ففي نحو يد ودم واخ وشبهه الا ترى ان بدا الالف

29  
 له من لام فان كان اصله فعلى محركا فقياسه ما مثل عصا او يد مثل عم وان  
 كان اصله ساكنا فقياسه يدى كرمى فلما قتل يد وجعل افراده على عينه  
 كان على خلاف تقديره لهما ولو كان ذلك مياسا لوجب ان ياتي باب  
 من الابواب التي قد رنا انه لا بد ان يكون واحد منها عليه فلما لم ياتي شي  
 من الابواب على هذا القياس علم انه ساد وسلامتها اذا سكن ناقلا  
 لحقها حيد كقولك غزو وزمي او وقعت بعدهما الف الشبه كقولك  
 غزوا وزميا لما ذكرناه من خوف اللبس وسكنت سكنوا لازما كقولك  
 غزوت ورميت لانهما حيد مستغفلة قال صاحب الكتاب  
 وحران في تحريك الاعراب عليها مجرى الحروف الصراح اذا سكن  
 ما ملها فالتال شارح شرع في هذا الفعل في بيان امر الاعراب  
 بالنظر الى حروف العلة اذا وقعت لامات فقال ان كان ناقلا فلان  
 يعني الواو واليا لان الالف لا يكون قبلها ساكن فلذلك ذكر ما على جده  
 اخر العمل واما طلب الواو والاعراب اذا سكن ناقلا فلها الحقه  
 بالسكون قبلها الا ترى انك تقول غزو وطبي فلا تحسن في ذلك استغفالا  
 كما تحسنه في ضرب وقيل ولا فرق بين ان يكون الساكن حرفا صحيحا او  
 الفا او واو او الفصحى مولاك طبي ودلو والالف مولاك زاي وراو والواو  
 والنا مولاك صدو وولي ولا يكون الواو الاعم الواو واليا الاعم الناء  
 بعد راجعها واذا ادنى الى غير ذلك فانس رجعت الواو كقولك  
 طس واضله طوسى ولا مثال لسق الناء على الواو لانه لم يقع في كلام



العرب بأول واو وهي شاكية ولا غير شاكية الألف في قولهم واو على خلاف ثم تكلم  
 إذا وقع قلبها حركة فقال وإذا تحرك ما قبلها لم يتحلا من الأقارب إلا اللب  
 وتحرك ما قبلها لم يمتد وكسر في الأفعال ويكون كسر في الأسماء ولا يكون  
 معجافا ولا ضمما في الأسماء لأنه إذا كان فيجافها انقلب الفاعل فتح  
 عن كونهما آو واو وإن كان ضمما في الأسماء قلبت الضمة كسرة فيقلب  
 الواو ما مضى الباب كله للساو وإنما محلا الفتح لاستحقاقه جليها لأنه لا ينقل  
 مثل رايت الفاضل عن روى ويدرك الفرو ضرورة من قولك رايت الفاضل  
 ومزرت بالفاضل وهذا الفاضل وفي استحقاق الألف واستحقاق ما  
 بعده وقد شد محي السكين في موضع الفتح لا يحذف عنه فجاز للضرورة  
 حذف الفتحة كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا واما جواز حمل الجر على  
 النصب شد ود في التحول جواز واما حمل النصب على الرفع والجر شد ود  
 في السكين ومنه اعط القوس بارها والاما فانها وحى بلا في محمدا وشبهه ثم  
 يتركيبه استعمالها وهما على هذه الحال في الرفع فقال وهما في  
 حال الرفع شاكيات وانما سكت استحقاقا للضمه علمها وقبلها ضمة في  
 الواو وكسره في الالف لا يرى ان قولك الفاضل وتغزو ويرمى مستشمل  
 وانما جاز الاستشغال من الضمة فوجب حذفها فان كان بعد هاشا كن  
 والاشب وقد يكون مستوعبا مثل ذلك في الوقف وقد شد التحريك  
 بالضم والتحريك انما شد في الالف في الواو ولأنه ليس الفعل على الالف مثل  
 السفل على الواو لأنه في الواو انقل وقد مدرك بالضرورة ولذلك قال

٢٩١  
 سيويه واليات عندهم اخف من الواوات فدعوا ثقل من قولك الفاضل  
 ولم يثبت مثل يدعوشا ذوا لا غير وقد ست مثل جوارى ثم شرع يتكلم في  
 حالها في الجزئين لأنه لا يقع فيه إلا الالف لأنه لا يكون إلا في الأسماء وليس  
 في الأسماء آخره أو قلبها حركة فوجب ان لا يكون الجر إلا في الالف كقولك مزرت  
 تقاض وعاز ثم ذكر ان حكم الالف في الجر حكمها في الرفع من وجوب استقامتها  
 ونقائها سألته ان لم يبع بعد هاشا كن وحدها ان كان بعد هاشا كن ثم ذكر  
 الشد ود في تحريكها في الجر الشد ود في تحريكها بالرفع ومثله بقوله  
 كجوارى وشبهه وقد تقدم تعليقه ثم شرع يتكلم في حكمها في حال  
 الحزم فقال وسقطان في الحزم سقوط الحركة لأنهما لما كان حكمها قبل  
 الحزم اذ هاب حركتهما للاصلا وكان الجازم حكمه ان يحذف حركة فلما  
 لم يحد حركته حذفوهما أنفسهما به ولا يقع ذلك إلا في الفعل لأنه لا جنم  
 في الأسماء ولقولك لم يدع ولم يرم وقد شد ابياتها في حال الحزم احرالها  
 مجرى الصحيح كما شد تحريكها في حال الرفع والجن وهو قوله لم تهجووالم  
 مايك والابنا ومنه من سقى وتصبر في قراءة ابن كثير في أحد الباويلين وهو  
 اقوامها لأن حمل المقتل على الصحيح الذي هو اصله أولى من حمل الصحيح  
 الذي هو فرعه وذلك انا اذا حملنا من شرط حملنا سقى على الصحيح  
 وسقى وتصبر محررا على ما يقتضيه وكان حملا للرفع والاصل واذا حملنا  
 من معنى الذي كان سقى مرفوعا ولحب فيه ابيات الالف على القياس  
 وكان تصبر مرفوعا سكت واوه تحفيا حملا له على المقتل وكان فيه



حمل الأصل على الفرع فلذلك كان التأويل الأول أولى ثم شرع تنكلم  
 في الالف فقال وإنما الالف مثبت شأله إذا يعني في الأحوال البلية  
 إلا في الحزم لأنه خسر الحزم بالذراواتما وحب معاوها الغال لها لا  
 قبل حركة إذا الحركة تحركها عن حقيقها فوجب معاوها الغال في الرفع والفت  
 والجرا والرفع والجرا في الأسماء وأما في حال الحزم فإن الموجب يحد في الواو  
 والما موجب يحد فيها فلذلك كان الفصح لم يحش ولم يدع وشدا أباها أشد  
 الواو واليا في الاسات وهذه أبعد لأن تنك أملك حملها على الصحيح  
 في حال التجريك مجزئت في الحزم تجري الصحيح وهذه لا يمكن حملها على الصحيح  
 في حال التجريك فلم يكن مثلها ومع ذلك فاتهم استعملوها شدة وذلك  
 لأنها منها فاجرت مجزئ واحد أو لأن الحركة مقدرة فكانت كالثابتة ومنه  
 قوله ما استنى لا انشاء وموضع اشتهاية إثبات الالف في الانشاء  
 وهو مجزوم لأنه جواب الشرط من غير فاقفاسه لا انشاء فإذا قال لا  
 انشاء بعد ابنت الالف في حال الحزم كما انت اليا والوا في الما تيك  
 ولم يجوز وكذلك ولا ترصاها ولا يمكن المفهوم منه النهي فهو في موضع  
 حزم مقياسه لا ترصاها وكان يمكنه ان يقول ولا يرصاها ولا يملق ويستقيم له  
 الوزن ولكنه فعل ذلك أما ذهولا عن وجه الاستفاهة وأما مراعاة الفرار  
 من الزجاف لأن ابات هذا الساكن هو بازاسر مستفعل وحذف سين  
 مستفعل في مثل ذلك حازا عافا وقد حذف في جميع احرا اللت  
 في قوله ولا ترص وفي قوله يملق فيصير مستفعل مفاعيلن وذلك

29  
 جازما لـ ولرفضهم في الأسماء المتمكنة ان تطرف الواو بعد متحرك  
 قالوا في جمع ذكر وحقوق على أفعل إلى آخره قال الشارح ذكر  
 حكم اليا والواو التي قبلها ساكن والتي قبلها حركه وتضمن كلامه ان السري  
 الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة أحد سين إذا أدى إلى ذلك قياس كيف  
 صنع فيه فقال حكمه ان قلب الضمة كسره فقلب الواو لا نكسار ما  
 قبلها وصل ذلك بقولهم ولرفضهم في الأسماء المتمكنة ان تطرف الواو  
 بعد متحرك والتعليل عام فيها قل حركه هي ضمة أو فتحة أو كسرة إلا ان  
 الغرض هنا البيان قبله ضمة ولا شك ان العرب رفضت في الأسماء  
 كل لام هو واو قبلها حركه وليس بعد ها علامة شبه فقلبوا ما قبلها فتحة  
 الفاء وما قبلها ضمة ما بعد ان كسروا ما قبلها او قلبوها ما فوجب انكساره  
 وقلبوا ما آخره واو قبلها كسره ما الأول مثل عصا والثاني مثل ادع الثالث  
 مثل غار كل ذلك لاجل استفعال الواو إذا وقع قبلها حركه وتوابعها  
 اليا إذا وقع قبلها فتحة في قلبها الفاء ضمة في ان الضمة بعلت كسرة  
 فالأول مثل رحي والثاني مثل الترامي والفتاوى واصله ترميا وسادها  
 فوجب قلب الضمة كسره وإذا قلبوها كسره قبل الواو فلا ان قلب  
 قبل اليا أولى ثم مثل جمع دلو وحقوق على أفعل لأنه يكون أصله أدلو  
 واحقو فومعت منطرفة وقبلها ضمة فوجب ان يفعل بها ما ذكرناه  
 من قلب الضمة كسره فقلب الواو ما قبل الضمة كسره وكذلك  
 إذا جمعت ملنسة وعرفتوه على جدمرة وثمر ومع قوله حلت ثمره وثمران



يحذف الـ واو سقي الاسم على حاله واذا جذب الـ من فلسفه وعرفوه يعني  
الاسم اخره واوقلها ضمته مفعل فيه ما ذكرنا كـ وقالوا متحدوه  
الى اخره يعني انهم لم يفعلوا ذلك فيها الا اذا وقعت طرفا لانه يستقل  
في الطرف ما لا يستقل في الوسط ثم شبهه ساب اخر استقلوا فيه الطرف  
ولم يستقلوا الوسط وذلك اذا وقعت الواو والياء طرفا وقبلها الف  
زايدة فانهما تعلب همزة وان لم يقع طرفا لم تعلب الـ اراهم يقولون تعايس  
ومعاوز ومثله هو بالهاء والعطاية لانه اشبه بما هو فيه لانهم اعلوا فلس  
ولم تعلوا فلسفه وليس بينهما الا بالـ الدال كاللـ والهاء ثم سأل  
سيبويه الخليل عن قولهم صلاة وعبادة لانهم لم يلبوها مع كونها غير متطرفة  
فكان القياس ان تعلب على التقدير المتقدم فلجابه الخليل بما معناه ان الـ الدال  
في حكم كلمة اخرى منضمه اليها بمعنى الدال فكانها وقعت متطرفة مثلها  
في صلاة وعبادة واما من قال صلاته وعبادته فانه لم ينظر الى ذلك وانما  
نظر الى اللفظ المجاصل في الكلمة ولذلك قال لم يحج بالواحد على حد الصلاة  
يعني انه لم ينظر الى اصله ذلك ثم زادت الدال ليدل بها على المفرد وانما  
جعلته مستثلا براسه موضوعا لهذا المعنى وشبهه بالمشي الموضوع  
للمشي من غير نظر الى المفرد وهو قوله كما انه اذا قال خصيان لم يشبه  
على الواحد المستعمل في الكلام وذلك لونه على المفرد المستعمل في  
الكلام لوجب ان يقول خصيان لان مفرد خصيه فلما كان كذلك جعله  
كانه وضع وضعاً اصلياً للمشى كما ان صلاية وعطاية فمن لم يميز وضع

294  
وقع في اصله للموت فلذلك لم يلزم قلب الـ الهزلة والـ الـ في خصيان  
قالوا عتي وحتى ففعلوا بالواو المنطرفة في قول مع  
حجر المدة بينهما الى اخره قال الشارح يعني انهم كرهوا الواو  
المنطرفة بعد الضمة وان حال بينهما ساكن هو الف فقالوا عتي وحتى كما  
قالوا الساء زدا وهذا ظاهر في انه عنده قلت الواو والياء التي بعد  
الـ التي في كسا وردا العا فاجمع العا فقلت الثانية همزة كما  
قالوا ذلك في حمراء وصحراء ولذلك قال كما فعلوا في اللسان نحو فعلهم في  
العصا وهذه الواو التي يقع منطرفة بعد الضمة وبينها واو لا تخلص  
ان يكون في اسم هو جمع او مما ليس بجمع فان جمعا فالقياس قلب الضمة كسر  
مقلبة الواو وان ما ان كقولك عتي وحتى فان جاء على غير ذلك فساد  
كقولهم انك انتظر في محوليه والقياس نحو لانه جمع وان كان  
ذلك مما ليس بجمع فالقياس ايضا الضمير على حالها كقولك معزود ومعزود  
وقد جاستي من ذلك على خلاف القياس وبخالفه القياس فيه الكرم من  
بخالفه القياس في الباب الاول وانما فرقوا بين كونه جمعا وبين كونه  
غير جمع لانه اذا كان جمعا استد الاستعمال لان الجمع مستثقل وليس  
المفرد بالجمع فاستحق ذلك اذا كان غير جمع ولم يستحق اذا كان  
مضموما اليه لنا كذا الاستعمال بالجمعة وانما اجري ما بينهما سائر الجراء  
اذا لم يكن بينهما ساكن اما لار الجمع فام مقام ما فانه من الاستعمال  
بواسطة هذا الساكن واما لار الساكن حرف مواس فكانه اشباع بعد



الضمة وقد مثل بعد الاول نعتو وفي الثاني نعتي ولم يردا في الموضعين سواء  
 وانما ازا في الاول الجمع لغات يقال مات وعينو كفايد وتعود وازاد  
 في الثاني المصدر تقول عتاعوا كما تقول فقد تعود او منه موله تعالى  
 وعتوا صوا كبيرا وليس قولهم سرى ومرى من هذا الباب وان كان اصله  
 سرى ومرى لان اخر هذا ما قبلها واو سألته فوجب ان تغلب الواو  
 بالاجتماع مع اليا واذا انقلب الضمة قلبها كسرة فوجب ان يقال سرى  
 ومرى فهذا باب اخر راجع الى اجتماع الواو والياء وسبقوا فيهما بالسكون  
 بخلاف قولك مدعو ومعن وان هذا اخره واو قبلها ضمة فالعلة الموجهة  
 في سرى ومرى مفقودة هاهنا لان العلة ثم اجتماع الواو والياء ولم  
 يجمع هاهنا الا في واو ان وكذلك كان قولك سرى ومرى ولما  
 وقولك مدعو ومعن وهو القياس وان كان قد حول في بعضه شيئا  
 بالجمع كقولك مرضى ومعدى وفي مرضى امر آخر وهو ان فعله الاصل  
 انقلب فيه الواو بالانكسار ما قبلها محاذ ان يقال اجري في تصاريص  
 مشعاه مجراه في اضليه فعلت واوه يالدك وهذا فاني قد به مثل  
 مفعول رضى واما مثل مفعول عدا وغزا فلا حرج في ذلك وانما ذلك  
 للشيء المذكور ويجوز ان يقال ان اسم المفعول سنى على فعل وفعل  
 سلب فيه الواو ما في مثل هذه الآية فاجرى اسم المفعول فيما شد عن  
 القياس مجرى فعله كما اهتم قالوا مشيب ساشيب وقالوا هو ساشيب  
 على لغة من قال هو ساشيب قالوا مشيب ساشيب وقالوا هو ساشيب

سترط فيه ان يكون الالف مرندة مثلها في كساء وردا الى اخره قد تقدم  
 انها انما املت همزة بعد ملها الف وانما املت بعد تقدير ان الالف التي قبلها  
 كالمعدومة وهذا انما يقوى اذا كانت الالف زائدة لان تقدير الزايد كالمعدوم  
 اقرب من تقدير الاصل كالمعدوم فلذلك انقلب في كساء وردا ولم  
 سلب في راي وثايله وواو وميل ان يقال انما سترط ان يكون الالف  
 رانده لانه لم يحرر حرف الكلمة به واذا كانت اصلية لم يكره فاستقلوها  
 مع الحروف للعله ولذلك قالوا عزوت وعزيت مقوها واو امع  
 قله الحروف وقلبوها يامع الكسرة فلذلك ترق من ان يكون قلبها الف  
 اصلية والواو المكسورة ما قبلها مقبولة لا يحال له نعتي مقبولة يالا هم  
 استقلوها لا يامع الكسرة قلبها اذ لو تقوها للزم ان يكون في حال الرفع  
 والكسرة يامع علي وادها مع ثقلها معير ذلك فقلبوها يامع الاحوال  
 كلها ثم اعلوها ان كان معها ما تعل به كخاز وعادا وتقوها من غير اطلاق  
 ان لم يكن معها موجب الاطلاق بخواريب الغازي والفارسي واما اذا  
 وقعت عينها مفتوحة بعد كسرة فانها تضع على ما تقدم اما لكونها غير طرف  
 واما لكونها تؤدي ذلك فيها الى غير الصبح فاعنف امر الفتح على انفراد  
 بها قولها واذا كانوا ممن يقلبونها الى اخره ليس ذلك بقياس وانما  
 مثله لانه لو لم يعلب يامع شدوذ القلب فيها الا الكسرة واللا  
 فالقياس قسوه وهو ان عمى دوا القولهم جذوه وصفوه قال  
 بها كان على فعل من الما املت باوه واو في الاسماء وانما فعلوا



ذلك لنفردوا بين فعل في الاسماء وفعل في الصفات فقلوبوا الياء واذا  
ويقوا الصفات على حالها واما غير واف في الاسماء دون الصفات  
لان الاسماء اخف عليهم فكانت اولي لاستحسانها بذلك واما لم يردوا فيها  
اذا كان من الواو لان ذوات الواو من ذلك فليل فاجريت على قياسها العلما  
واذا قلت قال وقوع اللبس فيها بخلاف فعل من اليا فان ذلك كسر واصلية  
فعل يضم الفافهم فمقوا فيها بين الاسماء والصفات اذا كانت من ذوات  
الواو فقلوبوا الواو وافي الاسماء دون الصفات واما فقلوا ذلك في  
الواو دون اليا وهو عكس فعلهم في فعل اما الفله سافعل من الواو واليا  
جميعا اذا استنوا كان قلب الواو يا اولي لانهما الاثقل واما لان بقا الواو  
مع الضم في القامس فتشمل فدار بعينه لاجل هذا الاستشغال ولم يفرق  
في فعل من اليا كما يفرق في فعل من الواو واما لان الفرق كان يودى الى  
ركوب مستعمل وهو قلب الواو يا مع ضم الفالفه الصفات من  
اليا في هذه البنية واما فعل الى اخرها وهذا يومهم ان فعل حاب صفة  
ولم تحي فعل عند سبويه صفة واما اذا كانت لاها جرت عليه فلم  
يحي اصل عند احد واذا كان كذلك فلا حاجة الى ان تغير في الاسماء اذ موجب  
الغير في اخوانها ائما هو خففه اللبس ولا صفة هاهنا للتبس معها الاسم  
فاذا اعد العبر الموجوده في اخوانها متعبيه فيها فوجب ان ياتي في فعل من  
صريح فاذا قوله محققا ان نسا وتوهم انها قد تكون صفة وليس الامر  
كذلك قال واذا وقعت بعد الف الجمع الذي بعده حرفا

همزة عارضه في الجمع ويا فلبوا هاهنا الفاء والهمزة ما الى اخره قال  
الشارح شرط هذا الاغلال ان يكون جمعا وان يكون الهمزة عارضه وان  
يكون بعدها ما يحيد يجعل هذا الاغلال قلب اليا الفاء والهمزة ما  
وذلك لانه لما استشغل ذلك في هذا الجمع الذي هو منهي الجموع حقفوه  
ما فلبوا اليا الفاء والهمزة باليسهل ولم يستعنوا باحد هما لانهم لو فعلوا احدهما  
لفالوا اما مطا ابابات الهمزة مع الالف واما مطاي قلب الهمزة يا مع  
ما اليا بعدهما وكلاهما مستشغل ولذلك غير وهما جميعا لينفي ما ذكرناه  
من الاستشغال ولولم يكن جميعا لم يفعل هذا الفعل لانه يستحق ذلك  
خففه المفرد ومثاله حاء وشاء وشبهه ولو كان جمعا والهمزة غير عارضه  
لم يعنده كقولك في جمع غايه شابه من شأوت شوا لان الهمزة اصلية  
غير عارضه ولو كان جمعا والهمزة عارضه ولكنها ليست في الجمع لم تعل  
ايضا هذا الاغلال كقولك في جمع شايه وحايه من شاء وحاشوا لان  
الهمزة وان كانت عارضه في شايه وحايه الا ان الهمزة غير عارضه لشوا  
مها قبل جمعها واما لم يقلوبها الا اذا كانت عارضه في الجمع لضعف  
امرها حيد وقوه همرها اذا لم يكن كذلك فان قلت مشوا وجوا  
على مذهب الخليل وزنه فوالع فادن الهمزة اصلية وليست عارضه لا  
في الجمع ولا في غيره قلت هي وان كانت عند الخليل كذلك فهي عارضه  
في المفرد الذي هذا جمعه وليست عارضه في الجمع والذي يحق لك  
ذلك انها في شايه والقلب في شايه عنده مثله في شوا فثبت انها



عارضه في المفرد لا في الجمع فان قلت اذا كانت معدمه الى موضع العن في  
 اصله فليكن يكون اصله عارضه قلت قد تنسب اليها عارضه بعد الالف  
 في غير الجمع بدليل انك تقول اصل شابه شايه ياء بعد الالف وهمزة بعدها  
 هي اللام فاذا قلت قلت شاسه فقد ابيت همزه بعد الالف بعد ان لم  
 يكن وهذا معنى العروض والذي يحق ذلك اجماهم على خطا ما وهو جمع خطيه  
 وخطيه فعليه وقاسه فعال فاصله خطا على مذهب غير الخليل  
 قلت الياء همزة فاجتمع همزان فوجب قلب الياء ياء فصار بعد الف جمع  
 همزة عارضه في الجمع فوجب اغلاله على ما ذكرناه وعلى مذهب الخليل  
 قلت الهمزة الى موضع الياء الزايدة فصارت وان كانت اصله عارضه بعد  
 الالف فلذلك اسق مع غنزه على اغلاله خطا ما ولو لم يكن ذلك عارضا  
 بهذا التقدير لوجب ان يقول خطا كما وجب في جمع فاعله من ساوت  
 سوا فالك وقد شد هذا في جمع هديه وقاسه هذا باجماع مطيه  
 ومطاما وهما من باب واحد وامام نحو علاوة واداة وهما او فلم يلقوا الهمزة  
 في جميعه ما وانما قلوا ما واقتصدوا الى مسائله الجمع الواحد في موضع واو  
 بعد الالف وهذه الواو وان لم يكن واو المفرد فالمشاكله حاصلة في الصور  
 وسار انها ليست واو المفرد وهو ان ادلوه مثل رساله قالوا وكاللام والالف  
 قبل الواو مثل الالف قبل اللام فاذا جمعت رساله قلت رساله زدت  
 الف للجمع بعد العن ووقعت الف مفرد بعدها فوجب ان يسقط  
 همزة مضاراداء ولا وزنه فعال كرسائل فاعلمت الواو التي هي لام

بالاسرار ما قبلها فوكت بعد الف الجمع همزة عارضه في الجمع وبآية  
 فوجب ان يعل ذلك الاغلال لانهم جعلوا الواو مكان اللام اذ كراهه  
 مورن اد اوى فعاو ك ووزن اداة فعاله فالواو في اداة لام والواو  
 في اداة اوى هي الالف التي قبل الواو في اداة ما وقعت متحرله بعد  
 الف الجمع وقلت همزة فصارت بعد الف الجمع همزة عارضه في الجمع  
 وما قبلوها واو اموضع الياء في اصل الباب لما ذكرناه من قصد مشاكله  
 الجمع الواحد فالك واذا لم يكن الهمزة عارضه في الجمع الى اخره  
 لم تقلب لما تقدم من انها على مذهب غير الخليل هي اللام قلبت الى موضع  
 العن في المفرد فلم يكن عارضه في الجمع على كل تقدير ولا سفيتم ان تقول  
 هي على مذهب الخليل اصله والاصلية اجرى ان لا يقلب ليلا ينجز  
 خطا ما ووجب على مذهب الخليل جسد ان لا يقال الاخطاء وليس يقال  
 به صبت ان الوجه في التعليل ما ذكرناه فالك وكل واو وقعت  
 رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلت ما الى اخره وانما قلت رابعة  
 اذ لم ينضم ما قبلها لاجد امرنا لانها في بعض تضاريف الكلمه تنكسر  
 ما قبلها فتح فلها ما لهو لك اغري غري وغري غري واستعزى  
 استعزى ثم حملت بقبية تضاريف الكلمه عليها فان قيل  
 فمن حمله ما قلت فيه يا عدى شدى وهي لا يعلب في مضارعه ما  
 ما الحواس ان تقول انما هو مطاوع فغل وعمل سعلب في مضارعه  
 ما يحمل مطاوعه عليه والوجه الثاني انها ما وقعت رابعة فصاعدا



قلت الكلام ما كان عليها التعليل الكلمة بالطول ولي لم يفعلوا ذلك فيها اذا كان  
مضمومًا ما قبلها في مثل عرا غرو ودعا يدعوا لانهم لو فعلوا الاذي الي  
تغير من غير حاجة اليه والباس فكأن نفاؤه على اضله اولى وهذا الوجه  
الماضي هو الوجه الذي يعتمد عليه لان الوجه الاول برؤسناى فانه من  
شأوت ولم يقع في نصارىه مكسورًا ما قبل واوه وقد جاب عنه بانه  
سعلت فيه الواو ما عند بناءه لما لم سم فاعله محمل عليه ولا يلزم ذلك في يدعو  
وان كان ما لم يسم فاعله لاجل الضمة التي ذكرنا انهم لا يغيرون معه الواو  
ههنا لهذا البعد والوجهان وقد جري عند التعريف في الاسماء والافعال  
جميعا والعلل فهما واجده ومولاه ومصارفها انما يكون معطوفا على  
اغرت فكون مخفوضا وكذلك مضارعه غري ورضي وجور ان يكون  
المعنى ومصارفها ومضارعه غري كذلك فكون مستداجدوف الخبر  
واما العلة في قلب واوها يا فقد تقدمت على الوجهين المذكورين  
قال — وقد اجر واهى وحى بحرى فنى فلم يعلوه اما يصح  
اللام فهو القياس لانها الفتحة وانكسر ما قبلها مقياسه في المضارع  
باب فنى ونفى وانما الكلام في صحيح العيز هو المشكل وكان حقا ان  
ذكرتم وانما جرت الى ذكرها هاهنا اعلاها في المضارع كاعلال سقى  
ونفى وانما صحت وحى وان كان الكسر الادغام لانهم لو اصلوها قالوا  
حاي فتودي الى اثنى احدى وقوع ما منطوقه تعد الف وهو نادى  
كلامهم والاخر لزوم الاعلال في المضارع حملا على الماضي فكان يلزم ان

٢٩٦  
قال بجاي يتحرك اللام بالضم وهم لا يحركون بالاضارع ولا واوه الا بالفتح  
ان يفتحوا بجاي واللغة الفصيحة لما لم يمكن الاعلال لما ذكرناه نظروا  
الى اجتماع الملبين في حى فادغموا فاقوا وحى ولم يمشعوا من الادغام  
لانه لا يلزم في المضارع لا سلاب اللام الفاعينفون المتلذان ولو لم سلب  
الواو الفاعل لزمهم الادغام لزومه في حى وكان حى يودي الى امشاع  
لما لم من تحريك الياء بالضم لوقالوا وحى ومما دلل على انهم لا يدغمون  
الابعد ان يعلوا ما وجب اعلاها امشاعهم من الادغام في قوى يعوى  
فار — فقد قال انما امشعوا من ادغام احواوى لانه كان يودي  
الى ادغام حواوى يتحرك الواو بالضم اذا قالوا اخوا وحوا وقلت  
هنا وهم محض لا يعلم انهم ادعوا في حى ولم يدعوا في مضارعه لانقلاب  
الماضي الماضي وانقلابها الفاعل في المضارع وقد صرح بما دل على ذلك  
فالاوّل في احواري ان يقال انما امشعوا من ادغامه لفوات الملبين  
لانقلاب الواو والماضي الفاعل فحها وانفاح ما قبلها وحواوى لقلب  
الكسرة الواو والماضي ما فقات اجماع الملبين وقولهم ومنهم من  
يدغم فيقول حى يفتح الحاء وكسرها اما فتح الحاء واضح واما كسرها فلانه  
لما سئلوا للادغام شبهها تنسكين الياء في كسرها كما كسر اللام ثم  
حوازا وكسرها في كسرها لا شئ في لضمه قبل الياء الساكنة وليس  
كذلك حى لانها سبحة والفتحة قبل الماضي مستلزمة وكذلك حى  
حزبه لان العلة فيه وفي حى واجده وليس كذلك احياء واستحياء



وشبهه لاعتلاب الثانية الفا والادغام في حى الكرم من استحي وقوله  
 وكل ما كانت حركته لارنيه احتراز من المضارع في حى واستحي لانهم لو  
 ادغموا لا يدي ذلك الى تحريك الناء بالضم وهو مسع على ما تقدم ولا فرق  
 بين ان يكون الحركه ضممه او غيرها لانهم لو ادغموا في ان استحي لانهم ان  
 ادغموا في هو استحي والاحصل يعرفون الباب الواحد قالوا وقالوا  
 في جمع حياء وعى الى اخره لانه في الصحيح والادغام مثل حى وكما حى  
 الوحان ثم مل ذلك بحان هصا وقوى مثل حى ترك الاعلال يعنى  
 ترك الاعلال العين والالف فاللام اعلمت بالانكسار ما قبلها قال  
 ولم يحى فيه الادغام لعل الواو الكسرة وهذا مما دل على انهم لا يدغمون  
 الا بعد اعطاء ما يستحقه الكلمه من الاعلال ثم بعد ذلك ان وجب  
 الادغام ادغموا والا فلا ولو كان الادغام قبل الاعلال لوجب ان  
 يقولوا مو لان اصله قو ويجمع الواو ان في الادغام ولكنهم لما اعلوا  
 او لا اعلمت الواو الثانية ما كانت اجتماع المليلين فقات الادغام  
 قال مصاعف الواو مختصر بفعلت دون فعلت  
 وفعلت الى اخره يعنى اذا كانت عينه ولا مة واو لم يحى مفتوح العين  
 ولا مضمومه لانه لو جاء لوجا لذلك لوجب ان تصح في كل موضع يسكن  
 فيه اللام وذلك عند الصاد صمير المتحرك المرفوع كقولك ضربت  
 وضربا وضربت وضربا وضربت وضربت وضربت وضربت  
 مؤدى الى اجتماع الواوات في هذه الصيغ كلها لان العين

قد صح بما ذكرناه في نحو حى ويلزم فيه صحيح اللام اذا سكنت ايضا  
 الا ترى انك تقول في هو حى موت وفي عوى عوت وفي عوى  
 عوت مصح العين واللام جميعا عند سكون اللام فلو سبوا نحو حى  
 وسردت لوجب ان يقول موت وموت وفي جميع الاينيه التي  
 ذكرناها وهم يكرهون اجتماع الواو في ما كانت هاءان اللسان مؤدنان  
 الى ذلك رفضوها وبنوا على صيغته لا يودى الى ذلك وهو كسر العين  
 لانهم صلوا انهم اذا اسروا انقلبوا الواو الثانية بالانكسار ما قبلها  
 فسفى ذلك المحذور الذي منعهم من فتحها وضمها ثم اورد الفوه والصو  
 اعتراضا على قوله انهم يكرهون الجمع بين الواو وواجب بان الادغام  
 سهل امرها لان اللسان ينطق بالمدغم دفعة واحدة حتى كانه حرف واحد  
 وقالوا في افعال من اعوه احوادى فقلوا الثانية الفا ولم يدغموا الى  
 اخره قال الشارح قوله انما لم يدغموا ليل يودى الى تحريك الواو  
 في المضارع بالضم ليس مستقيم لوجهين احدهما ان احوادى انقلب  
 لانه الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقال الملائم ولذلك صرح  
 بانهم لم يدغموا في قوى لقواب المليل على ما نرويه وقد مر ان الادغام  
 انما يكون بعد موجبات الاعلال الوجه الثاني انهم لو ادغموا في احوادى  
 لم يلزم ان يدغموا في المضارع الا ترى انهم لو ادغموا في اللغة الفصيحة في  
 حى فقالوا حى ولم يقل في مضارعه حى وكذلك لو قدرنا ادغامهم في  
 الواو لم يلزم الادغام في مضارعه اما لان اللام الثانية سقطت



بِاللَّسَانِ مَا قَلَّهَا مَسْلُهَا فِي قُوَى وَأَمَّا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيكِ الْوَاوِ بِالضَّمِّ مَبْتَدَأٌ  
 أَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الْإِدْغَامِ فِي مَاضِيهِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيكِ الْوَاوِ فِي مُضَاهَاةِ  
 بِالضَّمِّ فَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ امْتِنَاعَ الْإِدْغَامِ إِنَّمَا كَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ شَيْئًا لَانِ  
 وَهَذَا حَارِ فِي كُلِّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْإِتْرَاهُمْ وَالْوَاوِ قُوَى وَإِنْ كَانَ  
 مِنْ بَابٍ أَعْلَى وَلَمْ يَدْعُمُوا الْإِنْفِلَابَ الْبَابِيَّةَ الْفَاءُ وَقَوْلُكَ فِي مُصَدَّرِهِ  
 أَحْوَنُ وَأَوْجَعًا وَاحِدًا إِلَى آخِرِهِ فَمَا أَتَى أَحْوَنُ وَأَوْجَعًا وَالْأَصْلُ وَصَحَّتِ الْوَاوُ وَالْبَابِيَّةُ  
 وَإِنْ كَانَ قَلَّهَا مَا أَتَى لَصَحَّتْهَا فِي فِعْلِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ سَطَرَ إِلَى لَفْظِهَا الْجَائِزِ لِحَاظِهَا  
 عَلَى مَا شَاءَ فِي الْوَاوِ الَّتِي وَقَعَ قَلَّهَا بِأَمْعِلْهَا مَا وَدَّ غَمَّهَا وَمَنْ قَالَ  
 أَحْيُو نَوَاحِدَ الْيَا مِنْ الْمُضَدِّ كَمَا جَزَّهَا مِنْ إِسْهَابٍ وَاحِرٍ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِهِ  
 مَسْقَى أَحْوَجًا وَصَحَّ الْوَاوُ مِنْ لَصَحَّتْهَا فِي الْفِعْلِ وَمَنْ قَالَ قَاتَلَتْ فِي أَضْغَالِ  
 نَظَرٍ إِلَى اجْتِمَاعِ الْمُثَلَّثِ وَأَدْعُمَ مَا أَدْعُمَ وَجَبَّ تَحْرِيكُ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ بِقَلِّ  
 حَرَكَةٍ عَلَيْهِ تَحْرِيكُ بِالْكَسْرِ فَوَجَبَ حَذْفُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا  
 فَعَالَ قِيلَ قَالَ مَا هُنَا حَوَالًا لِأَنَّهُ لَمَّا فَصَلَ إِلَى الْإِدْغَامِ لاجْتِمَاعِ الْمِلِينَ  
 تَعْلُ حَرَكَةُ الْوَاوِ الْأَوَّلَى إِلَى الْحَا لِي قَلَّهَا إِذْ لَا يَمْلِكُ تَقَاوُفُهَا سَاكِنَةً مَعَ الْإِدْغَامِ  
 فَتَحَرَّكَتْ بِالْكَسْرِ فَاسْتَنْغَفَى عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ بِحَذْفِهَا فَصَارَ لَفْظُهُ جَوَابًا لِكَيْسَرِ الْحَاءِ  
 وَالْإِدْغَامِ لِلْوَاوِ الْأَوَّلَى فِي الْبَابِيَّةِ فِي قِيلَ سِوَاوٍ مِنْ أَضَافٍ  
 الْمُسْتَرَكِّ الْإِدْغَامِ قَالَ صُلِبَ الدُّبَابُ ثَقُلَ النَّفْسُ الْمُتَحَاسِبِينَ  
 عَلَى السَّهْمِ فَعَمِدُوا بِالْإِدْغَامِ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْحَقَّةِ وَالْفَاءُ وَهِيَ عَلَى بَلْشَ  
 أَضْرَبَ إِلَى آخِرِهِ وَالشَّارِحُ بِجُوزِ أَنْ يُقَالَ فِي الْإِدْغَامِ



أَنَّهُ لِاجْتِمَاعِ الْمُتَحَاسِبِ وَجُوزِ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ لِاجْتِمَاعِ الْإِدْغَامِ وَإِنْ لَمْ يَلْتَقِ  
 فِي الْمُتَحَاسِبِ ثَقُلَ اللِّسَانُ عَنِ الْمَوْضِعِ ثُمَّ رَدُّهُ إِلَيْهِ فَمَا يَدْرِكُ ثِقَلَهُ عَلَى النَّاطِقِ  
 وَأَمَّا الْبَابِي فَلِأَنَّهُ إِذَا مَلَّتْ تَبَّ طَعْمُ بِالْحَرْفِ دَفْعَهُ وَاجِدٌ فَكُنْ أَخْفَ مِنْ  
 مَوْلَاكَ بَبْتُ فَلِذَلِكَ وَجَبَّ الْإِدْغَامُ عِنْدَ مَا يَكُونُ لِلأَوَّلِ سَاكِنًا الْعُسْرُ الطَّرِيقُ  
 بِالْمِلِينَ مَعْلُومٌ وَالْأَوَّلُ مِمَّا سَاكِنٌ لَا يَكُنْ إِذَا مَلَّتْهَا مَا لَانْدُ مِنْ زَمَانٍ يَقْطَعُ بِهِ  
 الْأَوَّلُ عَنِ الْبَابِي ثُمَّ سَرَعَ فِي الرَّدِّ إِلَيْهِ فِي زَمَانٍ لَحْزٍ يَطُولُ خِلَافِ مَا إِذَا  
 كَانَا غَيْرَ مُثَلَّثِينَ فَإِنَّ الزَّمَانَ الَّذِي يَقْصُدُ بِهِ انْفِكَاكُ الْأَوَّلِ عَنِ الْبَابِي هُوَ  
 الَّذِي لَشَرَعِ فِيهِ فِي الْبَابِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَاءَ الْإِسْتِثْنَاءُ فَوَجَبَ الْإِدْغَامُ  
 مَا تَلَا وَالْفَاءُ هِيَ عَلَى بَلْشَ أَضْرَبَ الْأَوَّلُ لَزِيحُ الْإِدْغَامِ ضَرْبُهُ  
 لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ ثِقَلِ ذَلِكَ وَالْبَابِي أَنْ تَحْرِيكَ الْأَوَّلِ وَتَسْكُرُ الْبَابِي فَصَحَّ الْإِدْغَامُ  
 ضَرْبُهُ وَإِنَّمَا ارْتَدَّ بِالسَّكُونِ هَاهُنَا السَّكُونُ لِلْإِزْمِ وَالْإِسْكَوْرُ الْوَقْفُ  
 لَيْسَ بِمَنْعٍ لِجَمَاعَةٍ وَسُكُونُ الْجَمْعِ وَمَا شَابَهُهُ غَيْرُ مَنْعٍ أَيْضًا فِي الْإِكْرَ كَقَوْلِكَ  
 فِي الْوَقْفِ شَدَّ وَقَوْلِكَ فِي الْحَزْمِ وَمَا شَابَهُهُ لَمْ تَشَدَّ وَشَدَّ وَإِنْ كَانَ نَعَضَهُمْ  
 يَقُولُ لَمْ تَشَدَّ وَشَدَّ وَقَدْ حَاطَ الْغَابُ فِي الْقُرْآنِ وَإِنَّمَا الَّذِي يَمْنَعُ فِيهِ  
 السَّكُونُ مَا مِثْلُهُ مِنْ خَوِطَلَتْ وَرَسُولُ الْحُسْرِ وَشَبَّهِه وَإِنَّمَا امْتَنَعَ لِأَنَّ  
 الْإِدْغَامَ لَا يَدْفَعُهُ مِنْ أَسْكَانِ الْأَوَّلِ لِنَطْفِئِهِمَا دَفْعُهُ وَاجِدٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ  
 سَعَلَ اللِّسَانُ ثُمَّ رَدُّهُ فَإِذَا كَانَ الْبَابِي سَاكِنًا إِلَى الْقَاءِ السَّاكِنِ فِي الْمِلِينَ وَقَوْلُهُ  
 مِنَ الْقَاءِ السَّاكِنِ غَيْرُهُمَا فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ مَا تَلَا وَالْبَابِي  
 مَا كَانُوا هُوَ عَلَى بَلْشَ أَضْرَبَ مَا الْإِدْغَامُ فِيهِ وَاجَبَ وَذَلِكَ أَنْ يَلْقَى فِي كُلِّهِ



وليس أحدهما في حكم المنفصل ولا للحاق ولا للسر مثال آخر يجب الأدغام  
لهولك شدة وسد وإتماما فلنا احتراز من مثل ضرب بكر فانه ليس ملازم وقولنا  
في حكم المنفصل احتراز من نحو افسل لاز الاصح الا يدغم وإتماما فلنا ليس  
أحدهما للحاق واحتراز من نحو سمل وإتماما فلنا ولا للسر مثال احتراز  
من نحو سر ران يكون الأدغام حايلا وذلك ان ليس في كل سر وفي حكم الكلمتين  
ولسر حرفا سادا صحيحا لهولك ابعث تلك الى اخره فقولنا في كل من احتراز  
من شدة لانه واجب او ما في حكم الكلمتين لدخول اقل ومقتل وشبهه على ما  
ذكره وولنا وليس الأول حرفا سادا صحيحا احترازاً من عذو وليد فو قزم بال  
لانه لا يجوز فيه الادغام عند النخوس والكلام في الحارز والمالك ان يكون  
الادغام متسعا وذلك لثمة اضرب أحدها اللاحق لايها اذا كانت للحاق  
تعدرا الادغام لأنها إتماما الحقت لتكون المثال الذي الحقت به على صفه  
المثال الأصلي فان ادغم تعبرت الصيغة فتعوت المعنى الذي كان لللاحق  
منع المناهية بين اللاحق والادغام فذلك لم يحج مع اللاحق ادغام والناهي  
ان يودى الادغام منه الى لسر مثال وهذا إتماما يكون في الاسماء وحقوق  
الليس انك اذا ادغمت في سر رفعلت سر لم يعلم افعل هوام فغل  
ام فعل وعلى هذا النحو يحقق اللبس في غيره وإتماما لم تعبر بذلك في الأفعال  
ممنوع من ادغام شل وفرو وعرض مع يحقق اللبس فيه لا ملك اذا قلت سد  
لا يعلم هل هو شدة داو هو شدة داو اذا قلت قد لم يعلم هو فزرا او فزرا  
وعلى هذا النحو ليس عرض لاحد من اولها جميعا الاول هو انه منفصل

ووجب انفكاكهما بما غلبا نحو شدة وفزرت وعصفت فليس بناو هما  
في الغالب فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي يلزم اللبس الامتناع  
من الادغام لا يلزمه والناهي ان ذلك بين مضارعتها وصيغ اوامرهما  
الا ترى انك اذا قلت سر وشدة علم ان ماصهما فاعل واذا قلت بعض  
علم ان ماصيه فعل ولذلك اذا امتصيعه الامر فعلت فز وشدة وعرض  
سر ذلك ايضا فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي لا دلالة له معه  
على ما يودى اليه من اللبس لاسماع المقر به وما يرفع اللبس والمالك ان  
سفعلا ويكون الأول حرفا صحيحا عر مده نحو قزم ومالك وعذو وليد  
وإتماما امتنع الادغام لما يودى اليه من القاء الساكنين وهذا مما اضطرب  
منه المحققون من أهل العلم وذلك ان النخوس مطبقون على انه لا  
يصح الادغام والمقرنون مطبقون على انه يصح الادغام ويجمع  
من هذين القولين مع تعارضهما وقد احاب الشيخ الشاطبي في قصيدته  
عن ذلك بجواب ليس بالسر فقال ما معناه يحتمل كلام النخوسين على  
الادغام الصريح وكلام المقرين على الاخفاء الذي هو قريب من  
الادغام فيزول الساقض وعلى هذا لا يكون النخوس منكرين الاخفاء  
ولا يكون المقر منكرين امتناع الادغام وهذا وان كان حجة على طاهره  
الا انه لا يثبت ان القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا الادغام الصريح  
وقد كان المحجب بهذا الجواب يقرى في نحو الحليل حزا والعلم مالك  
والاولى الرد على النخوس في منع الجواز وليس قولهم بحجة الاعتدال



ومن الغرض من الخوثر فلا يكون اجماع الخوثر حجة مع مخالفة القراء لهم ولو  
قد ران العر ليس مهم محوى فانهم يافلون لهذه اللغة وهم يشاركون الخوثر في نقل  
اللغة فلا يكون اجماع الخوثر حجة دونهم واذا انت ذلك كان المصير الى قول  
القراء او الى لانهم يافلون غير ثبت عصمته من الغلط في مثله وان القراء شبه  
بواثر او ما سقله الخوثر ان اذ لم ولو سلم انه ليس مما توارى فالقراء اعدل واكثر  
فكان الرجوع اليهم اولى قال — وبخارجها ستة عشر الى اخره قال  
الشارح قسم الخوثر بخارج الجزوف الى ستة عشر على القرب والحقاق  
ما اشد بعاره بمقاربه وجعله بعده من يخرج واحد والتحقنوا ان كل حرف  
له يخرج مخالفا للآخر والا كان اياه فحعلوا للهزمه والالف والماء في الحلق  
ولا شك ان الهزمه اول والالف بعده والماء بعدها ولكن لما استند القراء  
اعتقروا ذكر المفروقه وتعد العيز والماء بعده العيز والماء وهي على الترتيب  
الذي ذكرناه في الهزمه والالف والماء وللعار اقصى اللسان وما فوفه من  
الحكك مما يلي يخرج الفاف ولم يصير الزمخشري بعد مها والنظر في ذلك  
قرب لانه قد يوجد على كل واحد من الامرين خلف اختلاف الاشخاص  
مع سلامه الدوق فغير كل واحد على حسب وحدانه وللجيم والشين  
والنا وسط اللسان وما يحاذيه من الحكك الا على وهي على الترتيب  
المقدم والضاد اول حافه اللسان وما يليهما من الاضراس وسوا اخراجها  
من الجانب الايمن والاسير على حسب ما يسهل لبعض الاشخاص منها دون  
بعض والآخر الناس على اخراجها من الجانب الايسر واللام ما دون حافه اللسان

الى منتهى طرفه وما يليهما من الحكك الا على فوق الضاحك والنايب والرابع  
والثيه وكان تعنى ان يقال فوق الشا يا الا ان سيبويه ذكر ذلك عددا  
والا فليس في الحقيقة موت ذلك لان يخرج النون يلي يخرجها وهذا  
فوق الشا فذلك هذا على ان الناطق باللام يسط جوارب طرفي اللسان  
فما فوق الضاحك الى الضاحك الآخر وان كان المخرج في الحقيقة ليس  
الا فوق الشا يا وانما ذاك ما تى لما فيها من سسه الشده ويخول المخرج في  
طهر اللسان فليسط الجانبان لذلك فذلك عدد الضاحك والبا ب  
والرابع والثيه لذلك وللنون ما س طرفي اللسان وفوق الشا وهي  
اخرج فليلا من يخرج اللام فذلك ذكر يخرجها بعده وللزا ما اذ دخل في ظهر  
اللسان فليلا من يخرج النون وذكره يخرج اللام لهذه الصفه مقصرا بدين  
بانه قبل النون لانه اذا كان اذ دخل كان قبل وانما اراد ان المخرج بعد يخرج النون  
وانما يسار كذا ذلك لا على انه تسع له الا ترى انك اذا انطقت بالنون  
والرأس اكسر وحدت طرف اللسان عند النطق والرافها هو بعد يخرج  
النون هذا هو الذي يحده المستقيم الطبع وقد يملكن اخراج الراء ما هو داخل  
من يخرج النون او من يخرجها ولكن يكلف لا على حسب اجراء  
ذلك على الطبع المستقيم واللام في الخارج انما هو على حسب استقامه  
الطبع لا على الكلف وللطا والنا والدا ما يمين طرف اللسان  
واصول الشا واوله واصول الشا ليس يحتمل ان يكون ذلك  
من اصول الشا وقد يكون مما بعد اصولها فليلا مع سلامة الطبع من الكلف



وَالظَّاءُ وَالذَّالُ مَا بَيْنَ طَرَفِي اللِّسَانِ وَطَرَفِ السَّامَاءِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَإِنَّمَا  
تَعْتَوْنِ الشَّأْيَا الْعُلْيَا وَلَيْسَ ثَمَّ الْإِثْنَانِ وَإِنَّمَا خَبَرُوا عَنْهَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ أَزَالِ الْفَتْحُ  
بِهِ إِخْفٌ مَعَ كَوْنِهِ مَعْلُومًا وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ اطْرَافُ الشَّيْءِ وَالصَّادُ  
وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ مَا بَيْنَ الشَّأْيَا وَطَرَفِ اللِّسَانِ فَهِيَ يُفَارِقُ مَخْرَجَ الطَّاءِ وَخَبَرُهَا  
لَا تَبْعِدُ اطْرَافُ الشَّأْيَا وَلِلْفَاطِطِ الشَّغْفَةُ السُّفْلَى وَاطْرَافُ الشَّأْيَا الْعُلْيَا فَهِيَ  
مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الشَّغْفَةِ وَالشَّأْيَا بِخِلَافِ مَا بَعْدَهَا فَانْهَاهَا لِلشَّغْفَةِ خَاصَّةً وَلِلْبَاءِ وَالْوَاوِ  
وَالْمِيمِ مَا بَيْنَ الشَّغْفَةِ وَالشَّأْيَا وَبَرَقِي عِدَّةُ الْحُرُوفِ إِلَى ثَمَانِيَةٍ وَارْتِعَانِ  
لِحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى آخِرِهِ ذَكَرْنَا الْحُرُوفَ الْمُسَمَّيَةَ عَنِ الْأَصُولِ عَلَى صُنْدِ حُرُوفِ  
وَأَقْعِهِ فِي فَصَحِ الْكَلَامِ وَإِنَّمَا أَتَيْتُمُ مِنْ سَطْوُوبِهَا مِنَ الْعَرَبِ عِنْدَ الْعَجْزِ عِنْدَ النُّطْقِ  
بِالْأَصْلِ نَبِيَّ كَحَرْفٍ مَلْتَعٍ بِهِ وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا السَّنَاطِ مَكَانَهَا لِإِتْمَانِهَا وَأَقْعَهُ قَصْدًا لَهَا  
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَعِدَّةُ السَّنَةِ فَسَقَطَ مِنْهَا وَاحِدٌ وَهُوَ هَمْزُهُ مِنْ مَنَافَتِهَا مِنْ  
الْمَاخُوذِ بِهَا فِي الْقُرْآنِ وَفِي كُلِّ كَلَامٍ فَصَحٍّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا سَقَطَتْ مِنَ الْبَاقِلِ  
عِلْمًا لِقَوْلِكَ فِي سَائِلِ سَائِلِ حُرُوفِ بَعْدَ السَّنِ مِنَ الْآلِفِ وَالْهَمْزَةِ وَكَقَوْلِكَ  
سَتَهْرُونَ بِحَرْفِ بَعْدَ الزَّايِ مِنْ الْوَاوِ وَالْهَمْزَةِ وَكَقَوْلِكَ سَيِّلَ بِحَرْفِ بَعْدَ  
السَّنِ مِنَ الْوَاوِ وَالْهَمْزَةِ وَلَوْ عِدَدَتْ مِنْ مَنَافَتِهَا بِاعْتِبَارِ حَقِيقَتِهِ بِعَاصِلِهَا وَمِنْ  
أَجْدِ مَا عَنِ الْآخِرِ لَكَانَ صَوَابًا لِأَنَّ الْغَرَضَ عِدَّةُ حُرُوفِ زَائِدَةٍ عَلَى الْأَصُولِ وَهَذِهِ  
وَأَنْ سَمَّيْتُ بِاسْمِ جِنْسٍ فَلَهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ هِيَ الْحَقِيقَةُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مَكُونُ عَلَى قَدْرِ الْمَفْرَعِ  
الْفَصَحِ فِي ثَمَانِيَةِ أَحْرَفِ الْحَمْزَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَالسَّاقِطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ  
حَرْفٌ مِنَ الْآلِفِ وَالْهَمْزَةِ وَحَرْفٌ مِنَ الْوَاوِ وَالْهَمْزَةِ وَحَرْفٌ مِنَ الْهَاءِ

وَالْهَمْزَةُ وَإِنْ شِئْتَ فَلْتَ هَمْزُهُ كَالْآلِفِ وَالْهَمْزَةُ الَّتِي كَالْوَاوِ وَالْهَمْزَةُ الَّتِي  
كَالْبَاءِ وَأَمَّا النُّونُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَلَسْتُ النُّونَ الَّتِي قَدْ مَرَّ ذِكْرُهَا فَإِنَّ بَلَدًا مِنْ  
الْفَمِ وَهَذِهِ مِنَ الْخَشَعَةِ وَشَرَطْتُ هَذِهِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْفَمِ لَصَحَّ  
إِخْفًا وَمَا فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَوِّ أَوْ كُنْتُ آخِرَ الْكَلَامِ وَجَبَ أَنْ  
يَكُونَ الْأَوَّلِيُّ فَادَّأَمْتُ عَنْكَ وَمِنْكَ مَخْرَجُ هَذِهِ النُّونِ مِنَ الْخَشَعَةِ وَلَيْسَتْ  
بَلَدًا النُّونُ فِي الْخَفِيِّ فَادَّأَمْتُ مِنْ حَلْقٍ وَمِنْ ابْوَكٍ هَذِهِ هِيَ النُّونُ الَّتِي مَخْرَجُهَا  
مِنْ الْفَمِ وَلِذَلِكَ إِذَا قُلْتُ اظْلُغْ وَشَبَّهَ مِمَّا يَكُونُ آخِرَ الْكَلَامِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ  
هِيَ النُّونُ الْأَوَّلِيُّ انْصَادَ سَمَّيْتُ الْحَقِيقَةَ وَالْحَقِيقَةُ لِحَقِيقَتِهَا وَخَفَايَاهَا وَالْآلِفُ الْمَالَةُ  
وَالنَّحْمُ فِي مَا وَازِنًا كُنْتُ الْعَنْزَ إِلَّا أَنْ أَحَدَهُمَا خَرَجَ إِلَى شَبَّهِ الْمَا وَالْآخَرُ  
خَرَجَ إِلَى نَحْمٍ لَيْسَ فِي الْآلِفِ الْأَصْلِيَّةِ فَالْأَوَّلِيُّ كَالْفِ هَامِلٌ وَالْبَاقِيَةُ كَالْفِ  
الصَّلَاةُ وَتَعْدَادُهَا جَزَيْنِ يَقْوَى عِدَادُ هَمْزِهِ مِنْ مَنَافَتِهَا فَالْـ  
وَالسَّنُ الَّتِي كَالْحِيمِ مَخُوشِدَةٌ وَذَكَرْنَاهَا مَخُوشِدَةً فِي الْقُرْآنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَانْهَاهُ  
لَا يَعْرِفُ فِي الْقُرْآنِ الْمَشْهُورَةِ سَمٍ مِنَ السَّنِ وَالْحِيمِ وَالصَّادِ الَّتِي كَالزَّايِ  
مِثْلَ قَوْلِكَ الصَّرَاطُ وَمَصْدَرٌ وَيَصْدُقُونَ وَهِيَ مَخُوشِدَةٌ فِي الْقُرْآنِ  
فَالْـ وَمَا عِدَادُ ذَلِكَ حَرْفٌ مَسْتَجَنَّةٌ ثُمَّ عِدَدُهَا مِنْهَا مَا  
يَتَحَقَّقُ مِنْهَا مَا يَعْرِضُ لِحَقِيقَتِهِ وَذَلِكَ بِدَرْكِ حَقِيقَتِهِ وَاصِلِ حَقِيقَتِهِ بِاللَّفْظِ  
بِالْكَافِ الَّتِي كَالْحِيمِ وَالْحِيمِ الَّتِي كَالْكَافِ لَا يَتَحَقَّقُ وَاحِدٌ مِنْهَا فَانْشَرَابُ  
الْكَافِ صَوْتُ الْحِيمِ مُتَعَدِّ وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ وَلَوْ حَقَّتِ السَّنُ مَكَانَ الْحِيمِ  
فَكَانَ اقْتِرَابًا قَدْ يَتَوَقَّعُ اشْتِرَابُ الْكَافِ صَوْتُ السَّنِ بِنَوْعٍ مِنَ الْكَلْفِ



واما اشراؤها صوت الحليم فتعبد والحليم الذي كالسبير وهذه حقيقة مقطوع  
صحة النطق بها وهي واحدة في كلام العرب الا ان الفرق بين ما يزعم النحويون  
بين الحليم الذي كالسبير وبين الشين الذي كالحليم متعدي رحى جعلت السبين  
التي كالحليم فصحة والحليم التي كالشين مستباحة وذلك لا يدرك باللفظ وإنما  
تدرك باللفظ حرف واحد من الحميم والشين والصاد والضغفة يعنى التي لم تقو قوة الصاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف  
الطا المخرجة من مخرجها فكانتا بينهما كما ينطق بها الكثر الناس اليوم ممن يقصد الفرق  
بينهما ومن الظا والصاد التي كالسبير مدركة وهو ان يوتى بها بينهما والظا التي  
كالألف ذلك والظا التي كالألف ذلك والظا التي كالألف ذلك ونفى حرف  
لم يتعرض له وان كان ظاهرا الامران العرب يتكلم به وهي الفاء التي كالألف  
كما ينطق بها الكثر العرب اليوم حتى يوهم بعض الماخزين ان الفاء كذلك كانوا  
ينطقون بها حتى توهم انهم كذلك كانوا يقرأون بها والظاهر انها في كلامهم وان  
الفاء الخالصة ايضا في كلامهم وان القرآن لم يرها الا بالفاء الخالصة على  
ما نقله الآيات متواترا ولو كانت تلك قوى بها لقلت كما نقلت فزها ولما لم  
نقل ذلك على انه لم يقرأها او قرأها من لم يعتد بفتحها عنه وال  
تقسيم الى المجهورة والمهموسة الى آخره قسم الحروف باعتبار صفات لازمة  
ولست هذه الاقسام باعتبار قسم واحد وإنما هي باعتبار تقسيمات متعددة  
فالمجهورة والمهموسة تقسم ومعنى التقسيم المستقل ان يكون الانواع مخدرة  
بالنفى والآيات في التحقيق لا في صوابية ارادها واذا عبرت ان المجهورين

الحروف التي لا تجرى النفس معها عند النطق بها والمهموسة هي التي تجرى النفس  
معها عند ذلك علمت ان حصار التقسيم بالنفى والآيات وكذلك الشدة والرخوة  
وما بين الشدة والرخوة قسم والمطقة والمنفجة تقسيم والمستعلية و  
والمنخفضة تقسيم وما بعد ذلك لم يقصد فيه الى ذكر التقسيم مع نفسه اذ لم  
يستم قسمه باسم باعتبار مخالفة فاذا قصد الى وصفه بذلك ذكر منقبا عنه  
ذلك الوصف كما يقول ما عدا الراى من الحروف ليس مكررا وليس لها  
قلب باعتبار نفى الذكر والـ فالمجهورة ما عدا المجهورة  
في قولك سلكته فحتمه شحصر حصرها بحصر قسمها فجعل حصر القسمين لا يكون  
الحروف معلومة واختار ذلك لقله حروف المهموسة ومن معنى الحميم بها  
ذكره من اشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس ان تجرى معه  
والهمس خلافا وانما سميت بمجهورة من قولهم جهزت بالشئ اذا اطلت  
وذلك انهم لما امتنع النفس ان تجرى معها الجحصر الصوت لها وقوى الصوت  
بها وسمي قسمها مهموسا احدا من الهمس الذي هو الاخفا لانه لما جرى  
النفس معها لم تقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في التصويت  
بها نوع خفاء لانقسام النفس عند بطقها ثم اخذت من بيان القسمين بحرفين  
مقارنين واذا است في الحرفين المقارنين كان في المتباينين من وهما الفاء  
والكاف فاذا اكررت الفاء فعلت فتقو وحذب النفس محصورا لا  
تخسر معها شئ منه فاذا اكررت الكاف فعلت ككك اذ ركضت ضرورة  
خروج النفس معها حاله النطق بمحقق تباينها والشدة من مخضرة في قولك







على الوجه المذكور وحروف الصغرى الصاد والسين والراي سميتهن ظاهراً وحروف  
الدلالة ما في قولك مرتبلاً والدلالة الاعتماد بها على ذلك اللسان وهو طرفة  
ومما انفصل باعتزازها غير مستقيم من جهة في نفسه ومن جهة امر مضادة من  
المصمتة اما من جهة فلاها لا يعتمد على طرف اللسان الا بعضها فالميم والباء والقاف  
لا تدخل لها في طرف اللسان فليصح سميتهن بذلك مع خروج بعضها عن ذلك المعنى  
واما جهة القسم الاخر المضادة لظاهراً لانه انما سمي بهن لانه لا مسكوت عنه فلا  
ينبغي ان يكون ضد ذلك المنطوق بطرف اللسان وانما الاول ان يقال سميت  
حروف دلالته اي سهوله من قولهم لسان دلو من الدلو الذي هو مجري الخيل في  
المكره سهوله جريه فلما كانت كذلك التزموا ان لا يخلو رابعاً او خامساً عنها فكان  
هذا الحكم هو المعبر في سميتهن الا انهم استعملوا بسببه وهو الدلالة فاضافوا  
اليه والصمه على هذا المعنى يكون ضدّها وهي الحروف التي لا تتركب منها على  
انفرادها رابعاً او خامساً لكونها ليست مثلها في الحقة فكانه قد صمت عنها ولعله  
لم يقصد في تفسيره الا اي ذلك وانما وقع الوهم من احد الدلالة من الطرف  
وجعلها من طرف اللسان لما ذكرناه من خروج الباء والقاف والميم عنها واللين  
حروف اللين وهي الالف والواو والياء لما فيها من قبول الطويل لصوتها وهو  
المعنى باللين فافادوا فقهها ما قبلها في الحركة فهي حروف مدولس فالالف  
حرف مدولس والواو والياء بعد الفتحه حرف لين وبعد الضمة والكسرة  
حرف مدولس والمنحرف اللام لان اللسان عند النطق به يتحرك الى  
داخل الخنك فلما ولد ذلك سمي منحرفاً وحري فيه الصوت والافه في الحقيقة

لولا ذلك اختلفت سداد لولا الانحراف لم يجر الصوت وهو معنى الشدة ولأنه  
لما حصل الانحراف مع الصوت كان في حكم الزحوة لجرى الصوت ولد للحنك  
من الشدة والرخوة والمدة والما يحسنه من شبه تردد اللسان في مخرجه عند  
النطق به ولذلك اجرى مجرى الحرفين في احكام متقدده بحسن الاشكال ونصركم  
وشعركم ولم يحسن اشكال نطقكم وسمعكم او حسن ارقام مثل وان تصدروا وسقوا  
لا يضركم احسن منه في انتمسككم ولم يمل طالب وقائم واسفل طارذ وقائم  
وامتنعوا من اماله زاشد ولم يمتنعوا من اماله ناشد وكل هذه الاحكام راجعه  
في المنع والتشويغ الى التذنب الذي في الراء والهادي الالف في الحقيقة  
راجع الى الصوت الهادي الذي بعد الفتحه وهذا ان سا زكه الواو والياء فيه  
الا انه يفازتها بوجهين احدهما ما تحسنه عند الواو والياء من الغرض لمخرجهما والآخر  
التشاع هو الالف لانه صوب بعد الفتحه فيكون الغم فيه مفتوحاً بخلاف الضمة  
والكسرة فانه لا يكون كذلك ولذلك اشع هو صوت الالف الكثرية في الواو  
والياء والمهتوب الباء الضعيف وخفاؤه لانه حرف شديد فتمتع الصوت  
ان حري معه وهو وان كان مهموساً حري العزم معه الا انهم عند الوقف عليه لا يفس  
حري معه سمح وخفاؤه والكاف وان شاركه في ذلك الا ان مخرجه من اقصى الخنك  
مفتوح صوتاً ولا يصنعف لضعفه ولا يلزم ذلك في الشديك المجهور لانه  
مجهز يخرج عن الحفا بخلاف الشدايد المهموس فانهمسة موجب خفاؤه ولذلك  
سمي بالمهموس وهو الصوت الخفي وسمي ضدّها بالجهز وهو الصوت العالي نعم لو  
انفق ان يكون في الحروف الشدة ما وافق المهموس وليس مخرجه من اقصى الخنك



لكان حكمه علم النافي للحفا والله لم يتفق وما ذكرك من سمي صايب العين  
 فاصطلاح قد نبه على علمه قال فإذا رتب ادغام الحرف في مقاربه  
إلى آخره قال الشارح إذا ثبت أن الادغام هو النطو مخزف من مخرج  
 واحد دفعه واحد من غير فصل بينهما الضرب من الحقة وجب اذارهم ادغام الحرفين  
 المتقارنين ان يقلب احدهما إلى الآخر ومن ثم قال لا تحاول ادغامه كما هو فيه  
 محال لا حقيقته الادغام سافي انما الأول على حال بخالف الثاني في  
 الحقيقة فإذا قصد إلى ادغام المتقارنين وجب ان يقلب الأول إلى الثاني  
 ثم سئل ان كان متحركاً يجسد حاصل الادغام كما مثله في كاد ستارته وقال  
 طائفة قال ولا تخلو المتقاربان من ان يلبس في كلمة او كلمتين إلى  
آخره ثم ذكر كفته المعاد المتقارنين وانهما يكونان زارة في كلمين وتارة في كلمة  
 فحكمهما في كلمة يطر فان ادبي الادغام إلى ليس منع كقولك وتة وعند لا بك  
 لو ادغمت فعلت ودود قد يلبس من وجهين احدهما الاعرف تركيب  
 الكلمة على ما دال او غيرها وهو الذي اراده والماني لا يعرف وزنها هل  
 هو ساكن على ما هو عليه او متحرك سكن للادغام محقق اللبس فيه من الوجهين  
 المذكورين ولو ادغم وكذلك شاء ربما وعهم رهم لانه لو ادغم لم يعرف بركه  
 هل هو من ما ان او غير نون وما ثم فتردد لك برفضهم وطباً وددا إلى طدة وتة  
 لما نودي إلى الادغام من اللبس والاطار من الثقل ثم ذكر سد مانعا آخر على تقدير  
 ان يتفق هذا المانع بلون مستقلا وهو ادغام فيه إلى اطلاق حذف الواو  
 التي هي فاو ابدال النافي التي هي صين وادغامها إذا قلب سد لأن أصله يود

٧١٠  
 ويجذف الواو لوقوعها بين ما وكسره ثم تفلت الما إذا لودعها في ابدال وقررت  
 ذلك برفضهم بما يجوز ودت بالفتح لانه كان يودي إلى يد في مضارعه اذ  
 أصله كان يكون يود فحذف الواو لوقوعها بين ما وكسره ويدهم الملاز كما دغم  
 في ود وادافضوه في هذا البناء لادايه إلى ذلك في الملسن لوجوب الادغام  
 فيه فلا لا يفعلوه في المقارنين من طريق الأولى اذ هو في المثليين اخف لقله  
 السعيرات فيه فان المتقارنين يعلب الأول منهما إلى الثاني عند الادغام فترد  
 الاغلال فيه التزمته في الملسن فان لا يفعل فيه أولى وان لم يلبس جاز نحو امحى  
 وهرش لانه ليس فيه ما تقدم من الالباس وذلك لا يلبس على ابدال هذه  
 الميم المشددة لست من مهمين لايها الوكأت عن مهمين لوجوب ان يكون  
 الأولى أصليه او زايدة فان كانت زايدة فحكور وزنه امفعل وان كانت  
 أصليه فحكور وزنه افعل وكلاهما ليس من الابنة فلا يلبس ولم شعرض  
 بعد ان يكون الأولى زايدة لوضوحه وانما عرض لغيرها أصليه وكذلك  
 همرش اذا ادغمت النون في الميم لاها لا يلبس انما اللبس مهمين لايها الوكأت  
 لكانت الأولى أصليه او زايدة وان كان زايدة فوزنه فمحلل وان كانت أصليه  
 فوزنه محلل وكلاهما ليس من الابنة واعترض بعد زها زايدة لوضوح ذلك  
 وقد رها أصليه لا غتر قال وان التقى في كلمين بعد متحرك او مد  
جاء إلى آخره فقوله بعد متحرك او مد هو الشرط المتقدم في الادغام في  
 الملسن فهو من المتقارنين مثاله قال زب واذ النفوس روجت وحمل  
 ربك وشبهه ثم عمل ذلك بانه لا يلبس فيه ولا تعير صيغته ويعني بقوله



لَا لِبَشَرٍ فِيهِ مَا نَقَدَمَ مِنْ لِبْسٍ التَّرَكُّبُ تَرَكَّبَ آخَرُهُ وَهُوَ عَيْنُ مُسْتَقِيمٍ فِي الْحَقِيقَةِ  
إِذَا قُصِدَ النَفْيُ الْمَطْلُوقَانَهُ إِذَا قِيلَ الْفَارِذِي يَعْلَمُ أَهْوَا الْفَالِ أَمْ الْعَارِزُ وَهُوَ لَيْسَ  
فِي التَّرَكُّبِ كَاللَّبْسِ زَيْمًا لَوْ قُلْتَ زَيْمًا وَالْفَرْقُ فِيهِمَا أَنْ هَذَا غَيْرُ لَارِزٍ إِذَا  
وَقَوَّعَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ بَعْدَ الْآخَرِ لَيْسَ بِحَتْمٍ مَهَا وَإِنَّمَا هُوَ عَارِضٌ خِلَافَ زَيْمًا فَإِنَّهُ لَوَادِعٌ  
لَأَنَّ اللَّبْسَ لَارِزًا فَاعْتَرَفَ اللَّبْسُ الْعَارِضُ وَلَمْ يَعْتَرَفِ اللَّارِزُ بِمَحَبِّ حَمَلِ قَوْلِهِ لَا لِبَسَ  
إِنَّمَا لَا لِبَسَ لَارِزٌ مِثْلُ قَوْلِكَ اللَّبْسُ وَقَوْلُهُ لَا بَعْدَ صَيْغِهِ وَاصْنَحْ عَلَى غَمُومِهِ  
لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَيْسَ فِي الْأَدْغَامِ الْكَلِمَتَيْنِ مِنَ الْحُرُكَاتِ الْآخِرِ الْأَوَّلِيَّ إِنْ كَانَ مَتَحَرِّكَ وَلَا  
اعْتَبَارَ بِحُرُكَاتِ الْآخِرِ فِي اخْتِلَافِ الصَّعِ لِأَنَّهُ سَخَّرَ وَاصْنَحَ وَاحِدَةً بِالْأَعْرَابِ  
وَالْوُفْقَ وَغَيْرَهُ فَلَمْ يَكُنْ لَانْتِكَائِهِ لِلْأَدْغَامِ أَثَرٌ فِي تَغْيِيرِ صَيْغِهِ فَلِذَلِكَ جَعَلْنَاهُ مَا نَ  
قَوْلُهُ وَلَا تَقْصِرْ صَنْعَهُ عَامًّا قَالَتْ وَلَسْتُ بِمَطْلُوقٍ فِي كُلِّ مُقَارِنَةٍ بَيْنَ دَعْمٍ  
أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ وَلَا أَنْ كُلِّ مُتَبَاعِدٍ مِمَّنْ مَنَعَ ذَلِكَ مِنْهُمَا إِلَى آخِرِهِ قَالَتْ  
الْمُتَبَاعِدُ قَوْلُهُ وَلَيْسَ بِمَطْلُوقٍ فِي كُلِّ مُقَارِنَةٍ بَيْنَ دَعْمٍ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ مُسَقِّمٌ لِأَنَّهُ  
قَدْ تَطَرَّأَتْ مَانِعٌ مِمَّنْ مَنَعَ مِنْ حُكْمِ الْأَدْغَامِ فَقَوْلُهُ وَلَا أَنْ كُلِّ مُتَبَاعِدٍ مِمَّنْ  
ذَلِكَ مِنْهُمَا لَا يَسْتَقِيمُ عَلَى طَاهِرِهِ لِمَا نَقَدَمَ مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا دَعْمُ الْمُتَبَاعِدِ أَوْ  
الْمُقَارِنَةِ فَإِنَّهُ قَدْ قَوَّيْلَهُ أَنَّهُ قُصِدَ الْمُتَبَاعِدُ فِي الْأَصْلِ وَإِنْ كَانَ الْمَدْعُمُ مِنْهُمَا فِي الْآخِرِ  
إِنَّمَا يَكُونُ لِحُصُولِ صَنْعِهِ قَرِيبَ بَيْنَهُمَا فَصَحَّ اِطْلَاقُ الْمُقَارِنَةِ بِاعْتِبَارِ حُصُولِ الْوَجْهِ  
الَّذِي قَرَّرَ فِيهِمَا فَصَحَّ اِطْلَاقُ الْمُتَبَاعِدِ بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةِ تَحْرِيكِهَا ثُمَّ ذَكَرَ  
الْمُقَارِنَةَ الَّتِي لَا يَدْعُمُ فِي مُقَارِنَةِ الْحُصُولِ مَانِعٌ مِمَّنْ مَنَعَ مِنْ أَدْغَامِهَا وَهِيَ السَّعَةِ  
الْمُرَكَّةُ فِي ضَوْئِ مَسْعَرَاتِهَا الصَّادِ فَلَمَّا فِيهَا مِنَ الْإِسْطِظَالَةِ فَلَمَّا دَعْمُ

فِي مُقَارِنَةِهَا إِذَا لَمْ يَصِفْهَا مِنْ فَرْشِ شَيْءٍ يَحْلِفُهَا وَالْوَاوُ وَالْمِيمُ لَمَّا فِيهَا مِنَ الْمَدِّ وَاللَّامُ  
لَمَّا فِيهَا مِنَ الْغَنَةِ وَالشَّيْنُ لَمَّا فِيهَا مِنَ النَّفْسِ وَالْفَا لَمَّا فِيهَا مِنْ شَيْءٍ النَّفْسِ وَالْأَلِفُ  
لَمَّا فِيهَا مِنَ الْكَرَرِ وَمَا ذَكَرَهُ وَإِنْ كَانَ مَنَاسِبًا وَعَلَيْهِ جَمُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ فَلَيْسَ  
مُوَافِقٌ عَلَى الْجَمِيعِ فَإِنَّهُ قَدْ دُعِمَتْ الصَّادُ فِي الْقِرَاءَةِ الصَّحِيحَةِ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى لِعَصْرٍ شَأْنُهُمْ وَادْعَمْتَ الشَّرِّ فِي السَّيْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى إِلَى ذِي الْعَرْشِ  
سَبِيلًا وَادْعَمْتَ الْفَا فِي الْمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى يَخْشَفُ بِهِمْ وَادْعَمْتَ الْدَا  
فِي الدَّامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى يَغْفِرْ لَكُمْ إِلَّا أَنْ لَا تَكُونُوا عَلَى مَا نَقَدَمَ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ  
ذَكَرَ مِنَ الْمَوَانِعِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلَوِ أَدْخَلَ فِي الْحَلَوِ مِنَ الْأَوَّلِ  
كَالْعَيْنِ فِي الْحَا وَالْهَاءِ فِي الْعَيْنِ وَالْعَيْنُ فِي الْحَا فِي مَا فِيهَا وَإِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ  
لَا يَدْخُلُ أَثْقَلُ فَلَمَّا دَعْمُوا الْآخَرَ خَرَجَ لِقَبُولِ الْآخِفِ إِلَى الْأَثْقَلِ وَفِي الْعَكْسِ  
يُعْلَبُ الْأَثْقَلُ إِلَى الْآخِفِ فَجَسَّ عَنْهُمْ أَدْغَامُ الْأَثْقَلِ لِحِفِّ وَلَمْ يَجْسُرْ أَدْغَامُ  
الْآخِفِ لِثِقَلِهِ وَهُوَ أَيْضًا جَارٍ عَلَى الْأَلِفِ وَالْأَمْعَدُ رَوِي أَدْغَامُ الْحَا  
فِي الْعَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ زُجِرَ عَنْ النَّارِ وَهُوَ عَلَى خِلَافٍ مِمَّا ذَكَرَهُ ثُمَّ  
ذَكَرَ مِنَ الْمُتَبَاعِدِ مَا حَصَلَ لَهُ وَجْهٌ فِي الْقُرْبِ مَسُوعٍ لِأَدْغَامِهِ  
مَذَكَرَ النُّونَ مَعَ الْمِيمِ وَالنُّونَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَقَوَّيْتُ الشَّابَا وَالْمِيمَ مِنْ  
الشَّعِيرِ وَبَيْنَهُمَا مَخَارِجُ وَإِنَّمَا الْوَجْهَ الَّذِي قَرَّرَ بَيْنَهُمَا الْعَهْدُ إِلَى اشْتِرَاكِ فِيهِ فُضَارَ  
بِذَلِكَ مُقَارِنَتَيْنِ عَلَى مَا نَقَدَمَ وَإِنَّمَا دَعْمُوا النُّونَ فِي الْمِيمِ وَلَمْ يَدْعُمُوا الْمِيمَ فِي النُّونِ  
وَلَا فِي غَيْرِهَا لِأَنَّ النُّونَ السَّائِكَةَ كَثُرَتْ فِي مُسْتَعْمَالِهَا حَتَّى اسْتَغْنَوْا عَنْهَا فِيهَا  
مُسْتَعْمَالُهَا خَفِيفًا لِلْكَلامِ وَحَسِينًا لَهُ فَلَمَّا سَتَ ذَلِكَ لَهَا اجْرُبَتْ مَعَ الْمِيمِ



على ذلك المجزى ولم يدغم الميم لما ذكرناه من فوات صيغها على ما تقدم ولذلك  
ادغموا في الواو والياء ما ذكرناه من إمكان نفا الغنة فها مع كونها كثرت  
سأله فاجرت معها مجزى الحروف التي تحسن اخفاؤها فيها قال  
وادغموا حروف طرف اللسان في الصاد والسين يعني حروف طرف اللسان  
الناو والطاو والداو فانهم يدغمونها في الصاد والسين والميم وإن كانت متباعدة  
عنها في المخرج لانك عند النطق بها يصير طرف اللسان وإن لم يكن مجزأ لها  
قربا من مخرج حروفه من الحنك فصارت بذلك كأنها مفارقتها وإن كان  
صوتها من غير ذلك المحل فلذلك ادغمت فيها قال فلهمة لا تدغم  
في مثلها إلا في يومهم إلى آخره قال السارح ثم سرع بذكر الحروف  
حرفا حرفا باعتبار ادغامه والادغام فيه لتيسر بالمفضل ما لا ييسر بالأطال  
فقال أما الهمة فلا تدغم في مثلها إلى آخره يعني في باب فعال فانه باب قاسي  
حفظ عليه مع وجود الملة بعدهما فكانت كالمسئلة لامرها وأما الذات  
منفردة وسهل امره ما بعده من الألف فكأنهم كرهوا ادغامها في مثلها لما  
يؤدي إليه من كلفة النطق لأنها عندهم على انفرادها مستقلة حتى  
إنهم حققوها بوجوه من الحقيقتات وكرهوا اجتماعها غير مدغمة في كلمة  
وفي كلمتين وفي مثل ادم واو يدم وفي كلمتين مثل قرأ أبوك وقد روي  
عن بعض العرب إنهم حققوا الهمة في كلمتين في مثل قرأ أبوك واخذ  
سيبويه جواز الادغام لها ولا قياسا على غيرها مما مجتمع فيه المثالان وراوا  
إنهما إذا اجتمعا غير مدغمين كان اجتماعهما مدغمين استلزم ولم يسمع ذلك

عن العرب الذين حققوا ولم يمكن أن يكون الأمر على ما ذكره يمكن أن يكون على خلافه  
ويقر بأنه إذا ادغم أشد السهل عند اجتماعهما من غير فصل عند الادغام وفي  
غير الادغام يجعل كل واحدة منطوق بها على حدتها فلا يلزم من اعتقار اجتماعها  
عند الانفصال اعتقار عند الادغام وهذا كاف في انطال قياس الادغام مع  
أنه يصح أن يقال لو كان الادغام سائغا لوقع ولو وقع لسئل فكثيرا ما يستعمل سيبويه  
بجوهر الاستدلال في المغنى لأنه يمكن أن يقال ذاك مخصوص بما يكثر عندهم  
فأما ما هو قليل في أصله فلا يلزم في فرع من فروعه أن يلزم بقله لوقوعه وأما  
امتنع ادغامها في مفارقتها لا من اجتماعها من الفقه لا يشاركها فيه غيره  
فلا تدغم لفوات وصفها من غير خلف فلم يدغم حروف اللين لذلك والناهي  
أنهم في غنسه عن الادغام لما است فيها من جواز التحفيف الذي يحصل به سهولتها  
وعند التحفيف يتعد الادغام لأنها إما أن يحذف فلا ادغام وإما أن تسهل  
وتصير حروف اللين فلا ادغام وإذا امتنع ادغامها في مفارقتها امتنع ادغام  
مفارقتها لذلك ولو جهن آخر اجتماعها أنه يؤدي إلى ادغام الادخل في  
الغم الادخل في الحلق والناهي يؤدي إلى اجتماع الهمة من بعد ان لم يكن وكل مناسب  
لمنع الادغام وأما الألف فلا تدغم البتة لأن مثلها ولا في مفارقتها إلى آخره  
قال لأن ادغامها في مثلها مستعذر لوجود التحريك وهي لا تقبله وادغامها  
في مفارقتها إن كان في الادخل منها وهو الهمة ولذلك ولما يؤدي إليه من  
اجتماع الهمة في الادغام في الغم في الادخل في الحلق ولا تدغم فيها غيرها  
للتعد المنفرد ذكره قال والها تدغم في الها وقعت قلها



او بعد ما الى اخره اذ عمت في الحامها ما لم يدغم في العين وان كانت اقرب  
الها لشبه العين بالهمزة فكذلك هو الادغام في الهمزة كرهوا الادغام في العين  
لما فيها من التنوع وادغموا الحامها بعد فلها حاكما لهما ولكنهم قلبوا الثاني  
الى الاول عكس باب الادغام ليلاموذي الحيا ادغام الادخل في الفم في الادخل  
في الحلق لوجوه واعلى فاس الادغام ولم يلتزموا الاظهار لما فيه من عسر اخرج  
الها بعد الحاء الساكنة في قولك ادخ هذه واما ادغامها في مثلها فواضح  
قالوا والعين يدغم في مثلها الى اخره قالوا وادغام  
العين في مثلها واضح واما ادغام الحاء فيها فضعيف عند النحويين لانه ادغام  
الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولما ذكرناه من انها كالهزة في انه يدغم فيها  
قالوا العين والهاجاز فلها حاكما وادغامها لم يدغموا اجمعا في الآخر  
الاتحاد تعبرها جميعا لانهم لو ادغموا الهاء في العين غلب الهاء عينا في قاسن الادغام  
لادغمي الى الادغام في العين مع شبهها بالهمزة على ما تقدم وهو مستكره ولو ادغموا  
العين في الهاء غلب العين ما ادغموا الادخل في الفم في الادخل في الحلق فلما كان  
لذلك واشدد معارهما وعينه النطق بهما بعد الآخر ساكنا قلبوها جميعا خزا  
فغارهما ولا يلزم منه شيء مما تقدم وهو الحاقها في معهم محتم وافي لجمه عتة  
اجتمعت وقد الحكم كان ينبغي ان يكون في ستم الهاء لانه مشترك بينه وبين  
العين وقد تقدم الهاء فكان ينبغي ان يكون فيها جريا على قاسن صنفه في مثله  
والحاء يدغم في مثلها قالوا ادغامها في مثلها واضح ويدغم فيها الهاء والعين  
لقرنها مع كونها ادخل في الحلق فلذلك قيل في اجبه حاكما اجتمعا وفي



ادغم حاكما لا والحاء والعين يدغم كل واحد منهما في مثلها وفي اجنها فاما  
ادغامها في مثلها وادغام العين في الحاء فواضح واما ادغام الحاء في العين فهو على  
خلاف قاسن قولهم ان الادخل في الفم لا يدغم في الادخل في الحلق وقولك انك  
ادغام للادخل في الفم وهو الحاء في الادخل في الحلق وهو العين والدي سيقفه  
شدة معارهما حتى لا ينادى متمزا لا دخل منهما في الآخر فلما كانا كذلك اغفر امر  
الادخل في اجبه لذلك والقاف والكاف كالعين والحاء في ادغام كل  
واحدة منهما في مثلها وفي اجنها واضح وهما قاسن الادغام اذ لا يعتبر الادخل  
فاعتبار ادغامه في غيرهما الا في حروف الحلق مع انها لو كانا من حروف الحلق  
لكانا اشبه شي بالحاء والخير واذا ادغم الحاء في العين وهما من حروف الحلق  
فادغام الكاف في القاف اجدر والجيم يدغم في مثلها واضح وفي السين  
لقرنها مع كون السين ارن صنفه ولذلك لم تدغم السين فيها ولا في غير هاء  
النحويين وقد ادغمت في الباعن اي عجز وفي المعارج بخرج وليس ادغامها بالهوى  
وان ادغمت فيها الا ترى انها ادغم فيها الطاء والذال والظا والذال والثا ولم تدغم  
في واجبة منه واما لم يدغموها فيهن لمشاركها للسين فاجريت بحرها لذلك وادغم  
ها ولا فيها لم تدغم في السين ايضا والسبب لان تدغم الا في مثلها وقد تقدم  
ذلك ويدغم فيها ما تدغم في الجيم وقد تقدم والجيم لشدة قرنها عليها على ما تقدم  
واللام في مثل الشاسع مشرب ساء في هل شرب شال لكثرة اللام في كلامهم  
واجراها مع مفارقتها واما ادغمت في السين فلم تدغم في الجيم في مثل قولك  
اجار لبعده الجيم عن السين فليلا فلذلك لم تدغم فيها ولا فيها هو ادخل منها وادغمت



فما كانها ما هو ادخل من السين لما ذكرناه والتساوي في مثلها من قبله الى آخره  
قال السارح ادعوا اليها في مثلها من قبله او شبهه بالمتصله سواء  
لان قبلها متعه او كثره فادعها عند الفتحه واضح وادعها عند اللسنة المماثلة ولزم  
الاتصال جميعا ولم يدغم منفصله الا اذا انفج ما قبلها لانه اذا لم تنفج كان  
ادغام فيها لا يلزم الكلمة مع اذهاب المد الذي قبلها بخلاف ما اذا كانت متصله  
لا يهاثلون من بينها او مثله منزله ما هو من المنيه فاعترض ذهاب المد لذلك  
فقول فاضى ولا تقول فاضى فانها لا انفصال امنع الادغام لقولك  
اضرن يوما وفي يوم ولا تقول اضري يوما وفي يوم وقد تقدم انها لا تدغم في غير ما  
وتدغم فيها النون وان كانت ليست مقاربه لها لما تقدم من قصدهم الى تحسين  
الكلام بالغنه عند الامكان في الحروف التي لا تستعمل ذلك فيها قال  
وتدغم فيها الواو وقد تقدم ان الواو لا تدغم في مقاربتها والمالست مقاربه لها فكان  
انفصالها لاسفاجدروا التحسين انه من باب الابدال للاستعمال ولكلهم ما ابدلوا  
واسفوا ان بعد ما وجبت الادغام ضرورة اجتماع المثلين لان الادغام كان من اجل  
مقاربه او قربها من مقاربه ولذلك عدت السا من حروف الابدال من الواو في  
مثل هذه المحال ولم تعد بقيه الحروف لاجل الادغام فدل ذلك على ان الادغام  
انما طرأ بعد الابدال الذي كان لاجل الاستعمال لانه لاجل الادغام لا ينفاء  
المثلثه والمقاربه وشبهه المقاربه قال السارح والصاد لا يدغم اى في مثلها  
لما تقدم من انه لو ادغمت في غير ما ذهبت الاستطاله من غير تعويض عنها  
وقد عقب بالفدح في قراءه السوسى ادغام الصاد في السين والسين في السين والصاد والصاد

صعب اخر من حيث انه سكن ما قبلها وادغام مثل ذلك وان لم يكن صاد ممنوع عند  
الخوثر لما يودى اليه من اجتماع الساكنين على غير حدهما فصار ضعفا عند  
من وجهين وقد اوجب عن الادغام مع الاسكان بوجهين احدهما انه اخفا  
الطلق عليه الادغام مسامحه والاخفا مع الاسكان فلهما حايضا معا وقد اوان  
كان حسنا وصالحا لان محاب به عن اطلاقهم ادغام الصاد في السين فان الاخفا  
في الصاد قبل السين وغيرهما غير ممنوع بانفاق لو ساعده رواء القراءه الذي نقل  
عن المشهورين انهم يدغمون ذلك ادغاما محضا بقلب الصاد شيئا ولشد يد لها  
وليس مع الاخفا قلب ولا شدد وضعف الجواز على هذا التقدير والجواب  
الدامي انهم قالوا بدت هذه القراءه في السبعه وهي مسقوله نوارا وهو اثاب  
معين للعلم وما ذكره الخوثر في مستند الظن والاثبات العلمى اولى من  
البعى الظنى وهذا الجواب بعينه مجرى معارضا في منعهم ادغام الصاد وعمايه بما  
يحسون عنه الفدح في نوار القراءه او في نوار مثل هذه الى يدروي غيرهما ولو  
سلم انها غير متواتره فاول الامر ان يشت له بدلاله نقل العدول لها فتنقى  
الدرجيم فيها بالآيات ومن ذهب الحضم معنى والآيات اولى ويدغم فيها ما يدغم  
في السين الاحيم وقد تقدم ذلك عند ذكر الجيم والسين باعتبار ادغامها  
ولذلك لم يمل به ليقدمه والسلام ان كانت المعرجه قال السارح يدغم في غير حروف  
السين وغير الجيم وما هو ادخل منها فلا يدغم في الفا والبا والميم والواو ولا  
في الجيم والفاء الكاف والحاء والغين والهاء والهمزة ويدغم فيها سوى ذلك  
وهي التاء والثا والذال والذال والراء والراء والسين والسين والصاد والصاد



والطاو والظا واللام والنون فان كانت لام تعريف التزم ذلك فيها للثبوت ورودها  
في كلامهم وان كانت غيرهما فامرها مستقيم الى مثاكد وحسن والمناكدا دغما في الراء  
في مثل قل رات لشدة قربها ولما في الراء من التكرار واما ادغامها في اللام فواجب  
في مثل قل لك جريا على وجوب ادغام المسلمين اذا سكر الاول وقد ذكر الحسن  
وحمل الادغام للنون سجا وليس مسبقهم فانها شئت قراءه عن اللساني لم يختلف  
فها عنها وشلتها لا بوصف بالفتح وقد روي عن اللساني هل يحسن الادغام للاختلاف  
عنه في ذلك ولا يصلح سببه الفصح الى قراءه من قوله عن احد القس السبعة ولا يدغم  
مها الا مثلهما لما فيها من الاجراف فكأنهم كرهوا الادغام فيها لذلك ادغمت فيها  
النون لشدة نفاذها معها ولما دلت من انهم اظهروا الشكان النون من مخرجها صريحا  
اذا امكن الادغام والفتيح ادغامها فيها بغیر غنة لما بينهما من النفاذ الذي لا  
يحسن معه ذلك لانه اذا اظهر الغنة فطرف اللسان على مخرج النون حات نوا  
او قاربها لا ما فان احتراز وجات لام ساكنه مدغمه في لام اخرى مع الغنة فيخالف  
طربوا الاخفا وود كرهوا الاظهار فادغموا من غير غنة وذلك واجب فيها وجوب  
الاحصاء في حروف الغم واما اظهار غنتها في اللغة الشاده فاجر لها مجرى غيرها من  
الحروف التي امكن اخفاؤها مع بغا غنتها قال — وادغام الراء وهو  
شبه الى قراءه اي عثر ويخو تعذر لم واشكر لي والكلام في ادغامها بالكلام في  
ادغام الضاد على ان يغلق ادغام الراء في اللام اوضح واشهر ووجهه من حيث  
العلل ما بينهما من شدة النفاذ حتى صار كالمسلمين يدل لروم ادغام اللام  
في الراء في اللغة الفصحى ولو لا شدة العار بلم يكن ذلك وكان ذلك يقتضي

ان يدغم في اللام لزوما لانه عارضة مما في الراء من التكرار فلم يزه فاعظم  
واعبر به لشدة العار ب وذلك واضح والسر الاندغم الا في مثلها قد  
تقدم ان الراء لا يدغم في مقارها فلم يزه ما يدغم فيه الا مثلهما وقد مت عليه ذلك  
واما ما يدغم فيها فاللام والنون لما بينهما من النفاذ وادغام النون بغیر غنة على  
الافصح كما تقدم في ادغامها في اللام قال — والنون يدغم في حروف يملون  
قال الساتح للنون مع الحروف اربع احوال قسم يظهر غنة اظهارا محضا  
وقسم يدغم فيه وقسم يحذف فيه وقسم يغلب عنه فالاول حروف الحلق كقولك من  
ابول ومن هاي والباء الواو والياء واللام والراء هي على ضربين قسم يحسن  
فيه بغا غنتها وهو الواو والياء وقسم الاحسن فيه ذهاب غنتها وهو اللام والراء  
وقد تقدم تحليل ذلك والثالث من الجيم الى الفاء وهو الجيم والسين والطا والذال  
والطا والياء والصاد والراء والسين والفاء والرابع وهو ما فاهما تغلب عندها ما  
كقولك عمن وشما واما فلبوها ميماعند الباء لانهم لما رفضوا اظهارها فكانوا  
سقور غنتها ويحفظون عليها لزم عند النطق بالباء بعد ما طبق ضم الشفتين على  
مخرجها عند الصوت بالغنة قلها فوجب ان يحجب ميم اذا لامعنى للميم الا  
صوت من مخرج الباء غنة الا تزي انك اذا قلت ان ام لم يكن بينهما فرق  
الا الغنة فوجب ان تكون ميماعند النطق بالباء بعد ما لذلك واما الاخفا عند  
العين والحاء فوجب لانهما حروف جلف فلا يحسن اخفاؤها عندهما كما لا  
يحسن عند غنتها واما حسمها فمرها من القاف والكاف وبعدهما غن اقصى  
الحلق ولذلك جاء النطق بالغنة معهما اسهل منه مع غيرها والوجه ما تقدم



وعليه اطراف القراء السبعة في القرآن وتقول اي عثمان ان سائما مع حروف الفم  
لحن قد تقدم تغليله ببيان استحقاقه قال — والطا والذال والنا والطا والذال  
واللام غم بعضها في بعض لشدة عازها وندغم في الصاد والزاي السنين لما بينهما  
وبينها من المفازة ايضا قال — وهذه لا تدغم في تلك يعني الصاد والزاي  
والسين لا تدغم في الستة المنقلبه لانهما حروف صغيرة فمها زيادة فلو ادغمت  
مها لكانت تلك الزيادة وصح ادغام بعضها في بعض لا شرا لها في الصغيرة فيبقى  
مانع الادغام فلذلك ادغم بعضها في بعض ولم تدغم في الستة الاول والاخير  
المطبقة اذا ادغمت ببقية الاطباق قال — الشارح وقد اعترض  
على الخوئين في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واشترطهم بقا الاطباق  
بقيل الاطباق صفة للحرف لا يكون الا بها وجب حصوله عند حصولها واذا وجب  
حصول ما في الادغام لانه يجب به ابدالها الى المدغم فيه فيؤدي الى ان يكون  
موجوده غير موجوده وهو متناقض ومن اجاب بان الاطباق في المطبقة كالغنة  
في النون فكما امكن بحى الغنة عند حروف الاختفاء من غير نون فلا بعد حصول  
اطباق حروفه مع عدم حروف الاطباق وليس على تغييره لان الغنة لا  
توقف حصولها على محى النون بل يحصل مستقلة بنفسها من غير صوت  
بالنون وسنه انها خرج من الحشوم والنون من الغم فامكن انفراد الغنة عنها  
نعم لا يميز النون الا بالغنة ولا يميز من التلازم من احد الطرفين التلازم  
من الطرفين الآخر وذلك بخلاف الاطلاق لان الاطباق دفع اللسان  
الى ما يجاذبه من الحنك للصوت بصوب الحرف المخرج عنده فلا يستقيم

الانسفس الحرف اذ ليس هو امرا ولذلك عدتها المحققون حرفا مستقلا والنون  
حرفا مستقلا وان كانت الغنة بفضل عنها واشبه ما جاب به انه في الحقيقة ليس  
بادغام ولكنه لما اشد التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل  
اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك ولذلك  
يحس الانسان من نفسه ضرورة عند قوله احطط الطون الطاجيقية والنا  
بعد ما فلامجوزان يقال للطامدغمه لان ادغامها يوجب قلبها الى ما بعد ما وقد  
علم انها سلب ولا يصح ان يقال ان هم حرفا اخر ادغم فيه المانع بقا الطاء الاولى  
لما يؤدي اليه من ادغام الحرف واطهاره في حال واحد ولما يؤدي اليه من  
العا الساكنين وذلك فاسد فثبت ان الامر على ما ذكرناه من ان الطاء  
ميتة وانما اشد التقارب حتى تطوق بالنا بعد ما من غير فصل فاطلق عليه لفظ  
الادغام لذلك قوله كراه اي عمرز وفرطت ليس مستقيم فان الاتفاق  
من القراء على فرطت للسن بينهم فيه خلاف والفاء لا تدغم الا في مثلها لما  
عدم من سببه النفسى بها هذا قول الخوئين والتحقق انها قد ادغمت في البا قد  
الكاسي خشف بهم الارض بادغام الفاء في البا وهو عند الخوئين ضعيف وقد  
تقدم الكلام على مثل ذلك فمن نظر الى ما فيها من شبه النفسى اجراها كالسين  
ومن نظر الى ما في الشين من ظهور ذلك اجازتها الادغام واطراف الخوئين  
على تخصيص السن بالنفسى رد على من منع ادغام الفاء منهم في البا لعدم الصفة  
المانعة للادغام منها وادغام البا فيها واضح لانها ان لم يرد عليها فلا اقل من  
ان يما لها في صفتها فصح الادغام على كل تقدير كقوله تعالى يغلب فسوف



وَمَنْ لَمْ يَبَيِّنْ فَأُولَئِكَ وَهِيَ مَرْبُوبَةٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَالْكَسْبِ وَخَلَّادٌ عَنْ حَمْدِهِ وَالْبَسَا  
نُدْعِمُ فِي مِثْلِهَا قَرَأَ الْبُوعْمَرُ وَلِذَلِكَ تَبَيَّنَ لَهُمْ فَادْعَاهَا فِيهَا وَاصْخِرْ فِي الْفَاءِ قَدْ بَعْدَ عِنْدَ  
الْكَلَامِ عَلَى الْفَاءِ وَأَدْخَلَهَا فِي الْمِيمِ وَاصْخِرْ لِأَنَّهَا تَقَارِبُهَا مَعَ زِيَادَةِ الْمِيمِ عَلَيْهَا فَفُتِحَ أَدْخُلُهَا  
فِيهَا فَاصْخِرْ أَدْعَاهَا فِي الْفَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَرْكَبُ مَعْنَا وَشَبَّهَهُ وَلَا يَدْعُمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا  
لَا نَقَارِبُهَا الْمِيمُ وَالْفَاءُ فَاصْخِرْ أَدْعَاهَا الْمِيمُ لِمَا دَهَبَ مِنْ ذَهَابِ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ  
الغنة وَاصْخِرْ أَدْعَاهَا الْفَاءَ عِنْدَهُمْ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ شَبَّهِ السَّيْرِ فَكَانَ وَالْمِيمُ  
لَا نُدْعِمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا لِمَا يَلِيزُ مِنْ ذَهَابِ عَشْتِهَا لَوَادْعُمَتْ فِي مُقَارَبَاتِهَا وَلَا يَلِيزُ  
عَلَيْهَا أَدْعَاهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَعَ انْقِصَاءِ الْغِنَةِ كَمَا فَعَلَ فِي النُّونِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّونِ  
حَرْفٌ كَرُحُوا النُّونَ سَادًا قَبْلَ حُرُوفِ الْفَمِ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّدْعِ الْمَنْفُورِ مِنْ  
مِثْلِهِ فِي الْمَخَادِقِ لِمَا يَلِيزُ مِنْ اخْفَايِهِ مِنْ حُسْنِ الْكَلَامِ وَتَرْتِيبِهِ بِهَا خِلَافُ الْمِيمِ  
فَازِ الْأَوَّلُ مَقْفُودٌ فِيهِ وَلَيْسَ بِالْكَثَرِ كَالنُّونِ مَفْعُولٌ فِيهِ مَا فَعَلَ فِي النُّونِ وَنُدْعِمُ  
فِيهَا النُّونَ وَالْيَاءَ مَا أَدْعَاهَا النُّونَ مِنْهَا فَوَاضِحٌ فَإِنْ وَلَسَ لَمْ يَدْعُمِ الْمِيمُ  
مِنْهَا مَعَ كَوْنِ النُّونِ حَرْفٍ عَنْهُ كَمَا أَدْعُمَتْ النُّونُ مِنْهَا فَلَتِ النُّونُ حَرْفٌ كَرُ  
الصَّريحِ بِهِ سَادًا مَعَ امْكَانِ اخْفَايِهِ لِمَا تَقَدَّمَ وَلَيْسَ الْمِيمُ كَذَلِكَ بَلِ الْأَمْرُ مِنْهَا بِالْعَكْسِ  
الْأَمْرُ أَنَّكَ لَوَادْعُمْتَ الْمِيمُ فِي النُّونِ لَكُنْتُ أَسَابُونَ شَاكِنَةً فَكَانَ مَوْدًا  
إِلَى الْآيَاتِ بِمَا يَفْرِي مِنْهُ لَوْ كَانَ فَلَمْ يَلِزْ مِنْ صِحَّةِ أَدْعَاهَا النُّونَ فِي الْمِيمِ صِحَّةُ  
أَدْعَاهَا الْمِيمُ فِي النُّونِ وَمَا أَدْعَاهَا الْيَاءَ فِي الْمِيمِ فَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ ذِكْرِ الْيَاءِ  
وَهُوَ أَنَّهُ زَايِدٌ عَلَيْهَا وَمُقَارِبَةٌ لَهَا فَصَحَّ أَدْعَاهَا فِيهَا كَمَا أَدْعُمُ مَا هُوَ مُقَابِلٌ لَهَا فِي  
ذَلِكَ فَكَانَ وَاقْتَعَلَ إِذَا كَانَ نَعْدَ مَا هِيَ مِثْلُهَا جَازِيَةً فِي الْبَيَانِ وَالْأَدْعَاهُ

عَلَيْهَا وَنُدْعِمُ فِي مِثْلِهَا قَرَأَ الْبُوعْمَرُ وَلِذَلِكَ تَبَيَّنَ لَهُمْ فَادْعَاهَا فِيهَا وَاصْخِرْ فِي الْفَاءِ قَدْ بَعْدَ عِنْدَ  
الْكَلَامِ عَلَى الْفَاءِ وَأَدْخَلَهَا فِي الْمِيمِ وَاصْخِرْ لِأَنَّهَا تَقَارِبُهَا مَعَ زِيَادَةِ الْمِيمِ عَلَيْهَا فَفُتِحَ أَدْخُلُهَا  
فِيهَا فَاصْخِرْ أَدْعَاهَا فِي الْفَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَرْكَبُ مَعْنَا وَشَبَّهَهُ وَلَا يَدْعُمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا  
لَا نَقَارِبُهَا الْمِيمُ وَالْفَاءُ فَاصْخِرْ أَدْعَاهَا الْمِيمُ لِمَا دَهَبَ مِنْ ذَهَابِ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ  
الغنة وَاصْخِرْ أَدْعَاهَا الْفَاءَ عِنْدَهُمْ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ شَبَّهِ السَّيْرِ فَكَانَ وَالْمِيمُ  
لَا نُدْعِمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا لِمَا يَلِيزُ مِنْ ذَهَابِ عَشْتِهَا لَوَادْعُمَتْ فِي مُقَارَبَاتِهَا وَلَا يَلِيزُ  
عَلَيْهَا أَدْعَاهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَعَ انْقِصَاءِ الْغِنَةِ كَمَا فَعَلَ فِي النُّونِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّونِ  
حَرْفٌ كَرُحُوا النُّونَ سَادًا قَبْلَ حُرُوفِ الْفَمِ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّدْعِ الْمَنْفُورِ مِنْ  
مِثْلِهِ فِي الْمَخَادِقِ لِمَا يَلِيزُ مِنْ اخْفَايِهِ مِنْ حُسْنِ الْكَلَامِ وَتَرْتِيبِهِ بِهَا خِلَافُ الْمِيمِ  
فَازِ الْأَوَّلُ مَقْفُودٌ فِيهِ وَلَيْسَ بِالْكَثَرِ كَالنُّونِ مَفْعُولٌ فِيهِ مَا فَعَلَ فِي النُّونِ وَنُدْعِمُ  
فِيهَا النُّونَ وَالْيَاءَ مَا أَدْعَاهَا النُّونَ مِنْهَا فَوَاضِحٌ فَإِنْ وَلَسَ لَمْ يَدْعُمِ الْمِيمُ  
مِنْهَا مَعَ كَوْنِ النُّونِ حَرْفٍ عَنْهُ كَمَا أَدْعُمَتْ النُّونُ مِنْهَا فَلَتِ النُّونُ حَرْفٌ كَرُ  
الصَّريحِ بِهِ سَادًا مَعَ امْكَانِ اخْفَايِهِ لِمَا تَقَدَّمَ وَلَيْسَ الْمِيمُ كَذَلِكَ بَلِ الْأَمْرُ مِنْهَا بِالْعَكْسِ  
الْأَمْرُ أَنَّكَ لَوَادْعُمْتَ الْمِيمُ فِي النُّونِ لَكُنْتُ أَسَابُونَ شَاكِنَةً فَكَانَ مَوْدًا  
إِلَى الْآيَاتِ بِمَا يَفْرِي مِنْهُ لَوْ كَانَ فَلَمْ يَلِزْ مِنْ صِحَّةِ أَدْعَاهَا النُّونَ فِي الْمِيمِ صِحَّةُ  
أَدْعَاهَا الْمِيمُ فِي النُّونِ وَمَا أَدْعَاهَا الْيَاءَ فِي الْمِيمِ فَقَدْ تَقَدَّمَ عِنْدَ ذِكْرِ الْيَاءِ  
وَهُوَ أَنَّهُ زَايِدٌ عَلَيْهَا وَمُقَارِبَةٌ لَهَا فَصَحَّ أَدْعَاهَا فِيهَا كَمَا أَدْعُمُ مَا هُوَ مُقَابِلٌ لَهَا فِي  
ذَلِكَ فَكَانَ وَاقْتَعَلَ إِذَا كَانَ نَعْدَ مَا هِيَ مِثْلُهَا جَازِيَةً فِي الْبَيَانِ وَالْأَدْعَاهُ

إِلَى آخِرِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْاِتِّعَالَ مَعَ مَا نَعْدُهَا مِنْ نَا أَوْ مُقَارِبَ مِمَّا نَعْدُهَا الْمِثْلِينَ  
أَوْ الْمُقَارِبِينَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَلَهُ تَحَرُّجُ الْكَلِمَةِ فِي وَجُوبِ الْأَدْعَاهُ فِي الْمِثْلِ وَأَمَّا فِي  
فِي الْمُقَارِبِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْاِتِّعَالَ لَا يَلِيزُهَا وَقَوْعُ نَا أَوْ مُقَارِبَ بَعْدَ مَا هِيَ  
كَلِمَةٌ أُخْرَى انْضَمَّ إِلَيْهَا مَا يَلِيزُهَا فَلِذَلِكَ أَجْرَتْ مَجْرَى الْكَلِمَتَيْنِ فَادْعَاهُ إِلَى  
الْأَدْعَاهُ اسْتَلْكَتِ الْيَاءَ الْأَوَّلِيَّ عَلَى مَا هُوَ مُقَابِلٌ الْأَدْعَاهُ بِجَمْعٍ سَادًا كَانِ الْفَاءُ  
وَالْيَاءُ الْمُسْكَنَةُ فَتَحَرَّكُ الْفَاءُ لِانْقِصَاءِ السَّاكِنِينَ أَمَّا بِالْفَتْحِ طَلَبًا لِلْحَقِّقَةِ لِأَنَّهَا الْحَرْكَةُ  
الَّتِي كَانَتْ لِلْمُدْعَمِ بِسَبَبِهَا عَلَيْهِ كَمَا فِي شَيْءٍ وَبَعْضُ أَمَّا بِاللَّسْرِ عَلَى الْفَاءِ السَّاكِنِينَ  
وَيَحْدِفُ هَمْزُهُ الْوَصْلَ بِالنَّاقِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا وَكَانَ قِيَاسُ اخْرَاجِهِ بِمَجْرَى الْكَلِمَتَيْنِ  
عِنْدَ الْعَوْنِ مَنَعَ الْاِتِّعَالَ نَمَا قَبْلَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُمْ يَمْتَنِعُونَ مِنْ أَدْعَاهُ مِثْلَ  
قَرَمَ مَا لَكَ كَرَاهِيَةِ الْفَاءِ السَّاكِنِينَ فَكَذَلِكَ هَذَا وَالْجَوَابُ — أَنْ فِيهِ شَبَّاهُ  
شَبَّهَ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ وَشَبَّهَ الْكَلِمَتَيْنِ فَجُوزَ فِيهِ الْأَدْعَاهُ لِذَلِكَ وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى  
قَرَمَ مَا لَكَ لِأَنَّ الْاِتِّعَالَ فِيهِ مُحَقَّقٌ وَأَمَّا لَمْ يَحْجِ فِي نَقَا الْهَمْزَةِ وَحَدِّثُهَا الْوَحْدَانِ  
فِي الْحَمْزِ وَالْأَحْمَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْحَرْكَةُ فِي الْحَمْزِ مُحَقَّقَةً الْعَرُوضُ لَا أَصْلَ لِلْحَرْفِ  
فِيهَا الْبَتَّةُ وَأَمَّا هَذِهِ فَاصْلُهَا الْحَرْكَةُ وَسُكُونُهَا عَارِضٌ فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ لَمْ يَكُنْ اِعْتِبَارُ  
سُكُونِهَا الْعَارِضِ بَلْ لَمْ يَحْجِهَا الْأَصْلِيَّةُ مَعَ كَوْنِهَا مُتَحَرِّكَةً وَكَذَلِكَ لَمْ يَخْلِفْ فِي  
اسْتِقْطَاعِ الْهَمْزَةِ الَّتِي لَمْ يَحْجِهَا إِلَّا لِذَلِكَ السُّكُونُ الْعَارِضُ وَمَنْ قَالَ — قُلُوا  
بِالْفَتْحِ لَمْ يَقْتُلُوا بِنَفْسِ الْفَاءِ بِنَفْسِ الْفَاءِ قَالُوا قَتَلُوا بِالْكَسْرِ قَالُوا يَقْتُلُونَ بِالْكَسْرِ  
إِنَّمَا لَهَا مِثْلُهَا وَكَذَلِكَ يَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَقَدْ جَاءَ بِمِثْلِهَا يَقْتُلُونَ وَقِيلَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ  
قَصْدِ الْإِبْرَاقِ فَكَانَ — وَتَقَلَّبَ بِالْاِتِّعَالَ مَعَ تَسْعَةِ أَحْرُفٍ إِذَا نَقِلَتْ إِلَى



اخره وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها من مقاربه في الخارج ومباعدة  
في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفها فقلبت مع الطاء والظا والصاد  
والضاد طاء لانها لو بقيت مع مقاربتها لادبي الى ادغامها وهي لا تدغم في التاء  
لما فيها من الاطباق الذي يفوت بالادغام وانما الى اظهارها في بعض النظم معها  
ومناقاتها في صفاتها لان الناجز شديدا والظا والطاء والصاد يجره وايضا فان  
الناجر مهموس والظا والطاء والصاد حروف مجهورة فقلبوها مع الطاء لمخالفتها  
لها في الجهر ومع الظا لمخالفتها في الجهر والرخاوة ومع الضاد كذلك ومع الصاد  
لمخالفتها في الرخاوة فقلبوها الى الالف لتمام حرفها في الخارج وتوافق ما قبله  
في الصفه فصدد النفي التام بين الحروف وقلبوها مع الدال والذال والراي  
دالا لانهم لو بقوا تاءا لكانوا في الراي على ما تقدم في حروف الاطباق وفي  
الدال لمقاربتها للدال في المخرج هذا مع انها تخالف الثلاثة في الصفات وانما مخالفتها  
للدال والراي فان الناجز شديدا وهذا زخوان والناجر مهموس وهذا ز  
بجهوران وانما مخالفتها للدال فلا يها حرف مهموس والدال مجهورة فقلبت دالا  
لتوافق التاء في المخرج والذال في الجهر ومع الراي لذلك وقلبت مع التاء والسين  
تاءا وسيا يعني ما مع التاء وسيا مع السين لانهما لو بقيت مع السين لكانت كالتاء  
مع الطاء على ما تقدم ولو بقيت مع التاء لكانت كعابها مع الدال مع انها تخالف  
السين في الشدة فقلبت ما مع التاء لموافقته التاء في المخرج والتاء في المخرج والصفه  
جميعا وكذلك قلها مع السين واذا قلبت التاء مع الطاء وجب الادغام  
لاحتماع التثنية واذا قلبت مع الظا فقلها لثا وجه الاظهار وهو الاصل

والادغام بقلب الظا اصل ما سوا الادغام وتقلب الطاء رحيما للحرف الاصل  
على الحرف الزايد ليثبه به على الاصل واذا ابدلت مع الصاد ففيها البيان الذي  
هو الاصل والادغام بقلب الزايد الى الاصل ولم يحكى الادغام على اصل الادغام  
لما يلزم من ادغام الصاد التي هي زائدة بصفه الاستطالة على ما تقدم فلذلك اضطرب  
واضطرب ولم يأت اطرب الا على سدود لان فيه ادغاما للصاد وهو شاذ واذا  
ابدلت مع الضاد ففيها ما في الضاد سوا الار الصاد لا تدغم فيما ليس بصغير لما  
لزم من ذهاب صفها فقال اضطرب ولا يقال طبر واذا ابدلت مع الدال  
وجب الادغام لاحتماع المثلين فقال اذان لا غير واذا ابدلت مع الذال جاز  
اظهارها وجاز ادغامها على اصل الادغام وهو الكبير وجاز ادغامها بقلب الدال  
الها كما قلت في اطم على ما تقدم فيقال اذكر واذكر واذا ابدلت مع الزاي  
كالتاء مع الطاء في اظهارها وادغامها بقلب الدال الهاء كما قلت ولا تدغم  
هي على قياس الادغام لما يلزم من حرف صغير فيما ليس بموافق له في صفه وقد  
نعم ان ذلك غير سايع واذا ابدلت مع التاء ادغمت لا غير لاحتماع التثنية قوله  
ومع التاء تدغم ليس الا بقلب كل واحد منهما الى صاحبتها ليس على ظاهره لانهما  
بقلب احدهما لكثرة جمع وازاد الفصل وانما من قال متردد يقوم لا يقبلون  
تاءا لافعال بسقوطها على حالها وتدغمون التاء على اصل فتناس الادغام فمن شئ  
جاء متردد وانا وانا واذا ابدلت مع السين وجب الادغام لاحتماع  
المثلين قوله ومع السين تدغم ليس ايضا بالجد لان الكلام بعدا بالافعال  
ولا يصح جسد الا الادغام وانما البيان في قولك مستمع فاما هو على ليه



من سقمها ولا يبدلها وأما من ادلها فواجب عنه الادغام لاجتماع المليلين والذين لم  
سد لوهما ولم يدغموا فيها السين لما يلزم من ادغام حرف الصغير فيما ليس بموافق له فيه  
وقد شبهوا بالضمير تاء الالفعال قال — وفي كل حجب حجب بنعمه الى  
اخره قال — الشارح لانها سببها بالمتصلة وقعت بعد الجروف التي سلكه  
اجتماعها معها وكما قالوا اطلب في اطلب قالوا اخط في خطت وكذلك نقد  
وفرد قال — سينويه واعرب واجودهما الانقلاب واما ضعف ذلك فيها  
لكنها منفصلة في الحقيقة في كلمة اخرى فكما لا يحسن في اجب تسعد وفي قد  
تسعد اجب تسعد وقر تسعد وانقد تسعد لا يحسن جبط وقد تسعد لانها مثلها  
في كونها كلمة منفصلة في الحقيقة قال — واذا كانت الما محركة وبعدها  
هذه الجروف ساكنة لم يكن ادغام نحو استعظم واستضعف لسكون الثاني من  
المقارن ان شرطه ان يكون محركا واذا وجب الاظهار في شدة ذن وهما مثلان  
لسكون الثاني فلان تمتع في استعظم ونحوهما ليس مثلان احده وقال —  
واستدان واستقأ واستطال لسر تلك المنزلة يعني انه لا يدغم لان ما يدغم  
فيه لو ادغم في حكم السكون اذا صله اسندت واستصوا واستطول ومحركها  
عاض بقلب عينها الفا واذا وجب اظهار اشدد في قولك اشدد اليوم عند  
من لحنه اشدد بخير ادغام لسكون الثاني لم يندبح كرها العاضه في اشدد  
اليوم مع كونها مثلان فلان لا يعتد بها ههنا او في قال — وادغموا انا  
تعمل وتفاعل فيما عدها يعني اذا كان مقارنا لها واما جده للعلم به اذ لا يلبس  
ان تعلم وتفاعل لا يصح ادغامه فان ادغموا اختلفوا همزة وصل للنطق بالسكان

لقد را لا يتدأ به فقالوا اطيروا وارنيو انا فلوا قال — الله تعالى تطيروا موسى  
وقال دارنت وقال انا فلم الى الارض وقال فاذا راتم فيها وليس اطيروا انا فعلوا  
لانه لو كان افعلوا لكان لفظه اطاروا وكذلك انا فلوا اذ لو كان افعلوا لكان  
افعلوا واذا راوا لو كان افعلوا لكان اذ راوا وارنيو لو كان افعلوا لكان اذ راوا  
وايما اطيروا وارنيو افعلوا فلذلك جات العين مشددة على ما كانت عليه  
وانا فلوا واذا راوا افعلوا فلذلك جات الالف مقترنة بين العين والفاء ولم  
يدغموا نحو تدكرون لان اصله سدكروا محدثت الناء الاولى او الثانية بحسبها فلوا  
ذهبوا يدغمون هذه الالف لانهما الساكن فحلون بالظه ووجه اخر وهو  
انه يؤدّي الى ثقا الفعل المضارع من غير حرف مضارعة ان كان المجذوف  
الساكن او ما يقوم مقامها من جنسها ان كان المجذوف الاولي ولا يستقيم  
ان يكون فعلا مضارعا رايًا قال — ومن الادغام الشاذ فوهلهم ست  
قوله ومن الادغام ليس مستقيم لان الادغام بعد ابدال السين ناء  
ليس شاذ لفل الطوق بها معها ولذلك اعق على ادغام مثل قد بين وددت  
حتى كأنهما مثلان وايما الشدود ابدال السين ناء ويحتمل ان يرد بالشدود انه  
لم يقع مثله مدغما ولا مظهر فهو مستقيم الا ان نسبة الشدود اليه مع الادغام  
كنسبته اليه مع الاظهار الا انه مملك ان يقول قياس كلام العرب لو قد را  
وتوجه ان يكون مظهرا لانها في كلمة واحدة وهم لا يدغمون المقارين في  
كلمة لما يؤدّي اليه من اللبس كما تقدم ولذلك لم يدغموا اعتد ان جمع  
عتود وان كان مسكونا النطق به قال — ومنه ودد في لحنه بني تميم واصله وده



والطام فيه بعد استكان الساكن الكلام في سبب ومن قال عند في عندان والتم وقد  
 يتجرب العين ولم سكتها استل كلف فانه قد بما لزمه من احد امير الادغام  
 المؤدي الى اللبس والظهار المؤدي الى الثقل كما انهم امتنعوا من بناء فعل مصدر  
 الوند فلم يقولوا وند لما يلزمهم من ثقل ان اظهروا ولبس ان ادغموا قال  
 وقد عدلوا في بعض ملاقي المثليين او المتعارفين لاجوار الادغام الى الجذف الى  
 اخر لانهم لما ثقل عليهم اجتماع المثليين من غير ادغام وتعذر الادغام عدلوا  
 الى ما هو شبيه بالادغام من الجذف الذي لا ينافيه سكون الباقي بشرطه ان  
 يكون ما قبل الاول متحركا اما لو سكر فليس فيه الا الاظهار كقولك لشدران  
 وشبهه لانه لا يعبر من ثقل الى متعذر فتعذر الادغام والجذف فاعترف  
 الاستشغال لانه اخف المروقات اللارنه وكلما اكثر مثله في كلامهم حسن  
 الجذف وما قل لم يحسن النرجح الثعلف باللسه التي يلزمها اكثره فلذلك  
 طان طلت الكرم مست وقد افي الملسن كشر على ما ذكرنا وما في المقارن  
 فلم يات محققا الا في مثل بنى العنبر وبنى العجلان مع كونه فليلا وستطيع  
 وان كان كبر المافيه من اجتماع الناء والطا والسين مع شدة المقارب بين  
 البناء والطا والذي حسن حذفها كون الطاء متحركة للاعلال ولولا ذلك  
 لم يحذف كما لم تحذف في استطعم وشبهه لما كانت ساكنة لادايه الى  
 اجتماع الساكنين فلم يستعجم تحرك الاول منهما واما استحد فاحتمل  
 ان لا يكون من هذا الباب وهو الظاهر لانهم لا يقولون استحد ولو كان  
 منه كما الاصل اذ لا مانع يمنع من وجوده وايضا فان المعهود حذف الاول



لا حذف الباقية مما استغفل عنه الاجتماع وتعذر الادغام وايضا فانه بمعنى اتحد  
 ولو كان على استعمل لاختلف معناه في الظاهر ويحتمل ان يكون من اتحد  
 لبعده ابدال السين من التا لانه شاذ كيف فذروا ما استنع بالتا فمثله في  
 الشدود ولم يحذف ان اصله يستطع اذ لا يحتمل له غيره ثم فيه بعد ان  
 احدهما ان يكون المحذوف الطاء وان كانت باقية كما كان المحذوف من استحد  
 الباقية لما تعذر حذف الاولى وتضعف هاهنا من حيث امكان حذف الاول  
 لتحرك الثاني فيقال سطيع كما هو الكبير ويمكن ان يحاب بان الطاء في  
 حلم السلون وحركتها عارضه فكاهما في الحلم ساكنة اذ وزاها ورا ان التا  
 الساكنة في اسجد سوا وجوز ان يكون مبدله من الطاء بعد حذف التا  
 كانه فليسطيع او لانه قل يستنع الا ان ابدال التا من الطاء ضعيف واما  
 ضعف بلعبر وشبهه وان كان اجتماعهما مع لام الغريف كبيرا لا مبرر  
 احدهما انها من كلمتين مفصلتين والمتصل الدين المفصل والثاني في  
 الحقيقه لم يجمع الما بينهما من الفصل بالما في بنى او الواو في بنوا والالف  
 في على لانها مرادة فكانت فاصلة في الحقيقة بينهما قال واذا  
 كانوا من محذوفين مع امكان الادغام في يتسع وتبقى سدا انهم كرهوا اجتماع  
 الملسن مع امكان خفيفه بالادغام حتى حذفوا هربا من اجتماعهما مع امكان  
 ضرب من التخفيف او لي على ان يتسع وتبقى ضعيف ولو لا ذلك  
 فيه لكان الجذف فيما تعذر فيه الادغام اولى كما بين بالاستدلال  
 واما هو اولى من يتسع وتبقى باعتبار شدودهما والله اعلم بالصواب





واقف الفراع من تحريره يوم الثلاثاء سابع شهر رمضان المبارك سنة ثلاث وسبعمائة  
الهلاله محمديه بغداد برب الخبار من حماها الله تعالى والحمد لله وحده وصلواته وسلامه  
على سيدنا ومولانا محمد النبي الامي وآله وصحبه الطاهرين وسلم بيانا كثيرا  
كس الكاس بعد الكاس



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisn	4424 ZABE
Yeni	HÜSEİN PAŞA
Eski Kayn. No	405